

الجزء الثالث

المجموع

٢٥٥٨
٢٥٦

شرح الملهزج

(الامام العلامة الفقيه الحافظ أبو ذكريا عبي الدين شرف النوى التوفيقية ٦٧٦)

وبله

فتح العزيم

شرح الرقيم

(وهو الشرح الكبير للامام الجليل أبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي التوفيقية سنة ٦٢٣)

وبله

التلخيص الكبير

في تخرج الامارات الراعية الكلية

(للامام الحافظ المجتهد أبي الفتح احمد بن علي بن حجر العسقلاني التوفيقية سنة ٨٥٢)

طبع هذه المجموعة على نفقة شركة من كبار علماء الازهر

وبلغرت نصيحها لجنة من العلماء بمباركة

حقوق الطبع محفوظة لإدارة الطباعة الحديثة لشركة العلماء

لما جاوره رجاها من بعده ابا الدمشقي

تتبعه (جلنا المجموع في أعلى الصحيفة وبله العزيز وبله التلخيص مفصلا بينهما بجدول) مكتبة الرضا بن الزوي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

• قال المصنف رحمه الله •

• كتاب الصلاة •

﴿ الصلاة للكتوبة خمس لما روى طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه قال « جاء الي رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل من أهل نجد نثر الرأس نسمع دوى صوته ولا نفقه ما يقول حتي دنا فاذا هو يسأل عن الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات في اليوم والليلة قال هل علي غيرهن قال لا الا ان تطوع » •

﴿ الشرح ﴾ الصلاة في اللغة الدعاء ومميت الصلاة الشرعية صلاة لاشتمالها عليه هذا هو الصحيح وبه قال الجمهور من أهل اللغة وغيرهم من أهل التحقيق وقيل في اشتقاقها ومعناه أقوال كثيرة اكثرها فاسدة لاسيما قول من قال هي مشتقة من صامت العود علي النار اذا قومتمو الصلاة تقيم العبد علي الطاعة ويطلان هذا الخطأ أظهر من أن نذكره لان لام الكلمة في الصلاة واو وفي صليت ياء فكيف يضح الاشتقاق مع اختلاف الحروف الاصلية وأما حديث طلحة فرواه البخاري ومسلم وهو بعض حديث طويل مشهور وقوله نثر أى متفش شعره وهو يرفع اراؤه وقوله نسمع ولا نفقه هو بالنون المفتوحة فيها وروى بالياء المشددة من تحت مضمومة وكلاهما صحيح لكن التون أصح وأشهر وقوله دوى هو بفتح الدال المهملة هذا هو المشهور وحكى صاحب المطالع ضمها وهو شاذ ضعيف ومعناه بعده في الهواء وعلوه وقوله صلى الله عليه وسلم « الا ان تطوع » هو بتشديد الطاء والواو علي ادغام احدى التاءين في الطاء ويجوز تخفيف الطاء علي الحذف وأما

قال • كتاب الصلاة •

• وفي سبعة ابواب الباب الاول في المواقيت وفيه ثلاثة فصول •

(الاول) في وقت الرقاهية: أما الظاهر فيدخل وقته بالزوال وهو عبارة عن ظهور زيادة الظل لكل شخص في جانب المشرق ويتبادى وقت الاختيار إلى أن يصير ظل الشخص (مزعج) مثله من موضع الزيادة

• كتاب الصلاة •

﴿ باب أوقات الصلاة ﴾

طلحة الراوى فهو أحد العشرة المشهود لهم بالجنة رضى الله عنهم وهو أبو محمد طلحة بن عبيد الله ابن عثمان بن عمرو بن كعب بن سعد ابن تيم بن مرة بن كعب بن لؤى القرشى التيمى يلتقى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرة بن كعب ومناقبه كثيرة مشهورة سباه رسول الله صلى الله عليه وسلم طلحة الخير وطلحة الجود قتل يوم الحُلل لعشر خلون من جمادى الأولى سنة ست وثلاثين ودفن بالبصرة وحديثه هذا مشتمل على فوائد كثيرة جمعتها واضحة في أول شرح صحيح البخارى ومختصرها ان فيه بطولة وجوب الصلوات الخمس كل يوم وليلة وجوب الصيام وجوب الزكاة وأنه لا يجب من الصلوات الا الخمس ولا من الصيام غير رمضان وان من حافظ على الواجبات ولم يفعل شيئاً من النوافل دخل الجنة وان الايمان والاسلام يطلق على الصلاة والصيام وغيرهما من الطاعات وفيه أنه ليس في المال حق متاصل غير الزكاة وفيه جواز قول رمضان من غير ذكر الشهر وجواز الحلف بالله تعالى من غير استحلاف وتقرير هذه الفوائد وما يتعلق بها موضع هناك : أما حكم المسألة فاجتعت الامة على ان الصلوات الخمس فرض عين واجمعوا انه لا فرض عين سواهن واختلفوا في العيد هل هو فرض كفاية أم سنة وفي الوتر هل هو سنة أم واجب مع اجماعهم انه ليس بفرض وأما صلاة الخنزة ففرض كفاية وأما ركعتا الطواف فالاصح انها مستقومة من قال بوجوبها فإنما وجبتا عنده لعارض وهو العاواف لا بالاصالة فأشبهت المنذورة وقد كان قيام الليل واجباً في أول الاسلام ثم ندخ في حق الامة وهل نسخ في حق النبي صلى الله عليه وسلم فيه وجهان لاصحابنا قال أكثرهم لم ينسخ والصحيح أنه نسخ وقوله الشيخ أبو حامد عن نص الشافعى رحمه الله ويدل عليه حديث سعد ابن هشام عن عائشة وهو حديث طويل قال فيه قلت « انبئني عن قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم » قالت « الست قرأ يا أيها المزعزل ^{سورة القرآن} فذكرته » الي أن قالت « فصار قيام الليل تطوعاً بعد ان كان فريضة » رواه مسلم في صحيحه والله اعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ولا يجب ذلك الا على مسلم بالغ عاقل طاهر فأما الكافر فان كان أصلياً لم يجب عليه واذا

الكلام في الصلاة حواء في سبعة أبواب أولها في المواقيت ومصدر الشافعى كتاب الصلاة بهذا الباب لان أهم الصلوات الوظائف الخمس وأهم ما يعرف منها مواقيتها لا بدخول الوقت فحجب بوجهه فتوت وفي الباب ثلاثة فصول أولها في وقت الرقاهية والثاني في وقت العنود وفي كلام الشافعى رضى الله عنه أن الوقت وقتان وقت مقام ورقاهية ووقت عند وضوءه قال الشارحون للمقام الإقامة والرقاهية الفسحة والدعة يقال فلان رافه اذا كان حاضراً غير طاعن وفلان في رقاهية من عيشه أى خفض ودعة واتفقوا على ان الغرض بهما في كلامهم واحد وهو وقت المرفة الذى ليس به عذر ولا ضرورة وهو الوقت الاصل للصلوات واختلفوا في العذر والضرورة فمنهم من قال وقت العنود غير وقت

أسلم لا يخاطب بقضائها قوله تعالى (قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) ولان في ايجاب ذلك عليهم تغير آفعى عنه وان كان مرتداً وجبت عليه واذا أسلم لزمه قضاءها لانه اعتقد وجوبها وقد ر علي التسبب الي أداها فهو كالحدث ﴿ ١ ﴾

﴿ الشرح ﴾ أما الكافر المرتد فيلزمه الصلاة في الحال واذا أسلم لزمه قضاء ما فات في الردة لما ذكره المصنف هذا مذهبنا لا خلاف فيه عندنا وقال ملاك وأبو حنيفة وأحمد في رواية عنه وداود لا يلزم المرتد اذا أسلم قضاء ما فات في الردة ولا في الاسلام قبلها وجعلوه كالكافر الاصلي يسقط عنه بالاسلام ما قد سلف والله أعلم وأما الكافر الاصلي فاتفق أصحابنا في كتب الفروع على أنه لا يجب عليه الصلاة والزكاة والصوم والحج وغيرها من فروع الاسلام وأما في كتب الاصول فقال جمهورهم هو مخاطب بالفروع كما هو مخاطب بأصل الايمان وقيل لا يخاطب بالفروع وقيل يخاطب بالمنهي عنه كتحريم الزنا والسرقة والحر والربا واشباها دون المأمور به كالصلاة والصحيح الاول وليس هو مخالفا لقولهم في الفروع لان المراد هنا غير المراد هناك فإردم في كتب الفروع انهم لا يطالبون بها في الدنيا مع كفرهم واذا أسلم أحدكم لم يلزمه قضاء الماضي ولم يتعرضوا لعقوبة الآخرة ومردم في كتب الاصول انهم يعذبون عليها في الآخرة زيادة على عذاب الكفر فيعذبون عليها وعلى الكفر جميعاً لا على الكفر وحده ولم يتعرضوا للمطالبة في الدنيا فذكروا في الاصول حكم أحد الطرفين وفي الفروع حكم الطرف الآخر والله أعلم *

(فروع) لا يصح من كافر أصلي ولا مرتد صلاة ولو صلى في كفره ثم أسلم لم تتبين صحتها بل هي باطلة بلا خلاف أما اذا فعل الكافر الاصلي قرينة لا يشترط التنية لصحتها كالصدقة والضيافة وصلة الرحم والاعتاق والقرض والعارية والمنحة واشباه ذلك فان مات على كفره فلا ثواب له عليها في الآخرة لكن يطعم بها في الدنيا ويوسع في رزقه ويعيشه وان أسلم فالصواب المختار أنه يثاب عليها في الآخرة للحديث الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « اذا أسلم العبد فحسن اسلامه كتب الله له بكل حسنة كان زلفها » أى قدمها ومعنى حسن اسلامه أى أسلم اسلاماً محققاً لا نفاق فيه وفي الصحيحين عن حكيم بن حزام رضي الله عنه قال قالت « يا رسول الله أرايت

الضرورة فالعذر ما يرخس في التقديم والتأخير من غير الإلء اليه وهو السفر والمطر والضرورة ماتدفع وتلجى اليد وذلك في الصبي يبلغ والمجنون يفيق والكافر يسلم والحائض النفس ينقطع دمها وعلى هذا قالوا الاوقات ثلاثة اسكن الشافعي رضي الله عنه جعلها على قسمين وجعل وقتا في حيز ووقتين في حيز لما بينهما من التناسب ومهم من قال العذر والضرورة واحد وأراد به وقت الصبي يبلغ ومن في معناه وإذا عرفت ذلك فاعلم أن صاحب الكتاب جعل الفصل الاول في وقت الرفاهية والثاني في وقت الضرورة وسأها رقت العذر كانه وافق الفرقة الصائرة الي أن

أموراً كنت أتخنت بها في الجاهلية من صدقة أو اعتاق أو صلة رحم أنفيا أجر» فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «أسلمت علي ما أسلفت من خير» وفي رواية بقى الصحيح «أسلمت علي ما أسلفت لك من الخير» قوله أتخنت أى أتعب فهذا حديثان صحيحان لا ينعما عطل ولم يرد الشرع بخلافها فوجب العمل بهما وقد نقل الاجماع علي ما ذكرته من اثبات ثوابه اذا أسلم وقد أوضحت المسألة بدلائلها وما يتعلق بها مبسوطاً في أول شرحي صحيح البخاري ومسلم وأما قول أصحابنا وغيرهم لا يصح من كافر عبادة ولو أسلم لم يعتد بها أفرادهم لا يعتد بها في أحكام الدنيا وليس فيه تعرض لثواب الآخرة فإن أطلق مطلق أنه لا يثاب عليها في الآخرة وصرح بذلك فهو مجاز فغالط مخالفنا سنة الصحيحة لى لا معارض لها وقد قال الشافعي والأصحاب وغيرهم من العلماء اذا لزم الكفر كفارة تظاهر أو قتل أو غيرهما فكفر في حال كفره أجراه وإذا أسلم لا يلزمه اعادةها والله أعلم *

(فرع) اذا صلى المسلم ثم ارتد ثم أسلم ووقت تلك الصلاة باق لم يجب اعادةها وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد في رواية عنه يجب والمسألة مبنية علي أصل سبق وهو ان عندنا لا تبطل الاعمال بالردة الا أن يتصل بها الموت وعندهم يبطل بنفس الارتداد احتجوا بقول الله تعالى (ومن يكفر بالاعمان فقد حبط عمله) واحتج أصحابنا بقول الله تعالى (ومن يرتد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم) فعلق الملبوط بشرطين الردة والموت عليها وللعلق بشرطين لا يثبت باحدهما والآية التي احتجوا بها مطلقة وهذه مقيدة فيحمل المطلق علي المقيد قال الشافعي والأصحاب يلزم المرتد اذا أسلم ان يقضى كل ما قاته في الردة او قبلها وهو مخاطب في حال الردة بجميع ما يخاطب به المسلم وإذا أسلم لا يلزمه اعادة ما كان فله قبل الردة من حج وصلاة وغيرهما والله أعلم *

(فرع) اذا أسلم في دار الحرب ولم يهاجر وجبت عليه الصلاة كما لو هاجر فان تركها لزمه القضاء سواء علم وجوبها أم جهله وهذا مذهبنا وقال أبو حنيفة رحمه الله لا يلزمه وما لم يعلم وجوبها دليلنا نعوهم النصوص والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

المراد بالعذر والضرورة واحد فأما الفصل الاول فالاصل فيه ما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «أمنى جبريل عند باب البيت مرتين فصلى بي الظهر حين زالت الشمس» (١) وروى حين كان في مثل الشركاء وصلى بي العصر حين كان كل شيء بقدر ظله وصلى بي المغرب حين أفطر الصائم وصلى بي العشاء حين غاب النفق وصلى بي الفجر حين حرم

(١) (حديث) ابن عباس أمنى جبريل عند باب البيت مرتين فصلى بي الظهر حين زالت الشمس ويروى حين كان في مثل الشركاء الحديث وفي آخره ثم التفت وقال يا محمد هذا وقت الانبياء من قبلك والوقت فيما بين هذين الوقتين الشافعي واحد وابو داود والترمذي وابن خزيمة والدارقطني والحاكم وفي استاده عبد الرحمن بن الحرث بن عياش بن ابي ربيعة يختلف فيه لكنه

﴿وأما الصبي فلا يجب عليه لقوله صلى الله عليه وسلم «رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق» ولا يجب عليه القضاء إذا بلغ لأن زمن الصغر يطول فلو أوجبنا القضاء شق ففى عنه﴾ *

﴿الشرح﴾ هذا الحديث صحيح رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم علي وعائشة رضي الله عنهما رواه أبو داود والنسائي في كتاب الحدود من سننها من رواية علي بإسناد صحيح ورواهما وابن ماجه في كتاب الطلاق من رواية عائشة وقد كرهه المصنف في مواضع كثيرة من المذهب وقل أن يذكر رواية وقد ذكره في كتاب السير من رواية علي رضي الله عنهما المسألة أن اللتان ذكرهما وهان الصلاة لا تجب علي صبي ولا صبيته ولا يلزمهما قضاءها بعد البلوغ فتفق عليهما المأذون وقد قال زمن وزمان لغتان مشهورتان واقفوا علي أن الصبي لا تكليف عليه ولا يأثم بفعل شي ولا بترك شيء لكن يجب علي وليه أداء الزكاة ونفقة القريب من ماله وكذا غرامة اتلافه ونحوها والله أعلم *

﴿وأما من زال عقله مجنون أو اغما أو مرض فلا يجب عليه لقوله صلى الله عليه وسلم «رفع القلم عن ثلاثة» فنص علي المجنون وقصنا عليه كل من زال عقله بسبب مباح وان زال عقله بمحرم كن شرب المسكر أو تناول دواء من غير حاجة فزال عقله وجب عليه القضاء إذافاق لانزال عقله بمحرم فلم يسقط عنه الفرض﴾ *

﴿الشرح﴾ من زال عقله بسبب غير محرم كمن جن أو أغى عليه أو زال عقله بمرض أو بشرب دواء لحاجة أو أكره علي شرب مسكر فزال عقله فلا صلاة عليه وإذافاق فلا قضاء عليه بخلاف للحديث سواء قل زمن المجنون والاعما أم كثر هذا مذهبنا وقال أبو حنيفة رحمه الله أن كان الاعما دون يوم وليلة لزمه قضاء ما فات فيه وان كان أكثر فلا وتقل ابن حزم عن عمار بن ياسر وعطاء ومجاهد وإبراهيم النخعي وحاد بن أبي سليمان وقادة أن المنعى عليه يقضى دليلنا القياس علي المجنون وعلي ما فوق يوم وليلة أما إذا زال عقله بمحرم بأن شرب المسكر عمداً أو عالماً بمختاراً أو شرب دواء لغير حاجة وهو مما يزول به العقل فزال عقله لم تصح صلاته في ذلك الحال فإذا عاد عقله لزمه ما أقضا.

الطعام والشراب علي الصائم فلما كان الغد صلي بي الظهر حين كان كل شيء بقدر ظله وصلي بي العصر حين صار ظل كل شيء مثليه وصلي بي المغرب للقدر الاول لم يؤخرها وصلي بي العشاء حين ذهب ثلث الليل وصلي بي الفجر حين أسفر ثم التفت فقال يا محمد هذا وقت الانبياء من قبلك

توبع أخرجه عبد الرزاق عن العمري عن عمر بن قافع بن جبير بن مطعم عن أبيه عن ابن عباس نحوه قال ابن دقيق العيد هي متبعة حسنة وصححه أبو بكر ابن الربيع وابن عبد البر تنبيه: اعترض النووي علي الفزالي في قوله في هذا الخبر عند باب البيت وقال المروفي عند البيت وليس اعترضه جيداً لأن هذا رواه الشافعي هكذا قال أنا عمرو بن أبي سلمة عن عبد المزين عن

قال الشافعي رحمه الله في الام أقل السكر أن يذهب عنه لغلته بعض ما لم يكن يذهب وقال الشافعي في موضع آخر «السكران من اختل كلامه المنتظم ويأخيه يسره المكتوم» وقال أصحابنا هو أن تختل أحواله فلا تتنظم أفعاله وأقواله وإن كان له بقية تميز وفهم كلام فاما من حصل له بشرب الخمر نشاط وهزة لذييب الخمر ولكن لم يستول عليه بعد ولم يختل شيء من عقله فهو في حكم الصالح فيصح صلاته في هذه الحال وجميع تصرفاته بلا خلاف ولا ينتقض وضوؤه وقد سبق هذا في باب ما ينتقض الوضوء وسنعيده ايضا في كتاب الطلاق وحيث بسطه المصنف والاصحاب ان شاء الله تعالى

(فرع) قد ذكرنا ان الجنون والاعما، وما في معناهما ما يزيل العقل بغير معصية يمنع وجوب الصلاة ولا إعادة سواء كثر زمن الجنون والاعما، ونحوها أم قل حتي لو كان لحظة أسقط فرض الصلاة ويتصور اسقاط الفرض بجنون لحظة واعما، لحظة فيما اذا بلغ مجنونا وقد بقي من وقت الصلاة لحظة ثم زال الجنون عقب خروج الوقت وحكي أصحابنا عن أبي حنيفة أنه قال يلزم المعنى عليه بعد الافاقة قضاء يوم وليلة ولا يلزمه ما زاد وقال احمد يلزمه الجميع وإن كثر وروى هذا عن طاووس وعطاء ومجاهد وروى مثل مذهبنا عن مالك واحمد والله أعلم

(فرع) قال أصحابنا يجوز شرب الدواء المزيل للعقل للحاجة كما أشار اليه المصنف بقوله شرب دواء من غير حاجة وإذا زال عقله والحالة هذه لم يلزمه قضاء الصلوات بعد الافاقة لانه زال بسبب غير محرم ولو احتيج في قطع يده التأكلة الي تعاطي ما يزيل عقله فوجها أصحابنا جوازه وسنوضح هذه المسألة ان شاء الله تعالى بفروعها في باب حد الخمر اما اذا أراد تناول دواء فيه سم قال الشيخ أبو حامد في التعليق وصاحب البيان قال الشافعي رحمه الله في كتاب الصلاة ان غلب على ظنه انه يلم منه جاز تناوله وإن غلب على ظنه انه لا يلم منه لم يجوز وذكر في كتاب الاطعمة ان في تناوله

والوقت في ايامين هذين الوقتين «ويروى مثل ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما وأبي هريرة وأبي موسى وجابر وأنس وغيرهم رضي الله عنهم ولهذا الحديث بدأ الائمة بصلاة الظهر وقتها يدخل بالزوال ويؤاخذ ان الشمس اذا طلعت وقع ظل كل شاخص في جانب المغرب طويلا ثم مادامت الشمس ترتفع فالظل ينقص حتي اذا بلغت كبد السماء وهي حالة الاستواء انتهى نقصانه وقد لا يبقى له ظل أصلا وذلك في بعض البلاد مكة وصنعاء اليمن في أطول أيام السنة وإذا بقي فهو مختلف المقدار باختلاف البلاد والفعل ثم اذا مالت الشمس الي جانب المغرب فإن لم يبق ظل عند الاستواء حدث الآن في جانب المشرق وإن بقي شيء زاد الآن وتحول الي المشرق فحذوته أو زيادته هو الزوال ثم إذا صار ظل الشاخص مثله من اصل الشاخص أن لم يبق شيء من الظل عند الاستواء أم من هاتين القدر الباقي في

عبد الرحمن بن الحرث وفيه امنى جبرائيل عند باب البيت وهكذا رواه البيهقي والطحاوي في مشكل الآثار بهذا اللفظ وقال ابن عبد البر لا توجد هذه اللفظة وهي قوله هذا وقتك ووقت

إذا كان الغالب منه السلامة قولين قال الشيخ أبو حامد البندنجي فإن حرمانه وزال عقله بقنأوله وجب القضاء وإن لم يحرمه فلا قضاء *

(فرع) قال أصحابنا رحمهم الله إذا لم يعلم كون الشراب مسكراً أو كون الدواء مزيلًا للعقل لم يحرّم تناوله ولا قضاء عليه كالإغماء فإن علم أن جنسه مسكر وظن أن ذلك القدر لا يسكر وجب القضاء لتقصيره وتعاطيه الحرام وأما ما يزيل العقل من غير الأثرية والأدوية كالبنج وهذه الحشيشة المعروفة فحكمه حكم الخمر في التحريم ووجوب قضاء الصلوات ويجب فيه التعزير دون الحد والله أعلم *

(فرع) لو وثب من موضع فزال عقله انفع له حاجة فلا قضاء وإن فعله عبثاً لم يهره القضاء هكذا نص عليه الشافعي ونقله الشيخ أبو حامد عن النص وانفق الأصحاب عليه ولو وثب لغير حاجة فإنكسرت رجله فصلي قاعداً فلا قضاء علي أصح الوجيين وستأتي المسألة مبسوطة في صفة الصلاة مع نظائرها إن شاء الله تعالى * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وأما الحائض والنفساء فلا يجب عليهما فعل الصلاة لما ذكرناه في باب الحيض وإن جن في حال الردة ففاته صلوات لزمه قضاؤها وإن حاضت المرأة في حال الردة ففاتها صلوات لم يلزمها قضاؤها لأن سقوط الصلاة عن المجنون للتخفيف والمرد لا يستحق التخفيف وسقوط القضاء عن الحائض عزمة وليس لأجل التخفيف والمرد من أهل العزائم ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ أما الحائض والنفساء فلا صلاة عليهما ولا قضاء بالاجماع وقد سبق إيضاحه في كتاب الحيض مع ما يتعلق به وأما قوله أن الصلاة الفائتة في حال ردة المجنون يجب قضاؤها إذا أسلم بعد الإفاقة والفائتة في حال ردة الحائض والنفساء لا يجب قضاؤها ففتق عليه وقوله لأن

حالة الاستواء أن يبق شيء فقد خرج وقت الظهر وقوله في الكتاب وهو عبارة عن ظهور زيادة الظل يريد به أغلب الأحوال وهو بقاء الظل في حالة الاستواء وإن قل فأما إذا لم يبق شيء عند الاستواء فالزوال بظهور الظل ولا معنى للزيادة لكنه نادر لا يكون إلا في يوم واحد من السنة في بعض البلدان وقوله ويتأدى وقت الاختيار إلى أن يصير ظل الشخص مثله من موضع الزيادة جار على الغالب أيضاً كما ينهه فإذا كان الشخص ذراعين مثلاً والبق من ظله عند الاستواء أربع ذراع فأما يخرج الوقت إذا صار الظل ذراعين ورابع ذراع وأراد بوقت الاختيار ما اشتمل عليه بيان جبريل عليه السلام بعد وقت الفضيلة ألا تراه يقول في وقت العصر ووقت الفضيلة في الأول وبعده وقت الاختيار وفسر بعضهم وقت الاختيار بما يشتمل عليه بيان جبريل من غير التقييد

الأنبياء من قبلك إلا في هذا الحديث : قلت : وفيه من التذكارة أيضاً صلواته إلى البت مع أنه صلى الله عليه وسلم كان يستقبل بيت المقدس قبل الهجرة لكن يجوز أن لا يكون حينئذ مستقبل

سقوط القضاء عنه للتخفيف وسقوطه عنها عزيمة هكذا قاله اصحابنا وهو ظاهر وذكر الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله أن الغزالي رحمه الله قال في درسه الفرق بينهما عسر وأورد عليه وجوب قضاء الصوم عليها قال الشيخ ونحن نقرر الفرق فنقول: العزيمة الحكم الثابت علي وفق الدليل والرخصة الحكم الثابت علي خلاف الدليل ولعارض راجح وإنما كان سقوط قضاء الصلاة عن الحائض عزيمة لأنها مكلفة بترك الصلاة فإذا تركتها فقد امتثلت ما أمرت به من الترك فلم تكلف مع ذلك بالقضاء ولا قول الفرق بين الصوم والصلاة كثرتها وتدوره فيكون اسقاط قضائها تخفيفا ورخصة بل سبب اسقاط قضائها ما ذكرناه وهذا يقتضي اسقاط قضاء الصوم أيضاً لكن للشرع زيادة اعتناء بصوم رمضان فأوجب قضاءه بامر محدود في وقت ثان وتسميته قضاء مجاز وهو في الحقيقة فرض مبتدأ فخافة الدليل أن حصلت فهي في وجوب قضاء الصوم لا في عدم قضاء الصلاة فثبت أن عدم قضاء الصلاة ليس رخصة وإنما المرتبة ساوت المسلمة في مستنده فتساويا في الحكم فيه وأما كون سقوط القضاء عن الجنون رخصة فلأن الدليل يقتضي أن من فاته صلاة في وقتها من غير أن يكون مكافئاً بتركها في وقتها يؤمر بقضائها في وقت آخر ثلاثاً يخلو من وظيفتها ولهذا وجب قضاؤها علي النائم وإنما سقط ذلك عن الجنون رخصة وتخفيفاً والمراد ليس أهلاً لذلك فلزمه القضاء هذا آخر كلام الشيخ أبي عمرو: وأما قول المصنف لأجل التخفيف فهو ما انكر علي الفقهاء من الالفاظ وقيل أن صوابه من أجل قال الله تعالى (من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل) وهذا هو المعروف في استعمال العرب وكتب اللغة وفيه لقان ينح المهرمة وكسر هاء حكاهما الجوهري وغيره الفتح أنصح وأشهر وبه جاء القرآن *

(فروع) لو سكر ثم جن ثم أفاق وجب قضاء المدة التي قبل الجنون وفي مدة الجنون وجهان مشهوران الأصح لا يجب صحته المتولي وآخرون وقطع به بغوى وغيره لأنه ليس سكران في مدة الجنون بخلاف الردة فإنها إذا تعقبا الجنون كان مرتداً في مدة الجنون قال المتولي فإذا لم

يكونه بعد وقت الفضيلة وعلي هذا فوق الاختيار ينقسم إلى وقت الفضيلة وإلى ما بعده وليكن قوله إلى أن يصير ظل الشخص مثله معلماً بالهاء لأن عند أبي حنيفة يبقى وقت الظهور إلى أن يصير

البيت (قائدة) قال في الوسيط قال عليه السلام الصلاة عماد الدين فقال النووي في التنقيح هو منكراً باطل (قلت) وليس كذلك بل رواه أبو نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة عن حبيب بن سلم عن بلال بن رباح قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله فقال الصلاة عمود الدين وهو مرسل رجاله ثقات *

﴿قوله﴾ ويروى مثل حديث ابن عباس عن ابن عمر هو في سنن الدارقطني بإسناد حسن لكن فيه عننة ابن اسحاق ورواه الدارقطني وابن حبان في الضعفاء من طريق أخرى فيها محبوب بن الجهم وهو ضعيف وفيه من النكارة إبداءه بالقصر والصحيح خلافه *
﴿قوله﴾ وعن أبي هريرة رواه النسائي بإسناد حسن فيه محمد بن عمرو بن علقمة

يعرف وقت الجنون وجب قضاء الصلوات التي يمتد إليها السكر غالباً ولو سكرت ثم حاضت لم
تمض أيام الحيض كما لو اردت أن تم حاضت ولو شربت دواء للحيض فحاضت لم يلزمها القضاء
وكذا لو شربت دواء لتلقي الجنين فاقته ونفست لم يلزمها قضاء صلوات عدة النفاس على الصحيح
من الوجهين لأن سقوط القضاء من الحائض والنفساء عزيمة كما سبق وسبقه النفاس وجه مشهور
وان كان ضعيفاً حكاه صاحب التتمة والتحذير قال الرافعي فالماضيل أن من لم يؤمر بالترك
لا يستحيل أن يؤمر بالقضاء فإذا لم يؤمر كان تخفيفاً ومن أمر بالترك فامتثل الأمر لا يؤمر
بالقضاء إلا الحائض والنفساء في الصوم فإنها ما يؤمر أن تتركه بقضائه وهو خارج عن القياس للنص والله أعلم
قال المصنف رحمه الله *

﴿ ولا يؤمر أحد من لا يجب عليه فعل الصلاة بفعلها إلا الصبي فإنه يؤمر بفعلها سبع سنين
ويضرب على تركها لعشر لما روى سبرة الجهوري رضي الله عنه قال قال رسول صلى الله عليه وسلم
« علموا الصبي الصلاة سبع سنين واضربوه عليها ابن عمر » ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ حديث سبرة صحيح رواه أبو داود والترمذي وغيرهما بأسانيد صحيحة قال
الترمذي هو حديث حسن ولفظ أبي داود « مروا الصبي بالصلاة إذا بلغ سبع سنين وإذا بلغ
عشر سنين فاضربوه عليها » ولفظ الترمذي كلفظ المصنف وسبرة بفتح السين المهملة واسكان
الباء الموحدة وهو سبرة بن سعيد قال الترمذي وغيره ويقال سبرة بن عوسجة الجبلي أبو ثربة
بضم التاء المثناة وفتح الراء وقيل كنيته أبو الربيع حكاه الحافظ أبو القاسم علي بن الحسن البغدادي
المعروف بابن عساكر رحمه الله وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم « مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين واضربوهم عليها وهم أبناء عشر وفرقوا
بينهم في المضاجع » رواه أبو داود باسناد حسن والاستدلال به واضح لأنه يتناول بمنطوقه الصبي

ظل الشيء مثليه ثم يدخل وقت العصر وبالميم أيضاً لأن عند مالك يبق وقت الظهر إلى أن يصير
ظل الشيء مثليه ولكن إذا صار ظل الشيء مثليه دخل وقت العصر ومن مصير الظل مثله إلى

وحججه ابن السكن والحاكم وقال الترمذي في اللؤلؤ حسن ورواه الترمذي من وجه آخر عن أبي
هريرة لكن فيه أن للمغرب وقتين وقتل عن البخاري أنه خطأ وان محمد بن فضيل أخطأ فيه
حيث رواه عن الأعمش عن أبي صالح وأما هو عن الأعمش عن مجاهد قال كان يقال فذكره ورواه
الحاكم من طريق أخرى عن محمد بن عباد بن جعفر أنه سمع أبا هريرة وقال صحيح الاسناد *
﴿ قوله ﴾ وعن أبي موسى رواه مسلم إلا أن فيه أنه أخر المغرب في اليوم الثاني وان
ذلك كان في صلاة النبي ﷺ بالمدينة حيث سأله سائل عن مواقيت الصلاة وعلى هذا فليس هو
مثل حديث ابن عباس من كل جهة (قوله) وعن جابر النسائي من حديث برد عن عطاء ومن
حديث وهب بن كيسان كلاهما عن جابر ورواه أحمد والترمذي وابن حبان والحاكم من حديث

والصية في الامر بالصلاة والضرب عليها وفي زيادة أخرى وهي التفريق في المضاجع واعلم أن قوله صلى الله عليه وسلم « مروا أولادكم بالصلاة » ليس أمراً منه صلى الله عليه وسلم للصبي وإنما هو أمر للولي فأوجب على الولي أن يأمر الصبي وهذه قاعدة معروفة في الاصول أن الامر بالامر بالشئ ليس أمراً بالشئ، ما لم يدل عليه دليل كقوله تعالى (خذ من أموالهم صدقة) أما حكم المسألة فمن لا تلزمه الصلاة لا يؤمر بفعالها لا إيجاباً ولا ندباً إلا الصبي والصبية فيؤمنان بها ندباً إذا بلغا سبع سنين وهما عيزان ويضربان على تركها إذا بلغا عشر سنين فإن لم يكونا مميزين لم يؤمرا لأنها لا تصح من غير مميز وقد اقتصر المصنف على الصبي ولو قال الصبي والصبية لكان أولى وإنه لا فرق بينهما بلا خلاف صرح به أصحابنا لحديث عمرو بن شعيب الذي ذكرناه وهذا الامر بالضرب واجب على الولي سواء كان أباً أو جدياً أو وصياً أو قياً من جهة القاضي صرح به أصحابنا منهم صاحبا الشامل والعدة وآخرون ذكره صاحب العدة في آخر باب موقف الامام والمأموم وهنا ذكره المزي عن الشافعي في المختصر ودليل هذه القاعدة قوله تعالى (وأمر أهلك بالصلاة) وقوله تعالى (قوا أنفسكم وأهليكم ناراً) وقوله صلى الله عليه وسلم « وإن لولدك عليك حقاً » رواه مسلم في صحيحه في كتاب الصيام من رواية ابن عمرو بن العاص وقوله صلى الله عليه وسلم « كلكم راع ومسؤول عن رعيته والرجل راع في أهله ومسؤول عن رعيته » رواه البخاري ومسلم قال الشافعي في المختصر « رعي الآباء والأهبات أن يؤدبوا أولادهم بهلهم الطهارة والصلاة ويضربهم على ذلك إذا عطلوا » قال أصحابنا ويأمره الولي بحضور الصلوات في الجماعة وبالسواك وسائر الوظائف الدينية ويعرفه تحريم الزنا واللواط والحرق والكذب والغيبة وشبهها قال الرافعي قال الأئمة يجب على الآباء والأهبات تعليم أولادهم الطهارة والصلاة والشرائع بعد سبع سنين وضربهم على تركها بعد عشر سنين وأجرة تعليم الفرائض في مال الصبي فإن لم يكن له مال فعلى الأب فإن لم يكن فعلى الأم وهل يجوز أن يعطى أجرة تعليم ما سوى الفاتحة والفرائض من مال الصبي : فيه وجهان أحدهما يجوز وقد سبق بيان هذا مع ما يتعلق به في مقدمة الكتاب في بيان أقسام العلم والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

مصيبه مثليه وقت لكل واحد من الصلاتين هكذا روى منه بطائفتين أصحابنا وروى آخرون أنه قال يدخل وقت العصر بمصير الظل مثله ولا يخرج وقت الظهر حتى يمضي قدر أربع ركعات

وهب بن كيسان قال الترمذي قال محمد حديث جابر اصبح شيء في المواقيت قال عبد الحق يعني في امامة جبريل (قوله) وعن انس رواه الدارقطني وابن السكيت في صحيحه والاسماعيلي في معجمه في الاحمد بن من رواية قتادة عن انس رواه الدارقطني من حديث قتادة عن الحسن مرسله وأشار اليه الترمذي (وفي الباب) عن ابى مسعود الانصاري رواه اسحاق بن راهويه

﴿ فان دخل في الصلاة ثم بلغ في أثنائها قال الشافعي رحمه الله «أجبت أن يتم ويعيد ولا يبين لي أن أن عليه الاعادة» قال أبو اسحق يلزمه الاتمام يستحب له أن يعيد وقوله أجبت يرجع الى الجمع بين الاتمام والاعادة وهو الظاهر من المنصوص والدليل عليه أن الصلاة صحيحة وقد أدركه الوجوب وهو فيها يلزمه الاتمام ولا يلزمه أن يعيد لانصلي الواجب بشر وطه فلا يلزمه الاعادة على هذا الوصل في أول الوقت ثم بلغ في آخره اجزأه ذلك عن الفرض لانصلي صلاة الوقت بشر وطه فلا يلزمه الاعادة وحكي عن أبي العباس ابن سريج مثل قول أبي اسحق وحكي عنه أنه قال يستحب الاتمام ونجيب الاعادة فعلي هذا الوصل في أول الوقت ويلزم في آخره لزمه أن يعيد لانصلي قبل البلوغ نقل فاستحب اتمامه فيلزمه أن يعيد لانه أدرك وقت الفرض ولم يأت بعقله أن يأتي به ومن أصحها بنامن قال أن خرج منها ثم بلغ ولم يبق من وقتها ما يمكن قضاؤها فيلزمه الاعادة وان بقي من وقتها ما يمكنه القضاء فيلزمه وهذا غير صحيح لانه وجبت الاعادة اذا بقي من الوقت قدر الصلاة لوجب اذا أدرك مقدار ركعة *

﴿ الشرح ﴾ حاصل ما ذكره . أثنان أحدهما اذا بلغ في أثناء الصلاة بالنسبة لثلاثة أوجه الصحيح الذي عليه الجمهور وهو ظاهر النص أنه يلزمه اتمام الصلاة ويستحب اعادتها ولا يجب الثاني : يستحب الاتمام ونجيب الاعادة والثالث قاله الاصطخري ولم يذكره المصنف ان بقي من الوقت ما يسد تلك الصلاة وجبت الاعادة والا فلا (المسألة اثنائية) صلى وفرغ منها وهو صلي ثم بلغ في الوقت ثلاثة أوجه الصحيح تستحب الاعادة ولا تجب والثاني تجب سواء قل الباقي من الوقت ام كثر والثالث قاله الاصطخري ان بقي من الوقت ما يسع تلك الصلاة بعد بلوغه وجبت الاعادة والا فلا وقد ذكر المصنف توجيه الجميع هذا كله في غير الجمعة أما اذا صلى الظهر يوم الجمعة ثم بلغ وأمكنه ادراك الجمعة فان قلنا في سائر الايام تجب الاعادة وجبت الجمعة والا فوجهان مشهوران حكاهما المصنف في باب صلاة الجمعة أحدهما وبه قال ابن الحداد يجب أيضاً لانه كان مأموراً بالجمعة والصحيح لا تجب كالسافر والعبد اذا ساءل الظاهر ثم زال عندها وأمكنها لا يلزمها بالاختلاف والله أعلم *

(فرع) مذهبننا المشهور المنصوص أن الصبي اذا بلغ في أثناء الوقت وقد صلى لا يلزمه الاعادة وقول أبو حنيفة ومالك واحد يلزمه اعادة الصلاة دون الطهارة وقال داود يلزمه اعادة الطهارة والصلاة واحتج لابن حنيفة بان صلاته وقعت فلا تنقلب فرضاً وقياساً على المصلي قبل الوقت واحتج أصحابنا بانه أدى وظيفة يومه قال الشيخ أبو حامد وغيره وقولهم لا تنقلب فرضاً نواقضهم عليه فنقول قد صلى

وهذا القدر هو المشترك بين الصلايين ويروي هذا عن المزني أيضاً فلنضف الزاى الحاء والميم *
قال ﴿ وبه يسئل وقت العصر (حز) ويتأدى (م) الى غروب الشمس : وقت الفضيلة

نحو سياق ابن عباس ورواه البيهقي في اللآلئ واصله في الصحيحين من غير تفصيل وفصله ابو داود ايضاً وعن عمرو بن حزم ورواه اسحاق بن راهويه ايضاً وعبد الرزاق في مصنفه (وعن) ابن سبيد رواه احمد في مسنده والطحاوي (تنبيه) المشهور في الاحاديث المتقدمة الاجتهاد بالطهر

صلاة مثله ووقعت نقلا وامتنع بموجب الفرض عليه لالانه اقلب فرضاً والجواب عن المصلي قبل الوقت أنغير مأمور به ولا مندوب اليه ولا مأذون فيه بخلاف مسألتنا * قال المصنف رحمه الله *
 ﴿ومن وجبت عليه الصلاة وامتنع من فعلها فان كلن جاحداً لوجوبها فهو كافر ويجب قتله بالردة لانه كذب الله تعالى في خبره وان تركها هو معتقد لوجوبها وجب عليه القتل وقال المزي يضر بولا يقتل والدليل علي أنه يقتل قوله صلى الله عليه وسلم «نهيت عن قتل المصلين» ولانه احدى دعائم الاسلام لاتدخله النيابة بنفس ولا مال فيقتل بتركها كالشهادتين ومضى يقتل فيه وجهان قال أبو سعيد الاصطخرى يقتل بترك الصلاة الرابعة اذا ضاق وقتها فيقال له ان صليت والاقلتك لانه يجوز أن يكون مادون ذلك تركها لعذر وقال أبو اسحق يقتل بترك الصلاة الثانية اذا ضاق وقتها ويقال له ان صليت والاقلتك ويستتاب كما يستتاب للرد لانه ليس باكثر من المرتد وفي استتابة المرتد قولان أحدهما ثلاثة أيام والثاني يستتاب في الحال فان تاب والاقتل وكيف يقتل المنصوص انه يقتل ضرباً بالسيف وقال أبو العباس لا يقصد قتله لكن يضرب بالخشب وينحس بالسيف حتى يصلي او يموت كما يفعل بمن قصد النفس أو المال ولا يكفر بترك الصلاة لان الكفر بالاعتقاد واعتقاده صحيح فلم يحكم بكفره ومن أصحابنا من قال يكفر بتركها لقوله صلى الله عليه وسلم «بين الكفر والعبد ترك الصلاة فمن تركها فقد كفر» والمذهب الاول والخبر متناوّل *

﴿الشرح﴾ اما حديث «نهيت عن قتل المصلين» فرواه أبو داود في سننه في كتاب الادب في باب حكم الخشب عن ابي هريرة «أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بمخنف قد خضب يده بورجله بالخناء فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما بال هذا فقالوا يا رسول الله يشبه بالنساء فامر به فغنى الى القميص فقالوا يا رسول الله لا تقتله فقال انى نهيت عن قتل المصلين» واسناده ضعيف فيه مجهول والنقيع بالنون وهو الحى المذكور في باب احياء الموات وروى هذا الحديث البيهقي من رواية عبيد الله بن عدى بن الحبار عن عبد الله بن عدى الانصارى العجاني رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم بمعناه ورواه مرسل عن عبيد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم واما حديث «بين الكفر والعبد ترك الصلاة» فصحيح رواه مسلم من رواية جابر بمعناه كما سند كره في فرع مذاهب العلماء وأما قول المصنف «لانه احدى دعائم الاسلام لاتدخله النيابة بنفس ولا مال فيقتل بتركها كالشهادتين» فالضمير في قوله لانه يعود الى فرض الصلاة المعلوم من سياق الكلام وان لم يذكره بلفظه

في الاول وما بعده : ووقت الاختيار الى مصير الظل مثليه : وبعده وقت الجواز الى الاصفرار ووقت الكراهية عند الاصفرار *

وروى ابن ابي خيثمة في تاريخه عن احمد بن محمد ثنا ابراهيم بن سعد عن ابن اسحق عن عتبة بن مسلم عن نافع بن جبير وكان كثير الرواية عن ابن عباس قال لا فرضت الصلاة على رسول الله ﷺ اتاه جبريل فصلي به الصبح حين طلع الفجر الحديث وكذلك وقع في رواية ابن عمر

والدعائم القواعد واحدها دعامة بكسر الدال وقوله لا تدخلها النياية بنفس ولا مال احتراز من الزكاة والصوم والحج فانه لا يقتل بترك واحد منها ولا بتركها كلها: أما حكم الفصل ففيه مسائل (إحداها) اذا ترك الصلاة جاحدا الوجوب أو جحد وجوبها ولم يترك فعلها في الصورة فهو كافر مرتد باجماع المسلمين ويجب على الامام قتله بالردة لأن الأئمة يسلم ويترب عليه جميع أحكام المرتدين وسواء كان هذا الجاحد رجلا أو امرأة هذا اذا كان قد نشأ بين المسلمين فاما من كان قريبا للعهد بالاسلام أو نشأ بياديه من المسلمين بحيث يجوز أن يخفى عليه وجوبها فلا يكفر بمجرد الجحد بل تعرف وجوبها فان جحد بعد ذلك كان مرتدا فان قيل كيف أهمل المصنف هذا القيد وهو كونه نشأ بين المسلمين مع أنه شرط بلا خلاف فالجواب أن في لفظه ما يقتضي اشتراطه وهو قوله فان كان جاحدا لان الجاحد عند أهل اللغة من أنكر شيئا سبق اعترافه به هكذا صرح به صاحب المحمل وغيره وقد أوضحته في تهذيب الامماء *

(فرع) من جحد وجوب صوم رمضان والزكاة أو الحج أو نحوها من واجبات الاسلام أو جحد تحريم الزنا أو الحر ونحوها من المحرمات المجمع عليها فان كان مما اشتهر واشترك الحواص والعوام في معرفته كالزنا والزنا فهو مرتد وان كان مجمعا عليه لكن لا يعرفه الا خواص كاستحقاق بنت الابن السدس مع بنت الصلب وتحريم نكاح المعتدة وكا جماع أهل عصر علي حكم حادثة لم يكفر بجحد لانه معذور بل تعرفه الصواب ليعتد هذا هو الصحيح في المسألة وفيها زيادة سنو ضحاها في كتاب الردة ان شاء الله تعالى (المسألة الثانية) من ترك الصلاة غير جاحد قسما أحدها تركها لعذر كنوم ونسيان ونحوهما فاعليه القضاء فقط ووقته وسع ولاثم عليه انثاني تركها بلا عذر تكاد لا تنهاونا فيأثم بلا شك ويجب قتله اذا اصر وهل يكفر فيه وجهان حكاهما المصنف وغيره أحدها يكفر قال العبدري وهو قول منصور الفقيه من أصحابنا وحكه المصنف في كتابه في الخلاف عن أبي الطيب بن سلمة من أصحابنا والثاني لا يكفر وهو الصحيح المنصوص الذي قطع به الجمهور وقد ذكر المصنف دليلهما وسنوضحه في فرع مذاهب العلماء ان شاء الله تعالى وقال المزني يحبس ويؤدب ولا يقتل واذا قلنا يقتل فتى قتل فيه خمسة أوجه الصحيح يقتل بترك صلاة واحدة اذا ضاق

إذا صار ظل الشيء مثله فقد دخل وقت العصر لما روينا من حديث ابن عباس وقد روي الخبر اشتراك بين الظهر والعصر في قدر من الوقت كما حكيناها عن مالك لأنه قال صلى الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثله وصلى العصر في اليوم الاول حين صار ظل الشيء مثله وأوله الشافعي علي أنه ابتداء العصر في اليوم الاول حين صار ظل الشيء مثله وفرغ من الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل الشيء مثله ودليل التأويل ما روى الى فيها محبوب بن الجهم وفي رواية ابى هريرة عند النسائي قال رسول الله ﷺ هذا جبريل جاء بياكم دينكم فصلى الصبح حين طلع الفجر الحديث *

وقتها وهذا هو الذي اختاره المصنف في التنبيه ولم يذكره هنا والثاني يقتل اذا ضاق وقت الثانية والثالث اذا ضاق وقت الرابعة والرابع اذا ترك اربع صلوات والخامس اذا ترك من الصلوات قدراً يظهر لنا به اعتياده الترك ونهاونه بالصلاة والمذهب الاول وعلي هذا قال أصحابنا الاعتبار باخراج الصلاة عن وقت الضرورة فاذا ترك الظهر لم يقتل حتى تعرب الشمس واذا ترك المغرب لم يقتل حتى يطعم الفجر قال الرافعي هكذا رواه الصيدلاني وتابعه عليه الاثمة (لا آلة الثالثة) قال أصحابنا على الاوجه كلها لا يقتل حتى يستتاب وهل تكفي الاستتابة في الحال ام يجب استتابة ثلاثة ايام فيه قولان قل صاحب العدة وغيره الاصح انه في الحال والقولان في استتباب الاستتابة على الاصح وقيل في وجوبها (الرابعة) الصحيح المتصوص عليه في البوطي انه يقتل بالسيف ضرباً للرقبة كما يقتل المرتد وفيه وجه انه ينحس بمديدة او يضرب بمخشبة ويقال له صل والا قتلناك ولا يزال يكرر عليه حتى يصلي او يموت وهذا قول ابن سريج كما حكاه المصنف والاصحاب *

(فرع) اذا قتل فاصحح أنه يغسل ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين ويرفع قبره كغيره وفيه خلاف سند كره في كتاب الجنائز ان شاء الله تعالى *

(فرع) إذا أراد السلطان قتله فقال صليت في بيتي تركه لانه أمين علي صلاته صرح به صاحب التهذيب وغيره ولو ترك الصلاة وقال تركتها ناسياً أو للبرد أو لعدم الماء أو لتجاسة كانت علي ونحو ذلك من الاعذار محيضة كانت الاعذار أم باطلة قال صاحب التتمة يقال له صل فان امتنع لم يقتل علي المذهب لان القتل يستحق بسبب تعمد تأخيرها عن الوقت ولم يتحقق ذلك وفيه وجه أنه يقتل لعناده ولو قال تعمدت تركها ولا أريد فعلها قتل بلا خلاف وان قال تعمدت تركها بلا عذر ولم يقل ولا أصلها قتل أيضاً علي الصحيح لتحقق جنايته وفيه وجه أنه لا يقتل مالم يصرح بترك القضاء *

(فرع) لو امتنع من فعل الوضوء قتل علي الصحيح لان الصلاة لا تصح الا به وفيه وجه محكه الرافعي لا يقتل *

(فرع) لو امتنع من صلاة الجمعة وقال أصلها ظهراً بلا عذر فقد جزم الغزالي في الفتاوى بأنه لا يقتل لانه لا يقتل بترك الصوم فالجمعة أولى لان لها بدلاً وتسقط باعذار كثيرة وتابع الرافعي

عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «وقت الظهر مالم يدخل وقت العصر» (١) ثم يتدوقت

(١) حديث ابن عمر وقت الظهر مالم يدخل وقت العصر رواه مسلم من حديث ابن عمر وابن عباس فكان الواو سقطت من نسخة الرافعي ولفظه عند مسلم وقت الظهر اذا زالت الشمس وكان ظل الرجل كطوله مالم يحضر العصر وفي لفظه اذا صليتم الظهر فانه وقت الى ان يحضر العصر *

الغزالي علي هذا فحكاه عنه واقتصر عليه وجزم الشاشي في فتاويه بانه يقتل بترك الجمعة وان كان يصلها ظهر آ لانه لا يتصور قضاؤها وليست الظهر قضاء عنها واختار الشيخ أبو عمرو بن الصلاح ما قاله الشاشي ويسط القول في ادلته وقرره بقرراً حسناً في فتاويه *

(فرع) لو امتنع من فعل الصلاة للمندورة لم يقتل ذكره صاحب البيان وغيره *

(فرع) لو قتل انسان تارك الصلاة في مدة الاستتابة فقد ذكر صاحب البيان انه يأثم ولا ضمان عليه كقتل المرتد وكذا قال القفال في الفتاوى انه لا قصاص فيه قال الراغبي وليكن هذا جواباً علي الصحيح المنصوص في الزاوي المحض انه لا قصاص في قتله قال القفال فلو جن قبل فعلها لم يقتل في حال الجنون فلو قتله انسان لزمه القصاص قال وكذا لو سكر : ولو جن المرتد اوسكر قتله رجل فلا قصاص لقيام الكفر *

(فرع) في مذاهب العلماء فيمن ترك الصلاة تكا سلام مع اعتقاده وجوبها : فذهبنا المشهور ما سبق انه يقتل حداً ولا يكفر وبه قال مالك والا كثرون من السلف والخلف وقالت طائفة يكفر ويحجر عليه احكام المرتدين في كل شيء وهو مروي عن علي بن ابي طالب وبه قال ابن المبارك واسحاق بن راهويه وهو اصح الروايتين عن أحمد وبه قال منصور الفقيه من أصحابنا كما سبق وقال الثوري وأبو حنيفة وأصحابه وجماعة من أهل الكوفة والمزني لا يكفر ولا يقتل بل يعزرو ويحبس حتى يصلي واحتج لمن قال بكفره بحديث جابر رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «ان بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة» رواه مسلم بهذا اللفظ وهكذا الرواية «الشرك والكفر» قالوا وفي غيره . لم «الشرك أو الكفر» وأما الزيادة التي ذكرها المصنف وهي قوله فمن تركها فقد كفر فليست في صحيح مسلم وغيره من الاصول وعن بريدة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر» رواه الترمذي والنسائي : قال الترمذي حديث حسن صحيح وعن شقيق بن عبد الله العقيلي التابعي المتفق علي جلالة قال «كن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لا يرون شيئاً من الاعمال تركه كفر غير الصلاة» رواه الترمذي في كتاب الايمان باسناد صحيح واحتجوا بالقياس علي كلمة التوحيد واحتج لابي حنيفة وموافقيه بحديث ابن مسعود رضي الله عنه

العصر الي غروب الشمس لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال «من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك

(١) حديث صحيح من ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح ومن ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر متفق عليه من حديث ابي هريرة بهذا اللفظ وفي لفظ لها من ادرك ركعة من الصلاة فقد ادرك الصلاة زاد النسائي الا انه

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «لا يحمل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث أثيب الزان والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة» رواه البخاري ومسلم وهكذا الرواية «الزان» وهي لغة والله الفاشية الزاني بالياء وبالقياص على ترك الصوم والزكاة والحج وسائر المعاصي واحتج أصحابنا على قتله بقول الله تعالى (اقتلوا المشركين) إلى قوله تعالى (فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم) وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم» رواه البخاري ومسلم وبحديث «نهيت عن قتل المصلين» وبالقياص على كلمة التوحيد واحتجوا على أنه لا يكفر لحديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «خمس صلوات افترضهن الله من أحسن وضوء هن وصلاتهن لوقتهن وأمر كوعن وخشوعن كان له على الله عهد أن يغفر له ومن لم يفعل فليس له على الله عهد أن يشاء غفر له وإن شاء عذبه» حديث صحيح رواه أبو داود وغيره بأسانيد صحيحة وبالأحاديث الصحيحة العلامة كقوله صلى الله عليه وسلم «من مات وهو يعلم أن لا اله الا الله دخل الجنة» رواه مسلم واشباهه كثيرة ولم يزل المسلمون يورثون تارك الصلاة ويورثون عنه ولو كان كافراً لم يغفر له ولم يرث ولم يرث وأما الجواب عما احتج به من كفره من حديث جابر وبريدة ورواية شقيق فهو أن كل ذلك محمول على أنه شارك الكافر في بعض أحكامه وهو وجوب القتل وهذا التأويل متعين للجمع بين نصوص الشرع وقواعده التي ذكرناها وأما قياسهم فتروك بالنصوص التي ذكرناها والجواب عما احتج به أبو حنيفة أنه عام مخصوص بما ذكرناه وقياسهم لا يقبل مع النصوص فهذا مختصر ما يتعلق بالمسألة والله اعلم بالصواب *

(فرع) في الإشارة إلى بعض ما جاء في فضل الصلوات الخمس: فمن ذلك ما ذكرناه في الفرع قبله وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «أرايتم لو أن نهر آيايا أحدكم يقتل منه كل يوم خمس مرات هل يبقى من درنسي» قالوا لا يبقى من درنسي. قال فذلك مثل

العصر» (١) وفيه وجه آخر وإلى ذهب أبو سعيد الاصطخري أنه لا يمتد إلى غروب الشمس بل آخر وقت العصر إذا صار ظل الشيء مثليه لأن طول أذاعليه لينه مجبريل عليه السلام وعلى ظاهر المذهب وقت الاختيار إلى معبر الظل مثليه وبه وقت الجواز بلا كراهية إلى اصفرار الشمس ومن اصفرار

يقضي ما فاتته وفي رواية لابن حبان فليتم ما بقي وأقصد مسلم بإخراجه من حديث عائشة بالفظ من أدرك من العصر سجدة قبل أن تغرب الشمس أو من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدركها والسجدة إنما هي الركعة (قال) المحب الطبري في الأحكام يحتمل إدراج هذه اللفظة الأخيرة *

الصلوات الخمس يحو الله بن الخطايا» رواه البخاري ومسلم وعن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «مثل الصلوات الخمس كمثل نهر غمر على باب أحدكم يغتسل منه كل يوم خمس مرات» رواه مسلم وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة كفارة لما بينهن ما لم يغش الكبائر» رواه مسلم وعن أبي موسى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «من صلى البردين دخل الجنة» رواه البخاري ومسلم: البردان الصبح والعصر وستأتي جملة من الأحاديث في نحو هذا في أول باب صلاة الجماعة إن شاء الله تعالى *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿باب مواعيت الصلاة﴾

﴿أول وقت الظهر إذا زالت الشمس وآخره إذا صار ظل كل شيء مثله غير الظل الذي يكون للشخص عند الزوال والدليل عليه ما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «أمنى جبريل عليه السلام عند باب البيت مرتين فصلى في الظهر في المرة الأولى حين زالت الشمس والغنى مثل الشراك ثم صلى في المرة الأخيرة حين كان ظل كل شيء مثله»﴾

﴿الشرح﴾ حديث ابن عباس رضي الله عنهما أصل في المواقيت وقد ذكره المصنف قطعاً والوجه أن ذكره هنا بكامله ونضم إليه الأحاديث التي هي أصول المواقيت: عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «أمنى جبريل عند البيت مرتين فصلى الظهر في المرة الأولى حين كان الغنى مثل الشراك ثم صلى العصر حين كان كل شيء مثل ظليهم صلى المغرب حين وجبت الشمس وأفطر الصائم ثم صلى العشاء حين غاب الشفق ثم صلى الفجر حين برق الفجر وحرم الطعام على الصائم وصلى للمرة الثانية الظهر حين كان ظل كل شيء مثله لوقت العصر بالاسم ثم صلى العصر حين كان ظل كل شيء مثله ثم صلى المغرب لوقته الأولى ثم صلى العشاء الآخرة حين ذهب ثلث الليل ثم صلى الصبح حين أسفرت الأرض ثم التف إلى جبريل فقال يا محمد هذا وقت الأنبياء قبلك والوقت فيما بين هذين الوقتين» رواه أبو داود والترمذي وغيرهما من أصحاب السنن والحاكم أبو عبد الله في المستدرک وقال هو حديث صحيح وقال الترمذي حديث حسن وهذا المذكور

الشمس إلى الغروب وقت الكراهية ومعناه أنه يكره تأخيرها إليه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «تلك صلاة المناق يجلس يرقب الشمس حتى إذا كانت بين قرني الشيطان قام فقفر أربعاً لا يذکر الله فيها الا قليلاً» (٣) وإمامنا يتعلق بالفاظ الكتاب قوله وبه يدخل وقت العصر ينبغي

(١) ﴿حديث﴾ روى عن النبي ﷺ أنه قال تلك صلاة المناق يجلس يرقب الشمس حتى إذا كانت بين قرني الشيطان قام فقفرها أربعاً لا يذکر الله فيها الا قليلاً مسلم من حديث الملاء بن عبد الرحمن عن انس ورواه أبو داود نحوه وكرر قوله تلك صلاة المناقين *

لفظ رواية الترمذى ولفظ الباقرين بمعناه وروى حديث أمانة جبريل جماعة من الصحابة غير ابن عباس وليس في هذه الكتب المشهورة قوله في للهنّب «عند باب البيت» انما فيها عند البيت ثم رواه الترمذى من رواية جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال امي جبريل قال قد كرمنا حديث ابن عباس بمعناه قال الترمذى حديث ابن عباس حسن قال وقال محمد بن يحيى البخارى اصح شيء في المواقيت حديث جابر وعن بريدة رضى الله عنهما النبي صلى الله عليه وسلم «ان رجلا سأل عن وقت الصلاة فقال صل معنا هذين يعني اليومين فلما زالت الشمس أمر بلال رضى الله عنه فأذن ثم أمره فأقام الظهر ثم أمره فأقام العصر والشمس مرتفعة يضاء قبة ثم أمره فأقام المغرب حين غابت الشمس ثم أمره فأقام العشاء حين غاب الشفق ثم أمره فأقام الفجر حين طلع الفجر فلما ان كان اليوم الثاني أمره فأبرد الظهر فأبرد بها فانهم ان يبردوها وصلى العصر والشمس مرتفعة آخرها فوق الذى كان وصلى المغرب قبل ان يغيب الشفق وصلى العشاء بعدما ذهب ثلث الليل وصلى الفجر فاسفرها ثم قال ابن السائل عن وقت الصلاة فقال الرجل انا يارسول الله قال وقت صلاتكم بين ما رأيتم» رواه مسلم وفي رواية له قال في المغرب في اليوم الثاني ثم أمره بالاقامة للمغرب قبل ان يقع الشفق وعن أبي موسى الاشعري رضى الله عنهما رسول الله صلى الله عليه وسلم «انه انه سائل يسأله عن مواقيت الصلاة فلم يرد عليه شيئا قال فأقام الفجر حين انشق الفجر والناس لا يكادون يعرف بعضهم بعضا ثم أمره فأقام بالظهر حين زالت الشمس والقائل يقول قد انقضت النهار وهو كان اعلم منهم ثم أمره فأقام بالعصر والشمس مرتفعة ثم أمره فأقام بالمغرب حين وقعت الشمس ثم أمره فأقام العشاء حين غاب الشفق ثم أخر الفجر من الغد حتى انصرف منها والقائل يقول قد طلعت الشمس أو كادت ثم أخر الظهر حتى كان قريبا من وقت العصر بالامس ثم أخر العصر حتى انصرف منها والقائل يقول قد احمرت الشمس ثم أخر المغرب حتى كان عند

أن يعلم بالحاء لما تقدمناه وقوله ويمتد الى غروب الشمس بالواو للوجه المنسوب الى الاصطخرى فان قلت قال الشافعي في المختصر «ثم لا يزال وقت الظهر قائما حتى يصير ظل كل شيء مثله فاذا جاوز ذلك باقل زيادة فقد دخل وقت العصر» ظاهر هذا يقتضي اعتبار زيادة علي مصير الظل مثله ليدخل وقت العصر وذلك ينافي قوله وبه يدخل وقت العصر ظاهر وهل في ذلك اختلاف قول او وجه أم كيف الحال فالجواب انه لا خلاف في دخول وقت العصر حين يخرج وقت الظهر عندنا وكلام الشافعي محمول على أن خروج وقت الظهر لا يكاد يعرف الا بزيادة الظل على المثل والافتك الزيادة من وقت العصر وقوله ووقت الفضيلة في الاول لا يختص به العصر بل وقت فضيلة جميع الصلوات اول اوقاتها علي ما سياتي لكن اجتماع الاوقات الاربعة الفضيلة والاختيار والجواز والكرامية من خاصية العصر والصبح وما عداها إما ذات وقتين الفضيلة والاختيار كالظهر وامادات ثلاث اوقات الفضيلة والاختيار والجواز كالعشاء والعصر أول الصلاتين المخصوصتين بالاربع

سقوط الشفق ثم آخر العشاء حتى كان ثلث الليل الأول ثم أصبح فدعا السائل فقال «الوقت ما بين هذين»
رواه مسلم والاحاديث في الباب كثيرة سند كرها في مواضعها من الكتاب ان شاء الله تعالى وقوله
صلي الله عليه وسلم «أمني جبريل» هو الملك الكريم رسول الله تعالى الي رسله الآئمين صلوات
الله وسلامه عليهم وفيه تسع لغات حكها ابن الانباري وحكها عنه أيضاً أبو منصور موهوب
ابن احمد بن محمد بن الخضر الجواليقي في كتاب للمعرب وهي جبريل وجبريل بكسر الجيم وفتحها
وجبرئيل بفتح الجيم وهمزة بعد الراء وتشديد اللام وجبرائيل بهمزة ثم ياء مع الالف وجبرائيل
بياء بعد الالف وجبرئيل بهمزة بعد الراء وياء وجبرئيل بكسر الهمزة وتخفيف اللام وجبرين
وجبرين بكسر الجيم وفتحها قال جماعات من المفسرين وحكاه صاحب المحكم والجوهري وغيرهما
من أهل اللغة في جبريل وميكائيل أن جبر وميك اسمان اضيفا الي ايل وال قالوا وابل وال
اسمان لله تعالى قالوا ومعنى جبر وميك بالسريانية عبد فتقديره عبد الله قال أبو علي الفارسي هذا
خطأ من وجهين أحدهما ان ايل وال لا يعرفان في اسماء الله في اللغة والعربية والثاني انه لو كان
كذلك لم ينصرف آخر الاسم في وجوه العربية لو كان آخره مجروراً ابداً كعبدة الله قال الواحدى
هذا الذى قاله أبو علي اراد به انه ليس هذا في العربية قال وقد قال بالاول جماعة من العلماء
قلت الصواب قول أبي علي فان ما ادعوه لا أصل له والله اعلم : وأما لفظ الظهر فشتق من الظهور
لانها ظاهرة في وسط النهار : وقوله صلي الله عليه وسلم (والنبي مثل الشراك) هو بكسر الشين
وهو أحد سيور النعل التي تكون على وجهها وليس الشراك هنا لتثديد والاشتراط بل لان
الزوال لا يبين باقل منه وأما الظل والنبي فقال أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة في أوائل أدب
الكتاب يتوهم الناس ان الظل والنبي بمعنى وليس كذلك بل الظل يكون غلوة وعشية ومن
أول النهار الي آخره ومعنى الظل الستر ومنه قولهم «أناني ظلك» ومنه «ظل الجنة» وظل شجرها أما
هو سترها ونواحيها وظل الليل سواده لانه يستر كل شيء وظل الشمس ماسترته الشخص من
مقطها قال وأما النبي فلا يكون الا بعد الزوال ولا يقال لما قبل الزوال فيه وإنما سمي بهذا الزوال
فياً لانه ظل فاه من جانب الي جانب أى رجوع والنبي الرجوع هذا كلام ابن قتيبة وهو كلام

في الترتيب المذكور فهذا هو الداعي الى تقسيم وقت العصر الي الفضيلة وغيرها
قال (ووقت المغرب يدخل بغروب الشمس ويمتد (م) الي غروب الشفق في قول وعلي قول اذا
مضى بعد الغروب وقت وضوء وأذان واقامة وقد خمس (و) ركعات فقد اتقضي (ح) الوقت لان
جبريل عليه السلام صلاها في اليومين في وقت واحد وعلي هذا فلو شرع في الصلاة فقد آخر الصلاة
الي وقت غروب الشفق فقيه وجان *

لاخلاف في أن وقت المغرب يدخل بغروب الشمس والاعتبار بقوط قرصها وهو

نفيس وقد أوضحت هذه الالتفات في تهذيب الاسماء واللغات وبالله التوفيق : أما احكام المسألة فاجمعت الامة على ان أول وقت الظهر زوال الشمس قتل الاجماع فيه خلافاً ودليله الاحاديث السابقة والمراد بالزوال ما يظهر لنا لا الزوال في نفس الامر فان ذلك يتقدم على ما يظهر ولكن لا اعتبار بذلك وإنما يتعلق التكليف ببدل الوقت بالزوال الذي يظهر له فلو شرع في تكبيره الاخرام بالظهر قبل ظهور الزوال ثم ظهر عقبها أوفى اثنائها لم تصح الظهر وان كانت التكبيره حاصلة بعد الزوال في نفس الامر لكن قبل ظهوره لئلا ذكره امام الحرمين وغيره قالوا وأما قبل ظهور الظل فهو معدود من وقت الاستواء قال وكذا الصبح ولو اجتهد فيها وطلع الفجر بحيث علم وقوعها بعد طلوعه لكن في وقت لا يتصور أن يبين الفجر للناظر لم تصح الصبح والله اعلم *

وأما آخر وقت الظهر فهو اذا صار ظل الشيء مثله غير الظل الذي يكون له عند الزوال واذا خرج هذا دخل وقت العصر متصلاً به ولا اشتراك بينهما هذا منه بنابه قال الاوزاعي والثوري والليث وابو يوسف ومحمد واحد وقال عطاء وطاوس اذا صار ظل الشيء مثله دخل وقت العصر وما بعده وقت للظهر والعصر على سبيل الاشتراك حتى تقرب الشمس وقال اسحق بن راهويه وابو ثور والمزني وابن جرير اذا صار ظله مثله فقد أربع ركعات بعده وقت للظهر والعصر يتحضر الوقت للعصر وقال مالك اذا صار ظله مثله فهو آخر وقت الظهر وأول وقت العصر بالاشتراك فاذا زاد على المثل زيادة بينة خرج وقت الظهر وعن مالك رواية أن وقت الظهر ينتد الى غروب الشمس وقال أبو حنيفة يبقى وقت الظهر حتى يصير الظل مثلياً فاذا زاد على ذلك يسيراً كان أول وقت العصر قال اتمامي أبو الطيب قال ابن المنذر لم يقل هذا أحد غير أبي حنيفة واحتج من قال بالاشتراك بحديث ابن عباس المذكور قالوا فصلى الظهر في اليوم الثاني في الوقت الذي صلى فيه العصر في الاول وعن ابن عباس أيضاً قال «جمع النبي ﷺ بالمدينة من غير خوف ولا سفر» رواه البخاري ومسلم وفي رواية لمسلم من غير خوف ولا مطر فدل على اشتراكها قالوا ولان الصلوات زيد فيها علي يان جبريل في اليوم الثاني للاختيار فينبغي ان يزداد وقت الظهر واحتج أصحابنا بحديث عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال

ظاهر في الصحارى وأما في العمران وقل الجبال فالاعتبار بان لا يرى من شعاع شيء علي أطراف الجدران وقلل الجبال ويقل الظلام من المشرق روي أنه صلى الله عليه وسلم قال «اذا أقبل الظلام من هاهنا» وأشار الى المشرق «وادبر النهار الى هاهنا» وأشار الى المغرب «فقد افطر الصائم» (١) والى متى ينتد وقت للمغرب فيه قولان اقدم أنه يدوم وقتها الى غيوبة الشفق لما روي

(١) * (حديث) «اذا أقبل الظلام من هاهنا وأشار المشرق وادبر النهار من ههنا وأشار الى المغرب فقد افطر الصائم متفق عليه من حديث عمر بن الخطاب اذا قبل الليل وزاد فيه وغربت الشمس ورواه من حديث عبد الله بن أبي اوفى نحوه *

«إذا صليتم الفجر فانه وقت الى أن يطلع قرن الشمس الاول ثم اذا صليتم الظهر فانه وقت الى أن تحضر العصر فاذا صليتم العصر فانه وقت الى أن تصغر الشمس فاذا صليتم المغرب فانه وقت الى أن يسقط الشفق فاذا صليتم العشاء فانه وقت الى نصف الليل» رواه مسلم من طرق كثيرة وفي بعضها «وقت الظهر اذا زالت الشمس مالم تحضر العصر» واحتجوا أيضاً بحديث ابي موسى السابق عن صحيح مسلم قال فيه في صلاة الظهر في اليوم الثاني ثم آخر الظهر حتى كان قريباً من وقت العصر بالامس ثم قال في آخره «الوقت ما بين هذين» وهذا نص في أن وقت الظهر لا يمتد وراء ذلك فيلزم منه عدم الاشتراك وبحديث ابي قتادة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «الا انه ليس في النوم تفريط اما التفريط علي من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الاخرى» رواه مسلم في جملة حديث طويل واحتجوا بأحاديث كثيرة منها مالا يحتاج به وباقية لاحاجة اليها مع هذه الاحاديث الصحيحة الصريحة واما الجواب عن قوله صلى الله عليه وسلم «صلى في العصر في اليوم الاول حين صار ظل الشيء مثله وصلى في الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثله» فعنناه بدأ بالعصر في اليوم الاول حين صار ظل كل شيء مثله وفرغ من الظهر في اليوم الثاني حين صار الظل مثله وبهذا التفسير يحصل بيان اول وقت العصر وآخر وقت الظهر ولوحمل علي الاشتراك لم يحصل تحديد آخر وقت الظهر ولغات ياتيه وقد قال في آخر الحديث «الوقت بين هذين» قال الشيخ أبو حامد ولان حقيقة الكلام أن يكون فرغ من الصلوتين حين صار ظل الشيء مثله فعنناه بالاجماع من ارادة ذلك في العصر فتأولناها علي أنه اتدأ حينئذ وبقيت الظهر علي حقيقته ونظير ما تأولنا عليه لفظ الحديث قول الله تعالى (فاذا بلغن أجلهن فأمسكوهن) وقال تعالى (فاذا بلغن أجلهن فلا تمضوهن) المراد بالبلوغ الاول مقارنته وبالثاني حقيقة امتضاء الاجل ويقال بلغ المسافر البلد اذا انتهى اليه وان لم يدخله وبلغه اذا دخله وأما الجواب عن الجمع بالمدينة فمن وجوب أحدهما أنه محمول علي أنه آخر الظهر الى آخر وقتها وقدم العصر في أول وقتها فصار صورته صورة جمع وليس بجمع وعلي هذا التأويل حمله امامان تابعيان من رواة وهما ابو الشعثاء جابر بن زيد رواية عن ابن عباس والآخر عمرو بن دينار ثبت ذلك عنهما في صحيح - لم وغيره والثاني أنه

عن بريدة أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن وقت الصلاة فقال «صل معنا هذين» يعني اليومين الى أن قال «وصلي في المغرب في اليوم الثاني قبل أن يغيب الشفق» (١) وروى في الصحيح أن

(١) * (حديث) * بريدة ان رجلاً سأل النبي ﷺ عن وقت الصلاة فقال صل معنا هذين يعني اليومين الى ان قال وصلي في المغرب في اليوم الثاني قبل ان يغيب الشفق رواه مسلم مطولاً قال البيهقي قصة امامة جبريل بمكة وقصة المسألة عن الواقيت بالمدينة والوقت الاخر لصلاة المغرب رخصة وكذا قال الدارقطني وغيره *

جمع بعذر أما مطر وأما مرض عند من يقول به كما سنوضحه في باب صلاة المسافر إن شاء الله تعالى
وأما قولهم زيد في الصلاة علي بيان جبريل فذلك الزادات ثبتت بنصوص ولا نص هنا في الزيادة
ولامدخل للقياس واحتج لابي حنيفة بحديث ابن عمر رضى الله عنهما انه سمع رسول الله صلى الله
عليه وسلم «أما بقاؤكم فيما سلف من الامم قبلكم كما بين صلاة العصر الى غروب الشمس أو في
أهل التوراة قالوا ففعلوا حتى إذا انصف النهار عجزوا فاعطوا قيراطاً قيراطاً ثم أوتى أهل الانجيل
الانجيل ففعلوا الى صلاة العصر فعجزوا فاعطوا قيراطاً قيراطاً ثم أوتينا القرآن ففعلنا الى غروب الشمس
فأعطينا قيراطين قيراطين فقال أهل الكتاب أى ربنا أعطيت هؤلاء قيراطين قيراطين وأعطينا
قيراطاً قيراطاً ونحن أكثر عملاً قال الله تعالى هل ظلمتكم من أجركم من شيء قالوا لا قال فهو فضلى
أوتيه من إ شاء» رواه البخارى ومسلم قالوا فهذا دليل على أن وقت العصر أقصر من وقت الظهر
ومن حين يصير ظل الشيء مثله الى غروب الشمس هو ربع النهار وليس بأقل من وقت
الظهر بل هو مثله واحتجوا بأقيسة ومنا سبب لاصلها ولا مدخل لها في الاوقات واحتج أصحابنا
عليهم بحديث ابن عباس وهو صحيح كما سبق واحتجوا بأحاديث كثيرة في الصحيحين وغيرها
في دلالة بعضها نظر ويغنى عنها حديث ابن عباس وأوجز امام الحرمين في الاساليب فقال عمدتنا
حديث جبريل ولا حاجة للمخالف الاحديث ساقه النبى صلى الله عليه وسلم مساق ضرب الامثال
والامثال مظنة التوسعات والمجاز ثم التأويل متطرق الى حديثهم ولا يتطرق الى ما عتمدناه تأويل
ولا مطمع في القياس من الجانبين هذا كلام الامام واجاب الاحباب عن حديث ابن عمر بأربعة
اجوبة (أحدها) جواب امام الحرمين المذكور (الثاني) أن المراد بقولهم أكثر عملاً أن مجموع عمل
الفرقتين أكثر (والثالث) أن ما بعد صلاة العصر مع التأهب لها بالاذان والاقامة والطهارة وصلاة
السنة أقل مما بين العصر ونصف النهار الرابع حكاه الشيخ ابو حامد في تعليقه عن ابى سعيد
الأصطخرى قال كثرة العمل لا يلزم منها كثرة الزمان فقد يعمل الانسان في زمن قصير أكثر
مما يعمل غيره في زمن مثله أطول منه *

النبي صلى الله عليه وسلم قال «وقت صلاة المغرب بالمغرب الشفق» (١) ويعبر عن هذا القول بأن المغرب
وقتين كسائر الصلوات وفي الجديداً إذا مضى قدر وضوء وسرعة رودة اذان واقلمة وخمس ركعات فقد
انقضى الوقت لأن جبريل عليه السلام صلاها في اليومين في وقت واحد ولو كان لها وقتان لين
كما في سائر الصلوات ثم معلوم أن ما لا بد منه من شرائط الصلاة لا يجب تقديمه على الوقت فيحتمل
التأخير بعد الغروب قدر ما يشغل بها والاعتبار في جميع ذلك بالوسط المعتدل ويحتمل أيضاً كل

(١) * (حديث) * روى في الصحيح أن النبي ﷺ قال وقت صلاة المغرب ما لم يضب
الشفق رواه مسلم من حديث عبد الله بن عمر وابن الناصر بلفظه وفي لفظ له وقت صلاة المغرب
إذا غابت الشمس ما لم يسقط الشفق *

(فرع) للظهر ثلاثة أوقات وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت عذر فوقت الفضيلة أوله وسياقي بيان الخلاف فيها تحصل به فضيلة أول الوقت ان شاء الله تعالى حيث تعرض له المصنف ووقت الاختيار ما بعد وقت الفضيلة الى آخر الوقت ووقت العذر وقت العصر في حق من يجمع بسفر أو مطر هكذا قال الاكثرون ان أوقات الظهر ثلاثة كما ذكرنا وقال القاضي حسين لها أربعة أوقات وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت جواز ووقت عذر فوقت الفضيلة اذا صار ظل الشيء مثل ربه والاختيار اذا صار مثل نصفه والحواز اذا صار ظله مثله وهو آخر الوقت والعذر وقت العصر لمن جمع بسفر أو مطر *

(فرع) بدأ المصنف بصلاة الظهر كما بدأ الشافعي والاصحاب تأسيا بامامة جبريل عليه السلام فانه بدأ بالظهر كما سبق وقال البنديجي بدأ الثاني في الجديد بالظهر وفي التسليم بالصبح قال وعليه كل الفقهاء فان قيل كيف بدأ بالظهر والاسراء كن في الليل ووجبت الصلوات الحس في الليل فأول صلاة تحضر بعد ذلك هي الصبح فالجواب ان ذلك محمول على انه نص على ان اول وجوب الحس من الظهر والله اعلم *

(فرع) قال صاحب البيان اذا زالت الشمس وجبت الظهر ويستحب فعلها حيثنذ ولا ينتظر بها مصير الفتي مثل الشراك وحكي الساجي عن الشافعي رحمه الله انه يستحب ذلك ولا يجب وليس بشيء قال ومن الناس من قال لا يجوز أن يصلي حتى يصير الفتيء مثل الشراك لحديث جبريل عليه السلام وحكي القاضي ابو الطيب هذا في تعليقه عن بعض الناس قال وهو خلاف ما اتفق عليه الفقهاء وخلاف الاحاديث دليلنا حديث ابي موسى السابق وحديث ابن عمرو بن العاص السابق قريبا «وقت الظهر اذا زالت الشمس» وأما حديث جبريل فالمراد به انه حين زالت الشمس كان الفتيء حيثنذ مثل الشراك من ورائه لا انه اخر الى أن صار مثل الشراك *

(فرع) في معرفة الزوال قال أصحابنا رحمه الله الزوال هو ميل الشمس عن كبد السماء بعد انتصاف النهار وعلامته زيادة الظل بعد تنامي قصانه وذلك ان ظل الشخص يكون في اول النهار طويلا ممتدا فكلما ارتفعت الشمس قصص فاذا انتصف النهار وقف الظل فاذا زالت الشمس عاد الظل الى الزيادة فاذا أردت أن تعلم هل زالت فانصب عصا أو غيرها في الشمس على أرض مسوية وعلم على طرف ظلها ثم راقبه فان قص الظل علمت أن الشمس لم تزل ولا تزال تراقبه حتي يزيد فتى زاد علمت الزوال حيثنذ قال أصحابنا ويختلف قدر ما يزول عليه الشمس من الظل باختلاف

لحم يكسر بها سورة الجوع وفي وجه ما يمكن تقديمه على الوقت كالطهارة وستر العورة يحط عن الاعتبار وفي وجه لا يعتبر خمس ركعات وانما يعتبر ثلاث ركعات ويبر عن هذا القول بان المغرب وقتا واحدا يعتبر تقديره بالفعل وعلى هذا القول لو شرع في المغرب في الوقت المضبوط فهل يجوز

الازمان والبلاد فاقصر ما يكون الظل عند الزوال في الصيف عند تنامي طول النهار وأطول ما يكون في الشتاء عند تنامي قصر النهار وقل افاضي أبو الطيب أن أبا جعفر الراسبي قال في كتاب المواقيت أن عند انتهاء طول النهار في الصيف لا يكون بمكة ظل لشيء من الاشخاص عند الزوال لسته وعشرين يوما قبل انتهاء الطول ستة وعشرين يوما بعد انتهائه وفي هذه الايام متى لم ير للشخص ظل فان الشمس لم تزل فاذا رأى الظل بعد ذلك فان الشمس قد زالت وبقي أيام الستة معرفة الزوال بمكة كعرفتها بغيرها وتقل الشيخ أبو حامد في تعليقه انه انما لا يكون للانسان فيء بمكة عند الزوال في يوم واحد في الستة لا غير والله أعلم * قال أصحابنا قامة الانسان ستة أقدام ونصف بقدم نفسه *

(فرع) في قول الله تعالى (أقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل) اما غسق الليل فظلامه وأما دلوك فاختلاف فيه أهل التفسير والفقه واللغة فقال الشافعي في البويطي وأصحابنا هو زوال الشمس وهو قول ابن عمر وابن عباس وأنس بن مالك وأبي بردة وعائشة والحسن البصري وقال أبو حنيفة هو الغروب وهو مروى عن علي وابن مسعود وابن زيد وهما قولان مشهوران في كتب أهل التفسير واللغة ومن حكاهما من أهل اللغة ابن قتبية والازهرى والجوهري وآخرون وجزم الزبيدي في مختصر العين وابن فارس بأنه الزوال واختاره الازهرى والجوهري واختار ابن قتبية الغروب والله أعلم وفائدة الخلاف ان الظاهر هل يجب بأول الوقت أم لا ومذهبنا الوجوب وأبو حنيفة بخلافه وسيأتى مبسوطا ان شاء الله * قال للمصنف رحمه الله *

﴿ وأول وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثله وزاد أدنى زيادة وآخره اذا صار ظل كل شيء مثليه لما روى ابن عباس رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « وصلي بي جبريل العصر حين صار ظل كل شيء مثل ظله ثم صلى المرة الاخيرة حين صار ظل كل شيء مثليه » ثم يذهب وقت الاختيار ويبقى وقت الجواز والاداء الى غروب الشمس وقال أبو سعيد الاصطخرى اذا صار ظل كل شيء مثليه فانت الصلاة ويكون ما بعده وقت القضاء والمذهب الاول لما روى أبو قتادة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « ليس التفريط في النوم انما التفريط في اليقظة ان تؤخر صلاة حتى يسلخ وقت صلاة أخرى » *

(الشرح) حديث ابن عباس صحيح سبق بيانه وحديث أبي قتادة صحيح أيضا رواه أبو داود بهذا اللفظ باسناد صحيح على شرط مسلم وروى مسلم في صحيحه بمعناه قال « ليس في النوم تفريط انما التفريط علي من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الاخرى » واليقظة بفتح الياء

أن يستديم صلاته الي أن ينقضي هذا الوقت ان قلنا أن الصلاة التي وقع بعضها في الوقت وبعضها بعد الوقت اداءه وانما يجوز تأخيرها الي أن يخرج عن الوقت بعضها فله ذلك لا محالة وان قلنا لا يجوز

والقاف وأبو قتادة اسمه الحارث بن ربيع وقيل النعمان بن ربيع وقيل عمرو بن ربيع والصحيح الاول وهو أنصاري سلمى يفتح السين واللام مدنى يقال له فارس رسول الله صلى الله عليه وسلم شهد أحداً والخنق وما بعدها من المشاهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم واختلف في شهوده بدرأى نوفي بالمدينة سنة أربع وخمسين وهو ابن سبعين سنة رضى الله عنه: أما حكم المسألة فذهبنا انه يدخل وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثله غير الظل الذى يكون له عند الزوال وهو اذا اقتضى وقت الظهر ولا اشتراك بينهما ولا فاصل بينهما هذا مذهبنا وسبق بيان مذاهب العلماء في ذلك وأما قول المصنف «وزاد ادنى زيادة» فكذا نص عليه الشافعي في مختصر المزني وكذا ذكره الشيخ أبو حامد والماوردي والقاضي أبو الطيب والمحامي وجهاير العراقيين والمتولي وآخرون من الخراسانيين وقال صاحب ذخائر اختلاف أصحابنا في هذه الزيادة علي ثلاثة أوجه احدها انها لبيان انتهاء الظل الي المثل والا فالوقت قد دخل قبل حصول الزيادة بمجرد حصول المثل فلي هذا تكون الزيادة من وقت العصر واثنان انها من وقت الظهر وانما تدخل العصر عقبها قال وهذا ظاهر كلام الشافعي والعراقيين وعليه كثير من اصحابنا والثالث انها ليست من وقت الظهر ولا من وقت العصر بل هي فاصل بين الوقتين هذا ما حمله في ذخائر وهذا الثالث ليس بشيء لقوله صلى الله عليه وسلم «وقت الظهر ما لم يحضر العصر» فدل على انه لا فاصل بينهما والاصح انها من وقت العصر وقطع القاضي حسين وآخرون وتدل الزايفي الاتفة في عليهما أما آخر وقت العصر فهو غروب الشمس هذا هو الصحيح الذى نص عليه الشافعي وقطع به جمهور الاصحاب وقال أبو سعيد الاصلطخري آخره اذا صار ظل الشيء مثليه فان آخر عن ذلك ثم كانت قضاء قال الشيخ أبو حامد هذا الذى قاله الاصلطخري لم يخرج على اصل الشافعي لان الشافعي نص في تقديم الجديد ان وقتها يتحد حتى تغرب الشمس وانما هو اختيار لنفسه

ذلك في سائر الصلوات في المغرب وجهان أحدهما المنع كسائر الصلوات وأصحها أن يجوز دهاالي غروب الشفق لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قرأ سورة الاعراف في المغرب (١) فظاهر المذهب القول الجديد واختار طائفة من الاصحاب القول الاول ورجحوه وعندهم أن المسئلة مما يفتى فيها على

(١) * (حديث) * انه ﷺ قرأ سورة الاعراف في المغرب رواه البخارى من حديث ابن ابي مليكة عن عروة عن مروان عن زيد بن ثابت انه قال لمروان مالك تقرأ في المغرب بقصر المفضل وقد سمعت رسول الله ﷺ يقرأ فيها بطولي الطولين قال ابن ابي مليكة الاعراف والمائدة والنسائي رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب باطول الطولين المص وللحاكم من حديث هشام عن ابيه عن زيد بن ثابت كان يقرأ في المغرب بسورة الاعراف في الركعتين كليهما ورواه النسائي من وجه آخر عن هشام عن ابيه عن عائشة وهو معلول ورواه ابن السكن من حديث ابن ايوب *

وهو خلاف نص الشافعي والاصحاب واستدل بحديث جبريل ودليل المذهب حديث أبي قتادة السابق وحديث أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «من أدرك من الصبح ركعة قبل ان تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد أدرك العصر» رواه البخاري ومسلم وحديث أبي موسى التي ذكرته في أول الباب عن صحيح مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم أخر العصر حتى انصرف منها والقاتل يقول قد احمرت الشمس وأما حديث جبريل فأنما ذكر في وقت الاختيار لا وقت الجواز بدليل الاحاديث الصحيحة التي ذكرتها وهذا التأويل متعين للجمع بين الاحاديث ولان هذه الاحاديث متأخرة عن حديث جبريل فيكون العمل عليها ولانها أصح منه بلا خلاف بين اهل الحديث وان كان هو أيضاً صحيحاً ولان الحائض وغيرها من أهل الاعذار اذا زال عذرهم قبل غروب الشمس بركعة لزمهم العصر بلا خلاف ولو كان الوقت قد خرج لزمهم وهذا الالتزام حسن ذكره امام الحرمين وغيره وقد قال الغزالي في درسه ان الاصطخري يحمل حديث من أدرك ركعة من العصر على اصحاب الاعذار (فرع) قال التاضي حسين والصيدلاقي وامام الحرمين والروائي وغيرهم العصر خمسة أوقات وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت جواز بلا كراهة ووقت جواز وكراهة ووقت عذر فالفضيلة من أول الوقت الى ان يصير ظل الشخص مثله ونصف مثله ووقت الاختيار الى ان يصير مثلين والجواز بلا كراهة الى اصفرار الشمس والجواز مع الكراهة حال الاصفرار حتى تغرب والعذر

القديم واذا عرفت ذلك فعد الى الفاظ الكتاب وعلم قوله ويمتد الى غروب الشفق بالميل لان مذهب مالك مثل القول الجديد في أظهر الروايتين وقوله قد انقضى الوقت بالمد والالف لان مذهبهما مثل القول القديم ولفظ الوضوء بالواو وكذا قوله وقد خمس ركعات لمساكيننا من الوجين وادعي القاضي الروائي أن المذهب اعتبار الثلاث دون الخمس وقوله على هذا فلو مد آخر الصلاة الى غروب الشفق فوجها فيه اشارة الى أن الوجين مبنيان على قولنا ان في سائر الصلوات لا يجوز الاتيان بها بحيث يقع بعضها بعد الوقت لا ما اذا جوزنا ذلك فلا اختصاص للامتداد بغروب الشفق معها كان الشروع في الوقت المضبوط *

قال (ووقت العشاء يدخل بضيوبة الشفق وهو الحمرة (ح) لشي تلى الشمس دون البياض والصفرة ثم يمتد وقت الاختيار الى ثلث الليل على قول والى النصف على قول ووقت الجواز الى طلوع الفجر (و) *

اذا غاب الشفق دخل وقت العشاء لما روينا من خبر جبريل عليه السلام والشفق هو الحمرة وبه قال مالك وأحمد خلافاً لابن حنيفة والمزني حيث قالوا هو البياض الذي يعقب الحمرة وروى عن احمد أن الاعتبار في الصحراء بالحمرة وفي البينان بالبياض لما روى عن ابن عمر رضي الله

وقت الظهر لمن جمع سفر أو مطر وقد نقل أبو عيسى الترمذى عن الشافعى وغيره من العلماء كراهة تأخير العصر ودليل الكراهة حديث أنس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «تلك صلاة المنافقين يجلس يرقب الشمس حتى إذا كانت بين قرنى الشيطان قام فنقرها أربعا لا يذكر الله فيها الا قليلا» رواه مسلم والله أعلم *

(فرع) قد ذكرنا ان مذهبا أن وقت الاختيار للعصر يمتد الى مصير ظل كل شيء مثليه وبه قال جماهير العلماء وقال ابو حنيفة يمتد الى اصفرار الشمس * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وأول وقت المغرب إذا غابت الشمس لما روى أن جبرائيل عليه السلام صلى المغرب حين غابت وأطفر الصائم وليس لها الا وقت واحد وهو بقدر ما يظهر ويسر العودة ويؤذن ويقيم ويدخل فيها وإن أخر الدخول عن هذا الوقت أم لما روى ابن عباس أن جبريل عليه السلام صلى المغرب في المرة الأخيرة كما صلاها في المرة الأولى ولو كان لها وقت آخر لبين كما بين في سائر الصلوات فإن دخل فيها في وقتها ففيه ثلاثة أوجه أحدها أن له أن يستدبها الى غيبوبة التمتع لأن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ الاعراف في صلاة المغرب والثاني ليجوز أن يستدبها أكثر من قدر ثلاث ركعات لأن جبريل صلى ثلاث ركعات والثالث أنه يصلي مقدار أول الوقت في سائر الصلوات لانه لا يكون مؤخرافي هذا القدر ويكون مؤخرأفيا زاد عليه ويكره أن يسمى صلاة المغرب العشاء لما روى عبد الله ابن متفل رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تغلبكم الاعراب علي اسم صلاة المغرب وتقول الاعراب هي العشاء » ﴿ *

عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «الشفق الحمره فاذا غاب الشفق وجبت الصلاة» (١) وإلى متى يمتد وقت الاختيار فيه قولان أصحهما إلى ثلث الليل لبيان جبره عليه السلام والثاني إلى نصف

(١) **حدث** ابن عمر الشفق الحرة فإذا غاب الشفق وجبت الصلاة ابن عساكر في غرائب مالك حدثنا زاهر ثنا البيهقي أنا الحاكم ثنا أبو بكر بن اسحاق ثنا علي بن عبد العزيز حينئذ وقال الدارقطني في السنن قرأت في أصل أحمد بن عمرو بن جابر قال ثنا علي بن عبد الصمد ثنا هارون بن سفيان ثنا عتيق بن يقوب ثنا مالك بن انس عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً باللفظ المذكور سواء وصحح البيهقي وقفه ورواه ابن عساكر من حديث أبي حذافة عن مالك وقال حديث عتيق أمثل أسناداً وقد ذكر الحاكم في المدخل حديث أبي حذافة وجعله مثلاً لما رفته المرحون من الموقوفات (تنبيه) قال ابن خزيمة في صحيحه ثنا عمار بن خالد ثنا محمد بن يزيد هو الواسطي عن شعبة عن قتادة عن أبي أيوب عن عبد الله بن عمر ورفعه وقت صلاة المغرب إلى أن تذهب حمرة الشفق الحديث قال ابن خزيمة إن سمعت هذه اللفظة تفرد بها محمد بن يزيد وإنما قال أصحاب شعبة فيه فور الشفق مكان حمرة الشفق (قلت) محمد بن يزيد صدوق وقال البيهقي روى هذا الحديث عن عمر وعلى وابن عباس وعبادة بن الصامت وشداد بن اوس وإني هرة ولا يصح فيه شيء *

(الشرح) حديث جبريل عليه السلام صحيح سبق يانه وحديثه الآخر هو تمام الاول وحديث عبد الله بن مغفل صحيح أيضاً رواه البخارى والاعراب سكان البادية وحديث قراءة النبي صلى الله عليه وسلم بالاعراف في المغرب صحيح رواه البخارى بمعناه فرواه عن مروان بن الحكم قال قال لي زيد بن ثابت «مالك قرأ في المغرب بقصار وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ باطول الطويلين» هذا لفظ البخارى وفي رواية النسائي واسادها صحيح عن زيد «لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ فيها باطول الطويلين للنص» وأما مغفل فبضم الميم وفتح الغين المعجمة والفاء وكنية عبد الله بن مغفل أبو سعيد وقيل أبو عبد الرحمن وقيل أبو زياد المزني من تابع بيعة الرضوان سكن المدينة بم البصرة وبها توفي سنة ستين وكان من فقهاء الصحابة فرضى الله عنهم : أما حكم المسألة فأول وقت المغرب اذا غربت الشمس وتكامل غروبها وهذا لاخلاف فيه نقل ابن المنذر وخرائط لا يحصون الاجماع فيه قال اصحابنا والاعتبار سقوط قرصها بكامله وذلك ظاهر في الصحراء قال الشيخ أبو حامد والاصحاب ولا نظر بعد تكامل الغروب الي بقاء شعاعها بل يدخل وقتها مع بقاءه وأما في العمران وقلل الجبال فالاعتبار بان لا يرى شيء من شعاعها علي الجدران وقلل الجبال وقيل الظلام من المشرق وأما آخر وقت المغرب نص الشافعي رحمه الله في كتبه المشهورة الجديدة والقديمة انه ليس لها الا وقت واحد وهو أول الوقت وقتل أبو ثور عن الشافعي ان لما وقتين الثاني منها ينتهي الى مغيب الشفق هكذا قلعه عنه القاضي ابو الطيب وغيره قال القاضي والنسائي نص عليه الشافعي في كتبه انه ليس لها الا وقت واحد وهو اول الوقت وقال صاحب الحاوي حكى ابو ثور عن الشافعي في التقديم ان لها وقتين تمتد ثانيهما الى مغيب الشفق وقال فمن اصحابنا من جعله قولاً ثانياً قال وانكره جمهورهم لان الزعفراني وهو ائيب اصحاب التقديم

الليل وبه قال أبو حنيفة لقوله صلى الله عليه وسلم «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة ولا أخرت الشاء الى نصف الليل» (١) وعن أحمد روايتان كالتولين ثم يستمر وقت الجواز الى طلوع الفجر الثاني وفيه وجه آخر انه اذا ذهب وقت الاختيار علي اختلاف القولين فقد ذهب وقت الجواز أيضاً أما علي قول الثلث فالحديث جبريل عليه السلام حيث قال «الوقت ما بين هذين

(١) (حديث) لولا ان اشق على امتي لا امرتهم بالسواك عند كل صلاة ولا اخرت الشاء الى نصف الليل رواه الحاكم من طريق عبيد الله عن سعيد المقبري عن ابى هريرة بلقظ لقرضت عليهم السواك مع الوضوء. والباقي مثله ورواه البيهقي مثله ورواه الترمذي وابن ماجه وابن حبان من هذا الوجه غير ذكر السواك ورواه البزار من طريق صفوان بن سليم عن حميد ابن عبد الرحمن عنه بلقظ لولا ان اشق على امتي لجلعت وقت الشاء الى نصف الليل فيه اسحاق بن أبي فروة وهو متروك: وفي الباب عن ابى سعيد رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه واسناده صحيح : وعن جابر عند الطبراني : وعن انس رواه ابن عدى في ترجمة يحيى بن أبوب من رواه عن حميد عنه بلقظ أن رسول الله ﷺ اخر الشاء الى نصف الليل ثم صلى *

حكى عن الشافعي ان المغرب وقتا واحدا واختلف اصحابنا المصنفون في المدة على طريقين احدهما القطع بان لها وقتا فقط وبهذا قطع المصنف هنا المجاهلي وآخرون من العراقيين ونقله صاحب الخاوي عن الجمهور كما سبق والطريق الثاني على قولين احدهما هذا والثاني يمتد الى مغيب الشفق وله ان يبدأ بالصلاة في كل وقت من هذا الزمان وبهذا الطريق قطع المصنف في التنبيه وجاءت عن العراقيين وجاهلهم الحراسانيين وهو الصحيح لان ابانورة امام وقت الثقة مقبول ولا يضره كون غيره لم ينقله ولا كما نعلم يوجد في كتب الشافعي وهذا مما لا شك فيه فعلى هذا الطريق اختلف في اصح القوانين فصحيح جمهور الاصحاب القول الجديد وهو انه ليس لها الا وقت واحد وصح جماعة القديم وهو ان لها وقتين من صححه من اصحابنا ابو بكر ابن خزيمة وأبو سليمان الخطابي وابو بكر البيهقي والغزالي في احياء علوم الدين وفي درسه والبغوي في التهذيب وقوله الرواياني الحلي عن أبي ثور والمزني وابن المنذر وأبي عبد الله الزيري قال هو المختار وصححه ايضا العجلي والشيخ أبو عمرو بن الصلاح قلت هذا القول هو الصحيح لاحاديث صحيحة منها حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «وقت المغرب ما لم يغب الشفق» وفي رواية «وقت المغرب اذا غابت الشمس ما لم يسقط الشفق» وفي رواية «وقت المغرب ما لم يسقط نور الشفق» رواه مسلم بهذه اللفاظ كلها وقوله نور الشفق هو بالياء المثلثة : أى نورانه وفي رواية ابى داود فور الشفق بالفاء وهو بمعنى ثوره وعن أبى موسى الاشعري في بيان النبي صلى الله عليه وسلم للسائل «واقبت الصلاة قال «ثم أخرج المغرب حتي كان عند سقوط الشفق» رواه مسلم وقد سبق بطوله وعن بريدة أن النبي صلى الله عليه وسلم «صلى المغرب في اليوم الثاني قبل أن يغيب الشفق» رواه مسلم وقد سبق بطوله وعن ابى قتادة في حديثه السابق «ليس في النوم تفريط إنما التفريط على من لم يعمل الصلاة حتي يجيء وقت الاخرى» رواه مسلم وسبق بيانه فاذا عرفت الاحاديث الصحيحة تبين القول به جزء الملام الشافعي نص عليه في القديم كما نقله ابو ثور وعلق الشافعي القول به في الاملاء علي ثبوت الحديث وقد ثبت الحديث بل احاديث والاملاء من كتب الشافعي الجديدة فيكون منصوصاً عليه في القديم والجديد وهذا كله مع القاعدة العامة التي أوصى بها الشافعي رحمه الله انه اذا صح الحديث

الوقتین وأما على قول النصف فلما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال «وقت العشاء ما بيناك وبين نصف الليل» (١) والى هذا الوجه ذهب الاصطخري وكذلك أبو بكر الفارسي فيما حكى المعلق

(١) * (حديث) * وقت العشاء ما بينك وبين نصف الليل : مسلم من حديث عبد الله بن عمرو وقد تقدم ولفظه فإذا صليتم للعشاء فإنه وقت الى نصف الليل وفي رواية له الى نصف الليل الاوسط وللترمذي عن ابى هريرة مرفوعاً وان أول وقت العشاء حين يغيب الشفق وان آخر وقتها حين يتنصف الليل وهو الذي قدمنا عن البخاري ان عمداً بن فضيل أخطأ في وصله

خلاف قوله يترك قوله ويعمل بالحديث وإن مذهبه ماصح فيه الحديث وقد صح الحديث ولا معارض له ولم يتركه الشافعي إلا لعدم ثبوته عنده ولهذا علق القول به في الاملاء على ثبوت الحديث وبالله التوفيق «واما حديث صلاة جبريل عليه السلام في اليومين في وقت فجوابه من ثلاثة أوجه أحسنها وأصحها أنه إنما أراد بيان وقت الاختيار لا وقت الجواز فكذلك هو في أكثر الصلوات وهي العصر والعشاء والصبح وكذا المغرب (والثاني) أن حديث جبريل مقدم في أول الامر بمسكة وهذه الاحاديث متأخرة بالمدينة فوجب تقديمها في العمل (والثالث) أن هذه الاحاديث أقوى من حديث جبريل لوجوب أحدهما أن رواها أكثر والثاني أنها أصح اسناداً ولهذا خرجها مسلم في صحيحه دون حديث جبريل وهذا لا شك فيه فحصل أن الصحيح المختار أن المغرب وقتين تمتد ما بينهما إلى مغيب الشفق ويجوز ابتداءها في كل وقت من هذا فلي هذا لما تلازمة أوقات وقت فضيلة واختيار وهو أول الوقت والثاني وقت جواز وهو ما لم يغيب الشفق والثالث وقت عذر وهو وقت العشاء في حق من جميع لفر أو طر وهذا الذي ذكرناه من أن وقت الفضيلة ووقت الاختيار واحد وهو أول الوقت هو الصواب وبه قطع المحققون وقال القاضي حسين والبغوي علي هذا يكون النصف الاول مما بين أول الوقت ومغيب الشفق وقت اختيار والنصف الثاني وقت جواز وهذا ليس بشيء. ويكنى في رده حديث جبريل وقد قل أبو عيسى الترمذي عن العلماء كافة من الصحابة فمن بعدهم كراهة تأخير المغرب واما اذا قلنا ليس للمغرب الا وقت واحد فهو اذا غربت الشمس ومضي قدر طهارة وسر العورة واذا نوا قام وخس ركعات هذا هو الصحيح

عن الشيخ أبي محمد والمذهب الاول واحتجوا به بما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال « صلاة الليل مثنى مثنى فاذا خشي أحدكم الصبح فليوتر بركعة » (١) وبما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال « ليس التفريط في النوم وإنما التفريط في القطة أن تؤخر صلاة حتى يدخل وقت صلاة أخرى » (٢) ظاهره يقتضي امتداد وقت كل صلاة إلى دخول وقت الاخرى ولا يخفى عليك ما ذكرناه من المواضع المستحقة للعلامات من ألفاظ الكتاب وإن قوله ووقت الجواز إلى طلوع الفجر المراد منه الفجر الثاني وقوله في تفسير الشفق دون البياض والصفرة لا كلام في أن البياض خارج عن تفسير الشفق عندنا وأنه لا يعتبر غروبه وأما الصفرة فقد ذكر امام الحرمين في النهاية أن أول وقت العشاء يدخل بزوال الحمرة والصفرة والشمس اذا غربت تعقبها حمرة ثم ترقى إلى تنقلب صفرة ثم يبقى بياض قال وبين غيبوبة

(١) (حديث) صلاة الليل مثنى مثنى فاذا خشي أحدكم الصبح فليوتر بواحدة متفق عليه من حديث بن عمر وسيأتي في صلاة التطوع *

(٢) (حديث) ليس في النوم تفريط إنما التفريط في القطة أن تؤخر صلاة حتى يدخل وقت أخرى أبو داود من حديث أبي قتادة بهذا اللفظ واسناده على شرط مسلم ورواه الترمذي

وبه قطع الخراسانيون وقيل يعتبر ثلاث ركعات للفرض فقط وبهذا قطع المصنف وآخرون من العراقيين وادعي الروباني أنه ظاهر المذهب وليس كما ادعى وحكى القاضي ابو الطيب في تعليقه وجهانه لا يتقدر بالصلاة بل بالعرف فمن آخر عن المتعارف في العادة خرج الوقت وهذا قروي ولكن المشهور اعتبار خمس ركعات منهار كتمان للسنة كيف يقال ان السنة تكون مقضية فاذا مضى هذا القدر قد انقضى الوقت وما يمكن تقديمه علي الغروب كاللهاجرة والستر لا يجب تقديمه ولكن يستحب وفيه وجه ان يجب تقديمه ما يمكن تقديمه وهو الوضوء والستر دون التيمم والاذان والاقامة ووضوء المستحاضة ومن في معناها حكمه القاضي حسين والمتولي وغيرهما وهو شاذ والعبواب الاول والمعتبر في كل ذلك الوسط المعتدل بلا اطالة ولا استعجال هكذا اطلق الجمهور قال القفال تعتبر هذه الامور متوسطة لا طويلة ولا قصيرة لكن يعتبر في حق كل انسان قل نفسه لانهم يختلفون في ذلك فبعضهم خفيف الحركة والجسم والقراءة وبعضهم عكسهم قال جماعة من الخراسانيين ويحتمل مع ذلك ايضا اكل قم يكسر بها حدة الجوع هكذا قالوا والعبواب أنه لا ينحصر الجواز في اتم في الصحيحين عن انس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إذا قدم العشاء فابدؤا به قبل أن تصلوا صلاة المغرب ولا تعجلوا عن عشاءكم» فان آخر الدخول فيها عن هذا القدر المذكور أم وصارت قضاء وان لم يؤخر بل دخل فيها في هذا الوقت فهل لأن عيدها ويستديها فيه ثلاثة أوجه مشهورة حكمها المصنف والحاملي وآخرون قال البندنجي هذه الالوجه حكمها ابو اسحاق المروزي في الشرح وقد ذكر المصنف أدلتها أحدها لا يجوز والثاني يجوز استدلتها الى القدر الذي ينادى اليه فضيلة أول الوقت في سائر الصلوات والثالث وهو الصحيح يجوز استدلتها الى مغيب الشفق صححه أصحابنا منهم الشيخ ابو حامد والحاملي والجرجاني وآخره بنقله به المصنف في التنبيه والحاملي في المقنع ودليله حديث قراءة النبي صلى الله عليه وسلم في المغرب الاعراف

الشمس الي زوال الصفرة ما بين الصبح الصادق الى لوع قرن الشمس وبين زوال الصفرة الى انحاق البياض يقرب ما بين الصبح الصادق والكاذب ونقل صاحب الكتاب في البسيط هذا الكلام لكن الذي يوافق اطلاق المعظم ما ذكرناه في هذا الموضع وهو الاكتفاء بغيوبة الحرة ونفط الشافعي رضي الله عنه دال عليه ألا تراه يقول في المختصر واذا غاب الشفق وهو الحرة فهو أول وقت العشاء ثم غروب الشفق ظاهر في معظم النواحي أما الساكون بناحية قصر لياليهم ولا يغيب عنهم الشفق فيصلون العشاء اذا مضى من الزمان قدر ما يغيب فيه الشفق في أقرب البلدان اليهم ذكره القاضي حسين في فتاويه *

من هذا الوجه ولقطه مثله الي قوله في القطة وقال بعده فاذا نسي أحدكم صلاة أو تام عنها فليصلها إذا ذكرها ثم قال حسن نسيح ورواه مسلم بنحوه في قصة نومهم عن صلاة الفجر ولقطه ليس

وهو صحيح كما سبق وفي رواية التلاني قرأ بالاعراف فرقا في الركعتين وهذا ينم تأويل من قال قرأ ببعضها والله أعلم *

(فرع) انكر الشيخ ابو حامد علي أصحابنا المتقدمين وغيرهم قولهم هل للمغرب وقت أم وقتان وقال عبارتهم هذه غلط قال بل للصلاوات كلها وقت واحد ولكن المغرب يقصر وقتها وغيرها بطول واجاب الشيخ ابو علي السنجي عن هذا الانكار وقال في كتابه شرح التلخيص ليس المراد بقولنا للصبح وغيرها وقتان أن يكون وقتان منفردين ولكن وقت واحد له أول وآخر كالصبح وقتها أول طلوع الفجر ووقتها الثاني ما لم تطلع الشمس وحينئذ لا انكار علي طائفة اصططحت علي هذا *

(فرع) قال القاضى حسين ان قيل كيف قلنا للمغرب وقت واحد علي الجديد مع انه يجوز الجمع بين المغرب والعشاء في وقت المغرب بالسفر والمطر ومن شرط الجمع وقوع الصلاتين في احدهما فالجواب من وجهين أحدهما انه لا يشترط وقوع الصلاتين في وقت أحدهما أما يشترط وقوع احدهما عقب الاخرى والثاني ان وقت المغرب بعد الطهارة ونحوها قدر خمس ركعات للفريضة والسنة وهذا القدر يمكن فيه للمغرب والعشاء مقصورة وكذا تأمة تقريباً علي الاصح ان الصلاة التي يقع بعضها خارج الوقت اداء هذا كلام القاضى والرد علي قولي والجوابان ضيعان أما الاول فينتقض بمن جمع بين الظهر والعصر في آخر وقت العصر بحيث وقعت الظهر قبل غروب الشمس والعصر بعد الغروب فان قيل المراد بالجمع جمع التقديم قلنا إنما محت الظهر والعصر في آخر وقت الظهر بحيث وقعت العصر في وقتها لان الوقت قابل لها بخلاف المغرب والعشاء فان بعد خروج وقت المغرب لا يصلح الوقت للعشاء علي قوله الجديد فينبغي أن لا يصح وقد محت بالاتفاق فدل علي امتداد الوقت واما الجواب الثاني فظاهر الفساد أيضاً فانه لا يظن بالنبي صلى الله

قال ﴿ ووقت الصبح يدخل بطلوع الفجر الصادق المستطير ضوءه لا بالفجر الكاذب الذي يبدو مستطيراً كذنب السرحان ثم ينمق آثره ثم يبادى وقت الاختيار الى الاسفار ووقت الجواز الي الطلوع ﴾ *

يدخل وقت الصبح بطلوع الفجر الصادق ولا عبرة بالفجر الكاذب والصادق هو المستطير الذي لا يزال ضوءه يزداد ويعترض في الافق سمي مستطيراً لانتشاره قال الله تعالى ﴿ كن شره مستطيراً ﴾ والكاذب يبدو مستطيراً ذاهباً في السماء ثم ينمق وتصير الدنيا أظلم مما كانت والعرب تشبه بذنب السرحان لعين أحدهما طوله واثاني أن الضوء يكون في الاعلى دون الاسفل

في النوم تفرط إما التفريط علي من لم يصل الصلاة حتي يجيء وقت الصلاة الاخرى فمن فعل ذلك فليصلها حين يقبض لها فإذا كان القدر فليصلها عند وقتها الحديث *

عليه وسلم وإحبابه أنهم كانوا يجتمعون بحيث يقع بعض الصلاة الثانية لاني وقت الاولي ولا في وقت الثانية ولانه اذا جمع في وقت المغرب جاز القصر بلا خلاف ولو كان كما قال القاضي لكان في صحة القصر خلاف بناء علي ان الصلاة التي يقع بعضها خارج الوقت أداء أم قضاء. وبناء علي المقضية في السفر فظهر بما قلناه ان الصحيح امتداد وقت المغرب والله أعلم»

(فرع) في مذاهب العلماء في وقت المغرب : قد ذكرنا اجماعهم علي ان أول وقتها غروب الشمس وبيننا المراد بالغروب وحكي الماوردي وغيره عن الشيعة أنهم قالوا لا يدخل وقتها حتى يشتبك النجوم والشيعة لا يعتد بخلافهم وأما آخر وقتها فقد ذكرنا ان المشهور في مذهبنا لها وقتا واحدا وهو أول الوقت وان الصحيح أن لها وقتين يمتد ثانيها الى غروب الشفق وعن قال بالوقتين أبو حنيفة والثوري واحدا وأبو ثورو لسحاق وداود وابن المنذر ومن قال بوقت واحد الاوزاعي ونقل أبو علي السنجي في شرح التلخيص عن أبي يوسف ومحمد واكثر العلماء. وعن مالك ثلاث روايات الصحيحة منها وهي المشهورة في كتب اصحابه واصحابنا أنه ليس لها الا وقت واحد ولم ينقل ابن المنذر عنه غيرها والثانية وقتان الي متيب الشفق والثالثة يبقى الى طلوع الفجر ونقله ابن المنذر عن طائوس وعطاء. وقد سبق دلائل المسألة وقد يستدل للشيعة بمحدث يروى ان النبي صلى الله عليه وسلم «صلي المغرب عند اشتباك النجوم» ودليلنا حديث جبريل عليه السلام وحديث أبي موسى وبريدة أنه «صلي المغرب حين غربت الشمس» وهي احاديث صحيحة كما سبق وعن ارفع

كما أن الشعر يكثر علي أعلى ذنب الذئب دون أسفله روى أنه صلي الله عليه وسلم قال « لا يفرنكم الفجر المستطيل فكلوا واشربوا حتى يطالع الفجر المستطير » (١) ويتأدى وقت الاختيار الى الاسفار لحديث جبريل عليه السلام وهل يزيد الوقت عليه قال أبو سعيد الاصطخري لا والمذهب أنه يبقى وقت الجواز الي طلوع الشمس لقوله صلي الله عليه وسلم « ومن أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح » فمن الاسفار الي طلوع الحرة جواز بلا كراهية ووقت طلوع الحرة وقت الكراهية فيكره تأخير الصلاة اليها من غير عند ذكره الشيخ أبو محمد وكذلك أوردته في التهذيب فيحصل الصبح أربعة أوقات كما للعصر وقوله ووقت الجواز الي الطلوع ان كان المراد منه ما تشترك فيه حالة الكراهية وحالة عدمها فلا مخالفة بينه وبين ما حكيناه ولكن خصص

(١) (حديث) لا يفرنكم الفجر المستطيل فكلوا واشربوا حتى يطالع الفجر المستطير الترمذي من حديث سمرة بلفظ لا يفرنكم من سحورك اذان بلال ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر المستطير في الاق وهو في صحيح مسلم بالقاظ منها لا يفرنكم من سحورك اذان بلال ولا يياض الاق المستطيل هكذا حتى يستطير ولفظ الترمذي أقرب الي سياق المصنف ورواه الطحاوي من حديث انس مختصراً وفي الصحيحين عن ابن مسعود ان الفجر ليس الذي

« وقت المغرب الي ان تذهب حرمة الشق » ولاتها صلاة تتعلق باحد الثيرين والمتقين في الاسم الخاص فتعلقت باظهرهما وانورهما كما أصبح: وفي آخره قولان قال في الجديد الي ثلث الليل لما روي ان جبريل عليه السلام صلى في المرة الاخيرة العشاء. الاخيرة حين ذهب ثلث الليل وقال في التقديم والاملاء الي نصف الليل لما روى عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « وقت العشاء ما بينك وبين نصف الليل » ثم يذهب وقت الاختيار ويبقى وقت الجواز الي طلوع الفجر قال أبو سعيد الاصطخري اذا ذهب ثلث الليل أو نصفه فانت الصلاة وتكون قضاء والمنهب الاول لما روينا من حديث أبي قتادة رضي الله عنه ويكره ان تسمي العشاء العتمة لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا يغلبنكم الاعداء علي اسم صلاتكم » قال ابن عينة انها العشاء وانهم يعتنون بالابل ويكره النوم قبلها والحديث بعدها لما روى ابو برزة رضي الله عنه قال نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النوم قبلها والحديث بعدها * »

(الشرح) في هذه القطعة مسائل احداها في الاحاديث اما حديثا جبريل الاول والثاني فصحيحان سبق بيانها : واما حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي « وقت المغرب الي ان تذهب حرمة الشق » فغريب بهذا اللفظ الثابت عنه في صحيح مسلم وغيره عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « وقت المغرب ما لم يسقط نور الشق » كما سبق بيانه وتحصيل الدلالة بهذا لان نوره هو نور. انه وهذه صفة الاحمر لا الايض : واما حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي الآخر فصحيح ايضا رواه مسلم ولفظه في مسلم عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم « وقت صلاة العشاء الي نصف الليل الاوسط » واما حديث أبي قتادة فصحيح سبق بيانه : واما حديث ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما لا يغلبنكم الاعداء علي اسم صلاتكم فصحيح رواه مسلم ولفظه عنده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا يغلبنكم الاعداء علي اسم صلاتكم الا انها العشاء وهم يعتنون بالابل وقول للمصنف قال ابن

صلاة الصبح تختص في حكم الاذان بأمور ذكر منها ههنا شيئين أحدهما أنه يجوز تقديم أذانها علي دخول الوقت خلاف لابي حنيفة لنا ما روى عن ابن عمر رضي الله

عنه الصلاة ولا يحرم الطعام واما الذي يذهب مستطيلا في الاتفاق انه يحل الصلاة ويحرم الطعام قال البيهقي روى موصولا ومرسلا والمرسل اصح والمرسل الذي اشار اليه : أخرجه أبو داود في المراسيل والدارقطني من حديث محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان انه بلغه أن رسول الله ﷺ قال : « غلط القنازعي في شرح الموطأ فزعم انه من رواية ثوبان عن رسول الله ﷺ » واما ابن خزيمة والدارقطني والحاكم من حديث ابن عباس مثله قال الدارقطني لم ير فيه غير أبي احمد يروي عن الثوري عن ابن جريج ووقعه الثوري عن غيره من الثوري ووقعه أصحاب ابن جريج عنه ايضا رواه الازهري في كتاب معرفة قوت الصبح من حديث ابن عباس موقوفا بلفظ ليس الفجر الذي يسقط في السماء ولكن الفجر الذي يتشتر على وجوه الرجال * »

عينة أنها العشاء الي آخره كان ينبغي حذف ذكر ابن عينة: واما حديث ابي برزة فصحيح رواه البخارى ومسلم لكن لفظه عندهما عن ابي برزة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكره النوم قبلها والحديث بعدها يعني العشاء»

(المسألة الثانية) في اسماء الرجال فان عمر وابو قتادة والمزني سيق يأنهم وذكروا أحوالهم في مواضعهم: وأما عبد الله بن عمرو بفتح العين فروى عنه هنا حديثين حديث وقت المغرب الي أن تذهب حمرة الشفق والحديث الآخر وقت العشاء ما بينك وبين نصف الليل وهو عبد الله ابن عمرو بن العاصي بالياء علي الفصيح وبخلفها على لغة قليلة وهو الأشهر في كتب المحدثين وغيرهم وفي الستهم ابن وائل بن هاشم بن سعيد بضم السين وفتح العين بن سعم بن عمرو بن هيصم بضم الهاء بصادين مهملتين بن كعب بن لؤي بن غالب القرشي السهمي كنية عبد الله ابو محمد وقيل ابو عبد الرحمن وقيل ابو نصير أسلم قبل أبيه ولم يكن بينه وبين أبيه في السن الا إحدى عشرة سنة وقيل اثنتا عشرة وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقول «نعم أهل البيت عبد الله وابو عبد الله وام عبد الله» وكان عبد الله محبدا في العبادة اجتهادا بليغا وكان كثير العلم والسمع من النبي صلى الله عليه وسلم توفي بمكة وقيل بالطائف وقيل بمصر في ذي الحجة سنة خمس وستين وقيل ثلاث وستين وقيل ثلاث وسبعين وقيل سنة ست وستين وقيل سبع وستين وهو ابن ثنتين وسبعين سنة: واما ابو برزة فبفتح الباء الموحدة واسكن الراء ويعلم زاي وهو ابو برزة نضلة بين عبيد الاسلى اسلم قديما وشهد فتح مكة ثم نزل البصرة ثم غزا خراسان وتوفي بها وقيل بالبصرة وقيل بنسبور وقيل في مغارة بين سجستان وهرات سنة ستين وقيل أربع وستين

عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى ينادى ابن أم مكتوم» (١) والمعني فيها إيقاظ النوم فان الوقت وقت النوم والغلة ليأتها هو الصلاة وقال الشيخ يحيى اليمني في البيان ذكر بعض أصحابنا أنه اذا جرت عادة أهل بلد بالاذان بعد طلوع الفجر

(١) * (حديث) * ابن عمران بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى ينادى ابن أم مكتوم مكتوم متفق عليه واتفقا عليه من حديث عائشة: وفي الباب عن ابن مسعود وسمرة صحبا ابن خزيمة وفيه عن انس وابن ذر أيضاً (تنبه) روى احمد وابن خزيمة وابن حبان من حديث أنيسة بنت خبيب هذا الحديث بالقطر ان ابن أم مكتوم يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال: وروى ابن خزيمة عن عائشة مثله وقال ان صح هذا الخبر فيحتمل ان يكون الاذان كان بين بلال وابن أم مكتوم نوبا فكان بلال إذا كانت توجه يعني السابقة اذن بليل وكان ابن أم مكتوم كذلك ويقوى ذلك رواية للذراوردي عن هشام عن ابيه عن عائشة: اخرجهما ابن خزيمة أيضاً قال وروى ايضا ابو اسحاق عن الاسود عن عائشة قال وفيه نظر لاني لا اقف على سماع ابي اسحاق هذا الخبر من الاسود ونجاسرا بن حبان فخرم بأن النبي ﷺ كان جعل الاذان بينهما

واما ابن عيينة فهو أبو محمد سفين بن عيينة بن أبي عمران اللخالي كوفي سكن مكة وكان امام أهلها في عصره وهو أحد شيوخ الشافعي وأحد أجدادنا في سلسلة التقه سمع خلائق من أئمة التابعين روى عنه الامش وهو تابعي وأحد شيوخه وخلائق من الأئمة كالثوري وابن جريج وابن المبارك والشافعي ووكيع وابن مهدي واصل وغيرهم وكان من أعلم الناس بالقرآن قل الشافعي رحمه الله ما رأيت أحدا من الناس فيه من آلة العلم ما في سفين بن عيينة وما رأيت أحدا احسن تفسيراً للحديث منه رويناه عن سفين قال قرأت القرآن وأنا ابن أربع سنين وكتبت الحديث وأنا ابن سبع سنين ولد سنة سبع ومائة وتوفي بمكة يوم السبت غرة رجب سنة ثمان وتسعين وما ترحمه الله (المسألة الثالثة) في الاحكام أجمعت الامة علي ان وقت العشاء مغيب الشفق واختلوا في الشفق هل هو الحمرة أم البياض وسند ك في فرعاً مستقلاً ان شاء الله تعالى ومذهبنا انه الحمرة دون البياض واما الصفرة التي بعد الحمرة وقبل البياض فاختلاف كلام الاحباب فيها قال الغزالي في الوسيط الشفق الحمرة دون الصفرة والبياض وقال امام الحرمين والغزالي في البسيط يدخل وقت العشاء بزوال الحمرة والصفرة وقد يستدل لها بما نقله صاحب جمع الجوامع عن نص الشافعي انه قال الشفق الحمرة التي في المغرب فاذا ذهبت الحمرة ولم يبق منها شيء فقد دخل وقتها ومن افتتحها وقد بقي من الحمرة شيء اعادها فهذا اقله وهو محتمل لما قاله امام الحرمين لان الحمرة ترق وتسهل لونا آخر بحيث يعد بقية للون الحمرة وفي حكم جزء منها ولكن نص الشافعي في مختصر المسزني الشفق الحمرة وهكذا عبارات جماهير الاحباب وهذا ظاهر في انه يدخل الوقت بمغيب الحمرة

لم يقدم فيها الاذان علي الوقت كيلا يشتبه عليهم الامر وهذا التفصيل غريب وليكن قوله ثم يقدم معلما بلوا ومع الحاء لذلك ثم في القدر الذي يجوز به التقديم وجهه ذكر منها في الكتاب ووجهين أحدهما انه يقدم في الشتاء لسبع بقى من الليل وفي الصيف لنصف سبع بقى من الليل روى عن سعد الترمذي

نوبا وانكر ذلك عليه الضياء المقدسي : واما ابن عبد البر وابن الجوزي وتبعهما المزني فحذوا علي حديث انيسة بالوم وانه مقول (قائدة) قال البيهقي الاذان للصبح بالليل صحيح ثابت عند اهل العلم بالحديث وحمله الحنفية علي النداء لنبر الصلاة واحتجوا بالمنع بما رواه ابو داود من حديث حماد بن سلمة عن ايوب عن نافع عن ابن عمران بلالا اذن قبل طلوع الفجر فامرته النبي صلى الله عليه وسلم ان يرجع فينادي الا ان العبد نام قال علي ابن المديني هو غير محفوظ اخطأ فيه حماد بن سلمة انتهى وقد تابعه سعيد بن زربي عن ايوب وهو ضيف والمعروف عن نافع عن ابن عمر كان لعمر مؤذن يقال له مسروح قال ابو داود هو اصح ورواه الدارقطني من طريق ابى يوسف القاضي عن سعيد عن قتادة عن انس قال الدارقطني تقدم به ابو يوسف وارسله غيرة والمرسل اصح : وروى ابو داود عن شداد بن عياض عن بلال ان النبي ﷺ قال له لا تؤذن حتى يتبين لك الفجر *

وان بقيت الصفرة وعذا هو المذهب وما آخر وقت العشاء المختار فيه قولان مشهوران أحدهما وهو المشهور في الجديد انه يمتد الى ثلث الليل والثاني وهو نصه في القديم والاملاء من الجديد يمتد الى نصف الليل ودليهما في الكتاب وهما حديثان صحيحان واختلف المصنفون في أصح القولين فقال القاضي ابو الطيب صحح ابو اسحاق المروزي كونه نصف الليل وصحح أصحابنا ثلث الليل ومن صحح ثلث الليل بغوى والرافعي وقطع به جماعة من أصحاب المختصرات منهم للماوردي في الاقناع والغزالي في الخلاصة والثاشي في العدة ودليل الثالث حديث جبريل وحديث ابي موسى الاشعري وقد سبق بطوله ومن صحح النصف الشيخ ابو حامد والمحاملي وسليمان في ردوس المسائل وابو العباس الجرجاني والشيخ نصر في تهذيبه والرواني وقطع به جماعة منهم ابو عبد الله الزيري وسليم في السكفاية والمحاملي في المقنع ونصر القمني في الكافي : هذه طريقة جماهير الاصحاب في وقت الاختيار أن فيه قولين كما ذكرنا وانفرد صاحب الحاروي فقال فيه طريقان أحدهما فيه قولان كلسبق قالوه في طريقة الجمهور والثانية وهي طريقة ابن سريج ليست علي قولين بل الاحاديث الواردة بالامرين والنصان للشافعي محمولان علي اختلاف حال الابتداء والانتها فالمراد بالثلث أنه آخر وقت الابتداء بها والمراد بالنصف أنه آخر وقت الانتهاء وهذا الطريق غريب والمختار ثلث الليل فاذا ذهب وقت الاختيار بقي وقت الجواز الى طلوع الفجر الثاني هذا هو المذهب نص عليه الشافعي وقطع به جمهور أصحابنا المتقدمين والمتأخرين وقال ابو سعيد الاصطخري اذا ذهب وقت الاختيار فانت العشاء وبأتم بتركها وتعبير قضاء وهذا الذي قاله هو أيضاً أحد احتمالين حكهما القفال في شرح التلخيص عن ابي بكر الفارسي وقد قال الشافعي في باب استقبال القبلة اذا مضى ثلث الليل فلا أراها الا فائسة

قال « كان الاذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشتاء لسبع بقي من الليل وفي الصيف لنصف سبع » (١) وهذا القدر لا يعتبر تحديداً وانما يعتبر تقريباً والغرض ان يتأهب القائلون لاسباب الصلاة وفي التبيين قربان السحر ما يحصل هذا المقصود والثاني أنه اذا خرج وقت اختيار العشاء إما الثلث وإما النصف علي اختلاف القولين قد دخل وقت أذان الصبح لأنه لا يخاف اشتباه احد الاذنين بالأخر فان الظاهر ان العشاء لا تؤخر عن وقت الاختيار والوجه الثالث ان وقت النصف الاخير من الليل ولا يجوز قبل ذلك وان قلنا ان وقت اختيار العشاء لا يجاوز ثلث الليل وشبه ذلك بالدفع

(١) حديث في سمد القرظ كان الاذان على عهد رسول الله ﷺ في الشتاء لسبع بقي من الليل وفي الصيف لنصف سبع بقي من الليل البيهقي في المعرفة قال الزعفراني قال الشافعي يني في القديم انا بعض اصحابنا عن الاعرج عن ابراهيم بن محمد بن عمار عن ابيه عن جده عن سمد القرظ قال اذا زمن رسول الله ﷺ بقاء وفي زمن عمر بالمدينة فكان اذا نال للصبح في وقت واحد في الشتاء لسبع ونصف سبع يبغي وفي الصيف لسبع يبغي وهذا السياق كما قال

فمن أصحابنا من وافق الاصطخري لظاهر هذا النص وتأوله الجمهور قال القاضي أبو الطيب قال أصحابنا أراد الشافعي ان وقت الاختيار قلت دون وقت الجواز لان الشافعي قل في هذا الكتاب ان المذنبين اذا زالت أعذارهم قبل الفجر بتكثير لزمهم المغرب والعشاء ولو لم يكن وقتا لما لزمهم وقال الشيخ أبو حامد في تعليقه في الرد على الاصطخري اذا كمل الصبي والكافر والمجنون والحائض قبل الفجر بركة لزمهم العشاء بلا خلاف ووافق عليه الاصطخري فلو لم يكن ذلك وقتا لما لم يلزمهم فهذا كلام الشيخ أبي حامد وقد غلط بعض المتأخرين الشافعيين للتنبيه فنقل عنه موافقة الاصطخري وهذه غباوة من هذا الشارح وكأنه اشتبه عليه كلام أبي حامد لهؤلاء الصواب عن أبي حامد موافقة الجمهور في امتداد وقت العشاء الى الفجر وانكاره على الاصطخري والله أعلم *

(فرع) للعشاء أربعة أوقات فضيلة واختيار وجواز وعندنا فضيلة أول الوقت والاختيار بعده الى ثلث الليل في الاصح وفي قول نصفه والجواز الى الموع الفجر الثاني والعذر وقت المغرب لمن جمع بسفر أو مطر *

من المزدلفة والمعني فيه ذهاب معظم الليل والرابع حكاه القاضي ابو القاسم بن كعب وآخرون أن جميع الليل وقت له كما أنه وقت لتيصوم الغد واحتج له بإطلاق قوله صلى الله عليه وسلم « أن بلالا يؤذن بليل » وأظهر الوجوه انما هو الاول ولم يفصل في التهذيب بين الصيف والشتاء واعتبر السبح على الاطلاق قريبا وكل هذا في الاذان أما الإقامة فلا تقدم على الوقت بلا خلاف وهذا الفصل ليس من أحكام الاذان الا أن الشافعي رضي الله عنه ذكره في هذا الموضع لتعلقه بالمواقيت وتأسى به الاصحاب (الثاني) يستحب أن يكون للمسجد مؤذنان يؤذن أحدهما قبل الصبح والاخر بعده كما كان لمسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والاول أولي بالإقامة وان لم يكن الا مؤذن واحد فيؤذن مرتين مرة قبل الصبح وأخرى بعده ويجوز أن يقتصر على مرة واحدة اما قبل الصبح أو بعده أو بعض الكلمات قبل الصبح وبعضها بعده فاذا اقتصر على مرة فالاولي أن تكون بعد الصبح على المهود في سائر الصلوات *

قال (قاعدة: تجب الصلاة بأول (ح) الوقت وجوباً موسعاً (ح) تلومات في وسط الوقت قبل الاداء عصي على أحد الوجهين ولو أخر حتى خرج بعض الصلاة عن الوقت ففي كونه أداء ثلاثة أوجه وفي الثالث يجمل القدر الخارج قضاء (ح)) *

ابن الصلاح والتووي يخاف لما أورده الرافعي تبعاً للنزالي وكذا ذكره قبله إمام الحرمين وصاحب التريب قال النووي وهذا الحديث مع ضعف استاده محرف والمتقول مع ضعفه يخاف لما استدلل به الله أعلم: (تتبعه) وقع في الرافعي والوسيط سعد القرظي بياء النسب وتعبه

(فرع) قال صاحب التتمة في بلاد المشرق نواح قصر لياليهم فلا يقرب الشفق عندهم فأول وقت العشاء عندهم أن يمضي من الزمان بعد غروب الشمس قدر يقرب الشفق في مثله في أقرب اليلاد اليهم* (فرع) قيل ان ما بين المغرب والعشاء نصف سدرس الليل فان طال نصف الليل طال نصف السدرس وان قصر قصر *

(المسألة الرابعة) يستحب أن لا تسمى العشاء الآخرة عتمة للحديث السابق هكذا قاله المحققون من أصحابنا يستحب أن لا تسمى عتمة وكذا قال الشافعي في الام احب أن لا تسمى العشاء الآخرة عتمة وقال المصنف والشيخ ابو حامد وطائفة قليلة يكره ان تسمى عتمة فان قيل فقد جاءت احاديث كثيرة بتسميتها عتمة كقوله صلى الله عليه وسلم « لو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوهما ولو حبوا » رواه البخاري وغيره من رواية ابي هريرة بهذا اللفظ فالجواب من وجهين احدهما ان هذا الاستعمال ورد في نادر من الاحوال لبيان الجواز فانه ليس بمحرم والثاني انه خوطب به من قد يشبهه عليه العشاء بالمغرب فلو قيل العشاء لثوم ارادة المغرب لانها كانت

الصلاة تجب بأول الوقت وجوباً موسعاً ومعنى كونه موسعاً أن له أن يؤخرها الى آخر الوقت ولا يأتى وعند أبي خنيفة تجب بآخر الوقت لكن لو صلى في أول الوقت سقط الفرض* لنا قوله تعالى (أقم الصلاة لدلوك الشمس) والامر للوجوب ولو أخر من غير عذر ومات في أثناء الوقت قبل يصلي فيه وجهان أحدهما نعم لانه ترك الواجب وأصحها لانه أيسر له التأخير بخلاف ما لو أخر الحج بعد الوجوب فمات بعد امكان الاداء يصلي لان آخر الوقت غير معلوم وأيسر له التأخير بشرط أن يبادر الموت فاذا مات قبل الفعل أشعر الحال بتقصيره وتوانيه وفي الصلاة آخر الوقت معلوم فلا ينسب اليه التقصير ما لم يؤخر عن الوقت ولو وقع بعض الصلاة في الوقت وبعضها بعد خروج الوقت فقد حكى صاحب الكتاب فيه ثلاثة أوجه ولم يفرق بين أن يكون الواقع في الوقت ركعة أو دونها (أحدها) أن الكل أداء اعتباراً بأول الصلاة (والثاني) أن الكل قضاء اعتباراً بالآخر فانه وقت سقوط الفرض بما فعل (والثالث) أن الواقع في الوقت أداء وفي الخارج قضاء كما انه لو وقع الكل في الوقت كان أداء واذا وقع خارجه كان قضاء والذي ذكره معظم الاصحاب الفرق بين أن يكون الواقع في الوقت ركعة فصاعداً أو دونها واقتصر على وجهين أحدهما انه ان وقع في الوقت ركعة فالكل أداء والا فالكل قضاء وبه قال ابن خيران لقوله صلى الله عليه وآله وسلم

ابن الصلاح وقال إن كثيراً من الفقهاء يحفوه اعتقاداً منهم أنه من بقى قريبه وإما هو سدد الترظ مضاف الى القرظ بفتح القاف وهو الذي يدين به وعرف بذلك لانه انجر في القرظ فرج فيه فلزمه قاضيف اليه والله اعلم: (قوله) كان لمسجد النبي ﷺ مؤذانان احدهما قبل التجر والاخر بعده هذا اخذه من حديث بن عمر المتقدم ففي مسلم عنه كان لرسول الله ﷺ مؤذان بلال وابن ام مكتوم فقال ان بلالا يؤذن بليل الحديث *

معروفة عندهم بالعشاء وأما العنة فصريحة في العشاء الآخرة فاحتمل اطلاق العنة هنا لهذه المصلحة: واعلم انه يجوز ان يقال العشاء الآخرة والعشاء فقط من غير وصف بالآخرة قال الله تعالى (ومن بعد صلاة العشاء) وثبت في صحيح مسلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم «أيما امرأة أصابت بخوراً فلا تشهد معنا العشاء الآخرة» وثبت في صحيح مسلم استعمال العشاء الآخرة من جماعات من الصحابة رضي الله عنهم وقد أنكر الأصمعي قول العشاء الآخرة وقال الصواب العشاء فقط وهذا غلط لما ذكرناه وقد أوضحت هذا كله في تهذيب الاسماء (الخامسة) يكره النوم قبل العشاء والحديث بعدها للحديث الصحيح السابق والمراد بالحديث الذي يكره بعدها ما كان مباحاً في غير هذا الوقت أما للمكروه في غيره فها أشد كراهة وسبب الكراهة انه يتأخر نومه فيخاف فتوته لصلاة الليل إن كانت له صلاة ليل أو فتوته الصبح عن وقتها أو عن أوله وهذا الكراهة اذا لم تدع حاجة الى الكلام ولم يكن فيه مصلحة أما الحديث للحاجة فلا كراهة فيه وكذا الحديث بالخير كقراءة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ومذاكرة الفقه وحكايات الصالحين والخاصة مع الضيف ونحوها فلا كراهة في شيء من ذلك وقد جاءت بهذا كراهة أحاديث صحيحة مشهورة وجمعتهما في أواخر كتاب الاذكار وسبب عدم الكراهة في هذا النوع انه خير ناجز فلا يترك لمفسدة متوهمة بخلاف ما اذا لم يكن في الحديث خير فانه مخاطرة بتفويت الصلاة الغير مصلحة والله أعلم»

(فرع) في مذاهب العلماء في الشفق وآخر وقت العشاء أما الشفق فقد سبق انهم أجمعوا انه يدخل وقت العشاء يمتغيهوا واختلّفوا في الشفق فذهبنا انه الحجرة ونقله صاحب التهذيب عن أكثر أهل العلم ورواه البيهقي في السنن الكبير عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وابن عمر وابن عباس وأبي هريرة وعبادة بن الصامت وشداد بن أوس رضي الله عنهم ومكحول وسفيان الثوري ورواه مرفوعاً الى النبي صلى الله عليه وسلم وليس بثابت مرفوعاً وحكاية ابن المنذر عن

«من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح» (١) وأيضاً فان للركعة من التأثير ما ليس لغيرها الا يرى انه تترك الجمعة بركعة ولا تترك بما دونها والوجه الثاني ان ما وقع في الوقت اداءه والخارج عنه قضاء، وأورد امام الحرمين الالوجه الثلاثة المذكورة في الكتاب ولم يكن بعد الفرض في الركعة ثم قال ان الائمة ذكروا الركعة فيما يقع في الوقت وكان ينبغي يرد ذلك الى تفصيل المذهب فيما يدرك به أصحاب الفروض والفرص قال والذي ذكره غير بعيد واذا عرفت ذلك فان كان صاحب الكتاب أراد بالبعض الذي أطلقه الركعة فذاك والا فهو جرى على المنقول

(١) حديث «من أدرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد أدرك الصبح»
تقدم في اوائل الباب»

ابن أبي ليلى ومالك والثوري وأحمد وإسحاق وأبي يوسف ومحمد بن الحسن وهو قول أبي ثور
وداود «وقال أبو حنيفة وزفر والمزني هو البياض وروى ذلك عن ما ذن جبل وعمر بن عبد العزيز
والاوزاعي واختاره ابن المنذر قال وروى عن ابن عباس روايتان واحتج أصحابنا للحمرة بأشياء
من الحديث والقياس لا يظهر منها دلالة شيء يصح منها والذي ينبغي أن يعتمد أن المعروف عند
العرب أن الشفق الحمرة وذلك مشهور في شعرهم ونثرهم ويدل عليه أيضا نقل أئمة اللغة قال الأزهرى
الشفق عند العرب الحمرة قال الفراء سمعت بعض العرب يقول عليه ثوب مصبوغ كأنه الشفق وكان
أحمر وقال ابن فارس في الجمل قال الخليل الشفق الحمرة التي من غروب الشمس إلى وقت العشاء
الآخرة قال وقال ابن دريد أيضا الشفق الحمرة وذكر ابن فارس قول الفراء ولم يذكر هذا وقال
الزيدي في مختصر العين الشفق الحمرة بعد غروب الشمس وقال الجوهري الشفق بقية ضوء الشمس
وجهرتها في أول الليل إلى قريب من الغمة ثم ذكر قول الخليل والفراء ولم يذكر غير هذا فهذا
كلام أئمة اللغة وبالله التوفيق * قال المصنف رحمه الله *

﴿ووقت الصبح إذا طلع الفجر الثاني وهو الفجر الصادق الذي يحرم به الطعام والشراب
على الصائم وآخره إذا أسفر لما روى أن جبريل عليه السلام صلى الصبح حين طلع الفجر وصلى
من القدر حين أسفر ثم التفت وقال هذا وقت الانبياء من قبلك وفيما بين هذين وقت ثم يذهب
وقت الاختيار ويبقى وقت الجواز إلى طلوع الشمس وقال أبو سعيد الاصطخري يذهب الوقت
وما بعده وقت القضاء والمذهب الأول لحديث أبي قتادة رضي الله عنه ويكره أن تسمى صلاة
العداة لأن الله تعالى سماها بالفجر فقال تعالى (وقرآن الفجر) وسماها رسول الله صلى الله عليه
وسلم الصبح فقال «من أدرك ركعة من الصبح فقد أدركها»﴾

﴿الشرح﴾ حديث جبريل عليه السلام صحيح سبق بيانه وكذا حديث أبي قتادة وحديث
من أدرك ركعة من الصبح رواه البخاري ومسلم من رواية أبي هريرة واجتعت الأمة على أن أول
وقت الصبح طلوع الفجر الصادق وهو الفجر الثاني وآخر وقت الاختيار إذا أسفر أى أضاء ثم
يبقى وقت الجواز إلى طلوع الشمس وقال الاصطخري يخرج الوقت بالأسفار ويكون ما بعده
قضاء ويأثم بالتأخير إليه وقد سبق دليله ودليل المذهب في وقت صلاة العصر قال صاحب التهذيب

عن الشيخ أبي محمد ثم فيما يدرك به أصحاب الضرورة الفرض قولان أحدهما ركعة والثاني تسكيرة
نرض الخلاف في مطلق البعض تكون جوابا على هذا القول الثاني وليكن قوله يجعل القدر الخارج
قضاء معلما بالآلاف لأن القاضي الزويني روى أن عند أحمد إذا وقعت ركعة من الصلاة في الوقت
فالكل أداء كما هو الصحيح عندنا ولا بأس بإعلامه بالخاء لأن عند أبي حنيفة لو طلعت الشمس
في خلال صلاة الصبح بطلت ولا يعتد بها لأقضاء ولا أداء وسلم أنه لو غربت الشمس في خلال الصلاة من

ويكره تأخير الصبح بغير عذر الى طلوع الحمرة يعني الحمرة التي قبيل طلوع الشمس *
 (فرع) قال أصحابنا الفجر فجران أحدهما يسمى الفجر الاول والفجر الثاني الكاذب والاخر يسمى
 الفجر الثاني والفجر الصادق فالفجر الاول يطلع مستطيلاً نحو السماء كذنوب السرحان وهو الذئب
 ثم يغيب ذلك ساعة ثم يطلع الفجر الثاني الصادق مستطيراً بالراء اي منتشر أعرضاً في الافق
 قال أصحابنا والاحكام كلها متعلقة بالفجر الثاني فيه يدخل وقت صلاة الصبح ويخرج وقت العشاء
 ويدخل في الصوم ويحرم به الطعام والشراب على الصائم وبه ينتقض الليل ويدخل النهار ولا
 يتعلق بالفجر الاول شيء من الاحكام باجماع المسلمين قال صاحب الشامل سمي الفجر الاول
 كاذباً لانه يضيء ثم يسود ويذهب وسمي الثاني صادقاً لانه صدق عن الصبح وبينه وما يستدل
 به من الحديث حديث ابن مسعود رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا ينعن احدكم
 أو واحداً منكم اذان بلال من سحوره فانه يؤذن او ينادى بليل ليرجع قائمكم وليتنبه نائمكم
 وليس ان يقول الفجر أو الصبح وقال باصابعه ورفضها الي فوق وطأطأها الى اسفل حتى يقول
 هكذا وقال بسبائيقه احداها فوق الاخرى ثم مدها عن يمينه وشماله» رواه البخاري ومسلم وعن
 سمرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا يفرنكم اذان بلال ولا هذا
 العارض لعبود الصبح حتى يستطير» رواه مسلم ورواه الترمذي عنه قال قال رسول الله صلى

عصر يومه لا تبطل الصلاة لنا ما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال «اذا أدرك أحدكم سجدة
 من صلاة العصر قبل أن تقرب الشمس فليتم صلاته واذا أدرك سجدة من صلاة الصبح قبل أن
 تطلع الشمس فليتم صلاته» (١) يومئ قلنا الخارج عن الوقت قضاء أو قلنا السكك قضاء لم يجز له ما فر
 قصر تلك الصلاة علي قولنا إن القصر لا مدخل له في القضاء وهل يجوز تأخير الصلاة الي حد
 يخرج بهضه عن الوقت ان قلنا انها مقضية أو ان بعضها مقضى فلا وان قلنا مؤداة فقد حكي امام
 الحرمين عن أبيه ترديد الجواب في ذلك ومال الي انه لا يجوز وهذا هو الذي أورده في التهذيب
 من غير ترديد وبناء علي خلاف ولو شرع فيها وقد بقي من الوقت ما يسع الجميع لكن مدها بطول
 القراءة حتى خرج الوقت لم يأت ولم يكره أيضاً في أظهر الوجهين *

(١) حديث (١) اذا أدرك أحدكم سجدة من صلاة العصر قبل ان تغيب الشمس فليتم
 صلاته الحديث رواه البخاري بهذا اللفظ من حديث أبي هريرة وقد تقدم وفي لفظ لمسلم من
 أدرك ركعة من الصلاة مع الامام قد أدرك الصلاة كلها وللطبراني في الاوسط من طريق زيد بن
 اسلم عن الاعرج وغيره عن أبي هريرة مرفوعاً من أدرك ركعة من صلاة الفجر قبل ان تطلع
 الشمس لم تقته ومن أدرك ركعة من صلاة العصر قبل ان تغيب الشمس لم تقته وفي غرائب
 مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً نحوه وفيه قد أدرك الصلاة وقتها *

الله عليه وسلم (لا يمنعكم من سحورك اذان بلال ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر للمستعير في الافق » قال الترمذى حديث حسن وعن طلق بن علي رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (كلوا واشربوا ولا يهينكم الساطع المصعد وكلوا واشربوا حتى يعترض لكم الاحمر) رواه أبو داود والترمذى قال الترمذى هذا حديث حسن قال والعمل عليه عند أهل العلم انه لا يحرم الاكل والشرب علي الصائم حتي يكون الفجر المعترض والله أعلم *

(فرع) صلاة الصبح من صلوات النهار وأول النهار طلوع الفجر الثاني هذا مذهبنا وبه قال العلماء كافة الا ما حكاه الشيخ أبو حامد في تعليقه عن قوم انهم قالوا ما بين طلوع الشمس والفجر لامن الليل ولا من النهار بل زمن مستقل فاصل بينها قالوا وصلاة الصبح لافي الليل ولا في النهار وحكي الشيخ أبو حامد أيضا عن حذيفة ابن اليان وأبي موسى الاشعري وأبي مجلز والاعمش رضى الله عنهم انهم قالوا آخر الليل طلوع الشمس وهو أول النهار قالوا وصلاة الصبح من صلوات الليل قالوا وللصائم ان يأكل حتي تطلع الشمس هكذا نقله أبو حامد عن هؤلاء ولا أظنه يصح عنهم وقال القاضي أبو الطيب وصاحب الشامل وحكي عن الاعمش انه قال هي من صلوات الليل وإنما قبل طلوع الشمس من الليل يحل فيه الاكل للصائم قالا وهذه الحكاية بعيد محتما مع ظهور تحريم الاكل بطلوع الفجر في كل عصر مع ظاهر القرآن فان احتج له بقوله تعالى (فحونا اية الليل وجعلنا آية النهار مبصرة) وآية النهار هي الشمس فيكون النهار من طلوعها وبقول أمية بن أبي الصلت *

والشمس تطلع كل آخر ليلة * حراء تبصر لونها تتوقد

فالجواب انه يثبت كونه من النهار بقوله تعالى (فكلوا واشربوا حتي يبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر) واجماع اهل الاعصار على تحريم الطعام والشرب بطلوع الفجر وثبت في حديث جبريل عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وسلم قال (ثم صلى الفجر حين برق الفجر وحرم الطعام علي الصائم » وهو حديث صحيح كما سبق وثبتت الاحاديث الاربعة في الفرع الذي قبل هذا وفي الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (ان بلالا يؤذن بليل

قال (ثم تعجل الصلاة أفضل (ح) عندنا وفضيلة الاولى بأن تشتغل بأسباب الصلاة كما دخل الوقت وقيل تتأدى الفضيلة الى نصف وقت الاختيار ويستحب تأخير العشاء علي أحد القولين ويستحب البراد بالظهر في شدة الحر الي وقوع الظل الذي يمشي فيه الساعي الي الجماعة وفي البراد بالجمعة وجهان لشدة الخطر في فواتها *

فكأوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم) والليل لا يصح الصوم فيه بإجماع المسلمين وأما الجواب عن الآية التي احتج بها فليس فيها دليل لأن الله تعالى أخبر أن الشمس آية للنهار ولم ينف كون غيرها آية فإذا قامت الدلائل على أن هذا الوقت من النهار وجب العمل بها ولأن الآية العلامة ولا يلزم أن يقارن جميع الشيء كما أن القمر آية لليل ولا يلزم مقارنته لجميع الليل وأما الشعر فقد نقل الخليل بن أحمد إمام اللغة أن النهار هو الضياء الذي بين طلوع الفجر وغروب الشمس وحينئذ يحمل قول الشاعر أنه أراد قريب آخر كل ليلة لا آخرها حقيقة فإن قيل فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم (صلاة النهار عجايب) قلنا قال الدارقطني وغيره من الحفاظ هذا ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ولم يرو عنه وإنما هو قول بعض الفقهاء قال الشيخ أبو حامد وسألت عنه أبا الحسن الدارقطني فقال لا أعرفه عن النبي صلى الله عليه وسلم محيها ولا فاسداً مع أن المراد معظم صلوات النهار ولهذا يجرى في الجمعة والعيد والله أعلم : واحتج الأصحاب على من قال أن ما بين الفجر والشمس لامن الليل ولا من النهار بقول الله تعالى (يولج الليل في النهار ويولج النهار في الليل) فدل على أنه لا فاصل بينهما والله أعلم *

(فرع) لصلاة الصبح اسمان الفجر والصبح جاء القرآن بالفجر والسنة بالفجر والصبح كما سبق بيانه قال الشافعي في الام أحب أن لا تسمى الا بلحد هذين الاسمين ولا أحب أن تسمى الغداة هذا نص الشافعي وكذا قاله المحققون من أصحابنا قالوا يستحب تسميتها صباحاً وغراً ولا يستحب تسميتها غداة ولم يقولوا تكره تسميتها غداة وقول المصنف وشيخه القفاضي أبو العلي يكره أن تسمى غداة غريب ضعيف لا دليل له وما ذكره لا يدل على الكراهة فإن المكره ما ثبت فيه نهى غير جازم ولم يرد في الغداة نهى بل اشتهر استعمال لفظ الغداة فيها في الحديث وفيه كلام الصحابة رضي الله عنهم من غير معارض قال صواب أنه لا يكره لكن الأفضل الفجر والصبح والله أعلم *

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « أول الوقت رضوان الله وآخر الوقت عفو الله » (١) قال الشافعي رضي الله عنه رضوان الله إنما يكون للمحسنين والعفو يشبه

(١) ﴿ حديث ﴾ الصلاة اول الوقت رضوان الله وآخر الوقت عفو الله الترمذي والدارقطني من حديث يعقوب بن الوليد المدني عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر به ويعقوب قال أحمد بن حنبل كان من الكذابين الكبار وكذبه ابن معين وقال النسائي مترك وقال بن حبان كان يضع الحديث وما روى هذا الحديث غيره وقال الحاكم الجمل فيه عليه وقال البيهقي يعقوب كذبه سائر الحفاظ ونسبوه الى الوضع وقال ابن عدى كان ابن حماد يقول في هذا الحديث عبيد الله يعني مصنفراً قال وهو باطل ان قيل فيه عبد الله او عبيد الله وتعقب ابن

(فرع) لو دخل في الصبح أو العصر أو غيرهما وخرج الوقت وهو فيها لم تبطل صلاته سواء كان صلى في الوقت ركعة أو أقل أو أكثر لكن هل تكون أداء أم قضاء فيه خلاف سنوضحه حيث ذكره المصنف إن شاء الله تعالى هذا مذهبنا وبه قال جمهور العلماء وقال أبو حنيفة تبطل الصبح لانها عبادة يبطلها الحدث فبطلت بمخرج الوقت فيها كطهارة مسح الخف: دليلنا حديث أبي هريرة رضي الله عنه إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر ومن أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح» رواه البخاري ومسلم والجواب عن مسألة الخف أن صلاته إنما بطلت هناك لبطلان طهارته وهنا لم تبطل طهارته والله اعلم *

(فرع) ثبت في صحيح مسلم عن النواص بن سميان رضي الله عنه قال «ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الدجال قلنا يارسول الله وما لبث قال أربعمائة يوم كسنة ويوم كسنة ويوم كجمعة وسائر أيامه كأيامكم قلنا يارسول الله فذلك اليوم الذي كسنة أتكفينا فيه صلاة يوم قال لا أتدروا له قدره» فهذه مسألة سيحتاج إليها ليعلم حكمها بنص كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح وبالله التوفيق * قال المصنف رحمه الله *

(ونجى الصلاة في أول الوقت لأن الأمر تناول أول الوقت فاقضى الوجوب فيه) *

(الشرح) مذهبنا أن الصلاة تجب بأول الوقت وجوبا موسعا وقد تقرر الوجوب بإمكان فعلها وبه قال مالك وأحمد وداود وأكثر العلماء قلنا لاوردى عن أكثر الفقهاء: وعن أبي حنيفة روايات أحداها كذهبنا وهي غريبة والثانية وهي رواية زفر عنه يجب إذا بقي من الوقت ما يسع صلاة الوقت والثالثة وهي المشهورة عنه وحكاها عنه جهور أصحابنا أنها يجب بأخر الوقت إذا بقي منه قدر تكبيرة فلو صلى في أول الوقت قال أكثر أصحاب أبي حنيفة تقع صلاته موقوفة فإن بقي إلى آخر الوقت مكلفا تيننا وقوعها فرضا والا كانت نفلا وقال السرخسي منهم تقع نفلا فإن بقي إلى آخر الوقت مكلفا منع ذلك النفل وجوب الغرض عليه واحتج لأبي حنيفة في كونها لا تجب بأول الوقت لأنها لو وجبت لم يجز تأخيرها كصوم رمضان ولأن وقت الصلاة كحول الزكاة فإنه يجوز فعلها في أوله وآخره كالصلاة ثم الزكاة يجب بأخره فكذلك الصلاة ولأن من دخل وقت الصلاة وهو حاضر ومضى ما يمكن فيه الصلاة ثم سافر فله قصر هذه الصلاة ولو وجبت بأول

الظن أن علي عبد الحق تضعيفه لهذا الحديث بعد الله العمري وتركه تعليله يعقوب: وفي الباب عن جرير وابن عباس وعلي بن أبي طالب وأنس وإبي عذورة وإبي هريرة: فحديث جرير رواه الدارقطني وفي سنده من لا يعرف: وأما حديث ابن عباس فرواه البيهقي في الخلافيات وفيه نافع أبو هريرة وهو متروك: وأما حديث علي فرواه البيهقي من حديث موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جده عن علي وقال استأذنه فيما أظن أصح ما روى في هذا

الوقت لم يميز قصرها كما لو سافر بعد الوقت ولانه يخبر بين فعلها في أول الوقت وتركها فاذا فعلها فيه كانت قتلا واحتج اصحابنا بقول الله تعالى (أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل) والدلوك الزوال كما سبق بيانه في وقت الظهر وهذا امر وهو يقتضي الوجوب : وعن أبي ذر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « كيف أنت اذا بقيت في قوم يؤخرون الصلاة عن وقتها قال فما تأمرني قال صل الصلاة لوقتها ثم اذهب لحجتك فان اقيمت الصلاة وانت في المسجد فصل » رواه مسلم ومعناه يؤخرون الصلاة عن أول وقتها هذا هو المتقول عن اولئك الامراء وهو التأخر عن أول الوقت لاعتناء وقت كله ومعنى صل الصلاة لوقتها اي لاول وقتها ولانها عبادة مقصودة لاغيرها تجب في البدن لا تعلق لها بالمال تجوز في عموم الاوقات فكان كل وقت لجوازها وقتا لوجوبها كالصوم قال القاضي أبو الطيب احتزنا بقولنا مقصودة لاغيرها عن الوضوء وبقولنا تجب في البدن عن الزكاة وبقولنا لا تعلق بالمال عن الحج وبقولنا في عموم الاوقات عن صلاة الجمع فانه تجوز صلاة العصر في وقت الظهر تبعا وان كانت الآن غير واجبة لكن لا تجوز في هذا الوقت في عموم الاوقات وانما تجوز في سفر أو مطر أو في نسيك الحج والجواب عن قولهم لو وجبت بول الوقت لم يميز تأخيرها كصوم رمضان ان الواجب ضربان موسم ومضيق فالموسع تتبع فيه التوسع ولان يفعل في كل وقت من ذلك الزمن المحدود لا توسع من هذا الضرب الصلاة أو المضيقة فتجب المبادرة به ومن هذا صوم رمضان في حق المقيم والجواب عن قياسهم على حول الزكاة ان تعجيل الزكاة تجوز رخصة لا حاقا لا قياس العبادات ان لا تقدم وجوب آخر وهو ان الزكاة لا تجب الا بعد انقضاء الحلول بالاتفاق واتقنا على أن الصلاة تجب في الوقت لكن قلنا نحن نجيب بأولهم بأخره فلا يصح الحاقها بها والجواب عن مسألة المسافر أن لنا فيها خلافا ففي وجه قاله المزني وابن سريج لا يجوز القصر وعلي الصحيح المنصوص وقول جمهور اصحابنا يجوز القصر فعلي هذا إنما جاز القصر لانه رخصة للصلاة والاعتبار في صحتها بحال فعلها لا بحال وجوبها ولهذا لوفاته صلاة في حال قدرته على القيام أو الماء ثم عجز

الباب يعني على علاته مع انه معلول فان المحفوظ رواجه عن جعفر بن محمد عن أبيه موثوقا قال الحاكم لا يحفظه عن النبي ﷺ من وجه يصح ولا عن أحد من أصحابنا وانما الرواية فيه عن أبي حمزة محمد بن علي الباقر وقال الميموني قال أحد لا أعرف شيئا يثبت فيه يعني في هذا الباب : وأما حديث انس فرواه ابن عدى والبيهقي من رواية بقية عن عبد الله مولى عثمان عن عبد العزيز عن محمد بن سيرين عنه وقال ابن عدى تفرد به بقية عن مجمل عن مثله ولا يصح : وأما حديث أبي خندورة فرواه الدارقطني وفي اسناده ابراهيم بن زكريا السجلى وهو متهم قال التيمي في الترغيب والترهيب ذكرنا وسط الوقت لا أعرفه إلا في هذه الرواية قال وروى عن أبي بكر الصديق أنه قال لما سمع هذا الحديث رضوان الله أحب اليانا من عفوه : وأما حديث أبي هريرة فذكره البيهقي وقال هو معلول *

عنهما صلاحها قاعداً بالتيمم واجزأته ولو فاتته وهو عاجر عنها قضاها وهو قاهر لزمه التيمم والوضوء: والجواب عن قياسهم على النوافل انه يجوز تركها مطلقاً والكتابة لايجوز تركها مطلقاً بالاجماع ولانه ينتقض بمن نذر ان يصلي ركعتين في يوم كذا فله ان يصلها في أى وقت منه شاء فلو صلاحها في أوله وقتاً فرضاً: قال امام الحرمين في الاساليب الوجه أن قبول لهم اتسلمون الواجب الموسع أم تسكرونه فان انكروه اتما عليه قواطع الأدلة والقول الوجيز فيه أن المعنى بالواجب الموسع ان يقول الشارع قد أوجبت عليك تحصيل هذا الفعل وضربت لتحصيلك أياه هذا الامد فتى فعلته فيه في أوله أو آخره فقد امثلت ماأمرتك به فهذا غير منكسر عقلا وله نظائر ثابتة بالاتفاق كالكفارات وقضاء الصلوات المنسيات والصوم المتروك بخبر وان اعترفوا بالواجب الموسع قلنا لهم المكاف مأمور بتحصيل الصلاة في وقت موسع ومتى أوقها فيه سقط عنه الفرض وعبادات البدن لا تنصح قبل وقت وجوبها فان قالوا لو وجبت لعصى بتأخيرها عن أول الوقت قلنا هذه صفة الواجب المضيق وقد بينا ان هذا واجب موسع كالكفارة والله اعلم * (فرع) اذا دخل وقت الصلاة واراد تأخيرها الى اثناء الوقت أو آخره هل يلزمه العزم على فعلها فيه وجهاً مشهوران لاصحابنا في كتب الاصول ومن ذكرها المصنف في اللع ومن ذكرها في كتب المذهب صاحب الحاوى احدها لا يلزمه العزم والثاني يلزمه فان آخرها بلا عزم وصلاحها في الوقت أم وكانت اداء والوجهان جاريان في كل واجب موسع وجزم الغزالي في المستصحب بوجوب العزم وهو الاصح قال فان قيل قوله صل في هذا الوقت ليس فيه تعرض للعزم فايحاجه زيادة على مقتضى الصيغة ولانه لو غفل عن العزم ومات في وسط الوقت لم يكن عاصياً قلنا قولكم لو غفل عن العزم لا يكون عاصياً صحيح وسببه ان الغافل لا يكاف أما اذا لم يغفل عن الامر فلا يترك العزم الا بضده وهو العزم على الترك مطلقاً وهذا حرام ومالا خلاص من الحرام الا به فهو واجب فهذا الدليل على وجوبه وان لم يدل بمجرد الصيغة من حيث وضع اللسان لكن دليل العقل أقوى من دلالة الصيغة والله اعلم *

أن يكون للمقصرين وروى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «أفضل الاعمال الصلاة لاول وقتها» (١) (وم تحصل فضيلة الاول فيحكمى الامام فيه ثلاثة أوجه أقربها عنده وهو الذى ذكره صاحب التتريب أنها تحصل بأن يشتغل باسباب الصلاة كالطهارة كما دخل الوقت فانه لا يعد حينئذ متوانياً ولا مؤخراً والثاني يبقى وقت التفضيلة الى نصف الوقت لان معظم الوقت باق ما لم يمض النصف فيكون موقعاً للصلاة في حد الاول والى هذا مال الشيخ أبو محمد واعتبر نصف وقت الاختيار

(حديث) روى انه عليه السلام قال أفضل الاعمال الصلاة لاول وقتها رواه الحاكم من حديث ابن مسعود وقد تقدم واخرجه الترمذى من حديث أم فروة بهذا اللفظ *

(فرع) اذا اخر الصلاة وقتنا لا يجب العزم أو أوجبتاه وعزم ثم مات في وسط الوقت فجأة فهل يموت عاصيا فيه وجان مشهوران في كتب الخراسانيين الصحيح لا يموت عاصيا لانه مأذون له في التأخير قال الغزالي في المستصفى ومن قال يموت عاصيا فقد خالف اجماع السلف فاننا نعلم انهم كانوا لا يأتمون من مات فجأة بعد مضي قدر أربع ركعات من الزوال ولا ينسبونه الي تمصير لا سيما اذا اشتغل بالوضوء ونهض الى المسجد فمات في الطريق بل محال أن يعصى وقد جاز له التأخير ومتى فعل ما يجوز له كيف يمكن تعصيته: فان قيل جاز التأخير بشرط سلامة العاقبة قلنا محال لان العاقبة مستورة عنه فاذا سألنا وقال العاقبة مستورة عني وعلي صوم يوم وأريد تأخيره الى الغد فهل لي تأخيره مع جهل العاقبة أم أعصى بالتأخير فان قلنا لا تعصى قال فلم آثم بالموت الذي ليس الي وان قلنا يعصى خالفنا الاجماع في الواجب الموسع وان قلنا ان كان في علم الله انك تموت قبل الغد عصيت وان كان في علمه انك تحيا فلك التأخير قال فاي يدبرني ما في علم الله تعالى فما قولكم في حق الجاهل فلا بد من الجرم بتحليل أو تحريم فان قيل اذا جوزتم تأخيره أبداً ولا يعصى اذا مات فلا معنى لوجوبه قلنا تحقق الوجوب بأنه لم يجوز التأخير الا بشرط العزم ولا يجوز العزم علي التأخير الا الي مدة تغلب علي ظنه البقاء اليها كتأخير الصلاة من ساعة الي ساعة وتأخير الصوم من يوم الي يوم مع العزم على التفرغ له في كل وقت وتأخير الحج من سنة الي سنة فلو عزم المريض للمشرف علي الهلاك علي التأخير شهراً أو الشيخ الضعيف علي التأخير سنين وغالب ظنه انه لا يبقى الي تلك المدة عصي بهذا التأخير وان لم يموت ووفق للعمل لانه مؤاخذ بظنه كالمعز اذا ضرب ضرباً يهلك أو قطع سلعة وغاب ظنه الهلاك بها يأثم وان سلم ولهذا قال أبو حنيفة لا يجوز تأخير الحج من سنة الي سنة لان البقاء الي سنة لا يغلب علي الفلن وراه الشافعي غالباً علي الظن في الشاب الصحيح دون الشيخ والمريض ثم المعز اذا فعل ما يغلب علي الظن السلامة فلك منه ضمن لانه أخطأ في ظنه والمحطى ضمان غير آثم هذا آخر كلام الغزالي رحمه الله ولنا فيمن أخر الحج حتى مات ثلاثة اوجه اصحها يموت عاصياً الشيخ والشاب الصحيح الثاني لا يموت عاصياً والثالث يعصى الشيخ دون الشاب وهو الذي اختاره الغزالي هنا كما ذكرناه عنه . لكن الاصح عند الاصحاب العصيان مطلقاً وسبباً للسألة بفروعها وما يترتب علي العصيان من الاحكام في

١٠٢٠ بين
لقوين ساطع
من بعض النسخ
اه

والثالث لا تحصل الفضيلة الا اذا قدم ما يمكن تقديمه من الاسباب لينطبق الوقت علي أول دخول الوقت وعلي هذا قيل لا ينال التيسر فضيلة الاولية وعلي الاول لا يشترط تقديم ستر العورة كالطهارة وعن الشيخ أبي محمد اشتراطه لان ستر العورة لا يختص بالصلاة والشغل الخفيف كما كل قسم وكلام قصير لا يمنع ادراك الفضيلة ولا يسكف العجلة علي خلاف العادة (٧) ولتسكام في الصلاة واحدة واحدة أما الظاهر فيستحب فيها التعجيل الا اذا اشتد الحر وظهر المذهب أنه

كتاب الحج حيث ذكرها المصنف ان شاء الله تعالى * قال المصنف رحمه الله *
 ﴿والأفضل فيما سوى الظهر والعشاء الثمين في أول الوقت لما روى عبد الله رضي الله عنه
 قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الأعمال أفضل فقال « الصلاة في أول وقتها » ولان الله
 تعالى أمر بالمحافظة عليها قال الشافعي رحمه الله ومن المحافظة عليها تقديمها في أول الوقت لانه اذا
 آخرها عرضها للنسيان وحوادث الزمان ﴾ *

﴿الشرح﴾ حديث عبد الله المذكور وهو ابن م. هود رضي الله عنه رواه ابن خزيمة في صحيحه
 بهذا اللفظ واليهي هكذا من رواية ابن مسعود ورواه ابو داود والترمذي من رواية ام فروة
 الصحابية رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم هكذا ولكنه ضعف ضعفه الترمذي وضعفه
 بين وبقي عنه ما سنذكره من الاحاديث الصحيحة ان شاء الله تعالى * اما حكم المسألة فالأفضل تسجيل
 الصبح في أول وقتها وهو اذا تحقق طلع الفجر هذا مذهبا ومذهب عمرو وعثمان وابن الزبير وانس
 وابي موسى وابي هريرة رضي الله عنهم والاوزاعي ومالك واحمد واسحق وداود وجهور العلماء
 وقال ابن مسعود والنخعي والثوري وابو حنيفة تأخيرها الي الاسفار أفضل واحتج لمن قال بالاسفار
 بحديث رافع بن خديج رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « أسفروا
 بالفجر فانه أعظم الاجر » رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح وهذا لفظ الترمذي
 وفي رواية ابن داود « أصبحوا بالصبح فانه أعظم للاجر » وعن عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه
 قال « ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة تغير ميقاتها الا صلاتين جمع بين المغرب
 والعشاء بجمع يعني المزدلفة وصلي الفجر يومئذ قبل ميقاتها » رواه البخاري ومسلم قالوا ومعلوم أنه
 لم يصلها قبل طلوع الفجر وانما صلاها بعد طلوعه مقلدا بها فدل على انه كان يصلها في جميع الايام
 غير ذلك اليوم مسفرا بها قالوا ولان الاسفار يفيد كثرة الجماعة واتصال الصفوف ولان الاسفار
 يتسمه وقت التنفل قبلها وما أفاد كثرة النافلة كان أفضل واحتج اصحابنا يقول الله تعالى حافظوا
 على الصلوات ومن المحافظة تقديمها في أول الوقت لانه اذا آخرها عرضها للغوات ويقول الله تعالى
 (وسارعوا الى مغفرة من ربكم) والصلوة تحصل ذلك بقوله تعالى (واستبقوا الخيرات) وبحديث

يستحب الابراد به لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « اذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فان شدة الحر
 من فيج جهنم » (١) ومن الاحباب من قل الابراد رخصة فلو تحمل القوم المشقة وصلوا في أول الوقت
 فهو أفضل والاول للمذهب ثم الابراد المحبوب أن يؤخر اقامة الجماعة عن أول الوقت في المسجد
 الذي يأتيه الناس من بعد بقدر ما يقع للحيطان ظل يمشي فيه الساعون الى الجماعة فلا ينبغي أن

(١) حديث ﴿ اذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فان اشتد الحر من فيج جهنم متفق عليه من
 حديث ابي هريرة وابي ذر والبخاري من حديث ابن عمر ولقظ ابن ماجه فيه ابردوا بالظهر :

عائشة رضى الله عنها قالت «كن نساء المؤمنين يشهدن مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الفجر متلفعات بمروطهن ثم يقلبن الى يوتهن حين يقضين الصلاة لا يعرفن أحدا من الغلس» رواه البخارى ومسلم المتلفعات المتلفعات والمروط الاكسية وعن أبي برزة رضى الله عنه قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغتسل من صلاة الغداة حين يعرف الرجل جليسه وكان يقرأ بالستين الى المائة» رواه البخارى ومسلم وعن جابر رضى الله عنه قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى الظهر اذا زالت الشمس والعصر والشمس حية والمغرب اذا غابت الشمس والعشاء اذا رأى فى الناس قلة آخر واذا رأى كثرة عجل والصبح بغلس» رواه البخارى ومسلم وعن قتادة عن أنس رضى الله عنه قال «تسحر نبي الله صلى الله عليه وسلم وزيد بن ثابت فلما فرغ من سجودهما قام نبي الله صلى الله عليه وسلم الى الصلاة فصلى قلت كم كان بين فراغهما من سجودهما ودخولهما فى الصلاة قال رما يقرأ الرجل خمسين آية» رواه البخارى بلفظه ومسلم بمعناه وعن سهل بن سعد رضى الله عنه قال «كنت أتسحر فى أهلي ثم يكون سرعة بي أن أدرك صلاة الفجر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم» رواه البخارى وعن ابن مسعود البدرى رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الصبح مرة بغلس ثم صلى مرة أخرى فاسفر بها ثم كانت صلاته بذلك التغلس حتى مات لم يبدل أن يسفر» رواه ابو داود باسناد حسن قال الخطابى هو صحيح الاسناد وعن معيث بن سفي قال «صليت مع ابن الزبير صلاة الفجر

يؤخر عن النصف الاول من الوقت ولو كانت منازل القوم قريية من المسجد او حضر جمع فى موضع ولا يأتيهم غيرهم فلا يردون بالظهر وفيه قول آخر أنهم يردون بها ولو امكنهم المشى الى المسجد فى كن أو فى ظل أو كان يصلى منفرداً فى بيته فلا ابراد أيضاً وفى وجه يستحب الابراد فن قال بالابراد فى هذه الصور احتج باطلاق الخبر ومن منع قال المعنى المتخفى الابراد دفع المشقة والتأذى بسبب الحر وايس فى هذه الصور كبير مشقة وهذا هو الاظهر وهل يختص الاستحباب

وفى الباب عن أبي موسى وعائشة والمغيرة وابن سبيد وعمرو بن عيسى ومفوان والد القاسم وانس وابن عباس وعبد الرحمن بن علفمة وعبد الرحمن بن جارية وصحابة لم يسم ورواه مالك من رواية عطاء بن يسار مرسلًا : وروى عن عمر موقوفاً : تحدث ابن موسى رواه النسائي بلفظ ابردوا بالظهر فان الذى يجدونه فى الحر من فيج جهنم : وحدث عائشة رواه ابن خزيمة بلفظ ابردوا بالظهر فى الحر : وحدث المغيرة رواه احمد وابن ماجه وابن حبان وفسرد به اسحاق الأزرق عن شريك عن طارق عن بس عنه وفى رواية للحلال وكان آخر الامر بن من رسول الله صلى الله عليه وسلم الابراد وستل البخارى عنه فذه تحفوظا وذكر الميمونى عن احمد انه رجح صحته وكذا قال ابو حاتم الرازى هو عندى صحيح واعله ابن معين بما روى ابو عوانة عن طارق عن قيس عن عمر موقوفاً وقال لو كان عند قيس عن المغيرة مرفوعاً لم يفتقر الى ان يحدث به عن عمر موقوفاً وقوى ذلك عنده ان ابا عوانة أثبت من شريك والله اعلم :

مضئى بئلس وكن يسفر بها فلما سلم قلت لابن عمر ما هذا الصلاة هو الى جاني قال هذه صلاتنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم وابى بكر وعمر رضي الله عنهما فلما قتل عمر أسفر بها عثمان رضي الله عنه قال الترمذى فى كتاب الطل قال البخارى هذا حديث حسن «واما الجواب عن حديث رافع بن خديج فى وجين أحدهما أن المراد بالاسفار طلوع الفجر وهو ظهوره قال سمرت للمرأة اى كشفت وجهها فان قيل لا يصح هذا التأويل لقوله صلى الله عليه وسلم (فانه أعظم للاجر) لان هذا يدل على صحة الصلاة قبل الاسفار لكن الاجر فيها أقل فالجواب أن المراد أنه اذا غلب على الظن دخول الوقت ولم يتقنه جاز للصلاة ولكن التأخير الى اسفار الفجر وهو ظهوره الذى يتيقن به طلوعه أفضل وقيل يحتمل أن يكون الامر بالاسفار فى الليالى القمرية فانه لا يتيقن فيها الفجر الا باستظهار فى الاسفار والثانى ذكره الخطابى انه يحتمل انهم لما أمروا بالتعجيل صلو بين الفجر الاول والثانى طلبا للثواب قبل لهم صلو بعد الفجر الثانى واصبحوا بها فانه أعظم للاجر كم فان قيل لو صلو قبل الفجر لم يكن فيها أجر فالجواب أنهم يؤجرون على نيتهم وان لم تصح صلاتهم لقوله صلى الله عليه وسلم «اذا اجتهد الحاك فاختطأه أجر» واما الجواب عن حديث ابن مسعود رضى الله عنه فعناه أن النبى صلى الله عليه وسلم صلى الفجر فى هذا اليوم قبل عاداته فى باقى الايام وصلى فى هذا اليوم فى أول طلوع الفجر ليتسع الوقت لمناسك الحج وفى غير هذا اليوم كان يؤخر عن طلوع الفجر قدما يتوضأ المحدث ويغتسل الجنب ونحوه وقوله قبل

بالبلاد الحارة أم لا: فيه وجهان منهم من قال لا وبه قال الشيخ أبو محمد لان التأذى فى اشراق الشمس حاصل فى البلاد المعتدلة أيضا وهذا بخلاف النهى عن استعمال الشمس يخص بالبلاد الحارة على الظاهر لان المحذور الظنى لا يتوقع مما يشمس فى البلاد المعتدلة ومنهم من قال باختصاصه بالبلاد الحارة وبه قال الشيخ أبو علي أن الامر هين فى غيرها وهذا اظهر وحكمه القاضي ابن كج عن نص الشافعى رضى الله عنه وهل يلحق صلاة الجمعة بالظهر فى الابراد: فيه وجهان أحدهما

وحديث ابن سبيد رواه البخارى بلفظ ابردوا بالظهر : وحديث عمرو بن عبسة رواه الطبرانى وحديث صفوان رواه ابن ابى شيبة والحاكم والبيهقى من طريق القسم بن صفوان عن ابيه بلفظ ابردوا بصلاة الظهر الحديث : وحديث انس رواه (٣) وحديث ابن عباس رواه الزار بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم فى غزوة تبوك يؤخر الظهر حتى يرد ثم يصلى الظهر والمصر الحديث وفيه عمر بن صهبان وهو ضعيف : وحديث عبد الرحمن بن جارية رواه الطبرانى : وحديث عبد الرحمن بن علقمة رواه بن نعيم : وحديث الصحابى المبهم رواه الطبرانى وحديث عمر تقدم مع المغيرة (قائمة) قال ابن الربى فى القبس ليس فى الابراد تحديد الا بما ورد فى حديث ابن مسعود يبنى الذى اخرجه ابو داود والنسائى والحاكم من طريق الاسود عنه كان قدر صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر فى الصيف ثلاثة أقدام الى خمسة اقدام وفى الشتاء خمسة اقدام الى سبعة اقدام (تنبيه) يعارض حديث الابراد ما رواه مسلم عن خباب

ميقاتها معناه قبل ميقاتها المعتاد بشيء يسير والجواب عن قولهم الاسفار تفيد كثرة الجماع وتوسع به وقت النافلة ان هذه القاعدة لا تلتحق بفائدة فضيلة أول الوقت ولهذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتل بالفجر *

(فصل) وأما الظهر في غير شدة الحر فذهبنا ان تعجيلها في أول الوقت أفضل وبه قال الجمهور وقال مالك أحب ان تصلي في الصيف والشتاء والقيء ذراع كما قال عمر رضي الله عنه ذيلنا حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال «كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر اذا زالت الشمس» رواه البخاري ومسلم وعن جابر بن سمرة رضي الله عنهما قال كان رسول الله ﷺ يصلي الظهر اذا دحضت الشمس» رواه مسلم قوله والشمس دحضت أي زالت *

(فصل) وأما العصر فتقدمنا في أول الوقت أفضل وبه قال جمهور العلماء وقال الثوري وأبو حنيفة وأصحابه تأخيرها أفضل ما لم يتغير الشمس واحتجوا بقول الله تعالى (وأقم الصلاة طرفي النهار) وبحديث علي بن شيبان رضي الله عنه قال «قدمت علي رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يؤخر العصر مادامت الشمس تقيّة» وعن عبد الواحد بن نافع عن ابن رافع بن خديج عن أبيه رضي الله عنه قال «أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتأخير العصر» ولأنها اذا اخرجت اتسع وقت الصلاة واحتج أصحابنا بقول الله تعالى (حافظوا على الصلوات) وقد سبق تقرير وجه الدليل وبالأيتين السابقتين في الظهر وبحديث أنس رضي الله عنه قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي العصر والشمس مرتفعة حية فيذهب الذاهب الي قباء فيأتيهم والشمس مرتفعة»

نعم كالظهر في سائر الايام واثنائي لا لشدة الخطر في قوائها فانها اذا أخرت ربما تسكسوا فيها واذا حضروا فلا بد من تقديم الخطبة ولان الناس يبكرون اليها فلا يتأذون بالحر وهذا أظهر وأما العصر والمغرب فالأفضل تعجيلهما في جميع الاحوال وأما العشاء ففيها قولان أظهرهما ان تعجيلها أفضل كسائر الصلوات لعموم الاخبار والثاني أن تأخيرها أفضل ما لم يجاوز وقت الاختيار لقوله

شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حرّ الرمضاء في جباهنا واكفنا فلم يشكنا قيل معناه ولم يضرنا ولم يزل شكوانا والهمزة للسلب كلعجنت الكتاب أي ازلت اعجمته : وقيل معناه لم نجونا الي الشكوى بل رخص لنا في التأخير والاول يدل عليه ما رواه ابن المنذر والبيهقي من حديث سعيد بن وهب عن خباب شكونا الى رسول الله ﷺ الرمضاء فاشكنا وقال اذا زالت الشمس قموا ومال الأثرم والطحاوي الي نسخ حديث خباب قال الطحاوي ويدل عليه حديث الثميرة كنا نصلي بالهاجرة فقال لنا ابرو فبين ان الأبراد كان بعد النهجير وحمل بعضهم حديث الأبراد على ما اذا صار الظل فينا وحديث خباب على ما اذا كان الحصى لم يبرد لانه لا يبرد حتى تصفر الشمس فذلك رخص في الأبراد ولم يرخص في التأخير الى خروج الوقت *

رواه البخارى ومسلم وفي رواية لها « فيذهب الذهاب الى العوالي » قال العلماء العوالي قرى عند المدينة اقربها منها على أربعة أميال وقيل ثلاثة وابعدها على ثمانية وعن أبي أمامة بن سهل بن حنيف وهو صحابي بن صحابي رضى الله عنها قال « صليت مع عمر بن عبد العزيز الظهر ثم خرجنا حتى دخلنا على انس بن مالك فوجدناه يصلي العصر فقلت يا عمر ماهذه الصلاة التي صليت قال العصر وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي كنا نصلي معه » رواه البخارى ومسلم وعن رافع بن خديج رضى الله عنه قال « كنا نصلي العصر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تحرر الجزور فتقسم عشرون فأتى كل لحا فضيحا قبل مغيب الشمس » رواه البخارى ومسلم وعن أنس رضى الله عنه قال « صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم العصر فلما انصرف أتاه رجل من بني سلمة فقال يا رسول الله أنا نريد ان نتحرر جزورا لا نوجب ان نتحررها فانطلقوا فإنا معه فوجدنا الجزور لم نتحرر فتحرت ثم قطعت ثم طبخ منها ثم اكلا قبل ان تغيب الشمس » رواه مسلم وعن هشام بن عروة عن أبيه ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه كتب الى أبي موسى الأشعري رضى الله عنه ان صل العصر والشمس بيضاء تقيقلد مايسر الزاكب ثلاث فواسخ » رواه مالك في الموطأ عن هشام وأما الجواب عن احتجاجهم بالآية فقال اصحابنا قال أهل اللغة الطرف ما بعد النصف وعن حديث علي ابن شيبان انه باطل لا يعرف وعن حديث رافع انه ضعيف رواه الدارقطني والبيهقي وضعفه وبيناه وضعفه ونقل البيهقي عن البخارى انه وضعفه ايضا أبو زرعة الرازى وأبو القسم اللالكى وغيرهما وقولهم يسع وقت النافلة سبق جوابه في تقديم الصبح والله أعلم *

(فصل) وأما المغرب فتعجيلها في أول وقتها انضبل بالاجماع *

(فصل) وأما العشاء فذكر المصنف والاصحاب فيها قولين احدهما وهو نصه في الاملاء

صلى الله عليه وسلم « لولا أن اشق على امتي لآمرتهم بتأخير العشاء الى ثلث الليل أو نصفه » (١) وأما الصبح فيستحب فيها التمهيل أيضا مطلقا لما روى عن عائشة رضى الله عنها قالت « كان للنساء ينصرفن من صلاة الصبح مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهن متلفعات بمروطن لا يعرفن من الغلس » (٢) وينبغي ان يعرف مما يتعلق بنظم الكتاب اثنين أحدهما أن كلمة عندنا في قوله ثم

(١) حديث ﴿ لولا أن اشق على امتي لآمرتهم بتأخير العشاء الى ثلث الليل أو نصفه تقدم »

(٢) حديث ﴿ عائشة كان النساء ينصرفن من صلاة الصبح مع النبي ﷺ وهن متلفعات بمروطن ما يعرفن من الغلس عليه وله الفاظ منها لا يعرف بعضهم بعضا وهي للبخارى ومنها من تغلبس رسول الله ﷺ بالصلاة وهي لمسلم (قائدة) حديث رافع بن خديج واسفروا

والقديم تقديمها افضل كغيرها ولانه الذي واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم وقد روى النعمان ابن بشير رضي الله عنهما قال انا أعلم الناس بوقت هذه الصلاة صلاة عشا الآخرة « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلها لقوط القمر لثالثه » رواه أبو داود والترمذي باسناد صحيح وهذا نص في تقديمها والقول الثاني تأخيرها افضل وهو نصه في أكثر الكتب الجديدة لمديث أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لولا ان اشق على امتي لامرهم ان يؤخروا العشاء الي ثلث الليل أو نصفه » رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح ورواه أبو داود باسناد صحيح فقال « لولا ان اشق على المؤمنين لامرهم بتأخير العشاء وبالسواك عند كل صلاة » وعن زيد بن خالد رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « لولا ان اشق على امتي لامرهم بالسواك عند كل صلاة ولاخرت صلاة العشاء الي ثلث الليل » رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح وأما الحديث المذكور في النهاية والوسيط « لولا ان اشق على امتي لامرهم بالسواك مع كل صلاة ولاخرت العشاء الي نصف الليل » فهو بهذا اللفظ حديث منكرو لا يعرف وقول امام الحرمين انه حديث صحيح ليس بمقبول فلا يفتر به وعن جابر بن سمرة رضي الله عنهما قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤخر صلاة العشاء الآخرة » رواه مسلم وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستحب ان يؤخر العشاء » رواه البخاري ومسلم وعن عائشة رضي الله عنها قالت « اعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعشاء حتى ناداه عمر رضي الله عنه الصلاة نام النساء والصبيان فخرج وقال ما ينتظرها من أهل الاسلام غيركم وكانوا يصلون فيأين أن يغيب الشفق الي ثلث الليل الاول » رواه البخاري ومسلم وهذا لفظ البخاري وفي رواية لمسلم « اعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى نام أهل المسجد فخرج فضلي فقال انه لوقتها لولا ان اشق على امتي » وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال « اعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى رقد الناس واستيقظوا ورددوا واستيقظوا فقام عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال الصلاة فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لولا ان اشق على

تجليل الصلاة افضل عندنا علي خلاف عادة الكتاب ثم ليس فيه كبير فائدة فانا اذا اطلقنا الكلام اطلقناه بما عندنا لا بما عند غيرنا وغايته الاشارة الي خلاف في المسألة لكن لا يعرف به المخالف من هو وانه ماذا يقول ولا يعني عن الرموز التي هي عادة الكتاب فليكن قوله هو افضل معلما بالخاء لان عند أبي حنيفة الافضل في صلاة الصبح الاسفار بها وفي العصر التأخير

بالفجر فانه اعظم للاجر احسب به الحنفية رواه اصحاب السنن وابن حبان وغيرهم وفي لفظ الطبراني وابن حبان فكلما اسفرتم بالصبح فانه اعظم للاجر واجيب عنه بان المعنى به تحقيق طلوع الفجر قال الترمذي قال الشافعي واحمد واسحاق معناه ان يضح الفجر فلا يشك فيه قال

أمتي لا مرتبهم أن يصلوها هكذا» رواه البخاري ومسلم وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال «مكثنا ذات ليلة تنتظر رسول الله صلى الله عليه وسلم لصلاة العشاء الآخرة فخرج الينا حين ذهب ثلث الليل أو بعده فلا ندرى شيء شغل في أهله أو غير ذلك فقال حين خرج انكم تنتظرون صلاة ما ينتظرها أهل دين غيركم ولولا أن تثقل على أمتي لصليت بهم هذه الساعة ثم أمر المؤذن فأقام الصلاة وصلي» رواه مسلم بلفظه (٧) والبخاري بعضه وعن أنس رضي الله عنه قال «آخر النبي صلى الله عليه وسلم العشاء الي نصف الليل ثم صلى ثم قال صلى الناس وتاموا أما انكم في صلاة ما تنتظرونها» رواه البخاري ومسلم وعن عائشة رضي الله عنها قالت «أتم النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة حتى ذهب عامة الليل وحتى نام أهل المسجد ثم خرج فصلي فقال انه لوقتها لولا ان اشدق علي أمتي» رواه مسلم فهذه أحاديث صحاح في فضيلة التأخير وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد واسحق وآخرين وحكاها الترمذي عن أكثر العلماء من الصحابة والتابعين وقوله ابن المنذر عن ابن مسعود وابن عباس والشافعي وأبي حنيفة والاصح من القولين عند اصحابنا ان تقديمها أفضل ممن صححه الشيخ أبو حامد والهاملي في المجموع والتجريد والمصنف هنا وفي التبيين والشيخ نصر والشاشي في المستظري وآخرون وقطع به سليم في الكفاية والهاملي في المقنع والجرجاني في كتابيه والشيخ نصر في الكافي والقرظالي في الخلاصة والشاشي في العدة وقطع الزبير في الكافي بتفضيل التأخير وهو اقوى دليلا للاحاديث السابقة فان قلنا بهذا أجزأت الي وقت الاختيار وهو نصف الليل في قول وثله في قول هكذا صرح به القاضي حين وصاحب العدة وآخرون قالوا ولا يؤخرها عن وقت الاختيار هذا الذي ذكرناه من ان في استحباب تأخير العشاء وتقديمها قولين هو المشهور في المذهب قال صاحب الحاوي وقال ابن أبي هريرة ليست علي قولين بل علي

مالم تغبر الشمس وفي العشاء التأخير مالم يجاوز ثلث الليل وساعدنا في المغرب علي استحباب التعجيل وكذلك في الظهر إذا لم يشد الحر وليكن معلما بالمجموع ايضا لما روي عن مالك انه يستحب تأخير الظهر الي ان يصير النسي قد ذراع وفي العصر ايضا يستحب التأخير قليلا والثاني أن قوله تعجيل الصلاة أفضل يشمل الصلاة كلها وقوله بعد ذلك يستحب تأخير العشاء علي قول ويستحب الإبراد استثناء في الحقيقة عما أطلقه أولا وإن لم يكن لفظه لفظ الاستثناء وينبغي أن يعلم قوله ويستحب الإبراد بالواو الوجه الصائر الي انه رخصة *

ولم يروا أن المعنى تأخير الصلاة يقال وضح الفجر يضح اذا اضاء ويرده رواية ابن ابي شيبة واسحاق وغيرهما يافظون بصلوة الصبح يابلل حتى يصير القوم مواقع نبلهم من الاسفار لكن روى الحاكم من طريق الليث عن ابي النضر عن عمرة عن عائشة قالت ماصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة لوقتها الا اخر حتى يقبضه الله *

(٧) يامش
الاصل له بمناه

له

حالين فان علم من نفسه انه اذا أخرها لا يظلم يوم ولا كسل استحب تأخيرها والا فتعجلها
وجمع بين الاحاديث بهذا وضعف الشاشي هذا الذي قاله ابن أبي هريرة وليس هو بضعيف كما
زعم بل هو ظاهر أو الأرجح والله أعلم *

(فرع) فيما يحصل به فضيلة أول لوقت في جميع الصلوات ثلاثة أوجه أحدها وبه قلع
العراقيون وصاحب التقريب وآخرون يحصل بان يشتغل أول دخول الوقت بأسباب الصلاة
كالأذان والاقامة وستر العورة وغيرها ولا يضر الشغل الخفيف كما كل لقم وكلام قصير ولا
يكاف المعجلة علي خلاف العادة وشرط الشيخ أبو محمد تقديم ستر العورة قبل الوقت لنيل فضيلة
أول الوقت لان الستر واجب لا اختصاص له بالصلاة وضعفه امام الحرمين وغيره وقلوا عن
عن العراقيين وغيرهم انه لا يشترط تقديمه والوجه الثاني يبق وقت الفضيلة الى نصف الوقت
وادعي صاحب البيان انه المشهور وكذا اطلقه جماعة وقال آخرون الي نصف وقت الاختيار
والثالث لا يحصل فضيلة أول الوقت حتى يقدم قبل الوقت ما يمكن تقديمه من الاسباب لتعلق
الصلاة علي أول الوقت وعلي هذا قيل لا ينال التيسيم فضيلة أول الوقت وهذا الوجه الثالث غلط صريح
وان كان مشهوراً في كتب الحراسانيين فانه يخالف للسنة المستفيضة عن فعل رسول الله صلى
الله عليه وسلم وعن اصحابه فمن يعدم من التابعين وسائر أئمة المسلمين قال امام الحرمين هذان
الوجهان الاخيران حكاهما الشيخ أبو علي وهما ضعيفان *

(فرع) قال اصحابنا اذا كان يوم غيم استحب ان تؤخر الصلاة حتى يتيقن الوقت أولا يبق
الا وقت لو أخرته خاف خروج الوقت *

(فرع) لو كان عادة الامام تأخير الصلاة فهل يستحب تغييره تقديمها في أول الوقت لحيازة
فضيلة أم تأخيرها لفضيلة الجماعة فيه خلاف منتشر سبق بيانه ووضحاً في باب التيسيم *
(فرع) هذا المذكور من فضيلة أول الوقت تستثني منه صور منها من يدافع الحدث ومن

قال (فرع) من اشتبه عليه الوقت يجتهد ويسندل بالاوراد وغيرها فان وقعت صلاته في الوقت
أو بعده فلا قضاء عليه وان وقت قبل الوقت قضى علي أحد القولين وكذا في طلب شهر رمضان
والقادر علي ذلك اليقين بالصبر هل له المبادرة بالاجتهاد في أول الوقت فيه وجهان *

اذا اشتبه عليه وقت الصلاة بغيم أو حبس في موضع مظلم أو غيرها اجتهد واستدل عليه
بالدرس والاعمال والاوراد وما أشبهها ومن جملة الاشارات صياح الديك المحرب اصابة صياحه
لوقت وكذلك أذان المؤذنين في يوم الغيم اذا كثروا وغلب علي الظن لكثرتهم انهم
لا يخطئون والاعمى يجتهد في الوقت كالصبر وانما يجتهدان اذا لم يخبرها عدل عن دخول الوقت
عن مشاهدة فلو قال رأيت الفجر طالعا والشفق غاربا فلا مسامح للاجتهاد ووجب قبول قوله ولو

حضره طعام وثاق اليه والتيمم الذي يتيقن وجود الماء في آخر الوقت وكذا المريض الذي لا يقدر على القيام أول الوقت ويعلم قدرته عليه في آخره بالعادة والمفتد الذي يعلم حضور الجماعة في آخر الوقت اذا قلنا يستحب لما التأخير على ماسبق في باب التيمم * قال المصنف رحمه الله *
 ﴿ واما الظاهر فانه ان كان في غير حر شديد فتقديما أفضل لما ذكرناه وان كان في حر شديد وتصلي جماعة في موضع قصده الناس من البعد استحب الابراد بها بقدر ما يحصل في عيشي فيه القاصد الي الصلاة كما روى ابو هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال (اذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فان شدة الحر من فيح جهنم) وفي صلاة الجمعة وجهان أحدهما انها كالظهر لما روى أنس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم (كان اذا اشتد البرد بكرها واذا اشتد الحر أبرد بها) والثاني تقديما أفضل بكل حال لان الناس لا يتأخرون عنها لانهم ندبوا الي التكرار اليها فلم يكن للتأخير وجه : ﴿ *

﴿ الشرح ﴾ حديث ابى هريرة رواه البخاري، ومسلم وفيح جهنم بفتح الفاء واسكان الياء المشاة تحت وبالهاء وهو غليظها وانتشار لهبها ووجهها وحديث أنس رضي الله عنه في صحيح البخاري لكن لفظه عن أنس رضي الله عنه قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا اشتد البرد بكر بالصلاة واذا اشتد الحر أبرد بالصلاة يعني الجمعة » هذا لفظه وترجم له البخاري باب « اذا اشتد الحر يوم الجمعة » * اما حكم المسألة فتقديم الظهر في اول وقتها في غير شدة الحر أفضل بالاخلاف لما سبق من الاحاديث اما في شدة الحر لمن يمضي الي جماعة وطرقه في الحر فالابراد بها سنة مستحبة على المذهب الصحيح الذي نص عليه الشافعي وقطع به جمهور العراقيين والخراسانيين وفيه وجه شاذ حكاه الخراسانيون أن الابراد رخصة وانه لو تسكف المشقة وصلي في أول الوقت كان أفضل هكذا حكاه جماعة من الخراسانيين والقاضي ابو الطيب في تعليقه بهذا اللفظ ومنهم ابو علي السنجي في شرح التلخيص وزعم أنه الاصح وليس كما قال بل هذا الوجه غلط متايد للسنن المتظاهرة فتدبت في الاحاديث الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر بالابراد وانه فعله قال اصحابنا والحكمة فيه أن الصلاة في شدة الحر والمشي اليها يسلب الخشوع أو كلاله فاستحب التأخير لتحصيل الخشوع كن حضره طعام تنوق نفسه اليه أو كن يدافع الاخشين وحقيقة الابراد أن يؤخر الصلاة عن أول الوقت

أخبر عن اجتهاد فليس للبعير القادر على الاجتهاد تقليده والاخذ بقوله وهل للاعبي ذلك فيه وجهان أحدهما نعم ويسوغ له الاجتهاد والتقليد جميعا ويترب على هذا الاعتدال على أذان المؤذن فان كان بصيرا لم يعتمد عليه في يوم النعم لأنه يؤذن عن اجتهاد يعتمد عليه في يوم الصحو اذا كان المؤذن عدلا عالما بالمواقيت لانه يؤذن عن مشاهدة وان كان أعمى فهل يعتمد عليه فيه الوجهان المذكوران في جواز التقليد له وحكي في التهذيب وجهين في تقليد للمؤذن من غير فرق بين الاعمي

بقدر ما يحصل للحيطان فيشئ فيه طالب الجماعة ولا يؤخر عن النصف الاول من الوقت وللإبرادار بعشروط ان يكون في حر شديد وان تكون بلاد حارة وان تصلي جماعة وان يقصدها الناس من البعد هكذا نص الشافعي في الام وجمهور الاحباب علي هذه الشروط الاربعه وترك المصنف اشتراط البلاد الحارة وهو وجه مشهور حكمه صاحب الحاوى وجماعة من الخراسانيين وفي البويطي قول انه لو قربت منازلهم من المد جد استحب الإبرادكار لو بعدوا وهذا القول حكمه القاضي ابو الطيب وابن الصباغ وغيرهم من العراقيين وجماعة من الخراسانيين وطردوه في جماعة هم في موضع لا يأتيم اليه أحد وفيمن يمكنه المشي الي المسجد في ظل وفيمن صلي في بيته منفردا والاصح المنصوص أنهم كلهم لا يبردون بل تشترط الاربعة هكذا قاله الاحباب متابعه لنص الشافعي رحمه الله وظاهر الحديث أنه لا يشترط غير اشتداد الحر واما الجملة فالاصح أنهم لا يبردون بها ودليل الوجهين في الكتاب والله أعلم واما حديث زهير عن ابى اسحاق عن سعيد ابن وهب عن خباب بن الارت رضي الله عنه قال «شكونا الي رسول الله صلي الله عليه وسلم حر الرمضاء فلم يشكنا قال زهير قلت لابي اسحاق افي الظهر قال نعم قلت افي تمجياها قال نعم» رواه مسلم فهو منسوخ بين البيهقي وغيره نسخه * قال المصنف رحمه الله *

﴿ واؤكد الصلوات في المحافظة عليها الصلاة الوسطى لان الله تعالى خصها بالذكر فقال تعالى (والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين) فقرنها بالقنوت ولاقنوت الا في الصبح ولان الصبح يدخل وقتها والناس في أطيب نوم فخص بالمحافظة حتى لا يتغافل عنها بالنوم ولهذا خص بالتوبه ﴾ *
﴿ الشرح ﴾ اتفق العلماء علي أن الصلاة الوسطى أكد الصلوات الخمس واختلافها فيها فقال الشافعي هي الصبح نص علي في الام وغيره وهو مذهب مالك وقوله الواحدى عن عمرو ماذابن جبل وابن عباس وابن عمر وجابر رضي الله عنهم وعطاء وعكرمة وتجاهد والربيع بن أنس رحمهم

والبصير وقال الاصح الجواز واحتج عليه بقوله صلي الله عليه وآله وسلم « المؤذنون أمانة الناس علي صلواتهم » وبحكي أن ابن سريج ذهب اليه وانتفضيل أقرب وهو اختيار القاضي الرويانى وغيره واذا لزم الاجتهاد فصلي من غير اجتهاد لزمه الاءدق وان وقعت صلاته في الوقت وان لم يكن دلالة او كانت ولم يغلب علي ظنه شئ أخر الي ان يغلب علي ظنه دخل الوقت والاحتياط أن يؤخر ان لم يغلب علي ظنه أنه لو أخر عنه خرج الوقت * وعند أبى حنيفة يؤخر الظاهر ويعجل

(١) ﴿ حديث ﴾ المؤذنون أمانة الناس علي صلواتهم البيهقي من ابى عذورة وزاد وسحورهم وفي اسناده يحيى الحائى مختلف فيه وقال ابن عدى لم ار في مسنده حديثاً منكراً : وروى ابن ماجه من حديث ابن عمر خصلتان معلقتان في اعناق المؤذنين للمسلمين صلواتهم وصياهم وفي اسناده مروان بن سالم الجزرى وهو ضعيف ورواه الشافعي في الام عن

الله وقال طائفة هي العصر وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد وداود وابن المنذر وقوله الواحدى عن
 على وابن مسعود وابن هريرة رضى الله عنهم والنخعي والحسن وقتادة والضحاك والسكبي ومقاتل
 وقوله ابن المنذر عن أبي أيوب الأنصارى وأبي سعيد الخدرى وابن عمر وابن عباس رضى الله
 عنهم وعبيدة السلماني رحمه الله وقوله الترمذي عن أكثر العلماء من الصحابة وغيرهم وقالت طائفة
 هي الظهر وهو رواية عن أبي حنيفة وقوله الواحدى عن زيد بن ثابت وأبي سعيد الخدرى وأسامة
 ابن زيد وعائشة وقوله ابن المنذر عن عبد الله بن شدداد وقال قبيصة بن ذؤيب هي المغرب قال
 الواحدى وقال بعضهم هي العشاء الآخرة وبعضهم أنها إحدى الصلوات الخمس مبهمة وقتل
 القاضي عياض عن بعضهم أنها الجمعة وعن بعضهم أن الوسطى جميع الصلوات الخمس فذهب مذهب
 العلماء فيها والصحيح منها مذهبان العصر والصبح والذي يقتضيه الأحاديث الصحيحة أنها العصر
 وهو المختار قال صاحب الحاوى نص الشافعى رحمه الله أنها الصبح ووصحت الأحاديث أنها العصر
 ومذهبه اتباع الحديث فصار مذهبها العصر قال ولا يكون في المسألة قولان كما هو بعض أصحابنا
 هذا كلام صاحب الحاوى واحتج القائلون أنها العصر بحديث علي رضى الله عنه أن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال «يوم الأحزاب شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ملائكة الله يوتقونهم ربه ناراً»
 رواه مسلم بهذا اللفظ والبخارى بمعناه واحتج أصحابنا بما ذكره المصنف وأجابوا عن الحديث بأن
 العصر تسمى وسطى ولكن لا نعلم أنها المراد في القرآن وهذا الجواب ضعيف واحتجاج أصحابنا
 بقوله تعالى (وقوموا لله قانتين) مما ينكره المخالفون ويقولون لا نعلم إثبات القنوت في الصبح وإن سلمناه
 لا نعلم أن المراد بالقنوت هذا القنوت المعروف عندكم بل القنوت الطاعة والعبادة كذا قال أهل اللغة

العصر ويؤخر المغرب ويجعل العشاء وحكم الفجر كما ذكر في غير يوم الغيم وهل يجتهد إذا قدر
 على الصبر إلى استيقان دخول الوقت فيه وجهان أحدهما وهو اختيار الأستاذ أبو اسحق الأسفرائني
 أنه لا يجتهد للقدرة على الإيقاع في الوقت يقيناً وأظهرهما أنه يجتهد إذا لا قدرة على اليقين في حالة
 الاشتباه وهذا كالتخلاف فيما إذا اشتبه عليه أنه إن و معه ماء طاهريين: فإن قلت وما من حالة
 إلا ويمكن الصبر فيها إلى درك اليقين فإن الأوقات في المعنى والاشتباه إنما يقع في أوائلها فإذا
 صبر زال الاشتباه قلنا يجوز أن يكون مجبوساً في مطمورة لا يعرف شيئاً من الأوقات أصلاً ولا يدرى
 أن الساعة التي هو فيها ليل أو نهار ويجوز في حق غيره أيضاً ألا يحصل له يقين أصلاً بأن لا يعرف

عبد الوهاب عن يونس عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم مراسلاً قال الدارقطني في اللط
 هذا هو الصحيح مرسل : وأما من رواه عن الحسن عن أبي هريرة فضيف قال البيهقي وروى
 عن جابر وليس بمحفوظ : وروى عن أبي إمامة من قوله وسيأتي حديث الإمام ضامن والمؤذن
 مؤثني في الأذان اثر عبد الرحمن بن عوف وابن عباس يأتي في آخر الباب ❦

ان هذا أشهر معانيه والجواب عن هذا الانكار أن القنوت في الألفة يطلق على طول القيام وعلى الدعاء ففي صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «أفضل الصلاة طول القنوت» وقال أبو إسحاق الزجاج المشهور في الألفة والاستعمال أن القنوت العبادة والدعاء لله تعالى في حال القيام قال الواحدى فتظهر الدلالة للشافعي أن الوسطي الصحيح لأنه لا فرض يدعاه فيه قائماً غيرها والله أعلم وبما استدله البيهقي على أنها الصحيح وليست العصر حديث عائشة رضي الله عنها «أنها أتت نزلت يكتب لها مصحفاً أكتب حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطي و صلاة العصر وقوموا لله قانتين قالت عائشة سمعتهما من رسول الله صلى الله عليه وسلم» رواه مسلم قال ضعف العصر على الوسطي يدل على أنها غيرها * قال المصنف رحمه الله *

(ويجوز تأخير الصلاة إلى آخر الوقت لقوله صلى الله عليه وسلم أول الوقت وضوان الله وآخره عفو الله) ولأننا لو لم نجوز التأخير ضاق على الناس فسمح لهم بالتأخير فإن صلى ركعة في الوقت ثم خرج الوقت فيه وجهان أحدهما وهو ظاهر المذهب وهو قول أبي علي بن خيران أنه مؤد للجميع لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك من العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر) ومن أصحابنا من قال هو مؤد لما صلى في الوقت قاض لما صلى بعده من الوقت اعتباراً بما في الوقت وبصله *

(الشرح) حديث أول الوقت وضوان الله حديث ضعيف رواه الترمذى من رواية ابن عمر ورواه الدارقطني من رواية ابن عمر وجري بن عبد الله وأبي مخنف وأسناد الجميع ضعيفة وجمعها البيهقي وقال أسانيد كلها ضعيفة ويغنى عنه الأحاديث التي قدمتها في الباب كحديث «ليس التفريط في النوم» وحديث إمامة جبريل عليه السلام وحديث «وقت الظاهر ما لم تحضر العصر وصلى المغرب عند سقوط الشفق» وغير ذلك من الأحاديث الصحيحة وأما حديث أبي هريرة «من أدرك من الصبح ركعة إلى آخره» فرواه البخارى ومسلم بلفظه وقد ذكرته قبل هذا وفي رواية في الصحيحين «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة»

أما حكم المسألة فيجوز تأخير الصلاة إلى آخر الوقت بلا خلاف حيث تقع جميعاً في الوقت فإذا وقع بعض صلاته في الوقت وبعضه خارجه نظر إن وقع في أول الوقت ركعة فصاعداً ثلاثة أوجه أمهما باتفاقهم قال البندنجي وهو المنصوص في الجديد والتقديم إن الجميع أداء:

في يوم أطباق الغيم هل دخل وقت الظهر أم لا ولا يعرف أنه ان دخل هل بقي أم لا ثم إذا اجتهد وصلى فإن لم يبين الحال فذاك وإن تبين نظر إن وقعت - لانه في الوقت أو بعده فلا قضاء عليه : وماتله بعد الوقت قضاء أو أداء فيه وجهان أحدهما أنه قضاء حتى لو كان مسافراً يجب عليه

والثاني الجميع قضاء حكمه الحراسانيون: والثالث مافي الوقت أداء وما بعده قضاء وهو قول أبي اسحاق المروزي حكمه عنه القاضي أبو الطيب وآخرون ودليل الوجهين في الكتاب ودليل القضاء ان الاعتبار بآخر الصلاة ولهذا لو خرج الوقت في اثناء الجمعة أموها ظهراً وان كان الواقع في الوقت دون ركة فطرقتان للمذهب أن الجميع قضاء وبه قطع الاكثرون والثاني أنه على الاوجه حكمه القاضي حين وآخرون وحيث قلنا الجميع قضاء أو البعض لم يميز للمسافر قصر تلك الصلاة على قولنا لا تنصر للمقتضية ولو اراد انسان تأخير الشروع في الصلاة الى حين يخرج بعضها عن الوقت فان قلنا كلها أو بعضها قضاء لم يميز بخلاف وان قلنا كلها اداء لم يميز ايضاً على للمذهب وبه قطع البغوي وهو الذي صوبه امام الحرمين وفيه تردد للشيخ ابي محمد وجزم البندنجي بالجواز وليس بشيء أما اذا شرع في الصلاة وقديق من الوقت ما يسع جميعها فدحا بتطويل القراءة حتى خرج الوقت قبل فراغها فتلاثة أوجه أحها لا يحرم ولا يكره لكنه خلاف الاول والثاني يكره والثالث يحرم حكمه القاضي حين في تعليقه والله أعلم *

(فرع) ذكرنا أن حديث أول الوقت رضوان الله ضعيف والرضوان بكسر الراء وضها لنتان قرى. بها في السبع قال الشافعي رحمه الله في المختصر رضوان الله تعالى انما يكون للمحسنين والغويشبه أن يكون للمقصرين قال أصحابنا قوله للمقصرين قد يشكك من حيث إن التأخير لا يتم فيه فكيف يكون فاعله مقصراً وأجابوا بوجهين احدهما انه مقصر بالنسبة الى من صلى في أول الوقت وان كان لا يتم عليه والثاني انه مقصر بتغويت الا فضل كما يقال من ترك صلاة الضحى فهو مقصر وان لم ياتم *

* قال المصنف رحمه الله * (ولا يعذر أحد من أهل الفرض في تأخير الصلاة عن وقتها الا نائم أو ناس أو مكره أو من يؤخرها للجمع بعذر السفر أو المطر لقوله صلى الله عليه وسلم «ليس التغريط في النوم انما التغريط في اليقظة» فنص على النائم وقسنا عليه الناسي والمكره لانها في معناه واما من يؤخر الصلاة لسفر أو مطر فنذكره في موضعه ان شاء الله تعالى *)

(الشرح) حديث ليس في النوم تغريط صحيح سبق بيانه من رواية ابي قتادة رضي الله عنه وقوله لا يعذر أحد من أهل الفرض الى آخره هكذا قاله أصحابنا فان قيل يرد عليه المرأة اذا رأته بما يحتمل الحيض فانها تمسك عن الصلاة على الصحيح كما سبق في بابها وقد ينقطع لدون يوم

اعادة الصلاة تامة اذا قلنا لا يجوز قصر القضاء فان وقعت صلاته قبل الوقت نظر ان أدرك الوقت أعاد والا فقولان وكل ذلك خلافاً ووقفاً يجري فيما اذا اشتبه شهر رمضان على الاسير فاجتهد وأخطأ: وأصح القولين وجوب الاعادة وهما مبنيان على أن المفعول بعد الوقت قضاء كما في غير حالة الاشتباه أو أداء قائم مقام الواقع في الوقت لئلا يترك المأز فان قلنا بالاول لم يعتد بما تقدم على الوقت

وليلة وتيقن وجوب الصلاة ولم يستثنها وجوابه ان الصلاة لم تكن واجبة عليها في ظاهر الحكم حين آخرتها والله اعلم * واعلم ان قوله ان من يؤخرها للجعم بالمطر فترجى على القول الضعيف في جواز التأخير في الجمع بالمطر والاصح انه لا يجوز التأخير وإنما يجوز التقديم وأما قوله أو من اكراه علي تأخيرها فمحصول علي من اكراه علي ترك الصلاة ومنع من الایاء بها أو اكراه علي التلبس بما يتأفها فلما لم يكن كذلك وامكنه الایاء برأسه وعينه أو نحو ذلك فيجب عليه الصلاة في الوقت لحرمته ويعيد كما قاله أصحابنا في مسألة الفریق والمصلوب والمريض وغيرهم ممن عجز عن القبلة وأتام الاركلن أنه يجب الصلاة في المال بحسب الامكان ونجس الاعادة علي المذهب وسبق بيان المسئلة والخلاف فيها في باب التيسر وقد نص الشافعي رحمه الله علي المسكنة قتال في ابو يعلى في آخر كتاب الصلاة قبل الحنازير بدون ورقة ولو أفسر رجل ومنع من الصلاة فقد ان يصليها بایاء صلاحها ولم يدعها ونعاده (قلت) ودليله قوله صلى الله عليه وسلم « وادأ أمر تكب بآمر فأتوا منه ما استسلم » رواه البخاری وسلم من رواية أبي هريرة رضي الله عنه *

« قال المصنف رحمه الله » (إذا بلغ الصبي أو اسلم الكافر أو طهرت المائض أو النساء أو افلق الجنون أو المغمى عليه وقد بقي من وقت الصلاة قدر ركعة لزمه فرض الوقت لما روى أبو هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال (من ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح ومن ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر) فان بقي من الوقت دون ركعة ضيه قولان روى المزني عنه أنه لا يلزمه لحديث أبي هريرة رضي الله عنه ولان بدران الركعة لا يدرك الجمعة فكذلك هنا وقال في كتاب استقبال القبلة يلزمه بقدر تكبيرة لانه ادراك حرمة فاستوى فيه الركعة والتكبيرة كادراك الجماعة وتخالف الجمعة فانه ادراك فعل فاعتبر فيه الركعة وهذا ادراك حرمة فهو كالجماعة وأما الصلاة التي قبأها فينظر فيها فان كان ذلك في وقت الصبح أو الظهر أو المغرب لم يلزمه ما قبلها لان ذلك ليس بوقت لما قبلها وان كان ذلك في وقت العصر أو في وقت العشاء قال في الجديد يلزمه الظهر بما يلزم به العصر ويلزم المغرب بما يلزم به العشاء وفيما يلزم به العصر والعشاء قولان أحدهما ركعة والثاني تكبيرة . الدليل عليه أن وقت العصر وقت الظهر ووقت العشاء وقت المغرب في حق أهل العذر وهو المسافر وهؤلاء من أهل العذر فجعل ذلك وقتا لها في حقهم وقال في التقديم فيه قولان أحدهما يجب بركعة وطهارة

وان قلنا بالتأني اعتد به *

قال رحمه الله الفصل الثاني في وقت المعنورين .

(ونعني بالمعذر ما يسقط القضاء كالجنون والصبا والحيض والكفر ولما ثلاثة أحوال الاولى أن يخلوا عنها آخر الوقت بقدر ركعة كما لو طهرت المائض قبل الغروب بقدر ركعة يلزمها

والثاني يجب الظهر والعصر بمقدار خمس ركعات أربع للظهر وركعة للعصر وتجب المغرب مع العشاء بأربع ركعات ثلاث للمغرب وركعة للعشاء لان الوقت اعتبر لادراك الصلاتين فاعتبر وقت يكن الفراغ من أحدهما والشروع في الأخرى وغلط أبو اسحق في هذا فقال أربع من العصر وركعة من الظهر وأربع من العشاء وركعة من المغرب وهذا خلاف النص في القديم وخلاف النظر لان العصر تجب بركعة فدل على أن الأربع للظهر وخرج أبو اسحق في المسألة قولاً خامساً انه يدرك الظهر والعصر بمقدار إحدى الصلاتين وتكبيره) *

(الشرح) اذا زال الصبا والكفر والجنون والاعماء والحيض والنفس في آخر الوقت فان بقي من الوقت قدر ركعة لزمته تلك الصلاة بلا خلاف لحديث أبي هريرة رضي الله عنه وهو في الصحيحين كالسبق بيانه قريبا والمعتبر في الركعة أخف ما يمكن وحكي امام الحرمين عن والده انه قال مرة يكفي ركعة مسبوق وضعفه الامام وهل يشترط معها زمن امكن الطهارة فيه قولان حكاهما الخراسانيون وبعضهم وجهين اصحهما وبه قطع العراقيون لا يشترط لظاهر الحديث والثاني يشترط ليستكن من فعل الركعة وان بقي من الوقت قدر تكبيرة فما فوقهما لا يبلغ ركعة قولان اصحهما باتفاق الاصحاب تلزمه تلك الصلاة لانه أدراك جزء منه كادراك الجماعة والثاني للمفهوم الحديث وقياسا على الجمعة وفي اشتراط زمن الطهارة القولان فان قلنا تلزم بتكبيره فادرك زمن نصف تكبيره أن تصور ذلك في الزوم به تردد للشيخ ابي محمد حمله امام الحرمين والغزالي في البسيط لانه ادراك جزء من الوقت الا انه لا يسع ركنا قال اصحابنا وشرط الوجوب بركعة أو تكبيره ان يمتد السلام من المانع قدر امكان الطهارة وفعل تلك الصلاة فان عاد مانع قبل ذلك لم تجب مثاله بالغ صبي في آخر وقت العصر ثم جن أو افاق مجنون ثم عاد جنونه أو ظهرت ثم جنت أو افاقت ثم حاضت فان مضى في حال السلامة ما يسع طهارته أو اربع ركعات وجبت العصر والا فلا ويستوى في الادراك بركعة جميع الصلوات فان كانت للمدركة صبحا او ظهرا او مغربا لم يجب غيرها وان كانت عصرا أو عشاءا وجب مع العصر الظهر ومع العشاء المغرب بلا خلاف

العصر (ز) وكذا بقدر تكبيرة (م ز) علي أقيس القولين) *

ذكرنا في أول الباب أن الغرض من هذا الفصل هو الكلام في الوقت الذي سماه الشافعي رضي الله عنه وقت الضرورة سواء قلنا انه وقت العذر شيئا واحدا أم لا والمراد من وقت الضرورة الوقت الذي يصير فيه الشخص من أهل لزوم الصلاة عليه بزوال الأسباب المانعة من الزوم وهي الصبي والجنون والكفر والحيض وفي معنى الجنون الاعماء وفي معنى الحيض النفاس ثم لهذه الأسباب أحوال ثلاثة لانها إما أن لا تستغرق وقت الصلاة أو تستغرقه وان لم تستغرقه فاما أن يوجد في أول

ومما يجب به قولان أظهرهما باتفاق الاصحاب وهو نصف في الجدي يجب ما يجب به الاولي فتجب الصلاتين بركة في قول وبكثرة في قول وهو الاظهر والثاني وهو التقديم لا يجب الظهر مع العصر الا باذراك اربع ركعات مع ما يجب به العصر فعلى قول يشترط خمس ركعات وعلى قول اربع وتكبيره وعلى هذا تكون الاربع للظهر والركعة أو التكبيره للعصر على الصحيح المنصوص في القليم ليسكن الفراغ من الظهر والشروع في العصر وتذكر المغرب بارب ركعات من آخر وقت العشاء ثلاث للمغرب وركعة للعشاء وقال ابو اسحاق المروزي الاربع للعصر والركعة للظهر قل ويشترط في المغرب مع العشاء خمس ركعات اربع للعشاء وركعة للمغرب قال المصنف والاصحاب هذا الذي قاله ابو اسحاق غلط صريح يخالف لائق والدليل فكيف يصح ان يشترط لثانية أربع ركعات ويكتفى في الاولي بركعة وهل يشترط مع ذلك زمن امكان الطهارة فيه اقول ان السابقان أظهرهما لا يشترط واذا جمعت الاقوال حفصل فيها يلزم به كل صلاة في آخر وقتها أربعة أقوال أصحها قدر تكبيرة والثاني تكبيرة وطهارة وثلاث ركعة والرابع ركعة وطهارة وفي يلزم به الظهر مع العصر ثمانية أقوال هذه الاربعة والخامس قدر اربع ركعات وتكبيره والسادس هذا وزيادة طهارة والسابع خمس ركعات والثامن هذا وطهارة وفيها تلزم به المغرب سبع العشاء اثنا عشر قولاً هذه الثمانية والتاسع ثلاث ركعات وتكبيره والعاشر ثلاث ركعات وتكبيره وطهارة والحادي عشر أربع ركعات والثاني عشر هذا وطهارة *

(فرع) عادة اصحابنا يسمون هؤلاء اصحاب الاعذار فاما غير الكافر قسميته معذوراً ظاهرة ويسمى الكافر معذوراً لانه لا يطالب بالقضاء بعد الاسلام تخفيفاً عنه كما لا يطالبون تخفيفاً عنهم واستدلوا على وجوب الظهر باذراك آخر وقت العصر وجوب المغرب باذراك آخر وقت العشاء بأنهما ثل الصلاة الواحدة ووقت احدهما وقت الاخرى في حق المعذور بسفر وهذا المحذور اه اليه في عن عبد الرحمن بن عوف وابن عباس وفتها للدين قال بمقتضى الله عنهم اعلم ان الاصحاب اطلقوا اشتراط اربع ركعات لازوم الظهر على القول الضعيف وهذا محمول على غير المسافر أما المسافر فاما يشترط في حقه للظهر ركعتان فقط *

(فرع) قد ذكرنا ان الصحيح عندنا انه يجب على المعذور الظهر باذراك ما يجب به العصر وبه قال عبد الرحمن بن عوف وابن عباس وفتها المدينة السبعة وأحمد وغيرهم وقال الحسن وقتادة ومحمد والثوري وأبو حنيفة ومالك وداود لا يجب * قال المصنف رحمه الله *

﴿ فاما اذا ادرك جزءاً من أول الوقت ثم طرأ العذر بان كان عاقلاً في أول الوقت فجن أو

الوقت ويخلو عنها آخره أو يكون بالعكس من ذلك (الحالة الاولي) أن يوجد في أول الوقت ويخلو عنها آخره كما لو طهرت عن الحيض أو النفاس في آخر الوقت فتظن ان بقي من الوقت قدر ركعة فصاعداً لزمها فرض الوقت واحتجوا عليه بقوله صلى الله عليه وآله وسلم من أدرك ركعة من

طاهر أفاضت نظرت فان لم يدرك مايسع فرض الوقت سقط الوجوب ولم يلزمه القضاء وقال أبو يحيى البلخي حكمه حكم آخر الوقت فيلزمه في أحد القولين بركعة وفي الثاني بتكبيره والمذهب الاول لانه لم يتمكن من فعل الفرض فسقط وجوبه ويخالف آخر الوقت فانه يمكن ان يبني مايقى على إدراكه بعد الوقت فلزمه وان أدرك من الوقت مايسع للفرض ثم طرأ الجنون أو الحيض استقر الوجوب ولزم القضاء اذا زال العذر وحكي عن أبي العباس انه قال لا يستقر حتى يدرك آخر الوقت والمذهب الاول لانه وجب عليه ويمكن من ادائه فاشبه اذا وجبت الزكاة ويمكن من ادائها فلم يخرج حتى هلك المال وأما الصلاة التي بعدها فلا تلزمه وقال أبو يحيى البلخي تلزمه العصر بإدراك وقت الظهر وتلزمه العشاء بإدراك وقت المغرب كحكمه والمذهب الاول لان وقت الاول وقت للثانية علي سبيل التبع ولهذا لا يجوز فعل الثانية في الجمع حتى يقدم الاول بخلاف وقت الثانية فانه وقت للاولي لا علي وجه التبع ولهذا يجوز فعلها قبل الاول ﴿ ٥ ﴾

﴿ الشرح ﴾ اذا طرأ العذر الذي يمكن طرأته وهو الجنون والاعماء والحيض والنفاس فان كان الماضي من الوقت دون قدر الفرض فطريقان المذهب الصحيح وبه قطع الجمهور لا يجب شيء ولا يجب القضاء وقال أبو يحيى البلخي وغيره من اصحابنا حكم أول الوقت حكم آخره فيجب القضاء بإدراك ركعة في قول وتكبيره في قول وغلطه الاصحاب بما ذكره المصنف وان كان قد مضى من الوقت قبل وجود العذر مايسع تلك الصلاة وجب قضاء تلك الصلاة علي الصحيح المنصوص وبه قطع الاكثرين وخرج ابن سريج قولاً انه لا يجب القضاء الا اذا أدرك جميع الوقت خرجه من المسافرين اذا سافر في اثناء الوقت نص علي ان له العصر ولو كانت تجب باول الوقت لم يقصر والمذهب الوجوب وقد سبق الجواب عن مسألة القصر قريباً في ما آله وجوب الصلاة باول الوقت فعلى المذهب المعتبر أخف مايمكن من الصلاة حتى لو دخلت في الصلاة في أول الوقت وطوأتها فاضت فيها وقد مضى من الوقت مايسعها لو خففتها لزمها القضاء لانها فوتها مع التمكن ولو كان الرجل مسافراً فطراً جنوناً أو اعماً او كانت مسافراً فطراً الحيض بعد ما مضى من وقت الصلاة المقصورة مايسع ركعتين وجب قضاؤها لانه لو قصرها لامكنه اداؤها هكذا صرح به الاصحاب منهم الشيخ أبو محمد الجويني في التبصرة وهل يشترط مع امكان فعلها امكان الطهارة فيطريقان أحدهما لا لا يمكن تقديمها قبل الوقت الا اذا لم يجوز تقديم طهارة صاحب الواقعة كالتيمم

الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر والمعتبر في الركعة أخف مايقدر عليه أحد وانما يلزم فرض الوقت بإدراك قدر الركعة بشرط وهو أن تمتد السلامة عن الموانع قدر امكان فعل الطهارة وتلك الصلاة أما لو عاد مانع قبل ذلك فلا مثاله اذا بلغ الصبي في آخر وقت العصر ثم جن أو أفاق المجنون ثم عاد جنونه

والمستحاضة والثاني في اشتراطه لمن يمكنه تقديمها الخلاف الذي في آخر الوقت لانه وان أمكن التقديم لا يجب واذا أوجبت الظهر أو المغرب بإدراك أول وقتها لم تجب العصر والعشاء على المذهب وأوجبها البلخي اذا أدرك من أول الظهر ثمان ركعات ومن أول المغرب سبع ركعات هكذا نقله عنه الاحباب واخل المصنف بيان اشتراط ثمان ركعات واتفق الاحباب على تغليب أبي يحيى البلخي في هذا لان وقت الظهر لا يصلح للعصر الا اذا صليت الظهر جمعا والله أعلم وأعلم أن الحكم بوجوب الصلاة اذا أدرك من وقتها ما يسعها لا يختص بأوله بل لو كان المدرك من وسطه لزمّت الصلاة مثاله افاق المجنون في اثناء الوقت وعاد جزؤه في الوقت او بلغ صبي ثم جن او افاقت مجنونة ثم حاضت او طهرت ثم جنت في الوقت وقد تلزم الظهر بإدراك أول وقت العصر كما تلزم بآخره مثاله افاق مغشى عليه بعد أن مضى من وقت العصر ما بين الظهر والعصر فان كان مقبلا فالمعتبر قدر ثمان ركعات وان كان مسافرا يقصر كفى قدر أربع ركعات ويقاس المغرب مع العشاء في جميع ما ذكرناه بالظهر مع العصر والله أعلم *

(فرج) يقول المصنف سقط الوجوب مجاز والمراد امتنع الوجوب أبو يحيى البلخي من كبار اصحابنا اصحاب الوجوه سافر الى أقصى الدنيا في طلب الفقه حتى بلغ فيه الغاية وكان حسن البيان في النظر عذب اللسان في الجدل وهو من أصحاب ابن سريج رحمه الله تعالى ورضي عنها *
* قال المصنف رحمه الله *

ومن وجب عليه الصلاة فلم يصل حتى فات الوقت لزمه قضاؤها لقوله صلى الله عليه وسلم (من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها) والمستحب أن يقضيها على الفور للحديث الذي ذكرناه فان أخرها جاز لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم فاتته صلاة الصبح فلم يصباحي خرج من الوادي ولو كانت على الفور لما أخرها وقال ابو اسحاق ان تركها بغير عذر لزمه قضاؤها على الفور لانه مفترط في التأخير والمستحب أن يقضيها على الترتيب لان النبي صلى الله عليه وسلم فاتته أربع صلوات يوم الحندق فقضاها على الترتيب فان قضاها من غير ترتيب جاز لانه ترتيب استحق للوقت فقط بفوات الوقت كقضاء الصوم وان ذكر الفائتة وقضاء وقت الحاضرة لزمه أن يبدأ بالحاضرة لان الوقت تعين لها فوجب البداء بها كولو حضره رمضان وعليه صوم رمضان قبله ولانه اذا أخر الحاضرة فانت فوجبت البداء بها *

أو افاق المجنون أو طهرت حاضت ثم جنت أو افاقت مجنونة ثم حاضت فان مضى زمان أمكن من حال السلامة قدما يسب أربع ركعات بعد الطهارة لم العصر والا فلا هذا اذا كان الباقي من الوقت مقدار ركعة ما اذا كان الباقي مقدار كبيرة أو فوقها ودون ركعة ففي لزوم فرض الوقت به قولان في الجديد أصحهما وبه قال أبو حنيفة نعم لانه أدرك جزءا من الوقت فصار كالمو أدرك قدر ركعة ولان الإدراك الذي

(الشرح) أما الحديث الاول فصحيح ففي صحيح البخاري عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (من نسي صلاة فليصل اذا ذكر) وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (اذا رقد أحدكم عن الصلاة او غفل عنها فليصلها اذا ذكرها) وأما الحديث الثاني ففي الصحيحين عن عمران بن حصين رضى الله عنهما قال (كنا في سفر مع النبي صلى الله عليه وسلم وأنا امرئ ناحتي كنفاني آخر الليل وقمنا وقعة ولا وقعة أحلا عندنا لاسافر منها فما حفظنا الاحر الشمس فلما استيقظ النبي صلى الله عليه وسلم شكوا اليه الذي أصابهم فقال لا ضبر ولا ضرر ارا تحلوا فارتحلوا فاسار غير بعيد ثم نزل فدعا بالوضوء فتوضأ ونودي بالصلاة فصلى بالناس) وأما حديث فوات اربع صلوات يوم الحنظل فرواه الترمذي والتسائي من رواية أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه وابو عبيدة لم يسمع اباه فهو حديث منقطع لا يحتج به ويغنى عنه حديث جابر رضى الله عنه ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه جاء يوم الحنظل بعد ما غربت الشمس فجعل يسب كفار قريش وقال برسول الله ما كنت اصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب فقال النبي صلى الله عليه وسلم (والله ما صليتها قمنا الى بطحان فتوضأ للصلاة وتوضأ لها فصلى العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلي بعدها المغرب) ورواه البخاري ومسلم قوله البداية تلحن عند أهل العربية والصواب البداء بضم الباء والبدو البداء بفتحها واسكن الدال بعدها همزة البدوء معدودة ثلاث لفات حكاهن الجوهري وغيره: اما حكم الفصل فيه مسألتان احدهما من لزمه صلاة ففاته لزمه قضاءها سواء فأت بعذر أو غيره فان كان قواتها بعذر كان قضاءها على التراخي ويستحب أن يقضيها على الفور قال صاحب التهذيب و قيل يجب قضاءها حين ذكر الحديث والنبي قطع به الاحباب انه يجوز تأخيرها الحديث عمران ابن حصين وهذا هو المذهب أن قواتها بلا عذر فوجان كما ذكر المصنف أحدهما عند العراقيين أنه يستحب القضاء على الفور ويجوز تأخيرها ولو فاته بعذر وأحدهما عند الخراسانيين أنه يجب القضاء على الفور به قطع جماعات منهم أو أكثرهم وقيل امام الحرمين اتفاق الاصحاب عليه وهذا هو الصحيح لانه مفروض بتركها لانه يترك الصلاة التي فاته ولو كان القضاء على التراخي لم يقتل *

(فرع) الصوم الثالث من رمضان كالصلاة فان كان مفقوداً في فواته كالفائت بالمحيض والنفس والمرض والاعفاء والسفر فقضاؤه على التراخي ما لم يحضر رمضان السنة القابلة وسيأتي تفصيله في كتاب الصيام ان شاء الله تعالى وان كان متعدداً في فواته ففيه الوجان كالصلاة أحدهما عند العراقيين قضاؤه على التراخي وأحدهما عند الخراسانيين وبعض العراقيين وهو الصواب انه على الفور وأما قضاء الحج للناسد فهل هو على الفور أم التراخي فيه وجان مشهوران ذكرهما

تعلق به الايجاب تستوى فيه الركعة وما دونها ألا ترى أن المسافر اذا اقتدى بمقيم في جزء يسير من الصلاة لزمه الاتمام كما لو اقتدى به في ركعة ثم اللزوم على هذا القول انما يكون بالشرط الذي

المصنف والاصحاب في موضعها أحصاها على الفور لأنه متعدد بالافساد وأما الكفارة فإن كانت بغير عدوان ككفارة القتل خطأ وكفارة اليمين في بعض الصور فعلى التراخي بلا خلاف لأنه معذور وإن كان متعدياً فهل هي على الفور أم على التراخي فيه وجهان حكاهما القفال والاصحاب أحصاها على الفور قال القفال هما كالوجين في قضاء الحاج لان الكفارة كالحج الثانية اذ فاته صلاة أو صلوات استحسب ان يقدم الفائتة على فريضة الوقت المؤداة وان يرتب الفوائت فيقضى الاولى ثم الثانية ثم الثالثة وهكذا الحديث جابر وللخروج من خلاف العلماء الذي سنذكره ان شاء الله تعالى في فرع وان ترك الترتيب أو قدم المؤداة على المقضية أو قدم المتأخرة على الفوائت جاز لما ذكره المصنف وان ذكر الفائتة وقد ضاق وقت الحاضرة لزمه تقديم الحاضرة لما ذكره المصنف ولو شرع في الحاضرة ثم ذكر الفائتة وهو فيها أم الحاضرة سواء اتسع الوقت أم ضاق لان الحاضرة لا يجوز الخروج منها وان اتسع الوقت لكن يتنهما ثم يقضي الفائتة ويستحب ان يعيد الحاضرة هكذا مرص جماعة من اصحابنا بهذه المسئلة منهم الشيخ أبو حامد وصاحب التهذيب والرائعي ولو دخل في الفائتة معتقدا ان في الوقت سعة فبان ضيقه وجب قطعها والشرع في الحاضرة على الصحيح من المذهب وفي وجه ضعيف يجب اتعام الفائتة ولو تذكر فائتة وهناك جماعة يصلون الحاضرة والوقت متسع استحسب ان يصلي الفائتة أولاً منفرداً ثم يصلي الحاضرة منفرداً ايضاً ان لم يدرك جماعة لان الترتيب مخلف في وجوبه والقضاء خلف الأداء فيه ايضاً خلاف السلف فاستحب الخروج من الخلاف *

(فرع) في مذاهب العلماء في قضاء الفوائت قد ذكرنا أن مذ ببالله لا يجب ترتيبها ولكن يستحب وبه قال طاووس والحسن البصري ومحمد بن الحسن وأبو ثور وداود وفل أبو حنيفة ومالك يجب ما لم تزد الفوائت على صلوات يوم وليلة قالان كان في حاضرة فذكر في اثنتان أن عليه فائتة بطلت الحاضرة ويجب تقديم الفائتة ثم يصلي الحاضرة وقيل زرواحد الترتيب واجب قلت الفوائت ام كثرت قال احمد ولو نسي الفوائت صحت الصلوات التي يصلي بعدها قال احمد واسحاق ولو ذكر فائتة وهو في حاضرة ثم إلى هو فيها ثم قضى الفائتة ثم يجب إعادة الحاضرة واحتج لم يحدث عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (من نسي صلاة فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام فإذا فرغ من صلاته فليعد الصلاة التي نسي ثم يبعد الصلاة التي

ذكرناه فيها اذا بقي قدر ركعة والقول الثاني وبه قال المزني أنه لا يلزم به فرض الوقت لان الادراك في الخبر منوط بمقدار ركعة وصار كما اذا أدرك من الجمعة ما دون ركعة لا يكون مدركاً لها هذا مذهبه في القديم ويحكى عن مالك مثل ذلك وقد نقل الناقلون الجديد للزوم والقديم منه انتصاراً من قولي الجديد على ما يقابل القديم وقوله في الكتاب ونفى بالعدر ما يسقط القضاء أي اذا

صلاها مع الامام) وهذا حديث ضعيف ضعف موسى بن هرون الجمال بالحاء الحافظ وقال ابو زرعة الرازي ثم البيهقي الصحيح انه موقوف واحتج اصحابنا بحديث ضعيفة ايضا والمعتد في المسئلة انها ديون عليه فلا يجب ترتيبها الا بدليل ظاهر وليس لهم دليل ظاهر ولان من صلاهن بغير ترتيب فقد فعل الصلاة التي امر بها فلا يلزمه وصف زائد بغير دليل ظاهر والله اعلم *
(فرع) اجمع العلماء الذين يعتقد بهم علي ان من ترك صلاة عمدا لزمه قضاؤها وخالفهم ابو محمد علي بن حزم فقال لا يقدر علي قضائها ابدا ولا يصح فعلها ابدا قال بل يكفر من فعل الخير وصلاة التطوع ليثقل ميزانه يوم القيامة ويستغفر الله تعالى ويتوب وهذا الذي قاله مع انه يخاف للاجماع باطل من جهة الدليل وبسط هو الكلام في الاستدلال له وليس فيما ذكر دلالة أصلا وما يدل علي وجوب القضاء حديث أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم (أمر المجامع في نهار رمضان ان يصوم يوما مع الكفارة أي ببل اليوم الذي افسده بالجماع عمدا) رواه البيهقي باسناد جيد وروي ابو دآرد نحوه ولانه إذا وجب القضاء علي التارك ناسيا قاله مد أولى *

* قال المصنف رحمه الله * (وان نسي صلاة ولم يعرف عينها لزمه ان يصلي خمس صلوات وقال المزني يصلي أربع ركعات وينوي الفائتة ويجلس في ركعتين ثم يجلس في الثالثة ثم يجلس في الرابعة ويسلم وهذا غير صحيح لان تعيين النية شرط في صحة الصلاة ولا يحصل ذلك إلا بأن يصلي خمس صلوات بخمس نيات) *

(الشرح) اذا نسي صلاة أو صلاتين أو ثلاثا أو أربعاً من الخمس قال الشافعي في الام والاصحاب لزمه ان يصلي الخمس وفيه مذهب للزني ودليل المذهب المذكور وعلى مذهب للزني يجهر بالقراءة في الاوليين حكاه عنه القاضي ابو الطيب صاحب الشامل في أول باب صفة الصلاة وهناك ذكر كثير من المسئلة قال لان الجهر يكون في ثلاث صلوات فطلب ولو نسي صلاتين من يومين ان علم اختلافهما وجعل عينهما كفاه ان يصلي الخمس وان علم اتفاقهما أو شك لزمه أن يصلي عشر صلوات كل صلاة مرتين

استغرق الوقت واستبشع بعضهم عد الكفر من الاعذار وقال الكفر غير معذور بكفره ولا مع للاستبشاع بعد العناية وتفسير العذر بما يسقط القضاء ولا شك أن القضاء يتأقط عن الكافر ويجوز أن يعد عنده بعد الاسلام لانه غير مؤاخذ بما تركه في حال الكفر وقوله وكذا بقدر تكبيرة معلم بالميم والزاى *

قال (وهل يلزمها الظهر بما يلزم به العصر فيه قولان فعلي قول يلزم وعلى الثاني لا بد من زيادة أربع ركعات على ذلك حتى يتصور الفراغ من الظهر فعلا ثم يفرض لزوم العصر بعده وهذه الاربع في مقابلة الظهر والعصر فيقولان ويظهر فائدته في المغرب والعشاء) *

وقد ذكر المصنف هذه المسئلة في باب التيمم قال الشافعي رحمه الله في الام لو كان عليه ظهر أو عصر أو جهل أيتهما فيدخل بنية أحدهما ثم شك أيهما نوى لم يجزه هذه الصلاة عن واحدة منهما ولو كان عليه فوائد لا يعرف عددها ويعلم المدّة التي فاتة فيها بان قال تركت صلوات من هذا الشهر ولا أعلم قدرها فوجهاً حكاها صاحب التمس والبيان والشافعي أحدهما وهو قول القفال يقال له كم تتحقق أنك تركت فإن قال عشر صلوات وأشك في الزيادة لزمه العشر دون الزيادة والثاني وهو قول القاضي حين يقال له كم تتحقق أنك صليت في هذا الشهر فإذا قال كذا وكذا ألزمناه قضاء ما زاد لأن الأصل شغل ذمته فلا يسقط إلا ما تحققه قال صاحب التمس ونظير المسئلة من شك بعد سلامه هل ترك ركناً وفيه قولان أحدهما لا شيء عليه والثاني يلزمه البناء على الأقل أن قرب الفصل وإن بعد لزمه الاستئناف فعلى قياس الأول يلزمه قضاء ما تحقق تركه فحسب وعلي الثاني يلزمه ما زاد علي ما تحقق فعله قلت قول القاضي من أصح والذي ينبغي أن يختار وجه ثالث وهو أنه إن كان عادته الصلاة ويندر تركه لم يلزمه إلا ما يتحقق تركه كما لو شك بعد السلام في ترك ركن فإن المذهب أنما يلزمه شيء لأن الظاهر مضيقاً على الصحة وإن كان يصلي في وقت ويترك في وقت ولم تغلب منه الصلاة لزمه قضاء ما زاد علي ما يتحقق فعله لأن الأصل بقاءه في ذمته ولم يعارضه ظاهر والله أعلم *

(فرع) في مسائل تتعاق بالباب إحداها إذا اشبه عليه وقت الصلاة والعجب أن المصنف ترك هذه المسئلة وهي مهمة ومشهورة في كل الكتب حتى في التنبية قال أصحابنا إذا اشبه وقتها لغيم أو حبس في موضع ظلم أو غيرها لزمه الاجتهاد فيه ويستدل بالدرس والاوراد والأعمال وشبهها ويجتهد الاعمي كالبحير لانه بشارك البصير في هذه العلامات بخلاف الفيلة وأنا لا يجهدان إذا لم يخبرهما شئ بدخول الوقت عن مشاهدة فإن أخبر عن مشاهدة بأن قال رأيت الفجر طامعاً أو الشفق غارياً لم يجز الاجتهاد ووجب العمل بخبره وكذا لو أخبر شئ عن أخبار شئ عن مشاهدة وجب قبوله فإن أخبر عن اجتهاد لم يجز للبصير القادر على الاجتهاد فليده لأن المجتهد لا يجوز له تقليد مجتهد ويجوز للاعمي والبصير العاجز عن الاجتهاد فليده على أصح الوجهين لضعف أهليته وهذا ظاهر نص الشافعي رحمه الله وقطع به القاضي أبو الطيب في تعليقه في تقليد الاعمي وإذا وجب الاجتهاد فصلي بغير اجتهاد لزمه إعادة الصلاة وإن صادف الوقت لتقصيره وتركه الاجتهاد الواجب وقد تقدم نظيره في باب التيمم قال في التمس لو ظن دخول الوقت فصلي بالظن بغير علامة

ما ذكرناه من لزوم فرض الوقت بأدراك ركعة أو بما دونها على أحد القولين يشمل الصلوات كلها ثم الصلوات التي يتفق في آخر وقتها زوال العذر أما إن تكون صلاة لا يجمع بينها وبين ما قبلها أو صلاة يجمع بينها وبين ما قبلها على ما سيأتي كيفية الجمع في بابها فالقسم الأول هو الصحيح

ظهرت فصادف الوقت لاتصح صلاته لتفريطه بترك الاجتهاد والعلامة وإذا لم تكن له دلالة أو كانت فلم يغلب علي ظنه شيء لزمه الصبر حتى يظن دخول الوقت والاحتياط أن يؤخر إلي أن يتيقنه أو يظنه ويغلب علي ظنه أنه لو أخر خرج الوقت نص عليه الشافعي رحمه الله واتفق الاصحاب عليه وإذا قدر علي الصبر إلي استيقان دخول الوقت جاز له الاجتهاد علي الصحيح وهو قول جمهور أصحابنا وفيه وجه اختاره أبو اسحاق الاسفريني وهو نظير مسألة الاواني إذا اشتبه أنا أن ومعه ثالث يتيقن طهارته ولو كان في بيت مظلم وقدر علي الخروج لرؤية الشمس فهل له الاجتهاد فيه وجان حكماها صاحب التمه وغيره احدهما لا تقدرته علي اليقين والصحيح الجواز كما للصحابي اعتماد رواية صحابي وقتواه وإن كان قادراً علي سماعه من النبي صلى الله عليه وسلم وتحصيل العلم القطعي بذلك وحيث جاز الاجتهاد فصلي به إن لم يتبين الخلل فلا شيء عليه وإن بان وقوع الصلاة في الوقت أو بعده فلا شيء عليه وقد أجزأته صلاته لكن الواقعة فيه اداء والواقعة بعده قضاء علي أصح الوجهين فلي هذا لو كان مسافراً وقصرها وجبت اعادة تامة إذا قلنا لا يجوز قصر المقضية وإن بان وقوعها قبل الوقت وأدركه وجبت الاعادة بلا خلاف وإن لم يدركه قولان الصحيح وجوب الاعادة وبه قطع الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب في تعليقهما البنديجي والثاني لا يجب وهذا الخلاف والتفصيل كتنظيره فيمن اشتبه عليه شهر رمضان ولو أخبره ثقة أن صلاته وقعت قبل الوقت فإن أخبره عن علم ومشاهدة وجبت الاعادة كلها كم إذا وجد النص بخلاف حكمه فانه يجب قضا حكمه وإن أخبره عن اجتهاد فلا إعادة بلا خلاف ولو علم المنجم الوقت بالحساب حكى صاحب البيان أن المذهب أنه يعمل به بنفسه ولا يعمل به غيره»

والظهر والمغرب فلا يلزم بزوال العذر في آخر وقت الواحدة من هذه الصلوات سوى تلك الصلاة والقسم الثاني هو العصر والعشاء فيجب علي الجملة بأدراك وقت العصر والظهر وبأدراك وقت العشاء والمغرب خلافاً لأبي حنيفة والمزني قال صاحب المعتمد وقول مالك يشبه ذلك لنا ما روى عن عبد الرحمن بن عوف وابن عباس رضي الله عنهما أنها قالتا في الخائض تطهر قبل طلوع الفجر «بركة يلزمهما المغرب والعشاء» وأيضاً فإن وقت العصر وقت الظهر في حاله العذر في حالة الضرورة وهي فوق العذر أولى وإذا عرفت ذلك فينبغي أن يعرف أن صاحب الكتاب إنما فرض الكلام في وقت العصر حيث قال في الفصل السابق كما لو ظهرت الخائض قبل الغروب لأن العصر من القسم الثاني فأراد أن يرتب لزوم الظهر عليه بعد بيان حكم العصر فقال وهل يلزمها الظهر بما يلزم به العصر إلي آخره وشرح ذلك أن الشافعي رضي الله عنه بعد الجزم بأن الظهر قد يلزم بأدراك وقت العصر اختلف قوله في أنه بما إذا يلزم فأصح قوله أنه يلزم بما يلزم به العصر وذلك ركعة علي قول

(فرع) المؤذن الثقة العارف بالمواعيت هل يجوز اعتماده في دخول الوقت فيه اربعة اوجه احدها يجوز للاعمى في الصحو والغيم ويجوز للبصير في الصحو ولا يجوز له في الغيم لانه في الغيم مجتهد والمجتهد لا يقلد المجتهد في الصحو يشاهد فهو مخبر عن مشاهدته وهذا الوجه هو الذي رجحه الروايات والرافعي وغيرهما والثاني وهو الاصح يجوز للبصير والاعمى في الصحو والغيم قاله ابن سريج والشيخ ابو حامد وصححه صاحب التهذيب ونقله عن نص الشافعي رحمه الله وقطع به البندنجي وصاحب العدة قال البندنجي ولعله اجماع المسلمين لانه لا يؤذن في العادة الا في الوقت: والثالث لا يجوز لها لانه اجتهاد وما مجتهد ان حكمه في التهذيب والتمتع والرابع يجوز للاعمى دون البصير من غير فرق بين الغيم والصحو حكمه القاضي ابو الطيب في تعليقه ولو اكثر المؤذنون في يوم صحو أو غيم وغلب علي الظن أنهم لا يخطئون لسكوتهم جاز اعتمادهم للبصير والاعمى بلا خلاف * .

(فرع) الذي جرت اصابته في صياحه لا وقت يجوز اعتماده في دخول الوقت ذكره القاضي حـ بن صاحب التمه والرافعي *

(المسألة الثانية) قال الشافعي رحمه الله في المختصر الوقت للصلاة وقتان وقت تمام وقراهية ووقت عذر وضرورة واتفق اصحابنا علي أن المراد بوقت المقام والقراهية وقت المقيم في وطنه اذا لم يكن هناك مطر وأما وقت العذر والضرورة ففيه وجهان مشهوران لثقتي اصحابنا حكاهما الشيخ ابو حامد وسائر شارحي المختصر الصحيح عندهم وهو قول أبي اسحق المروزي وغيره ان المراد به وقت واحد وهو الوقت الجامع بين الصلاتين يسفر أو مطر ووقت صبي بلغ وكافر أسلم ومجنون ومغمي عليه أفاق وحائض ونفساء طهرنا قبل خروج وقت الصلاة الثانية تقتلهم الصلاتان والثاني ان المراد بوقت العذر وقت الجامع والمراد بوقت الضرورة وقت الصبي والباقي قال الجمهور هذا التفسير غلط (الثالثة) اذا دخل في الصلاة المكتوبة في أول وقتها أو غيره حرم قطعها بغير عذر وهذا هو نص الشافعي في الام وقطع به جماهير الاصحاب وقد سبقت المسألة بمـ . وملة في باب التيمم وذكرنا هناك أن الصحيح أيضاً يحرم قطع الصوم الواجب بقضا، أو نذر أو كفارة وأوضحنا جميع ذلك (الرابعة) يستحب ايقاظ النائم للصلاة لا سيما ان ضاق وقتها لقوله تعالى (وتعاونوا على البر والتقوى) ولحديث عائشة رضي الله عنها قالت « كن رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلّي صلاته من الليل وأنا معترضة بين يديه فإذا بقي الوتر أيقظني فأوترت » وفي رواية « فإذا

وتكبيره على قول ووجه انا جعلنا وقت العصر وقتاً للظهر ومعلوم انه لو أدرك من وقت الظهر ركعة أو تحريمة يلزمه الظهر فكذلك اذا أدرك من وقت العصر لانا لا نعتبر امكان فعل الصلاتين فيكفي ادراك وقت مشترك والقول الثاني انه لا يلزم به بل لا بد من زيادة اربع ركعات بعد ذلك لانا انما نجعلها مدركة للصلاتين محلا علي الجمع وانما يتحقق صورة الجمع اذا تمت إحدى الصلاتين

أوتر قال قولى فأوترى يا عائشة» رواه مسلم وعن أبي بكرة رضى الله عنه قال «خرجت مع النبي صلى الله عليه وسلم لصلاة الصبح فكان لا يمر برجل الا ناداه بالصلاة أو حركة برجله» رواه أبو داود بإسناد فيه ضعف ولم يضعفه والله أعلم *

— باب الاذان —

قال أهل اللغة أصل الاذان الاعلام والاذان للصلاة معروف يقال فيه الاذان والاذنين والتأذين قاله الجوهري فى الغرر قال وقال شيخى الاذنين المؤذن للمعلم بأوقات الصلاة فعيل بمعنى مفعول قال الازهرى يقال أذن المؤذن تأذينا وأذانا أى أعلم الناس بوقت الصلاة فوضع الاسم موضع المصدر قال وأصله من الاذن كأنه يلتقى فى آذان الناس بصوته ما يدعومهم الى الصلاة قال القاضى عياض رحمه الله أعلم أن الاذان كلام جامع لعقيدة الايمان مشتمل على نوعه من العقليات والسمعيات فأوله اثبات الذات وما يستحقه من الكلام والتزيه عن اضدادها وذلك بقوله «الله أكبر» وهذه اللفظة مع اختصار لفظها دالة على ما ذكرناه ثم صرح بانبات الوجدانية ونفى ضدها من الشبهة المستحيلة فى حقه سبحانه وتعالى وهذه عمدة الايمان والتوحيد الملقمة على كل وظائف الدين ثم صرح بانبات النبوة والشهادة بالرسالة لنبينا صلى الله عليه وسلم وهى قاعدة عظيمة بعد الشهادة بالوجدانية وموضعها بعد التوحيد لأنها من باب الافعال الجائزة الوقوع وتلك المقدمات من باب الواجبات وبعد هذه القواعد كملت العقائد العقلية فيما يجب ويستحيل ويجوز فى حقه سبحانه وتعالى ثم دعا الى مادعاه اليهم العبادات فدعا الى الصلاة وجعلها عقب اثبات النبوة لان معرفة وجوبها من جهة النبي صلى الله عليه وسلم لا من جهة العقل ثم دعا الى الفلاح وهو الفوز والبقاء فى النعيم المقيم وفيه إشعار بأمور الآخرة من البعث والحزاء وهى آخر تراجم عقائد الاسلام ثم ذكر ذلك باقامة الصلاة للاعلام بالشروع فيها وهو متضمن لتأكيد الايمان وتكرار ذكره عند الشروع فى العبادة بالقلب واللسان وليدخل المصلي فيها على بينة من أمره وبصيرة من ايمانه ويستشعر عظيم ما دخل فيه وعظمة حق من يعبد وجزيل ثوابه: هذا آخر كلام القاضى وهو من النفائس الجليلة وبالله التوفيق *

﴿ فصل فى الاذان ما روى عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال «كان المسلمون

وبعض الاخرى فى الوقت ثم الاربع الزائدة تقع فى مقابلة الظهر أو العصر فيه قولان وليسا بمنصوصين لكنها مخرجان ولذلك عبر الصيدلانى وغيره عنهم بوجهين أحدهما أن الاربع فى مقابلة الظهر لأنها السابقة وعند الجمع لا بد من تقديمها وجوبا أو استحبابا على ما سأتى فى موضعه ولأنه لو لم يدرك الا قدر ركعة أو مخرجة لما لزمه الظهر على هذا القول الذى عليه تفرعوا ازال قدر الاربع

حين قاموا المدينة يجتمعون فيتحينون الصلوات ليس ينادى بها فتكلموا يوماً في ذلك فقال بعضهم
 اتخذوا ناقوساً مثل ناقوس النصارى وقال بعضهم بل بوقاً مثل قرن اليهود فقال عمر أولاً تبشرون
 رجلاً ينادى بالصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يا بلال قم فناد بالصلاة » رواه
 البخارى ومسلم هذا النداء دعاء الى الصلاة غير الاذان كان قبل شرع الاذان وعن عبد الله بن زيد
 ابن عبد ربه الانصارى رضى الله عنه قال « لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناقوس يعمل
 ليضرب به للناس لجمع الصلاة طاف بي وأنا نائم رجل يحمل ناقوساً في يده فقلت يا عبد الله اتبع
 الناقوس فقال وما تصنع به فقلت ندعو به الى الصلاة قال أفلا أدراك على ما هو خير من ذلك
 فقلت بلى فقال تقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن لا اله
 الا الله أشهد أن محمداً رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله حتى على الصلاة حتى على الصلاة حتى
 على الفلاح حتى على الفلاح الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله ثم استأخر عنى غير بعيد ثم قال ثم تقول
 اذا اقامت الصلاة الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن محمداً رسول الله حتى على
 الصلاة حتى الفلاح قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله فلما اصبحت
 أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته بما رايت فقال أنها رؤيا حق ان شاء الله قم مع بلال
 فألق عليه ما رايت فليؤذن به فإنه أندى صوتاً منك قممت مع بلال فجعلت ألقه عليه فيؤذن به
 فسمع ذلك عمر بن الخطاب وهو في بيته فخرج يجر رداءه يقول والذي بعثك بالحق يا رسول الله
 لقد رأيت مثل ما أرى فقال رسول الله ﷺ فله الحمد » رواه أبو داود بإسناد صحيح وروى
 الترمذى بعضه بطريق أبي داود وقال حسن صحيح وقال في آخره فله الحمد وذلك أثبت *
 * قال المصنف رحمه الله *

في الاذان والاقامة مشرومان للصلوات الخمس لما روى أن النبي ﷺ استأثر المسلمين فيما
 يجمعهم على الصلاة فقالوا البوق فكرهه من أجل اليهود ثم ذكر الناقوس فكرهه من أجل النصارى
 فأرى تلك الليلة عبد الله بن زيد النداء فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم فأمر النبي صلى الله عليه وسلم
 بلالاً فاذن به *

(الشرح) هذا الحديث الذى ذكره رواه بهذا اللفظ ابن ماجه بإسناد ضعيف جداً من
 رواية ابن عمر رضى الله عنهما ونفى عنه حديث عبد الله بن زيد الذى قدمناه وغيره من الاحاديث

لزم الظهر فدل على أن هذه الزيادة في مقابلة الظهر والثاني أنها في مقابلة العصر لان الظاهر هنا
 تابعة للعصر في الوقت وال لزوم فإذا اقتضى الحال الحكم بأدراك الصلاتين وجب أن يكون الأكثر
 في مقابلة المتبوع والاقل في مقابلة التابع وقائمة هذا الخلاف الاخير لا يظهر في هذه الصورة وإنما
 يظهر في المغرب والعشاء وذلك ان في لزوم المغرب بما يلزم به العشاء قولين كما في لزوم الظهر بما

الصحيحة وأما الصحيح في رواية ابن عمر ما قدمناه في الفصل السابق: وقوله في هذا الحديث قارى تلك الليلة هذا التقيد باليلة ضعيف غريب وأما الصحيح مسبق والناقوس هو الذى يضرب به لصلاة النصارى جمعه نواقيس وقوله من أجل هو بفتح الهززة وكسرها حكاها الجوهري والمشهور الفتح وبه جاء القرآن «وعبد الله بن زيد هذا هو ابو محمد عبد الله بن زيد بن عبدربه الانصارى شهد العقبة ويدرأ وكانت رؤياه الاذان في السنة الاولى من الهجرة بعد بناء النبي صلى الله عليه وسلم مسجده توفى رضى الله عنه بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين وهو ابن اربع وستين سنة: وأما حكم المسألة فالاذان والاقامة مشروعان للصلوات الخمس بالنصوص الصحيحة والاجماع ولا يشرع الاذان ولا الاقامة لغير الخمس باختلاف سواء كانت منضورة أو جنازة أو سنة وسواء سن لها الجماعة كالعيدين والكسوفين والاستسقاء ام لا كالضحى ولكن ينادى للعيد والكسوف والاستسقاء الصلاة جامعة وقد ذكر المصنف في ابوابها وكذا ينادى للتراويح الصلاة جامعة اذا صليت جماعة ولا يستحب ذلك في صلاة الجنائز على أصح الوجهين وبه قطع الشيخ ابو حامد والبندينجى والحاملي وصاحب العدة والغوى وآخرون وقطع الغزالي بأنه يستحب فيها والمذهب الاول وهو المنصوص قال الشافعي رحمه الله في أول كتاب الاذان من الام لا اذان ولا اقامة لغير المكتوبة فاما الاعياد والكسوف وقيام شهر رمضان فالحب أن يقال فيها الصلاة جامعة قال والصلاة على الجنائز وكل نافلة غير العيد والكسوف فلا أذان فيها ولا قول الصلاة جامعة هذا نصه الله أعلم *
وأما قول صاحب الذخائر إن المنذورة يؤذن لها ويقيم اذا قلنا يسلك بالنذر مسلك واجب الشرح فغلط منه وهو كثير الغلط وقد اتفق الاصحاب على أنه لا يؤذن للنذر ولا يقام ولا يقال الصلاة جامعة وهذا مشهور *

(فرع) ذكرنا أن مذهبنا ان الاذان والاقامة لا يشرعان لغير المكتوبات الخمس وبه قال جمهور العلماء من السلف والخلف ونقل سليم الدارمى في كتابه رؤوس المسائل وغيره عن هامة ابن ابى سفيان وعمر بن عبد العزيز رضى الله عنهم انها قالوا سنة في صلاة العيدين وهذا ان صح عنها محمول على أنه لم يافهمافيه السنة وكيف كان هو مذهب مردود وقد ثبت في صحيح مسلم عن جابر ابن سمرة رضى الله عنه قال «صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم العيدين غير مرة ولا مرتين بغير أذان ولا اقامة» وفي المسألة أحاديث كثيرة صحيحة * قال المصنف رحمه الله *

يلزم به العصر أصبح القولين انه يلزم بموالتان لا يلزم زيادة على ذلك فان قلنا في الصورة الاولى الاربع في مقابلة الظهر كفى هنا قدر ثلاث ركعات المغرب زيادة على ما يلزم به العشاء وان قلنا انها في مقابلة العصر وجب أن يزيد قدر أربع ركعات وقوله في الكتاب حتى تتصور الفراغ من الظهر فضلا ثم يفرض لزوم العصر بعده المراد منه ما قد مضى أن صورة الجمع انما يتحقق اذا تمت

﴿وهو أفضل من الإمامة ومن أصحابنا من قال الإمامة أفضل لأن الاذان يراد للصلاة فكان القيام بأمر الصلاة أولى من القيام بما يراد لها والاوّل اصح لقوله تعالى (ومن أحسن قولاً من دعا إلى الله وعمل صالحاً) قالت عائشة رضي الله عنها نزلت في المؤذنين ولقوله صلى الله عليه وسلم «الامة ضمنا والمؤذنون ائمة» فاشهد الله الامة وغفر للمؤذنين «والامين أحسن حالا من الضمين وعن عمر رضي الله عنه قال «لو كنت مؤذناً لما بليت أن لا اجاهد ولا احجج ولا اعتمر بعد حجة الاسلام»﴾

﴿الشرح﴾ هذا التفسير المنقول عن عائشة رضي الله عنها مشهور عنها ووافها عليه عكرمة وقال آخرون المراد بالداعي إلى الله تعالى هنا هو النبي صلى الله عليه وسلم وهذا قول ابن عباس وابن سيرين وابن زيد والسدي ومقاتل وفي رواية عن ابن عباس أنه أبو بكر رضي الله عنه وأما حديث الامة ضمنا إلى آخره فرواه أبو داود والترمذي وغيرهما من رواية أبي هريرة ولكن ليس اسناده بقوي وذكر الترمذي تضعيفه عن علي بن المديني امام هذا الفن وضعفه ايضا البخاري وغيره لانه من رواية الاعمش عن رجل عن أبي صالح عن أبي هريرة ورواه البيهقي أيضاً من رواية عائشة واسناده أيضا ليس بقوي ولكن يغني عنه ما سنذكره وإن شاء الله تعالى والغبان في اللغة هو الكفالة والحفظ والرعاية قاله الهروي وغيره قال الشافعي في الام يحتمل انهم ضمنا لما غابوا عليه من الامرار بالقراءة والذكر وقيل المراد ضمنا الدعاء أي يعم القوم به ولا يخص نفسه به وقيل لأنه يتحمل القراءة والقيام عن المسبوق وقيل لأنه يسقط بفعلهم فرض الكفاية وقال الخطابي قال أهل اللغة الضامن الراعي قال ومعنى الحديث أنه يحفظ على القوم صلاتهم وليس هو من الضمان الموجب للقرامة وأما أمانة للمؤذنين فليل لأنهم ائمة علي مواقيت العمالة وقيل أمانة علي حرم الناس يشرفون علي موضع عال وقيل أمانة في تبرعهم بالاذان وقول المصنف والامين أحسن حالا من الضمين الضمين هو الضامن قال المحاملي لأن الامين متطوع بعمله والضامن يجب عليه فعل ذلك «أما حكم للمسألة فهل الاذان افضل من الإمامة أم هي افضل منه فيه أربعة أوجه أصحها عند العراقيين والسرخسي والغوي الاذان افضل وهو نفسه في الام وبه قال أكثر الأصحاب قال المحاملي هو مذهب الشافعي قال وبه قال عامة أصحابنا وغلط من قال غيره وكذا قال الشيخ أبو حامد أنه مذهب الشافعي وعامة أصحابنا والثاني الإمامة افضل وهو الاصح عند

أحدى الصلاتين وبعض الأخرى في الوقت وتعيين الظهر ولزوم العصر بعده كأنه مبني على أن الظهر لابد من تقديمه عند الجمع *

قال ﴿ وهل تعتبر مدة الوضوء مع الوقت الذي ذكرناه فعلى قولين ؟ ﴾
هل يعتبر مع التدر المذكور لازوم الصلاة الواحدة أو صلاتي الجمع اذ الزمان الطهارة

الحراسانيين وقتلوه عن نص الشافعي وصححه القاضي ابو الطيب وقطع به الدارمي والثالث هما سواء
حكمه صاحب البيان والرافعي وغيرها والاربع ان علم من نفسه القيام بحقوق الامامة وجميع خصالها
فهي أفضل والاقتلاذان حكمه الشيخ ابو حامد وصاحب البيان وغيرها وتقهله الرافعي عن ابي علي
الطبري والقاضي ابي القاسم بن كنج والسعودي والقاضي حسين والمذهب ترجيح الاذان وقد نص
في الام على كراهة الامامة فقال أحب الاذان لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « اللهم اغفر
للمؤذين » وكره الامامة للضمان وما على الامام فيها هذا نصه واحتج لمن رجح الامامة بان النبي صلى
الله عليه وسلم ثم الخلفاء الراشدين اموا ولم يؤذوا وكذا كبار العلماء بعدهم وفي الصحيحين عن مالك
بن الحويرث رضي الله عنه قال قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم « ليؤذن لكم احدكم وليؤمنكم اكرمكم »
 واحتج من رجح الاذان بمحدث معاوية رضي الله عنه قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للمؤذنون
أطول الناس أغناكم يوم القيامة » رواه مسلم وبمحدث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
« لو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول لم يجدوا الا أن يستهوا عليه لاستهوا » رواه البخاري
ومسلم وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال « لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس ولا شيء الا شهد له
له يوم القيامة سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم » رواه البخاري وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال « اذا نودي للصلاة أدبر الشيطان له ضراط حتى لا يسمع التأذين فاذا قضى النداء أقبل حتى
اذا قُب بالصلاة أدبر حتى اذا قضى التوب أقبل حتى يحطرين المرء ونفسه يقول اذكر كذا
واذكر كذا لما لم يكن يذكر حتى يظل الرجل لا يدرى كم صلى » رواه البخاري ومسلم وعن
ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « من اذن اتمتى عشرة سنة وجبت له الجنة وكتب
له بتأذنيه في كل يوم ستون حسنة ولكل اقامة ثلاثون حسنة » رواه ابن ماجه والدارقطني
والحاكم وقال الحديث صحيح وهو من رواية عبد الله بن صالح كاتب الليث ومنهم من جرحه ومنهم
وثقه وله شاهد يقويه وأجاب هؤلاء عن مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على الامامة وكذا من بعده
من الخلفاء والائمة ولم يؤذوا بأنهم كانوا مشغولين بمصالح المسلمين التي لا يقوم غيرهم فيها مقامهم
فلم يتفرغوا للاذان ومراعاة أوقاته وأما الامامة فلا بد لهم من صلاة ويؤيد هذا التأويل ما رواه
البيهقي باسناد صحيح عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال « لو كنت أطيق الاذان مع
الحلافة لاذنت » *

(فرع) قال كثير من أصحابنا يكره أن يكون الامام هو المؤذن ممن نص علي هذا الشيخ

فيه قولان احدهما نعم لان الصلاة إنما يمكن بعد تقديم الطهارة وأصحها لان الطهارة لا تختص
بالوقت ولا تشتط في الازام وإنما يشترط في الصحة ألا ترى أن الصلاة تلزم على المحدث ويعاقب
علي تركها واذا جمعت بين الاحوال التي حكيناها حصل عندك في القدر الذي يلزم به كل صلاة

أبو محمد الجويني والبعثي وغيرهما واحتج هؤلاء بحديث عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى أن يكون الامام مؤذناً » رواه البيهقي وقال هو ضعيف بكرة وقال القاضي أبو العلي قال أبو علي الطبري الأفضل أن يجمع الرجل بين الاذان والامامة ليحوز الفضيلتين وبه لما قطع صاحب الحاروي وهو الأصح وفيه حديث جيد سند كره في مسألة الاذان قائماً ونقل الرافعي عن ابن كعب أيضاً أنه استحب الجمع بينهما قال ولعله أراد الاذان لقوم والامامة لآخرين (قلت) وإذا لم يثبت في الجمع بينهما نهى فكرهته خطأ فحصل وجهان الصحيح أنه يستحب وقد قال القاضي أبو الطيب في أول صفة الصلاة في مسألة لا يقوم حتى يفرغ المؤذن من الاقامة أجمع المسلمون على جواز كون المؤذن اماماً واستجاباه قال صاحب الحاروي في كل واحد من الاذان والامامة أفضل والامانة أفضل والانسان فيها أربعة أحوال حال يمكنه القيام بهما والفرغ لهما فالأفضل أن يجمع بينهما وحال يعجز عن الامامة لقلة علمه وضعف قراءته ويقدر على الاذان لعلو صوته ومعرفة بالاوقات فالانفراد للاذان أفضل وحال يعجز عن الاذان لضعف صوته وقلة ابلاغه ويكون قياً بالامامة لمعرفته أحكام الصلاة وحسن قرآنه فالامامة أفضل وحال يقدر على كل واحد ويصاح له ولا يمكنه الجمع فأيهما أفضل فيه وجهان * قال المصنف رحمه الله *

﴿ فان تنازع جماعة في الاذان وتشأوا أقرع بينهم لقوله صلى الله عليه وسلم « لو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا » ﴾

﴿ الشرح ﴾ هذا الحديث رواه البخاري ومسلم من رواية أبي هريرة والاستهم الاستراع والنداء بكسر النون وضماً لغتان مشهورتان الكسر أشهر وبه جاء القرآن وقوله اذا تنازعوا اقرعوا هذا اذا لم يكن المسجد مؤذن راتب أو كان له مؤذنون وتنازعوا في الابتداء أو كان للمسجد صغيراً وأدى اختلاف أصواتهم الي تهويش فيقرع مؤذن واحد وهو من خرجت له القرعة أما اذا كان هناك راتب ونازعه غيره فيقدم الراتب وان كان جماعة مرتبون وأمكن أذان كل واحد في موضع من المسجد اكبره اذن كل واحد وحده وان كان صغيراً ولم يؤد اختلاف أصواتهم الي تهويش اذن ادفعه واحدة والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ومن أئمتنا من قال هما من فروض الكفاية فان اتفق أهل بلد أو صنع على تركها قوتوا عليه لانه من شعائر الاسلام فلا يجوز تعطيله وقال أبو علي بن خيران وأبو سعيد الاسطخري هو سنة الا في الجمعة فانه من فرائض الكفاية فيها لانها لما اختصت الجمعة بوجوب

من اداها آخر وقتها أربعة أقوال أصحها قدر تكبيرة وثانيها هذا مع زمان طهارة وثالثها قدر ركعة ورابعها هذا مع زمان طهارة وفيما يلزم به الظاهر مع العصر ثمانية أقوال هذه الاربعة وخامسها قدر اربع ركعات مع تكبيرة وسادسها هذا مع زمان طهارة وسابعها قد خمس

الجماعة اختصت بوجوب الدعاء اليها والمذهب الاول لانه دعاء الى الصلاة فلم تجب كقوله الصلاة جامعة *

(الشرح) الصقع بضم الصاد الناحية والكورة ويقال صقع وصقع وزقع بالصاد والسين والزاى ثلاث لغات وقوله الصلاة جامعة هو بتصحيح الصلاة على الاعراء وجامعة على المال وقوله دعاء الى الصلاة فلم تجب كقوله الصلاة جامعة يعني حيث تشرع الصلاة جامعة كالعيد والكسوف وهذا القياس ضعيف لانه ليس في قوله الصلاة جامعة شعار ظاهر بخلاف الاذان وقوله شعائر الاسلام هي جمع شعيرة بفتح الشين قال أهل اللغة والمفسرون هي متعبادات الاسلام ومعالمها الظاهرة مأخوذة من شعرت أى علمت فهي ظاهرات معلومات. اما حكم للآقف الاذان والاقامة ثلاثة أوجه كما ذكر المصنف أحدها انها سنة والثاني فرض كفاية والثالث فرض كفاية في الجمعة مستوف غير ها هو قول ابن خيران والاصطخري كما ذكره المصنف وغيره وحكمه السرخسي عن احمد السيارى من أحبابنا وما احتجوا به لكونها سنة قوله صلى الله عليه وسلم للاعرابي المبي صلاة افعل كذا وكذا ولم يذكرها مع انه صلى الله عليه وسلم ذكر الوضوء واستقبال القبلة واركن الصلاة قال اصحابنا فان قلنا فرض كفاية فافل ما يتأدى به الفرض أن ينتشر الاذان في جميع أهل ذلك المكان فان كانت قرية صغيرة بحيث اذا أذن واحد سمعوا كلهم سقط الفرض الواحد وان كان بلدا كبيرا وجب أن يؤذن في كل موضع واحد بحيث ينتشر الاذان في جميعهم فان أذن واحد فحسب سقط الحرج عن الناحية التي سمعوه دون غيرهم قال صاحب الابانة وسقط فرض الكفاية بالاذان لصلاة واحدة في كل يوم وليلة ولا يجب لكل صلاة وحكى امام الحرمين هذا عنه ولم يحك غيره وقال لم أره اصحابنا يجابه لكل صلاة قال ودليله أنه اذا حصل مرة في كل يوم وليلة لم تندرس الشعائر واقتصر الغزالي في البسيط على ما ذكره صاحب الابانة وهذا الذى ذكره خلاف ظاهر كلام جمهور اصحابنا فان مقتضى كلامهم والاطلاق انه اذا قيل انه فرض كفاية فوجب لكل صلاة وهذا هو الصواب تفريعا على

ركعات وثمنها هذا مع زمان طهارة وفيما يلزم به العشاء مع المغرب مع هذه الثمانية أربعة أخرى أحدها ثلاث ركعات وتكبيرة والثاني هذا مع زمان طهارة والثالث أربع ركعات والرابع هذا مع زمان طهارة *

قال (فان زال الصبي بعد أداء وظيفة الوقت فلا يجب حوز) اعدادها وكذا يوم الجمعة وإن أدرك الجمعة بعد الفراغ من الظهر على أحد الوجهين وكذا لو بلغ الصبي بالسن في أثناء الصلاة واستمر عليها وقع عن الفرض *

جميع ما ذكرنا فيما اذا كان زوال العذر قبل اداء وظيفة الوقت وهكذا يكون حال ماسوى الصبي من الاعذار فانها كما تمتع الوجوب تمتع الصبغة فاما الصبي فيجوز أن يزول بعد اداء وظيفة

قولنا فرض كفاية لأنه المعبود ولا يحصل الشعار إلا به وإذا قلنا الأذان سنة حصلت بما يحصل به إذا قلنا فرض كفاية قال أصحابنا فإن قلنا فرض كفاية فاتفق أهل بلد أو قرية على تركه وطلبوا به فامتنعوا وجب قتالهم كما يقاتلون على ترك غيره من فروض الكفاية وإن قلنا هو سنة فتركه فهل يقاتلون فيه وجهان مشهوران في كتب العراقيين وذكرهما قليلون من الخراسانيين الصحيح منهما لا يقاتلون كالأقليات على ترك سنة الظهر والصبح وغيرها والثاني يقاتلون لأنه شعار ظاهر بخلاف سنة الظهر قال الإمام الحرمين قال الأصحاب لا يقاتلون وقال أبو إسحاق المروزي يقاتلون وهو باطل لأصل له وهو رجوع إلى أنه فرض كفاية والأقليات على ترك السنة هكذا قاله إمام الحرمين وابن الصباغ والشاشي وآخرون قال الإمام وإذا قلنا أنه فرض كفاية ففي الجمعة خاصة فوجهان أحدهما لا يسقط الفرض إلا بأذان يصل بين يدي الخطيب والثاني يسقط بأن يؤتى به صلاة الجمعة وإن لم يكن بين يديه واتفقوا على أنه لا يسقط بأذان يفعل في يوم الجمعة لتغير صلاة الجمعة وقال الإمام والقول في الإقامة بالقول في الأذان في جميع ما ذكرناه *

(فرع) في مذاهب العلماء وفي الأذان والإقامة مذهبنا المشهور أنها سنة لكل الصلوات في الحضرة والسفر للجماعة والمنفرد لا يجبان بحال فإن تركها صحت صلاة المنفرد والجماعة وبه قال أبو حنيفة وأصحابه وسحق بن راهويه ونقله السرخسي عن جمهور العلماء وقال أبو المنذر هما فرض في حق الجماعة في الحضرة والسفر قال وقال مالك يجب في مسجد الجماعة قال عطاء والأوزاعي أن نسي الإقامة أعاد الصلاة وعن الأوزاعي رواية أنه يعيد مادام الوقت باقي قال العبدى هامة عند مالك وفرضا كفاية عند أحمد وقال داود هما فرض صلاة الجماعة نيسا بشرط أصحتها وقال مجاهدان نسي الإقامة في السفر أعاد وقال الحاملي قال أهل الظاهر هما واجبان لكل صلاة وانقلبا في اشتراطهما أصحتها * قال المصنف رحمه الله *

وهل بسن للفوائت فيه ثلاثة أقوال قال في الام يقيم لها ولا يؤذن والدليل عليه ما روى أبو سعيد

الوقت أو في اثنتائها لأنها لا تمنع الصحة وإن منع الوجوب فإذا صلى العبدى وظيفة الوقت ثم بلغ وقد بقى شيء من الوقت أما بالنسب أو بالاحتلام فيستحب له أن يعيد وهل يجب عليه إعادة ظاهر المذهب وهو المذكور في الكتاب أنه لا يجب لانه أدى وظيفة الوقت وصحت منه فلا تلزمه إعادة كلامه إذا صلت مكشوفة الرأس ثم عتقت الوقت باقى لا تعيد وخرج ابن سريج أن يجيب لأن ما أداه في حال الصغر واقع في حال التقصان فلا يجزى عن الفرض بعد حصول الكمال في الوقت والمفعول مع التقصان كغير المفعول وهذا مذهب أبي حنيفة وللزنى ورواه القاضي الرويانى عن مالك قال وعن أحد روايتان ولا فرق عند ابن سريج بين أن يكون الباقي من الوقت

الحندى رضى الله عنه قال «حبسنا يوم الخندق حتى ذهب هوى من الليل حتى كفينا وذلك قول الله عز وجل وكفى الله المؤمنين القتال فدعى رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا فامرهم فقام الظهر واحسن كما يصلي في وقتها ثم أقام العصر فصلاها كذلك ثم أقام المغرب فصلاها كذلك ثم أقام العشاء فصلاها كذلك» ولا الاذان للاعلام بالوقت وقد فات الوقت والاقامة لاستحتاج الصلاة وذلك موجود وقال في التقديم يؤذن ويقيم للاولي وحدها ويقيم لآي بعدها والدليل عليه ما روي عبد الله بن مسعود رضى الله عنه «أن للمشر كين شغلوا النبي صلى الله عليه وسلم عن أربع صلوات حتى ذهب من الليل ما شاء الله فامر بلالا فاذن ثم أقام فصلي الظهر ثم أقام فصلي العصر ثم أقام فصلي المغرب ثم أقام فصلي العشاء» ولا نهما صلاتان جمعها وقت واحد فكانتا باذان واقامتين كالغروب والعشاء بالمزدلفة فان النبي صلى الله عليه وسلم صلاها باذان واقمتين وقال في الاملاء ان أمل اجماع الناس اذن واقام وان لم يؤمل أقام والدليل عليه ان الاذان يراد لجمع الناس فاذا لم يؤمل الجمع لم يكن للاذان وجه واذا أمل كان له وجه قال ابواسحاق وعلي هذا القول الصلاة الحاضرة ايضا اذا أمل الاجماع لها اذن واقام وان لم يؤمل أقام ولم يؤذن * »

(الشرح) حديث ابى سعيد رضى الله عنه صحيح رواه الامامان ابو عبد الله الشافعي واحمد بن حنبل في مسنديهما بلفظه هنا باسناد صحيح ورواه النسائي لكن لم يذكر المغرب والعشاء واسناده صحيح ايضا وحديث ابن مسعود رضى الله عنه مرسل فانه من رواية ابنه ابى عبيدة عنه وابنه لم يسمع منه لصغره وقد سبق بيان هذا في آخر باب مواقيت الصلاة وحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع المغرب والعشاء بالمزدلفة بأذان واقمتين صحيح رواه مسلم من رواية جابر ويوم الخندق هو يوم الاحزاب وكان ذلك سنة اربع من الهجرة وقيل سنة خمس وحديث ابن مسعود كان يوم الخندق ايضا وهو مخالف لحديث ابى سعيد ويحجب عن اختلافها بأنها قضيتان جرتا في أيام الخندق فان أيام الخندق كانت خمسة عشر يوما وكان فوات هذه الصلوات

حين بلغ قليلا أو كثيرا وعن الاصطخرى انه ان بلغ والباقي من الوقت ما يسمع لتلك الصلاة لزمت الاعادة والا فلا ولو بلغ في أثناء الصلاة وانما يكون ذلك بالنسبة قد قال الشافعي رضى الله عنه أحببت أن يتم ويعيد ولا يتيين لي أن عليه الاعادة واختلفوا في معناه بحسب الاختلاف فيما اذا بلغ بعد الصلاة فقال جمهور الاصحاب يجب الاتمام وتستحب الاعادة أما وجوب الاتمام فلان صلاته صحيحة وقد أدركه الوجوب فيها فيلزمه اتمامها وقد تكون العبادة تطوعا في الابتداء ثم يجب اتمامها كحج التطوع وكما اذا ابتداء الصوم وهو مريض ثم شفي وكما لو شفي عن صوم التطوع ثم نذر اتمامه يجب عليه الاتمام وأما استحباب الاعادة فيلزم في الصلاة في حال السكال ومعنى

للاشتغال بالقتال وكان ذلك قبل نزول صلاة الخوف كذا صرح به في رواية الشافعي واحمد وغيرهما وقوله ذهب هوي من الليل هو بفتح الهاء وكسر الواو وتشديد الياء ويقال ايضا بضم الهاء حكاكها صاحب مطالع الانوار وغيره لكن الفتح هو المشهور الافصح ومعناه طائفة منه : اما حكم المسئلة فاذا اراد قضاء فوائت دفعة واحدة أقام لكل واحدة بلاخلاف ولاخلاف انه لا يؤذن لصير الاولى منهم وهل يؤذن للاولى فيه الاقوال الثلاثة التي ذكرها المصنف بدلائلها اصحابها عند جمهور الاصحاب يؤذن من صححه الشيخ ابو حامد في تعليقه والمحامي في كتابيه المجموع والتجريد وقطع به في المقنع وصححه المصنف في التنبية وصاحب الابانة والشيخ نصر والرويانى في الحلية وقطع به سليم الرازى في الكفاية وصححه في رؤوس المسائل فهذا هو الصحيح الذي جاءت به الاحاديث الصحيحة ولا يترتب تصحيح الرافعي وغيره منه الاذان ولو اراد قضاء فائتة وحدها أقام لها وفي الاذان هذه الاقوال اصحابا يؤذن قال اصحابنا الاذان في الجديد حتى الوقت وفي القديم حتى الفريضة وفي الاملاء حتى الجماعة ولو اراد قضاء الفوائت منفردة كل واحدة وفي الوقت ففي الاذان لكل واحدة الاقوال الثلاثة اصحابا يؤذن ولو قضى فائتة في جماعة جاء القولان الجديد والقديم دون نص الاملاء ولو والى بين فريضة الوقت ومقضية فان قدم فريضة الوقت أذن لها وأقام وأقام للمقضية ولم يؤذن وان قدم للمقضية أقام لها وفي الاذان لها الاقوال واما فريضة الوقت فقل الغوراني وامام الحرمين ان قلنا يؤذن للمقضية لم يؤذن لها والا أذن وقطع السرخسي في الامالي بأنه يؤذن لها وقطع المتولي والبغوى وصاحب العدة بأنه لا يؤذن لها والاسح أنه لا يؤذن لفريضة الوقت الآن يؤخرها عن المقضية بحيث يطول الفصل بينها فانه حينئذ يؤذن لفريضة الوقت بلاخلاف واعلم انه لا يشرع توالي اذانين إلا في صورتين احدها اذا أخرها المؤداة الي آخر وقتها فاذنوا لها وصلوا ثم دخلت فريضة اخرى فيؤذن لها قطعاً الثانية اذا صلى فائتة قبيل الزوال مثلاً وان لها على قوتنا يتسرع الاذان لها فلما فرغ من الصلاة دخلت الفائتة فيؤذن ولم

قوله أحبيت أن يتم ويعيد عند هؤلاء هو استحباب الجمع بينهما وهذا الوجه هو الذي ذكره في الكتاب حيث قال وقع عن النرض وقال ابن سريج الأعمام يستحب الاعادة واجبة وهذا خلاف قوله ولا بين لي أن عليه الاعادة والاصطخري جرى على التفصيل الذي سبق وقال اذا كان الباقي قدرا لا يسع للصلاة أشبه ما اذا بلغ في اثناء صوم يوم من رمضان لا يجب عليه القضاء لان الباقي لا يسع يوم يوم واعلم ان مسألة الصوم قد سلم فيها ابو حنيفة والمزني في القضاء تعليلاً بما ذكره الاصطخري واختلاف سائر اصحابنا في تعليله منهم من ساعدتم على هذا التعليل وقال بقية اليوم لا يسع الصوم ولا يمكن ايقاع بعضه في الليل بخلاف الصلاة يمكن ايقاع بعضها بعد خروج

يستثنى امام الحرمين غير هذه الصورة الثانية ولا بد من استثناء الاول ايضا والله اعلم *
 (فرع) في مذاهب العلماء في الاذان للفاثمة: قد ذكرنا أن الاصح عندنا أنه مشروع لها قال
 الشيخ ابو حامد وهو مذهب مالك وابي حنيفة واحمد وابي ثور وقال الاوزاعي واسحاق لا يؤذن
 قال ابو حامد وقال ابو حنيفة اذا أراد فوائت اذن لكل واحدة: دليلنا أنه لا يشرع زيادة علي
 اذان للاحاديث الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم السابقة أنه لم يوال بين اذنين *
 (فرع) المنفرد في صحراء أو ببلد يؤذن علي المذهب والمنصوص في الجديد والقديم لا يطلق
 الاحاديث وفيه قول يخرج أنه لا يؤذن ووجه خروجه ابو اسحاق المروزي من نصه في الاملاء إن
 رجا حضور جماعة اذن والا فلا هذا كله اذا لم يبلغ المنفرد اذان غيره فان بلغه فطريقان احدهما
 انه كالأول يباهه فيكون فيه الخلاف وبهذا الطريق قطع الماوردي والبندنجي قال البندنجي
 القول الجديد يؤذن والتقديم لا الطريق الثاني لا يؤذن لأن مقصود الاذان حصل بأذان غيره فان
 قلنا يؤذن أفام وان قلنا لا يؤذن فهل يقيم فيه طريقان الصحيح وبه قطع الجمهور يقيم والثاني
 حمله جماعة من الخراسانيين فيه وجهان وهذا غلط واذا قلنا يؤذن فهل يرفع صوته نظر ان صلى
 في مسجد قد صليت فيه جماعة لم يرفع للتأخير دخول وقت صلاة أخرى نص عليه في الام
 واتفقوا عليه وان لم يكن كذلك فوجهان الاصح يرفع لعموم الاحاديث في رفع الصوت بالاذان
 والثاني ان رجا جماعة رفع والا فلا ولو اقيمت جماعة في مسجد فحضر قوم لم يصلوا فهل يسلم
 الاذان قولان الصحيح نعم وبه قطع بغوى وغيره ولا يرفع الصوت لخوف اللبس سواء كان
 المسجد مطروقا أو غير مطروق قال امام الحرمين حيث قلنا في الجماعة الثانية في المسجد الذي اذن
 فيه مؤذن وصليت فيه جماعة لا يرفع الصوت لانعني به أنه يحرم الرفع بل نعني به أن الاول أن
 لا يرفع واذا قلنا المنفرد لا يرفع صوته فلا نعني به ان الاول ان لا يرفع صوته فان الرفع أولى في
 حقه ولكن نعني به يتد باذانه وان لم يرفع هكذا قاله امام الحرمين فعنده ان الخلاف في

الوقت ومنهم من عالج بأن الصوم المأني به صحيح واقع عن الغرض وينبغي علي هاتين علتين
 ما اذا بلغ وهو مفطر فعلي التعليل الاول لاقضاء عليه وعلى الثاني يجب وعن ابن سريج أنه يجب
 القضاء في الصوم كما في الصلاة بلغ مفطراً أو صائماً هذا في غير الجمعة من الصلوات أما اذا صلى
 الظهر يوم الجمعة ثم بلغ والجمعة غير قائمة بعد هل يلزمه حضورها من قال في سائر الصلوات تنزيم
 الاعادة أولى أن يقول بالزوم ههنا ومن نبى الاعادة في سائر الصلوات اختلفوا ههنا علي وجهين
 أحدهما وبه قال ابن الحداد أنه يجب عليه الجمعة لانه لم يكن من أهل الغرض حين صلى الظهر وقد
 كمل حاله بالبلوغ بخلاف سائر الصلوات لانه بالبلوغ لا ينتقل الى فرض أكمل مما فعل وههنا
 ينتقل الى الجمعة وهو أكمل من الظهر لا ترى أنها تتعلق باهل السكالك وبخلاف المسافر والعبد

وضع المنفرد صورته هو في انهم لم يعتد بأذانه أم لا والذى قاله الجمهور انه يعتد به بل ارفق مالا خلاف وانما الخلاف في استحباب الرفع قالوا فيمكن ان يسمع نفسه وشرط امام الحرمين ان يسمع من هو عنده قال الشافعي في الام واذان الرجل في بيته واقامته كهما في غير بيته سواء سمع المؤمن حول له أم لا هذا نصه وتابعه الشيخ أبو حامد وغيره والله اعلم *

* قال المصنف رحمه الله * ﴿ وان جمع بين صلاتين فان جمع بينهما في وقت الاول منها اذن واقام للاولي واقام للثانية كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة وان جمع بينهما في وقت الثانية فهي كالفائتين لان الاولى قد فات وقتها والثانية تابعة لها ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هذا الحديث رواه مسلم من رواية جابر رضى الله عنه وقوله فهي بمعنى المسئلة قال اصحابنا ان جمع بينهما في وقت الاول اذن الاول بلا خلاف واقام لكل واحدة حديث المذكور وان جمع في وقت الثانية وبدأ بالاولي كما هو المشروع لم يؤذن الثانية وهل يؤذن للاولي فيه الاقوال الثلاثة التي في الفوائت هكذا قاله الاصحاب في كل الطرق وخالفهم القاضى حسين والمتولي فقالا ان قلنا يؤذن للفائتة فهنا اولي والا فوجبان لانها مؤداة والمذهب انه على الاقوال الثلاثة التي في الفوائت الصحيح انه يؤذن لحديث جابر المذكور في مسئلة الفوائت في الجمع بمزدلفة وقد روى البخارى ومسلم من رواية ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم « صلى الصلاتين بمزدلفة باقامة » وفي رواية لابن داود بأذان وروى الاذان البخارى عن ابن مسعود موقوفاً عليه ويحاج عن حديث ابن عمر رضى الله عنه بحجراين احدهما انما حفظ الاقامة وقد حفظ جابر الاذان فوجب تقديمه لان معه زيادة علم والثاني ان جابرا استوفى أمور حجة النبي صلى الله عليه وسلم واتمها فهو اولي بالاعتماد والله اعلم فلو خالف فبدأ بالعصر وقانا بالمذهب انه يصح الجمع اذن للعصر التي بدأ بها قولاً واحداً ولا يؤذن للظهر ويقم لكل واحدة صرح به صاحب التتمة وغيره قال لا يؤذن لثانية سواء قلنا الترتيب شرط أم لا لانا ان شرطنا صارت الثانية فائتة والفائتة المغفولة بعد فرض الوقت لا يؤذن لها وان لم نشرطها فثانية من صلاتي الجمع لا يؤذن لها وقال صاحب الابانة اذا شرطنا الترتيب فبدأ بالعصر فهي كالقضية في الاذان لها الخلاف قال امام الحرمين والاصحاب هذا غلط صريح لا وجه له لان صلاة العصر مؤداة في وقتها قطعاً وانما يتطرق للخلل بترك الترتيب الى الظهر فقط وقال صاحب الحاوى ان بدأ بالعصر اذن لها وهل

اذا صليا الظهر ثم اقام المسافر وعق العبد وأدركا الجمعة لا يلزمهما الجمعة لانها حين صليا الظهر كانا من أهل الفرض والوجه الثاني وهو الاصح انها لا تلزم كسائر الصلوات ونحو قوله انه ليس من اهل الفرض لانه مأمور بالصلاة مضروب على تركها ولا يعاقب احد على تركه التطوع وعن

يؤذن للظهر فيه ثلاثة أقوال قال الشافعي هذا صحيح في العصر وغير صحيح في الظهر بعدها فإن قيل إذا جمع في وقت العصر وبدأ بالظهر لم يؤذن للعصر لأن الوقت لها فالجواب ما أجاب به المصنف والاصحاب أن العصر في حكم التابعة للظهر هنا ونقل الزاوي وجها عن أبي الحسن بن القطان أنه يستحب أن يؤذن لكل واحد من صلاتي الجمع سواء قدم أو أخر وهذا الوجه حكاه الدارمي وهو غلط يخالف للحديث الصحيحة ولما قاله الشافعي والاصحاب والله أعلم *

* قال للمصنف رحمه الله *

﴿ ولا يجوز الاذان لغير الصبح قبل دخول الوقت لانه يراد للاعلام بالوقت فلا يجوز قبله واما الصبح فيجوز ان يؤذن له بعد نصف الليل لقول النبي صلى الله عليه وسلم « ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » ولأن الصبح يدخل وقتها والناس نيام وفهم الجنب والمحدث فاحتيج الى تقديم الاذان ليتأهب للصلاة وسائر الصلوات يدخل وقتها والناس مستيقظون فلا يحتاج الى تقديم الاذان واما الاقامة فلا يجوز تقديمها على الوقت لانها تراد لاستفتاح الصلاة فلا يجوز قبل الوقت ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هذا الحديث صحيح وواه البخاري ومسلم من رواية ابن عمر رضي الله عنهما وروى ابن خزيمة والبيهقي وغيرهما من رواية عائشة وغيرها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ان ابن أم مكتوم ينادي بليل فكلوا واشربوا حتى ينادي بلال » قال البيهقي قال ابن خزيمة ان حجت هذه الرواية فيجوز ان يكون بين ابن أم مكتوم وبلال نوب فكان بلال في نوبة يؤذن بليل وكان ابن أم مكتوم في نوبة يؤذن بليل قال وان لم تصح رواية من روى تقديم اذان ابن أم مكتوم فقد صح خبر ابن عمر وابن مسعود وسمرة وعائشة أن بلالا كان يؤذن بليل والله أعلم * واسم ابن أم مكتوم عمرو ابن قيس وقيل عبد الله ابن زائدة القرشي العامري وهو ابن خال خديجة أم المؤمنين رضي الله عنها استخلفه النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث عشرة مرة في غزوانه وشهد فتح القادسية واشتهد بها في خلافة عمر رضي الله عنه واسم أم مكتوم عائكة بنت عبد الله

أما حكم للمسئلة فلا يجوز الاذان لغير الصبح قبل وقتها بلا خلاف لما ذكره قال الشافعي في الام والاصحاب لو اومع بعض كلمات الاذان لغير الصبح قبل الوقت وبعضها في الوقت لم

الشيخ ابي زيد يخرج هذا الخلاف على الخلاف في أن المتعدي يترك الجمعة هل يعتد بظهوره قبل فوات الجمعة لأن الصبي مأمور بحضور الجمعة فإذا بلغ ولم يصل الجمعة كان مؤديا للظهر قبل فوات الجمعة ولا يخفى بعد حكاية هذه المذاهب الحاجة الى أعلام قوله فلا يجب اعادةها بالحاء والميم

يصح بل عليه استئناف الاذان كله هذا هو المشهور وقال الشيخ ابو محمد في كتابه الفروق قال الشافعي رحمه الله لو وقع بعض كلمات الاذان قبل الزوال وبعضها بعده بنى علي الواقع في الوقت قال ومراده قوله في آخر الاذان الله أكبر الله أكبر فأتى بعده بالتكبير مرتين ثم الشهادة الي آخره ولا يحتاج الى أربع تكبيرات وليس مراده انت غير ذلك بحسب له فان الترتيب واجب قال ولا يضر قوله لا اله الا الله بين التكبيرات لانه لو خال بينها كلاما يدير أ لا يضر فالدكر أولي ونقل الشيخ أبو علي السنجي في شرح التلخيص عن الاصحاب نحوه هذا . ويجوز لا يصح قبل وقتها بلا خلاف واختلف أصحابنا في الوقت الذي يجوز فيه من الليل علي خمسة أوجه أصحها وقبل أكثر أصحابنا وبه قطع معظم العراقيين يدخل وقت اذانها من نصف الليل والثاني أنه قبيل طلوع الفجر في السحر وبه قطع بغوي وصححه القاضي حسين والمتولي وهذا ظاهر المقول عن بلال وابن ام مكتوم والثالث يؤذن في الشتاء لسبع يبق من الليل وفي الصيف لنصف سبع قبله امام الحرمين وآخرون من الخراسانيين ورجحه الرافعي علي خلاف عادة في التحقيق والراجح أنه يؤذن بعد وقت العشاء المختار وهو ثلث الليل في قول ونصفه في قول حاكم القاضي حسين وصاحب الابانة والسمة والبيان وغيرهم والخامس جميع الليل وقت لاذان الصبح حاكم امام الحرمين وصاحب العدة والبيان وآخرون وهو في غاية الضعف بل غلط قال امام الحرمين لولا تلو قد الحساكي له وهو الشيخ أبو علي وأنه لا ينقل الامام صحتهم عند ما استجيزت نقل هذا الوجه وكيف يحسن الدعاء لصلاة الصبح في وقت الدعاء الي المغرب والسرف في كل شيء . مطرح هذا كلام الامام والظاهر أن صاحب هذا القول لا يقوله علي الاطلاق الذي ظنه امام الحرمين بل إنما يجوزه بعد مضي صلاة العشاء الآخرة وقطعة من الليل وأما الوجه الذي نقله الخراسانيون أنه يؤذن في الشتاء لسبع يبق وفي الصيف لنصف سبع فهو أيضا تقييد باطل وكلامه بنوه علي حديث باطل نقله الغزالي وغيره عن سعد القرظ الصباحي قال « كان الاذان علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشتاء لسبع يبق من الليل وفي الصيف لنصف سبع » وهذا الحديث باطل غير معوف عند أهل الحديث وقد رواه الشافعي في القديم باسناد ضعيف عن سعد القرظ قال « اذنا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم قبا . وفي زمن عمر رضي الله عنه بالمدينة فكان اذنا في الصبح في الشتاء لسبع ونصف يبق من الليل وفي الصيف لسبع يبق منه وهذا المقول

والالف والواو والواو لما ذكره ابن سريج والاصطخري وكذا اعلام قوله وقع عن الفرض بهذه العلامات وكذا اعلام قوله وكذا يوم الجمعة ماسوي الواو من العلامات »
قال في الحالة الثانية أن يخلو أول الوقت اذا طرأ ايض وقد مضى من الوقت مقدار ما يسع

مع ضعفه مخالف لقول صاحب هذا الوجه فالصحيح اعتبار نصف الليل كما سبق والله أعلم: وأما الإقامة فلا يصح تقديمها على وقت الصلاة ولا على إرادة الدخول فيها ولا بد من هذين الشرطين وهما دخول الوقت وإرادة الدخول في الصلاة فإن أقام قبل الوقت بجزء لطيف بحيث دخل الوقت عقب الإقامة ثم شرع في الصلاة عقب ذلك لم تصح إقامته وإن كان مافصل بينها وبين الصلاة لكونها وقعت قبل الوقت وقد نص في الام على هذا وإن أقام في الوقت وافر الدخول في الصلاة بطلت إقامته إن طال الفصل لأنها تراد للدخول في الصلاة فلا يجوز الفصل والله أعلم *

(فرع) قال أصحابنا الستة أن يؤذن للصبح مرتان أحدهما قبل الفجر والاخرى عقب طلوعه لقوله صلى الله عليه وسلم « أن بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » والافضل أن يكون مؤذنان يؤذن « حذ قبل الفجر والاخر بعده فان اقتصر على أذان واحد جاز أن يكون قبل الفجر وإن يكون بعده وجاز أن يكون بعض الكلمات قبل الفجر وبعضها بعده إذا لم يطل بينهما فضل وإذا اقتصر على أذان واحد فالافضل أن يكون بعد الفجر على ما هو المهور في سائر الصلوات والله أعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء في الاذان للصبح وغيرها: اما غيرهما فلا يصح الاذان لما قبل وقتها باجماع المسلمين نقل الاجماع فيه ابن جرير وغيره واما الصبح فقد ذكرنا أن منحنجنا جازه قبل الفجر وبه قال مالك والاوزاعي وابو يوسف وابو ثور واحمد واسحاق وداود وقال اشوري وابو حنيفة ومحمد لا يجوز قبل الفجر وحكي ابن المنذر عن طائفة أنه يجوز أن يؤذن قبل الفجر أن كان يؤذن بعده واحتج لابي حنيفة وموافقيه بحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن بلالاً رضي الله عنه اذن قبل الفجر فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يرجع فينادي «الان العبد نام الا أن العبد نام ثلاثاً» دليلنا حديث ابن عمر رضي الله عنهما «أن بلالا يؤذن بليل» وهو في الصحيحين كما سبق وفي الصحيح احاديث كثيرة بمعناه واما حديث ابن عمر الذي احتجوا به فرواه ابو داود والبيهقي وغيرهما وضعفه

الصلاة لزمها ولا يلزم بأقل من ذلك وقيل لا يلزم ما لم تترك جميع الوقت في صورة الطريان وأما العصر فلا يلزم بأدراك أول وقت الظهر لأن وقت الظهر لا يصلح للعصر في حق المذخور ما لم يفرغ من فعل الظهر *

هذه الحالة الثانية عكس الاولى وهي ان يخلو أول الوقت عن الاعذار المذكورة ثم يطرأ منها في آخر الوقت ما يمكن أن يطرأ منها وهو الحيض والنفس والجنون والاعضاء والاصبي فلا يتصور عروضه والكفر وإن تصور عروضه لكنه لا يسقط القضاء كما سيأتي وإذا حاضت في اناء الوقت نظرت في القدر الماضي من الوقت ان كان قد مر ما يسع لتلك الصلاة استقرت في ذمتها وعليها القضاء إذا ظهرت

الله اكبر لا اله الا الله» رواه ابن خزيمة في صحيحه والدارقطني والبيهقي قال البيهقي اسأله صحيح
وأبو مخنف في البخاء المهمة وضم الذال المعجمة اسمه سمرة بن معير بيم مكسورة ثم عين سا كنة
ثم ياء مثناة تحت مفتوحة ثم راء وقال أوس بن معير وقال سمرة بن عمير وقال أوس بن معير
بضم الميم وفتح الياء المشددة : كلن من أحسن الناس صوتاً أسلم بعد الفتح توفي بمكة سنة تسع
وحسين وقيل تسع وسبعين : وأما الثوب فأخوذ من ثاب إذا رجع كأنه رجع إلى الدعاء إلى الصلاة
مرة أخرى لانه دعا إليها بقوله حي على الصلاة ثم دعا إليها بقوله الصلاة خير من النوم قال الترمذي
في جامعهم وقال فيه الثوب : وأما الحيلة فهي بفتح الحاء وهي قوله حي على الصلاة حي على الفلاح
قال الأزهري قال الخليل لا تأتلف العين والحاء في كلمة واحدة أصلية في الحروف لقرب مخارجهما
إلا أن يتألف فعل من كلمتين مثل حي على فيقال حيلة ومثل الحيلة من المركبات البسطة والحدلة
والحوقلة في بسم الله والحد لله ولا حول ولا قوة الا بالله أو شياها وقد أوضحته في تهذيب الاسماء
واللغات وقوله «أمر بلال أن يشفع الاذان» هو بفتح الياء أى أمره به رسول الله صلى الله عليه وسلم
صاحب الامر والنهي وقوله «الا الاقامة» يعنى قوله قد قامت الصلاة فأتى به مرتين وقوله «ثم رجع
فيمد صوته» لوقال فيرفع صوته كان أحسن لانه لا يلزم من المد الرفع والمراد الرفع وقوله يرجع هو
بفتح الياء واسكن الراء وتخفيف الجيم وقد رأيت من بضم الياء ويشد الجيم وهو تصحيف
لان الترجيع اسم للذى يأتي به سرّاً : أما احكام للسألة فذهبنا أن الاذان تسع عشرة كلمة كذا كر
بأبواب الترجيع وهو ذكر الشهادتين مرتين سرّاً قبل الجهر وهذا الترجيع سنة على المذهب الصحيح
الذى قاله الاكثرون فلوتركه سهواً أو عمداً صح أذانه وفاته الفضيلة وفيه وجه حكمه الخراسانيون
وبعضهم يحكيه قولاً أنه ركن لا يصح الاذان الا به قال القاضي حسين قل احمد البيهقي الامام

من الوقت يسع تلك الصلاة لو خففت لزمها القضاء ولو كان الرجل مسافراً فطراً عليه جنون وانغما
بعد ماضى من وقت الصلاة للمقصود ما يسع ركعتين لزمه قضاؤها لانه لو قصر لامكنه أداؤها
ولا يعتبر مع امكان فعل الصلاة زمان امكان الطهارة من الوقت لان الطهارة يمكن تقديمها على الوقت
الاذا لم يجوز تقديم طهارة صاحب الواقعة على الوقت كالتيمم وطهارة للمستحاضة وان كان الماضى
من الوقت دون ما يسع تلك الصلاة لم تلزم تلك الصلاة وقال ابو يحيى البلخي من اصحابنا اذا أدرك
من أول الوقت قدر ركعة أو تكبيرة على اختلاف القولين اللذين كورين في آخر الوقت لزمه القضاء
اعتباراً لاول الوقت بآخره حكمه ابو علي صاحب الاقصاد فن بعده عنه وخطأه فيما قال لانه لم
يدرك من الوقت ما يتمكن فيه من فعل الفرض فأشبهه ما لو هلك النصاب بعد الحول وقيل امكان
الاداء ويخالف آخر الوقت لانه أدرك جزءاً من الوقت امكن البناء على ما وقع فيه بعد خروج
الوقت ثم ذكرنا في الحالة الاولى ان من الصلوات ما اذا ادرك صاحب العذر آخر وقتها لزمه التيمم

عن الشافعي أنه ان ترك الترجيع لا يصح أذانه والمذهب الاول لانه جاءت أحاديث كثيرة بمخذه
منها حديث عبد الله بن زيد الذي قدمناه في أول الباب ولو كان وكنا لم يترك ولانه ليس في حذنه
اخلال ظاهر بخلاف باقي السكليات والحكمة في الترجيع أنه يقول سر أبتدروا خلاص وأما الشوب
في الصحيح فبغير بيان الصحيح الذي قطع به المصنف والجمهور أنه مسنون قطعاً لحديث أبي مخنف
والطريق الثاني فيه قولان أحدهما هذا وهو التقديم وقوله القاضي أبو الطيب صاحب الشامل عن نص
الشافعي في البويطي فيكون منصوحاً في القديم والجديد وقوله صاحب التتمة عن نص الشافعي
رحمه الله في عامة كتبه والثاني وهو الجديد أنه يكره ومن قطع بطريقة القولين الدارمي وادعي
امام الحرمين أنها أشبه والمذهب أنه مشروع فلي هذا هو سنة لوتركه صبح الاذان وفاته الفضيلة
هكذا قطع به الاصحاب وقال امام الحرمين في اشتراطه احتمال قالوه بالاشتراط أولي من اترجيع
ثم ظاهر اطلاق الاصحاب أنه يشرع في كل أذان للصبح سواء ما قبل الفجر وبعده وقال صاحب
التنبيه أن ثوب في الاذان الاول لم يثوب في الثاني في أصح الوجوهين : وأما الإقامة ففيها خمسة
أقوال الصحيح أنها إحدى عشرة كلمة كما ذكره المصنف وهذا هو أقول الجديد وقطع به كثير
من الاصحاب ودليله حديث أنس والثاني أنها عشر كلمات يفرد قوله قد قامت الصلاة وهذا قول
قديم حكاه المصنف والاصحاب والثالث قديم أيضاً أنها تسع كلمات يفرد أيضاً التكبير في آخرها
حكاه امام الحرمين والرابع قديم أيضاً أنها ثمان كلمات يفرد التكبير في أولها
وآخرها مع لفظ الإقامة حكاه القاضي حسين والغوري والسرخسي وصاحب العدة وجا

قبلاً معها كالظاهر يلزم بأدراك آخر وقت العصر والمغرب يلزم بأدراك آخر وقت العشاء وأما هنا
فالعصر لا يلزم بأدراك وقت الظهر ولا العشاء بأدراك وقت المغرب خلافاً لما في نسخة الباقي حيث
قال إذا أدرك من وقت الظهر ثمان ركعات ثم طأ العذر لزم الظهر والعصر كما لا دلالة ذلك من
وقت العصر لزمه الصلاتان معاً والفرق على ظاهر المذهب ان الحكم لزوم الصلاتين إذا أدرك
وقت العصر مأخوذ من الجمع بينهما عند قيام سببه وكون كل واحدة منهما مؤداة في وقت الأخرى
ومعلوم ان وقت الظهر إنما يكون وقتاً للعصر على سبيل تبعية الظهر للظهر ألا ترى انه إذا جمع
بالتقديم لم يجوز له تقديم العصر على الظهر فإذا لم يفعل الظهر فليس وقتاً بوقت العصر وانه وقت
العصر فليس وقتاً للظهر على سبيل تبعية الظهر للعصر ألا ترى انه إذا جمع بالتأخير جاز له تقديم
الظهر على العصر بل هو أولي على وجه ومنهين على وجه كما سيأتي في باب الجمع وكان وقت العصر
وقتاً للظهر من غير التوقف على فعل العصر ما هذا المعنى انترق الطرفان جهة التي ما يتعلق به هذا الكتاب
أما قوله فإذا طرأ الخيض وقد مضى من الوقت مقدار ما يسع الصلاة ليس المراد منه مطلق الصلاة بل
المراد اخف ما يمكن من الصلاة بعصمة العصر ان وجد المعنى المجوز للعصر على ما بيناه قوله لزمها

وحكاه البغوى قولاً والخامس أنه ان رجع في الاذان ثنى جميع كلمات الاقامة فيكون سبع عشرة كلمة وان لم يرجع افرد الاقامة فجعلها احدى عشرة كلمة قال البغوى وهذا اختيار ابى بكر محمد ابن اسحاق بن خزيمة من أصحابنا والمذهب أنها احدى عشرة كلمة سواء رجع أم لا ودليله حديث عبد الله بن زيد الذى ذكرناه في أول الباب وحديث أنس المذكور هنا فان قيل فقد قال أمر بلال أن يشغف الاذان ويوتر الاقامة فهذا ظاهره أنه يأتي بالتكبير مرة فقط وقد قلتم يأتي به مرتين فالجواب أنه وتر بالنسبة الى تكبير الاذان فان التكبير في اول الاذان اربع كلمات ولان السنتى تكبيرات الاذان الاربع أن يأتي بهائى تفسين كل تكبيرتين في نفس وفي الاقامة يأتي بالتكبيرتين في نفس فصار وتر بهذا الاعتبار والله أعلم •

﴿ فرع ﴾ في مذاهب العلماء في الفاظ الاذان: قد ذكرنا أن مذهبنا أنه تسع عشرة كلمة قوله قال طائفة من أهل العلم بالحجاز وغيره وقال مالك هو سبع عشرة كلمة أسقط تكبيرتين من أوله وقال أبو حنيفة وسفيان الثوري هو خمس عشرة كلمة أسقطا الترجيع وجعلوا التكبير أربعاً كذهبنا وقال احمد واسحاق اثبات الترجيع وحذفه كلاهما سنة وحكى الحرقى عن احمد أنه لا يرجع واحتج لابي حنيفة وموافقيه في اسقاط الترجيع بحديث عبد الله بن زيد واحتج أصحابنا بحديث أبي مخنف قالوا وهو مقدم علي حديث عبد الله بن زيد لوجه (أحدها) أنه متأخر (والثاني) ان فيه زيادة وزيادة الثقة مقبولة (والثالث) ان النبي صلى الله عليه وسلم لقنه إياه (والرابع) عمل أهل الحرمين بالترجيع والله أعلم •

• معلم بالحاء والميم لما قدمناه ولا حاجة الى اعلامه بالواو اشارة الى تخريج ابن سريج لان قوله بعد ذلك وقيل لا يلزم ما لم يدرك جميع الوقت في صورة الطريان وهو ذلك التخريج: ثم اعلم ان الحكم يلزم الصلاة اذا ادرك من الوقت ما يسعها لا يختص بما اذا كان للمدرك من أول الوقت بل لو كان المدرك من وسطه لزم الصلاة ايضاً ونظيره ما اذا أفاق مجنون في أثناء الوقت وعاد جنونه في الوقت أو بلغ ثم جن أو افاق مجنونة ثم حاض وقوله ولا يلزم بأقل من ذلك معلم بالواو الوجه المشهور عن البخاري وقد حكاه القاضي ابن كعب عن غيره من الاصحاب ايضاً وكذلك قوله فأما العصر فلا يلزم بادرارك أول الظهور وليس لفظ الاول في قوله بادرارك أول الظهور لتخصيص الحكم به فان العصر لا يلزم بادرارك آخر وقت الظهور ايضاً بل بادرارك جميعه وانما جرى لفظ الاول في مقابلة الآخر في الحالة الاولى وقوله لان وقت الظهور لا يصلح للعصر الى آخره ملزامة من معاشر حناه في الفرق بين الاول والآخر واراد بالمعذور هنا الذى يجمع لسفر أو مطر بخلاف ما في أول الفصل فانه اراد بالمعذور ثم صاحب الضرورة علي ما سبق ايضاً: ثم اعلم ان الاخيرة من صلوات الجمع وان لم يلزم بادرارك وقت الاولى لكن الاولى منها قد يلزم بادرارك وقت الاخيرة كما انها

(فرع) في مذاهبهم في الثوب: قد ذكرنا ان مذهبنا انه سنة في اذان الصبح ومن قال بالثوب عمر بن الخطاب رضى الله عنه وابنه وأنس والحسن البصرى وابن سيرين والزهرى ومالك والثورى واحمد واسحاق وابو ثور وداود ولم يقل أبو حنيفة بالثوب علي هذا الوجه دليلنا الحديث السابق فيه *

(فرع) في مذاهبهم في الاقامة: مذهبنا المشهور انها احدى عشرة كلمة كما سبق وبه قال عمر بن الخطاب وابنه وأنس والحسن البصرى ومكحول والزهرى والاوزاعى واحمد واسحاق وابو ثور ويحيى بن يحيى وداود وابن المنذر قال البيهقى ومن قال بافراد الاقامة سعيد بن المسيب وعروة ابن الزبير والحسن وابن سيرين ومكحول والزهرى وعمر بن عبدالعزيز ومشايع جلة من التابعين سوام قال البغوى هو قول اكثر العلماء وقال مالك عشر كلمات جعل قوله قد قامت الصلاة مرة وقال أبو حنيفة والثورى وابن المبارك هو سبع عشرة كلمة مثل الاذان عندهم مع زيادة قد قامت الصلاة مرتين واحتج لابي حنيفة وموافقه بحديث ابي مخضرة ان النبي صلى الله عليه وسلم «علمه الاذان تسع عشرة كلمة والاقامة سبع عشرة كلمة» رواه ابو داود والترمذى وقال حديث حسن صحيح وعن عبد الرحمن ابن ابي ليلى عن عبد الله بن زيد قال «كن اذان رسول الله صلى الله عليه وسلم شفعاً شفعاً في الاذان والاقامة» وعن عبد الرحمن ابن ابي اسيلي عن معاذ مثله وقياساً علي الاذان واحتج اصحابنا بحديث عبد الله بن زيد المذكور في اول الباب وهو صحيح كما سبق بياناً بحديث انس قال «امر بلال ان يشفع الاذان ويقرأ الاقامة الا الاقامة» رواه البخارى ومسلم ورواه البيهقى باسنادين صحيحين ايضا عن انس ان رسول الله صلى الله عليه

تلى بمادراك آخر وقتها مثاله اذا افاق المغني عليه في أول وقت العصر قدر ما يسبح للعصر والآخر جميعاً لزمانه فان كان مقياً فالعصر قدر ثمان ركعات وان كان مسافراً يقصر كفى قدر اربع ركعات ويقاس المغرب والعشاء في جميع ما ذكرناه بالظهر والعصر والله الموفق *

قال (الحالة الثالثة أن يعم العذر جميع الوقت فيسقط القضاء ولا تلحق الردة بالسكفر بل يجب (م) ح) القضاء على المرتد (م) ح) والصبي يؤمر بالصلاة بعد سبع سنين ويقرب علي تركها بعد العشر وان لم يكن عليه قضاء والاغناء في هني الجنون (ح) قل أو كنوز والاعقل بسكر أو بسبب شحرم لا يسهط القضاء ولو سكر ثم جن فلا يقضي أيام الجنون ولو ارتد ثم جن قضى أيام الجنون ولو ارتدت أو سكرت ثم حاضت لا يلزمها قضاء أيام الحيض لان سقوط القضاء عن المجنون رخصة وعن المانض عزمة *

قوله أن يعم العذر جميع الوقت فيه شيء أحدهما أنه فسر العذر من قبل بما يسهط القضاء والمراد ما اذا استغرق جميع الوقت كما تقدم فكأنه قال أن يعم ما يسهط القضاء فسهط القضاء

وسلم « أمر بلالا أن يشفع الاذان فيوتر الإقامة » وعن ابن عمر رضي الله عنهما « قال إنما كان الاذان علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين مرتين والإقامة مرة مرة غير أنه يقول قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة » رواه ابو داود والنسائي بإسناد صحيح وفي المسألة أحاديث كثيرة : واحتجوا بأقيدة كثيرة لأحاجة اليها مع الاحاديث الصحيحة قالوا والحكمة في افراد الإقامة أن السامع يعلم أنها إقامة فلو ثبت لأشبهت عليه بالاذان ولأنها للحاضرين فلم يحتج الى تكرير التأكيذ بخلاف الاذان : واجابوا عن حديث عبد الله بن زيد بن ابن أبي ليلى لم يدرك عبد الله بن زيد ولم يدرك أيضاً معاذاً هكذا أجاب به حفاظ الحديث واتفقوا عليه ولأن المشهور عن عبد الله بن زيد افراد الإقامة كما سبق في أول الباب في حديث بدء الاذان قال ابن خزيمة سمعت الامام محمد بن يحيى الدهلي يقول ليس في اخبار عبد الله بن زيد في الاذان أصح من هذا يعني الرواية التي ذكرناها في أول الباب وعن حديث أبي مخنف أن الرواية اختلفت عنه فروى جماعة عنه افراد الإقامة وآخرون ثنيتها وقد روى ابن خزيمة والدارقطني والبيهقي طرقهم وبينوها وقد اتفقنا نحن وأصحاب أبي حنيفة علي أن حديث أبي مخنف هذا لا يعمل بظاهره لأن فيه الترجيع وثنية الإقامة

وغير هذا أجد منه وليس في قولنا إذا وجد ما يسقط القضاء يسقط القضاء في مثل هذا المقام كثير فائدة : والثاني ان قوله جميع الوقت ليس المراد منه الاوقات المحصورة بالصلوات وكيف وقد ذكرنا أنه إذا زالت الضرورة في آخر وقت العصر لزم الظهر أيضاً مع أنه عم العذر جميع وقت الظهر فإذا المراد منه وقت الرفاهية والضرورة جميعاً غرض الفصل أن الاسباب المانعة من لزوم الصلاة وقد عددناها من قبل مسقط للقضاء أما الحيض فإنه يمنع وجوب الصلاة وجوازها ويسقط القضاء علي ما سبق في كتاب الحيض وأما الكفر بالكفر الأصلي مخاطب بالشرائع علي أشهر وجهي أصحابنا في الاصول لكن إذا أسلم لا يجب عليه قضاء صلوات أيام الكفر لقوله تعالى (قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) والمعنى فيه أن إيجاب القضاء ينفره عن الاسلام والردة لا تلحق بالكفر بل يجب علي المرتد قضاء صلوات أيام الردة خلافاً لابن حنيفة حيث قال الردة تسقط قضاء صلوات أيام الردة والصلوات المتركة قبلها ايضاً لئانه التزم الفرائض بالاسلام فلا يسقط عنه بالردة كحقوق الأديمين فأما الصبي فلا تجب عليه الصلوات قال صلى الله عليه وآله وسلم « رفع القلم عن ثلاثين الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق » (١)

(١) حديث « رفع القلم عن ثلاث عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق » احمد وابو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث عائشة قال يحيى ابن معين ليس يرويه الاحمد بن سلمة عن حماد بن ابى سليمان يعني عن ابراهيم عن الاسود عنها ورواه ابو داود والنسائي واحمد والدارقطني والحاكم وابن حبان وابن خزيمة من طرق عن علي وفيه قصة جرت له مع عمر وعلقها البخاري فيها عن ابى ظبيان عنها

وهم لا يقولون بالترجيح ونحن لا نقول بثنية الاقامة ملابدناولهم من تأويله يمكن الاخذ بالافراد اولى لانه الموافق لباقي الروايات والاحاديث الصحيحة كحديث أنس وغيره مما سبق في الافراد قال البيهقي اجمعوا أن الاقامة ليست كالاذان في عدد الكلمات اذا كان بالترجيح فدل على أن المراد به جنس الكلمات وان تنبيهها وتنع من بعض الرواة توهمها منه أن ذلك هو المراد ولهذا لم يرو مسلم في صحيحه الاقامة في حديث أبي عميرة مع روايته الاذان عنه ثم ذكر البيهقي راسيده الصحيحة روايات عن أبي عميرة تبين صحة قوله ثم روى البيهقي عن ابن خزيمة قال الترجيع في الاذان مع ثنية الاقامة من جنس الاختلاف للمباح فياح ان يرجع في الاذان ويشي الاقامة ويأبى أن يشي الاذان وفرد الاقامة لان الامر من جهة اسن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاما ثنية الاذان فلا ترجع وثنية الاقامة فلم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال البيهقي وفي صحة الثنية في الاقامة روى لفظ الكبير وكلمتي الاقامة في روى اختلاف الروايات ما يؤم أن يكون الامر بالثنية عاد الي كلتي الاقامة وفي دوام أبي عميرة وأولاده علي ترجيع الاذان وافراد الاقامة ما يؤذن بنقص رواية من روى ثنية ما يقتضي أن الامر يرقى على ما كان عليه هو وأولاده وسعد القرظ وأولاده في حرم الله تعالى وحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم الى أن وقع التغيير في أيام المصريين قال الشافعي رحمه الله أدركت ابراهيم بن عبد العزيز بن عبد الملك ابن أبي عميرة يؤذن كما حكى ابن محيريز يعني بالترجيح قال وسعته حدثت عن أبيه عن ابن محيريز فلا يؤمر أحد ممن لا تجب عليه الصلاة بفعلها سوى الناصبي فإنه يؤمر بها اذا بلغ سبع سنين

بالحديث والنعمة ومنها عن ابي ظبيان عن ابن عباس ذكره وهو من رواية جرير بن جازم عن الاعمش عنه وذكره الحاكم عن شعبة عن الاعمش كذلك لكنته وفعه ونال البيهقي فرد بر فنه جرير بن جازم قال الدارقطني في الملل وتقوده عن جرير بن عبد الله بن وهب وشالسه ابن فضيل وو كيع فروياه عن الاعمش موقوفا وكذا قال ابو حصين عن أبي ظبيان وشالسه عمار بن رزيق فرواه عن الاعمش فلم يذكر فيه ابن عباس وكذا قال عطاء بن السائب عن ابي ظبيان عن علي وعمر مرفوعاً وقول وكيع وابن فضيل اشبه بالصواب وقال النسائي حديث ابي حصين عثمان بن عاصم الاسدي اشبه بالعمراب (قلت) ورواه ابو داود عن حديث ابي الضمحي عن علي بالحديث دون النعصة وابو الضمحي قال ابو زرعة حديثه عن علي مرسل ورواه ابن ماجه عن حديث القاسم بن بزبد عن علي وهو مرسل ايضاً كما قاله ابو زرعة ورواه الترمذي من حديث الحسن البصري عن علي وهو مرسل ايضاً قال ابو زرعة لم يسمع الحسن من علي شيئاً : وروى الطبراني من طريق برد بن سنان عن مكحول عن ابي ادريس الخولاني اخبرني غير واحد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم نوبان ومالك بن سداد وغيرهم لا ذكر نحوه وفي اساده مال في اصابه واختلف في برده ورواه ايضاً من طريق شهاب عن ابن عباس واسناده ضعيف (تنبيه) الرفع مجاز عن عدم التكليف لانه لا يكتف لهم فعل الخير قال ابن حبان =

عن أبي مخنف عن النبي صلى الله عليه وسلم معنى ما حكى ابن جرير قال وسمعت يفرق الإقامة الالفاظ
الإقامة وقال الشافعي في القديم الرواية في الاذان تكلف لانه خمس مرات في اليوم والليلة في المسجدين
يعنى مسجدى مكة والمدينة على رؤوس المهاجرين والانصار ومؤذنى مكة آل ابى مخنف
وقد أذن أبو مخنف للنبي صلى الله عليه وسلم وعلمه الاذان ثم ولده بمكة وأذن آل سعد القرظ
منذ من رسول الله صلى الله عليه وسلم وابى بكر رضى الله عنه كلهم يحكى الاذان والاقامة والتثويب
ووقت الفجر كما ذكرنا فان جاز أن يكون هذا غلطاً من جماعتهم والناس يحضرونهم ويأتينهم من طرف
الارض من يعلمنا ذلك جاز له أن يسألنا عن عرفة ومنى ثم يخافنا ولو خالفنا في المواقيت لكان
أجوز له من مخالفتنا في هذا الامر الظاهر للمول بمروى البيهقي عن مالك قال اذن سعد القرظ
في هذا المسجد في زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
متوافرون فلم ينكره أحد منهم وكان سعد وبنوه يؤذنون بإذانه الى اليوم قيل له كيف اذنبهم فقال
يقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر فذكره بالترجيع قالوا الإقامة مرة قال أبو عبد الله
محمد بن نصر فأرى فقهاء أصحاب الحديث قد أجمعوا على افراد الإقامة واختفوا في الاذان يعنى
اثبات الترجيع وحذفه والله أعلم *

(فرع) يكره التثويب في غير الصبح وهذا مذهبننا ومذهب الجمهور وحكى الشيخ أبو حامد

ستين ويضرب على تركها اذا بلغ عشرين الماروى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال « مروا أولادكم
بالصلاة وهم أبناء سبع واضربوهم عليها وهم أبناء عشر وفرقوا بينهم في المضاجع » (١) قال الأئمة
فيجب على الآباء والأولاد تعليم الطهارة والصلاة والشرائع بعد السبع والضرب على تركها بعد
العشر وذكروا في اختصاص الضرب بالعشر عنيين أحدهما انه زمان احتال البلوغ بالاحتلام
فربما بلغ ولا يصدق والثاني انه حينئذ يقوى ويحتمل الضرب واحتج بعض أصحابنا بهذا على

(١) حديث (مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين واضربوهم عليها وهم أبناء
عشر وفرقوا بينهم في المضاجع: أبو داود والحاكم من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده
وهو الترمذي والدارقطني من حديث عبد الملك بن الربيع بن سيدة الجهني نحوه ولم يذكر
التفرقة: وفي الباب عن ابى رافع قال وجدنا في محبة في قراب رسول الله صلى الله عليه وسلم
بعد وفاته فيها مكتوب بسم الله الرحمن الرحيم وفرقوا بين مضاجع الغلمان والجوارى
والاخوة والاخوات لسبع سنين واضربوا أبناءكم على الصلاة اذا بلغوا أظنه تسع سنين
وروى أبو داود من طريق هشام بن سعد عن ثنى معاذ بن عبد الله بن خبيب الجهني قال دخلنا
عليه فقال لامرأة وفي رواية لامرأة متى يصلي الصبي فقالت كان رجل منا يذكر عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال اذا عرف بينته من شماله فروه بالصلاة: قال بن القطان لا تعرف هذه
المرأة ولا الرجل الذى روت عنه اخي وقد رواه الطبراني من هذا الوجه فقال عن معاذ بن

وصاحب الحماوى والمحاملى وغيرهم عن النصعي انه كان يقول الشويب سنة في كل الصلوات كالصبح وحكى القاضي ابو الطيب عن الحسن بن صالح انه مستحب في اذان العشاء ايضا لان بعض الناس قد ينام عنها دليلنا حديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد» رواه البخارى ومسلم وروى عن عبد الرحمن بن أبى ليلى التابعي عن بلال رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا يثوبن في شئ من الصلوات الا في صلاة الفجر» رواه الترمذى وضعف اسناده وهو مع ضعف اسناده رسل لان ابن أبى ليلى لم يسمع بلالا ومن مجاهد قال «كنت مع ابن عمر فتوب رجل في الظهور أو العصر فقال اخرج بنا فان هذه بدعة» رواه أبو داود وليس اسناده قوى والامتد حديث عائشة رضي الله عنها *
(فرع) يكره أن يقال في الاذان حتى علي خير العمل لانه لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى البيهقي فيه شيئا موقوفا علي ابن عمر وعلي ابن الحسين رضي الله عنهم قال البيهقي لم تثبت هذه اللفظة عن النبي صلى الله عليه وسلم فنحن نكره الزيادة في الاذان والله اعلم *
* قال المصنف رحمه الله *

«ولا يصح الاذان الا من .. لم عاقل فاما الكافر والمجنون فلا يصح اذانها لانها ليسا من أهل العبادات ويصح من الصبي العاقل لانه من أهل العبادات ويكره المرأة أن تؤذن ويستحب لها أن تقيم لان في الاذان ترفع الصوت وفي الإقامة ترفع فاذا أذنت للرجال لم يعتد باذانها لانه لا يصح امامتها للرجال فلا يصح تأديتها لهم» *

انه لا يجوز أن يجتنب الصبي قبل العشر لان ألم الحتان فوق ألم الضرب ويؤمر بالصوم ايضا ان أطلقه كما يؤمر بالصلاة وأجرة تعليم الفرائض من مال الطفل فان لم يكن له مال فعلي الأب وان لم يكن فعلي الام وهل يجوز أن تعطى الاجرة من مال الطفل علي تعليم ما سوى الفاتحة والفرائض من القرآن والادب فيه وجبان: وأما المجنون فلا صلاة عليه أيضا للخبر والاصل ان من لا تجب عليه العبادة لا يجب عليه قضاؤها وانما خالفنا ذلك في حق النائم والناسي لما روى انه صلى الله

عبد الله بن خبيب عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم به وقال لا يروى عن عبد الله بن خبيب وله محبة إلا بهذا الاسناد تفرد به عبد الله بن نافع عن هشام وقال ابن صاعد اسناد حسن غريب * وعن أبي هريرة نحو الاول رواه القبلي في ترجمة محمد بن الحسن بن عطية الوفي عن محمد بن عبد الرحمن عنه قال وروى عن محمد بن عبد الرحمن مرسل وهو اولى والرواية في هذا الباب فيها لين ورواه أبو نعيم في المعرفة من حديث عبد الله بن مالك الخثعمي واسناده ضعيف وعن أنس باللفظ مروى بالصلاة لسمع واضرب يوم عليها ثلاثة عشر رواه الطبراني وفي اسناده داود بن الحبحر وهو متروك وقد تفرد به فيها قاله الطبراني

﴿الشرح﴾ فيه مسائل (أحدها) لا يصح أذان كافر علي أي ملة كان فإن أذن فهل يكون أذانه اسلاما ينظر ان كان عيسويا والعيسوية طائفة من اليهود يسيبون الي أبي عيسى اليهودي الاصباني يمتدنون اختصاص رسالة نبينا صلى الله عليه وسلم بالعرب فهذا لا يصير بالأذان مسلما لانه اذا نطق بالشهادتين اعتقد فيها الاختصاص وان كان غير عيسى وفيه في نطقه بالشهادة ثلاثة أحوال أحدها أن يقولها حكاية بان يقول سمعت فلانا يقول لا اله الا الله محمد رسول الله فهذا لا يصير مسلما بلا خلاف لانه حال كما لا يصير للمسلم كافر بأحكاية الكفر والثاني أن يقولها بعد استدعاء بان يقول له انسان قل لا اله الا الله محمد رسول الله فيقولها فهذا يصير مسلما بلا خلاف والثالث أن يقولها ابتداء لاحكاية ولا باستدعاء فهل يصير مسلما فيه وجهان مشهوران الصحيح منها وبه قطع الا كثرون أنه يصير لنطقه بها اختياراً والثاني لا يصير لاحتمال الحكاية وسواء حكنا باسلامه أم لا يصح أذانه لانه وان حكم باسلامه فالحكم بعد الشهادتين فيكون بعض الاذان جرى في الكفر . ولو أذن المسلم ثم ارتد عقب فراغه اعتد بأذانه ويستحب أن لا يعتد به لاحتمال أن تكون عرضت له الردة قبل فراغه وعمن نص علي هذا (١) (الآلة الثانية) لا يصح أذان المجنون والمغشي عليه لان كلامها لغو وليس في الحال من أهل العبادة

عليه وآله وسلم قال « اذا نسي أحدكم صلاة أو نام عنها فليصلها اذا ذكرها » (١) والاعغاء في معنى الجنون يتوى قليله وكثيره في اسقاط القضاء اذا استغرق وقت العذر والضرورة خلافا لاني حنيفة حيث قل لا تسقط الصلاة بالاعغاء ما لم يزد علي يوم وليلة ولا حد حيث قال انه لا يسقط القضاء قل أو كثر لما اتياس علي الجنون ولا يباحق بالجنون زوال العقل لسبب محرم كشراب مسكر أو دواء مزيل للعقل بل يجب عليه القضاء لانه غير معذور وهذا اذا تناول الدواء وهو عالم بأنه مزيل للعقل من غير حاجة كما اذا شرب المسكر وهو عالم انه مسكر أما اذا لم يعلم أن الدواء مزيل للعقل وأن الشراب مسكر فلا قضاء عليه كما في الاعغاء ولو عرف ان جنسه مسكر لكن ظن ان ذلك القدر لا يسكر فليس ذلك بعذر ولو وثب من موضع الحاجة فزال عقله فلا قضاء عليه وان فله عثا قضى ثم في الفصل فرعان (أحدهما) لو ارتد ثم جن قضى أيام الجنون وما قبلها اذا أفاق وأسلم تغليظا علي المرتد ولو سكر ثم جن قضى بعد الافاقة صلوات المدة التي ينتهي اليها السكر لا بحالة وهل يقضى صلوات أيام الجنون فيه وجهان أحدهما نعم لان السكران يفظ عليه امر الصلاة كما يفظ علي المرتد واصحها وهو المذكور في الكتاب انه لا يقضى صلوات ايام الجنون والفرق ان من جن في رده مرتد في جنونه حكما ومن جن في سكره ليس بسكران في

(١) ﴿ حديث ﴾ اذا نسي أحدكم صلاة أو نام عنها فليصلها اذا ذكرها تقدم في التيمم وهو عند الستة عن أنس والتوم من افراد مسلم

وأما السكران فلا يصح اذانه علي الصحيح كالحنون وفيه وجه انه يصح حكه امام الحرمين
والبغوى وغيرهما وصححه الشيخ أبو محمد في كتابه الفروق والقاضي الحسين في الفتاوى بناء علي
حجة تصرفاته وليس بشي. وأما من هو في أول النشوة فيصح اذانه بلا خلاف (الثالثة) يصح اذان
الصبي للميز كما تصح امامته هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور ونص عليه في الام لما ذكره المصنف
قالوا ولانه يقبل خبره فيما طريقه المشاهدة كالولد أعمى علي محراب يجوز أن يصلي ويقبل قوله
في الاذن في دخول الدار وحمل الهدية وفيه وجه انه لا يصح اذانه حكه صاحب التتمة وغيره وهو
مذهب أبي حنيفة وداود وقال مالك واحمد يصح فاذا قلنا بالمذهب ١٤ يصح قال الماوردي
والبندنجي وصاحب الشامل والعدة وغيرهم يكره وتقل المحاملي كراهته عن نص الشافعي قال
الماوردي وصاحب العدة سواء كن مرافقاً أو دونه يكره ان يرتب الاذان: (الرابعة) لا يصح اذان
المرأة للرجال لما ذكره المصنف هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور ونص عليه في الام وتقل امام
الحرمين الاتحاق عليه وفيه وجه حكه المتولى انه يصح كما يصح خبرها واما اذا اراد جماعة القدوة
صلاة ففيها ثلاثة أقوال المشهور المخصوص في الجديد والتدريج وبه قطع الجمهور يستحب لمن الإقامة
دون الاذان لما ذكره المصنف والثاني لا يستحبان نص عليه في البويطي والثالث يستحبان حكاهما
الحراسانيون فعلى الاول اذا أذنت ولم ترفع الصوت لم يكره وكان ذكر الله تعالى هكذا نص عليه
الشافعي في الام والبويطي وصرح به الشيخ ابو حامد والقاضي ابو الطيب والمحاملي في كتابيه
وصاحب الشامل وغيرهم وشذ المصنف والجرجاني في التحرير فقالا يكره لهما الاذان والمذهب ما سبق
واذا قلنا تؤذن فلا ترفع الصوت فوق مانسمع صواحبها اتفق الاصحاب عليه ونص عليه في الام
فانزعت فوق ذلك حرم كما يحرم تكشفها بحضرة الرجال لانه يفتن بصوتها كما يفتن بوجهها ومن
صرح بتحريمه امام الحرمين والغزالي والرافعي وأشار اليه القاضي حسين وقال السرخسي في
الامالي رفع صوتها مكروه ولو ارادت الصلاة امرأة منفردة فان قلنا الرجل المنفرد لا يؤذن فهو
أولى والا فعلى الاقوال الثلاثة في جماعة النساء والحنثي المشكل في هذا كله كالأثر ذكره ابو الفتح
والبغوى وغيرهما وقال مالك واحمد وداود يسن للمرأة وللنساء الإقامة دون الاذان وقال
ابو حنيفة لا يسن الإقامة لمن * قال المصنف رحمه الله *

دوام جنونه قطعا (الثاني) لو ارتدت المرأة ثم حاضت أو سكرت ثم حاضت فلا تقضي أيام الحيض
ولا فرق بين اتصالها بالردة واتصالها بالسكر بخلاف الجنون حيث افترق الحال بين اتصالها بالردة
وبين اتصالها بالسكر والفرق ان سقوط القضاء عن الحائض ليس من باب الرخص والتحقيقات
بل هو عزيمة فأنها مكافئة بترك الصلاة والجنون ليس مخاطبا بترك الصلاة كما ليس مخاطبا بفعلها

«والمستحب ان يكون المؤذن حراً بالغاً لما روى ابن عباس رضى عنهما مرفوعاً «يؤذن لكم خياركم» وقال عمر رضى الله عنه لرجل «من مؤذنكم فقال موالينا أوعيبنا فقال ان ذلك لنقص كبير» والمستحب ان يكون عدلاً لانه أمين على المواقيت ولانه يؤذن على موضع عال فاذا لم يكن أميناً لم يؤمن ان ينظر الى العورات» *

«الشرح» قوله روى ابن عباس مرفوعاً الى النبي ﷺ تقديره قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا الحديث رواه ابو داود وارباجه والبيهقي باسناد فيه ضعف وأما الأثر المذكور عن عمر فرواه البيهقي باسناد (١) وهذا الرجل الذى قال له عمر من مؤذنكم هو قيس بن ابى حازم التابعى الجليل روى عن العشرة ولا يعرف أحد روى عن العشرة غيره وقيل لم يسمع عبد الرحمن بن عوف وقوله موالينا أوعيبنا هكذا هو فى المذهب أوعيبنا بأوفى سنن البيهقي وعيبنا بالواو وأما الأحكام ففيه مائل (أحداها) يصح اذان العبد كما يصح خبره لكن الحر أولى لانه أكل قال صاحب الماوى قال الشافعى رحمه الله والعمد فى الاذان كلطر قال فاحتمل مراده بذلك أمرين أحدهما انه يجوز أن يكون مؤذناً كلطر والثانى انه يسن له الاذان والاقامة لصلاته كلطر وهذا صحيح لان مسنونات الصلاة وفروضها يستوى فيها الحر والعبد لكن ان اراد أن يؤذن لنفسه لم يلزمه استئذان سيده لان ذلك لا يضر بخدمة السيد وان اراد ان يكون مؤذناً للجماعة لم يجوز الا باذن سيده لان فيه اضراراً بختمته لانه يحتاج الى مراعاة الارقات (الثانية) سبق ان المذهب الصحيح محبة اذان الصبي المميز ويتأدى به الشار وفرض الكفاية اذا قلنا به ولكن البالغ أولى منه وقد سبق ان جماعة من اصحابنا قالوا يكره ان يكون مؤذناً لانه فيه تقريراً فانه يخاف غلظه (الثالثة) ينبغي ان يكون المؤذن عدلاً فاصيانة فى دينه ومروءته لما ذكره المصنف فان كان قاسقاً صح اذانه وهو مكروه واتفق اصحابنا على انه مكروه ومن نص عليه البندنجي وابن

وأما أسقط القضاء عنه تخفيفاً فاذا كان مرتداً لم يستحق التخفيف وما يوضح الفرق أنها لو شربت دواء حتى حاضت لا يلزمها القضاء بخلاف ما لو شربت دواء يزيل العقل وكذلك لو شربت دواء حتى أقلت الجنين ونفت لا يجب عليها قضاء الصلوات على المذهب الصحيح لان سقوط القضاء عن الحائض والنفساء عزيمة فالخاصل ان من لم يؤمر بالترك لا يستحيل أن يؤمر بالقضاء فاذا لم يؤمر كان تخفيفاً ومن أمر بالترك فامثل الامر لا يتوجه أن يؤمر بالقضاء وهذا بشكل لفصل الصوم فان المائض مأمورة بترك الصوم ثم تؤمر بالقضاء الا أن ذلك معلوم، به عن القياس اتباعاً للنص: وللمواضع المستحقة للعلامات من الفصل بينة والذى لا بأس بذكره قوله ولو ارتد ثم جن قضى أيام الجنون ينبغي أن يعلم قوله قضى بالماء لان عند أبى حنيفة لا قضاء فى الزدة فكيف يؤمر فى إيجاب قضاء أيام الجنون *

الصباغ والرويانى وصاحب العدة وغيرهم قال سبحانه وانما يصح اذانه في تحصيل وظيفة الاذان ولا يجوز تقليده وقبول خبره في دخول الوقت لان خبره غيره مقبول قال صاحب العدة فان اذن خصي أو مجنون فلا كراهة فيه قال الشافعي رحمه الله في الام ومن اذن من عبد ومكتب اجزأ قال وكذلك للخصي المحبوب والاعجمي اذا افصح بالاذان وعلم الوقت قال واحب ان يكون المؤذن خيار الناس *

(فرع) قال الامام الشافعي في الام والمختصر «واحب ان لا يجعل مؤذن الجماعة الا عدلا همة» قال صاحب الحاوى قيل جمع بينها تأكيد وقيل أراد عدلا ان كان حرا ثقة ان كان عبدا لان العبد لا يوصف بالعدالة وانما يوصف بالثقة والامانة وقيل اراد عدلا في دينه همة في معرفته بالمواقيت * قال المصنف رحمه الله *

﴿وينبغي أن يكون عارفا بالمواقيت لانه اذا لم يكن عارفا غرر انناس بأانه والمستحب أن يكون من ولد من جعل الاذان فيهم أو من الاقرب فالاقرب اليهم لما روى أبو عذرة رضى الله عنه قال «جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الاذان لنا» وروى أبو هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «الملك في قريش والقضاء في الانصار والاذان في الحبشة» *

﴿الشرح﴾ قوله ينبغي أن يكون عارفا بالمواقيت يعني يشترط أن يكون عارفا بالمواقيت هكذا صرح باستراطه صاحب التمهيد وغيره وأما ما حكاه الشيخ أبو حامد عن نص الشافعي وقطع به ووقع في كلام المحاملي وغيره أنه يستحب كونه عارفا بالمواقيت فقول ويعني بالاشتراط فيمن يبلي ويرتب للاذان وأما من يؤذن لنفسه أو يؤذن لجساعة مرة فلا يشترط معرفته بالمواقيت بل اذا علم دخول وقت الاذان اتيك الصلاة صح اذانه لها بدليل اذان الاعمي وأما قوله يستحب أن يكون من ولد من جعل الاذان فيهم ثم الاقرب فالاقرب اليهم فمتفق عليه ونص عليه الشافعي رحمه الله والمحاملي وزاد الشافعي من جعل بعض الصحابة الاذان فيه قال القاضي أبو العلي في تعليقه وصاحبا الشامل والبيان فان لم يكن في اولاد الصحابة وأما حديث أبي هريرة فرواه الترمذي هكذا مرفوعا قال والاصح أنه موقوف على أبي هريرة * قال المصنف رحمه الله *

﴿والمستحب أن يكون صينا لان النبي صلى الله عليه وسلم اختار أبا محذورة أصوته

قال ﴿الفصل الثالث في الاوقات المكروهة وهي خمسة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس وبعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس ووقت الطلوع الى أن يرتفع قرص الشمس ووقت الاستواء الى أن نزول الشمس ووقت اصفرار الشمس الى وقت تمام الغروب﴾ *

الاوقات المكروهة خمسة وثمان تعلق النهي فيها بالمنع وهي بد صلاة الصبح حتى تطلع

ويستحب أن يكون حسن الصوت لانه أرق لسامعيه ويكره أن يكون المؤذن أعمى لانه ربما غلط في الوقت فان كان معه بصير لم يكره لان ابن أم مكتوم كان يؤذن مع بلال ﴿ ١ ﴾

﴿ الشرح ﴾ هذه المسائل حكمها كما ذكر باتفاق اصحابنا ونص الشافعي رحمه الله عليها كلها والصبت بتشديد الباء هو شديد الصوت ورفيعه وحديث ابن أم مكتوم في الصحيحين كما سبق وحديث ابني حمزة صحيح صحيح أيضا رغما يستدل به قوله صلى الله عليه وسلم « الله علي بلال فانه اندى صوتا منك » وهو صحيح كما سبق في أول الباب قال الشافعي في الام والشيخ ابو حامد والحاملي والبغوي وغيرهم اذا كان مع الاعمي بصير بخبره بالوقت ولا يؤذن لم يكره كون الاعمي مؤذنا كما لا يكره اذا كان معه بصير يؤذن قبله أو بعده لانه لا يؤذن الا بعد دخول الوقت قال اصحابنا وانما كرهنا انفراد الاعمي وان كان يمكنه معرفة الوقت بسؤال غيره وبالاجتهد لانه يفوت على الناس فضيلة أول الوقت باشتغاله بذلك ﴿ ٢ ﴾

قال المصنف رحمه الله ﴿ ٢ ﴾

﴿ والمستحب أن يكون علي طهارة لما روى وائل بن حجر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « حق وسنة أن لا يؤذن أحد الا وهو طاهر » ولانه اذا لم يكن علي طهارة انصرف لاجل الطهارة فيجزي من يريد الصلاة فلا يجحد احدا فينصرف والمستحب أن يكون علي موضع عال لان الذي راه عبد الله بن زيد كان علي جفم حائط ولانه ابلغ في الاعلام والمستحب أن يؤذن قنما لان النبي صلى الله عليه وسلم لم قل « يا بلال قم فناد » ولانه ابلغ في الاعلام فان كان مسافرا وهو راكب اذن قاعدا كما يصلي قاعدا والمستحب أن يكون مستقبل القبلة فاذا بلغ الحيلة لوى عنقه يمينا وشمالا ولا يستدير لما روى ابو جحيفة رضي الله عنه قل « رأيت بلالا خرج الي الا بطح فاذن واستقبل القبلة فلما بلغ حي علي الصلاة حي علي الفلاح لوى عنقه يمينا وشمالا ولم يستدير » ولانه اذا لم يكن بد من جهة فجأة القبلة أولى والمستحب أن

الشمس وبعد صلاة العصر حتى تقرب الشمس روى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ولا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا صلاة بعد العصر حتى تقرب الشمس (١) ووجه تعلق النهي فيها بالنفل ان صلاة التطوع فيها مكرهة لمن صلى صحيح والعصر دون من لم يصلها ومن

(١) حديث ﴿ لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا صلاة بعد العصر حتى تقرب

الشمس متفق عليه من حديث أبي سعيد وفي لفظ للبخاري حتى يرتفع الشمس واتفقا عليه من حديث ابني حمزة باللفظ نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس الحديث وبنحوه عن عمرو بن عمرو بن عتبة وعقبة بن عامر وعائشة والبخاري عن معاوية ولاني داود عن علي لاتصلوا بعد العصر الا ان تصلوا والشمس مرتفعة وظاهره مخالف لما تقدم مع صحة اسناده قال

يجعل أصبعيه في صاخي اذنيه لما روى ابو جحيفة قال « رأيت بلالا وأصبعاه في اذنيه ورسول الله صلى الله عليه وسلم في قبة له حراء » ولأن ذلك اجمع للصوت »

(الشرح) اما حديث وائل فرواه البيهقي عن عبد الجبار بن وائل عن ابيه موقوفا عليه وهو موقوف مرسل لان أئمة الحديث متفقون على أن عبد الجبار لم يسمع من ابيه شيئا وقال جماعة منهم انما ولد بعد وفاة ابيه بسة أشهر وحجر بحاء مهمل مضمومة ثم جيم ساكنة كنية وائل ابو هنيذة وهو من بقايا ملوك حير نزل السكوة وعاش الي ايام معاوية واما قوله لان الذي رآه عبد الله بن زيد كلت علي جذم حائط فروى ابو داود عنه قال قام علي للمسجد وجذم الحائط أصله وهو بكسر الجيم واسكن الالف المعجمة واما حديث « يا بلال قم فناد » فرواه البخاري ومسلم من رواية ابن عمر رضي الله عنهما وأما الحديثان اللذان عن ابني جحيفة فصحیحان رواه البخاري ومسلم عن ابني جحيفة قال « رأيت بلالا يؤذن فجعلت اتبع فاه ههنا وههنا يمينا وشمالا يقول حي على الصلاة حي على الفلاح » وفي رواية ابني داود « لما بلغ حي علي الصلاة حي على الفلاح لوى عنقه يمينا وشمالا ولم يستدر » واسناده صحيح وفي رواية الترمذي « رأيت بلالا يؤذن وأتبع فاه ههنا وههنا وأصبعاه في اذنيه » قال الترمذي حديث حسن صحيح وروى جحيفة بجيم مضمومة ثم حاء مهمل مفتوحة وهو صاحب مشهور رضي الله عنه واسمه وهب بن عبد الله وقيل وهب الله السؤاي بضم الهمزة في سنة ثنتين وسبعين قيل توفي النبي صلى الله عليه وسلم وهو لم يبلغ الحلم : أما احكام الفصل فيه مسائل (أحداها) يستحب ان يؤذن علي طهارة فان اذن وهو محدث او جنب او اقام الصلاة وهو محدث او جنب صح اذانه واقامته اسكنه مكره نص علي كراهته الشافعي والاصحاب اتفقوا عليها ودليلنا ما ذكره المصنف مع ما سذكره إن شاء الله تعالى قالوا والكراهة في الجنب أشد منها في المحدث وفي الاقامة أغلظ قال الشافعي رضي الله عنه في الام ولو ابتدأ في الاذان طاهرا ثم انتقض طهارته بني علي اذانه ولم يفته سواء كان حديثه جنابة أو غيرها قال ولوة طهارة وتطهر ثم رجع بني علي اذانه ولو استأنف كان أحب الي

صلاهما فان عجلهما في أول الوقت طال في حقه وقت الكراهية وان أخرهما قصر وثلاثة أوقات يتلعن النبي فيها بالزمان وهي عند طلوع الشمس حتى ترتفع قدر رمح ويستولي سلطانها بظهور شعاعها فان التعان يكون ضعيفا في الابتداء وعند استواء الشمس حتى تزول وعند اصفراء الشمس

الترمذي : وفي الباب عن علي وابن مسعود وابي سعيد وابي هريرة وعقبة بن عامر وابن عمر وسمرة بن جندب وسلمة بن الأكوع وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمرو ومعاذ بن عفراء وكعب بن مرة وابي أمامة وعمر بن عتبة ويحيى بن أمية ومساوية والصنابحي انتهى فيه أيضا عن سعد بن أبي وقاص وعائشة وابي ذر وابي قتادة وحفصة وابي الدرداء وصفوان بن المظن وغيرهم

هذا نصه وتابعه الاصحاب قالوا وانما استحب اتمامه ولا يقطعه لتلا يظن أنه متلاعب وانما يصح البناء اذا لم يطل الفصل طولا فاحشا وان طال طولا غير فاحش ففي حجة البناء طريقان حكاهما صاحب البيان وآخرون أحدهما يصح البناء قولوا واحدا وبه قطع الشيخ ابو حامد وآخرون واتفاق فيه قولان قال المحبنا واذا اذن أو اقام وهو جنب في المأجدة ثم يلبث في المسجد وصح أذانه واقامته لان المراد حصول الاعلام وقد حصل والتحريم لم يعمى آخر وهو حرمة المسجد وقال صاحب البيان وغيره وكذا لو اذن الجنب في رجة للمأجدة ثم يذبح اذانه قال والرجة كالمسجد في التحريم على الجنب قال صاحب المأوى وغيره ولو اذن مكشوف العورة ثم واجزه

(فرع) في مذاهب العلماء في الاذان بغير طهارة: قد ذكرنا أن مذهبا أن اذان الجنب والمحدث واقامتهما صحيحان مع الكراهة وبه قال الحسن البصري وقتادة وحماد بن ابى سليمان وابو حنيفة والثوري واحمد وابو ثور وداود وابن المنذر وقالت طائفة لا يصح اذانه ولا اقامته منهم عطاء ومجاهد والاوزاعي واسحاق وقال مالك يصح الاذان ولا يقيم الا متوضئا وأصح ما يخرج به في المسئلة حديث المهاجر بن قنفذ رضي الله عنه قال «أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول فسلمت عليه فلم يرد علي حتى توضأ ثم اعتذر الي فقال اني كرمت أن اذكر الله الا علي طهر أو قال علي طهارة» حديث صحيح رواه أحمد ابن حنبل وابو داود والنسائي وغيرهم أسانيد صحيحة وعن الزهري عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا يؤذن الا متوضئا» رواه الترمذي هكذا قال والاصح أنه عن الزهري عن ابى هريرة موقوف عليه وهو منقطع فان الزهري لم يدرك أباهريرة: (المسئلة الثانية) يستحب أن يؤذن علي موضع عال من منارة أو غيرها وهذا لا خلاف فيه واحتج له الاصحاب بما ذكر المصنف وبحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال «كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم مؤذنان بلال وابن أم مكتوم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان بلالا يؤذن بليل فكاوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم قال ولم يكن بينهما الا أن يزل هذا ويرقي هذا» رواه البخاري ومسلم من رواية ابن عمرو عائشة وهذا لفظ مسلم وعن عروة بن الزبير عن امرأته

حتى يتم غروبها لما روي انه صلى الله عليه وآله وسلم قال «ان الشمس تطلع ومعها قرن الشيطان فاذا ارتفعت فارقتها ثم اذا استوت فارقتها فاذا زالت فارقتها فاذا دنت للغروب فارقتها فاذا غربت فارقتها: ونهي عن الصلاة في هذه الاوقات» (١) وقوله ومعها قرن الشيطان قبل معناه قوم الشيطان وهم عبدة الشمس يمجنون لها في هذه الاوقات نهي عن الصلاة فيها لذلك وقيل معناه ان الشيطان يقرب رأسه من الشمس في هذه الاوقات ليكون الساجد للشمس ساجدا له ولك ان تعلم قول

(١) «حديث» ان الشمس تطلع ومعها قرن الشيطان فاذا ارتفعت فارقتها ثم اذا استوت فارقتها فاذا زالت فارقتها فاذا دنت الى الغروب فارقتها فاذا غربت فارقتها فنهى عن الصلاة في تلك الساعات «ذلك في الموطأ والشافعي عنه والنسائي وابن ماجه من رواية عطاء بن يسار عن عبد الله الصلتالي

بنى النجار قالت « كان يتي أطول بيت حول المجد فكان بلال يؤذن عليه الفجر » روى أبو داود
باسناد ضعيف قال المحاملي في المجموع وصاحب التهذيب ولا يستحب في الإقامة أن تكون على موضع
عال وهذا الذي قاله محمول على ما إذا لم يكن مسجد كبير تدعو الماجفة إلى العلو للأعلام (الثالثة)
السنة أن يؤذن قائما مستقبل القبلة لما ذكره المصنف فلو أذن قاعدا أو مضطجعا أو إلى غير القبلة
كره وصح أذانه لأن المقصود الأعلام وقد حصل هكذا صريح المجهور وقطعه بالعراقيين وأكثر
الحراسانيين وهو المنصوص وذكر جماعات من الحراسانيين في اشتراط القيام واستقبال القبلة
في حال القدرة وجوب وحكي اتقاض حسين وجها أنه يصح أذان القاعد دون المضطجع والمذهب
صححة الجميع وبما يستدل له حديث يعل بن مرة الصحابي رضى الله عنه أنهم « كانوا مع النبي صلى الله
عليه وسلم في مسير فأتوها إلى مضيق وحضرت الصلاة فطرت السماء من فوقهم والبلد من أسفل
منهم فاذن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على راحلته وأقام فتقدم على راحلته فصلى بهم رمى إيماء
بجعل السجود أخفض من الركوع » رواه الترمذي بإسناد جيد وهذه الملاحظة كانت فريضة
ولهذا أذن لها وصلاتها على الدابة للعدو ومحجب أعادتها وأما حديث زياد بن الحارث قال « أذنت
مع النبي صلى الله عليه وسلم للعسج وأنا على راحلتي » فنضعف والأعظم . والسنة أن يلتفت في الجملة
يمينا وشمالا ولا يستدبر لما ذكره المصنف وفي كيفية الالتفات المستحب ثلاثة أوجه أحها
وبه قطع العراقيون وجماعة من الحراسانيين أنه يلتفت عن يمينه فيقول حي على الصلاة حي
على الصلاة ثم يلتفت عن يساره فيقول حي على الفلاح حي على الفلاح والثاني أنه يلتفت عن يمينه
فيقول حي على الصلاة ثم يعود إلى القبلة ثم يلتفت عن يمينه فيقول حي على الصلاة ثم يلتفت عن
يساره فيقول حي على الفلاح ثم يعود إلى القبلة ثم يلتفت عن يساره فيقول حي على الفلاح والثالث
وهو قول الثقال يقول حي على الصلاة مرة عن يمينه مرة عن يساره ثم حي على الفلاح مرة عن يمينه
ومرة عن يساره قال القاضي أبو الطيب وغيره فإن قيل استحبيبت الثغاة المؤذن في الجملة وذكرهم

المصنف إلى أن يرتفع قرص الشمس بالواو لأن من الأصحاب من قال يخرج وقت الكراهية
بطلوع القرص بتمامها ولم يعتبر الارتفاع وإبراده في الوسيط يشعر بترجيح هذا الوجه وظاهر المذهب
الأول ويدل عليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم « فإذا ارتفعت فأرقها » واعلم أن حالة الاصفرار
داخلة في الوقت الثاني وهو ما بعد العصر حتى تقرب الشمس لكن في حق من صلى العصر وحالة
الطلوع إلى الارتفاع متصلة بما بعد الصبح في حق من صلى الصبح وذكر بعضهم في العبارة

قال ابن عبد البر انفق جمهور رواة مالك عنه على سياقه وقال مطرف وإسحاق ابن الطباع وغيرها
عن أبي عبد الله الصنابحي وهو الصواب وهو عبد الرحمن بن عسيلة وهو ناصبي كبير لاصحبه له
وقال ابن القطان نص حفص بن ميسرة على سماعه من النبي ﷺ وترجم ابن السكن باسمه في

التفات الخطيب في شيء من الخطبة فما الفرق قلنا الخطيب واعظ للحاضرين فالأدب أن لا يعرض عنهم بخلاف المؤمن فإنه داع للغائبين فإذا التفت كان أبلغ في دعائهم وأعلامهم وليس فيه ترك أدب قال أصحابنا والمراد بالالتفات أن يلوى رأسه وعقه ولا يحول صدره عن القبلة ولا يزيل قدمه عن مكانها وهذا معني قول المصنف ولا يستدير ودليله الحديث المذكور والمحافظة على جهة القبلة وهذا الذي ذكرناه من أنه لا يستدير في المنارة وغيرها هو الصحيح المشهور الذي نص عليه الشافعي وقطع به الجمهور وقال صاحب الحاوي أن كان بلا أصغرها وعدداً قليلاً لم يستدروا أن كان كبيراً ففي جواز الاستدارة وجهان وهما في موضع الحيعاتين ولا يستدير في غيره وهذا غريب ضعيف والسنة في إقامة الصلاة أن يكون مستقبل القبلة وقائماً كما ذكرنا في الأذان فإن ترك الاستقبال وإتمام فيها فهو كتركه في الأذان وهل يستحب الالتفات في الإقامة فيه ثلاثة أوجه أحدها يستحب ونقل إمام الحرمين اتفاق الأصحاب عليه قال وحكي بعض المصنفين يعني الفوراني صاحب الأمانة عن القفال أنه قال مرة لا يستحب قال الإمام وهذا غير صحيح والوجه الثاني لا يستحب ورجحه البغوي لأن الإقامة للحاضرين فلا حاجة إلى الالتفات والثالث لا يلتفت إلا أن يكبر المسجد وبه قطع المتولي قال أصحابنا وإذا شرع في الإقامة في موضع تمها فيه ولا يمشي في أثنائها *

(فرع) في مذاهب العلماء في الالتفات في الحيعتين والاستدارة قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يستحب الالتفات في الحيلة يمينا وشمالاً ولا يدور ولا يستدبر القبلة سواء كان على الأرض أو على منارة وبه قال النخعي والثوري والأوزاعي وأبو نور وهو رواية عن أحمد وقال ابن سيرين يكره الالتفات وقال مالك لا يدور ولا يلتفت إلا أن يرد اسمع الناس وقال أبو حنيفة واسحاق وأحمد في رواية يلتفت ولا يدور إلا أن يكون على منارة فيدور واحتج لمن قال يدور بحديث الحجاج بن أرطاة عن عوف بن أبي جحيفة عن أبي جحيفة قال «رأيت النبي صلى الله عليه وسلم بالابطح يخرج بلال فاذا نزل فاستدار في أذانه» رواه ابن ماجه والبيهقي واحتج أصحابنا بالحديث الصحيح السابق من رواية أبي داود أنه لم يستدروا ما حدث الحجاج فجوابه من أوجه أحدها أنه ضعيف لأن الحجاج ضعيف ومدلس والضعيف لا يحتج به والمدلس إذا قال عن من لا يحتج به لو كان عدلاً ضابطاً (والجواب

عن الوقت الأول من أوقات الكراهية أنه ما بعد صلاة الصبح حتى ترتفع الشمس قيد رمح وعلي هذا فنقص أوقات الكراهية عن الخمسة وربما اتسم الواحد منها إلى متعلق بالفعل وإلى متعلق بالزمان *

الصحابة وقال عباس عن ابن معين يشبه أن تكون له حجية ثم حكى الخلاف فيه إلى أن قال ولست أثبت أن عيد الرحمن بن عسيلة ولا أثبت أن له حجية انتهى ورواه مسلم من حديث عمرو بن عيسى في حديث طويل ورواه ابن حبان وابن ماجه والحاكم والطبراني من حديث أبي هريرة

الثاني) انه يخالف لرواية الثقات عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه فوجبه (الثالث) أن الاستدانة تحمل على الالذات جمعا بين الروايات وقد روى عن غير جهة الحاج ابن اوطاة بطريق ضعيف بين البيهقي ضعفه (الرابعة) السنة أن يجعل اصبعه في صياخه اذنه لما ذكره المصنف وهذا متفق عليه ونقله المحاملي في المجموع عن عامة أهل العلم قال اصحابنا وفيه فائدة أخرى وهي انه ربما لم يسمع انسان صوته لصمم او بعد أو غيرها فيستدل بأصبعه على أذانه فان كان في إحدى يديه علة تنمعه من ذلك جعل الاصبع الأخرى في صياخه ولا يستحب وضع الاصبع في الاذن في الاقامة تصرح به الروايان في الحلية وغيره والله أعلم *

(فرع) ولو اذن راكبا قام الصلاة راكبا اجزا أمولا كراهية ان كان مسافرا فان كان غير مسافر كرهه والاقامة اشد كراهة والاوليان يقيمهما المسافر بعد نزوله لانه لا يضمن نزوله لفرصة هذا قاله الاصحاب ولو اذن انسان ماشيا قال صاحب الحاوي ان انتهى في آخر اذانه الى حيث لا يسمعه من كان في موضع ابتدائه لم يجزه وان كان يسمعه اجزأ هذا كلامه وفيه نظر ويحتمل ان يجزئه في الاولين * قال المصنف رحمه الله « والمستحب ان يرسل في الاذان ويدرج الاقامة لما روى عن ابن الزبير مؤذن بيت المقدس أن عمر رضى الله عنه قال « اذا أذنت فترسل واذا اقت فاحتم » ولان الاذان للثانين فكان الترسيل فيه ابلغ والاقامة للحاضرين فكان الادراج فيه اشبه ويكره التخليط وهو التمديد والبغى وهو التطريب لما روى ان رجلا قال لابن عمر « اني لاحب في الله قال وانا ابغض في الله انك تبغي في اذناك » قال حماد يعني التطريب »

(الشرح) هذا الحكم الذي ذكره متفق عليه وهكذا نص عليه الشافعي في الام قال وكيف ما أتى بالاذان والاقامة اجزا غير ان الاختيار ما وصفت هذا نصه واتفق اصحابنا على انه يجزيه كيف أتى به قال الشافعي في المعتمد العمود ان يكون صوته بتحزين وترقيق ليس فيه جفاء كلام الاعراب ولا لين كلام المتأولين وهذا الأمر المذكور عن عمر رضى الله عنه واه البيهقي

قال (وذلك في كل صلاة لا سبب لما بخلاف الفاتحة وصلاة الخنساء وسجود التلاوة ونحية المسجد وركعتي الطواف وفي الاستسقاء تردد ودكنا الاحرام مكروهة لأن سببا متأخر) *

الافاقات المكروهة لا ينهي فيها عن الصلاة على الاطلاق بل عن بعض أنواعها وما ورد فيها من النهي المطلق محمول على ذلك البعض فالترض من هذا الفصل بيان ما ينهي عنه من الصلوات في هذه الافاق وما لا ينهي عنه وقوله وذلك في كل صلاة لا سبب لما أتى النهي والسكرانة قال سأل صفوان بن المظلل رسول الله ﷺ فذكره في حديث طويل ورواه الطبراني من حديث مرة بن كعب نحوه

ورواه أبو عبيد في غريب الحديث وروى مرفوعاً من رواية أبي هريرة وجابر ووقع في المذهب وإذا اقت فاحذم بماء مهلة وذال معجبة مكسورة وبعدها ميم وهزته هبة وصل ورواه البيهقي من طريقين أحدهما هكذا والثاني فاحذر بالراء بدل الميم ومعناها واحد وهو الاسراع وترك التطويل قال ابن فارس كل شيء أسرع فيه قد حذمت وأما الأثر المذكور عن ابن عمر فرواه أبو بكر ابن أبي داود السجستاني في كتابه المغازي وقال فيه تختل في إذا بك بدل تبغي وجاء في الترسل حديثان أحدهما عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « قال ليلال إذا أذنت فترسل وإذا اقت فاحذر » رواه الترمذي وضمه وعن علي رضي الله عنه قال « كن رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا أن نرسل الأذان ونحذر الإقامة » رواه الدارقطني بإسناد ضعيف وقوله يترسل قال أهل اللغة هو الترتيل والتأني وترك العجلة قال الأزهري المترسل المتمهل في تأذنته وبين كلام تيننا يفهمه كل من سمعه قال وهو من قولك جاء علي رسله وأعمل كذا علي رسله أي علي هيته غير مستعجل ولا متعجل نفسه وقوله يدرج هو يضم الياء وكسر الراء ويجوز فتح الياء وضم الياء لغتان مشهورتان ويقال زوجته أيضاً بالتشديد ثلاث لغات حكاهن الأزهري عن ابن الأعرابي قال أفصحهن أدرجته وكذا اختاره المصنف بقوله الأدرج أشبه قال الأزهري وغيره وأصحابنا أدرج الإقامة هو أن يصل بعضها ببعض ولا يترسل ترسل في الأذان وأصل الأدرج والدرج الطي وقوله البغي هو بفتح الياء الموحدة وإسكان الغين المعجمة وهو المبالغة في رفع

وقول الأصحاب في هذا المقام صلاة لا سبب لها وصلاة لها سبب ما أرادوا به مطلق السبب إذ ما من صلاة إلا ولها سبب ولكن أرادوا بقولهم صلاة لها سبب أن لها سبباً متقدماً على هذه الأوقات أو مقارناً لها وبقولهم صلاة لا سبب لها أي ليس لها سبب متقدم ولا مقارن فعبروا بالمطلق عن المقيد وقد يفسر قولهم لا سبب لها بأن الشارع لم يخصها بوضع وشرعية بل هي التي تأتي بها الإنسان ابتداء وهي النوافل المطلقة وعلي هذا التفسير فكل ما لا سبب له مكروه لكن كل ماله سبب ليس يجائز ألا ترى أن ركعتي الأحرام لها سبب بهذا التفسير وهما مكروهتان كما سنذكر أن شاء الله ولفظ الكتاب يوافق التفسير الأول لأنه خص النهي والكراهة بما لا سبب له من الصلوات ثم أنه عد أنواعاً من الصلوات التي لها سبب فمنها الفائتة فلا تكره في هذه الأوقات لعموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فان ذلك وقتها لا وقت لها غيره » (١) ويستوى في الجواز قضاء الفرائض والنوافل التي اتخذها ورد له ومنها صلاة الجنائزة

(١) « حديث » من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فان ذلك وقتها لا وقت لها غيره الدارقطني والبيهقي في الخلافات من حديث أبي هريرة بسند ضعيف دون قوله لا وقت لها غيره وقد تقدم في التيمم وأصله في الصحيحين دون قوله فان ذلك وقتها *

الصوت ومجاورة الحد قال الازهرى البغي ان يكون في رفع صوته يحكى كلام الجبارة والمتكبرين والمتفيعين قال والبغي في كلام العرب الكبر والبغي الضلال والبغي الفساد قال صاحب الحاوى البغي تفخيم الكلام والتشادق فيه قال ويكره تلحين الاذان لانه يخرجهم عن الاقحام ولان السلف تجافوه وانما أحدث بعدهم وقوله انك تبغى في اذائك يجوز فتح همزة المكسر ها والفتح أحسن للتعليل وقوله تبغى هو يفتح التاء واسكن الباء وكسر الفين وابوازير المذكور لا يعرف اسمه كذا قاله الحاكم ابواحمد وغيره وقوله بيت المقدس فيه لغتان مشهورتان نتج الميم واسكن القاف وكسر الدال والثانية المقدس بضم الميم وفتح القاف والدال المشددة وهو مشتق من القدس وهو الطهر ويقال فيه القدس والقدس باسكن الدال وضمها وايليا وغير ذلك وقد أوضحته في تهذيب الاسماء * قال المصنف رحمه الله *

﴿والمستحب ان يرفع صوته في الاذان ان كان يؤذن للجماعة لقوله صلى الله عليه وسلم﴾

روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال «يا علي لا تؤخر أربعاً» (١) وذكر منها الجنائز اذا حضرت: ومنها سجود التلاوة فلا يكره في هذه الاوقات لان سبب سجدات التلاوة قراءة القرآن وهي مقارنة لهذه الاوقات فلا يؤخر عن وقتها وفي معناه سجود الشكر فان سببه السرور الحادث فلايس ذكرهما في هذا الموضع لكونهما من أنواع الصلاة لكن لانها كالصلاة في الشرائط والاحكام ومنها تحية المسجد فان اتفق دخوله في هذه الاوقات لغرض في الدخول كاعتكاف ودرس علم وقراءة فيه لم تكره التحية لما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال «اذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين» (٢) ولان سبب التحية هو الدخول في المسجد وقد اقرن بهذه الاوقات ولو دخبا في

(١) «حديث» يا علي لا تؤخر اربعا الجنائز اذا حضرت الحديث : الذي في كتب الحديث لا تؤخر ثلاثا الصلاة اذا أنت والجنائز اذا حضرت والايام اذا وجدت لها كفواً وقد أورد المصنف في التكاليف على الصواب ثم أوردته كما هنا وكذا رواه الترمذي من حديث علي وقال غريب ولبس اسناده بمتصل وهو من رواية ابن وهب عن سعيد بن عبد الله الجعفي عن محمد بن عمر بن علي عن ابيه عن علي وسعيد مجهول وقد ذكره ابن حبان في الضعفاء فقال سعيد بن عبد الرحمن بن عبد الله ورواه الحاكم من هذا الوجه فجعل مكانه سعيد بن عبد الرحمن الجعفي وهو من اغلأطه الفاحشة ورواه ابن ماجه مقتصر على قوله لا تؤخر الجنائز اذا حضرت لكن يمارضه ما رواه مسلم من حديث عتبة بن عامر الجعفي ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ يبيتنا ان نصلى فيه وان نغير فيه من موتانا حين تطلع الشمس بازغة الحديث : وحمله بعضهم على الدفن فقط لكن في الجنائز لابن شاهين بلفظ أن نصلى فيه من موتانا لكن فيه خارجة بن مصعب وهو ضعيف وقال البيهقي مثل ماورد في اعتبار الكفاءة حديث علي هذا

(٢) «حديث» اذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين منفق عليه من حديث

للمؤذن مدي صوته ويشهد له كل رطب ويابس» ولانه ابلغ في جمع الجماعة ولا يبالغ بحيث يشق حلقه لما روى أن عمر رضى الله عنه سمع ابا محذورة قد رفع صوته فقال له «أما خشيت أن ينشق مريطاؤك فقال أحببت أن تسمع صوتي» فان اسر بالاذان لم يعتد به لانه لا يحصل به المقصود وإن كان يؤذن لصلاته وحده لم يرفع الصوت لانه لا يدعو غيره فلاوجه لرفع الصوت والمستحب أن يكون رفع الصوت في الإقامة دون رفع الصوت في الاذان لان الإقامة للحاضرين»

(الشرح) حديث «يفغر للمؤذن مدي صوته» رواه ابوداود من رواية ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم هكذا وفي استناذه رجل يجول ورواه البيهقي من ورواية ابى هريرة وابن عمر وفي رواية ابن عمر البيهقي «ويشهد له كل رطب ويابس سمع صوته» وفي رواية ابى هريرة «كل رطب ويابس سمعه» وفي سنن ابن ماجه «ويستغفر له كل رطب ويابس» وفي صحيح البخاري عن عبد الله ابن عبد الرحمن ابن ابى صعصعة أن أبا سعيد الخدري قال «له إني أراك تحب الغنم والبادية فإذا كنت في غنمك أو باديته فاذنت للصلاة فارفع صوتك بالنداء فإنه لا يسمع مدي صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة قال أبو سعيد سمعته من رسول الله ﷺ» والمدي يفتح الميم مقصور يكتب بالياء وهو غاية الشيء وقوله يفغر للمؤذن مدي صوته معناه أن ذنبه لو كانت أجساما غفر له منها قدر ما يملأ المسافة التي بينه وبين منتهي صوته وقيل بمد له الرحمة بقدر مدي الاذان وقال الخطابي معناه أن يستكمل مغفرة الله تعالى إذا استوفى وسعه في رفع الصوت فيبلغ الغاية من المغفرة إذا بلغ الغاية من الصوت وأما قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا يمحذورة «أما خشيت أن ينشق مريطاؤك» فروى البيهقي منه هذا القدر دون قوله أحببت أن تسمع كلامي والمريطاء بجمع مضمومة ثم راء مفتوحة ثم ياء مثناة من تحت ساكنة ثم طاء مهلة وبالمد والقصر

هذه الاوقات ليصلي التحية لالحاجة في الدخول فهل يكره فيه وجهان أحدهما لا لما سبق وأقيسها نعم كما لو أخر الفاتحة ليقضيها في هذه الاوقات ويدل عليه ما روى انه صلى الله عليه وآ وسلم قال «لا يتحرى أحدكم لصلاة قبل طلوع الشمس وغروبها» (١) ومنهم من لا يفصل ويجعل في التحية وجهين على الإطلاق وينسب القول بالكراهية الى عبد الله الزيري رضى الله عنه وليكن قوله

ابى قتادة ورواه ابن عدى من حديث ابى هريرة وزاد قال الله جاعل بركمته في نفسه خيرا وقال القليل لأصل له من حديثه وتقرده به ابراهيم بن زيد بن قديد عن الاوزاعي عن يحيى عن ابى سلمة عنه قال ابن عدى لا اعرفه

(١) حديث «روى انه صلى الله عليه وسلم قال لا يتحرى أحدكم لصلاته طلوع الشمس ولا غروبها متفق عليه من حديث ابن عمر زيادة قلنا تطلع بقرنى شيطان ورواه مسلم عن عائشة نحوه

اثنان اشهرها المد وهي مؤتة وهي ما بين السرة والعانة قال الاصمعي هي ممدودة ولم يذكر
الجوهري وجماعة سوى المد ومن ذكر المد والقصر ابو عمر الزاهد في شرح الفصيح قال
الجوهري هي كلمة جاءت مصغرة والمشهور انها ما بين السرة والعانة كما سبق وقال ابن فارس ما بين
الصدر الى العانة . اما حكم المسألة فان كان يؤذن للجماعة استحب ان يرفع صوته ما يمكنه بحيث
لا يلحقه ضرر فان اسر به لم يصح لما ذكره المصنف هذا هو الصحيح وبه قطع الجمهور وفيه وجه
انه يصح كالأمر بالقراءة في موضع الجهر وفيه وجه ثالث انه لا بأس بالاسرار ببعضه ولا يجوز
الاسرار بالجميع وهكذا نص عليه في الامم لكن تأوله الجمهور على انه أراد من لم يبالغ في الجهر
ومنهم من تأونه على من أذن لنفسه للجماعة ومنهم من أخذ بظاهره وموضع الخلاف اذا أسمع نفسه
فحسب فان لم يسمع نفسه فليس ذلك بأذان ولا كلام وإن أسمع بعض الناس دون بعض حصل
الاذان قطعاً قال صاحب الحاروي لو أسمع واحداً من الجماعة أجزاءً لان الجماعة تحصل بها ولو اقتصر
في الإقامة على إسماع نفسه لم تصح إقامته على أصح الوجهين هذا كله في المؤذن والمقيم للجماعة أما من
يؤذن لنفسه وحده فقطع الجمهور بانه يكفي أن يسمع نفسه في الاذان والاقامة وقال إمام الحرمين
يشترط إسماع من عنده والمذهب الاول ونقله الشيخ أبو حامد في تعليقه عن أصحابنا وهل يستحب
له رفع الصوت فيه خلاف وتفصيل سبق بيانه في فرع في أوائل الباب ومن يقول لا يرفع المنفرد
يحمل الاحاديث الصحيحة في فضل رفع الصوت على الاذان للجماعة والله اعلم ﴿

• قال المصنف رحمه الله •

﴿ويجب أن يرتب الاذن لانه إذا نكسه لا يعلم السامع أن ذلك أذان والمستحب أن لا يتكلم
في أذانه فان تكلم لم يطل أذانه لانه اذا لم تبطل الخطبة بالكلام فلا تنقطع الاذان أولى
وان أغنى عليه وهو في الاذان لم يجز لغيره أن يثنى عليه لان الاذان من اثنين لا يحصل به المقصود
لان السامع يظنه على وجه الله واللعب فان أفاق في الحال وبني عليه جاز لان المقصود يحصل
وان ارتد في الاذان ثم رجع الى الاسلام في الحال ففيه وجهان أحدهما لا يجوز ان يثنى عليه لان

وتحية المسجد معلماً بالاولى لما حكيته ومنها ركعتا الطواف فلا يكرهان في هذه الاوقات لانها
يؤدى بان بعد الطواف فسيبها موجود في هذه الاوقات ومنها صلاة الاستسقاء وفيها وجهان عبر عنها
المصنف بالتردد أحدهما إنما يكره لان الغرض منها للدعاء والسؤال وهو لا يفوت بالتأخير أشبهت
صلاة الاستخارة وهذا هو الذي ذكره صاحب التهذيب وآخرون وأظنهما أنها لا تكرر لأن
الحاجة الداعية اليها موجودة في الوقت ومن قال بهذا قد يمنع الكراهة في صلاة الاستخارة أيضاً
ومن هذه الصلوات صلاة الخسوف فانها لو أخرت عن هذه الاوقات فربما انجلت الشمس وقات

مافعله قد بطل بالردة والمذهب انه يجوز لان الردة انما تبطل اذا اتصل بها الموت وههنا رجع قبل الموت فلم يبطل * ﴿

﴿الشرح﴾ اتفقوا على اشتراط الترتيب في الاذان لما ذكره فان نكسه فما وقع في موضعه صحيح فله ان يبني عليه بأن أتى بالنصف الثاني من الاذان ثم بالنصف الاول فالنصف الثاني باطل والاول صحيح لوقوعه في موضعه فله ان يبني عليه فيأتي بالنصف الثاني ولو استأنف الاذان كان أولى ليقع متواليا ولو ترك بعض كلماته أتى بالمتروك وما بعده ولو استأنف فان اولي واما الكلام في الاذان فقال اصحابنا الموالاته بين كلمات الاذان مأمور بها فان سكت يسير لم يبطل أذانه بخلاف بل يبني وان تكلم في اثنا عشر فركوه بخلاف قال اصحابنا فان عطس حمد الله في نفسه وبني وان سلم عليه انسان أو عطس لم يجبه ولم يشتمه حتى يفرغ فان اجابه او شتمه أو تكلم بغير ذلك لمصلحة لم يكره وكن تاركا للفضل ولو رأى اعمى يخاف وقوعه في بئر أو حية تدب الى غافل أو نحو ذلك وجب انذاره

الصلوات ومنها اذا تطهر في هذه الاوقات جاز له أن يصلي ركعتين لما روى انه صلى الله عليه وسلم قال لبلال « حدثني ما أرجي عمل عمتي في الاسلام فاني سمعت دف نعليك بين يدي في الجنة قال ما عملت عملا ارجي عندي اني لم اظهر طهوراً في ساعة من ليل أو نهار الا صليت بذلك الطهور ما كتب لي أن أصلي » (١) وهل يلحق ذلكنا الاحرام بهذه الصلوات فيه وجهان أحدهما نعم لحاجته الي الاحرام في هذه الاوقات بالحج أو العمرة وأصحها وهو المذكور في الكتاب لا لأن سببها الاحرام وهو متأخر عنها وقد يتحقق بعدها وقد يعوق دونه عائق ولك أن تعلم قوله وذلك في كل صلاة لا سبب لها بالخاء لانه يقتضي حصر النهي في الصلاة التي لا سبب لها في الاوقات الخمسة جميعا وعند أبي حنيفة الوقتان اللذان يتعلق النهي فيها بفعله يكره فيها التطوع ولا يكره فيها الفرض ولا بأس بأن يصلي فيها على الجنائز وقضي فوائت الفرائض وبمسجد للتلاوة والسجود ولكن لا يصلي المنشورة ولا ركعتي الطواف والتطوعات وأما في الاوقات الثلاثة فلا يجوز صلاة ما الا عصر اليوم عند غروب الشمس فلو دخل في تطوع قال يقطع ويقضيه في الوقت للمأمور فلو مضى فيه اساء وأجزأه وان صلى فيها فرضاً أو واجبا اعاد الا عصر يومه وصلاة الجنائز وسجدة التلاوة ولك ان تعلمه بالميم والالف ايضا لانه روى عن مالك انه يقضي الفرائض في الاوقات الخمسة ولا يصلي فيها النافلة سواء كان لها سبب أو لم يكن وبه قول احمد واستثنى علي مذهبه ركعتا

(١) (حديث) انه ﷺ قال لبلال حدثني ما أرجي عمل عمتي في الاسلام فاني سمعت دف نعليك بين يدي في الجنة فقال ما عملت عملا ارجي عندي اني لم اظهر طهوراً في ساعة من ليل أو نهار الا صليت بذلك الطهور ما كتب لي ان أصلي متفق عليه من حديث ابن هريرة وأخرجه ابن حبان والحاكم من حديث بريدة بزيادة ما حدثت الا توضأت ولا توضأت الا صليت (تنبيه) دف نعليك بالمهمله هو الحركة وقيل هو بالهمزة *

ويبني على اذانه واذا تكلم فيه لمصلحة أو لغير مصلحة لم يبطل اذانه ان كان يسيرا لانه ثبت في الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تكلم في الخطبة فالأذان أولي أن لا يبطل فانه يصح مع الحدث وكشف العورة وقاعدًا وغير ذلك من وجوه التخفيف وهذا الذي ذكرناه من أنه لا يبطل اذانه باليسير هو المذهب وبه قطع الاصحاب الا الشيخ أبامحمد فتردد فيه اذا رفع به الصوت والصحيح قول الاصحاب وان طال الكلام أو سكت سكونا طويلا أو نام أو أغشى عليه في الأذان ثم أفاق ففي بطلان أذانه طريقان أحدهما لا يبطل قولًا واحداً وبه قطع العراقيين وهو نص الشافعي رحمه الله في الام والثاني في بطلانه قولان وهو طريقة الخراسانيين قالوا والتوم والاعغاء أولي بالابطال من الكلام والكلام أولي بالابطال من السكوت قل الرافعي الاشبه وجوب الاستئناف عند طول الفصل وحمل النص على الفصل اليسير قل أصحابنا والجنون هنا كالاعغاء ممن صرح به التماسي أبو الطيب والمزوردي والمحاملي والمتولي وغيرهم ثم في الاعغاء والتوم اذا لم نوجب الاستئناف لقلة الفصل أو مع طوله على قولنا لا يبطل الطويل يستحب الاستئناف نص عليه في الام واتفق الاصحاب عليه وكذا يستحب في السكوت والكلام الكثيرين اذا لم يوجب فان كان الكلام يسيرا لم يستحب الاستئناف على أصح الوجهين وبه قطع الأكثرين كما لا يستحب الاستئناف عند السكوت اليسير بلا خلاف والوجه الثاني يستحب ورجحه صاحب الشامل والتسمة لانه مستغن عن الكلام بخلاف السكوت ثم اذا قلنا يبني مع الفصل الطويل فالمراد ما لم يفحش الطول بحيث لا يعد مع الاول اذانا وحيث قلنا لا يبطل بالفصل المتخلل فله ان يبني عليه نفسه ولا يجوز لغيره على المذهب وهو المصوص في الام وبه قطع العراقيين لانه لا يحصل به اعلام وقال الخراسانيون ان قلنا لا يجوز الاستخلاف في الصلاة فهنا أولي والافقولان

العواف وصلاة الجماعة مع امام الحنفي وأبو حنيفة يكره أعادتها في الجماعة لنا ما تقدم وأيضاً ما روى انه صلى الله عليه وسلم (١) ادخل بيت أم سلمة رضي الله عنها بعد صلاة العصر وصلى ركعتين فأثنته

(١) في حديث صحيح أنه صلى الله عليه وسلم دخل بيت أم سلمة بعد صلاة العصر فصلى ركعتين فسأله عنها فقال اناني فاس من عبد القيس فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر فهما هاتان متفق عليه من حديث كريب عن أم سلمة وفيه قصة مطولة : وروى مسلم من حديث عائشة واحمد من حديث ميمونة انه داوم عليهما بعد ذلك : وروى الترمذي وابن حبان من حديث ابن عباس قال اتما صلى الركعتين بعد العصر لانه اتاه مال فشغله عن الركعتين بعد الظهر فصلاهما بعد العصر ثم لم يعد لهما وقال الترمذي حديث ابن عباس اصح حيث قال لم يعد لهما : وقد روى عن زيد بن ثابت نحوه : قلت هو عند احمد لكن حديث عائشة اثبت اسنادا ولفظه عند مسلم ثم اثبتا وكان إذا صلى صلاة اثنتا يعني داوم لهما وللبخاري من حديث عائشة ايضاً والذي ذهب به ما تركهما حتى لفي الله (تنبيه) تقدم ان شغله كان بوقد عبد القيس : وروى الطبراني من حديث

وأما إذا تكلم في الإقامة كلاما يسيرا فلا يضر هذا مذهبا وبه قال الجمهور وحكي صاحب البيان عن الزهري أنه قال تبطل إقامته دليلا أنه إذا لم تبطل الخطبة وهي شرط لصحة الصلاة فلا إقامة أولى قال الشافعي في الام ما كرهت له من الكلام في الاذان كنت له في الإقامة كره : قال فإن تكلم في الاذان والإقامة أو سكت فيها سكوتا طويلا أحببت أن يستأنف ولم أوجهه أما إذا ارتد بعد فراغ أذانه والعياذ بالله فلا يبطل أذانه لكن المستحب أن لا يعتد به ويؤذن غيره نص عليه في الام واتفق الاصحاب عليه لأن ردة تؤثر شبهه فيه في حال الاذان فإن أسبوا قام صح وإن ارتد في أثناء الاذان لم يصح بناؤه في حال الردة فإن أسلم وبقي فالمذهب أنه ان لم يبطل الفصل جاز البناء والا فقولان الصحيح منه وقيل في جوازه قولان مطلقا وقال البندنجي وغيره وجهان أحصهما الجواز وإذا جازنا له البناء ففي جوازه غيره الخلاف السابق والمذهب أنه لا يجوز وكذا الحكم لو مات في خلال الاذان فالمذهب أنه لا يجوز البناء وبه قطع صاحب الحساوي والدارمي والله أعلم *

(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا أن الاذان لا يبطل بالكلام وبه قال جماهير العلماء قال الشيخ أبو حامد وحكي عن الزهري أنه أبطله بالكلام قال وهو ضعيف عنه ودليلنا القياس على الخطبة كما ذكره المصنف *

والمستحب لمن سمع المؤذن أن يقول مثل ما يقول الآ في المحيطتين فإنه يقول لاحول ولا قوة الا بالله لما روي عن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا قال المؤذن الله أكبر الله أكبر فقال أحدهم الله أكبر الله أكبر ثم قال أشهد أن لا اله الا الله قال أشهد أن لا اله الا الله ثم قال أشهد أن محمدا رسول الله قال أشهد أن محمدا رسول الله ثم قال حي على الصلاة قال لاحول ولا قوة الا بالله ثم قال حي على الفلاح قال لاحول ولا قوة الا بالله ثم قال الله أكبر الله أكبر قال الله أكبر ثم قال لا اله الا الله قال لا اله الا الله من

عنها فقال أتاني ناس من عبد القيس فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر فعما هاتان» وروى

أم سلمة أن ذلك كان لما قدم عليه وقد بنى المصطلق في شأن ما صنع بهم الوليد بن عقبة وأسانده ضعيف جدا ولا بن ما جاءه قدم عليه وقد بنى تميم أو صدقة شغله عنهما بقسمته : وروى أحمد من حديث زيد بن ثابت أنما كان ذلك لأن ناسا من الأعراب أتوا رسول الله ﷺ بهجير فقمعدوا يسألونه ويفتيهم حتى صلى العصر فانصرف إلى بيته فذكر أنه لم يصل بعد الظهر شيئا الحديث وفيه ابن لهيعة والترمذي عن ابن عباس شغله مال كما تقدم ولاحمد عن ميمونة كان بهجر بشا ولم يكن عنده ظهر فجا ظهر من الصدقة وسلم عن عائشة فشغل عنهما أو نسيهما : وأما ما رواه حماد بن سلمة عن الأزرق بن قيس عن ذكوان مولى عائشة عنها قالت في هذه القصة افقضيها يا رسول الله إذا فاتا فقال لا أخرجه الطحاوي فقد ضعفه البيهقي *

قلبه دخل الجنة » فان سمع ذلك وهو في الصلاة لم يأت بها في الصلاة فاذا فرغ أتى بها فان كان في قراءة أتى بها ثم رجع إلى القراءة لأنها تفوت والقراءة لا تفوت ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم لما روى عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا سمعتم المؤذن يقولوا مثل ما يقول ثم صلوا علي فان من صلى علي صلاة صلى الله عليه عشر ا » ثم يسأل الله تعالى الوسيلة فيقول اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت سيدنا محمدا الوسيلة والفضيلة وابنه مقاما محمودا الذي وعدته : لما روى جابر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « من قال حين يسمع النداء ذلك حلت له شفاعة يوم القيامة » وان كان الاذان للغرب قال اللهم هذا اقبال ليلاك وادبار نهارك وأدوات دعائك استغثي : لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر ام سلمة رضى الله عنها ان تقول ذلك ويدعوا الله تعالى بين الاذان والاقامة لما روى أنس رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « ان الدعاء لا يرد بين الاذان والاقامة »

(الشرح) حديثا عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما رواهما مسلم باللفظ الذي ذكره وحديث جابر رواه البخاري بلفظه هذا وحديث أم سلمة رواه ابو داود والترمذي وفي اسناده مجهول وحديث أنس رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن وفي صحيحه - لم عن سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من قال حين يسمع المؤذن اشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله وضيت بالله ربا ومحمدا رسولا وبالإسلام ديننا غفر له ذنبه » وقوله الوسيلة هي منزلة في الجنة ثبت في صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « اذا سمعتم المؤذن يقولوا مثل ما يقول ثم صلوا علي فانه من صلى علي صلاة صلى الله عليه بها عشر ا ثم سلوا الله لي الوسيلة فانها منزلة في الجنة لا تنبغي الا لعبد من عباد الله وارجو ان اكون انا هو فن سأل لي الوسيلة حات له الشفاعة »

انه صلى الله عليه وسلم « رأى قيس بن قهد يصلي ركعتين بعد الصبح فقال ما هاتان الركعتان فقال اني لم أكن صليت ركعتي الفجر فسكت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يذكر عليه » (١) ويتبين مما قبلناه انه لو علم الغائبة وما بعدها بالخاء لجاز وقد ورد الخبر باستنائه يوم الجمعة من الكراهية وقيل يختص ذلك بمن يغشاه النعاس عند حضور الجمعة وروا أيضا باستنائه مكة فلا تترك صلاة ولا طواف في وقت من الاوقات •

(١) * (حديث) انه عليه السلام رأى قيس بن قهد يصلي ركعتين بعد الصبح فقال ما هاتان الركعتان قال اني لم أكن صليت ركعتي الفجر فسكت النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكر عليه الشافعي ومن طريقه البيهقي انا سفيان عن سعد بن سعيد عن محمد بن ابراهيم عن قيس بن قهد مثله دون

وقوله الدعوة التامة هي بفتح الدال وهي دعوة الاذان سميت دعوة تامة لكاملها وعظم موقعها وسلامتها من نقص يتطرق الي غيرها وقوله الصلاة القائمة أي التي سترقم أي تمام وتحضر وقوله مقاما محموداً هكذا هو في المذهب مقاما محموداً بالتذكير وكذا هو في صحيح البخاري بجميع كتب الحديث وهو صحيح ويكون قوله الذي وعدته بدلائله أو منصوباً بفعل محذوف تقديره أعني الذي وعدته أو مرفوعاً خبر مبتدأ محذوف أي هو الذي وعدته وأما ما وقع في التنبيه وكثير من كتب الفقه المقام المحمود فليس بصحيح في الرواية وإنما أراد النبي صلى الله عليه وسلم التأدب مع القرآن وحكاية لفظه في قول الله عز وجل (عسي أن يعطك ربك مقاما محموداً) فينبغي أن يحافظ على هذا وقوله صلى الله عليه وسلم حلت له شفاعتي أي غشيت به ونالته ونزلت به وقيل حقت له إما احكام الفصل فقال اصحابنا يستحب المؤذن أن يقول بعد فراغ اذانه هذه الاذكار المذكورة من الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وسؤال الوسيلة والدعاء بين الاذان والاقامة والدعاء عند اذان المغرب ويستحب لسامعه أن يتابعه في الفاظ الاذان ويقول عند الحيعتين لا حول ولا قوة الا بالله فإذا فرغ من متابعتها استحسب لها أيضاً أن يقول هذه الاذكار المذكورة كلها ويقول إذا سمع قول المؤذن الصلاة خير من النوم صدقت وبررت هذا هو المشهور وحكي الراجح وجهاً انه يقول صلّى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة خير من النوم ويستحب أن يتابعه في الفاظ الاقامة الا أنه يقول في كلمة الاقامة أقامها الله وأدامها هكذا قطع به الاصحاب الا الغزالي فحكي في البسيط عن صاحب التقرّب وجهاً انه لا يستحب متابعتها

(فرغ) لو تحرم بالصلاة في وقت الكراهية انقضت على أحد الوجين كالصلاة في الحمام الصلاة المنهي عنها في الاوقات الحسة على التفصيل الذي وضع لا ينهي عنها على الاطلاق عندنا بل يستثنى عنها زمان ومكان أما الزمان فهو يوم الجمعة فيستثنى وقت الاستواء يوم الجمعة ولا تكره فيها التطوعات

قوله ولم ينكر عليه وسيأتي معناها آخر الباب : ورواه أبو داود من حديث ابن عمر عن سعد به لكن قال عن قيس بن عمرو قال رأى النبي صلى الله عليه وسلم أصلى بعد صلاة الصبح ركعتين وقال أصلاة الصبح أربعا ورواه الترمذي من طريق عبد العزيز بن محمد عن سعد بلفظ فقال اصلاتان معاً فقال غريب لا يعرف إلا من حديث سعد وقال ابن عينة سمعه عطاء بن ابي رباح من سعد قال وليس استاده بمتمصل لم يسمع محمد بن ابراهيم من قيس : وقال أبو داود روى عبد ربه بن سعيد ويحيى بن سعيد هذا الحديث مرسلان جدهم صلى الله عليه وسلم ورواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما والحاكم من طريق الليث بن سعد عن يحيى بن سعد عن ابيه عن جده قيس بن قهده انه جاء والنبي صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة الفجر فصلى معه فلما سلم قام فصلى ركعتي الفجر فقال له النبي صلى الله عليه وسلم فقال لم اكن صليتهما قبل الفجر فسكت (فائدة) ذكر العسكري ان قهدها لقب عمرو والد قيس وبهذا يجمع الخلاف في اسم ابيه فقد بينا ان بعضهم قال قيس ابن قهده وبعضهم قيس بن عمرو : وأما ابن السكن فخلطه في الصحابة اثنين *

الا في كلمة الاقامة وهذا شاذ ضعيف قال اصحابنا ويستحب ان يتابع المؤذن في كل كلمة عقب فراغ المؤذن منها ولا يقارنه ولا يؤخر عن فراغه من السكامة ويبدل عليه حديث عمر رضي الله عنه ويقول لاحول ولا قوة الا بالله اربع مرات في الاذان ومرتين في الاقامة فيقولها عقب كل مرة من قول المؤذن حي علي الصلاة حي علي الفلاح يقول في الشيب صدقت وبررت مرتين ذكره الروياني في الحليّة وغيره وتستحب الصلاة على رسول الله ﷺ بعد الفراغ من سؤال الوسيطة بعدها للمؤذن والسماع وكذا الدعاء بين الاذان والاقامة يستحب لها تغيرها قال اصحابنا وانما يستحب المتابع ان يقول مثل المؤذن في غير الحيعتين لئلا يدل على رضاه به وهو افقته في ذلك واما الحيلة فدعاء الى الصلاة وهذا لا يليق بتغير المؤذن فاستحب المتابع ذكر آخر فكان لاحول ولا قوة الا بالله لانه تفويض محض الى الله تعالى وثبت في الصحيحين عن ابي موسى الاشعري رضي الله عنه ان رسول الله ﷺ قال « لاحول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة » قال اصحابنا يستحب متابعتها لكل سامع من طاهر ومحدث وجنب وحائض وكبير وصغير لانه ذكر وكل هؤلاء من اهل الذكر ويستثنى من هذا المصلي ومن هو على الحلاء والجماع فاذا فرغ من الحلاء والجماع تابعه صرح به صاحب الحاوي وغيره فاذا سمعه وهو في قراءة او ذكر او درس علم او نحو ذلك قطعه وتابع المؤذن ثم عاد الى ما كان عليه ان شاء وان كان في صلاة فرض او نفل قال الشافعي والاصحاب لا يتابعه في الصلاة فاذا فرغ منها قاله وحكى الحراسانيون في استحباب متابعتها في حال الصلاة قولاً وهو شاذ ضعيف فاذا قلنا بالمدح انه لا يتابعه فابعه فقبول ان اصحابها يكرهه والثاني انه خلاف الاول وقيل انه مباح لا يستحب فعله ولا تركه ولا يكرهه وهذا اختيار الشيبخ ابي علي السنجي وامام الحرمين والمذهب كراهته فاذا نأى به في الفاظ الاذكار وقال في الحيعتين لاحول ولا قوة الا بالله ثم يطل صلاتها لانها اذكار الصلاة لا يطلب الاذكار وان قال في الحيلة حي على الصلاة حي على الفلاح فهذا كلام آدمي فان كان عالماً بأنه في الصلاة وان هذا كلام آدمي بطلت صلاته وان كان ناسياً بالصلاة لم تبطل وان

خلافاً لابن حنيفة ومالك وأحمد لما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم « نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة » (١) وهل يستثنى بقى الاوقات الخمسة يوم الجمعة فيه وجهان أحدهما نعم لوقت الاستواء تخصيص الجمعة وتفضيلاً وقد روى « أن جهنم لا تجزى يوم الجمعة » وأنحها لا لأن

(١) حديثه روى أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس إلا يوم الجمعة الشافعي عن ابراهيم بن محمد بن ابي عجي عن اسحق بن عبد الله بن ابي فروة عن سعيد عن ابي هريرة واسحق وابراهيم ضعيفان ورواه البيهقي من طريق ابي خالد الاحمر عن عبد الله شيخ من اهل المدينة عن سعيد به ورواه الأئمة بسند فيه الواقدي وهو متروك ورواه البيهقي بسند آخر به عطاء بن عجلان وهو متروك ايضا : قال صاحب الامام وقوى الشافعي ذلك بما رواه عن ثعلبة بن ابي مالك عن عامة اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم انهم كانوا

كان عالماً بالصلاة جاهلاً بأن ذلك كلام آدمي وأنه ممنوع منه ففي بطلان صلاته وجهان حكاهما القاضي حسين في تليقه وغيره أصحهما لا تبطل وبه قطع الأكثر منهم الشيخ أبو حامد وصاحب الحاوي والحاملي وصاحب الشامل والابانة والمتولي وصاحب العدة قالوا ويسجد لله النامي وكذا الجاهل إذا لم تبطل لأنه تكلم في صلاته ناسياً قال القاضي حسين ولو قال في متابعتة في التوسيع صدقت وبررت فهو كقولهم في الصلاة لأنه كلام آدمي قال وكذا لو قال مثله الصلاة خير من النوم قال صدق رسول الله ﷺ تبطل صلاته ولو قال قد قامت الصلاة بطلت صلاته كالأول قال حضرت الصلاة ولو قال أقامها الله أو اللهم قمها وأدعها لم تبطل صلاته هذا كلام القاضي وهو كما قال . واتفقوا على أنه لا يتابعه إذا كان في أثناء قراءة الفاتحة فإن ذلك مكروه ومن قل الانفاق عليه إمام الحرمين قالوا فلو تابع فيها وجب استئناف القراءة بخلاف لأنه غير مستحب بخلاف ما لو أمن فيها لتأمين الإمام فإنه لا يجب الاستئناف على الأصح لأن التأمين مستحب قال صاحب الشامل قال أبو اسحاق وليس التأكد في متابعة المؤذن بعد فراغ المصلي كأنه أكد في متابعة من ليس هو في صلاة قال صاحب الحاوي ولوسعه وهو في الطواف تابعه وهو على طوافه لأن الطواف لا يمنع الكلام *

(فرع) إذا سمع مؤذناً بعد مؤذن هل يختص استحباب المتابعة بالأول أم يستحب متابعة كل مؤذن فيه خلاف للسلف حكاه القاضي عياض في شرح صحيح مسلم ولم أر فيه شيئاً لا يوجبنا والمسئلة محتملة والختان يقال للمتابعة سنة متأكدة يكره تركها تنصريح الأحاديث الصحيحة بالامر بها وهذا يختص بالأول لأن الأمر لا يقتضي التكرار وأما أصل الفضيلة والثواب في المتابعة فلا يختص والله أعلم *

(فرع) مذهبن أن المتابعة سنة ليست بواجبة وبه قال جمهور العلماء وحكى الطحاوي خلافاً لبعض السلف في إيجابها وحكمه القاضي عياض *

(فرع) مذهبنا ومذهب الجمهور أنه يتابع المؤذن في جميع الكلمات وعن مالك روايتان

الرخصة وردت في وقت الاستواء فيبقى الباقي على عموم النهي فإن قلنا بالوجه الأول جاز التنفل في وقت الاستواء وغيره لكل أحد فيه وجهان أحدهما نعم لمطلق قوله «الأيوم الجمعة» وإيراد المصنف يقتضي ترجيح هذا الوجه لأنه حكم بالاستثناء ثم روى عن بعضهم تخصيص الاستثناء بمن يفشاه

يصلون نصف النهار يوم الجمعة (وفي الباب) عن وائلة رواه الطبراني بسند واهي : وعن أبي قتادة وسائياً ومما يؤيد أصل المسألة ما رواه البخاري عن سليمان مرفوعاً لا يقتسل رجل يوم الجمعة يتطهر ما استطاع من طهر ويدهن أو يمس من طيب ثم يخرج فلا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينصت إذا تكلم الإمام الاغفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى قالت فيه ان المانع من الصلاة خروج الإمام لا اختصاص النهار *

أحدهما كالجهور والثانية يتابعه إلى آخر الشهادتين فقط لأنه ذكر الله تعالى وما بعده بعضه ليس
بذكر وبعضه تكرر لما سبق وحجة الجهور حديث عمر رضي الله عنه *

(فرع) لم أر لأصحابنا كلاماً في أنه هل يستحب متابعة المؤذن في الترجيع أم لا وبجواب أن يقال
لا يستحب لأنه لا يسمعه ويحتمل أن يقال يستحب لقوله صلى الله عليه وسلم «إذا سمعتم المؤذن
فقولوا مثل ما يقول» والترجيع مما يقول ولم يقل فقولوا مثل ما تسمعون وهذا الاحتمال
أظهر وأحوط *

(فرع) من رأى المؤذن وعلم أنه يؤذن ولم يسمعه بعد أو سمع الظاهر أنه لا يشرع له المتابعة
لأن المتابعة معقولة بالسمع والمحدث مصرح بأشترائه وقياساً على تنصيت العادى أنه لا يشرع
لن يسمع تحميده

(فرع) لمن سمع المؤذن ولم يتابعه حتى فرغ لم أر لأصحابنا تهرضا لأنه هل يستحب ترك
المتابعة والظاهر أنه يتدارك على القرب ولا يتدارك بعد طول الفصل وقد قال 'مام الحرم' لو سمعه
وهو في الصلاة فلم يتابعه ينبغي أن يأتي بالاذكر بمجرد السلام ولو مال الفضل فهو أكثر ترك سجود
السجود فيه تفصيل في موضعه *

(فرع) قد ذكرنا أن مذهبتنا المشهور أنه يكره للصلى متابعة في الصلاة وسواها صلاة
الغرض والنفل وبه قال جماعة من السلف وعن مالك ثلاث روايات أحدها يتابعه وأما
لا وأما ثلاثة يتابعه في النافلة دون الغرض *

* قال المصنف رحمه الله *
(والمستحب أن يقعد بين الأذان والإقامة قعدة ينظر فيها الجماعة لأن الذي رآه عبد الله
ابن زيد رضي الله عنه في المنام أذن وقعد قعدة ولأنه إذا وصل أذان بالإقامة قلت الناس الجماعة
فلم يحصل المقصود بالأذان ويستحب أن ينحول من موضع الأذان إلى غيره للإقامة لما روي في
حديث عبد الله بن زيد «ثم استأخر غير كثير ثم قال مثل ما قال وجعلها وتراً» *

الناس وبتوجيهه قال صاحب التهذيب وغيره واحتجوا عليه أيضاً بما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم
«كره الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة وقال إن جهنم تسجر إلا يوم الجمعة» والوجه الثاني أنه لا يجوز
التنفل لكل أحد لأن المعنى المخصص لا يشمل لكل وذكروا في الترجيع معنيين أحدهما
أن الناس عند الإجماع يوم الجمعة يذوق عليهم مراعاة الشمس والتمييز بين حالة الأسنوا وما قبلها

(١) (حدث) روى أنه صلى الله عليه وسلم كره الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة
وقال إن جهنم تسجر إلا يوم الجمعة أبو داود والترمذي من حديث أبي قتادة وقال مرسل أبو
الخليل لم يسمع من أبي قتادة وقتة ليث بن أبي سليم وهو ضعيف قال الأرم قدّم أحمد جابر الجعفي
عليه في صحة الحديث *

«الشرح» أما حكم للمسئلة فاتفق اصحابنا علي استحباب هذه التعلية قدر ما يجتمع الجماعة
الافى صلاة المغرب فانه لا يؤخرها لضيق وقتها ولان الناس في العادة يجتمعون لها قبل وقتها ومن
تأخر عن التقدم لا يتأخر عن أول الصلاة ولكن يستحب ان يفصل بين اذانها واقامتها فصلا
يسيرا بقعدة او سكوت أو نحوها هذا مذهبا لاخلاف فيه عندنا وبه قال احمد وأبو يوسف
ومحمد وهو رواية عن أبي حنيفة وقال مالك وأبو حنيفة في المهور عنه لا يقعد بينهما واما
استحباب التحول للاقامة الي غير موضع الاذان فتفق عليه للحديث *

* قال المصنف رحمه الله *

«والمستحب ان يكون المقيم هو المؤذن لان زياد بن الحارث الصدائي اخذ فجاء بلال ليقم
فقال النبي صلى الله عليه وسلم « ان احا صداء اخذ ومن أخذ فهو يقيم » فان اخذ واحد وأقام
غيره جاز لان بلالا اخذ وأقام عبد الله بن زيد *

(الشرح) حديث زياد بن الحارث رواه ابو داد والترمذي وغيرهما قال الترمذي والبغوي
في اسناده ضعف وعلق البيهقي القول فيه فقال ان ثبت كن أولي ما روى في حديث عبد الله
ابن زيد «ان بلالا اخذ فقال عبد الله يارسول الله اني ارى الرؤيا ويؤذن بلال قال قالم انت» لمافي
اسناده ومته من الاختلاف وانه كن في أول ما شرع الاذان وحديث الصدائي كن بعده واما
حديث عبد الله بن زيد فرواه ابو داود وغيره وقد ذكرنا قول البيهقي فيه وقال الامام ابو بكر
الحازمي في كتابه النسخ والنسوخ في اسناده مقال قال واتفق أهل العلم في الرجل يؤذن ويقم غيره
ان ذلك جائز واختلفوا في الاولوية فقال أكثرهم لافرق والامر متسع ومن رأى ذلك مالك
وأكثر أهل الحجاز وأبو حنيفة وأكثر أهل الكوفة وأبو ثور وقال بعض العلماء الأولي أن
من أخذ فهو يقيم وقال الشافعي اذا أخذ الرجل أحببت أن يتولي الاقامة لشيء يروى أن من
أخذ فهو يقيم قال الحازمي وحجة هذا المذهب حديث الصدائي لانه أقوم اسنادا من حديث عبد
الله بن زيد من حديث ابن زيد كن في أول ما شرع الاذان في السنة الأولى وحديث الصدائي
بعده بلا شك والاخذ بأخر الامر من أولي قلوب طريق الانصاف ان يقال الامر في هذا الباب علي
التوسعة وادعاء النسخ مع امكان الجمع بين الحديثين علي خلاف الاصل : أما الصدائي فبضم
الصاد وتخفيف الدال المهملتين وبالد مذ وب الي صداء تصرف ولا تصرف وهو ابو هذه القبيلة

وما بعدها تخفف الامر عليهم تعميم الترخيص والثاني أن الناس يتكثرون اليها فيغالبهم النوم فيحتاجون
الي طرد النعاس بالتغفل كيلا يطل وضوءهم فيفتقرون في إعادة الضوء الي تخطي رقاب الناس
فعلي المعنيين جميعا المتخلف القاعد في بيته وقت الاستواء لعذر أو غير عذر ليس له التنفل فيه
وأما الذي حضر الجمعة فضضية المعنى الأول تجوز التغفل له مطلقا وقضية المعنى الثاني تخصيص

واسمه يزيد بن حرب قال البخاري في تاريخه ص ٥٤٠ حتى من اليمن وكان اذان زياد الصدائي في صلاة الصبح في السفر ولم يكن بلال حاضرا حينئذ * أما حكم المسئلة فان اذن واحد فقط فهو الذي يقيم وان اذن جماعة دفعة واحدة واقفوا علي من يقيم منهم اقام وان تشاحوا أفرع وان اذنوا واحدا بعد واحد فان كل الاول هو المؤذن الراتب أو لم يكن هناك مؤذن راتب فالذي يقيم هو الاول وان كان الذي اذن أولا أجنبيا واذن بعده الراتب فن اولي بالاقامة فيه وجهان حكاهما الخراسانيون اصحهما الراتب لانه صاحب ولاية الاذان والاقامة وقداخن والثاني الاجنبي لان باذان الاول حصلت سنة الا ان أو فرضه ولو أقام في هذه الصور غير من له ولاية الاقامة ممن اذن او اجنبي اعتد باقامته علي المذهب وبه قطع المصنف والجمهور وحكى الخراسانيون وجهها أنه لا يعتد به تخريجا من قول الشافعي انه لا يجوز ان يخلب واحد ويصلي آخر وهذا ليس بشيء ويستحب ان لا يقيم في الصلاة مع الواحد الا اذا لم يحصل به الكفاية وفيه وجه انه لا بأس بأن يقيموا جميعا اذا لم يؤد الى هويش وبه قطع البغوي واذا اقام غير من اثنين فهو خلاف الاول ولا يقبل مكروه وقيل انه مكروه وبه جزم العسكري ونقل مثله عن احمد قال وقال مالك وأبو حنيفة لا يكره *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويستحب لمن سمع الاقامة ان يقول مثل ما يقول الا في الجملة فإنه يقول لاحول ولا قوة إلا بالله وفي لفظ الاقامة يقول أقامه الله وأدامها لما روى ابو امامة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك ﴾

﴿ الشرح ﴾ هذا الحديث رواه ابو داود باسناده عن محمد بن ثابت العبدى عن رجل من أهل الشام عن شهر بن حوشب عن أبي امامة أو بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو حديث ضعيف لان الرجل مجهول ومحمد بن ثابت العبدى ضعيف بالاتفاق وشهر يختلف في عدلته وعلي المصنف انكار في جزئه بروايته عن أبي امامة وانما هو على الشك كما ذكرنا لكن الشك في أعيان الصحابة لا يضر لانهم كلهم عدول لكن لا يجوز الحزم به عن أبي امامة مع الشك وكف كل من فهو حديث ضعيف لكن الضعيف يعمل به في فضائل الاعمال باتفاق العلماء وهذا من ذلك واسم أبي امامة صدى به عجلا ن سبق في باب التيمم وافق أصحابنا علي استحباب متابعتها في الاقامة

الجواز الذي يتكر اليها ثم يغلبه النعاس أما الذي لم يتكرر او لم يؤده النعاس فلا يجوز له ذلك لقول صاحب الكتاب وقيل يخص ذلك بمن يغتاه النعاس عند حضور الجمعة يوافق المعنى الثاني من جهة اعتبار غشيان النعاس ولكن قضية تجوز التنفل بمن يغتاه النعاس وان لم يتكرر اليها وفي كلام غيره ما يقتضى اعتبار التبكير وكون غلبة النعاس لطول الانتظار واعلم ان قوله وقد ورد

قال المصنف الا الوجه الشاذ الذي قدمناه عن البسيط * قال المصنف رحمه الله *

(والمستحب أن يكون المؤذن للجماعة اثنين لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان له مؤذنان بلال وابن أم مكتوم رضي الله عنهما فإن احتاج الى الزيادة جعلهم أربعة لأنه كان لعمان رضي الله عنه أربعة والمستحب أن يؤذن واحد بعد واحد كما فعل بلال وابن أم مكتوم ولأن ذلك أبلغ في الاعلام) *

(الشرح) حديثا بلال وابن أم مكتوم صحيحان كما سبق رواهما البخاري ومسلم قال الشافعي والاصحاب يجوز الاقتصار على مؤذن واحد للمسجد والافضل أن يكون مؤذنان للحديث فإن احتاج الى أكثر من ذلك قال أبو علي الطبري يجوز الزيادة الى أربعة كما فعل عثمان رضي الله عنه ولا يزداد على أربعة وتابع أبا علي الطبري على هذا المصنف والشيخ أبو حامد والمحاملي والسرخسي والبعوي وصاحب العدة ورجحه الروياني وكثيرون وقوله صاحب البيان عن الاكثرين وانكر المحققون هذا على أبي علي وقالوا: إنما الضبط بالحاجة ورؤية المصلحة فإن رأى الامام المصلحة في الزيادة على أربعة فعله وإن رأى الاقتصار على اثنين لم يزد وهذا هو الصحيح لأنه اذا جازت الزيادة على ما كان في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم للحاجة فالزيادة على ما كان في زمن عثمان للحاجة أولى. قال القاضي أبو الطيب قول الشافعي في الام لا تنضيق أن يكون للمؤذنين أكثر من اثنين قال أبو علي الطبري لا يزداد على أربعة قال التماضي قال أصحابنا هذا لا يعرف والصحيح أنه يجوز أن يزيد ماشاء لأن الأفعى لم يحدد شيئاً وقال صاحب الشامل هذا التقدير الذي قاله أبو علي لم يذكره أحد من أصحابنا غيره وظاهر كلام الشافعي جواز الزيادة وقال صاحب التمتعة هذا الذي قاله أبو علي ليس بصحيح وقال صاحب الحاوي يكون له مؤذنان فإن لم يكف اثنين لكثرة الناس جعلهم أربعة فإن لم يكفوا جعلهم ستة فإن زاد فثمانية ليكونوا شفعاً لا وترأ وأقوال أصحابنا بنحو ما ذكره هؤلاء مشهورة فالصواب أن الضبط بالحاجة والمصلحة وإن بلغوا ما بلغوا وقد قال أبو علي البندنجي قد نص الشافعي في التقديم على جواز الزيادة على أربعة (قلت) وهذا قدیم لم يعارضه جديد فهو مذهب الشافعي كما سبق بيانه في مقدمة هذا الشرح قال صاحب الحاوي ومراد الشافعي والاصحاب بهذا المؤذنين الذين يرتبهم الامام له علي الدوام والافلو أذن أهل المسجد كلهم لم يمنعوا يعني أذن واحد بعد واحد ولم يؤد الي تهويش واختلاط *

(فرع) اذا كان للمسجد مؤذنان فأكثر أذناوا واحداً بعد واحد كما صح عن بلال وابن أم

الخبر باستثناء يوم الجمعة عن الكراهية ظاهره يقتضي استثناء جميع الاوقات الحسة كما حكيناها وجها عن بعض الاصحاب ولكن قوله وهل يختص ذلك بمن يغشاه النعاس يبين أنه اراد بالاول وقت الاستواء لا غير وفيه اشهر الخبر وهو الاصح في المذهب وأما ليكن قد روى عن أبي ذر أن

مكتوم ولأنه أبلغ في الاعلام فان تنازعوا في الابتداء أقرع فان ضاق الوقت والمسجد كبير أذنوا في أقطاره كل واحد في قطر ليسمع أهل تلك الناحية وإن كان صغيراً أذنوا بما إذا لم يوذ اليه هويش قال صاحب الحامى وغيره ويقفون جميعاً عليه كلمة كلمة فان أدى الى الله ويش أذن واحد فقط فان تنازعوا أقرع قل الشيخ ابو حامد والقاضى حسين وغيره فان أذنوا جميعاً واختلفت اصواتهم لم يميز لان فيه هويشاً على الناس ومتى اذن واحد بعد واحد لم يتأخر بعضهم عن بعض لئلا يذهب أول الوقت ولئلا يظن من سمع الاخير أن هذا أول الوقت قال الشافعي في الام ولا أحب للامام اذا أذن للمؤذن الاول أن يبطله بالعلة ليغرض من بعده بل يخرج ويقطع من بعده الاذان بمخروج الامام »

(فرع) اختلف اصحابنا في الاذان للجمعة فقال المحاملي في المجموع قل الشافعي رحمه الله أحب أن يكون للجمعة اذان واحد عند المنبر ويستحب أن يكون للمؤذن واحداً لانه لم يكن يؤذن يوم الجمعة للنبي صلى الله عليه وسلم إلا بلال هذا كلام المحاملي وقال البندنجي قال الشافعي أحب أن يكون مؤذن للجمعة واحداً بين يدي الامام اذا كان على المنبر لاجتماع مؤذنين وصرح ايضاً القاضى أبو الطيب وآخرون بأنه يؤذن للجمعة مؤذن واحد وقال الشافعي رحمه الله في البويطى النداء يوم الجمعة هو الذى يكون والامام على المنبر يكون المؤذنون يستفتحون الاذان فوق المنارة جملة حين يجلس الامام على المنبر ليسمع الناس فيأتون الي المسجد فاذا فرغوا خطب الامام بهم ومنع الناس البسم والشراء تلك الساعة هذا نصه بحروفه وفي صحيح البخارى في باب رجم الحبل من الزنا عن ابن عباس رضى الله عنهما قال «جلس عمر رضى الله عنه على المنبر يوم الجمعة فلما سكث المؤذنون قام فأثنى على الله تعالى وذكروا الحديث» قال المصنف رحمه الله

(ويجوز استدعاء الامراء الى الصلاة لما روت عائشة رضى الله عنها أن بلالاً رضى الله عنه جاء فقال «السلام عليك يا رسول الله ورحمة الله وبركاته الصلاة رحمك الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم مرى أبا بكر فليصل بالناس» قال ابن قسيط وكان بلال يسلم على أبي بكر وعمر رضى الله عنهما كما كان يسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم)

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « لا صلاة بعد العصر حتى تقرب الشمس ولا صلاة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس » (١) لا يمتنع واختلف الاصحاب في هذا الاستثناء منهم من قال مكة كسائر البلاد في أوقات الكراهة والاستثناء لركعتي الطواف فان له أن يطوف متى شاء واذا

(١) حديث صحيح مجاهد عن أبي ذر لا صلاة بعد العصر حتى تقرب الشمس ولا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس الا بمكة الشافعي أخبرنا عبد الله بن المؤمل عن حميد مولى غفرة عن قيس بن سعد عن مجاهد وفيه قصة وكرر الاستثناء ثلاثاً ورواه احمد عن يزيد بن عبد الله بن المؤمل

(الشرح) ثبت في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت «لما قبل رسول الله ﷺ رجاء بلال يؤذن بالصلاة فقال مروا أبا بكر فليصل بالناس» وأما هذه الزيادة التي ذكرها المصنف فليست في الصحيحين وقوله مرى هكذا وقع في المذهب والذي في الصحيحين مروا كما ذكرناه وفي الصحيحين مروا من غير رواية عائشة . وأما ابن قسيط فبضم القاف وفتح السين وهو منسوب إلى جده وهو يزيد بن عبد الله بن قسيط بن أسامة بن عير الليثي المدني أبو عبد الله سمع ابن عمر وأبا هريرة وغيرهما توفي سنة ثنتين وعشرين ومائة بالمدينة وهو ثقة وقوله أن بلالا كان يعلم علي أبي بكر وعمر يعني عند استدعائها إلى الصلاة وهذا النقل بعيد أو غلط فإن المشهور المعروف عند أهل العلم بهذا الفن أن بلالا لم يؤذن لأبي بكر ولا عمر وقيل لاختلاف علي بن بكر رضي الله عنهم ورواية ابن قسيط هذه منقطعة فإنه لم يدرك أبا بكر ولا عمر ولا بلالا رضي الله عنهم وهذا الذي ذكره المصنف من جواز الاستدعاء هو كما قال وقال القاضي أبو الطيب في تعليقه سلام المؤذن بعد الاذان علي الأمراء وقوله حي علي الصلاة حي علي الفلاح مكرره وقال صاحب العدة والشيخ نصر المقدسي يكره أن يخرج بعد الاذان إلى باب الأمير وغيره ويقول حي علي الصلاة أيها الأمير فإن أتى بابها وقال الصلاة أيها الأمير فلا بأس * قال المصنف رحمه الله *

(وأن وجد من يتطوع بالاذنان لم يبرز للمؤذن من يتلأل لأن المال جل للمصلحة ولا مصلحة في ذلك وإن لم يوجد من يتطوع رزق من خمس الخس لأن ذلك من المصالح وهل يجوز أن يستأجر فيه وجهان أحدهما لا يجوز وهو اختيار الشيخ أبي حامد لأنه قرينة في حقه فلم يجوز أن يستأجر عليه كالإمامة في الصلاة والثاني يجوز لأنه عمل معلوم يجوز أخذ الرزق عليه فجاء أخذ الاجرة عليه كسائر الاعمال * *

طاف بالبيت يصلي ركعتي الطواف لأنها صلاة لها سبب والأصح وهو المذكور في الكتاب أن مكة تخالف سائر البلاد لشرف البقعة وزيادة فضيلة الصلاة فلا يحرم فيها عن استكثر الفضيلة بحال

الا أنه لم يذكر حمدا في سنده ورواه ابن عدى من حديث سعيد بن سالم عن عبد الله بن المؤمل فلم يذكر قيسا ورواه ابن عدى من طريق اليسع بن طلحة وسمعت مجاهد يقول بلغنا أن أبا ذر فكره وعبد الله ضعيف وذكر ابن عدى هذا الحديث من حجة ما أنكر عليه وقال البيهقي فقال تفرد به عبد الله ولكن تأمه إبراهيم بن طهمان ثم ساقه بسنده إلى خلاد بن يحيى قال ثنا إبراهيم بن طهمان ثنا حميد مولى غفرة عن قيس بن سعد عن مجاهد قال جاءنا أبو ذر فآخذ بحلقة الباب الحديث وقال أبو حاتم الدارمي لم يسمع مجاهد من أبي ذر وكذا أطلق ذلك ابن عبد البر والبيهقي والمنذرى وغير واحد قال البيهقي قوله في رواية إبراهيم بن طهمان جاءنا أبو ذر أي جاء بلدنا : (قلت) ورواه ابن خزيمة في صحيحه من حديث سعيد بن سالم كما رواه ابن عدى وقال أنا أشك في سماع مجاهد من أبي ذر *

﴿الشرح﴾ قوله قرينة في حقه احتراز من الحج وقوله عمل معلوم احتراز من القضاء وقوله يجوز أخذ الرزق عليه احتراز من عمل العصية وقيل احتراز من صلاته منفرداً قال الشافعي رحمه الله في الام أحب أن يكون المؤذن متطوعين قال وليس الامام أن يرزقهم وهو يجحد من يؤذن متطوعاً بمن له امانة الا أن يرزقهم من ماله قال ولا أحسب أحداً يبلد كبير الاهل يومزه أن يجحد مؤذناً اميناً لازماً يؤذن متطوعاً فان لم يجحد فلا بأس ان يرزق مؤذناً ولا يرزقه الا من خمس الخس سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يجوز أن يرزقه من غيره من النبي لان لسكاه ما اكاهم صوفاً ولا يجوز أن يرزقه من الصدقات شيئاً ويجوز له مؤذن أخذ الرزق اذا رزق من حيث وصفت أن يرزق ولا يجوز له أخذه من غيره بان يرزق هذا نضه بحرفة وتاجه الاحساب كلهم عليه وانفقوا عليه وعن عيان بن أبي العاص رضي الله عنه قال «آخر ما عهد الي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأخذ مؤذناً لا يأخذ على اذانه أجراً» ورواه الترمذي وقال - حديث حسن قال اصحابنا ولا يجوز أن يرزق مؤذناً وهو يجحد متبرعاً عدلاً كما نص عليه قال القاضي حسين لان الامام في بيت المال كالوصي في مال اليتيم ثم الوصي لو وجد من يعمل في مال اليتيم متبرعاً لم يجز ان يستأجر عليه من مال اليتيم فكذلك الامام فلو وجد فاسقاً متبرعاً وعدلاً لا يؤذن الا برزق فالذهب انه يرزق العدل وهذا قول الشيخ ابو حامد والحاجلي والبنديجي وصاحب الشامل والمعتمد والجوهر وهو ظاهر النص الذي ذكرناه وذكر صاحب التتمة وجيزاً أحدهما يرزق العدل والثاني الفاسق اولي وهذا ليس بشيء ولو وجد متطوعاً غير حسن الصوت وغير مرفيعه قبل له أن يرزق - من الصوت فيه وجهان - كراهه القاضي وصاحبه المتولى والبغوي وغيرهم قال ابن مريج يرزقه وقال النفاذ والتبليغ ابو محمد لا والاصح انه يرزقه ان رآه مصلحة لظهور تقاربهما وتعلق المصلحة به قال القاضي والمذهب ما بيننا علي القولين في الام اذا طلبت اجرة الرضاع ووجد الاب متبرعاً قال اصحابنا والرزق يكون من خمس خمس النوى والغنيمة وكذا من أربعة اخماس النبي اذا قلنا انه المصالح وانبغي أن لا يخص بذلك بل يرزقه من كل مال هو لمصالح المسلمين كالاموال التي يرثها بيت المال والمال المضاع الذي آتينا من صاحبه وغير ذلك قال اصحابنا والرزق يكون بقدر الحاجة فان كان في البلد مسجد واحد رزق ما تدعو الحاجة اليه من مؤذن أو جماعة كما سبق وان كان فيه مساجد ولم يمكن جمع الناس

ويدل عليه ما روى انه صلى الله عليه وسلم قال «يا بني عبد مناف من ولي منكم من أمور الناس شيئاً فلا يمنعن احداً طاف بهذا البيت أو صلى بمساعتين ليل أو نهار» (١) وليكن قوله لا يكره فيها صلاة معلماً بالواو الوجه الاول وبالحاء والميم لان عندهما لا فرق بين مكة وسائر البلاد ثم ليس المراد من مكة

(١) «حديث» يا بني عبد مناف من ولي منكم من أمور الناس شيئاً فلا يمنعن أحداً طاف

بالبيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار الشافعي واحمد واصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان

في مسجد واحد رزق عددا من المؤذنين للمسجد بحيث تحصل بهم الكفاية يؤتى الشاروان
أمكن بلا مشقة فوجهان مشهوران في كتب الخراسانيين أحدهما يجمعهم ويرزق واحدا فقط
وأحدهما لا يجمعهم بل يرزق الجميع لئلا تعطل المساجد قال القاضي حسين ولأن تكثير الجماعات
وقفلها في مساجد أكثر فضيلة من أدائها في مسجد واحد وإذا لم يكن في بيت المال سعة بدأ بالامام
وهو رزق مؤذن الجامع وأذن صلاة الجمعة أهم من غيره قال أصحابنا ويمجوز للامام أن يرزق من مال
نفسه ولا حاد الرعية من مال نفسه وحينئذ يمجز أن يرزق كم شاء وكيف شاء ومتى شاء فيرزق
ماشاء من العدد ومع وجود المتبرع وفوق قدر الكفاية صرح به في التهذيب وغيره

(فرع) في جواز الاستئجار على الاذان ثلاثة أوجه أحدها يمجز للامام من مال بيت المال
ومن مال نفسه ولا حاد الناس من أهل الحلة ومن غيرهم من مال نفسه وقوله القاضي أبو الطيب
عن أبي علي الطبري وعامة أصحابنا وكذا قله المتولى وصاحب الخاثر والعبدري عن عامة أصحابنا
وصححه القاضي أبو الطيب والفوراني وإمام الحرمين وابن الصباغ والمتولى والغزالي في البسيط
والكيا الهراسي في كتابه الروايات في الخلاف والشاشي في القصد والرافعي وآخرون وقطع به الغزالي
في الخلاصة والروايات في الحلية وهو مذهب مالك ودادو والثاني لا يمجز الاستئجار لاحد به قطع
الشيخ أبو حامد وصاحب الماوى والقفال وصححه المحاملي والبندينجي والبقوي وغيرهم وبه قال
الأوزاعي وأبو حنيفة وأحمد وابن المنذر والثالث يمجز للامام دون آحاد الناس ودليل الجميع ظاهر
بما ذكره المصنف قال أصحابنا وإذا جوزنا للامام الاستئجار من بيت المال فأعمى يمجز حيث يمجز
الرزق من بيت المال خلافا ووفقا قال صاحب التهذيب وإن استأجر من بيت المال لم يقتصر إلى يان
للمدة بل يكفي أن يقول استأجرتك لتؤذن في هذا المسجد في أوقات الصلاة كل شهر بكذا
ولو استأجر من مال نفسه أو استأجر آحاد الناس في اشتراط بيان للمدة وجهاً أحدها الاشتراط
قادر والاقامة تدخل في الاستئجار للاذان ولا يمجز الاستئجار للاقامة وحدها فلا كلفة فيها بخلاف
الاذان قال الرافعي ولا تخلو هذه الصورة عن أشكال وكذا قال السرخسي في الامالي أن شرط
له الامام الجعل من بيت المال لم يشترط ذكر آخر للمدة بل يكفي كل شهر أو ستة بكذا كالجزية والخراج
وإن شرط من مال نفسه فوجهان أحدهما هذا وإثاني يشترط كالأجرة على غيره من الاعمال قال
صاحب الخاثر الفرق بين الرزق والأجرة أن الرزق أن يعطيه كفايته هو وعياله والأجرة ما يقع

نفس البلد بل جميع الحرم للاستواء في الفضيلة وفي وجه يختص بالاستثناء المسجد الحرام وما عداه
ككثير البلاد والمشهور الصحيح الاول ومي ثبت النهي والكرهية فلو تحرم بالصلاة المنهية هل

والدارقطني والحاكم من حديث أبي الزبير عن عبد الله بن باباه عن جبير بن مطعم وصححه الترمذي
ورواه الدارقطني من وجهين آخرين عن نافع بن جبير عن أبيه ومن طريقين آخرين عن جابر

به التراضي واما حديث عثمان بن أبي العاص انه قال آخر ما عهد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « اتخذ مؤذنا لا يأخذ علي أذانه » أخرجه الترمذي وقال هو حديث حسن بحول علي التندب (فرع) في مسائل تتعلق بالباب (أحدها) قال أصحابنا رحمه الله يستحب أن يكون الاذان بقرب المسجد (الثانية) يكره أن يخرج من المسجد بعد الاذان قبل أن يصلي الا بعد وقد سبقت هذه المسألة بدليلها في آخر باب ما يوجب الغسل وذكرها في هذا الباب جماعة من أصحابنا (الثالثة) يستحب أن لا يكتفي أهل المساجد المتقاربة بأذان بعضهم بل يؤذن في كل مسجد واحد ذكره صاحب العدة وغيره (الرابعة) قال البندنجي وصاحب البيان يستحب أن يفف المؤذن على أواخر الكلمات في الاذان لانه روى موقفا قال المروى وعوام الناس يقولون الله أكبر بضم الزاء وكان ابو العباس المبرد يفتح الزاء فيقول الله أكبر الله أكبر الا في الصلاة الاولى مفتوحة والثانية ساكنة قال لان الاذان مع موقفا كقوله حي على الصلاة حي على الفلاح فكان الاصل أن يقول الله أكبر الله أكبر باسكان الزاء فحركت فتحة الالف من اسم الله تعالى في الالف الثانية اسكون الزاء قبلها ففتحت كقوله تعالى « لم الله لا إله الا هو » وقال صاحب التمهيد يجمع كل تكبيرتين بصوت لانه خفيف وما باقي الكلمات فيفرد كل كلمة بصوت وفي الاقامة يجمع كل كلمتين بصوت (الخامسة) قال البغوي لو زاد في الاذان ذكرًا أو زاد في عدد كلماته لم يطل أذانه وهذا الذي قاله بحول علي ما اذا لم يؤد الي اشتباهه بغير الاذان على السامعين قال القاضي ابو الطيب وغيره لو قال الله الا أكبر بدل الله أكبر صح اذانه كما لو قال في تكبيرة الاحرام تعذ صلاته (السادسة) قال الشافعي في الامم وواجب على الامام ان يتفقد أحوال المؤذنين ليؤذنوا في أول الوقت ولا ينتظرهم بالاقامة وأن يأمرهم فيقيموا في الوقت هذا نصه قال أصحابنا وقت الاذان منوط بنظر المؤذن لا يحتاج فيه الي مراجعة الامام وقت الاقامة منوط بالامام فلا يقبم المؤذن الا بإشارته فلو أقام بغير اذنه فقد قال امام الحرمين في الاعتداده تردد للاصحاب ولم يبين الراجح والظاهر نرجح الاستداد (السابعة) قال الشافعي في مختصر المزني وترك الاذان في السفر أخف منه في الحضر قال أصحابناواجه

ينفقد أم لا هذا هو الذي رسمه فرعا في الكتاب وفيه وجهان أحدهما نعم كالصلاة في الحمام لا خلاف في انعقاد سامع ورود النهي واطهرهما لا كما لو صام يوم العيد لا يصح وعلي هذين الوجهين يخرج ما لو نذر أن يصلي في الاوقات المنبهة ان قلنا تصح الصلاة فيها يصح النذر وان قلنا لا تصح فلا يصح النذر كما لو نذر صوم يوم العيد فان صححنا النذر فالاولي أن يصلي في وقت آخر كن

وهو ملول فان المحفوظ عن أبي الزبير عن عبد الله بن باباه عن جابر لا عن جابر : وأخرجه الدارقطني ايضا عن ابن عباس من رواية حماد عنه ورواه الطبري من رواية عطاء عن ابن عباس ورواه ابو نعيم في تاريخ اصبهان والمطيل في الطغيص من طريق ثمامة بن عبيدة عن ابى الزبير

ذلك ان السفر مبنى على التخفيف وفعل الرخص ولان أصل الاذان للاعلام بالوقت والمسافرون لا يتفرقون غالبا قال في الام ولو تركت للمرأة الاقامة لصلاتها لم أكره لها من تركها ما أكره من تركها للرجال وان كنت احب ان تقيم قال في الام ويصلي الرجل باذان رجل لم يؤذن له يعني لم يقصد الاذان لهذا الرجل وهذا الذي نص عليه هو ما ذكره صاحب العدة وغيره قولوا لواجبنا رجل بمسجد قد اخذ فيه اكنى بذلك الاذان وان كان المؤذن لم يقصده (الثامنة) قال صاحب الحاوى لو اخذ بالفارسية ان كان يؤذن لصلاة جماعة لم يجز سواء كان يحسن العربية أم لا لان غيره قد يحسن وان كان اذانه لنفسه فان كان لم يحسن العربية لم يجزه كذا كار الصلاة وان كان لا يحسن اجزاءه وعليه أن يعلم هذا كلامه وهذا الذي قلناه من أن مؤذن الجماعة لا يجزئه بالفارسية وان لم يحسن العربية محمول على ما اذا كان في الجماعة من يحسن العربية فان لم يكن صح وقد اشار اليه في تعليقه (اتسعة) قلناه الدارمي لو لقن الاذان اجزا لم يحصل الاعلام (العاشرة) قال الشافعي رحمه الله تعالى في آخر أبواب الاذان اذا كانت ليلة مطيرة او ذات ريح وظلمة يستحب ان يقول المؤذن اذا فرغ من اذانه الا صلوا في رحالكم قال فان قلناه في اثناء الاذان بعد الحيلة فلا بأس هذا نصه وهكذا نقله البندنجي وقطع به وهكذا صرح به الصيدلاني وصاحب العدة والشاشي وآخرون ذكره بحروفه التي نقلتها واحتجوا له بالحديث الذي سأذكره

نذر أن يضحي شاة بسكين منصوب يصح نذره ويذبحها بسكين غير منصوب وأما اذا نذر صلاة مطلقا فله أن يفعلها في الاوقات المكروهة فانها من الصلوات التي لها سبب كالفائنة ونظم الفصل بشيئين أحدهما ان قوله في أول الفصل في الاوقات المكروهة وهي خمسة يقتضي الحصر في الخمسة المذكورة وهو المشهور والحصر في الخمسة حكم باثبات الخمسة ونفي الزائد لكن في كلام الاحباب حكاية وجين في أن بعد طلوع الفجر هل يكره ما سوى ركعتي الفجر من النوافل أم لا أحدهما

عن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه وهو معلول: وروى ابن عدى عن طريق سعيد بن ابي راشد عن عطاء عن ابي هريرة حديث لا صلاة بعد الفجر حتي تطلع الشمس الحديث وزاد في آخره من طاف فليصل أى حين طاف وقال لا يجاع عليه وكذا قال البخارى: وروى البيهقي عن طريق عبد الله بن بابة عن أبي الدرداء انه طاف عند مغارب الشمس فصلى الركعتين وقال ان هذه البلدة ليست كثيرها: (تبيينه) عز الحجة بن تيمية حديث جبير لمسلم قلناه قال رواه الجماعة إلا البخارى وهذا وهم منه تبعه عليه المحب الطبري فقال رواه السبعة إلا البخارى وابن الرقعة فقال رواه مسلم ولفظه لا تمنوا احدا طاف بهذا البيت وصلى اى ساعة شاء من ليل أو نهار وكانه والله أعلم رأى ابن تيمية عزاه الى الجماعة دون البخارى امتطع مسلما من بينهم واكنى به عنهم ثم ساقه بالفظ الذي أورده ابن تيمية فأخطأ مكررا: (قائدة) قال البيهقي يحتمل ان يكون المراد بهذه الصلاة صلاة الطواف خاصة وهو الاشبه بالاثار ويحتمل جميع الصلوات*

ان شاء الله تعالى واستبعد امام الحرمين قوله في اثناء الاذان وقال تغيير الاذان من غير ثبت مستبعد ذكره في كتاب صلاة الجماعة وهذا الذي استبعده ليس بعيد بل هو الحق والسنة قد ثبت ذلك في احاديث كثيرة في الصحيحين بعد الاذان وفي اثنائه فروى نافع ان ابن عمر اذن بالصلاة في ليلة ذات برد وريح ثم قال الا صلوا في الرحال ثم قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر المؤذن اذا كانت ليلة ذات برد ومطر يقول الا صلوا في الرحال رواه البخاري ومسلم وفي رواية لمسلم انه « كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمر مؤذنه به في السفر » وعن عبد الله بن الحارث قل خطبنا ابن عباس في يوم ذي ردة لما بلغ المؤذن حي على الصلاة امره ان ينادي الصلاة في الرحال فنظر بعضهم الى بعض فقالوا: انكم انكرتم هذا فعل هذا من هو خير مني وانهي عزمه رواه البخاري ومسلم وفي رواية للبخاري ومسلم قال ابن عباس لمؤذن في يوم مطير وهو يوم الجمعة « اذا قلت أشهد ان محمدا رسول الله فلا تقل حي على الصلاة قل صلوا في بيوتكم فكان الناس استنكروا فقال فعله من هو خير مني ان الجمعة عزمه واني كرهت ان أخرجكم فتشوا في الطين والدخض وفي رواية لمسلم « فعله من هو

نعم وبه قال أبو حنيفة لما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم « قال لا صلاة بعد طلوع الفجر الا ركعتا الفجر » (١) والثاني لا وبه قال مالك لقوله صلى الله عليه وسلم « لا صلاة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس » والمفهوم من صلاة الصبح هو الفريضة فالتمتع بالفريضة بدل علي عدم الكراهة قبلها والوجه الثاني هو الذي وافق كلام معظم الاصحاب حيث قالوا بأن الهي في الوقتين يتعلق بالفعل والا فاذا ثبتت الكراهة من طلوع الفجر لم يختلف زمان الكراهة بتقديم الصبح وتأخيرها طولاً وقصراً وهذا استدلال بين علي ترجيح هذا الوجه وصرح به الشيخ أبو محمد وغيره لكن ذكر صاحب الشامل أن ظاهر المذهب هو الوجه الاول ولم يورد في التمهيد سواء وان قلنا به دخل وقت الكراهية بطلوع الفجر فان عد ما قبل صلاة الصبح وقتاً فانفراده زاد الاوقات المكروهة على حمة وان جعل من طلوع الفجر الى طلوع الشمس وقتاً واحداً وأدرجنا وقت الانقراض فيما بعد

(١) حديث صحيح روى انه ﷺ قال لا صلاة بعد الفجر الا ركعتا الفجر احمد وابو داود والترمذي والدارقطني من حديث ابي علقمة عن يسار مولي ابن عمر عن ابن عمر وفيه قصة قال الترمذي غريب لا يعرفه الا من حديث قدامة بن موسى : (قلت) وقد اختلف في اسم شيخه فقيل ايوب بن حصين وقيل محمد بن حصين وهو مجهول قال الترمذي وهو ما اجمع عليه اهل العلم كرهوا ان يصلي الرجل بعد طلوع الفجر الا ركعتي الفجر انتهى : وروى ابو يعلى والطبراني من وجهين اخرين عن ابن عمر نحوه ورواه ابن عدي في ترجمة محمد بن الحرث من روايته عن محمد بن عبد الرحمن اليلاني عن ابيه عن ابن عمر والمحمدان ضعيفان ورواه الطبراني ايضا من حديث عبد الرزاق عن ابي بكر بن محمد عن موسى بن عتيبة عن نافع عن ابن عمر بالحديث دون القصة

خير مني» يعنى النبي صلى الله عليه وسلم وفي رواية له «أذن مؤذن ابن عباس يوم جمعة في يوم مطر فذكره» قال المصنف رحمه الله *

﴿باب طهارة البدن وما يصلي فيه وعليه﴾

﴿الطهارة ضربان طهارة عن حدث وطهارة عن نجس فأما الطهارة عن الحدث فهي شرط في صحة الصلاة لقوله صلى الله عليه وسلم «لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول» وقد مضى حكمها في كتاب الطهارة﴾ *

﴿الشرح﴾ هذا الحديث رواه مسلم من رواية ابن عمر رضى الله عنهما والطهور بضم الطاء ويجوز فتحها والمراد فعل الطهارة والغسل بضم الغين لا غير وهو الحيأة يقال غل وأغل أى خان وقوله هي شرط في صحة الصلاة هذا مجم عليه ولا تصح صلاة بغير طهور اما بالماء واما بالتميم بشرطه سواء صلاة الفرض والنفل وصلاة الجنائز وسجود التلاوة والشكر هذا مذهبا وبه قال العلماء كافة وتقل أصحابنا عن الشعبي ومحمد بن جرير جواز صلاة الجنائز للمحدث لانها دعاء وهذا باطل فقد سماها الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم صلاة ولا تقبل صلاة بغير طهور *

قال المصنف رحمه الله *

﴿وأما طهارة البدن عن النجاسة فهي شرط في صحة الصلاة والدليل عليه قوله ﷺ «تنزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه»﴾ *

﴿الشرح﴾ هذا الحديث سبق بيانه في باب ازالة النجاسة ومذهبا أن ازالة النجاسة شرط في صحة الصلاة فان علمها لم تصح صلاته بلا خلاف وان نسبها أو جهلها فالله سبحانه لا تصح صلاته

صلاة العصر كما سبق عادت الاوقات المكروهة الي أربعة وان انضم حالة الى الطلوع اليه فتعود الاوقات المكروهة الي ثلاثة والشيخ أبو اسحق التيرازي في آخرين ما أطلقوا الوجهين في الكراهة من حين طلوع الفجر لكن تقولوا الوجهين في كراهة التنفل بعد ركعتي الفجر وذلك يقتضي الجزم بنفي الكراهة قبل أن يصلي ركعتي الفجر وما يتعلق بالمحصر علي ما يستتبع لا يختلف بالطريقتين (الثاني) اذا فاتته ركعتاؤنا فاة اتخذها وراد فقد ذكرنا أنه يجوز أن يقضيها في أوقات الكراهة قبل عليه ما سبق من حديث أم سلمة ثم اذا فعل ذلك نهال له أن يداوم علي تلك الصلاة في وقت الكراهة فيه وجها أحدهما نعم لان في

وينظر في سنده ورواه الدارقطني من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وفي سنده الأفرقي ورواه الطبراني من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وفي سنده رواد بن الجراح ورواه البيهقي من حديث سعيد بن المسيب مرسلا وقال روى موصولا عن أبي هريرة ولا يصح ورواه موصولا الطبراني وابن عسلي وسنده ضعيف والمرسل أصح : (تنبيه) دعوى الترمذى الإجماع على الكراهة لذلك عجيب فان الخلاف فيه مشهور حكاه ابن المنذر وغيره وقال الحسن البصري لا بأس به وكان مالك يرى ان يفعله من فاتته صلاة بالليل وقد اطنب في ذلك محمد ابن نصر في قيام الليل *

وفيه خلاف فذكره حيث ذكره المصنف في أواخر الباب وسواء صلاة الغرض والنفل وصلاة الجنائز وسجود التلاوة والشكر فزالة النجاسة شرط لجيمها هذا مذهبا وبه قول أبو حنيفة واحمد وجمهور العلماء من المالكية والحنابلة وعن مالك في إزالة النجاسة ثلاث روايات أشهرها أنه إن صلى عالما بها لم تصح صلاته وإن كان جاهلا أو ناسيا صحته وهو قول قدمه ابن الشاذلي والثانية لا تصح الصلاة علم أو جهل أو نسي والثالثة تصح الصلاة مع النجاسة وإن نسي الماء بعد أداء وإزالتها سنة ونقل أصحابنا عن ابن عباس وسعيد بن جبير نحوه وقال الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب وعامة العلماء على أن إزالتها شرط إلا ما لكنا واحتج المالكية بحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال «يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطي باحدا ما ذخاع نعليه فوضعه ما من يساره فلما رأى القوم ذلك ألقوا نعالهم فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاته قال ما حاكم علي القاتنكم نعالكم قالوا رأيناك نعليك فأقمنا نعالنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن جبريل عليه السلام أتاني فأخبرني أن فيها قدرا » رواه أبو داود باسناد صحيح ورواه الحاكم في المستدرک وقال هو صحيح على شرطه . سلم وفي رواية لابن داود خبثا بدل قدرا وفي رواية غيره قدرا أو أذى وفي روايتهم حلة واحتج الجمهور بقول الله تعالى (يا بأك فطهر) والاظهر أن المراد ثيابك الملبوسة وإن معناه طهرها من النجاسة وقد قيل في الآية غير هذا السكن الأرجح ما ذكرناه ونقله صاحب الحاوي عن المتقدم وهو الصحيح ومحدث «نزعوا من البيوت» وهو حسن كما سبق وبقوله صلى الله عليه وسلم إذا أنابت الحبيضة فدعى الصلاة وإذا أدبرت فأعسلي عنك الدم وصلي » رواه البخاري ومسلم وسبق بيانه ومحدث ابن عباس قال «مر النبي صلى الله عليه وسلم بقبرين فقال أهما بعدان وما بعدان في كبر أما أحدهما فكان لا يستنزه من بوله وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة » رواه البخاري ومسلم وبالقياص على طهارة الحديث والجواب عن حديث أبي سعيد من وجهين أحدهما أن النذر هو الشيء المستنقذ كالحطاط والبصاق والقي والبل وغيره فلا يلزم أن يكون نجسا الثاني لعله كان دما يسيرا أو شيئا يسيرا من طين الشوارع وذلك معفو عنه

حديث أم سلمة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم «داوم علي ركبتين بعد ذلك» (١) وعليه ما روى

(١) حديث أم سلمة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم «داوم علي ركبتين بعد العصر : (قلت) حديث أم سلمة في الصحيحين وغيرهما لم يصرح فيه بالمداومة بل عند النسائي عنها أنها قالت ما صلاهما قبل ولا بعد وسنده قوى وهو عند احمد وابن شاهين في الناسخ من وجه آخر وعند النسائي ايضا عنها انه صلى في بيتها بعد العصر ركبتين مرة واحدة ورواه الترمذي وابن حبان من حديث ابن عباس وفيه لم يمد لهما وهو من رواية جرير عن غطاء ابن السائب وإنما سمع منه بعد الاختلاط نعم في البخاري ومسلم من حديث عائشة ما تركهما قط عندها وفي رواية ما تركهما حتى لقي الله كما تقدم وسيأتي عقب هذا =

والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ والنجاسة ضربان دماء وغير دماء فأما غير الدماء فينظر فيه فان كان قدراً يدركه الطرف لم يعف عنه لانه لا يشق الاحتراز منه وان كان قدراً لا يدركه الطرف ففيه ثلاث طرق أحدها انه يعفى عنه لانه لا يدركه بالطرف يعنى عنه كغبار السرجين والثاني لا يعفى عنه لانه نجاسة لا يشق الاحتراز منها فلم يعف عنها كالذى يدركه الطرف والثالث على قولين أحدهما يعفى عنه والثاني لا يعفى ووجه القولين ما ذكرنا ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هاتان المسألتان كما ذكر وأصح الطرق أنه يعفى عنه وقد سبق في باب المياه ان في مسألة ما لا يدركه انظر سبع طرق في الماء والثوب والاصح يعفى فيها وهذه العبارة التى ذكرها المصنف يقتضى أن ونيم الذباب لا يعفى عنه بخلاف اذا أدركه الطرف وقد ذكر البغوى وغيره ان له حكم دم البراغيث لانه نعم به البلوى ويشق الاحتراز منه والصحيح انه كدم البراغيث * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وأما الدماء فينظر فيها فان كان دم القمل والبراغيث وما أشبهها فانه يعفى عن قليله لانه يشق الاحتراز منه فلو لم يعف عنه شق وضاق وقد قال الله تعالى (وما جعل عليكم في الدين حرج) وفي كثيره وجهان قال أبو سعيد الاصطخرى لا يعفى عنه لانه نادر لا يشق غسله وقال غيره يعفى عنه وهو الاصح لان هذا الجنس يشق الاحتراز منه في الساب فالحق نادره بقا لموان كان دم غيره هامن الحيوانات ففيه ثلاثة أقوال قال في الام يعفى عن قليله وهو القدر الذى يتعامه الناس في العادة لان الانسان لا يخلو من برة وحكة يخرج منها هذا اقدر فعفى عنه وقال في الاملاء لا يعفى عن قليله ولا عن كثيره لانه نجاسة لا يشق الاحتراز منها فلم يعف عنها كالبول وقال في القديم يعفى عما دون الكف ولا يعفى عن الكف والاول اصح ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ البثرة باسكلان الثاء ويقال بفتحها لغتان الاسكلان أشهر وهى خراج صغير ويقال بثر وجهه بكسر الثاء وضما وفتحها ثلاث لغات حكاهن الجوهري وغيره والحكة بكسر الحاء وهى الجرب ذكره الجوهري أما دم القمل والبراغيث والبق والقردان وغيرها مما لا نفوس

عن عائشة رضي الله عنها قالت « ما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأتي في يوم بعد العصر الا صلى ركعتين » (١) وأصحها انه لا يجوز لعموم الاخبار الزاهية وما فعله رسول الله صلى الله

(١) * (حديث) * عائشة ما كان رسول الله ﷺ يأتي في يوم بعد العصر الا صلى ركعتين مسلم من حديث الاسود ومسرور عن بلقيظ ما كان يومه الذى كان يكون عندى الا صلاهما ولله بخارى ما ترك ركعتين بعد العصر عنى قط وله طرق : (قائدة) روى احمد عن أم سلمة صلى رسول الله ﷺ العصر ثم دخل بيتي فصلى ركعتين الحديث وفيه قلت يا رسول الله افنقضيهما اذا فاتتنا قال لا *

له سائلة فهو نجس عندنا كما سبق في باب ازالة النجاسة وذكرنا خلاف أبي حنيفة واحد فيه وانفق اصحابنا علي أنه يعني عن قليله وفي كثيره وجهان مشهوران أحدهما قاله الاصطخري لا يعني عنه وانحما باتفاق الاصحاب يعني عنه قال القاضي أبو الطيب هذا قول ابن سريج وإبي اسحاق المروزي قال صاحب البيان هذا قول عامة أصحابنا وقول المحاملي في المجموع هذا قول ابن سريج وإبي اسحاق وسائر اصحابنا قال الشيخ أبو حامد والمحاملي في التجريد اقبال هو ما توافد الناس أي عدوه عفواً وتساهلوا فيه والكثير ما نزل علي اثوب وطبقه وذكر الحارثي في ضبط القليل كلاماً طويلاً اختصره إلانعي ولخصه فقال في قول قتيبة القليل قدر دينار وفي قديم آخر القليل ما دون الكف وعلى الجديد وجهان أحدهما الكثير ما ينظر بالناظر من غير تأمل وأما طلب والقليل دونه وأصحها الرجوع إلي العادة فما يقع التلخيص به غالباً ويسمى الاحتمال ١٠ قليل ومالا فكثير فعلي الاول لا يختلف ذلك باختلاف البلاد والاقوت ويلي الثاني وجهان أحدهما يعتبر الوسط المعتدل فلا يعتبر من البلاد والاقوت ما يرد ذلك فيه أه يفاحش وأصحها يختلف باختلاف الاوقات والبلاد وينتهد المصلي هل هو قليل أم كثير فله شك ففيه احتمالان لإمام الحرمین ارجحهما وبه قطع الغزالي له حكم القليل والثاني له حكم الكثير وسواء في كل ما ذكرناه ما كان من هذا الدم في اثوب والبسطن بالاتفاق فهو كذا قليلاً فمروق وانشر الناطق ببيده ففيه الوجهان في الكثير حكمهما المتولى واليقوى قال الشيخ أبو نعيم يعني في عمه وقال

عليه وآله وسلم كان مخصوصاً به فانه كان يداوم علي عمل وقدره من عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي بعد العصر وينتهي عنه (١) فان كان الاول فهذه اما التماس تستثنى عن عموم أخبار النبي

(١) حديث محمد عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بعد العصر وينتهي عنها أبو داود من حديث ابن اسحق عن محمد بن عمرو بن عطاء عن ذكران مولي عائشة عنها بلفظ كان يصلي العصر وينتهي عنها ويواصل وينتهي عن الوصال وينظر في عنقه محمد بن اسحاق حديث محمد بن عبد الرحمن بن عوف في الخائف طهر قبل طلوع الفجر بركعة ويلزمها المغرب والعشاء جميعاً رواه الأثرم والبيهقي في المصرفة من رواية محمد بن عمار بن عبد الرحمن ابن سعيد بن يربوع عن جده عن مولى لبيد الرحمن بن عوف عنه بهذا وزاد وإذا طهرت قبل ان تغرب الشمس صلت الظهر والمصر جميعاً ومحمد بن عمار وثقه احمد ومولى عبد الرحمن لم يرف حاله وحديث ابن عباس مثله رواه البيهقي من طريق يزيد بن أبي زياد عن طاوس عنه وبأبيه ليث بن أبي سليم عن طاوس وعطاء وقال أبو بكر بن اسحق لا أعلم احداً من الصحابة قال بهما قال وفرونا عن الفقهاء السبعة من اهل المدينة وعن هامة من التابعين انتهى وروى هذا الاثر مرفوعاً من حديث ماز بن جبل : أخرجه الخطيب في الموضح :

القاضي حسين لا يعني . ولو اخذ قلة أو برغوثا وقتله في ثوبه أو بدنه أو بين أصبعيه فتلوث به قال المتولي أن كثر ذلك لم يفسد عنه وإن كان قليلا فوجهان أصحها يعني عنه قال ولو كان دم البراغيث في ثوب في كمه وصلي به أو بسطه وصلي عليه فإن كان كثيرا لم تصح صلاته وإن كان قليلا فوجهان إمام ما نه نفس سائلة من آدمي وسائر الحيوانات ففيه الأقوال الثلاثة التي ذكرها المصنف وهي مشهورة أصحها بالاتفاق قوله في الام أنه يعني عن قليله وهو القدر الذي يتعافاه الناس في العادة يعني يعدونه عفوا قال الأزهرى يعدونه عفوا قد عني لم عنه ولم يكلفوا إزالته للمشقة في التحفظ منه قال صاحب التامل قدره بعض أصحابنا بلغة وهذه الأقوال في دم غيره من آدمي وحيوان آخر وإمام دم نفسه فضر بان أحدهما ما يخرج من بئر من دم وقيح وصدید فله حكم دم البراغيث بالاتفاق يعني عن قليله قطعاً وفي كثيره الوجهان أصحها العفو فلو عصر بئر فخرج منها دم قليل عني عنه على أصح الوجهين وهما كالوجهين السابقين في دم القملة ونحوها إذا عصره في ثوبه أو بدنه (اضرب الثاني) ما يخرج منه لامن البثرات بل من البعائل والقروح وموضع الفصد والحجامة وغيرها وفيه طريقان أحدهما أنه كدم البراغيث والبثرات فيعني عن قليله وفي كثيره الوجهان قال الرافعي هذا مقتضى كلام الأكثرين والثاني وهو الأصح واختاره ابن كعب والشيخ أبو محمد وإمام الحرمين وهو ظاهر كلام المصنف وسائر العراقيين أنه كدم الأجنبية فأما دم الاستحاضة وما يدوم غالباً فسبق حكمه في باب الحيض وإمامه القروح فسبى في باب إزالة النجاسة أنه إن تغيرت رائحته فهو نجس والانطريقان أصحها أنه طاهر والثاني على قولين وحيث نجسناه فهو كالبثرات قال أصحابنا وقيح الأجنبية وصدیده وسائر الحيوان كدم ذلك الحيوان ثم الجمهور أطلقوا الكلام في الدماء على ما سبق وقيد صاحب البيان الخلاف في العفء بغير دم

قال في الباب الثاني في الاذان وفيه ثلاثة فصول

(الاول) في محله وهو مشروع سنة علي أظهر الرايين في الجماعة الاولى من صلوات الرجال في كل مفروضة مؤداة وفي الجماعة الثانية في المسجد المطروق قولان وفي جماعة النساء ثلاثة أقوال وفي الثالث أنها تقيم ولا تؤذن ولا ترفع الصوت بحال وفي المنفرد في بيته ثلاثة أقوال وفي الثالث إنما يؤذن أن انتظر حضور جمع فإن قلنا لا يؤذن في إقامة خلاف وإن قلنا يؤذن فيدتحب رفع الصوت ولا أذان في غير مفروضة كصلاة الحسوف والاستسقاء والجنائز والعيدین بل ينادى لها الصلاة جامعة وفي الصلاة الفائتة المفروضة ثلاثة أقوال وفي الثالث يقيم ولا يؤذن (ح) ولو قدم العصر إلى وقت الظهر فيؤذن للظهر وقيم لكل واحدة ولو أخر الظهر إلى العصر يؤديهما بإقامتين (ح)

السكب والخزير وماتولد من أحدهما وأشار إلى أنه لا يعنى عن شئ منه بخلاف قال البغوى وحكم ونيم الذباب وبول الخفاش حكم الدم لتعذر الاحتراز *

(فرع) قال صاحب التتمة وغيره لو كان في صلاة أصابه شئ جرحه وخرج الدم يدفق ولم يلبث البشرة أو كان التلويث قليلاً بأن خرج كمخروج الفصد لم تبطل صلاته واحتجوا بحديث جابر رضي الله عنه في الرجلين الذين حرسا النبي صلى الله عليه وسلم فجرح أحدهما وهو يصلى فاستمر في صلاته ودماؤه تسيل وهو حديث حسن سبق بيانه في باب ما ينقض الوضوء قلوا ولأن المنفصل عن البشرة لا يضاف إليه وإن كان بعض الدم متصلاً ببعض ولهذا لو صب الماء من إبريق على نجاسة واتصل طرف الماء بالنجاسة لم يحكم بنجاسة الماء الذى في الطريق وإن كان به ضمة متصلاً ببعض (فرع) في مذاهب العلماء في الدماء ذكرنا مذهبنا وحكى الشيخ أبو حامد عن مالك أنه يعنى عما دون نصف الثوب ولا يعنى عن نصفه وعن أحمد يعنى عما دون شبر في شبر وعن أبي حنيفة إن النجاسة من الدم وغيره إن كانت قدر درهم يعلى عن غيرها يعنى عن أكثر من النخعي والأوزاعي يعنى عن قدر دون درهم لأعن درهم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ إذا كان على بدنه نجاسة غير معفو عنها ولم يجد ما يغسلها به صلى وأعاد كما قلنا فيمن لم يجد ماء ولا تراباً وإن كان على قرحه دم يخاف من غسله صلى وأعاد وقال في القديم لا يعيد لأنه نجاسة يعذر في تركها فقطعها الفرض كآثر الاستحباب والاول اصح لانه صلى بنجس نادر غير متصل فلم يقطع معه الفرض كما لو صلى بنجاسة نسيها ﴾

﴿ الشرح ﴾ اتمرح بفتح القاف وضمها افتتان وقوله صلى بنجس نادر احتراز من أثر الاستحباب وقوله غير متصل احتراز من دم المستحاضة . أما حكم المسئلة فإذا كان على بدنه نجاسة نيرة معفو عنها وعجز عن إزالتها وجب أن يصلى بحاله لمدة الوقت الحديث أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « وإذا أمرتكم بشئ فأتوا منه ما استطعتم » رواه البخارى ومسلم

بلاذان (و) بناء على أن الظاهر كلفاً ثمة فلا يؤن لماء ولا شلت أن الاذان الى الصلاة اعلام للوقت ولكن لا يدعى به الى كل صلاة بل الى بعض الصلوات وليس دعاء على أى وجه اتفق له كيفية مخصوصة ولا يدعو به كل أحد بل بعض الناس فتمس الحاجة الى بيان الصلاة التى هي مثل الاذان وبيان كيفية الاذان وصفات للمؤذن فتكلم في هذه الامور في ثلاثة مواضع وافتتح القول في الاول بذكر الخلاف في انه سنة أم فرض كفاية ولو قدم هذه المسألة على الفصول أجمع وتصر كلام الفصل الاول على بيان الصلوات التى شرع فيها الاذان سنة كن أم فرضاً كن الايق بترجمة الفصل ولذلك فعل في الوسيط واختلفوا في الاذان والاقامة أهمما سنان أم فرضاً كفاية على ثلاثة أوجه أهمها أهمما سنان لأنهما الم اعلام والدعاء الى الصلاة فصار كقوله الصلاة جامعة في العيد ونحوها

وتلزمه الاعادة لما ذكره المصنف وقد سبق في باب التيمم قول غريب أنه لا يجب الاعادة في كل صلاة أمرناه أن يصلها على نوع خلل . أما اذا كان على قرحة دم يخاف من غسله وهو كثير بحيث لا يعنى عنه ففي وجوب الاعادة القولان الاذان ذكرها المصنف: الجديد الاصح وجوبها والتقديم لا يجب وهو مذهب ابني حنيفة ومالك واحمد والمزني وداود والمعتبر في الخوف . سابق في باب التيمم وقوله كما لو صلى بنجاسة نسيها هذا على طريقته وطريقة العراقيين ان من صلى بنجاسة نسيها تلزمه الاعادة قولاً واحداً وانما القولان عندهم فيمن صلى بنجاسة جهلها فلم يعلمها فقط وعند الحراسانيين في الناسي خلاف مرتب على الجاهل وسنوضحه قريباً حيث ذكره المصنف ان شاء الله تعالى *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان جبر عظمه بعظم نجس فان لم يخف التلف من قلعه لزمه قلعه لانه نجاسة غير معفو عنها أو صلها الى موضع يلحقه حكم التطهير لا يخاف التلف من ازالته فاشبه اذا وصلت المرأة شعرها بشعر نجس فان امتنع من قلعه أجبره السلطان على قلعه لانه مستحق عليه تدخله النيابة فاذا امتنع لزم السلطان أن يفعله كرد الغصب وان خاف التلف من قلعه لم يجب قلعه ومن اصحابنا من قال يجب لانه حصل بفعله وعدوانه فانتزع منه وان خيف عليه التلف كماله غضباً لا ولم يمكن انتزاعه منه الا بضرب يخاف منه التلف والمذهب الاول لان النجاسة يسقط حكمها عند

ولانه صلى الله عليه وآله وسلم « جمع بين الصلاتين واسقط الاذان من الثانية » والجمع سنة فلو كان

(١) حديثه انه صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلاتين واسقط الاذان من الثانية هذا مستفاد من حديث جابر الطويل عند مسلم في صفة الحج فقيه انه خطب برفقة ثم اذن ثم اقام فصلى الظهر ثم اقام فصلي العصر ولم يصل بينهما : وروى ابو داود من حديث ابن عمر جمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين المغرب والعشاء يجمع باقامة واحدة لكل صلاة ولم يناد في الاول وفي رواية انه لم يناد بينهما ولا عا ثم واحدة منهما الا بالاقامة واصله في الصحيحين وفي رواية للشافعي لم يناد في واحدة منهما الا باقامة وفي البخاري جمع يجمع كل واحدة منهما باقامة ولم يذكر الاذان وفي رواية مسلم انه باقامة واحدة : اخرجه من طريق سعيد بن جبير عن ابن عمر لكن بين ابو داود في روايته ان قوله باقامة واحدة اى لكل صلاة ورواه ابن الشيخ الاصبهاني من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس والمحفوظ عن ابن عمر وذكر الطبري في تهذيب الاقار انه صلاهما باقامة واحدة من حديث ابن مسعود وأبى بن كعب وخزيمة بن ثابت وأسامة بن زيد وابن عمر ايضاً : (قلت) وهو ما اختلف فيه عن ابن عمر وأسامة وابن مسعود فان حديث أسامة متفق عليه بلفظ فصلي المغرب ثم اتاخ كل انسان بيعة في منزله ثم اقيمت العشاء فصلاهما ولم يصل بينهما وحديث ابن مسعود في البخاري انه صلاهما باذانين واقامتين *

خوف التائب ولهذا يحل أكل الميتة عند خوف التلف فكذلك ههنا وإن مات فقد قل أبو العباس يقطع حتى لا يأتي الله تعالى حاملاً للنجاسة والمنصوص أنه لا يقطع لأن قلعه عبادة وقد سقطت العبادة عنه بالموت وإن فتح موضعاً من بدنه وطرح فيه دواء التحريم وجب قتله وإخراجه كالعظم وإن شرب حراً فالمنصوص في صلاة الخوف أنه يلزمه أن يتقياً لما ذكرناه في العظم ومن أصحابنا من قل لا يلزمه لأن النجاسة حصلت في معدتها فصار كالأطعام الذي أكله وحصل في المعدة ﴿٥﴾

﴿الشرح﴾ إذا انكسر عظم فيبغي أن يجبره بعظم طاهر قل أصحابنا ولا يجوز أن يجبره بنجس مع قدرته على طاهر يقوم مقامه فإن جبره بنجس نظر إن كان محتاجاً إلى الجبر ولم يجد طاهراً يقوم مقامه فهو معذور وإن لم يحتاج إليه أو وجد طاهراً يقوم مقامه أم وجب نزعها إن لم يخف منه تلف نفسه ولان تلف عضو ولا شئنا من الاعتذار المذكورة في التيمم فإن لم يفعل أجبره السلطان ولا تصح صلاته معه ولا يندر بالالم الذي يجده إذا لم يخف منه وسواء اكتسى العظم لحماً أم لا هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور لأنها نجاسة أجنبية حصلت في غير معدتها وفيه وجه شاذ ضعيف أنه إذا اكتسى اللحم لا ينزع وإن لم يخف الهلاك حلاله الرافعي ومال إليه إمام الحرمين والغزالي وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وإن خاف من النزح هلاك النفس أو عضواً أو فوات منفعة عضو لم يجب النزح على الصحيح من الوجوه ودليلها في الكتاب قال صاحب التمسك وغيره لو لم يخف التلف وخاف كثرة الألم وتأخر البر. وقنا لو خاف التلف لم يجب النزح فهل يجب هنا فيه وجهان بناء على التمهيد في نظيره في التيمم وحيث أوجبنا النزح فتركناه لزمه إعادة كل صلاة صلاها معه قولاً واحداً لأنه سلب بنجاسة متعمداً وبني وجب النزح فمات قلبه لم ينزع على الصحيح المنصوص وفيه وجه إلى العباس ودليلها في الكتاب ههنا جاريان سواء استتر باللحم أم لا وقيل إن استتر لم ينزع وجهاً واحداً فإذا قلنا نزع فهل النزح واجب أم مستحب فيه وجهان حكاهما الرافعي الصحيح أنه واجب وقطع صاحب الأثر ٥

الاذنان واجباً لما تركه لسة والوجه الثاني أنها فرضا كفاية لما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُوْنِي أَصْلِي فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذِنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ» وظاهر الأمر للوجوب ولأنه من شعائر الإسلام فليؤذنه بالفرضية وهذان الوجهان هما الأذان أرادهما المصنف بالرأيين والثالث أنها مسنونتان في غير الجمعة وفرضا كفاية في الجمعة لانتها اختصت بحسب الجماعة فيها

(١) حديثهم صلوا كما رأيتموني أصلي فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم متفق عليه من حديث مالك بن الحويرث بالفاظ مختلفة واللفظ المذكور هنا للبخاري في كتاب الأذان وزاد في أوله قصة وفي آخره ثم يؤمكم أكبركم ٥

(فرع) في مداواة الجرح بدواء نجس وخياطته بخيط نجس كالوصل بمظم نجس فيجب التزعم حيث يجب نزع العظم ذكره المتولي والغوى وآخرون وكذا لو فتح موضعاً من بدنه وطرح فيه دماً أو نجاسة أخرى أو وشم يده أو غيرها فانه ينجس عند الفرز فله حكم العظم هذا هو الصحيح المشهور قال الراعي وفي تعليق الفراء انه يزال الوشم بالعلاج فان لم يمكن الا بالجرح لا يجرح ولا ثم عليه بعد التوبة *

(فرع) اذا شرب حمراً أو غيرها من النجاسات قال الشافعي رحمه الله في البويطي في باب صلاة الخوف وان أكره على أكل محرم فعليه ان يتقايأه هذا نصه في البويطي وقال في الام ولو أسر رجل فحمل على شرب محرم أو أكل محرم وخاف ان لم يفعله فعليه ان يتقايأه ان قدر عليه وهذان النصفان ظاهران أو صريحان في وجوب الاستقاء قلن قدر عليها وبهذا قال أكثر الاصحاب وصححه صاحب الشامل والمستظري وفيه وجه انه لا يجب بل يستحب وصححه القاضى أبو الطيب ولا فرق بين المعتور في الشرب وغيره فاما نص عليه *

(فرع) لو انقعت سنة فردها، وضعها قال اصحابنا العراقيون لا يجوز لانها نجسة وهذا بناء على طريقته ان عضو الآدمي المنفصل في حياته نجس وهو للنصوص في الام ولكن المذهب طهارته وهو الاصح عند الخراسانيين وقد سبق ايضاحه في باب ازالة النجاسة فلو نحركت سنة فله ان يربطها بغضه وذبح وهي ظاهرة بلا خلاف وصرح به الماوردي والقاضى أبو الطيب والمحامي وسائر الاصحاب *

(فرع) قال الشافعي رضي الله عنه في المختصر ولا تصل المرأة بشعرها شعر انسان ولا شعر مالا يؤكل لحمه بحال قال اصحابنا اذا وصلت شعرها بشعر آدمي فهو حرام بلا خلاف سواء كان شعر رجل أو امرأة وسواء شعر المحرم والزوج وغيرها بلا خلاف لعموم

فاختصت بوجوب الدعاء اليها وبالوجه الثالث قال ابن خيران ونسبه القاضي بن كنج والشيخ أبو حامد الي أبي سعيد الاصطخرى ونسب آخرون الى أبي سعيد الوجه الثاني دون الثالث فان قلنا هما سنة فلو اتفق أهل بلد على تركها هل يقاتلون عليه فيه وجهان أحدهما لا كسائر السن وينسب الى أبي اسحق المروزي والثاني نعم لانه من شعائر الاسلام فلا يمكن من تركها وان قلنا هما فرضا كفاية فاما يسقط الحرج باظهارها في البلدة أو القرية بحيث يعلم جميع أهلها انه قد أذن فيها أو أصقوا في القرية الصغيرة يؤذن في موضع واحد والبلدة الكبيرة لا بد منه في مواضع وبحال فلو امتنع قوم منها قوتلوا ومن قال باقراضها في صلاة الجمعة فقد اختلفوا منهم من قال الاذان الواجب هو الذي يقام بين يدي الخطيب فانه الذي يختص بالجمعة فلا يبعدها الجماعة والخطبة وغيرها وهذا ما حكمه الشيخ أبو محمد عن احمد بن سيان من أصحابنا قال الشيخ ووجدت لفظ الوجوب في هذا

الاحاديث الصحيحة في لعن الواصلة والمستوصلة ولانه يحرم الاتصاف بهر الادعي وسائر اجزائه
لكرامته بل يدفن شعره وظفروه وسائر اجزائه وان وصلته بشعر غيره ادعي فان كان شعره انجسا
وهو شعر الميتة وشعر مالا يؤكل اذا انفصل في حياته فهو حرام ايضا بلا خلاف فلا بد من ولانه
حمل نجاسة في الصلاة وغيرها عمدا وسوا، في هذين النوعين المرقلة ووجهه غير هام ان شاء الله تعالى
واما الشعر الطاهر من غير الادعي فان لم يكن لها زوج ولا سيد فيه حرام ايضا علي المذهب
الصحيح وبه قطع الدارمي والقاضي ابو الذيب والبغوي والحموي وفيه وجه انه مذكور في الشيخ
ابو حامد وحسكه الشاشي ورجحه وحسكه غيره وجزم به المحامي وهو شاهد ضعيف ويبطله عموم
الحديث وان كان لها زوج أو سيد ثلاثة أو حة حسنها الدارمي وآخرون انهم اسندوا لخراسانيين
وبه قطع جماعة منهم ان وصلت باذنه جاز والاحرام والثاني يحرم مطلقا والثالث لا يحرم ولا يذكره
مطلقا وقطع الشيخ ابو حامد والقاضي ابو الطيب وصاحب الماوى والمحامي في وجهه ودارميين بانه
يحوز باذن الزوج والسيد قال صاحب السامل قال أصحابنا ان كان لها زوج أو سيد جاز لها ذلك وان لم يكن
زوج ولا سيد كره فنهذ طريقة العراقيين والصحيح ما صححه الخراسانيون وقول من قال بالتحريم
مطلقا أقوى اظاهر اطلاق الاحاديث الصحيحة قال صاحب التهذيب وتحريم الوجه والخضاب بالسواد
وتطريف الاصابع حرام بغير اذن الزوج وباذنه وجهان اسحهما التحريم وقال ابي شعيبه انه حقة ان
لم يكن لها زوج ولا سيد او فصلته بغير اذنه فحرام وان كان اذنه جاز علي المذهب وبطل وجهان كل وصل
قال واما الخضاب بالاد وتطريف الاصابع فالخوفه بالتحريم قال امام الحرميين ويقر به به مجيد
الشعر ولا بأس بتصفيف الطرروسية الاصداع واما الخضاب بالحناء فتحب المرأة المزوج حتى يديها
ورجلها تعميا لا تطريفا ويكره اخبرها وقد اطلق البغوي وآخرون استحباب الخضاب المرأة وادهم
المزوجة واما الرجل فيحرم عليه الخضاب الالحاجة لعموم الاحاديث الصحيحة في نهى الرجال عن التشبه
بالنساء وقد تقدمت هذه المسألة بادلتها في آخر باب الا والك واما الوشم والبشر وهو شدة الاسنان فحرام
علي المرأة والرجل ويستحب للمزوجة الخلق ويكره للرجل وقد سبق هذا في باب النساء والنوعان جاء من
الاحاديث الصحيحة في الوشم والوصل والوشم وغيرها حديث اسماء رضي الله عنها ان امرأة سألت النبي

الاذان نصا لاشامي رضي الله عنه فاعله أراد توكيد أمره ومنهم من قال بيمتط الوجوب بالاذان
الذي يؤتى به الصلاة المصنوعة وان لم يكن بين يدي الخليل والآن تعلم قوله مشروعة بالافلان بعض
أصحاب احمد ذكر أن الاذان والاقامة فرضان علي الكفاية عندهم وبالميم لان في تعليق الشيخ أبي
حامد أن ما لكا يقول بوجوب الاذان والزم الاعادة ما بقي الوقت فان ذهب الوقت وصلى من
غير اذان جاز ونعود بعد هذا الي بيان محل الاذان وقد ضبطه المصنف فقال محله الجماعة الاولى
من صلاة الرجال في كل مفروضة مؤداة وفيه خمسة قيود اولها الجماعة فالمفرد في الصحراء أو في

صلى الله عليه وسلم قتلت يارسل الله ان ابنتي اصابها الحصبة فتمرق شعرها واني زوجها فأصل فيه فقال
 « لعن الله الواصلة والموصولة » رواه البخارى ومسلم وفي الصحيحين عن عائشة قولا مرق هو بالراء
 المهملة يعنى انترو سقط: وعن حميد بن عبد الرحمن أنه سمع معاوية على المنبر وتناول قصة من شعر
 كانت في يد حرسى فقال يا أهل المدينة اين علمائكم سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل
 هذه ويقول انما هلك بنا اسرائيل حين اتخذها نساؤهم رواه البخارى ومسلم وعن ابن عمر رضى
 الله عنهما « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الواصلة والمستوصلة والوشمة والمستوشة » رواه البخارى
 ومسلم وعن ابن مسعود رضى الله عنه أنه قال لعن الله الواشحات والمستوشحات والمنتمصات والمتفجلات
 للحسن المغيرات خلق الله قاتلها امرأة في ذلك فقال ومالى لا امن من لعنه صلى الله عليه وسلم وهو في كتاب الله
 تعالى وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » رواه البخارى ومسلم المتفجلة التي تبردهن اسنانها
 ليقاعد بعضها عن بعض وتحسها وعوا الوشر والناهضة التي تأخذ من شعر الحاجب وترقه ليصير حسنا
 والمتمصبة التي تأمر من بفعل ذلك بها »

(فرع ٤) هذا الذي ذكرناه من تحريم الوصل في الجملة هو مذهب جماهير العلماء وحكي
 القاضى عياض عن طائفة جوازه وهو مروى عن عائشة رضى الله عنها قال ولا يصح عنها بل الصحيح
 عنها كقول الجمهور قال والوصل بالصوف والخرق كالوصل بالشعر عند الجمهور وجوزه الليث بن سعد
 بغير الشعر والصحيح الاول لحديث جابر رضى الله عنه « ان النبي صلى الله عليه وسلم رزح ان تصل المرأة برأسها
 شيئا » رواه مسلم وهذا عام في كل شيء فاماربط الشعر بخيوط الحرير الملونة ونحوها مما لا يشبه الشعر
 فليس يمنعي عنه وأشار القاضى الى قتل الاجماع فيه لانه ليس بوصل ولا هو في معنى مقصود
 الوصل وانما هو للتجمل والتحسين »

(فرع ٥) ذكر القاضى عياض ان وصل الشعر من المعاصى الكبائر لعن فاعله *

* قال المصنف رحمه الله *

المصر هل يؤذن الجديد أنه يؤذن لما روى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لابي سعيد
 الخدرى رضى الله عنه (١) « انك رجل تحب الغنى والبادية فاذا دخل الميكث وقت الصلاة فأذن وارفع

(١) « حديث » انه صلى الله عليه وسلم قال لابي سعيد الخدرى انك رجل تحب الغنى والبادية
 فاذا دخل وقت الصلاة فأذن وارفع صوتك فانه لا يسمع صوتك سحر ولا شجر ولا مدر الا شهد
 لك يوم القيامة هذا السياق تبع فيه التزالي والامام والقاضى الحسين والماوردى وابن داود شارح
 المختصر وهو مغاير لما في صحيح البخارى والموطأ وغيرهما من كتب الحديث فقها عن عبد الله بن
 عبد الرحمن بن ابى حصمة عن ابيه عن ابى سعيد الخدرى انه قال له انى اراك تحب الغنى والبادية
 فاذا كنت في غمك وباديتك فاذا نيت الصلاة فارفع صوتك بالنداء فانه لا يسمع مدى صوت المؤذن
 جن ولا انس الا شهد له يوم القيامة قال ابو سعيد سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذا رواه الشافعي

﴿وإما طهارة الثوب الذي يصلي فيه فهي شرط في صحة الصلاة والدليل عليه قوله تعالى «وثيابك فطهر» فإن كان على ثوبه نجاسة غير معفو عنها ولم يجد ماء يمسح بها صلى عرياناً ولا يصلي في الثوب قال في البويطي وقد قيل يصلي فيه ويعيد والمذهب الأول لأن الصلاة مع العري يسقط بها الفرض ومع النجاسة لا يسقط فلا يجوز أن تترك صلاة يسقط بها الفرض التي صلاة لا يسقط بها الفرض﴾ *

﴿الشرح﴾ طهارة الثوب شرط لصحة الصلاة ودليله ما ذكره المصنف من أسبق في أول الباب فإن لم يقدر الأعلى ثوب عليه نجاسة لا يعفى عنها ولم يقدر على غسله فليزعم أن أحداهما يصلي عرياناً وأشهرهما على قولين أحدهما يجب عليه أن يصلي عرياناً والثاني يجب أن يصلي فيه ودليلاً على أن كتاب فإن قلنا يصلي عرياناً فلا إعادة وإن قبا يصلي فيه وجبت الإعادة ولو كان معه ثوب طاهر ولم يندب إلا موضعاً نجساً فوجبان مشهوران في الإبانة ونحوه أحدهما يجب أن يزعم فيسقط ما يصلي عليه ولا إعادة والثاني يصلي فيه على النجاسة ويعيد ووجه ما سبق ولو لم يندب إلا ثوب حرم جاز أن يصلي عليه يجب أن يصلي فيه لأنه ظاهر يسقط الفرض به وإنما يحرم في غير محل آخر مرة أو اثنتان يصلي ما يراه لأنه عادم لتورة شرعية ولا إعادة لما ذكرنا أولاً من أن ثوباً يجب أن يترك في غير الصلاة ثم من الاعين وكذا في الخلوة إذا أوجبتا السر فيها *

صوتك فإنه لا يسمع صوتك حجر ولا شجر ولا مدر إلا شهداً يوم القيامة (١). حكى من أئمتنا أنه لا يؤذن لأن المقصود من الأذان الإبلاغ والاعلام وهذا لا ينتظم في المنفرد وقال بعض أصحابنا إن كان يرجو حضور جمع أذن وإلا فلا وحمل حديث أبي سعيد على أنه كان يذنه بنفسه غلظه ومن معه في البداية هذا إذ لم يبلغ المنفرد أذان المؤذنين وأما إذا بلغه مخالفاً فيه فترتب على هذا الخلاف وأولي بأن لا يؤذن كاحاد الجمع فإن قلنا لا يؤذن المنفرد فهل يقيم فيه أو ينادي أحدهما لا كلاذان وأحدهما نعم لأنه لا محاضر ين فيقيم لنفسه وإذا قلنا يؤذن فهل يرفع الصوت فيه وجبان

عن مالك وعلقه الشيخ محيي الدين وإلغ كعادته : وأجاب ابن الرقعة عن هؤلاء الأئمة الذين أوردوه من غير أنهم لهم فهموا أن قول أبي سعيد هكذا سمعت رسول الله ﷺ عائد إلى كل ما ذكره ويكون تقديره سمعت كل ما ذكرت لك من رسول الله صلى الله عليه وسلم فحينئذ يصح ما أوردوه باعتبار المعنى لا بصورة اللفظ ولا يخفى ما في هذا الجواب من الكفة والراضي أو رده دالا على استحباب أذان المنفرد وهو خلاف ما فهمه النسائي والبيهقي فانهما رجحا عليه الثواب على رفع الصوت كذا قيل وفيه نظر لأنه لا يلزم من الترجمة على بعض مدلولات الحديث أن لا يكون فيه شيء آخر وقد روى النسائي من حديث عفة بن عامر مرفوعاً يعجب ركن من راعي غنم في رأس شلية يؤذن بالصلاة ويصلي فيقول الله انظروا إلي عبيد الحديث :

(فرع) لو كان معه ثوب طرفه نجس وليس معه ماء يغسله به وأمكنه قطع موضع النجاسة فان كان ينقص بالقطع قدر أجرة مثل السترة لزمه قطعه وان كان أكثر فلا يلزمه ذكره المتولي وآخرون *

(فرع) في مذاهب العلماء فيمن لم يجد الا ثوباً نجساً: قد ذكرنا أن الصحيح في مذهبنا أنه يصلي عارياً ولا إعادة عليه وبه قال أبو ثور وقال مالك والمزني يصلي فيه ولا يعيد وقال أحمد يصلي فيه ويعيد وقال أبو حنيفة إن شاء صلى فيه وإن شاء عرياناً ولا إعادة في الحالين *

* قال المصنف رحمه الله *

(فإن اضطُرَّ إلى لبس الثوب لحر أو برد صلى فيه وأعاد إذا قدر لأنه صلى بنجس نادر غير متصل فلا يقطع معه الفرض كما لو صلى بنجاسة نسيماً) *

(الشرح) قوله نادر احترازاً من دم البراغيث ونحوه قوله غير متصل احترازاً من دم الاستحاضة وسلس البول ونحوهما وإذا اضطُرَّ إلى لبس الثوب الجس لحر أو برد أو غيرها صلى فيه للضرورة ويلزمه الإعادة لما ذكره * قال المصنف رحمه الله *

(وإن قدر علي غسله وخفي عليه موضع النجاسة لزمه أن يغسل الثوب كله ولا يتحرى فيه لأن التحرى إنما يكون في عينين فإن شقه نصفين لم يتحرى فيه لأنه يجوز أن يكون الشق في موضع النجاسة فتكون القطعتان نجستين) *

(الشرح) هاتان المسألتان متفق عليهما كما ذكره المصنف إلا أن صاحب البيان حكى فيما إذا خفي موضع النجاسة من الثوب وجباً عن ابن سريج أنه إذا غسل بعضه كفاه ويصلي فيه لأنه يشك بعد ذلك في نجاسته إلا صل طهارته وهذا ليس بشيء لأنه يثق النجاسة في هذا الثوب وشك في زوالها وهذا الذي ذكرناه من وجوب غسل جميعه هو إذا احتمل وجود النجاسة في كل موضع منه فلو علم أنها كانت في مقدمه وجعل موضعها وعلم أنها ليست في مؤخره وجب غسل مقدمه فقط فلو أصابت يده المبتلة ببعض هذا الثوب قبل غسله لم يحكم بنجاسة اليد لاحتمال أن الذي أصابته طاهر صرح به بغوى وغيره * قال المصنف رحمه الله *

(وإن كن معه ثوبان طاهر ونجس واشتبهما تحرى وصلي في الطاهر على الأغلب عنده لأنه شرط من شروط الصلاة يمكن التوصل إليه بالاجتهاد فجاز التحرى فيه كالتبطله فان اجتهد فلم يؤد

أحدهما نعم الحديث أبي سعيد والثاني أن انتظر حضور جمع ورفع والا فلا ولا شك في أنه إذا أذن يقيم: وأعلم أن هذا الترتيب يشمل عليه كلام امام الحرمين وهذا الذي أفتى به المصنف إلا أنه جعل الفرق بين أن ينتظر حضور جمع أولاً ينتظر قولاً وأطلق في المسألة ثلاثة أقوال والامام لم يروه إلا عن بعض الأصحاب والجمهور انتصروا على ذكر المذهب المنسوب إلى الجديد ولم يعرضوا

الاجتهاد الى طهارة أحدهما صلى عريانا وأعاد لأنه صلى ومعه ثوب طاهر ييقن وإن أداه الاجتهاد الى طهارة أحدهما ونجاسة الآخر ففصل النجس عنده جاز أن يصلي في كل واحد منهما فإن لبسها معا وصلى فيها ففيه وجهان قال أبو اسحق تلزمه الاعادة لأنها صارا كالثوب الواحد وقد يقق حصول النجاسة وشك في زوالها لأنه محتمل أن يكون الذي غسله هو الطاهر فلم تصح مسالته كالثوب الواحد إذا أصابته نجاسة وخفي موضعها فتحرى وغسل موضع النجاسة بالتحرى وصلى فيه وقال أبو العباس لا اعادة عليه لأنه صلى في ثوب طاهر ييقن وثوب طاهر في الظاهر فهو كما لو صلى في ثوب اشتراه لا يعلم حاله وثوب غسله فإن كانت النجاسة في أحد الكمين واشبهه فوجهان قال أبو اسحق لا يتحرى لأنه ثوب واحد وقال أبو العباس يتحرى لأنها عيان متميزتان هما كالثوبين فإن فصل أحد الكمين جار التحرى فيه بلا خلاف *

(الشرح) فيه مسائل (أحداها) إذا اشتبه ثوب طاهر بثوب نجس لزمه التحرى فيها ويصلي في الذي يؤدي اجتهاده الى طهارته وهذا مذهبنا وفيه خلاف للسلف سبق بيانه بأدلة في باب التحرى في الماء وسوء كان عدد الطاهر أكثر أو أقل حو لو اشتبه عشرة ثياب أحدها طاهر والباقي نجس اجتهد ولو كان معه ثوبان طاهر ونجس واشتبها ومعه ثالث طاهر ييقن أنه معه ما يمكن به غسل ثوب هل له الاجتهاد فيه الوجهان السابقان في مثله في الأولى أصبحها الجواز ووجه ثالث حكمه المتولي يجوز الاجتهاد إذا كان معه ما يغسل به ولا يجوز إذا كان معه ثالث لأن عليه ضررا في اتلاف الماء بخلاف الثوب والاصح الجواز مطلقا وقد المصنف لأنه شرط من شرط عدم الاملاة الى آخره فيه احترازا سبق بيانها في باب الشك في نجاسة الماء وقوله شرط هو الله اب بخلاف قوله هناك لأنه سبب وقد نهى علي هذا هناك وقاس علي القبله لأنه يجمع علي الاجتهاد فيها مع أن جهات الخطأ فيها أكثر من جهة العيوب (الثانية) إذا اجتهد فنجس ولم يظهر له بالاجتهاد شيء لزمه أن يصلي عريانا لحرمه الوقت ويلزمه الاعادة لأنه صلى عريانا ومعه ثوب طاهر وعنده نادر غير متصل هذا هو الصحيح المشهور وفيه قول أنه يجب أن يصلي في أحدهما وهو القول الضعيف الذي أشار اليه في البولي كما سبق أنه إذا لم يجد الا ثوبا نجسا صلى فيه وأعاد لئلا يكشف عودته وفيه وجه غريب حكمه صاحب الماوى والبيان أنه يصلي تلك الصلاة في كل ثوب مرة ولا اسادة حينئذ وهذا ليس بشيء لأنه أمر بالصلاة بنجاسة ييقن والمذهب أنه يصلي عريانا ويعد هذا إذا لم يكن

لخلاف نعم حكى القول القديم في التمسمة ولكن إذا كان المنفرد يصلي في المنصر خاصة ولم يطرده في المنفرد في الصحراء : وقوله في الكتاب وفي المنفرد في بيته تخصيص البيت بالذكر يمكن أن يعلم علي موافقة ما رواه في التمسمة سكن لم يرد ذلك بل طرد الخلاف في السفر والخضر في الميسط وما الفرق بين أن يرجو حضور ولا يرجو فسنين في الاذان للمائة أنه من أين يؤخذوا ليكن قوله ان قلنا يؤذن

معه ماء يغسل به أحدهما فإن كان وجب عليه غسل أحدهما هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور وحكي المتولي وجهاً أنه لا يلزمه الغسل لأن الثوب الذي يريد غسله لا يتيقن نجاسته ولا يمكن إيجاب غسل ما لا يعلم نجاسته وهذا خيال عجيب وخطأ ظاهر وإنما أذكر مثله لا بين بطلانه وقد قال صاحب الشامل في جواب هذا إنما يجب غسل النجس لأنه لا يمكنه الصلاة إلا بغسله وهذا المعنى موجود هنا: (الثالثة) إذا أدى اجتهاده إلى طهارة أحدهما فغسل الآخر فله أن يصلي في كل واحد علي الافراد ولا خلاف في هذا إلا وجهاً أشار إليه المتولي أنه لا يجوز أن يصلي في الذي لم يغسله وهذا ليس بشيء فلو لبسها معاً وسلي فقيه الوجهان اللذان ذكرهما الله كف بدليهما أصحهما الجواز ولو كانت النجاسة في أحد كمين واشتبه في جواز الاجتهاد فيه الوجهان المذكوران في الكتاب بدليهما أصحهما لا يجوز فلو فصل أحدهما جاز الاجتهاد فيها بعد ذلك بلا خلاف لأنهما عينان متميزتان ويجزى الوجهان في الوضوء أحدي يديه أو أحد أصابعه والأصح أنه لا يجوز الاجتهاد فلو اجتهد وغسل ما ظن نجاسته وصلي لم تصح على الأصح ولو غسل أحد كفيه بالاجتهاد ثم فصله عن الثوب فجواز الصلاة فيما لم يغسله علي الوجهي ولو أخبره أنه بأن النجس هو هذا السك فالذهب أنه يقبل قوله

فيستحب رفع الصوت مرقوما بالواو لما قدمناه ويدل على استجواب الأذان للمنفرد وعلي أن الإقامة أولى بالرعاية ما روى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « إذا كان أحدكم بارض فلا تدخل عليه رقت صلاة فإن صلي بغير أذان ولا إقامة صلي وحده وإن صلي بإقامة على بصلاته ملى كلفه فإن صلي باذان وإقامة صلي خلفه صف من الملائكة أولهم بالمشرق وآخرهم بالمغرب » (١) ويستثنى عما ذكرنا من أن المنفرد يرفع صوته بالأذان صورة وهي ما إذا صلي في مسجد أقيمت الجماعة فيه وانصرفوا فنهنا لا يرفع الصوت لتلاي يوم السامعون دخول وقت صلاة أخرى سيما في يوم الغيم وأنيها كونها جماعة أو ليومها أقيمت الجماعة في مسجد ثم حضروا فقاموا لم يكن له إماماً أتبعه لم يكره لهم إقامة الجماعة فيه وإن كان فقيه وجهاً أصحها أنه يكره وبه قال أبو حنيفة وإذا أقاموا جماعة ثانية مكرهه كانت أو غير مكرهه فقبل بسن لهم

(١) « حديث » إذا كان أحدكم بارض فلا تدخل عليه وقت صلاة فإن صلي بغير أذان ولا إقامة صلي وحده وإن صلي بإقامة صلي بإقامته وصلاة ملى كلفه وإن صلي باذان وإقامة صلي خلفه صف من الملائكة أولهم بالمشرق وآخرهم بالمغرب هذا الحديث بهذا اللفظ لم أره : وروى النسائي في الموعظ من سنته عن سويد بن نصر أن عبد الله بن المبارك عن سليمان التيمي عن عبد الرحمن بن مر عن سلمان رضى إذا كان الرجل في ارض في أي قفر فتوضأ فإن لم يجد الماء تيمم ثم نادى بالصلاة ثم يقيمها ويصليها إلا أم من جنود الله صفاء قال عبد الله وزادني سفيان عن داود عن أبي عثمان عن سلمان يركون ركوعه ويسجدون بسجوده ورواه عبد الرزاق في مصنفه وابن أبي شيبه كلاهما عن معتمر بن سليمان التيمي عن أبيه بلفظ فحانت الصلاة فليتوضأ فإن لم يجد ماء فليقيم فإن أقام صلي معه ملى كلفه وإن أقام صلي خلفه من جنود الله ما لا يرى طرفاه ورواه البيهقي

ويغسله وحده ويصلي فيه وقال صاحب الاماوى فيه وجهان بناء على الوجين في الاجتهاد فيها ان يجوزناه قبل قوله والا فلا لانه يتيقن النجاسة ولم يتيقن زوالها والصواب الاول *

(فرع) لو تلف أحد الثوبين المشتهين قبل الاجتهاد ففي جواز الصلاة في الآخر وجهان كمنظيره في الاذان ان اذا تلف أحدهما حكلها الدارمي والمتولي وغيرهما أنهما لا يجوز ولو غسل أحد المشتهين بغير اجتهاد نك الصلاة فيه وهل له الصلاة في الآخر قلت المتولي فيه هذان الوجهان لان المفصول أسقط فيه الاجتهاد نصار كالتالف والصحيح أنه لا يجوز *

(فرع) اذا اشتبه ثوب طاهر بثوب نجس فلم يجهد بل صلى في كل ثوب مرة تلك الصلاة قل المتولي وغيره صلاته باطلة كما لو ترك الاجتهاد في القبلة وصلى اربع مرات الى اربع جهات وقال للزنى لا يجوز الاجتهاد بل يلزمه أن يصلي في كل ثوب مرة كن نسي صلاة من صلاتين يلزمه معها دليلنا انه شرط للصلاة فأشبهه القبلة ويخالفه ستة التامس من وجين أحدهما أن الاشتباه هناك في نفس الصلاة فوجب اليقين بأن يصليها والفرض هنا تعيين والاشتباه في شرط مآشيه القبلة الثاني ان هناك لا يؤدي الى ارتكاب حرام بل غاية أن يصلي صلاة ليست عليه فتقع تأملها وهما

الاذان حكى امام الحرمين عن رواية صاحب اتقرب فيه قواين أحدهما لان كل واحد منهما يدعى بالاذان الاول وقد أجاب بالحضور فصاروا كاضرين في الجماعة الاولى؛ والاذان والثاني نعم لان الاذان الاول قد انتهى حكمه بقاملة الجماعة الاولى سكن الاذان الثاني لا يرفع فيه الصوت كما يتبس الامر على النمس وهذا ظهر والاول مذهب أبي حنيفة قال السكري في مختصره ولا يؤخذ في جلاله امام معروف مرتين واما ذكر المصنف المطروق في صفة المسألة فليس لان روايات احب الله يجب طائفة ولعله انما ذكره لان اقامة الجماعة بعد الجماعة انما تنفق غالباً في المساجد المطروقة والمأثورة لم يوثقها صلاة الرجال ففي جماعة النساء ثلاثة أقوال حكاه في البابة اصحابها هو انصاف الامم المختصر أنه يستحب لمن الاقامة دون الاذان اما ان الاذان لا يستحب فلان الاذان الابلاغ والاعانم ولا يحصل ذلك الا برفع الصوت وفي رفع النساء الصوت خوف الاختتان وقد روى عن ابن عمر رضي الله عنهما

من حديث عبد الوهاب بن عطاء عن التيمي نحوه ومن حديث يزيد بن هرون عن التيمي موقفاً ووجهه على الرفوع ومن رواية داود بن ابي هند عن عمار واه النساء قال سعيد بن منصور تناهشتم تداوديه وروى ابو نعيم في الحلية من حديث كعب الاحبار موقفاً نحوه ومالك في الموطأ عن يحيى ابن سعيد عن سعيد بن المسيب انه كان يقول من صلى بارض فلاة صلى عن بينة ملك وعن شماله ملك وان اذن وأقام الصلاة صلى وراه من الملائكة امثال الجبال وفي رواية معز والقاسمي عنه اذن وأقام قال الدارقطني في اللؤلؤ ورواه الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن معاذ بن جبل ورواه اصح ورواه الطبراني في الكبير من حديث المسيب بن رافع لا اعلم الا عن ورقاء قال قال رسول الله ﷺ قد ذكر نحو حديث عبد الرزاق الماضي *

يؤدى اليه لان الصلاة مع النجاسة حرام *

(فرع) لوطن بالاجتهاد طهارة ثوب من ثوبين أو ثواب وصلى فيه ثم دخل وقت صلاة أخرى هل يجدد الاجتهاد فيه وجهان أحدهما وبه قطع المتولي بجده كما يجده في التمسك على الصحيح وأصحهما وبه قطع صاحب الحاوى لا يجده قال ومخالفة القبلة فإنها تتغير بتغير الموضع ويختلف إدراكها باختلاف الاحوال فلو اجتهد وقتنا الاجتهاد واجب أو غير واجب فإن لم يتغير اجتهاده أو ظهر له طهارة الذى كان يظن طهارته أولاً صلى فيه وإن تغير اجتهاده فظهر له طهارة الآخر لم تلزمه إعادة الصلاة الاولى باختلاف وكيف يصلى الآن فيه وجهان مشهوران فى الحاوى وتعليق التامضى أبي الطيب والتمسك وغيرها أصحهما وهو الذى صححه المتولي وغيره يصلى فى الثوب الثانى وهو الذى ظهر له الآن أنه الطاهر ولا إعادة عليه كما اذا تغير اجتهاده فى القبلة يصلى الى الجهة الثانية بخلاف ما اذا تغير اجتهاده فى مسألة الاواني لانه فى الاواني ان توضع بالثانى ولم يغسل مآصيه من الاول صلى بنجاسة قطعاً وإن أزمناه بغسله بقضنا الاجتهاد بالاجتهاد وهذا عمتنع والوجه الثانى وهو الذى صححه التامضى أبو الطيب وصاحب الحاوى لا يجوز أن يصلى فى واحد من الثوبين بل يصلى عرباناً وتلزمه الاعادة كسلة الاواني وهذا ضعيف والصحيح الاول بخلاف الاواني فإنه يؤدى الى الصلاة بنجاسة أو تقص اجتهاد بالاجتهاد : أما اذا تيقن أن الذى صلى فيه أولاً كان نجساً وتيقن أن الثانى طاهر فصلى فى الثانى وفى وجوب إعادة الصلاة الاولى طريقتان حكاهما الدارمى أحدهما التقطع بالوجوب كمن صلى بنجاسة نسبها على طريقة العراقيين والثانى وهو المذهب وبه قطع الاكثرون فيه القولان فيمن صلى بنجاسة جهلها أصحهما الوجوب والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

انه قال ليس على النساء اذان واما ان الإقامة تستحب فلانها لاستفتاح الصلاة واستنهاض الحاضرين فيستوى فيها الرجال والنساء فلما اذنت على هذا القول من غير رفع الصوت لم يكرهه وكان ذكر الله تعالى والثانى انه لا اذان ولا اقامة أما الاذان فلما سبق واما الإقامة فلانها تبع الاذان والثالث انه يستحب الاذان والإقامة لما روى عن عائشة رضي الله عنها انها كانت تؤذن وتقيم ثم لا يختص هذا الخلاف بما اذا صلين جماعة بل وهو جار فى المرأة المنفردة ولكن بالترتيب على الرجل ان قلنا لا يؤذن الرجل المنفرد فالمرأة أولى وان قلنا يؤذن فى المرأة هذا الخلاف وقوله ولا يرفع الصوت بحال اى لا ترفع المؤذنة صوتها فوق ما تسمع - واحبها ومحرم عليها أن تزيد على ذلك قال فى النهاية وحيث قلنا فى اذان الجماعة الثانية فى المسجد الذى أقيم فيه الجماعة الاولى والاذان الراتب انه لا يرفع صوته فلا يعنى به أن الاولى أن لا يرفع فإن الرفع أولى فى حقه ولكن يعنى به أنه يعتد باذانه دون الرفع ورابعها المفروضة فليس فى غير المفروضة اذان ولا إقامة سواء فى الصلاة التى

﴿ وان كان عليه نوب ظاهر وطرفه موضوع علي نجاسة كالعمامة علي رأسه وطرفها علي أرض نجسة لم يجز صلاته لانه حامل لما هو متصل بنجاسة ﴾ *
 ﴿الشرح﴾ هذا الذي ذكره متفق عليه وسواء تحرك الطرف الذي يلاقى النجاسة بمركته في قيامه وقعوده وركوعه وسجوده أم لم يتحرك هذا مذهبا لا خلاف فيه ولو سجد علي لرف عمامته ان تحرك بمركته لم تصح صلاته وان لم يتحرك بمركته صلاته بلا خلاف والآن ان اعتبر في النجاسة أن لا يكون نوبه المنسوب اليه ملاقيا للنجاسة وهذه العمامة ملاقية وأما الجود فلأمر به أن يسجد علي قرار وانما تخرج العمامة عن كونها قرارا بمركته فإذا لم تتحرك فهي في معنى اقرار هذا مذهبا قال العبدري وهو الصحيح من مذهب مالك واحمد وداود وقال أبو حنيفة ان تحركت بمركته لم تصح والافتصحه قال المعنفر رحمه الله *

﴿ وان كان في وسطه جبل مشدود الي كلب صغير لم تصح صلاته لانه حامل للكلاب لانه اذا مشى انجر معه وان كان مشدوداً الي كلب كبير ففيه وجهان احدهما لا تصح صلاته لانه حامل لما هو متصل بالنجاسة فهو كالعمامة علي رأسه وطرفها علي نجاسة والثاني لم تصح لان الكلب اختياراً وان كان الجبل مشدوداً الي سفينة فيها نجاسة والشد في موضع ظاهر من السفينة فان كانت السفينة صغيرة لم يجز لانه حامل للنجاسة وان كانت كبيرة ففيه وجهان احدهما لا يجوز لأنها منسوبة اليه والثاني يجوز لانه غير حامل للنجاسة ولأنها هي متصل بالنجاسة فهو كالبرص والمبل مشدود الي باب دار فيها حش ﴾ *

﴿الشرح﴾ هذه الامثلة عند جمهور الاصحاب كما ذكرها دلالتها واضحة والمحصل انه ان شدة الي كلب صغير أو ميت لم تصح صلاته وان شدة الي كلب كبير لم تصح أيضا علي الاصح وان شدة الي سفينة صغيرة لم تصح وان شدة الي كبيرة صحت صلاته علي الاصح وان شدة الي باب دار فيها حش وهو الحلاء صحت بلا خلاف وان شدة في موضع نجس من السفينة بطلت صلاته بلا خلاف كما اشار اليه المعنفر وقد صرح به صاحب الاماوي والبنديجي والشيخ ابو حامد سواء كانت صغيرة أو كبيرة هذه طريقة العراقيين والاكثرين وهي الصحيحة وأما الطريقة

يسن له الجماعة كالعبدن والكوفين والامستاق والى لا ين كصلاة الفصحى لانه لم ينقل الامر به عن الرسول صلى الله عليه وسلم ولا عن خلفائه الراشدين رضي الله عنهم واسكن ينال صلاة العبدن والكوفين والامستاق الصلاة جامعة وكذلك لصلاة الزاويح اذا اقيمت جماعة واختلف الناقلون في صلاة الحنابلة فعدها المصنف في جملة ما يد تحب فيه هذا النداء وكذلك فعله القاضي ابن كج وآخرون وقال الشيخ ابو حامد وطبقته لا يستحب لها الاذان والاقامة ولا هذا النداء وواقعهم صاحب التمهيد فلا بأس بأعلام قوله بل ينال لها الصلاة جامعة لهذا السبب

الحراسانيين ففضل بقرقه لحصها الرافى ومختصرها انه اذا قبض طرف جبل أو ثوب أو شدة في يده أو رجله أو وسطه وطرفه الآخر نجس أو متصل بنجاسة فتلاثة أوجه الصحيح بطلان صلاته واثنان لا تبطل والثالث ان كان الطرف نجسا أو متصلا بعين النجاسة بأن كان في عنق كلب بطلت وان كان متصلا بظاهر وذلك الظاهر متصلا بنجاسة بأن شد في ساجور أو خرقه وهما في عنق كلب أو شدة في عنق حمار عليه حمل نجس لم تبطل والاوجه جارية سواء تحرك الطرف بحر كته أم لا كذا قاله الاكثر وقطع امام الحرمين والغزالي ومن تابعها بالبطالان إذا تحرك وخصوا الخلاف بغير المتحرك وقطع البغوى بالبطالان في صورة الشد وخص الخلاف بصورة القبض باليد واتفقت طرق جميع الاصحاب على انه لو جعل طرف الحبل تحت رجله صحت صلاته في جميع الصور وقول المصنف دار فيها حش هو بفتح الحاء وضما لغتان مشهورتان الفتح اشهر وهو الخلاف واصله البستان وكانوا يقضون الحاجة فيه فسمى موضع قضاء الحاجة حشا كالعائط والعذرة فان العائط في الاصل للمكان المظلمين والعذرة فناء الدار *

وخامسها المؤددة في الفائنة ثلاثة أقوال الجديد انه لا يؤذن لها لما روى عن ابى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال «جبستنا عن الصلاة يوم الخندق حتى كان بعد المغرب هوى من الليل فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا فاقام للظهر فصلاها ثم اقام للعصر فصلاها ثم اقام للمغرب فصلاها

(١) * (حديث) * ابى سعيد الخدرى جبستنا عن الصلاة يوم الخندق حتى كان بعد المغرب هوى من الليل فدعى النبي صلى الله عليه وسلم بلالا فاقام للظهر فصلاها ثم اقام العصر فصلاها ثم اقام المغرب فصلاها ثم اقام العشاء فصلاها ولم يؤذن لها مع الاقامة الشافعى عن ابن ابى فديك عن ابن ابى ذئب عن المقبرى عن عبد الرحمن بن ابى سعيد عن ابيه بهذا واتهمه وليس في آخره ذكر العشاء ولا قوله ولم يؤذن لها مع الاقامة وزاد ذلك قبل ان ينزل في صلاة الخوف فرجالا أو ركبا وقد رواه النسائي من هذا الوجه وفيه ذن للظهر فصلاها في وقتها ثم اذن للعصر فصلاها في وقتها ثم اذن للمغرب فصلاها في وقتها ورواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما من حديث يحيى بن سعيد القطان عن ابن ابى ذئب به وفي آخره ثم اقام المغرب فصلى كما كان يصلها في وقتها وصححه ابن السكن ولذكر الاذان فيه شاهد من حديث ابن مسعود رواه الترمذى والنسائي وقال الترمذى ليس باسناده باس الا أن اباعبيدة لم يسمع من ابيه وفي رواية النسائي فذكر الاقامة لكل صلاة لم يذكر اذا قال النسائي غريب من حديث سعيد عن هشام ما رواه غير زائدة وله شاهد آخر من حديث جابر رواه اليزار وفي سنده عبد الكريم بن ابى الحارث وهو متروك : (تنبيه) روى الطحاوى ان الله حبس الشمس للنبي صلى الله عليه وسلم يوم الخندق حين شغلوا عن صلاة العصر حتى غربت الشمس فردها الله عليه حتى صلى العصر وحكى التوى عنه في شرح مسلم ان رواه ثقات ذكره في باب تحليل التنايم *

قال المصنف رحمه الله

«وان حمل حيوانا طاهرا في صلاته صحت صلاته لان ابي صلى الله عليه وسلم حمل امارة بنت ابي العاص في صلاته ولان ما في الحديث ان من التنجاسة في معدن النجاسة فيه كالتنجاسة التي في جوف المصلي وان حمل قارورة فيها نجاسة وقد سد رأسها فحيوانا طاهرا لا ينجس به لان النجاسة لا تخرج منها فهو كالمحمل حيوانا طاهرا والمذهب انه لا ينجس لانه حمل نجاسة من معدن فيه غير معدنها فشيء اذا حمل النجاسة في كفه»

«الشرح في حديث امارة رواه البخاري وسلي وهو امارة بنت فزارة بنت سهل الله بن الله عليه وسلم واسم ابي العاص ميمون بن ميمون واسكن الحارم وضعه بين المعجزة وقبله من طه وقيل يامر وقيل اناسم بن الربيع بن عبد العزيز بن عبد مناف فمسيحة كان ابي العاص يحمل الله عليه وسلم يحبها تزوجها علي بن ابي طالب بعد وفاة فاطمة وكانت مائة اوسمة بذلك رضي الله عنهم (اما حكم المسئلة فاذا حمل حيوانا طاهرا لان نجاسة على شاة في صلاته صحت صلاته لان النجاسة وإن حمل حيوانا مذبوحا بعد غسل موضع الدم وما على ظاهره من النجاسة لم ينجس به لان النجاسة خلاف وفيه وجه في البحر صرح به الاصبحاب منهم القاضي ابو الوفاء في قوله نجاسة لاحاجة الي استصحابها بخلاف الحي ولو تنجس منفذ الحية ان الحي كالحمار ونحوه فمسيحة في صلاته صلاته وجها ناسها عند الغزالي المسئلة وبقي منه طابقي على ما في نسخة المصلي واسمه سعد امام الحرم لا يصح وبه قطع المتولي وهو الاصبحاب اهدم المأبذة الي اسبابها وله وجه هذا الحديث ان في ما قيل او مانع لم ينجسه في اصح الهمم بعد بقاء هذه الاربعة انما اذا حمل بيضة صار بالحيوانا طاهرا او حمل عقودا او بالانسان خراولا او شاة او غيره لم ينجس صلاته في اصح الوجهين وبشرى الجيبان في كتاب استنباط ما في الاما اذا حلة مصمة الرأس برصاص او نحوه وفيها نجاسة لا تصح صلاته على الحديث وفيه وجه وهو ان دليلها مذكور في الكتاب والفائل بالصفة ابي علي بن ابي هريرة ذكره في الحديث والقاضي ابو الطيب وامام الحرمين والغزالي وغيرهم وان كان رأيا مسادا يفرقه لم يصح

ثم اقام الحاشا فصلاها ولم يؤذن لها في الامامة والتدين انه يؤذن لما يوجب له الموت او حقيقته انما هي انه صلى الله عليه وآله وسلم كان في سفر فقال «احفظوا علينا صلاتنا» (١) يعني الفجر فضررب على اذانهم فايقظهم الاحر الشمس فقاموا فصاروا هيئة ثم نزلوا فتوضأوا واخذن بلال فضله اذنه من التدين وركبوا وقال في الامام ان اهل اجتماع قوم يصلون معه اذن والا فلا قال الاثمة الاذن في (١) «حديث» انه صلى الله عليه وسلم كان في سفر فقال احفظوا علينا صلاتنا سني ركنين الفجر فضررب على اذانهم فايقظهم الاحر الشمس فقاموا فصاروا هيئة ثم نزلوا فتوضأوا واخذن

صلاته بلا خلاف وإن كان يشع فطره كان أحدهما كالخرقة والثاني كالرصاص هذا ما ذكره
الاصحاب واقفوا على أن المسدودة بخرة لاتصح الصلاة معها وقد اطلق المصنف المسئلة فيحمل
كلامه على المصنعة برصاص وكذا قال صاحب البيان ينبغي أن يحمل على الرصاص
لبوافق الاصحاب *

(فرع) لو حمل المصلي مستجرا بالأحجار لم تصح صلاته في أصح الوجهين لأنه غير محتاج إليه
وحديث امامت رضي الله عنها محمول على أنها كانت قد نجت بالماء ولو حمل من عليه نجاسة معفو عنها
ففيه الوجهان لما ذكرناه ويقرب من استنجي بالأحجار وعرق موضع النجوة فلو بث به غيره ففي
صحة صلاته وجهان لكن الأصح هنا الصحة لفسر الاحتراز منه بخلاف حمل غيره والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ طهارة الموضع الذي يصلي فيه شرط في صحة الصلاة لما روى عمر رضي الله عنه أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال « سبعة مواطن لا تجوز فيها الصلاة الحجرة والمزبلة والمقبرة ومعاطن الابل
والحمام وقارة الطريق وفوق بيت الله العتيق » فذكر الحجرة والمزبلة وأما منع الصلاة فيها
للتنجاسة فدل على أن طهارة الموضع الذي يصلي فيه شرط ﴾

﴿ الشرح ﴾ حديث عمر رضي الله عنه هذا رواه الترمذي وابن ماجه والبيهقي وغيرهم لكن
من رواية عبد الله بن عمر لامن رواية عمر وفي رواية للترمذي عن عمر قال الترمذي ليس اسناده
بذاك القوي وكذا ضعفه غيره والحجرة بفتح الميم ولزاي موضع ذبح الحيوان والمزبلة بفتح الباء
وضمها لغتان الفتح أجود والمقبرة بفتح الباء وضمها وكسرها ومعاطن الابل واحدها معطن بفتح
الميم وكسر الطاء ويقال فيها عطن وجمعه اعطان وسنوضح تفسيرها حيث ذكرها المصنف في آخر
الباب والبيت العتيق هو السكبة زادها الله شرفا محمي عتيقا ليعتق من الجبارة فلم يسطوا على انتهاكه
ولم يتسلطه أحد من الخلق كذا قل عن ابن عباس وابن الزبير ومجاهد وقادة وقيل عتيق أى
متقدم وقيل كريم من قولهم فرس عتيق: وأما حكم المسئلة فطهارة الموضع الذي يلاقيه في قيامه وقعوده

الحديد حق الوقت وفي القديم حق الغريضة وفي الاملاء حق الجماعة وهذا الخلاف
في الاذان اما الاقامة فتأتي بها على الاقوال كلها استفيد من هذا الخلاف شيان أحدهما أن
الفرق في المنفرد بين أن ينتظر حضور جمع أولا ينتظر مخرج من قول الاملاء مصبرا الى ان الاذان
حق الجماعة حتى يخرج منه عن أبي اسحق المروزي والثاني ظهور القول بان المنفرد في المؤداة هل
يؤذن لها وجب ان يرتب فنقول ان قلنا المؤداة لا يؤذن لها فالفائدة أولى وان قلنا يؤذن في الفاتحة

بلال فصلوا ركعتي الفجر وركبوا متفق عليه من حديث ابن قتادة مطولا وله الفاظ ومن طريق
عمران بن حصين مختصرا وفيه قصة وليس فيه ذكر الاذان ولا الاقامة ورواه ابو داود وابن حبان

وسجوده شرط في صحة صلاته سواء ماتحت وما فوقه من سقف وما بينيه من حائط وغيره فلو ماس في شيء من صلاته سقطت نجاسة أو حائطا أو غيره بيده أو ثوبه لم تصح صلاته ودأله ما سبق في أول الباب وأما الحديث المذكور هنا فلا يصح الاحتجاج به وما يخرج به حديث بول الأعرابي في المسجد وقول النبي صلى الله عليه وسلم «صبا عليه ذنوب من ما» رواه البخاري ومسلم *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿فإن صلى علي بساط عليه نجاسة غير معفو عنها فإن صلى على الموضع النجس منه لم تصح صلاته لانه ملاق للنجاسة وإن صلى على موضع طاهر منه صحت صلاته لانغير ملاق للنجاسة ولا حامل بالما هو متصل بالنجاسة فهو كما لو صلى على أرض طاهرة وفي موضع منها نجاسة﴾ *

﴿الشرح﴾ إذا كان علي البساط أو الحصى ونحوهما نجاسة فصلي على الموضع النجس لم تصح صلاته وإن صلى علي موضع طاهر منه صحت صلاته قال أصحابنا سواء تحرك الباطل بحرارة أم لا لانه غير حامل ولا ماس للنجاسة وهكذا لو صلى علي مبرقة أمة علي نجاسة صحت صلاته وإن تحرك بحرركته صرح به صاحب التمسة وغيره وقال أبو حنيفة إذا تحرك البساط أو السرير برركته بدلت صلاته والا فلا وكذا عنده طرف العمامة الذي يلاقى بالنجاسة ولو كان ما يلاقى بدنه أو ثيابه ناهرا أو ما يمازى صدره أو بطنه أو شئ من بدنه في سجوده أو غيره نجاسة صحت صلاته في أصح الوجهين ونقله صاحب الماموي عن نص الشافعي ونقله ابن المنذر عن الشافعي وأبي ثور ولو بسط علي النجاسة ثوبا ملهل التسج وصلى عليه فإن حصلت مماسة النجاسة من الفرج بطلت صلاته وإن لم تحصل حصلت المحاذاة فعلي الوجهين الاصح لا تبطل * قال المصنف رحمه الله *

خلاف ولو أقيمت القائمة جماعة فلا جريان للأقوال الثالث: وأعلم بعد هذا ان قول المصنف في صلاة الغائب المفروضة ثلاثة أقوال لفظ المفروضة مستغنى عنها فافان عرقا بالتحديد سابقا ان نير المفروضة لا اذان لما اذا كانت مؤداة فكيف يتوهم لها الاذان اذا كانت مؤداة فافان ثم قوله فيه ثلاثة أقوال في الثالث يقيم ولا يؤذن يقتضي ان يكون احد الاقوال انه يؤذن لها والاني لا يؤذن لها ولا يقيم الثالث ما ذكره وتكون هذه الاقوال حينئذ علي مثال ما عده في جماعة النساء السكن سبوا منها بالاشك فقد اطبقت التمسلة على ان الغائبة يقيم لها وأما الاقوال في الاذان وأن نائها الفرق بين ان ينتظر حضور جمع أولا ينتظره وقد نقله المصنف علي الصحة في الوسيط فعال في المديد يقيم ولا يؤذن

من طريق الحسن عن عمران وفيه ثم أمر مؤذنا فاذن فصلي ركعتين ثم أقام ثم صلى التجر وخججه الحاكم ورواه مسلم من حديث أبي هريرة وفيه فاذن وأقام وزاد فيه أبو الباس السراج انه صلى ركعتين في مكانه ثم قال اتقادوا بنا من هذا المكان وصلوا الصبح في مكان آخر ورواه الطبراني والبخاري من حديث سعيد بن المسيب عن بلال وفيه انقطع والنسائي وأحمد والطبراني من حديث

﴿فان صلي علي أرض فيها نجاسة فان عرف موضعها تجنبها وصلي في غيرها وان فرش عليها شيئا وصلي عليه جاز لانه غير مباشر للنجاسة ولا حامل لما هو متصل بالنجاسة وان خفي عليه موضع النجاسة فان كانت في أرض واسعة فصلي في موضع منها جاز لان الاصل فيه الطهارة وان كانت النجاسة في بيت وخفي موضعها لم يميز أن يصلي فيه حتي يغسله ومن أصحابنا من قال يصلي فيه حيث شاء كالصحراء وليس بشيء لان الصحراء لا يمكن حفظها من النجاسة ولا يمكن غسل جميعها والبيت يمكن حفظه من النجاسة وغسله﴾

﴿الشرح﴾ في هذه القطعة مسائل (أحداها) اذا كان علي الأرض نجاسة في بيت أو صحراء تنجي عنها وصلي في موضع لا يلاقى النجاسة فان فرش عليها شيئا بحيث لا يلاقيه منها شيء صحت صلاته وان كان الثوب مهمل النسيج فقد سبق حكمه قريبا (الثانية) اذا خفي عليه موضع النجاسة من أرض ان كانت واسعة صلي في موضع منها بغير اجتهاد لان الاصل طهارته قال القاضي أبو الطيب وغيره والمستحب أن ينتقل الى موضع لا شك فيه ولا يلزمه ذلك كما لو علم أن بعض مساجد البلد يبال فيه وجعله لله أن يصلي في أيها شاء وقال البغوي يتحرى في الصحراء فان أراد ان ينجب الاجتهاد فهو شاذ مخالف للاصحاب وان أراد انه مستحب فهو موافق لما حكيناه عن القاضي أبي الطيب وغيره وان كانت صغيرة أو في بيت أو بساط فوجهان أحدهما لا يجوز ان يصلي فيه لا هجوما ولا باجتهاد حتي يغسله أو يسلط عليه شيئا والثاني له انه يصلي فيه حيث شاء ودليلها في الكتاب وهذا الثاني ليس بشيء ثم ان المصنف وشيخه القاضي أبا الطيب وابن الصباغ والشاشي صرحوا بأنه على هذا الثاني يصلي حيث شاء منه بلا اجتهاد وقال الشيخ أبو حامد والمحملي والدارمي والبغوي والرافعي وغيرهم علي هذا الثاني يجتهد فيه وهذا اصح (الثالثة) اذا كانت النجاسة في احد بيتين تحرى كالثنين فلو قدر علي موضع ثالث أو شيء يسلطه او ماء يغسل به أحدهما ففي جواز

وفي القديم يقيم ويؤذن وفي الاملاء ان انتظر حضور جمع اذن والا اقتصر علي الإقامة وهي متفقة علي انه يقيم لها وهذا كله في الفائتة الواحدة فان كانت عليه فوائت وقضاها علي التوالي في الاذان الاولي هذه الاقوال ولا يؤذن لما عداها بلا خلاف وقيم لكل واحدة منها الاولي وغيرها وعند أبي حنيفة يتخير فيما بعد الاول ان شاء اذن واقام وان شاء اقتصر علي الإقامة ولو والي بين فريضة وقت وفائتة فان قدم فريضة الوقت اذن واقام لما اقتصر علي الإقامة للفائتة وان قدم الفائتة

جبير بن مطعم واحمد وابن حبان من حديث ابن مسعود وابو داود من حديث عمرو بن أمية الضمري وذى غير والنسائي من حديث أبي هريرة السلولي وفي حديثهم ذكر الاذان والاقامة ورواه البزار والطبراني في الاوسط من حديث ابن عباس وفيه فأمروا مودنا قاذن كما كان يؤذن : (فائدة) أخرج مسلم من حديث أبي هريرة ما يدل على ان القصة كانت بتغيير وبذلك صرح ابن اسحاق وغيره من أهل المغازي فقالوا ان ذلك كان حين قفوله من خير وقال ابن عبد البر هو

الاجتهاد الوجهان في الاواني والثوب الثالث اصحها الجواز وعن ذكر المسألة صاحب البيان *
(فرع) اذا خفي عليه موضع النجاسة من ارض كبيرة أو بيت أو بساتن وجوزنا الصلاة عليهما
فله ان يصلي صلوات في موضع واحد منه وله أن يصلي في مواضع حتى يتيقن موضع بقدر النجاسة
فلا تصح بعد ذلك صلاته في ذلك الموضع كماله من حلف لا يأكل ثمرة فاختلفت بتمر كثير
يأكله الا ثمرة هكذا ذكر المتولى وقد سبق في الاواني انه لو اشتبه انا بأوان غير محصورة فله
أن يتوضأ من واحد بعد واحد حتى يتيقن واحد في وجهه وفي وجهه حتى يتيقن عدد لو كان الاشتباه
فيه ابتداء لم يجوز الهجوم فيحتمل أن يجزى الوجهان ويمكن الفرق * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان حبس في حش ولم يقدر أن يتجنب النجاسة في قعوده وسجوده تجنباً عن النجاسة
وتجنبها في قعوده وأوماً الى الجود الى الحد الذي لو زاد عليه لاقى النجاسة ولا يسجد على الارض
لان الصلاة قد تجزى مع الاعماء ولا تجزى مع النجاسة واذا قدر ففيه قولان قال في القديم لا يعيد
لانه صلى علي حسب حاله كالمريض وقال في الاملاء يعيد لانه ترك الفرض لعذر نادر غير متعل
فلم يسقط الفرض عنه كما لو ترك السجود ناسياً واذا أعاد في الفرض أقوال قال في الام الفرض هو
الثاني لان الفرض به يسقط وقال في القديم الفرض هو الاول لان الاعادة مستحبة غير واجبة في
القديم وقال في الاملاء الجميع فرض لان الجميع يجب فعله فكلن الجميع فرضاً وخرج أبو اسحق قولاً
رابعا ان الله تعالى يحتمل له بأيهما شاء قياساً علي ما قال في القديم فيمن صلى الظهر ثم سعى الى
الجمعة فصلاه ان الله تعالى يحتمل له بما شاء ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ قد سبق أن الحش بفتح الحاء وضما هو الخلاء فاذا حبس انسان في موضع
نجس وجب عليه أن يصلي هذا مذهبتنا وبه قال العلماء كافة الا أبا حنيفة فقال لا يجب أن يصلي
فيه * دليلنا حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «واذا أمرتكم بشيء

أقام لها وفي الاذان الاقوال وأما فريضة الوقت فقد قال في النهاية ان قلنا يؤذن للفائتة فلا يؤذن
للمؤداة بعدها كي يتوالى الاذانان وان قلنا يقتصر للفائتة علي الاقامة فيؤذن للاداء بعدها ويقيم
والاظهر انه يقتصر لصلاة الوقت بعد الفائتة علي الاقامة بكل حال لحديث أبي سعيد الخدري
فانه لم يأمر للعشاء بالاذان وإن جمع بين صلاتي جمع بسفر او مطر فان قدم الاخيرة الي وقت الاولى
كتقديم العصر الي الظهر فيؤذن ويقيم للأولى ويقتصر للفائتة علي الاقامة لما روي انه صلى الله عليه وسلم

هو الصحيح وقيل مرجعه من حديث ابن مسعود ان ذلك كان عام الحديبية وفي حديث
عطاء بن يسار مرسلان ذلك كان في غزوة تبوك قال ابن عبد البر احسبه وهما وقال الاصيلي
لم يمرض ذلك للنبي ﷺ والامرة وقال ابن الحصار هي ثلاث نوازل مختلفة *
قوله لحديث أبي سعيد فانه لم يأمر للعشاء بالاذان تقدم حديث أبي سعيد قريبا *

فأثروا منه ما استطعتم» رواه البخاري ومسلم وقياسا على المريض العجز عن بعض الاركان واذا صلي يجب عليه أن يتجافى عن التجاسة يديه وركبتيه وغيرهما القدر الممكن ويجب أن ينحني للوجود الى القدر الذي لو زاد عليه لاقى التجاسة ولا يجوز أن يضع جبهته على الارض هذا هو الصحيح وحكي صاحب البيان وجها انه يلزمه أن يضع جبهته على الارض وليس بشيء. ودليله ما ذكره المصنف فاذا صلي كما أمرناه فينبغي أن يعيد الصلاة اذا خرج الى موضع طاهر وهذه الاعادة واجبة على الجديد الاصح ومستحبة على القديم فاذا اعاد فعل الفرض الاول أم الثانية أم كلاهما أو احدهما مبهمة فيه أربعة أقوال كما ذكره المصنف أحدها عند جمور الاصحاب ان الفرض الثانية وادعى الشيخ ابو حامد الاتفاق عليه واختار ابن الصباغ ان الفرض كلاهما وهو قوى لانه مطالب بهما وقد سبق بيان هذه الاقوال ونظائرهما فيمن لم يجد ماء ولا ترابا وذكرنا في آخر التيمم فرعا جامعاً للصلوات المفعولات على نوع خلل وما يجب قصاؤه منها وما لا يجب واستوفياه استيفاء بليغا والله الحمد وقوله لان الصلاة قد تجزى مع الائمة إنما قال قد تجزى لأنها في بعض المواضع تجزى كصلاة شدة الخوف وصلاة المريض وفي بعضها لا تجزى كصلاة من ربط على خشبة ونحوه وقد سبنا بيانه في باب التيمم

« قال المصنف رحمه الله »

﴿ اذا فرغ من الصلاة ثم رأى على ثوبه أو بدنه أو وضع صلاته نجاسة غير معفو عنها نظرت فان جوز ان تكون حدثت بعد الفراغ من الصلاة لم تلزمه الاعادة لان الاصل انها لم تكن في حال الصلاة فلا تجب الاعادة بالشك كما لو توضأ من ثمر وصلي ثم وجد في الثوب قارة وان علم انها كانت في الصلاة فان كان علم بها قبل الدخول في الصلاة لزمه الاعادة لانه فرط في تركها وان لم يعلم بها حتى فرغ من الصلاة ففيه قولان قال في القديم لا يعيد لما روى أبو سعيد الخدري رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم « خلق نعله في الصلاة فخلق الناس تعاليم فقال ما لكم خلعتنم تعاليمكم قالوا رأيناك خلعت نعلك فخلعتنا تعالينا فقال أنا في جبريل فأخبرني ان فيها قدرا أو قال دم حله » فلو لم تصح الصلاة لاستأنف الاحرام وقال في الجديد تلزمه الاعادة لأنها طهارة واجبة فلا تسقط بالجمل كالوضوء »

« جمع بين الظهر والعصر بعرفة في وقت الظهر باذان واقامتين » (١) وايضا فانه لو اذن للثانية لاخل بالموالاة وهي مرعية عند التقديم لا محالة وإن أخر الاولى الى وقت الثانية كتأخير الظهر الى العصر اقام لكل واحدة منها ولم يؤذن للمصر محافضة على الموالاة أما الظهر فتجزي فيه أقوال الفاتحة لأنها تشبهها من جهة انها خارجة عن وقتها الاصيل والاصح أنه لا يؤذن لها أيضا لان النبي

(١) حديث ﴿ انه صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر بعرفة في وقت الظهر باذان واقامتين هو في حديث جابر الطويل عند مسلم تقدم »

(الشرح) حديث أبي سعيد صحيح سبق بيانه في أول هذا الباب وذكرنا لفظه هناك والمألة بفتح الحاء واللام القراء العظيم والجماعة حلم كقصة وقصب وفي هذا الحديث من الفوائد مع ما ذكره المصنف ان الصلاة في النمل الطاهرة جائزة وأنه يجوز المشي في المسجد بالنعل وان العمل القليل في الصلاة جائز وان أفعال النبي صلى الله عليه وسلم يقتدى بها كأقواله وان الكلام في الصلاة لا يجوز سواء كان لمصلحتها أو لغيرها ولولا ذلك لألهم النبي صلى الله عليه وسلم عند نزولهم ولم يؤخر سؤالهم : وقوله كما لو نوضاً من بئر وصورته أن يكون دون قلتين فيتوضأ منه ثم يجد فيه دارة ميتة يحتمل أنها كانت فيه حال الوضوء ويحتمل حدوثها بعده ومن قال بالجديد أجاب عن الحديث بأن المراد بالتمنر الشيء المستنقذ كالحطاط ونحوه وبدم الحلة ان ثبت الشيء اليسير المغفور عنه وإنما خلعه النبي صلى الله عليه وسلم تنزهاً * أما حكم المسألة فإذا سلم من صلاته ثم رأى عليه نجاسة يجوز أنها كانت في الصلاة ويجوز أنها حدث بعدها فصلاته صحيحة بلا خلاف قال الشافعي والاصحاب ويستحب اعادة احتياطاً وان علم أنها كانت في الصلاة فإن كان لم يعلمها قبل ذلك فقولان الجديد الأصح بطلان صلاته والقديم صحتها ودليلاً في الكتاب وان كان علمها ثم نسيها فطريقان مشهوران للخراسانين أحدهما وبه قطع العراقيون يجب الاعادة قولاً واحداً لتفرطوا في فيه قولان كالأهل وإذا أوجبت الاعادة وجب اعادة كل صلاة تيقن وجود النجاسة فيها ولا يجب ما شك فيه ولكن يستحب ولو رأى النجاسة في أثناء الصلاة فإن قلنا لا يجب الاعادة إذا رآها بعد الفراغ إذا رآها وبني على صلاته والا بطلت ووجب الاستئذان قال أصحابنا وإذا رأى في ثوبه نجاسة لم يعلم متى أصابته لزمه أن يصلي كل صلاة تيقن أنها كانت فيها ولا يلزمه ما يشك كما لو شك بعد فرائضها وان كان يستحب أن يعيد كل صلاة يحتمل أنها كانت فيها وهذا كما سبق فيمن رأى النبي في ثوبه *

صلى الله عليه وآله وسلم « جمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة في وقت العشاء بأقامتين من نسيب أذان » (١) قال امام الحرمين قدس الله روحه وينقذ أن يقول يؤذن قبل الفجر وان قلنا الثانية لا يؤذن لها إما لأنها مؤداة أو وقت الثانية وقت الاولى عند العذر وإما لان اخلاص صلاة العصر عن الاذان وهي واقعة في وقتها بعيد فيقدر الاذان الواقع قبل صلاة الفجر للعصر وقد يؤذن الانسان لصلاة ويأتي بعده تطوع وغيرها الى ان تتفق الإقامة وتخله لا يندرج في كون الاذان ثلاث الصلاة وعند أبي حنيفة يصلي المغرب والعشاء بالمزدلفة بأذان وإقامة ولا يقيم للعشاء وينهز أن يعلم بالواو قوله بلا اذان وكذا قوله في حالة التقديم فيؤذن للفجر لانه لا يندرج في كون الاذان بالفجر وقد حكى القاضي ابوالقاسم بن كج ان ابا الحسن بن القطان خرج وجها انه يؤذن لكل واحدة

(١) * (حديث) انه صلى الله عليه وسلم جمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة في وقت العشاء بأقامتين من غير اذان تقدم بيانه في أول الباب *

(فرع) في مذاهب العلماء فيمن صلى بنجاسة نسيها أو جهلها: ذكرنا أن الأصح في مذهبنا وجوب الاعادة وبه قال أبو قلابة واحمد وقال جمهور العلماء لا اعادة عليه حكاه ابن المنذر عن ابن عمر وابن المسيب وطاوس وعطاء وسالم بن عبد الله ومجاهد والشعبي والنخعي والزهري ومحيي الانصاري والاوزاعي واسحق وأبو ثور قال ابن المنذر وبه أقول وهو مذهب ربيعة ومالك وهو أقوى في الدليل وهو المختار * قال المصنف رحمه الله *

(ولا يصلى في مقبرة لما روى أبو سعيد رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الأرض كلها مسجد الا المقبرة والحمام » فان صلى في مقبرة تكرر فيها التنبش لم تصح صلاته لانه قد اختلط بالأرض صديد الموتى وان كانت جديدة لم تنبش كرهت صلاته فيها لأنها مدفون النجاسة والصلاة محيية لان الذى يشر بالصلاة طاهر وان شك هل نبشت أم لا ففيه قولان أحدهما لا تصح صلاته لان الأصل بقاء الفرض في ذمته وهو يشك في إسقاطه والفرض لا يسقط بالشك والثاني تصح لان الأصل طهارة الأرض فلا يحكم بنجاستها بالشك) *

(الشرح) حديث أبي سعيد رواه أبو داود والترمذي وغيرهما قال الترمذي وغيره هو حديث مضطرب وقال المالك في المستدرك أسانيد محيية وفي الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها أن النبي ﷺ لما نزل به أى حضرته الوفاة قال « لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد يحذروا منكم » وفي الصحيحين نحوه عن أبي هريرة أيضاً وعن جنس ابن عبد الله رضى الله عنه قال سمعت النبي ﷺ قبل أن يموت بخمس يقول « ان من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد أأفلا تتخذوا القبور مساجد » اني أنهاكم عن ذلك رواه مسلم وعن أبي مرثد رضى الله عنه أن النبي ﷺ قال « لا تجلدوا على القبور ولا تصلوا اليها »

من صلاتي الجمع قدم أو اخر وقوله بناء على أن الظاهر كالفائتة فلا يؤذن لما هذا وحده لا يوجب نفي الاذان فيها لكنه يفيد نفي الاذان للظهر وأما العصر فأنما لا يؤذن لما لمعنى الموالة ويلزم من مجموع الامرين ان يكون اداؤها بلا اذان وقد نجد في بعض النسخ التعرض لسبب نفي الاذان للعصر أيضاً والله اعلم واذا عرفت ما ذكرناه فلا يخفى عليك ان القيود الخمسة تختلف فيها كلها سوى القيد الرابع وان الظاهر عدم اعتبار الاول والثاني واعتبار الثالث والخامس (فرع) - لا يشرع الاذان في الصلاة للمتنورة كذلك رواه صاحب التهذيب وغيره ويخرج عن الضابط بقيد الجماعة فان الجماعة لا يشرع فيها *

قال (الفصل الثانى في صفة الاذان وهو مثنى مثنى والاقامة قرادى على الادراج: والترجيع مأمور به وكذا التوسيع في اذان الصبح على التقديم وهو الصحيح: والقيام والاستقبال شرط للصحة في أحد الوجهين ثم يستحب أن يلتفت في الحيعتين يمينا وشمالا ولا يحول صدره عن القبلة)

رواه مسلم وعن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم ولا تسخنوها قبوراً » رواه البخاري ومسلم . أما حكم المسئلة فان تحقق أن المقبرة منبوشة لم تصح صلاته فيها بالاخلاف اذا لم يسط تحت شي . وان تحقق عدم نبشها بحث بالاخلاف وهي مكروهة كراهة تنزيه وان شك في نبشها فقولان اصحهم تصح الصلاة مع السكر اهـ والثاني لا تصح هكذا ذكر الجمهور الخلاف في المسئلة الاخيرة قولين كما ذكره المصنف هنا من ذكرهما قولين الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب في تعليقه والمحامي والشيخ أبو علي البندنجي ومصاحب الشامل وخلائق من العراقيين ومعظم الخراسانيين وقهاها جماعة وجهين منهم المصنف في التنبيه وصاحب الحاوي قال في الحاوي القول بالصحة قول ابن أبي هريرة وبالبطلان قول أبي اسحاق والصواب طريقة من قال قولان قال صاحب الشامل قال في الام لا تصح وقال في الام لا تصح واتفق الاصحاب على ان الاصح الصحة وبه قطع المارجاني في التحرير قال اصحابنا يكره أن يصلى الى القبر هكذا قالوا يكره ولو قيل نجس لم يثبت في مرثد وغيره مما سبق لم يبعد قل صاحب التتمة واما الصلاة عند رأس قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم متوجها اليه فإم .

(فرع) في مذاهب العلماء في الصلاة في المقبرة: قد ذكرنا مذاهبنا فيها وانها ثلاثة اقسام قل ابن المنذر ويأتين علي وابن عباس وابن عمر وعطاء والنخعي أنهم كرهوا الصلاة في المقبرة لم يكرهها ابو هريرة وواثلة بن الاسقع والحسن البصري وعن مالك روى ايتان اشبهها لا يكره ما لم يعلم نجاستها وقال احمد الصلاة فيها حرام وفي حديثا روايتان وان تحقق الروايات اوتى صاحب الحاوي من دارد انه قال تصح الصلاة وان تحقق نبشها .

(فرع) قال اصحابنا يصح ان يصلي في مزالة وغيرها من النجاسات فقه في المال . احرر لانه في معنى المقبرة .

(فرع) تكره الصلاة في الكنيسة والبيعة حكمه ابن المنذر عن . بن الحارث وابو حنيفة ومالك رضي الله عنهم ونقل الترخيص في . عن أبي . بن . بن الحسن والنخعي وعمر بن

الفصل ينظم مسائل (احدها) الاذان مثني والاقامة فرادى خلافاً لابي حنيفة حيث قال الاقامة كلاذان الا أنه يزداد فيها كلمة الاقامة لنا ما روى عن ابن عمر رضي الله عنه قال « كان الاذان على

(١) حديث ابن عمر كان الاذان على عهد رسول الله ﷺ مثني والاقامة فرادى إلا ان المؤذن كان يقول قد قامت الصلاة مرتين احمد والشافعي وابو داود والنسائي وابو عروة والدارقطني وابن خزيمة وابن حبان والحاكم من حديث شعبة عن أبي جعفر المؤذن عن مسلم أبي المثني عنه قال شعبة لا يحفظ لابي جعفر غير هذا الحديث فقال ابن حبان احمد بن محمد بن مسلم ابن مهران وقال الحاكم اسمه عمير بن يزيد بن حبيب الخطمي وهم الحاكم في ذلك ورواه ابو عرانة

عبد العزيز والاوزاعي وسعيد بن عبد العزيز وهي رواية عن ابن عباس واختاره ابن المنذر *
(فرع) في نبش قبور الكفار لطلب المال للمدفون معهم قال القاضي عياض في شرح صحيح
مسلم اختلف العلماء في ذلك فكرهه مالك وأجازره أصحابه قال واختلف في علته كراهته قليل مخافة
زول عذاب عليهم وسخط لأنها مواضع العذاب والسخط وقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ
« نهي عن دخول ديار المعذبين وهم ثمود اصحاب الحجر » خشية أن يصيب الداخل ما أصابهم قال
ألا ان تكونوا يا كبن فمن دخلها المطلب الدنيا فهو ضد ذلك وقيل مخافة أن يصادف قبر نبي أو صالح
بينهم قال وحجة من أجاز ذلك نبش الصحابة رضي الله عنهم قبر أبي رغال واستخرجهم منه
فضيب الذهب الذي أعلمهم النبي صلى الله عليه وسلم أنه مدفون معه هذا كلام القاضي ومقتضى
مذهبنا جواز نبشه ان كان دارسا أو كان جديداً وعلنا ان فيه مالا لجرى *

* قال المصنف رحمه الله *

(ولا يصلي في الحمام لحديث أبي سعيد واختلف اصحابنا لاي معنى منعت الصلاة فيه فهم
من قال انما منع لانه تغسل فيه النجاسات فلي هذا اذا صلى في موضع تحقق طهارته صحت صلاته وإن صلى في موضع
تحقق نجاسته تصح وان شك فلي قولين كالتبصرة ومنهم من قال انما منع لانه ماوى الشياطين لما يكشف فيه من
العورات فلي هذا تركه الصلاة فيه وان تحقق طهارته والصلاة صحيحة لان المنع لا يعود الى الصلاة) *
(الشرح) هذه المسئلة عند الاصحاب كما ذكرها المصنف والاصح أن سبب النهي كونه
ماوى الشياطين فتكره كراهة تنزيهه وتصح الصلاة وعلي هذا تركه في المسلخ وعلي الاول لا تركه
والحمام مذكر هكذا نقله الازهري عن العرب يقال حمام مبارك وجمعه حمامات مشتق من
الحميم وهو الماء الحار * قال المصنف رحمه الله *

(وتركه الصلاة في اعطان الابل ولا تركه في مراح الغنم لما روى عبد الله بن مغفل المزني
رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « صلوا في مرائب الغنم ولا تصلوا في اعطان
الابل فانها خلقت من الشياطين » ولان في اعطان الابل لا يمكن الخشوع لما يخاف من نفورها ولا
يخاف نفور الغنم) *

عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مثني والاقامة قرأى إلا أن المؤمن كان يقول قد قامت الصلاة
مرتين ثم قولنا الاذان مثني ليس المراد منه ان جميع كلماته مثناة لان كلمة لا اله الا الله في آخره لا يؤتى

والدارقطني من طريق سعيد بن المثيرة الصياد عن عيسى بن يونس عن عبيد الله عن نافع عن
ابن عمر وأظن سعيداً وهم فيه وإنما رواه عيسى عن شعبة كما تقدم لكن سعيد وثقة ابو حاتم : وروى
ابن ماجه من حديث سعد القرظ مرفوعاً كان اذا نزل بلال مثني مثني واقامته مفردة : وعن أبي رافع
نحوه وهما ضعيفان *

(الشرح) حديث عبدالله بن مغفل حديث حسن رواه البيهقي هكذا من رواية ابن مغفل باسناد حسن ورواه النسائي مختصراً عن ابن مغفل أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة في اعطان الابل وعن جابر بن سمرة « ان رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم قال اصلي في مراض الغنم قال نعم قال اصلي في مبارك الابل قال لا » رواه مسلم وعن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « صلوا في مراض الغنم ولا تصلوا في اعطان الابل » رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح واما الاعطان فهي جمع عطن واتفق تفسير الشافعي رحمه الله تعالى في الام وغيره وتفسير الاصحاب على ان العطن الموضع الذي يقرب موضع شرب الابل ننحى اليه الابل الثائرة ليشرب غيرها ذودا ذودا فاذا شربت كلها اجتمعت فيه سقت الى المراعي قال الازهرى العطن هو الموضع الذي تنحى اليه الابل اذا شربت الشربة الاولى فتترك فيه ثم يلا لها الموضع انيا فتعود من عطنها الى الموضع لتعلم وتشرب الشربة الثانية وهو العال قال ولا تعطن الابل عن الماء الا في حمارة القبط بخفيف اللبن وتشديد الرا، قال ووضعها الذي ترك فيه على الماء يسمى عطنا ومعطنا وقد عطنت تعطن وتعطن بكسر الطاء وضما عطلونا . وأما مراح الغنم بضم

بها الامة واحدة فكلمة التكبير يؤتى بها في اوله أربع مرات خلافا لما لك حيث قال لا يؤتى بالتكبير في اوله الا مرتين لنا أن ابا عذورة كذلك « حكاية عن تلقين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إياه » وكذلك هو في قصة رؤيا عبدالله بن زيد في الاذان وهي مشهورة وقولنا الاقامة فرادى

(١) قوله : ان ابا عذورة لما حكى الاذان عن تلقين رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر التكبير في اوله اربعا هو كما قال فقد ساقه من حديث ابي عذورة بتريع التكبير في اوله الشافعي وابو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان ورواه مسلم من حديث ابي عذورة فذكر التكبير في اوله مرتين فقط وقال ابن الفطان الصحيح في هذا تريع التكبير وبه يصح كون الاذان تسع عشرة كلمة وقد قيد بذلك في نفس الحديث بمعنى الآتي بعد قليل قال وقد دفع في بعض روايات مسلم بتريع التكبير وهي التي ينبغي أن تمد في الصحيح انتهى وقد رواه ابو نعيم في المستخرج والبيهقي من طريق اسحاق بن ابراهيم عن معاذ بن هشام بسنده وفيه تريع التكبير وقال بعده اخرجه مسلم عن اسحاق وكذلك اخرجه ابو عوانة في مستخرجه من طريق علي ابن المدني عن معاذ *

(١) حديث ﴿ عبدالله بن زيد في الاذان وفيه تريع التكبير في اوله وهي قصة مشهورة ابو داود وابن خزيمة وابن حبان في صحيحها والبيهقي من حديث يعقوب بن ابراهيم ابن سعد عن ابيه عن ابن اسحاق حدثني محمد بن ابراهيم بن الحرث النيمي عن محمد بن عبد الله ابن زيد بن عبد ربه حدثني ابي قال لما امر رسول الله ﷺ بعمل ناقوس ليضرب به للناس لجمع الصلاة طاف بي وانا قائم رجل يحمل ناقوسا فذكر الحديث وفيه تريع التكبير وافراد

الميم هو مأواها ليلا هكذا فسرہ أمحابتا قال الازهرى ويقال مأواها فإذا صلى في أعطان الابل
أومراح الغنم وماس شيئا من أبوالها أو أبعادها أو غيرها من النجاسات بطلت صلاته وإن بسط
شيئا طاهرا وصلي عليه أو صلي في موضع طاهر منه صحت صلاته لكن يكروه في أعطان الابل
ولاتكروه في مراح الغنم وليست الكراهة بسبب النجاسة فانها سواء في نجاسة البول والبرع وإنما
سبب كراهة أعطان الابل ما ذكره المصنف والاصحاب وهو ما يخاف من نفارها بخلاف الغنم فانها
ذات سكينه ولهذا ثبت في صحيح البخارى وغيره ان النبى صلى الله عليه وسلم قال « ما من نبى
الارعي الغنم » وقال في الابل « أنها خلقت من الشياطين » قال الخطابي معناه لما فيها من النفار
والشرور وربما افسدت على المصلي صلاته قال والعرب تسمى كل مارد شيطانا قال اصحابنا وقد
يكون في الغنم مثل عطن الابل فيكون حكمه حكم عطن الابل وأما ما روى الابل ليلا فتركه الصلاة
فيه ايضا لكن اخف من كراهة العطن * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويكره ان يصلي في مأوى الشيطان لما روى ان النبى صلى الله عليه وسلم قال « اخرجوا

لانفى به أن جميع كلماتها موحدة بل كلمة التكبير مشاة في الابتداء والانتها
وكذلك كلمة الاقامة هذا قوله في الجديد وفي التقديم لا يقول هذه الكلمات الامرة وبه قال

الاقامة وفيه فقم مع بلال قاتق عليه ما رأيت فليؤذن به فانه اندى صوتا منك وفيه ان عمر جاء
فقال قد رأيت مثل ما راي ابراهيم بن احمد عن يعقوب بن وهب ورواه الترمذى وابن ماجه ايضا من حديث
ابن اسحاق ورواه احمد والحاكم من وجه آخر عن سعيد بن المسيب عن عيسى بن زيد وقال
هذا امثل الروايات في قصة عبد الله بن زيد لان سعيد بن المسيب قد سمع من عبد الله بن زيد
ورواه بنونس وممر وشبيب وابن اسحاق عن الزهرى قال وأما اخبار الكوفيين في هذه القصة فدارها
على حديث عبد الرحمن بن ابي ليلى واختلف عليه فنه من قال عن معاذ بن جبل ومنهم من قال
عن عبد الله بن زيد ومنهم من قال غير ذلك وأما طريق ولد عبد الله بن زيد فقير مستقيمة
الاستاد كذا قال الحاكم وقد صحح الطريق الاول من رواية محمد بن عبد الله بن زيد عن ابيه البخارى
فيما حكاه الترمذى في العلل عنه وقال محمد بن يحيى الذهلى ليس في اخبار عبد الله بن زيد أصح
من حديث محمد بن اسحاق عن محمد بن ابراهيم التيمي بنى هذا لان محمدا قد سمع من ابيه عبد الله
بن زيد وابن ابي ليلى لم يسمع من عبد الله وقال ابن خزيمة في صحيحه هذا حديث صحيح ثابت
من جهة النقل لان محمدا سمع من ابيه وابن اسحاق سمع من التيمي وليس هذا مما دلله وسيأتى
الاشارة الى طريق اخرى لحديث عبد الله بن زيد ان شاء الله من عند ابي داود : (تنبيه) قال
الترمذى لا نعرف لعبد الله بن زيد شيئا يصح الاحديث الاذان وكذا قال البخارى وفيه نظر
فان له عند النسائي وغيره حديثا غير هذا في الصدقة وعند احمد آخر في قصة النبى ﷺ شره
واظفاره واعطائه لمن لم تحصل له اضحية *

من هذا الوادى فان فيه شيطانا « فلم يصل فيه » *

(الشرح) الصلاة في مأوى الشيطان مكروهة بالاتفاق وذلك مثل مواضع الحجر والحمامة ومواضع المكوس ونحوها من المعاصي الفاحشة والكناس والبيع والحشوش ونحو ذلك فان صلي في شيء من ذلك ولم يماس نجاسة يده ولا ثوبه صحت صلاته مع الكراهة وهذا الحديث المذكور صحيح عن ابن هريرة رضى الله عنه قال « عرسنا مع نبي الله صلى الله عليه وسلم فلم يستيقظ حتى طلعت الشمس فقال النبي صلى الله عليه وسلم ليأخذ كل رجل برأس راحلته فان هذا موضع حضرنا فيه الشيطان » وذكر الحديث رواه مسلم وغيره: واعلم ان بطون الاودية لا تنكره فيها الصلاة كما لا تنكره في غيرها وأقول الغزالي تنكره الصلاة في بطن الوادى فباطل إنكروه عليه وانما كرهه الشافعي رحمه الله الصلاة في الوادى الذى نام فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة لافى كل واد وقد قال بعض العلماء لا تنكره الصلاة فى ذلك الوادى ايضا لاننا نتحقق بقاء ذلك الشيطان فيه والله اعلم ويستحب أن لا يصلى في موضع حضره فيه الشيطان لهذا الحديث *

قال المصنف رحمه الله *

« ولا يصلى في قارة الطريق لحديث عمر رضى الله عنه « سبع مواضع لا تجوز فيها الصلاة وذكر قارة الطريق « ولانه يمنع الناس من المرور ويقطع خشوعه بمر الناس فان صلي فيها سحت صلاته لان المنع ترك الخشوع أو يمنع الناس من الطريق وذلك لا يوجب بطلان الصلاة » *

(الشرح) حديث عمر رضى الله عنه ضعيف سبق بيانه وقارة الطريق اسلاه قاله الازهرى والجوهري وقيل صدره وقيل ما برز منه وكاله متقارب والطريق تذكره وتوثق الصلاة فيها مكروهة

مالك لما روى أنه « أمر بلالا أن يشفع الاذان ويوتر الإقامة » وهذا يقتضى ايتار جميع الكلمات وحجة الجديد ما قلناه من خبر ابن عمر رضى الله عنهما ومنهم من يقتصر في حكاية القديم على

(١) (حديث) بلال انه امر ان يشفع الاذان ويوتر الإقامة متفق عليه من حديث انس قال أمر بلال ان يشفع الاذان ويوتر الإقامة الا الإقامة ورواه النسائي وابن حبان والحاكم ولقظهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بلالا واستدل ابن حبان على صحة ذلك بما رواه ايضا فيه من القصة في اوله انهم التمسوا شيئا يؤذون به علما للصلاة فامر بلال قال فدل ذلك على ان امره بذلك النبي ﷺ لا غير: وفي الباب عن ابى عذورة رواه البخارى في تاريخه والدارقطنى وابن خزيمة بلطفان النبي ﷺ امره ان يشفع الاذان ويوتر الإقامة: (قائمة) ورد في ثنية الإقامة احاديث منها ما روى الترمذى من طريق عبد الرحمن بن ابى لى عن عبد الله بن زيد قال كان اذان رسول الله ﷺ شفعنا شفعنا في الاذان والاقامة وقال متقطع وقال الحاكم والبيهقي الروايات عن عبد الله بن زيد في هذا الباب كلها منقطعة لان عبد الله بن زيد استشهد يوم احد ثم استدعن الدراودى عن عبيد الله بن عمر قال دخلت اية عبد الله بن زيد على عمر بن عبد المزى فقال لى يا امير المؤمنين انا اية عبد الله بن زيد بشهد ابى بدر او قتل يوم احد وفي صحة هذا نظر فان عبيد الله بن عمر لم يدرك هذه القصة: وقد روى ابو داود

لما ذكره من العلتين وهي كراهة تنزيه وذكر الاصحاب علته مألوفة وهي غلبة النجاسة فيها قالوا وعلى هذه العلة نكرو الصلاة في قارعة الطريق في البرارى وان قلنا العلة قوأت الخشوع فلا كراهة في البرارى اذ لم يكن هناك طارقون واذا صلى في شارع أو طريق يغلب على الظن نجاسته ولا يتيقن في صحة الصلاة القولان السابقان في أبواب المياه في تعارض الاصل والظاهر الاصح الصحفان بسط عليه شينا طاهرا صحت وبقيت الكراهة لمروء الناس وفوات الخشوع والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ولا يجوز أن يصلي في أرض مغمورة لأن اللبث فيها يحرم في غير الصلاة فلا ينجرم في الصلاة أولى فان صلى فيها صحت صلاته لأن المنع لا يختص بالصلاة فلا يمنع صحتها﴾ *

أفراد كلمة الاقامة دون التكبير ويجوز أن يعلم قوله والاقامة فرادى مع الماء بالواو لأن محمد بن اسحق بن خزيمة من أصحابنا قال ان رجعا في الاذان في الاقامة والأفردا جمعاً بين الاخبار في

وغيره من طريق محمد بن اسحاق عن محمد بن ابراهيم عن محمد بن عبد الله بن زيد قال حدثني ابي وقتل الترمذي أن البخاري صححه : وروى الواقدي عن محمد بن عبد الله بن زيد قال توفي ابي بالمدينة سنة اثنين وثلاثين وقال ابن سعد شهد احداً والحمد لله والمشاهد كلها ولو صح ما تقدم للزم أن تكون بنت عبد الله بن زيد صحابية : وروى عبد الرزاق والدارقطني والطحاوي من حديث الاسود بن يزيد ان بلالا كان يثنى الاذان ويثنى الاقامة وكان يبدأ بالتكبير ويختم بالتكبير : وروى الحاكم والبيهقي في الخلافيات والطحاوي من رواية سويد بن غفلة أن بلالا كان يثنى الاذان والاقامة وادعى الحاكم فيه الاقطاع ولكن في رواية الطحاوي سمعت بلالا ويريد ذلك مارواه ابن ابي شيبة عن حسين بن علي عن شيخ يقال له الحفص عن ابيه عن جده وهو سعد القرظ قال اذن بلال حياة رسول الله ﷺ اذن لابي بكر في حياته ولم يؤذن في زمان عمر انتهى وسويد بن غفلة هاجر في زمن ابي بكر : واما مارواه ابو داود من طريق سعيد بن المسيب ان بلالا اراد ان يخرج الى الشام فقال له ابو بكر بل تكون عندي فقال ان كنت اعتقتي لنفسك فاحبسني وان كنت اعتقتي لله فذري اذهب الى الله فقال اذهب فذهب فكان بها حتى مات فانه مرسل وفي اسناده عطاء الخراساني وهو مدلس ويمكن التوفيق بينه وبين الاول : وروى الطبراني في مسند الشاميين من طريق جنادة بن ابي امية عن بلال أنه كان يجمل الاذان والاقامة مثني مثني وكان يجمل اصبه في اذنيه اسناده ضعيف وحديث ابي عذورة في تنبيه الاقامة مشهور عند النسائي وغيره (فائدة) اورد الرافعي حديث بلال المتقدم محبباً للقديم في أفراد كلمة الاقامة لكن في صحيح البخاري في هذا الحديث أن يشفع الاذان ويوتر الاقامة الا الاقامة وفيه بحث ذكرته في المدرج وفي رواية عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن ابي قلابة عن أنس قال كان بلال يثنى الاذان ويوتر الاقامة الا قوله قد قامت الصلاة (وأخرجه) ابو عوانة والسراج كذلك *

(الشرح) الصلاة في الأرض المفضوية حرام بالإجماع وصحيحة عندنا وعند الجمهور. من الفقهاء وأصحاب الأصول وقال أحمد بن حنبل والحيائي وغيره من المعتزلة باطله واستدل عليهم الأصوليون بإجماع من قبلهم قال الغزالي في المستصفى هذه المسألة قطعية ليست اجتهادية والمصيب فيها واحد لأن من صحح الصلاة أخذ من الإجماع وهو قاطع ومن أبطلها أخذ من انتفاذ الذي بين القربة والمصير ويُدعى كون ذلك محالاً بالمقتل فالمسألة قطعية ومن صححها يقول هو عاص من وجه ومتقرب من وجه ولا استحالة في ذلك إنما الاستحالة في أن يكون متقرباً من الوجه الذي هو عاص به وقال القاضى أبو بكر بن الباقلاني يسقط الغرض عند هذه الصلاة لأنها بدليل الإجماع على سقوط الغرض إذا صلى واختلف أصحابنا هل في هذه الصلاة ثواب أم لا في الفتاوى التي نقلها القاضي أبو منصور أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الواحد عن عمه أبي نصر بن الصباغ صاحب الشامل رحمه الله قال المحفوظ من كلام أصحابنا بالعراق أن الصلاة في الدار المفضوية صحيحة يسقط بها الغرض ولا ثواب فيها قال القاضي أبو منصور ورأيت أصحابنا بخراسان اختلفوا منهم من قال لا تصح صلاته قالوا ذكر شيخنا يعني ابن الصباغ في كتابه الكامل أنا إذا قلنا بمسحة الصلاة ينبغي أن يحصل الثواب فيكون مثاباً على فعله عاصياً بمقله قال القاضي وهذا هو القياس إذا صححناها *

(فرع) في مسائل تتعلق بالباب (أحداها) قال أصحابنا لا نذكر الصلاة على العمى والبله والبط والجانس وجميع الامتعة ولا يكره فيها أيضاً هذا مذنبنا ونقله العبدى عن جماهير العلماء وقال مالك يكره كراهة تنزيه قال وقالت الشيعة لا تجوز الصلاة على الصوف وتجاوز فيه لا ليس ثابتاً من الأرض (الثانية) قال الشافعى والأصحاب رحمهم الله تجوز الصلاة في ثوب المائس والثوب التي تجامع فيه إذا لم يتحقق فيها نجاسة ولا كراهة فيه قالوا وشيخنا في ثياب الصبيان والكفار والنساء ومن مدنى الحجر وغيرهم إذا لم يتحقق نجاستها لكن غيرها أولى وسبق في كتاب الطهارة بيان خلاف ضعيف في هؤلاء (الثالثة) إذا أصاب ثوبه أو بدنه نجاسة يابسة فنفضها ولم يبق شيء منها وصلى صحت صلاته بالإجماع *

الباب و ذكر في التهذيب أنه قول للشافعى رضى الله عنه لما روى عن أبي مخنف أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم «الاذان تسع عشرة كلمة والاقامة تسع عشرة كلمة» (الثانية) لا تحب أن يرتل الاذان ويدرج الاقامة والترتيل أن يأتي بكلماتها مائة غير تعطيط يجاوز المداود الأجر أن يأتي بالكلمات حذراً

(١) * (حديث) * أبى مخنف أن النبي صلى الله عليه وسلم علمه الاذان تسع عشرة كلمة والاقامة تسع عشرة كلمة هكذا رواه الدارمى والترمذى والنسائى ورواه أيضاً معلولاً وتكلم البيهقى عليه بأوجه من التضعيف ردها ابن دقيق العيد في الامام وصح الحديث *

﴿ باب ستر العورة ﴾

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ ستر العورة واجب لقوله تعالى (وإذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها آباءنا) قال ابن عباس كانوا يطوفون بالبيت عراة فعى فاحشة وروى علي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تبرز فخذك ولا تنظر الي فخذني ولا ميت » فان اضطر الي الكشف للمداواة أو لختان جاز ذلك لانه موضع ضرورة وهل يجب سترها في حال الخلوة فيه وجهان اصحها يجب لحديث علي رضي الله عنه والثاني لا يجب لان المنع من الكشف للنظر وليس في الخلوة من ينظر فلم يجب الستر ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هذا التفسير مشهور عن ابن عباس رضي الله عنهما وواقفه فيه غيره وحديث علي رضي الله عنه رواه ابو داود في سننه في كتاب الجنابة ثم في كتاب الحمام وقال هذا الحديث فيه نكارة ويغني عنه حديث جرهد بفتح الجيم والهاء الصحابي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له « غط فخذك فان الفخذ من العورة » رواه ابو داود في كتاب الحمام والترمذي في الاستئذان من ثلاثة طرق وقال في كل طريق منه هذا حديث حسن وقال في بعضها حديث حسن وما أرى اسناده يمتثل وعن المسور بن مخرمة رضي الله عنه قال « اقبلت بحجر ثقيل أحمله وعلى أذرا خفيف فانحل أزارى ومعى الحجر لم أستطع أضمه حتى بلغت به الي موضعه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ارجع الي ثوبك فخذنه ولا تشوا عراة » رواه مسلم وعن بهز بن حكيم بن معاوية عن أبيه عن جده قال قلت يا رسول الله عوراتنا ما نأتي منها وما نترك قال « احفظ عورتك الا من زوجتك أو ما ملكت يمينك قال قلت يا رسول الله اذا كان القوم بعضهم في بعض قال إن استطعت أن لا يرينها أحد فلا ترينها أحد اقلت يا رسول الله اذا كان أحد خاليا قال الله أحق أن يستحي منه من الناس » رواه ابو داود والترمذي والنسائي وغيرهم قال الترمذي حديث حسن قال أهل اللغة سميت العورة لتقبح ظهورها ولتفض الالبصار عنها مأخوذة من العور وهو النقص والعيب والتقيح ومنه عور العين والكلمة العوراء القبيحة *

من غير فصل لما روى عن جابر رضي الله عنه ان رسول الله ﷺ قال لبلال اذا أذنت فتسل واذا أقت فاحذر » والترسل هو الترييل (الثالثة) ينبغى أن يرجع في أذانه خلافا لابي حنيفة واحمد والرجيع

(١) ﴿ حديث ﴾ جابر اذا اذنت فتسل فاذا اقت فاحذر الترمذي والحاكم والبيهقي وابن عدى وضفوه الا الحاكم فقال ليس في اسناده مطعون غير عمرو بن قانده : (قلت) لم يقع الا في روايته هو ولم يقع في رواية الباقرين لكن عندهم فيه عبد المنعم صاحب السقاء وهو كاف في تضعيف الحديث : وروى الدارقطني من حديث سويد بن غفلة عن علي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا ان نرتل الاذان ونحذر الإقامة وفيه عمرو بن شعمر وهو متروك وقال البيهقي روى باسناد

أما حكم المسئلة فستر العورة عن العيون واجب بالاجتماع لما سبق من الأدلة وأصح الوجهين وجوبه في الخلوة لما ذكرنا من حديث جز وغيره وممن نص علي تصحيحه المصنف والبندنجي فان احتاج الي الكشف جاز أن يكشف قدر الحاجة قط هكذا قاله الاصحاب وقول المصنف فان اضطر بمحول علي الحاجة لاعلي حقيقة الضرورة ولو قال احتاج كما تل الاصحاب لمكان أصوب لتلازمهم اشتراط الضرورة فن الحاجة حالة الانكشاف يجوز في الخلوة لا بالافضل التستر بمنزلة وقد سبق بيان هذا واضحا في باب صفة الغسل والله أعلم

قال المصنف رحمه الله :

﴿يجب ستر العورة للصلاة لما روى عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم لم قال « لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار » فان انكشف شيء من العورة مع التمردة تصح صلاته ﴾ (الشرح) هذا الحديث رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن ورواه الحاكم في المستدرک وقال حديث صحيح علي شرط مسلم والمراد بالمائض التي امت سميت حائضا لانها بلغت سن الحيض هذا هو الصواب في العبارة عنها ويقع في كثير من كتب شروح الحديث وكتب الفقه أن المراد بالمائض التي بلغت سن الحيض وهذا تساهل لانها قد تبلغ سن الحيض ولا تبلغ البلوغ الشرعي ثم أن التقييد بالمائض خرج علي الغالب وهو أن التي دون البلوغ لا تصلح والا فلا يقبل صلاة الصلوة الميمزة إلا بخمار : واعلم أن الحديث مخصوص بالمرأة والانكشاف تصح صلاتها مكشوفة الرأس : أما حكم المسئلة فستر العورة شرط لصحة الصلاة فان انكشف شيء من عورة المصلي لم تصح صلاته سواء أكبر لا يكشف أم قل ولكن أدنى جز وسواء هذا الرجل والمرأة وسواء المصلي في حضرة الناس والمصلي في الخلوة وسواء صلاة النفل والفرس والجماعة والطواف وسجود التلاوة والشكر ولو صلى في سترة ثم بعد الفراغ علم أنه كان فيها خرق تبين منه العورة وجبت إعادة الصلاة علي المذهب سواء كان علمه ثم نسيه أم لم يكن علمه وفيه الخاف السابق فيمن صلى بنجاسة جهلا أو نسيها فان احتمل حدوث الحرق بعد الفراغ من الصلاة فلا إعادة عليه بلا خلاف كما سبق في نظيره من النجاسة في آخر باب طهارة البدن .

هو أن يأتي بالشهادة مرتين بصوت خفيض ثم يمد صوته فيأتي بكل واحدة منهما مرتين آخرين بالصوت الذي افتتح الاذان به لنا ما روى عن أبي مخنف قال « التي علي رسول الله صلى

آخر عن الحسن وعطاء عن أبي هريرة ثم ساقه وقال الاستاد الاول اشهر يعني طريق جابر : وروى الدارقطني من حديث عمر موقوفا نحوه وليس في اسناده الا ابو الزبير مؤذن بيت المقدس وهو تابعي قديم مشهور : (تنبيه) الترتل الثاني والحدرد بالحاء والذال الهملتين الاسراع ويجوز في قوله قاحدر ضم الذال وكسرها : وروى قاحنم بالميم وهي الاسراع أيضا والاول أشهر :

(فرع) في مذاهب العلماء في ستر العورة في الصلاة : قد ذكرنا أنه شرط عندنا وبه قال داود وقال أبو حنيفة أن ظهر ريع العضو صحت صلاته وإن زاد لم تصح وإن ظهر من السواكين قدر درهم بطلت صلاته وإن كان أقل لم تبطل وقال أبو يوسف إن ظهر نصف العضو صحت صلاته وإن زاد لم تصح وقال بعض أصحاب مالك ستر العورة واجب وليس بشرط فإن صلى مكشوفها صحت صلاته سواء تعمد أو سها وقال أ كثر المالكية السترة شرط مع الذكر والقدرة عليها فإن عجز أو نسي الستر صحت صلاته وهذا هو الصحيح عندهم وقال أحمد إن ظهر شيء يسير صحت صلاته سواء العورة المخفية والمغلظة : دليلنا أنه ثبت وجوب الستر بحديث عائشة ولا فرق بين الرجل والمرأة بالاتفاق وإذا ثبت الستر اقتضى جميع العورة فلا يقبل تخصيص البعض إلا بدليل ظاهر *

✽ قال المصنف رحمه الله ✽

﴿ وعورة الرجل ما بين الترة والركبة والسرة والركبة ليسا من العورة ومن أصحابنا من قال هما من العورة والاول أصح لما روى أبو سعيد الخدري رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « عورة الرجل ما بين سرتة الي ركبته » وأما الحرة فجميع بدنها عورة الا الوجه والكفين لقوله تعالى (ولا يبدین زینتھن الا ما ظھر منها) قال ابن عباس وجها وكفها ولان النبي صلى الله عليه وسلم « نهى المرأة الحرام عن ليس القفازين والنقاب » ولو كان الوجه والكف عورة لما حرم سترهما ولان الحاجة تدعو الي ابراز الوجه لبيع والشراء والي إبراز الكف للاخذ والعطاء فلم يجعل ذلك عورة وأما الامة ففيها وجهان أحدهما أن جميع بدنها عورة الامواضم التقيب وهي الرأس والذراع لان ذلك تدعو الحاجة الي كشفه ومساواه لاتدعو الحاجة الي كشفه والثاني وهو المذهب أن عورتها ما بين السرة والركبة لما روى عن أبي. موسى الاشعري رضى الله عنه أنه قال علي المنبر « الا لأعرفن أحدا أراد أن يشتري جارية فينظر الي مافوق الركبة أودون السرة لايفعل

الله عليه وآله وسلم التأذين بنفسه فقال قل الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر أشهد أن لا اله الا الله اشهد أن لا اله الا الله اشهد أن محمد رسول الله اشهد أن محمد رسول الله ثم قال أرفع قد صوتك اشهد أن لا اله الا الله اشهد أن لا اله الا الله اشهد أن محمد رسول الله اشهد أن محمد رسول الله ثم ذكر باقي الاذان وواقفنا مالك علي أنه رجع لكن الصيدلا في روى من مذهبه أنه لا يزيد في كلمات الاذان بل الترجيع

(١) « حديث » أبي محذورة القتي على رسول الله صلى الله عليه وسلم التأذين بنفسه فقال قل الله اكبر الله اكبر الله اكبر الحديث وفيه الترجيع رواه ابو داود وغيره وقد تقدم : قوله ورد الخبر بالثوب في أذان الصبح هو كما قال فقد روى ابن خزيمة والدارقطني والبيهقي من حديث أنس قال من السنة اذا قال المؤذن في اذان الفجر حي على الفلاح

ذلك أحد الا عاقبته «ولأن من لا يكون رأسه عورة لا يكون صدره عورة كالرجل»

﴿الشرح﴾ هذا التفسير المذكور، عن ابن عباس قد رواه البيهقي عنه وعن عائشة رضي الله عنهم وقيل في الآية غير هذا وأما حديث نهى المحرمة عن لبس القفازين ففي صحيح البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «ولا تنقب المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين» وأما حديث أبي سعيد رضي الله عنه (١) «أما حكم المسئلة ففي عورة الرجل خمسة أوجه الصحيح المنصوص أنها ما بين السرة والركبة وليست السرة والركبة من العورة قال الشيخ أبو حامد نص الشافعي علي أن عورة الحر والعبد ما بين سرته وركبته وأن السرة والركبة ليسا عورة في الام والاملاء : والثاني أنها عورة والثالث السرة عورة دون الركبة والرابع عكسه حكمه الرافعي والخامس أن العورة هي التبسل والدبر فقط حكمه الرافعي عن أبي سعيد الاصطخري وهو شاذ منكرو سواء في هذا الحر والعبد والصبي وأما عورة المرأة فجميع بدنها الا الوجه والكفين الى الكوعين وحكى الحراسانيون قولاً وبعضهم يحكمه وجهها أن باطن قدميها ليس بعورة وقال المزني القدامى ليسا بعورة والمذهب الاول والامة فنيا ثلاثا توجه أصحها عند الاصحاب موردتها كهورة الرجل فتجرى فيها الالوجه الاربعة الاول دون الخامس والثاني وهو قول أبي علي المطبري كهورة المرأة الاربعة فليس بعورة وما عداها عورة وسواء في هذا الخلاف الامة القديمة والمعاصرة عتقها علي صفوة والمدير والمكتوبة وأم الولد ومن بعضها حر ولا خلاف في شيء منهن عندنا الا اني بعضها حر فنيا وجبان في الحاوى أحدها هذا والثاني أنها كالمرأة وصحة واستدل له بتقليب الاحتياط قال ويجرى الوجبان في عورتها في نظر سيدها والاجانب اليها أحدها أنها كالمرة في

(١) رياض
الاسم له

أن يقول مرة أشهد أن لا اله الا الله ثم مرة أشهد أن محمداً رسول الله ثم يرجع فيمده مرة ثم يمد الكلمات مرة مرة بصوت عال ثم أن المصنف لم يزد في الكتاب على كون الترتيب مأموراً به والامر به يشمل المستحق والمستحب فمن أي التفسيرين هو الاصح أنه مستحب وله ترتيب يفسر كالشيب ولأن المقصود الاعلام والابلاغ والذي يأتي به بصوت خفيض لا يسمعه الامن حوله فلا يتعلق به ابلاغ وفيه وجه آخر انه مستحق فيه ككلمات المأمور بها ومنهم من يحكيه قولاً الاربعة

قال الصلاة خير من النوم وصححه ابن السكن ولفظه كان التوبيخ في صلاة اللدا اذا قال المؤذن حي على الفلاح : وروى ابن ماجه من حديث ابن المسيب عن بلال انه اني النبي صلى الله عليه وسلم يؤذنه لصلاة التجر قليل هو قائم فقال الصلاة خير من النوم مرتين فاقرت في تأذين التجر فثبت الامر على ذلك وفيه اقطاع مع ثقة رجلاه وذكره ابن السكن من طريق اخرى عن بلال وهو في الطبراني من طريق الزهري عن حفص بن عمر عن بلال وهو منقطع ايضاً ورواه البيهقي في المعرفة من هذا الوجه فقال عن الزهري عن حفص بن عمر بن سعد المؤذن ان سمداً كان يؤذن قال حفص فحدثني اهل ان بلالا قد ذكره : وروى ابن ماجه من حديث

حق السيد وغيره والثاني تأمة الاجنبي والذي قطع به الجمهور أنها كلامة القنة في الصلاة وعن الحسن البصري انها بعد وضع الولد بالحرة واما الخنثى فان كان رقيقا وقلنا عورة الامة كالرجل فهو كالرجل وان كان حرا او رقيقا وقلنا عورة الامة اكثر من عورة الرجل وجب ستر الزيادة على عورة الرجل ايضا لاحتمال الانوثة فلو خالف فاقصر على ستر ما بين السرة والركبة في صحة صلاته وجان اقتضاها لاتضح لان الستر شرط وشككنا في حصوله وقد سبق في باب ما ينقض الوضوء في فصل احكام الخنثى ان صاحب التهذيب والقاضي ابا الفتوح وكثيرين قطعوا بأنه لا تزومه الاعادة للشك فيها *

(فرع) في مذاهب العلماء في العورة قد ذكرنا ان المشهور من مذهبنا أن عورة الرجل ما بين سترته وركبته وكذلك الامة وعورة الحرة جميع بدنها الا الوجه والكفين وبهذا كله قال مالك وطائفة ورواية عن احمد وقال ابو حنيفة عورة الرجل من ركبته الى سترته وليست السرة عورة وبه قال عطاء وقال داود ومحمد بن جرير وحكاه في التمهيد عن عطاء عورة الفرجان فقط ومن قال عورة الحرة جميع بدنها الا وجهها وكفيها الاوزاعي وابو ثور وقال ابو حنيفة والثوري والمزني قدمها أيضا ليسا بعورة وقال احمد جميع بدنها الا وجهها فقط وحكي للماوردي والمتولي عن ابي بكر بن عبد الرحمن اتا بهي ان جميع بدنها عورة ومن قال عورة الامة ما بين السرة والركبة مالك واحد وحكي بن المنذر وغيره عن الحسن البصري انها اذا زوجت أو تسراها سيدها لزمها ستر رأسها ولم يوافقه أحد من العلماء وحكي للمتولي عن ابن سيرين ان أم الولد يلزمها ستر الرأس في الصلاة دليلنا ما سبق عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم اذ أقبل أبو بكر رضي الله عنه أخذ بطرف ثوبه حتى ابدى عن ركبته فقال

التثويب في أذان الصبح ورد الخبر به وهو أن يقول بعد الحياتين الصلاة خير من النوم مرتين ثم يأتي بياق الأذان وممي ثوبين قو لهم ثاب الي شيء أي عادوا المؤمن يعود به الي الدعاء الي الصلاة بعد ما دعا اليها بالحياتين وفي طريقان أحدهما وهو المذكور في الكتاب ان فيه قواين القديم انه يثوب والجديد انه لا يثوب والثاني اتطلع بأنه يثوب وبه قال مالك وأحمد لما روي عن بلال رضي

عبد الرحمن بن اسحاق عن الزمري عن سالم عن ابيه قد ذكر قصة اهتمامهم بما يجمعون به الناس قبل ان يشرع الاذان وفي آخره وزاد بلال في نداء صلاة الغداة الصلاة خير من النوم فأقرها رسول الله صلى الله عليه وسلم واسناده ضعيف جدا ولكن للتثويب طريق اخرى عن ابن عمر رواها السراج والطبراني والبيهقي من حديث ابن عجلان عن نافع عن ابن عمر قال كان الاذان الاول بعد حي على الصلاة حي على الفلاح الصلاة خير من النوم مرتين وسنده حسن وسيأتي بقية الاحاديث في ذلك *

النبي صلى الله عليه وسلم أما صاحبكم فقد غامر فلم يذكر الحديث «رواه البخاري» وعن أبي موسى رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان قاعداً في مكان فيه ماء قد انكشف عن ركبته أو ركبته فلما دخل عيان غطاها» رواه البخاري بلفظه «وقدم ذكر الأحاديث في أن الفخذ عورة وأما حديث عائشة رضي الله عنها قالت «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مضطجعا في بيتها كاشفا عن فخذه أو ساقه فاستأذن أبو بكر فآذن له وهو علي تلك الحال فتحدث ثم استأذن عثمان وذكروا الحديث» فهذا لإدالة فيه علي أن الفخذ ليس بعورة لأنه مشكوك في المكشوف قال أصحابنا الوصح الجزم بكشف الفخذ تأولناه علي أن المراد كشف بعض ثيابه لا كلها قالوا ولا نها فضية عين فلا عموم لها ولا حجة فيها . وأما حديث أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «غزى خيبر فآخري نبي الله صلى الله عليه وسلم في زقاق خيبر ثم حسر الأزار عن فخذه حتى أتى لا نظل إلى يباس فخذ نبي الله صلى الله عليه وسلم» رواه البخاري ومسلم فهذا محمول علي أنه انكشف الأزار وانحسر بنفسه لأن النبي صلى الله عليه وسلم تعدد كشفه بل انكشف لأجراء الفرس ويدل عليه أنه ثبت في رواية في الصحيحين فانحسر الأزار قال الشيخ أبو حامد وغيره واجمع العلماء علي أن رأس الامة ليس بعورة مزوجة كانت أو غيرها إلا رواية عن الحسن البصري أن الامة المزوجة التي أسكنها الزوج منزله كالخمر والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويحب ستر العورة بالأيضف لون البشرة من ثوب صفيق أو جلد أو ورق فإن ستر بما يظهر منه لون البشرة من ثوب رقيق لم يحجز لأن السر لا يحصل بذلك ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ قال أصحابنا يجب السر بما يحول بين الناظر ولون البشرة فلا يكفي ثوب رقيق يشاهد من ورائه سواد البشرة أو يياضها ولا يكفي أيضا الغليظ الملهل النسج الذي ينلهر بعض العورة من خاله فلو ستر اللون ووصف حجم البشرة كالركبة والالية ونحوها تحت الصلاة فيه لوجود السر وحكي الدارمي وصاحب البيان وجها أنه لا يصح إذا وصف الحجم وهو غلط ظاهر

الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « لا تتوبن في شيء من الصلاة إلا في صلاة الفجر » (١) وبهذه الطريقة قال أبو علي الطبري والشيخ أبو حامد والقاضي ابن كعب وحكام الصيدلاني واعتمدها قال هؤلاء وإنما كرهه في الجديد معاللا بأن أبا مخنورة لم يحكمه وقد ثبت عن أبي مخنورة

(١) ﴿ حديث ﴾ بلال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتوبن في شيء من الصلاة إلا في صلاة الفجر الترمذي وابن ماجه وأحمد من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن بلال وفيه أبو اسمعيل اللآثمي وهو ضعيف مع انقطاعه بين عبد الرحمن وبلال وقال ابن السكن لا يصح استنده ثم إن المدارقطنى رواه من طريق أخرى عن عبد الرحمن وفيه أبو سمد البقال وهو نحو أبي اسمعيل في الضعف *

ويكفي الستر بجميع أنواع الثياب والجلود والورق والحشيش المذوج وغير ذلك ما يسترون البشرة وهذا لاخلاف فيه ولو ستر بعض عورته بشيء من زجاج بحيث ترى البشرة منه لم تصح صلاته بلاخلاف ولو وقف في ماء صاف لم تصح صلاته إلا إذا غلبت الحضرة لئلا كم للاء فان انفس الي عنقه ومنعت الحضرة رؤيتهم البشرة أو وقف في ماء كدر محت علي الاصح وصورة الصلاة في الماء أن يصلي علي جنازة ولو طين عورته فاستر اللون أجزأه علي الصحيح وبه قطع الاصحاب سواء وجد ثوباً أم لا وفيه وجه حكاه الرازي أنه لا يصح وهو شاذ مردود قال اصحابنا ويشترط ستر العورة من أعلى ومن الجوانب ولا يشترط من أسفل الذيل والأزار حتى لو كان عليه ثوب منسج الذيل فصلي علي طرف سطح ورأى عورته من ينظر اليه من أسفل صحت صلاته كذا قاله الاصحاب كلهم إلا امام الحرمين والشافعي فحكيا ما ذكرنا ووفقا في صحة الصلاة في مسئلة السطح ورأيا فسادها وسنسط الكلام في القميص الواسع الجيب حيث ذكره المصنف إن شاء الله تعالى ويشترط في الساتر أن يشمل المستور أما باللبس كالثوب والجلد ونحوهما أما بغيره كالطين فاما الخيمة الضيقة ونحوها فاذا دخل إنسان وصلي مكشوف العورة لم تصح صلاته لأنها ليست ستر ولا يسي مستراً ولو وقف في جب وهو الخاية وصلي علي جنازة فان كان واسع الرأس يرى هو أو غيره منه العورة لم تصح صلاته وان كان ضيقة فوجان حكاهما الرازي اصحابا وبه قطع صاحب التتمة تصح صلاته كثوب واسع الذيل ولو حفر حفرة في الارض وصلي علي جنازة أن رد الثراب فواري عورته صحت صلاته وإلا فكلجب ذكره للمثولي وغيره *

* قال المصنف رحمه الله *

« والمستحب للمرأة أن تصلي في ثلاثة أبواب خمار تغطي به الرأس والعنق ودرع يغطي به البدن والرجلين وملحفة ضيقة تستر الثياب لما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال « تصلي المرأة في ثلاثة أبواب درع وخمار وأزار » وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما « تصلي في الدرع والخمار

أنه قال « علمني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الاذان وقال واذا كنت في اذان الصبح قلت حي علي الفلاح قتل الصلاة خير من النوم مرتين » (٢) فيحتمل أنه لم يبلغه عن أبي مخذورة وبني الثوب في القديم علي رواية غيره ويحتمل أنه بلغه في القديم ونسبه في الجديد وعلي كل حال فاعجابه في الجديد علي خبر أبي مخذورة وروايته فكانه قال مذهبي ما ثبت في حديثه ومن أثبت القولين

(١) ﴿ حديث ﴾ أبي مخذورة علمني رسول الله ﷺ الاذان وقال اذا كنت في الصبح قلت حي علي الفلاح قتل الصلاة خير من النوم مرتين قال الرازي ثبت انتهى رواه ابو داود وابن حبان مطولاً من حديثه وفيه هذه الزيادة وفيه محمد بن عبد الملك بن أبي مخذورة وهو غير معروف الحال والحراث بن عبيد وفيه مقال وذكره ابو داود من طرق أخرى عن أبي مخذورة منها ما هو مختصر وصححه ابن خزيمة من طريق ابن جريج قال اخبرني عثمان بن السائب اخبرني

والملاحفة، والمستحب أن تكشف جلبابها حتى لا يصف أعضاءها وتنجاف الملاحفة عنها في الركوع والسجود حتى لا يصف ثيابها * ﴿

الشرح﴾ هذا الحكم الذي ذكره نص عليه الشافعي وافق عليه الاصحاب وقوله تكشف جلبابها هذا لفظ الشافعي رحمه الله وضبطه في المذهب والتبني تكشف بالثاء المثلثة واختلاف الاصحاب في ضبطها عن الشافعي علي ثلاثة أوجه حكاهما الشيخ أبو حامد في تعليقه والبندنجي والمحاملي وغيرهم أحدها تكشف لما سبق ومعناه تتخذة كشيئاً أي غليظاً ضيقة أو اتاني بكشف بالياء المشناه فوق قالوا وأراد بها تعتد أزارها حتى لا ينحل عند الركوع والسجود فثبت عورتها والثالث تكفت بهذا ثم ناه مائة فوق أي تجمع أزارها عليها والكفت الجمع وأه الجلباب فقال في البيان هو الحمار والازار وقال الخليل هو أوسم من الحمار وألف من الازار وقال المحاملي هو الازار وقار صاحب المطالع قال انضربن شميل هو ثوب أقصر من الحمار وأعرض من المقنعة تغطي به المرأة رأسها قال وقال غيره هو ثوب واسع دون الرداء تغطي به المرأة ظهرها وصدرها وقال ابن الاعرابي هو الازار وقيل هو كالملاءة والملاحفة وقال آخرون هو الملاءة التي تلتحف بها المرأة فوق ثيابها وهذا هو الصحيح وهو مراد الشافعي رحمه الله والمصنف والاصحاب هنا وهو مراد المحاملي وغيره ويقولهم هو الازار وليس مرادهم الازار المعروف الذي هو المزخر وقول المصنف وتنجاف الملاحفة في الركوع لا يخالف ما ذكرناه فالملاحفة هي الجلباب وهما افظان مترادفان عبر بأحدهما في الاول وبالأخر في الثاني وبوضع هذا أن الشافعي قال في مختصر المزني وأحب لها أن تكشف جلبابها وتنجافها كقصة ساجدة ثلاثاً تصفها ثيابها أو بمن أم سلمة رضي الله عنها أنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم «أتصلي المرأة في درع وخمار ليس عليه أزار قال إذا كان الدرع سابغاً يغطي ظهور قدميها» رواه أبو داود بإسناد جيد لكن قال رواه أكثر الرواة عن أم سلمة وقولها عليها من قولها وقال الحاكم هو حديث صحيح علي شرط البخاري وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من جرت ثوبه خيلاً لم ينظر الله إليه يوم

قال لا آله مما يقف فيها علي القدم» وأما أبو حنيفة فقد روى عنه مثل مذهبنا وروى أنه بكث بعد الاذان بقدر عشرين آية ثم يقول حي علي الصلاة - حي علي الفلاح - مرتين وقال أنه التشويب ثم المشهور في التشويب القطع بأنه ليس برن في الاذان وقال امام الحرمين فيه أحمال عن أبي من - به أنه يضاهي كالت الاذان في شرع رفع الصوت به فكان أولى بالخلاف من الترجيع وقوله وكذا التتريب

إني ولم عبد الملك بن أبي محذورة عن أبي محذورة وقال يحيى بن غنلة ثنا يحيى بن عبد الحميد ثنا أبو بكر بن عياش حدثني عبد العزيز بن رفيع سمعت أبا محذورة قال كنت غلاماً صبيهاً فاذن بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم الفجر يوم حنين فلما انتهيت إلي حي علي الفلاح قال الحق فيها الصلاة خير من النوم ورواه النسائي من وجه آخر عن أبي جعفر عن أبي سلمان عن أبي محذورة وصححه ابن حزم *

القيامه قالت ام سلمة فكيف تصنع الله اء بذبولهن قال يرخين شبراً فقالت اذا تنكشف اقدامهن قال
فيرخينه ذراعاً لا يزندن عليه» رواه الترمذى والنسائى وقال الترمذى حديث صحيح *
* قال المصنف رحمه الله *

﴿ويستحب للراجل ان يصلي في ثوبين قميص ورداء أو قميص وازار أو قميص وسراويل لما روى
ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «اذا صلى أحدكم فليلبس ثوبيه فان الله أحق من ترين
له فن لم يكن له ثوبان فليزِر اذا صلى ولا يشتمل اشتمال اليهود»﴾ *

﴿الشرح﴾ هذا الحديث رواه ابو داود وغيره ولفظ ابى داود عن ابن عمر قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم «اذا كان لاحدكم ثوبان فليصل فيها فان لم يكن الا ثوب واحد فليزِر
به ولا يشتمل اشتمال اليهود» اسناده صحيح قال الخطابي اشتمال اليهود للمتنهى عنه هو أن يخلل بدنه بالثوب
ويسبله من غير أن يرفع طرفه قال واشتمال السماء ان يخلل بدنه بالثوب ثم يرفع طرفه على عاتقه
الايسر وذكر البغوى هذا عن الخطابي قال والى هذا ذهب الفقهاء قال وفسر الاصمعى السماء
بالاول قال البغوى وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم «أنه نهى عن السماء اشتمال اليه» فجعلها
شيئاً واحداً * اما حكم المسألة فقال أصحابنا يستحب ان يصلي الرجل في أحسن ثيابه المتيسرة له
ويتعمص ويتعمم فان اقتصر على ثوبين فالأفضل قميص ورداء أو قميص وازار أو قميص
وسراويل * قال المصنف رحمه الله *

﴿وان أراد أن يصلي في ثوب فاقميص أولي لأنه اعظم في التبر ولا نه بستر العورة ويحصل
على السكينة فان كان القميص واسع الفتح بحيث اذا نظر رأى العورة زره لما روى سلمة بن الاكوع

أذان الصبح مطلق يشمل الاذان الاول والثاني للصحيح لكن ذكر في التهذيب انه اذا أذن مرتين
وثوب في الاول لا يثوب في الثاني على أصح الوجهين (الحامسة) ينبغي أن يؤذن ويقيم قائماً لان
الملك الذى رآه عبد الله بن زيد فى المنام أذن قائماً وكذلك كان يفعل بلال وغيره من مؤذنى
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولأنه أبلغ فى الاعلام ولو ترك القيام مع اتمسدة ففیه وجهان
أصحهما ان الاذان والاقامة صحيحان لحصول أصل الابلاغ والاعلام ولأنه يجوز ترك القيام فى صلاة
النفل فى اذان أولي الا انه يكره ذلك الا اذا كان مسافراً فلا بأس بأن يؤذن ركباً قاعداً
والثاني انه لا يمتد بأذانه واقامته كما لو ترك القيام فى الخطبة وهذا لان شرائط الشعائر تلقى من استمرار

(١) * (حديث) ان الملك الذى رآه عبد الله بن زيد فى المنام كان قائماً ابو داود من حديث
شعبة عن عمرو بن مرة عن ابن ابي ليلى قال احييت الصلاة ثلاثة احوال حدثنا أصحابنا أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لقد اعجبني ان تكون صلاة المسلمين واحدة فذكر الحديث بخاء
رجل من الانصار فقال يا رسول الله اني رجعت لما رأيت من اهتمامك فرأيت رجلاً عليه ثوبان
اخضران فقام على المسجد فاذا نتم قد تم قام فقال مثلاً الا انه يقول قد قامت الصلاة الحديث

رضي الله عنه قال « قلت يا رسول الله أنا نصيد أفصلي في الثوب الواحد فقال نعم ولتزره ولو بشوكه »
 فان لم يزره وطرح على عنقه شيئاً جاز لان الستر يحصل به فان لم يفعل ذلك لم تصح صلاته وان كان
 القميص ضيق الفتح جاز أن يصلي فيه محلول الازار لما روى ابن عمر قال « رأيت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يصلي محلول الازار » فان لم يكن قميصاً جازاً أو لم يكن له ثوباً يستره بالعودة
 ويقي منه ما يطرحه على السكتف فان لم يكن فلا زار اولي من السر او يلبس الازار يتجلى عنه
 ولا يصف الاعضاء والسر او يلبس يصف الاعضاء »

(الشرح) حديث أم سلمة حديث حسن رواه ابو داود والنسائي وغيرهما باسناد حسن
 ورواه الحاكم في المستدرک وقال حديث صحيح وقوله صلى الله عليه وسلم « وأزره » يجوز في هذا الاسم
 الاسكان والكسر والفتح وهو اضعف والراء مضمومة على الصحيح اختار وجهه تعالى
 في النصيح كسرهما وفتحهما أيضاً وغلطوه فيه واما حديث ابن عمر فرواه الحاكم في المستدرک وقال
 حديث صحيح على شرط البخاري ومسلم : أما حكم المسألة فقال أصحابنا اذا أراد الاقتصار على ثوب
 واحد فالقميص أولي ثم الرداء ثم الازار ثم السر او يلبس لما ذكره المصنف فان كان القميص واسع الفتح
 بحيث ترى عورتك في قيامه أو ركوعه أو سجوده فان زره أو وضع على عنقه شيئاً يستره أو شد وسد به رحته
 صلاته فان تركه على حاله لم تصح صلاته نص الشافعي على هذا كله واتفقوا عليه إلا أن البندنجي ذكر أن نص
 الشافعي ان الازار أفضل من السر او يلبس كما قلناه عن الشافعي والاصحاب ثم قال اختياراً لنفسه ان
 السر او يلبس أفضل والمذهب الاول ولو كان الملبس بحيث ترى منه العورة في ركوعه ولا تقاير في القيام فبال
 تنعقد صلاته ثم اذار لم تبطل لم لاتعقد أصلاً فيه وجواب أصحابنا انهما لا يفتن في ائتمدي به : يره
 قبل الركوع وفيما لو اتى ثوباً على عنقه قبل الركوع ولو كانت لحية أو شعر رأسه يستر جبينه ويمنع
 الخلق واتفاقهم وهذا مما استمرروا عليه وينبغي أن يستقبل فيها القبلة بمثل ما تقدمنا دله بركة وأذن

ورواه الدارقطني من حديث الامش عن عمرو بن مرة عن ابن ابي ليلى عن معاذ بن جبل به
 ورواه ابو الشيخ في كتاب الاذان من طريق يزيد بن ابي زياد عن عبد الرحمن عن عبد الله بن
 زيد قال لما كان الليل قبل التجر غشيتي مناس فرائت رجلاً عليه ثوبان اخضران وانا بين
 النائم واليقظان فقام على سطح المسجد فجعل اصبعه في اذنيه ونادى فذكر الحديث بطوله وهذا
 حديث ظاهره الاقطاع قال المنذرى الا ان قوله في رواية ابن داود حدثنا اصحابنا إن اراد به
 الصحابة فيكون مسنداً والا فهو مرسل : (قلت) في رواية ابن بكر بن ابي شيبة وابن خزيمة
 والطحاوي والبيهقي ثنا اصحاب محمد فممن الاحمال الاول ولهذا صححها ابن حزم وابن دقيق العيد
 : (قائدة) ذكر القوراني والزمالي ان عبد الله بن زيد سأل النبي صلى الله عليه وسلم ان يأذن في
 في الاذان مرة واحدة فأذن الظهر قال النووي هذا باطل وهو كما قال وعند عبد الرزاق من حديث
 سعيد بن السيب عن عبد الله بن زيد في قصة الرؤيا قبله رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر

رؤية العورة صحت صلاته علي اصح الوجهين كما لو كان علي ازاره خرق فجمع عليه الثوب بيده فانه يصح بلا خلاف فلو ستر الحرق بيده فيه الوجهان الاصح الصحيح جزم صاحب الحاوي بالطلان في مسألة اللحية ونحوها وجزم به ايضا في اللحية واليد القاضى ابو الطيب في باب الاحرام في تعليقه والاصح الصحيح اما اذا كان الجيب ضيقا بحيث لا ترى العورة في حال من احوال صلاته فتصح صلاته سواء زره أم لا هذا تفصيل مذهبنا وعند أبي حنيفة ومالك تصح صلاته وان كان الجيب واسعا ترى منه عورته كما لو رآها غيره من أسفل ذيله *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿فان كان الازار ضيقا أترز به وان كان واسعا التحف به ويخالف بين طرفي علي عاتقيه كما يفعل القصار في الماء ماروي جابر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «اذا صليت وعليك ثوب واحد فان كن واسعا فالتحف به وان كن ضيقا فاتزر به» وروى عمر بن ابي سلمة رضى الله عنهما قال «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في ثوب واحد ملتصقا به بخاله ابين طرفي علي منكبيه» فان كان ضيقا فاتزر به أو صلى في سراويل فالمستحب أن يطرح علي عاتقه شيئا لما روى ابو هريرة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قل «لا يصلين أحدكم في الثوب الواحد ليس علي عاتقه منه شيء فان لم يجد ثوبا يطرحه علي عاتقه طرح جلبا حتى لا تغلومن شيء»﴾ *

﴿الشرح﴾ هذه الاحاديث الثلاثة رواها البخارى ومسلم وحكم المسألة بما ذكره المصنف وقوله صلى الله عليه وسلم «لا يصلين أحدكم في الثوب الواحد ليس علي عاتقه منه شيء» نهي كراهة تنزيه لا تحريم فلو صلى مكشوف العاتقين صحت صلاته مع الكراهة هذا مذهبنا ومذهب مالك وأبي حنيفة وجهور السلف والخلف وقال احمد وطائفة قليلة يجب وضع شيء علي عاتقه لظاهر الحديث فان تركه ففي محبة صلاته عن أحمد روايتان وخص أحد ذلك بصلاة الغرض دليلنا حديث جابر في قوله صلى الله عليه وسلم فاتزر به هكذا احتج به الشافعي في الام واحتج به الاصحاب وغيرهم والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

مستدبرا فقيه الخلاف المذكور في ترك القيام ويستحب الالتفات في الحيلتين ميمنا وشمالا وذلك بالتأذين لكن يحمل ذلك على ان الأمور بلال فلا ينتهض لما ذكره وايضا في استاده ابو جابر البياضي وهو كذاب: (قوله) كان بلال وغيره من مؤذني رسول الله ﷺ يؤذنون قياما : اما قيام نلال، ثنابت في الصحيحين من حديث ابن عمر فقيه قم يا بلال فناد بالصلاة وفي الاستدلال به نظر لان معناه اذهب الى موضع بارز فناد فيه قال النووي وعند النسائي من حديث ابي مخذورة ان النبي صلى الله عليه وسلم لما علمه الاذان قال له قم فاذا بالصلاة والاستدلال به كالذي قبله وعند ابي داود من طريق عروة عن امرأة من بني النجار قالت كان بيتي اطول بيت حول المسجد فكان بلال يؤذن عليه العجر فياتي بسحرف فيجلس على القيت ينتظر الفجر فاذا رآه تطمي وقال

﴿ويكره اشتغال الصائم وهو أن يلتحف بثوب ثم يخرج يده من قبل صدره لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن اشتغال الصائم وأن يمتطي الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء﴾ *

﴿الشرح﴾ هذا الحديث رواه البخاري وهو لم يلفظه والصائم بلفظه وقد سبغ فرياً تفسيرها والفرق بينها وبين اشتغال اليهود وأما ما ذكره المصنف من تفسيرها فغريب قال صاحب المسامع اشتغال الصائم إدارة الثوب على جسده لا يخرج منه يده نبي عن ذلك لأنه إذا أدا ما يتوقفه لم يمكنه اخراج يده بسرعة ولأنه إذا أخرج يده انكشفت عودته وهذا تفكير الاصمعي وسائر أهل اللغة والذي سبق عن الخطابي تفسير الثوب قال ابن قتيبة سميت صماء لأنه سد منافذها لا يخرجها الصائم ليس فيها خرق ولا صدق وقوله وأن يمتطي هو بالاء المهملة من المبيت بضم الميم وكسرها لغتان قال أهل اللغة الاحتباء أن يبعد الإنسان على أبيه وينصب ساقيه ويحتوي سلبها بثوب أو نحوه أو يده والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ويكره أن يبدل في الصلاة وفي غيرها وهو أن ياتي طرف الرداء من المائنين لما روى عن علي رضي الله عنه أنه رأى قوماً سدلوا في الصلاة فقال «أتهم اليهود خرجوا من فمهم» وعن ابن مسعود رضي الله عنه أنه رأى أعرابياً عليه ثمنه قد ذبلها وهو يعمل قال أن الذي يبرئونه من الخيلاء في الصلاة ليس من الله في حل ولا حرام﴾ *

﴿الشرح﴾ يقال سدل بالفتح يبدل ويبدل ضم الدال وكسرها قال أهل اللغة هو أن يبرسل الثوب - يصيب الأرض وكلام المصنف يدل على هذا والشملة كالأشتمال وقيل إنما تكون شملة إذا كان لها هذب قال ابن دريد هي كساء يؤزر به وقيل لذيلها بتشديد الياء معناه أرخم ذيلها وهو طرفها الذي فيه الأهداب وقوله خرجوا من فمهم بضم الميم واحداً بضم الفاء واستكان الميم قال الهروي في الغريين فمهم موضع مدراسهم وهي كلمة بظلية عربت وقال الموهري أصله

بأن يلوى رأسه وعنته من غير أن يمول صدره عن القبلة أو ينزل قدميه عن مكثهما لما روى عن أبي جحيفة

ابن المنذر أجمع كل من يحفظ عنه العلم أن السنة أن يؤذن المؤذن قائماً قال وروينا عن أبي زيد الانصاري الصحابي أنه أذن وهو قاعد قال وثبت أن ابن عمر كان يؤذن على البعير وينزل فيقيم وسأني حديث وأثل بن حجر قرياً أن شاء الله تعالى : قوله وينبغي أن يستقبل القبلة لما قدمناه قال اسحاق في مستنده ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال جاء عبد الله بن زيد فقال يا رسول الله اني رايت رجلاً نزل من السماء فقام على جذم حائط فاستقبل القبلة فذكر الحديث وفي الكامل لأن عدى من طريق عبد الرحمن بن سعد بن عمار ابن سعد القرض حدثني أبي عن أبيه أن بلالاً كان إذا كبر بالآذان استقبل القبلة ورواه البخاري في المستدرک من طريق عبد الله بن عمار بن سعد القرض عن أبيه عن جده نحوه *

بهر وهي عبرانية عربت وقال صاحب المحكم فهم موضع مدراسهم الذي يجتمعون اليه في عيدهم
قال وقيل هو يوم يأكلون فيه ويشربون قال والنصارى يقولون غري يعني بضم الغاء وبالهاء المعجمة
وقوله ليس من الله في حلال ولا حرام قيل معناه لا يؤمن بحلال الله تعالى وحرامه وقيل معناه
ليس من الله في شيء أي ليس من دين الله في شيء ومعناه قد برىء من الله تعالى وفارق دينه
وهذا الكلام المذكور في الكتاب عن ابن مسعود ذكره البغوي في شرح السنة بغير اسناد عن
ابن مسعود قال وبعضهم يرويه عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم * أما حكم المسألة فذهبنا
أن السدل في الصلاة وفي غيرها سواء فإن سدل للخلاء فهو حرام وإن كان لغير الخلاء فكروه
وليس بحرام قال البيهقي قال الشافعي في البويطي لا يجوز السدل في الصلاة ولا في غيرها للخلاء
فأما السدل لغير الخلاء في الصلاة فهو خفيف لقوله صلى الله عليه وسلم لا يبي بكر رضى الله عنه
وقال له إن أزارى يسقط من أحد شقي فقال له «لست منهم» هذا نصه في البويطي وكذا رأيته
أنا في البويطي وحديث أبي بكر رضى الله عنه هذا رواه البخارى قال البيهقي وروينا عن أبي هريرة
أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن السدل في الصلاة وفي حديث آخر «لا يقبل الله صلاة رجل
مسبل أزاره» قال وحديث أبي بكر دليل على خفة الأمر فيه إذا كان لغير الخلاء قال الخطابي رخص
بعض العلماء في السدل في الصلاة روى ذلك عن عطاء ومكحول والزهري والحسن وابن سيرين
ومالك قال ويشبه أن يكونوا فرقوا بين أجازته في الصلاة دون غيرها لأن المصلي لا يمشي في الثوب
وغيره يمشي عليه ويسبله وذلك من الخلاء المنهي عنه وكان الثوري يكره السدل في الصلاة وكرهه

قال «رأيت بلالا خرج إلى الأبطح وأذن فلما بلغ حي على الصلاة حي الفلاح لوى عنقه يمينا وشمالا ولم يستدر»
وكيفيته أن يلتفت يمينا فيقول حي على الصلاة مرتين ثم يلتفت شمالا فيقول حي على الفلاح مرتين وهذا
هو الأصح وعليه العمل وبه قال أبو حنيفة وعن انفال أنه يقسم كل جيلة على الجهتين فيقول
حي على الصلاة مرة عن يمينه ومرة عن يساره وكذلك قوله حي على الفلاح ولفظ الكتاب يصلح لهذا
الوجه بأن يكون المعنى أنه يلتفت في كل جيلة يمينا وشمالا ولكنه لم يرد ذلك وإنما أراد الهياة
المشهورة والمعنى يستحب أن يلتفت في الجيلتين يمينا في الأولى وشمالا في الثانية ثم حكى صاحب
البيان على الوجه الأول وجهين فيما يفضل إلى تمام كل واحدة من الجيلتين (أحدهما) أنه يلتفت يمينا

(١) «حديث» أي جقيقة رأيت بلالا خرج إلى الأبطح فلما بلغ حي على الصلاة
حي على الفلاح لوى عنقه يمينا وشمالا ولم يستدر متفق عليه من حديثه بدون قوله ولم يستدر
ورواه أبو داود وعنده ولم يستدر بدل ولم يستدر ورواه النسائي باللفظ فجعل يقول في أذانه
هكذا يتحرف يمينا وشمالا ورواه ابن ماجه وعنده فرأته يدور في أذانه لكن في استاده حجاج
ابن ارطاة ورواه الحاكم من حديث أبي جقيقة بالفاظ زائدة وقال قد أخرجاه إلا أنهما
لم يذكرافيه ادخال الاصبعين في الأذنين والاستدارة وهو صحيح على شرطهما ورواه ابن خزيمة

الشافعي في الصلاة وغيرها وقال ابن المنذر من كره السدل في الصلاة ابن مسعود ومجاهد وعطاء والنخعي والثوري ورخص فيه ابن عمر وجابر ومكحول والحسن وابن سيرين والزهرى وعبد الله ابن الحسن قال ورويناه عن النخعي أيضا انه رخص في سدل القميص وكرهه في الازار وقال ابن المنذر لا أعلم في النهي عن السدل خير أ ثبت فلا نهى عنه بغير حجة (قلت) حجاج أصحابنا فيه بحديث أبي هريرة قال «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن السدل في الصلاة» رواه أبو داود والترمذى وغيرهما قال الترمذى لا نعرفه مرفوعا الا من طريق عسل بن سفيان وقد ضعفه احمد ابن حنبل ويحيى بن معين والبخارى وأبو حاتم وابن عدى والنسبى نعمتة في الاستدلال على النهي عن السدل في الصلاة وغيرها عموم الاحاديث الصحيحة في النهي عن اسبال الازار وجرح منها حديث أبي هريرة أن رسول الله عليه وسلم قال «لا ينظر الله يوم القيامة الى من جر ازاره بطرا» رواه البخارى ومسلم وعنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «ما أسفل من الكعبين من الازار في النار» رواه البخارى وعنه قال «بينما رجل يصلي مسبل ازاره قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهب فتوضأ فذهب فتوضأ ثم جاء فقال اذهب فتوضأ فقال رجل يا رسول الله ما لك أمرته أن يتوضأ ثم سكت عنه قال انه كان يصلي وهو مسبل ازاره وان الله تعالى لا يقبل صلاة رجل مسبل» رواه أبو داود باسناد صحيح على شرط مسلم وعن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «ازرة المسلم الى نصف الساق ولا حرج - أو قال لا جناح - فيما بينه وبين الكعبين ما كان أسفل من الكعبين فهو في النار ومن جر ازاره بطرا لم ينظر الله اليه» رواه أبو داود باسناد صحيح وعن ابن عمر قال «مرت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي ازارى استرخاء فقال يا عبد الله ادفع ازارك فرفعت ثم قال زد فزدت فازلت أتحراها بعد فقال بعض القوم الى أين قال الى انصاف الساقين» رواه لم وعنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «الاسبال في الازار والقميص والمعامة من جر شيئا خيلاء لم ينظر الله اليه يوم القيامة» رواه أبو داود والنسبى باسناد صحيح وفي المسألة

ويقول حي على الصلاة مرتين ثم يرد وجهه الى القبلة ثم يلتفت شمالا ويقول حي على الفلاح مرتين وهذا ما عليه العمل والثاني يلتفت يمينا ويقول حي على الصلاة مرة ثم يرد وجهه الى القبلة ثم يلتفت يمينا ويقول حي على الصلاة مرة أخرى وكذلك يفعل بالباية الثانية وانما اختصت الميعة بالالتفات دون سائر الاذان لان سائر الاذان ذكر الله تعالى وهنا خطاب الآدمي فلا يعدل عن القبلة فيما

بالفعل رأيت بلالا يؤذن بيقع بقبه يميل راسه يمينا وشمالا ورواه من طريق أخرى وفيه وضع الاصبعين في الاذنين وكذا رواه أبو عوانة في صحيحه ورواه أبو نعيم في مستخرجه وعنده رأى بلالا يؤذن ويدور واصبعه في اذنيه وكذا رواه البزار وقال البيهقي الاستدانة لم ترد من طريق صحيحة لان مدارها على سفيان الثوري وهو لم يسمه من عون انما رواه عن رجل عنه والرجل يتوهم

أحاديث صحيحة كثيرة غير ما ذكرته قد جمعها في كتاب رياض الصالحين وبالله التوفيق *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ويكره أن يصلي الرجل وهو متلمم لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «نهي أن يغتسل الرجل فاه في الصلاة» ويكره للمرأة أن تنقب في الصلاة لأن الوجه من المرأة ليس بعورة فهي كالرجل﴾ *

﴿الشرح﴾ هذا الحديث رواه أبو داود باسناد فيه الحسن بذكره أن وقد ضعفه يحيى بن معين والنسائي والدارقطني لكن روى له البخاري في صحيحه وقد رواه أبو داود ولم يضعفه والله أعلم ويكره أن يصلي الرجل مثلم أي مغطيا فاه بيده أو غيرها ويكره أن يضع يده على فاه في الصلاة إلا إذا ثاب فأن السنة وضع اليد على فاه في صحيح مسلم عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إذا ثاب أحدكم فليمسك بيده على فاه فان الشيطان يدخل» والمرأة والخشخشة كالرجل في هذا وهذه كراهة تنزيه لا تمنع صحة الصلاة والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ولا يجوز للرجل أن يصلي في ثوب حرير ولا على ثوب حرير لأنه يحرم عليه استعماله في غير الصلاة فلان يحرم في الصلاة أولي فأن صلى فيه أو صلى عليه صحت صلاته لأن التحريم لا يختص بالصلاة ولا النهي يعود إليها فلا يمنع صحتها ويجوز للمرأة أن تعطي فيه وعليه لأنه لا يحرم عليها استعماله وتكره الصلاة في الثوب الذي عليه الصورة لما روت عائشة رضي الله عنها قالت «كان لي ثوب فيه صورة فكنت أبسطه وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي اليه فقال لي أخبره عنى فجعلت منه وسادتين﴾ *

﴿الشرح﴾ حديث عائشة رواه البخاري عن أنس قال «كان قرأ لعائشة سترت به جانب بيتها

فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم «لم أميط عن قرأك هذا فإنه لا تزال تصاويره تعرض في صلاتي» القرام بكسر القاف

ليس بخطاب الآدمي وهذا كالسلام في الصلاة يلتفت فيه ولا يلتفت في سائر الأذكار وإنما لم يستحب في الخطبة أن يلتفت يمينا وشمالا لأن ألفاظها تختلف والغرض منها الوعظ والإقناع فلا ينحصر بعض الناس بشئ منها كيلا يختل فهمهم بنهاب بعض الكلام عن السماع وههنا الغرض الإعلام بالصوت وذلك يحصل بكل حال وفي الالتفات إسماع التواحي وهل يستحب الالتفات

أنه الحجاج والحجاج غير صحيح به قال ووم عبد الرزاق في إدراجهم ثم بين ذلك بما أوضحته في المدرج وتقريبه ابن دقيق العيد في الامام جابر جع منه وقد وردت الاستدانة من وجه آخر : أخرجه أبو الشيخ في كتاب الأذان من طريق حماد وهشيم جميعا عن عون والطبراني من طريق إدريس الأودي عنه وفي الأفراد للدارقطني عن بلال امرأنا رسول الله ﷺ إذا ذناوا أو اقننا لا نزيل أقدامنا عن مواضعها

استاده ضعيف *

ستر رقيق واجمع العلماء على أنه يحرم على الرجل أن يعلي في ثوب حرير وعليه أن يعلي فيه ضحمت
صلاته عندنا وعند الجمهور وفيه خلاف أحد السابق في الدار المقصود به هذا التحريم إذا وجد ستره
غير الحرير فإن لم يجد الاثوب الحرير لزمه الصلاة فيه علي أصح الوجوه وقد سبقت المسألة في باب
طهارة البدن وللرأة أن تعلي فيه بلا خلاف وهل لها أن تلبس عليه في الصلاة وغيره هاهنا وجهان
حكاهما الخراسانيون أصحها وهو طريقة المصنف وسائر العراقيين يجوز كما يجوز لسهو قوله صلى
الله عليه وسلم في الذهب والحرير «أن هذين حرام علي ذكور أمي حل لآنهما» وهذا عام يتناول
الجلوس واللبس وغيرهما والثاني لا يجوز لانه إنما ايجح لها اللبس تزينا لزوجها وسيدها وإنما يحصل
كامل ذلك باللبس بالجلوس ولهذا يحرم عليها استعمال اناة الذهب في الشرب ونحوه مع أنها يجوز
لها التحلي به واختار الال والخنى في هذا كالرجل وأما الثوب الذي فيه صور أو صليب أو ما يلهي
فكره الصلاة فيه واليه وعليه الحديث *

(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا صحة الصلاة في ثوب حرير وثوب مقصوب وغابها وبأقل
جمهور العلماء وقال أحمد في أصح الروايتين لا يصح وقد يحتاج لهم بما رواه أحمد في مسنده عن ابن
عمر رضوا الله عنهما قل من اشترى ثوبا بعشرة دراهم وفيه درهم حرام لم تقبل له صلاة مادام عليه
ثم أدخل أصبعه في أذنيه وقال صمتا إن لم أكن سمعت النبي صلى الله عليه يقوله «وهذا الحديث
ضعيف في روايته رجل مجبول ودلينا ما سبق في مسألة الصلاة في الدار المقصوبة والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿إذا لم يجد ما يستر به العورة وجد طينا ففيه وجهان أحدهما يلزمه أن يستر به العورة ولا تسترة
ظاهرة فاشبهت الثوب وقول أبو اسحق لا يلزم لانه يتلوث به البدن﴾ *

﴿الشرح﴾ هذان الوجهان مشهوران بدليلهما أحدهما عند الأصحاب وجوب الستر به ومن
صححه الشيخ أبو حامد والبندنجي والمحامي وصاحب المدة وآخرون وإذا قلنا لا يجب فهو
مستحب بالاتفاق ثم أن الجمهور أطلقوا الوجهين في وجوب التطين وقال صاحب الماوى إن كان
الطين نحيئا يستر العورة ويغطي البشرة وجب وإن كان رقيقا لا يستر العورة لكن يغطي البشرة
استحب ولا يجب وصرح صاحب البيان وآخرون بجران الوجهين في التطين التخين والرقيق أما

في الإقامة فيه وجهان أشهرهما نعم كما في الاذان والثاني لا لان المقصود منها اعلام الحاضرين
فلا حاجة إلى الالتفات الا أن يكبر المسجد ويحتاج اليه ولكن قوله ولا يحول صدره عن القبلة
معناه بالخاء والالف لان عند أبي حنيفة وأحمد ان أذن علي المنارة دار عليها وإن أذن علي وجه
الارض اقتصر علي الالتفات *

قال ﴿ورفع الصوت في الاذان ركن﴾ *

إذا وجد ورق شجر ونحوه وأمكته خصفه والتستر به فيجب بلاخلاف نص عليه في الام
واتفق الاصحاب عليه « قال المصنف رحمه الله »

(وإن وجد مايستر به بعض العورة ستر به القبل والدبر لانها أغلظ من غيرها وإن وجد
مايكفي أحدهما ففيه وجهان أصحهما أنه يستر به القبل لأنه يستقبل به القبلة ولأنه لا يستر بغيره
والدبر يستر بالايين والثاني يستر به الدبر لأنه أخش في حال الركوع والسجود) «

(الشرح) إذا وجد مايستر به بعض العورة قطع لزمه التستر به بلاخلاف لقوله صلى الله
عليه وسلم « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » رواه البخارى ومسلم من رواية ابى هريرة
وسبق ذكره مرات وسبق في باب التيمم مسائل متشابهة فيما إذا وجد المكلف بعض ما أمر به
كن وجد بعض مايسكنه في الوضوء أو الغسل أو التيمم وفي ستر العورة وفي قراءة الفاتحة وفي
صاع الفطرة وفي الماء الذي يفصل به النجاسة وبعض رقة الكفارة وأحكامها مختلفة وسبقت
الاشارة الى الفرق بينها ويستر بهذا الموجود قبل والدبر بلاخلاف لانها أغلظان لم يكن الا أحدهما
فأربعة أوجه أصحها باتفاق الاصحاب يستر القبل ونص عليه الشافعي في الام وقوله الشيخ أبو حامد
والدارى والبندنجي وغيرهم عن النص ايضا والثاني يستر الدبر وذكر المصنف دليلها والثالث
حكمه الدارى وصاحب البيان وغيرهما سواء فيتخير بينهما والرابع حكمه القاضى حسين تستر
المرأة القبل والرجل والدبر ثم ما ذكرناه من تقديم القبل الدبر أو أحدهما على الفخذ وغيره ومن
تقديم أحدهما على الآخر هل هو مستحب أم واجب فيه وجهان أصحهما الوجوب وأنه شرط

ينبغي المؤذن أن يرفع الصوت بالاذان وأن يبالغ فيه ما لم يجهد وروى انه صلى الله عليه
وآله وسلم قال « يغفر للمؤذن مدى صوته » (١) ثم الاذان ينقسم الى ما يأتي به الانسان لنفسه والى ما يأتي به
للجماعة أما الاول فيكفى فيه أن يسمع نفسه على المشهور لأن الغرض منه الذكر دون الاعلام وقال
الامام الاقتصار على اسماع النفس يمنع كون اللاتي به أذاناً واقامة فليزد عليه قدر ما يسمع من عنده
لو حضر ثم نقر بخلاف الذى قدمناه في أن المنفرد اذا أذن هل يرفع صوته مفروض على المشهور
في انه هل يستحب الرفع وعلى ما ذكره الامام في انه هل يعتد به دون الرفع وأما الاذان للجماعة
فقد قل عن نصه انه لو جهر بشئ من الاذان وخافت بشئ لم يكن عليه اعادة ما خافت به
كما لو أسر بالقراءة في موضع الجهر وللأصحاب فيه ثلاثة أوجه (أحدها) انه لا بأس بالاسرار جريا

(١) حديث « يغفر للمؤذن مدى صوته ابو داود والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن
حبان من حديث ابى هريرة بهذا وزيادة ويشهد له كل رطب ويابس وايو يحي الراوى له عن
ابى هريرة قال ابن القطان لا يعرف وادعى ابن حبان في الصحيح ان اسمه سمان ورواه البيهقي
من وجهين آخرين عن الامش قال تارة عن ابى صالح وتارة عن مجاهد عن ابى هريرة ومن طريق
اخرى عن مجاهد عن ابن عمر قال الدارقطنى الاشبه انه عن مجاهد مرسل وفي اللابن ابى حاتم

وهو مقتضي كلام الاكثرين ممن صححه الغزالي في البسيط والرافعي والثاني مستحب وبه قطع البندنجي والقاضي أبو الطيب وأما الحنفى المشكل فان وجد ما يستر قبله ودبره - نتر فان لم يجد الا ما يستر واحداً وقنا يستر عين القبل ستر أى قبله شاء والاوى أن يستر آلة الرجال ان كان هناك امرأة وآلة النساء ان كان هناك رجل * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان اجتمع رجل وامرأة وهناك سترة تكفى أحدهما قدمت المرأة لان غورتها أعظم ﴾
 (الشرح) هذه الصورة فيما لو أوصي إنسان بثوبه لاحتاج الناس اليه في الموضع الفلاني أو وكل من يدفعه الي الاحوج أو وقفه على لبس الاحوج فتقدم المرأة على الحنفى ويقدم الحنفى على الرجل لانه الاحوج أما إذا كان الثوب لواحد فلا يجوز ان يعطيه لغيره ويصلى عريانا لكن يصلى فيه ويستحب ان يعبره لغيره ممن يحتاج اليه سواء في هذا الرجل والمرأة وقد سبق هذه المسئلة في باب التيمم وسبق هناك انه لو خالف ووهب لغيره الماء وحلى بالتيمم هل تزمه الاعداء فيه تفصيل يحىء هنا مثله سواء والله اعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان لم يجد شيئاً يستر به العورة صلى عريانا ولا يترك التيمم وقال المزني يلزمه ان يصلى قاعداً لانه يحصل له بالقعود ستر بعض العورة وستر بعض العورة آكد من القيام لان القيام يجوز تركه مع القدرة بحال والستر لا يجوز تركه فوجب تقديم الستر وهذا لا يصح لانه يترك القيام والركوع والجلود على النائم ويحصل ستر القليل من العورة والمحافظة على الاركان أولى من المحافظة على بعض الغرض ﴾
 (الشرح) اذا لم يجد سترة يجب لبسها وجب عليه ان يصلى عريانا قائماً ولا اعادة عليه هذا

علي ظاهر النص (وتأنيها) انه لا يجوز الاسرار بالكل ولو أمر بكلمة أو بكلمتين فلا بأس والنص محمول على هذه الحالة (وأصحها) وبه قال صاحب الافصاح انه لا يجوز الاسرار بشئ منه لان ذلك مما يطل مقصود الاذان وهو الابلاغ والاعلام والنص محمول على أذان المنفرد وقد عرفت بما ذكرنا ان لفظ الكتاب محمول على أذان الجماعة ثم هو معلم بالواو للوجوبين الآخرين وأما الإقامة فلا يكتفى فيها بالاقصا على اسماع النفس كما في الاذان على الاصح ولكن الرفع فيها دون الرفع في الاذان لانها للحاضرين *

قال ﴿ والترتيب في كلمات الاذان شرط ولو عكسها لا يعتد بها وان طول السكوت في أذانها قهولان ولو بنى عليه غيره قهولان مرتان أو أولى بالابطال ولو ارتد في أثناء الاذان بطل وان قصر الزمان على أحد القولين لان الردة تحبط العبادة ﴾ *

سئل أبو زرعة عن حديث منصور عن يحيى بن عباد عن عطاء عن أبي هريرة بهذا ورواه جرير عن منصور فقال فيه عن عطاء رجل من أهل المدينة ووقعه ورواه أبو اسامة عن الحرث بن الحكم عن أبي هريرة يحيى بن عباد عن شيخ من الانصار فقال الصحيح حديث منصور قيل لابي زرعة

مذهبنا وبه قال عمر بن عبد العزيز ومالك وقال ابن عمر وعطاء وعكرمة وقنادة والاوزاعي والمزني يصلي قاعداً وقال ابو حنيفة هو غير ان شاء صلى قائماً وان شاء قاعداً مومياً بالركوع والسجود والقعود أفضل وعن احمد روايتان أحدهما يجب القيام والثانية القعود وقد سبق في باب التيمم أن الخراسانيين حكوا في هذه المسئلة ثلاثة أوجه أحدها يجب القيام والثاني القعود والثالث يتخير والمذهب الصحيح وجوب القيام ودليل الجميع يفهم مما ذكره المصنف *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ فان صلى عربياً ثم وجد السرة لم تلزمه الا اداة لان العرى عذر عام وربما اتصل ودام فلو أوجبتا الاعادة لشق فان دخل في الصلاة وهو عريان ثم وجد السرة في أثناءها فان كانت بقربه ستر العورة وبني على صلاته لانه عمل قليل فلا يمنع البناء وان كانت بعيدة بطلت صلاته لانه يحتاج الى عمل كثير وان دخلت الامة في الصلاة وهي مكشوفة الرأس فأعتقت في أثناءها فان كانت السرة قريبة منها سترت وأتمت صلاتها وان كانت بعيدة بطلت صلاتها وان اعتقت ولم تعلم حتي فرغت من الصلاة فيها قولان كقولنا فيمن صلى بنجاسة لم يعلم بها حتي فرغ من الصلاة ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ في هذه القطعة مسائل (أحداها) اذا عدم السرة الواجبة ففصل عارياً أو ستر بعض العورة وعجز عن الباقي وصلي فلا اعادة عليه سواء كان من قوم يعتادون العرى أم غيرهم وحكي الخراسانيون فيمن لا يعتادون العرى وجب ان يجب الاعادة وهذا الوجه سبق بيانه في آخر باب التيمم وهو ضعيف ليس بشيء وقد قال الشيخ ابو حامد في التعليق لأعلم خلافاً بين المسلمين أنه لا يجب الاعادة على من صلى عارياً للعجز عن السرة (الثانية) اذا وجد السرة في أثناء صلاته لزمه الستر بلا خلاف لانه شرط لم يأت عنه يدل بخلاف من صلي بالتيمم ثم رأى الماء في أثناء

لعلك تقول لم يعد رفع الصوت ركناً والترتيب شرطاً فاعلم ان ليس في هذا كثير شيء وكلاهما مما لا بد منه ولوعده الترتيب ركناً في الاذان كما فعل في الوضوء لم يعد لكن يمكن ان يقال ركن الشيء ما يفوت بفواته المقصود من ذلك الشيء والشرط زينة الشيء وتتمه واذا كان كذلك فرفع الصوت مما يفوت بفواته المقصود من الاذان وهو الاعلام والترتيب زينة وهيئة للكلمات ولهذا فرقنا بين الترتيب وسائر الاركان في الوضوء فجعلنا النسيان عذراً فيعدون غيره على قول ان الظن أنه ما قصد تحقيق فرق بينهما وفي سياق كلامه في الوسيط ما يفهم ذلك وغرض الفصل أنه يعتبر في الاذان شيئان أحدهما الترتيب بين كلماته لان النبي صلى الله عليه وسلم « علفه مرتباً » فيتبع ولأنه لو لم يكن لها ترتيب خاص لا ورت ذلك اختلال الاعلام والابلاغ

رواه ميمر عن منصور عن عباد بن انيس عن ابي هريرة فقال هذا وهم ثم ساق بإسناده عن هب قال قلت لمنصور عطاء هذا هو ابن ابي رباح قال لا ورواه احمد والنسائي من حديث

صلاته قال إصحابنا فإن كانت قريبة من ربي والواجب الاستئناف على المنع وبه قطع العراقيون وقال الخراسانيون في جواز البناء مع البعد أقولان فيمن سبقه الحدث قالوا فإن قلنا بالقديم أنه ينبغي له السعي في طلب السترة كما يسمى في طلب الماء وإن وقف حتى آتاه غيره بالسترة نظر أن وسئلته في المدة التي لو سعي لوصلها فيها أجزاءه وإن زاد فوجهان الأصح لا يجوز وتبطل صلاته ولو كانت السترة قريبة ولا يمكن تناولها إلا باستدبار القبلة بطلت صلاته إذا لم يتأوله غيره ذكره القاضي أبو الطيب وابن الصباغ وغيرهما ولو كانت السترة بقربه ولم يملكها فصلى عارياً ثم عليها بعد الفراغ أوفى أثناء الصلاة ففي صحة صلاته طريقان حكاهما القاضي أبو الطيب وابن الصباغ وغيرهما أحدهما وبه قطع المصنف وآخرون فيه أقولان فيمن صلى بنجاسة جاهلاً به أو إثنائي نجس الإعادة هنا قولاً واحداً لأنه لم يأت يبدل ولأنه نادر وبهذا الطريق قطع الشيخ أبو حامد والمحاملي (الثالثة) يستحب للام أن تستر في صلاتها ما تستره الحررة فلو وصلت مكشوفة الرأس فتعقت في أثناء صلاتها باعتبار السيد أو يموت إذا كانت مدبرة أو مستولدة فإن كانت عاجزة عن السترة فمضت في صلاتها وأجزأها بخلافه والأفهي كمن وجد السترة في أثناء صلاته في كل ما ذكرنا ولو جهلت العتق فهي كجهلها وجود السترة فتكون على الطريقين والله أعلم *

(فرع) إذا قال لامته إذا صليت صلاة صحيحة فأنت حرة قبلها فصارت مكشوفة الرأس إن كان في حال عجزها عن سترة صحت صلاتها وعتقت وإن كانت قادرة على السترة صحت صلاتها ولا تعق لأنها لو عتقت أصدرت حرة قبل الصلاة وحينئذ لا تصح صلاتها مكشوفة الرأس وإذا لم تصح لا تعق فأثبت العتق يؤدي إلى بطلانه وبطلان الصلاة قبل وصحت الصلاة ذكر المسئلة جماعة منهم القاضي أبو الطيب وابن الصباغ وفرضها ابن الصباغ فيمن قال إن صليت مكشوفة الرأس فأنت حرة الآن قال المصنف رحمه الله *

فلو عكس الكلمات لم يعتد بها معكوسة ويبنى على الله مدر المنتظم ولو ترك بعض الأحكام من خلاله أتى وأعاد ما بعده الثاني الموالاة لأن غرض الإعلام يبطل إذا غلغل الفصل المولود ويظن السامعون أنه لعب أو تعليم ويتعلق بهذا الشرط مسائل (أحداها) لو سكنت في أثناء الأذان يسيراً لم يضر لأن مثله يقع لنفسه والاستراحة ولا يقطع به الولا وإن طول السكوت فقد حجي في الكتاب فيه قولين وبناهما الإمام علي القولين في الطهارة وهذا أولى باعتبار الموالاة فيه كيلا يلتبس الأمر على السامعين ولا يبطل غرض الإعلام فإن اعتبرنا الموالاة بطل المأني به بالسكوت الطويل ووجب الاستئناف والأفله البناء على المأني به وبني بعض الأصحاب القولين على القولين في جواز

البراءة بن عازب يلقط المؤذن بفقره مدى صوته وبعده من يسمعه من رطب ويابس وله مثل أجر من صلى معه وصححه ابن السكن ورواه أحمد والبيهقي من حديث مجاهد عن ابن عمر كأن تقدم

﴿وان اجتمع جماعة عراة قال في القديم الاولى ان يصلوا فرادى لانهم اذا صلوا جماعة لم يمكنهم ان يأتوا بسنة الجماعة وهو قديم الامام وقال في الام صلوا جماعة وفرادى فسوى بين الجماعة والفرادى لان في الجماعة ادراك فضيلة الجماعة وفوات فضيلة سنة الموقف وفي الفرادى ادراك فضيلة الموقف وفوات فضيلة الجماعة فاستويا فان كان معهم مكتس يصلح للامامة فالأفضل أن يصلوا جماعة لأنهم يمكنهم الجمع بين فضيلة الجماعة وفضيلة الموقف بأن يقدموه فان لم يكن فيهم مكتس وارادوا الجماعة استحب أن يقف الامام وسطهم ويكون المأمون صفا واحدا حتى لا ينظر بعضهم الي عورة بعض فان لم يمكن الاصفين صلوا وعضوا الابصار . وان اجتمع نسوة عراة استحب لهن الجماعة لان سنة الموقف في حقهن لاتعين بالعرى ﴾ *

﴿الشرح﴾ اذا اجتمع رجال عراة صحت صلاتهم جماعة وفرادى فان صلوا جماعة قوم بصراء وقف امامهم وسطهم فان خالف ووقف قدامهم صحت صلاته وصلاتهم ويقضون ابصارهم فان نظروا لم يؤثر في صحة صلاتهم وهل الافضل ان يصلوا جماعة ام فرادى ينظر ان كانوا عيا او في ظلمة بحيث لا يري بعضهم بعضا استحب الجماعة بلا خلاف ويقف امامهم قدامهم وان كانوا بحيث

البناء على الصلاة اذا سبقه الحدث (الثانية) الكلام في خلال الاذان بمطلقه لا يبطله لانه ليس بالكلام من الخطبة وهي لا تبطل به ولكن ينظر ان كان يسير أم يضر كما في الخطبة وكافي السكوت اليسير هذا هو المشهور وعن الشيخ ابي محمد تردد في تنزيل الكلام اليسير اذا رفع الصوت به منزلة السكوت الطويل لان الكلام اشد جراً للبس من السكوت وان تكلم بكلام كثير ففيه قولان مرتبان على السكوت الطويل وهو أولي بابطال الولاية لما ذكرنا وإذا خرج عن اهلية الاذان بقبر الردة كما اذا أغشى عليه اوتام في خلال الاذان فهو على هذا التفصيل ان كان يسيراً أو زال على قرب لم يضر وجاز البناء عليه وان طال ففيه القولان وان خرج عن اهلية الاذان بالردة فساقى واعلم ان صاحب الافصح والعراقيين قال يجوز البناء في هذه الصور وان طال الفصل وحكوه عن نص الشافعي رضى الله عنه لكن الاشبه وجوب الاستئناف عند تحلل الفصل الطويل لانهم ائتمروا على اشتراط الترتيب في الاذان وما يقتضي اشتراط الترتيب فيه هو بعينه يقتضي اشتراط الموالاة وهذا هو الذي اورده الصيدلاني والشيخ أبو علي وتأبهما صاحب التهذيب وغيره وحلوا كلام الشافعي رضى الله عنه على الفصل اليسير ثم في الانعاش والنوم يستحب الاستئناف وان لم يجب ألماقصر الزمان أو على قولنا انه لا يضر وان طال الزمان وكذلك يستحب

: وفي الباب عن انس عند ابن عدى وابي سعيد الخدرى في علل الدارقطني وجابر في الموضح للخطيب وغير ذلك وقد تقدم حديث ابن عمر من عند البيهقي ورواه احمد من حديثه بلفظ ينفر للمؤذن مد صوته ويشهد له كل رطب ويابس سمع صوته : (قوله) أن النبي ﷺ علم الاذان مرتباً هو كما قال وهو ظاهر رواية ابي مخذرة وعبد الله بن زيد كما تقدم *

يرون قلاعة أقوال أصحها ان الجماعة والافراد سواء والثاني الافراد افضل والثالث الجماعة أفضل
 حكاية الخراسانيون فان كان فيهم مكنتس يصلح الامامة استحب ان يقدموه ويصلوا جماعة قولا
 واحداً ويكونون وراءه صفاً فان تعذر فصنفين او اكثر بحسب الحاجة فلو خافوا فامهم عار
 واقتدى به اللابس صحت صلاة الجميع كما تصح صلاة المتوضي خلف التيمم وصلاة التمام خف
 المضطجع اما اذا اجتمع نساء عاريات فالجماعة مستحبة لمن بلا خلاف لان امامتهن تقف وسطحن
 في حال اللبس ايضا وان اجتمع نساء ورجال عراة لم يصلوا جميعا لا في صف ولا في صنفين بل يصلي
 الرجال ويكون النساء جالسات خلفهم مستدبرات القبلة ثم يصلي النساء ويجلس الرجال خلفهن
 مستدبرين فان أمكن ان توارى كل طائفة في مكان آخر حتي تصلي الطائفة الاخرى فهو افضل
 وقول المصنف لان في الفرادي ادراك فضيلة الموقف قد يتشكل اذ ليس المفرد وقفان يقف في
 افضلها وجوابه ان المفرد يأتي بالموقف للمشروع له بخلاف امام العراة وقوله وسلمهم هو باسكن
 السين وقوله نسوة عراة لحن وصوابه عاريات ويقال نسوة بكسر النون وضمة لغتان »
 « قال المصنف رحمه الله »

﴿وان اجتمع جماعة عراة ومع انسان كمسوة استحب ان يعبرهم فان لم يفعل لم يعصب عليه لان
 صلاتهم تصح من غير ستر وان اعار واحدا بعينه لزمه قبوله فان لم يقبل وصلي عراة باطلت صلاته
 لانه ترك السر مع القدرة وان وهبه له لم يلزم قبوله لان عليه في قبوله منة وان اعار جماعة منهم صلي فيه
 واحد بعد واحد فان خافوا ان صلي واحد بعد واحد ان يفوتهم الوقت قال الشافعي رحمه الله

الاستئفاف في الكلام والسكوت الكثيرين وان قلنا انهما لا ييطان ولا يستحب الاستئاف
 اذا كانا يسيرين (الثالثة) للمستحب ان لا يتكلم في اذانه بشيء فلو عطس حمد الله تعالى في نفسه
 وبني ولو سلم عليه انسان أو عطس لم يجب ولم يشمت حتى يفرغ ولو اجاب أو شمت أو تكلم بما
 فيه مصلحة لم يكره وان ترك المستحب وان رأى احمي يكاد يقع في بئر فلا يد من انذاره (الرابعة)
 اذا لم يحكم ييطان الاذان بالفصل المتخلل فله ان يني علي اذانه وهل لغيره البناء عليه قولان
 بناهما بعضهم علي جواز الاستخلاف في الصلاة وقال ان جوزنا صلاة واحدة بامامين في الاذان
 اولي وان لم يجوز في الاذان قولان والفرق ان الاذان لا يتأثر بالكلام اليسير والاعناء بخلاف
 الصلاة ومنهم من بناها علي جواز البناء علي خطبة الخطيب اذا أغى عليه في انائها ومهافريان
 لان الخلاف في الخطبة ايضا مبنى علي قولي الاستخلاف في الصلاة ولتلك اذا جوزنا البناء شرطنا
 ان يكون الذي يني عن سماع الخطبة من اولها ومنهم من رتب بناء غيره علي بنائه علي اذان
 نفسه عند طول الفصل وهو اولي باليطان لان صدور الاذان من رجلين يبلغ في اشارة اللبس وهذا
 الترتيب هو المذكور في الكتاب وظاهر المذهب التمس من بناء الغير عليه (الخامسة) لو ارتد بعد

ينتظرون حتى يصلوا في الثوب وقال في قوم في سفينة وليس فيها موضع يقوم فيه الا واحد انهم يصلون من قعود ولا يؤخرون الصلاة فمن أصحابنا من قهل الجواب في كل واحدة من المسئلتين الى الاخرى وقال فيها قولان ومنهم من حملها على ظاهرهما فقال في السرة ينتظرون وان خافوا القوت ولا ينتظرون في القيام لان القيام يسقط مع القدرة بحال ولان القيام يتركه الى بدل وهو القعود والستر يتركه الى غير بدل *.

(الشرح) يستحب لمن كان معه ثوب أن يعيره محتاج اليه للصلاة ولا يلزمه الاعارة كما لا يلزمه بدل الماء للوضوء بخلاف بذله للعطشان اذ لا يدل للعطش وتصح الصلاة بالتميم وعاريا واذا امتنع من اعارته لم يجز قهره عليه لما ذكرنا وان أعار واحدا بعينه لزمه قبوله على الصحيح وبه قطع الجمهور وفيه وجه حكاه الدارمي وصاحب العدة والبيان وغيرهم لان فيه منة وهذا ليس بشيء وان وهبه له ثلاثة اوجه حكاه صاحب الحاوي والبيان وغيرهما الصحيح لا يجب القبول للمنة وبهذا قطع الجمهور والثاني يجب القبول وليس له رده على الواهب بعد قبضه الا برضي الواهب والثالث يجب القبول وله أن يرده بعد الصلاة فيه على الواهب ويلزم الواهب بعد ذلك قبوله وهذا الوجه حكاه أبو علي الطبري في الافصاح والقاضي ابو الطيب وآخرون واتفقوا على تضعيفه اذا ضمننا مسألة العارية الى الهبة حصل فيها اربعة اوجه الصحيح وبه قطع الجمهور يجب قبول العارية دون الهبة والثاني لا يجب القبول فيها والثالث يجب فيها والرابع يجب في الهبة دون العارية حكاه الدارمي في الاستذكار وكان قائله نظر الى أن العارية مضمومة بخلاف الهبة وهذا ليس بشيء وحيث وجب القبول فتركه وصلي عريانا لم تصح صلاته في حال قلبرته عليه بذلك الطريق أما اذا أعار جماعتهم ولم يعين واحدا فان اتسع الوقت صلي فيه واحد بعد واحد فان تنازعوا في المتقدم أقرع بينهم وان ضاق الوقت ففيه نصوص للشافعي وطرق للاصحاب وكلام مبسوط سبق بيانه واضحا في باب التيمم ولو رجع المعير في العارية في انتهاء الصلاة نزعه وبني على صلاته ولا إعادة

الفراغ من اذانه ثم اسلم واقام جاز لكن المستحب ان لا يصلي باذانه واقامته بل يعيد غيره الاذان وقيم لان رده ثورث شبهة في حاله ولو اردت في خلال الاذان لم يجز البناء عليه في الردة بحال لان اذان الكافر لا يعتد به كما سيأتي ولو عاد الى الاسلام فهل يجوز البناء عليه منهم من يحكي فيه قولين وكذلك فعل المصنف ومنهم من رواها وجهين وهم الاكثرون وانما كان كذلك لانهما ليسا بمنصوصين لكن روى عن نسه في الاذان انه لا يبني وفي المعتكف اذا اردت ثم أسلم انه يبني فخرجهما على قولين احدهما وبه قال ابو حنيفة انه لا يجوز البناء لانه عبادة واحدة فتجذب بعروض الردة فيها كالصلاة وغيرها واصحها الجواز والردة انما تمنع العبادة في الحال فلا تبطل ما مضى الا اذا اقترن بها الموت وتخرج عليه الصلاة ونحوها من العبادات لانها لا قبل الفصل بحال

عليه بلا خلاف ذكره صاحب الحاوى وغيره والله أعلم *

(فرع) في مسائل تتعلق بالباب (أحداها) إذا وجد سعة تباع أو تؤجر وقد على الثمن أو الاجرة
لزمه الشراء أو الاستئجار بشئ المثل وأجرته ذكره صاحب الحاوى وغيره ويجوز فيه التفرع
السابق في باب التيمم وإذا وجب تحصيله بشراء أو اجارة فتركه وصلى لم تصح صلاته واقراض
التمن كاقراض عن الماء وقد سبق بيانه في التيمم ولو احتاج الى شراء الثوب والماء للطهارة ولم يمكنه
الا أحدهما اشترى الثوب لانه لا يبدل له ولانه يدوم وقد سبقت للمشقة نظائرها في التيمم :
(الثانية) إذا لم يجد العارى الا ثوبا لغيره فان أمكن استئذان صاحبه ففعل والا حرمت الصلاة فيه
وصلى عريانا والا اعادة عليه وهذا وإن كان واضحا قد صرح به صاحب الحاوى وغيره قال
صاحب الحاوى سواء كان صاحبه حاضرا أو غائبا لا يجوز الصلاة فيه الا بأذنه وإن عجز عن
الاذن صلى عاريا ولا إعادة (الثالثة) إذا لم يكن معه الا ثوب طرفه نجس ولا يجزى ماء يفسله به فان كان
يدخل يقطعه من النقص قدر أجرة المثل لزمه قطعه وإن كان أكثر لم يلزمه ونسبت في طهارة
البدن وسبق فيه أيضا أن من كان محبوسا في موضع نجس ومعه ثوب لا يكفي العورة وستر
النجاسة فيه قولان أظهرهما يد طه على النجاسة ويصلي عاريا ولا إعادة (الرابعة) لو كان معه ثوب
وأثله أو أخرقه بعد دخول الوقت لغير حاجة عصى ويصلي عاريا وفي الوجوب الاعادة الوجهان فحين أراق الماء
سناها وقد سبقت مسألة الازالة واتلاف النوب في باب التيمم مستوفيتين (الخامسة) قال الدارمى
لو قدر العريان أن يصلي في الماء ويسجد في الشط لا يلزمه *

وقطع بعضهم بهذا الوجه الثاني وحمل كلام الشافعي رضي الله عنه على ما إذا اما الزمان الإردة
فالحاصل في الردة طريقتان أحدهما طرد الخلاف في مطلق الارتداد طال زمانه أم قصر وعلى هذا
فلبطلان عند طول الزمان ماخذان طول الفصل وكون الردة مبطله للعبادة بالطريقة الثانية
تخصيص الخلاف بما إذا طال زمان الارتداد ونجوز الباء إذا قصر جزما وعلى هذا فائدة بمثابة
الانغما والكلام وغيرهما وهل تغير المرتد البنا على اذانه في الخلاف الذى سبق وكذا الوماث
في خلال الاذان وقوله ولوارتد في أثناء الاذان بطل وإن قصر الزمان على احد القولين جرى
على الطريقة الاولى وانبات للخلاف في طول الزمان وقصره تعليلا بان الردة مبطله للعبادة *

قال في الفصل الثالث في صفة المؤذن ويشترط أن يكون مسلما عاقلا ذكرا فلا يصح اذان
كافر وامرأة ومجنون وسكران مختبط ويصح اذان العبي للميز *

الصفات المعتبرة في المؤذن تقسم الى مستحقة ومستحبة فبدأ بالمستحقة وهى الاسلام والعقل
والذكورة أما الاسلام فلا يصح اذان الكافر لانه ليس من أهل العبادة ولانه لا يعتقد مضمون
الكلمات ولا الصلاة التى هى دعاء اليها فاتيانه به ضرب من الاستهزاء ثم الكفار ضربان أحدهما

* قال المصنف رحمه الله *

باب استقبال القبلة

(استقبال القبلة شرط في صحة الصلاة الا في حالين في شدة الخوف وفي النافلة في السفر والاصل فيه قوله تعالى (فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره)) *

(الشرح) استقبال القبلة شرط لصحة الصلاة الا في الحالين المذكورين علي تفصيل يأتي فيها في موضعها وهذا لا خلاف بين العلماء فيه من حيث الجملة وان اختلف في تفصيله والمراد بالمسجد الحرام هنا الكعبة نفسها وشرط الشيء يطلق على جهته ونحوه ويطلق على نصفه والمراد هنا الاول : واعلم أن المسجد الحرام قد يطلق ويراد به الكعبة فقط وقد يراد به المسجد وحولها معها وقد يراد به مكة كلها وقد يراد به مكة مع الحرم حولها بكهاله وقد جاءت نصوص الشرع

الذين يستمر كفرهم مع الاتيان بالاذان وهم العيسوية فرقة من اليهود ويقولون محمد رسول الله الى العرب خاصة فلا ينافي لفظ الاذان مقالهم والثاني سائر الكفار وفي الحكم باسلامهم بكملي الشهاده في الاذان وجهان قاعها صاحب البيان أحدهما لا تحكم لانه يأتي به علي سبيل الحكاية وأصحها وهو المشهور في الكتب انه يحكم بالاسلام كالمو تكلم بالشهادتين باستدعاء غيره فعلي هذا لا يستمر كفر هؤلاء مع الاتيان بالاذان ولكنه لا يعتد باذانهم لوقوع أوله في الكفر وأما العقل فهو شرط فلا يصح أذان المجنون لانه ليس أهلا للعبادة وفي أذان السكران وجهان مبنيان علي الخلاف في تصرفاته واعتبار قصده وأصحها وهو المذكور في الكتاب انه يلحق بالمجنون تغليظا الامر عليه وانما شرط كونه مخبطا اشارة الي ان الذي هو في أول النشوة ومبادئ النشاط يصح أذانه كسائر تصرفاته لا تنظام قصده وفعله وأما الذكورة فلا يصح من المرأة أن تؤذن للرجال كما لا يجوز ان تؤمهم وكذلك لا يعتد باذان الخنثى للمشكل للرجال وأما أذان المرأة لنفسها ولجماعة النساء فقد سبق حكمه وقوله ولا يصح أذان كافر وامرأة المراد منه ما اذا أذنت للرجال وان كان الكلام مطلقا وصح الاذان من الصبي المميز لوجود الشرائط الثلاث وصار كاملا متما للبالغين وليكن قوله ذكرنا وقوله وامرأة مرقوما بالخاء لان المحكي عن أبي حنيفة أنه يعتد بأذانها للرجال وبالواو لان صاحب التمه روى وجها مثل ذلك وليكن قوله ويصح أذان الصبي المميز معلما بالواو أيضا لان صاحب التمه روى وجها انه لا يعتد بأذانه وما أخذ الوجين الغربيين تنزيل الاذان منزلة الاخبار لانه بناء عن دخول الوقت وخبر المرأة مقبول وخبر الصبي غير مقبول *

قال (ويستحب الطهارة في الاذان ويصح بدونها والكراهية في الجنب أشد وفي الاقامة أشد)

بهذه الاقسام الاربعة فمن الاول قول الله تعالى (قول وجهك شطر المسجد الحرام) ومن الثاني قول النبي صلى الله عليه وسلم « صلاة في مسجدي هذا خير من الف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام » وقوله صلى الله عليه وسلم « لا تشد الرحال الا الي ثلاثة مساجد الي آخره » ومن الرابع قوله تعالى (انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام) وأما الثالث وهو مكة فقال المفسرون هو المراد بقوله تعالى (سبحانه الذي أسرى بعبد ليل من المسجد الحرام الي المسجد الأقصى) وكان الاسراء من دور مكة وقول الله تعالى (ذلك لمن يكن أهله حاضري المسجد الحرام) قيل مكة وقيل الحرم وهما وجهان لاسمنا سنوضحهما في كتاب الحج ان شاء الله تعالى وقول الله تعالى (والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد) هو عند الشافعي ومن وافقه المسجد حول الكعبة مع الكعبة فلا يجوز يمه ولا اجارته والناس فيه سواء ، وأما دور مكة وسائر بقاعها فيجوز بيعها واجارتها وحمله أبو حنيفة ومن وافقه علي جميع الحرم فلم يجوزوا بيع شيء منه ولا اجارته وستأتي المسألة ان شاء الله تعالى مبسطة حيث ذكرها المصنف في باب ما يجوز يمه فهذا مختصر ما يتعلق بالمسجد الحرام وقد بسطته في تهذيب الاسماء واللغات والله أعلم *

(فرع) في بيان أصل استقبال الكعبة: عن البراء بن عازب رضي الله عنهما « ان النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة صلى قبل بيت المقدس ستة عشر شهراً أو سبعة عشر شهراً وكان يعجبه أن تكون قبلته قبل البيت وأنه أول صلاة صلاها صلاة العصر وصلى معه قوم فخرج رجل من بني معه فر علي أهل مسجد وهم راكون فقال اشهد بالله لقد صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل مكة فداروا بكاهم قبل البيت » رواه البخاري ومسلم وعن ابن عباس رضي الله عنهما

يستحب الطهارة في الاذان ولا تجب خلافاً لاحد وبعض أصحابه لما روى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « حق وسنة ان لا يؤذن الرجل الا وهو طاهر » وهذا يقتضي الاستنجاب

(١) * (حديث) * روى انه صلى الله عليه وسلم قال حق وسنة ان لا يؤذن الرجل الا وهو طاهر البيهقي والدارقطني والافراد وابو الشيخ في الاذان من حديث عبد الجبار بن وائل عن ابيه قال حق وسنة ان لا يؤذن الرجل الا وهو طاهر ولا يؤذن الا وهو قائم واسناده حسن الا ان فيه انقطاعاً لان عبد الجبار ثبت عنه في صحيح مسلم انه قال كنت غلاماً لا أعقل صلاة ابني ونقل النووي اتفاق ائمة الحديث على انه لم يسمع من ابيه ونقل عن بعضهم انه ولد بعد وفاة ابيه ولا يصح ذلك لما يعطيه ظاهر سياق مسلم : (تنبيه) لم يقع في شيء من كتب الحديث التصريح بذكر النبي صلى الله عليه وسلم فيه وقال النووي في الخلاصة لا أسئل لدوافعي تبع في ابراده ابن الصباغ وصاحب المذهب وشيخهما في التعليقة ويحتمل ان يكون ذكره بالمعنى لانه في حكم المرفوع اذ قول الصحابي شيء الغلاة في سنة يقتضي نسبة ذلك الى النبي ﷺ فوقع التحريف للنقل الأخير وفي معناه الحديث الذي بعده *

قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بمكة نحو بيت المقدس والكعبة بين يديه وبعد ما هاجر الى المدينة ستة عشر شهرا ثم صرف الى الكعبة » رواه احمد بن حنبل في مسنده قال أهل اللغة أصل القبلة الجهة ومحيت الكعبة قبله لان المصلي يقابلها وتقابله * قال المصنف رحمه الله *
 (فان كان بمحضرة البيت لزمه التوجه الي عينه لا روى اسامة بن زيد رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم « دخل البيت ولم يصل وخرج وركع ركعتين قبل الكعبة وقال هذه القبلة ») *

(الشرح) حديث أسامة رواه البخاري ومسلم من رواية أسامة ومن رواية ابن عباس وقوله قيل الكعبة هو بضم القاف والياء ويجوز اسكان الياء قيل معناه ما استقبلك منها وقيل مقابلها وفي رواية ابن عمر في الصحيح في هذا الحديث فصلي ركعتين في وجه الكعبة وهذا هو المراد بقبلي وقوله صلى الله عليه وسلم هذه القبلة قال الخطابي معناه ان أمر القبلة قد استقر على هذا البيت فلا ينسخ بعد اليوم فصولا اليه أبدا فهو قبلتكم قال ويحتمل انه عليهم سنة موقف الامام وانه يقف في وجهها دون أركانها وان كانت الصلاة في جميع جهاتها مجزئة هذا كلام الخطابي ويحتمل معنى ثالثا وهو ان معناه هذه الكعبة هي المسجد الحرام الذي أمرتم باستقباله لاكل الحرم ولا مكة ولا المسجد الذي حول الكعبة بل هي الكعبة نفسها فقط والله أعلم وقوله دخل البيت ولم يصل

ويبنى الوجوب وروى انه صلى الله عليه وسلم قال « لا يؤذن الا متوضي » وايضا فانه يدعو الي الصلاة فيبغى ان يكون هو بصفة تمكنه ان يصلي والا فهو واعظ غير متعظ فلو اذن واقام جنبا او محدثا فقد فعل مكروها ولكن يحسب اذانه لحصول مقصوده وكونه اهلا واذان الجنب أشد كراهة من اذن المحدث لان الجنابة اغلظ وما يحتاج اليه الجنب لتمكينه الصلاة فوق ما يحتاج اليه المحدث والاقامة مع أى واحد من المحدثين اتفقت أشد كراهة من الاذان مع ذلك المحدث لان الاقامة يتعقبها الصلاة وتكون بعد حضور القوم فان انتظروه ليتطهر ويعود شق عليهم والا ساء الظنون فيه وآتهم بالكسل في الصلاة *
 قال (وليكن المؤذن صيئا حسن الصوت ليكون أرق لسامعيه وليكن عدلا ثقة ثقله عهدة المواقيت) *

(١) حديث (روى انه صلى الله عليه وسلم قال لا يؤذن الا متوضي الترمذي من حديث الزهري عن ابى هريرة وهو منقطع والزاوي له عن الزهري ضعيف ورواه ايضا من رواية يونس عن الزهري عنه موقوفا وهو اصح ورواه ابو الشيخ في كتاب الاذان له من حديث ابن عباس بلفظ ان الاذان متصل بالصلاة فلا يؤذن احدكم الا وهو طاهر وعموم حديث المهاجر بن قنفذ عند ابى داود حيث جاء فيه اني كرهت ان اذكر الله الا على طهر وصححه ابن خزيمة وابن حبان وفي استاده عبد الله بن هرون القروي وهو ضعيف *

قد روى بلال انه صلى الله عليه وسلم « صلى في الكعبة » رواه البخارى ومسلم وأخذ العلماء برواية بلال لانها زيادة ثقة ولانه ثبت تقدم علي الناقى ومعنى قول اسامة لم يصل لم أره صلى وسبب قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة هو وبلال وأسامة وعثمان بن شيبة وأنشأ الباب وصلى فلم يره اسامة لاغلاق الباب ولا اشتغاله بالدعاء والخضوع وقوله بمحضرة البيت يجوز فتح الحاء وضما وكسرها ثلاث لغات مشهورات « أما حكم المسألة فان كان بمحضرة الكعبة لزمه التوجه الى عينها لممكنه منه وله أن يستقبل أى جهة منها أراد فلو وقف عند طرف ركن وبعضه يخاضه وبعضه يخرج عنه ففي صحة صلاته وجهان أصحهما لا تصح قال الامام وبه قلع العبد لاني لانه لم يستقبلها كلعولوا استقبل الحجر بكسر الحاء ولم يستقبل الكعبة فوجهان مشهوران حكمهما صاحب الحاوى والبحر وآخرون أحدهما تصح صلاته لانه من البيت للحديث الصحيح أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم في المؤذن أن يكون حينما يقول صلى الله عليه وآله وسلم في قصة عبد الله بن زيد « الله علي بلال فانه اندى منك صوتا » (١) والمعنى في زيادة الا بلاغوا الاسماع ولهذا يستحب أن يضع اصبعيه في صماخيه اذنيه لتسد خروق الاذنين فيكون اجمع للصوت وان يؤذن علي موضع عال من نار أو سطح ونحوهما ومما يستحب فيه ان يكون حسن الصوت لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اختار أبا مخزومة لحسن صوته ولان الدعاء الي العباد جالب للغنم الي خلاف ما تهضبه طباعها فاذا كان الداعي حلو المقال وقت قلوب السامعين فيكون ملهم الي الاجابة أكثر ومما يستحب فيه أن يكون عدلا لمضين أحدهما ان السنة أن يؤذن علي موضع عال وحينئذ يشرف علي العورات فاذا كان عدلا غض البصر وأمن منه والثاني أنه يتقصد عهدة المواقيت فاذا كان فاسقا لم يؤمن أن يؤذن قبل الوقت وهذا المعنى هو الذى ذكره في الكتاب فان قلت قد قدم فيما سبق خلافا في انه هل يجوز الاعتماد علي أذان المؤذن أم لا فان جاز فربما يؤذن قبل الوقت فيفطر الصائم ويصلي للبادر فيلزم المحذور أما اذا لم يحز فكل يعمل بعمله واجتهاده فلا يستمر هذا المعنى قلنا

(١) حديث « انه صلى الله عليه وسلم قال في قصة عبد الله بن زيد الله علي بلال فانه اندى صوتا منك تقدم في حديث عبد الله بن زيد وهو عند اصحاب السنن سوى النسائي : قوله ولهذا يستحب ان يضع اصبعيه في صماخيه اذنيه تقدم من طرق وليس فيه ذكر الصاخين : قوله وان يؤذن علي موضع عال تقدم في قوله يبغي أن يؤذن قائما : وروى ابو الشيخ في كتاب الاذان من حديث ابى بزة الاسلمي قال من السنة الاذان في المنارة والاقامة في المسجد وهو في سنن سعيد بن منصور مثله في كتاب ابى الشيخ ايضا عن ابن عمر كان ابن ام مكتوم يؤذن فوق البيت : (قوله) أنه صلى الله عليه وسلم اختار أبا مخزومة لحسن صوته ان خزيمه والدارى وابو الشيخ وغير واحد من حديث ابى مخزومة في قصته وفيه قاعجه صوت ابى مخزومه ولابن خزيمه انه صلى الله عليه وسلم قال لقد سمعت في هؤلاء تأذين انسان حسن الصوت وصححه ابن السكن *

صلى الله عليه وسلم قال «الحجر من البيت» رواه مسلم وفي رواية «ست أخرج من الحجر من البيت» ولأنه لو طاف فيه لم يصح طوافه وأصحها بالاتفاق لا تصح صلاته لأن كونه من البيت مظنون غير مقطوع به ولو وقف الامام بقرب الكعبة والمأمون خلفه مستديرين بالكعبة جاز ولو وقفوا في آخر المسجد وامتد صف طويل جاز وإن وقف بقربه وامتد الصف فصلا الخارجين عن محاذاة الكعبة باطلة * قال المصنف رحمه الله *

الاذان قبل الوقت غير محسوب ولا يؤمن أن يقدمه على الوقت فيكون القوم مصليين بغير أذان وكل احد وإن اجتهد للصلاة لا يجتهد للاذان فظهر المحذور على التقدير الثاني أيضاً وأما قوله عدلثة فلعلك تقول لم جمع بين اللفظين فاعلم أنهما جميعاً موجودان في كلام الشافعي رضي الله عنه واختلف الاصحاب منهم من قال انه تأكيد في الكلام ومنهم من قال أراد عدلا في دينه ثقة في العلم بالواقيت ومنهم من قال أراد عدلا ان كل حرأفة ان كل عبدا لان العبد لا يوسف بالعدالة لكن يوصف بالثقة والامانة *

قال (والامامة أفضل من التأذين على الاصح لمواظبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليها) كل واحد من الاذان والامامة عمل فيه فضيلة ثم لا يخلو اما أن تكون الامامة أفضل من الاذان أو بالعكس أو لا يكون واحد منهما أفضل من الآخر وراجع هذه الاقسام محال وأما القسم الثالث وهو التسوية بينهما فهو غريب لبعض الاصحاب حكاه صاحب البيان وغيره وأما القسم الاولان ففيهما وجهان مشهران أحدهما أن الامامة أفضل لان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وأطلب عليها دون الاذان وكذا الخلفاء بعده والثاني أن الاذان أفضل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «الائمة ضمنا والمؤذنون ائمة» فأرشد الله الائمة وغفر للمؤذنين (١) والامين أحسن حالا من الضمين والدعاء بالمغفرة خير من الدعاء بالارشاد واعتذر المصائرون الى هذا الوجه عن ترك الرسول صلى الله عليه وآله وسلم الاذان بوجوه (أحدها) انه اذا قال حي على الصلاة

(١) حديث روى انه صلى الله عليه وسلم قال الائمة ضمنا والمؤذنون ائمة فأرشد الله الائمة وغفر للمؤذنين الشافعي عن ابراهيم بن ابي يحيى عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة بهذا ورواه ابن حبان من حديث الدراوردي عن سهيل به وعن سفيان عن الاعمش عن ابي صالح عن ابي هريرة يبلغ به بلفظ الامام ضامن الحديث ورواه ابن خزيمة من طريق عبد الرحمن بن اسحاق ومحمد بن عمار عن سهيل به وقال أحمد في مسنده ثنا قتيبة ثنا عبد العزيز عن سهيل مثله : قال ابن عبد الهادي : اخرج مسلم بهذا الاستاد نحو ما اربعة عشر حديثا ورواه احمد وابو داود والترمذي وابن حبان من حديث الاعمش عن ابي صالح عن ابي هريرة بلفظ الامام ضامن والمؤذن مؤتمن الحديث وفي رواية لابن داود عن الاعمش ثبت عن ابي صالح ولا أراي الا قد سمعته منه وعلق الترمذي مثلها دون قوله ولا أراي الي آخره قال ورواه نافع بن سليمان

فان دخل البيت وصلي فيه جاز لانه متوجه الي جزء من البيت والافضل أن يصلي التفل في البيت لقوله صلى الله عليه وسلم «صلاة في مسجدى هذا افضل من الف صلاة في سواه الا المسجد الحرام» والافضل أن يصلي الفرض خارج البيت لانه يكثر الجمع فكلن أعظم (الاجز) *

(الشرح) حديث «صلاة في مسجدى هذا خير من الف صلاة في سواه الا المسجد الحرام» رواه البخارى ومسلم من رواية أبى هريرة فيجوز عندما ان يصلي في الكعبة الفرض والتفل وبه قال ابو حنيفة والثورى وجهود العلماء هو قال محمد بن جرير لا يجوز الفرض ولا التفل وبه قال اسيد بن الفرغ

لزم أن يتحتم حضور الجماعة لانه أمر ودعاء واجابة النبي صلى الله عليه وآله وسلم واجبة فتركه شقة على أمته (والثاني) انه لو أذن لكان اما أن يقول أشهد أن محمداً رسول الله ليس ذلك يجوز والقائل محمد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم واما أن يقول أشهد أني رسول الله وهو تغيير لنظم الاذان (والثالث) انما كان يفرغ للمحافظة على الاذان لاشتغاله بسائر مهمات الدين من الجهاد وغيره والصلاة لا بد من اقامتها بكل حال فأمر الامامة فيها والي هذا الوجه أشار عمر رضي الله عنه بقوله «لولا الخافض لاذنت» ولمن نصر الوجه الاول أن يقول لا اسلم انه لو أذن تحتم الحضور وانما يلزم ذلك أن لو كان الامر والدعاء في هذا الموضع للإيجاب ومعلوم ان الاوامر منقسمة الى ما يكون للإيجاب والى ما يكون للاستحباب وأما الثاني فلم قلتم انه لو قال اشهد ان محمداً رسوا الله لاختلت الجزالة ألا ترى ان الله تعالى يقول (انما تنذر من اتبع الذكر وخشى الرحمن بالغيب) ولم يقل

عن محمد بن ابى صالح عن أبيه عن عائشة قال سمعت ابا زرعة يقول حديث ابى صالح عن ابى هريرة اصح من حديث ابى صالح عن عائشة وقال محمد عكسه وذكر عن علي بن المدبني انه لم يثبت واحدا منها وقال احمد ليس لحديث الاعمش اصل وقال ابن المدبني لم يسمع سهيل هذا الحديث من ابيه انما سمعه من الاعمش ولم يسمه الاعمش من ابى صالح يقيين لانه يقول فيه نبئت عن ابى صالح وكذا قال البيهقي في المعرفة وقال الدارقطني في الملل رواه سليمان بن بلال وروح بن القاسم ومحمد بن جعفر وغيرهم عن سهيل عن الاعمش وقال ابو بدر عن الاعمش حدثت عن ابى صالح وقال ابن فضيل عنه عن رجل عن ابى صالح وقال عباس عن ابن معين قال الثورى لم يسمع الاعمش هذا الحديث من ابى صالح ورجح القليل والدارقطني طريق ابى صالح عن ابى هريرة على طريق ابى صالح عن عائشة كما نقل الترمذى عن ابى زرعة وصححه ابن حبان جميعا ثم قال قد سمع ابو صالح هذين الخبرين من عائشة وابى هريرة جميعا ومن الاختلاف على الاعمش فيه ما رواه ابراهيم بن طهمان عنه عن مجاهد عن ابن عمر : اخبره ابو العباس السراج من طريقه وصححه الضياء في المختارة : وفي الباب عن ابى امامة عند احمد : وعن جابر في المال لابن الجوزى : (ثنيه) روى البزار هذا الحديث من رواية ابى حزة السكرى عن الاعمش عن ابى صالح عن ابى هريرة فزاد فيه قالوا يا رسول الله لقد تركنا شنافس في الاذان بعدك فقال انه يكون بعدكم قوم سفلتهم مودعهم قال الدارقطني هذه الزيادة ليست بحفوفة فشار ابن القطان الى ان البزار هو المنفرد بها وليس كذلك فقد جزم ابن عدى بأنها من افراد ابى حزة وكذا قال الخليل وابن عبد البر

لما لى وجاعة من الظاهرة وحكي عن ابن عباس ؓ وقال مالك ؓ واحمد يجوز النفل المطلق دون الغرض والوتر: دليلنا حديث بلال ؓ «ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في الكعبة» رواه البخارى ومسلم وسبق قريبا الجواب عن حديث أسامة وقال اصحابنا واذا صلى في الكعبة فله أن يستقبل أى جدار شاء وله أن يستقبل الباب ان كان مردوداً او مفتوحاً وله عتبة قدر ثلثي ذراع قريبا هذا هو الصحيح المشهور ولنا وجه انه يشترط في العتبة كونها بقدر ذراع وقيل بشرط قدر قامة المصلي طولاً وعرضاً ووجه ثالث أنه يكفي شخوصها بأى قدر كان والمذهب الاول قال اصحابنا والنفل في الكعبة أفضل منه خارجها

وخشيتى بالغيب ونظائر ذلك لا تحصى ثم ما قولكم في كلمة الشهادة في التشهد أكل يقول اشهد ان محمداً رسول الله أو يقول اشهد أني رسول الله فان كان الاول فلا اختلال وان كان الثاني وهو المنقول فلم احتمل تغيير النظم منهم ولا يحتمل هنا وأما الثالث فلا؛ لم أن الاشتغال بسائر المعات يمنع من الاذان مع حضور الجماعة واقامة الصلوات في أول الوقت بتقدير التسليم فلا شك انه كان له أوقات فراغ فينبغي ان يؤذن في تلك الاوقات واذا عرفت ذلك فاعلم ان الذى اختاره كثيرون من اصحابنا منهم الشيخ ابوحامد واتباعه أن الاذان أفضل وغلطوا من صار الى تفضيل الامامة وبالغوا فيه وتابعهم صاحب التهذيب وعكس المصنف ذلك فجعل تفضيل الامامة أصح والذي فعله أولى وبه قال صاحب التقريب والقفال والشيخ أبو محمد وغيرهم ورجحه القاضي الرويانى أيضاً وحكاه عن نص الشافعي رضى الله عنه في كتاب الامامة وعال بان الامامة أشق فيكون الفضل فيها أكثر وتوسط بعض علمائنا بين المذهبين منهم أبو علي الطبري والقاضي بن كحج والمسهودي والقاضي الحسين فقالوا ان علم من نفسه القيام بحقوق الامامة وما ينوب فيها واستجمع خصاها فالامامة افضل له وإلا فالاذان أفضل وأما الجمع بين الاذان والامامة فلا يستحب لم يفعله الرسول صلى الله عليه وسلم

: وأخرجه البيهقي من غير طريق البزار فيرى من عهدنا : وأخرجها ابن عدى في ترجمة عيسى ابن عبد الله عن يحيى بن عيسى الرملى عن الاعمش وانهم بها عيسى وقال انما تعرف هذه الزيادة بأبي حمزة قال ابن القطان ابو حمزة ثقة ولا عيب للاسناد الا ما ذكر من الانقطاع : (قائمة) هذا الحديث ذكره الرازي مستدلاً به على افضلية الاذان: وفي الباب عن معاوية عند مسلم المؤذنون أطول الناس أعناقاً يوم القيامة وفيه عن ابن الزبير وابي هريرة بالقاظ مختلفة: وقال ابن ابي داود سمعت ابي يقول مناه ان الناس يعطشون يوم القيامة فاذا عطش الانسان انطوت عنقه والمؤذنون لا يعطشون فاعتاقهم قائمة وفي صحيح ابن حبان من حديث ابي هريرة يرفون بطول اعناقهم يوم القيامة زاد السراج لقولهم لا إله إلا الله وفيه عن ابن ابي اوفى ان خيار عباد الله الذين يرعون الشمس والقمر والنجوم والاهلة لذكر الله صححه الحاكم وحديث ابي سعيد لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس إلا شهد له يوم القيامة رواه البخارى وفي حديث انس اذا اذن في قرية آمنها الله من عذابه ذلك اليوم رواه الطبراني *

أحدهما تصح لأن المقروز من البيت ولهذا يدخل الاوتاد المفروزة في بيع الدار واثنان لا يصح لانهما
غير متصل بالبيت ولا منسوبة اليه وان صلى في عرصة البيت وليس بين يديه سعة ففيه وجهان
قال ابو اسحاق لا يجوز وهو المنصوص لأنه صلى عليه ولم يصل اليه من غير عذر فاشبه اذا صلى على السطح
وقال ابو العباس يجوز لأنه صلى الي ما بين يديه من ارض البيت فاشبه اذا خرج من البيت وصلى الى ارضه هـ
(الشرح) حديث عمر رضي الله عنه ضعيف وسبق بيانه في باب طهارة البدن وقوله من غير عذر
احتراز من حال شدة الخوف والثالثة في المفروق قوله غير مبنية هي بالباء الموحدة وانه قد يقال
بانتهاء الثالثة بعدها باء موحدة ثم تا مشاة فوق والاول أشهر وأجود والعروة بأسكن الرءا لا غير
(اماحكم المسألة) قال أصحابنا لو وقف على أي قيس او غير من المواضع العالية على السكبة قربة بها صحت
صلاته بلا خلاف لانه يعد مستقبلًا وان وقف على سطح السكبة نظر ان وقف على طرفها واستدبر باقيها
لم تصح صلاته بالاتفاق امدم استقبال شيء منها وهكذا لو انه دبر والعياذ بالله فوقف على طرف
العروة واستدبر باقيها لم تصح صلاته ولو وقف خارج العروة واستقبلها صح بلا خلاف اما اذا
وقف في وسط السطح او العروة فان لم يكن بين يديه شيء شاخص لم تصح صلاته

مؤذن الجامع واذا ن صلاة الجمعة ام من غيره وكما يجوز الرزق من بيت المال يجوز للامام ان
يرزق من مال نفسه وكذلك الواحد من الرعايا لو حينئذ لا حرج يرزق كم شا، وفي شادواما الطريق
الثاني وهو ان يستأجر على الاذان ويعطى اجرة عليه فهل يجوز ذلك فيه وجهان احدهما وبه قال
ابو حنيفة واحمد انه لا يجوز لانه عمل يعبد فضعه الى الاجير فلا يصح الاستئجار عليه كالاستئجار
على القضاء لا يجوز وان جاز ان يرزق القاضي من بيت المال وهذا اختيار الشيخ ابى حامد وية ال
ان ابن المنذر نقله عن الشافعي رضي الله عنه واصحها انه يجوز وبه قال مالك لانه عمل معلوم
يجوز اخذ الرزق عليه فيجوز اخذ الاجرة عليه ككتابة المصاحف وعلى هذا فهل يختص الجاهز
بالامام ام يجوز لسلك واحد فيه وجهان احدهما انه يختص بالامام او من اذن له الامام لانه من
الشعائر والمصالح العامة والامام هو القوام بها فيصرف مال بيت المال الي هذه الجهة وانظر ههنا يجوز
لاحد الناس من أهل المحلة وغيرهم الاستئجار عليه من مالهم كالاستئجار على الحج وتعليم القرآن
ويحصل من هذا الترتيب ثلاثة أوجه للمع المطلق والجواز المطلق والفرق بين الامام وغيره وقد
ذكرها المصنف جميعا في باب الاجارة من الكتابين لم يذكر في الامام خلافا في هذا الموضع
فلو اعلمت قوله وللامام أن يستأجر بلواو مع الماء والالف لكن محييا والمذكور في الاجارة
يشتمل على القدر المذكور ههنا مع زيادة الموطر حه الحاضر واذا فرغنا على جواز الاستئجار فاقما
نجوز للامام الاستئجار من بيت المال حيث يجوز له الرزق منه خلافا وفاقا وذفر في التهذيب
انه لا يحتاج الي بيان المسئلة اذا استأجر من بيت المال بل يكفي أن يقول استأجرتك لتؤذن

علي الصحيح المنصوص به قال أكثر الأصحاب وقال ابن سريج تصح وبه قال أبو حنيفة وداود ومالك في رواية عنه كما لو وقف علي أبي قيس وكما لو وقف خارج العرصة واستقبلها والمذهب الاول والفرق أنه لا يبعد هنا مستقبلاً بخلاف ما قاس عليه وهذا الوجه الذي لا ينسب لابي سريج جار في العرصة والسطح كما ذكرنا كذا نقله عنه امام الحرمين وصاحب التهذيب وآخرون وكلام المصنف يوم أنه لا يقول به في السطح وليس الامر كذلك وان كان بين يديه شيء شاخص من اجزاء الكعبة بكيفية جدار ورأس حائط ونحوهما فان كان ثلثي ذراع صحت والا فلا وقيل يشترط ذراع وقيل يكفي أدنى شخص وقيل يشترط كونه قدر قامة المصلي طولاً وعرضاً حكاه الشيخ أبو حامد وغيره والصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور الاول وهو ثلثا ذراع ولو وضع بين يديه متاعاً واستقبله لم يصح بلا خلاف ولو استقبل شجرة ثابتة أوجع تراب العرصة والسطح واستقبله أو حفر حفرة ووقف فيها أو وقف في آخر السطح أو العرصة واستقبل الطرف الآخر وهو مرتفع عن موقفه صحت بلا خلاف ولو استقبل حشيشاً ثابتاً عليها أو خشبة أو عصاً مغروزة غير مسمرة

في هذا المسجد في أوقات الصلاة كل شهر بكذا وان استأجر من مال نفسه أو استأجر واحد من عرض الناس في اشتراط بيان المدة وجهان قال والاقامة تأخل في الاستئجار للأذان فلا يجوز الاستئجار علي الاقامة إذ لا كلفة فيها وفي الاذان كلفة لمراعاة الوقت وليست هذه الصورة بصافية عن الاشكال *

قال (فرع) اذا كثرت المؤذنون فلا يستحب أن يتراسلوا بل ان اتسع الوقت ترتبوا ثم من أذن أولاً فهو يقسم فان تساوا أقرع بينهم ووقت الاقامة منوط بنظر الامام ووقت الاذان بنظر المؤذن *

الفرع يشتمل علي قاعدتين أحدهما يستحب أن يكون للمسجد مؤذنان كما كان لرسول الله ﷺ بلال وابن أم مكتوم (١) ومن الفوائد فيه أن يؤذن أحدهما لصلاة الصبح قبل الفجر والآخر بعده كما تقدم وتجوز الزيادة لكن الاحب ان لا يزداد علي أربعة فقد اتخذ عثمان رضي الله عنه أربعة

(١) (حديث) * أن النبي ﷺ كان له مؤذنان بلال وابن أم مكتوم متفق عليه من حديث القاسم عن عائشة : وروى ابن السكن والبيهقي من حديث عائشة كان له ثلاثة مؤذنين فقد كرمها بزيادة ابني محذورة وجمع بينهما البيهقي بان الاول المراد به بالمدينة والثاني المراد به بانضمام مكة : (قلت) وعلى هذا كان ينبغي ان يصيروا أربعة لان سعد القرظ كان بقيا : وروى الدارمي وغيره في حديث ابني محذورة أن النبي ﷺ أمرهما من نحو من عشرين رجلاً فاذنوا : (قوله) ولا يستحب أن يتراسلوا الاذان اذ لم يفعله مؤذنو رسول الله صلى الله عليه وسلم هو مستفاد من حديث ابن عمر في الصحيح كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مؤذنان بلال وابن أم مكتوم لم يكن بينهما الا ان ينزل هذا ويرقى هذا *

فوجهان أحدهما لا يصح صححه امام الحرمين والرافعي وغيرهما ، دليلهما في الكتبة ان كانت
العصا مبنية أو مسطرة صحت بلا خلاف قل امام الحرمين لكنه يخرج بعضه عن محاذاتها وقد
سبق الخلاف فيمن خرج بعض يده عن محاذة بعض الكتبة لوقوفه على طرف دكن قل ففى
هذا تردد ظاهر عندى وظاهر كلام المصنف والاصحاب أن هذا يصح وجها واحداً وان خرج
بعض يده عن محاذة العصا لانه يعد مستقبلاً بخلاف مسألة الخارج بعضه عن محاذة الكتبة
ولهذا قطع الاصحاب بالصحة اذا كانت العصا مسطرة وقطعوا بها ايضاً فيما اذا بقيت بقية من
أصل الجدار قدر مؤخرة الرجل وان كانت أعالي يده خارجه عن محاذاته لكونه مستقبلاً ببعضه
جزءاً شاخصاً وباقية هو الكعبة وأما الواقف على طرف الركن فلم يستقبل به شيء أصلاً *
* قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان لم يكن بمحضرة البيت نظرت فان عرف القبلة صلى اليها وان أخبره من يقبل خبره
عن علم قبل قوله ولا يجتهد كما يقبل الحاكم النص من الثقة ولا يجتهد وان رأى محارب المسلمين
فى بلد صلى اليها ولا يجتهد لان ذلك بمنزلة الخبر ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ اذا غاب عن الكعبة وعرفها صلى اليها وان جهابها بأخبره من يقبل خبره لزمه أن
يصلي بقوله ولا يجوز الاجتهاد وقد تقدم فى باب الشك فى باب نجاسة الماء بيان من يقبل خبره
وانه يدخل فيه الحر والعبد والمرأة بالخلاف ولا يقبل خبر الكافر فى القبلة بالخلاف وأما المعصي
المميز فالشهور انه لا يقبل خبره وقتل المعصى - حين وصاحباً التهذيب والتمتع فيه نصين للشافعي
احدهما يقبل والثانى لا قالوا فن اصحابنا من قال فى قبول قوله هاتولان لا حين وقال اتقال فيه

من المؤذنين ولم يزد الخلفاء الراشدون على هذا العدد واذا ترشح الاذان اثنان فصاعداً فلا يستحب
ان يراسلوا بالاذان اذ لم يفعله مؤذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولكن ينظر ان وسع
الوقت ترتبوا فان تنازعوا فى البدأة اقرع بينهم وان ضاق الوقت فان كلن المسجد كبيراً اذوا
منفرقين فى اقطار المسجد فانه ابلغ فى الاتباع وان كان صغيراً وقفوا مما اذوا وهذا اذا لم يؤذ
اختلف الاصوات الى تشويش فان ادى لم يؤذن الا واحد فان تنازعوا اقرع بينهم روى انه صلى
الله عليه وسلم قال « لو يعلم الناس ما فى النداء والصف الاول لم يجدوا الا أن يستموا عليه لاستموا
عليه (١) واذا انتهى الامر الى الامة فان اذوا على الترتيب فالاول أولى بالاقامة لما روى عن زياد
اصداني قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أؤذن فى صلاة الفجر فأذنت فأراد بلال

(١) لم يحدث * لو يعلم الناس ما فى النداء والصف الاول لم يجدوا الا أن يستموا عليه
لاستموا عليه متفق عليه من حديث ابن هريزة أنهم منه ولابن عبد البر فى الاستدكار كلام حسن
على هذا الحديث *

وجان وكذا في قبول روايته حديث النبي صلى الله عليه وسلم وغيره الوجان الاصح لا يقبل ومنهم من قال النصفان علي حالين فان دله علي المحراب او اعلمه بدليل قبل منه وان اخبره باجتهاد فلا يقبل منه واما الفاسق ففيه طريقان المشهور انه لا يقبل خبره هنا كذا اثر اخباره وبهذا قطع البغوي والاكثر والاثاني في قبوله وجان لعلم التهمة هنا ومن حكى الوجين فيه القاضي حسين وصاحب التهمة وآخرون واختار صاحب التهمة القبول وقد سبق في باب الشك في نجاسة الماء أن الكافر والفاسق يقبل قولهما في الاذن في دخول الدار وحمل الهدية . اما المحراب فيجب اعتماده ولا يجوز زعمه الاجتهاد ونقل صاحب الشامل اجماع المسلمين علي هذا واحتج له اصحابنا بأن المحارب لا تنصب بالاجمعة جماعة من اهل المعرفة بسمت الكواكب والادلة تجري ذلك مجرى الخبر (واعلم) ان المحراب انما يعتمد بشرط ان يكون في بلد كبير او في قرية صغيرة يكثر المارون بها بحيث لا يقرونه علي الخطأ فان كان في قرية صغيرة لا يكثر المارون بها لم يجر اعتماده هكذا ذكر هذا التفصيل جماعة منهم صاحب الحاروي والشيخ أبو محمد الجويني في كتابه البصرة وصاحب التهذيب والتسمية وآخرون وهو مقتضى كلام الباقي قال صاحب التهذيب لورأى علامة في طريق

أن يقيم فقال صلى الله عليه وآله وسلم «أن أخا صدق أذن ومن أذن فهو يقيم» (١) وهذا إذا لم يكن مؤذن راتب أو كان السابق هو المؤذن الراتب فلما إذا سبق غير المؤذن الراتب فأذن فهل يستحق ولاية الاقامة فيه وجان أحدهما نعم لاطلاق الخبر واطرها لانه مسمى بالتقدم وفي القصة المروية كان بلال غائبا وزاد أذن بأذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإذا قلنا ولاية

(١) « حديث » زياد بن الحارث الصدائي امرني رسول الله ﷺ ان أؤذن في صلاة الفجر فاذنت زياد بلال أن يقيم فقال ان اخا صداء قد أذن ومن أذن فهو يقيم احمد وابو داود والترمذي وابن ماجه من حديث عبد الرحمن بن زياد بن انعم الافريقي عن زياد بن نعيم الحضرمي عن زياد بن الحارث الصدائي واللفظ للترمذي وساقه ابو داود مطولا قال الترمذي انما يعرف من حديث الافريقي وقد ضعفه القطان وغيره قال ورأيت محمد بن اسمعيل يقوى أمره ويقول هو مقارب الحديث قال والعمل على هذا عند اكثر اهل العلم : (قوله) وفي القصة المروية كان بلال غائبا وزاد اذن بأذن النبي ﷺ الطبراني والمقبلي في الضعفاء وابو الشيخ في الاذنان من حديث سعيد بن راشد عن عطاء عن ابن عمر كان النبي ﷺ في سيره فحضرت الصلاة فنزل القوم بلالا فطلبوا بلالا فلم يجدوه فقام رجل فاذن ثم جاء بلال فقال القوم ان رجلا قد اذن فسكت القوم هو يا ثم ان بلالا اراد ان يقيم فقال النبي ﷺ مهلا يا بلال فاما يقيم من اذن والظاهر ان هذا المبهم هو الصدائي وسعيد بن راشد هذا ضعيف وضعف حديثه هذا ابو حاتم الرازي وابن حبان في الضعفاء *

يقول فيمرر الناس أوفى طريق يمر فيه المسلمون والمشركون ولا يدري من نصبها أو رأى محرقات
 قرية لا يدري بناء المسلمون أو المشركون أو كانت قرية صغيرة للمسلمين اتفقوا على جهة يجوز وقوع
 الخطأ لأهلها فإنه يجتهد في كل هذه الصور ولا يعتد به وكذا قال صاحب التمهيد لو كان في صحراء
 أو قرية صغيرة أوفى مسجد في برية لا يكثر به المارة فالواجب عليه الاجتهاد قال ولو دخل بلد اقد
 خرب وانجلى أهله فرأى فيه محارب فإن علم أنها من بناء المسلمين اعتمدها ولم يجتهد وإن احتمل
 أنها من بناء المسلمين واحتل أنها من بناء الكفار لم يعتمدها بل يجتهد وتعل الشيخ أبو حامد
 في تعليقه هذا التفصيل في البلد الخراب عن أصحابنا كلهم *

الاقامة لمن أذن أولاً فلا يسأل ذلك على سبيل الاستحقاق بل لو أذن واحد أو أقام غيره ما اعتد به وروى أن عبد الله
 ابن زياد « لما ألقى الأذان على بلال فأذن قال عبد الله أنا رأيته وأنا كنت أريده يا رسول الله قال
 فأقم أنت » (١) روى صاحب التمهيد وغيره موجهاً أنه لا يعتد به بخبر مجازين قول الشافعي رضي عنه أنه لا يجوز
 أن يخطب واحد ويصلي آخر فهذا إذا أذنوا على الترتيب أما إذا أذنوا معاً فالتفقوا على إقامته أو أحدهما
 والآخر ينهيه ولا يقيم في المسجد الواحد إلا واحد فأنها لا تستنقضها - أخيراً في الأذان لم تحصل الكفاية
 بواحد وقيل لا بأس بأن يقيموا معاً إن لم يؤد إلى التشويش ونعود إلى إلفاظ الكتاب قوله فلا يستحب
 أن يترأسوا بل إن وسع الوقت ترتبوا في الاستجابة التراسل مطلقاً وبيان لما يستحب على أحد
 التقديرين وهو وسعة الوقت وكان اللاتين أن يبين معه حكم التقدير الثاني فإنه عرض لأحدهما والسكوت
 عن الثاني ترك غير مستحسن لا إيجاز فإن قلت تعيب الترتيب بما إذا وسع الوقت فيفيد أن الحكم
 بخلافه فيما إذا لم يسع الوقت قلنا نعم لكن لا يفيد إلا أنهم لا يترتبون ولا يعرف من ذلك إلا أنهم

(١) حديث صحيح أن عبد الله بن زيد ألقى الأذان على بلال قال عبد الله أنا رأيته وأنا كنت
 أريده يا رسول الله قال فأقم أنت أحمد وأبو داود من حديث محمد بن عمر وعن محمد بن عبد الله
 عن عمه عبد الله بن زيد قال أراد النبي ﷺ أشياء لم يصنع منها شيئاً فأرى عبد الله بن زيد
 الأذان فأتى النبي ﷺ فأخبره قال الله على بلال فأذن بلال فقال عبد الله أنا رأيته وأنا كنت أريده
 قال فأقم أنت ومحمد بن عمر وهو الواقفي بنه أبو داود الطيالسي في روايته وهو ضعيف واختلف
 عليه فيه فقيل عن محمد بن عبد الله وقيل عن عبد الله بن محمد قال بن عبد البر استاده حسن أحسن
 من حديث الأفرقي وقال البيهقي إن صح ما يتخالفه لأن قصة الصدائي بعد وذكره ابن شاهين
 في الناسخ وقال البخاري عبد الله بن محمد بن عبد الله بن زيد عن أبيه عن جده لم يذكر سماع
 بعضهم من بعض كأنه يشتر إلى ما رواه البيهقي من طريق أبي العباس عن عبد الله بن محمد بن
 عبد الله بن زيد عن أبيه عن جده أنه رأى الأذان والاقامة مثني مثني فأتى النبي ﷺ فأخبره
 فقال علم بن بلال فقال تقدمت فأمرني أن أقم فأقمت قال الحاكم رواه الحفاظ من أصحاب
 أبي العباس عن زيد بن محمد بن عبد الله بن زيد وعند ابن شاهين أن عمر جاء فقال أنا رأيت

(فرع) قال اصحابنا اذا صلى في مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم فحرا ب رسول الله صلى الله عليه وسلم في حقه كالكمية فمن يعاينه يعتمد ولا يجوز العدول عنه بالاجتهاد بحال ويعني بحرا ب رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما أحدثت المحارب بعده قال اصحابنا وفي معنى محراب المدينة سائر البقاع التي صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ضبط المحراب وكذا المحارب المنصوبة في

يؤذنون جميعا لان ههنا قسما آخر وهو انه لا يؤذن الا أحدهم وبتقدير انه يفيد أنهم يؤذنون جميعا اما وحده أو بقرينة قوله بعد ذلك فان استوا أفرع بينهم لكنه لا يفيد أنهم يؤذنون مجتمعين أو متفرقين في نواحي المسجد فاذا القدر المذكور لا يفيد معرفة الحكم المطلوب وأما الاقامة فقد بين حكمها على التقديرين وأما اذا أذنا مرتبا في حيث قال ثم من أذن أولا فهو قيم وأما اذا أذنا

الرويا ويؤذن بلال قال قائم انت وقال غريب لا اعلم احدا قال فيه ان الذي اقام عمر إلا في هذا والمروى انه عبد الله بن زيد : (وله) طريق أخرى اخرجها ابو الشيخ في كتاب الاذان من حديث الحكم عن مقسم عن ابن عباس قال كان اول من اذن في الاسلام بلال واول من اقام عبد الله بن زيد واستاده منقطع بين الحكم ومقسم لان هذا من الاحاديث التي لم يسمها منه : (قوله) من المحبوبات ان يصلي المؤذن وسامه على النبي ﷺ بعد الاذان ويقول اللهم هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمد الوسيلة والفضيلة والدرجة الرفيعة وامنن المقام المحمود الذي اخرجته مسلم وغيره من حديث عبد الله بن عمرو انه سمع النبي ﷺ يقول اذا سمع المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على الحديث : وخرج البخاري واصحاب السنن من حديث جابر مرفوعا من قال حين يسمع النداء اللهم رب هذه الدعوة التامة الحديث لكن ليس فيه والدرجة الرفيعة وقال مقاما محمودا وعند النسائي وابن خزيمة بالتعريف فيها وليس في شيء من طرقه ذكر الدرجة الرفيعة وزاد الرافعي في المحرر في آخره يا رحم الراحمين وليست أيضا في شيء من طرقه : وروى البزار من حديث ابي هريرة ان المقام المحمود الشفاعة : (قوله) ويستحب لمن سمع اذان المغرب ان يقول اللهم هذا اقبال ليلك الحديث رواه ابو داود والترمذي من حديث ام سلمة وصححه الحاكم : (قوله) وان يجيب المؤذن فيقول مثل ما يقول الا في الحيلتين فانه يقول لا حول ولا قوة إلا بالله والا في كلتي الاقامة فانه يقول اقامها الله وادامها وجعلني من صالح اهلها وإلا في التثويب فيقول صدقت وبررت عن ابي سعيد الخدري مرفوعا اذا سمع المؤذن فقولوا مثل ما يقول : اخرجه الستة ورواه الترمذي وابن حبان والحاكم من حديث ابي هريرة : وروى ابو داود والنسائي عن عبد الله بن عمرو ان رجلا قال يا رسول الله ان المؤذنين يفضلوننا فقال قل كما يقولون فاذا انتهت فصل تعطه : وعن ام حبيبة مرفوعا من فضله رواه ابن خزيمة والحاكم : وروى البخاري والنسائي من حديث معاوية مرفوعا القول كما يقول المؤذن الا الحيلتين وخرجه مسلم من حديث عمر والبزار من حديث ابي رافع : وأما كلتي الاقامة فاخرجه ابو داود من حديث ابي أمامة ان بلالا

بلاد المسلمين بالشرط السابق فلا يجوز الاجتهاد في هذه المواضع في الجبة بلا خلاف وأما الاجتهاد في التيامن والتيسر فإن كان محراب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجز بعال وإن كان في سائر البلاد ففيه أوجه أصحها يجوز قال الرافعي وبه قطع الأكثرون والثاني لا يجوز في السكوة خاصة والثالث لا يجوز فيها ولا في البصرة لكثرة من دخلها من الصحابة رضي الله عنهم *

(فرع) قال أصحابنا لا يعنى المحراب بمس إذا عرفه بالمس حيث يعتمد البصير وكذا البصير في الظلة وفيه وجه أن المعنى إنما يعتمد محراباً رآه قبل العمى ولم يشبهه على المعنى مواضع لها صبر حتى يجد من يخبره فإن خاف فوت الوقت صلى على حسب حاله ونجى الاعادة *

(١١) هذات
الحديث تقدم
في أول باب الاذان
من الصرح ذكرها
هنا في التلخيص
اه مصححه

مما خفيث قال فإن استوا أقرع بينهم والمعنى فإن استوا في الاذان وتنازعا في الإقامة والا فلو سلموها لواحد فلا حاجة إلى القرعة وقوله من أذن أولاً فهو يقيم وإن كان مطلقاً لكنه محمول على ما إذا لم يكن السابق مسيئاً بمبادرة المؤذن الراتب كما قدمناه ثم الحكم بأنه يقيم استحقاق أو استعجاب قد ذكرناه (الثانية) وقت الاذان منوط بنظر المؤذن لا يحتاج فيه إلى مراعاة الامام ووقت الإقامة منوط بنظر الامام فالما يقيم المؤذن عند اشارته لما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قل «المؤذن أملك بالاذان والامام أملك بالإقامة» (١) والمعنى فيه أن الإقامة سببها ان تعبه الصلاة على الاتصال والصلاة إلى الامام فينبغي أن يكون عازماً على الشروع عند تمامها ولهذا لم يقولوا بنو تيب الإقامة عند كثرة المؤذنين لأن ما سوى الإقامة الأخيرة لا يتصل بها الصلاة ونظم الباب بذكر محبوبات مما يتعلق بالاذان أهمها المصنف (منها) أن يكون المؤذن ممن جعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو بعض صحابته الاذان في آباءهم إذا وجد وكان عدلاً صالحاً له وإن صلى المؤذن ومن يسمع الاذان على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد الاذان ويقول اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة

اخذ في الإقامة فلما بلغ قد قامت الصلاة النبي ﷺ أقامها الله وأدامها وهو ضعيف والزيادة فيه لأصل لها وكذا لأصل لما ذكره في الصلاة خير من النوم *

(١) حديث (١) روى انه صلى الله عليه وسلم قال المؤذن أملك بالاذان والامام أملك بالإقامة ابن عدى في ترجمة شريك القاضي من روايته عن الأعمش عن ابن صالح عن ابن هريرة فقد به شريك وقال البيهقي ليس بمحفوظ ورواه ابو الشيخ من طريق ابن الجوزاء عن ابن عمر وفيه مبارك ابن عباد وهو ضعيف ورواه البيهقي عن علي موقوفاً : وقد أخرج مسلم من حديث جابر بن سمرة كان بلال يؤذن إذا دحضت الشمس ولا يقيم حتى يخرج النبي ﷺ *

(حديث) ابن عمر ليس على النساء اذان رواه البيهقي من حديثه موقوفاً بسند صحيح وزاد ولا إقامة وقال ابن الجوزي لا يعرف مرفوعاً انتهى ورواه ابن عدى والبيهقي من حديث اسماء مرفوعاً وفي استاده الحكم بن عبد الله الايلي وهو ضعيف جداً *

(حديث) عائشة أنها كانت تؤذن وتقيم الحاكم والبيهقي وزاد ونظم النساء وسطين

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان لم يكن شيء من ذلك وأن كان من يعرف الدلائل فان كان غائبا عن مكة اجتهد في طلب القبلة لان له طريقا الي معرفتها بالشمس والقمر والجبال والرياح ولهذا قال الله تعالى (وعلامات وبالنجم هم يهتدون) فكان له ان يجتهد كالعلم في الحادثة وفي فرضه قولان قال في الام فرضه اصابة العين لان من لزمه فرض القبلة لزمه اصابة العين كالمسكى وظاهر ما نقله المزني أن الفرض هو الجهة لانه لو كان الفرض هو العين لما صحت صلاة الصف الطويل لان فيهم من يخرج عن العين ﴾

﴿ الشرح ﴾ اذا لم يعرف الغائب عن أرض مكة القبلة ولم يجد محرابا ولا من يخبره على ماسبق لزمه الاجتهاد في القبلة ويستقبل ما أدى اليه اجتاده قال أصحابنا ولا يصح الا بادلة القبلة وهي كثيرة وفيها كتب مصنفة وأضعفها الرياح لاختلافها وأقواها القطب وهو نجم صغير

الثالثة آت محمدا الوسيلة والفضيلة والدرجة الرفيعة وابسته المقام المحمود الذي وعدته وان يجيب من يسمع الاذان المؤذن فيقول مثل ما يقول وان كان السامع جنبا أو محدثا الا في الحيلتين فانه يقول لاحول ولا قوة الا بالله والا في كلمة الامامة فانه يقول أقامها الله وأدامها وجعلني من صالحى أهلها والا في التشويب فانه يقول صقت وبررت وفي وجهه يقول صدق رسول الله ﷺ والصلاة خير من النوم فان كان في قراءة أو ذكر فيستحب أن يقطعها ويجيب فان ذلك لا يغوت ولو كان في الصلاة فالمستحب لا يجيب حتى يفرغ منها بل يكره أن يجيب في أظهر القولين لكن لو أجاب

: وروى البيهقي من طريق مكحول عن الزهري عن عروة عن عائشة كنا نصلى بغير اقامة *
﴿ حديث ﴾ عمر لولا الخليفة لأذنت: أبو الشيخ في كتاب الاذان والبيهقي من حديثه وفيه قصة والخليفة بتشديد اللام مع كسر الحاء للمجعة وقال سعيد بن منصور ثنا هشيم ثنا اسمعيل بن ابي خالد عن قيس قال قال عمر لو اطلق مع الخليفة لأذنت *

﴿ حديث ﴾ ان عثمان اتخذ اربعة من المؤذنين ولم تزد الخلفاء الراشدون على هذا العدد هذا الاثر ذكره جماعة من فقهاء اصحابنا منهم صاحب المذهب ويض له المنذرى والنووى ولا يسرف له أصل وقد ذكر البيهقي في المعرفة ان الشافعي احتج في الاملاء بقصة عثمان في جواز اكثر من مؤذنين اثنين : (قوله) وأما الجمع بين الاذان والامامة فلا يستحب لانه لم يفعله رسول الله ﷺ ولا أمر به ولا السلف الصالح بعده كذا قال : وقد روى الترمذى واحمد والدارقطنى من حديث يعلى بن مرة ان النبي ﷺ اذن وهو على راحته واقام وهو على راحته ولفظ الترمذى لهم كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم في مسير فاتهموا الي مضيق وحضرت الصلاة فطروا قادن رسول الله صلى الله عليه وسلم واقام فتقدم على راحته فصلى بهم يومى، إماما وقال تفرد به عمر بن الرماح وقال عبد الحق اسناده صحيح والنووى اسناده حسن وضعفه البيهقي وابن العربي وابن القطان لحال عمرو بن عثمان : وقد رواه الدارقطنى من هذا الوجه بلفظ قاصر المؤذن فاذن واقام أو اقام

في بنات نمش الصغرى بين الفرقدين والجدى وإذا اجتهد وظل القبلة في جبة بعلامة صلى اليها ولا يكتفى الظن بلا علامة بلا خلاف بخلاف الاواني فمن فيها وجها صعيما انه يكتفى الظن فيها بغير علامة وذلك الوجه لا يبيح هنا بالاتفاق وقد سبق هناك الفرق ولو ترك التماس على الاجتهاد الاجتهاد وقد يجتهد لم تصح صلاته وان صادف القبلة لانه ترك وظيفته في الاستقبال فلم تصح صلاته كالموصلي بغير تقليد ولا اجتهاد وصادف فانه لا يصح بالاتفاق وسواء ضاق الوقت أم لا يضيق هذا هو المذهب بوجه قطع الجمهور وفيه وجه لابن سريج أنه يقلد عند ضيق الوقت وخذه في المفوات

بما استحبتنا لم تبطل صلاتنا ما اذا كاد ونعم له قال حتى على الصلاة أو تكلم بكلمة التوب بطلت صلاته لانه كلام ولو اجاب في خلال الفاتحة استأنفها فن الاجابة في الصلاة غير معبوبة ويستحب أن يقول من سمع أذان المغرب اللهم هذا إقبال ليك وادبار لغيرك مغفري ويستحب الدعاء بين الاذان والاقامة وأن يتحول المؤذن الى موضع آخر للاقامة

قال (الباب الثالث في الاستقبال: والنظر فيه في ثلاثة أركان (الاول) الصلاة ويتعين الاستقبال في فرائضها (و) الا في القتال فلا تؤدي فريضة على الراحة ولا مندورة أن قننا يسلك به اسلك واجب الشرع ولا صلاة الجنائز (ح) لان الركن الاظهر فيها القيام

بغير اذان ثم تقدم فصلي بنا على راحته ورجع السهلي هذه الرواية لانها بينت ما أجمل في رواية الترمذي وان كان الراوى له عن عمر بن الرماح عنده شديد الضعف وقد روى ابن عدى عن أنس مرفوعا بكونه للامام ان يكون مؤذنا قال ابن عدى منكر والبلاء فيه من سلام الطويل او زيد العمي . وروى ابن حبان في ترجمة الملقى بن هلال عن جابر مثله والملق متهم بالكذب : وروى أصحاب السنن الاربعة حديث عثمان بن ابى العاص قال قلت يا رسول الله اجعلنى امام قومي قال انت امامهم واتخذ مؤذنا لا يأخذ على اذانه اجرا وصححه الحاكم : (قوله) المنقول أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في تشهده أشهد انى رسول الله كذا قال ولا اصل لذلك بل القاطع التشهد متواترة عنه انه كان يقول أشهد ان محمدا رسول الله او عبده ورسوله وسيأتى في التشهد . وللارسة من حديث ابن مسعود في خطبة الحاجة واشهد ان محمدا رسول الله ثم في البخارى عن سلمة بن الاكوع لما خفت أزواد القوم فذكر الحديث في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم قال أشهد ان لا إله إلا الله وانى رسول الله وله شاهد عند مسلم عن ابى هريرة : (قوله) الدعاء بين الاذان والاقامة لارد رواه النسائي وابن خزيمة وابن حبان من حديث يزيد بن أبى مرجم عن أنس : وأخرجه هو وأبو داود والترمذي من طريق دماوية بن قرة عن أنس : وروى ابو داود وابن خزيمة وابن حبان والحاكم من حديث سهل بن سعد قل ما نرد على داع دعوه عند حضور النداء الحديث *

وهو ضعيف وفي فرض المجتهد ومطلوبه قولان أحدهما جهة الكعبة بدليل صحة صلاة الصف الطويل ونقل القاضي ابو الطيب وغيره الاجماع على صحة صلاتهم وأصحهما عنها اتفق العراقيون والقتال والمتولي والبغوى علي تصحيحه ودليلها في الكتاب واجاب الاصحاب عن صلاة الصف الطويل بان مع طول المسافة تظهر المسامحة والاستقبال كالنار علي جبل ونحوها قل البندنيجي القول بان فرضه

قال الله تعالى (قد ترى قلوب وجهم في السماء) الآيتوروي أنه صلى الله عليه وآله وسلم دخل البيت ودعى في نواحيه ثم خرج وركع ركعتين في قبل الكعبة وقال هذه القبلة (١) واعلم أن الاستقبال يقتصر الى مستقبل ومستقبل وهو المسمى قبلة وبدلان حالة يقع فيها الاستقبال ومعلوم ان الاستقبال لا يجب في غير حالة الصلاة والحاجة تمس الي الكلام في الامور الثلاثة فلذلك قال والنظر فيه في ثلاثة اركان وهي الصلاة والقبلة لا تقبل أولها الصلاة وتنقسم الي فرائض ونوافل أما الفرائض فيتعين الاستقبال فيها الا في حالة واحدة وهي حالة شدة الخوف في القتال فانه يأتي بها بحسب الامكان قال الله تعالى (فان خفتم فرجالا أو ركباناً) قال ابن عمر رضى الله عنها « مستقبل القبلة وغير مستقبلها » قال نافع لأنراذ ذكر ذلك الا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقوله في الكتاب إلا في القتال يعنى بمحالة شدة الخوف لا مطلق القتال ثم الشرط ان يكون القتال مباحا علي ماسياتي في صلاة الخوف ان شاء الله تعالى ويلحق بهذا الخوف ما اذا اكسرت السفينة فبقي علي لوح منها وخاف الفرق لو ثبت علي جهة القبلة وكذلك سائر وجوه الخوف فليس القتال معنيا لعينه وإنما المعتبر الخوف وأما النوافل فكذلك يجب الاستقبال فيها الا في حالة الخوف وفي السفر علي ماسياتي فالمستثنى في قسم الفرائض حالة واحدة وفي قسم النوافل حالتان والشافعي رضى الله عنه عبر عن الفرض بعبارة اخرى من غير تقسيم الصلوات الي الفرائض والنوافل فقال لا يجوز الصلاة من غير الاستقبال الا في حالتين احداها النافلة في السفر والثانية شدة الخوف فان قيل الاستثناء لا ينحصر في هاتين الحالتين ألا ترى أن المريض الذي لا يجتمع من وجهه الي القبلة ولا يطيق التوجه معذوره وكذلك المربوط علي الخشب قلنا الكلام في القادر علي ان يصلي متوجها فاما العاجز فلا يكلف بما ليس في وسعه ولا حاجة الي استثنائه من موارد امكان التكليف واذا عرفت هذه المقدمة فيتفرع عليها انه لا يجوز فعل الفريضة علي الراحة لاختلال امر الاستقبال وينبغي أن تعرف من قوله فلا يؤدى فريضة علي الراحة شيتين (أحدهما) أنه ليس المراد منه الاداء التي هو ضد القضاء فان الفريضة كما لا تؤدى علي الراحة لا تقضى

(١) حديث في ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل البيت ودعا في نواحيه ثم خرج وركع ركعتين في قبل الكعبة وقال هذه القبلة متفق عليه من اسامة بن زيد وفي رواية لها من حديث

الجهة قوله المرفى وليس هو بعرف الشافعي وكذا أنكر ما للشيخ أبو حامد وآخرون من سلك امام الحرمين والغزالي طريقة أخرى شاذة ضعيفة اخترعها الامام تركتها لشذوذها واحتج الاحباب لقول بالعين بمحدث ابن عباس رضي الله عنهما « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما دخل الكعبة خرج فصلى اليها وقال هذا مقبلة » رواه البخاري ومسلم وهو حديث أسامة بن زيد الذي ذكره المصنف في أول الباب واحتجوا بالجهة بمحدث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ما بين المشرق والمغرب قبلة » رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح وصح ذلك عن عمر رضي الله عنه موقوفا عليه *

(فرع) في مذاهب العلماء في ذلك : قد ذكرنا أن الصحيح عندنا أن الواجب إمساك عين الكعبة وبه قال بعض المالكية ورواية عن أحمد وقال أبو حنيفة الواجب الجهة وحكاه الترمذي عن

أيضا وإنما المراد منه الفعل (والثاني) أنه وإن كان مطلقا سكن الفرض ما إذا لم يلحقه خوف فاما إذا خاف الانقطاع عن الرقعة لو نزل لاداء الفريضة أو خاف على نفسه أو ماله من وجه آخر فله أن يصلي على الدابة لكنه بعيد إذا نزل وهل يجوز فعل المنصورة على الراحلة ينسب على أصل سبق ذكره وهو أن المنصورة من العادة عند الاطلاق يحمل على أقل واجب ويعطى احكام الواجبات أم لا إن قلنا لا جاز ذلك وإن قلنا نعم لم يجز وهو الصحيح والحكي عن نفسه في الام ولك أن تعلم قوله ولا منصورة بالخالفان إيا الحسن السرخسي حكى في مختصره أنه لا يصلي على الراحلة صلاة نذر أوجبها وهو بالارض فإن أوجب صلاة وهو ركب اجزأه فعلها على الدابة واما صلاة الجنائزة ففي جواز فعلها على الراحلة ثلاثة طرق بيناها في التيمم والظاهر ما ذكره في الكتاب وهو المنع لأن الركن الاظهر فيها القيام وفعلها على الراحلة يحو صورة القيام وذكر بعضهم للمنع معنى آخر سنذكره من بعد ويجب أن يكون قوله ولا صلاة جنازة مرقوما بالواو لما تقدم *

قال ولا تصح الفريضة على بعير معقول وفي أرجوحة معانة بالمبال لانه ليس القرار بخلاف السفينة الجارية لأن المسافر محتاج اليها بخلاف الزورق المشدود على الساحل لانه كالسير والمال بالارض فعل الفريضة على الراحلة كما يشتمل على الاختلال به في القيام والاستقبال ففيه ذى آخر وهو إقامة الفريضة على ما لا يصلح للقرار وفي اشتراط إقامتها على ما لا يصلح للقرار كلام ما أراد المصنف أن يبين أن امتناع فعل الفريضة على الراحلة ليس باختلال أمر الاستقبال فحسب بل من شرط الفريضة فعلها على ما هو للقرار وهذا الشرط قائم إذا أقيمت على الراحلة وفقه الفصل أن استقرار المصلي في نفسه شرط فليس له أن يصلي الفريضة وهو سائر ماش لأن المشي يشتمل على الحركات والاصل أنه لا يمتثل أصلا فخافنا في النوافل في السفر لما سيأتي

إن عمر رضي الله عنه ركعتين في وجه الكعبة : وقال الخطابي قوله هذه القبلة معناه إن امرها استقر على هذه البنية لا يسح أبدا فصولها اليها فهي قبلكم : وقال النووي يحتمل أن يريد هذه الكعبة هي المسجد الحرام الذي أمرت باستقباله لا كل الحرم ولا مكة ولا المسجد الذي حولها بل نفسها فقط

عمر بن الخطاب وعن علي بن أبي طالب وابن عباس وابن عمرو وابن المبارك وسبق دليلها *
(فرع) في تعلم أدلة القبلة ثلاثة أوجه (أحدها) أنه فرض كفاية (والثاني) فرض عين وصححه
النفوى والرافعي كتعلم الوضوء وغيره من شروط الصلاة وأركانها (والثالث) وهو الأصح أنه
فرض كفاية إلا أن يريد سفرا فيتعين للعموم حاجة للمسافر وكثرة الاشتباه عليه ولا يصح قول من

وهل يجوز فعلها على الدابة نظر إن أخل فعلها بالقيام أو الاستقبال فلا يجوز وإن أمكنه أن يركن
الصلاة بأن كان في هودج أو على سرير موضوع على الدابة فالقضى ذكره المصنف أن الفريضة
لا تصح وإن كانت الدابة واقفة معقولة وأتبع فيه إمام الحرمين حيث قال لا تهاجم الفريضة على الرحلة
وإن كان المصلي قادرا على المحافظة على الأركان كلها مستقبلا وكان البعير معقولا لأنه مأمور
بإداء الفرائض متمكنا على الأرض أو مافي معناها وليست الدابة للاستقرار عليها وكذلك القول في
الأرجوحة المشدودة بالجبال فإنها لا تعد في العرف مكان التمكن وهو مأمور بالتمكن والاستقرار وهذا بخلاف
السفينة حيث تصح الصلاة فيها وإن كانت تجري وتحرك بمن فيها كالصوباء تتحرك بالراكبين
لأن ذلك إنما يجوز لمسئس الحاجة إلى ركوب البحر وتغزر المدول في أوقات الصلاة عنه فجعل الماء
على الأرض كالأرض وجعلت السفينة كالصفايح المطبوعة على الأرض وألحق بالسفينة الجارية

وهو احتمال حسن بديع ويحتمل أن يكون تعبلا للإمام أن يستقبل البيت من وجهه وإن كانت
الصلاة إلى جميع جهاته جائزة : وقد روى البزار عن عبد الله بن حبشي رأيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يصلي إلى باب الكعبة ويقول أيها الناس إن الباب قبلة البيت لكن إسناده ضعيف :
وروى البيهقي عن ابن عباس مرفوعا البيت قبلة لاهل المسجد والمسجد قبلة لاهل الحرم
والحرم قبلة أهل الأرض في مشارقها ومقاربها من أمي وإسناده كل منهما ضعيف : (تنبيه) حديث
الباب قد يارض حديث ما بين المشرق والمغرب قبلة رواه الترمذى عن أبي هريرة مرفوعا وقال
حسن صحيح ورواه الحاكم من طريق شعيب بن أيوب عن عبد الله بن نعيم عن عبيد الله بن عمر
عن نافع عن ابن عمر وذكره الدارقطني في اللؤلؤ وقال الصواب عن نافع عن عبد الله بن عمر
عن عمر قوله *

* (حديث) ابن عمر في قوله تعالى فإن خفتهم فرجالا أو ركباناً قال مستقبل القبلة
أو غير مستقبلها قال نافع ولا أراه ذكر ذلك إلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه البخارى
من حديث مالك عن نافع هكذا في حديث في كيفية صلاة الخوف ورواه ابن خزيمة من حديث
مالك بلا شك وفيه رد لقول من زعم أن قوله لا أراه إلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أصل
الحديث في كيفية صلاة الخوف لا هذه الزيادة واحتجاجة لذلك بأن مسلما ساقه من رواية موسى
عن نافع وصرخ بأنها من قول ابن عمر ورواه البيهقي من حديث موسى بن عقبة عن نافع عن
ابن عمر جزما وقال النووي في شرح للمذهب هو بيان حكم من أحكام صلاة الخوف لا تفسير للآية

أطلق أنه فرض عين إذ لم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم ثم السلف الزموا آداب الناس تعلم أدلة التبعة بخلاف أركان الصلاة وشروطها لأن الوقوف على اقبلة سهل غالبا والله أعلم •

• قال المصنف رحمه الله •

(وإن كان في أرض مكة فإن كان بينه وبين البيت حائل أصلى كالجبل فهو كالغائب عن

الزورق المشدود على الساحل نزيلا له منزلة السرير والدار منزلة الأرض، وتحركة تسفلا وتصعدا كتحرك السرير ونحوه علي وجه الأرض فلا يمنع صحة الفريضة وأما الزورق الحساري فهل المقيم في بغداد وغيره اقامة الفريضة فيه مع تمام الأركان والافعال قال امام الحرمين فيه احتمال وتردد ظاهر فإن الافعال تكسر بجزءان: اذ اريق وهو قدر علي دخول الشطء اقامة الصلاة قالوا وان احتمل رجال سرير او عليه انسان لم يصح عليه الفرض فإنه محمول الناس فكان كمحمول البهائم هذا كلامها ولا يخفى أن من حكم بالدم والادابة معقولة لان يحكم به وهي سائرة أو ولي وأوردنا أكثر أصحابنا منهم صاحب المعتد والحسين الفراء وأبو سعيد المتولي والقاضي الأوباني وغيرهم أنه يجوز فعل الفريضة علي الدابة مع تمام الافعال. الأركان بأن كان في هودج أو علي سرير ونحوها إذا كانت الدابة واقفة ولم يذكروا خلافا فيه وإن كانت سائرة ففيه وجهان (أحدهما) الجواز كالأصلي في سفينة جارية ومنهم من قاله علي ما لو صلي علي سرير يحمله جماعة كأنهم اتخذوا هذه الصورة متفقا عليها (وأصحها) وهو المحكي عن نفسه في الاملاء أنه لا يجوز لأن سير الدابة منسوب اليه ولهذا يجوز الطواف عليها وسير السفينة بخلافه فانها بمثابة الدار في البر وأيضاً فان البهيمة لها اختيار في السير فلا يكاد يثبت علي حالة واحدة والسفينة كالبهائم سائر اذ لا اختيار لها وإذا وقعت علي ما حكيت تبين لك انه يجب أن يكون قوله ولا تصح الفريضة علي بعير معلما بالواو بل الظاهر الجواز اذا كانت الدابة واقفة علي خلاف ما في الكتاب نقلنا عن المذهب في معنى أما النقل فقد بيناه وأما المعنى فلان المصنف واما المخرجين لم يريدوا في التوجيه علي أن المصلي في الفريضة أمور بالاستقرار علي الأرض أو غيرها مما يصلح للقرار وهذا لا يسله أصحاب الطريقة الأخرى إنما السلم عندهم انه مأمور بالاستقرار في نفسه ثم هو مشكل بذكر ورق المشدود علي الشط فإنه لا يتعلق به الحاجة للغرض وفي السفينة والزورق الحارين وهو قادر علي الخروج الي الساحل والاستقرار علي الأرض فلم يكن الزورق المشدود كالسرير علي الأرض ولم تكن الدابة للمعقولة كعدل أو متاع ساقط علي الأرض فان حاولت دفع الخلاف وقلت الفارقون بين أن تكون الدابة واقفة أو سائرة صوروا المسألة فيما اذا كان في هودج أو سرير علي الدابة وليس في الكتاب تعرض لذلك فاعل مسألة الكتاب فيما اذا وقف علي ظهر الدابة من غير سرير ونحوه وحينئذ لا يقتضي الكلامان لتغاير الصورتين نعم يجب طلب الفرق والجواب ان هذا فاسد من وجوه ثلاثة (أحدها) أن الدابة واقفة

مكة وإن كان بينها حائل طارىء وهو البناء فقيه وجان أحدهما لا يجتهد لأنه في أى موضع كان فرضه الرجوع الى العين فلا يتغير بالحائل الطارىء والثانى يجتهد وهو ظاهر المذهب لأن بينهما وبين البيت حائل يمنع المشاهدة فاشبه إذا كان بينهما جبل ﴿ ﴾ (الشرح) قال أصحابنا إذا صلى بمكة خارج المسجد فإن عين الكعبة كن يصل على أبى

إذا لم تصلح للقرار فالحمول عليها من السرير ونحوه أولى أن لا يصلح للقرار فحال أن يمنع من الوقوف عليها ولا يمنع من الوقوف على ما عليها (والثانى) أن الفارقين بأسرهم ما صوروا المسألة في الهودج والسرير بل منهم من تعرض لتلك أيضا لأن أمام الأركان والأفصال حينئذ يتيسر ومنهم من فصل بين وقوف الدابة وسيرها من غير تعرض للسرير هذا الشيخ إبراهيم المروردى ذكر فيها علق عنه أن أمكنه القيام والاستقبال في جميع الفريضة على الدابة نظر أن كانت واقفة جاز وإن كانت تسير فوجان ولم يشترط أن يكون عليها سرير ونحوه (والثالث) أنا حكينا عن أمام الحرمين أنه الحق ما إذا احتمل السرير رجال فصلى عليه بما إذا صلى على ظهر الدابة وذلك يوضح أنه لا فرق بين أن يكون على الدابة سرير أم لا والله أعلم *

قال ﴿ أما التوابع فيجوز إقامتها في السفر الطويل راكبا ومشيا وفي السفر القصير قولان ولا يجوز (و) في الحضر ﴾ *

تكامنا في حكم إقامة الفرائض على الراحل وأما التوابع فيجوز إقامتها في السفر الطويل عند السير راكبا كان أو مشيا متوجها الى طريقه لما روى عن ابن عمر رضى الله عنهما « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلى في السفر على راحلته حيث توجهت به » (١) وخالف أبو حنيفة في المشى ويحكى مثله عن أحمد فليكن قوله ومشيا معلما برفقيها الثانى أن الإنسان قد يكون له أورداد ووظائف ويحتاج الى السفر لما شغل من التفتل في سيره فمات أحد امرين اما أورادهم ومصالح معاشه

(١) حديث ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى في السفر على راحلته حيث توجهت به متفق عليه وله الفاظ منها للبخارى عن عامر بن ربيعة كان يسبح على الراحلة وللبخارى من وجه آخر عن ابن عمر كان يسبح على ظهر راحلته حيث كان وجهه يوى برأسه قبل أى وجه توجه وبوتر عليها غير أنه لا يصلى عليها المكتوبة وللبخارى من وجه آخر كان يسبح على ظهر راحلته حيث كان وجهه يوى برأسه : (قوله) وروى عن جابر مثله متفق عليه وله الفاظ منها كثر يصلى على راحلته حيث توجهت به فإذا أراد الفريضة نزل فاستقبل القبلة لفظ البخارى ولم يذكر مسلم النزول وقال الشافعى أنا عبد المجيد عن ابن جريج اخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى وهو على راحلته التوابع ورواه ابن خزيمة من حديث محمد بن بكر عن ابن جريج مثل سياقه وزاد ولكن مختص السجدين من الركعة يوى إماما ولابن حبان نحوه *

قيس اوسطح دار ونحوه صلى اليها واذا بنى محرابه علي العيان صلى اليه ابدآ ولا يحتاج في كل صلاة الي المعينة قال اصحابنا وفي معنى العيان من نشأ بمكة ويتيقن اصابة الكعبة وان لم يشاهدها في حال الصلاة فهذا فرضه اصابه العين قطعاً ولا اجتهدا في حقه قاناً من لا يصابين الكعبة ولا يتيقن الاصابة قلت كان بينه وبينها حائل اصلي كالجيل فله الاجتهاد بخلاف قال اصحابنا

ولافرق في ذلك بين الراكب والمشي وهل يختص ذلك بالسفر الطويل فيه قولان احدهما وبه قال مالك نعم كالقصر والفطر واصحهما لا مطلق الخبر الذي روينا وروى مثله عن جابر ولان الحاجة كما تمس الي الاسفار الطويلة تمس الي الاسفار القصيرة وهي اغلب ومنهم من قطع بالجواز في السفر القصير وامتنع من اثبات خلاف فيه فلك ان تعلم بالواو لمظان قولين من قوله وفي السفر القصير قولان وأما في الحضر فظاهر للمذهب انه لا يجوز ترك استقبال القبلة في النوافل وهي والفرائض سواء في امر القيام وذلك لان الغالب من حال المنعم اللبث والاستقرار وقال ابو سعيد الاصطخري يجوز للحاضر ترك الاستقبال فيها والتغفل متوجهاً الي مقصده في الترددات لان المقسم ايضا يحتاج الي التردد في دار اقامته وعلى هذا فالراكب والراجل سواء وذكر في التسهة ان هذا اختيار التقال ولم يحكه غيره عن اختياره على هذا الاطلاق لكن الشيخ ابا محمد ذكر انه اختار الجواز بشرط أن يكون متغفلاً في جميع الصلاة فليكن قوله ولا يجوز في الحضر معلماً بالواو لكان هذا الوجه ثم يتعلق بلفظ الكتاب في الفصل مباحثتان (أحدهما) انه قال اما النوافل فيجوز اقامتها في السفر الطويل ولفظ النوافل تدخل فيه الرواتب وغيرها فاليس يفرض فهل يشمل الجواز الكل أم لا والجواب أن طائفة من اصحابنا منهم القاضي ابن كج - كروا انه لا تقام صلاة العيدين والسكس فين والاستسقاء علي الراحة وأما قان الرواتب وصلاة الضحى وما يكثر ويتكرر واما هذه الصلوات فهي نادرة فاشبهت صلاة الجنائزة وبهذه العلة منع بعضهم صلاة الجنائزة علي الراحة وهذه العلة والتي قدمنها من نحو صورة القيام ينبغي أن تختلفا في التفرج اذا صلاهما علي الراحة قائماً وقضية هذه العلة للنع وقضية تلك العلة الجواز وبه أجاب امام الحرمين رحمه الله وقضية لفظ الكتاب اطلاق القول في النوافل بالجواز وهو الظاهر عند الاكثرين ولتلك قالوا قد كفي الطواف ان قلنا بالاقتراض فلا تؤدى علي الراحة والا فتؤدى ولم يبالوا بالندرة وقال في التهذيب يستوي فيه الرواتب وغيرها ما ليس يفرض (والثانية) أنه قال راكباً وماشياً والركوب كما يستعمل في الدابة يستعمل في السفينة فيقال كعب السفينة والى الدابة كعب البحر فهل يجوز أن يتنفل في السفينة حيث ما توجهت كما يجوز علي الدابة والجواب لاحكى ذلك عن نص الشافعي رضي الله عنه ذلك لانه يمكن من الاستقبال ولهذا قول لو كان في هودج علي الدابة يتمكن فيه من الاستقبال بلزم ذلك علي الصحيح كما سيأتى واستثنى في العدة عن راكبي السفينة الملاح الذي يسيرها فله أن يتنفل الي حيث توجه لان تكليفه

ولا يلزمه صعود الجبل لتحصيل المشاهدة لان عليه ذلك مشقة وان كان الحائل طارفاً فوجهان مشهوران ذكر المصنف دليلهما أصحهما عند المصنف والبنديجي وابن الصباغ والشاشي والرافعي أنه يجوز الاجتهاد والثاني لا يجوز وبه قطع الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والناوردي والحاملي والجزباني * قال المصنف رحمه الله *

الاستقبال يقطعه عن النافلة أو عن عمله وسيره *

قال (ولا يضر انحراف الدابة عن القبلة وقيل يجب الاستقبال عند التحريم) (و) وقيل لا يجب إلا إذا كان العنان بيده ثم صوب الطريق بدل عن القبلة في دوام الصلاة ولا يصلي راكب التعاسيف إذ ليس له صوب معين وان حرف الدابة عمدًا عن صوب الطريق بطلت صلاته وان كان ناسيًا لم تبطل ان قصر الزمان لكن يسجد للسهو وان طال في البطلان خلاف مجرى مثله في الاستدبار ناسيًا وان كان يجتاح الدابة بطل ان طال الزمان وان قصر فوجهان ثم علي الراكب أن يومي بالركوع والسجود ويجعل السجود (ح) اخفض من الركوع وان كان في مرقدة آتم السجود والركوع * المتأمل في سيره أماراك أوماش ولا بد في الحالتين من النظر في الاستقبال وكيفية الافعال فبدأ بالكلام في الراكب ثم تكلم في الماشي أماراك فلما أن يكون على سرج ونحوه ولا يمكنه انعام السجود والركوع والاستقبال في جميع صلاته وأما يكون في مرقدة يمكنه ذلك فاما في الحالة الاولى فلا يمنع من الصلاة بتعذر الاستقبال في جميعها ولكن هل يجب عليه أن يستقبل القبلة عند التحريم فيه وجوه (أحدها) لا يكفي دوام الصلاة لان تكليف الاستقبال يشق عليه ويشوش عليه سيره (والثاني) نعم ليكون ابتداء الصلاة على صفة الكمال ثم يخفف الامر في الدوام كما أن النية يشترط اقترانها بالتكبير ولا يشترط في دوام الصلاة فعل هذا الوجه لو تعذر الاستقبال في تلك الحالة لم تصح الصلاة أصلاً (والثالث) انه ان سهل عليه الاستقبال عند التحريم وجب والا فلا فلو كانت الدابة واقفة وأمكنه الانحراف عليها الى القبلة لو أدارها اليها أو كانت سائرة والزعم في يده ولا حرجان بها فالاستقبال سهل وان كانت مقطرة أو صعبة الادارة لحراها فهو عسير أمارا لاشتراط عند السهولة فلما روى عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «كان اذا سافر وأراد أن يتطوع استقبل القبلة بناقته» وكبر ثم صلى حيث وجهه ركابه» (١) (و) أما عدم الاشتراط عند الصعوبة فلدفع المشقة واختلال أمر السير عليه ولهذا رخصنا في ترك الاستقبال في دوام الصلاة وهذه الوجوه الثلاثة هي التي أوردتها في الكتاب واعلم أن الاكثرين سكتوا عن الوجه الثاني واقتصروا

(١) * (حديث) انس كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا سافر وأراد ان يتطوع استقبل بناقته القبلة وكبر ثم صلى حيث كان وجهه وركابه ابو داود من حديث الجارود بن ابي سيرة حدثني انس وصححه ابن السكن *

﴿ فان اجتهد رجلان فاختلعا في جهة القبلة لم يقلد أحدهما صاحبه ولا يصلي أحدهما خلف الآخر لان كل واحد منهما يعتقد بطلان اجتهاد صاحبه ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هذا الذي قاله متفق عليه عندنا وحكي أنحبا عن أبي ثور أنه قال تصح صلاة أحدهما خلف الآخر ويستقبل كل واحد مظهر له بالاجتهاد فلو تعاكس ظنهما صار وجهه المواجه

علي إيراد الاول والثالث لكن حكمة الصيدلاني وتأبيه امام الحرمين والمصنف على نقله ثم إيراد الكتاب يقتضي أن يكون عدم الاشتراط مطلقاً أظهر لأنه قال ولا يضر انحراف الدابة عن القبلة ثم ذكر الوجين الآخرين والمذهبيون اذا أطلقوا المسك ثم قالوا وقيل كذا كان إشارة منهم الى ترجيح الاول الا اذا انصوا على خلافه لكن الذي رجحه معظم الأئمة انما هو الوجه الثالث وفيه جمع بين الخبر والمعنى كما تقدم ثم ظاهر لفظه في حكاية الوجه الثالث يقتضي الإيجاب فيما إذا كان العنان بيده وفيه في غير هذه الحالة لكن لو كانت الدابة أفقة وسهل الانحراف عليه يلزمه ذلك علي هذا الوجه وان لم يكن العنان بيده فكانه جعل هذا مثالا لصحة سهولة الاستقبال ليلحق به ما هو في معناه ويمكن أن يكون الذي حمله ثانيا وجهها مغاير الوجه الثالث الذي قدمنا روايته فان الصيدلاني وغيره نقلوه كما نقله المصنف لكن الاول أقرب فان الفرق بين ما إذا كان العنان بيده وبين سائر صور السهولة بعيد وفي لفظ الكتاب شيء آخر يحتاج الى تأويله وذلك أنه قال ولا يضر انحراف الدابة عن القبلة ومعلوم أنه لا اعتبار بانحراف الدابة واستقبالها وانما الاعتبار بحال الراكب حتي لو استقبل عند التحريم حصل الغرض وارتفع الخلاف - وإن كانت الدابة منحرفة واقفة كانت أوسايرة فإذا المعنى ولا يضر انحرافه على الدابة أولا فلو ان الدابة وما تشبه ذلك وفي المسألة وجه رابع وهو أنه لو كانت الدابة متوجهة به عند افتتاح الصلاة أما الى القبلة أو طريقه تحرم بالصلاة كما هو ولو كانت منحرفة الي غيرها لم يحز التحريم إلا الي القبلة لان تكليف صرف الدابة عن صوب الطريق اذا كانت متوجهة اليه قد يعسر أبعاد الانحراف الي غير القبلة والطريق لا بد من صرفها فليصرفها الى القبلة أولا ثم الي الطريق فليس فيه كثير عسر وإذا شرطنا الاستقبال عند التحريم ففي اشتراطه عند السلام وجبان أحدهما بشرط لأنه أحد طرفي الصلاة ولهذا اعتبرنا نية الخروج علي رأي اعتبارا بالطرف الاول وأصحها لا يشترط كما في سائر الاركان وهذا قضية نظم الكتاب لأنه قال لا يضر الانحراف ولم يستثن علي بعض الوجوه سوى حالة التحريم وإذا وقت الخلاء في التحريم والتحليل فاعرف أن في أبعادهما من أر كان الصلاة يجعل صوب الطريق بدلا عن القبلة وكذلك عند التحريم وانحطل إذا لم يشترط فيها الاستقبال وإنما كان كذلك لان المصلي لا بد وأن يستمر علي جهة واحدة ليجمع همه ولا يتوزع فكره وجعلت تلك الجهة جهة الكعبة لشرفها فإذا عدل عنها لماجة السير فليأزم الجهة التي قصدتها محافظة علي

كل يجوز أن يصلوا حول السكبة وكل واحد الى جهة دليله ما ذكره المصنف والفرق أن في مسئلة السكبة كل واحد يعتقد صحة صلاة امامه قال امام الحرمين فلو كان اختلافهما في تيامن قريب وتياسر فان قلنا يجب على المجتهد مراعاة ذلك لم يصح الاقتداء والا فيصح *

* قال المصنف رحمه الله *

المعنى المقتضي للاستمرار على الجهة الواحدة ثم الطريق في الغالب لا يستد بل يشتمل على معاطف يلقاها السالك بينة ويسره فيتبعه كيف ما كان لحاجة السير وإنما قال صوب الطريق لأنه لا يشترط أن يكون سلوكه في نفس الطريق المعبود قد يعدل للسافر عنه لزجة ودفع غبار ونحوها فالمعتبر الصوب دون نفس الطريق * ويتعلق بهذه القاعدة مسائل (أحداها) ليس لراكب التعاسيف ترك الاستقبال في شيء من صلاته وهو الهاثم الذي يستقبل نارة ويستدبر أخرى إذ ليس له صوب ومقصد معين وقوله ولا يصلي راكب التعاسيف معناه أنه لا ينتقل متوجهاً الى حيث تسير دابته كما يفعله غيره لأنه لا ينتقل أصلاً فان هذا الرجل لو تنقل مستقبلاً في جميع صلاته أجزأه ولو كان له مقصد معلوم لكن لم يسر في طريق معين فهل ينتقل مستقبلاً صوبه فيه قولان أظهرهما نعم لأنه لا مقصد معلوم والثاني لا: إذ لم يسلك طريقاً مضبوطاً وقد لا يؤدي سيره الى مقصده (الباينة) لو انحرف عن صوب الطريق أو انحرفت الدابة عنه فينبى ذلك على ما لو انحرف المصلي على الأرض عن القبلة وينظر فيه إن استدبر القبلة في صلاته أو تحول الى جهة أخرى عدماً بطلت صلاته وإن فعله ناسياً للصلاة فان تذكر على القرب وعاد الى الاستقبال لم تبطل صلاته كما لو تكلم في صلاته ناسياً بكلام قليل وإن طال الفصل في البطلان وجهان كما لو تكلم ناسياً بكلام كثير أحدهما البطلان ذكره الصيدلاني وصاحب التهذيب لأن الصلاة لا تحتمل الفصل الطويل ولأن ذلك مما ينذر والثاني الصحة كما لو قصر الزمان للعذر وهو الذي ذكره المحامي وطبقته ولو أماله انسان عن جهة القبلة قهراً وطال الزمان بطلت صلاته وإن عاد الى الاستقبال على قرب فوجهان أحدهما البطلان والفرق بين النسيان وقهر الغير إياه أن النسيان مما يكتر ويعم والا كراه في مثل ذلك ينذر ولهذا المعنى تقولوا كره على الكلام في صلاته تبطل صلاته على الصحيح بخلاف النسيان جئنا الى الانحراف عن صوب الطريق أو انحرفت الدابة عنه فلو فصل ذلك عدماً قد قال في الكتاب بطلت صلاته وهذا غير مجرى على إطلاقه لأنه لو انحرف الى جهة القبلة لا تبطل صلاته وكيف تبطل وقد توجه الى الجهة التي هي الاصل فاذا المراد ما إذا حرف الدابة عن صوب الطريق الى غير جهة القبلة أو انحرف عليها وهكذا قيده سائر الأئمة وإنما حكنا بالبطلان لما ذكرنا من كون هذه الجهة قائمة مقام جهة القبلة وإن حرف الدابة أو انحرفت عليها الى غير القبلة ناسياً فان تذكر وعاد على قرب لم تبطل صلاته وإن طال الزمان فوجهان كما ذكرنا في استدبار المصلي على وجه الأرض ناسياً والاصح البطلان ولو أخطأ وظن ان الذي توجه اليه طريقه فهو كما لو انحرف ناسياً للصلاة ولو

﴿وان صلي بالاجتهاد الى جهة ثم حضرت صلاة أخرى فقيه وجهان (أحدهما) يصلي بالاجتهاد الاول لانه قد عرف بالاجتهاد الاول (والثاني) يلزمه أن يعيد الاجتهاد وهو المنصوص في الام كما تقول في الحاكم اذا اجتهد في حادثة ثم حدثت تلك الحادثة مرة أخرى﴾
 ﴿الشرح﴾ الوجهان مشهوران أصحهما باتفاق الاصحاب وجوب إعادة الاجتهاد وبه قطع

انحرف الي غير القبلة للجماع الدابة فهد الصورة تشبه ماله غيره قبراقن طال الزمان بطلت صلاته وذكر الشيخ أبو حامد انها لا تبطل كما ذكر في النسيان قوله بطل معلوم بالواو لذلك وان قصر فقد حكى في الكتاب فيه وجهين كما روينا في صورة الامالة ولم يأت امام الحرمين بحكاية الخلاف في الجماع لكن قال قد ذكرنا في مثل هذه الصورة خلافا فيمن يعرف عن القبلة والظاهر ههنا أن الصلاة لا تبطل لان جماع الدابة يعم به الجوى بخلاف صرف الرجل فهو نادر لا يعهد وأراد أن الظاهر القطع بهذا والامتناع من تخريجه علي الخلاف في صورة العرف لانه قال بعد الفرق بين الصورتين ولهذا قطع الائمة بان جماع الدابة في زمن قرب لا يطل الصلاة ولم أر ما يخالف هذا للاصحاب والامر علي ذكرناه فاذا بحثت وجدت كتب الاصحاب متفقة علي أن الصلاة لا تبطل في صورة جماع الدابة اذا ردها علي القرب علي أن الاكثرين سوا بين صورتي النسيان وصورة الجماع سواء منهم الحاكم بالصحة عند طول الزمان والحاكم بالبطلان ويتبين من هذا أن المصنف كالنفرد برواية الوجهين في بطلان الصلاة عند قصر المسدة في صورة الجماع فاعلم ذلك (الثالثة) اذا لم يحكم بالبطلان في النسيان والجماع فهل يسجد لاسبه امامتد النسيان فقد ذكر في الكتاب أنه سجد لاسبه عند قصر الزمان وهكذا حكى السيد لاني والامام وصاحب التهذيب ووجه أن التحريف عمدا مبطل للصلاة فاذا اتفق سهواً اقتضى سجود السهو لكن الشيخ ابا حامد في طائفة حكوا عن نص الشافعي رضي الله عنه أنه لا يسجد لاسبه اذا عاد عن قريب فان طال الزمان فحينئذ يسجد فليكن قوله يسجد لاسبه معلوما بالواو لذلك وأما عند الجماع ففهم من قال لا يسجد اذا لم يحكم بطلان الصلاة لانه لم يوجد منه ترك مأمو، ولا تفعل منهي والذي وجد فعل الدابة ومنهم من قال وهو الاظهر يسجد وفعل الدابة كفعله ولم يسه الشيخ أبي حامد ههنا كما في النسيان فالخامس في الجماع ثلاثة أوجه يسجد: لا يسجد يفرق بين أن يطول الزمان أو يقصر وفي النسيان لا يحصل الا وجهان وهذا كله متفرع علي ظاهر المذهب وهو ان السهو في ثلاثة يقتضي السجود كما في الفريضة وحكي قول أنه لا مدخل لسجود السهو في النافلة بحال هذا تمام الكلام في استقبال الراكب علي السرج ونحوه: وأما كيفية اقامته الاذ كان فليس عليه وضع الجبهة علي عرف الدابة ولا علي السرج والأكف لما فيمن المشغوقوف الضرر من نزقات الدابة ولكن ينحن للركوع والسجود الي الطريق ويجعل السجود أخفض من الركوع قال امام الحرمين والفصل بينهما عند الممكن محتوم والظاهر أنه لا يجب مع ذلك أن

كثيرون وهو المنصوص في الام وقد سبق مثلها في التيمم اذا طلب الماء فلم يجده وصلّى وبقى في موضعه حتى حضرت صلاة أخرى قل الرافعي قيل الوجان فيما اذا لم يفارق موضعه فان فارقه وجب الاجتهاد وجها واحدا كالتيمم قال ولكن الفرق ظاهر ولا يحتاج الي تجديد الاجتهاد للثاقلة بخلاف * قال المصنف رحمه الله *

يلغ غاية وسعه في الانحناء وأما كيفية سائر الاركان فينية (الحالة الثانية) أن يكون الراكب في مرقد ونحوه يسهل عليه الاستقبال وانما الاركان فليسه الاستقبال في جميع الصلاة كراكب السفينة اذا لامشقة عليه في ذلك وينبغي أن يتم الركوع والسجود أيضا فلو اقتصر على الائمة كان بمثابة المتمكن على الارض اذا تغل مضطجعا مقتصر على الائمة وفي جوازه وجان مذكوران في موضعهما وحكي القاضي ابن كعب عن نص الشافعي رضى الله عنه أن لا يلزم الاستقبال ولا اتمام الركوع والسجود في الحمل الواسع كما لا يجب على راكب السرج ذلك وفرق بينه وبين السفينة بان حركة راكب السفينة لا تؤثر فيها وحركة راكب الدابة تؤثر في الحمل فيخاف الضرر فاذا قوله أم الركوع والسجود ينبغي أن يعلم بالواو لما رواه ابن كعب أولوجه الصائر الي تجويز التثقل وموبا مضطجعا الا أن لا يريد بقوله أم انه يلزم ذلك بل يريد انه الاحسن والاولي والظاهر ارادة لزوم

قال (وأما للمشي فاستقبله كن يده زمام دابته فيركم ويوجد ويقعدا بثاني هذه الاركان ولا يمشى الا في حال القيام وفيه قول أنه يمشى بذلك كله)

لما نرى من الكلام في استقبال الراكب وكيفية اقامته الاركان اشتغل بالكلام فيها في حق الماشي وقد حكي الاصحاب عن طبقاتهم عن نص الشافعي رضى الله عنه أن الماشي يركع ويسجد على الارض ولا يقتصر على الائمة لسهولة الامر عليه بخلاف الراكب فان اتمامها عسير عليه أو متعذر وانزول لها عسر وأشق وزاد الشيخ أبو محمد فحكي مع ذلك عن نصه أنه يقعد في موضع التشهد أيضا ويلا يمشى الا في حال قيام وتابعه امام الحرمين والمصنف فقال ويركع ويوجد ويقعدا بثاني هذه الاركان الي آخره ونفى الشيخ أبو حامد والمراقبون من أصحابنا هذه الزيادة وقالوا لا يجب التعمد بل يمشى في حال التشهد كما في حال القيام وهو ظاهر المذهب لطول زمان التشهد كالقيام وهذا ما أورده الشيخ الحسين وأبو سعيد المتولي ثم ذكر امام الحرمين ان ابن سريج خرج قولنا أن لا يلبث ولا يضع جبهته على الارض بل يمشى راكعا وساجدا كالراكب لان كثرة اللبث قد يفضى الى الاقطاع عن الرقعة ويشوش عليه أمر السفر وعلى هذا فيجصل السجود أخفض من الركوع كالراكب ولا يقعد في التشهد وحكي الشيخ أبو محمد هذا القول المنسوب الي ابن سريج عن القفال وأنه أول نص الشافعي رضى الله عنه على الاستجاب قال الشيخ ثم

﴿فإن اجتهد للصلاة الثانية فأداه الاجتهاد الى حجة أخرى صلى الصلاة الثانية الى الجهة الثانية ولا يلزمه إعادة ما صلاه الى الجهة الاولى كلما كم اذا حكم باجتهاد ثم تغير اجتهداه لم ينقض ما حكم فيه بالاجتهاد الاول وان تغير اجتهداه وهو في الصلاة فيه وجان أحدهما يستأنف الصلاة لانه لا يجوز أن يصلي صلاة باجتهادين كما لا يحكم الحاكم في قضية باجتهادين والثاني يجوز لانا لو أزمناه أن يستأنف تقضنا ما أداه من الصلاة بالاجتهاد باجتهاد بعده وذلك لا يجوز وان دخل في الصلاة بالاجتهاد ثم شك في اجتهداه أتم صلاته لان الاجتهاد ظاهر والظاهر لا يزال بالنك ﴾ *

وجدت ما ذكره القفال منصوصاً للشافعي رضي الله عنه فحصل في الاركان المذكورة وهل يمشي الماشي لا بشأ أم لا قولان منصوص ومخرج علي ما ذكره في الكتاب أو منصوصان علي ما رواه الشيخ ويترتب علي ما ذكرناه القول في استقبال القبلة أما اذا قلنا انه يركع ويسجد ويقعد لا بشأ فيها فلا شك في انه يستقبل القبلة فيها ويشغل عن صلاته وهو مستقبل واذا لم يستقبل في هذه الاحوال فهو عند التحريم أزم فان الراكب يستقبل عند التحريم علي الاظهر وان لم يستقبل في سائر الامتثال والاركان وان استثنينا حالة التشهد عن النص وقلنا لا يقعد فيها بل ينشئ في وجوب الاستقبال عند السلام وجهان كما قدمناهما في الراكب واما اذا قلنا بالاقصر علي الایماء فلا يجب الاستقبال في الركوع والسجودون في التشهد وحكمه في التحريم حكم الراكب الذي يده زمام دابته والحاصل من الخلاف الذي سبق في هذا الراكب وجهان اظهرهما لزوم الاستقبال فكذلك في الماشي واذا عرف هذا فالت في عبارة الكتاب أعني قوله أما الماشي فاستقبله كن يده زمام دابته نظرا ان (أحدهما) انه أطلق الكلام اطلاقاً ولم يقيد بحالة التحريم وعلمه ان استقبال الماشي ليس كاستقبال من يده زمام دابته علي الاطلاق فان الراكب لا يؤمر بالاستقبال في الركوع والسجود وان كان يده زمام دابته والماشي يؤمر به علي الاظهر (والثاني) انه قيد بحالة التحريم لكن هذا الكلام اما أن يكون موصولاً بما بعده أو يكون منقطعاً منه مستقلاً بنفسه فان كان موصولاً بما بعده علي معنى أنه مقول علي قولنا انه يركع ويسجد ويقعد لا بشأ فيمكن هذا اثباتاً للخلاف في الاستقبال مع الحكم بأنهم هذه الاركان لان استقبال الراكب الذي يده زمام دابته يختلف في وجوبه ولا خلاف في وجوب الاستقبال عند التحريم علي هذا المذهب كذلك ذكره امام الحرمين وغيره وهو المعقول وان كان مستقلاً بنفسه منقطعاً عما بعده كان هذا اثباتاً للخلاف في انه هل يلزمه الاستقبال عند التحريم علي الاطلاق والظاهر القطع بانه يلزمه ذلك بان الظاهر أنه يتم الركوع والسجود وحينئذ لا خلاف فيه علي ما ذكرنا وانما الخلاف فيه علي القول بالخرج فكان ينبغي أن يرتب قوله استقبال الماشي كمن يده زمام دابته علي القول بالخرج كاتقه الامام وقوله في حكاية القول بالخرج انه يومئ في ذلك كله يرجع الي الركوع والسجود دون التعود وان عم

(الشرح) في الفصل ثلاث مسائل (أحداها) لو صلى بالاجتهاد ثم حضرت صلاة أخرى فاجتهد لها سواء أوجبت الاجتهاد ثانيا أم لا فتغير اجتهاده يجب أن يسلي الصلاة الثانية إلى الجهة الثانية بلا خلاف ولا يلزم إعادة شيء من الصلاتين حتى لو صلى أربع صلوات إلى أربع جهات باجتهادات فلا إعادة في شيء من هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور وحكي الخراسانيون وجهها

اللفظ فانه لا إيماء إلى القعود بل يعتدل قائما بعد الإيماء بالوجود ويشهد فيقع قيامه بدلا عن القعود كما يقع القعود بدلا عن القيام في حق العاجز عن القيام ثم صوب الطريق حيث لا يجب استقبال القبلة بئلا عن القبلة في حق الماشي كما ذكرناه في الرأى كب ويعود فيه للمسائل السابقة *

قال **(فرع)** لو مشى في نجاسة قصد أن نجاسة صلواته بخلاف الوطى، فرسه نجاسة ولا يلزمه المبالغة في التحفظ عند كثرة النجاسة في الطريق * يجب أن يكون ما يلاقي الرأى كب وثيابه طاهراً من السرج وغيره ولو بالثداية أو وطئت نجاسة لم يضر لأن تلك النجاسة لا تلتقي بدنه وثيابه ولا هو حامل لها بل لو كان السرج نجساً فالتي عليه ثوبا طاهراً وصلى عليه جاز أماً لو طأ الدابة نجاسة فالذي ذكره في الكتاب أن ذلك لا يضره كما لو وطئت بنفسها وكذلك أورده صاحب النهاية لكن قال في التمهيد لو سيرها على النجاسة عمداً بطلت صلاته لا يمكن التحرز عنها فليكن قوله بخلاف ما لو طأ فرسه نجاسة معلماً بالو أو أما الماشي فلا كلام في أنه مشي على نجاسة قصد أفسد صلاته لأنه يصير ملاقياً لها بخفة الملبوس ولا يجب عليه التحفظ والاحتياط في الماشي لأن النجاسات تكثر في الطرق وتكليفه التحفظ يشوش عليه غرض السير ولو انتهى إلى نجاسة ولم يجد معدلاً عنها فقد قال إمام الحرمين فيه احتمال قال ولا شك أنها لو كانت رطبة فشى عليها بطلت صلاته وإن كان عن غير قصد لأنه يصير حاملاً للنجاسة وماسقاً في النجاسة اليابسة (واعلم) أنه يشترط في جواز التنفل راكباً وماشياً دوام السفر والسير فلو بلغ المنزل في خلال الصلاة وجب إتمام الصلاة متمكناً متوجهاً إلى القبلة إن كان راكباً ولو دخل بلد أقامته فعليه النزول أول ما دخل البنيان وإتمام الصلاة مستقبلاً إلا إذا جوزنا للمقيم التنفل على الرحلة وكذلك لو نوى الإقامة ببلدة أو قرية ولو مر ببلدة مجتازاً فله إتمام الصلاة راكباً وإن كان له بها أهل فهل يصير مقياً بدخولها قولان إن قلنا نعم وجب النزول والإتمام وحيث أمرناه بالنزول فذلك عند تغر البناء على الدائم فلو لم يتعذر بان أمكنه الاستقبال وإتمام الأفعال عليها وهي واقفة جاز يشترط أيضاً الاحتراز عن الأفعال التي لا يحتاج إليها فلو ركض الدابة للحاجة إليه فلا بأس ولو أعدها غير عذر أو كان ماشياً فعدا قصد تغيير عذر بطلت صلاته في أصح الوجهين *

قال **(الركن الثاني)** القبلة ومواقف المستقبل مختلفة فالصلي في جوف الكعبة يستقبل أي جدار شاء ويستقبل الباب وهو مردود وإن كان مفتوحاً والعتبة مرتفعة قدر مؤخرة الرجل جاز

انه يجب اعادة نية القاضى حسين هو قول الاستاذ أبي اسحق الاسفراينى وحكوا وجها ثالثا
انه يجب اعادة غير الاخيرة والصواب الاول : (الثانية) لو تغير اجتهد في أثناء الصلاة فيه وجها
مشهورا وقيل قولان ذكر المصنف دليلها أحدهما يجب استئناف الصلاة الى الجهة الثانية
وأصحها عند الأصحاب لا يستأنف بل ينحرف الى الجهة الثانية وينبى قال أصحابنا وعلي هذا الثاني لو

ولو أنه دعت الكعبة والعماء بالله تحت صلاته خارج العروة متوجها اليها كن صلى على أبي قيس
والكعبة تحتمل لو صلى فيها لم يجز (حرم) إلا أن يكون بين يديه شجرة أو بقية حائط والواقف على الطلح
كالواقف على العروة فلو وضع بين يديه شيئا لا يكفيه ولو غرز خشبة فوجهان (مسائل الركن مبنية
على النظر في موقف المصلي وهو إما أن لا يكون وراء الكعبة أو يكون وراءها وإن كان وراءها فإما أن يكون
في المسجد الحرام أو وراءه وإن كان وراءه فإما أن يكون بمكة أو المدينة أو غيرهما والفصل يشتمل على القسم
الاول وهو أن لا يكون وراء الكعبة وحينئذ له ثلاثة أحوال إما أن تكون على هيتها مبنية
أو تنهدم والعماء بالله فيقف في عرسها وإذا كانت على هيتها مبنية فإما أن يقف في جوفها أو على
سطحها (الحالة الاولى) أن يقف في جوفها فتصح صلاته فريضة كانت أو نافلة خلافا لما لا واحد في
الفريضة أنه صلى متوجها الى بعض أجزاء الكعبة فتصح صلاته كالنافلة وكالوجه اليها من خارج
ثم يتخير في استقبال أى جدار شاء لأنها أجزاء البيت ويجوز أن يستقبل الباب أيضا أن كل مردوداً
فإن باب البناء معدود من أجزائه لا ترى أنه يدخل في بيعه وإن كان مفتوحاً فنظر في العتبة
أن كانت قدر مؤخرة الرجل تحت صلاته وإن كانت دونها فلا يؤخره الرجل ثلاث ذراع إلى ذراع
تقريباً قال إمام الحرمين وكان الأئمة راعوا في اعتبار هذا القدر أن يكون في سجوده يسلمت
بمعظم بدنه الشاخص ولكنه يكون في القيام خارجاً بمعظم بدنه عن المساءة لتعليق خرج على الخلاف
فما إذا وقف على طرف ونصف بدنه في محاذة ركن من الكعبة وليكن قوله والعتبة مرتفعة قدر
مؤخرة الرجل معلماً بالواو لانه مذكور قيدا في الجواز وقد حكى في البيان عن الشيخ أبى حامد
وابن الصباغ أنه يكفي للجواز أن تكون العتبة شاخصة بأى قدر كان وإن قل لانه استقبل جزءاً
من البيت وكذا قوله جاز لأن إمام الحرمين حكى وجها آخر أنه لا يكفي أن يكون الشاخص قدر
المؤخرة بل يجب أن يكون بقدر قامة المصلي طويلاً وعرضاً ليكون مستقبلاً بجميع بدنه الكعبة والعتبة
لا تبلغ هذا الحد غالباً فلا تصح الصلاة إليها على هذا الوجه (الحالة الثانية) أن تنهدم الكعبة حاشاها
ويبقى موضعها عرسه فإن وقف خارجاً وصلى إليها جاز لأن المتوجه إلى هو البيت والحالة عنه
يسمى مستقبلاً وصار كمن صلى على جبل أبي قيس والكعبة تحته يجوز لتوجهه إلى هو البيت
ولو صلى فيها فالحكم فيه كالحكم في الحالة الثالثة وهو أن يقف على سطحها فينظر أن لم يكن
بين يديه شيء شاخص من نفس الكعبة ففيه وجهان أحدهما وبه قال أبو حنيفة وابن

صلى أربع ركعات من صلاته واحدة الى أربع جهات باجتهادات صحت صلاته ولا إعادة كالصلوات
وخص صاحب التهذيب الوجين بـ ' اذا كان الدليل الثاني أوضح من الاول قال فان استويا تم
صلاته الى الجهة الاولى ولا إعادة والمشهور اطلاق الوجين (الثالثة) 'دأخل في الصلاة باجتهاد ثم
شك فيه ولم يرجح له شيء من الجهات أتم صلاته الى جهته ولا إعادة نص عليه في الام واتفقوا

سريع يجوز كالموقف خارج العروة متوجها الى هواء البيت وأصحها وهو المذكور
في الكتاب أنه لا يجزئه لما روي أنه صلى الله عليه وآله وسلم « نهي عن الصلاة على ظهر
الكعبة » (١) ولأنه والحالة هذه يصل على البيت لا الى البيت وخص بعضهم نقل الجواز
عن ابن سريع بصورة العروة دون السطح لكن قال امام الحرمين لاشك أنه يجزئه في ظهر الكعبة
وصرح في التهذيب بنقل الجواز عنه في الوقف على ظهر الكعبة فلا فرق وان كان بين يديه
شاخص من نفس الكعبة فان كان قدر مؤخرة الرجل جاز والا فلا كما ذكرنا في العتبة وبحرى
الوجهان الآخران المذكوران في العتبة فيما نحن فيه أحدهما اشتراط كون الشاخص بقدر قامة
المصلي والثاني الاكتفاء بأى قدر كان وإذا عرف ذلك فلو وضع بين يديه متاعا لم يكفه وان استقبل
بقية حائط أو شجرة نبتت في العروة جاز ولو جمع ترابها تلا واستقبله أو حفر حفرة ووقف
فيها وكذا لو وقف في آخر السطح أو العروة وتوجه الى الجانب الآخر وكان الجانب الذى
وقف فيه أخفض من الجانب الذى استقبله يجوز ولو نبتت حشيشة وعلت قال في النهاية لا حكم
لها في الاستقبال والحق صاحب التهذيب الزرع بالشجرة وما ذكره الامام أظهر ولو غرز عصا
أو خشبة فوجهان أحدهما يكتفى لحصول الاتصال بالقرز ولذلك تمد الاوتاد المفروزة من الدار
وتدخل في البيع وأصحها لا كالموقف وضع متاعا بين يديه ومطلق القرز لا يجب كون المفروز
من البناء والاوتاد جرت العادة بغرزها لما فيها من المصالح فقد تعدد من البناء لذلك والوجهان في
القرز المجرد أما لو كانت مثبتة أو مسمرة كفت للاستقبال نعم قال امام الحرمين الخشبة وان كانت
مثبتة فبدن الواقف خارج عن محاذاتها من الطرفين فيكون على الخلاف الذى أتى ذكره فيمن
وقف على طرف ونصف بدنه في محاذة ركن من الكعبة *

(١) حديث « روى انه صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة فوق الكعبة الترمذى عن
عن ابن عمر في حديث اوله نهى ان يصلى في مواطن في المزية والحجرة والمقبرة وقارعة الطريق
وفي الحمام ومواطن الابل وفوق ظهر بيت الله ورواه ابن ماجه من طريق ابن عمر عن عمرو بن
سند الترمذى زيد بن خزيمة وهو ضعيف جدا وفي سند ابن ماجه عبد الله بن صالح وعبد الله بن
عمر العمري المذكور في سنده ضعيف ايضا ووقع في بعض النسخ بسقوط عبد الله بن عمر بن
الليث ونافع فصار ظاهره الصحة وقال ابن ابي حاتم في المال عن ابيه هما جميعا واهيان وحججه
ابن السكن وامام الحرمين وذكر المصنف هذا الحديث في اثناء شروط الصلاة وذكر فيه بطن

عليه * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان صلى ثم يقف الحنفاً فيه قولان قل في الام يلزمه أن يعيد لانه تعين له يقين الخطأ فيما يأمن مثله في القضاء فلم يعتد بما مضى كالحاكم اذا حكم ثم وجد النص بخلافه وقل في التقديم والصيام من الجديس لا يلزمه لانه جهة تجوز الصلاة اليها بالاجتهاد فأشبهه اذا لم يقين الخطأ وان صلى الى جهة ثم رأى القبلة في عينها أو شأها لم يعد لان الحنفاً في يمينه واليمين لا يعلم قطعاً فلا يتقص به الاجتهاد ﴾ *

قال ﴿ والواقف في المسجد لو وقف على طرف ونصف بدنه في محاذاة الركن في جهة صلاته وجهان ولو امتد نصف مستطيل قريب من البيت فالتأرجح عن سمت البيت لا صلاح له وهؤلاء قد يفرض تراخيهم الى آخر باب المسجد فتصح صلاتهم لحصول اسم الاستقبال ﴾ *

سند ذكر اختلاف قول في ان المطلوب في الاستقبال عين الكعبة أو جنبها وذلك الحاخاف في حق البعيد عن الكعبة أما الحاضر في المسجد المرام فيجب عليه لا محالة استقبال عين الكعبة لانه قادر عليه وقدره ان انه صلى الله عليه وآله وسلم « دخل البيت ثم خرج فاستقبله وصلى ركعتين ثم قال هذه القبلة » أشار الى عين الكعبة وحصر القبلة فيها واذا عرفت ذلك ففي الفصل ثلاث صور (أحداها) لو وقف على طرف من اطراف البيت وبعض بدنه في محاذاة ركن والباقي خارج في جهة صلاته وجهان أحدهما تصح لانه توجه الى الكعبة بوجهه وحصل اصل الاستقبال وإصحها لا تصح لانه يصدق ان يقال ما استقبال الكعبة انما استقبالها بعضه (الثانية) الايام يفك حلف المقام والقوم يقفون مستديرين بالبيت فلو استطال الصف خلفه ولم يسند بروا فعمالة الخارجين عن محاذاة الكعبة باطلة لانهم لا يسعون مستقبلين وذكر صاحب التتمة وغيره من اصحابنا ان انا حنيفة يصح صلاة الخارجين عن محاذاة الكعبة لان الجهة كامية عنده وعلم لهذا قوله في السكتاب والمخرج عن

الوادى بدل بالمعقورة وهي زيادة باطلة لا تعرف: (تأنيبه) لم يذكر الرافعي دليل جواز الصلاة في الكعبة وهو في الصحيحين عن ابن عمر عن بلال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في حوف الكعبة بين العمودين اليانين : واما حديث ابن عباس عن اسامة ان النبي صلى الله عليه وسلم لا دخل البيت دعا في نواحيه ولم يصل فرواه البخاري لكن روى ابن حبان عن ابن عمر عن اسامة ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في الكعبة بين الساريتين وجمع ابن حبان بين الحديثين بان حديث ابن عمر كان يوم الفتح وحديث ابن عباس كان في حجة الوداع وفيه نظر لما أخرجه ابو داود عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج من عندها مسروراً ثم رجع اليها وهو كئيب فقال اني دخلت الكعبة اني اخاف ان اكون شقت على امتي لكن ليس في حديثها انه صلى وجمع السهلي بوجه آخر وهو مارواه الدارقطني من حديث يحيى بن جعدة عن ابن عمر انه دخلها يوماً فلم يصل ودخلها من المد فصلى ولابن حبان نحوه : (قوله) ان علياً هو الذي نصب قبلة الكوفة وارعتبة بن غزو ان

(الشرح) قوله تعين احتراز مما اذا صلى صلاتين باجتادين الى جهتين فإنه يتقن الخطأ في احداها فلا إعادة عليه لأنه لم تعين الى أخطأ فيها وقوله يقين الخطأ احتراز عما اذا صلى الى جهة ثم ظهر بالاجتهاد ان القبلة غيرها فقد تعين الخطأ بالظن لا باليقين وقوله فيما يؤمن مثله في القضاء احتراز ممن أكل في الصوم ناسيا او وقف للحج في اليوم العاشر غالطا * اما حكم الفصل فقال اصحابنا رحمهم

سمت البيت لا صلاة له بالخلاء لكن أبا الحسن الكرخي وغيره من أصحاب أبي حنيفة فصلوا وقالوا الفرض على المصلي استقبال القبلة واصابة عينها اذا قدر عليها أو الجهة اذا لم يقدر على عينها وهذا يدل على انه إنما يكتفى الجهة في حق البعيد الذي لا يقدر على اصابة العين لا مطلقا (الثالثة) لو تراخى الصف الطويل ووقفوا في آخر باب المسجد سمحت صلاتهم لان المتبع اسم الاستقبال وهو يختلف بالقرب والبعد ولهذا يزول اسم المستقبل عن القريب بانحراف السير ولا يزول عن البعيد بمثله والمعنى فيه أن الحرم الصغير كلما ازداد القوم عنه بعدا ازدادوا له محاذة كغرض الزمة وغيره *

قال (والواقف بمكة خارج للمسجد ينبغي أن يسوى محرابه بناء على عيان الكعبة فان لم يقدر استدلل عليها بما يدل عليها) *

المصلي بمكة خارج للمسجد ان كان يعان الكعبة كن هو على جبل أبي قيس صلى اليها بالمعينة ولو سوى محرابه بناء على العيان صلى اليه أبدا لأنه يستيقن الاصابة ولا حاجة في كل صلاة الى معانة الكعبة وفي معنى المعان المكي الذي نشأ بمكة وتيقن اصابة الكعبة وان لم يشاهدها حين يصلي وأما اذا لم يعان الكعبة ولا يقين الاصابة فيستدل بما أمكنه ويسوى محرابه بناء على الأدلة هذا ما ذكره في الكتاب وحكاه في النهاية عن العراقيين وأنهم قالوا لا يكلف الرق الي سطح الدار مع إمكان العيان واعتمدوا فيه ما سادفوا أهل مكة عليه في جميع الاعصار قال وفيه نظر عندي فان اعتماد الاجتهاد بمكة مع إمكان البناء على العيان بعيد وسندكر في الركن الثالث ان شاء الله تعالى ما يزداد به هذا الفصل وضوحا *

قال (والواقف بالمدينة ينزل محراب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حقه منزلة الكعبة فليس له الاجتهاد فيه بالتيسر وهل له ذلك في سائر البلاد فلي وجهين) *

هو الذي نصب قبله البصرة : اما قصة على فلا تصح اما دخل الكوفة بعد تمصيرها عدة طويلا : واما قصة عتبة بن غزوان فاخرجها عمر بن شبة في تاريخ البصرة : فائدة لم يذكر المصنف كيفية صلاته صلى الله عليه وسلم وهو بمكة الى اى الجهات واصح ما فيه ما رواه احمد وابو داود والبخاري من حديث الاعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وهو بمكة نحو بيت المقدس والكعبة بين يديه الحديث ويعكر عليه حديث امامة جبريل به صلى الله عليه وسلم عند باب البيت وقد تقدم في المواقيت *

الله اذا صلى بالاجتهاد ثم ظهر له الخطأ في الاجتهاد فله احوال (أحدها) ان يظهر الحق أقبل الشروع في الصلاة فان يقن الخطأ في اجتهاده أعرض عنه واعتمد الجهة التي يعلمها أو يظنها الآن وان لم يقن بل ظن ان الصواب جهة أخرى فان كان دليل الثاني عنده أوضح من الاول استمداثاني وان كان الاول أوضح اعتمده وان تساوى فوجهان أصحهما يتغير فيهما الثاني: علي الي الميتين مرتين (الحال

محراب الرسول صلى الله عليه وسلم بالمدينة نازل منزلة الكعبة لانه لا يقر على الخطأ فهو صواب قطعاً واذا كان كذلك فمن يعاينه يستقبله ويسوى محرابه عليه اما بناء على العيان أو استدلالاً كما ذكرنا في الكعبة ولا يجوز العلول عنه الى جهة أخرى بالاجتهاد بحال وفي معنى المدينة سائر البقاع التي صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا ضبط المحراب وكذلك المحاريب المنصوبة في بلاد المسلمين وفي الطرق التي هي جادتهم يتعين اتوجه اليها ولا يجوز الاجتهاد بها وكذلك في القرية الصغيرة اذا نشأ فيها قرون من المسلمين ولا اعتماد على العلامة المنصوبة في الطريق الذي ينسدر مرور الناس بها أو يستوى فيه مرور المسلمين والكفار وفي القرية الخربة التي لا يدى أنها من بناء المسلمين أو الكفار ولا بد من الاجتهاد في هذه المواضع واذا منعنا من الاجتهاد في الجهة فهل يجوز الاجتهاد في التيامن والتياسر اما في محراب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فلا ولو تخيل عارف بادلة القبلة أن الصواب فيه أن يتيامن أو يتياسر فليس له ذلك وخياله باطل وأما في سائر البلاد فعلي وجهين أحدهما ولم يذكر الاكثر من سواه أنه يجوز لان الخطأ في الجهة مع استمرار الحقائق وانفاقهم ممتنع لكن الخطأ في الانحراف بمنة ويسرة مما لا يبعد ويقال أن عبد الله بن المبارك كان يقول بعد رجوعه من الحج تياسروا يا اهل مرو والثاني أنه لا يجوز لان احتمال اصابة الخلق الكثير أقرب وأظهر من احتمال اصابة الواحد وهذا يستوى في الجهة والانحراف بمنة ويسرة وفصل القاضى الروباني وغيره بين البلاد بعد المدينة فجعلوا قبلة الكوفة صواباً قنينا كقبلة المدينة لانه صلى اليها الصحابة ولم تجعل قبلة البصرة يقينا وقضية هذا الكلام جواز الاجتهاد في التيامن والتياسر في قبلة البصرة دون الكوفة وفيما علق عن ابن يونس القزويني مثل هذا الفرق فانه قال قبله الكوفة قد صلى اليها على كرم الله وجهه مع عامة الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ولا اجتهاد مع اجماع الصحابة رضي الله عنهم قال واختلاف أصحابنا في قبلة البصرة فمنهم من قل هي صواب أيضا كقبلة الكوفة ومنهم من جوز فيها الاجتهاد وفرق بان قبلة الكوفة نصبها علي رضي الله عنه وقبلة البصرة نصبها عتبة بن غروان والصواب في فعل علي رضي الله عنه أقرب ثم حكى في قبلة سائر البلاد وجهين وجعل أحدهما جواز الاجتهاد فيها وهذا أن عني به الاجتهاد في الجهة من أصلها فهو بعيد مرة بل الذي قطع به معظم الاصحاب منع ذلك في جميع البلاد في المحاريب المتفق عليها بين أهلها وأن عني به الاجتهاد في التيامن والتياسر فالفرق بين الكوفة والبصرة كما نقله الروباني

(الثاني) أن يظهر الخطأ بعد الفراغ من الصلاة فإن تيقنه فهي مسألة الكتاب ففيهالة ولان المذكوران في الكتاب بدليهما اصحهما عند الاصحاب تجب الاعادة والقولان جاريان سواء يتقن مع الخطأ جهة الصواب ام لا وقيل قولان اذا تيقن الخطأ ولم يتقن الصواب فاما اذا تيقنهما تزمه الاعادة قولاً واحداً وقيل القولان اذا تيقن الخطأ وتيقن الصواب اما اذا لم يتقن الصواب فلا اعادة قولاً واحداً والمذهب الاول ولو تيقن خطأ الذي قلده الاعمى فهو كما لو تيقن المجتهد خطأ نفسه اما اذا لم يتقن الخطأ ولكن ظنه فلا اعادة حتى لو صلى أربع صلوات الى أربع جهات فلا اعادة على المذهب كما سبق (الحال الثالث) أن يظهر الخطأ في أثنائها وهو ضربان أحدهما يظهر الخطأ ويظهر الصواب مقرباً به فان كان الخطأ متيقناً بنية على تيقن الخطأ بعد الفراغ فان قلنا بوجوب الاعادة بطلت صلاته والا فوجان وقيل قولان أصحهما ينحرف الى جهة الصواب ويبنى والثاني تبطل صلاته وان لم يكن الخطأ متيقناً بل مظنوناً ففيه هذان الوجهان او القولان كما سبق وفيه كلام صاحب التهذيب السابق في الفرق بين رجحان الدليل الثاني وعدمه: الضرب الثاني أن لا يظهر الصواب مع الخطأ فان عجز عن العوَاب بالاجتهاد على القرب بطلت صلاته وان قدر عليه على القرب فهل ينحرف ويبنى أم يستأنف فيه القولان أحدهما أنه على الخلاف في الضرب الاول والثاني وهو المذهب المتقطع بوجوب الاستئناف لأنه مضى جزء من صلاته الى غير قبلة محسوبة: مثال ظهور الخطأ دون الصواب أن يعرف ان قبلته عن يسار المشرق ولكن هناك غيم فذهب وظهر كوكب قريب من الافق وهو مستقبله فعلم الخطأ يقينا ولم يعلم الصواب اذ احتمل كون الكوكب في المشرق ويحتمل المغرب لكن قد يعرف الصواب على قرب بان يرتفع فيعلم أنه مشرق أو ينحط فيعلم أنه مغرب وتعرف بالقبلة وقد يعجز عن ذلك بان يطبق الغيم عقب ظهور الكوكب والله اعلم: هذا كله اذا ظهر الخطأ في الجهة اما اذا ظهر الخطأ في التيامن والتيسار فان كان ظهوره بالاجتهاد وظهر بعد الفراغ من الصلاة لم يؤثر قطعاً والصلاة ماضية على الصحة وان كن في أثنائها انحرف وأتمها بلا خلاف وان كان ظهوره بقينا وقلنا الغرض جهة الكعبة فالحكم كذلك وان قلنا

بعيد أيضاً لان كل واحدة منهما قد دخلها الصحابة وسكتوا وصلوا اليها فان كن ذلك بما يفيد اليقين وجب استوائهما فيه وان لم يند اليقين فكذلك والله أعلم *

قال (الركن الثالث في المستقبل) فالقدر على معرفة قبلة لا يجوز له الاجتهاد والتقدير على الاجتهاد لا يجوز له التقليد والاعمى العاجز يقلد شخصاً مكافئاً مسلماً عارفاً بالقبلة وليس له المجتهد أن يقلد غيره وان تحير في الحال في نظره صلى على حسب حاله وقضى وقيل يقلد وقضى وقيل انه يقلد ولا يقضى واما البصير الجاهل بالادلة ان قلد يلزمه قضاء الا اذا قلنا لا يجب تعلم أدلة القبلة على كل بصير فعند ذلك ينزل منزلة الاعمى المصلى اما أن يقدر على معرفة القبلة يقيناً أو لا يقدر عليها فان قدر على اليقين فليس له الاجتهاد كالتقدير على العمل بالنص لا يجوز له الاجتهاد وحكي التماسي

عينها في وجوب الاعادة بعد الفراغ ووجوب الاستئناف في الانتهاء القولان قال صاحب التهذيب وغيره ولا يتيقن الخطأ في الانحراف مع البعد من مكة وإنما يظن ومع القرب يمكن اليقين والظن قال الرافعي هذا كالتوسط بين خلاف أطلقه أصحابنا العراقيون أنه هل يتيقن الخطأ في الانحراف من غير معاينة الكعبة من غير فرق بين القرب من مكة والبعد فقالوا قل الشافعي رحمه الله لا يتصور الا بالمعاينة وقال بعض الأصحاب يتصور .

(فرع) لو اجتهد جماعة في القبلة وافق اجتهدهم فامهم أحدهم ثم تغير اجتهدا مأمورهم للمفارقة وينحرف الى الجهة الثانية وهل له البناء أم عليه الاستئناف فيه الخلاف السابق في تغير الاجتهاد في أثناء الصلاة وهل هو مفارق بعدد أم بغير عند تركه كمال البحث فيه وجهان أصحابنا بعدد ولو تغير اجتهد الامام انحرف الى الجهة الثانية بانها لو مستأنفا علي الخلاف ويفارقه المأموم وهي مفارقة بعدد بلا خلاف ولو اختلف اجتهد رجلين في التيامن والتياسر والجهة واحدة فإن اوجبتا علي المجتهد رعاية ذلك وجعلناه مؤثراً في بطلان الصلاة فهو كالاختلاف في الجهة فلا يتبدى أحدهما بالآخر والا فلا بأس ويجوز الاعتداء ولو شرع المقلد في الصلاة بالتقليد فقال له عدل اخطأ فلان فله حالان أحدهما ان يكون قوله عن اجتهد فان كان قول الاول ارجح عنده لم يادة عدلته او عرفه او كان مثله او شك لم يجب العمل بقول الثاني وفي جواز خلاف مبنى علي أن المقلدا اذا اختلف عليه اجتهدا اثنين هل يجب

الروائي وجهين فيما اذا استقبل المصلي حجر الكعبة وحله بناء علي هذا الاصل وقال الاصح المنع لان كونه من البيت غير مقطوع به وإنما هو مجتهد فيه فلا يجوز العدول عن اليقين اليه ثم المعرفة يقينا قد تحصل بالمعاينة وقد تحصل بغير المعاينة كالنأش بمكة يعرف القبلية بامارات تفيد اليقين وان لم يماين كما سبق وكما لا يجوز للقادر علي اليقين الاجتهاد لا يجوز له الرجوع الي قول الغير أيضا وان لم يقدر علي ذلك اليقين فلا يخلو اما أن يجحد من يخبره عن القبلة عن علم وكان الخبر من من يعمد قوله أو لا يجحد فان وجد رجوع الي قوله ولم يجحد أيضا كما في الوقت اذا أخبره عدل عن طلوع الفجر يأخذ بقوله ولا يجتهد وكذلك في الحوادث اذا روى العدل خبراً يؤخذ به بكل ذلك قبل الخبر من أهل الامة وليس من التقليد في شيء مشترك في الخبر أن يكون عدلا لا يتوى فيه الالجل والمراد والحر والعمد وفي وجه لا يشترط العدالة بل يقبل خبر الناسق لانه لا يتم في مثل ذلك والمذهب الاول ولا يقبل خبر الكافر بحال وفي الصبي بعد التمييز وجهان كقراءة أخبار الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والاكثر ان علي انه لا يقبل ثم الاخبار عن القبلة قد يكون صريحا وقد يكون دلالة اما الصريح فلا يخفى وأما الدلالة فنصب المحارب في المواضع التي يعتمد عليها كما سبق في التفصيل ولا فرق في لزوم الرجوع الي الخبر بين أن يكون الشخص من أهل الاحتياط وبين أن لا يكون حتى ان الاعمى يعتمد المحارب اذا عرفه باللس حيث يعتمد البصير بالرؤية وكذا البصير اذا دخل للمجد في ظلة الليل

الاخذ باعلها ام يتخير ان قتنا بالاول لم يجز والا فوجهان الاصح لا يجوز ايضا وان كان الثاني ارجح فهو كغير اجتهد البصير فيتحرف وهل ين أم يستأنف فيه الخلاف ولو قال له المجتهد الثاني بعد فراغه من الصلاة لم يجب الاعادة بخلاف وان كان الثاني ارجح كما لو تغير اجتجاده بعد الفراغ الحال الثاني ان يخبر عن علم ومشاهدة فيجب الرجوع الي قوله وان كان قول الاول ارجح عنده ومن هذا القبيل أن يقول الاعمي انت مستقبل الشمس والاعمى يعلم أن قبلته الي غير الشمس فيلزم الاستئناف على اصح . قولين ولو قال الثاني أنت علي الخطأ قطعاً وجب قبوله بخلاف لان تقليد الاول بطل بقطع هذا والله اعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿وان كان من لا يعرف الدلائل نظرت فان كان من اذا عرف يعرف الوقت واسم لزمه ان يتعرف ويجتهد في طلبها لانه يمكنه اداء الفرض بالاجتهاد فلا يؤديه بالتقليد وان كان من اذا عرف لا يعرف فهو كالاعمى لا فرق بين أن لا يعرف لعدم البصر وبين أن لا يعرف لعدم البصيرة وفرضها التقليد لانه لا يمكنها الاجتهاد فكان فرضها التقليد كالعمى في أحكام الشريعة وان صلى من غير تقليد واصاب لم تصح صلاته لانه صلى وهو شك في صلاته فان اختلف عليه اجتهد رجلين قلد او قلدهما وابصرهما فان قلد الاخر جاز وان عرف الاعمي القبلة باللمس صلى وأجزأه لان ذلك بمنزلة التقليد وان قلد غيره ودخل في الصلاة ثم ابصر فان كان هناك ما يعرف به القبلة من محراب او مسجد

اعتمد المحراب باللمس هكذا ذكر صاحب التهذيب وغيره وقال في العدة انما يعتمد الاعمي على المس اذا شاهد محراب المسجد قبل العمى أما لو لم يشاهد فلا يعتمد عليه ولو اشتبهت عليه طبقان المسجد فلا شك انه يصبر حتى يخبره غيره صريحاً وان خاف فوات الوقت صلى على حسب الحال وأعاد هذا اذا وجد من يخبره عن علم وكن ممن يعتمد قوله أما اذا لم يجد فلا يخلو اما ان يكون قادراً على الاجتهاد أولاً يكون فان قدر على الاجتهاد لزمه الاجتهاد والتوجه الي الجهة التي يظنها جهة القبلة ولا تحمل القدرة على الاجتهاد الا بمعرفة أدلة القبلة وهي كثيرة صنعوا لذكرها كتباً مفردة وأضمتها الرياح لانها تختلف وأقواها القطب وهو نجم صغير في بنات نعش الصغرى بين الفرقدين والجدى اذا جعله الواقف خلف اذنه اليمنى كان مستقبلاً للقبلة هكذا يكون بناحية الكوفة وبغداد وهمدان وقزوین والرى وطبرستان وجرجان وما والاها الى نهر الشاش وليس على القادر على الاجتهاد ان يقلد غيره فيعمل باجتهاده كما في الاحكام الشرعية ولو فعل يلزمه التضاء ولا فرق بين أن يخاف فوت الوقت لو اشتغل بالاجتهاد أو آمن بين أن لا يخاف في انه لا يقلد لكن عند ضيق الوقت يصلي بقى الوقت كيفما كان ثم يجتهد ويقضي وقال ابن سريج يقلد عند خوف الفوات وقال في النهاية لو كان في نظره وعلمه ان وقت الصلاة ينتهي قبل انتهاء نظره فيقلد ويصلي في الوقت أم يتأدى الي تمام الاجتهاد في نظره هذا كما لو تناوب جمع على بر وعلم ان النوبة لا تنتهي الا بعد الوقت وقد

او نهم يعرف به اتم صلاته وان لم يكن شيء من ذلك بطلت صلاته لأنه صار من اهل الاجتهاد فلا يجوز ان يصلي بالتقليد وان لم يجد من فرضه التقليد من يقلده صلى على حسب حاله حتى لا يخلو الوقت من الصلاة فاذا وجد من يقلده اعاد

(الشرح) فيه مسائل (أحدا) قد سبق بيان الخلاف في ان تعل أدلة القبلة فرض عين أم كفاية فاذا لم يعرف القبلة ولا دلالتها فان كان يمكنه التعلم والوقت واسع فان قلنا ان تعلم فرض عين له في التعلم فان ترك التعلم وقد لم تصح صلاته لأنه ترك وظيفته في الاستقبال فعل هذا ان ضاق الوقت عن التعلم فهو كالمعلم اذا تحير وسند كره في الفصل الذي يليه ان شاء الله تعالى وان قلنا التعلم ليس بفرض عين صلى بالتقليد ولا بعيد كلا عني وقد جزم المصنف بالاول (الثانية) اذا لم يعرف القبلة وكان ممن لا يتأتى منه التعلم لعدم اهليته او لم يجد من لم يتعلم منه وضاق الوقت او كان أعمى ففرضهم التقايد وهو قول الغير المستند الي اجتهاد فلو قال بصير رأيت القطب أو رأيت الحاق العظيم من المسلمين يصلون الي هنا كان الاخذ به قبول خبر لا تقليد أقال الشافعي والاصحاب رحمهم الله وشرط الذي يقلده أن يكون بالغا عاقلا مسلما ثقة عارفا بالادلة سواء فيه اجتهاد الرجل والمرأة العبد وفي وجه شاذ له تقليد صبي مميز حكاه (١) والرافعي فان اختلف عليه اجتهاد مجتهدين قلده من شاء منها على الصحيح المنصوص وبه قطع المصنف والجمهور والاولى تقليد الاوتق والاعلم وهو مراد

(١) رياض
بالاصل اه

ذكرنا خلافا في انه هل يصبر أم يتيمم ويصلي في الوقت فتحصل من هذا الكلام وجه ثالث انه يصبر الي تمام الاجتهاد ولا يصلي وان فات الوقت لا كيفا كان ولا بالتقاييد وما ذكرناه من الاجتهاد مستمر في حق الغائب عن مكة فأما الحاضر بمكة اذا لم يعان الكعبة لئلا يبين وبين الكعبة نظر ان كان الحائل أصليا كالجيل فله الاجتهاد والاستقبال بالاستدلال ولا يكافح صعود الجبل أو دخول المسجد لما فيه من المشقة وان كان الحائل حادئا كالأبنية فوجبان أحدهما لا يجوز لان الفرض في مثل هذا الموضع قبل حدوث البنا انما هو العناية دون الاجتهاد فلا يتغير بما طرأ من البناء وأصحها الجواز كما في الحائل الاصلي لما في تكليف العناية من المشقة وما ذكره في الكتاب قبل هذا الفصل ان الواجب بمكة خارج المسجد اذا لم يعان الكعبة يستدل عليها بما يدل عليها كأنه جواب على هذا الوجه وله خفيت الدلائل على المجتهد اما اتعمم اليوم او لكونه محبوبا في ظلة فتحبر لذلك أو اتمارض الدلائل عنده في الدلائل لتسرق أظهرها ان فيها قولين أحدهما عند الاكثرين أنه لا يقلد لانه قادر على الاجتهاد والتحير عارض وقد يزول عن قريب والثاني وهو اختيار ابن الصباغ أنه يقلد لانه عاجز عن استبانة الصواب بنظره فاشبه الاعمي والطريق الثاني القطع بالقول الاول والثالث القطع بالثاني فاذا قلنا لا يقلد فيصلي كيف اتفق

المصنف بقوله أبصرهما وفيه وجه انه يجب ذلك وقيل يصلي الي المجتئين مرتين حكمة (١)
 (الثالثة) ادعاف الاعمي القبلة باللمس بان لمس الحراب في الموضع الذي يجوز اعتناؤه الحراب علي
 ماسبق صلي اليه ولا اعادة وقد سبق بيان هذا وما يتعلق به (الرابعة) اذا دخل الاعمي والجاهل
 الذي هو كالاغمي في الصلاة بالتقليد ثم ابصر الاعمي أو عرف الجاهل الادلة فان كان هناك ما يعتمد
 من حراب او نجم أو خبر ثقة أو غيرها استمر في صلاته ولا اعادة وان لم يكن شيء من ذلك
 واحتاج الى الاجتهاد بطلت صلاته (الخامسة) اذا لم يجد من فرضه التقليد من يقلده وجب عليه
 أن يصلي لحزمة الوقت علي حسب حاله وتلزمه الاعادة لانه عذراً در * قال المصنف رحمه الله *
 (وان كان ممن يعرف الدلائل ولكن خفيت عليه لظلمة او غيم فقد قال الشافعي رحمه الله
 ومن خفيت عليه الدلائل فهو كالاغمي وقال في موضع آخر ولا يصح بصيراً أن يقلد قال ابو اسحق
 لا يقلد لانه يمكنه الاجتهاد وقوله كالاغمي أراد به كالاغمي في أنه يصلي ويعيد لا أنه يقلد وقال
 أبو العباس ان ضاق الوقت قد وان اتسم لم يقلد وعليه يأول قول الشافعي وقال المزني وغيره
 المسألة على قولين وهو الاصح أحدهما يقلد وهو اختيار المزني لانه خفيت عليه الدلائل فهو كالاغمي
 والثاني لا يقلد لانه يمكنه التوصل بالاجتهاد *)

(١) يماس
 بالامل اه

ويقضى كالاغمي لا يجد من يقلده يصلي لحق الوقت ويقضى وان قلنا انه يقلد فهل يقضى ذكر في
 النهاية أنه علي وجهين مبين علي القولين في لزوم القضاء اذا صلي بالتيمم لم يرد ادلايدوم كلياً في
 بنظرنا وقضية هذا الكلام أن يكون الاظهر وجوب القضاء علي قولنا أنه يقلد كأن الاظهر لزوم
 القضاء علي من تيمم في الحضر فقد الماء ولكن الذي أورده الجمهور تفرصا علي قولنا أنه يقلد
 أنه لا قضاء عليه كالاغمي اذا صلي بالتقليد ثم قال امام الحرمين قدس الله روحه والخلاف المذكور
 في تحريم المجتهد مضعماً اذا ضاق الوقت وخشي الفوات فاما في أول الوقت ووسطه يتمتع التقليد لا بحالة
 إذ لا حاجة اليه ثم قال وفي المسألة نوع احوال وسببه الالحاق بالتيمم في أول الوقت مع العلم بانه
 ينتهي الى الماء في آخر الوقت وهذا آخر الكلام في القادر علي الاجتهاد. أما العجز عنه فيقسم
 الى عاجز لا يمكنه تعلم الادلة كالاغمي والى عاجز يمكنه التعلم: أما الاول فالاعمي لا سبيل له الي معرفة
 أدلة القبلة لانها تتعلق بالبصر فالواجب عليه التقليد كما امامي في الاحكام وانما يجوز تقليد المكاف
 المسلم العدل العارف بأدلة القبلة يستوي فيه الرجل والمرأة والحر والعبد وتقليد الغير هو قبول قوله
 المستند الي الاجتهاد حتي أن الاعمي لو أخبره بصير بمحل القطب منه وهو عالم بدلائله أو قال رأيت
 الخلق الكثير من المسلمين يصلون الي هذه الجهة كان الاخذ بمقتضاه قبول خبر لا تقليد ولو وجد
 مجتهدين واختلاف اجتهادهما قلد من شاء منها والاحب أن يقلد الاوثق والاعلم عنده وقيل يجب
 لذلك فان تساوى قول اثنين عنده تخير وقيل يصلي مرتين الي المجتئين وفي معنى الاعمي البصير

﴿الشرح﴾ إذا خفيت الأدلة على المجتهد لغيره أو ظلمة أو تضارب الأدلة أو غيرها فيه أربع طرق أصحها فيه قولان أحدهما لا يقلد والثاني يقلد الطريق الثاني يقلد قطعاً والثالث لا يقلد قطعاً والرابع أن ضاق الوقت قلدوا الأفلاد ذكر المصنف دليل الجميع فنقلنا لا يقلد صلي على حسب حاله ووجبت الإعادة لأنه عذر نادر وأن قلنا يقلد قلاد وصلي بالإعادة تنبيه على الصحيح وبه يعلم الجمهور وقال امام الحرمين والغزالي في البسيط وغيرها فيه وجبان بناء على أنهم لم يميزوا بين صلي التيمم لعذر نادر غير دائم هل يلزمه القضاء وهذا شاذ ضعيف واعلم أن الطريق الثانية صواباً ضاق الوقت أم لا هكذا صرح به المصنف والجمهور وقال امام الحرمين هذه الطرق إذا ضاق الوقت ولا يجوز التقليد قبل ضيقه قطعاً لعدم الحاجة قال وفي احتمال من التيمم أول الوقت والمذهب ما مسكه عن الجمهور * * قال المصنف رحمه الله *

﴿وأما في شدة الخوف والاحتياج للقتال فيجوز أن يترك القبلة إذا اضطر إلى تركها ويعصلي حيث أمكنه لقوله تعالى ﴿فان خفتم فرجالاً أو ركباناً﴾ قل ابن عمر رضي الله عنهما «مستقبلي القبلة وغير مستقبلها» ولأنه فرض اضطر إلى تركه صلي مع تركه كالمرضى إذا عجز عن القيام * ﴿الشرح﴾ هذا الذي نقله عن ابن عمر رواه البخاري في صحيحه لكن سياق مخالف لهذا فرواه عن نافع أن ابن عمر كان إذا سئل عن صلاة الخوف قال يتقدم الإمام والائمة من الناس فذكر صفته قال فإن كان خوف هو أشد من ذلك صلوا رجالاً قیاماً علي أقدامهم أو ركباناً مستقبل القبلة أو غير مستقبلها قال نافع لا أرى ابن عمر ذكر ذلك إلا من رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا لفظ البخاري ذكره في كتاب التفسير من صحيحه قول الحسن الواحدی رحمه الله في تفسير الآية فان خفتم أي عدواً قال والرجال جمع راجل كصاحب وصحاب وهو

الذي لا يعرف الأدلة وليس له أهلية معرفتها فيقلد كالأعمى لأن عدم البصيرة أشد من عدم البصر (القسم الثاني) لما عجز الذي يمكنه التعلم فبني أمره على أن تعلم أدلة القبلة هل هو من فروض الأعيان أم لا وفيه وجهان أحدهما لا بل هو من فروض الكفايات كالعالم بأحكام الشريعة ولأن المجتهد لا يستعملها نادرة فإن الاشتباه ما يندروا أحدهما أن من فروض الأعيان كإمكان الصلاة بشرائطها بخلاف تعلم الأحكام فإنه يحتاج إلى زمن طويل وتحمل مشقة كبيرة فإن قلنا لا يجب التعلم فإنه يصلي بالتقليد ولا يفتني كالأعمى وإن قلنا يتعين فليس له التقليد فإن قلد قضى لتقصيره وإذا ضاق الوقت عن التعلم فهو كالأعمى إذا عجز في اجتهاده وقد قدمنا الخلاف فيه وارجع بهذا إلى ما يتعلق بلفظ الكتاب خاصة فأقول أما قوله فالتقادر على معرفة القبلة لا يجوز له الاجتهاد فالعلم أن التقادر على معرفتها وإن كان يمتنع عليه الاجتهاد لكن امتناع الاجتهاد لا يختص به لأن من وجد عن لا يخبره عن القبلة أخباراً يستند إلى علم في زعم الخبر يمتنع عليه الاجتهاد ومع أن قوله لا يحصل المعرفة فإن قلت قوله لا يحصل العلم وإن لم تحصل المعرفة والتمتع كثيراً

﴿ وأما النافلة فينظر فيها فإن كان في السفر وهو علي دابته نظرت قن كان يمكنه أن يدور على ظهرها كالعمارية والمحمل الواسع لزمه أن يتوجه إلى القبلة لأنها كالسفينة وإن لم يمكنه ذلك جاز أن يترك القبلة ويصلي عليها حيث توجه للمدري عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي علي راحلته في السفر حينما توجهت به » ويجوز ذلك في السفر الطويل والقصير لأنه لا يجز حتى لا يتقطع عن السير وهذا موجود في التفسير والمأثور ﴿ الشرح ﴾ حديث ابن عمر رواء البخاري ومسلم وفي الصحيحين أيضا عن جماعات من الصحابة مثله ونحوه والمحمل بفتح الميم الأول وكسر الثانية وقيل كسر الأول وفتح الثانية اثنان وقد أوضحته في التهذيب والعمارية ضبطها جماعة من الفقهاء الذين نكاهوا في ألفاظ المذهب بتشديد الميم والياء وضبطها غيرهم بتخفيف الميم وهو الأجود وقد أوضحته في التهذيب وهو مركب صغير علي هيئة مهد الصبي أو قريب من صورته « أما حكم المسئلة فإذا أراد الركب في السفر نافلة نظر إن أمكنه أن يدور علي ظهر الدابة ويستقبل القبلة فإن كان في محل أو عمارة أو هودج ونحوها ففيه طريقتان المذهب أنه يلزمه استقبال القبلة وأما الإكراه والوجود ولا يجز به إلا بما لأنه متمكن منها فاشبه راكب السفينة وبهذا الطريق قطع المصنف والجمهور والثاني على وجهين أحدهما هذا والثاني يجوز له ترك القبلة والإيماء « لا ركان كالراكب علي سرج لأن عليه

بالادلة أن قلد يلزمه القضاء ليس مجزى علي إطلاقه أيضا لأن البصر الماهل إذا كان بحيث لا يمكنه التعلم فهو كالاعمى قلد ولا يقضى كما تقدم »

قال ﴿ ثم ما صلي بالاجتهاد فتيقن الخطأ وبأن جهة الصواب وجب (حرم) عليه القضاء علي أحد القولين فإن تيقن الخطأ ولم يظهر الصواب إلا بالاجتهاد ففي القضاء قولان مرتبان وأولى أن يجب عليه ومن صلي أربع صلوات الي أربع جهات بأربع اجتهادات ولم يتعين له الخطأ فلا قضاء (و) عليه ﴾ »

الصلي بالاجتهاد إذا ظهر له الخطأ في جهته فله ثلاث أحوال (أحدها) أن يظهر له الخطأ قبل الشروع في الصلاة (والثانية) أن يظهر بعد الفراغ منها (والثالثة) أن يظهر في أدائها أما الحالة الأولى فهي غير مذكورة في الكتاب وحكمها أن نظر إن تيقن الخطأ في اجتهاده أعرض عن مقتضاه وتوجه إلى الجهة التي يعلمها أو يظنها جهة الكعبة وإن ظن الخطأ في اجتهاده وظن أن الصواب جهة أخرى فإن كان دليل الاجتهاد الثاني أوضح عنده من الأول أعرض عن مقتضي الأول وإن كان دليل الأول أوضح عنده جرى علي مقتضاه وإن تساوى تخير وقيل يصلي إلي الجهتين مرتين وأما الحالة الثانية وهي أن يظهر الخطأ بعد الفراغ من الصلاة فهذا الفصل مسوق لها ولا يخلو إما أن يظهر الخطأ حينئذ أو ظنا والفتيان المذكوران في الكتاب أما اقسام

مشقة في ذلك بخلاف السفينة ومن ذكر هذين الوجهين صاحب الحاوى والدارى وقتل الرافعى الجواز عن نص الشافعى وهو غريب والصحيح الاول قال القاضى ابو الطيب سواء كانت الدابة مقطورة او مفردة يلزمه الاستقبال اما الراكب في سفينة فيلزمه الاستقبال واتمام الاركان سواء كانت واقفة او سائرة لانه لامشقة فيه وهذا متفق عليه هذا في حق ركاها الا جانب ايا ملاحها الذى يسيرها فقال صاحب الحاوى وابو للكلام يجوز له ترك القبلة في نوافله في حال تسييره قال صاحب الحاوى لانه اذا جاز للماشي ترك القبلة لئلا يتقطع عن سيره فلان يجوز للملاح الذى يتقطع هو وغيره اولي واماراكب الدابة من بعير وفرس وجمار وغيرها اذ لم يمكنه ان يدور على ظهرها بان ركب علي سرج وقب وتحوها فله ان يتقل الى أى جهة توجه لما سبق من الادلة وهذا مجمع عليه ولانه لو لم يجز التنفل في السفر الى غير القبلة لاقطع بعض الناس عن اسفارهم لرغبتهم في المحافظة على العبادة وانقطع بعضهم عن التنفل لرغبتهم في السفر وحكى القاضى حنين عن افعال أنه سأل الشيخ ابا زيد فعلم بالعلة الاولى وسأل الشيخ ابا علي الحضرى فعلم بالثانية والتقسيم الذى ذكرته احسن وهذا معنى قول الغزالي في البسيط لكيلا ينقطع المتعب عن السفر والمسافر عن التنفل وهذا التنفل على الراحلة من غير استقبال جائز في السفر الطويل والتعبير هذا هو المشهور من نص الشافعى نص عليه في الام والمختصر وقال في

الاول وهو ان يظهر الخطأ يقينا ففي وجوب انقضاء قولان اصحها الوجوب لانه تبين له الخطأ فيما يأمّن مثله في القضاء فلا يستدعى مثله كالحاكم اذا حكمهم وجد النص بخلافه واحترزوا بقولهم فيما يأمّن مثله في القضاء عن الخطأ في الوقوف بعرفة حيث لا يجب القضاء لان مثله غير مأمون في القضاء ويمكن أن يقال في قولنا تبين الخطأ ما يفيد هذا الاحتراز لان الامر ثم مبني على رؤية الملل ولا يقين بكون الرأيين مصيبين او على استحكال العدد وهو مبني على الرؤية في الشهور المتقدمة والاصابة فيها مظنونة والمبني على المظنون مظنون واقول ثانيا انه لا يجب القضاء لانه ترك القبلة بعذر فأنشبه تركها في حالة المسابقة قال الصيدلانى ومعنى القولين انه كلف الاجتهاد لا غير وكلف التوجه الى القبلة فان قلنا بالاول فلا قضاء وان قلنا بالثاني وجب القضاء وبالقول الثاني قال ابو حنيفة ومالك واحمد والمزنى وقوله في الكتاب وجب القضاء معلم برقمهم جميعا وللسألة نظائر منها ما اذا اجتهد في وقت الصلاة فتبين بعد انقضاء الوقت انه اخطأ بالتقديم او اجتهد المحبوس في الصيام فوافق اجتهد شعبان وتبين الحال بعد انقضاء رمضان ففي وجوب القضاء قولان قال امام الحرمين وهذا اذا لم يتأت الوصول الى اليقين فان تأتى ذلك فالوجه القطع بوجوب القضاء وان اجتهد انما يغنى بشرط الاصابة ومنها ما اذا رأوا سوادا نظفوه عدوا فصلوا صلاة شدة الخوف ثم بان الخطأ في القضاء قولان ومنها ما اذا دفع الزكاة اليه رجل ظنه فقيراً فبان غنياً في الغنمان قولان ثم اختلفوا في موضع

وكثير أم لا لما ذكرناه وان كان التحريف والانحراف الى جهة القبلة لم يؤثر أيضا بلا خلاف لأنها الأصل وان كان الى غير جهة المقصد وهو عامد مختار عالم بطلت صلاته بلا خلاف وان كان ناسيا أو جاهلا ظن أنها جهة مقصده فإن عاد على قرب لم تبطل صلاته وان طال ففي بطلانها وجهان الأصح تبطل ككلام النامي لا تبطل قليله وتبطل بكثيره على الأصح وبهذا قطع الصيدلاني والبعثي وغيرها والثاني لا تبطل وبه قطع الشيخ أبو حامد وآخرون وان غلبته الدابة فانحرف بمجهاها وطال الزمان ففي بطلان صلاته وجهان الصحيح تبطل كما لو كان يصلي على الأرض فأماله إنسان قهراً لأنه نادر والثاني لا تبطل وبه قطع الشيخ أبو حامد وان قصر الزمان فطريقان أحدهما أنه كالطويل حكمه الغزالي في الوجيز وأشار اليه في الوسيط قال الرافعي وغيره لم تر هذا الخلاف لغيره والثاني وهو للمذهب وبه قطع المصنف والجمهور لا تبطل قطعاً لعموم الحاجة ثم إذا لم تبطل في صورة التسيان فإن طال الزمان سجد للسهو وان قصر فوجهان الصحيح المنصوص لا يوجد وفي صورة الجحاح أوجه أصحها يسجد: والثاني لا والثالث ان طال سجد والا فلا وهذا كله تفريع على للمذهب الصحيح أن النفل يدخله مجود السهو وفيه قول غريب سنوضحه في موضعه ان شاء الله تعالى أنه لا يدخله *

(فرع) إذا انحرف المصلي على الأرض فرضاً أو نقلاً عن القبلة نظر ان استدبرها أو تحول الى جهة أخرى عمداً بطلت صلاته وان فعله ناسياً وعاد الى الاستقبال على قرب لم تبطل وان عاد بعد طول الفصل بطلت على أصح الوجهين وهما كالوجهين في كلام النامي إذا أكثر ولو أماله غيره عن القبلة قهراً فعاد الى الاستقبال بعد طول الفصل بطلت بلا خلاف وان عاد على قرب فوجهان أصحهما تبطل أيضاً لأنه نادر كما لو أكره على الكلام فإنها تبطل على الصحيح من القولين لأنه

الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد الا ترى ان اقامتي لو قضى باجتهاده ثم تغير اجتهاده لا ينقض قضاؤه الاول وينبئ علي هذا ما لو صلى اربع صلوات الى اربع جهات بأربعة اجتهادات فلا يجب عليه قضاء واحدة منها لان كل واحدة منها مؤداة باجتهاد لم يتبين فيه الخطأ هذا ظاهر المذهب وهو الذي ذكره في الكتاب وعن صاحب التفرير وجهان آخران أحدهما يجب عليه قضاء الكل لان الخطأ مستيقن في ثلاث صلوات منها وان لم يتبين فأشبههما اذا فسدت عليه صلاة من صلوات وحكي في التهمة هذا الوجه عن الاستاذ ابني اسحق الاسفرائيني والثاني انه يجب قضاء ما سوى الصلاة الاخيرة ويجعل الاجتهاد الاخير ناسخاً لما قبله وعلي هذا الخلاف لو صلى صلاتين الى جهتين باجتهادين أو ثلاثاً الى ثلاث جهات باجتهادات فعلي ظاهر المذهب لا قضاء عليه وعلي الوجه الثاني يقضي الكل وعلى الثالث يقضي ما سوى الاخيرة واعلم أنا سنذكر خلافاً في انه اذا صلى بالاجتهاد هل يجب عليه تجديد الاجتهاد للصلاة الثانية وحكم هذه المسئلة لا يختلف بين ان

نادر * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان كان المسافر ماشياً جاز أن يصلي النافلة حيث توجه لان الرأى أكبر أجزاله ترك القبلة حتى لا يقطع الصلاة في السفر وهذا المعنى موجود في الماشي غير أنه يلزم للماشي أن يحرم ويركع ويسجد على الأرض مستقبل القبلة لانه يمكنه أن يأتي بذلك من غير أن يقطع عن السير ﴾
 ﴿ الشرح ﴾ يجوز للماشي في السفر التنفل بلا خلاف لما ذكره المصنف وفي لبته في الاركان ثلاثة أقوال حكها الخراسانيون أصحها وبه قطع المصنف وسائر العراقيين يشترط أن يركع ويسجد على الأرض وله التشهد ماشياً كما له القيام ماشياً والثاني يشترط التشهد أيضاً قاعدا ولا يمشي الا في حالة القيام والثالث لا يشترط البتة في الأرض في شيء من صلاته ويومئ بالركوع والسجود وهو ذاهب في جهة مقصده كالراكب وأما استنباله فان قلنا بالقول الثاني وجب عند الاحرام وفي جميع الصلاة غير القيام وان قلنا بالاول استقبل في الاحرام والركوع والسجود ولا يجب عند السلام على أصحاب الوجوه وان قلنا بالثالث لم يشترط الاستقبال في غير حالتي الاحرام والسلام وحكمه فيها حكم ركب يده زمام دابته وحينئذ يكون الاصح وجوبه عند الاحرام دون السلام وحيث لم توجب استقبال القبلة يشترط ملازمة جهة المقصد كما سبق في الرأى والله أعلم *

(فرع) مذهبتنا جواز صلاة المسافر النافلة ماشياً وبه قال احمد وداود ومنعها أبو حنيفة ومالك *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان دخل الرأى أو الماشي الى البلد الذي يقصده وهو في الصلاة أتم صلاته الى القبلة وان دخل بلدة في طريقه جاز أن يصلي حيث توجه مالم يقطع السير لانه باق على السير ﴾ *

توجب تحريداً الاجتهاد فيجدد وبين ان لا توجب لكن اتفق له ذلك *

قال ﴿ وان يتبين انه استدبر وهو في اثناء الصلاة يحول وبناء اذا قلنا يجب القضاء عند الخطأ فهنا اولى بالابطال كيلا يجمع في صلاة واحدة بين جهتين اما اذا ظهر الخطأ يقينا او ظناً ولكن لم يظهر جهة الصواب فان عجز عن الدرك بالاجتهاد بطلت صلاته وان قدر على ذلك على القرب في البطالان قولان مرتبان على تيقن الصواب واولى بالبطالان لاجل التحير في الحال ﴾ *

هذا الفصل لبيان الحالتين الثلاثة وهي أن يظهر الخطأ في الاجتهاد في اثناء الصلاة ولا يخلو أما أن يظهر له الصواب مقترناً بظهور الخطأ وأما أن لا يكون كذلك فعماضريان (الضرب الاول)

(الشرح) قال اصحابنا رحمهم الله يشترط لما وز الفل راكبا وماشيا دوام السفر والسير
فلو بلغ المنزل في خلال صلاته اشترط اتمامها الى القبلة متمكنا وينزل ان كان راكبا وفيه الاركان
ولو دخل وطنه ومحل اقامته أو خل البلد الذي يقصده في خلال ما اشترط النزول وتمام الصلاة
باركاتها مستقبلا بول دخوله البنيان الا اذا جوزنا للقيم التنفل على الرحلة ولو نوى الإقامة
بقريه في اثنا طريقه صارت كقصده ووطنه ولو مر بقريه مجتازا فله اتمام الصلاة راكبا أو
ماشيا حيث توجه في مقصده فان كان له بها أهل وليست وطنه فهل يصير مقيا بلخوها فيه قولان
بمجرى ان في التنفل والقصر والفطر وسائر الرخص أصحابها لا يصير فيكون كما لو لم يكن له بها أهل
والثاني يصير فيشترط النزول وتمامها مستقبلا وحيث أمرناه بالنزول فذلك عند تعذر الدابة على
البناء مستقبلا فلو أمكن الاستقبال وتمام الاركان عليه وهي واقعة جاز واذا نزل وبني ثم أراد
الركوب والسفر فليتمها وسلم منها ثم يركب فاذا ركب في اثنا ما بطلت صلاته قال القاضي أبو
الطيب وعند المزني لا تبطل كما لا تبطل بالنزول قال وهذا خطأ قال صاحب المسامى المصلي سائرا
الى غير القبلة يلزمه العدول الى القبلة في اربعة مواضع احدها اذا دخل بلدته ومقصده فيلزمه
استقبال القبلة فيما بقي من صلاته فان لم يفعل بطلت الثاني اذا نوى الإقامة فيلزمه الاستقبال فيما بقي
فان لم يفعله بطلت الثالث ان يصل المنزل لانه وان كان باقيا على حكم السفر فقد اقطع سيره فيلزمه الاستقبال
فان تركه بطلت صلاته الرابع ان يقف عن السير بغير نزول لاستراحة أو انتظار رفيق ونحو ذلك فيلزمه
الاستقبال فيما بقي فان تركه بطلت صلاته فان سار بعد ان توجه الى القبلة وقبل اتمام صلاته فان كان ذلك
اسير القافلة جاز ان يتمها الى جهة سيره لان عليه ضرراً في تأخره عن القافلة وان كان هو
المريد لحدث السير اشترط ان يتمها قبل ركوبه لانه بالوقوف لزمه اتوجه في هذه الصلاة فلم

أن يظهر له الصواب مقترنا بظهور الخطأ فنظر ان كان الخطأ مستيقنا فنبي ذلك على انه لو اذن في
وجوب القضاء عند ظهور يقين الخطأ بعد الصلاة إن تدل على بطلان صلاته مما يلزمه الاستئناف
وإن قلنا لا يجب فهنا وجان وربا قيل قولان أحدهما أنه : تأفف لان الصلاة الواحدة لا تؤدي الى
جهتين كالحادث فالواحدة لا تصور ما ضاؤها بحكمين مختلفين وأصحها أنه ينحرف الى جهة الصواب
ويبنى على صلاته احتسابا لما مضى من صلاته كما يحسب بجميع صلاته على هذا القول اذا بان يقين
الخطأ بعد الصلاة ولا تنكر إقامة الصلاة الواحدة الى خمس الا ترى أن أهل قبا كذلك فعلوا (١)
وان كان الخطأ ظاهراً بالاجتهاد قد ذكرنا أنه اذا وقع ذلك بعد الصلاة لم يؤثر فاذا اتفق في اثنا ما فهو

(١) (حديث) : ان اهل قبا صلوا الى جهتين هذا مختصر من حديث ابن عمر فيما الناس
في صلاة الصبح بقاء إذ جاءهم آت فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل عليه وقد
امران يستقبل القبلة فاستقبلوها وكانت وجوههم الى الشام فاستداروا الى الكعبة وهو متفق عليه
من حديث ابن عمر هكذا ومن حديث البراء بن عازب نحوه ومسلم من حديث انس نحوه وللبراز
من طريق ثمامة عن انس فصلوا الركعتين الباقيتين الى الكعبة

يجز تركه كالنازل اذا ابتداء الصلاة الى القبلة ثم ركب سائراً لم يجز ان يتم هذه الصلاة الى غير القبلة وافق الاصحاب على أنه اذا ابتداء النافلة على الارض لم يجز أن يتبها على الدابة لغير القبلة وقوله الشيخ أبو حامد وغيره عن نص الشافعي رحمه الله *

(فرع) لو دخل بلدأ في أثناء طريقه ولم ينو الإقامة لسكن وقف على راحلته لا انتظار شغل ونحوه وهو في النافلة فله اتمامها بالاعماء ولكن يشترط استقبال القبلة في جميعها مادام واقفا صرح به الصيدلاني واما الم الحرمين والغزالي وآخرون * قال المصنف رحمه الله *

(واذا كانت النافلة في الحضر لم يجز أن يصل بها الى غير القبلة وقال ابو سعيد الاصطخري يجوز لانه انما رخص في السفر حتى لا يتقطع الركوع وهذا موجود في الحضر والمذهب الاول لان الغالب من حال الحضر البث والمقام فلا مشقة عليه في الاستقبال) *

(الشرح) في تنفل الحاضر اربعة أوجه الصحيح المنصوص الذي قاله جمهور اصحابنا المتقدين لا يجوز للماشي ولا للراكب بل لناقلته حكم الفريضة في كل شيء غير القيام فانه يجوز التنفل قاعدا واثاني قاله ابو سعيد الاصطخري يجوز لها قال القاضي حسين وغيره ولكن ابو سعيد الاصطخري محتسب بغداد يطوف في السلك وهو يصل على دابته : والثالث يجوز للراكب دون الماشي حكمه القاضي حسين لان الماشي يمكنه أن يدخل مسجدا بخلاف الراكب والرابع يجوز بشرط استقبال القبلة في كل الصلاة قال الرافعي هذا اختيار القمام *

(فرع) في مسائل تتعلق بالباب (إحداها) شرط جواز التنفل في السفر ماشيا وراكبا أن لا يكون سفره معصية وكذا جميع رخص السفر شرطها ان لا يكون سفر معصية وقد سبق بيانه في باب

على هذين الوجهين أو القولين وأصحهما أنه ينحرف ويبيّن لأن الامر بالاستشاف تقض لما أدى من الصلاة والاجتهاد لا ينقض والاجتهاد والثاني أنه يستأنف كيلا يجمع في صلاة واحدة بين جهتين فعلي الوجه الاول لو صلى أربع ركعات الى أربع جهات بربعة اجتهادات فلا إعادة عليه كما ذكرنا في الصلاة وخص في التهذيب رواية الوجهين بما اذا تغير اجتهاده وكان الدليل الثاني أوضح من الاول فاما اذا كان الدليل الثاني مثل الاول أو دونه قل لا يتحول بل يتم صلاته إلي تلك الجهة ولا إعادة عليه ولك أن تقول ان كان الدليل اثنائي دون الاول فلا يتغير الاجتهاد ولا يظهر الخطأ لأن أقوى الظنين لا يترك باضعفا وان كانا مثلين فقضية التوقف والتحير وحينئذ لا يكون الصواب ظاهراً فتكون الصورة من الضرب اثنائي وسند كركه (الضرب اثنائي) أن لا يظهر الصواب مع ظهور الخطأ فان عجز عن درك الصواب بالاجتهاد على القرب بطلت صلاته اذ لا سبيل الى الاستمرار على الخطأ ولا وقوف على جهة الصواب لينحرف وان قدر على ذلك على القرب فهل يبيّن وينحرف أم يستأنف يعود فيه الخلاف الذي ذكرناه في الضرب الاول بالترتيب وهنا أولي بان يستأنف لأن تم يمكن من الانحراف إلى الصواب كما ظهر الخطأ

مسح الخف وسنبطه إن شاء الله تعالى في باب صلاة المسافر (الثانية) يشترط أن يكون ما يلاقي بدن الصلي على الراحة وثيابه من السرج والمتاع واللجام وغيرها طاهرا ولو بالثأب الدابة أو وطئت نجاسة أو كان على السرج نجاسة فتراها وصلى عليه لم يضر ولو أوطأها الراكب نجاسة لم يضر أيضا على الصحيح من الوجوه لانه لم يباشر النجاسة ولا حمل ما يلاقيها وبهذا الوجه قطع امام الحرمين والغزالي والمتولي وآخرون قال القاضي حسين والمتولي ولو دعى فم الدابة وفي يده لجامها فهو كما لو صلى وفي يده جبل طاهر طرفه على نجاسة وقد سبق بيانه ولو وطئ المتنفل ماشيا على نجاسة عمدا بطلت صلاته قال امام الحرمين والغزالي وغيرهما ولا يكلف أن يتحفظ ويصوب ويحاط في المشي لان الطريق يقاب فيها النجاسة والتصون منها عسر فزعته تقطع المسافر عن اغراضه قال امام الحرمين ولو انتهى الى نجاسة يابسة لا يجد عنها معدلا فهذا فيه احتمال قال ولا شك لو كانت رطبة فغشي عليها بطلت صلاته وان لم يتعد لانه يصير حامل نجاسة (الثالثة) يشترط ترك الافعال التي لا يحتاج اليها فان ركض الدابة للحاجة فلا بأس وكذا لو ضربها أو حرك رجله لتسير فلا بأس ان كان الحاجة قال المتولي فان فعله لغير حاجة لم يطل صلاته ان كان قليلا فان كثر بطلت ولو أجراها لغير عذر أو كان ماشيا فعدا بلا عذر قال البغوي بطلت صلاته على أصح الوجوه (الرابعة) اذا كان المسافر راكب تاسيف وهو الهائم الذي يستقبل تارة ويستدير تارة وليس له مقصد معلوم فليس له التنفل على الراحة ولا ماشيا كما ليس له القصر ولا الترخص بشيء من رخص السفر فلو كان له مقصد معلوم لكن لم يسر اليه في طريق معين فهل له التنفل مستقبلا جه مقصده فيه قولان حكاهما امام الحرمين والغزالي وآخرون أحدهما جواز ذلك لان له طريقا معلوما والثاني لا لان له بذلك طريقا مضبوطا فقل لا يؤدي

وهنا بخلافه فانه متحير في الحال مثال هذا الضرب عرف أن قبله يسار للشرق والسماء متفجرة فتوجه الى جهة على ظن أنها يسار للشرق فانفتح الغيم بمحاذته وظهر كوكب قريب من الافق ففهم علم الخطأ يقينا اذ تبين له أنه مشرق أو مغرب ولم يعلم الصواب اذ لم يعرف أنه مشرق أو مغرب ثم قد يعرف الصواب على اقرب بان يرتفع الكوكب فيعلم أنه مشرق أو ينحط فيعلم أنه مغرب ويترتب على ذلك معرفة القبلة وقد يعجز عن ذلك بان يطبق الغيم ويستمر الالتباس وانين ما يشتمل عليه الكتاب مما ذكرناه (اعلم) انا قسمنا الضرب الاول قسمين أحدهما أن يستيقن الخطأ والثاني أن لا يستيقنه بقوله وأن يقين أنه استدبر هو القسم الاول من هذا الضرب فان المستيقن الاستدبار عارف بالخطأ يقينا وعارف بالصواب أيضا مع معرفة الخطأ يقينا ولا فرق بعد بين الخطأ بين أن يظهر الصواب يقينا أو ظنا وأن كانت الصورة المذكورة في الكتاب هو يقين الصواب مع يقين الخطأ وقوله يحول وبني جواب علي قولنا أنه اذا بان يقين الخطأ بعد الصلاة لا يجب عليه القضاء وقد روينا وجهين علي هذا القول فاذا ذكر جواب علي أحدهما أشار الى التفرع

سيره الى مقصده (الخامسة) قال صاحب التمهيد اذا كان متوجها الى مقصده معلوم فتغيرت نيته وهو في الصلاة تنوى السفر الى غيره أو الرجوع الى وطنه فليصرف وجهه الى تلك الجهة في الحال ويستمر على صلاته وتصير الجهة الثانية قبلته بمجرد النية السادسة لو كان ظهره في طريق مقصده الى القبلة فركب الدابة مقلوبا وجعل وجهه الى القبلة فوجهاً حاكماً صاحب التمهيد أحدهما لا تصح لأن قبلته طريقه وأصحهما تصح لأنها اذا صحت تغير القبلة فلها أولى (السابعة) حيث جازت النافلة على الراحة وماشياً فجميع النوافل سواء في الجواز وحكى الخراسانيون وجهاً أنه لا يجوز العيد والكسوف والاستسقاء لشبهها بالقرائن في الجملة وبهذا الوجه قطع الدارمي والصحيح الاول وهو المنصوص وبه قطع الاكثرون ولو سجد لشكر أو تلاوة خارج الصلاة بالانكسار على الراحة ففي صحته الخلاف في صلاة السكوف لأنه نادر والصحيح الجواز كما ركعت الطواف فان قلنا ما استعجزت على الراحة وان قلنا واجبة فلا ولا تصح للندوة ولا الجنابة ماشياً ولا على الراحة على المذهب فيها وفيها خلاف سبق في باب التيمم (الثامنة) شرط الفريضة المكتوبة أن يكون مصلياً مستقبل القبلة مستمراً في جميعها فلا تصح الى غير القبلة في غير شدة الخوف ولا تصح مع الماشي للمستقبل ولا من الراكب المحل بقيام أو استقبال بلا خلاف فلو استقبل القبلة وأتم الراكب في هودج أو سرير أو نحوها على ظهر دابة وافقه في صحة فريضته وجهاً أصحها تصح وبه قطع الاكثرون منهم انقضى أبو الطيب والشيخ أبو حامد وأصحاب التمهيد والتعذيب والمفسد والبحر وآخرون ونقله القاضي عن الأصحاب لأنه كالسنة والثاني لا يصح وبه قطع البندنجي وامام الحرمين والفرازي فان كانت الدابة سائرة والصورة كما ذكرنا فوجهاً حاكماً القاضي حين والبعوي والشيخ ابراهيم المروزي وغيرهم الصحيح المنصوص لا تصح لأنها لا تعد قراراً والثاني تصح كالسنة وتصح الفريضة في السفينة الواقعة

على القول الثاني بقوله لا اذا قلنا يجب انقضاء عند الخطأ أي اذا أوجبنا القضاء عند ظهور الخطأ يقينا بعد الصلاة فتحكم بطلان الصلاة عند ظهوره في أتمائها ولا يعتد بما أتى به بل البطلان ههنا أولى كيلا يجمع في صلاة بين جنتين وأما القسم الثاني من هذا الضرب فهو غير مذكور في الكتاب وحكمه قريب من حكم القسم الاول لانا وان رتبنا الحكم ثم على القولين في ان تعيين الخطأ بعد الصلاة هل يوجب القضاء كما سبق فلا يحصل الا وجهاً أحدهما أنه يبيى والثاني أنه يستأنف وهما جاربان في القسم الثاني على ما بينا ولهذا قال في الوسيط وان تبين بالاجتهاد انه مستدبر فحكمه حكم المتيقن نعم يختلف التوجيه بحسب التمسك كما قدمناه وأما قوله أما اذا ظهر الخطأ يقينا أو ظنا الى آخره فهو الضرب الثاني وههنا صرح بالتسوية بين يتقن الخطأ وظنه وقوله ففي البطلان قولان مرتبان على يقين الصواب أي يقين الصواب مع الخطأ وهو صورة الاستدبار وقد ذكر فيها قوانين أنه تبطل صلاته أو يبيى وهذه مرتبة عليها والله أعلم *

والجارية والزورق المشدود بطرف الساحل بلا خلاف اذا استقبل القبلة وآتم الأركان فان صلى كذلك في سريره يحمله رجال أو أرجو - مشدودة بالخيال أو الزورق الجاري في حق المقيم بخداد ونحوه ففي صحة فريضة وجهان الاصح الصحة كالسفينة وبه قطع القاضي ابو الطيب فقال في باب موقف الامام والمأموم قال أصحابنا لو كان يصلي على سريره فحمله رجال وساروا به صحت صلاته *

(فرع) قال أصحابنا اذا صلى الفريضة في السفينة لم يحز له ترك القيام مع القدرة كالأركان في البر وبه قال مالك واحمد وقال ابو حنيفة يجوز اذا كانت سائرة قال أصحابنا فان كان له عذر من دوران الرأس ونحوه جازت الفريضة قاعدا لانه عاجز فان هبت الريح وحولت السفينة فتحول وجهه عن القبلة وجب رده الى القبلة ويبني على صلاته بخلاف ما لو كان في البر وحول انسان وجهه عن القبلة قهرا فانه تبطل صلاته كما سبق بيانه قريبا قال القاضي حسين والفرق أن هذا في البر نادر وفي البحر غالب وربما تحولت في ساعة واحدة مراراً *

(فرع) ذل أصحابنا ولو حضرت الصلاة المكتوبة وهم سائرون وخاف لو نزل ليصلها على الأرض الى التبلية انقطاعا عن رفته أو خاف على نفسه أو ماله لم يحز ترك الصلاة وإخراجهما عن وقتها بل يصلها على الدابة لحزمة الوقت وتجنب الاعادة لانه عذر نادر هكذا ذكر المسألة جماعة منهم صاحب التهذيب والرافعي وقال القاضي حسين يصلي على الدابة كما ذكرنا قال ووجوب الاعادة يحتمل وجهين أحدهما لا تجب كشدة الخوف والثاني تجب لان هذا نادر وما يستدل للمسألة حديث يعلي بن مرة رضى الله عنه الذي ذكرناه في باب الاذان في مسألة القيام في الاذان *

قال (ولو بان له الخطأ في التيامن والتياسر فهل هو كالخطأ في الجهة فعلى وجهين يرجع حاصلهما الى ان بين المثلثين في الاستقبال وبين الاشد تفاوتاً عند الحاذق فهل يجب طلب الاشد أم يكفي حصول أصل الاشتداد فعلى وجهين) *

جميع ما ذكرنا من الاحوال اثلاث فيما اذا بان له الخطأ في الجهة فاما اذا كانت الجهة واحدة وبان له الخطأ في التيامن والتياسر فهذا يستدعي تقديم أصل وهو ان المطلوب بالاجتهاد عين الكعبة أم جهتها وفيه قولان أظهرهما أن المطلوب عين الكعبة لظاهر قوله تعالى (فولوا وجوهكم شطره) وقوله صلى الله عليه وسلم في الخبر الذي تقدم ذكره مشير الى العين «هذه القبلة» وهما مطلقان ليس فيها فصل بين القريب والبعيد والثاني ان المطلوب جهة الكعبة لان حرم الكعبة صغير يستحيل أن يتوجه اليه أهل الدنيا فيكتفي بالجهة ولهذا تصح صلاة الصف الطويل اذا بعثوا عن الكعبة ومعلوم أن بعضهم خارجون عن محاذاة العين وهذا القول يوافق المتقول عن أبي حنيفة وهو أن المشرق قبلة أهل المغرب والمغرب قبلة أهل المشرق والجنوب قبلة أهل الشمال والشمال قبلة أهل الجنوب

(فرغ) المريض الذي يعجز عن استقبال القبلة ولا يجد من يحوله إلى القبلة لا متبرعا ولا بأجرة مثله وهو واجب عليه أن يصلي على حسب حاله وتجب الاعادة لأنه عندئذ والمربوط على خشبة والغريق ونحوهما تزعم الصلاة بالإيماء حيث أمكنهم وتجب الاعادة لندوره وفيهم خلاف سبق في باب التيمم والصحيح وجوب الاعادة (التاسعة) إذا تيقن الخطأ في القبلة لزمه الاعادة في أصح القولين كما سبق واختار المزي أن لا اعادة به قال أبو حنيفة ومالك وأحمد وداود واحتجوا بأشياء كثيرة منها أن أهل قباء صلوا ركعة إلى بيت المقدس بعد دخوله وجوب استقبال الكعبة ثم علموا في أثناء الصلاة النسخ فاستداروا في صلاتهم وأعدوا إلى الكعبة وكانت الركعة الأولى إلى غير الكعبة بعد وجوب استقبال الكعبة ولم يؤمروا بالاعادة قال الشيخ أبو حامد في جوابه اختلف أصحابنا في النسخ إذا ورد إلى النبي صلى الله عليه وسلم هل يثبت في حق الأمة قبل بلوغه اليهم أم لا يكون نسخا في حقهم حتى يبلغهم وفيه وجهان فإن قلنا لا يثبت في حقهم حتى يبلغهم فاهل قباء لم تفسد الكعبة قبلتهم الا حين بلغتهم فلا اعادة على أهل قباء قولاً واحداً وإن كان في الخطأ قولان قال والفرق أن أهل قباء استقبلوا بيت المقدس بالنص فلا يجوز لهم الاجتهاد في خلافه فلا ينسبوا إلى تفریط بخلاف المجتهد الذي اخطأ واحتجوا أيضاً بحديث عامر بن ربيعة قال «كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر في ليلة مظلمة فلم ندر أين القبلة فصلى كل رجل مناحياله

وعن مالك أن الكعبة قبله أهل المسجد والمسجد قبله أهل مكة ومكة قبله أهل الحرم والحرم قبله أهل الدنيا وإذا ثبت هذا الأصل فنقول الخطأ في التيامن والتياسر أن ظهر بالاجتهاد وكان ذلك بعد الفراغ من الصلاة فلا يقتضي وجوب الاعادة لأن الخطأ في الجهة والحالة هذه لا يؤثر في التيامن والتياسر أولى وإن كان في أثناء الصلاة فيحرف ويبنى ولا يعود فيه الخلاف المذكور في نظيره من الخطأ في الجهة لأننا استبعدنا الصلاة الواحدة إلى جهتين مختلفتين فاما الالتفات اليسير فانه لا يبطل الصلاة وإن كان عبداً أما إذا ظهر الخطأ في التيامن والتياسر يقيناً فينبى على أن الفرض إصابة عين الكعبة أم إصابة جهتها فإن قلنا الفرض إصابة الجهة فلا أثر لهذا الخطأ في وجوب الاعادة أن ظهر بعد الصلاة ولا في وجوب الاستئناف أن ظهر في أثناءها وإن قلنا الفرض إصابة العين ففي الاعادة والاستئناف القولان المذكوران في الخطأ في الجهة ثم قال صاحب التهذيب وغيره لا يستيقن الخطأ في الانحراف مع بعد المسافة عن مكة وإنما يظن أما إذا قربت المسافة فشكل منها ممكن وهذا كالتوسط بين اختلاف طائفة أصحابنا العراقيون في أنه هل ييقن الخطأ في الانحراف من غير معاينة الكعبة بلا فرق بين قرب المسافة وبعدها فقالوا قال التامس رضي الله عنه لا يتصور ذلك إلا بالما يتوقل بعض الأصحاب يتصور والله أعلم هذا شرح لكافة وأما قوله يرجع حاصلها إلى أن بين المشتد في الاستقبال إلى آخره فهو كلام نحافه نحو إمام الحرمين

فلما أصبحنا ذكرنا للنبي صلى الله عليه وسلم فنزل فأبنا تولوا فم وجه الله » وبحديث جابر قال « كنا في سبيل فاصابنا غيم فتحيرنا في القبلة فصلى كل رجل على حدة وجعل أحدنا يحيط بين يديه فلما أصبحنا اذا نحن قد صلينا لغير القبلة فقال النبي صلى الله عليه وسلم قد اجيزت صلاتكم » والجواب أن الحديثين ضعيفان ضعف الاول الترمذى والبيهقى وآخرون وضعف الثاني الدارقطني والبيهقى وآخرون قال البيهقى لانعم له اسناداً صحيحاً ولو محالاً ممكن حملهما على صلاة النفل والله أعلم (العاشر) قال الشافعي في الام لو اجتهد فدخل في الصلاة فعسى فيها أتمها ولا إعادة لان اجتهاده الاول أولي من اجتهاد غيره قال قان دار عن تلك الجهة أو اداره غيره خرج من الصلاة واستأنفها بجهاد غيره * قال المصنف رحمه الله *

المستحب لمن يصلي الى ستره أن يدنو منها لما روى عن سهل بن أبي حشمة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا صلى أحدكم الى ستره فليدن منها لا يقطع الشيطان صلاته » والمستحب أن يكون بينه وبينها قدر ثلاثة أذرع لما روى سهل بن سعد الساعدي رضى الله عنه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وبينه وبين القبلة قدر عمر العنز » وعمر العنز قدر ثلاث أذرع فان كان يصلي في موضع ليس بين يديه بناء فالمستحب أن ينصب بين يديه عصاً لما روى أبو جحيفة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « خرج في حلة حمراء فركز عنزة فجعل

رحمة الله عليهما وذلك انهما حكيا ان الاصحاب بنوا الخلاف في دعاء التيامن والتياسر على الخلاف في ان مطلوب المجتهد عين الكعبة أو جهتها أو اعتراضا على هذه العبارة قال المحاذاة للجهة غير كافية لان القريب من الكعبة اذا خرج عن محاذاة العين لا تصح صلاته وان كان مستقبلاً للجهة ومحاذاة العين لا يمكن اعتبارها فان البعيد عن الكعبة على مسافة شاسعة لا يمكنه اصابة العين ومسامتها والمحال لا يطلب وأيضا فالصنف الطويل في آخر المسجد تصح صلاة جميعهم مع خروج بعضهم عن محاذاة العين واذا بطل ذلك فما موضع الخلاف وما معنى العين والجهة ذكرنا ان الانحراف اليسير لا يسلب اسم الاستقبال عن البعيد عن الكعبة في المسجد وان كان يسلبه عن القريب من الكعبة واذا لم يسلبه عن البعيد الواقف في المسجد فاولي أن لا يسلبه عن الواقف في أقصى المشرق والمغرب بالصبر بأدلة القبلة يحل التفات البعيد وانحرافه على درجتين (أحدهما) لانحراف السالب لاسم الاستقبال وهو الكثير منه وان لم ينته الى أن يولي الكعبة يمنة أو يساره والثاني الانحراف الذي لا يسلب اسم الاستقبال وفي هذه الدرجة مواقف يظن الماهر في الأدلة ان بعضها أشد من بعض وان شملها أصل الشداد فهل يجب طلب الأشد أم لا فيه الخلاف وربما أشعر كلام امام الحرمين بأثبات ثلاث درجات للتفات بقطع البصر بانه يسلب اسم الاستقبال والتفات يقطع بانه لا يسلبه والتفات يظن انه لا يسلب لكنه لا يقطع به فهل تجوز القناعة بالشداد المظنون

يصلّي إليها بالبطحاء يبرون الناس من ورائها الكلب والحمار والمرأة» والمستحب ان يكون ما ستره
 قدر مؤخرة الرجل لما روى طلحة رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « اذا
 وضع أحدكم بين يديه مثل مؤخرة الرجل فليصل ولا يزال من مر وراء ذلك » قال عطاء مؤخرة
 الرجل ذراع فان لم يجد عصا فليخط بين يديه خطا الى القبلة لما روى أبو هريرة رضى الله عنه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئا فان لم يجد شيئا
 فليصب عصا فان لم يجد عصا فليخط خطا ولا يضره ما مر بين يديه » ويكره أن يصلّي وبين
 يديه رجل يستقبله بوجهه لما روى ان عمر رضى الله عنه « رأى رجلا يصلّي ورجل جالس مستقبله
 فصر بها بالردة » فان صلى و مر بين يديه ما دفعه ولم تبطل صلاته بذلك لقوله ﷺ « لا يقطع صلاة
 المرء شيء واحد وما استطعت »

(الشرح) حديث سهل بن حشمة صحيح رواه أبو داود والنسائي باسناد صحيح ورواه
 المالك في المستدرک وقال حديث صحيح علي شرط البخارى ومسلم وحديث سهل بن سعد رواه
 البخارى ومسلم واتفقوا « كان بين معلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين الجدار ممر الشاة »
 وحديث أبى جحيفة رواه البخارى ومسلم أيضا وحديث طلحة رواه مسلم لكن وقع في الهذنب
 « ولا يزال من وراء ذلك » والذي في صحيح مسلم وغيره « من مر وراء ذلك » بزيادة لم يلقه مروى رواية

أم يجب طلب المقطوع به فيه الخلاف هذا ما ذكرناه والجمهور علي التعبير عن الخلاف بالعين
 والجهة واتفق العراقيون والقفال علي ترجيح القول بالصائر الى أن المطلوب العين ولهم أن يقولوا
 لا نسلم ان البعيد لا يمكنه اصابة عين الكعبة ل عليه ربط الفكر في اجتهاده بالعين دون الجهة
 وأما اصف الطويل فلا نسلم خروج بعضهم عن محاذاة العين وذلك لان التباعد من الحرم الصغير
 بوجب زيادة محاذاة العين كما تقدم *

قال (فروع أربعة) الاول (اذا صلى الطهر باجتهاد فهل يلزمه الاستتاف للعصر
 فعلي وجهين (الثاني) لو أدى اجتهاد رجلين الي جهتين فلا يقتدى احدهما بالآخر (الثالث) اذا حرم
 المقلد في الصلاة فقال لمن هو دون مقلده أو مثله أخطأ بك فلان لم يلزمه قبوله وان كان أعلم فهو كتغير
 اجتهاد البصير في اثناء صلاته في نفسه ولو قطع بخطأه وهو عدل لزمه القبول لان قطعه أرجح من
 ظن غيره (الرابع) ولو قال البصير الاعمي الشمس وراءك وهو عدل فعلي الاعمي قبوله لانه اخبار
 عن محسوس لا عن اجتهاد *

ختم الباب بفروع (احدها) اذا صلى الي جهة بالاجتهاد ثم دخل عليه وقت صلاة اخرى
 او اراد قضاء فائمه فهل يحتاج الي تجديد الاجتهاد للفريضة الثانية فيه وجهان احدهما لا لان
 الاصل استمرار الظن الاول فيجرى عليه الي اربعين خلافة وأظهرها نعم سعيًا في اصابة الحق

الترمذى «من من وراء ذلك» وحديث أبي هريرة في الخطارواه أبو داود وابن ماجه قال البغوى وعيره هو حديث ضعيف وروى ابو داود في سننه عن سفيان بن عيينة تضعيفه وأشار الى تضعيفه الشافعي والبيهقي وغيرهما قال البيهقي هذا الحديث أخذ به الشافعي في القديم وسنن حرمة وقال في البوطي ولا يخط بين يديه خطأ إلا أن يكون في ذلك حديث ثابت فيتبع قل البيهقي وإنما توقف الشافعي في الحديث لاختلاف الرواة علي اسماعيل بن أمية أحد رواه وقال غير البيهقي هو ضعيف لاضطرابه وأما حديث «لا يقطع الصلاة شيء» وادروا أما استطعتم فأنما هو شيطان» فرواه أبو داود بإسناد ضعيف من رواية أبي سعيد الخدري وأما قوله قال عطاء مؤخره الرجل ذراعاً فرواه عنه أبو داود في سننه بإسناد صحيح وهو عطاء بن إبي رباح وأما الفاظ الفصل ففيه سهل بن أبي حشمة بفتح الحاء المهملة واسكان المثلث واسم أبي حشمة عبد الله وقيل عامر ابن ساعدة الانصارى المدني كنية سهل أبو يحيى وقيل أبو محمد توفي النبي صلى الله عليه وسلم وهو ابن ثمان سنين وحفظ جملة احاديث وأما سهل بن سعد فهو أبو العباس سهل بن سعد بن مالك بن خالد الانصارى الساعدي المدني منسوب الي ساعدة أحد اجداده توفي بالمدينة سنة إحدى وتسعين وهو ابن مائة سنة قال محمد بن سعد هو آخر من مات من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

لأن الاجتهاد الثاني ان وافق الاول تأكد الظن وان خالفه فكذلك لان تغير الاجتهاد لا يكون الا لامارة أقوى من الامارة الاولى وآكد الظنين أقرب الى اليقين وهذان الوجهان كالوجهين في طلب الماء في التيمم كالوجهين في الملقى اذا استقى عن واحة واجتهد وأجاب فاستقى مرة أخرى عن تلك الواقعة هل يحتاج الى تجديد الاجتهاد وأما التوافل فلا يحتاج الى تجديد الاجتهاد لها كما لا يحتاج الى تجديد التيمم لها ذكره صاحب التهذيب وغيره: فان قلت ذكرتم ان الوجهين في وجوب تجديد الطلب مخصوصان بما اذا لم يرح من مكانه فهل الامر كذلك هنا قلنا في كلام بعض الاحباب ما يقتضي تخصيص الوجهين بما اذا كن في ذلك المكان هنا أيضا لكن الفرق ظاهر لان الطلب في موضع لا يفيد معرفة العلم في موضع آخر والأدلة المعروفة لسكون الجهة جية القليلة قد لا تختلف بالمسكنين فان أكثرها مساوية ولا تختلف دلالاتها بالمسافات القريبة (الثاني) لو أدى اجتهاد رجلين الي جهتين فشكل واحد منهما يعمل باجتهاده ولا يقتدى أحدهما بالآخر فان كل واحد منهما محطى عند الثاني فصار كما لو اختلف اجتهادهما في الآمانين واشوبين ولو اجتهده جماعة وتوافق اجتهادهم فأهم واحد منهم ثم تغير اجتهاد واحد من المؤمنين فليعلم أن يفارقه وينحرف الي الجهة الثانية وهل عليه أن يستأنف أم له البناء فيه الخلاف الذي قدمناه في تغير الاجتهاد في أثناء الصلاة والخلاف هنا مأخذ آخر وهو أنا سنذكر خلافا في ان المؤمن هل له أن يفارق الامام أم لا وهل يفترق الحلال بين أن يفارق بعذر أو غير عذر منهم من قال هذه المعارضة

بالمدينة ليس يبتنا في ذلك اختلاف : وأما أوجيعة فسبق بيانه في باب الاذان وطلحة سبق في أول كتاب الصلاة وعمر في نية الوضوء . وأبو هريرة في المياه وعطاء في الحيض : وفي الذراع لغتان التذكير والتأنيث وهو الانصاح الاكثر قوله وعمر العز قدّر ثلاثة أذرع هو من كلام المصنف لامن الحديث وقوله فركز عزة هو بفتح النون وهي عصا نحو نصف رمح في أسفلها زج كزج الرمح الذي في أسفله والحلة ثوبان أزار ورداء قال أهل اللغة لا تكون الا ثوبين ومؤخرة الرجل سبق بيانه في الباب والبطحاء بالمدحى بطحاء مكة وقال فيها لا بطح وهو موضع معروف علي باب مكة وادروا اما استطعتم اى ادفعوا وقوله يبرون الناس من نورائها كذا وقع في المذهب والذي في الاحاديث الصحيحة يبر الناس وهذا هو المشهور في اللغة وإن كان الذي في المذهب لغة قليلة ضعيفة وهي لغة اكلوتي البراغيث : أما احكم الفصل فيه مسائل (أحداها) السنة للمصلي أن يكون بين يديه ستر من جدار أو سارية أو غيرها ويدنو منها وتقل الشيخ أبو حامد الاجماع فيه والسنة أن لا يزيد ما بين يديه على ثلاثة أذرع فان لم يكن حائط ونحوه غرز عصاً ونحوها أو جمع متاعه أو رحله ويكون ارتفاع العصا ونحوها ثلثي ذراع فصاعداً وهو قدر مؤخرة الرجل علي المشهور وقيل ذراع كما حكاه عن عطاء . وكذا قاله الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب فان لم يجد شيئاً شاخصاً فهل يستحب أن يخطر بين يديه نص الشافعي في القديم وسنن حرمة أنه يستحب وفي البويطي لا يستحب وللأصحاب طرق (أحداها) يوه قطع المصنف والشيخ أبو حامد والا كثرون يستحب قولاً واحداً وتقل في البيان اتفاق الاصحاب عليه ونقله الرافعي عن الجمهور (والطريق الثاني) لا يستحب به قطع امام الحرمين والغزالي وغيرهما (والثالث) فيه قولان فان قلنا بالخط ففي كفيته اختلاف قال احمد بن حنبل والحميدي شيخ البخاري وصاحب الشافعي يجعله مثل الهلال

بعذر ومنهم من قال هو مقصر بترك امعان البحث والنظر ولو غدر ولا تغير اجتهاد الامام في منحرف الي الجهة الاخرى اما بانياً أو مستأنفاً على الخلاف الذي سبق وهم يمارقونه ولو اختلف اجتهاد رجلين في التيامن والتياسر والجهة واحدة فان أوجبتا علي المجتهد رعاية ذلك فهو الاختلاف في الجهة فلا يقتدى أحدهما بالآخر والا فلا بأس (الثالث) اذا شرع المقلد في الصلاة بالتقليد ثم قل له عدل أخطأ بك من قلده فلا يخلو اما أن يقول ذلك عن اجتهاد أيضاً أو عن علم ومعاينة فهما حالتان (فأما في الحالة الاولى) فننظر ان كان قول الاول ارجح عنده واولى بالاتباع اما لزيادة عدالة وهدايته الي الادلة فلا اعتبار بقول الثاني اذ الاقوى لا يرفع بالاضعف وان كان قول الثاني مثل قول الاول أو لم يعرف انهما مثلان أو احدهما أقوى من الآخر فكذلك لا أثر لقول الثاني وان كان قول الثاني ارجح عنده فهو كتغير اجتهاد البصير المجتهد في نفسه فيعود فيه الخلاف المقدم في انه يبنى أو يستأنف كذا هو في التهذيب وغيره ولو أخبره المجتهد الثاني بعد الفراغ من

وقال أبو داود في سننه سمعت مسدداً يقول قال ابن داود الخطب الطويل وقال المصنف بخط يده خطاً إلى القبلة وقال غيره بخطه ميمناً وشمالاً كالجناسه والختار استحباب الخط لأنه وإن لم يثبت الحديث في سبيل رجم للمصلي وقد قدمنا اتفاق العلماء على العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال دون الحلال والحرام وهذا من نحو فضائل الأعمال والختار في كيفية ما ذكره المصنف ومن جزم باستحباب الخط التماسي أبو حامد المروزي والشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والبندنجي وأشار إليه البيهقي وغيره قال الفزالي والبغوي وغيرهما وإذا لم يجد شخصاً بسط مصلاه *

(فرع) قال الشافعي رحمه الله في البويطي ولا يستبرأ امرأة ولا دابة فاما قوله في المرأة فظاهر لأنها ربما شغلت ذهنه وأما الدابة ففي الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان يعرض راحلته فيصلي بها» زاد البخاري في روايته «وكان ابن عمر يفعل» ولعل الشافعي رحمه الله لم يبلغه هذا الحديث وهو حديث صحيح لا معارض له فيتعين العمل به لأسباب وقد أوصانا الشافعي رحمه الله بأنه إذا صح الحديث فهو مذهبه *

(فرع) المعتبر في السرة أن يكون طولها كؤخرة الرجل وأما عرضها فلا ضابط فيه بل يكفي الغليظ والدقيق عندنا وقال مالك أقله كلفظ الرمح تمسكاً بحديث العزرة ودليلاً حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «يجزى من السرة مثل مؤخرة الرجل ولو بدقة شرة» وعن سبرة ابن معبد رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «استروا في صلاتكم ولو بسهم» رواه الحاكم في المستدرك وقال حديثان صحيحان الأول على شرط البخاري

الصلاة لم يلزمه الاعادة وإن كان قول الثاني أرجح كما لو تغير اجتهد المجتهد بعد الفراغ وقوله فقال من هو دون مقلده أو مثله أراد به هذه الحالة الأولى أي قال ذلك عن اجتهد وأما قوله لم يلزمه قبوله فاعلم قول قد عرفت أنه لا يلزمه فهل يجوز قبوله فالحواب إن هذا يرتب علي أن المقلد إذا وجد مجتهدين قبل الشروع في الصلاة أحدهما أعلم من الآخر فهل يجب عليه أن يأخذ بقول الأعم أم يتخير فإن قلنا بالأول فلا يجوز قبوله وإن قلنا بالثاني ففيه خلاف لأنه إن بنى كل مصابيح للصلاة الواحدة إلى جهتين وإن استأنف كل مبتلا للفرص من غير ضرورة وفي نظائر كل واحد منهما خلاف (الحالة الثانية) أن يخبره عن علم ومعاينة فيجب الرجوع إلى قوله لاستداده إلى اليقين واعتماد الأولى على الاجتهاد ولا فرق ههنا بين أن يكون قول الثاني أصح عنده أو لا يكون ومن هذا القبيل أن يقول للأعم أنت مستقبل للشمس أو مستدبر والأعمى يعرف أن قبلته ليست في صوب المشرق ولا المغرب فيجب قبول قوله ويكون هذا بمثابة ما لو تيقن المجتهد الخطأ في أثناء الصلاة فيلزمه الاستئناف على الصحيح ولو قال الثاني أنك على الخطأ قطعاً فكذلك يجب قبوله فإن قطعه أرجح من ظن الأول

ومسلم والثاني علي شرط مسلم *

(فرع) قال البغوي وغيره يستحب أن يجعل السترة علي حاجبه الايمن أو الايسر لما روى المقداد بن الاسود رضى الله عنه قال « ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الي عود ولا عود ولا شجرة الا جعله علي حاجبه الايمن أو الايسر ولا يصمد له » رواه أبو دلود ولم يضعفه لكن في اسناده الوليد بن كامل وضعفه جماعة قال البيهقي تفرد به الوليد وقد قال البخارى عنده عجائب (المسئلة الثانية) اذا صلى الي سترة حرم علي غيره المرور بينه وبين السترة ولا يحرم وراء السترة وقال الغزالي يكره ولا يحرم والصحيح بل الصواب انه حرام وبه قطع البغوي والمحققون واحتجوا بحديث أبى الجهم الانصارى الصحابي رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه » رواه البخارى ومسلم وفي رواية رويناهما في كتاب الاربعين للحافظ عبد القادر الزهاوى « لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه من الأثم » وعن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « اذا صلي احدكم الى شيء يستره من الناس فاراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفعه فان أبى فليقاتله فانما هو شيطان » رواه البخارى ومسلم قال أصحابنا ويستحب للمصلي دفع من أراد المرور لحديث أبى سعيد المذكور وعن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « اذا كان احدكم يصلي فلا يدع احدا يمر بين يديه فان أبى فاقااتله فان معه القرين » رواه مسلم ويدفعه دفع الصائل بالاسهل ثم الاسهل ويزيد بحسب الحاجة وان ادى الي قتله فان مات منه فلا ضمان فيه كالصائل قال الرافعى وكذا ليس لاحد ان يمر بينه وبين الخطأ على الصحيح من الوجهين وبه قطع الجمهور كالعصا اما اذا لم يكن بين يديه سترة او كانت وتباعد عنها فوجبان لحدما له الدفع لتقصير المار واصحها ليس له الدفع لتقصيره بترك السترة ولنفهوم قوله صلى الله عليه وسلم « اذا صلي احدكم الى شيء يستره » ولا يحرم في هذه الحالة المرور بين يديه ولكن يكره *

(فرع) اذا وجد الداخل فرجة في الصف الاول فله أن يمر بين يدي الصف الثاني ويقف فيها لتقصير أهل الصف الثاني بتركها *

(فرع) قال إمام الحرمين انتهى عن المرور والامر بالدفع انما هو اذا وجد المار سبيلا سواه فان لم يجد وأزدحم الناس فلا نهي عن المرور ولا يشرع الدفع ونابغ الغزالي امام الحرمين علي هذا قال الرافعى وهو مشكل فني صحيح البخارى خلافه وأكثر كتب الاصحاب ساكتة عن التقييد

فينزل قطعه منزلة الاخبار عن محسوس ثم القاطع بالخطأ قد يخبر عن الصواب قاطعا به وقد يخبر عنه مجتهدا ويجب قبوله علي التقديرين لطلان تقليد الاول بقطعه ولا يمكن ان يكون قطعه بالخطأ عن

بما اذا وجد سواء سبيلا . قلت الحديث الذي في صحيح البخارى عن أبي صالح السمان قال « رأيت
 أباسعيد الخدرى رضي الله عنه في يوم جمعة يصلى الى شيء يستره من الناس فاراد شاب أن يجتاز
 بين يديه فدفن أبو سعيد في صدره فنظر الشاب فلم يجد ما باغا الا بين يديه فصاد ليجتاز فدفنه
 أبو سعيد أشد من الاول فقال من أبي سعيد ثم دخل على مروان فشكا اليه ما لي من أبي سعيد
 ودخل أبو سعيد خلفه على مروان فقال مالك ولابن أخيك يا أباسعيد قال سمعت النبي صلى الله
 عليه وسلم يقول اذا صلى أحدكم إلى شيء يستره من الناس فاراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفنه
 فان أبي فليقاته فانما هو شيطان» رواه البخارى ومسلم : (المسألة الثالثة) إذا صلى الى سترة فريسته
 وبينها رجل أو امرأة أو صبي أو كافر أو كلب أسود أو حمار أو غيرها من الدواب لا تبطل صلاته
 عندما قال الشيخ ابو حامد والاصحاب وبه قال عامة أهل العلم الا الحسن البصرى فانه قال تبطل
 بمرور المرأة والحمار والكلب الاسود وقال احمد واسحق تبطل بمرور الكلب الاسود فقط واحتج
 للحسن ولهما في الكلب بحديث عبد الله بن الصامت عن أبي ذر رضي الله عنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم « اذا قام أحدكم يصلى فانه يستره اذا كان بين يديه مثل آخرة الرجل فاذا لم يكن
 بين يديه مثل آخرة الرجل فانه يقطع صلاته الحمار والمرأة والكلب الاسود قال قلت يا ابا ذر ما بال
 الكلب الاسود من الكلب الاحمر من الكلب الاصفر قال يا ابن أخي سألت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عما سألني فقال الكلب الاسود شيطان» رواه مسلم وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم « يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب» رواه مسلم وعن ابن عباس رضي الله عنهما « يقطع الصلاة
 للمرأة الحمار والكلب» رواه ابو داود باسناد صحيح وعن عكرمة عن ابن عباس قال أحسبه
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا صلى أحدكم الى غير سترة فانه يقطع صلاته الحمار والخنزير
 واليهودى والمجوسى والمرأة ويجزى عنه اذا مرؤا بين يديه علي قفص بحجر» رواه ابو داود وضعفه
 وجعله منكراً وروى ابو داود أحاديث كثيرة من هذا النوع ضعيفة واحتج لاصحابنا والجمهور
 بحديث مسروق قال «كروا عند عائشة رضي الله عنهما يقطع الصلاة فذكروا الكلب والحمار والمرأة
 فقال « شبهتمونا بالحمر والكلاب لقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلى وأنا على السريرينه وبين
 القبلتين مضطجعة» رواه البخارى ومسلم وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال « اقبلت ابا على حمار اتان
 ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى بالناس يمينا الى غير جدار ففررت بين يدي بعض الصف فزلت
 وارسلت الاتان ترفع ودخلت الصف فلم ينكر ذلك علي أحد» رواه البخارى ومسلم وعن الفضل
 ابن عباس رضي الله عنهما قال « اتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن في بادية لنا فصي في صحراء

اجتهاد فان الاجتهاد لا يفيد القطع فلا عبرة بالعبارة الفارغة عن المعنى وكل ما ذكرناه مفروض
 فيما اذا اخبره الثاني عن الصواب والخطأ جميعا فانما اذا اخبره عن الخطأ علي وجه يجب قبوله لم

ليس بين يديه ستره وحماره لنا وكلية تعبان بين يديه فما بالي ذلك» رواه أبو داود بإسناد حسن قال أبو داود وإذا اختلف الخبران عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فنظر إلى ماعل به أصحابه وعن ابن عباس قال «كنت رديف الفضل علي أتاني فجثا والنبي صلى الله عليه وسلم يصلي بأصحابه يعني فترنا عنها فوصلنا الصف فمرت بين أيديهم فلم تقطع صلاتهم» رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح وأما الجواب عن الأحاديث الصحيحة التي احتجوا بها فنرجع أصحابها وأصحابها ما أجاب به الشافعي والخطابي والمحققون من الفقهاء والمحدثين إن المراد بالتمطع أو القطع عن الخشوع والذكر لشغلها والاشتغال بها لأنها تقصد الصلاة قال البيهقي رحمه الله ويدل على صحة هذا التأويل أن ابن عباس أحد رواة (١) قطع الصلاة بذلك ثم روى عن ابن عباس أنه حمله على الكراهة فهذا الجواب هو الذي نعتمد عليه وأما ما يدعيه أصحابنا وغيرهم من النسخ فليس يقبل إذ لا دليل عليه ولا يلزم من كون حديث ابن عباس في حجة الوداع وهو في آخر الأمر أن يكون ناسخا إذ يمكن كون أحاديثه أمطع بعده وقد علم وقرر في الأصول أن مثل هذا لا يكون ناسخا مع أنه لو احتمل النسخ لكان الجمع بين الأحاديث مقاما عليه إذ ليس فيه رد شيء منها وهذه أيضا قاعدة معروفها أعلم . (المسألة الرابعة) يذكره أن يصلي وبين يديه رجل أو امرأة يستقبله ويراه وقد كرهه عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان رضي الله عنهما ولأنه يشغل القلب غالبا فكرهه النظار ما يليه كثر به أعلام ورفع البصر إلى السماء وغير ذلك مما ثبتت فيه الأحاديث الصحيحة قال البخاري في صحيحه كرهه عثمان رضي الله عنه أن يستقبل الرجل وهو يصلي قال البخاري وإنما هذا إذا اشتغل بمقاما إذا لم يشغل به فقد قال زيد بن ثابت ما باليت أن الرجل لا يقطع صلاة الرجل ثم احتج البخاري بحديث عائشة المذكور في المسألة الثالثة وليس في حديث عائشة ما يخالف ما ذكرناه أولا لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يصلي وهو مستقبله بل كانت مضطجعة واضطجعا في ظلام الليل فوجودها كعدمها إذا نظر إليها ولا يستقبلها .

(فروع) لا تترك الصلاة إلى النائم وتكره إلى المتحدثين الذين يشغل بهم فلا عذر الكراهة في النائم فلحديث عائشة السابق وأما الكراهة في المتحدث فلشغل القلب وما ذكرناه في المسألة الرابعة وأما حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا تصلوا خلف النائم ولا المتحدث» فرواه أبو داود ولكن ضعيف باتفاق الحفاظ وعن ضعيفه أبو داود وفي أسنده رجل مجهول لم يسم قال الخطابي هذا هذا الحديث لا يصح وقد ثبت حديث عائشة قال فاما الصلاة إلى الله تعالى فقد كرهها الشافعي وأحمد لأن كلامهم يشغل المصلي عن صلاته *

يخبره هو ولا غيره عن الصواب فهو كتحجير المجتهد في أثناء الصلاة وقد سبوا حكمه والله أعلم: فإن قلت وعد في الكتاب بأربعة فروع ولم يذكر إلا ثلاثة قلت المسائل المذكورة في هذا الفصل

(١) يعض
بالأصل اهـ

(فرع) اذا صلى الرجل وبجنبه امرأة لم تبطل صلاته ولا صلاتها سواء كان اماماً أو مأموماً وهذا مذهبتنا وبه قال مالك والا كثرون وقال ابو حنيفة ان لم تكن المرأة في صلاة او كانت في صلاة غير مشاركة له في صلاته صحت صلاته وصلاتها فان كانت في صلاة يشاركها فيها ولا تكون مشاركة له عند أبي حنيفة الا إذا نوى الامام امامة النساء فاذا شاركته فان وقت يجنب رجل بطلت صلاة من الي جنبها ولا تبطل صلاتها ولا صلاة من يلي الذي يابها لان بينه وبينها حاجز وان كانت في صف بين يديه بطلت صلاة من يحاذيها من ورائها ولم تبطل صلاته من يحاذي محاذيها لان دونها حاجز فان صف وراء خلف الامام وخلفه صف رجال بطلت صلاة الصف الذي يليه قال وكان القياس أن لا تبطل صلاة من وراء هذا الصف من الصفوف بسبب الحاجز ولكن قول تبطل صفوف الرجال وراءه ولو كانت مائة صف استحسننا فان وقت يجنب الامام بطلت صلاة الامام لانها الي جنبه ومذهبتنا اذا بطلت صلاة الامام بطلت صلاة المأمومين أيضاً وبطلت صلاتها ايضاً لانها من جملة المأمومين وهذا المذهب ضعيف الحاجة ظاهر التحكم والتمسك بتفصيل لأصل له وعدم تناقض الأصل أن الصلاة صحيحة حتي يرد دليل صحيح شرعي في البطلان وليس لهم ذلك وينضم الي هذا حديث عائشة رضي الله عنها المذكور في المسألة الثالثة فان قالوا نحن نقول به لانها لم تكن مصلية قال أصحابنا نقول اذا لم تبطل وهي في غير عبادة ففي العبادة أولى وقاص أصحابنا علي وقوفها في صلاة الجنائز فانها لا تبطل عندهم والله أعلم بالصواب وله الحمد والنعمة والمنة وبه التوفيق والهداية العصمة *

* قال المصنف رحمه الله *

— باب صفة الصلاة —

(اذا أراد أن يصلي في جماعة لم يتم حتي يفرغ المؤذن من الاقامة لانه ليس بوقت للدخول في الصلاة والدليل عليه ما روى أبو امامة أن بلالاً أخذ في الاقامة فلما قال قد قامت الصلاة قال النبي صلى الله عليه وسلم « أقامها الله وأدامها » وقال في سائر الاقامة مثل ما يقوله فاذا فرغ المؤذن قام *

لم يصدفها الوسيط الا ثلاثة فروع وجعل في اولها فرعاً آخر وهم اعدوا اربعة من غير ذلك المضموم فيجوز ان يقال جعل حالي الفرع الاخير فرعين ويجوز غير ذلك والامر فيه بين *

قال — الباب الرابع في كيفية الصلاة —

— باب صفة الصلاة —

(الشرح) حديث أبي امامة رواه أبو داود بإسناد ضعيف جداً وقد سبق بيانه في أوآخر باب الاذان حيث ذكره المصنف هناك وقول المصنف إذا أراد أن يصلي جماعة احتراز من المنفرد فإنه يقوم أولاً ثم يقيم قائماً وقوله لانه ليس بوقت للدخول يعني أنه لا يشرع الدخول فيها قبل الفراغ من الإقامة لا أنه لا يصح الدخول فأنها يصح الدخول فيها في أثناء الإقامة وقبلها وقوله والدليل عليه يعني الدليل علي انه ليس بوقت للدخول لان في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم تأبى في جميع الفاظ الإقامة ولا يتابعه الا قبل الدخول : أما حكم المسئلة فذهبنا أنه يستحب للامام والمأموم أن لا يقوموا حتى يفرغ المؤذن من الإقامة فإذا فرغ قاما متصلا بفراغه قال القاضي أبو الطيب وبهذا قال مالك وأبو يوسف وأهل الحجاز واحد وإسحاق وقال أبو حنيفة والثوري إذا قال المؤذن حي علي الصلاة نهض الامام والمأمومون فإذا قال قد قامت الصلاة كبر وكبروا وعن محمد بن الحسن روايتان كاللذهيين وقال ابن المنذر كان أنس بن مالك إذا قيل قد قامت الصلاة وثب وكان عمر بن عبد العزيز ومحمد بن كعب وسالم بن عبد الله وأبو قلابة وعراك بن مالك والزهرى وسليمان بن حبيب المحاربي يقومون الي الصلاة في اول بدوهم من الإقامة وبه قال عطاء وهو منذهب احمد وإسحاق إذا كان الامام في المسجد وكان مالك لا يؤقت فيه شيئاً هذا ما نقله ابن المنذر وواقعنا جمهور العلماء من السلف والخلف علي انه لا يكبر الامام حتى يفرغ المؤذن من الإقامة نقله عنهم القاضي عياض واحتج لابي حنيفة بما روى ان بلالاً قال للنبي صلى الله عليه وسلم لا تسبقني بأمين رواه أبو داود وعن الحاج بن فروخ عن العوام بن حوشب عن عبد الله بن أبي اوفى قال « كان بلال إذا قال قد قامت الصلاة نهض النبي صلى الله عليه وسلم فكبر » رواه البيهقي قالوا ولانه إذا قال المؤذن قد قامت الصلاة ولم يكبر الامام يكون كاذباً واحتج أصحابنا المحدثون منهم البيهقي والبعثي وغيرهما بحديث ابي قتادة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني » رواه البخاري ومسلم واحتج الجمهور بحديث ابي امامة المذكور في الكتاب لكنه ضعيف قالوا ولانه دعاء الي الصلاة فلم يشرع الدخول في الصلاة الا بعد فراغه كالاذان والجواب عن حديث بلال من وجهين احسنهما وهو جواب البيهقي والمحققين

(وأركانها أحد عشر التكبير والقراءة والقيام والركوع والاعتدال عنه والسجود والقعدة بين السجدين مع الطمأنينة في الجيم والتشهد الأخير والتعود فيه والصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم والسلام (ح) والنية بالشرط أشبه) *

الصلاة في الشريعة عبارة عن الافعال المفتحة بالتكبير المحتمة بالتسليم ولا بد من رعاية أمور آخر ليقم الاعتداد بتلك الافعال وتسمى هذه الامور شروطاً وتلك الافعال أركاناً فجعل هذا الباب في الاركان والذي يليه في الشروط ولا بد من معرفة الفرق بينهما (اعلم) أن الركن والشروط

انه ضعيف روى مرسلًا وفي رواية مستنداً فاستداه ضعيف ليس بشيء وإنما رواه الثقات مرسلًا ورواه الامام أحمد في مسنده باسناده عن أبي عثمان النهدي قال قال بلال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا تسبقني بأمين» البيهقي يرجع الحديث إلى ان بلالاً كان يؤمن قبل تأمين النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تسبقني بأمين والجواب الثاني جواب الاحباب انه طلب ذلك حين عرض له حاجة خارج المسجد قال النبي صلى الله عليه وسلم التهل ليذكر تأمينه الدليل على هذا ان بين قوله قد قامت الصلاة وبين آخر الاقامة زمناً يسيراً جداً يمكنه إتمام الاقامة وإدراك آخر الفاتحة بل أدراك أولها بل ما قبلها لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ دعاء الافتتاح بعد تكبيره ثم يتعوذ ثم يشرع في الفاتحة فيعين ما قلناه وأما حديث ابن أبي أوفى فضعيف قال البيهقي لا يرويه الاحباب عن فروخ وكان يحيى بن معين يضعفه : قلت اتفقوا على جرح الحاجب هذا فقال ابن أبي حاتم عن يحيى بن معين ليس هو بشيء وقال أبو حاتم هو شيخ مجهول وقال النسائي ضعيف وقال الدارقطني متروك وهذه أوضح العبارات عنده وفي الحديث ضعف من جهة أخرى وهي أن العوام بن حوشب لم يدرك بن أبي أوفى كذا قاله احمد بن حنبل وغيره ولم يسمع أحداً من الصحابة واتفقوا رايته عن التابعين وأما قولهم أنه يكون كاذباً فجوابه أن معناه قد قرب الدخول في الصلاة فهكذا قاله أهل العربية والفقهاء والمحدثون وهو مجاز مستعمل حسن كقول الله تعالى فإذا باعنا أجلبن (أي قاربته وفي الحديث «من وقف بعرفة فقد تم حجه» أي قارب الأيام قال أصحابنا

يشتركان في أنه لا بد منها وكيف يترقان منهم من قال يترقان افتراق العام والخاص ولا معنى للشرط الا ما لا بد منه فلي هذا كل ركن شرط ولا ينعكس وقال الا كثرون يترقان افتراق الخاصين ثم فسروا الترتيب بما يتقدم على الصلاة كالطهارة وستر العورة والاركان بالمشتمل عليها الصلاة ويرد على هذا ترك الكلام بالفعل الكثير وسائر المفصلات فانها لا تتقدم على الصلاة وهي معدودة من الشروط دون الاركان ولك أن تفرق بينهما بإدخال (أحدهما) أن تقول يعني بالاركان المفروضات المتلاحقة تأتي أولها التكبير وآخرها التسليم ولا يلزم التروك فانها دائمة لا تلحق ولا تلتحق ونعني بالشروط ما عدا ما من المفروضات (والثانية) ان تقول يعني بالشرط ما يعتبر في الصلاة بحيث يقارن كل معتبر سواء بالركن ما يعتبر لا على هذا الوجه: مثاله الطهارة تعتبر مقارنتها للركوع والسجود وكل أمر معتبر ركناً كان أو شرطاً والركوع معتبر لا على هذا الوجه اذا تبين ذلك فحقيقة الصلاة تركب من هذه الأفعال المسماة اركاناً ما لم يشرع فيها لا يسمى شارعاً في الصلاة وان تطهر وستر العورة واستقبل وهذا واضح في عرف الشرع وإطلاقاته ثم ان المصنف عد الاركان احد عشر يعني اجناسها ثم منها ما لا يتكرر كالسلام ومنها ما يتكرر اما في الركعة الواحدة كالسجود او بحسب عدد الركعات كالركوع ولم يعد الطلأ نية في الركوع وغيره اركاناً

ولان ماأئزمونا به يلزمهم علي مقتضاء تقديم الاحرام علي قوله قد قامت الصلاة والله اعلم *
(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يستحب للأمام أن لا يقوما حتى يفرغ المؤمن
من الإقامة هكذا أطلقه المصنف والجمهور وقال صاحب الحاوى في آخر باب الاذان ينبغي لمن
كان شيخا بطيء النهضة أن يقوم عند قوله قد قامت الصلاة ولسريع النهضة أن يقوم بعد الفراغ
ليستوا قياما في وقت واحد *

(فرع) لو دخل المسجد واراد الشروع في نية المسجد او غيرها فشرع المؤذن في الإقامة
قبل احرامه فليستمر قائما ولا يشرع في التحية للحديث الصحيح « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا
المكتوبة » ولا يجلس للحديث الصحيح في النهي عن الجلوس قبل التحية وإذا استمر قائما لا يكون
قد قام للصلاة قبل فراغ المؤذن من الإقامة لأن هذا لم يتد القيام لما صرح بهمه المسئلة بغوى
وغيره وهي ظاهرة وفي كتاب الزيادات لابن عاصم أنه يجلس وهذا غلط نبت عليه لثلاث يقتربه *
(فرع) إذا أقيمت الصلاة وليس الامام مع القوم بل يخرج اليهم فقد قل الشيخ أبو حامد
عن مذهبنا ومذهب أبي حنيفة أنهم يقومون عقب فراغ المؤذن من الإقامة وهذا مشكل قد ثبت

بل جعلها في كل ركن كالجزء منه والهيئة التابعة له وبه يشعر قوله صلى الله عليه وسلم للاعرابي « ثم
اركع حتى تطمئن راكعا » (١) وضم صاحب التلخيص الي الأركان المذكورة استقبال
القبلة واستحسنه الفعالي ووصوبه ومن فرض نية الخروج والموالة والصلاة على آل النبي صلى الله
عليه وسلم الحقها بالأركان ومنهم من ضم الي الواحد عشر التي ذكرها الترتيب في الأفعال وهكذا
أورد صاحب التهذيب ويظهر عنه من الأركان علي العبارة الثانية في تفسير الركن وأما النية فقد حكمي
الشيخ أبو حامد وغيره وجهين في أنها من قبيل الشرائط أو من الأركان أحدهما وهو الاشبه عند
صاحب الكتاب أنها من الشرائط لان النية تتعلق بالصلاة فتكون خارجة عن الصلاة والالكانت
متعلقة بنفسها ولا فقرت الي نية أخرى وأظهرهما عندنا أكثرين أنهما من الأركان لا قرأناهما بالتكبير
وانتظامهما مع سائر الأركان ولا يبعد أن تكون من الصلاة وتتعلق بسائر الأركان ويكون قول الناوي
أصلي عبارة بافظ الصلاة عن سائر الأركان تعبيراً باسم الشيء عن معظمه بهذا الطريق ساجها
المصنف في الصوم ركننا والافا الفرق ولك أن تعلم قوله واركنها احد عشر بالواو لما حكينا
من الاختلاف على أن أكثره يرجع الي التعبيرات وكيفية العدد وحظ المعنى لا يختلف وأبو حنيفة وسائر
العلماء رحمة الله عليهم يخالفون في بعض الأركان المذكورة وسنذكر مذهبهم عند تفصيل القول فيها
فان الغرض الآن تراجم جملته واذا ذكرنا مذهبهم تبينت المواضع المحتاجة الي العلامات من هذا الفصل *

(١) « حديث » أنه صلى الله عليه وسلم قال للاعرابي ثم اركع حتى تطمئن راكعا متفق عليه

من حديث ابن مبررة مطولا *

في الصحيحين عن أبي قتادة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني » وفي رواية لمسلم « حتى تروني قد خرجت » فان قيل ففي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « كانت الصلاة تقام لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيأخذ الناس مصابيحهم قبل أن يقوم مقامه » قلنا معناه أنهم كانوا يقومون إذا رأوه قد خرج قبل وصوله مقامه يدل عليه حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه قال « كان بلال يؤذن إذا دحضت ولا يقيم حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم فإذا خرج أقام الصلاة حين يراه » : فان قيل ففي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال « أقيمت الصلاة فقمنا فعدلنا الصفوف قبل أن يخرج إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاتي رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا أقام فصلا : وذكر الحديث » قلنا هذا محمول على أنه كان في بعض الاوقات وكلف الغالب ما في حديث جابر بن سمرة او انه اراد بقوله قبل ان يخرج إلينا أي قبل ان يصلوا * * قال المصنف رحمه الله *

﴿ والقيام فرض في الصلاة المفروضة لما روى عمران ابن الحصين رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « صل قائما فان لم تستطع فقاعدا فان لم تستطع فعلي جنب » واما في النافلة فليس بفرض لان النبي صلى الله عليه وسلم « كان يتنفل على الراحلة وهو قاعد » ولان النوافل تكثر فلو وجب فيها القيام شقوا وقطعت النوافل ﴾ *

قال ﴿ والاباض اربعة القنوت والتشهد الاول والقعود فيه والصلاة على النبي ﷺ في التشهد الاول وعلى الآل في التشهد الاخير علي احدا لقولين وهذه الاربعة تجبر بالسجود وامعدها فسنن لا تجبر بالسجود ﴾ *

للصلاة مفروضات ومندوبات أما المفروضات فهي الاركان والشروط وأما المندوبات فتقسمان مندوبات يشترع في تركها سجد السهو ومندوبات لا يشترع فيها ذلك والتي تقع في القسم الاول تسمى أبعاضا ومنهم من يخصها باسم السنونات وتسمى التي تقع في القسم الثاني هيأت قال امام الحرمين وليس في تسميتها أبعاضا توافق ولعل معناها أن القنوت والسجود يعلق ببعض السنن دون بعض والتي يتعلق بها السجود أقل مما يتعلق ولفظ البعض في أقل قسمي الشيء أغلب اطلاقا فلذلك سميت هذه الاباض وذكر بعضهم أن السنن المجيورة بالسجود قد تأكد أمرها وجلوز حلتا السنن وبذلك القدر من التأكد شاركت الاركان فسميت أبعاضا تشبيها بالاركان التي هي أبعاض واجزاء حقيقة وسيأتي وجه شرعية سجد السهو في باب السجودات وقد ذكرها المصنف في ذلك الباب ولو لم يتعرض لها في هذا الموضع لما ضرر لكن لما ترجم الباب بكيفية الصلاة وعدلت هذه السنن من أبعاضا مستحسن ذكرها في هذا الموضع ايضا ثم أنه عدها ربة أبعاضا القنوت وثانياً التشهد الاول وثالثاً القعود فيه ورابعاً الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسجدته وسلم فيه وفي استحبابها قولان يذكر ان من بعد فان قلنا

﴿الشرح﴾ حديث عمران رضي الله عنه رواه البخارى بلفظه ابو حصين صحابي علي المشهور وقيل لم يسلم كنية عمران ابو نجيذ بضم النون اسلم عام خير وهو خزاعي نزل ابصرة وولي قضاءها ثم استقال فاقبل وتوفي بها سنة اثنتين وخمسين واما حديث ثعل النبی صلي الله عليه وسلم على الراحلة فثبت رواه البخارى ومسلم من رواية ابن عمر وجابر وانس وعامر ابن ربيعة رضي الله عنهم

بالاستحباب فهو من الایاض والحق بهذه الاربعة شيان احدهما الصلاة على الال في التشهد الثاني ان قلنا هما مستحبة لا واجبة وكذلك في التشهد الاول ان استحباتها تفريعا على استحباب الصلاة على الرسول صلي الله عليه وآله وسلم فيه وهذا الخامس قد ذكره في الكتاب في باب السجدة ونشرح الخلاف فيه من بعد ان شاء الله تعالى والثاني القيام للثبوت عد بعضا برأسه وقراءه للثبوت بعضا آخر حتي لو وقف ولم يقرأ بسجد السهو وهذا الوجه اذا عدنا التشهد بعضا والتمود له بعضا آخر وقد اشار الي هذا الخصال في الثبوت امام الحرمين قدس الله روحه وصرح به في التهذيب ثم كون الثبوت بعضا لا يختص بصلاة الصبح بل هو بعض في الوتر أيضا في النصف الاخير من رمضان وقوله وما عداها فنسب لانه لا يجبر بالسجود ينبغي ان يعلم بالخاء والميم والالف لما سيأتي في باب سجود السهو * قال ﴿الركن الاول التكيير ولتكن النية مقرونة به بحيث يحضر في العلم صفات الصلاة ويقرن القصد الي هذا المعلوم بأول التكيير ويقي مستديما للقصد والعلم الي آخر التكيير فلو عزبت بعد التكيير لم يضر ولو عزبت قبل عام التكيير فوجان﴾ *

لما لم يعد النية تركنا خلط مسائلها بمسائل التكيير لان وقت النية هو التكيير ويجب ان تكون النية مقارنة للتكيير خلافا لابي حنيفة واحد حيث قالوا لو قدمت النية على التكيير بزمان يسير ولم يضر شاغل عن الصلاة جاز الدخول في الصلاة بتلك النية لنا ان التكيير أول أفعال العبادة فيجب مقارنة النية له كالسج وغيره ولهذا لو قدمت بزمان طويل لم يحجز بخلاف الصوم لما في اعتبار المقارنة ثم من عسر مراقبة طلوع الفجر ولهذا يحتل فيه التقدم بزمان الطويل ثم في كيفية المقارنة وجان أحدهما أنه يجب ان يتسده النية بالقلب مع ابتداء التكيير باللسان ويفرغ منها مع الفراغ من التكيير واصحها أنه لا يجب ذلك بل لا يجوز لان التكيير من الصلاة فلا يجوز الايمان بشئ منه قبل تمام النية وعلي تقدير التوزيع يكون أول التكيير خاليا عن تمام النية للمبتدئة وهذا هو الذي ذكره في الكتاب حيث قال ويقرن القصد الي هذا المعلوم بأول التكيير ثم اختلفوا علي هذا الوجه فقال قوم منهم ابو منصور بن مهران شيخ الاودني يجب أن تقدم النية علي التكيير ولو بشئ يسير ليأمن من تأخر وقتها عن أول التكيير واستشهد عليه بالصود وقال الاكثرون لا يجب ذلك ولو قدم فلا اعتبار للنية المقارنة بخلاف الصوم فان التقديم كان لورود الشرع بالتبنيث ثم سواء قدم أو لم يقدم فهل يجب استحباب النية الي أن يفرغ من التكيير في وجان أحدهما لان ما بعد أول التكيير

اما حكم المسئلة فالقيام في الفرائض فرض بالاجماع لاتصح الصلاة من التاخر عليه الا به حتى قال اصحابنا لوقال لم انا استحل القعود في الفريضة بلا عذر او قال القيام في الفريضة ليس بفرض كفر الا ان يكون قريب عهد باسلام *

(فرع) في مسائل تتعلق بالقيام (احداها) قال اصحابنا يشترط في القيام الاتصاف وهل

في حكم الاستدامة واستصحاب النية في دوام الصلاة لا يجب واصحابنا نعم لان النية مشروطة في الانتقاد والانتقاد لا يحصل الا بتكميل التكبير الا ترى أنه لو رأى التيمم الماء قبل تمام التكبير يبطل تيممه واما بعد التكبير فلا يشترط استصحاب النية ولا يضر عزوبها الماني تكليف استصحابها من العسر واما قوله بحيث يحضر في العلم صفات الصلاة الى آخره فهو بيان لحقيقة النية وما نتقنا اليه وذلك أن النية قصد والقصد يتعلق بقصود ولا بد وان يكون المقصود معلوما فالناوي يحضر في ذهنه أولا ذات الصلاة وما يجب التعرض لما من صفاتها كالظاهرة والعصرية وغيرها كسبائي ثم قصد الى هذا المعلوم ويجعل قصده مقارنا لاول التكبير ولا يفعل عن تذكره حتى يتم التكبير وقوله يبيح مستديما للقصد والعلم الى آخر التكبير ينبغي أن يتنبه فيه لشئين أحدهما أنه لو لم يتعرض في مثل هذا الموضع للعلم لكان الفرض حاصلا لان المستدام هو القصد الى الصلاة بصفاتها المعتبرة ولا يمكن استدامة هذا القصد الا باستدامة حضور المقصود في الذهن وهو العلم والثاني أن هذا الكلام بيان لما ينبغي أن يفعله المصلي ثم هو واجب أو مستنون قد بينه آخر بقوله وان عزبت قبل تمام التكبير فوجبان ان قلنا يجوز فالاستدامة مدونة والافواجية *

(١) مكذابي يمشي
- في نسخة
ن المطبوعة غيره
- اصح اه

قال (ولو طرأ في دوام الصلاة ما يناقض جزم النية يبطل كولو نوى الخروج في الحال أو في الركعة الثانية أو تردد في الخروج ولو علق نية الخروج بدخول شخص فيه وجبان أحدها يبطل في الحال وهو الاقيس والثاني لا يبطل لانه قد لا يدخل فيستمر على مقتضى النية فعلي هذا ان دخل في البطلان وجبان) (١) *

استدامة النية وان لم يكن شرطا في دوام الصلاة الا أن الامتناع عما يناقض جزم النية يشترط فان هذا حين وان كان الاول غيراً وهذا كالايمان لا يتطرق فيه استحضار العقد الصحيح على الدوام ولكن يستدام حكمه ويشترط الامتناع عما يناقضه اذا تبين ذلك فنقول لو نوى الخروج من الصلاة في أثنائها باطلت صلاته فان هذه النية تناقض قصده الاول ولو تردد في أنه يخرج او يستمر فكذلك تبطل صلاته لما بين التردد والجزم من انتفاي قال امام الحرمين والمراد من هذا التردد أن يطرأ له الشك المناقض للجزم واليقين ولا عبرة بما يجري في الفكر أنه لو تردد في الصلاة كيف يكون الحال فان ذلك مما يبتلي به الموسوس وقد يقع له ذلك في الايمان بالله تعالى أيضا فلا مبالاة به ولو نوى الخروج من صلاته في الركعة الثانية أو علق الخروج بشيء آخر يقع في صلاته لا لمحالة بطلت صلاته

يشترط الاستقلال بحيث لا يتند فيه أوجه أصحها وبه قطع أبو على الطبري في الإفصاح والبعوى وآخرون وصححه القاضي أبو الطيب في تعليقه والرافعي لا يشترط فلا يستند الي جدار أو إنسان أو اعتمد على عصا بحيث لو رفع السناد لسقطت صلاته مع الكراهة لانه يسمى قائما والثاني يشترط ولا تصح مع الاستناد في حال القدرة بحال حكمه القاضي أبو الطيب عن ابن القطان وبه قطع امام

في الحال لانه قطع موجب النية فان موجبا الاستمرار على الصلاة الي انتهائها وهذا يناقضه وحكي في النهاية عن كلام الشيخ أبي علي أنه لا تبطل صلاته في الحال ولو رفض هذا التردد قبل الانتهاء الي الفاية المضروية . تحت صلاته فلا بأس بعلام قوله أو في الركعة الثانية بلو أو لهذا الكلام وإن كن غريبا ولو عاق نية الخروج بدخول الشخص ونحوه ما يجوز عروضة في الصلاة وعدمه فهل تبطل صلاته في الحال فيه وجهان أحهما نعم كما لو قال ان دخل فلان ركعت الاسلام فانه يكفر في الحال وكما لو شرع في الصلاة على هذه النية لا تنقصد صلاته بالاخلاق والثاني لا تبطل في الحال فان ذلك المعلق عليه ربما لا يوجد فتبقى النية على استمرارها فعلي هذا ودخل الشخص وجدت الصفة المعلق عليها فهل تبطل الصلاة حينئذ فيه وجهان عند الشيخ أبي محمد أنها لا تبطل اذ لو بطلت لبطلت في الحال لقيام التردد فاذا لم تبطل لم يكن لهذا التردد وقع وكن وجوده موعده بمناقبه واحدة وقطع الا كثرون بأنها تبطل عند وجود الصفة فانه مقتضى تعليقه قال امام الحرمين ويظهر علي هذا أن يقال يتبين عند وجود الصفة أن الصلاة بطلت من وقت التعليق لان وجود الصفة يعلم أن التعليق خالف مقتضى النية المعتبرة في الصلاة وموضع الوجهين المفرعين علي الوجه الثاني ما اذا وجدت الصفة وهو ذاهل عن التعليق المقدم اما اذا لم يكن ذاهلا فلا خلاف في بطلان صلاته وليكن قوله ولو طرأ في دوام الصلاة ما يناقض جزم النية بطل معلما بالخاء لان عنده لا أثر لنية الخروج لاني اخال ولاني لما لولا للتردد في الخروج وايس قوله ما يناقض جزم النية تجري علي اطلاقه لان الغفلة عن جزم النية يناقضه وهي غير قاذحة علي ما سبق والمراد ماعدا الغفلة واعلم أنه لو لم ينو الخروج مطلقا ولكن نوى الخروج من الصلاة التي شرع فيها وصرها الي غيرها كان كقصد الخروج المطلق في أن الصلاة للشرع وفيها تبطل ثم ينظر ان صرف فرضا الي فرض كما لو شرع في الظهر ثم صرفها الي العصر لا يصير عصر او ان صرف فرضا الي سنة راتبة أو بالعكس فكذلك وفي بقاء صلاته نفلا في هذه الصورة قولان نذكرهما من بعد *

قال (ولو شك في أصل النية ومضى مع الشك ركن لايزاد مثله في الصلاة كركوع بطل وان لم يمض وقصر الزمان لم يبطل ولو طال فوجها والصوم يبطل بالتردد في الخروج علي أحد الوجهين لانه ايس له مقتدو تحريم يؤثر القصد فيه) *

الفصل يشتمل علي مسألتين وثانيتها في نظم الكتاب أولاها بالتقديم لمصاهاتها المسائل المتقدمة

الحرمين والغزالي والثالث يجوز الاستناد ان كان بحيث لورفع السناد لم يسقطوا الا هذا في استناد لا يسلب اسم القيام فان استند متكثرا بحيث لورفع عن الارض قدميه لامكنه البقاء لم تصح صلاته بلا خلاف لانه ليس بقائم بل معلق نفسه بشيء فلو لم يقدر على الاستقلال فوجان الصحيح انه يجب ان ينتصب متكثرا لانه قادر على الانتصاب والثاني لا يلزمه الانتصاب بل له الصلاة قاعدا اما

على هذا الفصل فتقدمها ونقول لو تردد الصائم في انه هل يخرج من صومه أولا أو علق نية الخروج بدخول شخص فقد ذكر للعظيم أن صومه لا يبطل واشعر كلامهم بنفي الخلاف فيه وذكر ابن الصباغ في كتاب الصوم أن إباحة حكم في وجهين كما سنده في الصورة ألا تقولوا جزم نية الخروج فيه وجهان أحدهما تبطل كما في الصلاة وأظهرهما وبه قال أبو حنيفة لا يكفي الحجب والفرق بين الصوم والصلاة أن الصلاة يتعلق تحررها وتحللها بقصد الشخص واختياره والصوم بخلافه فان النوى لا يصير شارعا في الصوم بطول الفجر وخارجا منه بغروب الشمس وان لم يكن له شعور بهما وإذا كان كذلك كان تأثير الصلاة بضعف النية فوق تأثير الصوم ولهذا يجوز تقديم النية على أول الصوم وتأخيرها في الجملة عن أوله ولا يبرز ذلك في الصلاة والمعنى فيه أن الصلاة أفعال وأقوال والصوم ترك وما سلكوا الأفعال إلى النية أحوج من الترك إذا قرر ذلك فقله في الكتاب وكذا يحرم الخروج مقطوع عما قبله على ما أشعره كلام العظيم ولا جريان الوجهين في صورته لرد دعوى ما رواه ابن الصباغ بجوز صرف الوجهين إلى صورتين والأول هو قضية إرادته في الوسيط (المألة الأخرى) لو شك في صلاته في أنه هل أتى بالنية المعتبرة في ابتدائها سوء شك في أصلها أو في بعض شروطها فينظر أن أحدث على الشك ركنا فعليا كالركوع والسجود بطلت صلاته وإن أحدث ركنا قوليا كالقراءة والتشهد فهل هو كالفعل حتى تبطل الصلاة بمضيه على الشك أيضا اختلف الناقلون فيه فمنهم من قال لا وفرق بان المأني به على التردد غير محسوب فلا بد من إعادته والركن الفعلي إذا زيدت عمداً بطلت الصلاة ولتن عدم معذورها في الإعادة فهو غير معذور في الانشاء على الشك بل كان من حقه التوقف أو المأني بالركن القول ليقف يادها عمداً لا تبطل الصلاة فلا يصح أحداهما على التردد وهذه الطريقة هي المذكورة في الكتاب فانه قال ومضى مع الشك ركن لا يزاد مثله في الصلاة وقصده الاحتراز عن القراءة والتشهد ومد الطمأنينة وهذا مبني على ظاهر المذهب في انه لا تبطل الصلاة بتكرير الفاتحة والتشهد عمداً بخلاف تكرير الركوع وفيه وجه منقول عن أبي الوليد النيسابوري وغيره ان تكرير الفاتحة كتكرار الركوع فلا فرق على ذلك الوجه ومنهم من سوى بين الأركان التولية والفعلية وعللوا البطالان بان المأني به على الشك إذا لم يكن محسوبا فالاشتغال به تلاعب بالصلاة فليمتنع مما ليس من الصلاة ولا فائدة فيه وليتوقف إلى التذكر وهذه الطريقة أظهر وبها قال العراقيون ورووها عن نص الشافعي رضي الله عنه وليكن قوله لا يزاد مثله في الصلاة معللا بالواو لانه مذكور للتبديد ولا تهيد على هذه الطريقة الأخيرة وان لم يحدث شيئا من

الاتصاف المشروط فالعبر فيه نصب قمار الظهر ليس للقادر أن يقف مائلا إلى أحد جانبيه
زاثلعا سنن القيام ولأن يقف متحيا في حد الرا كين فان لم يبلغ انحناؤه حد الرا كين، لكن
كان إليه أقرب فوجان أصحها لاتصاح صلاته لانه غير متصب والثاني تصح لانه في معناه ولو أطرق
رأسه بغير انحاء صحت صلاته بلا خلاف لانه متصب ولو لم يقدر على النهوض الاعمين ثم اذا

فروض الصلاة على التردد حتى يذكر النية نظر أن قصر الزمان يضر أيضا لانه معذور في عروضة
وكثيرا ما يعرض الشك ويحول فيعني عنه وان طال فوجان أحدهما أنه لا يضر أيضا لانه قد أتى بما يليق
بالحال حيث لم يحدث على الشك قول ولا تعصير منه في عروضة وأظهرهما البطلان لا تقطاع نظم
الصلاة وندرة مثل هذا الشك وشبهوا الوجين بالوجين فيما اذا كثر الكلام بأسيال الفرق بين طول
الزمان وقصره سيأتي في نظائر المسألة *

قال (ثم كيفية النية أن ينوي الاداء أو الظهر وهل يجب التعرض للقرضية والاضافة إلى الله
عز وجل فوجان والنية بالقلب لا باللسان وأما النوافل فلا بد من تعيين الرواتب بالاضافة وغير
الرواتب يكفي فيها نية الصلاة مطلقة) *

الصلاة قسمان فرائض ونوافل أما الفرائض فيعتن فيها قصد أمرين بلا خلاف (أحدهما) فعل
الصلاة لتمتاز عن سائر الافعال فلا يكفي اخطار نفس الصلاة بالبال مع الغفلة عن الفعل (الثاني) تعيين
الصلاة لما أتى بها من ظهر وعصر وجمعة لتمتاز عن سائر الصلوات ولا يجزئ نية فريضة الوقت عن
نية الظهر والعصر في أصبح الوجين لانه لو تذكر فائتة غير الظهر في وقت الظهر كان الاتيان بها
فيما أتى في الوقت قال صلى الله عليه وآله وسلم « فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها » (١) وليست
هي بظهر ولا يصح الظهر بنية الجمعة وفيه وجه ضعيف وتصح الجمعة بنية الظهر المقصورة ان قلنا أنها
ظهر مقصورة وان قلنا هي صلاة على حياها لم تصح ولا تصح بنية مطلق الظهر على التقديرين واختلفوا
في اعتبار أمور سوى هذين الأمرين منها التعرض للقرضية في اشتراطه وجها اداء كانت الفريضة
أو قضاء أحدهما وبه قال ابن أبي هريرة لا يشترط لان الشافعي قال في العبي يصلي بمبلغ في آخر الوقت
يجزئه ولو كانت نية الفرض مشروطة لما اجزأه ذلك لانه لم ينوال الفريضة وأظهرهما عند الاكثرين
وبه قال أبو اسحاق تشترط لان الظهر قد يوجد من العبي وعن صلى منفردا ثم اعادها في الجماعة
ولا يكون فرضا فوجب التمييز ولك ان تقول قولنا المصلي ينوي الفريضة امان يعنى بالفريضة في
هذا المقام كونها لازمة على المصلي بعينه او كونها من الصلوات اللازمة على اهل الكمال او شيئا آخر ان
عنيان به شيئا آخر فلنلخصه أولا ثم لنبحث عن لزومه وان عنيان الاول وجب ان لا ينوى العبي

(١) حديث أنه صلى الله عليه وسلم قال في القائمة فليصلها اذا ذكرها متفق عليه وقد سبق

نهض لا يتأذى بإقيامه الاستعانة بما يتبرع واما بأجرة المثل ان وجدها هذا كله في القادر على الانتصاب
فاما العاجز كن قوس ظهره لمائة أو كبير وصار في حدال اكين فيلزمه القيام فاذا أراد الركوع زاد في الانحناء
ان قدر عليه هذا هو الصحيح وبقطع العراقيون والمتولي والبقوى ونص عليه الشافعي قال الرافعي هو
للمذهب وقوله ابن كنج عن نص الشافعي وقيل امام الحرمين والغزالي يلزمه ان يصلي قاعدة اقلان قدر

الفريضة بخلاف ولم يفرق الاثني عشر العبي والباليغ بل اطلقوا الوجهين وايضا فانهم قالوا فيمن
صلى منفردا ثم ادرك جماعة الصحيح أنه ينسوى الفرض بالثاني وهو غير لازم عليه وارغينيا
الثاني فمن تعرض للظهر والعصر فقد تعرض لاحدى الصلوات اللازمة على أهل الكمال وكونها ظهرا أخص
من كونها صلاة لازمة عليهم والتعرض للاخص يعني عن التعرض للاعم ولهذا كان التعرض للصلاة مغنيا
عن التعرض للعبادة ونحوها من الاوصاف ؛ هذا البحث يضعف ما ذكر في توجيه الوجهين ومنها
الاضافة الي الله تعالى بأن يقول لله أو فريضة الله فيها وجهان احدهما وبه قال بن القاص يشترط
ليتحقق معنى الاخلاص وأصحهما عند الاكثرين لا يشترط لان العبادة لا تكون الا لله تعالى ومنها
التعرض لكون المأني به قضاء أو أداء في اشتراطه وجهان احدهما يشترط أنه ليمتاز كل واحد منهما عن
الآخر كما يشترط التعرض للظهر والعصر والثاني وهو الاصح عند الاكثرين أنه لا يشترط بل يصح
الاداء بنية القضاء وبالعكس لان القضاء والاداء كل واحد منهما يستعمل بمعنى الآخر قال الله
تعالى فاذا قضيت مناسككم أى أدبتم ويقال قضيت الدين وأدبته بمعنى واستشهدوا لهذا الوجه
بنص الشافعي رضى الله عنه علي انه لو صلى يوم النجم بالاجتهاد ثم بان انه صلى بعد الوقت يحكم
بوقوعه عن القضاء مع انه نوى الاداء ولك أن يقول القول بأن نية الاداء هل تشترط في الاداء
ونية القضاء هل تشترط في القضاء وفرض الخلاف فيه منقذ لكن قولنا هل يصح الاداء بنية القضاء
وبالعكس أم أن يعني به أن يتعرض في الاداء لحقيقته ولكن يجزى في قلبه أو علي لسانه لفظ
القضاء وكذلك في عكسه أو يعني به انه يتعرض في الاداء - بمقابلة القضاء وفي قضاء حقيقة الاداء
أو شيئا آخر ان عنيان به شيئا آخر لا بد من معرفته أولا وان عنيان الاول فلا ينبغي ان يقع النزاع
في جوازه لان الاعتبار في النية بآلى الضائر ولا عبرة بالعبارات وان عنيان الثاني فلا ينبغي أن يقع
نزاع في المنع لان قصد الاداء مع العلم بخروج الوقت والقضاء مع العلم ببقاء الوقت هـ. وعبث
فوجب ان لا يعتقد به الصلاة كالأثرى الظاهر ثلاث ركعات أو خمسا ومنها التعرض لاستقبال القبلة
شرطه بعض المحاييا واستعده الجمهور لانه اما شرط اوركن وليس علي التاوى التعرض لتفاصيل
الاركان والشرائط ومنها التعرض لعدد الركعات شرطه بعضهم والصحيح خلافه لان الظاهر اذا
لم يكن قصرا لا يكون الأربعة (انقسم الثاني) التوافل وهي ضربان احدهما التوافل المتعلقة بوقت
اوسبب فيشترط فيها ايضا نية فعل الصلاة والتعيين فينوى سنة الاستسقاء والحسوف وسنة عيد

عند الركوع على الارتماع الى حد الراكعين لزعم المذهب الاول لانه قادر على القيام ولو عجز عن الركوع والسجود دون القيام لعله يظهره تمنع الانحناء لزمه القيام ويأتي بالركوع والسجود بحسب الطاقة فيحتمل صلبه قدر الامكان فان لم يطق حني رقبته ورأسه فان احتاج فيه الى شيء يعتمد عليه أو ليجلج الى جنبه لزمه ذلك فان لم يطق الانحناء اصلاً أو مأً اليها ولو امكنه القيام والاضطجاع دون القعود

الفطر والتراويح والضحي وغيرها وفي الرواتب يعين بالاضافة ويقول اصلي ركعتي الفجر اوراة الظهر اوستا العشاء وفي الرواتب وجه ان ركعتي الفجر لا بد فيها من التعين بالاضافة وفي اعيادها يكفي نية الصلاة الحافاً لركعتي الفجر بالفرائض ثلثا كدها والحاقاً لساكن الرواتب بالنوافل المطلقة في الوتر ينوي سنة الوتر ولا يضيفها الى العشاء فانها مستقلة بنفسها واذا زاد على واحدة ينوي بالجيمع الوتر كما ينوي في جيمع ركعات التراويح وحكي القاضي الرباوي وجوها اخر احدها انه ينوي بما قبل الواحدة صلاة الليل والثاني ينوي سنة الوتر والثالث مقدمة الوتر ويشبه ان تكون هذه الوجوه في الاولوية دون الاشتراط وهل يشترط التعرض للغة في هذا الضرب يختلف كلام النافلين فيه وهو قريب من الخلاف في اشتراط التعرض للفرضية في الفرائض والخلاف في التعرض للقضاء والاداء والاضافة الى الله تعالى يعود ههنا ايضاً الضرب الثاني النوافل المطلقة فيكون فيها نية فعل الصلاة لانها ادنى درجات الصلاة فاذا قصد الصلاة وجب ان يحصل له ولم يذكرها ههنا خلافاً في التعرض للغة فيمكن ان يقال قضية اشتراط قصد الفرضية تمتاز الفرائض عن غيرها اشتراط التعرض للغة ههنا بل التعرض لخاصيتها وهي الاطلاق والافتكك عن الاسباب والاوقات كالعرض لخاصية الضرب الاول من النوافل ثم النية في جميع العبارات معتبرة بالقلب فلا يكفي النطق مع غفلة القلب ولا يضر عدم النطق ولا النطق بخلاف ما في القلب كما اذا قصد الظهر وسبق لسانه الى العصر وحكي صاحب الافصح وغيره عن بعض اصحابنا انه لا بد من التناظر باللسان لان الشافعي رضي الله عنه قال في الحج ولا يلزمه اذا أحرم ونوى بقلبه أن يذكره بلسانه وليس كالصلاة التي لا تصح الا بالنطق قل الجمهور لم يرد الشافعي رضي الله عنه اعتبار التلفظ بالنية وانما المراد التكبير فن الصلاة بتعقد في الحج يصير محرماً من غير لفظ ولو عقب النية بقوله ان شاء الله بالقلب أو باللسان فان قصد التبرك أو وقوع الفعل بمشيئة الله تعالى لم يضره وان قصد التمسك لم تصح صلاته وأعود الى ما يتعلق بلفظ الكتاب في قوله أن ينوي الاداء والظهر قصد بلفظ الاداء، التعرض لشيئين أحدهما أصل الفعل وهذا لا بد منه والثاني الوصف المقابل للقضاء وهو الوقوع في الوقت وهذا فيه خلاف بين الاصحاب كما سبق وما ذكره جواب على وجه اشتراط نية الاداء في الاداء فليكن كلمة الاداء معلومة بالواو وقوله والنية بالقلب لا باللسان معلوم بالواو الوجه الذي حكيناه فيه وهذه المسألة لا تختص بنية الفرائض ولا بنية النوافل بل تعمها فلو ذكرها في أول مسائل النية أو آخرها

قال بغوى يأتي بالعود قائماً لانه تعود وزيادة وسيأتي إن شاء الله تعالى بيان مسائل العجز عن القيام وفروعها في باب صلاة المريض حيث ذكرها المصنف رحمه الله *

(فرع) في مذاهب العلماء في الاتحاد على شيء في حال القيام: قد ذكرنا تفصيل مذهبننا قال القاضي عياض في مسائل قيام الليل في شرح مسلم اختلف السلف في جواز التعلق بالجبال ونحوها

ليتمكن أحسن من ذكرها بين قسم الفرائض والتوابع وقوله ولا بد من تعيين الرواتب بالإضافة معل بالواو ايضاً الوجه المنقول فيه ماسوى ركني الفجر ثم اهم الرواتب في المشهور للتوابع التابعة للفرائض وهي التي ارادها باللفظ الرواتب في باب صلاة التطوع لكن لا يمكن حل اللفظ في هذا الموضع عليها وحده لانه قال وغير الرواتب يكفي فيه نية الصلاة مطلقة وهذه النية غير كافية في صلاة العبد واخوانها مع انها غير التوابع التابعة للفرائض *

قال (ولو نوى الفرض قاعداً وهو قادر على القيام لم يتعد فرضه وهل يتعد نفلاً فيه قولان وكذا الخلاف في التحريم بالظهر قبل الزوال وكل حالة تنافي الفرضية دون النفلية هذا حكم النية) *
الاصل الجامع لهذه المسائل أن من أتى بما ينافي الفرضية دون النفلية إما في أول صلاته أو في آخرها وبطل فرضه فهل تبقى صلاته نافلة أم تبطل مطلقاً فيه قولان ذكر الأئمة أنها مأخوذة بالنقل والتخريج من نصوص مختلفة للشافعي رضى الله عنه في صور هذا الاصل فتها لو دخل في الظهر قبل الزوال لا يصح ظهراً ونص أنه يتعد نفلاً كذلك رواه الصيدلاني وتابعه صاحب التهذيب ولو تحرم بالفرض منفرداً فجاء الامام وتقدم ليصلي بالناس قال احببت أن يسلم عن ركعتين تكونان نافلة له ويصلي الفرض في الجماعة فقد صح العمل مع ابطال الفرض ونص فيها اذا وجد القاعد خفة في أثناء الصلاة لم يتم أنه تبطل الصلاة رأساً ولو قلب فرضه نفلاً بلا سبب يدعو اليه فقد حكى ابن كعب عن نسه أن صلاته تبطل فجعل الأئمة في هذه الصور وأخوانها كلها قولين أحدهما أن صلاته لا تبطل بالسكينة وتكون نفلاً لان الاختلال انما وقع في شرط الفرض لا في شرط الصلاة بمطلقها وقد نوى صلاة بصفة الفرضية فان بطلت الصفة بقي قصد الصلاة مطلقاً وهذا اتفق مصرّف الى الساقطة والثاني أنه تبطل لان المولى هو الفرض والنفل غير منوى فإذا لم يحصل المنوى فلان لا يحصل غير المنوى كان أولي وهذا القولان كالتولين فيما اذا أحرم بالمع قبل اشهر الحج هل يتعد عمرة أم لا وتوجيهها شبه بتوجيه القولين فيما اذا قال فلان علي أن من من الحر هل يلغو جميع كلامه ام تلغو الاضامة ويلزمه آلاف ومن صور هذا الاصل ما اذا نوى الفرض قاعداً وهو قادر على القيام والمسبوق إذا وجد الامام في الركوع فيبادر الى الركوع واتى بدخ كعبيرة الاحرام بعد مجاوزة حد القيام فلا يصح الفرض فيها وهل يكون نفلاً فيه القولان واما الاصح من القولين فقد ذكر الاحباب انه مختلف باختلاف الصور فقد اذا تحرم بالظهر قبل الزوال ان كان عالماً بحقيقة

في صلاة النفل لطلوها فنهى عنه أبو بكر الصديق وحذيفة رضي الله عنهما وخص فيه آخرون قال
واما الاتكale على العصي فجائز في التوافل باتفاقهم الا ما حكي عن ابن سيرين من كراهته وقال مجاهد
ينقص من اجره بقدره قال واما في الفرائض فنهى مالك والجمهور وقالوا من اعتمد على عصا أو
حائط ونحوه بحيث يسقط لوزا لم تصح صلاته قال واجاز ذلك أبو ذر وأبو سعيد الخدري وجماعة

الحال فالاصح البطلان لانه متلاعب بصلاته وان كان يظن دخول الوقت لاجتهاد فيتين خلافه فالاصح
انها تكون نفلا لانه نوى التقرب الى الله تعالى وهي قصد الغرض على اجتهاد فاذا ظهر الخطأ حسن
ان لا يضع سعيه وفيها اذا تحرم بالفرض مفردا ثم اقيمت الجماعة فانفرد بركتين وسلم الاصح أن
صلاته تبقى نفلا لانه قصد النفل بعد الاعراض عن الغرض وانما فعل ذلك لامر محبوب وهو
استئناف الصلاة بالجماعة وفيها اذا وجد القاعد خفة فلم يقم او قلب فرضه الى النفل لالسبب وعذر
الاظهر البطلان لان الخروج عن الغرض بغير عذر وابطاله عمالا يجوز وفيها اذا نوى الغرض قاعدا
وهو قادر على القيام الاظهر البطلان أيضا لتلاعبه بالصلاة واما مسألة المسبوق فان كان عالما بانه
لا يجوز ايقاع التكبيره فبا بعد مجاوزة حد القيام فالأظهر البطلان وان كان جاهلا فالأظهر انها تصح
نفلا كما ذكرنا في التحريم بالظهر قبل الزوال *

قال (اما حكم التكبير فيتين كلمته على القادر فلا ينجزيه) (ح) ترجمته ولو قال الله الاكبر فلا بأس لانه
لم يغير النظم والمعنى ولو قال الله للجليل اكبر فوجها تغير النظم ولو قال الاكبر الله نص على
أنه لا يجوز ونص في قوله عليكم السلام أنه يجوز لانه يسمى تسليما وذلك لا يسي تكبيرا وقيل
قولان بالقل والتخريج *

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال «مفتاح الصلاة الوضوء وتحريمها التكبير وتحليلها
التسليم» (١) والكلام في التكبير في القادر والماجز أما القادر فيتين عليه كلمته فلا يجوز له العدول
الى ذكر آخر وان قرب منها كقوله الرحمن أجل والرب أعظم بل لا يجوز له قوله الرحمن او الرحمن

(١) «حديث» مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم الشافعي واحد واليزار
واصحاب السنن إلا النسائي وصححه الحاكم وابن السكن من حديث عبد الله بن محمد بن عقيل عن
ابن الحنفية عن علي قال البزار لا سلمه عن علي إلا من هذا الوجه وقال أبو نعيم تفرد به ابن عقيل
عن ابن الحنفية عن علي وقال العقيلي في اسناده ابن وهو أصح من حديث جابر وحديث جابر
الذي أشار اليه رواه احمد واليزار والترمذي والطبراني من حديث سليمان بن قرم عن أبي يحيى القتات
ضعيف وقال ابن عدى أحاديثه عندي حسان وقال ابن العربي حديث جابر أصح شيء في
هذا الباب كذا قال وقد عكس ذلك العقيلي وهو أقصد منه بما قاله الثوري ورواه الترمذي وابن ماجه
من حديث أبي سعيد وفي اسناده أبو سفيان طريقه وهو ضعيف قال الترمذي حديث علي أجود

من الصحابة والسلف قال وهذا اذا لم يكن ضرورة فان كانت جاز وكان افضل من الصلاة جالسا
واقفا (المسئلة الثانية) لو قام علي إحدى رجله محت صلاته مع الكراهة فان كان معذورا فلا
كراهة ويكره أن يلبس القدمين بل يستحب التفريق بينهما ويكره ان يقدم احدهما علي الاخرى
ويستحب أن يوجه أصابعها الى القبلة *

ا كبر ايضا ولا يمجزه ترجمة التكبير بل ان آخره خالفنا ابو حنيفة في الفصلين جميعا فحكم بالجزء
الترجمة والجزء التسييع والتهيل وسائر الاذكار والادعية الا أن يذكر اسما على سبيل النداء

استاداً من هذا ورواه الحاكم في المستدرک من طريق سعيد بن مسروق الثوري عن ابي نضرة
عن ابي سعيد وهو معلول قال ابن حبان في كتاب الصلاة المقرء له هذا الحديث لا يصح لان له
طريقين أحدهما عن علي وفيه ابن عقيل وهو ضعيف والثانية عن ابي نضرة عن ابي سعيد فقد ربه
ابو سفيان عنه وومحسان بن ابراهيم فرواه عن سعيد بن مسروق عن ابي نضرة عن ابي سعيد
وذلك أنه توم ان ابا سفيان هو والد سفيان الثوري ولم يعلم ان ابا سفيان آخر هو طريق بن شهاب
وكان واحيا ورواه الدارقطني من حديث عبد الله بن زيد وفي سننه الواقدي ورواه الطبراني
من حديث ابن عباس وفي سننه نافع ابو هريرة وهو متروك وقد رواه ابن عدى من طريقه فقال
عن أنس وقال ابو نعيم في كتاب الصلاة : زهير ثنا ابو اسحاق عن ابي الاحوص عن عبد الله
يذكره بلفظ مفتاح الصلاة التكبير واتقضاؤها التسليم واسناده صحيح وهو وقوف ورواه الطبراني
من حديث ابي اسحاق ورواه البيهقي من حديث شعبة عن ابي اسحاق وقال ورواه الشافعي
في القدم : (قوله) ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتعدى الصلاة يقول الله اكبر هكذا روته
عائشة كذا قال وليس هذا اللفظ في حديث عائشة بل الذي في مسلم عن عائشة كان يستفتح
الصلاة وهو عنده من رواية ابي الجوزاء عنها وقال ابن عبد البر هو مرسل لم يسمع ابو الجوزاء
منها ورواه ابو نعيم في الحلية في ترجمة ابي الجوزاء ولفظه اذا دخل في الصلاة قال الله اكبر لكن
في اسناده ابا بن ابي عياش وهو متروك ثم روى البخاري من حديث ابن عمر مرفوعا كان اذا
دخل في الصلاة كبر ومثله للترمذي عن علي ولاجد والنسائي عن واسع بن حبان أنه سأل ابن عمر
عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الله اكبر كلما وضع وكلما رفع : وأما لفظ الباب فرواه
ابن ماجه من حديث ابي حميد الساعدي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا استفتح الصلاة
استقبل القبلة ورض يديه وقال الله اكبر ومن هذا الوجه أخرجه ابن حبان في كتاب الصلاة :
وأخرجه هو وابن خزيمة في صحيحهما وفي كتاب الصلاة لابي نعيم ثما زهير عن العلاء بن المسيب
عن طلحة بن يزيد عن حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي من الليل فكبر فقال الله اكبر
رجاله ثقات لكن فيه ارسال ورواه البزار من حديث علي بسند صحيحه ابن القطان أن النبي صلى الله
كان اذا قام الى الصلاة قال الله اكبر وجهت وجهي الى آخره قال ابن القطان وهذا يعني تعيين لفظ
الله اكبر عزز الوجود غريب في الحديث لا يكاد يوجد حتى لقد انكره ابن حزم وقال ما عرف
قط وهو في مسند البزار واسناده من الصحة بمكان : (قلت) هو على شرط مسلم *

(فرع) في الترويح بين القدمين في القيام قال بن المنذر قال مالك واحد واسحاق لأبأس به قال وبه أقول وهذا أيضا مقتضى مذهبنا (الثالثة) تطويل القيام أفضل من تطويل الركوع والسجود لحديث جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل أي الصلاة أفضل قال « طول القنوت » رواه مسلم والمراد من القنوت القيام وتطويل السجود أفضل من تطويل باقي الأركان

كقوله يا الله أو يقول اللهم اغفر لي ونحوه من الأدعية لنا أنه صلى الله عليه وآله وسلم « كان يتدىء الصلاة بقوله الله أكبر » هكذا روت عائشة رضي الله عنها وقد قال صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » (١) ويروي أنه صلى الله عليه وسلم قال « لا يقبل الله صلاة أحدكم حتى يضع الطهور مواضعه ويستقبل القبلة فيقول الله أكبر » (٢) وحكي القاضي ابن كبر وجها لا يحابنا أنه تنعقد الصلاة بقوله الرحمن أكبر والرحيم أكبر كما اعتبر لفظ التكبير على ذلك ولم يعتبر اسما من أسماء الله تعالى بخصوصه ولو قال الله الأكبر اجزأه لأن زيادة الألف واللام لا تبطل لفظ التكبير ولا المعنى بل قول القائل الله الأكبر يشتمل على ما يشتمل عليه قوله الله أكبر مع زيادة مبالغة في التعظيم للأشعار بالاختصاص والزيادة التي لا تغير النظم ولا المعنى لا تنهدح كزيادة المحدث بحتمه وكقوله الله أكبر من كل شيء أو أكبر أو أجل وأعظم وقال مالك واحدا لا يجزئ قوله الله الأكبر لظاهر الخبر السابق وحكي قول عن أقدم مثل مذهبها وعن حكاها القاضي أبو الطيب الطبري ذكر أن أبا محمد البراء بن عيسى نقل عن الأستاذ أبي الوليد روايته فليكن قوله فلا بأس مرقوما بالميم والألف والتمام ولو قال الله الجليل أكبر ففي انعقاد الصلاة به وجان أظهرهما الاعتقاد لأن هذه الزيادة لا تبطل اسم التكبير ومعناه فاشبهت الزيادة في قوله الله الأكبر والثاني المنع لتغير النظم بها بخلاف قوله الله الأكبر فإن الزائد غير مستعمل ولا مفيد ويجري هذا الخلاف فيما إذا أدخل بين كلمتي التكبير شيئا آخر من نعوت الله تعالى بشرط أن يكون قليلا كقوله الله عز وجل أكبر وما شابهه فاما إذا كثر الداخل بينها كقوله الله تعالى لا اله الا هو الرحمن الرحيم الملك القدوس أكبر

(١) حديث صحيح أنه صلى الله عليه وسلم قال صلوا كما رأيتموني أصلي رواه البخاري كما تقدم *

(٢) حديث صحيح لا يقبل الله صلاة أحدكم حتى يضع الوضوء مواضعه ويستقبل القبلة فيقول الله أكبر أو داود من حديث رفاعة بن رافع في قصة المصطفى صلى الله عليه وسلم بلفظ لاتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله فيسفل وجهه ويديه إلى المرفقين ومسح برأسه ورجليه إلى الكعبين ثم يكبر الله أكبر فذكر الحديث هذا أقرب ما لوحده في السنن إلى لفظ المصنف وأصله عند باقي أصحاب السنن ورواه الطبراني في مستند رفاعة عن علي بن عبد العزيز عن حجاج عن حماد بن سلمة بسنده ولفظه موافق للفظ الرازي ولمسلم في هذه القصة من حديث أبي هريرة باللفظ إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة وكبر *

غير القيام لحديث أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى عليه وسلم قال « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد » رواه مسلم وقال جماعة من العلماء تطويل السجود وتكثير الركوع والسجود أفضل من تطويل القيام حكاه الترمذى والبعغوى فى شرح السنة لقوله صلى الله عليه وسلم

فلا يجوز أن هذه الزيادة تخرج المأني به عن أن يسمى تكبيرا فى اللغة ولهذا السبب لا يجوز أن ينف بين كلمتيه وقعة متفاحشة ولو عكس فقال الأكبر الله فظاهر كلامه فى الام والمختصر على انه لا يجوز ونص فى الام على أنه لو قل فى آخر الصلاة عليكم السلام يجوزته وان كان مكروها فاختلاف الاصحاب على طريقين أظهرهما تقرير انصين والفرق أنه مأمور بالتكبير وقول القائل الأكبر الله يسمى تكبيرا وعند السلام هو مأمور بالتسليم وقوله عليكم السلام يسمى تسليما ولاصحاب الطريق الثانى ان ينازعوا فى تحقيق هذا الفرق فيقولوا ذلك يسمى تكبيرا ان كان هذا يسمى تسليما والثانى أن المسألتين على القولين قولا وتخرجنا أحدهما الجواز لان المعنى واحد قدم أو أخر فصار كما لو ترك الترتيب فى التشهد وأظهرهما المنع لما سبق من الظاهر ويتايد بترك الترتيب فى الفاتحة وأصحابنا العراقيون حكوا فى عكس التكبير وجهين بدل القولين بالنقل والتخريج وهما متقاربان والخلاف فى قوله الأكبر الله يجرى فى قوله أكبر الله أيضا وقيل لا يجوز « الأكبر الله بلا خلاف ويجب على المعلى أن يحرز فى لفظ التكبير عن زيادة تغير المعنى بان يقول الله أكبر فيقلب الكلام استغما أو يقول الله أكبر فلا كبار جمع كبير وهو الطبل ولوزاد واواين الكلمتين أما كنة أو متحركة قد عطل للمعنى فلا يجوزته أيضا ويجب أن يكبر بحيث يسمع نفسه ويجب أن يكبر قائما حيث يلزمه القيام »

قال (أما العاجز فيلزمه ترجمته ولا يجوزته ذكر آخر لا يؤدى معناه والبدوى يلزمه قصد البلدة لتعلم كلمة التكبير على أحد الوجهين ولا يجوزته الترجمة بدلا بخلاف التميم) «
العاجز عن جميع كلمة التكبير أو بعضها له حالتان (إحداها) أنه لا يمكنه كسب القدرة عليها فان كان لخرس ونحوه حرك لسانه أو شفتيه ولطانه بالتكبير بحسب ما يمكنه وان كان ناطقا لكن لم يطاوعه لسانه على هذه الكلمة فيأتى بترجمتها لانه ركن عجز عنه فلا بد له من بدل وترجمته أولى ما يجعل بدلا عنه لادائها معناها ولا يعيد الى سائر الاذكار بخلاف ما لو عجز عن الفاتحة لا يعيد الى الترجمة لان القرآن معجز وسائر الـ ور تشمل أيضا على النظم المعجز بخلاف الترجمة وينبغي أن يعلم قوله ولا يجوزته ذكر آخر بالخاء لان أباخيفة يجوز اثر الاذكار فى حال القدرة ففي حد العجز أولى وانما قال لا يؤدى معناه لانه لو أدى معناه كان كترجمة بانه أخرى ورجة التكبير بالفارسية «خداى بزرگتر» ذكر الشيخ أبو محمد والتماضى الرويانى فلو قال خداى بزرگتر ترك صيغة التفضيل لم يجوز لقوله الله الكبير وجميع اللغات فى الترجمة سواء فى تخيير بينهما وقيل السريانية

«أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد» وقوله صلى الله عليه وسلم «عليك بكثرة السجود» رواه مسلم وقال بعض أصحابنا به وتوقف أحمد بن حنبل في المدالة ولم يقض فيها بشئ، وقال اسحاق ابن راهويه أما في النهار فتكثير الركوع والسجود أفضل وأما بالليل فتطويل القيام أفضل إلا أن يكون للرجل جزء بالليل يأتي عليه فتكثير الركوع والسجود أفضل لأنه يقرأ جزءه ويرجع كثرة والعبودية قد أنزل الله بها كتابا فإن أحسنها لم يعمل عنها والفارسية بعدها أولى من التركية والمهندية (والحالة الثانية) أن يمكنه كسب القدرة عليها أما بالتعلم من إنسان أو مراجعة موضع كتبت هذه الصيغة عليه فيلزمه ذلك فلو كان بدوياً لا يجد في موضعه من يعطيه السكامة فهل يلزمه المسير إلى بلدة أقرب لتعلمها فيه وجان أحدهما لا بل له الاختصار على الترجمة بدلاً كما لا يلزمه الانتقال ليتطهر بالماء ويجزئه التيمم بدلاً وأصحهما نعم لأنه قادر على السير والتعلم وإذا تعلم عاد إلى موضعه وانتفع بالسكامة طول عمره بخلاف التيمم فإن استصحاب الماء للمستقبل لا يمكن ومفارقة الموضع بالسكامة قد يشق عليه ويدل على الفرق بين الفصلين أن العادم في أول الوقت يجوز له أن يتيمم ولا يلزمه التأخير ليصلي بالوضوء كما سبق والجاهل بالسكامة لا يجوز له الاختصار على الترجمة في أول الوقت إذا أمكنه التعلم والالتيان بها في آخر الوقت فإن قلت وهل على العاجز قضاء الصلوات التي أتى بها بالتكبير فالجواب أما في الحالة الأولى فلا لأن العبادة المختلة إذا قضيت فأنما قضى بعد ارتفاع الحال وهم لا يتوقع ارتفاعه وأما في الحالة الثانية فإن ضاق الوقت أو كان ليلداً لا يمكنه التعلم إلا في يوم فصاعداً لم يلزمه قضاء الصلوات المؤداة بالترجمة في الحال لأنه معذور ولا تقصير منه ولو أخر التعلم مع القدرة فإذا ضاق وقت الصلاة فلا بد من أن يصلي بالترجمة لحزمة الوقت وهنا يلزمه القضاء لتعريضه بالتأخير وفيه وجه آخر ضعيف *

قال (وسنن التكبير ثلاث أن يرفع يديه مع التكبير إلى حذو المنكبين في قول والي أن تحاذي رءوس الأصابع أذنيه في قول والي أن تحاذي أطراف أصابعه أذنيه وأباهم شحمة أذنيه وكفاه منكبیه في قول ثم قيل يرفع غير مكبر ثم يتندى التكبير عند إرسال اليد وقيل يتندى الرفع مع التكبير وقيل يكبر ويده قارتان بعد الرفع وقبل الإرسال ثم إذا أرسل يديه وضع اليمنى على كوع (ح) اليسرى تحت صدره *

لما فرغ من ذكر ما يجب رعايته في التكبير عدل إلى بيان السنن وذكر منها ثلاثاً (أحدها) رفع اليدين عند التكبير وقد حكى في بعض نسخ السكتب في قدر الرفع ثلاثة أقوال أحدها أن يرفع يديه إلى حذو المنكبين والثاني أنه يرفعها إلى أن تحاذي رءوس أصابعه أذنيه والثالث إلى أن تحاذي أطراف أصابعه أذنيه وأباهم شحمة أذنيه وكفاه منكبیه وليس في بعض النسخ إلا ذكر القول الأول والثاني ويمكن أن يحتاج للقول الأول بما روى عن ابن عمر رضي الله عنه أنه صلى الله

الركوع والسجود : قال الترمذى انما قال اسحاق هذا لانهم وصفوا صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل بطول القيام ولم يوصف من تطويله بالنهار ما وصف به ليل : دليلنا على تفضيل اطالة

عليه وآله وسلم «كان يرفع يديه حذو منكبيه اذا افتتح الصلاة» (١) وللقول الثاني بما روى عن وائل بن حجر انه صلى الله عليه وآله وسلم «لا يرفع يديه حذو أذنيه» (٢) وللثالث لاستعمال هذين الخبرين وبما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم «رفع الي شحمة أذنيه» (٣) واعرف في ما نقله شيعتين احدهما ان المراد من القول الاول وهو الرفع الي حذو المتكئين ان لا يجاوز بأصابعه منكبيه هذا قد صرح به امام الحرمين وقوله في حكاية القول الثاني والي ان تحاذى رءوس اصابعه أذنيه كأنه يريد شحمة الاذنين واسافلها والافلوحاذت رءوس اصابعه أعلي الاذنين حصلت الهيئة المذكورة في القول الثالث وارتفع الفرق واثاني انه كل من رفع يديه في الثلاثة أو بقل القولين لان معظم الاحباب لم ينقلوا فيه اختلاف قول بل اقتصر بعضهم على ما ذكره في المختصر انه يرفع يديه اذا كبر حذو منكبيه واقتصر آخرون على الكيفية المذكورة في القول الثالث وبعضهم جعلها تفسيراً لكلامه في المختصر وللشافعي رضى الله عنه فيها حكاية مشهورة روى عن أبي ثور والكرائسي حين قدم بغداد ولم أر حكاية الخلاف في المسألة الا لهما في ابن كبر ومما هو الحرميين لكنهما لم يذكر الا القول الاول والثالث فظهر تفرد بما نقل من القولين او الثلاثة وكلامه في الوسيط لا يصرح بهما جميعاً وكيف ما كان فظاهر المذهب الكيفية المذكورة في القول الثالث واما ابو حنيفة فالذى رواه الطحاوى والكرخي انه يرفع يديه حذو أذنيه وقال القدوري يرفع يديه بحيث يحاذى ابهامه شحمة

(١) حديث محمد بن عمر كان رسول الله ﷺ يرفع يديه حذو منكبيه اذا افتتح الصلاة متفق عليه بزيادة واذا كبر للركوع واذا رفع رأسه من الركوع رفعها كذلك فقال سمع الله لمن حمده زاد البيهقي فا زالت تلك صلاته حتى اقي الله وفي رواية للبخارى ولا يفضل ذلك حين يسجد ولا حين يرفع رأسه من السجود قال ابن اللديني في حديث الزهري عن سالم عن ابيه هذا الحديث عندي حجة على الخلق كل من سمعه فلمه أن يعمل به لانه ليس في استاده شيء *

(٢) حديث محمد بن وائل بن حجر انه ﷺ لا يرفع يديه حذو منكبيه الشافعي واحمد من رواية عاصم بن كليب عن ابيه عن وائل به *

(٣) قوله روى انه ﷺ يرفع يديه الي شحمة أذنيه رواه ابو داود والنسائي وابن حبان من حديث وائل ايضا ولفظه يرفع ابهامه الي شحمة أذنيه وللنسائي حتى تكاد ابهاماه تحاذى شحمة أذنيه وفي رواية لابن حبان وحاذى ابهاميه أذنيه وفي المستدرک والدارقطني من طريق عاصم الاحول عن انس قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه حذو ابهاميه أذنيه ثم ركع حتى استقر كل مفصل منه الحديث ومن طريق حميد عن انس كان اذا افتتح الصلاة كبر ثم يرفع يديه حتى يحاذى ابهاميه أذنيه *

القيام حديث «أفضل الصلاة طول القنوت» ولأن المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه «كان يطول القيام أكثر من الركوع والسجود» ولأن ذكر القيام القراءة وهي أفضل من ذكر الركوع

أذنيه وهذا بخلاف القول الاول وذكر بعض اصحابنا منهم صاحب التهذيب أن مذهبه رفع اليدين بحيث يحاذي السكبان الاذنين وهذا بخلاف القول الثالث فلك أن تعلمها معا لمجاهد للروايتين ولو كان المصلي مقطوع اليدين أو احدهما من المعصم دفع اليدين أو احدهما المقطوع من المرفق رفع عظم العضد في أصح الوجوه تشبيها بالرافعين ولو لم يقدر على رفعها أو رفع أحدهما القدر المسنون بل كان إذا رفع زاد أو قص أي بالممكن فإن قدر عليهما جميعا فازيادة أولى (الثانية) في وقت الرفع وجوه أحدها أنه يرفع غير مكبر ثم يتدنى التكبير مع ابتداء الارسال وينتهي مع انتهائهما وروى ذلك عن أبي حميد الساعدي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (١) واثبتنا ان يتدنى الرفع مع ابتداء التكبير وروى ذلك عن وائل بن حجر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (٢) وثالثها أن يرفع ثم يكبر ويدها قارتان ثم يرسلهما فيكون التكبير بين الرفع والارسال وروى ذلك عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (٣) وذكر في التهذيب أن هذا أصح لكن الاكثرين على ترجيح الوجه الثاني المنسوب الى رواية وائل وهو انه يتدنى الرفع مع ابتداء التكبير واختلفوا على هذا في أنهم نه فهم من قال يجعل انتهاء الرفع والتكبير معا كما جعل ابتداءهما معا ومنهم من قال يجعل انتهاء التكبير والارسال معا وقال الاكثر من الاستحباب في الانتهاء فان فرغ من التكبير قبل تمام الرفع أو بالعكس

(١) قوله يرفع غير مكبر ثم يتدنى التكبير مع ابتداء الارسال وينتهي مع انتهائه روى ذلك عن أبي حميد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواه البخاري ولفظ أبي داود كان اذا قام الى الصلاة يرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ثم يكبر حتى يقر كل عضو في موضعه مستديلا *
(٢) قوله وقيل يتدنى بالرفع مع ابتداء التكبير روى ذلك عن وائل بن حجر هو ظاهر سياق رواية احمد بن حنبل وابن داود حيث قال عن وائل انه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرفع يديه مع التكبير واليهقي من وجه آخر عن عبد الرحمن بن عامر اليحصبي عن وائل قال صليت خلف رسول الله ﷺ فلما كبر رفع يديه مع التكبير *

(٣) قوله وقيل يرفع غير مكبر ثم يكبر ويدها قارتان ثم يرسلهما فيكون التكبير بين الرفع والارسال روى ذلك عن ابن عمر ثم أراه من حديث ابن عمر بهذه الكيفية لكن لفظ رواية ابن داود اذا قام الى الصلاة رفع يديه حتى يكون حدو منكبيه ثم يكبر وهما كذلك : وفي الباب عن مالك بن الحويرث متفق عليه : وعن علي رواه ابو داود والترمذي وصححه احمد فيها حكاية الخلخل : وعن محمد بن عمر وابن عطاء انه سمع ابا حميد في عشرة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احدهم ابو قتادة يقول انا اعلمكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالوا فاعرض فقال كان اذا قام الى الصلاة اعتدل قائما ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه رواه ابو داود والترمذي

والسجود (الرابعة) الواجب من القيام قدر قراءة الفاتحة ولا يجب ما زاد والواجب من الركوع

آتم الباقي وان فرغ مما حاط يديه ولم يستدم الرفع ولو ترك رفع اليدين حتى آتى ببعض التكبير

ومحججه : وعن انس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه إذا دخل في الصلاة وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع رواه ابن خزيمة في صحيحه هكذا ورواه البخاري في جزئه وابن ماجه والبيهقي . وعن جابر نحوه رواه الحاكم وقال لم نكتبه من حديث سفيان عن ابى الزبير عنه الا من حديث شيخنا ابى العباس المحبوبي وهو ثقة مأمون وأما نعرفه من حديث ابراهيم بن طهمان عن ابى الزبير انتهى ومن حديث ابراهيم : أخرجه ابن ماجه وصححه البيهقي : وعن ابى بكر الصديق رضى الله عنه انه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع وقال صليت خلف رسول الله ﷺ فذكر مثله رواه البيهقي ورجاله ثقة وعن عمر نحوه رواه الدارقطني في غرائب مالك والبيهقي وقال الحاكم انه محفوظ وعن ابى هريرة قال كان رسول الله ﷺ إذا كبر للصلاة جعل يديه حذاء منكبيه وإذا ركع فعل مثل ذلك وإذا وقع للسجود فعل مثل ذلك وإذا قام من الركعتين فعل مثل ذلك رواه ابو داود ورجاله رجال الصحيح : وقال الدارقطني في الملل روى عمرو بن على عن ابن ابى عدى عن محمد بن عمرو عن ابى سلمة وعن ابى هريرة انه كان يرفع يديه في كل خفض ورفع ويقول أنا اشبهكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم : وعن ابى موسى قال اريكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فكبر ورفع يديه ثم كبر ورفع يديه للركوع ثم قال سمع الله لمن حمده ورفع يديه ثم قال هكذا فاصنعوا ولا يرفع بين السجدين رواه الدارقطني ورجاله ثقة : وعن عبد الله بن الزبير انه صلى بهم يشير بكفيه حين يقوم وحين يركع وحين يسجد وحين ينهض فقال ابن عباس من احب ان ينظر الى صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فليقتد بابن الزبير : وعن طاوس عن ابن عباس في الرفع رواه ابو داود والنسائي : وعن عبيد بن عمير عن ابيه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع يديه مع كل تكبيرة في الصلاة المكتوبة رواه ابن ماجه : وعن البراء بن عازب قال رأيت رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه وإذا اراد ان يركع وإذا رفع من الركوع رواه الحاكم والبيهقي : وعن حميد بن هلال قال حدثني من سمع الاعرابي يقول رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فيرفع رواه ابو نعيم في الصلاة : وروى مالك في الموطأ عن سليمان بن يسار مراسلا مثله : وروى عبد الرزاق في مصنفه عن الحسن مراسلا مثله : وقال الشافعي روى الرفع جمع من الصحابة لعله لم يروقط حديث بعدد اكثر منهم وقال ابن المنذر لم يختلف أهل العلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه وقال البخاري في جزئه رفع اليدين روى الرفع سبعة عشر نقسا من الصحابة وسرد البيهقي في السنن وفي الخلافيات اسما من روى الرفع عن نحو من ثلاثين صحابيا وقال سمعت الحاكم يقول اتفق على رواية هذه السنة الشرة للمشهود لهم بالجنة ومن بسدم من اكابر الصحابة قال البيهقي وهو كما قال وروى ابن عساكر في تاريخه من طريق ابى سلمة الاعرج قال ادركت الناس كلهم رفع يديه عند كل خفض ورفع وقال البخاري في

والسجود قدر ادني طمأنينة ولا يجب ما زاد فلوزاد في القيام والركوع والسجود علي ما يجزئه فهل

رفعها في الباقي وان أتمه لم يرفع بعد ذلك (الثالثة) ين بعد التكبير وحط اليدين من رفعها أن يضع

الجزء المشهور قال الحسن وحيد بن هلال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفعون ايديهم ولم يستن احد منهم قال البخاري ولم يثبت عن احد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لم يرفع يديه : وروى الامام احمد بسنده عن قافع عن ابن عمر انه كان اذا رأى مصليا لا يرفع حصبه ورواه البخاري في جزئه فقط رماه بالحصى وقال عبد الله بن احمد سمعت أبي يقول يروي عن عقبة بن عامر انه قال فيمن رفع يديه في الصلاة له بكل اشارة عشر حسنات : وروى ابن عبد البر عن عمر بن عبد العزيز انه قال ان كنا لتؤدب عليها بنى على ترك الرفع وقال محمد بن سيرين هو من تمام الصلاة رواه الأثرم وقال سعيد بن جبيرة هو شيء يزين به الرجل صلاته رواه البيهقي : وعن النعمان بن أبي عياش مثله رواه الأثرم وقال عبد الرزاق اخذت ذلك عن ابن جريج واخذه ابن جريج عن عطاء واخذه عطاء عن ابن الزبير واخذه ابن الزبير عن أبي بكر واخذه ابو بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم *

* فصل فيما عارض ذلك * (حديث) في ذلك عن جابر بن سمرة قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مالي اراكم رافعي ايديكم كأنها اذئاب خيل شمس اسكنوا في الصلاة رواه مسلم ولا دليل فيه على منع الرفع على الهيئة المخصوصة في الموضع المخصوص وهو الركوع والرفع منه لانه مختصر من حديث طويل وبيان ذلك ان مسلما رواه ايضا من حديث جابر ابن سمرة قال كنا اذا صلينا مع النبي صلى الله عليه وسلم قلنا السلام عليكم ورحمة الله والسلام عليكم وأشار بيديه الى الجانبين فقال لنا النبي صلى الله عليه وسلم علام تؤمنون يا ايديكم كلها اذئاب خيل شمس انما يكفي احدكم ان يضع يده على نغذه ثم يسلم على اخيه من عن يمينه ومن عن شماله وفي رواية اذا سلم احدكم فليثقف الى صاحبه ولا يؤم يديه وقال ابن حبان ذكر الخبر المبين للقصة المختصرة المتقدمة بان القوم انما امروا بالسكون في الصلاة عند الاشارة بالتسليم دون الرفع الثالث عند الركوع ثم رواه كنعان ورواية مسلم قال البخاري من احسج بحديث جابر ابن سمرة على منع الرفع عند الركوع فليس له حظ من العلم هذا مشهور لا خلاف فيه انه انما كان في حال التشهد * (حديث) آخر عن البراء بن عازب رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اتسع الصلاة رفع يديه الى قريب من أذنيه ثم لم يعد رواه ابو داود والدارقطني وهو من رواية يزيد ابن ابي زياد عن عبد الرحمن بن ابي ابي عنه واثقف الحفاظ على أن قوله ثم لم يعد مدرج في الخبر من قول يزيد ابن ابي زياد ورواه عنه بدونها شعبة والثوري وخاله الطحان وزهير وغيرهم من الحفاظ وقال الحميدي انما روى هذه الزيادة يزيد ويزيد بن زبير وقال عثمان الدارمي عن احمد بن حنبل لا يصح وكذا ضعفه البخاري واحمد ويحيى والدارمي والحميدي وغير واحد وقال يحيى بن محمد بن يحيى سمعت احمد ابن حنبل يقول هذا حديث واه قد كان يزيد يحدث به برهة من دهره لا يقول فيه ثم لا يعود فلما لقنوه تنقن فكان يذكرها وقال البيهقي رواه محمد بن عبد الرحمن بن بليلى واختلف عليه فقيل عن اخيه عيسى عن ابيهما وقيل عن الحكم عن ابن ابي ليلى وقيل عن يزيد بن ابي زياد قال

يقم الجميع واجبا أم الواجب ما يجزئه والباقي تطوع (فيه وجهان) مشهوران للفراسانيين والأصح
التي على اليسرى خلافاً لما لك في إحدى الروايتين حيث قال يرسلها لنا ماروي أنه صلى الله

عنه الدار لم يروه عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أحد أقوى من السرداء أبي زياد وقال البزار
لا يصح قوله في هذا الحديث ثم لا يهود : وروى الدار طعن من طريق علي بن عاصم عن محمد بن
عبد الرحمن ابن أبي ليلى عن يزيد بن أبي زياد هذا الحديث قال علي بن عاصم قدمت الكوفة
فلقيت يزيد بن أبي زياد فحدثني به وليس فيه ثم لا يهود فقلت له ان ابن أبي ليلى حدثني عنك وفيه
ثم لا يهود قال لا أحفظ هذا وقال ابن حزم حديث يزيد ان صح دل على أنه صلى الله عليه وسلم فصل ذلك
ليان الجواز فلا تمارض بينه وبين حديث ابن عمر وغيره

(حديث) أخر عن عبد الله بن مسعود قال لاصلين بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم فصل فلم يرفع يديه الا مرة واحدة رواه احمد وابو داود والترمذي من حديث عاصم بن
كليب عن عبد الرحمن بن الاسود عن علقمة عن ابن مسعود ورواه ابن عدى والدارقطني والبيهقي
من حديث محمد بن جابر عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود صليت مع
النبي صلى الله عليه وسلم واني بكر وعمر فلم يرفوا ايديهم الا عند افتتاح الصلاة وهذا الحديث
حسنه الترمذي وصححه ابن حزم وقال ابن المبارك لم يثبت عندى وقال ابن ابي حاتم عن ابيه
قال هذا حديث خطأ وقال احمد بن حنبل وشيخه يحيى بن آدم هو ضعيف قلبه البخارى عنهما
وتابعهما على ذلك وقال ابو داود ليس هذا بصحيح وقال الدارقطني لم يثبت وقال ابن حبان في
الصلاة هذا احسن خبر روى لاهل الكوفة في نفي رفع اليدين في الصلاة عند الركوع وعند
الرفع منه وهو في الحقيقة اضعف شئ يول عليه لان له عللا تبطله وهؤلاء الائمة انما طمنوا كلهم
في طريق عاصم بن كليب الاولى اما طريق محمد بن جابر فذكرها ابن الجوزي في الموضوعات
وقال عن احمد بن محمد بن جابر لاشئ ولا يحدث عنه الا من هو شر منه : (قلت) وقد ثبت
في المدرج حال هذا الخبر باوضح من هذا : وفي الباب عن ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يرفع يديه اذا افتتح الصلاة ثم لا يهود رواه البيهقي في الخلافيات وهو مقول موضوع :
وعن انس من رفع يديه في الصلاة فلا صلاة له رواه الحاكم في المدخل وقال انه موضوع : وعن
ابن هرة مثله رواه ابن الجوزي في الموضوعات وسبعة بذلك الجوزفاني : وعن ابن عباس كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه كلما ركع وكلما رفع يده صار الى افتتاح الصلاة وترك ماسوى ذلك
قال ابن الجوزي بعد ادراكه في التحقيق هذا الحديث لا اصل له ولا يعرف من رواه والصحيح
عن ابن عباس خلافة : وعن ابن الزبير نحوه قال ابن الجوزي لا أصل له ولا يعرف من رواه
والصحيح عن ابن الزبير خلافة قال ابن الجوزي وما ابله من يحجج بهذه الاحاديث ليعارض
بها الاحاديث الثابتة *

(حديث) أبي حميد الساعدي في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ابو داود والترمذي
وابن ماجه وابن حبان من حديث عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمرو بن عطاء ممت ابا حميد
الساعدي في عشرة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم ابو قتادة قال ابو حميد ما اعلمكم بصلاة

أن الجميع يقع واجبا وبه قطع الشيخ أبو محمد في كتابه التبصرة وهما مثل الوجين في مسح كل الرأس وفي البعير المخرج في الزكاة عن خمس وفي البدنة المضحي بها بدلا عن شاة مندورة : قال صاحب التمه والوجهان مبنيان على أن الوقص في الزكاة عقو أم يتعلق به الفرض وفيه قولان (ونظير فائدة الخلاف في القيام والركوع والسجود ومسح الرأس) في تكثير الثواب فإن ثواب الفرض أكثر من ثواب التطوع : وفي الزكاة في الرجوع عند التعجيل وفي البدن في الأكل منها وقد سبق بيان هذه المسائل في مسألة مسح الرأس (الخامسة) ليجلس للفرازة رقيب يرقب العدو قادر كته الصلاة ولو قام لرآه العدو أو جلس الفرازة فيمكن ولو قاموا رآهم العدو وفسد التدبير فاهم الصلاة قعوداً ونجى الاعادة لندوره : وقال المتولى في غير الرقيب ان خاف لو قام ان يقصده العدو صلى قاعداً واجزأته على الصحيح قال ولو صلى السكين في رعدة قعوداً ففي محتمها قولان : قلت أمهما وجوب الاعادة (السادسة) يجوز فعل النافعة قاعداً مع القدرة على القيام بالاجماع ودليله الأحاديث الصحيحة التي ذكرناها وغيرها مما هو مشهور في الصحيح لكن ثوابها يكون نصف ثواب القائم لحديث عمران بن حصين رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من صلى قائماً فهو أفضل ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم ومن صلى نائماً فله نصف أجر القاعد » رواه البخاري : والمراد بالنائم المضطجع *

عليه وآله وسلم قال « ثلاث من سنن المرسلين تعجيل الفطر وتأخير السحور ووضع اليمنى على الشمال في الصلاة » (١)

رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا فلم فوالله ما كنت بأكثرنا له تبعاً ولا أقدمنا له صحبة قال بل قالوا فاعرض قال كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة يرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ثم يكبر حتى يقر كل عظم موضعه الحديث بطوله وأعله الطحاوي بأن محمد بن عمرو لم يدرك إباحة قال يزيد ذلك بياناً أن عطاء بن عطف بن خالد رواه عن محمد بن عمرو قال حدثني رجل أنه وجد عشرة من أصحاب رسول الله ﷺ جلوساً وقال ابن حبان سمع هذا الحديث محمد بن عمرو من أبي حميد وسمعه من عباس بن سهل بن سعد عن أبيه قال طريقان محفوظان : (قلت) السياق بأبي ذلك كل الآباء والحقائق عندى أن محمد بن عمرو الذي رواه عطاء بن خالد عنه هو محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المدني وهو لم يلق إباحة ولا قارب ذلك إنما يروي عن أبي سامة ابن عبد الرحمن وغيره من كبار التابعين وأما محمد بن عمرو الذي رواه عبد الحميد بن جعفر عنه فهو محمد بن عمرو بن عطاء نأبي كبير جزم البخاري بأه سمع من أبي حميد وغيره وأخرج الحديث من طريقه وللحديث طرق عن أبي حميد سمي في بعضها من الشرة محمد بن مسلمة وأبو أسيد وسهل بن سعد وهذه رواية ابن ماجه من حديث عباس بن سهل بن سعد عن أبيه ورواها ابن خزيمة من طرق أيضاً *

(١) حديث ثلاث من سنن المرسلين سجيل الفطر وتأخير السحور ووضع اليمنى على

ولتفضل مضطجعا بالاياء بالرأس مع قدرته على القيام والقعود فوجها (أحدها) لاتصح صلاته
لأنه يذهب صورتها بغير عذر وهذا أرجحهما عند امام الحرمين والثاني وهو الصحيح صحتها
لحديث عمران ولوصلي النافلة قاعدا أو مضطجعا للعجز عن القيام والقعود فتوابه ثواب القيام
بلاخلاف كما في صلاة الفرض قاعدا أو مضطجعا للعجز فان ثوابها ثواب القائم بلاخلاف والحديث
ورد فمين يصلي النفل قاعدا أو مضطجعا مع قدرته على القيام يستوى فيما ذكرناه جميع النوافل
للمطلقة والراتية وصلاة العيد والكسوف والاستسقاء وحكي الخراسانيون وجها أنه لا يجوز العيد
والكسوف والاستسقاء قاعدا مع القدرة كالفرائض وبه قطع ابن كج وهذا شاذ ضعيف : وأما
الجنابة فسبق في باب التيمم بيان نصوص الشافعي وطرق الاصحاب فيها والمذهب أنها لاتصح
قاعدا مع القدرة لان القيام معظم أركانها والثاني يجوز والثالث ان تيمم لم يجز والا جاز قال
الراضي اذا جوزنا الاضطجاع في النفل مع قدرته فهل يجزىء الاقتصار على الاياء بالركوع والسجود
ام يشترطان يركع ويسجد كلقاعد فيه وجها اصحهما الثاني قال امام الحرمين عندنا أن من جوز
الاضطجاع لا يجوز الاقتصار في الأركان الذكرية كالشهد والتكبير وغيرها على ذكر القلب
وهذا الذي قاله امام الحرمين لا بد منه فلا يجزى ذكر القلب قطعا لأنه حينئذ لا يبقى للصلاة
صورة أصلا وإنما ورد الحديث بالترخيص في القيام والقعود فيقي ما عداهما على مقتضاه والله اعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

(ثم ينوي والنيت فرض من فروض الصلاة لقوله ﷺ «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» ولكل امرئ ما نوى) ولأنها قرينة محضة فلم تصح من غير نية كالصوم ومحل النية القلب فان نوى بقاءه دون لسانه
أجزأه ومن أجهلنا من قال ينوي بالقلب ويتلفظ باللسان وليس بشي. لان النية هي القصد بالقلب) *
(الشرح) حديث إنما الأعمال بالنيات رواه البخاري ومسلم من رواية عمر بن الخطاب
رضي الله عنه وسبق بيانه في أول نية الوضوء : وقوله قرينة محضة فلم يصح من غير نية كالصوم إنما
قاس عليه لأنه ورد فيه نص خاص «لا صيام لمن لم يجمع الصيام من الليل» وهذا القياس ينتقض
بإزالة النجاسة فانها قرينة محضة فكأن ينبغي أن يقول طريقها الأفعال كما قاله في نية الوضوء ليعتبر
عن إزالة النجاسة : أما حكم الدالة فالتية فرض لاتصح الصلاة إلا بها وقل بن المنذر في كتابه
الأشراف وكتاب الإجماع والشيخ أبو حامد الأسفراييني وأما القاضي أبو الطيب وصاحب الشامل
ومحمد بن يحيى وآخرون اجماع العلماء على أن الصلاة لاتصح إلا بالنية وحكي صاحب البيان رواية

ثم المستحب أن يأخذ يمينه على شأه بأن يقبض بكفه اليمني كوع اليسرى وبعض

الشمال في الصلاة الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عباس بلفظ أنا معاشر الانبياء امرنا
ان تؤخر فذكره قال البيهقي يعرف بطلحه بن عمرو واختلف عليه فيه فقيل عنه عن عطاء عن ابن

عن احمد بن حنبل (١) فان نوى قلبه ولم يتلفظ بلسانه أجزأه على المذهب وبه قطع الجمهور
وفيه الوجه الذي ذكره المصنف وذكره غيره وقال صاحب الحاوي هو قول أبي عبد الله الزيري
أنه لا يجوز له حتى يجمع بين نية القلب وتلفظ اللسان لأن الشافعي رحمه الله قال في الحج إذا نوى
حجاً أو عمرة أجزأ وإن لم يتلفظ وليس كالصلاة لأن الصبح لا ينطق قال أصحابنا غلط هذا القائل
وليس مراد الشافعي بالنطق في الصلاة هذا بل مراده التكبير : ولو تلفظ بلسانه ولم ينو قلبه لم تعتد
صلاته بالاجماع فيه : ولو نوى قلبه سلاطه الظهر وجري على لسانه صلاة العصر اعتدت صلاة الظهر
(فرع) اختلف أصحابنا في النية هل هي فرض أم شرط فقال المصنف والاكثرون هي
فرض من فروض الصلاة وركن من أركانها كالتكبير والقراءة والركوع وغيرها وقال جماعة هي
شرط كاستقبال القبلة والطهارة وبهذا قنع القاضي أبو الطيب في تعليقه وابن الصباغ واختار طائفة إلى
وحكمه الشيخ أبو حامد في تعليقه في أول باب ما يجزئ من الصلاة وقال بن المقاصم والتفعل
استقبال القبلة ركن والصحيح المشهور أنه شرط لاركن والله أعلم *

قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويجب أن تكون النية مقارنة للتكبير لأنه أول فرض من فروض الصلاة فيجب أن تكون مقارنة له ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ قال الشافعي رحمه الله في المختصر (وإذا أحرمت نوى صلاته في حال التكبير
لا بعده ولا قبله) ونقل الغزالي وغيره النص بعبارة أخرى فقالوا قال الشافعي (ينوي مع التكبير
لا قبله ولا بعده) قال أصحابنا يشترط مقارنة النية مع ابتداء التكبير وفي كيفية المقارنة وجان
(أحدهما) يجب أن يتدنى النية بالقلب مع ابتداء التكبير بالمساوي فرغ منها مع فراغه منه (وأصحها)
لا يجب بل لا يجوز لئلا يخلو أول التكبير عن تمام النية فعلي هذا وجان (أحدهما) وهو قول أبي منصور
ابن مهران شيخ أبي بكر الأودفي يجب أن يقدم النية على أول التكبير بشيء يسير لئلا يتأخر
أولها عن أول التكبير (والثاني) وهو الصحيح عند الأكثرين لا يجب ذلك بل الاعتبار بالمقارنة
وسواء قدم أم لم يقدم ويجب استصحاب النية إلى انقضاء التكبير على الصحيح وفيه وجه
ضعيف أنه لا يجب واختار امام الحرمين والغزالي في البسيط وغيره أنه لا يجب التدقيق المذكور

الرسخ والساعد خلافاً لأبي حنيفة حيث قال يضع كفه اليمنى على ظهر كفه اليسرى من

عباس وقيل عن أبي هريرة ورواه أيضاً من حديث محمد بن أبان عن عائشة موقوفاً قال
البيهقي استاده صحيح لأن محمد بن أبان لا يعرف سماعه من عائشة قاله البخاري ورواه ابن حبان
والطبراني في الأوسط من حديث ابن وهب عن عمرو بن الحارث أنه سمع عطاء يحدث عن
ابن عباس سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أنا معشر الأنبياء أمرنا أن نؤخر سحورنا

في تحقيق مقارنة النية وأنه تكفي المقارنة العرفية العامة بحيث يعد مستحضرا لصلاته غير غافل عنها اقتداء بالاولين في تسامحهم في ذلك وهذا الذي اختاره هو المختار والله اعلم : قال اصحابنا والنية هي القصد فيحضر في ذهنه ذات الصلاة وما يجب التعرض له من صفاتها كالظهور بقوله الفرضية وغيرهما مقصد هذه العلوم قصدا مقارنا لاول التكبير ويستصحبه حتى يفرغ التكبير ولا يجب استصحاب النية بعد التكبير ولكن يشترط ان لا ياتي بمناقض لما فلو نوى في اثناء صلاته الخروج بطلت صلاته وقال ابو حنيفة واحمد يجوز أن تقدم النية على التكبير بزمان يسير بحيث لا يعرض شاغل عن الصلاة وقاله (١) يجب أن تقدم النية على التكبير ويكبر عقبها بلا فصل ولا يجب في حال التكبير وقال ابو يوسف وغيره من اصحاب ابي حنيفة اذا خرج من منزله قاصدا صلاة الظهر مع الامام فاتته الى وهو في الصلاة فدخل معه فيها ولم يحضره انها تلك الصلاة اجزأه *

(فرم) قال الشيخ ابو حامد في تعليقه في هذا الموضع قال الشافعي في الكفارة : ونوى مع التكفير أو قبله قال فن اصحابنا من قال يجب أن ينوي في الكفارة مع التكفير كالصلاة قال وقول الشافعي أو قبله يعني أو قبله ويستدعي ذكر النية حتى يكون ذا كرا لها حال التكفير ومن اصحابنا من قال يجوز تقديم النية قبل التكفير وفرق بينها وبين الصلاة بثلاثة أشياء أحدها أن نية الصلاة أكد ولهذا يشترط تعيينها بخلاف الكفارة واثاني ان الكفارة والزكاة تسخها النيابة فتدعو الحاجة الى تقديم نيتها بخلاف الصلاة الثالث ان الزكاة والكفارة يجوز تقديمها علي وجوبها فجاز تقديم النية بخلاف الصلاة * قال المصنف رحمه الله *

فان كانت فريضة يلزمه تعيين النية فينوي الظهر أو العصر لتمييز عن غيرها وهل يلزمه نية افترض فيه ومن ان قال ابواسحق يلزمه لتمييز عن ظهر الصبي وظهر من صلى وحده ثم ادرك جماعة فصلاها معهم وقال ابو عبي بن ابي هريرة يكفيه نية الظهر والعصر لان الظهر والعصر لا يكونان في حق هذا الا فرضا ولا يلزمه ان ينوي الاداء او القضاء ومن اصحابنا من قال يلزمه نية قضاء والاول هو المنصوص فانه قال فيمن صلى يوم الغيم بالاجتهاد فوافق ما بعد الوقت انه يجزئ به وان كان عنده ان يصليها في الوقت وقال في الاسير

غير أخذ كذلك رواه اصحابنا * لنا ما روي عن وائل انه صلى الله عليه وآله وسلم ونجل فطرا وان تمسك باي يده في صلاتنا وقال ابن حبان بعده سمع ابن وهب من عمرو بن الحمر ومن طلحة بن عمرو جميعا : وقال الطبراني لم يروه عن عمرو بن الحمر الا ابن وهب فقد ربه حرمة (قلت) اخشي ان يكون الوم فيه من حرمة وله شاهد من حديث ابن عمر رواه العقيلي وضعفه : ومن حديث حذيفة اخرجاه الدارقطني في الافراد وفي مصنف ابن ابي شيبة من حديث ابي الدرداء موقوفا من اخلاق البليين وضعه العيين على الشمال في الصلاة ورواه الطبراني من حديثه مرفوعا نحو حديث ابي هريرة *

إذا اشتبهت عليه الشهور فصام يوماً بالاجتهاد فوافق رمضان أو ما بعده أنه يحرمه وإن كان عنده أنه يصوم في شهر رمضان ﴿٥﴾

(الشرح) إذا أراد فريضة وجب قصد امرئ بلا خلاف أحدهما فعل الصلاة فتأخر عن سائر الأفعال ولا يكفي أحضار نفس الصلاة بالبال غافلاً عن الفعل والثاني تعيين الصلاة لما فيهما هي ظهر امرئ عصر أو غيرهما فلو توى فريضة الوقت فوجان حكاهما الرافعي أحدهما يحرمه لأنها هي الظاهر مثلاً وأصحها كونه لأن المأثمة التي يتذكرها تشاركها في كونها فريضة الوقت ولو توى في غير الجمعة الجمعة بدلاً عن الظاهر لم تصح صلاته هذا هو الصواب الذي قطع به الأصحاب وحكي الرافعي وجب أنها تصح ويحصل للظاهر وهو غلط ظاهر ولا تصح الجمعة بنية مطلق الظاهر ولا تصح بنية الظاهر المقصورة إن قلنا إنها صلاة يجيها وإن قلنا إنها ظاهراً مقصورة صحت واختلفوا في اشتراط أمور (أحدها) الفريضة فوجب الوجان للذان حكاهما المصنف الأصح عند الأكثرين اشتراطهما سواء كانت قضاء أم أداء وعن صحيحه الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والبغوي، قال الرافعي وسواء كان النوى بالقأوصيا وهذا ضعيف والصواب أن الصبي لا يشترط في حقه نية الفريضة وكيف ينوي الفريضة وصلاته لا تقع فريضة وقصد صريح بهذا صاحب الشامل وغيره (الثاني) الإضافة إلى الله تعالى بأن يقول لله أو فريضة الله ولا يشترط ذلك على أصح الوجين وقد سبق بيانها في باب نية الوضوء وحكي إمام الحرمين الاشتراط عن صاحب التلخيص وغيره (الثالث) القضاء والأداء وفيها أربعة أوجه أصحها لا يشترطان لما ذكره المصنف والثاني بشرطان وهذا القائل يجب عن نص الشافعي في المصلي في الغيم أو الأسير بأنهما مذوران والثالث يشترط نية القضاء دون الأداء حكاه المصنف وغيره لأن الأداء يتميز الوقت بخلاف القضاء والرابع أن كان عليه فائدة اشتراط نية الأداء والأفلا وبه قطع صاحب الحاوي أما إذا كان عليه فائدة وفوائت فلا خلاف

﴿ كبر ثم أخذ شماله يمينه ﴾ (١)

(١) ﴿ حديث ﴾ وأبى بن حجر أن النبي صلى الله عليه وسلم كبر ثم أخذ شماله يمينه أبو داود وابن حبان من حديث محمد بن جحادة عن عبد الجبار بن وائل قال كنت غلاماً لأعقل صلاة أبي فحدثني علقمة بن وائل عن وائل بن حجر قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان إذا دخل في الصف رفع يديه وكبر ثم التحف فأدخل يده في ثوبه فأخذ شماله يمينه فإذا أراد أن يركع أخرج يديه ورفعها وكبر ثم ركع فإذا رفع رأسه من الركوع رفع يديه وكبر وسجد ثم وضع وجهه بين كفيه قال ابن جحادة فذكرت ذلك للحسن فقال هي صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فصله من فصله وتركه من تركه وأصله في صحيح مسلم ورواه النسائي بلفظ رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان قائماً قبض يمينه على شماله ورواه ابن خزيمة بلفظ وضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره ﴿

انه لا يشترط أن ينوى ظهر يوم الخميس مثلاً بل يكفي نية الظهر والظهر القائمة اذا اشترط نية القضاء قال القاضي أبو الطيب وصاحب الشامل وغيرهما لوطن أن وقت الصلاة قد خرج فصلها بنية القضاء فبان انه باق اجزأته بخلاف وقد نص الشافعي على انه لو صلى يوم الغير بنية الاداء وعو يطن بقاء الوقت فبان وقوع الصلاة خارج الوقت اجزأته واستدلوا به على ان نية القضاء ليست بشرط هذا كلام الاصحاب في المسألة وقال الرافعي الاصح انه لا يشترط نية القضاء والاداء بل يصح الاداء بنية القضاء وعكسه هذا كلامهم قال الرافعي لك ان قول الخلاف في اشتراط نية الاداء في الاداء ونية القضاء في القضاء ظاهر اما الخلاف في صحة القضاء بنية الاداء وعكسه فليس بظاهر لانه ان جرت هذه النية على لسانه او في قلبه ولم يقصد حقيقة معناها فينبغي أن تصح بلا خلاف وأن قصد معناها فينبغي ان لا تصح بلا خلاف وقد صرح الاصحاب بان من نوى الاداء الى وقت القضاء مما لا يحال لم تصح صلاته بخلاف من نقله امام الحرمين في مواقيت الصلاة ولكن ايس هو مراد الاصحاب بقولهم القضاء بنية الاداء وعكسه بل مرادهم من نوى ذلك وهو جاهل الوقت لغير ونحوه كما في الصورتين السابقتين عن القاضي أبي الطيب ونص الشافعي والله أعلم (الرابع) نية استقبال القبلة وعدد الركعات ليس شرط على المذنب وبه قطع الجمهور وفيه وجه انه يشترط وهو غلط صريح لكن لو نوى الظهر خسا او ثلاثا لاتعقد صلاته لتقصيره *.

(فرع) قال البندنجي وصاحب الحاروي العبادات ثلاثة أضرب (أحدها) يقتصر الى نية الفعل دون الوجوب والتعيين وهو الحج والعمرة والطهارة لا نه لو نوى تغلاني هذه المواضع وقمع عن الواجب (والثاني) يقتصر الى نية الفعل والوجوب دون التعيين وهو الزكاة والكفارة (والثالث) يقتصر الى نية الفعل والوجوب والتعيين وهو الصلاة والصيام وفي نية الوجوب وجهان * قال المصنف رحمه الله *
(والرابعة) كانت الصلاة سنة راتبة كل وتر وسنة الفجر لم يصح حتى تمين البية لتمييز عن غيرها وان كانت نافعة غير راتبة اجزأته نية الصلاة *.

(الشرح) قال اصحاب النوازل ضربان (أحدهما) ما لها وقت أو سبب كسنة المكتوبات والضحية والوتر والكسوف والاستسقاء والعيد وغيرها فيشترط فيها يتعمل الصلاة والتعيين فينوى مثلاً صلاة الاستسقاء والخدوف وعيد القطر أو الاضحى أو الضحى ونحوها وفي الرواب تعيين بالاضافة فينوى سنة الصبح أو سنة الظهر التي قبأها أو التي بعدها أو سنة العصر وحكي الرافعي وحها ضعيفا وهو اختيار صاحب الشامل انه يكفي في الرواتب سوى سنة الصبح نية أصل الصلاة

ويروي عنه * ثم وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرسغ والساعد * (١) ويتخير بين بسط أصابع اليمنى في عرض المفضل وبين نشرها في صوب الساعد ذكره الفقهاء لان القبض

(١) (حديث) * انه صلى الله عليه وسلم وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرسغ

لأنه سنة الصبح فالتحت بالفرائض : وأما الوتر فينوي سنة الوتر ولا يضيفها إلى العشاء لأنها مستقلة فإن أوترها أكثر من ركعة وبجميع الوتران كان بتسليمه كان بتسليمات نوى بكل تسليم ركعتين من الوتر وقيل ينوي بما قبل الأخيرة صلاة الليل وقيل ينوي به سنة الوتر وقيل مقدمة الوتر وهذه الأوجه في الأفضل والأولوية دون الاشتراط والصحيح الأول (الضرب الثاني) النوافل المطلقة فيكفي فيها نية فعل الصلاة فقط ونقل الراس في اشتراط نية الغلبة في الضرب الأول وحينئذ لم يذكر وجهها في الضرب الثاني قال ويمكن أن يقال بغيرها (قلت) الصواب أنه لا تشترط الغلبة في الأول ولا في الثانية لعدم المعنى القبيح علل به الاشتراط في الفرضية وهذا هو المشهور في كتب الأصحاب والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان أحرمت ثم شك هل نوى ثم ذكر أنه نوى قبل أن يحدث شيئا من أفعال الصلاة اجزأه وإن ذكر ذلك بعد ما صل شيئا من ذلك بطلت صلاته لأنه فعل فعلا وهو شك في صلاته ﴾ (الشرح) إذا شك هل نوى أم لا وهل أتى ببعض شروط النية أم لا وهو في الصلاة فينبغي له أن لا يفعل شيئا في حال الشك فإن تذكر أنه أتى بكاملها قبل أن يفعل شيئا على الشك وقصر الزمان لم تبطل صلاته بخلاف وإن طال بطلت علي أصح الوجهين لاقطاع نظمها حتى الوجهين الحراسانيون وصاحب الحاوي وإن تذكر بعد أن أتى مع التكبر بركن فعلي كركوع أو سجود أو اعتدال بطلت صلاته بخلاف لما ذكره المصنف وإن أتى بركن قولي كالقراءة والشهادة بطلت أيضا علي أصح الوجهين وهو المنصوص في الام وبه قطع العراقيون كالفعلي والثاني لا يبطل وبه

بالمعنى على اليسرى حاصل في الحالتين ثم يضع يديه كما ذكرنا تحت صدره وفوق سرته خلافا لابي حنيفة حيث قال يجعلها تحت سرته وبه قل أحد في إحدى الروايتين ويحكى عن أبي إسحق المروزي من أصحابنا لما روى عن علي رضي الله عنه أنه فسر قوله تعالى (فصل لربك وانحر) بوضع اليدين على الشمال تحت النحر ويروى أن جبريل عليه السلام كذلك فسره للنبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا عرفت ذلك فاعلم قوله وضع اليمنى باليمين وقوله على كركوع اليسرى بالخاء لأنه يقول يضع علي ظهر كفه اليسرى دون الكوع وقوله تحت صدره بالخاء والالف والواو ولك أن تبحث عن لفظ الأرسال الذي أطلقه في هذه السنة والتي قبلها ويقول كيف يفعل المصلّي بعد رفع اليدين عند التكبير أيدي يديه كما يفعله الشيعة في دوام القيام ثم يضمها إلى الصدر أم يحيطها ويضمها إلى الصدر من غير أن يدلها والجواب أن المصنف ذكر في الأحياء أنه لا ينفض يديه يمينا وشمالا إذا فرغ من التكبير

والساعد أبو داود وابن خزيمة وابن حبان من حديث وائل بن حجر اختصره أبو داود ولفظه ثم وضع يده اليمنى على ظهر اليسرى والرسغ والساعد ورواه الطبراني بإسناد ضعيف بده اليمنى على يده اليسرى في الصلاة قريبا من الرسغ *

قطع الغزالي لان تكريره لا يخل بصورة الصلاة قال صاحب الحاوي لوشك هل نوى ظهرا أو عصرا المجزئ عن واحد منهما فان يقنعا تعلم هذا التفصيل قال الغزالي في البسيط اذا فعل ركعا في حال الشك اطلق الاصحاب بطلان صلاته وهذا ظاهر ان فعله مع علمه بحكم المسألة فان كان جاهلا فاطلاهم البطلان مشكوك ولا يبعد ان يندر لجهله (قلت) انما لم يسندوه لانه مفرط بالفعل في حال الشك فانه كان يمكنه الصبر بخلاف من زاد في صلاته ركعا ناسيا فانه لاحيلة في النسيان * قال المصنف رحمه الله *

(و ان نوى الخروج من الصلاة او نوى انه سيخرج اوشك هل يخرج ام لا بطلت صلاته لان النية شرط في جميع الصلاة وقد قطع ذلك بما احدث فبطلت صلاته كالطهارة اذا قطعها بالحدث) *

(الشرح) قال أصحابنا: العبادات في قطع النية على ضرب (الضرب الاول) الاسلام والصلاة فيبطلان بنية الخروج منها وبالتردد في ايه يخرج أم يبقى وهذا خلاف فيه والمراد بالتردد أن يطرأ شك مناقض جزم النية وأما ما يجري في الفكر انه لو تردد في الصلاة كيف يكون الحال فهذا مما يتبني به الموسوس فلا تبطل به الصلاة قطعاً قاله امام الحرمين وغيره قال الامام وقد يقع ذلك في الايمان بالله تعالى فلا تأثر له ولا اعتبار به ولو نوى في الركعة الاولى الخروج من الصلاة في الركعة الثانية أو علق الخروج بشيء يوجد في صلاته قطعاً بطلت صلاته في احوال هذا هو المذهب وبه

لكن يرسلها ارسالاً خفيفاً رفيقاً ثم يستأنف وضع اليدين على الشمال قال وفي بعض الاخبار انه كان يرسل يديه اذا كبر فاذا أراد ان يقرأ وضع اليمنى على اليسرى فهذا ظاهر في انه يدلى ثم يضمهما الى الصدر قال صاحب التهذيب وغيره المنصلي بعد الفراغ من التكبير يجمع بين يديه وهذا يشعر بالاحتمال الثاني ونحتم الفصل بكلامين أحدهما ان لمضائق ان ينزع في عد هذا المنتوب اثالث من سنن التكبير ويقول انما وقع بعد التكبير مقارنة الال القيام فكان عنه من سنن القيام اولى وكذلك فعل أبو سعد المتولي والثاني ان ظاهر قوله وسنن التكبير ثلاث حصر سننه فيها وله مندوبات أخر منها أن يكشف يديه عند الرفع للتكبير وأن يفرق بين أصابعه تفرقاً وسطاً وأن لا يقصر التكبير بحيث لا يفهم ولا يحطه وهو أن يبالغ في مد بل يأتيه وبيننا والاولى فيه الحذف

(١) (قوله) عن الغزالي روى في بعض الاخبار انه كان يسفل مديه اذا كبر واذا أراد أن يقرأ وضع يده اليمنى على اليسرى الطبراني من حديث معاذ ان رسول الله ﷺ كان اذا كان في صلاته رفع يديه قبل اذنيه فاذا كبر ارسلهما ثم سكت وربما رأيته يضع يمينه على يساره الحديث وفيه الحصب بن جحدر كذبه شعبة والقطان : (تنبيه) قال الغزالي سمعت بعض المحدثين يقول هذا الخبر انما ورد بان يرسل يديه الى صدره لا انه يرسلهما ثم يستأنف رفعهما الى الصدر حكاه ابن الصلاح في مشكل الوسيط *

قطع الجمهور وفيه وجه شاذ حكاه امام الحرمين عن الشيخ أبي علي السنجي أنها لا تبطل في الحال بل لو رفض هذا التردد قبل الانتهاء الى الغاية للثبوت تحت صلاته ولو علق الخروج بدخول شخص ونحوه مما يمتثل حصوله في الصلاة وعدمه فوجان أحهما تبطل كما لو دخل في الصلاة هكذا فأنها لا تتعد بلا خلاف وكما لو علق به الخروج عن الاسلام والعباد بالله تعالى فانه يكفر في الحال بلا خلاف والثاني لا تبطل في الحال فعلى هذا ان وجدت الصفة وهو ذاهل عن التعليق ففي بطلانها وجها أحدهما لا تبطل قاله الشيخ أبو محمد لانه في الحال غافل والنية الاولى لم تؤثر وأحهما تبطل وبه قطع الشيخ أبو علي السنجي والاكثرون قال امام الحرمين ويظهر علي هذا ان يقال تبين بالصفة بطلانها من حين التعليق اما اذا وجدت وهو ذاكر للتعليق فتبطل بلا خلاف ولو نوى في الركعة الاولى ان يتكلم في الثانية او يأكل او يفعل فعلا مبطلا للصلاة لم تبطل في الحال بلا خلاف قال أصحابنا وهذا مراد الشافعي رحمه الله بقوله ولا تبطل الصلاة بعمل القلوب والفرق

لما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال «التكبير جزم والتسليم جزم» (١) أى لا يعد وفيه وجه أنه يستحب فيه المدد الاول هو ظاهر المذهب بخلاف تكبيرات الانتقالات فأنها علي باقي انتقاله عن الذكر الى أن يصل الى الركن الثاني وهما الاذكار مشروعة علي الاتصال بالتكبير *

قال الركن الثاني القيام وحده الانتصاب مع الاقلال فان عجز عن الاقلال انتصب متكئا فان عجز عن الانتصاب قام منحيا فان لم يقدر الا علي حد الراكعين فقد فان عجز عن الركوع والسجود دون القيام قام (ح) وأوما بها *

القيام بعينه ليس ركنا في مطلق الصلاة بخلاف التكبير والقراءة لان القعود في النفل جائز مع القدرة علي القيام فاذا الركن هو القيام أو ما يقوم مقامه فيحسن أن لا يعد القيام بعينه ركنا بل يقال الركن هو القيام أو ما في معناه واذا عرف ذلك فقول اعتبر في حد القيام أمرين الانتصاب والاقلال أما الاقلال فالرأى منه أن يكون مستقلا غير مستند ولا متكئ علي جدار وغيره وهذا الوصف قد اعتبره امام الحرمين وأبطل صلاة من اتكأ في قيامه من غير حاجة وضرورة وأن كل

(١) «حديث» روى انه صلى الله عليه وسلم قال التكبير جزم والسلام جزم لأصله بهذا اللفظ وانما هو قول ابراهيم التخي حكاه الترمذى عنه ومناه عند الترمذى وابن داود والحاكم من حديث ابى هريرة بلفظ حذف السلام سنة وقال الدارقطني في الملل الصواب موقوف وهو من رواية قرة بن عبد الرحمن وهو ضعيف اختلف فيه : (تنبيه) حذف السلام الاسراع به وهو المراد بقوله جزم وأما ابن الاثير في النهاية فقال معناه ان التكبير والسلام لا يمدان ولا يرب التكبير بل يسكن آخره وتبسمه المحب الطبري وهو مقتضى كلام الرازي في الاستدلال به علي ان التكبير جزم لا يعد : (قلت) وفيه نظر لان استعمال لفظ الجزم في مقابل الاعراب اصطلاح حادث لاهل العربية فكيف يحمل عليه الالفاظ النبوية *

بين هذا وبين من نوى تعليق النية او قطعها في الركعة الثانية انه مأمور بحزم النية في كل صلاته وهذا ليس بحجازم وأما من نوى الفعل فالذي يحرم عليه ان يأتي بفعل مناف للصلاة ولم يأت به فاذا أتى به بطلت قال أصحابنا ومثل هذا اذا دخل الامام في صلاة الخوف بنية ان يصلي بكل فرقة ركعة من الرباعية وقلنا تبطل صلاة الامام فانها لا تبطل في الحان وانما تبطل بالانتظار الثالث علي تفصيل فيه معروف قد نوى في اول صلاته ان يفعل في اثنتاهما فعلا مبطلا ولم تبطل في الحال والله اعلم (الضرب الثاني) الحج والعمرة : فاذا نوى الخروج منها ونوى قطعها لم ينقطع بلا خلاف ولانه لا يخرج منها بالافساد (الضرب الثالث) الصوم والاعتكاف فاذا جزم في اثنتاهما بنية الخروج منها

متصبا وتابعه المصنف عليه وحكي صاحب التهذيب وغيره انهوا استند في قيامه الي جدار أو انسان صحت صلاته مع الكراهة قالوا ولا فرق بين أن يكون استناده بحيث لو رفع السناد لسقط وبين أن لا يكون كذلك مع ما كان متصبا وفي بعض التعاليق انه ان كان بحيث لو رفع السناد لسقط لم تجز صلاته فيحصل من مجموع ذلك ثلاثة أوجه أحدها وهو المذكور في الكتاب انه لا يجوز الاتكاء عند القدرة بحال والثاني الجواز وله دلالة أظهر لان للمأمور به القيام ومن انتصب متكئا فهو قائم والثالث الفرق بين الحالتين وهذا الكلام في الاتكاء الذي لا يسلب اسم القيام أما لو اتكأ بحيث لو رفع قدميه عن الارض لا يمكنه هذا معلق نفسه بشيء وليس قائم ولو لم يقدر على الاقلال انتصب متكئا فان الانتصاب ميسور له ان كان الاقلال معسورا وليس ميسورا لا يسقط بالعمد وروحي في التهذيب وجها آخر انه لا يلزمه القيام والحالة هذه بل لما نوى الصلاة قاعد أمليكن قوله انتصب متكئا موقفا بالواو لهذا الوجه أما الانتصاب فلا يحل به أطراق الرأس وإنما يعتبر نصب الفقار وليس القادر عليه أن يقف مائلا الي اليمين أو اليسار زائلا عن سنن القيام ولأن يقف منحيا في حد الرأكعين لان مأمورا بالقيام ويصدق أن يقال هذا رأكع لا قائم وان لم يبلغ انحناءه حد الركوع لكن كان أقرب اليه منه الي الانتصاب فوجان أظهره انه لا يجوز أيضا هذا عند القدرة علي الانتصاب فالما إذا لم يقدر عليه بل يقوم ظهره لكبير أو زمانة وصار في حد الرأكعين قد قال في الكتاب انه يقعد لان حد الركوع يفارق حد القيام فلا يتأدى هذا بذنوذركر امام الحرمين مثل ما ذكره استنباطا عن كلام الائمة فقال الذي دل عليه كلامهم انه يتعد ولا يجوزته غيره لكن الذي ذكره العراقيون من أصحابنا وتابعهم صاحب التهذيب والائمة انه لا يجوز له التعود بل يجب عليه أن يقوم فاذا اراد ان يركع زاد في الانحناء ان قدر عليه ليفارق الركوع القيام في الصورة وهذا هو المذهب فان الوقوف رأكعا أقرب الي القيام من التعود فلا ينزل عن الدرجة القربى الي البعدى وقد حكي القاضي ابن كج ذلك عن نص الشافعي رضي الله عنه فيجب اعلام قوله قعد بالواو ومعرفة ما فيه ولو عجز عن الركوع والسجود دون القيام لعلة بظهره تمنعه من الانحناء لزمه القيام خلافا لابي حنيفة لنا انه يستطيع للقيام فيلزمه لما

ففي بطلانها وجهان مشهوران وقد ذكرهما للصف في بابيهما أحدهما لا يبطل كالخروج وصح
 للصف في الصوم البطلان وواقعه عليه كثيرون ولكن الأكثرون قالوا لا تبطل ولو تردد
 الصائم في قطع نية الصوم والخروج منه أو علقه على دخول شخص ونحوه فطرقان أحدهما على
 الوجهين فيمن جزم بالخروج منه الثاني وهو المذهب بقطع الأكثرين لا يبطل وجهاً واحداً (الضرب
 الرابع) الوضوء فإن نوى قطعه في اثنتائه لم يبطل ما مضى منه علي أصح الوجهين ولكن يحتاج
 إلى نية لما بقي وإن نوى قطعه بعد الفراغ منه لم يبطل على المذهب كما لو نوى قطع الصلاة والصوم
 والاعتكاف والحج بعد فراغها فإنها لا تبطل بلا خلاف وقيل في بطلان الوضوء وجهان لأن
 أثره باق فإنه يصلي به بخلاف الصلاة وغيرها وقد سبق بيان هذه المسألة مستقصى في آخر
 باب نية الوضوء وذكرنا هناك مسائل كثيرة تتعلق بالنية في الصلاة وفي سائر العبادات
 وبالله التوفيق *

(فرع) في مذاهب العلماء فيمن نوى الخروج من الصلاة : مذهبتنا أنها تبطل وبه قال مالك

روي أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لعمران بن الحصين « صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً فإن لم
 تستطع فعلى جنب » (١) ولأنه عجز عن ركعتين فلا يسقط عنه غيره كما لو عجز عن القيام لا يسقط عنه القراءة
 ثم إذا انتهى إلى الركوع والسجود أتى بها على حسب الطاقة فيحسب عليه بقدر الامكان فإن لم
 يطق حتى رقبته ورأسه فإن احتاج فيه إلى الاعياد على شيء أو إلى أن يميل على جنبه لزمه ذلك فإن
 لم يطق الانحناء أصلاً أو مأبها

قال (ولو عجز عن القيام فقد كيف شاء لكن الإقعاء مكروه وهو أن يجلس على وركيه
 وينصب كتيبه والاقتراش أفضل في قول والتربع في قول وقيل ينصب كتيبه اليمنى كالتقارير يجلس
 بين يدي أقرى ليفارق جلسة التشهد) *

إذا عجز عن القيام في صلاة الفرض عدل إلى القعود لما سبق في خبر عمران ولا ينقص نوابه
 لمسكن العدو ولا يعني بالعجز عدم الثاني فحسب بل خوف الهلاك وزيادة المرض ولحق المشقة الشديدة
 في معناه ومن ذلك خوف الفرق ودوران الرأس في حق راكب السفينة ولو حبس الغارزون في مكان
 قادر كتبهم الصلاة ولو قاموا لآثم العدو وفسد التدبير فلهم أن يصلوا قعوداً لكن يلزمهم الإقعاء
 فإن هذا سبب نادر وإذا قعد العدو فلا يتعين للقعود هيئة بل يجوز له جميع هيئات القعود لا لطلاق
 الخبر الذي تقدم لكن يكره الإقعاء هذا في القعود وفي جميع قعدات الصلاة لا يرى أنه صلى الله عليه وسلم

(١) « حديث » أنه عليه السلام قال لعمران بن حصين صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً فإن لم تستطع
 فعلى جنب البخاري والنسائي وزاد فإن لم تستطع فستلق لا يكلف الله قساً ولا وسعياً واستدركه
 الحاكم فورم *

واحد وقال أبو حنيفة لا تبطل * قال المصنف رحمه الله *

﴿فإن دخل في الظهر ثم صرف النية إلى العصر بطل الظهر لأنه قطع بنيته ولم تصح العصر لأنه لم ينو عند الاحرام وإن صرف نية الظهر إلى التطوع بطل الظهر لما ذكرناه وفي التطوع قولان أحدهما لا تصح لما ذكرناه في العصر والثاني تصح لأن نية الفرض تتضمن نية النفل بدليل أن من دخل في الظهر قبل الزوال وهو يظن أنه بعد الزوال كانت صلاته نافلة﴾ *

﴿الترح﴾ متى دخل في فريضة ثم صرف نية إلى فريضة أخرى أو نافلة بطلت التي كان فيها ولم يحصل التي نواها بخلاف لما ذكره وفي انقلابها نافلة خلاف قال أصحابنا من أتى بما يناق الفريضة دون النافلة في أول فريضة أو اثنا عشر بطل وفرضه هل تبقى صلاته فلا أم تبطل فيه قولان اختلف في الاصح منها بحسب الصور فمنها إذا قلب ظهره إلى عصر أو إلى نفل بلا سبب أو وجد المصلّي قاعدا خفة في صلاته وقدر على القيام فلم يقم أو احرم أقادر على القيام في الفرض قاعدا فلا ظهر في

«يعني ان بقي الرجل في صلاته» (١) ويروى انه قال «لا تقموا الاقواء الكلاب» (٢) واختلفوا في تفسيره على ثلاثة أوجه أحدها أن الاقواء أن يقتر متدجليه ويضع اليه على عقبه والثاني أن يجعل يديه على الأرض ويقعد على أطراف أصابعه والثالث وهو الذي ذكره في الكتاب أن الاقواء هو الجلوس على الوركين ونصب الفخذين والركبتين وهذا ظهر لأن الكلب هكذا يقعد بهذا مسره أبو عبيدة لكن زاد فيه شيئا آخر وهو وضع اليدين على الأرض وما الاولي من هيئات القعود فيه

(١) «حديث» انه صلى الله عليه وسلم نهى أن يقي الرجل في صلاته الترمذي وابن ماجه من حديث الحارث الاعور عن علي بلفظ لا تقم بين السجدين ورواه الحاكم في المستدرک من حديث سمرة بن جندب وروى ابن السكن في صحيحه عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن السدل والاقواء في الصلاة وعن انس بلفظ نهى عن التورك والاقواء في الصلاة رواه ابن السكن والبيهقي : وروى مسلم في صحيحه من حديث عائشة وكان يهوى عن عقبة الشيطان قال أبو عبيد هو ان يضع اليه على عقبه بين السجدين وهو ليدى يجعله بعض الناس الاقواء قال النووي في الخلاصة قال بعض الحفاظ ليس في النهي عن الاقواء حديث صحيح الاحديث عائشة : (قلت) وسياق فيها مدحدث طاوس عن ابن عباس لان الاقواء سنة ويأتى ذكر من جمع بينهما في المعنى *

(٢) (قوله) ويروى لا تقموا كاقواء الكلب رواه ابن ماجه من حديث علي وابو موسى بلفظ لا تقم اقواء الكلب وفي اسناده الحرث الاعور وابو نعيم التميمي وروى احمد والبيهقي من حديث ابى هريرة نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قرة كتقرة الديك والتفات كالتفات الثعلب واقواء كاقواء الكلب وفي اسناده ليث بن ابى سلم ورواه ابن ماجه من حديث انس بلفظ اذا رقت رأسك من السجود فلا تقم كما يقي الكلب ضع اليك بين قدميك والرق ظاهر قدميك بالأرض رواه ابن ماجه وفيه العلاء بن زيدل وهو متروك وكذبه ابن المديني *

في هذه المسائل بطلان الصلاة ومنها لو أحرم بالظهر قبل الزوال فإن كان عالماً بحقيقة الحال فالاصح البطلان لأنه متلاعب وإن جهل وظن دخول الوقت فالصحيح انعقادها نفلاً وبه قطع المصنف والاكثرون ومنها لو وجد للمسبوق الامام راكعاً فأتى بتكبيره الاحرام أو بعضها في الركوع لا يتعد فرضاً بل خلاف فإن كان عالماً بحرمة فالاصح بطلانها والثاني تنعقد نفلاً وإن لم يعلم تحريمها

قولان ووجهان أحدهما القولين أن يقعد متربعا لما روي أنه صلى الله عليه وآله وسلم « لما صلى جالسا ترع » (١) ويروى هذا عن مالك واحد وإبي حنيفة ثم ركع متربعا ثم قعد إذا أراد الركوع عن أبي حنيفة واصحابه فيه اختلاف ورواية واصحابها أنه يقعد مقترشا لأنه قعود لا يقعد سلام فاشبه التشهد الاول وسيأتي معنى الاقتراش في موضعه وتأويل الخبر أنه ربما لم يمكنه الجلوس على هيئة الاقتراش أو أراد تعليم الجواز والا فالترع ضرب من التنعم لا يليق بحال العبادة ويجرى القولان فيما إذا قعد في النافلة وأما الوجهان فاحدهما وقد ذكره في الكتاب أنه ينصب ركبته اليمنى ويجلس على رجله اليسرى كالقاري. يجلس بين يدي المقرئ ولا يترع لما ذكرنا ولا يقترش لتفارق هيئة الجلوس هنا هيئة الجلوس في التشهد وهذا يحكي عن القاضي الحسين والوجه الثاني يحكي في النهاية أن بعض المصنفين ذكر أنه يتورك في هذا القعود ويمكن أن يوجه هذا بأن مدة القيام طويلة وهذا القعود يدل عنه فاللائق به التورك كما في آخر الصلاة وأما الاقتراش فأنما يؤمر به عند الاستيقاظ وإذا عرف، ماذكرناه فلا يخفى عليك أن تفسير الالقاء من لفظ الكتاب ينبغي أن يعلم بالواو وقوله الاقتراش أفضل بالميم والالف والحاء وكذلك ينصب ركبته اليمنى وقوله ليفارق جاسة التشهد بعض التوجيه معناه لا يقترش لهذا المعنى ولا يترع لأنه هيئة تنعم وأما هذه فهي لا تقه بالاعتظيم * قال (ثم إن قدر القاء على الارتفاع إلى حد الركوع يلزمه ذلك في الركوع فإن لم يقدر فيركع قاعدة إلى حد تكون النسبة بينه وبين السجود كالنسبة بينهما في حال القيام فإن عجز عن وضع الجبهة انحى للسجود وليكن السجود أخفض منه للركوع) *

حكم المصنف بأن القاعدة لو قدر على الارتفاع عند الركوع إلى حد الراكعين عن قيام لزمه ذلك ذكره امام الحرمين ووجهه بأن الركوع مقدور عليه فلا يسقط بالمعجز عنه وهذا الكلام ذمير عن علي أن من لم يخف انحناؤه عند الركوع يقعد قاعاً إذا فرغنا على أنه يقف كذلك وهو الاظهر علي ما تقدم فلا يخفى هذه المسألة إلا أن يفرض لحوق ضرر في الوقوف قدر القيام دون الوقوف قدر الركوع فيخاف من انحناؤه ولا يسقط بالانحناؤه ويرفع عند الركوع وأما من لا يقدر على

(١) «حديث» روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم لما صلى جالسا ترع النساء والدارقطني وابن حبان والحاكم من حديث عائشة قال النسائي ما أعلم أحداً رواه غير أبي داود الحفري ولا أحسبه إلا خطأ انتهى وقد رواه ابن خزيمة والبيهقي من طريق محمد بن سعيد بن الاصماني

فلا يصح انعقادها نفلا وهو المنصوص في الام وبه قطع الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب في تعليقيهما
ومنها لو أحرِمَ بَرِيضَةٌ مُنْفَرِدَةً أُمِّمَتْ جَاعَةٌ فَلَمْ مِنْ رَكَعَتَيْنِ لِيُدْرِكَا الْأَصْحَ حَتْمًا وَالثَّانِي بَطْلُ
وَمِنْهَا لَوْ شَرَعُوا فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ فِي وَقْتِهَا ثُمَّ خَرَجَ الْوَقْتُ وَهُمْ فِيهَا فَلَمْ يَنْهَبْ عَنْهُمْ يَتِمُّونَهَا ظَهَرَ
وَيُحْزَنُ لَهُمْ وَقَطَعَ بِهَذَا الْمَصْنُفِ وَالْعَرَايُونَ وَعِنْدَ الْحَرَّاسَانِيْنَ قَوْلَانِ أَحْمَهُمَا هَذَا وَالثَّانِي لَا يَحْزَنُ لَهُمْ

الارتفاع فتكلم في ركوعه قاعداً ثم في سجوده فاما ركوعه فقد ذكر الأئمة فيه عبارتين أحدهما
أنه ينحني حتى يصير بالاضافة الى القاعد المنتصب كالراكع قائماً بالاضافة الى القائم المنتصب فيعرف
النسبة بين حالة الانتصاب وبين الركوع قائماً ويقدر كل المائل من شخصه عند القعود هو قدر
قامته فينحني بمثل تلك النسبة والثانية وهي المذكورة في الكتاب أنه ينحني الى حد تكون النسبة
بينه وبين السجود كالنسبة بينهما في حال القيام ومعناه ان اكمل الركوع عند القيام أن ينحني بحيث
يستوى ظهره ورقبته ويعدهما وحيداً تحاذي جبهته موضع سجوده وأقله أن ينحني بحيث تنال
راحته ركبيه وحيداً يقابل وجهه أو بعض وجهه ما وراء ركبته من الارض ويبقى بين الموضع
المقابل وبين موضع السجود مسافة غير اعني هذه النسبة في حال القعود فاقدر ركوع القاعد ان ينحني قدر
ما يحاذي وجهه وراء ركبته من الارض والاكمل أن ينحني بحيث تحاذي جبهته موضع سجوده
ولا يخفى أنه لا منافاة بين العبارتين وكل واحدة منها مؤدية للفرض واما السجود فلا فرق فيه بينه
وبين القاعد على القيام هذا اذا قدر انما قاعد على الركوع والسجود فان عجز لعله بظهره أو غيرها
أتى بالقدر الممكن من الانحناء ولو قدر على الركوع وعجز عن وضع الجبهة على الارض للسجود
فقد قال في الكتاب أنه ينحني للسجود أخفض منه للركوع ويجب عنها معرفتين أحدهما أن
هذا الكلام غير مجرى على اطلاقه ولكن للسألة ثلاث طرق أوردتها صاحب النهاية (أحداها)
أن يقدر على الانحناء الى حد أقل الركوع أعني ركوع القاعدين ولا يقدر على الزيادة عليه فلا يجوز
تقسيم المقدور عليه من الانحناء الى الركوع والسجود بان يصرف بعضه الى الركوع وما الى السجود
حتى يكون الانحناء للسجود أخفض وذلك لانه يتضمن ترك الركوع مع القدرة عليه بل يأتي بالمقدور
عليه مرة للركوع ومرة للسجود وان استويا (الثانية) أن يقدر على اكمل ركوع القاعدين من غير زيادة
فله أن يأتي به مرتين ولا يلزمه الاقتصار للركوع على حد الاقل حتي يظهر التفاوت بينهما بين السجود
فان المنع من اتمام الركوع في حالة الركوع بعيد (الثالثة) أن يقدر على اكمل الركوع وزيادة فيجب
هنا أن يقتصر على حد السكال للركوع ويأتي بزيادة للسجود لان افرق بين الركوع والسجود
واجب عند الامكان وهو ممكن هنا قال امام الحرمين و ليس هذا عريا عن احتمال فليتأمل اذا

بمناسبة ابو داود فظهر انه لا خطأ وروى البيهقي من طريق ابن عيينة عن ابن عجلان عن
عاصم بن عبد الله بن الزبير عن ابيه رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يدعو هكذا ووضع يديه على

عن الظهر بل يجب استشاف الظهر فعلي هذا هل ينقلب نفلا ام تبطل فيه القولان احبهما
تنقلب نفلا *

(فرع) في مسائل تتعلق بالنية (أحداها) لو عقب النية بقوله ان شاء الله قبله أو لسانه فان
قصد به التبرك ووقوع الفعل بمشيئة الله تعالى لم يضره وان قصد به التعليق أو الشك لم يصح
ذكره الراجعي (الثانية) لو صلى الظهر والعصر ثم يقن انه ترك النية في احداها وجعل عنها لزمه
اعادتهما جميعا (الثالثة) لو قال له انسان صل الظهر لنفسك ولك على دينار فصلها بهذه النية أجراته
صلاته ولا يستحق الدينار ذكره في كتاب الكفارات في مسألة من اعتق عن الكفارة عبدا
بعوض ويقرب منه من صلى وقصد دفع غريمه عنه في ضمن الصلاة صحت صلاته ذكره ابن الصباغ
وقد سبقت المسألة في نية الوضوء * قال المصنف رحمه الله *

(ثم يكبر والتكبير للاحرام فرض من فروض الصلاة لما روى عن علي كرم الله وجهه ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال «مفتاح الصلاة الوضوء ونحرهما التكبير وتحليلهما التسليم» *

(الشرح) هذا الحديث رواه أبو داود والترمذي وغيرهما باسناد صحيح إلا أنه عبد الله بن محمد
ابن عقيل قال الترمذي هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسنه قال وعبد الله بن محمد
ابن عقيل صدوق وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه قل وصحمت البخاري يقول كان
أحمد واسحق والحيلى يحتجون بحديثه وإنما سمى الوضوء مفتاحا لان الحدث مانع من الصلاة
كالغلق على الباب يمنع من دخوله إلا بمفتاح وقوله صلى الله عليه وسلم ونحرهما التكبير قال الأزهري
أصل التحريم من قولك حرمت فلانا كذا أى منعت كل ممنوع فهو حرام وحرم فسمى التكبير نحرهما لانه
يمنع المصلى من الكلام والاكل وغيرهما : أما حكم المسألة فكثيرة الاحرام ركن من اركان الصلاة

عرفت ذلك تبين أنه لا يجب أن يكون الانحناء للسجود أخفض منه الركوع في الصورة الاولى ولا الثانية
بل لو وجب ايماء وجب في الصورة الثالثة واثنان أن ظاهر كلامه يقتضى الاكفاءة بجعله الانحناء
للسجود أخفض منه الركوع كقوله في الراكب المتنفل يركع الركوع والسجود يجعل السجود أخفض
منه الركوع فانه يكفيه ارتفاع التفاوت بينهما على ما تقدم وليس الامر على اظاهر ههنا بل يلزم مع
جعل الانحناء للسجود أخفض أن يقرب جبهته من الأرض اقصى ما يقدر عليه حتى قال الانحباب
لو أمكنه ان يسجد على صدغه أو عظم رأسه الذى فوق الجبهة وعلم انه اذا فعل ذلك كانت جبهته
اقرب إلى الأرض يلزمه ان يسجد عليه فاذا كان الاحسن ان يقول يجعل السجود أخفض من
الركوع ويقرب جبهته من الأرض بقدر الامكان فيجمع بينهما وكذلك فعله في الوسيط

ركبته وهو متربع جالس ورواه البيهقي عن حميد رأيت انسا يصلى متربعا على فراشه
وعلقه البخاري *

لا تصح الا بها هذا مذهبا ومذهب مالك واحمد وجهور السلف والخلف وحكي ابن المنذر
وأصحابنا عن الزهري أن قال تنقذ الصلاة بمجرد النية بلا تكبير قال ابن المنذر يقل ولم
به غير الزهري وحكي ابو الحسن الكرخي عن ابن عليه والاصم كقول الزهري وقال
الكرخي من أصحاب أبي حنيفة تكبيرة الاحرام شرط لا تصح الصلاة الا بها ولكن ليست
من الصلاة بل هي كثر العورة ومنهم من حمله عن أبي حنيفة ويظهر فائدة الخلاف بيننا وبينه
فيا لو كبر وفي يده نجاسة ثم القاه في أثناء التكبيرة أو شرع في التكبيرة قبل ظهور زوال الشمس
ثم ظهر الزوال قبل فراغها فلا تصح صلاته عندنا في الصورتين وتصح عنده كثر العورة واحتج
الزهري بالقياس على الصوم والحج والكرخي بقوله تعالى (وذكر اسم ربه فصلى) فعقب الذكر بالصلاة
فدل على أنه ليس منها وبقوله صلى الله عليه وسلم وتحريمها التكبير والاضافة مقتضى ان المضاف غير
المضاف اليه كدار زيد ودلينا على الزهري حديث تحريمها التكبير وحديث أبي هريرة رضي الله عنه
في المساء صلاته ان النبي ﷺ قال له «إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر وذكر
الحديث «رواه البخاري وسلم وهذا الحسن الأدلة لانه ﷺ لم يذكر له في هذا الحديث الا الفروض خاصة
وثبت في الصحيحين عن جماعات من الصحابة رضي الله عنهم ان النبي صلى الله عليه وسلم «كان
يكبر للاحرام» وثبت في صحيح البخاري عن مالك بن الحويرث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
«صلوا كما رأيتموني أصلي» وهذا مقتضى وجوب كل ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم إلا ما خرج
وجوبه بدليل كرفع اليدين ونحوه فان قيل المراد ما يرى وهي الاعمال دون الاقوال فأجاب
القاضي أبو الطيب وغيره بمجوابين أحدهما أن المراد رؤية شخصه صلى الله عليه وسلم وكل شيء فعله
صلى الله عليه وسلم أو قاله وجب علينا مثله الثاني أن المراد بالرؤية العلم أي صلوا كما علمتوني أصلي

قال (فان عجز عن القعود صلى (ح) على جنبه الايمن (و) مستقبلا بمقادير (ح) بدنه إلى القبلة كالموضوع
(و) في اللحد فان عجز فيومي (ح) باطراف أو يجري الافعال على قابه اقوله صلى الله عليه وآله وسلم اذا
أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم)»

ذكرنا أن العجز عن القيام يتحقق بتعذره وفي معناه ما اذا لحقه خوف ومشقة شديدة
وأما العجز عن القعود فهو معتبر به ولم يفرق الجمهور بينهما وقال في النهاية لأكنفي في ترك القعود
بما أكنفي في ترك القيام بل يشترط فيه عدم تصور القعود او خيفة الهلاك أو المرض الطويل
الحاقا له بالمرض الذي يعدل بسببه إلى التيمم اذا عرف ذلك فقول العاجر عن القعود كيف
يصلي فيه وجهان ومنهم من قال قولان أصحهما أنه يضطلع على جنبه الايمن مستقبلا بوجهه ومقدم
بدنه القبلة كما يضيغ الميت في اللحد وبهذا قال احمد وهو المذكور في الكتاب ووجه قوله صلى
الله عليه وآله وسلم في حديث عمران «فلن تستطع فلي جنب» وعلي هذا لو اضطلع على جنبه
الايسر مستقبلا جاز الا انه ترك سنة التيامن والثاني أنه يستأق على ظهره ويجعل رجله إلى القبلة فانه اذا

والجواب عن قياسه علي الصوم والحج أنها ليا مبنيين علي النطق بخلاف الصلاة ودليلنا علي السكون حديث معوية بن الحكم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أن هذه الصلاة لا يصالح فيها شيء من كلام الناس وإنما هو التسييح والتكبير وقراءة القرآن » رواه مسلم فإن قالوا لما أراد به تكبيرات الانتقالات فجوابه من وجين أحدهما أنه عام ولا يقبل تخصيصه بالإبدليل والثاني أن حمله علي تكبيرة لا بد منها باله تفاق أولي من تكبيرة لا تجب والجواب عن قوله تعالى (وذكّر اسم ربه فصلي) أنه ليس المراد بالذكّر هنا تكبيرة الاحرام بالاجماع قبل خلاف المخالف والمجواب عن قولهم الاضافة تقتضي المغايرة أن الاضافة ضربان أحدهما تقتضي المغايرة كثوب زيد والثاني تقتضي الجزئية كقوله رأس زيد وصحن الدار فوجب حمله علي الثاني لما ذكرناه *

(فرع) قد ذكرنا أن تكبيرة الاحرام لا تصح الصلاة الا بها فلو تركها الامام أو المأموم سهوا أو عمدا لم تعد صلاته ولا ينجزى عنها تكبيرة الركوع ولا غيرها هذا مذهبا وبه قال أبو حنيفة ومالك واحمد وداود والجمهور وقالت طائفة اذا نسيها فيها اجزأته عنها تكبيرة الركوع حكاه ابن المنذر عن سعيد بن المسيب والحسن البصري والزهري وقائدة والحكم والأوزاعي ورواية عن حماد ابن ابي سليمان قال العبدري وروى عن مالك في المأموم مثله لكنه قال يستأنف الصلاة بعد سلام الامام * قال المصنف رحمه الله *

﴿ والتكبير أن يقول الله اكبر لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يدخل به في الصلاة وقال صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » فإن قال الله الاكبر اجزأته لانه أي بقوله الله اكبر وزاد زيادة لا تخلل المعنى فهو كقوله الله اكبر كبيرا ﴾ *
﴿ الشرح ﴾ اما قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يدخل في الصلاة بقوله الله اكبر

رفع وسادته قليلا كن وجهه الي القبلة واذا أومأ بالركوع وسجد كان ايماءه في صوب القبلة والمضطجع علي الجنب اذا أومأ لا يكون ايماءه في صوب القبلة وبهذا قل أبو حنيفة وهذا الخلاف فيمن قدر علي الاضطجاع والاستلقاء أما اذا لم يقدر الا علي احدى الهيئتين أي وذكر امام الحرمين أن هذا الخلاف ليس راجعا الي الاول بخلاف ما سبق من الكلام في هيئة التساعدوا ناهو خلاف فيما يجب لان امر الاستقبال يختلف به وفي المسألة توجه ثالث ضعيف انه يضطجع علي جنبه الايمن واخصاه الي القبلة واذا صلى علي الهيئة المذكورة فإن قدر علي الركوع والسجود أتى بهما والا أومأ بهما منحيا وقرب جبهته من الارض بحسب الامكان وجعل السجود أخفض من الركوع فن عجز عن الاشارة بالرأس أومأ بطرفه فإن لم يقدر علي تحريك الاحقان أجرى أفعال الصلاة علي قلبه وان اعتقل لسانه أجرى القرآن والاذكر علي قلبه وما دام عاقلا لا تسقط عنه الصلاة خلافا لابي حنيفة حيث قل اذا عجز عن الايماء بالرأس لا يصلي ولا يؤمى بعينه ولا قبله ثم يقضى بعد البرء ولما لك حيث قال لا يصلي ولا يقضى لنا ما

فألحاديث فيه مشهورة وأما قوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » فرواه البخاري من رواية مالك بن الحويرث فإن قال الله أكبر انقلبت صلاته بالإجماع فإن قال الله الأكبر انقلبت على المذهب الصحيح وبه قطع الجمهور وحكى القاضي أبو الطيب وصاحب التمهيد وغيرهما قولاً أنه لا يعتقد به الصلاة وهو مذهب مالك واحد ودود قال الشافعي والأصحاب ويتعين لفظ التكبير ولا يجوز ما قرب منها كقوله الرحمن الأكبر والله أعظم والله أكبر والرب الأكبر وغيرهما وحكى ابن كعب والرافعي وجما أنه يميزه الرحمن الأكبر أو الرحيم الأكبر وهذا شاذ ضعيف وأما إذا كبر وزاد ما لا يغيره فقال الله أكبر وأجل وأعظم والله أكبر كبيراً والله أكبر من كل شيء فيجزيه بلا خلاف لأنه أتى بالتكبير وزاد ما لا يغيره ولو قال الله الحليل الأكبر أجزأه على أصح الوجهين ويجريان فيما لو أدخل بين لفظي التكبير لفظة أخرى من صفات الله بشرط أن لا يطول كقوله الله عز وجل أكبر فإن طال كقوله الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس الأكبر لم يميزه بخلاف لخروجه عن اسم التكبير ويجب الاحتراز في التكبير عن الوقفة بين كلمتيه وعن زيادة تغير المعنى فإن وقف أو قال الله أكبر عذمة الله أو همزتين أو قال الله أكبر أو زادوا واسا كنة أو متحركة بين السكنتين لم يصح تكبيره قال الشيخ أبو محمد الجويني في التبصرة ولا يجوز المد الأعلى ألف التي بين اللام والهاء ولا يجوز ما بالمد من حد الاقتصاد للأفراط وإذا قال أصلي الظهر مأوما أو أياها الله أكبر فليقطع الهمة من قوله الله أكبر ويخففها فلو وصلها فهو خلاف الأولى ولكن تصح صلاته ومن صرح به (١)

قال المصنف رحمه الله *

﴿ فإن قال أكبر الله فيه وجهاً واحداً يميزه كما لو قال عليكم السلام في آخر الصلاة والثاني لا يميزه وهو ظاهر قوله في الام لأنه ترك الترتيب في الذكر فهو كما لو قدم آية على آية وهذا يطل بالشهد والسلام ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ إذا قال أ أكبر الله أو الأكبر الله نص الشافعي أنه لا يميزه ونص أنه لو قال في آخر الصلاة عليكم السلام يميزه بقل فيها قرآن بالنقل والتخريج وقال الجمهور يميزه في السلام لأنه يسمى تسليماً وهو كلام منتظم موجود في كلام العرب وغيرهم معناد ولا يميزه في التكبير لأنه لا يسمى تكبيراً وقيل يميزه في قوله الأكبر الله دون أ أكبر الله والفرق ظاهر وحكى امام الحرمين هذا عن والده أبي محمد ثم قال وهذا زال غير لائق بتمييزه في علم اللسان وصح القاضي

روى عن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « يصلي المريض قائماً فإن لم يستطع صلى جالساً فإن لم يستطع السجود أو ما وجعل السجود أخفض من الركوع فإن لم يستطع صلى على جنبه

(١) « حديث » أنه صلى الله عليه وسلم قال يصلي المريض قائماً إذا استطاع فإن لم يستطع صلى قاعداً فإن لم يستطع أن يسجد أو ما وجعل سجوده أخفض من ركوعه فإن لم يستطع أن يصلي

أبو الطيب الاجزاء فيها والمذهب أنه لا يجزئ به ثم هذا الذي ذكرناه من التعليل بأنه لا يسمى تكبيراً هو الصواب وأما تعليل المصنف فضعف من قال الأصح أنه لا يجزئ به أكبر اللهوا أكبر الله صاحب الحاشي وحكاه أبو حامد عن ابن سريج وغيره وصححه أيضاً القاضي أبو محمد المروزي وأبو علي الطبري والبندنجي وإمام الحرمين والقرافي في البسيط *
* قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ فإن كبر بالفارسية وهو يحسن بالعربية لم يجزئه لقوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » وإن لم يحسن العربية وضاق الوقت عن أن يتعلم كبر بلسانه لأنه عجز عن اللفظ فأتى بمعناه وإن اتسع الوقت لزمه أن يتعلم فإن لم يتعلم وكبر بلسانه بطلت صلاته لأنه ترك اللفظ مع القدرة عليه ﴾

﴿ الشرح ﴾ هذا الحديث رواه البخاري كما سبق بيانه قريباً وإذا كبر بغیر العربية وهو يحسنها لم تصح صلاته عندنا بلا خلاف فإن عجز عن كلمة التكبير أو بعضها فله حالان (أحدهما) أن لا يمكنه كسب القدرة بأن كان به خرس ونحوه وجب أن يحرك لسانه وشفتيه ولهاته بالتكبير قدر أمكنه وإن كان ناطقاً لا يطاوعه لسانه لزمه أن يأتي بترجمة التكبير ولا يجزئ به العدول إلى ذكر آخر ثم جميع اللغات في الترجمة سواء فتخير بينها كذا قطع به الأكثرون منهم الشيخ أبو حامد والبندنجي وفيه وجه ضعيف إن أحسن السريانية أو العبرانية تعينت لشرها بإزالة الكتاب بهما وبهدما الفارسية أولى من التركية والمنديقية قال صاحب الحاشي إذا لم يحسن العربية وأحسن الفارسية والسريانية ففيه ثلاثة أوجه (أحدها) يكبر بالفارسية لأنها أقرب اللغات إلى العربية (والثاني) بالسريانية لأن الله تعالى أنزل بها كتاباً ولم ينزل بالفارسية والثالث يتخير بينهما قال فإن كان يحسن التركية والفارسية فهل تعين الفارسية أم يتخير فيه وجهان ولو كان يحسن النبطية والسريانية فهل تعين السريانية أم يتخير فيه وجهان فإن كان يحسن التركية والمنديقية يتخير بلا خلاف (الحال الثاني) أن يمكنه القدرة بتعلم أو نظر في موضع كتب عليه لفظ التكبير فيلزمه ذلك لأنه قادر ولو كان بيادية

الأيمن مستقبل القبلة فإن لم يستطع صلى على قمامة مستقيماً وجعل رجله مستقبل القبلة وجه الاستدلال أن قال

قاعدا صلى على جنبه الأيمن مستقبل القبلة فإن لم يستطع أن يصلي على جنبه الأيمن صلى مستقيماً رجله ما إلى القبلة الدارقطني من حديث علي مثله وفي إسناده حسين بن زيد ضمه ابن المديني والحسن بن الحسين العرنى وهو متروك قال النووي هذا حديث ضيف : (تفنيه) زاد الرازي في إيراد الحديث المذكور ذكر الأبناء ولا وجود له في هذا الحديث مع ضمه لكن روى البزار والبيهقي في المرفوعة من طريق سفيان ثنا أبو الزبير عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم غاد مريضاً فرأه يصلي على وسادة فآخذاً فرمى بها فآخذ عوداً ليصلي عليه فآخذه فرمى به وقال صل على الأرض إن استطعت وإلا فقوم إمام واجعل سجودك أخفض من ركوعك قال البزار لا أعلم أحداً

أو موضع لا يجدي من يعلمه التكبير لزمه السير إلى قرية يتعلمها على الصحيح فيه وجه أنه لا يلزمه بل يجزئه الترجمة كالألزامه السير إلى قرية للوضوء بل له التيسر وبهذا أقطع صاحب الحاوى والمذهب الأول وصححه امام الحرمين والقرائى وآخرون لأن نفع تعلم التكبير يدوم ونقل الامام الوجين في السير لتعلم الفاتحة والتكبير وقال عدم الوجوب ضعيف ولا يجوز الترجمة في أول الوقت لأن إمكانه التعلم في آخره فان لم يجد من بعده العربية ترجمه متى أمكنه التعلم وجب اذا صلى بالترجمة في الحال الأولى فلا إعادة وأما في الحال الثانية فان ضاق الوقت عن التعلم بلادة ذنبه أو قللة ما حركه من الوقت فلا إعادة أيضا وإن أخر التعلم مع التمكن وضاق الوقت صلى بالترجمة و لزمه الاعادة على الصحيح لتقصيره وفي وجه أنه لا إعادة وهو غرب وغلط * قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ وان كان بلسانه خبل أو خرس حركه بما يقدر عا له قوله صلى الله عليه وسلم « اذا امرتك بأمر فاقموا منه ما استطعتم » ﴾

﴿ الشرح ﴾ هذا الحديث رواه البخارى ومسلم من رواية ابى هريرة وهو بعض حديث طويل وهو حديث عظيم كثير الفوائد وهو احد الاحاديث التى عليها مدار الاسلام وقد جمعها في جزء قبلت اربعين حديثا قوله وان كان بلسانه خبل هو بفتح الخاء المعجمة واسكان الباء الموحدة وهو الفساد وجمعه خبول فاذا كان بلسانه خبل او خرس لزمه ان يحركه قدر امكانه ولو شقي بعد ذلك وافصح بالتكبير فلا إعادة عليه وهذا الذى ذكرناه من وجوب تحريكه قدر امكانه هو نصه في الام واتفق الاصحاب عليه قال اصحابنا وهكذا حكم تشهده وسلامه وسائر اذكاره ولامام الحرمين في وجوب تحريك اللسان لانه ليس جزءا من القراءة * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويستحب للامام ان يمجهر بالتكبير ليعلم من خلفه ويستحب لغيره ان يسر به وادناه ان يسمع نفسه ﴾

﴿ الشرح ﴾ يستحب للامام ان يمجهر بكبيرة الاحرام وبكبيرات الانتقالات ليدمع المأمومين فيعلموا صلاته فان كان المجد كبيرا لا يبلغ صوته الى جميع اهله او كان ضعيف الصوت لمريض

او مأطرفه فيه دليل على أن العاجز عن القعود يصلى على جنبه الايمن فان عجز حينئذ - تلقى واحتج في الكتاب

رواه عن الثورى غير ابى بكر الحنفى ثم غفل - خرج من طريق عبد الوهاب بن عطاء عن سفيان نحوه وقد سئل عنه ابو حاتم فقال الصواب عن جابر موقوفا ورفسه خطأ قيل له فان ابا اسامة قد روى عن الثورى في هذا الحديث مرفوعا فقال ليس بشي : (قلت) فاجتمع ثلاثة ابو اسامة وابو بكر الحنفى وعبد الوهاب : وروى الطبرانى من حديث طارق بن شهاب عن ابن عمر قال عاد النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من اصحابه مريضا فذكره : وروى ايضا من حديث ابن عباس مرفوعا يصلى المريض قائما فان ثلثه مشقة صلى نائما يومئذ - راسه ايماء فان ثلثه مشقة سبى وفي استاودهما ضعف *

ونحوه او من اصل خلقته بلغ عنه بعض المأمومين او جماعة منهم علي حسب الحاجة للحديث الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم « صلي في مرضه بالناس وابو بكر رضى الله عنه يسلمهم التكبير » رواه البخاري ومسلم من رواية عائشة وسأ بسط هذه المسألة في اول فصل الركوع ان شاء الله تعالى واما غير الامام فالسنة الاسرار بالتكبير سواء المأموم والمفترد وادنى الاسرار ان يسمع نفسه اذا كان صحيح السمع ولا عارض عنده من لفظ وغيره وهذا عام في القراءة والتكبير والتسبيح في الركوع وغيره والتشهد والسلام والدعاء سواء واجبها ونفلها لا يحجب شيء منها حتى يسمع نفسه اذا كان صحيح السمع ولا عارض فان لم يكن كذلك رفع يديه مع لو كان كذلك لا يجوز به غير ذلك هكذا نص عليه الشافعي واتفق عليه الاصحاب قال اصحابنا ويستحب ان لا يزيد علي اسماع نفسه قال الشافعي في الام يسمع نفسه ومن يلهل يتجاوز به »

لترتيب المذكور بما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال « اذا امرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » ولا يتضح الاحتجاج به في هذا المقام لان هذا الخبر أمر بالاتيان بما يشتمل عليه المأمور عند العجز عن ذلك المأمور فانه قال فأتوا منه ما استطعتم والقعود المبدول اليه عند العجز لا يشتمل عليه القيام المأمور به حتى يكون مستطاعا من المأمور به كذلك الاضطجاع لا يشتمل عليه القعود وأجراء الافعال علي القلب لا تشتمل عليه الافعال المأمور بها الا ترى أنه اذا أتى بالانها ولم يحضرها في ذهنه حين ما يأتي بها أجبر أنه صلاته فلا تكون هذه المسائل متناولة بالخبر ولعل الي أمور تتعلق بلفظ الكتاب قوله فان عجز عن القعود صلي علي جنبه الايمن كلمة صلي قد اعلم في النسخ بالحاء لان المصنف روى في الوسيط أن ابا حنيفة رحمة الله عليه قال اذا عجز عن القعود سقطت الصلاة لكن هذا النقل لا يكاد يلقى في كتبهم ولا في كتب اصحابنا وانما الثابت عن ابي حنيفة اسقاط الصلاة اذا عجز عن الائمة بالرأس فاذا موضع العلامة بالحاء قوله فيوميء بالطرف وليعلم بالميم أيضا لما قدما حكايته وبالواو أيضا لان صاحب البيات حكى عن بعض اصحابنا وجها مثل مذهب ابي حنيفة وقوله علي جنبه الايمن ينبغي أن يرقم بالحاء لان عنده يستلحق علي ظهرك وكذلك بالواو اشارة الي الوجه الصائر الي مثل مذهبه وكذلك قوله مستتبلا بتقاديم يديه بالقبلة بالواو اشارة الي الوجه الثالث وقوله أو يجزى الافعال علي قلبه ليست كلمة أو للتخير بل للترتيب واعلم أن جميع ما ذكره من اول الركن الي هذه الغاية من ترتيب المنازل والهيئات مفروض في الفرائض قاما التوافل فنذكر حكمها في الفرع الثالث *

(١) حديث **﴿** اذا امرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم متفق عليه من حديث ابى هريرة وقد تقدم في التيمم وفي لفظ لاهمده ما استطعتم وللطبراني في الاوسط فاجتنبوه ما استطعتم قاله في شق النبي : (تنبيه) استدلل به الغزالي والامام وتعبه الزايفي بان القعود ليس جزءاً من

(فرع) في مسائل تتعلق بالكبير (أحداها) يجب أن يكبر للإحرام قائما حيث يجب القيام وكذا المأموم الذي يدرك الإمام راكعا يجب أن تقع تكبيرة الإحرام بجميع حروفها في حال قيامه فان أتى بحرف منها في غير حال القيام لم تنعقد صلاته فرضا بلا خلاف وفي انعقادها نقلا لخلاف السابق قريبا في فصل النية هذا مذهبنا وهو رواية عن مالك والاسهر عنه أنه تنعقد صلاته فرضا إذا كبر وهو مسبوق وهو نمى في الموطأ والمندونة قال الشيخ أبو محمد في كتابه التبصرة فلو شك هل وقعت تكبيرته كلها في القيام أم وقع حرف منها في غير القيام لم تنعقد صلاته نقلا لأن

قال (فروع ثلاثة) (الأول) من به رمد لا يبرأ الا بالاضطجاع فالأيس أن يصلي مضطجعا وإن قدر علي القيام ولم ترخص عائشة وأبو هريرة لابن عباس رضي الله عنه فيه * * *

التقادر على القيام إذا أصابه رمد وقال له طيب يوثق بقوله إن صليت مستقيما أو مضطجعا أمكن مداوانك والا خفت عليك العمي فهل له أن يستلقي أو يضطجع بهذا العذر فيه وجها أحدهما وبه قال الشيخ أبو حامد لا لما روى أن ابن عباس رضي الله عنهما لما وقع الماء في عينه قل له الأطباء إن مكثت سبعا لا تصلى الا مستقيما عاجلناك فسأل عائشة وأم سلمة وأبا هريرة وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم فلم يرخصوا له في ذلك فترك المماطجة وكف بصره ويروي هذا الوجه عن مالك وأظهرها ومقال أبو حنيفة وأحمد لذلك كما يجوز له الإفطار في رمضان بهذا العذر وكما يجوز ترك أوضوه والعدول إلى التيمم به ولأنه يجوز ترك القيام لما فيه من المشقة الشديدة والمرض المضجر فلان يجوز تركه لذهاب البصر كان أولي ولو كانت المسألة بجاعا وأمره الطيب بالتمعود فقد قال إمام الحرمين الذي أراه أنه يجوز التعمود بلا خلاف وبني هذا علي ما حكاه عنه في أنه يجوز ترك القيام بلا يجوز به ترك التعمود قال ولهذا فرض شيوخ الأصول الخلاف في المسألة في صورة الاضطجاع وسكنوا عن صورة القعود والمفهوم من كلام غيره أنه لا فرق والله أعلم * * *

قال (الثاني) منها وجد القاعد خفة في أثناء المأتمة فليبادر إلى القيام ليترك القراءة في النهوض إلى أن يعتدل ولو مرض في قيامه فليقرأ في هويته وإن خف بعد المأتمة لزمه القيام دون الطأينة ليهوى إلى الركوع فإن خف في الركوع قبل الطأينة كفاه أن يرتفع منحنيا إلى حد الركعين * * * إذا عجز المصلي في أثناء صلاته عن القيام قعد وبني وكذا لو كان يصلي قاعدا فعجز عن القعود في أثناء صلاته يضطجع ويبني ولو كان يصلي قاعدا فقدر علي القيام في صلاته يقوم ويبني وكذا لو كان يصلي مضطجعا فقدر علي القيام أو القعود يأتي بالمقدور وعليه ويبني خلافا لابي حنيفة في هذه الصورة الأخيرة حيث قال يستأنف لنا أنه قدر علي الركعي المعجوز عنه في صلاته فيعبدل

القيام فلا يكون باستطاعة مستطيا لبعض الأمور به لعدم دخوله فيه : وأجاب ابن الصلاح عن هذا بان الصلاة بالقعود وغيره تسمى صلاة فهذه المذكورات أنواع لجلس الصلاة

الاصل عدم التكبير في القيام (واعلم) ان جمهور الاصحاب أطلقوا أن تكبيرة الاحرام اذا وقع بعضها في غير حال القيام لم تنعقد صلاته وكذا قاله الشيخ ابو محمد في البصرة ثم قال ان وقع بعض تكبيرته في حال ركوعه لم تنعقد فرضا وان وقع بعضها في انحناؤه ونمت قبل بلوغه حد الزا كمين انمقدت صلاته فرضا لان ما قبل حد الركوع من جملة القيام ولا يضر الانحناء اليسير قال والحد الفاصل بين حد الركوع وحد القيام ان تتل راحته وكتبته لومديديه فهذا حد الركوع وما قبله حد القيام فان كانت يده او إحدى أطرافها طوية خارجة عن العادة اعتبر عادة مثله في الحلقة هذا كلام الشيخ أبي محمد وهو وجه ضعيف، الأصح أنه متى انحنى بحيث يكون الى حد الركوع أقرب لم يكن قائما ولا تنصح تكبيرته وقد سبق بيان هذا في فصل القيام (الثانية) ذكر الازهرى وغيره من أهل العربية في قوله الله أكبر قولين لاهل العربية أحدهما معناه الله كبير قالوا

(١) ما بين التجبين زائد في بعض النسخ

اليه وينى كالوصلي قاعداً فقدّر علي القيام اذا عرف ذلك فنقول تبدل الحال أمان أن يكون من نقصان الي الكمال أو بالعكس (القسم الاول) كما اذا وجد القاعد قدرة القيام لحفة للمرض ينظر فيه ان اتفق ذلك قبل القراءة قام وقرأ قائماً فان كلن في أثناء القراءة فكذلك يقوم ويقرأ بقية الفاتحة في القيام ويجب أن يترك القراءة في النهوض الي أن ينتصب ويعتدل فلو قرأ بعض الفاتحة في نهوضه لم يحسب وعليه ان يعيده لان حالة النهوض دون حالة القيام وقد قدر على أن يقرأ في الكل الحائنين وان قدر بعد القراءة قبل الركوع فيلزمه القيام ايضا ليهوى منه الى الركوع ولا يلزمه الطمأنينة في هذا القيام فانه غير مقصود لنفسه وإنما الغرض منه الهوى الى الركوع (١) لا غير ويستحب في هذه الاحوال اذا قام ان يعيد الفاتحة لتقع في حالة الكمال ولو وجد المريض الحفة في ركوعه قاعداً نظر ان وجدها قبل الطمأنينة لزمه الارتفاع الى حد الراكعين عن قيام ولا يجوز له أن ينتصب قائماً ثم يركع لانه لو فعل ذلك لكان قد زاد ركوعاً وان وجدها بعد الطمأنينة قصد ثم ركوعه ولا يلزمه الانتقال الى ركوع القائمين وفي لفظ الكتاب ما بينه علي افتراق هاتين الحالتين في وجوب الارتفاع الى حد الراكعين عن قيام وان لم يصح بذلكها لانه قيد الحفة في الركوع بما قبل الطمأنينة فيشعر بأنه لو خف بعد الطمأنينة كان الامر بخلافه وقوله كفاه ان يرتفع عنهم أن هذا السكاني لا بد منه وانه يجب عليه الارتفاع منحياً الى حد الراكعين عن قيام وهذا التفصيل ذكره امام الحرمين هكذا بعد ما حكى عن الاصحاب أنهم قالوا يجوز ان يرتفع راكعاً ولم ينصوا على انه يجب ذلك (واعلم) أنهم لم يفرقوا في جواز الارتفاع الى حد الزا كمين بين ان يخف قبل الطمأنينة وبعدها لانه لا بد له من القيام للاعتدال أمامه مستويأ او منحياً فإذا ارتفع منحياً فقد أتى بصورة بعضها ادنى من بعض فاذا عجز عن الاصل واستطاع الادنى واتى به كان آتياً بما استطاعه من الصلاة *

وقد جاء أفضل نعتا في حروف مشهورة كقولهم هذا أمر أهون أى هين قال الزجاج هذا غير منكرو
والثاني معناه الله اكبر كبيراً كقولك هو أعز عزيز كقول الفرزدق *

ان الذى رفع السماء ببنى لنا * يتادعائمه أعز وأطول

أراد دعائمه أعز عزيز وأطول طويل وقيل قول ثالث معناه الله اكبر من أن يشرك
به أو يذكرك غير الملح والتمجيد والثناء الحسن قال صاحب التحرير في شرح صحيح مسلم
هذا أحسن الأقوال لما فيه من زيادة المعنى لاسم علي أصلنا فانا لا نجوز الله كبيراً والكبير بدل
الله اكبر وأما قولهم الله اكبر كبيراً فنصب كبيراً علي تقدير كبرت كبيراً (الثالثة) قال صاحب
التلخيص وتابعه القاضي أبو الطيب والبقوى والاصحاب ونقله البندنجي وإمام الحرمين والغزالي
في البسيط ومحمد بن يحيى عن الاصحاب كقولهم كبر للأحرام أربع تكبيرات أو اكبر دخل في الصلاة
بالواتر وبطلت بالاشغاف وصورته أن ينوي بكل تكبيرة افتتاح الصلاة ولا ينوي الخروج من
الصلاة بين كل تكبيرتين فبالاولي دخل في الصلاة وبالثانية يخرج منها وبالثالثة دخل في الصلاة
وبالرابعة خرج وبالخامسة دخل وبالسابعة خرج وهكذا أبداً لان من افتتح صلاة ثم افتتح أخرى
بطلت صلاته لانه يتضمن قطع الاول فلو نوى بين كل تكبيرتين افتتاح الصلاة أو الخروج منها
فبالثانية يخرج من الصلاة وبالتكبير يسئل فلم ينو بالتكبيرة الثانية قوماً بعدها افتتاحاً ولا دخلاً
ولا خروجاً وخامس دخوله بالاولى ويكفر؟ باقي التكبيرات ذكر ألا تبطل به الصلاة بل له حكم باقي

ركوع القائمين في ارتفاعه الذي لا بد له منه فلم ينعم منه بخلاف ما لو انتصب قائماً ثم ركع فانه زاد ما هو مستغن
عنه فقلنا يبطلان صلاته ولو خف للمريض في الاعتدال عن الركوع قاعداً فان كان قبل أن يطمن
لزمه أن يقوم للاعتدال ويطمن فيه بخلاف ما إذا خف بعد القراءة فقام ليهوى منه الى الركوع
حيث لا تجب الطمأنينة فيما سبق وان كان بعد الطمأنينة فهل يلزمه أن يقوم لیسجد عن قيام حكى
في التهذيب فيه وحين أحدهما نعم كما يلزمه إذا خف بعد القراءة ليركع عن قيام وأظهره الألبان
الاعتدال ركن قصير فلا بد زمانه نعم لو اتفق ذلك في الركعة الثانية من صلاة الصبح قبل القنوت
فليس له أن يقتطع قاعداً ولو فعل بطلت صلاته بل يقوم ويقتطع (واما القسم الثاني) وهو أن يتبدل حاله
من السكات الى التقصان كما إذا مرض في صلاته فعجز عن القيام فعدل فيه الى المقدور عليه
بحسب الامكان فان اتفق في أثناء الحاجة فيجب عليه ادامة القراءة في هويته لان حالة الهوى
أعلى من حالة القعود *

قال (الثالث) القادر علي القعود لا يتفعل مضطجماً علي أحد الوجهين إذ ليس الاضطجاع
كالقعود فانه يحرم صورة الصلاة *

النوافل يجوز فعلها قاعداً مع القدرة على القيام لكن الثواب يكون علي النصف من ثواب

الاذكار (الرابعة) نص الشافعي والاصحاب انه لو اخل بحرف واحد من التكبير لم تنعقد صلاته وهذا لا خلاف فيه لانه ليس بتكبير (الخامسة) للمذهب الصحيح المشهور انه يستحب ان يأتي بتكبيره الاحرام بسرعة ولا يعدها للارتزول النية وحكي المتولي وجها انه يستحب مدها والمذهب الاول قال الشافعي في الام يرفع الامام صوته بالتكبير ويعد من غير تمطيط ولا تحريف: قال الاصحاب اراد بالتمطيط المدد بالتحريف اسقاط بعض الحروف كالراء من اكبر واما تكبيرات الانتقالات كالركوع والسجود ففيها قولان القديم يستحب ان لا يعدها والجديد الصحيح يستحب مدها الى ان يصل الركن المنتقل اليه حتى لا يخلو جزء من صلاته من ذكر (السادسة) قال المتولي وغيره يجب على السيد ان يعلم مملوكه التكبير وسائر الاذكار المفروضة ومالا تصح الصلاة الا به او يخلفه في تعلم ويلزم الاب تعليم ولده وتسبق بيان تعليم الوالد في مقدمة هذا الشرح وفي أول كتاب الصلاة (السابعة) يجب على المكلف ان تعلم التكبير وسائر الاذكار الواجبة بالعرفية (الثامنة) في بيان ما يترجم عنه بالعجمة ومالا يترجم اما الفاتحة وغيره من القرآن فلا يجوز ترجمته بالعجمة بلا خلاف لانه يذهب الاعجاز بخلاف التكبير وغيره فانه لا اعجاز فيه واما تكبيره الاحرام والتشهد الاخير والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه وعلى الآل اذا اوجبت فاجوز ترجمتها للعاجز عن العربية ولا يجوز للقادر واما ماعدا الالفاظ الواجبة فقصمان دعاء وغيره اما الدعاء المأثور ففيه ثلاثة اوجه

القائم لما روى عن عمران بن الحصين رضي الله عنه قال «سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صلاة الرجل وهو قاعد فقال من صلى قائما فهو أفضل ومن صلى قاعدا فله نصف أجر القائم ومن صلى قائما فله نصف أجر القاعد» (١) وروى «وصلاة النائم على النصف من صلاة القاعد» (٢) ولو تنفل مضطجعا مع القدرة على القيام والقعود فهل يجوز فيه وجهان احدهما لا لان قوام الصلاة بالانحاء فاذا اضطجع فقد ترك معظمها واتحت صورتها بخلاف القعود فان صورة الصلاة نسي منظومة

(١) حديث عمران بن حصين من صلى قائما فهو أفضل ومن صلى قاعدا فله نصف اجر القائم ومن صلى قائما فله نصف اجر القاعد البخارى بلفظ أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة الرجل قاعدا فقال ان صلى قائما فهو أفضل ومن صلى قاعدا فله نصف اجر القائم ومن صلى قائما الحديث مثله: (تنبيه) المراد بالتائم المضطجع وصحف بعضهم هذه اللفظة فقال انما هو صلى بإيماء أى بالإشارة كما روى انه صلى الله عليه وسلم على ظهر الدابة يوم ايماء ولو كان من النوم لما رخص نسيه عن الصلاة لمن غلبه النوم وهذا انما قاله هذا القائل بانه على ان المراد بالنوم حقيقته واذا حمل على الاضطجاع اندفع الاشكال

(٢) (قوله) وروى صلاة النائم على النصف من صلاة القاعد: (قلت) رواه بهذا اللفظ ابن عبد البر وغيره وقال السهيلي في الروض نسب بعض الناس النسائي الى التصحيف وهو مردود

اصحها يجوز الترجمة للعاجز عن العربية ولا يجوز للقادر فان ترجم بطلت صلاته والثاني يجوز لمن يحسن العربية وغيره والثالث لا يجوز لواحد منها لعدم الضرورة اليه ولا يجوز أن يختار دعوة غير مأثورة ويأتي بها بالعجمية بلا خلاف وتبطل بها الصلاة بخلاف ما لو اختار دعوة بالعربية فانه يجوز عندنا بلا خلاف واما سائر الاذكار كالتشهد الاول والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وفيه والتقنوت والتسبيح في الركوع والسجود وتكبيرات الانتعاشات فان جوزنا الدعاء بالعجمية فهنا ولي والا في جوازها للعاجز اوجه اصحها يجوز والثاني لا والثالث يترجم لما يجبر بالسجود دون غيره (١) وذكر صاحب الحاوي انه اذا لم يحسن العربية أتى بكل الاذكار بالعجمية وان كان

معه واصحها الخوازمي لما روينا من الخبر ثم المضطجع في صلاة الفرض ان قدر على الركوع والسجود يأتي بها كما تقدم وهما الخلاف في جواز الاضطجاع جاز في جواز الاقتصار على الایماء لكن الاظهر منع الاقتصار على الایماء ثم قال الامام ما عدى أن من يجوز الاضطجاع يجوز الاقتصار في الاركان المذكورة كالتشهد والتكبير وغيرهما على ذكر القلب وبهذا يضعف الوجه الثاني من أصله وان اردتكم من صار اليه كان طاردا للقياس لكنه يكون خارجا عن الضبط مقتضا ولئن جوز الاضطجاع أن يقول مارونيا من الخبر صريح في جواز الاضطجاع فليجزم المضطجع وان جوزنا له الاقتصار على الایماء في الركوع والسجود فلا يلزم من جواز الاقتصار على الایماء في الافعال جواز الاقتصار على ذكر القلب في الاذكار فان الافعال أشق من الاذكار فهي أولى بالمساحة والفرق في التوافل بين الرواتب وصلاة العيدين وغيرها وقال القاضي ابن كج في ترجمه صلاة العيدين والاستسقاء والحسوف لا يجوز فعلها عن قعود كصلاة الجنائزة *

قال (الركن الثالث القراءة ودعاء الاستفتاح بعد التكبير مستحب (م ح) ثم التعوذ (م) بعده من غير جهر (و) وفي استحباب التعوذ في كل ركعة وجهان) *

ركن القراءة ثنتان سابقتان واخرتان لاحتقان أما السابقة فأولاهما دعاء الاستفتاح فيستحب للمصلي اذا كبر ان يستفتح بقوله (وجهي لاني فطر السموات والارض حينما مسلما وما أنا من

لانه في الرواية الثابتة وصلاة التائم على النصف من صلاة القاعد : (قلت) وهو يدفع ما تلبل به التائل الاول وقال ابن عبد البر جهز راحل العلم لا يجيزون التافلة مضطجعا فان أجاز أحد التافلة مضطجعا مع القدرة على القيام فهو حجة له وان لم يجز احده فالحديث اما غلط او منسوخ وقال الخطابي لا يحفظ عن أحد من اهل العلم انه رخص في صلاة التطوع قائما كما رخصوا فيها قاعداً فان صححت هذه اللفظة ولم تكن من كلام بعض الرواة ادرجها في الحديث وقاسه على صلاة القاعد أو اعتبره بصلاة للمريض قائما اذا عجز عن القعود فان التطوع مضطجعا للقادر على القعود انتهى وما ادعيه من الاتفاق على المنع مردود فقد حكاه الترمذي عن الحسن البصري وهو أصح الوجهين عند الشافعية *

١ وبع هذا
رض الشيخ
وب
٢ ولم
لها مدافعا
د

يحسنها أي بها بالعربية فإن خالف وقالها بالفارسية فما كان واجبا كالشهادة والسلام لم يجزه وما كان سنة كالنسيب والافتتاح اجزأه وقد أساء *

(فرع) إذا أراد الكافر الإسلام فإن لم يحسن العربية أتى بالشهادتين بلسانه ويصير مسلما بلا خلاف وإن كان يحسن العربية قبل يصح إسلامه بغير العربية فيه وجان مشهور أن الصحيح باتفاق الأديان صحته قال القاضي أبو الطيب وصاحب الحاوي وآخرون قال أبو سعيد الاصطخري لا يصير مسلما وقال عامة أصحابنا يصير وكذا نقله عن الاصطخري الشيخ أبو حامد والبندنجي والحاملي وغيرهم واتفقوا على ضعفه وقاسه الاصطخري على تكبيرة الأحرار وفرق الأصحاب بأن المراد من الشهادتين الأخبار عن اعتقاده وذلك يحصل بكل لسان وأما التكبير فتعبد الشرح فيه لفظه فوجب اتباعه مع القدرة (التاسعة) في مذاهب العلماء في التكبير بالعجمية: فقد ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يجوز تكبيرة الأحرار بالعجمية لمن يحسن العربية ويجوز لمن لا يحسن وبه قال مالك وأبو يوسف ومحمد وأحمد وداود والجمهور وقال أبو حنيفة يجوز الترجمة لمن يحسن العربية ولو لم يفهمه واحتج قوله يقول الله تعالى (وذكر اسم ربه نصلي) ولم يفرق بين العربية وغيرها ومحدث (بفتحها التكبير) وقياسا على إسلام الكافر ودلينا قوله صلى الله عليه وسلم «صلوا كما رأيتموني أصلي» وكل من يكبر بالعربية فإن قالوا التكبيرة عندنا ليست من الصلاة بل شرط خارج عنها قلنا قد سبق الاستدلال على أنها من الصلاة والجواب عن احتجاجهم بالأية أن المفسرين وغيرهم مجمعون على أنها لم ترد

المترकिन إن صلاتي وأبكي وبحياي وعماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين (خلافا لما لك حيث قال لا يستفتح بعد التكبير إلا بالافتحة والدعاء والتعوذ يقدمها على التكبير ولا بى حنيفة وأحمد حيث قال لا يستفتح بقوله سبحانك اللهم وبحمدك وبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك لنا ما روى عن علي رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :

(١) (قوله) روى عن ابن عباس لما وقع ثلثاء في عينيه قال له الأطباء إن مكثت سبعا لا تعصلي مستلقيا عاجلك فإنا نعالجك وأم سلمة وأبا هريرة وغيرهم من الصحابة فلم يرضوا له في ذلك فتك المعالجة وكف بصره رواه الثوري في جامعه عن جابر عن أبي الضمى أن عید الملك أو غيره بعث إلى ابن عباس بالأطباء على البرد وقد وقع الماء في عينيه فقالوا تعصلي سبعة أيام مستلقيا على قفالك فسأله أم سلمة وعائشة فقبته ومن هذا الوجه أخرجه الحاكم والبيهقي وأما استفاءه لأب هريرة فأخرجه ابن أبي شيبة وابن المنذر من طريق الأعمش عن المسيب بن رافع عن ابن عباس في هذه القصة قال فأسل إلى عائشة وأب هريرة وغيرها قال فكيف قال أن مت في هذه السنة كيف تصنع بالصلاة قال فترك عينه فلم يدأوها وفي هذا انكار على الثوري في انكاره على الثوري سيما لأن الإصلاح ذكره لأن هريرة في هذا فقال استفاءه لأن هريرة لا بأس له وقال في تنقيح الصحيح عن ابن عباس أنه كره ذلك كذا رواه عنه عمرو بن دينار : (فت) والرواية المذكورة عن عمرو وصحيفة أخرجهما البيهقي وليس فيها مناقاة للآولي والله أعلم *

هذه القولة من الشرح قبل ذلك بصفحات قليلة فليدبه

في تكبيرة الاحرام فلا تعلق لهم فيها وعن حديث «تحريمها التكبير» انه محمول على التكبير المصنوع وعن قياسه على الاسلام ان المراد الاخبار عن اعتقاد القلب وذلك حاصل بالعجمية بخلاف التكبير (العاشرة) تنعقد الصلاة بقوله الله الاكبر بالاجماع وتنعقد بقوله الله اكبر عندنا وعند الجمهور وقال مالك واحمد وداود لا تنعقد وهو قول قديم كما سبق ولا تنعقد بغير هذين فلو قال الله اجل أو الله اعظم أو الله اكبر ونحوها لم تنعقد عندنا وعند مالك واحمد وداود والعلماء كافة الا بأحيفة فانه قال تنعقد بكل ذكر يقصده به تعظيم الله تعالى كقوله الله اجل أو الله اعظم أو الحمد لله ولا اله

أنه «كان اذا استفتح الصلاة كبر ثم قال وجهت وجهي الى آخره وقال في آخره وأنا أول المسلمين» لانه صلى الله عليه وآله وسلم أول مسلمي هذه الامة وروى أنه كان يقول بعده «اللهم أنت الملك لا اله الا أنت سبحانك وبحمدك أنت ربي وأنا عبدك ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعا انه لا يغفر الذنوب الا أنت واحسن الاخلاق لا يهدي لاحسنها الا أنت واصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها الا أنت لييك وسعديك والخير كله في يديك والمهدي من هديت انا بك واليك لاملجأ ولا منجى منك الا اليك تباركت وتعاليت استغفر لك وأوب اليك» وروى بعد قوله والخير كله في يديك «والشر ليس اليك» قال المزني أي لا يضاف اليك على انفراده وقيل أي لا يقرب به اليك والزيادة على ما ذكرنا أو لا نستحبها للفرد والامام اذا علم رضاه المؤمنين بالتأويل اذا عرفت ذلك فاعلم قوله ودعاء الاستفتاح بعد التكبير مستحب بالميم واللفظ لا يقتضي الاعلام بالخاء والالف لانها لا تساعدان على انه يستفتح قبل القراءة بشيء وانما يخالفان في انه لم يستفتح وكل واحد من الذكرين اعني وجهت وسبحانك اللهم يسمي دعاء الاستفتاح وثناؤه وليس في لفظ الكتاب تعرض للاول بعينه الا انه هو الذي اراده فلذلك اعلم بهما ايضا ومن ترك دعاء الاستفتاح عمدا اوسهوا حتى تعوذ او شرع في الفاتحة لم يعد اليه ولم يداركه في سائر الركعات وفرع عليه ما لو ادرك الامام المسبوق في التشهد الاخير فكبر وقعد فلم الامام ثم قد يقوم ولا يقرأ دعاء الاستفتاح لقوات وقته بالعودة ولو سلم الامام قبل قعوده بقعد

(١) حديث في دعاء الاستفتاح رواه مسلم بطوله وزاد ابن حبان اذا قام الى المكتوبة وفي رواية النسائي من حديث جابر كان اذا استفتح الصلاة قال ان صلاتي قال الشافعي استحسب ان يأتي به المصلي بتمامه ويجعل مكان «انا أول المسلمين» وانا من المسلمين : (قلت) وهذه اللفظة في رواية لمسلم ايضا وذكرها ابو داود موقوفة على بعض التابعين : (تنبيه) زاد الرافعي في سياقه بعد حنيفة مسلما وهو عند ابن حبان ايضا من حديث علي وزاد بعد قوله لا اله الا انت سبحانك وبحمدك وهو في رواية الشافعي عن مسلم بن خالد وعبد المجيد عن ابن جريج عن موسى بن عقبة بسنده وزاد بعد قال الخير كله في يديك والمهدي من هديت وهو في رواية الشافعي ايضا *

الا لله وسبحان الله وبأى أسمائه شاء كقوله الرحمن أكبر أو أجل أو الرحيم أكبر أو أعظم والقديس أو الرب أعظم ونحوها ولا تتعد بقوله يا الله ارحمني أو اللهم اغفر لي أو بالله استعين وقال أبو يوسف تتعد بألفظ التكبير كقوله الله أكبر أو الله الأكبر أو الله الكبير ولو قال الله أو الرحمن واتصم عليه من غير صفة ففي انعقاد صلاته روايتان عن أبي حنيفة * واحتج لابي حنيفة بقول الله تعالى (قد افاج من نركي وذكرا سمع منفصلي) ولم يخص ذكره عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين رواه البخاري بهذا اللفظ ومسلم بلفظ آخر ولأنه ذكر فيه تعظيم فأجره كالتكبير ولأنه ذكر فيه تحميص بالخطبة وهو احتج اصحابنا بحديث «نحر بها التكبير» وليس هو بمسك بديل الخطاب بل بمنطوق وهو ان قوله «نحر بها التكبير» يقتضي الاستفراق وان نحر بها لا يكون الا به وبقوله صلى الله عليه وسلم «صلوا كما رأيتموني أصلي» رواه البخاري كما سبق ولهم عليه اعتراض سبق هو وجوابه * وأما احتجاجهم بالآية فقد سبق ان المفسرين مجمعون على انها لم ترد في تكبيرة الاحرام وعن حديث أنس رضي الله عنه ان المراد كانوا يفتتحون القراءة في رواية مسلم «فكانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها» وبينه حديث عائشة رضي الله عنها قالت «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين» رواه البخاري ومسلم وعن قولهم ذكر فيه تعظيم انه قياس يخالف السنة ولأنه ينتقض بقولهم اللهم ارحمني والجواب عن الخطبة ان المراد

ولا يقرأ دعاء الاستفتاح ولا فرق في دعاء الاستفتاح بين الفريضة وغيرها وحكي بعض الاصحاب ان السنة في دعاء الاستفتاح ان يقول سبحانك اللهم وبحمدي الى آخره ثم يقول وجهت وجهي الى آخره جمعاً بين الاخبار (١) ويحكي هذا عن أبي اسحق المرزوي وأبي حنيفة وغيرها الثانية يستحب بعد

(١) قوله ان بعض الاصحاب قال ان السنن في دعاء الاستفتاح ان يقول سبحانك اللهم وبحمدي الحديث هو في الباب عن أبي الجوزاء عن عائشة قالت كلن التي ^{صلى الله عليه وسلم} اذا استفتح الصلاة قال سبحانك اللهم وبحمدي وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك رواه أبو داود وابن ماجه ورجال استاده ثقة لكن فيه اقطاع واعلم أبو داود بانه ليس بالمشهور عن عبد السلام بن حرب وابن جماعة وروا قصة الصلاة عن بديل بن مبسر ولم يذكروا ذلك فيه وقال الدارقطني ليس بالقوى انتهى وله طريق اخرى رواه الترمذي وابن ماجه من طريق حارثة بن ابي الرجال عن عمرة عن عائشة نحوه وحارثة ضعيف قال ابن خزيمة حارثة مدني تزل الكوفة وليس ممن يجمع أهل العلم بحديثه وهذا صحيح عن عمر لادن النبي صلى الله عليه وسلم وأما قول الترمذي لانه لا من هذا الوجه فمعتز بطريق أبي الجوزاء السابقة وما رواه الطبراني عن عطاء عن عائشة نحوه : وفي الباب عن ابن مسعود وعثمان وابن سعيد وانس والحكم بن عمير وأبي امامة وعمر بن الماص وجابر قال انكم وقد صبح ذلك عن عمر ثم ساقه وهو في صحيح ابن خزيمة كما مضى وفي صحيح مسلم ايضا ذكره في موضع غير مظنة استطراداً وفي استاده اقطاع *

الموعظة ويحصل بكل لفظ وهنا المراد الوصف با كد الصفات وليس غير قولنا الله أكبر في معناه واحتج أبو يوسف بحديث «تحرهما التكبير» وهو حاصل بقولنا الله الكبير ولأنه بمعناه دليلنا ما سبق وأما حديث «تحرهما التكبير» فمحمول على المصود وهو الله أكبر وأما قوله أنه بمعناه فمنوع لأن في الله أكبر مبالغة وتعظيم ليس في غيره واحتج مالك وموافقه بأن المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم الله أكبر فلا يجوز الله الأكبر كما لا يجوز الله الكبير وكما لا يجوز في الاذان الله الأكبر دليلنا أن قوله الله الأكبر هو الله أكبر وزيادة لا تغير المعنى فجاز كقوله الله أكبر كبيراً وهذا يحصل الجواب عن الحديث قال القاضي أبو الطيب قالوا يجوز الله الكبير الأكبر الموضوع للمبالغة وأما قولهم لا يجوز في الاذان الله الأكبر فقال القاضي أبو الطيب والاصحاب لا نسلمه بل يجوز ذلك في الاذان كالصلاة والله اعلم (الحادية عشرة) تكبيرة الاحرام واحدة ولا تشرع زيادة عليها هذا مذهبنا ومنه العلماء كافة والاجماع منعقد عليه وحكى القاضي أبو الطيب والعبدري عن الرافضة انه يكبر ثلاث تكبيرات وهذا خطأ ظاهر وهو مردود بنفسه غير محتاج الى دليل علي رده فلو كبر ثلاثاً أو كبر (١) ففيه التفصيل السابق في المسألة الثالثة قال المصنف رحمه الله *

ويستحب أن يرفع يديه مع تكبيرة الاحرام حذو منكبيه لما روى ابن عمر رضي الله عنهما النبي

دعاء الاستفتاح ان يتعوذ بخلاف مالك الا في قيام رمضان لما روى عن جبير بن مطعم وغيره ان النبي ﷺ كان يتعوذ في صلاته قبل القراءة (١) وصيغة التعوذ اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ذكره الشافعي رضي الله

(١) حديث جبير بن مطعم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتعوذ قبل القراءة رواه احمد وابو داود وابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديثه بلفظ كان رسول الله ﷺ اذا دخل في الصلاة قال الله أكبر كبيراً والحمد لله كثيراً ثلاثاً سبحان الله بكرة وأصيلاً ثلاثاً اعوذ بالله من الشيطان الرجيم من نفضه وقته وهزه لفظ ابن حبان ولفظ الحاكم نحوه وحكى ابن خزيمة الاختلاف فيه وقد اوضحته طرقه في المدرج

(قوله) وروى عن غير جبير بن مطعم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتعوذ قبل القراءة رواه احمد واصحاب السنن والحاكم من حديث ابى سعيد الخدري قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الي الصلاة بالليل كبر ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ثم يقول لا إله إلا الله ثلاثاً ثم يقول الله أكبر ثلاثاً ثم يقول اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه وقته وقته قال الترمذي حديث ابى سعيد اشهر حديث في الباب وقد تكلم في اسناده وقال احمد لا يصح هذا الحديث وقال ابن خزيمة لا صرف في الافتتاح سبحانك اللهم خيراً ثانياً عند اهل المعرفة بالحديث واحسن اسانيده حديث ابى سعيد قال لا تلم احداً ولا سمعنا به استعمال هذا الحديث على وجهه ورواه احمد من حديث ابى امامة نحوه وفيه اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وفي اسناده من لم يسم : وروى ابن ماجه وابن خزيمة من حديث ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول اللهم اني اعوذ بك من الشيطان الرجيم من همزه وقته

صلى الله عليه وسلم « كان اذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه واذا كبر للركوع واذا رفع رأسه من الركوع » *

(الشرح) حديث ابن عمر رواه البخارى ومسلم وأجمعت الامة على استحباب رفع اليدين في تكبيرة الاحرام ونقل ابن المنذر وغيره الاجماع فيه ونقل العبدى عن الزيدية انه لا يرفع يديه عند الاحرام والزيدية لا يعتد بهم في الاجماع ونقل المتولى عن بعض العلماء انه أوجب الرفع ورأيت انا فيما علق من فتاوى القفال أن الامام البارع في الحديث والفقهاء أبا الحسن احمد بن سيار المروزي من متقدمي أصحابنا في طبقة المزنى قال اذا لم يرفع يديه لتكبيرة الاحرام لاتصح صلاته لانها واجبة فوجب الرفع بخلاف باقي التكبيرات لا يجب الرفع لها لانها غير واجبة وهذا الذى قاله مردود باجماع من قبله وأما محل الرفع فقال الشافعى في الام ومختصر المزنى والاصحاب يرفع حذو منكبيه والمراد أن نحاذى راحته منكبيه قال الرافضى والمذهب انه يرفعها بحيث يحاذى أطراف اصابعه أعلى اذنيه وابهاماه شحتى اذنيه وراحته منكبيه وهذا معنى قول الشافعى والاصحاب رحمهم الله يرفعها حذو منكبيه وهكذا قال للمتولى والبعوى والفزائى وقد جمع الشافعى بين الروايات بما

عنه وورد في لفظ الخبر وحكى القاضى الروائى عن بعض أصحابنا ان الحسن ان يقول اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ولا شك ان كلامها جائز ومؤكد للغرض وكذا كل ما يشتمل على الاستعاذة بالله من الشيطان وهل يجر فيه قولان أحدهما انه يستحب الجهر به في الصلاة الجهرية كالتمسية والتأمين وجميعها وهو المذكور في الكتاب ان المستحب فيه الاسرار بكل حال لانه ذكر مشروع بين التكبير والقراءة فيسن فيه الاسرار كدعاء الاستفتاح وذكر الصلوات وطائفة من الاحباب ان الاول قوله التقديم والثانى الجديد وحكى في البيان القولين على وجه آخر فقال أحد القولين انه يتخير بين الجهر والاسرار ولا يرجح وإثنائى انه يستحب فيه الجهر ثم نقل عن أبي علي الطبرى انه يستحب الاسرار به فيحصل في المائة ثلاثة مذاهب * ثم استحباب التوضؤ بمختص بالركعة الاولى أم لا منهم من قل لا يل يسن في كل ركعة الا انه في الركعة الاولى أكد وحكوا ذلك عن نص الشافعى رضى الله عنه اذ انه يستحب في كل ركعة فظاهر قوله تعالى (فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم)

وقته ورواه الحاكم والبيهقى لفظه كان اذا دخل في الصلاة وعن انس نحوه رواه الدارقطنى وفيه الحسين بن على بن الاسود فيه مقال وله طريق اخرى ذكرها ابن ابي حاتم في العلل عن ابيه وضعفا : (قائدة) كلام الرافضى يقتضى انه لم يرد الجمع بين وجبت وجبى وبين سبحانك اللهم وليس كذلك فقد جاء في حديث ابن عمر رواه الطبرانى في الكبير وفيه عبد الله بن عمر الاسلمى راوية عن محمد بن المنكدر عنه وهو ضعيف : وفيه عن جابر أخرجه البيهقى بسند جيد لكنه من رواية ابن المنكدر عنه وقد اختلف عليه وفيه عن علي رواه اسحاق بن راهويه في مسنده وأعله ابو حاتم *

ذكرناه وكذا قتل القاضي أبو الطيب في تعليقه وآخرون عن الشافعي أنه جمع بين الروايات الثلاث بهذا قال الرافعي وأما قول الغزالي في الوجيز فيه ثلاثة أقوال فمكر لا يعرف لغيره ونقل إمام الحرمين في المسألة قولين (أحدهما) يرفع حذو المنكبين (والثاني) حذو الأذنين وهذا الثاني غريب عن الشافعي وأما حكمه اصطحابنا العراقيين وغيرهم عن أبي حنيفة وعدوه من مسائل الخلاف وقد روى الرفع إلى حذو المنكبين مع ابن عمر أبو حيد الساعدي رواه البخاري ورواه أبو داود أيضا من رواية علي رضي الله عنه وروى مالك بن الحويرث أن النبي صلى الله عليه وسلم «كُنْ إِذَا كَبَّرَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يَمَازِي أُذُنَيْهِ وَفِي رِوَايَةِ فِرْعَوْنَ أَذُنَيْهِ» رواه مسلم وعن وائل بن حجر نحوه رواه مسلم وفي رواية لابن دواود في حديث وائل «رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى فَاتَتْ حَيَالَ مَنكَبَيْهِ وَحَازِي بَاهِمَايِهِ أَذُنَيْهِ» لكن إسناده منقطع لأنه من رواية عبد الجبار بن وائل عن أبيه ولم يسمع منه وقيل أنه ولد بعد وفاة أبيه وذكر البغوي في شرح السنة أن الشافعي رحمه الله جمع بين رواية المنكبين ورواية الأذنين علي ما في هذه الرواية وهي ضعيفة أيضا عن وائل «رَفَعَ بَاهِمَايِهِ شَحْمَتَيْ أَذُنَيْهِ» والمذهب الرفع حذو المنكبين كما قدمناه ورجحه الشافعي والأصحاب بأنه أصح إسناده أو أكثر رواية لأن الرواية اختلفت عن روى إلى محاذاة الأذنين بخلاف من روى حذو المنكبين والله أعلم *

وقد وقع الفصل بين القراءتين فأشبه ما لو قطع القراءة خلع الصلاة بشغل ثم عاد إليها يستحب له التوضؤ وأما أن الاستحباب في الركعة الأولى أكد فلان افتتاح قراءته في صلاته إنما يكون في الركعة الأولى وقد اشتهر ذلك من فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يشتهر في سائر الركعات ومنهم من قال فيه قولان أحدهما الاستحباب لما ذكرنا والثاني لا يستحب في سائر الركعات وبروى ذلك عن أبي حنيفة كما لو سجد للتلاوة في قراءته ثم عاد إلى القراءة لا يعيد

(قوله) ورد الخبر بأن صيغة التوضؤ أعوذ بالله من الشيطان الرجيم هو كما قال كما تقدم وقد ورد بزيادة كما تقدم وفي مراسيل أبي داود عن الحسن أن رسول الله ﷺ كان يتوضؤ أعوذ بالله من الشيطان الرجيم *

(قوله) عن بعض أصحابنا أن الأحسن أن يقول أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم انتهى هو في حديث أبي سعيد الخدري الذي سبق *

(قوله) اشتهر من فعل رسول الله ﷺ التوضؤ في الركعة الأولى ولم يشتهر في سائر الركعات : أما اشتهاره في الأولى فستفاد من الأحاديث المتقدمة : وأما عدم شهرة توضؤه في باقي الركعات فأنما لم يذكر في الأحاديث المذكورة لأنها سيق في دعاء الاستفتاح وعموم قوله تسالي فإذا قرأت القرآن فاستعذ بقصص الاستعاذة في أول كل ركعة في ابتداء القراءة وقد استحسب التوضؤ في كل ركعة الحسن وعطاء وإبراهيم وكان ابن سيرين يستفتح في أول كل ركعة *

(فرع) في مذاهب العلماء في محل رفع اليدين: ذكرنا أن زهنا المشهور أنه يرفع حذو منكبيه به قال
عمر بن الخطاب وابنه رضي الله عنهما ومالك وأحمد وإسحق وابن المنذر قال أبو حنيفة حذو أذنيه وعن حمد
رواية أنه يتخير بينهما ولا فضيلة لأحدهما وحكاه ابن المنذر عن بعض أهل الحديث واستحسنه وحكي
العبيدي عن طاوس أنه يرفع يديه حتى يجاوز بهما رأسه وهذا باطل لأصل له *
* قال المصنف رحمه الله *

(و يفرق بين أصابعه للاروى بوجهه يرفع يديه رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان ينشر أصابعه
في الصلاة نشرًا »)

(الشرح) هذا الحديث رواه الترمذي وضعفه وبالغ في تضعيفه واختلف أصحابنا في استحباب
تفريق الأصابع هنا قطع المصنفوا الجمهور باستحبابه وقوله الحاملي في المجموع عن الأصحاب مطلقا وقال
الغزالي لا يتكلف الضم ولا التفريق بل يتركها منشودة على هيئتها وقال الرافعي يفرق ترقيا وسطا والمشهور
الاول قال صاحب التهذيب يستحب التفريق في كل موضع أمرناه يرفع اليدين *

(فرع) للأصابع في الصلاة أحوال (أحدها) حالة الرفع في تكبيرة الاحرام والركوع والرفع منه والقيام
من التشهد الاول وقد ذكرنا أن المشهور استحباب التفريق فيها (الثاني) حالة القيام والاعتدال من الركوع
فلا تفريق فيها (الثالث) حالة الركوع يستحب تفرقه على الركبتين (الرابع) حالة الركوع يستحب ضمها
ووجهها إلى القبلة (الخامس) حالة الجلوس بين السجدين وفيها وجهان (الصحيح) أنها كحالة السجود (والثاني)
يتركها على هيئتها ولا يتكلف ضمها (السادس) حالة التشهد باليمنى مقبوضة الأصابع إلا المسبحة والابهام
خلاف مشهور والبسرى يسوط وفيها الوجهان للذان في حالة الجلوس بين السجدين الصحيح ضمها
ووجهها للقبلة * قال المصنف رحمه الله *

(و يكون ابتداء الرفع مع ابتداء التكبير وانتهاء مع انتهائه فان سبق اليدين ثبت أمر فوقع حتى يفرغ
من التكبير لان الرفع للتكبير فكان معه)

(الشرح) في وقت استحباب الرفع خمسة أوجه أصحها هذا الذي جزم به المصنف وهو أن يكون ابتداء
الرفع مع ابتداء التكبير وانتهاء مع انتهائه وهذا هو المنصوص في الشافعي في الام: يرفع مع افتتاح التكبير
ويرفع يديه عن الرفع مع انقضائه وثبت يديه مرفوعة حتى يفرغ من التكبير كله قال فان أثبت
يديه بعد انقضاء التكبير مرفوعتين قليلا لم يضره ولا أمره بهذا نصه بحروقه وقال الشيخ أبو حامد في

التعوذ وكأن زبادة الصلاة تجعل الكل قراءة واحدة وعلى هذا ولو تركه في الركعة الاولى عمدا
أو سهوا تدارك في الثانية بخلاف دعاء الاستفتاح وسواء أثبتنا الخلاف في المسألة أم لا فلا ظهر
انه يستحب في كل ركعة وبه قال القاضي أبو الطيب الطبري وإمام الحرمين والرواني وغيرهم
وبعضهم يروى في المسألة وجهين بدل القولين ومنهم إمام الحرمين والمصنف *

في التعليق لاختلاف بين أصحابنا أنه يتدنى بالرفع مع ابتداء التكبير ولا خلاف أنه لا يحط يديه قبل انتهاء التكبير (والثاني) يرفع بلا تكبير ثم يتدنى التكبير مع ارسال اليدين وينتهي مع انتهائه (والثالث) يرفع بلا تكبير ثم يكبر ويدها قارتان ثم يرسلها بعد فراغ التكبير وصحة البغوى (والرابع) يتدنى بها معا وينهى التكبير مع انتهاء الارسال (والخامس) وهو الذي صححه الراعى يتدنى الرفع مع ابتداء التكبير ولا استجاب في الانتهاء فان فرغ من التكبير قبل تمام الرفع او بالعكس آتم الباقى وإن فرغ منها حط يديه ولم يستدم الرفع وقد ثبت فى الصحيح أحاديث يستدل بها لهذه الالوجه كلها أو أكثرها (منها) عن ابن عمر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم «كان يرفع يديه حنو منكبيه اذا افتتح الصلاة» رواه البخارى ومسلم فى رواية للبخارى «يرفع يديه حين يكبر» وفى رواية له «كبر ورفع يديه» وفى رواية لمسلم قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام لى الصلاة رفع يديه حتى يكونا حنو منكبيه ثم كبر» وفى رواية لابي داود باسناد صحيح أن حسن ثم كبر وهما كذلك «وعن أبى قلابة بكسر القاف - أنه رأى مالك بن الحويرث رضى الله عنه اذا لى كبر ثم رفع يديه وقال ان رسولا الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل هكذا رواه مسلم بهذا اللفظ وفى رواية للبخارى «كبر ورفع يديه» وفى رواية لمسلم عن مالك بن الحويرث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «كان اذا كبر رفع يديه» والله اعلم «قال المصنف رحمه الله»

«فان لم يمكن رفع يديه أو أمكنه رفع أحدها أو رفعها الى دون المنكب رفع ما يمكنه لقوله صلى الله عليه وسلم «اذا امرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» وان كان به علة اذا رفع اليد جاوز المنكب رفع لانه يأتي بالمأمور به وبزيادة هو مغلوب عليها وان نسي الرفع وذكره قبل أن يفرغ من التكبير أتى به لان محله باق»

(الشرح) هذا الحديث رواه البخارى ومسلم من رواية أبى هريرة رضى الله عنه وقد سبق بانه قربا قال أصحابنا اذا كان أقطع اليدين أو أحدهما من المعصم رفع الساعد قال البغوى فان قطع من المرفق رفع العضد على اسم الوجين للحديث المذكور والثاني لا يرفع لان العضد لا يرفع فى حال الصحة وجزم التولي برفع العضد ولولم يمكنه الرفع إلا بزيادة على المستروع أو قص أى بالممكن فان قدر

قال «ثم الفاتحة بعد متعينة (ح) لا يقوم (ح) ترجعها مقامها ويستوي في الامام والمأموم (ح) فى السرية والجمهورية (ح) الا فى ركعة المسبوق وتقل الزني سقوطها عن المأموم فى الجمهورية»

المصلي حالتان أحدهما أن يقدر على قراءة الفاتحة والثانية أن لا يقدر عليها فاما فى الحالة الاولى فيتعين عليه قراءتها فى القيام أو ما يقع بدلا عنه ولا يقوم مقامها شيء آخر من القرآن ولا ترجعها وبه قال مالك وأحمد خلافا لابي حنيفة حيث قال الفرض من القراءة آية من القرآن

على الزيادة والتمتع ولم يقدر على المشروع أتى بالزيادة لما ذكره المصنف نص عليه انتهى في الام واتفق الاحباب عليه فان كانت احدى يديه مقطوعة من اصلها أو شلاء لا يمكن رفعها رفع الاخرى فان كانت احدها صحيحة والاخرى علية فعل بالعليلة ماذ كرهناه ورفع الصحيحة حذو المنكئين نص عليه في الام ولوترك رفع اليدين عدا اوسهوا حتى أتى بعض التكبير رفعها في الباقي فان أتم التكبير لم يرفع بعده نص عليه في الام واتفقوا عليه *

(فرع) في مسائل متشعبة تتعلق بالرفع: قال الشافعي رضي الله عنه في الام: استحباب الرفع لكل مصل امام أو مأمووم أو منفرد أو امرأة قال وكل ما قلت يصنع في تكبيره الاحرام امرته يصنع في تكبيرة الركوع وفي قوله سمع الله لمن حمده قال ورفع اليدين في كل صلاة نافلة وفريضة سواء قال ويرفع يديه في تكبيرات الجنائز والعيدين والاستسقاء وسجود القرآن وسجود الشكر قال وسواء في هذا كله صلي أو سجد وهو قائم أو قاعدا ومضطجع يومئذ إيماء في أنه يرفع يديه لأنه في ذلك كله في موضع قيام قال وان ترك رفع يديه في جميع ما امرته به أو رفعها حيث لم أمره في فريضة أو نافلة أو سجود أو عياد أو جنازة كرهت ذلك له ولم يكن عليه إعادة صلاة ولا سجود سهو عند ذلك أو نسيه أو جهل لأنه هيئة في العمل وهكذا أقول في كل هيئة في عمل تركها هذا نص به معروفه قال المتولي ويستحب ان يكون كفه الي القبلة عند الرفع قال البغوي والسنة كشف اليدين عند الرفع قال اصحابنا والمرأة كالرجل في كل هذا *

(فرع) اختلف العلماء في الحكمة في رفع اليدين فروى البيهقي في مناقب الشافعي بإسناده

سواء كانت طويلة أو قصيرة وعلى اسن قرأ جاز وان كان ترك الفائدة مكروها والعبدول الى اسن آخر اساءة * لنا مروي عن عباد بن الصامت انه صلي الله عليه وآله وسلم قال « لا صلاة لمن لم يقرأ فيها فاتحة الكتاب » (١) ولا فرق في تعيين الفائدة بين الامام والمأمووم في الصلاة السرية وفي الخبر قولان أحدهما أنها لا تجب على المأمووم وبه قال مالك ونحمد لما روى أنه صلي

(١) حديث في عباد بن الصامت لا صلاة لمن لم يقرأ فيها فاتحة الكتاب متفق عليه وفي رواية لمسلم وإبى داود وابن حبان زيادة فصاعدا قال ابن حبان مراد بها معمر عن الزهري واعلمنا البحاري في جزء القراءة ورواه الدارقطني بلفظ لا تجزى صلاة لا يقرأ الرجل فيها بأم القرآن وصححه ابن القطان ورواه ابن خزيمة وابن حبان بهذا اللفظ من حديث أبي هريرة وفيه قلت وان كنت خلف الإمام قال فاخذ يدي وقال اقرأ بها في نفسك : وروى الحاكم من طريق اشهب عن ابن عيينة عن الزهري عن محمود بن الربيع عن عباد مرفوعا أم القرآن عوض من غيرها وليس غيرها عوضا منها قال وله شواهد فسادها : (قائده) أحصح الحنفية على عدم تعيين الفائدة بحديث المسى علاته لأن فيه ثم اقرأ بما تيسر منك من القرآن وعنه للشافعي اجوبة اقوالها حديث لا تجزى صلاة المتقدم ويحمل حديث المسى على المجاز عن تعليمها وهو من أهل الاداء *

عن الشافعي أنه صلى بنجب محمد بن الحسن فرغ الشافعي يديه لا ركوع ولا رفع منه فقال له محمد لم رنعت يديك فقال الشافعي أعظام الجلال لله تعالى وأتباعه استوسلوا له ورجاء ثواب الله وقال التميمي من أصحابنا في كتابه التحرير في شرح صحيح مسلم من الناس من قال رفع اليدين تبديلاً يقل معناه ومنهم من قال هو إشارة إلى التوحيد وقال الملب بن أبي صفرة المالكي في شرح صحيح البخاري حكمة الرفع عند الاحرام أن يراه من لا يسمع التكبير فيعلم دخوله في الصلاة فيقتدى به وقيل هو استدلال واقية وكان الأسير إذا غلب مديده علامة لاستسلامه وقيل هو إشارة إلى طرح أمور الدنيا والقبال بلكيته على صلاته.

قال المصنف رحمه الله *

﴿ فإذا فرغ من التكبير فاستحب أن يضع اليدين على اليسار فيضع اليمنى على بعض الكف وبعض الراس لما روى وائل بن حجر قال « قلت لأبى بصير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف يصلي فنظرت إليه وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى واليسرى على راسه والساعد » واستحب أن يجعلها تحت الصدر لما روى وائل قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فوضع يديه على صدره أحدهما على الأخرى » *

﴿ الشرح ﴾ أما حديث وائل فستبينه في فرعي مسئلتى الخلافين إن شاء الله تعالى وأما اليد اليسار - فبفتح الياء وكسر هاء - لفتان والفتح أفصح وأشهر - والرسغ بضم الراء - واسكان السين المهملة - وبالفين للمعجمة قال الجوهري ويقال بضم الدين وجمعه أرساغ ويقال رصغ بالصاد وكذا جاء في هذا الحديث كما سند كره قريباً إن شاء الله تعالى والسين أفصح وأشهر وهو الفصل بين الكف والساعد وائل بن حجر - بضم الحاء المهملة وبعدها جيم مضمومة - وكان وائل من كبار العرب وأولاد ملوك حمير كنيته أبو هذيلة نزل الكوفة وعاش إلى أيام معاوية قال أصحابنا السنة أن يحط يديه بعد التكبير ويضع اليمنى على اليسرى ويقبض بكف اليمنى كوع اليسرى وبعض رصغها وساعدها فال إقفال يتخير بين بسط أصابع اليمنى في عرض المفصل وبين نشرها في صوب الساعد ويجعلها تحت صدره وفوق سرته هذا هو الصحيح المصووص فيه وجهه شهيراً في إسحق المروزي أنه يجعلها تحت

الله عليه وآله وسلم « انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة فقال هل قرأتم أي أحد منكم فقال رجل نعم يا رسول الله فقال مالي أنزع بالقرآن فأنتهى الناس عن القراءة فيما يجهر فيه بالقراءة » وأصحها أنها

(١) ﴿ حديث ﴾ انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلاة جهر فيها بالقراءة فقال هل قرأتم أي أحد فقال رجل نعم يا رسول الله فقال مالي أنزع بالقرآن فأنتهى الناس عن القراءة فيما يجهر فيه بالقراءة مالك في الموطأ والشافعي عنه وأحمد والاربعة وابن حبان من حديث الزهري عن ابن أكيمة عن أبي هريرة وفيه فأنتهى الناس وقوله فأنتهى الناس إلى آخره مدرج في المحرمين كلام الزهري بينه الخطيب واتفق عليه البخاري في التاريخ وأبو داود ويعقوب بن سفيان والذهلي والخطابي وغيرهم *

سرته والمذهب الاول قال الراقي واختلفوا في انه اذا ارسل يديه هل يرسلها ارسالا بليغا ثم يستأنف
 رفعها الي تحت صدره ووضع اليمنى على اليسرى ام يرسلها ارسالا خفيفا الى تحت صدره فقط ثم يضع قلت
 الثاني اصح وبه قطع القرابي في تنديبه وحزم في الخلاصة بالاول *

(فرع) في مذاهب العلماء في وضع اليمنى على اليسرى: قلذكرنا ان مذهبنا ان تستقر به على بن ابي طالب
 وابو هريرة وعائشة وآخرون من الصحابة رضي الله عنهم وسعيد بن جبيرة والنخعي وابو مجلز وآخرون
 من التابعين وسفيان الثوري وأبو حنيفة وأصحابه وأحمد واسحق وابو ثور داود وجهود العلماء قل
 الترمذي والعمل على هذا عند أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وحكي ابن المنذر عن عبدالله
 ابن الزبير والحسن البصري والنخعي أنه يرسل يديه ولا يضع إحداهما على الأخرى وحكاه القاضي
 أبو الطيب أيضا عن ابن سيرين وقال الليث بن سعد يرسلها فان طال ذلك عليه وضع اليمنى على اليسرى

نجب عليه أيضا لما روى عن عباد بن الصامت رضي الله عنه قال «كنا خلف رسول الله
 صلي الله عليه وآله وصحبه وسلم في صلاة الفجر فنقلت عليه القراءة فلما فرغ قال لعلمكم
 تقرأون خلفي قلنا نعم قال لا تفعلوا ذلك إلا بفاتحة الكتاب» (١) وهذا القول يعرف
 بالجديد ولم يسمعه المزني من الشافعي رضي الله عنه فنقله عن بعض أصحابنا عنه يقال انه
 اراد الزبيدي واما القول الاول فقد نقله سماعا عن الشافعي رضي الله عنه وقال أبو حنيفة لا يقرأ
 المأموم في السرية ولا في الجبهة وحكي القاضي ابن كج ان بعض اصحابنا قال به وغلط فيه (التفريع) ان قلنا
 لا يقرأ المأموم في الجبهة فلو كان أصم أو كان بعيدا لا يسمع قراءة الامام فهل يقرأ فيه وجهان
 أحصهما نعم ولو جهر الامام في صلاة السراو بالعكس فالاعتبار بالكيفية للشروعة في الصلاة أم
 بفعل الامام فيه وجهان قال صاحب التهذيب أحصهما ان الاعتبار بصفة الصلاة وهذا ظاهر
 لفظ المصنف حيث قال سقوطها عن المأموم في الجبهة والصلاة جبرية وان امر الامام بها والى
 ذكره المحامي حكاية عن نص الشافعي رضي الله عنه يقتضي الاعتبار بفعل الامام وهو الموافق
 لنوجه الاصح في المسألة المتقدمة وهل يسن للمأموم علي هذا القول أن يتعوذ روى في البيان
 فيه وجهين أحدهما لا به قال أبو حنيفة لا به لا يقرأ أو اشائي نعم لان ذكر سرى فيشارك الامام في كل واحد
 بالفاتحة واذا قلنا المأموم يقرأ فلا يجهر بحيث يفلج جاره ولكن يأتي بها سرا بحيث يسمع نفسه
 لو كان سمعا فان ذلك ادنى القراءة ويستحب للامام علي هذا القول أن يسكت بعد قراءة

(١) حديث عباد بن الصامت كنا خلف رسول الله ﷺ في صلاة الفجر فنقلت عليه
 القراءة فلما فرغ قال لعلمكم تقرأون خلفي قلنا نعم قال لا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب فإنه لا صلاة
 لمن لم يقرأها أحمد والبخاري في جزء القراءة وصححه ابو داود والترمذي والدارقطني وابن حبان
 والحاكم والبيهقي من طريق ابن اسحاق حديث مكحول عن محمود بن ربيعة عن عبادة وتابعه

للإستراحة وقال الأوزاعي هو خير بين الوضع والارسال وروى ابن عبد الحكم عن مالك الوضع وروى عنه ابن القاسم الارسال وهو الأشهر وعليه جميع أهل المغرب من أصحابه وأجمهورهم واحتج لهم بحديث المسيء صلاته بأن النبي صلى الله عليه وسلم علمه الصلاة ولم يذكر وضع اليمنى على اليسرى واحتج أصحابنا بحديث ابن حازم عن سهل بن سعد قال «كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه في الصلاة» قال أبو حازم لأعلمه إلا ينبي ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم رواه البخاري وهذه العبارة صريحة في الرفع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن وائل بن حجر «أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل في الصلاة ثم التحف بثوبه ثم وضع يده اليمنى على اليسرى» رواه مسلم بهذا القطوع وائل بن حجر أيضاً قال «قلت لا نظرن إلى صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف يصلي فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستقبل القبلة فكبر فرفع يده حتى حاذى أذنيه ثم وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى واليسغ والساعد» رواه أبو داود بإسناد صحيح وهكذا هو في رواية أبي داود والبيهقي وغيرهما الرضع بالصاد وعن ابن مسعود «أنه كان يصلي فوضع يده اليسرى على اليمنى فأمر النبي صلى الله عليه وسلم فوضع يده اليمنى على اليسرى» رواه أبو داود بإسناد صحيح على شرط مسلم وعن هلب الطائي قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤمنياً أخذ شاله يمينه» رواه الترمذي وقال حديث حسن وعن ابن الزبير قال «صف المتقدمين ووضع اليد على اليمنى السنة» رواه أبو داود بإسناد حسن وعن محمد

الفاخرة قدر ما يقرأ المأموم الفاتحة ذكره في التهذيب» وإذا عدت إلى الفاظ الكتاب عرفت أن قوله متعينة وقوله ولا تقوم ترجعها مقامها لم أعلم كل واحد منهما بالخفاء وقوله يستوى فيه الامام والمأموم ينبغي أن يعلم بالخفاء ثم أن كل المراد استواءهما في معنى الفاتحة فالخاء عليه كبر على قوله متعينة فان أبا حنيفة لا يقول بتعيينها على الامام ولا على المأموم فقول يخالف قول القائل باستوائهما في تعيينها عليهما لانه يقول باستوائهما في عدم تعيينها عليهما وان كان المراد استواءهما في اصل ركن القراءة فتكون الخاء إشارة إلى أن القراءة غير واجبة على المأموم أصلاً بخلاف الامام ولعلم هذا الموضع بالواو أيضاً الوجه الذي قبله الفاضي ابن كعب وقوله والخبرية بالميم والاف لامارونان مذهبا وقوله لا في ذكره للسبوق إنما استأهلان من ادرك الامام في الركوع كان مدمر كالأركمة على ما ساق وان لم يقرأ الفاتحة في ثلاث الركعات ثم كيف يقول يتحمل الامام عنه الفاتحة أم لا يجب عليه أصلاً فيه مأخذان ازجحاب وفي هذا الاستثناء إشارة إلى أن اشغال الصلاة على القراءة في الجملة غير كاف بل هي

زيد بن واقد وغيره عن مكحول ومن شواهد مداراه احمد من طريق خالد الحذاء عن أبي قلابة عن محمد بن أبي عائشة عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلكم تقرأون والامام يقرأ قالوا أبا لعل قال لا إلا ان يقرأ أحدكم بفاتحة الكتاب استاده حسن ورواه ابن حبان من طريق ايوب عن أبي قلابة عن انس وزعم ان الطريقين محفوظان وحالهما البيهقي فقال أن طريق أبي قلابة عن انس ليست بحفوظة *

ابن أبيان الانصارى عن عائشة قالت «تلائم النوبة تسجيل الافطار وتأخير السجود ووضع اليد اليمنى على اليسرى في الصلاة» رواه البيهقي وقال هذا صحيح عن محمد بن ابان (قلت) محمد هذا مجهول قال البخارى لا يعرف لسماع من عائشة وفي الباب عن جابر وابن عباس وغيرهما من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم قد رواها الدارقطني والبيهقي وغيرهما فإذ ذكرناه ابلغ كفاية قال اصحابنا ولا نضع اليد على اليد اسلم لمن العتبوا حسن في التواضع والتضرع والتذلل واما الجواب عن حديث المسيء صلاته فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلمه الا الواجبات فقط والله اعلم *

(فرع) في مذاهم في محل موضع اليدين: قلنا ذكرنا ان مذهبنا ان المستحب جعلها تحت صدره فوق سرته وبهذا قال سعيد بن جبير وداود: وقال ابو حنيفة والثوري واسحق بجعلها تحت سرة متوجه قال ابو اسحق المزروني من اصحابنا كما سبق وحكاه ابن المنذر عن ابى هريرة والنخعي وابى مجاز عن علي بن ابى طالب رضي الله عنه روايتان احدهما فوق السرة والثانية تحتها وعن احمد ثلاث روايات هاتان والثالثة يتخير بينهما ولا تفضل وقال ابن المنذر في غير الاشرف اعطى في الاوسط لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك شيء وهو مخير بينهما واحتج بمن قال تحت السرة بما روى عن علي رضي الله عنه انه قال «مواستقي الصلاة وضع الكف على الكف تحت السرة» واحتج اصحابنا بحديث وائل بن حجر قال «صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره» رواه ابو بكر بن خزيمة في صحيحه واما ما احتج به من حديث علي فرواه الدارقطني والبيهقي وغيرهما فتفقوا على تضعيفه لانه من روايت عبد الرحمن بن اسحق الواسطي وهو ضعيف باتفاق أئمة الجرح والتعديل والله اعلم *

قال المصنف رحمه الله *

واجبة في كل ركعة من ركعات الصلاة خلافا لابي حنيفة حيث قال لا تجب القراءة في الفرائض الا في ركعتين فان كانت الصلاة ذات ركعتين فذاك وان كانت أكثر من ركعتين فالواجب القراءة في ركعتين وفيما سواها يتخير بين أن يقرأ أو يسبح أو يسكت ولما كان حيث قال تجب القراءة في معظم الركعات في الثلاثية يقرأ في ركعتين وفي الرباعية في ثلاث ركعات ويروى هذا عن أحمد والمشهور عنه مثل مذهبنا «لنا ما روى عن أبي سعيد الخدري انه قال «أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نقرأ فاتحة الكتاب في كل ركعة» (١) وقوله وتقول للزنى أى سماعا عن الشافعي

(١) حديث ﴿ابن سعيد امرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ بفاتحة الكتاب في كل ركعة هذا الحديث ذكره ابن الجوزي في التحقيق فقال روى اصحابنا من حديث عبادة وابى سعيد قالا فذكره قال وما عرفت هذا الحديث وعزاها غيره الى رواية اسماعيل بن سعيد الشافعي قال ابن عبد الهادي في التقيح رواه اسماعيل هذا وهو صاحب الامام احمد من حديثهما هذا اللفظ وفي سنن ابن ماجه معناه من حديث ابى سعيد ولفظه لا صلاة لمن لم يقرأ في كل ركعة بالحمد وسورة في فريضة أو غيرها واستاده ضيف ولا يداود من طريق همام عن قتادة عن ابى

(والمستحب ان ينظر الي موضع سجوده لما روى ابن عباس رضى الله عنهما قال «كن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا استفتح الصلاة لم ينظر الا الي موضع سجوده»)

(الشرح) حديث ابن عباس هذا غريب لا أعرفه وروى البيهقي احاديث من رواية أنس وغيره بمعناه وكلها ضعيفة: واما حكم المسألة فاجمع العلماء على استحباب الخشوع والخضوع في الصلاة وغض البصر عما يليه وكراهة الالتفات في الصلاة وقريب نظر موقصره على ما بين يديه ثم في ضبطه وجهان (أحدهما) وهو الذي جزم به المصنف وسائر العراقيين وجماعتهم غيرهم أنه يجعل نظره إلى موضع سجوده في قيامه وقعوده (والثاني) وبه جزم البغوي والتولي يكون نظره في القيام إلى موضع سجوده وفي الركوع إلى ظهر قدميه وفي السجود إلى أفئه وفي القعود إلى حجره لأن امتداد البصر يليه فإذا قصره كان أولى ودليل الاول أن ترد يد البصر من مكان إلى مكان يشغل القلب ويمنع كمال الخشوع وفي هذه المسألة فروغ وزادات سنسبها ان شاء الله تعالى حيث ذكرها المصنف في آخر باب ما يفسد الصلاة.

(فروع) اما تقييد العين في الصلاة فقال العبدري من اصحابنا في باب اختلاف نية الامام والمأموم يكره أن يغمض المصلي عينه في الصلاة قال الطحاوي وهو مكروه عند اصحابنا أيضا وهو قول الثوري وقال مالك لا بأس به في الفريضة والنافلة * دليلنا أن الثوري قال ان اليهود تغضه قال الطحاوي ولأنه يكره تقييد العين فكذلك تقييد العينين هذا ما ذكره العبدري ولم أر هذا الذي ذكره من الكراهة لاحد من اصحابنا واختار أنه لا يكره اذا لم يخفض رأى أنه يجمع الخشوع وحضور (١) القلب ويمنع من ارسال النظر وتفرق الذهق قال البيهقي وقدرت ان يجاهدوا قتادة أيها كرها تقييد العينين في الصلاة وفيه حديث قال وليس بشيء * قال المصنف رحمه الله *

(ثم يقرأ دعاء الاستفتاح وهو سنة والافضل ان يقول لما رواه علي بن ابى طالب رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان اذا قام للصلاة قال وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض خيفاً وما انا من المشركين ان خلقتني ونسبني ويحيي ويميت له رب العالمين لا شريك له

رضي الله عنه والاقصد قل القول الاول أيضا عن غيره عن الشافعي كما ذكرنا وما جعما مذكوران في المختصر *

نضرة عن ابى سعيد امراة رسول الله ﷺ ان قرأ فاتحة الكتاب وما تيسر استاده صحيح وفي رواية لاحد وابن حبان والبيهقي في قصة النبي ﷺ صلواته أنه قال له في آخره ثم افضل ذلك في كل ركعة وعند البخاري من حديث ابى قتادة ان النبي ﷺ كان يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وهذا مع قوله صلوا كما رايتهم في اصل دليل على وجوب التكرير (قائدة) حديث من كان له امام فقرأه الامام له قراءة مشهور من حديث جابر وله طرق عن جماعة من الصحابة وكلها معلولة *

وبذلك امرت وانا من المسلمين اللهم انت الملك لا اله الا انت ربى وانا عبدك غللت نفسي واعترفت بذنبي
فاغفر لي ذنوبي جميعا لا يغفر الذنوب الا انت واهدني لاجن الاخلاق لا يهدي لاحسنها الا انت
واصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها الا انت ليك وسعديك والخير كله بيدك والشر ليس اليك
انا بك واليك تباركت وتعاليت استغفر لك واثوب اليك»

(الشرح) هذا الحديث رواه مسلم في صحيحه بهذه الحروف المذكورة ومن صحيح مسلم نقله
وفي نسخ المذهب مخالفة في بعض الحروف منها انه في المذهب في اه لانه كان اذا قام الي المكتوبة
والذي في مسلم وغيره قام الي الصلاة وهو اعلم وقوله وانا من المسلمين هكذا هو في صحيح مسلم
من المسلمين وفي المذهب ان لفظة من ليست في الحديث وهذا غلط بل ثابتة في مسلم وغيره وقد
رواه البيهقي من طرق كثيرة في بعضها وانا من المسلمين وفي بعضها وانا أول المسلمين وقال الشافعي
في الام رواه اكثرهم وانا أول المسلمين وسقط في المذهب قوله أنت ربى وباليته قلهم صحيح مسلم
أما تفسير الفاظ هذا الحديث فتحتمل جزءا كبيرا الكنى اشير الي مقاصد من لأن المصلي مأمور بتدبر الاذكار
فينبغي أن يعرف معناها ليتمكن تدبر معانيها قوله اذا قام الي الصلاة يتناول الفرض والنفل قوله وجهت وجهي
قال الازهرى وغيره معناه أقبلت وجهي وقيل قصدت بعبادتي وتوحيدى اليوم يجوز في وجهي اليه اسكن
اليه وقصها واكثر القراء علي الاسكن وقوله (فطر السموات) أى ابتداء خلقها علي غير مثال سابق
وجمع السموات دون الارض وان كانت سبعة كالسموات لانه أراد جنس الارضين وجمع السموات
لشرفها وهذا يؤيد المذهب الصحيح المختار الذى عليه الجمهور ان السموات افضل من الارضين
وقيل الارضون افضل لانها مستقر الانبياء ومدتهم وهو ضعيف وقوله (حنيفا) قال الازهرى
وأخرون: أى مستقيا وقال الزجاج الاكثر من الحنيف المائل ومنه قيل احنف الرجل قالوا والمراد
هنا المائل الي الحق وقيل له ذلك لكثرة مخالفته: وقال ابو عبيدة الحنيف عند العرب من كان علي
دين ابراهيم صلى الله عليه وسلم واتصب حنيفا علي الحال اى وجهت وجهي في حال حنيفي وقوله
(وما انا من المشركين) بيان للحنيف وايضا لهناه والمشرک يطلق علي كل كافر من عابد وثن
او صنم ويهودى ونصراني ومجوسى وزندى وغيرهم وقوله (ان صلاتي ونسكي) قال الازهرى
الصلاة اسم جامع للتكبير والقراءة والركوع والاسجود والدعاء والتشهد وغيرها لوالنساك العبادة
والنساك الذى يخلص عبادته لله تعالى واصلهم النسيكة وهى النقرة الخالصة المذابة المصفاة من كل خلط
والنسيكة ايضا قربان الذى يتقرب به الي الله تعالى وقيل النساك ما أمر به الشرع وقوله (ومحياى ومماتى)

قال (ثم بسم الله الرحمن الرحيم آية (حم) منها وهى آية من كل سورة أما مع الآية الاولى

أو مستقلة بنفسها على أحد القولين»

أى حياتي ومآتي ويميز فيها فتح الباء وإسكانها والا كثرون علي فتح حياى واسكان مآتي لله
قال الواحدى وغيره هذلام الاضافة ولها معنيان الملك كقولك لئال لزيد والاستحقاق كالسرج
للفرس وكلاهما مراد هنا وقوله (الله رب العالمين) في معنى رب أربعة أقوال حكها الماوردى
وغيره . المالك . والسيد . والمدير . والمربي : قال فان وصف الله تعالى بأنه رب أو مالك أو سيده
من صفات الذات وإن قيل لانه مدبر خلقه أو مربيهم فهو من صفات فعله . قال ومضى أدخلت
عليه الالف واللام فهو مختص بالله تعالى دون خلقه وإن حذفها كان مشتركا فقول رب العالمين
ورب الدار وأما العالمون فجمع عالم والعالم لا واحد له من لفظه واختلف العلماء في حقيقته فقال
المتكلمون من أصحابنا وغيرهم وجهات من أهل اللغة والفسرون : العالم كل الخلوقات وقال جماعة :
هم الملائكة والانس والجن . وقيل هو أربعة أنواع : الملائكة والانس والجن والشياطين . قاله
أبو عبيدة والفراء وقيل بنو آدم قاله الحسن بن الفضل وأبو معاذ النحوى وقال آخرون هو الدنيا
ومافها قال الواحدى : اختلفوا في اشتقاق العالم قيل مشتق من العلامة لان كل مخلوق دلالة
وعلمة علي وجود صانعه كالعالم اسم لجميع الخلوقات ودليله استعمال الناس في قولهم العالم يحدث

التسمية آية من الفاتحة لما روى انه صلى الله عليه وسلم قرأ فاتحة الكتاب قرا بسم الله
الرحمن الرحيم وعدا آية منها (١) وروى انه قال « اذا قرأتم فاتحة الكتاب فاقروا بسم الله الرحمن الرحيم
فاتها أم القرآن والسبع المثاني وان بسم الله الرحمن الرحيم آية منها » (٢) وأما حكم التسمية في سائر
السور سوى سورة براءة لاصحابنا فيه طريقتان أحدهما ان في كونها من القرآن في أول سائر السور

(١) « حديث » انه صلى الله عليه وسلم قرأ بفاتحة الكتاب قرا بسم الله الرحمن الرحيم وعدا
آية الشافعي في رواية البويطي اخبرني غير واحد عن حفص بن غياث عن ابن جريج عن
ابن ابي مليكة عن ام سلمة انه عليها السلام كان اذا قرأ ام القرآن بدأ بسم الله الرحمن الرحيم فدها آية
ثم قرأ الحمد لله رب العالمين فدها ست آيات ورواه الطحاوى من طريق عمر بن حفص عن
ابيه ورواه ابن خزيمة والدارقطنى والحاكم من حديث عمر بن هارون عن ابن جريج نحوه وعمر
ضيف وأعل الطحاوى الخبر بالاقطاع فقال لم يسمه ابن ابي مليكة من ام سلمة واستدل على
ذلك بزواية الليث عن ابن ابي مليكة عن يلى بن يملك عن ام سلمة انه سأله عن قراءة رسول الله
صلى الله عليه وسلم فتمت له قراءة مفسرة حرقا حرقا وهذا الذى اعلم به ليس بلة فقد رواه
الترمذى من طريق ابن ابي مليكة عن ام سلمة بلا واسطة وصححه ورجحه على الاسناد الذى
فيه يلى بن يملك *

(١) « حديث » اذا قرأتم فاتحة الكتاب فقرأوا بسم الله الرحمن الرحيم فاتها أم القرآن والسبع
المثاني وبسم الله الرحمن الرحيم احدى آياتها الدارقطنى عن ابن ساعد وابن خلد قالنا جعفر بن
مكرم عن ابن بكر الحنفى عن عبد الحميد بن جعفر اخبرني فوح ابن ابي بلال عن سعيد المقبرى

وهذا قول الحسن ومجاهد وقادة ودليله من القرآن قوله عز وجل (قال فرعون وما رب العالمين قال رب السموات والارض وما بينهما) وقيل مشتق من العلم فالعالمون علي هذا من يعقل خاصة قائما بن عباس واحثاره أبو الهيثم والزهري لقول الله تعالى (فيكون للعالمين نذيرا) قوله « اللهم أنت الملك » قال الزهري فيه مذهبان للحنوفين قال الفراء أصله يا الله انا بخير فكثر في الكلام واخاطت قيل اللهم وتركتم مفتوحة الميم وقال الخليل معناه يا الله الميم المشددة عوض عن يا النداء والميم مفتوحة لسكونها وسكون الميم قبلها ولا يجمع بينهما فلا يقال يا اللهم وقوله: أنت الملك أى القادر على كل شيء . قوله : وانا عبدك قال الزهري أى أني لأعبد غيرك واختار أن معناه أنا معترف بأنا ما لا يحصى وما يرى وحكمك فأفنى : قوله ظلمت نفسي . قال الزهري هو اعتراف بالذنب قلعه على سؤال المغفرة كما أخبر الله تعالى عن آدم وحواء عليها السلام (قال ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم نغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين) : قوله اهدنى لاجنات الاطلاق . أى ارشدنى لصوابها ووقفنى للتخلق به وسينها قبيحها قوله : لييك . قال الزهري وآخرون معناه امامهم على طاعتك إقامة بعد إقامة يقال لب بالكلن لبا وألب بالبا اقام به واصل لييك لين خذفت النون للاضافة وقوله : وسعديك . قال الزهري أى مساعدة لامرك بعد مساعدة ومتابعة بعد متابعة لدينك الذى ارتضيت به متابعة : قوله والشر ليس اليك . فيه خمسة اقوال للعلماء (احدها) معناه لا يتقرب به اليك قاله الخليل واحمد والنضر بن شميل واسحق بن راهويه ويحيى ابن معين وابوبكر بن خزيمة والزهري وغيرهم (والثاني) حكاه الشيخ ابو حامد عن المزني وقاله ايضا غيره معناه لا يضاف اليك علي افراده فلا يقال يا خالق القردة والخنازير وارب الشر ونحو هذا وان كان يقال يا خالق كل شيء ورب كل شيء . وحديثه يدخل الشرفى العموم (والثالث)

عن ابى هريرة رفته مثله سواء قال ابو بكر ثم لقيت نوحا فحدثني به ولم يرفعه وهذا الاسناد رجاله ثقة وصحح غير واحد من الائمة وقعه علي رفته واعلم ان القطان بهذا التردد وتكلم ابن الجوزي من اجل عبد الحميد بن جعفر فان فيه مقالا ولكن متابعه نوح لهما تقوى وان كان نوح وقعه لكنه في حكم المرفوع اذ لا مدخل للاجتهاد في عدأى القرآن ورواه البيهقي من طريق سعد بن عبد الحميد بن جعفر تناعلى بن ثابت عن عبد الحميد بن جعفر حدثني نوح بن ابى بلال فذكره بالقطر انه كان يقول لحمد لله رب العالمين سبع آيات احداهن بسم الله الرحمن الرحيم وهي السبع المثاني وي ام القرآن وهي فاتحة الكتاب ويؤيده رواية الدارقطني من طريق ابى اويس عن الملاء عن ابيه عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان اذا قرأ وهو يؤم الناس افتتح بسم الله الرحمن الرحيم قال ابو هريرة هي الآية السابعة : (تنبيه) قال الامام في النهاية وتبعه الغزالي في الوسيط ومحمد بن يحيى في المحيط روى البخارى ان النبي ﷺ عند فاتحة الكتاب سبع آيات وعد بسم الله الرحمن الرحيم آية منها وهو من الوهم الفاحش قال النووي ولم يروه البخارى في صحيحه ولا في تاريخه *

معناه والشر لا يصعد اليك وإنما يصعد الكلام الطيب والعمل الصالح (والرابع) معناه والشر ليس شراباً النسبة اليك فانك خلقتك لحكمة بالغة وإنما هو شر بالنسبة الى الخلقين (والخامس) حكمه لخطاي انه كقوله فلان الي بني فلان اذا كلن عداده فيهم أو صفوه اليهم قال الشيخ ابو حامد لا بد من تأويل الحديث لانه لا يقول أحسن المسلمين بظاهرة لان أهل الحديث يقولون الخير والشر جميعاً الله فاعل ما ولا إحداث العبد فيهما والمعتزلة يقولون يختصهما ويحترعهما وليس فيهما صنوع ولا يسمع القول بان الخير من عند الله والشر من نفسك الا هيج العامة ولم يقله أحسن أهل العلم لاسي ولا بدعي : قوله أما بك واليك أي التجاني واتماني اليك وتوفقي بك قال الأزهرى معناه اعتصم بك وأبأ اليك : قوله تباركت استحققت الثناء وقيل ثبت الخير عندك وقال ابن الانباري : تبارك العباد بتوحيده والله أعلم * أما حكم المسألة فيستحب لكل مصل من إمام أو مأموه منفرد وامرأة وصبي ومسافر ومقترض ومتنفل وقاعد ومضطجع وغيرهم أن يأتي بدعاء الاستفتاح عقب تكبيرة الاحرام فلو تركه سهواً أو عداً حتى شرع في التعوذ لم يعد اليه لغوات محله ولا يتدارك في باقي الركعات لما ذكرناه وقال الشيخ أبو حامد في تعليقه إذا تركه وشرع في التعوذ يعود اليه من بعد التعوذ والمنذهب هو الاول ويهتف المصنف في باب سجود السهو والجهور ونص عليه الشافعي في الام ولكن لو خالف فأتى به لم يطل صلاته لانه ذكر ولا يسجد للسهو كالدعاء أو سجد في غير موضعه قال الشافعي في الام : وكذا لو أتى به حيث لا أمره بفلا شيء عليه ولا يقطع ذكر الصلاة في أي حال ذكره . قال البغوي ولو أحرّم مسبوق فأمّن الامام عقب احرامه أمّن ثم أتى بالاستفتاح لان التأمين يسير . ولو أدرك مسبوق الامام في التشهد الاخير فكبر وقعد فلم مع أول قعوده قام ولا يأتي بدعاء الاستفتاح لغوات محله وذكر البغوي وغيره قالوا : ولو سلم الامام قبل قعوده لا يقعد ويأتي بدعاء الاستفتاح وهذا الذي ذكرناه من استحباب دعاء

قولين أحدهما انها من القرآن لانها مثبتة في أوائلها بخط المصنف (١) تكون من القرآن كما في الفاتحة ولو لم تكن كذلك لما أئتمتها بخط القرآن والثاني انها ليست من القرآن وانما كتبت لفصل بين السورتين لما روي عن ابن عباس قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعرف فصل السورتين حتى ينزل بسم الله الرحمن الرحيم » (٢) وبالطريقة الثانية وهي الاصح انها من القرآن في أول سائر

(١) قوله حقيقة للقول الصحيح انها من القرآن لانها منية في أوائلها بخط المصنف فتكون من القرآن في الفاتحة ولو لم يكن كذلك لما أئتمتها بخط القرآن هو منتزع من حديث ابن عباس قلت لئمان ما حكمك ان ان عديم الى براءة وهي من المائين والي الاحمال وهي من الثنائي فجعلتموها هم السبع الطوال ولم تكتبوها بينها سطر بسم الله الرحمن الرحيم رواه ابو داود والترمذي *

(٢) حديث ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعرف فصل السورتين حتى ينزل بسم الله الرحمن الرحيم ابو داود والحاكم وصححه على شرطهما وأما ابو داود فرواه في

الاستفتاح لكل فصل يدخل فيها التواقل المرتبة المطلقة والعيد والكسوف في القيام الاول والاستسقاء وغير هادويستي منه موضعان (أحدهما) صلاة الجنائزة: فيها وجان ذكر المصنف في الجنائز أحدها عنده وعند الاحباب لا يشرع فيه ادعاء الاستفتاح لانها مبنية على الاختصار والثاني تستحب كغيرها (١) وفيه الثاني (المسبوق) إذا أدرك الامام في غير القيام لا يأتي بدعاء الاستفتاح حتى قال الشيخ أبو محمد في التبصرة لو أدرك الامام رافعا من الاعتدال حين كبر للاحرام لم يأت بدعاء الاستفتاح بل يقول مع اللحن حمده بئنا لك الحمد إلى آخره موافقة للامام وإن أدركه في القيام وعلم أنه يمكنه دعاء الاستفتاح والتعوذ والفاتحة أتى به نص عليه الشافعي في الامور قاله الاصحاب قال الشيخ ومحمد في التبصرة ويستحب أن يعجل في قراءة ثم يقرأ إلى قوله وانما من المسلمين قطم ينصت لقراءة امامه وان علم أنه لا يمكنه الجمع أو شك لم يأت بدعاء الاستفتاح فلو خالفوا أتى به فرع الامام قبل فراغ الفاتحة قبل ركع معه ويركع بقية الفاتحة ثم يمشوا وإن تأخر عنه في خلاف مشهور ونسوخه ان شاء الله تعالى حيث ذكره المصنف في صلاة الجماعة وان علم أنه يمكنه ان يأتي ببعض دعاء الافتتاح مع التعوذ والفاتحة ولا يمكنه كله اتى بالممكن نص عليه في الام *

(فرع) في دعاء الاستفتاح أحاديث كثيرة في الصحيح (منها) حديث علي رضي الله عنه لما ذكر في الكتاب (ومنها) حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يركع بين التكبير والقراءة قللت يا أيها رسول الله في اسكانك بين التكبير والقراءة ما تقول قال قول اللهم يا عبدني وابن خدامي كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم قني من الخطايا كما ينقي الثوب الأبيض من الدنس اللهم اغسل خطاياي بالماء والثلج والبرد» رواه البخاري ومسلم هذا لفظ إحدى روايات البخاري ورواية مسلم مثلها الا أنه قال اللهم قني من خطاياي (١) اللهم واغسلني من خطاياي وعن عائشة رضي الله عنها قالت «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استفتح الصلاة قال سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك» رواه ابو داود والترمذي والدارقطني وضعفه ابو داود والترمذي وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة بالليل كبر ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك» يقول الله أكبر كبيراً ثم يقول أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه وقته» رواه ابو داود

السور أيضا بلا خلاف وانما الخلاف في انها آية مستقلة منها أم هي مع صدر السورة آية ولا يستبعد التردد في كونها آية أو بعض آية في أول سائر السور مع القطع بأنها آية من أول الفاتحة الا يرى أنهم اتفقوا على انها بعض آية من سورة النمل وان الحمد لله رب العالمين آية تامة من الفاتحة وهو بعض آية في قوله تعالى (وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين) فاحد القولين انها بعض الآيات

(٢) رواية مسلم
اللهم قني من
خطاياي كما ينقي
الثوب الأبيض
من الدنس اللهم
اغسل خطاياي
على موضع الخلاف
بين الروايتين

والترمذى والنسائى وضعه الترمذى وغيره وهو ضعيف قال الترمذى قال احمد بن حنبل لا يصح هذا الحديث وجاء في غير رواية أبى سعيد تغير هذه اللفاظ فنهى الشر وفضله الكبر وهزم المؤمن أى الجنون وروى الاستفتاح سبحانهك وبمحمدك جماعة من الصحابة وأحاديثه كلها ضعيفة قال البيهقي وغيره أصح ما فيها الاثر للوقوف على عمر بن الخطاب رضى الله عنه أمحين افتتح الصلاة قال «سبحانك اللهم وبمحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك» وهذا الاثر روى مسلم في صحيحه لكن لم يصرح أنه قاله في الاستفتاح بل رواه عن عبدة أن عمر رضى الله عنه كان يتعجبهم هؤلاء الكلمات (سبحانك اللهم وبمحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك) قال ابو على النسائى هذه الرواية وقعت في مسلم مرسله لاف عبدة بن أبى لبابة لم يسم عمر ورواه البيهقي باسناده الصحيح عن عمر متصلا والفاخرة وفي روايته التصريح بان عمر رضى الله عنه قاله في افتتاح الصلاة وروى البيهقي باسناده عن جابر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «كن إذا افتتح الصلاة قال سبحانك اللهم وبمحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض خنيئا وما أنا من المشركين إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين» وعن أنس رضى الله عنه «أن رجلا جاء فدخل الصف وقد حفره النفس فقال الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاته قال أيكم المتكلم بالكلمات فأرم القوم فقال أيكم المتكلم بها فانه لم يقل بأسا فقال رجل جئت وقد حفزني النفس فقلتها فقال رأيت أني عشر ملكا يتدرونها أيهم يرضها» رواه مسلم قوله أرم - بالراء أى سكنت وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال «بينما نحن نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ قال رجل في القوم الله أكبر كبير والحمد كثير أو سبحان الله بكرة أصلقا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من القائل كذا قال رجل من القوم أنا يا رسول الله قال عجبنا لك كلمة فتحت لها أبواب السماء قال ابن عمر فأتوا كنه من سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك» رواه مسلم متصلا بحديث أنس

من سائر الروايات لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قل «سورة تشفع لقارئها وهي ثلاثون آية ألا وهي الملك» (١) وذلك السورة ثلاثون آية سوى التسمية وأصحها أنها آية تامة كل في أول الفاتحة (واعلم) ان جمهور اصحابنا لم ينقلوا الطريقتين جميعا بل اقتصر بعضهم على نقل الثانية والاكثر على نقل الاولى لكن جمع بينهما الصيدلاوى وتابعه امام الحرمين وغيره هذا مذهبنا «وقال مالك ليست التسمية

(١) حديث في سورة تشفع لقارئها وهي ثلاثون آية وهي تبارك الذي بيده الملك احمد والاربعه وابن حبان والحاكم من رواية ابى هريرة واعله البخارى في التاريخ الكبير ابن عباس الحشمي لا يعرف سماعه من ابى هريرة ولكن ذكره ابن حبان في الثقات وله شاهد من حديث ثابت عن أنس رواه الطبرانى في الكبير باسناد صحيح *

الذي قبله فهذه الاحاديث الواردة في الاستفتاح بأنها مستفتح حصل سنة الاستفتاح لكن أفضلها عند الشافعي
والاصحاب حديث علي رضي الله عنه ويليهِ حديث أبي هريرة رضي الله عنه وقال جماعة من اصحابنا
منهم أبو اسحق المروزي والقاضي أبو حامد يجمع بين سبحانك اللهم وبحمدك ووجهت وجهي
إلى آخرها لحديث جابر الذي رواه البيهقي والصحيح المشهور الذي نص عليه الشافعي والجمهور
حديث علي رضي الله عنه : قال اصحابنا فان كن اماما لم يزد علي قوله وجهت وجهي الى قوله وانا
من المسلمين : وان كن منفردا و اماما تقوم محصورين لا يتوقعون من يلحق بهم ورضوا بالتطويل
استوفى حديث علي بكامله ويستحب معه حديث ابي هريرة رضي الله عنهما *

(فرع) في مذاهب العلماء في الاستفتاح وما يستفتح به : اما الاستفتاح فقال باستجابته جمهور
العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ولا يعرف من خالف فيه الا ما لكارحه الله تعالى لا يأتي
بدعاء الاستفتاح ولا بشيء بين القراءة والتكبير أصلا بل يقول : الله أكبر الحمد لله رب العالمين
إلى آخر الفاتحة * واحتج له بحديث « للمسي صلته » وليس فيه استفتاح وقديحتج له بحديث
أبي هريرة السابق في فصل التكبير وهو قوله « كن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر
رضي الله عنهما يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين » ودليلنا الاحاديث الصحيحة التي
ذكرناها ولا جواب له عن واحد منها والجواب عن حديث « للمسي صلته » ما قدمناه في مسألة
رفع اليد وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما علمه الفرائض فقط وهذا ليس منها والجواب عن
حديث أبي هريرة رضي الله عنهما سبق في فصل التكبير أن المراد يفتح القراءة كما في رواية مسلم
ومعناه أنهم كانوا يقرؤون الفاتحة قبل السورة وليس المقصود أنه لا يأتي بدعاء الاستفتاح وبينه
حديث عائشة رضي الله عنها الذي ذكرناه هناك وكيف كان فليس فيه تصريح بنفي دعاء الاستفتاح
ولو صرح بنفيه كانت الاحاديث الصحيحة المتظاهرة بأثباته مقدمة لأنها زيادة هتالة ولأنها
اثبات وهو مقدم علي النفي والله اعلم * وأما ما يستفتح به فقد ذكرنا أنه يستفتح بوجهت وجهي
إلى آخره وبه قال علي بن أبي طالب وقال عمر بن الخطاب وابن مسعود والاوزاعي والثوري
وأبو حنيفة وأصحابه واسحق وداود يستفتح بسبحانك اللهم إلى آخره ولا يأتي بوجهت وجهي
وقال أبو يوسف يجمع بينهما ويبدأ بإيهما شاء وهو قول أبي اسحق المروزي والقاضي أبي حامد

من القرآن الا من سورة النمل وهو أشهر الروايتين عن ابي حنيفة وقال بعض اصحابه مذهب
أنها آية في كل موضع أثبتت فيه لكنها ليست من السورة وإذا عرفت ذلك فعدنا بجمهر المصلي
بالتسمية في الصلاة الجهرية في الفاتحة وفي السورة بعدها خلافا لما لك حيث قال لا يقرأها أصلا
لا في الجهرية ولا في السرية ولا في حنيفة حيث قل يسر بها وبه قال أحمد الا أنه يوجب ذلك
في كل ركعة لان التسمية عنده من الفاتحة وأبو حنيفة لا يأمر بها الا استجابا ويقال انه لا يأمر

من اصحابنا كما سبق قال ابن المنذر أى ذلك قال أجزأه وأنا الى حديث وجهت وجهي أميل
دليلا انا قلنا أنه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في الاستفتاح بسبحانك اللهم شي، وثبت
وجهت وجهي فتعين اعماقه والعمل به والله اعلم * قال المصنف رحمه الله *
(ثم يتعوذ فيقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه
« أن النبي صلى الله عليه وسلم كن يقول ذلك » قال في الام كن ابن عمر رضي الله عنه يتعوذ
في نفسه وأبو هريرة رضي الله عنه يجهر به وأبهما فعل جاز قال أبو علي الطبري استحباب أن يسر به لانه
ليس بقراءة ولا علم على الاتباع ويستحب ذلك في الركعة الاولى قال في الام : يقول في أول كل
ركعة : وقد قيل ان قاله في كل ركعة فحسن ولا آمر به أمرى في أول كل ركعة فن
أصحابنا من قال فيا سوى الاولى قولان (أحدهما) يستحب لانه يستفتح القراء فيها فهي
كالاولى (الثانية) لا يستحب لان استفتاح اقراءة في الاولى ومن أصحابنا من قال يستحب في
الجميع قولاً واحداً وإنما في الركعة الاولى اشد استحباباً وعليه يدل قول الشافعي رضي
الله عنه *)

(الشرح) حديث أبي سعيد هذا غريب بهذا اللفظ رواه أبو داود في سننه فقال فيه
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ونفخه ونفثه » رواه الترمذي

بها الا في الركعة الاولى كالتعوذ لنا ما روى عن ابن عمر انه قال « صليت خلف النبي صلى الله
عليه وسلم وأبي بكر وعمر وكانوا يجهرون بالتسمية » (١) وعن علي وابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم
« كن يجهر بها في الصلاة بين السورتين » (٢) وأما ما يتعلق بلفظ الكتاب قوله آية منها معلم بالميم
والحاء وكذا قوله من كل سورة ولا يخفى ان المراد ما سوى براءة وروى عن احمد ان التسمية
حيث أتمت آية وليست من السورة ورأيت في رؤس المسائل لبعض اصحابه أنها ليست من
الفاتحة ولا من سائر الورد والمشهور عنه في كتب اصحابنا أنه يوافقنا في كونها من القرآن وإنما

(١) حديث ابن عمر صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر فكانوا يجهرون بسم
الله الرحمن الرحيم : (٢) وعن علي وابن عباس ان النبي ﷺ كان يجهر بها في صلاته بين السورتين
: أما حديث ابن عمر فرواه الدارقطني من طريق ابن أبي ذئب عن قانع عنه به وفيه أبو الطاهر
احمد بن عيسى الطولى وقد كذبها أبو حاتم وغيره ومن دونه ايضا ضعيف ومجهول ورواه الخطيب
في المجهز من وجه آخر عن ابن عمر وفيه عبادة بن زياد الاسدي وهو ضعيف وفيه مسلم ابن
حبان وهو مجهول قال انه صلى بها ابن عمر فجهر بها في السورتين وذكر انه صلى خلف النبي ﷺ
وأبي بكر وعمر فكانوا يجهرون بها سورتين والصواب ان ذلك عن ابن عمر غير مرفوع : وأما
حديث علي فرواه الدارقطني ايضا من حديث جابر الجعفي عن ابن الطفيل عن علي وعمار أن
النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر في المكتوبات بسم الله الرحمن الرحيم وفي لفظه مثله ولم يقل

والمعتد في الاستدلال على قول الله تعالى (فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم) وإنما ابتداء للمصنف بالحديث دون الآية لأن ظاهر الآية أن الاستعاذة بعد القراءة وليس فيها كيفية الاستعاذة فاستدل بالحديث لأن فيه بيان المحل ولكن الحديث ضعيف فالجواب الاحتجاج بالآية ومعني أعوذ بالله الوذ واعتصم به وأجأ اليه والشيطان اسم لكل متمرّد عات سمّ شيطانا لشطونه عن الخير أى تباعده وقيل لشيطه أى هلاكه واختراقه فعلى الاول النون أصلية وعلى الثاني زائدة والرجيم المطرود والمبعد وقيل المرجوم بالشبه وقوله ليس بقراءة ولا علم على الاتباع العلم بفتح العين واللام العلامة والدليل واحترز به عن التكبير * أما حكم الفصل فهو ان التعوذ مشروع في أول ركعة فيقول بعد دعاء الاستفتاح أعوذ بالله من الشيطان الرجيم هذا هو المشهور الذى نص عليه الشافعى وقطع به الجمهور وفيه وجه انه يستحب ان يقول أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وبه جزم البندنجى وحكاه الرافعى وهو غريب قال الشافعى في الام واصحابنا يحصل التعوذ بكل ما اشتمل على الاستعاذة بالله من الشيطان لكن أفضله أعوذ بالله من الشيطان الرجيم قال صاحب الحاوى وبهذه في الفضيلة أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وبعد هذا أعوذ بالله العلي من الشيطان القوى قال البندنجى لو قال أعوذ بالرحمن من الشيطان أو أعوذ بكلمات

يضاف في الجهر فعلى غير المشهور تكن الكلمتان معلمين بالالف ايضا وقوله هى آية من كل سورة الى آخره فيه كلامان أحدهما ان ظاهر قوله هى آية من كل سورة كونها مستقلة لأنها اذا كانت مع صدر السورة آية فلا تكون آية وإنما تكون بعض آية واذا كان كذلك فلا يحسن ان يرتب عليه التردد في أنها مستقلة ام لا فان الشيء اذا اثبتناه لا ينظم مشار التردد فيه ومعنى الكلام أنها من جملة السور معلودة من القرآن وهل هى آية مستقلة فيه الخلاف والثاني ان لفظ الكتاب يمكن تنزيله على الطريقة الثانية بأن يجعل جازماً بأنها من السورة ونرد الخلاف الى أنها مستقلة ام لا

في المكتوبات وفيه عمرو بن شمر وهو متروك وجابر انه موهو بالكذب أيضا وله طريق أخرى عن علي: اخرجها الحاكم في المستدرك لكن فيها عبد الرحمن بن سعد المؤذن وقد ضعفه ابن معين قال البيهقي اسناده ضعيف إلا انه امثل من طريق جابر الجعفي ورواه الدارقطني من وجهين عن علي من طريق اهل البيت وهو بين ضعيف ومجهول : وأما حديث ابن عباس فرواه الترمذى من حديث احمد بن عبد الله الضبي ثنا المتعمّر بن سليمان حدثني اسمعيل بن حماد عن ابن خالد عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يفتح صلاته بسم الله الرحمن الرحيم قال الترمذى ليس اسناده بذلك وقال ابو داود حديث ضعيف وقال البزار اسمعيل لم يكن بالقوى وقال القليل غير محفوظ و ابو خالد مجهول وقال ابو زرعة لا عرف من هو وقال البزار وابن حبان هو الوالى وقيل لا يصح ذلك وله طريق أخرى رواها الحاكم من طريق عبد الله بن عمرو بن حسان عن شريك عن سالم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس بلفظ كان يجهر في الصلاة وصححه واخطأ في ذلك فان عبد الله

الله من الشيطان الرجيم اجزأه ان كانت الصلاة سرية بلا خلاف وان كانت جهرية ففيه طريقان (احدهما) وبه قال ابو علي الطبري وصاحب الحاوي يستحب الاسرار به قولاً واحداً كدعاء الاستفتاح (والثاني) وهو الصحيح المشهور فيه ثلاثة اقوال (اصحها) يستحب الاسرار (والثاني) يستحب الجهر لانه تابع للقراءة فأشبه التأمين كما لو قرأ خارج الصلاة فانه يجهر بالتعوذ قطعاً (والثالث) يحرر بين الجهر والاسرار ولا ترجيح وهذا ظاهر نصه في الام كما قاله المصنف واختلفوا من حيث الجملة فصحح الشيخ ابو حامد والمحاملي وقلنا التعوذ في كل ركعة عن ابن سيرين وغلطوا فنه طرق الاصحاب والمذهب استحباب التعوذ في كل ركعة وصححه القاضي ابو الطيب وامام الحرمين والفزاري في البسيط والرويانى والشاشي والرافعي وآخرون ولو تركه في الاولى عمداً او سهواً استحببنا الثانية بلا خلاف سواء قلنا يختص بالاولى أم لا بخلاف ما لو ترك دعاء الاستفتاح في الاولى لابتأى به فيما بعدها بلا خلاف قال اصحابنا والفرق ان الاستفتاح مشروع في اول الصلاة وقد فات فصار كالفرغ من الصلاة وأما التعوذ فم شروع في اول القراءة والركعة الثانية وما بعدها فيها قراءة *

(١) هذا الاصل

وفيها سقط ولله (تدأركه في الثانية) كما يغيب من عبارة الروضة والام وقد حكى الشارح عبارة الام بالمعنى اه

(فرع) في مسائل متعلقة بالتعوذ (احداها) قال الشافعي في الام لو ترك التعوذ عمداً (١) فان تركه عمداً او سهواً فليس عليه شيء (الثاني) في استحباب التعوذ في القيام الثاني من صلاة الكسوف في الركعة الاولى والثانية وجان حكماها صاحب الحاوي في باب صلاة الكسوف وهما للخلاف

ويكون تقدير الكلام اما مع الآية الاولى على احد القولين او مستقلة بنفسها على احد القولين وهذا هو الذي اراده ويمكن تنزيهه على ذكر الخلاف الذي اشتمل عليه الطريقان جميعاً بأن يصرف قوله على احد القولين الي اول الكلام وهو قوله وهي آية من كل سورة والقول المقابل له انها ليست من السور ويحمل التردد في قوله اما مع الآية الاولى او مستقلة بنفسها اشارة الى الخلاف المذكور في الطريقة الثانية فترى على انها من القرآن واذا انتظم التردد في انها آية على استقلالها ام لا يبعد القطع بأنها من القرآن ينتظم التردد فيه بعد اثبات الخلاف فترى على انها من القرآن *

سبه ابن المديني الى وضع الحديث وقد سرقه ابو الصلت المروى وهو متروك فرواه عن عباد ابن الوام عن شريك : أخرجه الدارقطني ورواه اسحاق بن راهويه في مسنده عن يحيى بن آدم عن شريك فلم يذكر ابن عباس في اسناده بل ارسله وهو الصواب من هذا الوجه : وروى الدارقطني والطبراني من طريق احمد بن محمد بن يحيى بن حمزة حدثني ابي عن ابيه قال صلى بنا امير المؤمنين المهدي المغرب فخير بالبسملة فقلت ما هذا فقال حدثني ابي عن ابيه عن جده عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم جهر بيسم الله الرحمن الرحيم : (تنبيه) ليس في هذه الطرق كلها زيادة كون ذلك بين السورتين نعم روى الدارقطني من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس ان النبي

في الركعة الثانية من سائر الصلوات (الثالثة) قال الشافعي والاصحاب يستحب التعوذ في كل صلاة فريضة أو نافلة أو مندورة لكل مصل من امام ومأموم ومنفرد ومضطجع ورجل وامرأة وصبي وحاضر ومسافر وقائم وقاعد ومحارب الا للمسبوق الذي يخاف فوت بعض الفاتحة لو اشتغل به فتركه ويشرع في الفاتحة ويتعوذ في الركعة الاخرى وفي صلاة الجنائزة وجهان ذكرهما المصنف والاصحاب الصحيح انه يستحب فيها التعوذ كالتامين والثاني لا يستحب الا منية على التخفيف (الرابعة) التعوذ يستحب لكل من يرد الشروع في قراءة أو غيره بهجاء ادى خارج الصلاة باقيا للقراءة ويكفيه التعوذ الواحد ما لم يقطع قراءته بكلام أو سكوت طويل فان قطعها بواحد منها استأنف التعوذ وان سجد ثلاثا ثم عاد الى القراءة لم يتعوذ لانه ليس بفصل أو هو فصل يسير ذكره التولي *

(فرع) في مذاعب العلماء في التعوذ ومحل وصفته والجهر به وتكراره في الركعات واستحبابه للمأموم وانه سنة أم واجب * أما أصله فاستحبه للمصلي جمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ومنهم ابن عمر وأبو هريرة وعطاء بن أبي رباح والحسن البصري وابن سيرين والنخعي والاوزاعي والثوري وابو حنيفة وسائر اصحاب الرأي واحمد واسحق وداود وغيرهم وقال مالك لا يتعوذ اصلا لحديث «السيء صلاته» ودليل الجمهور الآية واستدلوا باحاديث ليست بثابتة فالآية اولي * وأما محله فقال الجمهور هو قبل القراءة وقال ابو هريرة وابن سيرين والنخعي يتعوذ بعد القراءة وكان ابو هريرة يتعوذ بعد فراغ الفاتحة لظاهر الآية وقال الجمهور معناها إذا اردت القراءة فاستعذ وهو اللاحق السابق الى الفهم * وأما صفته فذهبوا انه يستحب ان يقول (اعوذ بالله من الشيطان الرجيم) وبه قال الاكثر من قال القاضي ابو الطيب وقال الثوري يستحب ان يقول (اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ان الله هو السميع العليم) وقال الحسن ابن صالح يقول (اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم) ونقل الشافعي عن الحسن بن صالح (اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ان الله هو السميع العليم) وحكي صاحب الشامل هذا عن احمد بن حنبل واحتج بقول الله تعالى (وإما يترغّبك من الشيطان نزع فاستعذ بالله انه سميع عليم) وحديث ابي سعيد واحتج اصحابنا بقول الله تعالى (فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم) فقد امثل الامر (وأما) المواب عن الآية التي احتج بها فليست بآية لصفة الاستعاذة بل أمر الله تعالى

قال (ثم كل حرف وتشديد ركن وفي ابدال الضاد بالظاء تردد) *

لا شك ان فاتحة الكتاب عبارة عن هذه الكلمات المنظومة والكلمات المنظومة مركبة

صلى الله عليه وسلم لم يزل يحجر في السورتين بيسم الله الرحمن الرحيم وفي اسناذه عمر بن حفص المكي وهو ضعيف : واخرجه ايضا من طريق احمد بن رشيد بن خثيم عن عمه سعيد بن

بالاستعاذة وأخبر انه سمع الدعاء عليهم فهو حث على الاستعاذة والآية التي اخذنا بها اقرب الي
صفة الاستعاذة وكانت اولي وأما حديث ابن سعيد رضى الله عنه فسبق انه ضعيف * وأما الجهر
بالتعوذ في الجهرية فقد ذكرنا ان الراجح في مذهبي انه لا يجهر به قال ابن عمر وأبو حنيفة وقال
ابو هريرة يجهر وقال ابن لى الاسرار والجهر سواء وهما حسان * وأما استحبابه في كل ركعة
فقد ذكرنا ان الاصح في مذهبي استحبابه في كل ركعة به قال ابن سيرين وقال عطاء والحسن
والنخعي والثوري وأبو حنيفة يخص التعوذ بالركعة الاولى وأما استحبابه للمأموم فذهبنا انه
يستحب له كما يستحب للامام والمنفرد وقال الثوري وأبو حنيفة لا يتعوذ المأموم لأنه لا قراءة
عليه عندهما * وأما حكمه فستحب ليس واجب هذا مذهبي ومذهب الجمهور وقل العبد رضى عن عطاء
والثوري انهما أوجباه قال وعن داود روايتان (أحدهما) وجوبه قبل القراءة وقوله ليلها والآية قد دللنا
حديث «للسي، صلواته» والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ثم يقرأ فاتحة الكتاب وهو فرض من فروض الصلاة لما روى عبادة بن الصامت رضى الله ان
النبي ﷺ قال «لا صلاة لمن لا يقرأها بفاتحة الكتاب»﴾

﴿الشرح﴾ حديث عبادة رضى الله عنه رواه البخارى ومسلم رحمهما الله قراءة الفاتحة لقادر
عليها فرض من فروض الصلاة وركن من أركانها ومتينة لا يقوم مقامها ترجعها بغير العريضة ولا قراءة
غيرها من القرآن ويستوى في تعيينها جميع الصلوات فرضها ونفلها جبرها وسرها والرجل والمرأة
والسافر والصبي والقائم والقاعد والمضطجع وفي حال شدة الخوف وغيرها سواء في نيتها الامام
والمأموم والمنفرد وفي المأموم قول ضعيف أنها لا تجب عليه في الصلاة الجهرية وسنوضحه قريبا
ان شاء الله تعالى. وتسقط الفاتحة عن المسبوق ويتحملها عنه الامام بشرط ان تلك الركعة محسوبة

من الحروف المعلومه وإذا قال الشارع صلى الله عليه وسلم «لا صلاة الا بفاتحة الكتاب» (١) فقد وقف
الصلاة على جلستها والموقوف على أشياء مقفود عند فقد بعضها كما هو مقفود عند فقد كلها فلو
اخذ بحرف منها لم تصح صلاته ولو خفف حرفاً مشدداً فقد اخل بحرف لان المشدد حرفان مثلاً
أولهما ما كن فاذا خفف فقد أمقط أحدهما ولو ابدل حرفاً بحرف فقد ترك الواجب وهل يستثنى
ابدال الضاد في قوله (غير المغضوب عليهم ولا الضالين) بالفاء ذكرنا فيه وجهين أحدهما نعم
فيحتمل ذلك لقرب الخرج وعسر التمييز بينهما وأصحهما لا يستثنى ولو ابدل كان كابدال غيرها
من الحروف وكما لا يحتمل الاخلال بالحروف لا يحتمل الاخلال بالحق المعنى كقوله انعمت عليهم

ختم عن الثوري عن عاصم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس واحد ضعيف جداً وعنه ضعيف
(١) حديث «لا صلاة الا بفاتحة الكتاب تقدم قريبا *

للإمام احتراز من الإمام المحدث والذي قام لحفظة ناسيا وسوضح ذلك كله في موضعه ان شاء الله تعالى *

(فرع) قد ذكرنا أن قراءة الفاتحة متعينة في كل صلاة وهذا عام في الفرض والنفل كذا كراهه وهل نسبيا في النافلة واجبة أم شرطا فيه ثلاثة أوجه سبق بيانها في مواضع أصحابنا كرواياتهم *
(فرع) في مذاهب العلماء في القراءة في الصلاة . مذهبنا أن الفاتحة متعينة لا تصح صلاة القادر عليها إلا بها وبهذا قال جمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم وقد حكاه ابن المنذر عن عمر بن الخطاب وعثمان بن العاص وابن عباس وأبي هريرة وأبي سعيد الخدري وخوات بن جبير والزهري وابن عون والأوزاعي ومالك وابن المبارك واحمد واسحق وإبي ثور وحكام أصحابنا عن الثوري ودาวود وقال أبو حنيفة : لا تتعين الفاتحة لكن تستحب وفي رواية عنه تجب ولا يشترط ولو قرأ غيرها من القرآن اجزأه وفي قدر الواجب ثلاث روايات عنه (احدها) آية نامة (والثانية) ما يتناوله الاسم قال الرازي وهذا هو الصحيح عندهم (والثالثة) ثلاث آيات قصار أو أية طويلة وبهذا قال أبو حنيفة ومحمد واحتج لابي حنيفة بقول الله تعالى (فاقرؤا ما تيسر منه) وبحديث أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال للسمي صلاته «كبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن» رواه البخاري ومسلم وبحديث أبي سعيد رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا صلاة الا بفاتحة الكتاب او غيرها» وفي حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا صلاة الا بقرآن ولو بفاتحة الكتاب» قالوا فدل على ان غيرها يقوم مقامها قالوا ولان سور القرآن في الحرمه سواء بدليل تحريم قراءة الجميع على الجنس ونحوهم من المحدث وغيرهما واحتج أصحابنا بحديث عبادة بن الصامت المذكور في الكتاب «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»

وأياك نعيد بل تبطل صلته ان تعمد ويعيد على الاستقامة ان لم يتعمد ويسوغ القراءات السبع وكذا القراءة الشاذة ان لم يكن فيها تغيير معنى ولا زيادة حرف ولا قصاصة وقوله ثم كل حرف وتشديد ركن يجوز ان يريد به انه ركن من الفاتحة لان ركن الشيء احد الامور التي يلتزم منها ذلك الشيء ويجوز ان يريد به انه ركن من الصلاة لان الفاتحة من اركان الصلاة وجزء الجزء الاول أصوب لئلا يخرج اركان الصلاة عن الضبط *

قال (ثم الترتيب فيها شرط فلو قرأ النصف الاخير او لالم يجزئه ولو قدم آخر التشهد فهو كقوله عليكم السلام والمواولة ايضا شرط بين كلماتها فلو قطعها بسكوت طويل وجب الاستئناف (و) وكذا بتسبيح يسير الا ما له سبب في الصلاة كالتأمين لقراءة الإمام والسؤال والاستعاذه أو سجود التلاوة عند قراءة الإمام آية سجدة أو رحمة أو عذاب فان الولا لا يقطع على احد الوجهين ولو ترك الموااة ناسيا ففيه تردد ولو طول ركعا قصيرا ناسيا لم يضر *

رواه البخاري ومسلم فان قالوا معناه لاصلاة كاملة قلنا هذا خلاف الحقيقة وخلاف الظاهر والسابق إلى الفهم فلا يقبل وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم الكتاب فهي خداج» يقولها ثلاثاً غير تمام «فصل لا يبي هريرة أنا نكون وراء الامام فقال اقرأ بها في نفسك فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «قال الله تعالى قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين نصفها لي ونصفها لعبدي فاذا قال العبد الحمد لله رب العالمين قال الله حمدي عبدي واذا قال الرحمن الرحيم قال أني على عبدي واذا قال مالك يوم الدين قال حمدي عبدي وقال مرة فوض الي عبدي فاذا قال إياك نعبد وإياك نستعين قال هذا بيني وبين عبدي ولعبدي ما سأل فاذا قال اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب

الفصل يشتمل على جملتين مشروطين في الفاعلة (أحدهما) الترتيب فيجب وعائها لان الاثنان بالنظم المعجز مقصود والنظم والترتيب ، و مناط البلاغة والاعجاز فلو قدم مؤخر أو نلي مقدم نظران كان عامداً بطلت قراءته وعليه الاستئناف وإن كان ساهياً عاد إلى الموضع الذي اخل منه بالترتيب فقرأ منه قال الصيدلاني الا أن يطول فيستأنف وعلى كل حال لا يعتد بالمؤخر الذي قدمه وينبغي ان يحمل قوله فلو قدم النصف الاخير قبل الاول لم يجره على هذا أى لا يجرئه النصف الاخير فاما النصف الاول فهل يجرئه وينبى عليه ام يلزمه الاستئناف فيه التفصيل الذى ذكرناه ولو اخل بترتيب التشهد نظر أن غير تفسيراً مبطلا للمعنى فليس ما جاء به محسوبا وان تعمد بطلت صلاته لانه أتى بكلام غير منظوم قصداً وإن لم يطل المعنى وكان كل واحد من المقدم والمؤخر مفيداً مفهوماً ففيه الطريقتان المذكوران فيما اذا عكس لفظ السلام قتال عليكم السلام والاظهر الجواز لانه لا يتعلق بنظمه اعجاز وقوله ولو قدم آخر التشهد يعني به هذه (الحالة الثانية) لو حى أن لا يغير المعنى وإن كان اللفظ مطلقاً واعلم أن تغيير الترتيب على وجه يطل المعنى كما يفرض في التشهد يفرض في الفاعلة فوجب أن يقال ثم أيضاً اذا غير تغييراً مبطلا للمعنى عدلاً تبطل صلاته الثانية الموالاة بين كلماتها والاخلال بها على ضربين (أحدهما) أن يكون الشخص عامداً فيه فان سكت في اتمامها نظر ان طالت مدة السكوت وذلك بان يشعر مثل ذلك السكوت بقطعه القراءة واعراضه عنها اما اختياراً أو لما تيقن بطل قراءته يلزمه الاستئناف لأنه صلى الله عليه وآله وسلم «كان يوالى في قراءته» وقد قل «صلوا كما رأيتموني أصلي» (١) وروى امام الحرمين والمصنف في الوسيط وجه آخر عن العراقيين

(١) قوله) كان صلى الله عليه وسلم يوالى في قراءة الفاعلة وقال صلوا كما رأيتموني أصلي : اما حديث الموالاة فلم اره صريحاً ولمسله اخذ من حديث ام سلمة كان يقطع قراءته آية آية وقد نازع ابن دقيق العيد في استدلال الفقهاء بهذا الحديث على وجوب جمع افعاله أى صلوا كما رأيتموني أصلي لان هذا الخطاب وقع لمالك بن الحويرث واصحابه فلا يتم الاستدلال به إلا فيما ثبت من فعله حال هذا الامر وأما ما لم يثبت فلا : وأما الثاني فتقدم في الاذان *

عليهم ولا الضالين قال هذا لعبدى ولعبدى ماسأل» رواه مسلم وعن عباد قرضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا تجزى صلاة لا يقرأ الرجل فيها بفاتحة الكتاب» رواه الدارقطني وقال اسناده صحيح حسن وعن ابى هريرة رضى الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا تجزى صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب» رواه بهذا اللفظ ابن خزيمة وابن حاتم بن جابر بكسر الحاء في صحيحهما باسناد صحيح وعن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال «أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما ينسى» رواه ابو داود باسناد صحيح علي شرط البخارى ومسلم وفي المسألة أحاديث كثيرة صحيحة والجواب عن الآية التي احتجوا بها أنها وردت في قيام الليل لا في قراء القرآن وعن الحديث أن الفاتحة تيسر فيحمل عليها جمعا بين الآلة أو يحمل علي من يحسنها وعن حديث ابى هريرة «لا صلاة الا بقرآن» أنه حديث ضعيف رواه ابو داود باسناد ضعيف وجواب آخر وهو أن معنى هذا الحديث لو صح ان أقل ما يجزى فاتحة الكتاب كما يقال صم ولو ثلاثة أيام من الشهري أكثر من الصوم فان قصصت فلا تنقص عن ثلاثة أيام وعن قولهم ان سور القرآن سواء في الحرمة أنه لا يلزم منه استوائها في الاجزاء في الصلاة لاسيما وقد ثبتت الاحاديث الصحيحة في نفس الفاتحة فوجب المنصير اليها هذا مختصر ما يتعلق بالمسألة من الدلائل لناولهم اقتصر فيها على الصواب من الدلائل الصحيحة اذ لا فائدة في الواهيات وبالله التوفيق *

أن ترك الموالاة بالسكوت الطويل عمدا لا يبطل القراءة وأعلم لهذا الوجه قوله وجب الاستئناف بالواو وان قصرت مدة السكوت فلا يؤثر لان السكوت اليسير قد يكون لتنفس وسعال ونحوهما فلا يشعر بقطع القراءة ونظيره التفريق اليسير في الوضوء لا يؤثر وان أوجبنا الموالاة فيه وهذا اذا لم ينو مع السكوت قطع القراءة فان نواه والسكوت يسير ففيه وجهان حكينا عن الحاوى أحدهما انه لا تبطل القراءة أيضا لان السكوت اليسير لا أثر له بمجرد دونه ولا لثبته بمجرد دونه فلا يضر انضمام أحدهما إلى الآخر وأصحهما وهو الذي ذكره المعظم انها تبطل ويجب الاستئناف لا قرائن الفعل فنية لقطع وقد تؤثر النية مع الفعل فيما لا يؤثر فيه أحدهما الا ترى ان نية التعدي من المودع لا توجب كون الودعية مضبوطة عليه وكذلك مجرد النقل من موضع إلى موضع واذا اقرنا صارت مضبوطة عليه وانما لم تؤثر مجرد النية ههنا بخلاف نية قطع الصلاة فانها تؤثر فيها لان النية ركن في الصلاة تجب اداؤها حكايان لم تجب اداؤها حقيقة ولا يمكن اداؤها - كما م نية القطع فتبقى الافعال بلا نية وقراءة الفاتحة لا تقتصر الى نية خاصة فلا يؤثر فيها نية القطع فلو اتى بتسييح او تهليل في اثنتائهما او قرأ آية اخرى فيها بطلت الموالاة قل ذلك ام كثر لان الاشتغال بغيرها يغير النظم ويوم الاعراض عنها وهذا فيما لا يؤثر به في الصلاة اماما يؤثر به يتعلق بمصلحة الصلاة كما اذا أمن الامام والمأموم في خلال الفاتحة فأمن معه او قرأ الامام آية رحمة فسأله المأموم او آية عذاب فاستعاذ منه او آية سجدة

(فرع) في مذاهبيهم في اصل القراءة: مذهبتنا ومذهب العلماء كافة وجوبها ولا تصح الصلاة إلا بها ولا خلاف فيه إلا ما حكاه القاضي أبو الطيب ومتابعوه عن الحسن بن صالح وإبي بكر الأصم أنها قالا لا تجب القراءة بل هي مستحبواحتج لها بما رواه أبو سلمة ومحمد بن علي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه « صلى المغرب فلم يقرأ ف قيل له فقال كيف كن الركوع والسجود قالوا حسنا قال فلا بأس » رواه الشافعي في الأم وغيره وعن الحارث « عور » أن رجلا قال لعلي رضي الله عنه أني صليت ولم أقرأ قال أتممت الركوع والسجود قال نعم قال تمت صلاتك » رواه الشافعي وعن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال . القراءة سنة رواه البيهقي * واحتج أصحابنا بالأحاديث الصحيحة السابقة في الفرع قبله ولا معارض لها وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا صلاة الا بقراءة » رواه مسلم وأما الأثر عن عمر رضي الله عنه فجوأه من ثلاثة أوجه (أحدها) انضعيف لأن إبا سلمة ومحمد بن علي لم يدركا عمر (والثاني) أنه محمول على أنه أسر بالقراءة (والثالث) أن البيهقي رواه من طريقين موصولين عن عمر رضي الله عنه أنه صلى المغرب ولم يقرأ فأعاد قال البيهقي وهذه الرواية موصولة مواقة للسنة في وجوب القراءة وللقياس في أن الأركان لا تسقط بالنسيان . وأما الأثر عن علي رضي الله عنه فضعيف أيضا لأن الحارث الأعور متفق على ضعفه وترك الاحتجاج به . وأما الأثر عن زيد فقال البيهقي وغيره مراده أن القراءة لا تجوز إلا على حسب ما في المصحف فلا تجوز مخالفته وإن كان علي مقاييس العربية بل حروف القراءة سنة متبعة أي طريق يتيم ولا يغير والله أعلم *

فوجد المأموم معه أو فتح على الإمام قراءته ففي بطلان للموالة في جميع ذلك وجهان أحدهما وبه قال الشيخ أبو حامد تبطل كلو فتحة على غير إمامه أو إجاب المؤذن أو عطس فحمد الله تعالى وسمحوا به قال صاحب الإفصاح والقاضي أبو الطيب والفتال لا تبطل لأنه ندب إلى هذه الأمور في الصلاة لمصاحبها فلا اشتغال بها عند عروض أسبابها لا يجعل قادحا وهذا مفرع على استحباب هذه الأمور للمأموم وهو المشهور وفيه وجه آخر ثم لم يجزوا هذا الخلاف في كل مندوب إليه فإن الحد عند العطاس مندوب إليه وإن كان في الصلاة وهو قاطع للموالة ولكن في المندوبات التي يختص بالصلاة وتعد من صلاحها وقوله الإمام له سبب في الصلاة محمول على هذا ولما كان السكوت مبطلا للموالة بشرط أن يكون طويلا وكان التسييح مبطلا من غير هذا الشرط قيد في لفظ الكتاب السكوت بالطويل وجل التسييح بوصف كونه يسيرا مبطلا للموالة تنبيها على الفرق بينهما ثم لا يخفى أن ما يبطل يسيره فكثيره أولى أن يبطل (الضرب الثاني) أن يحل بالموالة ناسيا ونذ كر

(فرع) لفاتحة الكتاب عشرة اسماء حكلها الامام ابواسحق الثعلبي وغيره (احدها) فاتحة الكتاب وجاءت الاحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم في تسميتها بذلك. قالوا سميت به لانه يفتح بها المصحف والتعلم والقراءة في الصلاة وهي مفتحة بالحد الذي يفتح به كل امر ذي بال وقيل لان الحد فاتحة كل كتاب (الثاني) سورة الحد لان فيها الحد (الثالث) و (الرابع) ام القرآن وام الكتاب لانها مقدمة في المصحف كما ان مكة ام القرى حيث دحيت الدنيامن تحتها وقيل لانها مجمع العلوم والخيرات كما سمي الدماغ ام الرأس لانه مجمع الحواس والمنافع قال ابن دريد الام في كلام العرب الراية ينصبها الامير للعسكر يفزعون اليها في حياتهم وموتهم وقال الحسن ابن الفضل سميت بذلك لانها امام لجميع القرآن يقرأ في كل ركعة وقدم علي كل سورة كالم القرى لاهل الاسلام . وقيل سميت بذلك لانها اعظم سورة في القرآن ثبت في صحيح البخارى عن ابي سعيد بن الملقى رضي الله عنه قال قال لى رسول الله ﷺ « لا علمك سورة هي اعظم السور في القرآن قبل ان تخرج من المسجد فأخذ يدي فلما أراد ان يخرج قلت له ألم قل لا علمك سورة هي اعظم سورة في القرآن قال الحمد لله رب العالمين هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته » (الخامس) الصلاة للحديث الصحيح في مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « قال الله تعالي قسمت الصلاة بيني وبين عبدي » وهو صحيح كما سبق يانه قريبا (السادس) اسبع المثاني للحديث الصحيح الذي ذكرناه قريبا سميت بذلك لانها تنفي في الصلاة فقرا في كل ركعة (السابع) الوافية - بالفاء - لانها لاتنقص فقرا بعضها في ركعة وبعضها في اخرى بخلاف غيرها (الثامن) الكافية لانها تكفي عن غيرها ولايكفي عنها غيرها (التاسع) الاساس روى عن ابن عباس (العاشر) الشفاء فيه حديث مرفوع . قال الماوردي في تفسيره اختلفوا في جواز تسميتها أم الكتاب فجوزه الاكثرون لان الكتاب تبع لها ومنعه الحسن وابن سيرين وزعموا ان

أولا مسألة وهي أنه لو ترك الفاتحة ناسيا هل تجزئه صلاته الجديد وهو المذهب أن لا يعتد بتلك الركعة بل إن تذكر بعد ما ركع عاد الى اتيام وقرأ وإن تذكر بعد القيام الى الركعة الثانية صارت هذه الركعة أولاة ويلغو ما سبق وجهه الاخبار الدالة على اعتبار الفاتحة واللاحق به أثر الاركن وقال في القديم تجزئه صلاته قليلا لعمر رضي الله عنه «فانه نسي القراءة في صلاة المغرب قبيل له في ذلك فقال كيف كان الركوع والسجود قالوا كان حسنا قال فلا بأس» وقد ذكرت ما قيل في الفرق بين الفاتحة وسائر الاركن في فصل الترتيب في الوضوء اذا عرف ذلك فنقول اذا ترك الموالاة ناسيا فالذي ذكره الجمهور وقلوه عن نص الشافعي رضي الله عنه انه لا تنقطع الموالاة وله أن يني وليس هذا تفريحا علي القول القديم في ترك الفاتحة ناسيا بل تحملوا ذلك مع التمول بأنه إذا ترك الفاتحة ناسيا لم يعتد بالركعة ومال إمام الحرمين الى أنه ينقطع الولاء بالتسيان اذا قلنا التسيان

هذا اسم الوح المحفوظ فلا يسمى به غيره (قلت) هذا غلط في صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال «من قرأ بام الكتاب اجزأت عنه» وفي سنن أبي داود عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «الحمد لله رب العالمين أم القرآن وأم الكتاب والسبع الثاني» قال المصنف رحمه الله «فإن تركه ناسيا فيه قولان قال في القديم تجزئه لأن عمر رضي الله عنه ترك القراءة قليل له في ذلك فقال كيف كان الركوع والسجود قالوا احسن قال فلا بأس وقال في الجديد لا تجزئه لأن ما كان ركنا في الصلاة لم يسقط فرضه بالنسيان كالركوع والسجود»

(الشرح) هذا الاثر عن عمر رضي الله عنه قد قلنا نيبا في الفرج السابق في مذهبه في القراءة وذكرنا انه ضعيف وان جاء انه اعاد الصلاة اما حكم المسألة ففيمن ترك الفاتحة ناسيا حتى سلم أو ركع قولان مشهوران اصحهما باتفاق الاصحاب وهو الجديد لا تسقط عنه القراءة بل ان تذكر في الركوع او بعده قبل القيام الى الثانية عاد الى القيام وقرأ وان تذكر بعد قيامه الى الثانية لفت الاولى وصارت الثانية هي الاولى وان تذكر بعد السلام والفصل قريب من العود الى الصلاة ويبني على ما فعل فيأتي بركعة اخرى ويسجد للسهو وان طال الفصل يلزمه استئناف الصلاة والقول الثاني القديم انه تسقط عنه القراءة بالنسيان فلي هذا ان تذكر بعد السلام فلا شيء عليه وان تذكر في الركوع وما بعده قبل السلام فوجهان (احدهما) وبه قطع التولي يجب ان يعود الى القراءة كالو نسي سجدة ونحوها (والثاني) لاشيء عليه وركعتة صحيحة وسقطت عنه القراءة كما لو تذكر بعد السلام وبهذا قطع الشيخ ابو حامد في تعليقه وقوله عن نفيه في القديم وقطع به ايضا السيد يحيى والقاضي ابو الطيب وصاحب العدة وهو الاصح *

(فرع) لهذه المسألة نظائر فيها خلاف كنهه والاصح انها تصح (منها) ترك ترتيب الوضوء ناسيا (ونسيان) للماء في رحله في التيمم (ومن) صلى اوصام بالاجتهاد فصاف قبل الوقت بنجاسة حملها او نسيها أو اخطأ في القبلة وغير ذلك وقد سبق يابها في باب صفة الوضوء. *

قال المصنف رحمه الله *

«ووجب ان يتنصها باسم الله الرحمن الرحيم قلها آية منها والدليل عليه ما روت ام سلمة رضي

ليس بعذر في ترك الفاتحة حتى لا يجزئه ما أتى به كما لو ترك الترتيب ناسيا وتأبى الامام الغزالي رحمه الله فجعل المسألة على التردد واعترض امام الحرمين قدس الله روحه على كلام الجمهور فقال ترك الولا اذا كان مما يحتل به القراءة فجوابه النسيان وجب ان يكون بمثابة ترك القراءة ناسيا حتى لا يعذر به والجمهور ان يقولوا سلمت في هذا الاعتراض مقدمة مطلقة وهي ان ترك الولا مما تحتل به القراءة وعندنا لا تحتل به القراءة الا عند التعبد فان قال اذا احتل به عند التعبد وجب ان تحتل عند النسيان كما ان ترك القراءة من أصلها لا يتبرق حكمه في الحالتين فلم أن

الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم «قرأ بسم الله الرحمن الرحيم فلعها آية» ولان الصحابة رضي الله عنهم اثبتوها فيما جمعوا من القرآن فدل على انها آية منها فان كل من صلى صلاة يجهر فيها جهر بها كما يجهر بسائر الفاتحة لما روى ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم «جهر ببسم الله الرحمن الرحيم» ولانها قرأ على أنها آية من القرآن بدليل انها قرأ بعد التعوذ فكان ستمها الجهر كسائر الفاتحة»

(الشرح) حديث ام سلمة رضي الله عنها صحيح رواه ابن خزيمة في صحيحه بمعناه وحديث ابن عباس رواه الترمذى وقال ليس استاده بذلك وسند كرمياضي عنه في فرع مذاهب العلماء ان شاء الله تعالى «امامكم المسألة فذهبنا ان بسم الله الرحمن الرحيم آية كلمة من اول الفاتحة بلا خلاف وليست في اول براءة باجماع المسلمين واما باقى السور غير الفاتحة وبراءة ففي البسلة في اول كل سورة منها ثلاثة أقوال حكها الخراسانيون اصحها واشهرها وهو الصواب والاصوب انها آية كلمة (والثاني) انها بعض اية (والثالث) انها ليست بقرآن في اوائل السور غير الفاتحة والمذهب انها قرآن في اوائل السور غير براءة ثم هل هي في الفاتحة وغيرها قرآن على سبيل القطع كسائر القرآن ام على سبيل الحكم لاختلاف العلماء فيها . فيه وجهان مشهوران لاصحابنا حكاهما المحامي وصاحب الحاوى والبندنجي (احدهما) على سبيل الحكم بمعنى أنه لا تصح الصلاة الا بقراءتها في اول الفاتحة ولا يكون قارئاً لسورة غيرها بكاملها الا اذا ابتدأها بالبسلة (والصحيح) انها ليست على سبيل القطع اذ لاختلاف بين المسلمين ان نافيها لا يكفر ولو كانت قرأنا قطعاً لسفر كن نفي غيرها فعلي هذا يقبل في اثباتها خبر الواحد كسائر الاحكام واذا قال هي قرآن على سبيل القطع لم يقبل في اثباتها خبر الواحد كسائر القرآن وانما ثبت بالنقل للتوثر عن الصحابة في اثباتها في المصحف كما سيأتي تحريره في فرع مذاهب العلماء ان شاء الله تعالى يوضع امام الحرمين وغيره قول من قال انها قرآن على سبيل القطع قال الامام هذه غباوة عظيمة من قائل هذا لان ادعاء العلم حيث لا قطع محال . وقال صاحب الحاوى قال جمهور اصحابنا هي آية حكها لقطعاً وقال ابو علي ابن ابي هريرة هي آية من أول كل سورة غير براءة قطعاً ولا خلاف عندنا انها تجب قراءتها في اول الفاتحة ولا تصح الصلاة الا بها لانها كباقي الفاتحة قال الشافعي ولاصحاب ويسن الجهر بالبسلة

يقولوا في الفرق الموالاة هيئة في الكلمات مابة لما فاذا ترك القراءة قد ترك التابع والمتبوع واذا ترك الموالاة قد ترك التابع دون المتبوع فلا يبعد أن يجعل انسيان عذرهما ولا يجعل عذرا ثم ونظيره غسل الاعضاء في الوضوء لا يحتمل تركها عدا ولا حبوا وترك الموالاة سهواً يحتمل على الاظهر وان اوجبنا فيه الموالاة واما ما ذكر من ترك الترتيب ناسيا فقد فرق الشيخ ابو محمد بينه وبين الموالاة بأن امر الموالاة أهون ألا نرى انه لو أدخل المسلمى بترتيب الاركن ناسيا قدم

في الصلاة المجرية في الفاتحة وفي السورة وهذا لاختلاف في عندنا *

(فرع) في مذاهب العلماء في اثبات البسلة وعدمها (اعلم) أن مسألة البسلة عظيمة مهمة ينبغي عليها صحة الصلاة التي هي أعظم الأركان بعد التوحيد ولهذا المثل الأعلى الذي ذكرته من وصفها اعتنى العلماء من المتقدمين والمتأخرين بشأنها وأكثروا التصانيف فيها مفردة وقد جمع الشيخ أبو محمد عبد الرحمن بن اسماعيل بن إبراهيم المقدسي القمشي ذلك في كتابه المشهور وحوى فيه معظم المصنفات في ذلك مجلدًا كبيرًا (١) وأنا إن شاء الله تعالى أذكر هنا جميع مقاصده مختصرة وأضم إليها ثبات لا بد منها فأقول: قد ذكرنا أن مذهبنا أن البسلة آية من أول الفاتحة بلا خلاف فكذلك هي آية كاملة من أول كل سورة غير براءة علي الصحيح من مذهبنا كما سبق وبهذا قال خلائق لا يحصون من السلف قال الحافظ أبو عمرو بن عبد البر هذا قول ابن عباس وابن عمر وابن الزبير وطاوس وعطاء ومكحول وابن المنذر وطائفة وقال ووافق الشافعي في كونها من الفاتحة أحمد واسحق وأبو عبيد وجاعة من أهل الكوفة ومكة وأكثر أهل العراق وحكاه الخطابي أيضا عن أبي هريرة وسعيد بن جبيرة ورواه البيهقي في كتابه الخلافات بإسناده عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه والزهري وسفيان الثوري وفي السنن الكبير له عن علي وابن عباس وأبي هريرة ومحمد بن كعب رضي الله عنهم وقال مالك والأوزاعي وأبو حنيفة وداود ليست البسلة في أوائل السور كلها قرآنًا لا في الفاتحة ولا في غيرها وقال أحمد هي آية في أول الفاتحة وليست بقرآن في أوائل السور وعنه رواية أنها ليست من الفاتحة أيضا وقال أبو بكر الرازي من الحنفية وغيره منهم هي آية بين كل سورتين غير الانفال وبراءة وليست من السور بل هي قرآن كسورة قصيرة وحكي هذا عن داود وأصحابه أيضا ورواية عن أحمد وقال محمد بن الحسن ما بين دفعي المصحف قرآن وأجمعت الأمة على أنه لا يكفر من اثبتها ولا من نفاها لاختلاف العلماء فيها بخلاف ما لو نفي حرفا جمعا عليه أو اثبت ما لم يقل به أحد فإنه يكفر بالاجماع وهذا في البسلة التي في أوائل السور

السجود على الركوع لم يعتد بالسجود المقدم ولو أدخل بالموالة بأن طول ركعا قصيرا في الصلاة ناسيا لم يضر واعتد بما أتى به وكذلك لو ترك سجدة من الركعة الأولى أتممت السجدة المآتي بها في الركعة الثانية مقامها وإن اختلفت الموالة ولماذا يخل غير افعال الصلاة في خلالها إذا كانت بسيرة كالخطوة وقتل الحية ونظائرها مع أنها تخل بصورة الموالة فلا يلزم من جعل النسيان عذرا في اضعف المتعبرين جعله عذرا في أقوىها وقد حكى الإمام بعض هذا الفرق عن الشيخ ولم يعترض عليه بازدياد ما سبق وربما وجه النص للمقول في أن ترك الموالة ناسيا لا يضر بما نزل ترك الموالة ناسيا

غير براءة وأما البسمة في أثناء سورة البقرة (انه من سليمان وأنه بسم الله الرحمن الرحيم) قرآن بالاجماع فمن جحد منها حرفاً كقر بالاجماع واحتج بمن نقاها في اول الفاتحة وغيرها من السور بأن القرآن لا يثبت بالظن ولا يثبت الا بالتواتر ومحدث ابى هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم «قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين فإذا قال العبد الحمد لله رب العالمين» الى آخر الحديث ولم يذكر البسمة رواه مسلم وقد سبق قريباً بطوله ومحدث ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «ان من القرآن سورة ثلاثون آية شفعت لرجل حتى يغفر له» وهي (تبارك الذي بيده الملك) رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن وفي رواية ابى داود تشفع قالوا وقد اجمع القراء على انها ثلاثون آية سوى البسمة ومحدث عائشة في مبدأ الوحي «ان جبريل أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اقرأ باسم ربك الذي خلق خاق الانسان من علق اقرأ وربك الاكرم ولم يذكر البسمة في اولها» رواه البخاري ومسلم ومحدث انس رضي الله عنه قال «صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم فلم اسمع احداً منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم» رواه مسلم وفي رواية «فكانوا يشتحون بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في اول قراءة ولا آخرها» قالوا ولانها لو كانت من القرآن لكفر جاحدها وأجمعنا انه لا يكفر (قالوا) ولان اهل العدد مجمعون على تركها آية من غير الفاتحة واختلفوا في عددها في الفاتحة قالوا وتقل اهل المدينة بأسرهم عن آبائهم التابعين عن الصحابة رضي الله عنهم افتتاح الصلاة بالحمد لله رب العالمين قالوا وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لابن كعب «قرأ أم القرآن فقال الحمد لله رب العالمين» واحتج اصحابنا بأن الصحابة رضي الله عنهم اجمعوا على اثباتها في المصحف جميعاً في اوائل السور سوى براءة بخط المصحف بخلاف الاشارة وتراجم السور فان العادة كتابتها

في الصلاة كتطويل الركن القصير ونحوه والله اعلم ويكشف ذلك من هذا الشرح ما للسبب الداعي الي ايراد المصنف مسألة تطويل الركن القصير في خلال مسائل القراءة ومن لم يعرف هذا السبب ولم تكن فيه غياوة فانه يتعجب من ذلك وليس في لفظ الكتاب ما ينبه عليه وأما منيته كل واحد من الترتيب والموالة شرطاً والحروف والتشديدات اركاناً تقدم في باب الاذان ما ينظر ذلك والقول بينهما قريب *

قال (أما العاشر من الامثلة ترجته (ح) بخلاف التكرير لرباتي بسبع آيات من القرآن متوالية لاتنقص حروفها عن حروف الفاتحة فان لم يحسن فترقة فان لم يحسن فيأتي تسبيحاً وتلهيلاً لاتنقص حروفه عن حروف الفاتحة) *

ذكرنا أن المصلي حائث أحداً ما أن يقدر على قراءة الفاتحة وما ذكرناه الى الآن كلام فيها والثانية أنه لا يقدر فيلزمه كتب القسرة عليها اما بالتعلم أو التوسل الي مصحف يقرأها منه

بحمزه ونحوها فلو لم تكن رقائماً لاستجازوا اثباتها بخط المصحف من غير تمييز لان ذلك يحمل على اعتقاد انها قرآن فيكونون مفررين بالمسلمين حاملين لهم على اعتقاد ما ليس بقرآن فأنافذهم لا يجوز اعتقاده في الصحابة رضي الله عنهم قال اصحابنا هذا اقوى ادلتنا في اثباتها قال الحافظ ابو بكر البيهقي احسن ما يحتاج به اصحابنا كتابتها في المصاحف التي تصدوا بكتابتها في الخلاف عن قرآن فكيف يتوهم عليهم انهم اجتنبوا مائة وثلاث عشرة آية ليست من القرآن قال الغزالي في المستصفى اظهر الادلة كتابتها بخط القرآن قالون نحن نقنع في هذه المسألة بالظن ولا شك في حصوله (فان قيل) لعلنا أثبتت للفصل بين السور (فجوابه) من أوجه (احدها) ان هذا فيه تقرير لا يجوز ارتكابه لمجرد الفصل (والثاني) انه لو كان للفصل المكتبت بين براءة والاقتال ولما حسن كتابتها في اول الفاتحة (الثالث) ان الفصل كان ممكناً بتراجم السور كما حصل بين براءة والاقتال (فان قيل) لعلنا كتبت للتبرك بذكر الله (فجوابه) من هذه الالوجه الثلاثة (ومن وجه رابع) انه لو كانت للتبرك لا كتبت بها في اول المصحف او لكتبت في اول براءة ولما كتبت في اوائل السور التي فيها ذكر الله كالفاتحة والانعام وسبحان والكهف والفرقان والحديد ونحوها فلم يكن حاجة الى البسلة ولا منهم قصدوا تجريد المصحف مما ليس بقرآن ولهذا لم يكتبوا التحوذ والتأمين مع انه صح الامر بهما ولان النبي صلى الله عليه وسلم لما تلا الآيات النازلة في براءة عائشة رضي الله عنها لم يسلم ولما تلا سورة الكوثر حين نزوله بسمل فلو كانت للتبرك لكانت الآيات في براءة عائشة اولي بما تبرك فيه لما دخل على النبي صلى الله عليه وسلم وأهله وأصحابه من السرور بذلك وعن ام سلمة رضي الله عنها «ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم في اول الفاتحة في الصلاة وعدها آية» وعن ابن عباس رضي الله عنهما قوله تعالى (وقد آتيناك سبعاً من المثاني) قال «هي فاتحة الكتاب قال فأنزل السابعة قال (بسم الله الرحمن الرحيم)» رواها ابن خزيمة في صحيحه ورواها البيهقي وغيره وعن انس رضي الله عنه قال «بينما رسول الله ﷺ ذات يوم بين أظهرنا اذا غني اغفاهم فرفع رأسه مستبساً فقلنا ما أضحكك يا رسول

سواء قدر عليه بالشرى او الاستئجار أو الاستعارة فان كان بالليل أو كان في ظلمة فعليه تحصيل السراج أيضاً عند الامكان فلو امتنع عن ذلك مع الامكان فعليه إعادة كل صلاة صلاحها الي أن قدر علي قراءتها واذا تعذر العمل عليه أو تأخر لضيق الوقت أو ببلاده وتعذرت القراءة من المصحف أيضاً فكيف يصلى هذا غرض الفصل وجملته أن لا يخرجته الترجمة وخلاف أبي حنيفة يعود ههنا بطريق الاولى ويخالف التكبير حيث يعد العالجز الى ترجمته لما قدمناه أن نظم القرآن معجز وهو المقصود في راعى ما هو أقرب منه واما لفظ التكبير فليس بمعجز ومعظم الفرض معناه فالترجمة اقرب اليه واذا عرفت ذلك فينظر ان احسن غير الفاتحة من القرآن فيجب عليه ان قرأ سبع آيات من غيرها ولا يجوز له العدول الى الذكر لان القرآن بالقرآن أشبه ولا يجوز أن يقتص

الله قال أنزلت علي سورة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم أما أعطيتك أن يكون فصل لك وانحر إن شئت هو
 لا بتر» رواه مسلم وعن أنس رضي الله عنه أنه سئل عن قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فقال «كانت مداً ثم قرأ
 بسم الله الرحمن الرحيم بعد بسم الله وبعد الرحمن وبعد الرحيم» رواه البخاري وعن ابن عباس قال
 «كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يعرف فصل السورة حتى ينزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم» رواه
 الحاكم في المستدرک وقال حديث صحيح على شرط البخاري ومسلم ورواه أبو داود وغيره وأخرج
 الحاكم في المستدرک أيضاً ثلاثة أحاديث كلها عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله
 عنهما (الاول) أن النبي ﷺ «كان إذا جاءه جبريل عليه السلام فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم علم أنها سورة
 (الثاني) «كان النبي ﷺ لا يعلم ختم السورة حتى ينزل بسم الله الرحمن الرحيم» (الثالث) «كان المسلمون لا يعلمون
 اقتضاء السورة حتى ينزل بسم الله الرحمن الرحيم» وفي سنن البيهقي عن علي بن أبي هريرة عن ابن عباس وغيرهم
 رضي الله عنهم «أن الفاتحة هي السبع من المثاني وهي السبع آيات وإن البسملة هي الآية السابعة» وفي سنن
 الدارقطني عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا قرأتم الحمد فقرأوا بسم الله الرحمن
 الرحيم : أنها أم القرآن وأم الكتاب والسبع المثاني وبسم الله الرحمن الرحيم إحدى آياتها» قال
 الدارقطني رجال أسنده كلهم ثقات وروى موقوفاً . فهذه الأحاديث متعاضدة محصلة للظن القوي
 بكونها قرأنا حيث كتبت المطلوب هنا هو الظن لا القطع خلاف ما ظنه القاضي أبو بكر الباقلاني
 حيث شنع علي مذهبه وقال لا يثبت القرآن بالظن وأنكر عليه النجاشي وأقام الدليل علي أن الظن
 يكفي فيما نحن فيه (بما) ذكره حديث «كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يعرف ختم السورة حتى ينزل

عدد الآيات المثاني بها عن السبع وإن كانت طويلة لأن عدد الآي مرعي فيها قال الله تعالى
 سبعا من المثاني «وعدها رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع آيات» (١) فيرعي هذا العدد في بدلها وهل
 يشترط مع ذلك أن لا تنقص حروفها عن حروف الفاتحة فيه وجهان أحدهما لا ويكفي اعتبار
 اعتبار الآيات كما لو أنه صوم يوم طويل يجوز قضاؤه في يوم قصير ولا ينظر إلي الساعات وأصمهما
 وهو المذكور في الكتاب أنه يشترط لأنها معتبرة في الفاتحة وقد أمكن اعتبارها في البديل فاشبهت
 الآيات وهذان الوجهان في جملة الفاتحة مع جملة البديل فلا يمتنع أن يجعل آيتين بدلا عن آية

(١) حديث (١) أنه عدد الفاتحة سبع آيات تقدم من حديث أبي هريرة في سياق البيهقي
 من طريق سعد بن عبد الحميد بن جعفر : وروى أيضا من طريق سعيد المقبري عن أبي سعيد
 مرفوعا نحوه وفيه إسحاق بن عبد الواحد الموصلي وهو متروك : وروى الحاكم من طريق
 ابن جريج أخبرني أبي أن سعيد بن جبير أخيه في قوله تعالى ولقد آتيناك سبعا من المثاني والقرآن
 العظيم قال هي أم القرآن وقرأ سعيد بن جبير بسم الله الرحمن الرحيم الآية السابعة قال ابن جبير
 قرأها علي عبد الله بن عباس كما قرأها قال ابن عباس فأخرجها الله لكم ما أخرجها لأحد قبلكم
 وإسناده صحيح

عليه بسم الله الرحمن الرحيم قال والتاضي معترف بهذا ولكنه تأوله على انبا كانت تنزل ولم تكن قرأنا قال وليس كل منزل قرأنا قال الغزالي : وما من منصف الا ويرد هذا التأويل ويضعه واعترف ايضا بان البسمة كتبت بامر رسول الله صلى الله عليه وسلم في اوائل السور مع اخباره صلى الله عليه وسلم انها منزلة وهذا موم كل أحد انها قرأنا ودليل قاطع أو كاقاطع انها قرآن فلا وجه لتركها لو لم تكن قرأنا (فان قيل) لو كانت قرأنا ليجب (الجواب) انه صلى الله عليه وسلم اكتفى بقوله انها منزلة وباملائها على كتابه وانها تكتب بخط القران كما بين عند املاء كل آية انها قرآن اكتفاء بعلم ذلك من قرينة الحال ومن التصريح بالانزال (فان قيل) قوله لا يعرف فصل السور دليل على انها لفصل (قلنا) موضع الدلالة قوله حتى ينزل فالخير بيزولها وهذه صفة كل القرآن وقد روي الله لا يعرف بالشروح في سورة أخرى إلا بالبسمة فانها لا تنزل إلا في أوائل السور . قال الغزالي في آخر كلامه الغرض يان أن المسألة ليست قطعية بل غلظية وان الأدلة وان كانت متعارضة فجوَاب التاضي فيها أرجح وأغلب (وأما) الجواب عن قولهم لا يثبت القران إلا بالتواتر فن وجهين (أحدهما) أن إثباتها في المصحف في معنى التواتر (والثاني) أن التواتر إنما يشترط فيما يثبت قرآننا على سبيل القطع أما ما يثبت قرآننا على سبيل الحكم فيكفي فيه الظن كما سبق بيانه والبسمة قرآن على سبيل الحكم على الصحيح وقول جمهور أصحابنا كما سبق (وأما) الجواب عن حديث «قسمت الصلاة» فن أوجه ذكرها لمحباينا (أحدها) أن البسمة إنما لم تذكر لا ندرجها في الآيتين بعدها (الثاني) أن يقال معناه فإذا انتهى العبد في قراءته إلي «الحمد لله رب العالمين» وحينئذ تكون البسمة داخلة (الثالث) أن يقال المقسوم ما يختص بالفاتحة من الآيات الكاملة واحترزنا بالكلمة عن قوله تعالى (وقيل الحمد لله رب العالمين) وعن قوله تعالى (وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين) (وأما البسمة فغير مختصة (الرابع) أنه قاله قبل نزول البسمة فان النبي صلى الله عليه وسلم «كن ينزل عليه الآية فيقول ضعها في سورة كذا» (الخامس) أنه جاء ذكر البسمة في رواية الدارقطني والبيهقي فقال «فاذا قال العبد بسم الله الرحمن الرحيم يقول الله ذكرني عدي» ولكن استادها ضعيف (فان قيل) فقد أجمعت الأمة على ان الفاتحة سبعم آيات واختلفت في السابعة فن جعل البسمة آية فال السابعة (صراط الدين) إلى آخر السورة : ومن نفاها قال (صراط الدين) انعمت عليهم) سادسة (وغير المغضوب عليهم) إلى آخرها هي السابعة قالوا ويرجع هذا لان به يحصل حقيقة التنصيف فيكون لله تعالى ثلاث آيات ونصف وللعبد مثلها وموضع التنصيف

وفي وجهه يجب ان تعدل حروف كل آية بآية من الفاتحة على الترتيب ويذهب ان تكون مثلها او اطول منها ويحكي هذا عن الشيخ ابي محمد ان احس سبع آيات متوالية بالشرط المذكور لم يجز العدول إلى المتفرقة فان المتوالية اشبه بالفاتحة وان لم يحسنها آتي بها متفرقة واستدرك امام الحرمين فقال لو كانت الآيات المفردة لا تنفد معنى منظوما اذا قرئت وحدها كقوله «ثم نظر» فيظهر ان تأمره بقراءة

(إياك نعبود يا لك نستعين) فلو علت البسمة آية ولم يعد (غير المفضوب عليهم) صار لله تعالى أربع آيات ونصف والعبد آيتان ونصف وهذا خلاف تصريح الحديث بالتصنيف (فالجواب) من أوجه (أحدها) منع إرادة حقيقة التصنيف بل هو من باب قول الشاعر *

إذا مات كان الناس نصفين شامت وآخر من بالذي كنت أضنع
فيكون المراد أن الفاتحة قسمان فالله تعالى وآخرها العبد (والثاني) أن المراد بالتصنيف قسمان الثناء والدعاء من غير اعتبار لعدد الآيات (الثالث) أن الفاتحة إذا قسمت باعتبار الحروف والكلمات والبسمة منها كان النصف في شطرها أقرب مما إذا قسمت بحذف البسمة فلعلم المراد تقسيمها باعتبار الحروف (فان قيل) يرجع جعل الآية الواحدة (غير المفضوب) لقوله فإذا قال العبد (اهدنا الصراط إلى آخر السورة) قال هؤلاء لعبدى فافظة هؤلاء جمع يقتضى ثلاثة آيات وعلي قول الشافعي ليس للعبد إلا آيتان (فالجواب) أن أكثر الرواة رويوه بهذا لعبدى وهو الذى رواه فى صحيحه وان كان هؤلاء ثابتة فى سنن أبى داود والترمذى بإسناديهما الصحيحين وعلي هذه الرواية تكون الإشارة بهؤلاء إلى الكلمات أو إلى الحروف أو إلى آيتين ونصف من قوله تعالى (وإياك نستعين) إلى آخر السورة ومثل هذا يجمع كقول الله تعالى (الجمع أشهر معلومات) والمراد شهران وبعض الثالث أو إلى آيتين فحسب ذلك يطلق عليه اسم الجمع بالاتفاق ولكن اختلفوا فى أنه حقيقة أم مجاز وحقيقته ثلاثة والأكثرون على أنه مجاز فى الآيتين حقيقة فى الثلاثة قال الشيخ أبو محمد المقدسي هذا كله إذا سلمنا أن النصف توجه إلى آيات الفاتحة وذلك ممنوع من أصله وأما النصف متوجه إلى الصلاة بنص الحديث (فان قلوا) المراد قراءة الصلاة (قلنا) بل المراد قسمة ذكر الصلاة أى الذكر للمشروع فيها وهو ثناء ودعاء فالثناء منصرف إلى الله تعالى سواء ما وقع منه فى القراءة وما وقع فى الركوع والسجود وغيرها والدعاء منصرف إلى العبد سواء ما وقع منه فى القراءة والركوع والسجود وغيرها ولا يشترط التساوى فى ذلك لما سبق ثم ذكر النبي صلى الله عليه وسلم بعد أخباره بقسمة أذكر الصلاة أمرآ آخر وهو ما يقوله الله تعالى عند قراءة العبد هذه الآيات التى هى من جملة المقسوم لا أن ذلك تفسير بعض المقسوم (فان قيل) يرجح كونه تفسيرا لذكره عقبه (قلنا) ليس كذلك لان قراءة الصلاة غير منحصرة فى الفاتحة فحمل الحديث على قسمة الذكر أعم وأكثر فائدة فهذا الحديث هو عمدة نفاة البسمة وقد بان أمره والحواب عنه (وأما الجواب) عن حديث شفاعة تبارك وهو أن المراد

هذه الآيات المتفرقة ونجمه كن لا يحسن شيئا من القرآن أصلا ولو كان ما يحسنه من القرآن دون السبع كآية أو آيتين فيه وجان أحدهما لا يجب عليه أن يكرر حتى يبلغ قدر الفاتحة وأصحها أنه يقرأ ما يحسنه ويأتي بالذكر للباقي هذا كله إذا حسن شيئا من القرآن أما إذا لم يحسن فيجب عليه أن يأتي بالذكر كآلة يبيح والتهيل خلافة لآبى حنيفة حيث قد لا يلزمه الذكر ويقف ساكنا

ما سوى البسمة لاتها غير مختصة بهذه السورة ويحتمل أن يكون هذا الحديث قبل نزول البسمة فيها فلما نزلت أضيفت إليها بدليل كتابتها في المصحف ويؤيد تأويل هذا الحديث أنه رواية أبي هريرة فمن ثبتت البسمة فهو أعلم بتأويله (وأما الجواب) عن حديث مبدأ الوحي وهو أن البسمة نزلت بعد ذلك كغفائر لها من الآيات المتأخرة عن سورة في النزول فهذا هو الجواب المعتمد وبه اجاب الشيخ أبو حامد وسليم الرازي وغيرهما (وجواب آخر) وهو أن البسمة نزلت أولاً وروى في ذلك حديث عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «أول ما أتى علي جبريل بسم الله الرحمن الرحيم» وقوله الواحدى في أسباب النزول عن الحسن وعكرمة وهذا ليس ثابتاً فلا اعتماد عليه «وأما حديث أنس فسيأتى جوابه في مسألة الجهر بالبسمة (وأما) قولهم لو كانت قرآناً لكفر جاحدها فجوابه من وجين (أحدها) أن يقلب عليهم فيقال لو لم تكن قرآن لكفر مشبهها (الثاني) أن الكفر لا يكون بالظنليات بل بالقطعيات والبسمة ظنية (وأما) قولهم أجمع أهل العدد على أنه لا تعد آية فجوابه من وجين (أحدهما) أن أهل العدد ليسوا كل الامة فيكون إجماعهم حجة بل هم طائفة من الناس عدوا كذلك اما لانه منهم نفي البسمة وأما لاعتقادهم انها بعض آية وانها مع أول السورة آية (الثاني) انه معارض بما ورد عن ابن عباس وغيره «من تركها فقد ترك مائة وثلاث عشرة آية» وأما الجواب عن قول أهل المدينة وإجماعهم بل قد اختلف أهل المدينة في ذلك كما سبق الخلاف عن الصحابة فمن بعدهم من أهل المدينة وغيرهم وستأتى قصة معاوية حين تركها في صلاته فانكر عليه المهاجرون والانصار فأى إجماع مع هذا قال ابن عبد البر الخلاف في المسألة موجود قديماً وحديثاً قال ولم يختلف أهل مكة (إن بسم الله الرحمن الرحيم) أول آية من فاتحة ولو ثبت إجماع أهل المدينة لم يكن حجة مع وجود الخلاف لغيرهم هذا مذهب الجمهور وأما قولهم قال النبي صلى الله عليه وسلم لابي بن كعب «كيف تقرأ أم القرآن فقال الحمد لله رب العالمين» فجوابه ان هذا غير ثابت وإنما لفظه في كتاب الترمذى «كيف تقرأ في الصلاة فقرأ أم القرآن» وهذا لادليل فيه وفي سنن الدارقطني عكس ما ذكره وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لبريدة «بأى شيء تستفتح القرآن اذا انتحيت الصلاة قال قلت بسم الله الرحمن الرحيم» وعن علي وجابر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم معناه والله اعلم *

بقدر القراءة ولما لا يزمه الذكر ولا الوقوف بقدر القراءة لما روى انه صلى الله عليه واله وسلم قال (١) «اذا قام احدكم الى الصلاة فليتوضأ كما أمره الله فان كان لا يحسن شيئا من القرآن فليحمد الله

(١) «حديث» اذا قام احدكم الى الصلاة فليتوضأ كما أمره الله تعالى فان كان لا يحسن شيئا من القرآن فليحمد الله وليكبره الحاكم من حديث ربيعة بن رافع يلفظ لاتم صلاة احدكم حتى يسبع الوضوء كما أمره الله الحديث بطوله ولفظه فان كان ممل قرآن فاقراً به والا فاحمد الله وكبره وهله وقد تقدم في اوائل الباب *

(فرع) في مذاهب العلماء في الجهر بسم الله الرحمن الرحيم: قد ذكرنا ان منحنينا استحباب الجهر بها حيث يجهر بالقراءة في الفاتحة والسورة جميعا فلها في الجهر حكم باقي الفاتحة والسورة هذا قول اكثر العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الفقهاء والقراء فأما الصحابة الذين قالوا بغيره والحافظ أبو بكر الخطيب عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وعمار بن ياسر وأبي بن كعب وابن عمر وابن عباس وأبي قتادة وأبي سعيد وقيس بن مائل وأبي هريرة وعبد الله بن أبي أوفى وشداد بن أوس وعبد الله بن جعفر والحسين بن علي وعبد الله جعفر (١) ومعاوية وجماعة المهاجرين والانصار الذين حضروه لما صلى بالمدينة وترك الجهر فانكروا عليه فرجع الى الجهر به ارضى الله عنهم أجمعين (قال الخطيب) وأما التابعيون ومن بعدهم ممن قال بالجهر بها فهم اكثر من ان يذكرها وأوسع من أن يحصرها ومنهم سعيد بن المسيب وطاوس وعطاء ومجاهد وأبو اثل وسعيد بن جبير وابن سيرين وعكرمة وعلي بن الحسين وابنه محمد بن علي وسالم بن عبد الله ومحمد بن التكداد وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ومحمد ابن كعب ونافع مولي ابن عمر وعمر بن عبد العزيز وأبو الشعثاء ومكحول وحبيب بن ابي ثابت والزهرى وأبو قلابه وعلي بن عبد الله بن عباس وابنه محمد بن علي والازرق بن قيس وعبد الله بن مغفل بن مقرن فهؤلاء من التابعين قال الخطيب ومن قبله بعد التابعين عبد الله بن عمر العمري والحسن بن زيد وعبد الله بن حسن وزيد بن علي بن حسين ومحمد بن عمر بن علي وابن أبي ذئب والليث بن سعد واسحق بن راهويه ورواه البيهقي عن بعض هؤلاء وزاد في التابعين عبد الله بن صفوان ومحمد بن الحنفية وسليمان التيمي ومن تابعهم المصنفين سليمان وقله ابن عبد البر عن بعض

وايكبره» وروى ابن جلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال «اني لا استطيع أن آخذ شيئا من القرآن فلعني ما يجزيني في صلاتي فقال قل سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله» (١) ثم هل يتعين شيء من الاذكار ام يتخير فيها فيه وجان احداهما السكامات المذكورة في الخبر الثاني متعينة لظاهر الامر وعلي هذا اختلفوا منهم من قال تكفيه هذه

(١) حديث ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني لا أستطيع أن آخذ من القرآن شيئا فلعني ما يجزئني في صلاتي فقال قل سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله أبو داود واهم والنسائي وابن الجارود وابن حبان والحاكم والدارقطني واللفظ له من حديث أبي أوفى بهذا او اتم منه وفيه ابراهيم السككي وهو من رجال البخاري لكن عيب عليه اخراج حديثه وضعفه النسائي وقال ابن القطان ضعفه قوم فلم يأتوا بحجة وذكره النووي في الخلاصة في فصل الضعيف وقال في شرح المذهب رواه أبو داود والنسائي بإسناد ضعيف وكان سببه كلامهم في ابراهيم وقال ابن عدى لم اجد له حديثا منكرا للثقة انتهى ولم يتقدم به بل رواه الطبراني وابن حبان في صحيحه ايضا من طريق طلحة بن مصرف عن ابن ابى اوفى ولكن في اسناده الفضل بن موفق ضعفه ابو حاتم *

هؤلاء وزاد قال هو قول جماعة أصحاب ابن عباس طاوس وعكرمة وعمر بن دينار وقول ابن جريج وسلم بن خالد وسائر أهل مكة وهو أحد قولي ابن وهب صاحب مالك وحكاه غيره عن ابن المبارك وأبي ثور. وقال الشيخ أبو محمد المقدسي والجهر بالبسملة هو الذي قرره الأئمة الحفاظ واختاروه وصنفوا فيه مثل محمد بن نصر المروزي وأبي بكر بن خزيمة وأبي حاتم بن حبان وأبي الحسن الدارقطني وأبي عبد الله الحاكم وأبي بكر البيهقي والخطيب وأبي عمرو بن عبد البر وغيرهم رحمهم الله. وفي كتاب الخلافات للبيهقي عن جعفر بن محمد قال اجتمع (١) محمد صلى الله عليه وسلم علي الجهر «بسم الله الرحمن الرحيم» ونقل الخطيب عن عكرمة أنه كان لا يصلي خلف من لا يجهر «بسم الله الرحمن الرحيم» وقال أبو جعفر محمد بن علي لا ينبغي الصلاة خلف من لا يجهر. قال أبو محمد واعلم أن أئمة القراءة السبعة (منهم) من يري البسملة بلا خلاف عنه (ومنهم) من روى عنه الامران وليس فيهم من لم يسلم بلا خلاف عنه فقد بحثت عن ذلك أشد البحث فوجدته كما ذكرته. ثم كل من رويت عنه البسملة ذكرت بلفظ الجهر بها إلا روايات شاذة جاءت عن حمزة رحمه الله بالاسرار بهذا وهذا كما يدل من حيث الاجمال علي ترجيح اثبات البسملة والجهر بها. وفي كتاب البيان لابن أبي هاشم عن أبي القاسم بن المسلسي قال كنا قرأ «بسم الله الرحمن الرحيم» في أول فاتحة الكتاب في أول سورة البقرة وبين السورتين في الصلاة وفي الفرض كان هذا مذهب القراء بالمدينة وذهبت طائفة إلى أن السنة الاسرار بها في الصلاة السرية والجهرية وهذا حكاه ابن المنذر عن علي بن أبي طالب وابن مسعود وعمار بن ياسر وابن الزبير والحكم وحامد والاوزاعي والثوري وإبي حنيفة وهو مذهب أحمد بن حنبل وإبي عبيد وحكي عن النخعي وحكي القاضي أبو الطيب وغيره عن ابن أبي ليلى والحكم أن الجهر والاسرار سواء (واعلم) أن مسألة الجهر ليست مبنية علي

كذلك إلا ما
لما جمع أصحاب
فليحذر

الكلمات الخمس لانه قال علمني ما يجزئني في صلاتي والنبي صلى الله عليه وآله وسلم علمهم هذه الكلمات وبهذا قال أبو علي الطبري والقاضي أبو الطيب ومنهم من قال يضم اليها كلمتين آخرين حتى تصير سبعة أنواع فيكون كل نوع بدلا عن آية والمراد بالكلمات ههنا أنواع الذ لا اللفاظ المفردة واصحها انه لا يتعين شيء من الاذكار وبه قال أبو اسحق المروزي وهذا هو الذي ذكره في الكتاب لانه أطلق فقال فيأتي بتسيح وتهليل وعلي هذا فعرض الجهر للكلمات الخمس جرى علي سبيل التمثيل وهل يشترط أن لاتنقص حروف ما يأتي به عن حروف الفاتحة وفيه وجهان كما ذكرنا فيما اذا احسن غير الفاتحة من القرآن والاصح وهو المذكور في الكتاب انه شرط ثم قال امام الحرمين لا يري ههنا الا الحروف بخلاف ما اذا احسن غير الفاتحة من القرآن فانه يراعي عدد الايات وفي الحروف الخلاف وقال في التهذيب يجب أن يأتي بدبعة أنواع من الذكر ويقام كل نوع

مسألة اثبات البسمة لان جماعة من يرى الاسرارها يعتقدونها قرآناً بل رويها من سنته كالنعوذ
والثأمين وجماعة من يرى الاسرارها يعتقدونها قرآناً وانما أسروا بها وجرأ اولئك لما ترجع عند
كل فريق من الاخبار والآثار . واحتج من يرى الاسرار بحديث أنس رضي الله عنه « أن النبي
صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر رضي الله عنهما كانوا يقتنون الصلاة بالحمد لله رب العالمين »
رواه البخاري وعن أنس أيضاً رضي الله عنه قال « صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر
وعمر وعثمان فلم اسمع احداً منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم » رواه مسلم وعنه « صليت خلف
النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان فكأنوا يقتنون بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون
بسم الله الرحمن الرحيم في أول القراءة ولا في آخرها » رواه مسلم وفي رواية الدارقطني « فلم أسمم
أحداً منهم يمجهر بيسم الله الرحمن الرحيم » . وعن عائشة رضي الله عنها قالت « كن رسول الله
صلى الله عليه وسلم يستفتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين » رواه مسلم وروى
عن ابن عبد الله بن مغفل قال « سمعني أبي يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم فقال أي بني اياك والحدث
فاني صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومع أبي بكر وعمر وعثمان فلم اسمع رجلاً منهم يقوله
فاذا قرأت قل الحمد لله رب العالمين » رواه الترمذي والنسائي قال الترمذي حديث حسن وعن
ابن مسعود رضي الله عنه قال « ما جهر رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة مكتوبة بيسم الله الرحمن الرحيم ولا يمجهر ولا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم
منسوخ قال سعيد بن جبير « كن رسول الله صلى الله عليه وسلم يمجهر بيسم الله الرحمن الرحيم
بمكة وكن اهل مكة يدعون مسيلة الرحمن فقالوا ان محمداً يدعو الي الإلهامه فأمر رسول الله صلى
الله عليه وسلم فأخفاها فما جهر بها حتى مات » قالوا وسئل الدارقطني بمصر حين صنف كتاب
الجهر فقال لم يصح في الجهر بها حديث . قالوا وقال بعض التابعين الجهر بها بدعة قالوا وقياساً
علي التعود . قالوا ولانه لو كان الجهر ثابتاً لقل قلائ متواتراً أو مستفيضاً كوروده في سائر القراءة
واحتج أصحابنا والجرجري استجاب الجهر بأحاديث وغير هاجمها ولخصها الشيخ ابو محمد المقدسي
فقال (اعلم) ان الاحاديث الواردة في الجهر كثيرة (منهم) من صرح بذلك (ومنهم) من فهم من

مقام آتوهذا أقرب تشبيها لمقاطع الأنواع بفايات الايات وهل الادعية المحضة كالاتيقية ترد
للشيخ ابي محمد قال امام الحرمين والاشبه ان ما يتعلق بأمور الآخرة كالاتيقية وما يتعلق بالدنيا
ويشترط ان لا يقصد بالله ذكر المساتي به شيئاً آخر سوى البدلية كما اذا استفتح أو تعوذ علي قصد
اقامة مستهما ولكن لا يشترط قصد البدلية فيما ولا في غيرها من الالذكر في أظهر الوجهين وان
لم يحسن شيئاً من القران والالذكر فعليه ان يقوم بقدر الفاتحة ثم يركع وكل ما ذكرناه فيما اذا
لم يحسن الفاتحة أصلاً .

عبارة ولم يرد تصريح بالاسرار بها علي النبي صلى الله عليه وسلم إلا روايتان (احدهما) عن ابن مغفل وهي ضيقة (والثانية) عن أنس وهي مغللة بما اوجب سقوط الاحتجاج بها كما سنوضح ان شاء الله تعالى (ومنهم) من استدلل بحديث « قسمت الصلاة » السابق ولادليل فيه علي الاسرار (ومنهم) من يستدل بحديث عن عائشة وحديث عن ابن مسعود واعتادهم علي حديثي أنس وابن مغفل لم يدع أبو الفرج بن الجوزي في كتابه التحقيق غيرها فقال لاحديثان فذكرهما وسنوضح أنه لا حاجة فيها وأما أحاديث الجهر فالحجة قائمة بما يشهد ما بالصحة (منها) وهو ما روى عن ستة من الصحابة أبي هريرة وأمس سلمة وابن عباس وأنس وعلي بن أبي طالب وسمرة بن جندب رضي الله عنهم: أما أبو هريرة فوردت عنه احاديث دالة علي ذلك من مائة أوجه (الاول) ما هو مستبعد بن منق علي صحته رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة « قال في كل صلاة قراءة » وفي رواية « بقراءة » وفي أخرى « لاصلاة الا بقراءة » قال أبو هريرة « فأعلن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلمه لكم وما أخفاه أخفيته لكم » وفي رواية « فأسمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أسمعكم وما أخفى منا أخفيته منكم » كل هذه الالفاظ في الصحيح بعضها وفي الصحيحين وبعضها في أحدهما ومعناه يجهر بما جهر به ويسر بما أسر به ثم قد ثبت عن أبي هريرة أنه كان يجهر في صلاته بالسلمة فدل علي أنه سمع الجهر بها من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الخطيب أبو بكر الحافظ البغدادي الجهر بالتسمية مذهب لابي هريرة حفظ عنه واشتهر به ورواه عنه غير واحد من أصحابه (الوجه الثاني) حديث نعيم بن عبد الله المجرى قال « صليت وراء أبي هريرة رضي الله عنه قرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بأم الكتاب حتى اذا بلغ ولا الضالين قال آمين وقال الناس آمين ويقول كلما سجد الله أكبر واذا قام من الخلوص من الاثنين قال الله أكبر ثم يقول اذا سلم والذي نفسي بيده اني لاشبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم » رواه النسائي في سننه وابن خزيمة في صحيحه قال ابن خزيمة في مصنفه فاما المجرى يسلم الله الرحمن الرحيم في الصلاة فقد صح وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم باسناد ثابت متصل لاشك ولا ريب عند أهل المعرفة بالخبر في صحة سننه واتصاله فذكر هذا الحديث ثم قال قد بان وثبت ان النبي

قال « فان لم يحسن التصف الاول منها آتي بالذكر بدلا عنه ثم يأتي بالنصف الاخير » اصل للمسألة ان من يحسن بعض الفائحة دون بعض يكرره ام يأتي به ويدل الباقي في وجهان وقيل قولان (احدهما) انه يكرر ما يحسنه قدر الفائحة ولا يعدل إلى غيره لان بعضها اقرب الي الباقي من غيرها فصار كما اذا احسن غيرها من القرآن لا يعدل الي الذكر (واضح) انه يأتي به ويدل الباقي لان الشيء الواحد لا يكون اصلا وبدلا ويدل علي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم « امر ذلك السائل بالكلمات الخمس » ومنها الحمد لله وهذه الكلمات من جملة الفائحة ولم يامر بتكررها

صلى الله عليه وسلم كان يمجهر بيسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة واخرجه ابو حاتم ابن حبان في صحيحه والدارقطنى في سننه وقال هذا حديث صحيح وكلهم ثقات ورواه الحاكم في المستدرک علي الصحيح وقال هذا حديث صحيح على شرط البخارى وسلم واستدل به الحافظ البيهقي في كتاب الخلفيات ثم قال رواة هذا الحديث كلهم ثقات مجمع على عدالتهم محتج بهم في الصحيح : وقال في السنن الكبير وهو اسناد صحيح وله شواهد واعتمد عليه الحافظ ابو بكر الخطيب في اول كتابه الذى صنعه في الجهر بالسلمة في الصلاة فرواه من وجوه متعددة مرضية ثم قال هذا الحديث ثابت صحيح لا يتوجه عليه تعليق في اتصاله وحقه رجاله (الوجه الثالث) ما رواه الدارقطنى في سننه من طريقين عن منصور بن ابي مزاحم قال حدثنا ادريس عن الملا بن عبد الرحمن بن يعقوب عن ابيه عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم « انه كان اذا قرأ وهو يؤم الناس افتتح بسم الله الرحمن الرحيم قل ابو هريرة هي آية من كتاب الله اقروا ان شئتم فاتحة الكتاب فانها الآية السابعة » في رواية أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان اذا أم الناس قرأ بسم الله الرحمن الرحيم » قال الدارقطنى رجال اسنده كلهم ثقات . وقال الخطيب قد روى جماعة عن ابى هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يمجهر بيسم الله الرحمن الرحيم ويأمر به فذكر هذا الحديث » وقال بدل قرأ جهر . وعن الزهرى عن ابن المسيب عن ابى هريرة قال « كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يفتتح القراءة بيسم الله الرحمن الرحيم » وعن أبى حازم عن ابى هريرة قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم يمجهر بقراءة بسم الله الرحمن الرحيم » قال الشيخ ابو محمد القسسى فلا عذر لمن يترك صريح هذه

وهذا الخلاف فيما اذا كان يحسن لباقي بدلا أما اذا لم يحسن الا ذلك البعض فيكرره بلا خلاف اذا قرر ذلك فلواحسن النصف الثاني دون الاول فقد قال في الكتاب يأتي بالذکر بدلا عن النصف الاول ثم يأتي بالنصف الثاني وهذا جواب على الوجه الاصح ويجب أن يقدم البدل للنصف الاول على قراءة النصف الثاني رعاية للترتيب كما يجب الترتيب في اركان الصلاة وفي كلمات الفاتحة وحكي في التهذيب وجها أنه لا يشترط الترتيب بين البدل والاصل وكيف ما قرأ جاز وأما اذا فرعنا على الوجه الاول وهو أنه يكرر القدر الذى يحسنه فلا يأتي في هذه الصورة للنصف الاول بدلا بل يكرر النصف الاخير وليعلم لهذا الوجه قوله أتى بالذکر بدلا عنه بالواو وكذا قوله ثم يأتي بالنصف الاخير لان كلمة ثم للترتيب وقد ذكرنا وجها أنه لا يجب الترتيب ولو كان الامر بالمعكس فكلن يحسن النصف الاول دون الثاني فعلى الوجه الاول يكرره وعلى الاصح يأتي بالنصف الاول ثم بالذکر بدلا عن الثاني *

قال (فان تعلم قبل قراءة البدل لزمه قراءتها وان كان بعد الركوع فلا وان كان قبل الركوع

وبعد الفراغ فوجبان) *

الاحاديث عن أبي هريرة ويعتمد روايته حديث «قسمت الصلاة» ويحمله علي ترك التسمية مطلقا أو علي الاسرار وليس في ذلك تصريح بشئ منهما والجميع رواية صحابي واحد فالتوفيق بين رواياته أولي من اعتقاد اختلافها مع أن هذا الحديث الذي رواه الدارقطني بإسناده حديث «قسمت الصلاة» بعينه فوجب حل الحديثين علي ما صرح به في أحدهما . وأما حديث أم سلمة فرواه جماعة من الثقات عن ابن جريج عن عبد الله بن أبي مليكة عن عائشة رضي الله عنها قالت «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم مالك يوم الدين» وفي رواية «كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إذا قرأ قطع قراءته آية آية» وهو الحاكم في المستدرک وابن خزيمة والدارقطني وقال اسناده كلهم قنات وهو اسناد صحيح وقال الحاكم في المستدرک هو صحيح علي شرط البخاري ومسلم ورواه عمر بن هارون البلخي عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «قرأ في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم فمدها آية الحمد لله رب العالمين آيتين الرحمن الرحيم ثلاث آيات مالك يوم الدين أربع آيات وقال هكنا إياك نعبد وإياك نستعين وجمع خمس أصابعه» قال أبو محمد لما وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم علي هذه المقاطع أخبرته أنه عند كل مقطع آية لأنه جمع عليه أصابعه فبعض الرواة حين حدث بهذا الحديث نقل ذلك زيادة في البيان وفي عمر بن هارون هذا كلام لبعض الحفاظ إلا أن حديثه أخرجه ابن خزيمة في صحيحه وأما الزيادة التي في حديثه وهي قوله قرأ في الصلاة فرواها الطحاوي من حديث ابن جريج بسنده وذكر الرازي له تأويلات ضيقة ابطلتها في الكتاب الطويل وأما حديث ابن عباس فرواه الدارقطني في سننه والحاكم في المستدرک بإسنادهما عن سعيد بن جبير عن ابن عباس

جميع ما سبق فيما إذا استمر العجز عن القراءة في الصلاة فالما إذا تعلقت الفاتحة في أثناءها أو لقته إنسان أو أحضر مصحف وتمكن من القراءة منه فينظر إن اتفق ذلك قبل الشروع في قراءة البذل فعليه أن يقرأ الفاتحة وإن كان في خلال قراءة البذل مثل إن أتى بنصف الاذکر ثم قدر علي قراءة الفاتحة فعليه قراءة نصف الاخير وفي الاول وجهان احدهما لا يجب كما إذا شرع في صوم الشهرين ثم قدر علي الاعتناق لا يلزمه العنول الي الاعتناق وأظهرهما يجب كما إذا وجد الماء قبل تمام التيمم يبطل تيممه وإن كان ذلك بعد قراءة البذل وبعد الركوع فلا يجوز الرجوع وقد مضت تلك الركعة علي الصحيح وإن كان بعد القراءة وقبل الركوع فوجهان احدهما عليه قراءة الفاتحة لأن محل القراءة باق وقد قدر عليها وأظهرهما لا يجب لأن البذل قد تم ونأدى الفرض به وأشبهه ما أتى المكفر بالبذل ثم قدر علي الاصل أو صلى بالتيمم ثم قدر علي الوضوء ويجوز أن يبطل قوله لزمه قراءتها بالواو لأن قوله قبل قراءة البذل يتناول ما إذا لم يشرع في البذل أصلا وما إذا شرع لكن لم

رضي الله عنهما قال « كلن النبي صلى الله عليه وسلم يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم » قال الحاكم هذا اسناد صحيح وليس له علة وأخرج الدارقطني حديثين كلاهما عن ابن عباس وقال في كل واحد منهما هذا اسناد صحيح ليس في رواه مجروح (أحدهما) ان النبي صلى الله عليه وسلم « يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم » (والثاني) « كلن النبي صلى الله عليه وسلم ففتح صلاة بيسم الله الرحمن الرحيم » وهذا الثاني رواه الترمذي وقال ليس اساده بذلك قال أبو محمد المقمى فحصل لنا والحمد لله عدة أحاديث عن ابن عباس صحها الأئمة لم يذكر ابن الحوزي فالتحقيق شيئا منها بل ذكر حديثا رواه عمر بن حفص المكي عن ابن جريج عن عطاه عن ابن عباس « ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم في السورتين حتى قبض » قال ابن الحوزي وعمر بن حفص أجمعا على تركه وليس هذا بانصاف ولا تحقيق فانه يومئذ ليس عن ابن عباس في الجهر سوى هذا الحديث الضعيف: وأما حديث أنس فلا استدلال به من أوجه (الاول) ان في صحيح البخاري من حديث عمرو بن عاصم عن عهام وجبر عن قتادة قال « سئل أنس كيف كانت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كانت مدأ » ثم قرأ « بسم الله الرحمن الرحيم بمد بسم الله وبمدا الرحمن وبمدا الرحيم » قال الحافظ أبو بكر محمد بن موسى الخازمي هذا حديث صحيح لا نعرف له علة قال وفيه دلالة على الجهر مطلقا يتناول الصلاة وغيرها لان قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم لو اختلفت في الجهر بين حالتي الصلاة وغيرها لينها أنس ولما أطلق جوابه حيث اجاب بالسئلة دل على النبي صلى الله عليه وسلم يجهر بها في قراءته ولولا ذلك لأجاب أنس (الحمد لله رب العالمين)

ينته حتى تعلم الفاتحة وقد ذكرنا في الصورة الثانية وجوبه ويجوز أن يعلم قوله فوجها في الصورة الأخيرة أيضا لان صاحب البيان ذكر طرقا آخر أنه لا يجب قراءة الفاتحة وجبا واحدا * قال (ثم بعد الفاتحة سنتان أحدهما التأمين مع تخفيف الميم ممدودة أو مقصورة وفي جهر الامام بخلافه الاظهر الجهر وليؤمن للمؤمن مع تأمين الامام لا قبله ولا بعده) *

ينبأ أن لركن قراءة سنتين لاحقتين تستغل ذكرها حين فرغ من احكام الفاتحة أحداها التأمين فيستحب لكل من قرأ الفاتحة خارج الصلاة أو في الصلاة أن يقول عقب الفراغ آمين ثبت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) ومعنى الكلمة ليكن كذلك وفيها لغتان القصر والممد

(١) (قوله) يستحب عقب الفراغ من الفاتحة آمين ثبت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كانه يشير الى ما رواه الدارقطني والحاكم من طريق الزبيدي عن الزهري عن سعيد وابي سلمة عن ابي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا فرغ من قراءة ام القرآن رفع صوته وقال آمين قال الدارقطني اسناده حسن والحاكم صحيح على شرطهما والبيهقي حسن صحيح وعند النسائي من طريق نعيم الجمر عن ابي هريرة صلى الله عليه وسلم رفع صوته ولا الضالين قال آمين ثم قال والذي نفسي بيده اني لا اشبهكم صلاة رسول الله ﷺ وعلقه البخاري *

وحدثنا أبو بكر النيسابوري قال حدثنا الربيع قال ثنا الشافعي فذكره الا انه قال فلم يقرأ (بسم الله الرحمن الرحيم) لأن القرآن ولم يقرأ للسورة بعدها فذكر الحديث وزاد الانصاري ثم قال فلم يصل بعد ذلك الا قرأ (بسم الله الرحمن الرحيم) لأن القرآن والسورة ورواه الشافعي من وجه آخر وقال فتداه المهاجرون والانصار حين سلم بامعاوية أسرفت صلاتك أين (بسم الله الرحمن الرحيم) وقد حصل الجواب في الكتاب الكبير عما اورد في إسناد هذا الحديث ومتمته ويكفيتم انه على شرط مسلم (الوجه الرابع) روى الدارقطني في سنن مؤمنه عن المعتمر بن سليمان عن ابيه عن انس قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم يجهر بالقراءة يسم الله الرحمن الرحيم » قال الدارقطني اسناده صالح وفيه عن محمد بن ابي السري الصقلاني قال صليت خلف للمعتمر بن سليمان مالا احصى صلاة للمغرب والصبح فكان يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم قبل فاتحة الكتاب وبعدها وصمعت المعتمر يقول ما آتوا ان اقتدى بصلاة أبي وقال أبي ما آتوا ان اقتدى بصلاة أنس بن مالك وقال أنس رضي الله عنه ما آتوا ان اقتدى بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الدارقطني إسنادهم كلهم ثقات وأخرجه الحاكم في المستدرك وقال رواية هذا الحديث عن آخرهم ثقات وأخرج الحاكم أيضا عن شريك بن عبد الله عن أنس قال « صمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم » قال الحاكم رواه ثقات قال الحاكم في هذه الاخبار معارضة لمحدث قتادة عن أنس السابق في ترك قراءة البسملة وهو كما قال لانه اذا صح عنه ما ذكرناه فعلا ورواية

حتى أن للسجدة للوجه (٢) ويروى عن أبي هريرة قال كان اذا امن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امن من خلفه حتى كان للسجدة ضجة (١) ولان المعتدي متابع للامام في التأمين فانه انما يؤمن لقراءته فيتبعه في الجهر كما يتبعه في التأمين ومنهم من اثبت قولين في المسألة ولكن لا على الاطلاق

(١) حديث (أبي هريرة) كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا امن من خلفه حتى ان للسجدة ضجة ثم أله بهذا اللفظ لكن روى عنه ابن ماجه من حديث بشر بن رافع عن أبي عبد الله عن أبي هريرة عن أبي هريرة قال ترك الناس التأمين كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قال غير المنضوب عليهم ولا الضالين قال آمين حتى يسميها أهل الصف الاول فيرجع بها للسجدة ورواه ابو داود من هذا الوجه بلفظ حتى يسمع من يليه من الصف الاول ولم يذكر قول أبي هريرة عن بشر بن رافع ضعيف وابن عم أبي هريرة قيل لا يعرف وقد وثقه ابن حبان (تنبيه) قال ابن الصلاح في الكلام على الوسيط هذا الحديث أورده التزالي هكذا فيما لمام الحرمين انه اوردته في نهايته كذلك وهو غير صحيح مرفوعا وانما رواه الشافعي من حديث عطاء قال كنت اسمع الائمة ابن الربيع من بعده يقولون آمين حتى ان للسجدة للوجه وقال التووي مثل ذلك وزاد هذا غلط منهما وكأنه وابن الصلاح ارادوا لفظ الحديث والحق معها لكن سياق ابن ماجه يعطي بعض مناه كما اسلفناه *

فكيف يظن به انه يروى ما يفهم خلافه فهو لم يقتد في جهره بها الا برسول الله صلى الله عليه وسلم
 في الصحيحين عن حماد بن زيد عن ثابت عن أنس «إني لا أكون أصلي بك كما رأيت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يصلي بنا» قال ابو محمد القاسمي قد حصل لنا والحمد لله عدة احاديث جيدة في الجهر
 وتعرض ابن الجوزي لتضعيف بعض رواة عن أنس لم نذكرها نحن وتعرض مما ذكرناه رواية شريك
 وطعن فيه (وجواب) ما قال ان شريكاً من رجال الصحيحين ويكتفي أن نحتاجهما احتج به البخاري
 ومسلم وفيما ذكرناه من الاحاديث الصحيحة للشهود لها بالصحة ما يرد قول ابن الجوزي انه لم يصح عن
 أنس شيء في الجهر: وأما حديث علي رضي الله عنه الذي بدأ الدارقطني بذكره في سنه قال «كل النبي صلى الله
 عليه وسلم قرأ (بسم الله الرحمن الرحيم) في صلاته قال الدارقطني هذا إسناد على لا بأس به وقد
 احتج به ابن الجوزي على المالكي في تركهم البسملة في الصلاة ولم ينجح في المسألة بغيره ثم ساق الدارقطني
 الروايات في ذلك عن غير علي من الصحابة ثم ختمها برواية عنه حين قال مثل علي رضي الله عنه عن
 السبع المثاني فقال (الحمد لله رب العالمين) قليل إنما هي ست آيات فقال (بسم الله الرحمن الرحيم)
 أنه قال الدارقطني إسناده كلهم ثقات وإذا صح أن علياً يعتقدونها من الفاتحة فلها حكم باقي الجهر
 وأما حديث سمرة فأخرجه الدارقطني والبيهقي عن حميد عن الحسن عن سمرة رضي الله تعالى عنه
 قال «كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم سكتان سكتة إذا قرأ بسم الله الرحمن الرحيم وسكتة
 إذا فرغ من القراءة» وأنكر ذلك عمران بن حصين فكتبوا إلى أبي بن كعب وكتب ان صدق
 سمرة قال الدارقطني كلهم ثقات وكان علي بن المديني يثبت سمع الحسن من سمرة قال الخطيب فقوله
 سكتة إذا قرأ (بسم الله الرحمن الرحيم) يعني إذا أراد ان يقرأ لأن السكتة إنما هي قبل قراءة
 البسملة لا بعدها (وأما الجواب) عن استدلالهم بحديث أنس «كانوا يفتنون سورة الفاتحة لا بالسورة
 رب العالمين» وعن حديث عائشة فهو ان المراد كانوا يفتنون سورة الفاتحة لا بالسورة
 وهذا التأويل متعين للجمع بين الروايات لان البسملة مروية عن عائشة رضي الله عنها فلا ورأيتم
 النبي صلى الله عليه وسلم ولأن مثل هذه العبارة وردت عن ابن عمر وأبي هريرة رضي الله عنهم
 وهما عن صح عنه الجهر بالبسملة فدل علي ان مراد جميعهم اسم السورة فهو كقوله بالفاتحة وقد
 ثبت ان اول الفاتحة البسملة فتعين الابتداء بها وأما الرواية التي في مسلم «لم اسمع احداً منهم يقرأ

بل فيما اذا جهر الامام اما اذا لم يجهر الامام فيجهر المأمون ليتنبه الامام وغيره ومنهم من حمل النصين
 على حالين فحيث قل لا يجهر المأمون او اذا قل المقتدون او صغر المسجد وبلغ صوت
 الامام القوم فيكفي اسماعه ايام التأمين كاصل القراءة وان كثرت القوم يجهرون حتى يبلغ الصوت
 الكل والاحب ان يكون تأمين المأموم مع تأمين الامام لاقبله ولا يعلنه لما روى عن ابي هريرة

(بسم الله الرحمن الرحيم » قال أصحابنا هي رواية لفظ الاول بالمعنى الذي فهمه الراوى عبر عنه علي قدر فهمه فأخطأ ولو بلغ الحديث بلفظه الاول لاصاب فان اللفظ الاول هو الذي اتفق عليه الحفاظ ولم يخرج البخارى والترمذى وابوداؤد وغيره والمراد به اسم السورة كما سبق وثبت في سنن الدارقطى عن أنس قال « كنا نصلى خلف النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم فكانوا يفتحون بأمر القرآن فيما يجهر به » قال الدارقطى هذا صحيح وهو دليل صريح لتأويلنا قد ثبت الجهر بالبسملة عن أنس وغيره كما سبق فلا بد من تأويل ماظهر خلاف ذلك . قال الشيخ أبو محمد المقدسى ثم للناس في تأويله والكلام عليه خمس طرق (أحداها) وهي التى اختارها ابن عبد البر أنه لا يجوز الاحتجاج به لتلونه واضطرابه واختلاف الفاظه مع تغيير معانيها فلاحجة في شيء منها عندى لانه قال مرة كانوا يفتحون (بالحمد لله رب العالمين) ومرة كانوا لا يجهرون (بسم الله الرحمن الرحيم) ومرة كانوا لا يقرؤنها ومرة لم أسمهم يقرؤنها ومرة قال وقد سئل عن ذلك كبرت ونسيت فحصل هذه الطريقة إنما يحكم بتعارض الروايات ولا يحصل بعضها أولي من بعض فيسقط الجسيم ونظير ما فعلوا في رد حديث أنس هذا ما نقله الخطابي في معالم السنن عن أحمد بن حنبل أنه رد حديث رافع بن خديج في المزارة لاضطرابه وتلونه وقال هو حديث كثير الألوان (الطريقة الثانية) أن نرجح بعض الفاظ هذه الروايات المختلفة على باقيةا ونرد ما خالفها اليها فلا نجد الرجحان الا للرواية التي علي لفظ حديث عائشة « أنهم كانوا يفتحون بالحمد لله » أى بالسورة وهذه طريقة الامام الشافعي ومن تبعه لان أكثر الرواة

رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « اذا أمن الامام امتت للملائكة فامنوا فان من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » (١) فان لم يتفق ذلك أمن عقيب تأمينه » واما حفظ الكتاب فلك ان تعلم قوله التأمين بالميم لانه روى مالك أنه لا يسن اتأمين للمصلى أصلا وعنه رواية اخرى أن الامام لا يؤمن في الجهرية ورواية اخرى ان الامام والمأموم يؤمنان لكن يسران وهو

(١) « حديث » ابى هريرة إذا امن الامام امتت للملائكة فامنوا فانه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه متفق عليه من طريق الزهرى عن سعيد وابى سلمة عنه إلا قوله امتت للملائكة فاقتردها البخارى ولفظه إذا امن الامام فامنوا فان الملائكة تؤمن فمن وافق تأمينه ثم اتفقا عليه عن طريق الاعرج عن ابى هريرة لفظ آخر اذا قال احدكم في صلاته آمين وقالت الملائكة في السماء آمين فوافقت احدهما الاخرى غفر له ما تقدم من ذنبه وفي رواية اذا قال القارىء ولا الضالين فقال من خلفه آمين فوافق قوله قول اهل السماء غفر له ما تقدم من ذنبه وله طرق : (تنبيه) ذكر النزالي في الوسيط وفي الوجيز زيادة ما تقدم من ذنبه وما تأخر قال ابن الصلاح وهي زيادة ليست بصحيحة وليس كما قال كما بينته في طرق الاحاديث الواردة في ذلك .

على هذا اللفظ وتقول في رواية الدارقطني « بأمر القرآن » فكان أنسا أخرج هذا الكلام مستدلا به على من يجوز قراءة غير الفاتحة أو يبدأ بغيرها ثم اقررت الرواة عنه (فمنهم) من أداه بلفظه فأصاب (ومنهم) من فهم منه حذف البسمة فغير عنه بقوله « كانوا لا يقرؤون » أو فلم أسمهم يقرؤون البسمة (ومنهم) من فهم الاسرار فغير عنه (فان قيل) اذا اختلفت لفاظ روايات حديث قضى المبين منها على الجميل فان سلم أن رواية يستحسن محتملة فرواية لا يجهرون تعين المراد (قلنا) ورواية « بأمر القرآن » تعين المعنى الآخر فاستوبا وسلم لنا ما سبق من الاحاديث المصرفة بالجهر عن أنس وغيره وتلك لا تحتمل تأويلا وهذه امكن تأويلها بما ذكرناه فأولت وجمع بين الروايات والفاظها (الطريقة الثالثة) ان يقال ليس في هذه الروايات ما ينافي أحاديث الجهر الصحيحة السابقة أما الرواية المتفق عليها فظاهرة وأما قوله لا يجهرون فللراد به نفي الجهر الشديد الذي نهي الله تعالى عنه بقوله تعالى (ولا تجهروا بالصلاة) ولا تخافت بها واجتمع بين ذلك سيلا (فنفى أنس رضي الله عنه الجهر الشديد دون اصل الجهر بدليل انه هو روى الجهر في حديث آخر وأما روايته يروى يسرون فلم يرد حقيقة الاسرار وهذه طريقة الامام ابى بكر بن خزيمة وأما اراد بقوله يسرون التوسط للمأمور به الذي هو بالنسبة الى الجهر المنهي عنه كالاسرار واختار هذا اللفظ مبالغة في نفي الجهر الشديد المنهي عنه وهذا معني ما روى عن ابن عباس انه قال الجهر (يسم الله الرحمن الرحيم) قراءة الاعراب اراد الجهر الشديد قراءة الاعراب لجهلهم وشدهم لان ابن عباس ممن رأى الجهر

مذهب أبي حنيفة ولذلك اعلم قوله الاظهر الجهر بعلامتها وقوله محدودة أو مقصورة على ثنائيت على تقدير الكلمة وقوله وفي جهر للمأموم به خلاف أى الصلاة الجهرية أو ما في السرية فالجهر الاسرار للمأموم وغيره بلا خلاف ثم قوله خلاف يجوز أن يريد به قولين جوابا على الطريقة المشهورة ويجوز أن يريد به طرفين وهما الاول والثالث فقد ذكرهما في الوسيط فلان كان الاول فهو الاظهر الجهر أى من القولين وان كان الثاني فالعنى والاظهر مما قيل في المسألة انه يجهر *

قال (الثانية السورة) وهي مستحبة للامام والمنفرد في ركعتي الصبح والاولين من غيرهما وفي الثالثة والرابعة قولان منصوحان الجديدانها تستحب (ح) وان كان كل العمل على تقديم المأموم لا يقرأ السورة في الجهرية بل يستمع وان لم يبلغه الصوت ففي قراءته وجهن *

(قوله) وان يقول عقب الفراغ من قراءة الفاتحة آمين خارج الصلاة أو في الصلاة ثبت ذلك عن رسول الله ﷺ : (قلت) روى البخاري في الدعوات من صحيحه من حديث ابى هريرة رضي الله عنه اذا امن القارئ قامنا فالتصير بالقارئ اعلم من ان يكون داخل الصلاة او خارجها وفي رواية لها اذا قال القارئ غير المنصوب عليهم ولا الضالين فقال من خلفه آمين الحديث وقد تقدم حديث الدارقطني والحاكم بلفظ كان اذا فرغ من قراءة ام القرآن قال آمين *

بالبسمة كما سبق (الطريقة الرابعة) رجحها الامام ابن خزيمة وهي رد جميع الروايات الي معنى
 انهم كانوا يسرون بالبسمة دون تركها وقد ثبت الجهر بها بالاحاديث السابقة عن انس
 وكان انس بالغ في الرد علي من انكر الاسرار بها فقال « انا سميت خلف النبي صلى الله
 عليه وسلم وخلفاته فرائيتهم يسرون بها » اى وقع ذلك منهم مرة او مرات لبيان الجواز
 ولم يرد اللوام بدليل مانبت عنه من الجهر رواية وفعل كما سبق فتكون احاديث انس قد دلت
 علي جواز الامرين ووقوعهما من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهما الجهر والاسرار ولهذا اختلفت
 أفعال الصدر الاول في ذلك وهو كالإختلاف في الاذان والاقامة قال أبو حاتم بن حبان هذا عندى
 من الاختلاف المباح والجهر أحب الي فعلي هذا قول من روى « لم يقرأ » أى لم يجهر ولم أسمعهم
 يقرؤن أى يجهرون (الطريقة الخامسة) أن يقال نطق انس بكل هذه الالفاظ المروية في مجالس
 متعددة بحسب الحاجة اليها في الاستدلال والبيان (فان قيل) هلا حلت حديث انس رضي الله
 عنه علي أن آخر الامرين من النبي صلى الله عليه وسلم ترك الجهر بدليل أنه حكى ذلك عن الحلقاء بعده
 (قلنا) منع ذلك ان الجهر مروى عن انس من فعله كما سبق من حديث المعتبر عن ايسع عن انس
 فلا يختار انس نفسه الا ما كان آخر الامرين قال أبو محمد وان رمان ترجيح الجهر فيما نقل انس قلنا
 هذه الرواية التي انفرد بها مسلم المصروفة بخذف البسمة أو بعدم الجهر بها قد عللت وعورضت باحاديث
 الجهر الثابتة عن انس والتعليل يخرجها من الصحة إلي الضعف لان من شرط الصحيح أن لا يكون شاذاً
 ولا معلولاً وان اتصل به مدبقل عدل ضابط عن مثله فالتعليل يضعفه لكونه اطلع فيه علي علة خفية
 قاذحة في صحته كاشفة عن وهم لبعض رواته ولا ينفع حينئذ إخراجها في الصحيح لان في نفس الامر
 ضعيف وقد خفي ضعفه وقد تخفي العلة علي أكثر الحفاظ ويعرفها الفرد منهم فكيف والامر هنا
 بالعكس ولهذا امتنع البخارى وغيره من إخراجها وقد علل حديث انس هذا بمانية أو جده كرهاً أبو محمد
 مفصلة وقال الثامن فيها أن اباسمة سعيد بن زيد قال سألت انساً « أكان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يستفتح بالحمد لله رب العالمين أو بيسم الله الرحمن الرحيم فقال إنك لتسألني عن شيء ما أحفظه
 وما سألتني عنه أحد قبلك » رواه احمد بن حنبل في مسنده وابن خزيمة في كتابه والدارقطني في سننه وقال
 إسناده صحيح وهذا دليل علي توقف انس وعدم جزمه بواحد من الامرين وروى عنه الجزم بكل واحد
 منهما فاضطربت احاديثه كلها صحيحة فتعارضت فسقطت وان ترجح بعضها فالترجيح الجهر لكثرة

يسن للامام والمنفرد قراءة سورة بعد الفاتحة في ركعتي الصبح والاولين من سائر الصلوات
 لما سياتي وأصل الاستحباب يتادى بقراءة شيء من القرآن لكن السورة أحب حتي ان السورة
 القصيرة أولي من بعض سورة طويلة وروى القاضي الروياني عن احمد انه يجب عنده قراءة شيء من
 القرآن وهل يسن قراءة السورة في الثالثة من المغرب وفي الثالثة والرابعة من الرباعيات فيه قولان

احاديث مولاه اثبات فهو مقدم على النفي ولعل النسيان عرض له بعد ذلك : قال ابن عبد البر من حفظ عنه حجة على من سأله في حال نسيانه والله اعلم * واما الجواب عن حديث ابن عبد الله بن مغفل فقال اصحابنا والحفاظ هو حديث ضعيف لان ابن عبد الله بن مغفل مجهول : قال ابن خزيمة هذا الحديث غير صحيح من جهة النقل لان ابن عبد الله مجهول وقال ابن عبد البر ابن عبد الله مجهول لا يقوم به حجة وقال الخطيب ابو بكر وغيره هذا الحديث ضعيف لان ابن عبد الله مجهول ولا يرد على هؤلاء الحفاظ قول الترمذي حديث حسن لان مداره على مجهول ولو صح وجب تأويله جمعاً بين الادلة السابقة وذكره في تأويله وجهين (احدهما) قال ابو الفتح الرازي في كتابه في البسطة ان ذلك في صلاة سرية لا جهرية لان بعض الناس قد يرفع قراءته بالبسطة وغيرها رفعاً يسمعه من عنده فنهأه ابو من ذلك وقال هذا محدث والقياس ان البسطة لها حكم غيرهما من القرآن في الجهر والاسرار (الثاني) جواب ابى بكر الخطيب قال ابن عبد الله مجهول ولو صح حديثه لم يؤثر في الحديث الصحيح عن ابى هريرة في الجهر لان عبد الله بن مغفل من احدث اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وابو هريرة من شيوهم وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول لامحابه « ليكني منكم اولوا الاحلام والنهي ثم الذين يلونهم » مكن ابو هريرة يقرب من النبي ﷺ وعبد الله بن مغفل يبعد لخداثة سنه ومعلوم ان القارىء يرفع صوته ويحجر بقراءة تنفى اثباتها اكثر من اولها فلم يحفظ عبد الله الجهر بالبسطة لانه بعيد وهي اول القراءة وحفظها ابو هريرة لقربه واصفائه وجودة حفظه وشدة اعتناؤه واما حديث ابن مسعود رضي الله عنه (جوابه) أنه ضعيف لان من رواه محمد بن جابر التميمي عن حماد عن ابراهيم عن ابن مسعود ومحمد بن جابر ضعيف باتفاق الحفاظ مضطرب الحديث لاسيما في روايته عن حماد بن أبي سليمان . هذا (وفيه) ضعف آخر وهو ان ابراهيم النخعي لم يدرك ابن مسعود بالاتفاق فهو منقطع ضعيف واذا ثبت ضعفه من هذين الوجهين لم يكن فيه حجة (ولو كانت) لكانت الاحاديث الصحيحة السابقة المصرية بالحجر مقدمة لصحتها وكثرها ولاها اثبات وهذا نفي والاثبات مقدم . واما قول سعيد بن جبير ان الجهر منسوخ

الحديث أنها تسن لكن تجعل السورة فيها أقصر لما روى عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان « يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الاولىين في كل ركعة قدر ثلاثين آية وفي الآخرين قدر خمس عشرة آية وفي العصر في الركعتين الاولىين في كل

(١) حديث * ابى سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الاولىين في كل ركعة قدر ثلاثين آية وفي الآخرين قدر خمس عشرة آية وقال نصف ذلك وفي مصر في الركعتين الاولىين في كل ركعة قدر خمس عشرة وفي الآخرين قدر نصف ذلك مسلم في صحيحه بهذا وفي لفظ قدر قراءة لم تنزل السجدة بدل قدر ثلاثين آية وللمنى واحد ووقع هذا الحديث في الاصل تبعا للترغالى تبعا للامام يلقظ قدر سبعين آية قال ابن الصلاح وهو وم تسلسل وتواردوا عليه *

فلا حجة فيه وإن كان قد روى متصلا عنه عن ابن عباس. وقال فانزل الله تعالى (ولا تجهروا أصواتكم) فليس فيه حجة. ولا تخافون (ولا تخافت) عن أصحابك فلا تسمعهم (وابتغ بين ذلك سبيلا) وفي رواية «تخضع النبي صلى الله عليه وسلم باسم الله الرحمن الرحيم» قال البيهقي يعني والله أعلم تخضع بها دون الجهر الشديد الذي يبلغ إسماع للشركين وكان يجهر بها جهرًا يسمى أصدايه. قال أبو محمد وهذا هو الحق لأن الله تعالى كان يهده عن الجهر بها نهيه عن المخافة فلم يبق إلا التوسط بينهما وليس هذا الحكم مختصا بالسملة بل كل القراءة فيه سواء. وأما ما حكوا عن الدارقطني فلا يصح عنه لأن الدارقطني صحح في سنته كثيرا من أحاديث الجهر بكسب وقتاب السنن صنفه الدارقطني بعد كتاب الجهر بدليل أنه أحال في السنن عليه فإن صححت تلك الحكاية حل الأمر على أنه أطلع آخرًا علي ما لم يكن أطلع عليه أولا ويجوز أن يكون أراد ليس في الصحيحين منها شيء. وإن كان قد صححت في غيرها وهذا بعيد قد سبق استنباط الجهر من الصحيحين من حديث أنس وابن هريرة (وأما قولهم) قال بعض التابعين الجهر بالسملة بدعة ولا حجة فيه لأنه يخبر عن اعتقاد مذهب كآل أبو حنيفة العقيقة بدعة وصلاة الاستسقاء بدعة وهما سنة عند جماهير العلماء للأحاديث الصحيحة فيها ومذهب واحد من الناس لا يكون حجة على مجتهد آخر فكيف يكون حجة على الأكثرين من مخالفتهم للأحاديث الصحيحة السابقة (وأما قياسهم) على التعود (فجوابه) أن بالسملة من الفاتحة ومرسومة في المصحف بخلاف التعود (وأما قولهم) لو كان الجهر ثابتا لنقل تواترا فليس ذلك بل لازم لأن التواتر ليس بشرط لكل حكم. والله أعلم بالصواب وله الحمد والمثنة. قال المصنف رحمه الله.

(ووجب أن يقرأها مرتبا فإن قرأ في خلاها غير هانئ) ثم أتى بما بقي منها جزأين أو إن قرأ أعاد ما لم يقرأه. ان يستأنف القراءة كما لو تمدد في خلال الصلاة ما ليس منها لزمه أن يستأنفها وإن نوى قطعها ولم يقطع لم يلزمه استئنافها لأن القراءة باللسان ولم يقطع ذلك بخلاف ما لو نوى قطع الصلاة لأن النية بالقلب وقطع ذلك.

رخصة خمس عشرة آية وفي الآخرين قدر نصف ذلك. والقديم به قال أبو حنيفة ومالك وأحمد أنها لا تسن لما روى عن أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم (١) «كان يقرأ في الظهر في الأولين بأم الكتاب وسورتين وفي الركعتين الآخرين بأم الكتاب ويسمعا الآية ويطول

(١) حديث (أبي قتادة) كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بتا فيقرأ في الظهر والمصر في الركعتين الأولين بفاتحة الكتاب وسورتين وفي الركعتين الآخرين بفاتحة الكتاب ويسمعا الآية أحيانا وكان يطيل في الأولى ولا يطيل في الثانية أو داود بهذا وأصله في الصحيحين ثم منه وفيه ذكر المصباح وفيه ذكر المصير أيضا ولفظ البخاري كان يقرأ في الظهر في الأولين بأم الكتاب وسورتين وفي الآخرين بأم الكتاب ويسمعا الآية ويطيل في الأولى ولا يطيل في الثانية

(الشرح) قال الشافعي والاصحاب تجب قراءة الفاتحة مرتبة متوالية لان النبي صلى الله عليه وسلم «كان يقرأها هكذا» وثبت انه صلى الله عليه وسلم قال «صلوا كما رأيتموني اصلي» فان ترك الترتيب قدم المؤخر واخر المقدم فان تعمد ذلك بطلت قراءته ولا تبطل صلاته لان ما قبل آية أو آيات في غير موضعه ويلزمه استئناف الفاتحة وان فعل ذلك ساهل لم يعتد بالمؤخر وبني على المرتبة من أول الفاتحة نص عليه في الام واتفق الاصحاب عليه : قال البغوي وغيره إلا أن يطول الفصل فيجب استئناف القراءة هكذا قاله الاصحاب : قال الرافعي ينبغي ان يقال إن كان يعتبر الترتيب مطلقا للمعني تبطل صلاته كما إذا تعمد كما قالوا إذا تعمد تغيير التشهد تغييراً يبطل المعني فان صلاته تبطل. واما الموالاة فعناها ان يصل الكلمات بعضها ببعض ولا يفصل إلا بقدر التنفس فان اخل بالموالاة فله حالان (احدهما) ان يكون عامداً فينظر إن سكت في اثناء الفاتحة طويلا بحيث اشعر بقطعه القراءة او اعراضه عنها مختاراً او لعائق بطلت قراءته ووجب استئناف الفاتحة هذا هو المذهب وحكي امام الحرمين والقرافي عن العراقيين انه لا تبطل قراءته وليس بشيء والموجود في كتب العراقيين وجوب الاستئناف وان قصرت مدة السكوت لم يؤثر بخلاف وان نوى قطع القراءة ولم يسكت لم تبطل قراءته بخلاف نص عليه في الام واتفق الاصحاب عليه : قال في الام لانه حديث نفس وهو موضوع عنه وان نوى قطعها وسكت طويلا بطلت بخلاف وان سكت يسيراً بطلت أيضاً علي الصحيح المشهور وبه قطع الاكثر ونص عليه في الام وأشار اليه المصنف وفيه وجه انها لا تبطل حكمه صاحب الحاوي وغيره لان التية الفردة لا تؤثر وكذا السكوت اليسير وكذا إذا اجتمعا وإن آتى في اثناء الفاتحة بتسبيح أو تهليل أو غيرها من الاذكار أو قرأ آية من غيرها عداً بطلت قراءته بخلاف سواء كثر ذلك أو قل لانه مناف لقراءتها هذا فيما لا يؤمر به المصلى فاما ما امر به اليه كأمين المأموم لتأمين امامه وسجوده لتلاوته ففيه خلاف نذكره قريباً إن شاء الله تعالى (الحال الثاني) أن يخل بالموالاة ناسياً فالصحيح الذي نص عليه الشافعي في الام وقطعه به الاصحاب انه لا تبطل قراءته بل يبني عليها لانه معذور سواء كان أخل بالموالاة بسكوت أم بقراءة غير الفاتحة في أثنائها نص عليه في الام وقاله الاصحاب قال في الام لانه معذور نفى

في الركعة الاولى ما لا يطول في الثانية» وهل يفضل الركعة الاولى على الثانية في وجهاً أظهرهما لا ويدل عليه حديث أبي سعيد والثاني وبه قال الامام السرخسي نعم ويدل عليه حديث أبي قتادة وبحري الوجان في الركعتين الاخرتين ان قلنا تستحب فيهما السجدة وقال أبو حنيفة يستحب تفضيل الاولى على الثانية في الفجر خاصة ويستحب أن يقرأ في الصحيح بطوال الفصل للحجرات نعم

وهكذا في مصر وهكذا في الصبح وفي رواية لابي داود فظننا انه يريد بذلك ان يدرك الناس الركعة الاولى *

النسيان وقصر الفاتحة كلها وسواء قلنا يفتري بترك الفاتحة ناسيا أم لا ومال امام الحرمين والغزالي إلى إقطاع الموالاة بالنسيان إذا قلنا لا تسقط القراءة بالنسيان والمذهب الاول ولو أعني في أثناء الفاتحة فسكت للإعياء ثم بنى على قراءته حين أمكنه صحت قراءته نص عليه في الام لأنه معذور وأما قول المصنف ويجب أن يقرأها مرتبا فهو بفتح التاء ويجوز كسرهما وقوله فإن قرأ في خلالها غيرها إلى آخره ليس مراده به تفسير الترتيب والتفرع عليه إذ ليس في هذا ترك ترتيب وإنما هو بيان للسؤال الثاني فهو أن الموالاة واجبة كالترتيب فيمن أنه لو ترك الموالاة عمداً لا تجزئه القراءة واستغنى به عن قوله ويجب الموالاة والله أعلم *

(قرع) قال امام الحرمين إذا كرر الفاتحة أو آية منها كان شيخي يقول لا بأس بذلك إن كان ذلك لتشككه في ان الكلمة قرأها جيداً كما ينبغي أم لا لأنه معذور وإن كرر كلمة منها بلا سبب كان شيخي يتردد في إلحاقه بالوادرج في أثناء الفاتحة ذكر آخر قل الامام والذي اراده انه لا يتقطع موالاته بتكرير كلمة منها كيف كان: هذا كلام الامام وقد جزم شيخه وهو والده الشيخ ابو محمد في كتابه بالبصرة بأنه لا يتقطع قراءته سواء كررها لشك أو للتفكير وقال بغوى إن كرر آية لم يتقطع القراءة وإن قرأ نصف الفاتحة ثم شك هل أتى بالبسملة فاقبها ثم ذكر أنه كان أتى بها يجب ان يعيد ما قرأ بعد الشك ولا يجب استئناف الفاتحة بل لم يدخل فيها غيرها . وقال ابن سريج يجب استئناف الفاتحة وقال المتولي ان كرر الآية التي هو فيها لم تبطل قراءته وإن أعاد بعض الآيات التي فرغ منها بأن وصل إلى (أنصت عليهم) ثم قرأ (مالك يوم الدين) فإن استمر على القراءة من (مالك يوم الدين) اجزأته قراءته وإن اقتصر على (مالك يوم الدين) ثم عاد قرأ (غير المغضوب عليهم ولا الضالين) لم تصح قراءته وعليه استئنافها لأن هذا غير مهود في التلاوة وهذا ان كان عمداً فإن كان سهواً أو جاهلاً لم يتقطع قراءته كما لو تكلم في أثناء صلاته بما ليس منها ناسياً أو جاهلاً لم تبطل صلاته وكذا لا تبطل قراءته ما صاحب البيان فقال ان قرأ آية من الفاتحة مرتين فإن كانت أول آية أو آخرها لم يقصر وإن كانت في أثناءها فالذي يقتضيه القياس انه كما لو قرأ في خلالها غيرها فإنه لو تعلمه بطلت قراءته وإن سهى بنى وكان صاحب البيان لم يقف على النقل الذي حكته عن الاصحاب ولهذا قال الذي يقتضيه القياس وهذه عادته فيما لم ير فيه قطلا والله اعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

(ف) فإن قرأ الامام الفاتحة فأمن والمأموم في أثناء الفاتحة فأمن بتأمينه فقيه وجهان (قال) الشيخ

في الركعة الاولى من صبح يوم الجمعة يستحب قراءة الم السجدة وفي الثانية هل أتى ويقرأ في الظهر بما يقرب من القراءة في الصبح وفي العصر والعشاء بأوساط المفصل وفي المغرب بقصاره وأما المأموم فلا يقرأ السورة في الصلاة التي يجهر بها الامام وهو يسمع صوته بل ينبغي ان ينصت

أبو حامد الأسفراييني تنقطع القراءة كما لو قطعها بقراءة غيرها (وقال شيخنا) القاضي أبو الطيب لا تنقطع لأن ذلك مأثور به فلا تنقطع القراءة كالسؤال في آية الرحمة والاستعاذة من النار في آية العذاب فيما يقرأ في صلاته متفرداً *

(لشرح) قال أصحابنا إذا أتى في أثناء الفاتحة بما ندب إليه لمصاحبة الصلاة بما يتعلق بها كتأمين المأموم وسجوده معه لتلاوته وقضه عليه القراءة وسؤاله الرحمة عند قراءة آيتها والاستعاذة من العذاب عند قراءة آيته ونحو ذلك فهل تنقطع موالاة الفاتحة (فيه وجهان) مشهوران (أحدهما) لا تنقطع بل يني عليها وتجزيه وبهذا قال أبو علي الطبري والقفال والقاضي أبو الطيب وأبو الحسن الواحدى في تفسيره البسيط وصححه القرزلى والشاشي والرافعي وغيرهم (والثاني) تنقطع فيجب استئناف الفاتحة وهو قول الشيخ أبي حامد والمحاملي والبندنجي وصححه صاحب التمهيد ولا يطرد الوجهان في كل مندوب فلو اجاب المؤذن في أثناء الفاتحة أو عطس فقال الحمد لله أو فتح القراءة على غير امامه أو سبح لمن استأذن عليه أو نحوه أقطعت الموالاة بخلاف صرحه بالبغوى والأصحاب قالوا وإنما الوجهان في ذكر متعلق بالصلاة لمصلحتها وظاهر كلام المصنف أن السؤال في آية الرحمة والعذاب لا يقطع الموالاة وجهاً واحداً ولا يجري فيه الوجهان في التأمين . وليس هو كما قال بل الوجهان في السؤال عند آية الرحمة والاستعاذة لآية العذاب مشهوران صرح بهما الشيخ أبو محمد الجويني وولاه إمام الحرمين والقرزلى وأصحاب التهذيب وآخرون لا يقتصرون واتفقوا على جريانه في سجوده مع امامه للتلاوة . وينكر على المصنف شيئاً (أحدهما) قياسه على السؤال في آية الرحمة والعذاب فوهم أنه لا خلاف فيه وفيه الخلاف كما ذكرنا (والثاني) إضافته عدم الاقطاع إلى القاضي أبي الطيب وحده فوهم أنه لم يقل به غيره أو لم يسبق إليه وليس هو كذلك بل القول بعدم الاقطاع لأبي علي الطبري ذكره في الافصاح وهو متقدم على القاضي أبي الطيب بإزمان والعجب أن القاضي أبا الطيب ذكر المسألة في تعليقه وقال فيها وجهان (أصحهما) وهو قول أبي علي الطبري في الافصاح لا يتقطع (والثاني) قول الشيخ أبي حامد لا يتقطع فكان ينبغي للمصنف أن يقول كما قال شيخه والثاني لا يتقطع وهو قول أبي علي الطبري واختاره شيخنا أبو الطيب

ويستمع قال الله تعالى (وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا) ولهذا يستحب للامام أن يسكت بعد الفاتحة قدر ما يقرأ فيه المأموم الفاتحة كيلا يفوته استماع الفاتحة ولا استماع السورة وإن كانت

(١) (قوله) ولهذا الحديث سبب وهو أن اعرابياً راسل رسول الله ﷺ في قراءة الشمس ونحوها فتمسرت عليه القراءة فلما تحلل من صلاته قال ذلك لما جده هكذا : وروى الدارقطني من حديث عمران بن حصين كان النبي ﷺ يصلي بالناس ورجل خلقه فلما فرغ قال من ذا الذى يخالفني سورة كذا فنهامهم عن القراءة خلف الامام وعين مسلم في صحيحه هذه السورة

قال القاضي أبو الطيب ولو كن في أثناء الفاتحة قرأ الامام (ليس ذلك بقادر على أن يجزي المولى) فقال
المأموم يلي بتقطع قراءته يعني أنه كسؤال الرحمة فيكون على الخلاف والله اعلم والاحوط في هذه الصور
أن يتألف الفاتحة ليخرج من الخلاف (واعلم) أن الخلاف مخصوص بمن أتى بذلك عمداً لا عالماً بالامتناع
أبى به سائهاً أو جاهلاً فلا تنقطع قراءته بخلاف صرح به صاحب التمهيد وغيره وهو واضح مفهوم مما سبق
قريباً أن الفاتحة لا تنقطع بما تخلها في حالة التيسان قال صاحب التمهيد ودليله أن الصلاة لا تبطل بما تخلها
ناسياً أو جاهلاً فكذا الفاتحة * قال المصنف رحمه الله *

(ونجس قراءة الفاتحة في كل ركعة لما روى رفاعة بن رافع رضي الله عنه قال «سئنا
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم جالساً في المسجد ورجل يصلي فلما انصرف أتى رسول الله عليه وسلم فلم عليه
فقال له أعد صلاتك فانك لم تصل فقال علمني يا رسول الله فقال إذا قلت إلى الصلاة فكبر ثم قرأ
بفاتحة الكتاب وماتيسر إلي أن قال ثم أصنع في كل ركعة ذلك ولا نها ركعة يجب فيها القيام فوجب
فيها القراءة مع القدرة كالركعة الأولى) *

(الشرح) حديث رفاعة هذا رواه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم ببعض ما ذكره المصنف
وليس في روايتهم قوله في المنهج «ثم اقرأ فاتحة الكتاب وماتيسر» بل فيها «فاقرأ ماتيسر معك
من القرآن» وليس في أكثرها «ثم أصنع ذلك في كل ركعة» وفي رواية «دخل رسول الله صلى الله
عليه وسلم المسجد فدخل رجل فصلي ثم جاء فلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال أرجع فصل فانك
لم تصل فصلي ثم جاء فلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال أرجع فصل فانك لم تصل ثلاثاً
فقال والذي بعثك بالحق ما أحسن غيره فعلمني فقال إذا قلت إلى الصلاة فكبر ثم قرأ ماتيسر معك من القرآن
ثم أركع حتى تطمئن راكعاً ثم أركع حتى تعتدل قائماً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً فافعل ذلك

الصلاة سرية أو جهرية والمأموم لا يسمع لبعده أو صمم فوجهان أحدهما أنه لا يقرأ لما روى أنه
صلى الله عليه وآله وسلم قال «إذا كنتم خلفي فلا تقرأوا إلا بفاتحة الكتاب» (١) أو أحدهما يقرأ كل منفرد
وأنا لا يؤمر بالقراءة حيث يستمع ليستمع وأما الحديث فله سبب وهو أن إعراباً راسل رسول
الله صلى الله عليه وسلم في قراءة الشمس وضحاها فتعسرت القراءة على رسول الله صلى الله عليه
وسلم فلما تحلل عن صلاته قال ذلك ويستحب للقارئ في الصلاة وخارج الصلاة أن يسأل الرحمة
إذا مر بآية رحمة وأن يتعوذ إذا مر بآية عذاب وأن يسبح إذا مر بآية تسبيح وأن يتفكر إذا
مر بآية مثل ذلك وإن يقول بلي وأنا على ذلك من الشاهدين إذا قرأ أليس الله بأحكم الحاكمين

سبح اسم ربك الأعلى ولم يذكر قهناهم عن ذلك بل قال فيه قال شعبة قلت لقتادة كان كرهه قال
لو كرهه لنهى عنه قال البيهقي وهذا يدل على خطأ الرواية الأولى *

(١) (حديث) إذا كنتم خلفي فلا تقرأوا إلا بفاتحة الكتاب من حديث عباد بن الصامت

في صلاتك كلها» رواه البخارى ومسلم وزاد في رواية لما «إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر» وذكر تمامه وذكر البخارى هذه الزيادة في كتاب السلام وهذا الحديث المتفق على صحته في الدلالة وفيه نحو ثلاثين فائدة قد جمعتها في غير هذا الموضع * اما حكم للمسألة قراءة الفاتحة واجبة في كل ركعة إلا ركعة المسبوق إذا أدركه الإمام راكعاً فإنه لا يقرأ وتصح للركعة وهل يقال يحملها عنه الإمام أم لم يجب أصلاً فيه وجان حكهما الراقي (اصحهما) يحملها ويقطع الاكثرون ولهذا لو كان الإمام (١) لم تحسب هذه الركعة للمأموم *

(٢) كذا في الأصل وفيها سقط طهره

(فرع) في مذاهب العلماء في القراءة: كل الركعات : قد ذكرنا ان مذهبنا وجوب الفاتحة في كل ركعة وبه قال أكثر العلماء وبه قال أصحابنا عن علي وجابر رضي الله عنهما وهو مذهب احمد وحكاه ابن المنذر عن ابن عون والاوزاعي وأبي ثور وهو الصحيح عن مالك وداود وقال ابو حنيفة تجب القراءة في الركعتين الأولين وأما الآخرين فلا تجب فيها قراءة بل إن شاء قرأ وإن شاء سبى وإن شاء سكت وقال الحسن البصرى وبعض اصحاب داود لا تجب القراءة إلا في ركعة من كل الصلوات وحكى ابن المنذر عن اسحق بن راهويه ان قرأ في أكثر الركعات اجزأه وعن الثوري ان قرأ في ركعة من الصبح أو الرابعة فقط لم يجزه وعن مالك ان ترك القراءة في ركعة من الصبح لم يجزه وان تركها في ركعة من غيرها اجزأه واحتج لمن لم يوجب قراءة في الاخيرتين بقول الله تعالى «فاقرءوا ما تيسر منه» (ويحدث عبد الله عبيد الله بن العباس قال «دخلنا على ابن عباس فقلنا لشاب من ابن عباس أكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر والعصر فقال لا لا قليل له لعله كان يقرأ في نفسه قال خشى هذه شر من الاولى كان عبداً مأموراً بلغ ما ارسل به وما اختصا دون الناس بشيء إلا بثلاث خصال امرنا ان نسبح الوضوء وأن لا نأكل الصدقة وأن لا ننزى الحمار على الفرس» رواه ابو داود باسناد صحيح وقوله خشا هو بالخاء والشين المعجنتين أى خمش

ويقول أمنا بالله اذا قرأ بأى حديث بعده يؤمنون وللمأموم يفضل ذلك لقراءة الإمام وقوله في الكتاب قولان منصومان التصريح بكونهما منصومين يعرف انهما ليسا ولا واحد منهما مخرج ولا يتوهم من ذلك انه اذا أرسل ذكر القولين كان ثم تخرج كما ان التعرض للقديم والجديد يعرف تاريخ القولين ولا يلزم من ارسال القولين أن يكون أحدهما قديماً والآخر جديداً

قوله يستحب ان يقرأ في الركعة الاولى من صبح يوم الجمعة ألم تنزيل «السجدة» وهل أتى على الانسان : (قلت) فيه حديثان صحيحان من حديث ابي هريرة أخرجه البخارى ومن حديث ابن عباس أخرجه مسلم *

قوله ويستحب للقارئ في الصلاة وخارجها ان يسأل الرحمة اذا مر بآية الرحمة وان يصود اذا مر بآية العذاب في هذا حديث رواه اصحاب السنن من حديث حذيفة والبيهقي نحوه من حديث عائشة *

الله وجهه وجلده خمشا كقولهم عقرى حلق. وعن عكرمة عن ابن عباس قال «لا ادري أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في الظهر والعصر أم لا» رواه ابو داود باسناد صحيح ومحدث عبادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا صلاة لمن لم يقرأ بأن القرآن» رواه البخارى ومسلم قالوا وهذا لا يقتضي أكثر من مرة ومحدث ابى هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم «لا صلاة إلا بقرآن ولو بقائحة الكتاب» وعن علي رضي الله عنه أنه قرأ في الاولين وسبع في الآخرين واحتج اصحابنا بمحدث ابى هريرة السابق في حديث «السيء صلاته» وقول النبي صلى الله عليه وسلم «ثم افضل ذلك في كل ركعة» ومحدث مالك بن الحويرث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «صلوا كما رأيتموني أصلي» رواه البخارى وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في كل الركعات وعن ابى قتادة رضي الله عنه قال «كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقرأ في الظهر والعصر في الركعتين الاولين بفاتحة الكتاب وسورتين ومعناها الآية احيانا وقرأ في الركعتين الاخيرتين بفاتحة الكتاب» رواه مسلم وأصله في صحيح البخارى ومسلم لكن قوله «يقرأ في الاخيرتين بفاتحة الكتاب» انفرد به مسلم وعن ابى سعيد الخدري رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم «كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الاولين في كل ركعة ثلثين آية وفي الاخيرتين قدر نصف ذلك وفي العصر في الركعتين الاولين في كل ركعة قدر قراءة خمس عشرة وفي الاخيرتين قدر نصف ذلك» واستدل اصحابنا ايضا بأشياء لاحاجة اليها مع ما ذكرنا من الاحاديث الصحيحة «واما الجواب عن احتجاجهم بالآية فهو انها وردت في قيام القليل : وعن حديث ابن عباس انه نفى وغيره اثبت والمثبت مقدم على النافي وكيف يوم أكثر منه واكثر سنا واقدم صحة واكثر اختلاطا بالنبي ﷺ لاسيما ابو هريرة وابو قتادة وابو سعيد فتعين تقديم احاديثهم علي حديثه والرواية الثانية عن ابن عباس تبين أن نفيه في الرواية الاولى كان علي سبيل التخمين والظن لاعن تحقيق فلا يعارض الاكثرين الجازمين باثبات القراءة وعن حديث عبادة أن المراد قراءة الفاتحة في كل ركعة بدليل ما ذكرنا من الاحاديث . وعن حديث ابى هريرة جوابان (أحدهما) أنه ضعيف سبق بيان تضعيفه في مسألة اختلاف العلماء في تعيين الفاتحة (والثاني) أن المراد الفاتحة في كل ركعة جمعا بين الأدلة : وعن حديث علي أنه ضعيف لانه من رواية الحارث الاعور وهو كذاب مشهور بالضعف عند

وقوله وان كان العمل علي القديم اشارة الى ترجيح القول القديم وبه أقي الاكثرون وجعلوا المسألة من المسائل التي يفتي فيها علي القديم ونازع الشيخ أبو حامد وطائفة فيه ورجحوا الجديد (واعلم) أن مسألة جهر المأموم بالتأمين من جملة تلك المسائل اذا أثبتنا الخلاف فيها كما تبين في الفصل السابق وقوله والمأموم لا يقرأ السورة في الجهرية الى آخره التعرض لحكم قراءة نفى الجهرية وإهماله

الحفاظ . وقد روى عنه عن علي كرم الله وجهه خلافه والله أعلم *
 (فرع) قوله في الكتاب في الحديث «ينا رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس في المسجد»
 قال الجوهري أصل ييناين فأشبع الفتحة فصارت الفا قال ويينا بمعناه زينت فيه ما قاله وتقديره
 بين أوقات جلوسه جرى كذا وكذا . وقول المصنف . ولأنها ركعة يجب فيها القيام فوجب فيها
 القراءة مع القدرة كالركعة الأولى وهو قوله يجب فيها القيام احتراز من ركعة المسبوق وقوله مع
 القدرة احتراز عن لم يحسن الفاتحة وفي هذا القياس رد علي جسيم المحالفين في المسألة ثواباً ورافعة
 ابن رافع راوى الحديث المذكور في الكتاب فهو أبو معاذ رفاعه بن رافع بن مالك بن السجلان بن
 عمرو بن عامر بن زريق الانصاري الزرقى شهد بدرا وكان أبوه محامياً قتيلاً توفي في أول خلافة معاوية
 وقد ذكره المصنف بعد هذا في فصل الاعتدال وقال فيه رفاعه بن مالك نسبة اليه جدموه صحيح *
 * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وهل يجب على المأموم ينظر فيه فان كان في صلاة يسر فيها بالقراءة وجبت عليه وإن كان
 في صلاة يجهر فيها ففيه قولان قال في الام والبيوطي يجب للماروى عبادة بن الصامت قال «صلى بنا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت عليه القراءة فلما انصرف قال إني لأراكم قهراً ون خلف إمامكم
 قلنا والله أجل يارسول الله نفعل هذا قال لا تفعلوا إلا بأمر الكتاب فانه لا صلاة لمن لم يقرأها » ولأن
 من لزمه قيام القراءة لزمه القراءة مع القدرة كالامام وللنفرد وقال في القديم لا يقرأ للماروى أبو هريرة
 « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة فقال هل قرأ معي احسنكم
 فقال رجل نعم يارسول الله قال اني اقول مالي انازع القرآن فاتمهي الناس عن القراءة مع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فجا جهر فيه بالقراءة من الصلوات حين سمعوا ذلك من رسول
 الله صلى الله عليه وسلم » *
 * (الشرح) هذان الحديثان رواهما ابوداود والترمذي وغيرهما وقال الترمذي هما حديثان

حسنان وصحح البيهقي الحديث الاول وضمف الثاني حديث ابي هريرة وقال تفرد به عن ابي
 هريرة ابن أكيمة - بضم الهززة وفتح الكاف - وهو مجهول قال وقوله فاتمهي الناس عن القراءة
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فجا جهر فيه هو من كلام الزهري وهو الراوى عن ابن أكيمة
 قاله محمد بن يحيى الذهلي والبخارى وابوداود واستدلوا برواية الاوزاعي حين يميزه من الحديث وجعله من
 قول الزهري قوله أجل يارسول الله نفعل هذا هو بتقدير - الذال وتوניה هكذا ضبطناه وهكذا

في السرية فيه اشعار بأنه يقرأ في السرية وهو الاظهر كما بيناه وان لم يكن متقياً عليه *
 قال (الركن الرابع الركوع وأقله أن ينحني بحيث تنال راحته ركبتيه ويطعن (ح) بحيث
 ينفصل هوبه عن ارتفاعه ولا يجب الذكر) *

ضبطه البخاري في معالم السنن وكذا ضبطاه في سنن أبي داود والدارقطني والبيهقي وغيرهما وفي رواية الدارقطني «نهذه هذا» «أو ندرسه درسا» قال الخطابي وغيره : لهذا السرعة وشدة الاستعجال في القراءة هذا هو المشهور : قال الخطابي وقيل للراد بهذا هنا الجهر وتقديره بهذا هذا وقد بسطت شرحه وضبطه في تهذيب اللغات (وقول المصنف ولأن من لزمه قيام القراءة لزمه القراءة مع القدرة كلاما) احتراز بقوله لزمه قيام القراءة عن المسبوق وقوله مع القدرة عن لا يحسن القراءة * أما حكم المسألة فقراءة الفاتحة واجبة على الامام والمنفرد في كل ركعة وعلي المسبوق فيما يذكره مع الامام بلا خلاف : وأما المأموم فالمذهب الصحيح وجوبها عليه في كل ركعة في الصلاة السرية والجهرية : وقال الشافعي في القديم لا تجب عليه في الجهر وقوله الشيخ أبو حامد في تعليقه عن القديم والاملاء ومعلوم أن الاملاء من الجديد ونقله البندنجي عن القديم والاملاء وباب صلاة الجمعة من الجديد وحكي الرافعي وجوبها أنها لا تجب عليه في السرية وهو شاذ ضعيف وإذا قلنا لا تجب عليه في الجهرية فالمراد بالنهي يشرع فيها الجهر فاما ثلثة المغرب والعشاء واربعة العشاء فتجب عليه القراءة فيها بلا خلاف صريح صاحب التمعن وغيره وقال أصحابنا وإذا قلنا لا تجب عليه في الجهرية بان كان أصم أو بعيدا من (الامام لا يسمع قراءة الامام في وجوبها عليه وجان مشهور أن الخراسانيين أصبحوا تجب لأهلها في حقهم كالسرية) (والثاني) لا تجب لأهلها جهرية أو لوجهر الامام في السرية أو أمر في الجهرية فوجب ان (اصحها) وهو ظاهر النص أن الاعتبار بفعل الامام (والثاني) بصفة أصل الصلاة وإذا لم قرأ المأموم فهل يستحب له التعمد في وجوب حكاها صاحب المدة والبيان غيرهما (اصحها) لا إذا لقراءة (الثاني) نعم لأنه ذكر سرى وإذا قلنا يقرأ المأموم في الجهرية كره له أن يجهر بحيث يؤدي جاره بل يسر بحيث يسمع نفسه لو كان جميعا ولا شاغل من لفظ وغيره لأن هذا ادنى القراءة المجزئة كما سنوضحه إن شاء الله تعالى في مسائل الفرع قال أصحابنا ويستحب للامام على هذا القول أن يسكت بعد الفاتحة قدر قراءة المأموم لما قال السرخسي في الامالي ويستحب أن يدعو في هذه السكته بما ذكرناه في حديث أبي هريرة في دعاء الاستفتاح « اللهم باعد بيني وبين خطاياي الى آخره » (قلت) ونختار الذكر والدعاء والقراءة سرا ويبدل له بان الصلاة ليس فيها سكوت حقيق في حق الامام وبالقياس على قراءته في انتظاره في صلاة الخوف ولا تمنع تسميته سكوتا مع الذكر فيه كما في السكته بعد تكبيرة الاحرام ولأنه سكوت بالنسبة الى الجهر قبله بعد دليل هذه السكته حديث الحسن البصري أن سمرة بن جندب وعمران بن حصين تذاكرنا سمرة أنه « حفظ من رسول الله صلى الله عليه وسلم سكتين سكتة إذا كبر وسكتة إذا فرغ من قراءة (غير المقضوب عليهم ولا الضالين) فحفظ ذلك سمرة وإنكر عليه عمران وكتبنا في ذلك إلى أبي بن كعب رضى الله عنهم فكان في كتابهما أن سمرة قد حفظ »

تكلم في أقل الركوع ثم في الكهله الله قد ذكر في شيئين لا بد منهما (احدهما) أن ينحن بحيث

رواه أبو داود والترمذى وقال حديث حسن وهذا لفظ أبي داود ولفظ الترمذى معنا والدليل على كراهة رفع المأموم صوته حديث في صحيح مسلم سنده في فضل الجهر ان شاء الله تعالى *

(فرع) في مذاهب العلماء في قراءة المأموم خلف الامام: قلنا أن مذهبنا وجوب قراءة الفاتحة على المأموم في كل الركعات من الصلاة السرية والجهرية هذا هو الصحيح عندنا كما سبق وبه قال أكثر العلماء قال الترمذى في جامعه القراءة خلف الامام هي قول أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين قال وبه يقول مالك وابن المبارك والشافعي واحمد واسحق وقال ابن المنذر قال الثوري وابن عينة وجماعة من أهل السكفة لا قراءة على المأموم وقال الزهري ومالك وابن المبارك واحمد واسحق لا يقرأ في الجهرية وتجب القراءة في السرية وقال ابن عون والاوزاعي وأبو ثور وغيره من أصحاب (١) تجب القراءة على المأموم في السرية والجهرية وقال الخطابي قالت طائفة من الصحابة رضى الله عنهم تجب على المأموم وكانت طائفة منهم لا تقرأ واختاف الفقهاء بعدم على ثلاثة مذاهب فذكر المذاهب التي حكها ابن المنذر وحكي الإيجاب مطلقا عن مكحول وحكيه القاضي أبو الطيب عن الليث بن سعد وحكي العبدى عن احمد أنه يستحب له ان يقرأ في سكتات الامام ولا يجبر عليه فان كانت جهرية ولم يكتب لم يقرأ وإن كانت سرية استجبت الفاتحة وسورة وقال ابو حنيفة لا تجب على المأموم وقل القاضي ابو الطيب والعبدى عن ابي حنيفة ان قراءة المأموم معصية والذي عليه جمهور المسلمين القراءة خلف الامام في السرية والجهرية. قال البيهقي وهو اصح الاقوال على السنة واحوطها ثم روى الاحاديث فيهم رواه باسانيد المتعددة عن عمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب وعبد الله بن مسعود وابي بن كعب ومعاذ بن جبل وابن عمر وابن عباس وابي الدرداء وانس بن مالك وجابر بن عبد الله وابي سعيد الخدرى وعبد بن الصامت وابي هريرة وهشام بن عامر وعمران وعبد الله بن مغفل وعائشة رضى الله عنهم قال وروناه عن جماعة من التابعين فرواه عن عروة بن الزبير ومكحول والشعبي وسعيد بن ابي جبير والحسن البصرى رحمهم الله واحتج لمن قال لا يقرأ مطلقا بحديث برومكى بن ابراهيم عن ابي حنيفة عن موسى بن ابي عنبسة عن عبد الله بن شداد عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من صلى خلف الامام فان قراءة الامام له قراءة » وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم

(١) ينافى بالاصل

بحيث تال راحته ركبته يقال أنه ورد في لفظ الخبر (١) ومعناه أن يصير بحيث لو أراد أن يضع راحته على ركبته تمسك وهذا عند اعتدال الخلق وسلامة البدن والركبتين وفي لفظ الانحناء إشارة الى أنه لو انحس وأخرج ركبته وهو مائل منتصب لم يكن ذلك ركوعا وإن صار بحيث

(١) قوله يقال ورد في الخبر انه صلى الله عليه وسلم ينحن حتى تال راحته ركبته البخارى وابو دلود وابن خزيمة وابن حبان في حديث ابي حماد واذا ركع أمكن يديه من ركبته م حصر

مثله وعن عمران بن حصين قال «كن النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس ورجل يقرأ خلفه فلما فرغ قال من الذي يخالفني سورتي» فنهى عن القراءة خلف الامام وعن أبي الدرداء قال «سئل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أفني كل صلاة قراءة فقال نعم فقال رجل من الأنصار وجبت هذه فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم وكنت اقرب القوم اليه ما اري الامام اذا ام القوم الا قد كفناهم» وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم «من صلى صلاة لم يقرأ فيها بفتح الكتاب فهي خداج الا ان يكون وراء الامام» وعن زيد بن ثابت قال «من قرأ وراء الامام فلا صلاة له» قال وفي الحديث «الامام ضامن» وليس يضمن الا القراءة عن المأموم قالوا ولانها قراءة فسقطت عن المأموم كالسورة في الجهرية وكركعة المسبوق واحتج اصحابنا بقوله صلى الله عليه وسلم «لا صلاة لمن لم يقرأ بأمر القرآن» رواه البخاري ومسلم وسبق بيانه مرات وهذا عام في كل مصلى ولم يثبت تخصيصه بغير المأموم بمخصص صريح في حق عموميه وبحديث عبادة بن الصامت المذكور في الكتاب «ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في صلاة الصبح فتقلت عليه القراءة فلما فرغ قال لعلمكم قراءون وراء امامكم قلنا نعم هذا يا رسول الله قال لا تفعلوا الا بفتح الكتاب فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها» رواه ابو داود والترمذي والدارقطني والبيهقي وغيرهم قال الترمذي حديث حسن وقال الدارقطني اسناده حسن وقال الخطابي اسناده جيد لا مطعن فيه (فان قيل) هذا الحديث من رواية محمد بن اسحق ابن سيار عن مكحول ومحمد بن اسحق مدلس والمدلس اذا قال في روايته (عن) لا يحتاج به عند جميع المحدثين (نجاؤه) ان الدارقطني والبيهقي رواه باسنادهما عن ابي اسحق قال حدثني مكحول بهذا فذكره قال الدارقطني في اسناده هذا اسناد حسن وقد علم من قاعدة المحدثين ان المدلس اذا روى حديثه من طريقين قال في احدهما (عن) وفي الاخرى (حدثني أو أخبرني) كان الطريقان صحيحين وحكم باتصال الحديث وقد حصل ذلك هنا ورواه ابو داود من طرق وكذلك الدارقطني والبيهقي وفي بعضها «صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض الصلاة التي يجهر فيها بالقراءة فقال لا يقرآن احد منكم اذا جهرت بالقراءة الا بأمر القرآن» قال البيهقي عقب هذه الرواية والحديث صحيح عن عبادة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وله شواهد تروى احاديث شواهد له واحتج البيهقي وغيره بحديث ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأمر القرآن فهي خداج قيل لابي هريرة وانا نكون وراء الامام فقال اقرأ بها في نفسك» الي آخر حديث

لومد يديه لثالث راحته ركبته لان نيلها ركبته لم يكن بالانحناء قال امام الحرمين ولو مزج الانحناء بهذه الهيئة وكان الممكن من وضع الراحتين على الركبتين بها جميعا لم يستد بما جاء به ركوعا

ظهره لفظ البخاري ولا يبيد ثم يركع ويضع راحته على ركبته ثم يعتدل فلا ينصب راسه ولا يقنعه وله طرق عنده والفاظ والاشبه بما ذكره المصنف واخرجه ابن حبان في صحيحه من

قسمت الصلاة وهو صحيح رواه مسلم وقد سبق بطوله في مسألة تعيين الفاتحة واطلب اصحابنا في الاستدلال وفيما ذكرناه كفاية (والجواب) عن الاحاديث التي احتج بها القائلون باسقاط القراءة بها انها كلها ضعيفة وليس فيها شيء صحيح عن النبي ﷺ وبعضها موقوف وبعضها مرسل وبعضها في رواة ضعيف او ضعفاء وقدين البيهقي رحمه الله علل جميعها وأوضح تضعيفها وأجاب اصحابنا عن الحديث الاول لوصح بأنه محمول على المسبوق أو على قراءة السورة بعد الفاتحة جمعا بين الادلة والجواب عن قراءة السورة أنها سنة قركت لاستماعه قراءة القرآن بخلاف الفاتحة وعن ركة المسبوق أنها سقطت تخفيفا عنه لعموم الحاجة والله أعلم واحتج القائلون بالقراءة في السرية دون الجهرية بقول الله تعالى (وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا) قال الشافعي في القديم هذا عندنا في القراءة التي تسمع خاصة وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال «خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فين لنا سنتنا وعلنا صلاتنا فقال أقيموا صفوفكم ثم يؤمكم أحدكم فإذا كبر فكبروا وإذا قرأ فأنصتوا» رواه مسلم وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا وإذا قرأ فأنصتوا» رواه أبو داود والترمذي والنسائي قيل لمسلم بن الحجاج في صحيحه عن حديث أبي هريرة هذا فقال هو عندي صحيح قيل لم تضعه هنا فقال ليس كل شيء عندي صحيح وضعت هنا إنما وضعت هنا ما جعوا عليه وبحديث بن أكيمة عن أبي هريرة المذكور في الكتاب «مالي أنزع القرآن: فانتفى الناس عن القراءة» التي آخره وقد سبق بيانه (واحتج) اصحابنا بالاحاديث السابقة في الاحتجاج على المانعين مطلقا والجواب عن الآية الكريمة من وجوب (أحدهما) أن المستحب للإمام أن يسكت بعد الفاتحة قدر ما يقرأ للأوموم الفاتحة كما سبق بيانه قريبا وذكرنا دليله من الحديث الصحيح قريبا وحينئذ لا يمنعه قراءة الفاتحة (الثاني) أن القراءة التي يؤمر بالانصات لها في السورة وكذا الفاتحة إذا سكت الإمام بعدها وهذا إذا سلمنا أن المراد بالآية بحيث قرأ القرآن وهو الذي أعتمد رجحانه والاقدر رويناه عن مجاهد وغيره أنها نزلت في الخطبة وسميت قرأنا لاشتغالها عليه وروينا في سنن البيهقي عن أبي هريرة ومعاوية أنها قالوا كان الناس يتكلمون في الصلاة فنزلت هذه الآية واما الجواب عن حديث «وإذا قرأ فأنصتوا» فمن أوجه (منها) الوجهان اللذان ذكرناهما في جواب الآية (والوجه الثالث) وهو الذي اختاره

أيضا ثم أن لم يقدر علي أن ينحى إلى الحد المذكور الابعين أو الاعتماد على شيء أو بان ينحى على شق لم يخل ذلك وان لم يقدر انحنى القدر للقدر عليه وان عجز أوما بطرفه عن قيام (واعلم) طريق طلحة بن مصرف عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال لا تثرارى إذا ركعت فضع راحيك على ركبتك ثم فرج بين أصابعك ثم امكث حتى ياخذ كل عضو ماخذه *

البهيقي ان هذه اللفظة ليست ثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ابوداود في سننه هذه اللفظة
ليست بمحفوظة ثم روى البهيقي عن الحافظ ابي علي النيسابوري انه قال هذه اللفظة غير محفوظة
وخالف التتبي جميع اصحاب قتادة في زيادته هذه اللفظة ثم روى عن يحيى بن معين وابي حاتم
الداري انها قالا ليست محفوظة قال يحيى بن معين ليست هي بشيء وذكر البهيقي طرقها وعللها
كلها : واما حديث الزهري عن ابي اكيمة عن ابي هريرة « مالي انازع القرآن » الي آخره فجوابه
ايضا من الالوجه الثلاثة (الوجوه) السابقين في جواب الآية (والثالث) ان الحديث ضعيف لان
ابن اكيمة مجهول كما سبق قال البهيقي ابن اكيمة مجهول لم يحدث الا بهذا الحديث ولم يحدث عنه
غير الزهري ولم يكن عند الزهري من معرفته اكثر من ان اراه يحدث سعيد بن السيب ثم قال
البهيقي باسناده عن الحميد بن شيبخ البخاري قال في حديث ابن اكيمة هذا حديث رجل لم يروه عنه
غير الزهري قطع ولان الحافظ من المتقدمين والمتأخرين يتفقون علي أن هذه الزيادة وهي قوله
« فاتهي الناس عن القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما جهر فيه » ليست من كلام ابي
هريرة بل هي من كلام الزهري مدرجة في الحديث وهذا لاخلاف فيه بينهم قال ذلك الازاعي
ومحمد بن يحيى النخعي شيخ البخاري وامام أهل نيسابور قال البخاري في تاريخه وابوداود في سننه
والخطابي والبهيقي وغيرهم رواه البهيقي من رواية عبد الله بن لحينة نحو رواية بن اكيمة عن ابي
هريرة ثم روى عن الحافظ يعقوب بن سفيان قال هذا خطأ لا شك فيه والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

« فاذا فرغ من الفاتحة أمن وهو سنة لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يؤمن وقال
صلوا ثم رأيتوني أصلي » فان كان اماما أمن وأمن المأموم لما روى أبو هريرة رضي الله تعالى عنه
ان النبي ﷺ قال « اذا امن الامام فأمنوا فان للملائكة تؤمن تأمينه فن وافق تأمينه تأمين
للملائكة غير لما تقدم من ذنبه » وان كان في صلاة يجهر فيها جهر الامام لقوله صلى الله عليه وسلم
« اذا امن الامام فأمنوا » ولو لم يجهر به لما علق تأمين المأموم عليه ولانه تابع للفاتحة فكان حكمه
حكمها في الجهر كالسورة واما المأموم فقد قال في الجديد لا يجهر وقال في القديم يجهر فن اصحابنا
من قال علي قولين (أحدهما) يجهر لما روى عطاء بن الزبير « كان يؤمن ويؤمنون وراه حتى أن للمسجد
للجة » (والثاني) لا يجهر لانه ذكر مسنون في الصلاة فلا يجهر به المأموم كالكثيرات ومنهم من قال ان
كان المسجد صغيراً يبلغهم تأمين الامام لا يجهر لانه لا يحتاج الي الجهر به وان كان كبيراً جهر لانه
يحتاج الي الجهر للابلاغ وحمل القولين علي هذين الحالين فان نسي الامام التأمين امن المأموم وجهر

ان الذي ذكره في هذا الموضع هو حد ركوع الصائمين فاما اذا كان يصلي قاعدا فقد صار حد
أقل ركوعه واكمله مذكورا في فصل القيام (والثاني) ان يطمئن خلا لا يبي حنيفة حيث قال لا تجب

به ليسم الامام فيأتي به *

(الشرح) الذي اختاره اقدم الاحاديث الواردة في التأمين فيحصل منها بيان ما ذكره المصنف وغيره وما يحتاج الى الاستدلال به فيما تذكره من الاحكام ان شاء الله تعالى فن ذلك عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « اذا امن الامام فأمنوا فانه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر الله له ما قدم من ذنبه » رواه البخاري ومسلم ومالك في الموطأ وابو داود والترمذي هكذا وعن ابي هريرة ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « اذا قال احدكم آمين قالت للملائكة في السماء آمين فان وافقت احدهما الاخرى غفر الله له ما تقدم من ذنبه » رواه البخاري ومسلم وزاد مسلم في رواية له « اذا قال الامام غير المغضوب عليهم ولا الضالين قولوا آمين فانه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » رواه البخاري ومسلم وهذا لفظ البخاري ولفظ مسلم « اذا قال القاري غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقال من خلفه آمين فوافق قوله قول اهل السماء غفر له ما تقدم من ذنبه » وعن ابي هريرة ايضا رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا امن القاري فأمنوا فان الملائكة تؤمن من فوافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » رواه البخاري في كتاب اللعنات من صحيحه وعن وائل ابن حجر رضي الله عنه قال « سمعت ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقال آمين مد بها صوته » رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن وفي رواية ابي داود « رفع بها صوته » وإسناده حسن كل رجال هات الا محمد بن كثير البصري جرحه ابن معين ووثقه غيره وقد روى له البخاري وناهيك به شرفا وثوقا له وهكذا رواه سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن عتب بن عنان بن وائل بن حجر ورواه شعبة عن سلمة بن كهيل فاختلف عليه فيه فرواه عنه ابو الوليد الطيالسي كذلك ورواه عنه ابو داود الطيالسي وقال فيه « قال آمين خفض بها صوته » ورواه الاكثرون عن سلمة باسناده « قالوا يرفع بها صوته » قال البخاري في تاريخه اخطأ شعبة اما هو جهر بها وقال الترمذي قال البخاري حديث سفيان اصح في هذا من حديث شعبة قال وأخطأ في شعبة قال الترمذي وكذلك قال ابو زرعة الرازي عن ابي هريرة قال « كن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا

الطمأنينة لتأمر اوى عن ابي هريرة رضي الله عنه (١) « ان رجلا دخل المسجد ورسول الله ﷺ جالس في ناحية للمسجد فصلي ثم جاء فسلم عليه فقال صلى الله عليه وآله وسلم عليك السلام ارجع فصل فانك لم تصل فرجع فصلي ثم جاء فقال له مثل ذلك فقال لعني يا رسول الله فقال اذا قلت الي الصلاة

(١) حديث ابي هريرة في قصة المسمى صلته تقدم في اول الباب وروى اصحاب السنن والدارقطني وصححه من طريق ابي معمر عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال لا تجزى صلاة لا يقبم الرجل فيها ظهره في الركوع والسجود *

فرغ من قراءة أم القرآن رفع صوته فقال آمين» رواه أبو داود والدارقطني وقال هذا إسناد حسن وهذا لفظه وقال الحاكم أبو عبد الله هذا حديث صحيح وفي رواية أبي داود «كلن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا تلا غير المفضوب عليهم ولا الضالين قال آمين حتى يسمع من يليه من الصف الاول» رواه ابن ماجه وزاد في رتبته بها المسجد وقال الشافعي في الام اخباراً حكم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء قال كنت اسمع الأنعمان بن الزبير ومن بعده يقولون آمين ومن خلفهم آمين حتى إن المسجد للجبوت ذكر البخاري في صحيحه هذا الأثر عن ابن الزبير تعليقاً قال عطاء ابن الزبير ومن وراءه حتى أن المسجد للجة وقد قلنا ان تعليق البخاري إذا كان بصيغة جزم مثل هذا كان صحيحاً عنده وعند غيره هذا مختصر ما يتعلق بأحاديث الفصل . وأما لقائه في آمين لقنان مشهورتان (أنصحهما) وأشهرهما وأجودهما عند العلماء آمين بالمد بتخفيف الميم وبجاءت روايات الحديث (والثانية) امين بالقصر . وبتخفيف الميم حكاهما أغلب وأخرون وانكرها جماعة على ثعلب وقالوا المعروف المدون لما جاءته مقصورة في ضرورتها قاله وهذا جواب فاسد لان الشعر الذي جاء فيها فاسد من ضرورية القصر وحكي الواحدى لغة ثالثة آمين بالمد والامالة مخففة الميم وحكاها عن حمزة ولكساتي وحكي الواحدى آمين بالمد أيضاً وتشديد الميم قال روى ذلك عن الحسن البصري والحسين أبى الفضل قال يؤيده أنه جاء عن جعفر الصادق أن تأويله قاصدين اليك وأنت الكريم من ن تحب قاصداً وحكي لغة الشد أيضاً القاضي عياض وهي شاذة منكروة محدودة ونص ابن السكيت وسائر أهل اللغة على أنها من لحن العوام ونص ابنهاني في كتب المنهج على أنها خطأ قال القاضي حسين في تعليقه لا يجوز تشديد الميم قالوا وهذا أول لحن سمع من الحسين بن الفضل البلخي حين دخل خراسان وقال صاحب التمهيد لا يجوز التشديد فان شدد متمداً بطلت صلاته وقال الشيخ أبو محمد الجويني في البصرة والشيخ نصر المقدسي لا تعرفه العرب وان كانت الصلاة لا تبطل به لقصد الدعاء وهذا أجود من قول صاحب التمهيد قال أهل العربية آمين موضوعة موضع اسم الاستجابة كما أن صه موضوعة للسكوت قالوا وحتى آمين الوضوء لا تلاصقات فان حركتها بحرك وصلها بشيء بعدها فتحها لالتقاء الساكنين قالوا وانما لم تكسر لثقل الحركة بعد الياء فكثروا أين وكيف واختلف العلماء في معناها (قال) الجمهور من أهل اللغة والغريب والحقه معناه اللهم استجب (وقيل) ليسكن كذلك (وقيل) افضل (وقيل) لا تحبب جاءنا (وقيل) لا يقدر على هذا غيرك (وقيل) هو طابع الله على عباده يدفع به عنهم الآفات (وقيل) هو كنز من كنوز العرش لا يعلم تأويله الا الله (وقيل) هو اسم الله تعالى وهذا ضعيف جداً (وقيل) غير ذلك قوله حتى أن للمسجد للجة هي يفتح اللامين فاسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر ثم اقرأ بما يتيسر معك من القرآن ثم اركع حتى تطمئن راكعاً ومعنى الطمأنينة في الركوع أن يصبر حتى تستقر أعضاؤه في هيئة الركوع ويفصل هو عن ارتقاعه

وتشديد الجهم وهو اختلاط الاصوات وقوله « لانه تابع للفاتحة فكان حكمه في الجهر حكما »
 احتراز بقوله تابع عن دعاء الافتتاح وقوله لانه ذكر مسنون في الصلاة فلا يجهر به المأموم قال
 القليي قوله في الصلاة احتراز من الاذان قال وقوله مسنون غير مؤثر فلو حذف لم تنقض العلة وانما
 آتي به لتقريب الشبه بين الاصل والفرع وقوله وان نسي الامام التأمين أمن المأموم كان ينبغي
 أن يقول وان ترك الامام التأمين ليتناول تركه عامدا وناسيا فان الحكم لا يختلف بذلك كمنوضحه
 قريبا ان شاء الله تعالى وكذلك قال الشافعي في الام فان تركه وأما عطاء الراوى هنا عن ابن
 الزبير فهو عطاء ابن أبي رباح وقد ذكرنا أحواله في باب الحيض وأما ابن الزبير فهو أبو خبيب بضم
 الخاء المعجمة - ويقال له أبو بكر بن عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الاسدي وأمه أسماء بنت
 أبي بكر الصديق رضي الله عنهم وهو أول مولود ولد للمسلمين بعد الهجرة ولد بعد عشرين شهرا
 من الهجرة وقيل في السنة الاولى منها وكان صواما قواما وصولا للرحم فصيحبا شجاعا ولي الخلافة
 سبع سنين وقتله الحجاج بمكة سنة ثلاث وسبعين وقيل سنة ثنتين وسبعين رضي الله عنه والله أعلم * اما
 احكام الفصل فيه مسائل (احداها) التأمين سنة لكل مصل فرغ من الفاتحة سواء الامام
 والمأموم والمنفرد والرجل والمرأة والصبي والقائم والقاعد والمضطجع والمقترض والمتنفل في الصلاة
 السرية والجمهرية ولا خلاف في شيء من هذا عند اصحابنا قال اصحابنا ويسن التأمين لكل من
 فرغ من الفاتحة سواء كان في صلاة او خارجها قال الواحدى لكنه في الصلاة اشد استحبابا
 (الثانية) ان كانت الصلاة سرية امر الامام وغيره بالتأمين تبعا للقراءة وان كانت جهرية وجهر
 بالقراءة استحب للمأموم الجهر بالتأمين بلا خلاف نص عليه الشافعي واتفق الاصحاب عليه
 للاحاديث السابقة وفي تعليق القاضي حسين اشارة الى وجه فيوهو غلط من الناسخ او المصنف بلا
 شك واما المنفرد قطع الجمهور بأنه يسن له الجهر بالتأمين كالا امام من صرح به بالتدينجي والمحاملي في كتابيه
 المجموع والمقيم والشيخ نصر وصاحب العدة والبقوى وصاحب البيان والرافعي وغيرهم وفي تعليق القاضي
 حسين انه يسر به هو شاذ ضعيف واما المأموم فقد قال المصنف وجمهور الاصحاب قال الشافعي في الجديد
 لا يجهر وفي القديم يجهر وهذا ايضا غلط من الناسخ أو من المصنف بلا شك لان الشافعي قال في المختصر
 وهو من الجديد يرفع الامام صوته بالتأمين ويسمع من خلفه أنفسهم وقال في الام يرفع الامام بها
 صوته فاذا قالها قالوها وأسمعوا أنفسهم ولا أحب ان يجهروا فان فعلوا فلا شيء عليهم هذا نصه
 بمر وفهم يحتمل ان يكون القاضي حسين رأى فيه نصا في موضع آخر من أسيد الصحاح في المسألة
 طرق (اصحها) وأشهرها والتي دلها الجمهور ان المسألة علي قرين (احدها) يجهر (والثاني) يسر قال

منه فلو جاوز حد أقل الزكي عوزاد في الهوى ثم ارتفع والحركات متصلة فلا طمأنينة وزيادة الهوى
 لا تقوم مقام الطمأنينة فهذا بيان الامر من الذين لا بد منها وأما قوله ولا يجب الذكر فالفرض

الموردى هذه طريقة ابن اسحق الروزى وابن ابي هريرة ونقلها امام الحرمين والغزالي في البسيط
عن اصحابنا (والثاني) يجهز قولاً واحداً (والثالث) ان كثر الجمع وكبر المجد جهر وان قلوا
أوصفر للمسجد أسر (والرابع) حكه الامام والغزالي وغيرهما انه ان لم يجهز الامام جهر وإلا
قولان والاصح من حيث الحجة ان الامام يجهز به ممن صححه المصنف في التنبيه والغزالي في
الوجيز والبقوى والرافعي وغيرهم وقطعه بالحاملى في المقنع وآخرون وحينئذ تكون هذه المسألة مما يفتي فيها
على القديم على ما سبق ايضاحه في مقدمة هذا الشرح وهذا الخلاف اذا امن الامام اما اذا لم يؤمن
الامام فيستحب للمأموم التأمين جهرأ بلا خلاف نص عليه في الام واقفوا عليه ليسمعه الامام
فيا ي به قال اصحابنا سواء تركه الامام عمداً او سهواً ويستحب للمأموم الجهر ممن صرح بأنه لا فرق
بين ترك الامام له عمداً او سهواً الشيخ ابو حامد في التلخيص وهو مقتضي نص الشافعي في الام فانه
قال وان تركه الامام قاله من خلفه وأسمعه لعله يذكر فيقول ولا يتركونه تركه كما لو ترك التكبير والتسليم
لم يكن لهم تركه هذا نصه (الثالثة) يستحب ان يقع تأمين المأموم مع تأمين الامام لا قبله ولا بعده
لقوله صلى الله عليه وسلم « فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » فينبغي ان
يقع تأمين الامام والمأموم والملائكة دفعة واحدة ومن نص على هذا من اصحابنا الشيخ ابو محمد
الجويني وولاه امام الحرمين واصحابه الغزالي في كتبه والرافعي وقد اشار اليه المصنف بقوله لو آمن
المأموم معه قالوا فان فاته التأمين معه امن بعده وقال امام الحرمين كان شيخى يقول لا يستحب
مقارنة الامام في شيء الا في هذا قال الامام يمكن تعليل استحباب المقارنة بأن القوم لا يؤمنون
لتأمينه وانما يؤمنون لقراءته وقد فرغت قراءته (فان قيل) هذا يخالف لقوله صلى الله عليه وسلم
« اذا امن الامام فأمنوا » (فجوابه) ان الحديث الآخر « اذا قال الامام غير المغضوب عليهم ولا الضالين
قولوا آمين » وكلاهما في الصحيحين كما سبق فيجب الجمع بينهما فيحمل الاول على ان المراد اذا
أراد الامام التأمين فأمنوا الجميع بينهما قل الخطابي وغيره وهذا كقولهم اذا رحل الابرار حلوا
أى اذا هم بالرحيل فممنوا اليكن رحيلكم معهم يان في الحديث الآخر « اذا قال أحدكم آمين وقالت الملائكة
آمين فوافق احدهما الآخر » فظاهره الامر بوقوع تأمين الجميع في حالة واحدة فهذا جمع بين الاحاديث
وقد ذكر معناه الخطابي وغيره *

من ذكره هنا بيان خروجه عن حد الاقل خلافاً لاحد فانه يحكي عنه ايجاب التيسيع في الركوع
والسجود مرة واحدة وكذلك ايجاب التكبير للركوع والسجود لنا أن النبي ﷺ « لم يأمر الملىء
صلاته بالثد كرفيها » ويجوز أن يعد في حد الاقل شيء آخر وهو أن لا يقصد بهويه غير الركوع
لان صاحب التهذيب وغيره ذكره كروا انه لو قرأ في صلاته آية سجدة فهرى ليسجد للتلاوة ثم بداله

(فرع) قال الشافعي في الام ولا يقال آمين الا بعد أم القرآن فان لم يقل لم يقضه في موضع غيره قال اصحابنا إذا ترك التأمين حتى اشتغل بغيره فالت ولم يعد اليه وقال صاحب الحاوي ان ترك التأمين ناسيا فذكره قبل قراءة السورة آمن وان ذكره في الركوع لم يؤمن وان ذكره في القراءة فهل يؤمن فيه وجهان مخرجان من القولين فيمن نسي تكبيرات العبد حتى شرع في القراءة وذكر الشافعي هذين الوجهين وقال الاصح لا يؤمن وقطع غيرهما بأنه لا يؤمن وهو ظاهر نص الشافعي الذي ذكرناه قال البغوي فلو قرأ المأموم الفاتحة مع الامام وفرغ منها قبل فراغه فلا ولي أن لا يؤمن حتى يؤمن الامام وهذا الذي قاله فيه نظر والختار أو الصواب انه يؤمن لقراءة نفسه ثم يؤمن مرة أخرى بتأمين الامام قال السرخسي في الامالي واذا آمن المأموم بتأمين الامام ثم قرأ المأموم الفاتحة امن ثانيا لقراءة نفسه قاله فرغ من الفاتحة مع اكفائه ان يؤمن مرة واحدة *

(فرع) ذكر اصحابنا وجماعة منهم أنه يستحب ان لا يصل لفظة آمين بقوله ولا الضالين بل بسكتة لطيفة جداً ليعلم ان آمين ليست من الفاتحة لفصل اللطيف نظرهما في السنة وغيرها سترها في مواضعها ان شاء الله تعالى ومن نص علي استحباب هذه السكتة القاضي حسين في تعليقه وابو الحسن الواحدي في البسيط والبغوي في التهذيب وصاحب البيان والرافعي وأما قول امام الحرمين يقيم التأمين القراءة فيمكن حمله علي مواضة الجماعة فيكون معناه لا يسكت طويلاً والله اعلم *

(فرع) السنة في التأمين ان يقول آمين وقد تقدم بيان لغاتها وان المختار آمين بالمد وتخفيف الميم وبمجات روايات الاحاديث قال الشافعي في الام لوقال آمين رب العالمين وغير ذلك من ذكر الله تعالى كان حسناً لا تقطع الصلاة بشيء من ذكر الله تعالى قاله وقوله يدل علي انه لا بأس من ان يسأل العبد ربه في الصلاة كلها في الدين والدنيا *

(فرع) في مذاهب العلماء في التأمين: قلنا ذكرنا ان مذهب استحبابه للامام والمأموم والمنفرد وان الامام والمنفرد يجهران به وكذا للمأموم على الاصح وحكي للقاضي ابو الطيب والعبدري الخير به لجمعهم عن طلوس واحد واسحق وابن خزيمة وابن المنذر ودادود وهو مذهب ابن الزبير وقال ابو حنيفة والثوري يسرون بالتأمين وكذا قاله مالك في المأموم وعنه في الامام روايتان (أحدهما) بسر به (والثانية) لا يأتي به وكذا للمنفرد عنده ودلينا الاحاديث الصحيحة السابقة وليس لهم في المسألة حجة صحيحة صريحة بل احتجت الحنفية برواية شعبة وقوله « وخفض بها صوته »

بعد ما بلغ حد الراكين ان يركع لم يعتد بذلك عن الركوع لانه لم يقطع القيام لقصد الركوع بل يجب عليه أن يود إلي القيام ثم يركع وسيأتي لهذا ان شاء الله أن تعلم قوله بحيث تنال راحتاه ركبته بالخاء لان اتماضي ابن كج حكى عن ابى حنيفة أنه لا يعتبر ذلك ويكتفي باصل الانحناء *

واحتجت للمالكية بأن سنة الدعاء بآمين للسامع دون الداعي وآخر الفاتحة دعاء فلا يؤمن
الامام لا نداع قال القاضي ابو الطيب هذا غلط بل اذا استحبال آمين للسامع فالداعي أولى بالاستحباب
والله اعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿فان لم يحسن الفاتحة وأحسن غيرها قرأ سبع آيات وهل يعتبر أن يكون فيها بقدر حروف
الفاتحة فيه قولان (أحدهما) لا يعتبر كما اذا فاته صوم يوم طويل لم يعتبر أن يكون اقتضاء في يوم
بقدر ساعات الاداء (والثاني) يعتبر وهو الاصح لانه لما اعتبر عدد آي الفاتحة اعتبر قدر حروفها
ويخالف الصوم فانه لا يمكن اعتبار المقدار في الساعات إلا بمسقة فان لم يحسن شيئاً من القرآن لزمه
أن يأتي بذلك ما روى عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه «أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال إني لا
أستطيع أن أحفظ شيئاً من القرآن فعلى ما يجوز في الصلاة فقال له سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله
والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله » ولانه ركن من أركان الصلاة فيجاز أن ينتقل فيه عند العجز
الى بدل كالقيام وفي الذكر وجهان (قال) أبو اسحق رضي الله عنه يأتي من الذكر بقدر حروف
الفاتحة لانه أقيم مقامها فاعتبر قدرها (وقال) أبو علي الطبري رضي الله عنه يجب مانص عليه الرسول
صلي الله عليه وسلم من غير زيادة كالتميم لا تجب الزيادة فيه علي ما ورد به النص والمذهب الاول
وان أحسن آية من الفاتحة وأحسن غيرها ففيه وجهان (اصحهما) انه يقرأ الآية ثم يقرأ ست
آيات من غيرها لانه اذا لم يحسن شيئاً منها انتقل الي غيرها فاذا كان يحسن بعضها وجب ان
ينتقل فيما لم يحسن الي غيرها كما لو عدم بعض الماء (والثاني) يلزمه تكرار الآية لانها اقرب اليها
فان لم يحسن شيئاً من القرآن ولان الذكر قام بقدر سبع آيات وعليه ان يعلم فان اتسع
الوقت ولم يفعل وصلي لزمه ان يعيد لانه ترك القراءة مع القدرة فاشبه اذا تركها وهو يحسن *
﴿الشرح﴾ قال اصحابنا اذا لم يقدروا على قراءة الفاتحة وجب عليه تحصيل القدر بتعلم او تحصيل
مصحف يقرأه فيه بشرأ او اجارة او اعارة فان كان في ليل او ظلمة لزمه تحصيل السراج عند الامكان
فلو امتنع من ذلك عند الامكان اثم ولزمه اعادة كل صلاة صلاها قبل قراءة الفاتحة ودليلنا القاعدة
المشورة في الاصول والفروع ان ما لا يتم الواجب إلا به وهو مقدور للمكلف فهو واجب وهذا الذي
ذكرناه من انه يجب اعادة كل صلاة صلاها قبل قراءة الفاتحة هو المذهب وبه قطع الجمهور وفي
الحاوي وجه آخر انه يجب اعادة ما صلي من حين امكنه التعليم الى ان شرع في التعليم فقط والصحيح

قال ﴿وأكله أن ينحني بحيث يسوى ظهره وعقه وينصب ركبته ويضع كفيه عليه ما ويجافي
الرجل مرقية عن جنبه ولا يجاوز في الانحناء حد الاستواء ويقول الله أكبر رافعا يديه عند الهوى
مدوداً علي قول ومخدوفاً علي قول كلا يغير المعنى بالمديقول سبحان ربّي العظيم ثلاثاً ولا يزيد
الامام علي الثلاث﴾ *

الاول فان تمدت عليه الفاتحة لتعذر التعليم لضيق الوقت او بلادته او عدم العلم او المصحف او غير ذلك لم يجز ترجمة القرآن بغير العربية بل ينظر ان احسن غيرها من القرآن لزمه قراءة سبع آيات ولا يجزيه دون سبع وان كانت طوالا بلا خلاف وقتل الشيخ ابو محمد في التبصرة وآخرون اتفاق الاصحاب على هذا ولا يضر طول الآيات وزيادة حروفها على حروف الفاتحة وهل يشترط ان لا ينقص عن حروفها فيه خلاف جعله للمصنف قولين وحكمه جمهور الاصحاب في طريقتي العراق وخراسان وجهين وقال صاحب الشامل والبيان اختلف اصحابنا فيه فبعضهم حكمه قولين وبعضهم حكمه وجهين ونقلها القاضي ابو الطيب في تعليقه قولين (احدهما) يجب ان تكون بعدد حروف الفاتحة وهو الذي نقل المزي (والثاني) لا يجب نص عليه الشافعي في باب استقبال القبلة قال يجب سبع آيات طوالا لكن اوقصارا وحاصل ما ذكره الاصحاب ثلاثة اوجه (اصحها) بانها بشرط أن لا ينقص حروف الآيات السبع عن حروف الفاتحة ولا يشترط أن كل آية بقدر آية بل يجزيه أن يجعل آيتين بدل آية بحيث يكون مجموع الآيات لا ينقص عن حروف الفاتحة والحرف للمشدد بحر فبين في الفاتحة والبدل ذكره الشيخ ابو محمد في التبصرة وهو واضح (والثاني) يجب ان يعدل حروف كل آية من البدل حروف آية من الفاتحة على الترتيب فيكون مثلهما أو أطول حكمه البغوي وآخرون وضعفه (والثالث) يكفي سبع آيات ناقصات كما يكفي صوم قصير عن طويل وقول المصنف لا يمكن اعتبار الساعات الا بمسقة لا يسلم بل يمكنه ذلك بالاستظهار باطول منه كما قلنا هنا ثم إن لم يحسن سبع آيات متوالية بالشرط المذكور كان له العدول الى مفرقة بلا خلاف عليه نص في الامواتفقوا عليه لكن الجمهور أطلقوا المسألة وقال امام الحرمين لو كانت الآية المفردة لا تقبل معنى منظوما اذا قرئت وحدها كقوله (ثم نظر) فيظهر أن لا تأمره بقراءة هذه الآية المتفرقة وتجميعه كن لا يحسن قرأنا أصلا فسيأتي بالذكر والمختار اسبق عن اطلاق الاصحاب وان كان يحسن سبع آيات متوالية بالشرط المذكور فوجان حكمهما السرخسي في الامالي وغيره (أحدهما) لا يجزيه المتفرقة بل يجب قراءة سبع آيات متوالية وبهذا قطع امام الحرمين والفري في البسيط والرافعي (اصحها) تجزيه المتفرقة من سورة أو سور وبه قطع القاضي ابو الطيب في تعليقه والبندنجي وصاحب البيان وهو المنصوص في الاما أما اذا كان يحسن دون سبع آيات كآية أو آيتين فوجان (اصحها) يقرأ ما يحسنه ثم يأتي بالذكر عن الباقي لأنه عاجز عن الباقي فانقل الى بدله (والثاني) يجب تكرار ما يحسنه حتي يبلغ قدر الفاتحة لانه أقرب اليها من الذكر ولو لم يحسن الا بعض الفاتحة ولم يحسن بدلا من الذكر وجب تكرار ما يحسنه حتي يبلغ قدرها بلا خلاف ولو أحسن آية أو آيات من الفاتحة ولم يحسن

السلام في اكل الر كوع يقع في جلتين (أحدهما) في هيئته وهي أن ينحني بحيث يستوى ظهره وعنقه ويعددها كالصفحة الواحدة فلا تكون رأسه ورقبته أخفض من ظهره ولا أعلي يروي أن رسول

جميعها فان لم يحسن لباقيها بدء وجب تكرار ما أحسنه حتى يبلغ قدر الفاتحة بلا خلاف وان حسن
 لباقيها بدلا ففيه خلاف حكمه للمصنف هنا وجهه وكذا حكمها الجمهور في طريقى العراقيين وخراسان
 وجوين وحكامها المصنف في التنبيه قولين وكذلك حكمها الشيخ نصر في تهذيبه (وأصحهما)
 باتفاقهم أنه يجب قراءة ما يحسنه من الفاتحة ثم يأتي ببداية الباقي لان الشيء الواحد لا يكون أصلا
 وبدلا (والثاني) يجب تكرار ما يحفظه من الفاتحة حتى يبلغ قدرها ويجرى الخلاف سواء كان البديل
 الذى يحسنه قرأنا أو ذكرنا أصرح به الشيخ أبو حامد وغيره لكن لا يجوز الانتقال الى الذكر
 الا بعد المعجز عن القرآن (فان قلنا) بالاصح أنه يقرأ ما يحسنه ويأتى بالبديل وجب الترتيب بينها
 فان كان يحفظ أول الفاتحة أتى به ثم يأتي بالبديل ولا يجوز العكس وان كان يحفظ آخرها أتى بالبديل
 ثم قرأ الذى يحفظه منها فلو عكس لم يجز به على المذهب وبه قطع الاكثر من وحكى بغوى وجها
 انه لا يجب هذا الترتيب بل كيف أتى به أجزاءه فهو غريب ضعيف وقد قال امام الحرمين ائتمق
 ائمتا على ان هذا الترتيب واجب وعلل بعلمتين (إحداهما) ان الترتيب في اركان الصلاة واجب
 وعليه البديل قبل النصف الثاني من الفاتحة قليلا (والثانية) ان البديل له حكم البديل والترتيب شرط في نصفى
 الفاتحة وكذا في نصفها وما فاق مقام النصف الاول واعلم ان الاحوط المستحب ان يحفظ آية من الفاتحة ان يكررها
 سبع مرات ويأتى بمثل ذلك بديل ما زاد عليها ليخرج من الخلاف ومن به على هذا الشيخ ابو محمد في التبصرة
 هذا حكم من يحسن شيئا من القرآن ولا خلاف أنه متى أحسن سبع آيات من القرآن لا يجوز له
 أن يتركها وينتقل الى الذكر فان كان يحسن دون سبع فهل يكرره أم يأتي ببديل الباقي فيه الخلاف
 السابق فان لم يحسن شيئا منه وجب عليه أن يأتي بالذكر بدلها وهذا لا خلاف فيه عندنا واستدل
 أصحابنا فيه بحديث عبدالله بن أبي أوفى رضي الله عنهما قال « جاء رجل الى النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم فقال إني لا أستطيع أن أخذ من القرآن شيئا فعلمني ما يجزئني منه قال قل سبحان الله
 والحمد لله ولا إله الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله » قال يا رسول الله هذا لله تعالى قال قل
 اللهم ارحمني وارزقني وعاقبي واهدني » فلما قام قال هكذا بيده فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 « أما هذا فقدم لا يدمن الخير » رواه ابو داود والنسائي ولكنه من رواية ابراهيم السكسكى وهو
 ضعيف ويغني عنه حديث رفاعة بن رافع قال « كنا مع رسول الله ﷺ في المسجد فنخل رجل
 يصلي في ناحية المسجد فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمقه ثم جاء فلم فرد عليه وقال ارجع
 فصل فانك لم تصل ثم جاء فلم عليه ثم قال ارجع فصل فانك لم تصل قال مرتين أو ثلاثا فقال له
 في الثالثة أو الرابعة والذي بعثك بالحق لقد اجتهدت في نفسي فلفني وأرني فقال له النبي صلى الله
 عليه وسلم إذا أردت ان تصلي فتوضأ كما أمرك الله ثم تشهد فأقم ثم كبر فان كان معك قرآن فاقرأه
 الله صلى الله عليه وآله وسلم » كان يستوى في الركوع بحيث لو صلب الماء على ظهره لاستمسك وروى

والا فاحمد الله وكبره وهله ثم اركع فاطمئن راكعاً ثم اعتدل فثابؤ ذكر تمام الحديث « رواه
أبو داود والترمذي وقال حديث حسن واختلف اصحابنا في الذكر على ثلاثة أوجه (أحدها) وهو
قول أبي علي الطبري أنه يمين أن يقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول
ولا قوة إلا بالله فتجب هذه الكلمات الخمس وتكفيه (والثاني) أنها تيمين ويحبب معها كلمتان من الذكر
ليصير سبعة أنواع مقام سبع آيات والمراد بالكلمات أنواع الذكر لا الالفاظ المسردة (والثالث)
وهو الصحيح عند المصنف وجمهور الاصحاب وهو الصحيح أيضا في الدليل أنه لا يمين شيء
من الذكر بل يحزبه جميع الاذكار من التهليل والتسبيح والتكبير وغيرها فيجب سبعة اذكار
ولكن هل يشترط أن لا ينقص حروف ما يأتي بهمعن حروف الفاتحة فيه وجهان (أصحهما) يشترط
وهما كالوجهين في البذل من القرآن قال امام الحرمين ولا يرعى هنا إلا الحروف بخلاف ما إذا
احسن قرأنا غير الفاتحة فأنراعي الآيات وفي الحروف خلاف وقال البغوي يجب سبعة أنواع
من الذكر قيام كل نوع مقام آية قال الرازي هذا اقرب من قول الامام « واحتج لأبي علي الطبري
بحديث ابن أبي اوفى وليس فيه غير الكلمات الخمس واجاب القائلون بالصحيح بأن الحديث
ضعيف ولو صح لم يكن فيه نفي وجوب زيادته من الاذكار (فان قيل) لو وجب زيادة لذكرت (قيل)

أنه صلى الله عليه وآله وسلم « نهى عن التذيع في الصلاة » وفي رواية « نهى أن يذيع الرجل في الركوع
كما يذيع الحمار » (١) والتذيع أن يبسط ظهره أو يسطط رأسه فتكون رأسه شاذاً انحطاطاً من اليتيم وهذا اللفظ

حديث **﴿** روى انه **ﷺ** كان يسوي ظهره في الركوع بحيث لو صب الماء على ظهره
لا استمسك: ابن ماجه من حديث راشد بن سعد سمعت وابصة بن معبد نحوه وسأني وفيه طلحة
ابن زيد نسب احمد وعلى بن اللدني الى الوضع ورواه الطبراني من هذا الوجه إلا انه قال عن
راشد عن أبي راشد ورواه ابو داود في مراسله من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى ووصله احمد
في مسنده عنه عن علي وذكره الدارقطني في الطل عن البراء ورجح ابو حاتم المرسل ورواه
الطبراني في الكبير من حديث أبي مسعود عقبة بن عمرو ومن حديث أبي برزة الاسلمي واستاد
كل منهما حسن ومن حديث انس وابن عباس واستاد كل منهما ضعيف وعزاه القاضي حسين
في تليقه لرواية عائشة ولم اره من حديثها: قلت معناه عند مسلم من حديثها كان اذا ركع لم يشخص
رأسه ولم يصوبه ولكن بين ذلك وقد تقدم معنى هذا من حديث أبي حميد *

(١) **﴿** حديث **﴿** روى انه صلى الله عليه وسلم نهى عن التذيع في الصلاة وفي رواية نهى
ان يذيع الرجل في الركوع كما يذيع الحمار الدارقطني من حديث الحارث عن علي ومن حديث
أبي برزة عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا علي ان ارضي لك ما لرضي لنفسي واكره
لك ما أكره لنفسي لا تقرأ القرآن وانت جنب ولا وانت راكع ولا وانت ساجد ولا تفصل
وانت عاقص شرك ولا تذيع تذيع الحمار وفيه أبو تميم النخعي وهو كذاب ورواه الدارقطني

يجوز تأخير البيان الى وقت الحاجة والله اعلم (فان قيل) ما الفرق بين الذكرو القرآن حيث جوزتم علي قول ابي علي خمس كلمات ولم تجزوا من القرآن إلا سبع آيات بالاتفاق (فالفرق) ما ذكره صاحب التتمة ان القرآن بدل للفاتحة من جنسها فاعتبر فيه قدرها والذكر بخلافها فجاز ان يكون دونه كالتيسم عن الوضوء *

(فرع) اذا عجز عن القرآن وانتقل الى الاذكار فقد ذكرنا انه يجزئه التسييح والتهيل والتكبير والتحميد والحوقة ونحوها واما الدعاء المحض فيه تردد للشيخ ابي محمد الجويني قال امام الحرمين ولعل الاشبه ان الذي يتعلق منه بأمر الآخرة يجزئه دون ما يتعلق بالدنيا وهو الذي قاله الامام هو المرجح رجحه الغزالي في البسيط *

(فرع) شرط الذكرو الذي يأتي به ان لا يقصد به شيئاً آخر وهل يشترط ان يقصد بالبدلية ام يكفيه الاتيان به بلا قصد فيه وجهاً حكاهما صاحب التتريب وامام الحرمين ومتابعوه قال الرازي (الاصح) لا يشترط فلواني بدعاء الاستفتاح او بالتعوذ وقصد به بدل الفاتحة اجزأه عنها وان قصد الاستفتاح او التعوذ لم يجزه وان لم يقصد شيئاً فيه الوجهاً (الاصح) يجزئه عند الاصحاب *

(فرع) اذا لم يحسن شيئاً من القرآن ولم يحسن الذكرو بالعربية واحسنه بالعجمية اتي به بالعجمية ذكره صاحب الحاوي كما يأتي بتكثير الاحرام بالعجمية اذا لم يحسن العربية وقدم سبق تفصيل ما يجوز في فصل التكبير *

(فرع) اذا اتي ببدل الفاتحة من قراءة او ذكر حيث يجوز ان بالشرط السابق واستمر العجز عن الفاتحة اجزأته صلاته ولا إعادة فلو تمكن من الفاتحة في الركوع او ما بعده قد مضت ركعته على الصحيح لا يجوز الرجوع الي الفاتحة وان تمكن قبل السروع في البدل لزمه قراءة الفاتحة وان كان

يذكر بالبدال والذال والاول اشهر وينبغي للراكم ان ينصب ساقيه الى الحق ولا يثني ركبتيه وهذا هو الذي اراده بقوله وينصب ركبتيه ويستحب له وضع اليدين على الركبتين واخذهما بهما ويفرق بين اصابعه

من وجه آخر عن أبي سعيد الخدري قال اراه رفعه اذا ركع أحدكم فلا يذبح كما يذبح الحمار ولكن ليقم صلبه وفي استناده أبو سفيان طريف بن شهاب وهو ضعيف وذكره ابو عبيد في غريب الحديث باللفظ الثاني سواء : وروى ابن ماجه من حديث وابصة بن معبد رايت رسول الله ﷺ يصلي فكان اذا ركع سوى ظهره حتى لو صب عليه الماء لاستقر وقد تقدم (تنبيه) التذبيح بالبدال المهملة قال الجوزي وقال الهروي في غريبه يقال بالمجعة وهو بالمهملة اعرف : اي يطاطي راسه في الركوع حتى يكون اخفض من ظهره وروى بالحاء المحجمة في الصحاح في ذبيح بالمجعة ذبيح تذبيحاً اذا قبض ظهره وطاطاً راسه بالحاء والحاء جميعاً عن ابي عمرو وابن الاعرابي والله اعلم *

في أثناء البدل فوجان حكاهما السرخسي في الامالي قولين (الصحيح) انه يلزمه الفاتحة بكاملها (والثاني) يكفيه ان يأتي من الفاتحة قدر ما بقي وان تمكن بعد فراغ البدل وقبل الركوع فطرقتان حكاهما السرخسي وصاحب البيان وآخرون (اصحها) لا يلزمه كذا وقد للكفر بالصوم على الرقبة بعد الصوم (والثاني) فيه وجهان كما لو تمكن في أثناء البدل ومن حكى الوجين في هذه الصورة الشيخ ابو محمد الجوزي في التبصرة وإمام الحرمين والغزالي قال اصحابنا والتمسك قد يكون بتلقين وقد يكون بمصنف وغيرها *

(فرع) اذا لم يحسن شيئا من القرآن ولا من الذكر ولا أمكنه التعلم وجب عليه أن يقوم بقدر الفاتحة ساكتا ثم يركع ويحزبه صلته بلا إعادة لانه مأثور بالقيام والقراءة فاذا عجز عن أحدهما أتى بالآخر لقوله صلى الله عليه وسلم « اذا امرتكم بأمر فاقوا منه ما استطعتم » رواه البخاري ومسلم *

(فرع) ذكر المصنف في هذا الفصل عبد الله بن ابي أوفى وهو وابوه صحابيان رضي الله تعالى عنهما واسم أبي أوفى علقمة بن خالد بن الحارث وكنيته عبد الله أبو ابراهيم وقيل أبو محمد وقيل أبو معاوية شهيد يمة ارضوان ونزل السكوة وتوفي سنة ست وثمانين قيل هو آخر من مات من الصحابة بالسكوة وقول المصنف لانه ركن من أركان الصلاة فجاز أن ينتقل عنه عند العجز الي بدل كاتقيام قوله من أركان الصلاة احتراز من الحج فانه لا بدل لاركانه وقوله فجاز أن ينتقل لو قال وجب كان أصوب *

(فرع) في مذاهب العلماء فيمن لا يحسن الفاتحة كيف يصلي اذا لم يمكنه التعلم فقد ذكرنا أن مذهبنا أنه يجب عليه قراءة سبع آيات غيرها فان لم يحسن شيئا من القرآن لزمه الذكر فان لم يحسنه ولا أمكنه وجب أن يقف بقدر قراءة الفاتحة وبه قال احمد وقال أبو حنيفة اذا عجز عن القرآن قام ساكتا ولا يجب الذكر وقال مالك لا يجب ولا القيام وقد سبق دليلنا عليها *

قال المصنف رحمه الله *

« وان قرأ القرآن بالفارسية لم تجزء لان القصص من القرآن اللفظ وذلك لا يوجد في غيره » (الشرح) مذهبنا أنه لا يجوز قراءة القرآن بغير لسان العرب سواء أمكنه العربية أو عجز عنها وسواء كان في الصلاة أو غيرها فان أتى بترجمته في صلاة بدلا عن القراءة لصح صلته سواء

حينئذ يوجهان نحو القبة روى انه صلى الله عليه وآله وسلم « كان يمسك راحتيه على ركبتيه في الركوع كالقائض عليهما » (١) (وخرج ابن اصابه فان كان اقطع او كانت إحدى يديه عليه فعل الاخرى ما ذكرنا

(١) (حديث) انه ﷺ كان يمسك راحتيه على ركبتيه في الركوع كالقائض عليهما ويفرج بين اصابعه أبو داود ومن حديث أبي حميد وقد تقدم *

احسن القراءة ام لا هذا مذهبتنا وبه قال جماهير العلماء منهم مالك واحمد وابو داود وقال ابو حنيفة يجوز وتصح به الصلاة مطلقا وقال ابو يوسف ومحمد يجوز للعاجز دون القادر واحتج لابي حنيفة بقوله تعالى (قل الله شهيد بيني وبينكم واوحى الي هذا القرآن لانتذركم به) قالوا والعجم لا يقولون الا نذار الا بترجمته وفي الصحيحين ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال « انزل القرآن علي سبعة احرف » وعن سلمان الفارسي رضي الله عنه ان قوما من الفرس سألوه ان يكتب لهم شيئا من القرآن فكتب لهم فاتحة الكتاب بالفارسية ولانه ذكر فقامت ترجمته مقامه كالشهادتين في الاسلام وقياسا علي جواز ترجمة حديث النبي صلى الله عليه وسلم وقياسا علي جواز التيسيع بالعجمية واحتج اصحابنا بحديث عربن الخطاب رضي الله عنه انه سمع هشام بن حكيم يقرأ سورة علي غير ما يقرأ عرفه ببردائه واتي به رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر الحديث رواه البخاري ومسلم فلو جازت الترجمة لانكر عليه صلى الله عليه وسلم اعتراضه في شيء جائز واحتجوا أيضا بان ترجمة القرآن ليست قرأ لان القرآن هو هذا النظم المعجز وبالترجمة يزول الاعجاز فلم يجوز وكان الشعر يخرج ترجمته عن كونه شعرا فكذا القرآن واما الجواب عن الآية الكريمة فتقضي ان الا نذار يحصل لغيره وان قل اليهم معناه واما الجواب عن الحديث فسمي لغات للعرب ولانه يدل علي أنه لا يتجاوز هذه السبعة وهم يقولون يجوز بكل لسان ومعلوم أنها تزيد علي سبعة وعن فعل سلمان انه كتب تفسيرها لاحقيقة الفاتحة وعن الاسلام ان في جواز ترجمته لقادر علي العربية وجهين سبق يانها في فصل التكثير فان قلنا لا يصح فظاهر وان قلنا بالمنه ان يصح اسلامه فالفرق أن المراد معرفة اعتقاده الباطن والعجمية كالعربية في تحصيل ذلك وعن القياس علي الحديث والتيسيع أن المراد بالقرآن الاحكام والنظم المعجز بخلاف الحديث والتيسيع هذه طريقة اصحابنا في المسألة وبسطها امام الحرمين في الاساليب فقال عمدتنا ان القرآن معجز والمعتمد في اعجازه اللفظ قال ثم تكلم علماء الاصول في المعجز منه فقيل الاعجاز في بلاغته وجزالته وفصاحته المجاوزة لحدود جزالة العرب والمختار أن الاعجاز في جزالته مع أسلوبه الخارج عن أساليب كلام العرب والجزالة والاسلوب يتعلقان بالالفاظ ثم معنى القرآن في حكم التابع للالفاظ فحصل من هذا أن اللفظ هو المقصود التبع والمعنى تابع فنقول بعد هذا التمهيد ترجمة القرآن ليست قرآنا باجماع المسلمين ومحاولة الدليل لهذا تكلف فليس أحد يخالف في أن من تكلم بمعني القرآن بالهندية ليست قرآنا وليس ما لفظ به قرآنا ومن خالف في هذا كان مراغما جاحدا وتفسير شعر امرئ القيس ليس شعره فكيف يكون تفسير القرآن قرآنا وقد سلموا أن الجنب لا يحرم عليه ذكر معني القرآن والمحدث لا ينم من حمل كتاب فيه معني القرآن وترجمته فلم ان ما جاء به ليس قرآنا ولا خلاف ان القرآن معجز

فان لم يمكنه وضعها علي الركنين ارسلها علي الركنين في الرجل مرفقه عن جنبيه قد دروي ان النبي صلى الله عليه

ولست الترجمة معجزة والقرآن هو الذي تحدى به النبي صلى الله عليه وسلم العرب وصدته تعالى بكونه عربيا واذ علم ان الترجمة ليست قرآنا وقد ثبت انه لا تصح صلاته الا بقرآن حصل أن الصلاة لا تصح بالترجمة : هذا كله مع ان الصلاة مبناه على التعبد والاتباع والنهي عن الاختراع وطريق القياس منسدة وإذا نظر الناظر في اصل الصلاة واعدادها واختصاصها بأوقاتها وما اشتملت عليه من عدد ركعاتها وإعادة ركوعها في كل ركعة وتكرر سجودها الى غير ذلك من افعالها ومدارها على الاتباع ولم يفارقها جملة وتفصيلا فهذا يسد باب القياس حتي لو قال قائل مقصود الصلاة الخضوع فيقوم السجود مقام الركوع لم يقبل ذلك منه وان كان السجود ابلغ في الخضوع . ثم عجبت من قولهم ان الترجمة لا يكون لها حكم القرآن في تحريمها على الجنب ويقولون لها حكمه في صحة الصلاة التي مبناه على التعبد والاتباع ويخالف تكثير الاحرام التي قلنا يأتي بها العاجز عن العرية بلسانه لان مقصودها المعنى مع اللفظ وهذا بخلافه : هذا آخر كلام امام الحرمين رحمه الله *

(فرع) لو قرأ الفاتحة بلغة بعض العرب غير الفصحى لم تصح ولم يجز في غير الصلاة ايضا صرح بمصاحب التمسة قال ومن اتى بالترجمة ان كان متعمدا بطلت صلاته وان كان ناسيا او جاهلا لم يعتد بقرائه ولكن لا تبطل صلاته وسجد السهو كائر الكلام ناسيا او جاهلا *

* قال المصنف رحمه الله *

(ثم يقرأ بعد الفاتحة سورة وذلك سنة والمستحب ان يقرأ في الصبح بطوال الفصل لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ فيها بالواقعة فان كان يوم الجمعة استحب ان يقرأ فيها (الم تنزيل السجدة) (وهل آتي علي الانسان) لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ ذلك ويقرأ في الاولين في الظهر بنحو ما يقرأ في الصبح لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال وحزنا قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الظهر والعصر فحزنا قيامه في الركعتين الاوليين من الظهر بقدر ثلاثين آية قدر الم تنزيل السجدة وحزنا قيامه في الاخيرتين على النصف من ذلك وحزنا قيامه في الاوليين من العصر على قدر الاخيرتين من الظهر وحزنا

وأله وسلم «كان يفعل ذلك» والمرأة لا يجافي فانه استر لها الخشي كل مرة : اما قوله ولا يجاوز في الانحاء

(١) حديث كان يجافي مرفقيه عن جنيبه في الركوع ابو داود في حديث ابى حميد وفي لفظه ثم ركب فوضم يديه على ركبتيه كالتفاض عليهما ووتر يديه فجافي عن جنيبه ورواه ابن خزيمة بلفظ ونحي يديه عن جنيبه والبخاري عن عبد الله بن بجنة كان إذا صلى فرج بين يديه حتي يبدو ابطاه *

(١) قوله والمرأة لا يجافي روى أبو داود في المراسيل عن يزيد بن أبي حبيب انه صلى الله عليه وسلم مر على امرأتين تصليان فقال إذا سجدتما فضا بضع اللحم الي الارض فان المرأة في ذلك ليست كالرجل ورواه البيهقي من طريقين موصرين لكن في كل منهما متروك *

قيامه في الاخيرتين من العصر على النصف من ذلك» وقرأ في الاولين من العصر بأوساط المفصل لما رويناه من حديث أبي سعيد رضي الله عنه وقرأ في الاولين من العشاء الآخرة بنحو ما يقرأ في العصر لما روى عنه عليه السلام انه قرأ في العشاء الآخرة سورة الجمعة والمناقين وقرأ في الاولين من المغرب بقصر المفصل لما روى أبو هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم «كان يقرأ في المغرب بقصر للمفصل» فان خالف وقرأ غير ما ذكرناه جاز لما روى رجل من جينة «انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الصبح اذا زلزلت الارض»

(الشرح) الذي اختاره ان اقدم جملة من الاحاديث الواردة في السورة بعد الفاتحة فيحصل منها بيان ما ذكره المصنف وغيره وما يحتاج في الاستدلال به في ذلك ان شاء الله تعالى فأما الظاهر والعصر فمن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال «كانت الصلاة تمام فينطلق احدا الى البقيع فيبغض حاجته ثم يأتي اهله ثم يرجع الى المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم في الركعة الاولى» رواه مسلم وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ايضا ان النبي صلى الله عليه وسلم «كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الاولين في كل ركعة قدر ثلاثين آية وفي الاخيرين قدر خمس عشرة آية ساو قال نصف ذلك» وفي العصر في الركعتين الاولين في كل ركعة قدر خمس عشرة آية وفي الاخيرين قدر نصف ذلك» رواه مسلم وعن أبي سعيد ايضا قال «حزنا قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الظهر والعصر فحزنا قيامه في الركعتين الاولين من الظهر بقدر ثلاثين آية قدر الم تنزل السجدة وحزنا قيامه في الركعتين الاخيرتين على النصف من ذلك وحزنا قيامه في الاولين من العصر على قدر الاخيرتين من الظهر وحزنا قيامه في الاخيرتين من العصر على النصف من ذلك» رواه مسلم وعن جابر بن سمرة رضي الله عنهما قال «كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر بالليل اذا افتتى وفي العصر بنحو ذلك وفي الصبح اطول من ذلك» رواه مسلم وعنه ان النبي صلى الله عليه وسلم «كان يقرأ في الظهر سبع اسم ربك الاعلى وفي الصبح اطول من ذلك» رواه مسلم وعنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم «كان يقرأ في الظهر والعصر بالسماء ذات البروج والسماء والطارق ونحوهما من السور» رواه أبو داود والنسائي وقال حديث حسن والنسائي وعنه البراء رضي الله عنه قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بنا الظهر قسم مع منه الآية بعد الايات من سورة لقمان والذاريات» رواه النسائي وابن ماجه باسناد حسن وأما المغرب فمن حبير بن مطعم رضي الله عنه قال «سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ بالطور في المغرب» رواه البخاري ومسلم وفي رواية البخاري «يقرأ في المغرب بالطور» وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان ام الفضل وهي امه رضي الله عنها سمعته وهو يقرأ والمرسلات عرفا قالت يا بني والله لقد ذكرته يقرأ تلك هذه السورة انها لا آخر

الاستواء فالمراد منه استواء الظهر والرقبة وفي قوله اولاً واكمله ان ينحني بحيث توى ظهره وعنته

ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بها في المغرب» رواه البخاري ومسلم وعن مروان ابن الحكم قال «قال لي زيد بن ثابت رضي الله عنه مالك تقرأ في المغرب بقصار وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بطول الطويلين» رواه البخاري هكذا قال ابن أبي مليكة طول الطويلين الاعراف والمائدة رواه النسائي بإسناده الصحيح «ان زيد بن ثابت قال لمروان أقرأ في المغرب بقل هو الله أحد وأنا أعطيتك الكوثر قال نعم قال يعني زيداً فحقوا لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ فيها بأطول الطويلين المص» وعن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم «قرأ في صلاة المغرب بسورة الاعراف فرقا في ركعتين» رواه النسائي بإسناد حسن وعن سليمان بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه قال «ما صليت وراء أحد أشبه صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم من فلان قال سليمان كان يطيل الركعتين الأولين من الظهر ويخفف الأخيرتين ويخفف العصر ويقرأ في المغرب بقصار للفصل ويقرأ في العشاء بوسط المفصل ويقرأ في الصبح بطوال المفصل» رواه النسائي بإسناد صحيح وعن عبد الله الساجي «انه صلى وراء أبي بكر الصديق رضي الله عنه المغرب يقرأ في الركعتين الأولين بأم القرآن وسورة من قصار المفصل ثم قام في الركعة الثالثة فقرأ حتى ان كاد تم ثيابه فسمعته يقرأ بأم القرآن وهذه الآية: ربنا لا تزغ قلوبنا بعداذهدتنا وهدنا وهدنا لما من لدنك رحمة انك انت الوهاب» رواه مالك في الموطأ بإسناد صحيح وأما العشاء فعن البراء رضي الله عنه قال «سمعت رسول الله ﷺ يقرأ في العشاء بالثين والذيتون وما سمعت أحداً أحسن منه وتا وقرأة» رواه البخاري ومسلم وعن أبي رافع قال «صليت مع أبي هريرة العشاء تقرأ اذا السماء انشقت فسجدت قلت له فقال سجدت خلف أبي القاسم صلى الله عليه وسلم» رواه البخاري ومسلم وعن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ حين طول في العشاء «يا معاذ اذا أممت الناس فاقرا بالشمس وضحاها وسبح اسم ربك الاعلى واقرا بسم ربك والليل اذا يغشي» رواه البخاري ومسلم هذا لفظ أحد روايات مسلم وعن بريدة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم «كان يقرأ في العشاء الآخرة بالشمس وضحاها ونحوها من السور» رواه الترمذي وقال حديث حسن وأما الصبح فعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال «كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح فينصرف الرجل فيعرف جليسه وكان يقرأ في الركعتين او احداهما من الستين إلى المائة» رواه البخاري ومسلم وهذا لفظ رواية البخاري وسائر رواياته وروايات مسلم «يقرأ في الفجر ما بين الستين إلى المائة» عن عبد الله بن السائب رضي الله عنه قال «صلى لنا النبي صلى الله عليه وسلم الصبح بمكة فاستفتح سورة المؤمنين حتى جاء ذكر موسى وهرون وأوحى جاء ذكر عيسى أخذت النبي صلى الله عليه وسلم سلعة فركع» رواه مسلم وعن قطبة بن مالك رضي الله عنه «انه صلى مع النبي صلى

ما يفيد هذا الفرض فاما إذا عرفنا استحباب استواء الظهر والعنق نعرف انه لا ينبغي ان يجاوز الاستواء

الله عليه وسلم الصبح فقرأ في أول ركعة والنخل باسقات لما طلع فضيد أو ربما قال في ق «رواه مسلم
وعن جابر بن سمرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان يقرأ في الفجر يقاف والقرآن
الحميد وكان صلاته بعد تخفيفا» رواه مسلم وعن ابن حريث رضي الله عنه «أنه سمع النبي صلى الله
عليه وسلم يقرأ في الفجر والليل إذا عسعس» رواه مسلم وعن معاذ بن عبد الله الحفني أن رجلا من
جبهة أخبره «أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الصبح إذا زلزلت الأرض في الركعتين كلها
فلا يرى أنسى رسول الله صلى الله عليه وسلم أم قرأ ذلك عمدا» رواه أبو داود بإسناد صحيح وعن
أبي هريرة رضي الله عنه قال «كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الفجر يوم الجمعة الم تنزيل
السجدة وهل أتى علي الإنسان» رواه البخاري ومسلم ورواه مسلم أيضا عن ابن عباس رضي الله
عنهما. وأما الجمع بين سورتين فدكة فيه حديث أبي وأثل قال «جاء رجل إلي ابن مسعود فقال
قرأت المفصل الليلة في ركعة فقال ابن مسعود رضي الله عنه هذا كذب الشعر لقد عرفت النظائر
التي كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقرن بينهما فذكر عشرين سورة من المفصل سورتين
في كل ركعة» رواه البخاري ومسلم فهذه جملة من الأحاديث الصحيحة في المسألة وفي الصحيح أحاديث
كثيرة بنحو ما ذكرناه وأما الأحاديث الحسنة والضعيفة فيه فلا تنحصر والله أعلم: قال العلماء
واختلاف قدر القراءة في الأحاديث كان بحسب الأحوال فكان النبي صلى الله عليه وسلم يعلم
من حال المؤمنين في وقت أهم يؤثرون التطويل فيطول وفي وقت لا يؤثرونه لعدم نحوه فيخفف
وفي وقت يريد إطالتها فيسمع بكاء الصبي كما ثبت في الصحيحين والله أعلم: وأما ضبط الفاظ الكتاب
وبيانها فالمفصل سمي بذلك لكثرة الفصول فيه بين سورة وقيل لقلة المنسوخ فيه وآخره (قل
اعوذ برب الناس) وفي أوله مذاهب قيل (سورة القتال) وقيل من (الحجرات) وقيل من (قاف)
وقال الخطابي وروى هذا في حديث مرفوع وهذه المذاهب مشهورة وحكي القاضي عياض قوله أنه
من (الجنات) وهو غريب والسورة تهمز ولا تهمز لقتان الهمز أشهر وأصح وبه جاء القرآن العزيز
قوله وقرأ فيها بالواقعة هذا الحديث أشار إليه الترمذي فقال روى أن النبي صلى الله عليه وسلم «قرأ
في الصبح بالواقعة» وفيها ذكرنا من الأحاديث الصحيحة كفاية عنه. قوله يقرأ فيها (الم تنزيل السجدة)
أما تنزيل فمرفوعة اللام على حكاية التلاوة وأما السجدة فيجوز رفعها على أنها خبر مبتدأ ويجوز
نصبها على البدل من موضع الم أو باضمار أعني وسورة السجدة ثلاثون آية كقوله يقرأ في الأولى
والآخرين هو بالياء المائة من تحت المسكورة في حزرنا قيامه في الظهر قدر ثلاثين آية يعني في كل
ركعة كما سبق بيانه في الرواية الأخرى قوله العشاء الآخرة صحيح وقد انكره الأصمعي وقال لا يقال
الآخرة وليس كما قال بل ثبت في مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «أما امرأة أصابت
قاعدته ثانيا إما أن تكون تأكيدا أو يكون الغرض الإشارة إلي أن المجاوزة مكروهة قصبة للنهي

بجنوناً فلا تشهد معنا العشاء الآخرة» وثبت ذلك عن جماعات من الصحابة وقد أوضحت في تهذيب الاسماء: اما الاحكام فقال الشافعي والاصحاب يستحب أن يقرأ الامام والمقرئ بعد الفاتحة شيئاً من القرآن في الصباح وفي الاولين من سائر الصلوات ويحصل أصل الاستحباب بقراءة شيء من القرآن ولكن سورة كاملة أفضل حتي أن سورة قصيرة أفضل من قدرها من سورة لانه اذا قرأ بعض سورة فقد يقف في غير موضع الوقت وهو اقطاع الكلام المرتبط وقد يجني ذلك قالوا ويستحب أن يقرأ في الصباح بطول المفصل (كالجرات) (والواقعة) وفي الظهر بقرب من ذلك وفي العصر والعشاء باوساطه وفي المغرب بقصره فان خالف وقرأ باطول أو أقصر من ذلك ودليله الاحاديث السابقة واتفقوا علي انه يسن في صبح يوم الجمعة (الم تنزيل) في الركعة الاولى (وهل آتي) في الثانية للحديث الصحيح السابق ويقرأ السورتين بكاملها وهذا الذي ذكرناه من استحباب طول المفصل واوساطه هو فيما آثر للامون التطويل وكانوا محصورين لا يزيدون والا فليخفف وقد ذكرنا ان اختلاف الاحاديث في قدر القراءة كان بحسب الاحوال ويجوز ان يجمع بين سورتين فاكثر في ركعة للحديث السابق قال اصحابنا والسنة أن يقرأ على ترتيب المصحف متواليًا فاذا قرأ في الركعة الاولى سورة قرأ في الثانية التي بعدها متصلة بها قال المتولي حتي لو قرأ في الاولى (قل اعوذ برب الناس) يقرأ في الثانية من أول البقرة ولو قرأ سورة ثم قرأ في الثانية التي قبلها فقد خالف الاول ولا شيء عليه والله اعلم *

(فرع) فيما يتعلق بالسورة للتوابع يستحب في ركعتي سنة الصبح التخفيف ثبت ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيحين في صحيح مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم «كان يقرأ في الاولى منهما قولوا آمنا بالله وما ازل لنا الآيه وفي الثانية قل يا اهل الكتاب تعالوا الى كلمة الآيه» وفي رواية لمسلم «يقرأ فيهما قل يا ايها الكافرون وقل هو الله احد» ونسب الشافعي في البوسيطي علي استحباب القراءة بها فيها وعن ابن عمر قال «رمت النبي صلى الله عليه وسلم عشرين سنة قرأ في الركعتين بعد المغرب والركعتين قبل الفجر قل يا ايها الكافرون وقل هو الله احد» رواه النسائي باسناد جيد إلا ان فيرجلًا اختلفوا في وثيقته وجرحه وقد روى له مسلم والله اعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

«وان كان مأموماً نظرت فان كان في صلاة يجهر فيها بالقراءة لم يزد علي الفاتحة لقوله صلى الله عليه وسلم «اذا كنتم خلفي فلا تقرأون الا بأم الكتاب فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها» وان كان في صلاة يسر فيها بالقراءة أو في صلاة يجهر فيها الا انه في موضع لا يسمع القراءة قرأ لانه غير مأموماً بالاتصاف

عن التذييع وعلي هذا فالاعادة لا تكون لمحض التأكد اذ لا يلزم من استحباب الشيء ان يكون تركه منها عنه مكروهاً وعلي كل حال فلو ذكر قوله ولا يجاوز متصلاً بالكلام الا لكان احسن

الى غيره فهو كالامام والمنفرد *

(الشرح) هذا الحديث صحيح يقدم بيانه قريبا في قراءة المأموم الفاتحة فلا خلاف ان المأموم لا يشترع له قراءة السورة في الجهرية اذا سمع قراءة الامام ولو جهر ولم يسمعه بعده او صممه فوجان أحصهما يستحب قراءة السورة وبه قطع العراقيون او جمهورهم اذ لا معنى لسكوتهم والثاني لا يقرأها حمله الخراسانيون * قال المصنف رحمه الله *

(واذا كانت الصلاة تزيد على ركعتين فهل يقرأ السورة فيما زاد على الركعتين فيه قولان قال في القديم (لا يستحب) لما روى ابو قتادة رضي الله عنه «ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الاوليين بفاتحة الكتاب وسورة في كل ركعة وكان يسمعا الآية أحيانا وكان يبطئ في الاولى ما لا يبطئ في الثانية وكان يقرأ في الركعتين الاخيرتين بفاتحة الكتاب» وقال في الام يستحب لما روينا من حديث ابى سعيد الخدري ولأنها ركعة يشترع فيها الفاتحة فيشرع فيها السورة كلاولين ولا يفضل الركعة الاولى على الثانية في القراءة وقال ابو الحسن المارسي رحمه الله يستحب ان تكون قراءته في الاولى من كل صلاة اطول لما رويناه من حديث ابى قتادة وظاهر قوله في الام ان لا يفضل لما رويناه من حديث ابى سعيد الخدري رضي الله عنه وحديث ابى قتادة يحتمل ان يكون اطال لانه احس بداخل *

(الشرح) حديث ابى قتادة رواه البخارى ومسلم واسم ابى قتادة الحارث بن ربعي وقيل النعمان بن ربعي وقيل عمرو بن ربعي الانصارى السلمى بفتح السين واللام توفى بالمدينة سنة تسعين وخمسين على الاصح وقوله سمعا الآية أحيانا اى في نادر من الاوقات وهذا محمول على انه تغلب الاستغراق في التدبر يحصل الجهر بالآية من غير قصد او انه فعله لبيان جواز الجهر وانه لا تبطل الصلاة ولا يقضي سجود سهو أو ليهملهم انه يقرأ أو انه يقرأ السورة الفلانية واما ابو الحسن المارسي بفتح السين المهملة وكسر الحيم واسمه محمد بن علي بن سهل فقهه على ابى الحسن المروزي وثقه عليه القاضي ابو الطيب الطبري وكان متقنا للمذهب وهو أحد أجدادنا في سلسلة الفقه توفى رحمه الله سنة ثلاث وثمانين وثلاثمائة وقول المصنف لانها ركعة يشترع فيها الفاتحة احتراز من ركعة المسبوق : اما الاحكام فهل يسن قراءة السورة في الركعة الثالثة والرابعة فيه قولان مشهوران (احدهما) وهو قوله في القديم لا يستحب قال القاضي ابو الطيب ونقله البويطي والمزني عن الشافعي (والثاني) يستحب وهو نصه في الام ونقله الشيخ ابو حامد وصاحب الحاوى عن الاملاء أيضا واختلف الاصحاب في الاصح منها فقال أكثر العراقيين الاصح الاستحباب ممن صحه الشيخ ابو حامد والمحاملي وصاحب العدة والشيخ نصر المقدسي والشاشي وصححت طائفة عدم الاستحباب وهو الاصح وبه افق

(الجملة الثانية) في الذكر المستحب فيه ويستحب ان يكبر للركوع لما روى عن ابن مسعود رضي الله عنه

الاكثر ونجعلوا المسألة من المسائل التي يفتى فيها على التقديم قلت وليس هو قديما قطع بل معه نصان في الجديد كالحكيمة عن القاضي أبي الطيب واتفق أصحابنا على أنه إذا قلنا بالسورة في الثالثة والرابعة تكون أخف من الأولى والثانية لحديث أبي سعيد رضي الله عنه وهل يطول الأولى في القراءة على الثانية من كل الصلوات فيه وجهان (أصحهما) عند المصنف والأكثرين لا يطول والثاني يستحب التطويل لحديث أبي قتادة قال قال الله صلى الله عليه وسلم أحب إلي من كل الصلوات لكنه في الصحيح أشد استحبابا قال وهذا قول المارجمي وعامة أصحابنا بخبر إسماعيل بن عمار الثوري ومحمد بن الحسن وقال أبو حنيفة يستحب ذلك في الفجر خاصة قال والوجه الآخر يسوي بينهما ذكره أصحابنا العراقيون نص في الام قال القاضي والصحيح أنه يطولها لحديث أبي قتادة وليركها قاصد الجماعة وأما تأويل المصنف أنه أحسن بداخل فضعيف لوجهين (أحدهما) أنه قال وكان يطيل وهذا يشعر بتكرار هذا وأنه مقصود علي منزه من يقول إن كان يقتضي التكرار (والثاني) أن من أحسن بداخل وهو في القيام لا يستحب له انتظاره على المذهب وإنما اختلفوا في انتظاره في الركوع والشهد والصحيح استحباب تطويل الأولى كما قاله القاضي أبو الطيب وقوله وقد وافقه غيره وعن قال به الحافظ الفقيه أبو بكر البيهقي وحسبك به معتمد في هذا وإذا قلنا بتطويل الأولى على الثانية فهل يستحب تطويل الثالثة على الرابعة فيه طرقتان قتل القاضي أبو الطيب الاتفاق على أنها لا تطول لعدم النص فيها لعدم المعنى المذكور في الأولى وقل الرافعي فيها الوجهين وإذا قلنا تسن السورة في الأخيرتين فهي مسنونة للإمام وللأمام والمنفرد وفي المأموم وجه ضعيف بناء على أنه لا يقرأ السورة في السرية حكاه المتولي *

(فرع) قال صاحب التمهيد المتفعل بركتين تسن له السورة والمتفعل بأكثر من كان يقتصر على تشهد واحد في السورة في كل ركعتين تشهد تشهدتين فهل تسن له السورة في الركعات للمفعول بين التشهدين فيه وجهان بناء على التولين في الأخيرتين من الغرائض *

(فرع) المسبوق بركتين من الرابعة نص عليه الشافعي رحمه الله بأنه يأتي بهما بالفاتحة وسورتين وللأصحاب طرقتان (أحدهما) قاله أبو علي الطبري في استحباب السورة له لأنها آخر صلواته وإنما فرعه الشافعي على قوله تستحب السورة في كل الركعات (والطريق الثاني) قاله أبو إسحق تستحب

أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «كان يكبر في خفض ورفع وقيام وقعود» (١) ويستدعى به في ابتداء

(١) حديث ﴿ابن مسعود كان يكبر مع كل خفض ورفع وقيام وقعود الترمذي وزاد فيه وأبو بكر وعمر ورواه أحمد والنسائي نحوه ورواه ابن خزيمة من حديث أبي هريرة وأصله في الصحيحين بلفظ يكبر حين يركع الحديث وفي رواية يكبر كلما رفع ووضع ولهما عن علي نحوه وعن ابن عباس نحوه للبخاري *

له السورة قولاً واحداً وان قلنا لا تستحب في الاخيرتين ولا أدرك قراءة الامام للسورة فاستحب له ثلاثاً فخلو صلاته من سورتين وهذا الطريق الثاني هو الصحيح عند الاصحاب وعن صحبه امام الحرمين وصاحب الشامل وآخرون وقوله صاحب الحاوى عن ابي اسحق واكثر الاصحاب فان كان ذلك في العشاء وثالثة المغرب لم يجهز بالقراءة علي المذهب وبه قطع الجمهور وحكي ابو علي الطبري في الافصاح والقاضي أبو الطيب في تعليقه وصاحب الشامل والبيان في جهزه قولين كالسورة قال القاضي أبو الطيب نص في الاملاء أنه يجهز لان الجهر قد فات فيتدركه كالسر ونص في غيره أنه لا يجهز لان سنة آخر الصلاة الاسرار فلا يفوته وبهذا يحصل الفرق بينه وبين الشيخ ابو محمد في التبصرة لو كان الامام يطلي القراءة وامكن للمأموم المسبوق ان يقرأ السورة فيما ادرك قراها لم يعدها في الاخيرتين اذا قلنا تختص القراءة بالاولين *

(فرع) لو قرأ السورة ثم قرأ الفاتحة اجزأته الفاتحة ولا تحسب له السورة علي المذهب وهو المنصوص في الام وبه قطع الاكثرون ممن قطع به القاضي أبو الطيب والبنديجي والمحاملي في المجموع والقاضي حسين والفوراني لانه اتى بها في غير موضعها وحكي الشيخ ابو محمد الجويني في التبصرة ودوله امام الحرمين والشيخ نصر المقدسي وغيرهم في الاعتداد بالسورة وجهين لان محلها القيام وقد اتى بها فيه *

(فرع) لو قرأ الفاتحة مرتين وقلنا بالمذهب ان الصلاة لا تبطل بذلك لم تحسب المرة الثانية عن السورة بلا خلاف صرح به المتولي وغيره قال لان الفاتحة مشروعة في الصلاة فضاوا الشيء الواحد لا يؤدى به فرض وفعل في محل واحد *

(فرع) قال الشيخ ابو محمد الجويني في كتابه التبصرة لو ترك الامام السورة في الاولين فان تمكن للمأموم قراها قبل ركوع الامام حصلت له فضيلة السورة وان لم يتمكن لاسراع الامام وكان يود ان يتمكن قلنا موم نواب السورة وعلي الامام وبالقصير حديث ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «يصلون لكم فان اصابوا فلكم وان اخطأوا فلكم وعليهم» رواه البخاري ومسلم قال وزبما تأخر المأموم بعد ركوع الامام لقراءة السورة وهذا خطأ لان المأموم يتعين عليه فرض المتابعة اذا هوى الامام للركوع فلا يجوز ان يشتغل عن الفرض بفعل *

(فرع) في مذاهب العلماء في السورة بعد الفاتحة: مذهبا انها سنة فلو اقتصر علي الفاتحة اجزأته الصلاة وبه قال مالك واثنوري وابو حنيفة واحمد وكافة العلماء الا ما حكاه القاضي أبو الطيب عن عثمان بن أبي العاص

الهموي وهل يعمد فيه قولان القديم وبه قال ابو حنيفة لا يعمد بل يحذف لما روى انه صلى الله عليه وسلم قال «التكبير جزم» (١) اي لا يعمد ولا يخلو حاول المد لم يأمن ان يجعل المد على غير موضعه فيغير

الصحابي رضي الله عنه وطائفة تأنه تجب مع الفاتحة سورة اقلها ثلاث آيات وحكمه صاحب البيان عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ويحتج له بأنه المعتاد من فعل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما تظاهرت به الاحاديث الصحيحة مع قوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني اصلي » دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم « لا صلاة لمن لم يقرأ بأمر القرآن » وظاهره الاكتفاء بها وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال « في كل صلاة يقرأنا اسمعنا رسول الله اسمعناكم وما اخفى عنا اخفينا وان لم يزد علي ام القرآن اجزأت وان زدت فهو خير » رواه البخاري ومسلم استدلل البيهقي وغيره في هذه المسألة بهذا الاثر عن ابي هريرة رضي الله عنه ولادلالة فيه لمأثنا فان الصحابة رضي الله عنهم لا يحتج بعضهم بقول بعض وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « صلى ركعتين ولم يقرأ فيهما الا بفاتحة الكتاب » رواه البخاري باسناد ضعيف

قال المصنف رحمه الله

« ويستحب للامام أن يجهر بالقراءة في الصبح والاولين من المغرب والاولين من العشاء والدليل عليه قل الخلف عن السلف ويستحب للأمام ان يسر لانه اذا جهر نزع الامام في القراءة ولانه مأثور بالانصات الى الامام واذا جهر لم يمكنه الانصات لغيره فهو كالامام وان كانت امرأة لم يجهر في موضع فيه رجال أجنب لانه لا يؤمن ان يقتن بها ويستحب الاسرار في الظهر والعصر والثالثة من المغرب والاخرين من العشاء لانه قل الخلف عن السلف وان فاتته صلاة بالنهار فقضاها بالليل اسر لاهما صلاة نهار وان فاتته صلاة بالليل فقضاها بالنهار اسر لما روى أبو هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا رأيتم من يجهر بالقراءة في النهار فارموه بالبعر ويقول ان صلاة النهار عجماء » ويحتمل عندي ان يجهر كما يسر فيا فاته من صلاة النهار فقضاها بالليل »

« الشرح » السلف في الفقه المتقدمون والمراد هنا أوائل هذه الامة والخلف بفتح اللام ويقال بأماكنها لغتان الفتح أفصح وأشهر وهم السابقون لمن قبلهم في الخير والعلم والفضل وقوله صلاة النهار عجماء بالمد أى لاجبر فيها تشبيها بالعجماء من الحيوان الذي لا يتكلم وهذا الحديث الذي ذكره باطل غريب لأصل له . أملا حكم المسألة فالسنة الجهر في ركعتي الصبح والمغرب والعشاء وفي صلاة الجمعة والاسرار في الظهر والعصر وثالثة المغرب والثالثة والرابعة من العشاء وهذا كله باجماع المسلمين مع الاحاديث الصحيحة المتظاهرة علي ذلك هذا حكم الامام وأما المنفرد فيسن له الجهر عندنا وعند الجمهور قال العبدري هو مذهب العلماء كافة الا بأخ حيفة قل جهر المنفرد

للمعني مثل ان يجهر علي الهزمة فيصير استفهاما والجديد انه يمهده إلي تمام الهوى حتى لا يتخلو جزء من صلاته عن الذكر والقولان جاريان في جميع تكبيرات الانتقالات هل يمهدها من اثر كمن التقل

واسراره سواء دليلنا أن المنفرد كالامام في الحاجة الى الجهر للتدبر فنس له الجهر كالامام وأولي
لأنه أكثر تدبراً لقراءته لعدم ارتباط غيره وقدرته على اطاعة القراءة ويحرم بها للتدبر كيف شاء
ويختلف المنفرد للمأموم فانه مأمور بالاستماع ولتلايهوش على الامام وأجعت الامة على ان للمأموم
يسن له الاسرار ويكره له الجهر سواء سمع قراءة الامام أم لا قال صاحب الحاوي حد الجهر أن
يسمع من يليموحد الاسرار أن يسمع نفسه ودليل كراهة الجهر للمأموم حديث عمران بن الحصين
رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « صلى الظهر فجعل رجل يقرأ خلفه مسبح اسم
ربك الاعلى فلما انصرف قال أيكم قرأ أو أيكم القارئ قال رجل أنا فقال قد ظننت أن بعضهم
خالجنيها » رواه مسلم ومعني خالجنيها جاذبنيها وازعجها وأما المرأة فقال أكثر أصحابنا إن كانت
تصلي خالية أو بمحضرة نساء أو رجال محارم جهرت بالقراءة سواء صلت بنسوة أو منفردة وإن
صلت بمحضرة اجنبي أسرت وعن صرح بهذا التفصيل المصنف والشيخ أبو حامد والبندنجي
وأبو الطيب في تعلقيهما والمحامل في المجموع والتجريد وآخرون وهو المذهب وأطلق صاحب
الحاوي أنها تسر سواء صلت منفردة أو امامة وبالغ القاضي حين قال هل صوت المرأة عورة
فيه وجهان (الاصح) انه ليس بعورة قال فان قلنا عورة فزمت صوتها في الصلاة بطلت صلاتها والصحيح
ما قدمناه عن الاكثرين قال البندنجي ويكون جهرها اخفض من جهر الرجل قال القاضي
أبو الطيب وحكم التكبير في الجهر والاسرار حكم القراءة واما الخشْي فيسر بمحضرة النساء والرجال
الاجانب ويحرم إن كان خالياً أو بمحضرة محارمه فقط وأطلق جماعة أنه كالمرأة والصواب ما ذكرته
واما القائمة فان قضي قائمة الليل بالليل جهر بلاخلاف وإن قضي قائمة النهار بالنهار أسر بلاخلاف
وإن قضي قائمة النهار ليلاً أو الليل نهاراً فوجهان حكاهما القاضي حسين والبقوي والمتولي وغيرهم
(أصحهما) ان الاعتبار بوقت القضاء في الاسرار والجهر بحممه البقوي والمتولي والرافعي (والثاني)
الاعتبار بوقت الفوات وبه قطع صاحب الحاوي قال لكن يكون جهره نهاراً دون جهره ليلاً
وطريقة المصنف مخالفة لهؤلاء كلهم فانه قطع بالاسرار مطلقاً (قلت) كذا اطلق الاصحاب لكن
صلاة الصبح وإن كانت نهارية فلها في القضاء في الجهر حكم الليل ولو قتها فيه حكم الليل وهذا
مراد الاصحاب *

(فرع) لو جهري في موضع الاسرار أو عكس لم تبطل صلاته ولا سجود سهو فيه ولكنه ارتكب

عنه إلى أن يحصل في المنتقل اليه ويرفع يديه إذا ابتدأ التكبير خلافاً لابن حنيفة لتأمر اوى عن ابن
عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « كان يرفع يديه حذو منكبيه إذا كبر وإذا ركع
وإذا رفع رأسه من الركوع » (١) ويستحب أن يقول في ركوعه سبحان ربّي العظيم ثلاثاً وذلك أدنى درجات

(١) حديث (رفع اليدين حذو المنكبين عند الركوع والرفع منه تقدم في أوائل الباب *

مكروها هذا مذهبا وبه قال الاوزاعي واحمد في اصح الروايتين وقال مالك والثوري وابو حنيفة واسحق يسجد للسهو دليلا لقوله في حديث ابي قتادة «ويسمعنا الآية احيانا» وهو صحيح كما سبق *

(فرع) في حكم النوافل في الجهر . اما صلاة العيد والاستسقاء والترابيع وخسوف القمر فيسن فيها الجهر بلاخلاف واما نوافل النهار فيسن فيها الاسرار بلاخلاف واما نوافل الليل غير الترابيع فقال صاحب التمهيد يجهر فيها وقال القاضي حسين وصاحب التهذيب يتوسط بين الجهر والاسرار واما السنن الراتبة مع الفرائض فيسرها كلها باتفاق اصحابنا وقل القاضي عياض في شرح مسلم عن بعض السلف بالجهر في سنة الصبح وعن الجمهور الاسرار كذهبنا *

(فرع) في الاحاديث الواردة في الجهر والاسرار في صلاة الليل . عن حذيفة رضي الله عنه قال «صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فافتتح البقرة فقلت يركع عند المائة ثم مضى فقلت يصلي بها في ركعة فقلت يركع بها ثم افتتح آل عمران فقرأها ثم افتتح النساء فقرأها ثم تلا وادامرا تأتفقا تسبيح سبح وإذا مرسؤا سأل وإذا مر بتعوذ» رواه مسلم وعن ابي قتادة رضي الله ان النبي صلى الله عليه وسلم «خرج ليلة فاذا هو بأبي بكر رضي الله عنه يصلي يخفض من صوته ومريم بن الخطاب رضي الله عنه وهو يصلي رافعا صوته فلما اجتمعا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال النبي صلى الله عليه وسلم مررت بك يا ابا بكر وأنت تصلي تخفض من صوتك قال قد أسمع من نأجيت يا رسول الله وقال لعمر مررت بك وأنت تصلي رافعا صوتك فقال يا رسول الله أوقظ الوسنان واطرد الشيطان فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا ابا بكر ارفع من صوتك شيئا وقال لعمر اخفض من صوتك شيئا» رواه ابو داود باسناد صحيح ورواه ابو داود اسناد صحيح عن ابي هريرة بهذا القصة ولم يذكر قوله «فقال لا يركع ارفع من صوتك شيئا ولا لعمر اخفض شيئا وقد سمعتك يا بلال وأنت تقرأ هذه السورة ومن هذه السورة قال كلام طيب يجمع الله حظه الي بعض فقال النبي صلى الله عليه وسلم كلهم قد أصاب» وعن ابي هريرة قال «كانت قراءة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل يخفض طورا ويرفع طورا» رواه ابو داود باسناد حسن وعن عصف بن حارث وهو تابعي جليل وقيل صحابي قال

الكمال لما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم (١) «قال اذا ركع أحدكم فقال سبحان ربّي العظيم ثلاثا فقد

(١) «حديث» روى أنه ﷺ قال إذا ركع أحدكم فقال سبحان ربّي العظيم ثلاثا فقد تم ركوعه وذلك أدناه وإذا سجد فقال في سجوده سبحان ربّي الأعلى ثلاثا فقد تم سجوده وذلك أدناه الشافعي وابو داود والترمذي وابن ماجه من طريق اسحق بن يزيد الهذلي عن عون بن عبد الله بن عتبة عن ابن مسعود به وفيه انقطاع ولاجله قال الشافعي بعد ان اخرج ان كان ثوبا واصل هذا الحديث عند ابي داود وابن ماجه والحاكم وابن حبان من حديث عقبة بن عامر

«قلت لما نشئ الله عنها أرايت رسول الله صلى الله عليه وسلم كن يوتر أول الليل أو آخره قالت ربما أوتر في أول الليل وربما أوتر في آخره قلت الله أكبر الحمد لله الذي جعل في الأمر سعة قلت أرايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يجهر بالقرآن ويخفت به قالت ربما جهر به وربما خفت قلت الله أكبر الحمد لله الذي جعل في الأمر سعة» رواه أبو داود بإسناد صحيح ورواه غيره وعن عتبة بن عامر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «الجاهر بالقرآن كلجاهر بالصدقة والمسر بالقرآن كلسر بالصدقة» رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن والنسائي وعن أبي سعيد رضي الله عنه قال «اعتكف رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فسمعهم يجهرون بالقراءة فكشف الستر وقال ألا إن كلكم مناج ربه فلا يؤذين بعضكم بعضا ولا يرفع بعضكم على بعض في القراءة أو قال في الصلاة» رواه أبو داود بإسناد صحيح *

(فصل) في مسائل مهمة تتعلق بقراءة الفاتحة وغيرها في الصلاة وأذكر أن شاء الله أكثرها مختصرة خوفا من الاملال بكثرة الاطالة (أحداها) قال أصحابنا وغيرهم تجوز القراءة في الصلاة وغيرها بكل واحدة من القراءات السبع ولا تجوز القراءة في الصلاة ولا غيرها بالقراءة الشاذة لأنها ليست قرآنا فإن القرآن لا يثبت الا بالآثار وكل واحدة من السبع متواترة هذا هو الصواب الذي لا يدل عنه ومن قال غيره فغالط أو جاهل وأما الشاذة فليست متواترة فلو خاف وقرأ بالشاذة أنكر عليه قراءتها في الصلاة أو غيرها وقد اتفق قضاة بغداد على استنابة من قرأ بالشواذ وقد ذكرت قصة في التبيان في آداب حملة القرآن ونقل الامام الحافظ أبو عمر بن عبد البر إجماع المسلمين على أنه لا تجوز القراءة بالشاذ وأنه لا يصلي خلف من يقرأ بها قال العلماء فمن قرأ بالشاذ إن كان جاهلا به أو بشعره عرف ذلك فإن عاد اليه بعد ذلك أو كان عالما به عزز تعزيرا بليغا الي ان ينتهي عن ذلك ويجب على كل مكلف قادر على الانكار ان ينكر عليه فان قرأ الفاتحة في الصلاة بالشاذة فان لم يكن فيها تغير معني ولا زيادة حرف ولا نقص صحت صلاته وإلا فلا وإذا قرأ بقراءة من السبع استحب ان يتم القراءة بها فلو قرأ بعض الآيات بها وبعضها بغيرها من السبع جاز بشرط أن يكون ما قرأه بالثانية مرتبطا بالاولي (الثانية) تجب قراءة الفاتحة في الصلاة بجميع حروفها وتشديداتها ومن أربع عشرة تشديدا في البسمة منهن ثلاث فلو أسقط حرفا منها أو خفف مشددا أو أبدل حرفا بحرف مع صحة لسانه لم تصح قراءته ولو أبدل الضاد بالظاء ففي محبة قراءته وسلاته وجهان للشيخ أبي محمد الجويني قال إمام الحرمين والغزالي بالبسيط والراضي وغيرهم (أصحها) لا تصح وبه قطع القاضي أبو الطيب قال الشيخ أبو حامد كانوا يبدلون غيره (والثاني) تصح لئلا يتركها على

تم ركوعه وذلك أدناه فإذا سجد فقال في سجوده سبحان ربّي الاعلى ثلاثا فقد تم سجوده وذلك قال لما نزلت فسيح باسم ربك العظيم قال النبي ﷺ اجملوها في ركوعكم فلما نزلت سبح اسم

العوام وشبههم (الثالثة) إذا لحن في الفاتحة لحنا يخل المعنى بأن ضم تاء انعمت أو كسرهما أو كسر كاف إيالك نعبد أو قال إياء همزتين لم تصح قراءته وصلاته ان تعمد وتجب إعادة القراءة أن لم يعتمد وان لم يخل المعنى كفتح دال نعبد ونون نستعين وصاد صراط ونحو ذلك لم تبطل صلاته ولا قراءته ولكنه مكروه ومحرم تعمله ولو تعمله لم تبطل قراءته ولا صلاته هذا هو الصحيح وبه قطع الجمهور وفي التهمة وجه ان الالحن الذي لا يخل المعنى لا تصح الصلاة منه قال والخلاف مبني على الاعجاز في النظم والاعراب جميعا او في النظم فقط (الرابعة) في دقائق مهمة ذكرها الشيخ ابو محمد الجوزيني في البصرة تتعلق بحروف الفاتحة قال شرط السين من البسطة وسائر الفاتحة ان تكون صافية غير مشوبة بغيرها لطيفة المخرج من بين الثنايل يعني وأطراف اللسان فان كان به لثغة تمنعه من اصفاء السين فجعلها مشوبة بالثاء فان كانت ثقتة فاحتش لم يحجز للفصح الاقْداء به وان كانت لثغته يسيره ليس فيها ابدال السين جازت امامته ويجب اظهار التشديد في الحرف المشدد فان بالغ في التشديد لم تبطل صلاته لكن الاحسن اقتصاره على الحد المعروف للقراءة وهو ان يشدد التشديد الحاصل في الروح وليس من شرط الفاتحة فصل كل كلمة عن الاخرى كما يفعله المتقشفون المتجاوزون للحد بديل البصريون يعدون هذا من المعجز والعي ولو أراد ان يفصل في قراءته بين البسطة والحد لله رب العالمين قطع همزة الحمد وخففها والاولى ان يصل البسطة بالحمد لله لانها آية منها والاولى أن لا يقف على أنعمت عليم لان هذا ليس بوقف ولا متي آية ايضا عند الشافعي رحمه الله قاله من الناس من يبالغ في الترتيل فيجمل الكلمة كلمتين وأصل اظهار الحروف كقولهم نستعين يقفون بين السين والياء وقعة لطيفة فيقطع الحرف عن الحرف والكلمة عن الكلمة وهذا لا يجوز لان الكلمة الواحدة لا تحتمل التقطيع والفصل والوقف في اتانها وانما القسدر الجائز من الترتيل ان يخرج الحرف من مخرجه ثم ينتقل إلى ما بعده متصلا بلا وقعة وترتيل اقرآن وصل الحروف والكلمات على ضرب من اثاني وليس من الترتيل فصل الحروف ولا الوقف في غير موضع من تمام التلاوة اشتمال الحركة الواقعة على الحرف الموقوف عليه اختلاسا لاشباعا ولو اخرج بعض الحروف من غير مخرجه بان يقول نستعين تشبه التاء الدال أو الصاد لا بصاد محض ولا بسين محض بل بينهما فان كن لا يمكنه التعلم تحت صلاته وان امكنه وجب التعلم ويلزمه قضاء كل صلاة في زمن التفرط في التعلم هذا حكم الفاتحة فاما غيرها فالخلل في تلاوته ان غير المعنى وهو متعمد بن قرأ (إنه يخشى الله عن عباده العلماء) برفع الله ونصب العلماء أو قرأ بعض الكلمات التي في اشواذ كرماء (والسارق والسارقة فاقطعوا ايما نهاي) وفيمن لم يحذف فصياله ثلاثة أيام متتابعات (واقيموا الحج والعمرة لله) فهذا كله تبطل به الصلاة وان كان خللا لا يغير المعنى ولا يزيد في الكلام لم تبطل به الصلاة ولكنها تكره

ربك الاعلى قال اجعلوها في سجودكم *

هذا آخر كلام الشيخ أبي محمد رحمه الله . قال صاحب التتمون كان في الشاذة تغيير معنى فتعبد بطلت
والافلا ويسجد لله وقال الشيخ أبو محمد في التبصرة ولو فرغ من الفاتحة وهو معتقد أنها ما ولا يشك في ذلك ثم
عرض له شك في كلمة أو حرف منها فلا أثر لشكه وقراءته محكوم بصحتها ولو فرغ من الفاتحة شك في تمامها
لزمه إعادتها كما لو شك في إتمامها ولو كان يقرأ أعافلا فلفظ لنفسه وهو يقرأ غير المنعصوب عليهم ولا الضالين
ولم يبق في قراءة جميع السورة فعليه استئناف القراءة وإن كان الغالب أن لا يصل آخرها إلا بعد القراءة . وتأولها
الأنه يحتمل أنه ترك منها كلمة أو حرفاً فلم يستأنفها وركع عداً بطلت صلاته وإن ركع ناسياً فكل ما فعله
قبل القراءة في الركعة الثانية لغو (السادة) شرط القراءة وغيرها أن يسمع نفسه أن كان صحيح
السمع ولا شاغل للسمع ولا يشترط في هذه الحالة حقيقة الاسماع وهكذا الجميع في التشهد والسلام
وتكبيره الاحرام وتبيح الركوع وغيره وسائر الأذكار التي في الصلاة فرضها ونفلها كله على هذا
التفصيل بلا خلاف (السادة) قال أصحابنا على الآخر من أن يحرك لسانه بقصد القراءة بقدر ما يحركه الناطق

إذناه واستحب بعضهم أن يضيف إليه وبمحمد وقال أبو محمد في بعض الأخبار (١) والافضل أن يضيف
إليه اللهم لك ركعت ولك خشعت ولك أسلمت خشع لك سمعي وبصري ومخي وعظمي
وعصبي وشعري وبشري وما استقلت به قدمي لله رب العالمين) فقد روى ذلك في الخبر (٢)

(١) (قوله) واستحب منهم أن يضيف إليه وبمحمد وقال أنه ورد في بعض الأخبار
روى أبو داود من حديث عقبة بن عامر في حديث فيه فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم
إذا ركع قال سبحان ربّي العظيم وبمحمد ثلاث مرات وإذا سجد قال سبحان ربّي الاعلى
ثلاث مرات قال أبو داود هذه الزيادة تخاف أن لا تكون محفوفة وللدارقطني من حديث ابن مسعود
أيضاً قال من السنة أن يقول الرجل في ركوعه سبحان ربّي العظيم وبمحمد وفي سجوده سبحان
ربّي الاعلى وبمحمد وفيه السرى بن اسمعيل عن الشعبي عن مسروق عنه والسرى ضعيف وقد
اختلف فيه على الشعبي فرواه الدارقطني أيضاً من حديث محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن
الشعبي عن صلة عن حذيفة أن رسول الله ﷺ كان يقول في ركوعه سبحان ربّي العظيم وبمحمد
ثلاثاً وفي سجوده سبحان ربّي الاعلى وبمحمد ثلاثاً ومحمد بن أبي ليلى ضعيف وقد رواه النسائي
من طريق المستورد بن الأحنف عن صلة عن حذيفة وليس فيه وبمحمد ورواه الطبراني وأحمد
من حديث أبي مالك الأشعري وفيه وأحمد من حديث ابن السدي وليس فيه وبمحمد وإسناده
حسن ورواه الحاكم من حديث أبي جحيفة في تاريخ نيسابور وفيه وإسناده ضعيف وفي
هذا جميعه رد لانكار ابن الصلاح وغيره هذه الزيادة وقد سئل أحمد بن حنبل عنه فيها حكاية
ابن المنذر فقال أما أنا فلا أقول وبمحمد : (قلت) وأصل هذه في الصحيح عن عائشة قالت كان
رسول الله ﷺ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم ربنا وبمحمد الحديث *
(٢) (قوله) ورد في الخبر أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول في ركوعه اللهم لك ركعت ولك

لان القراءة تتضمن نطقا ونحرىك اللسان فقط ما عجز عنه ووجب ما قدر عليه لقوله صلى الله عليه وسلم «واذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» رواه البخارى ومسلم وقد سبق بيان هذه القاعدة في فصل التكرير وقد ذكر المصنف المسألة هناك وبسطناها (الثامنة) يستحب عندنا أربع مكثات للامام فى الصلاة الجهرية (الاولى) عقب تكميرة الاحرام يقول فيها دعاء الاستفتاح (والثانية) بين قوله ولا الضالين وآمين سكتة لطيفة (الثالثة) بعد آمين سكتة طويلة بحيث يقرأ للمؤمنم الفاتحة (الرابعة) بعد فراغه من السورة سكتة لطيفة جداً ليفصل بها بين القراءة وتكميرة الركوع وتسمية الاولى سكتة مجاز فانه لا سكت حقيقة بل يقول دعاء الاستفتاح لكن سميت مكثتق الاحاديث الصحيحة كما سبق ووجهه انه لا يسمع احد كلامه فهو كالساكت وأما الثانية والرابعة فسكتان حقيقتان وأما الثالثة فقد قلنا عن السرخسى انه قال يستحب أن يقول فيها دعاء وذكرنا وقد تقدمت دلائل السكتات الاول فى مواضعها وأما الرابعة فاتفق أصحابنا على استحبابها من صرح بها الشيخ ابو محمد فى التبصرة وصاحب البيان واحتجوا بحديث الحسن عن سمرة بن جندب رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم «انه كان يسكت مكثين إذا استفتح وإذا فرغ من القراءة كلها» وفى رواية «إذا فرغ من فاتحة الكتاب وسورة عند الركوع فانكر ذلك عمران بن الحصين فكثبوا فى ذلك الى المدينة الى ابي بن كعب فصدق سمرة» رواه ابو داود بهذين اللفظين وفى رواية له والترمذى «سكتة إذا استفتح وسكتة إذا فرغ من قراءة غير المغضوب عليهم ولا الضالين» وهذه الرواية لا تخالف السابقين بل يحصل من المجموع إثبات السكتات الثلاث والله أعلم . قال الشيخ أبو محمد فى التبصرة روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن الوصال فى الصلاة وفسره على وجهين (أحدهما) وصل القراءة بتكميرة الركوع يكره ذلك بل يفصل بينهما (والثاني)

وهو آتم الكمال وحكى عن الحافظ ان آتم الكمال من سبع تسيجات الى احدى عشرة واطسطة

خشمت وبك آمنت ولك اسلمت خشع لك سمعي وبصري وعي وعظمي وعصبي وشري ويشري وما استقلت به قدمي لله رب العالمين الشافعي عن ابراهيم بن محمد اخيرى صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن ابي هريرة به وليس فيه ولك خشمت وبك آمنت ولا فيه وعي وعصبي ورواه ايضا من حديث علي بن ابي طالب موقوفا وفيه وبك آمنت وفيه وعي ومن طريق اخرى عن علي موقوفا ايضا وفيه ولك خشمت ورواه مسلم من حديث علي ولفظه اللهم ركمت وبك آمنت ولك اسلمت خشع لك سمعي وبصري وعي وعظمي وعصبي ورواه ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي وفيه انت ربى وفي آخره وما استقلت به قدمي لله رب العالمين ورواه النسائي من حديث شعيب بن ابي حمزة عن ابن المنكدر عن جابر ورواه من طريق اخرى عن ابن المنكدر عن عن الاعرج عن محمد بن مسلمة وقال هذا خطأ والصواب حديث الماجشون يعنى عن الاعرج عن عبيد الله بن ابي رافع عن علي *

ترك الطمأنينة في الركوع والاعتدال والسجود والاعتدال فيحرم ان يصل الانتقال بالانتقال بل يسكن للطمأنينة (التاسعة) يستحب ترتيل القراءة وتدبرها وهذا يجمع عليه قال الله تعالى (ورتل القرآن ترتيلا) وقال تعالى (كتب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته) وأما الاحاديث في هذا فأكثرت من ان تحصر وقد ذكرت جملا منها في كتاب آداب القراء وذكر في جملة مهمة تتعلق بالقرآن والقراءة وقد سبق بيان معظم ذلك في هذا الشرح في آخر باب ، اوجب الفصل وفيها فوائد لا يستغني عن معرفتها والله التوفيق (العاشرة) أجمع المسلمون على أن للمعوذين والفاعضة وسائر السور المكتوبة في المصحف قرآن وأن من جحد شيئا منه كفر وما نقل عن ابن مسعود في الفاتحة والمعوذين باطل ليس بصحيح عنه قال ابن حزم في أول كتابه المجاز هذا كذب علي ابن مسعود موضوع وإنما صح عنه قراءة عاصم عن زر عن ابن مسعود وفيها الفاتحة والمعوذتان *

قال المصنف رحمه الله *

(ثم يركع وهو فرض من فروض الصلاة لقوله عز وجل) (اركعوا واسجدوا) والمستحب أن يكبر للركوع لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان إذا قام إلى الصلاة يكبر حين يقوم وحين يركع ثم يقول سمع الله لمن حمده حين يرفع رأسه ثم يكبر حين يسجد ثم يكبر حين يرفع رأسه يفعل ذلك في الصلاة كلها حتى يقضيها » ولأن الهوى إلى الركوع فعل فلا يخلو من ذكر كسائر الافعال *

(الشرح) حديث أبي هريرة رضي الله عنه رواه البخاري ومسلم والركوع في اللغة الانحناء كذا قاله أهل اللغة واصحابنا وقال صاحب الحاوي وبعضهم هو الخضوع وانشدوا في البيت المشهور * عليك ان تركع يوما والدر قد رفعه * وقوله ولأن الهوى هو بضم الهاء وتشديد اليا وهوال سقوط والانخفاض وقاله الجوهرى وآخرون بفتح الهاء وقال صاحب المطالع الهوى بالفتح النزول والسقوط والهوى بالضم الصعود قال وقال الخليل هما لغتان بمعنى وأجمع العلماء على وجوب الركوع ودليله مع الآية السكينة والاجماع حديث « النبي صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » ويسن أن يكبر للركوع بلا خلاف عندنا قال اصحابنا ولا يصل تكبيرة الركوع بالقراءة بل يفضل بينهما بسكتة لطيفة كما سبق قالوا ويبتدىء بالتكبير قائما ويرفع يديه ويكون ابتداء رفع يديه وهو قائم مع ابتداء التكبير فإذا حاذى كفاه منكبيه انحنى ويمد التكبير إلى أن يصل إلى حد الركبتين هذا هو المذهبونص عليه في الام وقطع به العراقيون وغيرهم وحكى جماعة من الخراسانيين قولين (أحدهما) هذا هو الجديد (والثاني) وهو القديم لا يمد التكبير بل يشرع به قالوا والقولان جاريان في جميع تكبيرات الانتقالات وهل ننحرف ام نمد حتى يصل إلى الذكر الذي بعدها الصحيح للد ولوترك التكبير عمدا أو سهواً حتى لم يأت به لغوات محله *

خمس ثم الزائد على أدنى الكمال من سبع تسيحات إلى إحدى عشرة وأوسطه خمس ثم الزائد على

(فرع) في مذاهب العلماء في تكبيرات الانتقال (اعلم) أن الصلاة الرباعية يشرع فيها اثنتان وعشرون تكبيرة منها خمس تكبيرات في كل ركعة أربع للسجدين والرضتين منها والخامسة للركوع فهذه عشرون وتكبيرة الاحرام وتكبيرة القيام من التشهد الاول واما الثلاثة فيشرع فيها سبع عشرة سقط منها تكبيرات ركعة وهن خمس واما الثانية فيشرع فيها أحد عشر عشر للركعتين وتكبيرة الاحرام وهذه كلها عندنا سنة التكبيرة الاحرام فهي فرض هذا مذهبا ومذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم قال ابن المنذر وبهذا قال أبو بكر الصديق وعمر وابن مسعود وابن عمر وابن جابر وقيس بن عباد وشعيب والاوزاعي وسعيد بن عبد العزيز وعوام أهل العلم وقتل اصحابنا عن سعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز والحسن البصري أنهم قالوا لا يشرع الا تكبيرة الاحرام قط ولا يكبر غيرها ونقله ابن المنذر أيضا عن القاسم بن محمد وسالم ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب ونقله أبو الحسن بن بطال في شرح البخاري عن جماعات من السلف منهم معاوية بن أبي سفيان وابن سيرين والقاسم بن محمد وسالم وسعيد بن جبير وأما قول البغوي في شرح السنة اتفقت الامة على هذه التكبيرات فليس كما قال ولعله لم يبلغه ما نقلناه أو أراد اتفاق العلماء بعد التابعين على مذهب من يقول الاجماع بعد الخلاف يرفع الخلاف وهو المختار عند متأخري الاصولين وبه قال من اصحابنا أبو علي بن خيران والقفال والشاشي وغيرها وقال احمد ابن حنبل جميع التكبيرات واجبة لا محذور أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «صلوا كما رأيتموني أصلي» وثبت أنه صلى الله عليه وسلم كان يكبرهن واحتج لن أنسطين غير تكبيرة الاحرام بحديث عن الحسن بن عمر عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبزي عن أبيه رضي الله عنه «أنه صلى الله عليه وسلم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان لا يتم التكبير» روه أبو داود والبيهقي وغيرها هكذا وفي رواية الامام أحمد بن حنبل في مسنده زيادة «لا يتم التكبير يعني إذا خفض وإذا رفع» ودلينا على أحد حديث «المسء صلاته» فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمره بتكبيرات الانتقال وأمره بتكبيرة الاحرام وأما قوله صلى الله عليه وسلم فحمل على الاستحباب جمع بين الأدلة ودليلا على الآخر بن حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال «كن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول سمع الله لمن حمده حين يرفع صلبه من الركوع ثم يقول وهو قائم ربنا ولك الحمد ثم يكبر حين يهوي ساجدا ثم يكبر حين يرفع رأسه ثم يكبر حين يسجد ثم يكبر حين يرفع رأسه ثم يفعل ذلك في الصلاة كلها حتى يقضيها ويكبر حين يقوم من الثنتين بعد الجلوس» رواه البخاري ومسلم وانظره لمسلم وعن مطرف قال «صليت أنا وعمران

ادنى السكال أنا يستحب للفرد اما الامام فلا يزيد على التسيحات الثلاث كيلا يطول على القوم وقال القاضي الروباني في الحلية لا يزيد على خمس تسيحات وذكره غيره ايضا فليكن قوله ولا يزيد الامام

ابن جصين خلف علي بن أبي طالب رضي الله عنه فكان اذا سجد كبر واذا رفع رأسه كبر واذا نهض من الركعتين كبر فلما انصرفنا أخذ عمران بيدي ثم قال لقد صلي بنا هذا صلاة محمد صلي الله عليه وسلم أولها ذكرني هذا صلاة محمد صلي الله عليه وسلم «رواه البخاري ومسلم وعمره قال «صليت خلف شيخ بمكة فكبر فنتين وعشرين تكبيرة قتلت لابن عباس أنه أحق قتال نكلتك أمك سنة أبي القاسم صلي الله عليه وسلم «رواه البخاري وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال «كان رسول الله صلي الله عليه وسلم يكبر في كل خفض ورفع وقيام وقعود وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما «رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح وفي المسألة أحاديث كثيرة في الصحيح وفيها ذكرناه كفاية والجواب عن حديث بن أبي نزي من أوجه (أحدها) أنه ضعيف لأن رواية الحسن عن ابن عمر أن ليس (١) والثاني أنه محمول على أنه لم يسمع التكبير وقد سمعه غيره من ذكرنا فقدمت رواية الثبوت (والثالث) لعله ترك التكبيرات أو نحوها لبيان الجواز وهذا الجوابان ذكرهما البيهقي والجواب الأول جواب محمد بن جرير الطبري وغيره *

(فرع) يسن للامام الجهر بتكبيرات الصلاة كلها وبقوله مع الله لمن حمده يعلم المأمومون انتقاله فان كان ضعيف الصوت لمرض وغيره فالسنة أن يجهر للمؤذن أو غيره من المأمومين جهراً يسمع الناس وهذا لا خلاف فيه ودلينا من السنة حديث سعيد بن الحارث قال «صلي لنا أبو سعيد جهر بالتكبير حين رفع رأسه من السجود وحين سجد وحين رفع وحين قام من الركعتين حتى قضى صلاته على ذلك وقال اني رأيت رسول الله ﷺ هكذا يصلي «وعن جابر رضي الله عنه قال «اشتكي رسول الله صلي الله عليه وسلم فصلينا وراءه وهو قاعد وأبو بكر رضي الله تعالى عنه يسمع الناس تكبيره «رواه مسلم وفي رواية لمسلم أيضاً «صلي بنا رسول الله صلي الله عليه وسلم الظهر وأبو بكر رضي الله تعالى عنه خلفه فاذا كبر كبر أبو بكر يسمعا «وعن عائشة رضي الله عنها في قصة مرض رسول الله صلي الله عليه وسلم قالت «أتاني رسول الله صلي الله عليه وسلم حتى اجلس الى جنبه - يعني أبا بكر رضي الله عنه - وكان النبي صلي الله عليه وسلم يصلي بالباس وأبو بكر يسمعهم التكبير «رواه مسلم بلفظه والبخاري بمعناه * قال المصنف رحمه الله *

«ويستحب أن يرفع يديه نحو منكبيه في التكبير لما ذكرناه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما في تكبيرة الاحرام *»

(١) كذا بالاصل
فليجروا

(الشرح) حدث بن عمر رواه البخاري ومسلم ويذهب في سبغ يديهما عند رفع اليدين حتى لا يركع ولا يركع منه في تكبيرة الاحرام لكل مصل من قائم و . ومضطجع وامرأة وصبي ومقترض ومتفل نص عليه في الام واتفق عليه الاصحاب ويكون ابتداء رفعه وهو قائم مع ابتداء التكبير وقد سبق في فصل

على الثلاث معلما بالواو واستحباب التخفيف للامام فيما اذا لم يرض التوم بالتطويل اما اذا كان

تكبيرة الاحرام عن البغوى انه يستحب قريح الاصابع هنا وفي كل رفع ولو كانت يدها أو أحدهما عليه فحكه ماسبق في رفع تكبيرة الاحرام وجميع القروع نجي. هنا *

(فرع) في مذاهب العلماء في رفع اليدين للركوع وللرفع منه (اعلم) ان هذه مسألة مهمة جداً فان كل مسلم يحتاج اليها في كل يوم مرات متكررات لاسباط الابرار ومكثراً للصلاة ولهذا اعتنى العلماء بها اشد اعتناء حتى صنف الامام عبد الله البخارى كتاباً كبيراً في اثبات الرفع في هذين الموضعين والانكار الشديد على من خالف ذلك فهو كتاب نفيس وهو سماه الله الحمد فسأقل هنا ان شاء الله تعالى منه معظم معاني مقاصده وجمع فيه الامام البيهقي أيضاً جملة حسنة وسأقل من كتابه هنا ان شاء الله تعالى معاني مقاصده ولولا خوف الاطالة لاريتك فيه عجائب من التفاسير وارجوان اجمع فيه كتاباً مستقلاً : (اعلم) ان رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام باجماع من يعتد به وفيه شيء ذكرناه في موضعه (واما) لرفعها في تكبيرة الركوع وفي الرفع منه فذهبنا أنسنه فيها وبه قال أكثر العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم حكاه الرمذي عن ابن عمر وابن عباس وجابر وأنس وابن الزبير وأبي هريرة وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم وعن جماعة من التابعين منهم طاوس وعطاء ومجاهد والحسن وسالم بن عبد الله وسعيد بن جبير ونافع وغيرهم وعن ابن المبارك واحمد واسحق وحكاه ابن المنذر عن أكثر هؤلاء وعن أبي سعيد الحدرى واليث بن سعد وابي ثور قال وقته الحسن البصري عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم قال وقال الازلي أجمع عليه علماء الحجاز والشام والبصرة وحكاه ابن وهب عن مالك قال ابن المنذر وبه قال الامام ابو عبد الله البخارى يروى هذا الرفع عن سبعة عشر نفساً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم أبو قتادة الانصاري وأبو أسيد الساعدي البدرى ومحمد بن مسلمة البدرى وسهل بن سعد وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباد وأنس وأبو هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن ابي ريرة وأهل بن حجر ومالك ابن الحويرث وأبو موسى الاشعري وأبو حميد الساعدي رضي الله عنهم قال وقال الحسن وحيد الحاضرون لا يريدون ورضوا بالتأويل فيستوى في أتم السكال ويكره قراءة القرآن فالركوع والسجود (١) *

قال (ثم يعتدل عن ركوعه ويطمئن (ح) ويستحب رفع اليدين إلى المنكبين ثم يخضع يديه بعد الاعتدال ويقول عند رفعه سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد ويستوى (ح) فيها الامام والمأموم والمنفرد) * الاعتدال ركن في الصلاة لكنه غير مقصود في نفسه ولذلك عد ركناً قصيراً فمن حيث

(١) حديث (كراهة القراءة في الركوع والسجود أخرجه مسلم عن ابن عباس في قصة مرفوعة فيها إلا وأنى نهيتم ان اقرأ القرآن راكعاً او ساجداً قلما الركوع فطمعوا فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء فقمنا ان يستجاب لكم *

ابن هلال كان اصحاب رسول الله ﷺ يرفعون أيديهم فلم يستثن أحدا من أصحاب النبي ﷺ قال البخارى ولم يثبت عن أحد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يرفع يديه قال وروينا الرفع أيضا هنا عن عدته من علماء أهل مكة وأهل الحجاز وأهل العراق والشام والبصرة واليمن وعدة من أهل خراسان منهم سعيد بن جبير وعطاء بن أبي رباح ومجاهد والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وعمر بن عبد العزيز والثعالبي بن أبي عياش والحسن بن سيرين وطاوس ومكحول وعبد الله بن دينار ونافع وعبيد الله بن عمر والحسن بن مسلم وقيس بن سعيد وعدة كثيرة وكذلك روى عن أم الدرداء رضي الله عنها أنها كانت ترفع يديها وكان ابن المبارك يرفع يديه وكذلك عامة اصحابه ومحدثي أهل بخارى منهم عيسى بن موسى وكعب بن سعيد ومحمد بن سلام وعبد الله بن محمد الشيدى وعدة ممن لا يحصى لاختلاف بين من وصفه من أهل العلم وكان عبد الله بن الزبير - يعني الحيدى شيخه - وعلي بن اللدين ومحيي بن معين واحد بن حنبل واسحق بن إبراهيم يثبتون عامة هذه الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ورونها حتى هؤلاء أهل العلم من أهل زمانهم هذا كلام البخارى وقوله ورواه البيهقي عن هؤلاء الصحابة المذكورين قال وروينا عن أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وجابر بن عبد الله وعقبة بن عامر وعبد الله بن جابر البياضى الصحابين رضي الله تعالى عنهم ثم رواه عن هؤلاء التابعين الذين ذكرهم البخارى قال وروينا أيضا عن ابن قلابة وأبي الزبير ومالك والأوزاعي والثوري بن عيينة ومحيي بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي وابن المبارك ومحيي بن يحيى وعدة كثيرة من أهل الآثار بالبلدان هؤلاء هم أئمة الاسلام شرقا وغربا في كل عصر وقال أبو حنيفة والثوري وابن أبي ليلى وسائر اصحاب الرأي لا يرفع يديه في الصلاة الا لتكبيره الاحرام وهي رواية عن مالك واحتج لمحدث البراء بن عازب رضي الله تعالى عنه قال «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يديه ثم لا يعود» رواه ابو داود وقال ليس بصحيح وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال «لا صلين بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرفع يديه الا مرة» رواه ابو داود والترمذى وقال حديث حسن وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال «صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر رضي الله عنهما فلم يرفعوا أيديهم الا عند افتتاح الصلاة» رواه الدارقطني والبيهقي وعن علي رضي الله عنه أنه «كان يرفع يديه في التكبير الاولى من الصلاة ثم لا يرفع في شيء منها» رواه البيهقي وعن علي رضي الله عنه أنه كان يرفع يديه في التكبير الاولى من الصلاة» وعن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مالي اراكم رافعي ايديكم كأنها اذناب خيل شمس اسكنوا في الصلاة» رواه مسلم في صحيحه وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال «لا ترفع الايدي الا في سبعة مواطن من افتتاح الصلاة وفي استقبال آية ركن عده في ترجمة الاركان في أول الباب ومن حيث أنه ليس مقصودا في نفسه جعله هنا

القبلة وعلى الصفا والمروة ومرفقات وجع في المقامين عند الحرمين» واحتج أصحابنا والجمهور بحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «كان يرفع يديه نحو منكبَيْه إذا افتتح الصلاة وإذا كبر للركوع وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك» رواه البخاري ومسلم في صحيحهما من طرق كثيرة وعن أبي قلابة أنه رأى مالك بن الحويرث «إذا صلى كبر ثم رفع يديه فإذا أراد أن يركع رفع يديه وإذا رفع رأسه من الركوع رفع يديه وحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل هكذا» وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم «أنه كان إذا قام إلى الصلاة المكتوبة كبر ورفع يديه نحو منكبَيْه وبسنع مثل ذلك إذا قضي قراءته وأراد أن يركع وبسنع إذا رجع من الركوع ولا يرفع يديه في شيء من صلاته وهو قاعد وإذا قام من السجدين رفع يديه كذلك وكبر» رواه أبو داود وذهب إلى اللفظ والترمذي وقال حديث حسن صحيح وقوله وإذا قام من السجدين يعني به الركعتين والمراد إذا قام من التشهد الأول كذا فسره الترمذي وغيره وهو ظاهر وعن وائل بن حجر رضي الله عنه أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم «رفع يديه حين دخل في الصلاة كبر ووصفهما هو وأحد الرواة حيالاً أذنيهما ثم التحف بثوبه ثم وضع يده اليمنى على اليسرى فلما أراد أن يركع أخرج يديه من الثوب ثم رفعهما ثم كبر فركبهما قال سمع الله لمن حمده رفع يديه فلما سجد سجد بين كفيه» رواه مسلم في صحيحه وعن محمد بن عمرو بن عطاء أنه سمع أبا سعيد في عشرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدهم أبو قتادة يقول «أنا أعلمكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا فأعرض فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة اعتدل قائماً ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبَيْه فإذا أراد أن يركع رفع يديه حتى يحاذي بهما منكبَيْه ثم قال الله أكبر ورفع يديه فاعتدل فلم يصوب رأسه ولم يفتح ووضع يديه على ركبتيه ثم قال سمع الله لمن حمده ورفع يديه واعتدل حتى يرجع كل عظم في موضعه - وذكر الحديث إلى أن قال - ثم صنع في الركعة الثانية مثل ذلك حتى قام من السجدين كبر ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبَيْه كما صنع حين افتتح الصلاة» رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح قال وقوله المقامين الركعتين يعني الركعتين وفي رواية لأبي داود والترمذي أيضاً قالوا في آخره «صدقت هكذا صلى النبي صلى الله عليه وسلم» رواه البخاري في كتاب رفع اليدين من طرق وعن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان يرفع يديه عند الركوع» رواه البخاري في كتاب رفع اليدين وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «رفع يدي عن الركعة الأولى» رواه البخاري في كتاب رفع اليدين والاحاديث الصحيحة في الباب كثيرة غير منحصرة وفيما ذكرناه كفاية قال القاضي أبو الطيب قال أبو علي وروى الرفع عن النبي صلى الله عليه وسلم

تابعاً للركوع وأوردتها في فصل واحد وهكذا فعل بالجلسة بين السجدين وقل أبو حنيفة لا يجب الاعتدال وله أن ينحط من الركوع ساجداً وعن مالك روايتان (أحدهما) كذبنا

وسلم فلا تون من الصحابة رضي الله عنهم (وأما) الجواب عن احتجاجهم بحديث البراء رضي الله عنه
فإن أوجه (أحدها) وهو جواب أئمة الحديث وحفاظهم أنه حديث ضعيف باعناهم ممن نص علي
تضعيفه سفيان بن عيينة والشافعي وعبد الله بن الزبير الحميدي شيخ البخاري وأحمد بن حنبل وفيحي
ابن معين وأبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي والبخاري وغيرهم من المتقدمين وهؤلاء أركان الحديث
وأئمة الاسلام فيه وأما الحفاظ والمتأخرون الذين ضعفوا فأكثرنا من الخبر وسبب تضعيفه أنه
من رواية سفيان بن عيينة عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء رضي الله عنه
وافتنى هؤلاء الأئمة المذكورون وغيرهم على أن يزيد بن أبي زياد غلط فيه وأنه رواه أولاً «إذا
افتتح الصلاة رفع يديه» قال سفيان قدمت الكوفة فسمعت يحدث به يزيد فيه ثم لا يعود فظننت
أنهم لقنوه قال سفيان وقال لي اصحابنا أن حفظه قد تغير أو قد ساء قال الشافعي ذهب سفيان
إلى تغليب يزيد بن أبي زياد في هذا الحديث وقال الحميدي هذا الحديث رواه يزيد بن يزيد بن زينو قال أبو سعيد
الدارمي سألت أحمد بن حنبل عن هذا الحديث فقال لا يصح وصحت يحيى بن معين يضعف يزيد
ابن أبي زياد قال الدارمي وبما يحقق قول سفيان أنهم لقنوه هذه اللفظة أن سفيان الثوري وزهير
ابن معاوية وهشام وغيرهم من أهل العلم لم ينكروها إنما جاء بها من سمع منه بآخرة قال البيهقي وبما
يؤيد ما ذهب إليه هؤلاء أبو عبد الله وذكر إسناده إلى سفيان بن عيينة قال حدثنا يزيد بن أبي زياد
بمكة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء رضي الله عنه قال «رايت النبي صلى الله عليه وسلم إذا افتتح
الصلاة رفع يديه وإذا أراد أن يركع وإذا رفع رأسه من الركوع» قال سفيان فلما قدمت الكوفة
سمعت يقول «يرفع يديه إذا استفتح الصلاة ثم لا يعود» فظننت أنهم لقنوه قال البيهقي وروى
هذا الحديث محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أخيه عيسى عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء
قال فيه «ثم لا يعود» ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى لا يحتج بحديثه وهو أسوأ حالا عند أهل
المعرفة بالحديث من يزيد بن أبي زياد ثم روى البيهقي بإسناد عن عثمان بن سعيد الدارمي أنه ذكر فصلا
في تضعيف حديث يزيد بن أبي زياد هذا ولم يرو هذا الحديث عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أقوى من
يزيد وذكر البخاري في تضعيفه نحو ما سبق (والجواب الثاني) ذكره اصحابنا قالوا لو صح وجب تأويله علي

والاخرى كذهب أبي حنيفة لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال للشيء صلته «ثم ارفع حتى
تعتدل قائما» ولو كان يصلي قاعدا لمرض فيعود إلى القعود بعد الركوع وبالجملة فالاعتدال الواجب
أن يعود بعد الركوع إلى الهيئة التي كان عليها قبل الركوع فلو ركع عن قيام وسقط في ركوعه
نظر ان لم يطمئن في ركوعه فليهدأ أن يعود إلى الركوع ويعتدل منه وان اطمأن فيعتدل قائما
ويسجد منه ولو رفع الركوع رأسه ثم سجد وشك في أنه هل تم اعتداله وجب عليه أن يعتدل قائما

ان معناه لا يعود الى الرفع في ابتداء استفتاحه ولا في أوائل باقي ركعات الصلاة الواحدة وتعين تأويله جمعا بين الاحاديث (الجواب الثالث) ان احاديث الرفع أولى لانها اجابت وهذا في تقديم الامتياز لزيادة العلم (الرابع) ان احاديث الرفع أكثر فوجب تقديمها (وأما) حديث ابن مسعود رضي الله عنه فجوابه من هذه الوجوه الاربعة فاما الوجوه الثلاثة الاخيرة فظاهرة أو ما تضعيفه مقتدر وروى البيهقي باسناده عن ابن المبارك انه قال لم يثبت عندي حديث ابن مسعود وروى البخارى في كتاب رفع اليدين تضعيفه عن احمد بن حنبل وعن يحيى بن آدم وتابعها البخارى علي تضعيفه وضعفه من المتأخرين الدارقطني والبيهقي وغيرهما وأما حديث علي رضي الله تعالى عنه فجوابه من أوجه ايضا (احدها) تضعيفه عن ضعفه البخارى ثم روى البخارى تضعيفه عن سفيان الثوري وروى البيهقي عن عثمان الدارمي انه قال روى هذا الحديث عن علي من هذا الطريق الواهي وقد ثبت عن علي رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم رفع اليدين في الركوع والقيام من الركعتين كالسبق فكيف يظن به أنه يختار لنفسه خلاف ما رأي النبي صلى الله عليه وسلم فعله قال البيهقي قال الزعفراني قال الشافعي ولا يثبت عن علي وابن مسعود جنى ما روى عنهما أنها كانا لا يرفضان ايديهما في غير تسمية كثيرة الانتساح قال الشافعي ولو كان ثابتا عنهما لاشبه ان يكون رأهما الراوى مرة أغفلا ذلك قالوا قال قائل ولو ذهب عنهما حفظ ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وحفظه ابن عمر لكانت له الحجة وأما حديث جابر بن سمرة فاحتج بهم به من أعجب الاشياء وأقبح أنواع الجهالة بالسنة لان الحديث لم يرد في رفع الايدي في الركوع والرفع منه ولكنهم كانوا يرفضون أيديهم في حالة السلام من الصلاة ويشيرون بها الي الجانبين يريدون بذلك السلام علي من الجانبين وهذا لاختلاف فيه بين أهل الحديث ومن له أدني اختلاط باهل الحديث وبينه أن مسلم بن الحجاج رواه في صحيحه من طريقين (احدهما) الطريق السابق والثاني عن جابر بن سمرة قال « كنا اذا صلينا مع رسول الله ﷺ قلنا السلام عليكم ورحمة الله والسلام عليكم ورحمة الله وأشار بيده الي الجانبين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم علام ما تؤمسون بأيديكم كلها اذ ناب خيل شمس انما يكفي أحدكم أن يضع يده علي فخذه ثم يسلم علي أخيه من علي يمينه وشماله » هذا انقطعه بحجوفه في صحيح مسلم وكذا رواه غير مسلم من أصحاب السنن وغيرهم وفي رواية أخرى في صحيح مسلم عن جابر بن سمرة قل

وبعيد السجود وتجب الطمأنينة في الاعتدال كما تجب في الركوع وقال في النهاية في قلبي من الطمأنينة في الاعتدال شيء فان النبي صلى الله عليه وسلم في حديث المسيء صلاته ذكر الطمأنينة في الركوع والسجود ولم يذكرها في الاعتدال وللقعدة بين السجدين فقال « ثم ارفع رأسك حتى تعتدل قائما ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع رأسك حتى تعتدل جالسا قال وفي كلام الاصحاب ما يقتضي التردد فيها والمقول هو الاول ويستحب عند الاعتدال رفع اليدين إلي

« صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكنا اذا سلمنا قلنا بأيدينا السلام عليكم السلام عليكم فنظر الينا رسول الله ﷺ قال ماشأ نكم تشيرون بأيديكم كأنها أذنان خيل شمس اذا سلم أحدكم فليلتغ الي صاحبه ولا يوي يده » هذا لم يظ صحيح مسلم قال البخارى وأما احتياج بعض من لا يعلم بحديث جابر بن سمرة فأما كان في الرفع عند السلام لافى القيام قال ولا يحتاج بمثل هذا من له حظ من العلم لانه معروف مشهور لا اختلاف فيه ولو كان كما توهمه هذا المحتج لكان رفع الايدي في الافتتاح وفي تكبيرات العيد أيضا منها عنه لانه لم يبين رفعها وقد يمتحدث أبى نعيم ثم ذكر بأسناده رواية مسلم التي قلها الآن ثم قال البخارى فليحذر امرؤ أن يتأول أو يقول علي رسول الله ﷺ ما لم يقل قال الله عز وجل (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب اليم) وأما قوله عن ابن عباس « لا ترفع الايدي إلا في سبعة مواطن » فجوابه من أوجه (أحدها) أنه ضعيف مرسل وهذا جواب البخارى وقد بين ذلك وأوضحه (الثاني) أن هذا نفي وغيره اثبات وهو مقدم (الثالث) أنه لو ثبت عنه لم يحز لاحد ترك السنن والاحاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ومن بعدهم به ويؤيد هذا أن الرفع ثابت في مواطن كثيرة غير هذه السبعة قد بينها البخارى بأسانيدهم وأسافر عنهما فخرج مستقل في آخر هذا الباب ان شاء الله تعالى فهذا تنقيح ما يتعلق بالسألة ودلائلها من الجانبين واختصارها بما ختم به البيهقي رحمه الله تعالى فانتهى عن الامام أبى بكر بن اسحق الفقيه قال قد صح رفع اليدين يعني في هذه المواضع عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم عن الخلفاء الراشدين ثم عن الصحابة والتابعين وليس في نسيان عبد الله بن مسعود رفع اليدين ما يوجب ان هؤلاء الصحابة لم يرووا عن النبي صلى الله عليه وسلم رفع يديه وقد نسي ابن مسعود كيفية قيام الاثنين خلف الامام ونسى نسخ التطبيق في الركوع وغير ذلك فاذا نسي هذا

حذو المنكبين فاذا اعتدل قائما حطها وقال أبو حنيفة لا يرفع لما مروى عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم « كن يرفع يديه حذو منكبيه اذا افتتح الصلاة واذا كبر للركوع واذا رفع رأسه من الركوع وضعها كذلك » وقال سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد » ويستحب أن يقول عند الارتفاع سمع الله لمن حمده ويكون ابتداءه برفع الرأس من الركوع ورفع اليدين

(١) حديث ابن عمر كان يرفع يديه حذو منكبيه اذا افتتح الصلاة واذا كبر للركوع واذا رفع رأسه من الركوع وضعها كذلك وقال سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد قال الرافعي وروينا في خبر ابن عمر ربنا لك الحمد بإسقاط الواو وإثباتها والرويان ما صحيحان انتهى : قاما الرواية التي بإثبات الواو فتفق عليها : وأما بإسقاطها ففي صحيح أبى عوانة وذكر ابن السكن في صحيحه عن احمد بن حنبل انه قال من قال ربنا قال ولك الحمد ومن قال ربنا اللهم قال لك الحمد : (تنبيه) قال الاصمعي سألت أبا عمرو بن العلاء عن الواو في قوله ربنا ولك الحمد فقال هي زائدة : وقال النووي في شرح المذهب يحتمل أنها عاطفة على حذف واو ربنا اطمنئك وحمدك ولك الحمد *

كيف لا ينسى رفع اليدين ثم روى البيهقي عن الربيع قال قلت للشافعي ما معني رفع اليدين عند
 تركوع فقال مثل معني رفعها عند الاستسح تطعيا لله تعالى وسنة متبعة ترجو فيها ابواب الله تعالى ومثل
 رفع اليدين على الصفا والمروة وغيرهما وروى البيهقي عن سفيان بن عيينة قال اجتمع الاوزاعي والثوري
 عشاء فقال الاوزاعي الثوري لم لا ترفع يديك في خفض الركوع ورفعه فقال حدثنا يزيد بن ابي زياد
 فقال الاوزاعي اروي لك عن الزهري عن سالم عن ابي عن النبي صلى الله عليه وسلم تعارضني يزيد
 ابن ابي زياد ويزيد رجل ضعيف وحديثه ضعيف مخالف لسنة فاهروجه الثوري فقال الاوزاعي
 كانك كرهت ما قلت قال نعم فقال الاوزاعي قم بنا إلى المقام نلعن أينا على الحق فقبس الثوري
 لما رأى الاوزاعي قد احتد وروى البخاري في كتاب رفع اليدين باسناده الصحيح عن نافع «ان ابن
 عمر كلن اذا رأى رجلا لا يرفع يديه اذا ركع واذا رفع رماه بالحصى» وروى البخاري عن ام الدرداء
 رضى الله تعالى عنها «انها كانت ترفع يديها في الصلاة حذو منكبيها وحين تفتتح الصلاة وحين
 تركع واذا قالت سمع الله لمن حمده رفعت يديها وقالت ربنا ولك الحمد» قال البخاري ونساء بعض
 اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم اعلم من هؤلاء وباسناده الصحيح عن سعيد بن جبير أنه قال
 «رفع اليدين في الصلاة شي» تزيد به صلاتك» قال البخاري ولم يثبت عند اهل البصرة ممن أدر كنا
 من أهل الحجاز وأهل العراق منهم الحيدى ومحمد بن المثنى ويحيى بن معين واحمد بن خليل واسحق
 ابن ابراهيم وهؤلاء أهل العلم من ابناء أهل زمانهم لم يثبت عند أحد منهم علمهم بترك رفع الايدي
 عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لم يرفع يديه قال
 ولكن ابن المبارك يرفع يديه وهو أكثر أهل زمانه علما فيما يعرف فلو لم يكن عند من لم يعلم عن السلف
 علم فاقبلى بابن المبارك فيما اتبع رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه والتبعين لكن أولي به من
 أن يقتدى بقول من لا يعلم وقال معمر قال ابن المبارك صليت الي جنب النعمان فرفعت يدي فقال
 ما حسب أن تطير قلت إن لم أطر في الأولى لم أطر في الثانية ثم روى البخاري رفع الايدي في هذه
 المواضع عن اعلام أئمة الاسلام من الصحابة والتابعين وتابعهم ثم قال ف هؤلاء أهل مكة والمدينة
 واليمن والعراق قد اتفقوا على رفع الايدي ثم روه عن جماعات آخرين ثم قال ف زعم ان رفع اليدين
 بدعة فقد طعن في اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والسلف ومن بعدهم وأهل الحجاز وأهل
 المدينة وأهل مكة وعدة من أهل العراق وأهل الشام واليمن وعلماء خراسان منهم ابن المبارك حتى

والسمع دفعة واحدة فاذا استوى قائما قال ربنا لك الحمد وروينا في خبر ابن عمر «ولك الحمد»
 والروايتان معا صحيحتان ويستوى في الذكرين الامام والمأموم والمنفرد خلافا لماك وأبي حنيفة
 حيث قال لا يزيد الامام على سمع الله لمن حمده ولا المأموم على ربنا ولك الحمد وأما المنفرد فقد
 روى صاحب التهذيب عنهما أنه يجمع بين الذكرين ثم روى مثل منعهما عن احمد والاشعر عن

ومتبح الصاد وبالباء للموحدة - اى لا يبالغ في خفضه وتكسيه وقوله يماق هو غير مصور ومعناه يباعد ومنه الجفوة والجفاء بالمد وأبو حيد اسمه عبد الرحمن وقيل المنذر بن عمرو الانصارى الساعدى من بني ساعدة بطن من الانصار للذي رضي الله عنه توفي في آخر خلافة معاوية رضي الله عنه وهو مصعب بن سعد بن ابي وقاص اسم ابي وقاص مالك بن وهيب ويقال اهيب فسعد بن مالك هو سعد بن ابي وقاص وهو واحد العشرة المشهود لهم بالجنة ومصعب ابنه وقوله في حديث ابي حيد ثم هصر ظهره وهو يفتح المهاد والصاد المهملة المخففة اى تهاد وعطفه والقار عظام الظهر بفتح الفاء وقوله « فتح اصابع رجله » وهو بالماء المهملة اى لينها وثناها الى القبلة وقوله وركع ثم اعتدل اى استوى في ركوعه (اما) احكام الفصل قال اصحابنا اقله أن ينحني بحيث تنال راحته ركبتيه لو أراد وضعهما عليهما ولا يجزئه دون هذا بلا خلاف عندنا وهذا عند اعتدال الحلقة وسلامة اليدين والركبتين ولو انحنس وأخرج ركبتيه وهو مائل منتصب وصار بحيث لومد يديه بلغت راحته ركبتيه لم يكن ذلك ركوعا لان بلوغها لم يحصل بالانحناء قال امام الحرمين ولو لم يمزج الانحناء بهذه الهيئة وكان الممكن من وضع الراحتين على الركبتين جميعا لم يكن ركوعا أيضا ثم أن لم يقدر على الانحناء الى الحد المذكور الا بمعين أو باعتماد على شيء أو بأن ينحني على جانبه لزم ذلك بلا خلاف لان ذلك يؤدي الى تحصيل الركوع فوجب فان لم يقدر انحنى القدر الممكن فان عجز أو مأ بطرفه من قيام هذا بيان ركوع القائم أمار كوع المصلى قاعدا فأقله أن ينحني بحيث يحاذي وجهه ما وراء ركبتيه من الارض وأكل أن ينحني بحيث تحاذي جهته موضع سجوده فان عجز عن هذا القدر لعله بظهره ونحوها فعل للممكن من الانحناء وفي ركوع الساجز وسجوده فروع كثيرة سنذكرها ان شاء الله تعالى حيث ذكر المصنف للسئلة في باب صلاة المريض قال اصحابنا ويشترط أن لا يقصد بهويه غير الركوع فلو قرأ في قيامه آية سجدة فهورى ليسجد ثم بدا له بعد بلوغه حد الراكعين أن يركع لم يعتد بذلك عن الركوع بل يجب أن يعود الى القيام ثم يركع وهذا لا خلاف فيه ولو سقط من قيامه بعد فراغ القراءة فارتفع من الارض الى حد الراكعين لم يجزه بلا خلاف وقد ذكره المصنف في باب سجود التلاوة بل عليه أن ينتصب قائما ثم يركع ولو انحنى للركوع فسقط قبل حصول أقل الركوع لزمه أن يعود الى الموضع الذي سقط منه ويبنى على ركوعه صرح به صاحب الحاوى والاصحاب ولوركع واطمان ثم سقط لزمه أن يعتدل قائما ولا يجوز أن يعود الى الركوع لثلا يزيد ركوعا نص عليه الشافعى في الام وقطع به الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب والاصحاب ونجب الطمأنينة السبب كلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجند منك الجد « والامام

حديث ابن ابي اوفى اهل التناء المجد حق ما قال البعد كلنا لك عبد لا مانع لما اعطيت ولا معطي

في الركوع باختلاف الحديث «السيء صلاته» وأقلها أن يحك في هيئة الركوع حتى تستقر أعضاؤه وتفصل حركة هويته عن ارتفاعه من الركوع ولو جاوز حد أقل الركوع باختلاف الحديث «السيء صلاته» ولو زاد في الهوى ثم ارتفع والحركات متصلة ولم يلبس ثم فصل الطمأنينة ولا يقوم زيادة الهوى مقام الطمأنينة باختلاف أئمة كل الركوع في الهيئة فإن ينحني بحيث يستوى ظهره وعنته ويمدحها كالصفحة وينصب ساقيه ولا يثنى ركبتيه قال الشافعي في الام ويمدح ظهره وعنته ولا ينخفض ظهره عن عنته ولا يرفعه ويجتهد أن يكون مستويا فإن رفع رأسه عن ظهره أو ظهره عن رأسه أو جافى ظهره حتى يكون كالمدود بكرهته ولا إعادة عليه ويضع يديه علي ركبتيه ويأخذها بها ويفرق أصابعه حينئذ ويوجهها نحو القبلة قال الشيخ أبو محمد في التبصرة ويوجهها نحو القبلة غير منحرفة يمينا وشمالا وهذا الذي ذكرناه من استحباب تفرقها هو الصواب الذي نص عليه الشافعي في المختصر وغيره وقطع به الاصحاب في جميع الطرق وأما قول امام الحرمين والغزالي في الوسيط يتركها علي حالها فشاذا مردود قال الشافعي في الام واصحابنا فإن كانت إحدى يديه مقطوعة أو علية فصل بالآخرى ماذ كرنا وفصل بالعلية الممكن فإن لم يمكنه وضع اليدين علي الركبتين أرسلها قال اصحابنا ولو كان أقصر من الزدين لم يبلغ بزيده ركبته وفي الرفع يرفع بزيده حذو منكبيه والفرق أن في تليغها الي الركبتين في الركوع مفارقة لهيئته من استواء الظهر بخلاف الرفع ولو لم يضع يديه علي ركبتيه ولكن بلغ ذلك القدر اجزأه ويكره تطبيق اليدين بين الركبتين لحديث سعد رضي الله تعالى عنه فقد صرح فيه بالتحريم ويسن للرجل أن يجافي مرقبيه عن جنبه ويسن للمرأة ضم بعضها الي بعض وترك المجافاة وقد ذكر المصنف دليل هذا كله مع ما ذكرناه من حديث أبي حميد وأما الحسن فالصحيح أنه كلما رأت يستحب له ضم بعضه الي بعض وقال صاحب البيان قال القاضي أبو الفتح لا يستحب له المجافاة ولا الضم لانه ليس احدهما اولي من الآخر والمذهب الاول وبه قطع الرافعي لانه احوط قال الشافعي في الام احب للمرأة في السجود أن تضرب بعضها الي بعض وتلتصق بطنها بفخذها كاسترما يكون لها قال وهكذا احب لها في الركوع وجيم الصلاة والمسلم في استحباب ضم المرأة بعضها الي بعض كونه استرها كما ذكره المصنف وذكر

لا يأتي بهذه الزيادة الاخيرة ولتكام فيما يتعلق بلغظ الكتاب قوله ثم يعتدل عن ركوعه ويطمئن إشارة منه إلى واجب الاعتدال ولذلك قال عتيه ويستحب رفع اليدين ليمتاز واجبه عن مسنونه

لما منعت ولا ينفع ذا الجمد منك الجمد لم أجده من حديث علي بن رواه مسلم من حديث أبي سعيد الخدري ومن حديث ابن عباس بتمامه ورواه ابن ماجه من حديث أبي جعفر وفيه قصة (تنبيه) وقع في المذهب كما وقع هنا بإسقاط الالف من احق وإسقاط الواو قبل كلنا وتعبه التورى بأن الذي عند المحدثين باثباتها كذا قال وهو في سنن النسائي بخلافها أيضا *

البيهقي بابا ذكر فيه احاديث ضعفت كلها واقرب ما فيه حديث مرسل في سنن ابى داود قال العلماء
والحكمة في استحباب مجامع الرجل مرتبة عن جنبيه في الركوع والسجود انها اكمل في هيئة الصلاة
وصورتها ولا علم في استحبابها خلافا لاحد من العلماء وقد نقل الترمذى استحبابها في الركوع
والسجود عن اهل العلم مطلقا وقد ذكرت حكم تفريق الامامع والمواضع التي يضم فيها او يفرق
في فصل رفع اليدين في تكمية الاحرام *

(فرع) قال الشافعي في الام والشيخ ابو حامد وصاحب التمهيد ركع ولم يضع يديه على ركبته
ورفع ثم شك هل انحنى قدراً تصل به راحته الي ركبته أم لا لزمه إعادة الركوع لان
الاصل عدمه *

(فرع) في مذاهب العلماء في حد الركوع: منهننا أنه يجب أن ينحن بحيث تنال راحته
ركبته ولا يجب وضعها على الركبتين وتجب الطمأنينة في الركوع والسجود والاعتدال من
الركوع والجلوس بين السجدين وبهذا كله قال مالك واحمد وداود وقال ابو حنيفة
يكفيه في الركوع أدنى انحناء ولا تجب الطمأنينة في شيء من هذه الاركان (واحتج)
بقوله قتالي (اركعوا واسجدوا) والاختصاص والانحناء قد أتى به (واحتج) اصحابنا والجمهور بحديث
ابى هريرة رضى الله عنه في قصة المسىء صلاته «ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له اركع حتى تطمئن
راكعاً ثم ارفع حتى تستدل قائماً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم ارفع حتى تطمئن جالسا ثم اسجد
حتى تطمئن ساجداً ثم افعل ذلك في صلاتك كلها» رواه البخارى ومسلم وهذا الحديث لبيان
أقل الواجبات كما سبق التنبيه عليه ولهذا قال له النبي صلى الله عليه وسلم «ارجم فصل فانك لم تصل»
(فان قيل لم يأمره بالاعادة قلنا) هذا غلط وغفلة لان النبي صلى الله عليه وسلم قال له في آخر مرة
«ارجع فصل فانك لم تصل» فقال له علمني فعله وقد سبق امره له بالاعادة فلا حاجة الى تكراره
وعن زيد بن وهب وعن ابى حذيفة رضى الله عنه «رأى رجلا لا يتم الركوع والسجود فقال ما
صليت ولومت مت على غير الفطرة التي فطر الله عليها محمد صلى الله عليه وسلم» رواه البخارى وعن
رفاعة بن رافع حديثه في قصة المسىء صلاته بمعنى حديث ابى هريرة وهو صحيح كما سبق بيانه
في فصل قراءة الفاتحة وعن ابى مسعود البدرى رضى الله عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم
«لا تجزى صلاة الرجل حتى يقيم ظهره في الركوع والسجود» رواه ابو داود والترمذى وقال

واعلم أن واجب الاعتدال لا ينحصر في الامرين المذكورين بل له واجب ثالث وهو أن
لا يقصد بالارتفاع شيئا آخر حتى لو رأى حية في ركوعه فاعتدل فرعا منها لم يعتدبه وواجب
رابع وهو أن لا يطوله فلو طول عمداً بذكر أو قراءة بطلت صلاته على الاصح لانه ركن قصير
وسأني الكلام فيه من بعد في باب سجود السهو إن شاء الله تعالى وقوله ويستحب رفع اليدين

حديث حسن صحيح والتسائي وغيرهم وهذا لفظ أبي داود ولفظ الترمذي «لا تجزى صلاة لا يقيم الرجل فيها صلبه في الركوع والسجود» قال الترمذي والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم والصلب الظهر وفي الباب أحاديث كثيرة مشهورة وفيها ذكرناه كفاية وإما احتجاجهم بالآية الكريمة فجوابه أنها مطلقة ينشأ السنة المراد بها فوجب اتباعه *

(فرع) في الركوع: اتفق العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم على كراهة التطبيق في الركوع إلا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه فإنه كان يقول التطبيق سنة ويخبر أنه قد رأى النبي صلى الله عليه وسلم يفعله ثبت ذلك عنه في صحيح مسلم وحجة الجمهور حديث سعد وهو صريح في النسخ كما سبق بيانه وحديث أبي حميد الساعدي وغيرهما وعن ابن عبد الرحمن السلمي قال «قال لنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه إن الركب قد سنت لكم فخذوا بالركب» رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح والتسائي * قال المصنف رحمه الله *

«والستحب أن يقول سبحان ربّي العظيم ثلاثاً وذلك أدنى الكمال لما روى عن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إذا ركع أحدكم فقال سبحان ربّي العظيم ثلاثاً فقد تم ركوعه وذلك أدناه» والفضل أن يضيف اللهم لك ركعتك خشعت لك آمنت بك أسلمت خشع لك سمعي وبصري وعظمي وعصبي» لما روى علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «كان إذا ركع قال ذلك» فإن ترك التسبيح لم يطل صلاته لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمسيء «صلاته ثم رآك حتى تظنن رآكها» ولم يذكر التسبيح *

(الشرح) حديث ابن مسعود رضي الله عنه رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم عن عون بن عبد الله بن عتبة عن ابن مسعود قال أبو داود والترمذي وغيرهما هو منقطع لأن عوناً لم يلق ابن مسعود ولهذا قال الشافعي في الام وان كان هذا الحديث ثابتاً قائماً يعني بقوله ثم ركعته وذلك أدناه أي أدنى ما ينسب إلي كمال الفرض والاختيار معاً لا كمال الفرض وحده قال البيهقي إنما قال إن كان ثابتاً لأنه منقطع وأما حديث علي رضي الله عنه فرواه مسلم وفيه مقابلة في بعض الالفاظ سأذكرها إن شاء الله تعالى وحديث المسيء صلاته رواه البخاري ومسلم وسبق بيانه مرات. إما حكم المسألة فقال الشافعي رحمه الله في المختصر يقول سبحان ربّي العظيم ثلاثاً وذلك أدنى الكمال وقال في الام أحب أن يبدأ الراكع فيقول سبحان ربّي العظيم ثلاثاً ويقول ما حكمته

إلى المتكئين يجوز أن يعلم لفظ إلى المتكئين بلولو ولأن ردف اليدين في الاعتدال وفي الركوع مثل رفعهما في حالة التحرم وقد سبق ثم ذكر الخلاف في أنه يرفع إلى المتكئين أو يزيد فيعود ذلك الخلاف ههنا وقوله ويقول عند رفعه سمع الله لمن حمده يجوز أن يكون المعنى عند رفع رأسه من الركوع ويجوز أن يكون المعنى عند رفعه اليدين لأن المستحب في الرفعين المقارنة فما يقارن هذا يقارن

عن النبي صلى الله عليه وسلم يعني حديث علي رضي الله عنه قال أصحابنا يستحب التسبيح في الركوع ويحصل أصل السجدة بقوله سبحان الله أو سبحان ربي وأدنى السكال أن يقول سبعين ربي العظيم ثلاث مرات فهذا أدنى مراتب السكال قال القاضي حسين قول الشافعي يقول سبحان ربي العظيم ثلثة وذلك أدنى السكال لم يرد أنه لا يجزئ أقل من الثلاث لأنه لو سبح مرة واحدة كان آتيا بسنة التسبيح وإنما أراد أن أول السكال الثلاث قال ولو سبح خمسا أو سبعا أو تسعا وإحدى عشرة كان أفضل وأكمل لكنه إذا كان اماما يستحب أن لا يزيد على ثلاث وكذا قال صاحب الحاوي أدنى السكال ثلاث وأعلى السكال إحدى عشرة أو تسع وأوسطه خمس ولو سبح مرة حصل التسبيح قال أصحابنا ويستحب أن يقول سبحان ربي العظيم ومحمد ومن نص علي استحباب قوله ومحمد القاضي أبو الطيب والقاضي حسين وصاحب الشامل والغزالي وآخرون وينكر علي الرافعي لأنه قال بعضهم يضيف اليه ومحمد فإمام أنه وجه شاذ مع أنه مشهور لهؤلاء الأئمة قال أصحابنا ويستحب أن يقول اللهم ركعت إلي آخر ما في حديث علي رضي الله تعالى عنه وهذا أم السكال واتفق الأصحاب علي أنه يأتي بالتسبيح أولا وهو ظاهر نص الشافعي في الام الذي قدمته قال أصحابنا فإذا أراد الاقتصار علي أحد الذكرين فالتسبيح أفضل لأنه أكثر في الاحاديث وعن مريح بهذا القاضي حسين وإمام الحرمين وصاحب العدة وآخرون قال القاضي أبو الطيب والاثنيان بقوله اللهم لك ركعت إلي آخره مع ثلاث تسبيحات أفضل من حذفه وزيادة التسبيح علي ثلاث وهذا الذي قاله واضح لا يجي فيه خلاف قال أصحابنا والزيادة علي ثلاث تسبيحات تستحب للمنفرد وأما الامام فلا يزيد علي ثلاث تسبيحات وقيل خمس إلا أن يرضي للمأمومون بالتطويل ويكونوا محصورين لا يزيدون هكذا قاله الأصحاب وقد قال الشافعي في الام أحب أن يبدأ بالركعة فيقول سبحان ربي العظيم ثلاثا ويقول ما حكيت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقوله يعني حديث علي رضي الله عنه قال وكل ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في ركوع أو سجود أحببت أن لا يقصر عنه اماما كان أو منفردا وهو تخفيف لا تعميل لهذا لفظه فظاهره استحباب الجميع للامام لكن الأقوي ما ذكره الأصحاب فيتأول نصه علي ما إذا رضي للمأمومون أو علي غيره والله اعلم *

ذلك أيضا وظاهر الكلام يوم أن يكون قوله سبع الله لمن حمده وقوله ربنا لك الحمد عند الرفع لكن المستحب أن يكون الأول في حال الرفع والثاني بعد أن يستدل قائما كما بيناه ولك أن تعلم قوله عند الرفع بالواو ولأن القاضي ابن كعب ذكر أنه يتدنى بقوله سبع الله لمن حمده وهو راكع ثم إذا ابتدأ به أخذ في رفع الرأس واليدين وقوله يستوي فيه الامام والمنفرد معلم بالماء والليم وعلي رواية صاحب التهذيب بالالف أيضا *

قال (ويستحب (ح) القنوت في الصبح وإن نزلت بالمسلمين نازلة تورأى الامام القنوت في سائر

(فرع) في بيان الاحاديث الواردة في ذكر الركوع والسجود: عن عائشة رضي الله عنها قالت «كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي» رواه البخاري ومسلم وعنه ان النبي صلى الله عليه وسلم «كان يقول في ركوعه وسجوده «سبح قدوس رب الملائكة والروح» رواه البخاري ومسلم: وسبح قدوس بضم أولها وفتح لفتان وعنه قالت «اعتقدت النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة غيبث ثم رجعت فاذا هو راكع وساجد يقول سبحانك وبحمدك لا اله الا انت» رواه مسلم وعن حذيفة رضي الله عنه قال «صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فافتتح البقرة قلت بركم عند الملائكة ثم مضى فقلت يصلي بها في ركعة ففسي قلت بركم بها ثم افتتح آل عمران فقرأها ثم افتتح النساء فقرأها ثم قرأ متوسلا اذا مر بآية فيها تسبيح مسيح واذا مر بسؤال سأل واذا مر بتعوذ تعوذ ثم ركع فجعل يقول سبحان ربي العظيم فكان ركوعه نحوا من قيامه ثم قال مع الله لمن حمده ربنا لك الحمد ثم قام قياما طويلا قريبا مما ركع ثم سجد فقال سبحان ربي الاعلى وكان سجوده قريبا من قيامه» رواه مسلم وعن علي رضي الله عنه عن رسول الله عليه وسلم «كان اذا قام الى الصلاة قال وجهت وجهي الى آخره واذا ركع قال اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك أسلمت خشع لك سمعي وبصري ومخي وعظمي وعصبي واذا رفع قال اللهم لك الحمد ملء السموات والارض وما بينهما وملء ما شئت من شيء بعد واذا سجد قال اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشفق معمه وبصره تبارك الله أحسن الخالقين» رواه مسلم وعن عتبة بن عامر رضي الله عنه قال «لما نزلت مسيح اسم ربك العظيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوها في ركوعكم فلما نزلت مسيح اسم ربك الاعلى قال اجعلوها في سجودكم» رواه أبو داود وابن ماجه باسناد حسن زاد أبو داود في رواية أخرى قال «فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ركع قال سبحان ربي العظيم وبحمده ثلاثا واذا سجد قال سبحان ربي الاعلى وبحمده ثلاثا» قال أبو داود ونحاف أن لا تكون هذه الزيادة محفوظة وفي رواها مجهول وعن حذيفة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان يقول في ركوعه سبحان ربي العظيم وبحمده ثلاثا وفي سجوده سبحان ربي الاعلى وبحمده ثلاثا» رواه الدارقطني باسناد فيه محمد بن أبي ليلى وهو ضعيف وعن عوف ابن مالك رضي الله عنه قال قال «قت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة فقام يقرأ بسورة البقرة لا يمر بآية ترحمه الا وقف فقرأ ولا يمر بآية عذاب الا وقف فتعوذ ثم ركع بقدر قيامه يقول في ركوعه سبحان ذي الجبروت والملكوت والكبرياء والعظمة ثم سجد

الصلوات بقولان ثم الجهر بالقنوت مشروع علي الظاهر والمأموم يؤمن فاذا لم يسمع صوته قنت علي أحد القولين»

بقدر قيامه ثم قال في سجوده مثل ذلك ثم قام فقرأ بآل عمران ثم قرأ سورة سورة « رواه ابو داود
باسناد صحيح وعن ابن عباس رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « اما الزكوة فمغفلة
فيه الرب واما السجود فاجتهدوا في الدعاء فمن أن يستجاب لكم » رواه مسلم وفي الباب أحاديث
كثيرة ستأتي بقية منها في السجود إن شاء الله تعالى *

(فرع) قال الشافعي والاصحاب وسائر العلماء قراءة القرآن في الركوع والسجود والتشهد وغير حالة
القيام من احوال الصلاة (١) الحديث علي رضى الله عنه قال « نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن قراءة القرآن وأتاراجع او ساجد » رواه مسلم وعن ابن عباس رضى الله عنهما ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال « الاواني نهيت أن قرأ القرآن راكعا او ساجدا فأما الركوع فعظموا فيه
الرب واما السجود فاجتهدوا في الدعاء فمن أن يستجاب لكم » رواه مسلم فان قرأ غير الفاتحة في
الركوع والسجود لم تبطل صلاته وان قرأ الفاتحة ايضا لم تبطل علي الاصح ويقطع جمهور العراقيين
وفي وجه حكمه الخراسانيون وصاحب الحاوي انه تبطل صلاته لانه قل ركننا الي غير موضعه
كما لو ركع او سجد في غير موضعه وستأتي فروع هذه المسألة ونبسطها في سجود السهو ان شاء
الله تعالى *

(١) كذا بالاصل

وفي سقط له
مكرومة أو نحوه
فليحذر اه

(فرع) في التسييح وسائر الاذكار في الركوع والسجود وقول مع الله لمن حمده وربنا لك
الحمد والتكبيرات غير تكبيرة الاحرام كل ذلك سنة ليس واجب فلو تركه لم يأنقص صلاته صحيحة سواء
عمدا أو سهوا لكن يذكره تركه عمدا من ذنوبه يقال مالك ابو حنيفة وجمهور العلماء قال الشيخ ابو حامد
وهو قول عامة الفقهاء قال صاحب الحاوي وهو مذهب الفقهاء كلفه وقال اسحق بن راهويه التسييح واجب
ان تركه عمدا بطلت صلاته وان نسيه لم تبطل وقال داود واجب مطلقا وأشار الخطابي في معالم السنن الي
اختياره وقال احمد التسييح في الركوع والسجود وقول مع الله لمن حمده وربنا ولك الحمد وان
نسيه بين السجدين وجميع التكبيرات واجبة فان ترك شيئا منه عمدا بطلت صلاته وان نسيه لم
تبطل ويسجد للسهو عنه وعنه رواية انه سنة كقول الجمهور واحتج من اوجبه بحديث عقبة بن
عامر المذکور في فرع اذ ذكر الركوع وبأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعلوه وقال صلى الله عليه
وسلم « صلوا كما رأيتموني اصلي » والقياس علي القراءة واحتج الشافعي والجمهور بحديث النبي
صلاته فان النبي صلى الله عليه وسلم علموا جبات الصلاة ولم يعلمه هذه الاذكار مع انه علمه تكبيرة
الاحرام والقراءة فلو كانت هذه الاذكار واجبة لعلمها ياها بل هذه اولي بالتعليم لو كانت واجبة لآنها
قال سر أوتخفي فاذا كان الركوع والسجود مع ظهورهما لا يعلمها فانه اولي واما الاحاديث الواردة

لما كان القنوت مشروعا في حال الاعتدال ذكره متصلا بالكلام في الاعتدال واذا كان
(واعلم) أن القنوت يشرع في صلاتين أحدهما من التوافل وهي الوتر في النصف الاخير من رمضان

بهذه الأذكار فمحمولة على الاستحباب جمعاً بين الأدلة وأما القياس على القراءة ففرق أصحابنا
 بان الاتصال في الصلاة ضربان (أحدهما) بمصاد للناس في غير الصلاة وهو القيام والقعود وهذا لا يتميز
 العبادة فيه عن العادة فوجب فيه الذكر لتمييز (والثاني) غير معاد وهو الركوع والسجود فهو خضوع
 في نفسه متميز لصورته عن اتصال العادة فلم ينتقل إلى مميز والله أعلم *

(فرع) للتيسير في القنعة التنزيه قال الواحدى اجمع المفسرون وأهل المعاني على أن معنى تسبيح
 الله تعالى تنزيهه وتبرئته من السوء قال وأصله في اللغة التبعية من قولك سبحت في الأرض إذا بعدت
 فيها وسبحان الله منصوب على المصدر عند الخليل والفراء كأنك قلت سبحاناً وتسييحاً فجعل
 السبحان موضع التسبيح قال سيويه سبحت الله سبحاناً بمعنى واحد فالمصدر التسبيح وسبحان اسم
 يقوم مقام المصدر وبجمله سبخته خذف سبخته اختصاراً أو يكون قوله وبجمله حالاً أي حامداً سبخته
 وقيل معناه وبجمله ابتدئ. * قال المصنف رحمه الله *

ثم يرفع رأسه ويستحب أن يقول سمح الله لمن حمده لما ذكرناه من حديث أبي هريرة في الركوع
 ويستحب أن يرفع يديه حذو منكبيه في الرفع لما ذكرناه من حديث ابن عمر في تكبيرة الاحرام فإن
 قال من حمد الله سمح الله له اجزأه لأنه أتى باللفظ والمعنى فإذا استوى قائماً استحب أن يقول ربنا
 لك الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد أهل التناهد والمجدحون ما قال العبد
 كلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد لما روى أبو سعيد
 الخدرى رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان إذا رفع رأسه من الركوع قال ذلك»
 ويجب أن يطمئن قائماً لما روى رفاع بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إذا قام أحدكم إلى
 الصلاة فليتوضأ كما أمره الله تعالى إلى أن قال ثم لي ركع حتى يطمئن راحته ثم ليقيم حتى يطمئن قائماً.
 ثم ليسجد حتى يطمئن ساجداً» *

(الشرح) أما حديث أبي سعيد فصحيح رواه مسلم بلفظه إلا أنه قال «أحق ما قال العبد وكلنا
 لك عبد» بابات الألف في أحق رواه في وكلنا هكذا رواه أبو داود وسائر المحدثين ووقع في المذهب
 وكتب الفقه «أحق ما قال العبد كلنا» بخذف الألف والواو وهذا وإن كان منتظماً للمعنى لكن الصواب
 ما ثبت في كتب الحديث قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله معناه «أحق ما قال العبد» قوله
 «لا مانع لما أعطيت» إلى آخره قوله «وكلنا لك عبد» اعترض بين المبتدأ والخبر قال أبو داود ويكون
 قوله «أحق ما قال» خبراً لما قبله أي قوله ربنا لك الحمد إلى آخره «أحق ما قال العبد» والاول اولى
 وهذا الذي رجحه هو الأرجح الذي يحسن أن يقال أنه أحق ما قال العبد لما قبله من كمال التفضيل
 إلى الله تعالى والاعتراف بكمال قدرته وعظمته وقهره وساطعته وانفراده بالوحدانية وتوحيده وخلو قوته

وسياق في باب التواضع والثانية من الفرائض وهي الصبح فيستحب القنوت فيها في الركعة الثانية خلافاً

واما حديث ابن عمر فصحيح رواه البخارى ولم وحديث رقاعة صحيح تقدم بيانه بطولها في فصل
 القراءة لكن وقع هنا «حي تطمئن قائما» والذي في الحديث «حي تبتل قائما» واما الفاظ الفصل
 فقوله «لانه اتى باللفظ والمعنى احتراز من قوله في التكبير اكبر الله فانه لا يجوز له لانه اتى باللفظ دون
 المعنى وقوله «سمع الله لمن حمده» أى قبل الله منه حمده وجزاه به وقوله «مل السموات ومل
 الارض» هو بكسر الميم ويجوز نصب آخره ورفضه ممن ذكرهما جميعا ابن خالويه وآخرون وحكي عن
 الزجاج انه لا يجوز الالرفع ورجح ابن خالويه الاكثر من التصب وهو المعروف في روايات الحديث
 وهو منصوب على الحال اي مائلا وتقديره لو كن جسيما لذلك وقد بسط الكلام في هذه اللفظة
 في تهذيب اللغات وذكرت قول الزجاج وابن خالويه وغيرها وقوله «اهل» منصوب على النداء
 قيل ويجوز رفعه على تقدير أنت اهل والمشهور الاول والثاني المجيد والمجد العظمة وقوله «لا ينفع
 ذا الجبد منك الجبد» هو يفتح الجيم على المشهور وقيل بكسرها والصحيح الاول والجبد الحظ والمعنى
 لا ينفع ذا الملو الحظ والغني غناه ولا ينفع من عقابك ما ينفعه وينعم من عقابك العمل الصالح وعلي رواية
 الكسر يكون معناه لا ينفع ذا الاسراع في الحرب اسراعه وهره وقد اوضحت في تهذيب الاسماء واللغات
 وقوله رقاعة بن مالك كذا هو في التهذيب والذي في رواية الشافعي والترمذي وغيرهما رقاعة بن رافع وكذا
 ذكره المصنف قبل هذا في فصل قراءة القرآن وقد بيناه هناك: اما حكم الفصل فالاعتدال من الركوع فرض
 وركن من أركان الصلاة لا تصح الا به بلا خلاف عندنا وقد تعجب من المصنف حيث لم يصرح به بخصر به
 في التكبير والقراءة والركوع كأنه تركه لان استغنائه بقوله بعده ويجب أن يطمئن قائما قال اصحابنا
 والاعتدال الواجب هو ان يعود بعد ركوعه الي الهيئة التي كان عليها قبل الركوع سواء صلى قائما أو
 قاعدا فلو ركع عن قيام فسقط في ركوعه نظر ان لم يطمئن من ركوعه لم يأن يعود إلى الركوع ويطمئن
 ثم يعتدل منه وإن اطمأن لزمه ان يتصب قائما فيعتدل ثم يسجد ولا يجوز ان يعود الي الركوع فان عاد
 عالما بتحريمه بطلت صلاته لانه زاد ركوعا ولورفع الركع رأسه ثم سجد وشك هل ثم اعتدل لزمه ان يعود
 إلي الاعتدال ثم يسجد لان الاصل عدم الاعتدال ويجب ان لا يقصد بارقاعه من الركوع شيئا غير
 الاعتدال فلو رأى في ركوعه حية ونحوها فرفع فزعامنهما يعتد به وينبغي ان لا يطول الاعتدال
 زيادة على القدر المشروع لا ذكره فان طول زيادة عليه ففي بطلان صلاته خلاف وتفصيل نذكره ان
 شاء الله تعالى في باب سجود السهو قال اصحابنا ولو أتى بالركوع الواجب فرضت علة منته
 من الانتصاب سجد من ركوعه وسقط عنه الاعتدال لتعذره فلوزالت العلة قبل بلوغ جبهته من
 الارض واجب ان يرفع وينصب قائما يعتدل ثم يسجد وان زالت بعد وضع جبهته على الارض لم يرجع الى
 الاعتدال بل سقط عنه فان خالف وعاد اليه قبل تمام سجوده عالما بتحريمه بطلت صلاته

لابي حنيفة حيث قال لا يستحب عن احمد ان القنوت للائمة يدعون للحيوش فان ذهب اليه ذاهب فلا بأس

وإن كان جاهلاً لم تبطل ويعود إلى السجود وتجب الطمأنينة في الاعتدال بلاخلاف عندما وقال
إمام الحرمين في قال من يجعلها شي. وسببه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في حديث المسمى
صلاته «حتى تعتدل قائماً» وقال في باقي الأركان حتى تطمئن والصواب الأول لأن النبي صلى الله
عليه وسلم كان يطمئن وقال «صلوا كما أتموني أصلي» هذا ما يتعلق بواجب الاعتدال وأما كماله
ومتدبأه (فنها) أن يرفع يديه حذو منكبيه كما سبق بيانه في صفة الرفع في تكبيرة الإحرام ويكون
ابتداء رفعهما مع ابتداء الرفع ودليل الرفع حديث ابن عمر الذي ذكره المصنف مع غيره مما
سبق في فصل الركوع وسبق هناك بيان مذاهب العلماء فإذا اعتدل قائماً حذو يديه والسنة أن
يقول في حال ارتقاؤه سمع الله لمن حمده قل الشافعي في الام والاصحاب فإن قال من حمده الله
سمع له أجره في تحصيل هذه السنة لأنه أتى باللفظ والمعنى بخلاف ما قال في التكبير أ كبر الله
فانه لا يجزئ علي الصحيح لانه يحيل معناه بالتنيكس قال الشافعي والاصحاب لكن قول سمع الله
لمن حمده أولى لانه الذي وردت به الاحاديث فإذا استوى قائماً استحسب أن يقول «ربنا لك
الحمد ملء السموات وملء الارض وملء ما شئت من شيء بعد أهل اثناء والمجد أحق ما قال البغد
وكلنا لك عبد لا مانع لنا أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد» قال الشافعي
والاصحاب يستوى في استحباب هذه الاذكار كلها الامام والمأموم والمنفرد فيجمع كل واحد
منهم بين قوله سمع الله لمن حمده وربنا لك الحمد إلى آخره وهذا لاخلاف فيه عندما لكن قال
الاصحاب إنما يأتي الامام بهذا كله اذا رضي المأمومون بالتطويل وكانوا محصورين فان لم يكن
ماروى أن النبي صلى الله عليه وسلم «قنت شهراً يدعو على قاتلي أصحابه بيتر معونة ثم كره» (١) فاما في الصحيح

(١) (حديث) أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت شهراً يدعو على قاتلي أصحابه بيتر معونة
ثم ترك قائماً في الصباح فلم يزل يقنت حتى فارق الدنيا الدارقطني من حديث عبيد الله بن موسى
عن أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أنس بهذا ومن طريق عبد الرزاق وأبي نعيم عن
أبي جعفر مختصراً ورواه احمد عن عبد الرزاق ورواه البيهقي من حديث عبيد الله بن موسى
وأبي نعيم وصححه الحاكم في كتاب القنوت وأول الحديث في الصحيحين من طريق عاصم الاحول
عن أنس وأما باقيه فلا ورواية عبد الرزاق أصح من رواية عبيد الله بن موسى فقد بين
اسحاق بن راهويه في مسنده سبب ذلك ونقطه عن الربيع بن أنس قال قال رجل لأنس بن
مالك اقنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهراً يدعو على حي من احياء لعرب قال فجزه
أنس وقال ما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقنت في الصباح حتى فارق الدنيا وأبو جعفر الرازي
قال عبد الله بن احمد عن ابيه ليس بالقوى وقال ابن أبي مريم عن ابن معين ثقة ولكنه خطيء
وقال الدوري ثقة ولكنه يغلط فيه يروى عن مغيرة وحكي «سأج انه قل صدوق ليس بمحقق
وقال عبد الله بن علي بن المديني عن ابيه هو نحو موسى بن عبيدة يخطئ فيه يروى عن مغيرة ونحوه
وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن علي بن المديني هسة : (قلت) محمد بن عثمان ضعيف فرواية

كذلك اقتصر على قوله سمع الله من حمده ربنا لك الحمد وقد قدمنا أن الذي في رواية المحدثين «أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد» والذي في كتب الفقه «حق ما قال العبد كلنا» بخلاف الألف والواو وكلاهما صحيح المعنى لكن المختار ما وردت به السنة الصحيحة وهو أثبات الألف والواو وثبت في الأحاديث الصحيحة من روايات كثيرة «ربنا لك الحمد» وفي روايات كثيرة «ربنا ولك الحمد» بالواو وفي روايات «اللهم ربنا ولك الحمد» وفي روايات «اللهم ربنا ولك الحمد» وكله في الصحيح قال الشافعي والأصحاب كله جائز قال الأصمعي سألت أبا عمرو عن الواو في قوله «ربنا ولك الحمد» فقال هي زائدة يقول العرب بمعنى هذا الثوب فيقول الخاطب نعم وهو لك بدمهم فالواو زائدة (قلت) ويحتمل أن تكون عاطفة على محذوف أي ربنا اطعنك وحمدنا ولك الحمد قال الشافعي والأصحاب ولو قال ولك الحمد ربنا أجزأه لأنه أتى باللفظ والمعنى وقد سبق الآن الفرق بينه وبين قوله أكبر الله قالوا ولكن الأفضل قوله ربنا لك الحمد على الترتيب الذي وردت به السنة قال صاحب الحاشي وغيره يستحب للإمام أن يجهر بقوله سمع الله من حمده ليسمع المأمومون ويعلموا انتقاله كما يجهر بالتكبير ويسر بقوله ربنا لك الحمد لأنه يفعله في الاعتدال فأسر به كالتيسيع في الركوع والسجود وأما المأموم فيسر بها كما يسر بالتكبير فإن أراد تبليغ غيره انتقال الإمام كما يبلغ التكبير جهر بقوله سمع الله من حمده لأنه الم شروع في حال الارتفاع ولا يجهر بقوله ربنا لك الحمد لأنه إنما يشرع في حال الاعتدال والله اعلم *

عبد الله بن علي عن أبيه أوى وقال أبو زرعة بهم كثير أوى قال عمرو بن علي صدوق سيء الحفظ ووقته غير واحد وقد وجدنا لحديثه شاهداً رواه الحسن بن سفيان عن جعفر بن مهران عن عبد الوارث عن عمرو بن الحسن عن أنس قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يزل يقنت في صلاة المدة حتى فارقت وخلفه بن بكر كذلك وخلف عمر كذلك وغلط بعضهم فصيروه عبد الوارث عن عوف فصار ظاهراً الحديث الصحة وليس كذلك بل هو من رواية عمرو وهو ابن عبيد رأس القدرية ولا يقوم بحديثه حجه ويكر على هذا ما رواه الخطيب من طريق قيس بن الربيع عن عاصم بن سليمان قلنا لأنس أن قوماً يزعمون أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يقنت في التجر فقال كذبوا إنما قنت شهراً واحداً يدعو على حي من أحياء المشركين وقيس وإن كان ضميماً لكنه لم يجهم بكذب: روى ابن خزيمة في صحيحه من طريق سعيد عن قتادة عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يقنت إلا إذا دعا لقوم أو دعا على قوم فاختلفت الأحاديث عن أنس واضطربت فلا يقوم بمثل هذا حجة وسيأتي ذكر من تكلف الجمع بين هذه الأحاديث والله الموفق: (تنبيه) عزا هذا الحديث بعض الأئمة إلى مسلم فوهم وعزاه النووي إلى المستدرك الحاكم وليس هو فيه وإنما أورده وصححه في جزء له مفرد في الفتوى وقل البيهقي تصحيحه عن الحاكم فظن الشيخ أنه في المستدرك *

(فرع) ذكر صاحب التمس في اشتراط الاعتدال في صلاة النفل وجهين بناء على أن النفل هل يصح مضطجعا مع القدرة على القيام قال ووجه السنة أنه اقتصر على الإيماء مع القدرة على اكال الاركان *

(فرع) في مذاهب العلماء في الاعتدال: قد ذكرنا أن مذهبنا أنه ركن في الصلاة لاتصح الصلاة الا به وبهذا قال احمد وداود واكثر العلماء وقال ابو حنيفة لا يجب بل لو انحط من الركوع الى السجود أجره وعن مالك روايتان كاللذهيين واحتج لهم بقوله تعالى (اركعوا واسجدوا) واحتج اصحابنا بحديث النبي صلى الله عليه وآله الكريمة لاتعارضه ويقول صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » *

(فرع) في مذاهب العلماء فيما يقال في الاعتدال: قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يقول في حال ارتفاعه مع الله لمن حمله فإذا استوى قائما قال ربنا لك الحمد إلى آخره وأنه يستحب الجُم بين هذين الذكرين للإمام والمأموم والمنفرد وبهذا قال عطاء وأبو بردة ومحمد بن سيرين واسحق وداود وقال أبو حنيفة يقول الإمام والمنفرد سمع الله لمن حمله فقط والمأموم ربنا لك الحمد فقط حكاه ابن المنذر عن ابن مسعود وأبي هريرة والشعبي ومالك واحد قال وفيه أقول وقال الشوري والاوزاعي وأبو يوسف ومحمد واحد يجمع الإمام الذكرين ويقتصر على ربنا لك الحمد واحتج لهم بحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا قال الإمام سمع الله لمن حمله فقولوا ربنا لك الحمد » رواه البخاري ومسلم وعن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله رواه البخاري ومسلم ودواه مسلم أيضا من رواية أبي موسى واحتج أصحابنا بحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « كلن إذا قال سمع الله لمن حمله قال اللهم ربنا ولك الحمد » رواه البخاري ومسلم وعن حذيفة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال حين رفع رأسه « سمع الله لمن حمله ربنا لك الحمد » رواه مسلم وقد سبق بطوله في فصل الركوع ومثله في صحيح

فما نزل يقتت حتى فارق الدنيا (١) وروى ذلك عن خلفائه الأربعة رضوان الله عليهم أجمعين وعنه بعد الزرع

(١) (قوله) وروى القنوت في الصبح عن الخلفاء الأربعة البيهقي من طريق العوام بن حمزة قال سألت أبا عثمان عن القنوت في الصبح فقال بعد الركوع قلت من من أنقل عن أبي بكر وعمر وعثمان : ومن طريق قتادة عن الحسن عن أبي رافع أن عمر كان يقتت في الصبح : ومن طريق حماد عن إبراهيم عن الأسود قال صليت خلف عمر في الحضر والسفر فما كان يقتت إلا في صلاة العجر : وروى أيضا بسند صحيح عن عبد الله بن مقل بن مقرن قال قنت على في التحرور ورواه الشافعي أيضا : وبارض الأول ما روى الترمذي والسنائي وابن ماجه من حديث أبي مالك الأشجعي عن أبيه قال صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلى فلم يقتت أحد منهم وهو بدعة استأده حسن *

البخارى من رواية ابن عمر رضي الله تعالى عنهما وفي صحيح مسلم من رواية عبد الله بن أبي أوفى وغيره وثبت في صحيح البخارى من حديث مالك بن الحويرث رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « صلوا كما رأيتموني أصلي » فيقتضي هذا مع ما قبله أن كل مصل يجمع بينها ولأنه ذكر يستحب للامام فيستحب لغيره كالتمسك في الركوع وغيره ولأن لصلاة مبنية على أن لا يكثر عن الذكر في شيء منها فإن لم يقل بالذكرين في الرفع والاعتدال بنى أحد الحالين خالياً عن الذكر وأما الجواب عن قوله صلى الله عليه وسلم « وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد » فقال اصحابنا فضاه قولوا ربنا لك الحمد مع ما قد علمتموه من قول سمع الله لمن حمده وإنما خص هذا بالذكر لأنهم كانوا يسمعون جهر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يسمع الله لمن حمده فإن السنة فيه الجهر ولا يسمعون قوله ربنا لك الحمد لأنه يأتي بمسرا كما سبق بيانه وكانوا يملكون قوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » مع قاعدة التامس به صلى الله عليه وسلم مطلقا وكانوا يوافقون في سمع الله لمن حمده فلم يحتاج إلى الأمر به ولا يعرفون ربنا لك الحمد فأمروا به والله أعلم *

(فرع) ثبت عن رفاعه بن رافع رضى الله عنه قال « كنا نضلي وراء النبي صلى الله عليه وسلم فلما رفع رأسه من الركعة قال سمع الله لمن حمده فقال رجل وراءه ربنا لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه فلما انصرف قال من المتكلم قال أنا قال رأيت بضعت وثلاثين ملكا يبتدونها أيهم يكتبها أول » رواه البخارى فيستحب أن يجمع بين هذه الأذكار فيقول في ارتفاعه سمع الله لمن حمده فإذا انقصب قال اللهم ربنا لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه السمووات وملء الأرض إلى قوله منك الحمد * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ثم يسجد وهو فرض لقوله تعالى (اركعوا واسجدوا) ويستحب أن يتدعى عند الهوى إلى السجود بالتكبيرات لما ذكرناه من حديث أبي هريرة رضى الله تعالى عنه في الركوع ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ قال الأزهري أصل السجود التطامن والميل وقال الواحدي أصله الخضوع والتذلل وكل من تذلل وخضع فقد سجد وسجد كل موات في القرآن طاعة لما سجد له هذا

من الركوع خلافا لما لا حيث قال فينت قبل الركوع لما روى (١) عن ابن عباس وأبي هريرة وأنس رضي الله

(١) حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ قنت بعد رفع رأسه من الركوع في الركعة الأخيرة رواه أحمد وأبو داود والحاكم من حديث هلال بن خباب عن عكرمة عنه قال قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت شهرا متتابعاً في الظهر والبصر والمغرب والعشاء وصلاة الصبح في دبر كل صلاة إذا قال سمع الله لمن حمده من الركعة الأخيرة يدعو على أحياء من سليم على رعل وذكر أن وعصية ويؤمن من خلفه *

أصله في اللغة وقيل لمن وضع جبهته في الأرض سجداً له غاية الخضوع والسجود فرض بنص الكتاب والسنن والاجماع ويستحب له التكبير للاحاديث السابقة في فصل الركوع وذكرنا هناك اختلاف العلماء وإن أحمد أوجب تكبيرات الانتقالات على أصح الروايتين عنه وجهامة من السلف لا يشرع وذكرنا الدليل على الجمع ويستحب مد التكبير من حين يشرع في الموى حتى يضع جبهته على الأرض هذا هو المذهب فيه قول ضعيف حكمه الحراسانيون أنه يستحب أن لا يمد وقد سبق بيانه في فصل الركوع • قال المصنف رحمه الله •

«وللستحب أن يضع ركبته ثم يديه ثم جبهته وأخيه لما روى وائل بن حجر رضي الله عنه قال «كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سجد وضع ركبته قبل يديه وإذا نهض رفع يديه قبل ركبته» فان وضع يديه قبل ركبته أجزأ إلا أنه ترك هيئة» •

«الشرح» مذهبا أنه يستحب أن يقدم في السجود الركبتين ثم اليدين ثم الجبهة والآن قال الترمذي والخطابي وبهذا قال أكثر العلماء وحكاه أيضا القاضي أبو الطيب عن عامة الفقهاء وحكاه ابن المنذر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه والنخعي ومسلم بن بشر وسفيان الثوري واحد وأصح وأصحاب الرأي قالوا به أقول وقال الأوزاعي ومالك يقدم يديه على ركبته وهي رواية عن أحمد وروى عن مالك أنه يقدم أيهما شاء ولا ترجيح واحتج لمن قال بتقديم اليدين بأحاديث ولمن قال بعكسه بأحاديث ولا يظهر ترجيح أحد المذهبين من حيث السنة ولكني أذكر الأحاديث الواردة من الجانبين وما قيل عن وائل بن حجر رضي الله عنه قال «رأيت النبي صلى الله عليه وسلم إذا سجد وضع ركبته قبل يديه» رواه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم قال الترمذي هو حديث حسن وقال الخطابي هو أثبت من حديث تقديم اليدين وهو أرفق بالمصلي وأحسن في الشكل ورأى العين وقال الدارقطني قال ابن أبي داود وضع الركبتين قبل اليدين فترد به شريك التماسي عن ابن كعب وشريك ليس هو منفردا به وقال أبيه في هذا الحديث يعد من أفراد شريك هكذا ذكره البخاري وغيره من الحفاظ المتقدمين وزاد أبو داود في روايته «وإذا نهض نهض على ركبته واعتمد على فخذه» وهي زيادة ضعيفة من رواية عبد الجبار بن وائل عن أبيه ولم يسمعه وقيل ولد يمد وعن أنس رضي الله عنه قال «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر وذكر الحديث وقال في السجود سبقت ركبته يديه» رواه الدارقطني وأبي يعقوب وأشار إلى تضعيفه وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا سجد أحدكم فلا يترك كما يترك بعضهم يضع يديه قبل ركبته» رواه أبو داود والنسائي بسناد جيد ويضعه أبو داود وعن عبد الله

عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم «قنت بعد رفع رأسك من الركعة الأخيرة» (١) وأقنوت نيقوز (١) حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت بعد رفع رأسه من الركوع في الركعة الأخيرة متفق عليه من حديثه •

ابن سعيد المقرئ عن جده عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا سجد احكم فليبدأ بركبته قبل يديه ولا يرك برك الجمل رواه البيهقي وضعفه وقال عبد الله بن سعيد ضعيف وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله تعالى عنه قال « كنا نضع الركبتين قبل اليدين » رواه ابن خزيمة في صحيحه وادعي انه ناسخ لتقديم اليدين وكذا اعتمدته أصحابنا ولكن لا حجة فيه لانه ضعيف ظاهر التضعيف من البيهقي وغيره وضعفه وهو من رواية يحيى ابن مسleme بن كهيل وهو ضعيف باتفاق الحفاظ قال أبو حاتم هو منكر الحديث وقال البخاري في حديثه منكرا كبيرا والله أعلم *

(فرع) قال الشافعي في الام أحب أن يتدى التكير قائما وينحط وكأنه ساجد ثم انه يكون أول ما يضع على الارض منه ركبته ثم يديه ثم وجهه فان وضع وجهه قبل يديه أو يديه قبل ركبته كرهته ولا إعادة عليه ولا سجود سهو قال وان أخر التكير لمن ذلك يعني عن الانحطاط وكبر معتدلا أو ترك التكير كرهت ذلك قال الشيخ أبو حامد في تعليقه والجببة والائف كهضو واحد يقدم أيهما شاء * قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ ويسجد على الجببة والائف واليدين والركبتين والقدمين وأما السجود على الجببة فواجب لما روى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا سجدت فكن جبهتك من الارض ولا تنقر قرأ » قال في الام فان وضع بعض الجببة كرهته واجزأه لانه سجد على الجببة فان سجد على حائل دون الجببة لم يجزئه لما روى جابر بن الارت رضي الله عنه قال « شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرمضاء في جباهنا واكتفنا لم يشكنا » وأما السجود على الايف فهو سنة لما روى أبو حميد أن النبي صلى الله عليه وسلم « سجد وامكن جبهته وانفه من الارض » فان تركه اجزأه لما روى جابر رضي الله عنه قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم سجد بأعلى جبهته على قصاص الشعر » واذا سجد بأعلى جبهته لم يسجد على الايف * ﴿

الشرح ﴾ حديث بن عمر وجابر غريبان ضعيفان وقد روى الدارقطني حديث جابر بلفظه هنا لكنه وضعفه وأما حديث جابر فرواه البيهقي بلفظه هنا وإسناده جيد ورواه مسلم بغير هذا فرواه عن زهير عن أبي اسحق السبيعي عن سعيد بن وهب عن جابر قل « أتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فشكونا اليه حر الرمضاء فلم يشكنا » قال زهير قات لابي اسحاق أفي الظهر قال نعم قلت في تعجيلها قال نعم هذا لفظ رواه مسلم ورواه البيهقي من طريق آخر وقال « فما أشكنا » وقال اذا زالت الشمس فصلوا » وقد اعترض بعضهم على أصحابنا في احتجاجهم بهذا الحديث

﴿ حديث ﴾ انس مثل ذلك متفق عليه بلفظ قنت شهراً بعد الركوع يدعو على احياء من العرب ثم تركه والبخاري مثله عن عمر ولمسلم عن خفاف بن ايماء وهذا ظاهره يمارض حديث

لوجوب كشف الجبهة وقال هذا ورد في الابرار وهذا الاعتراض ضعيف لانهم شكوا حذر المضاء في جباههم واكفهم ولو كان الكشف غير واجب لقل لهم استروها فلما لم يقل ذلك دل على أنه لا بد من كشفها وقوله فلم يشكنا ولم يجئنا الى ما طلبناه ثم نسخ هذا وثبتت السنة بالابرار بالظهر وأما حديث أبي حميد فرواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح وقد ثبت السجود على الألف في أحاديث كثيرة صحيحة وقوله قصاص الشعر هو بضم القاف وقتها وكسرها ثلاث لغات حكاه ابن السكيت وغيره هو اصل منبسط من مقدم الرأس وأما مخاب بن الارت فكنته أبو عبد الله شهد بدرًا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو من كبار الصحابة والسائقين الى الاسلام نزل السكوة وتوفي بها سنة سبع وثلاثين وهو ابن ثلاثة وسبعين سنة أما حكم المسألة قال السجود على الجبهة واجب بلا خلاف عندنا والاولى ان يسجد عليها كلها فان اقتصر على ما يقع عليه الاسم منها اجزأه مع انه مكروه كراهة تنزيه هذا هو الصواب الذي نص عليه الشافعي في الام وقطع به جمهور الاصحاب وحكي ابن كج والدارمي وجبا انه يجب وضع جميعها وهو شاذ ضعيف ولو سجد على الحيين وهو الذي في جانب الجبهة او على خده او صدغه او مقدم رأسه او على انفه ولم يضع شيئاً من جهته على الارض لم يجزئه بلا خلاف ونص عليه في الام والصحيح من الوجوه انه لا يكفي في وضع الجبهة الاساس بل يجب ان يتحمل على موضع سجوده بقل رأسه وعنقه حتى تستقر جبهته فلا يسجد على قطن او حشيش او شيء محشو بها وجب ان يتحمل حتى ينكس ويظهر اثره على يده لو فرض تحت ذلك الحشو فان لم يفعل لم يجزئه وقد قال امام الحرمين عندي انه يكفي ارخاء رأسه ولا حاجة الى التحامل كيف فرض محل السجود والمذهب الاول وبه قطع الشيخ أبو محمد الحويني وصاحب التتمة والتهذيب قال الشافعي والاصحاب ويجب ان يكشف ما يقع عليه الاسم فيياشر به موضع السجود وقد ذكر المصنف دليله فان حال دون الجبهة حائل متصل به فان سجد على كفه او كمر عمامته او طرف كفه او عمامته وهما يتحركان بحركته في اقيامه وقعوده او غيرهما لم تصح صلاته بلا خلاف عندنا لانه منسوب به وان سجد على ذيله او كفه او طرف عمامته وهو طويل جدا لا يتحرك بحركته فوجبان

الرابع بن انس عنه وجمع بينهما من اثبت القنوت بان المراد ترك الدعاء على الكفار لا اصل قنوت وروى البيهقي مثل هذا الجمع عن عبد الرحمن بن مهدي بسند صحيح : (قائدة) روى البخاري من طريق عاصم الاحول عن انس ان القنوت قبل الركوع وقال البيهقي رواة القنوت بعد الرفع أكثر واحفظ وعليه درج الخلفاء الراشدون : وروى الحاكم ابو احمد في الكشي عن الحسن البصري قال صليت خلف ثمانية وعشرين بدر يكلمهم بقنت في الصبح بعد الركوع واسناده ضعيف وقال الاثرم قلت لاحد يقول احد في حديث انس انه قنت قبل الركوع غير عاصم

(الصحيح) انه تصح صلاته وبهذا قطع امام الحرمين والغزالي والرافعي قال امام الحرمين لان هذا الطرف في معنى المنفصل (والثاني) لاتصح بوجوبه قطع القاضي حسين في تعليقه كالمكان على ذلك الطرف نجاسة فانه لاتصح صلاته وان كان لا يتحرك بمركته وقد سبق الفرق بينها في باب طهارة البدن اما اذا سجد على ذيل غيره او طرف عمامة غيره او على ظهر رجل او امرأته من غير ان تقع بشرته على بشرتها او على ظهر غيرها من الحيوانات الطاهرة كالحمار والشاة وغيرها او على ظهر كلب عليه نوب طاهر بحيث لم يباشر شيئا من النجاسة فيصح سجوده وصلاته في كل هذه الصور بلا خلاف اذا وجدت هيئة السجود قال صاحب التمهيد لكنه يكره على الظهر هذا كله اذا لم يكن في ترك المباشرة بالجبهة عذر فان كان على جبهته جراحة وعصبا بعصابه وسجد على العصاة اجزأه ذلك وصحت صلاته ولا اعادة عليه لانه اذا سقطت الاعادة مع الاعماء بالراس للعذر فها اولي قال صاحب الحاوي والمستظهر وفيه وجه يخرج من مسح الخيرة اذ عليه الاعادة والمذهب انه لا اعادة وبه قطع الجمهور ونص عليه في الام قال الشيخ ابو محمد في التبصرة وشرط جواز ذلك ان يكون عليه مشقة شديدة في ازالة العصا بقلوبه عصب على جبهته عصا يتشقق قلها جافة او غير حاجية وسجد وما من ما بين شقيا شيئا من جبهته الارض اجزأه ذلك القدر وكذا لو سجد وعلي جبهته نوب محرق فس من جبهته الارض اجزأه نص عليه في الام واتفقوا عليه ويحيى فيه الوجه الذي حكاه ابن كج * (فرع) اذا سجد على كور عمامته او كفه ونحوها فقد ذكرنا ان سجوده باطل فان تصدع مع علمه بتحريره بطلت صلاته وان كان ساهيا لم تبطل لكن يجب اعادة السجود هكذا صرح به اصحابنا منهم ابو محمد في التبصرة *

(فرع) السنة ان يسجد على انفه مع جبهته قال البندنجي وغيره يستحب ان يضعها على الارض دفعة واحدة لا يقدم احدها فان اقتصر على انفه دون شيء من جبهته لم يجزئه بلا خلاف عندنا فان اقتصر على الجبهة اجزأه قال الشافعي في الام كرهت ذلك واجزأه وهذا هو المشهور في المذهب وبه قطع الجمهور وحكى صاحب البيان عن الشيخ ابي زيد المروزي انه حكى قول الشافعي انه يجب السجود على الجبهة والانف جميعا وهذا غريب في المذهب وان كان قويا في الدليل *

(فرع) في مذاهب العلماء في وجوب وضع الحبة والاف على الارض اما الجبهة فيمهور العلماء على وجوبها وان الانف لا يجزئ عنها وقال ابو حنيفة هو مخير بينها وبين الانف وله الاقتصار على

الاحول قال لا يهوله غيره خالفوه كلهم هشام عن قتادة والتميمي عن ابي جازل واوب عن ابن سيرين وغير واحد عن حفظة كلهم عن انس وكذا روى ابو هريرة وخفاف بن ايماء وغير واحد : وروى ابن ماجه من طريق سهل بن يوسف عن حميد عن انس انه سئل عن القنوت في صلاة الصبح أقبل الركوع ام بعدة فقال كلاهما قد كنا نعمل قبل وبعد وصححه ابو موسى المدني *

احدما قال ابن المنذر لا يحفظ هذا عن احد غير ابي حنيفة واما الالف فذهبنا أنه لا يجب السجود عليه لكنه يستحب وحكاه ابن المنذر عن طاوس وعكرمة والحسن وابن سيرين والثوري وابي يوسف ومحمد بن الحسن وأبي ثور : وقال سعيد بن جبير والنخعي واسحق يجب السجود على الالف مع الجبهة وعن مالك واحمد روايتان كاللهيين واحتج لابن حنيفة بمحدث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «أمرت أن أسجد على سبعة اعظم علي لجبهته» وأشار يده الي أنفه - واليدين والركبتين وأطراف القدمين» روى البخاري ومسلم والقياس علي الجبهة واحتج لمن أوجبها بمحدث أبي حميد ان النبي صلى الله عليه وسلم «كان إذا سجد أمكن جبهته وأنفه من الارض» وهو صحيح كما سبق ومحدث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «أمرت أن أسجد علي سبع الجبهة والالف واليدين والركبتين والقدمين» رواه مسلم وعن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم «انه رأى رجلا يصل لا يصيب أنفه الارض فقال لا صلاح لمن لا يصيب أنفه من الارض ما يصيب الجبين» واحتج أصحابنا في وجوب الجبهة بمحدث ابن عباس وأبي حميد وغيرهما من الاحاديث ومحدث خباب المذكور في الكتاب ولان المقصود بالسجود التذلل والخصوع ولا يقوم الالف مقام الجبهة في ذلك ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم الاقتصار على الالف صريحا لا بفعل ولا بقول واحتجوا في أن الالف لا يجب بالاحاديث الصحيحة المطلقة في الامر بالجبهة من غير ذكر الالف وفي هذا الاستدلال ضعف لان روايات الالف زيادة من تقول مناقضة بينهما وأجاب الاصحاب عن أحاديث الالف بأنها محمولة علي الاستحباب واما حديث عكرمة عن ابن عباس فقال الترمذي ثم ابوبكر بن ابي داود ثم الدارقطني ثم البيهقي وغيرهم من الحفاظ الصحيح أنه مرسل عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم رواه الدارقطني من رواية عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم بعنه وضعفه من وجهين والله اعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء في السجود علي كه وذيله ويدمو كورعامة وغير ذلك مما هو متصل به: قد ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يصح سجوده علي شيء من ذلك وبه قال داود واحمد في رواية وقال مالك وابو حنيفة والاوزاعي واسحق واحمد في الرواية الاخرى يصح قال صاحب التهذيب وبه

(اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما اعطيت وقني شر ما قضيت)

حديث ﴿ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفتن في الصبح بهذا الدعاء وهو اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما اعطيت وقني شر ما قضيت اذك تقضي ولا يقضي عليك وانه لا يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت قال الرازي هذا القدر يروي عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم : قلت نعم هذا القدر روى عن الحسن لكن ليس فيه عنه ان ذلك في الصبح بل رواه احمد والاربعة وابن خزيمة وابن حبان والحاكم

قال أكثر العلماء واحتج لهم بحديث أنس رضي الله عنه قال «كنا نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في شدة الحر فإذا لم يستطع أحداً أن يمكن جبهته من الأرض يسطو بوجهه فيسجد عليه» رواه البخاري ومسلم وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال «تقدر أيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم مطير وهو يتقى الطين إذا سجد بكساء عليه يجعله دون يديه» رواه ابن حنبل في مسنده وعن الحسن قال «كل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجدون وأيديهم في ثيابهم ويسجد الرجل على عمامته» رواه البيهقي وبما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم «سجد على كور عمامته» وقياساً على باقي الأعضاء واحتج أصحابنا بحديث خباب وهو صحيح كما سبق وقد سبق بيانه ووجه الدلالة فيه وبحديث رفاعه بن رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للسمي «صلاة» أنه لا يتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كصفة الصلاة إلى أن قال فيمكن وجهه وبما قال جبهته من الأرض سوذ كعمامة صفة الصلاة ثم قال لا يتم صلاة أحدكم حتى يفعل ذلك» رواه أبو داود والبيهقي بإسنادين صحيحين وفي رواية البيهقي قال (فيمكن جبهته) بلا شك وبحديث ابن عباس السابق في الفرع قبله وأجاب أصحابنا عن حديث أنس أنه محمول على ثوب منفصل وأما حديث ابن عباس المذكور في مسند أحمد فضعيف في إسناده مجروح ولو صح لم يكن فيه دليل لستر الجبهة وأجاب البيهقي والأصحاب عن حديث الحسن أنه محمول على أن الرجل يسجد على العمامة مع بعض الجبهة ويدل على هذا أن العلماء مجمعون على أن المختار مباشرة الجبهة للأرض فلا يظن بالصحابة إهمال هذا وأما المروي أن النبي صلى الله عليه وسلم «سجد على كور عمامته» فليس بصحيح قال البيهقي فلا ثبت في هذا شيء وأما القياس على باقي الأعضاء أنه لا يختص وضعا على قول وإن وجب ففي كشفها مشقة بخلاف الجبهة *

• قال المصنف رحمه الله •

«وأما السجود على اليدين والركبتين والقدمين ففيه قولان (أشهرهما) أنه لا يجب لانه لو وجب لوجب الإيماء بها إذا عجزت كالجبهة (والثاني) يجب للماروي ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم «أمر أن يسجد على سبعة أعضاء يديه وركبتيه وأطراف أصابعه وجبته» (فأذا قلنا) بهذا لم يجب كشف القدمين والركبتين لأن كشف الركبة يفرض إلى كشف العورة فتبطل صلاته والقدم قد يكون في الخف فكشفها يبطل المسح والصلاة وأما اليد ففيه قولان (المخصوص) في

أنك تقضى ولا يقضى عليك أنه لا يذلل من واليت تباركت ربنا وتعاليت) هذا التقدر

والدارقطني والبيهقي من طريق يزيد بن أبي مريم عن أبي الحوراء عنه واسقط بعضهم الواو من قوله وأنه لا يذلل وأثبت بعضهم الفاء في قوله فأنك تقضى وزاد الترمذي قبل تباركت سبحانك ولقظهم عن الحسن علمني رسول الله ﷺ كلمات أقولهن في قنوت الوتر وبنه ابن خزيمة وابن حبان على أن قوله في قنوت الوتر تفرد بها أبو اسحاق عن يزيد ابن أبي مريم وتيمه إبنه يونس وإسرائيل

الكتب أنه لا يجب لأنها لا تكشف الحاجة فهي كالتقدم وقال في السبق والرمي قد قيل فيه قول آخر أنه يجب لحديث خباب بن الارت رضي الله عنه *

(الشرح) حديث ابن عباس رضي الله عنهما رواه البخاري ومسلم وقوله قال في السبق والرمي يعني قال الشافعي في كتاب السبق والرمي وهو كتاب من كتب الام. أما حكم للسئلة فني وجوب وضع اليدين والركبتين والقديمين قولان مشهوران نص عليها في الام قال الشيخ أبو حامد ونص في الاملاء ان وضعها مستحب لا واجب واختلف الاصحاب في الاصح من القولين فقال القاضي أبو الطيب ظاهر حديث الشافعي أنه لا يجب وضعها وهو قول عامة الفقهاء وقال المصنف والبغوي هذا القول هو الاشهر وصححه المبرجاني في التحريج والروائي في الحلية والرافعي وصححه جماعة قول الوجوب منهم البندنجي وصاحب العدة والشيخ نصر الملقمي وبه قطع الشيخ أبو حامد في التبصرة وهذا هو الاصح وهو الراجح في الدليل فان الحديث صريح في الامر بوضعها والامر للوجوب على المختار وهو مذهب الفقهاء والقائل الاول يحمل الحديث على الاستحباب ولكن لانسلم له لان أصله الوجوب فلا يصرف عنه بغير دليل فاختار الصحيح الوجوب وقد أشار الشافعي رحمه الله في الام الي ترجيحه كما ساذكره قريبا ان شاء الله تعالى ثم اختلف أصحابنا في موضع القولين فقال المصنف والجمهور في اليدين والركبتين والقديمين قولان ولم يفرقوا بينها وقال القاضي -ين في وجوب وضع اليدين قولان (فان قلنا) لا يجب لم يجب وضع الركبتين والا قولان (فان قلنا) لا يجب الركبتان فالقدمان اولي والا قولان وذكر امام الحرمين أن المذهب طرد القولين في الجميع وان من الاصحاب من خصها باليدين وقال لا يجب الركبتان والقدمان وذكر القفال في شرح التلخيص قول ابن القاص أن في الجميع قولين ثم قال القفال قال أصحابنا هذا غلط ولا يختلف المذهب أن وضع الركبتين اطراف القديمين واجب وانما اختلف قوله في وجوب وضع اليدين وهذا الذي قلناه القفال عن الاصحاب عيب غريب وهو غلط بلا شك لان الشافعي نص على القولين في الاعضاء الستة في الام وصرح الاصحاب للتقدمون والمتأخرون بجرمان القولين في الجميع وهاتان اقل نص الشافعي رحمه الله من الام بحروفه قال في الام «كل السجود ان يسجد علي جبهته وانه وراحته وركبتيه وقدميه وان سجد علي جبهته دون افه كرهت ذلك له واجزأه وان سجد علي بعض جبهته دون جميعها كرهت ذلك ولم يكن عليه اعادة قال واحب ان يباشر براحته الارض في آخر والبرد ولا احب هذا في ركبتيه بل احب ان يكونا مستترين بالثياب واحب ان لم يكن الرجل متخففا ان يفضي قدميه الى الارض ولا يسجد متعلا

كذا قال قال ورواه شعبة وهو احفظ من ماثنين مثل ابي اسحاق وابنيه فلم يذكر فيه القنوت ولا الوتر وانما قال كان يلبسنا هذا الدعاء : قلت ويؤيد ماذهب اليه ابن حبان ان الدولابي رواه

قال الشافعي وفي هذا قولان (أحدهما) أن عليه أن يسجد على جميع أعضائه التي أمرته بالسجود عليها من قال بهذا قال أن ترك عضوا منها لم يرقه الأرض وهو يقدر على إيقاعه لم يكن ساجدا كما إذا ترك جبهته فلم يرقها الأرض وهو يقدر وأن يسجد على ظهر كفيه لم يجزئه وكذا إن سجد على حروفها وإن ماس الأرض ببعض يديه أصابعها أو بعضها أو راحته أو بعضها أو سجد على ما عدا جبهته مستظليا أجزأه وهكذا في الركبتين والقدمين قال الشافعي وهذا مذهب يوافق الحديث (والقول الثاني) أنه إذا سجد على جبهته أو على شيء منها دون ماسها أجزأه هذا نص الشافعي بحروفيه نقلته من الام من نسخة معتدلة مقابلة وفيه فوائد كثيرة فحصل للاصحاب أربع طرق في اليمين والركبتين والقدمين والصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور ونص عليه أن في وجوب وضع الجميع قولين وهذا الذي حكاه الثعالبي: وهذه الطرق الثلاثة سوى الأولى غلط مخالف للحديث ونص الشافعي وجمهور الاصحاب وإنما أذكرها لبيان حالها لئلا يقترب بها ثم اختلفوا في صورة المسألة إذا قلنا لا يجب وضع هذه الأعضاء الستة فقال جماعة من أصحابنا للقدمين والتأخرين منهم المحامي في المجموع إذا قلنا لا يجب وضعها فنعناه يجوز ترك بعضها على البدل فتارة يترك اليمين أو إحداها وتارة يترك القدمين أو أحدهما وكذلك الركبتان ولا يتصور ترك الجميع وقال الشيخ أبو حامد في تعليقه والبندنجي إذا قلنا لا يجب وضعها فأمكنه أن يسجد على جبهته دونها كلها أجزأه وقال صاحب العدة مثله قال الرافعي إذا قلنا لا يجب وضعها اعتمد ما شاء ورفع ما شاء ولا يمكنه أن يسجد مع رفع الجميع هذا هو الغالب والمقطوع به (قلت) ويتصور رفع الجميع فيما إذا صلى على حجرين بينهما حائط قصير فإذا سجد انبطح يبطنه على الحائط ورفع هذه الأعضاء أو اعتمد بوسط ساقه أو بظهر كفه فان ذلك له حكم رفع الكف كما سبق في نص الشافعي والله أعلم * قال أصحابنا فإذا قلنا لا يجب وضع هذه الأعضاء كفي وضع أدنى جزء من كل عضو منها كما قلنا في الجبهة والاعتبار في القدمين يبطون الأصابع فلو وضع

في الذرية الطاهرة له والطبراني في الكبير من طريق الحسن بن عبيد الله عن يزيد بن أبي مرز عن أبي الحوراء بهو قال فيه كلمات علمتين فذكرهن قال يزيد فدخلت على محمد بن علي في الشعب فحدثني فقال صدق أبو الجوزاء من كلمات علمتنا تهوطن في الفتوت وقد رواه البيهقي من طرق قال في بعضها قال يزيد ابن أبي مرز فذكرت ذلك لابن الحنفية فقال أنه للدعاء الذي كان أبي يدعو به في صلاة التجر ورواه محمد بن نصر المروزي في كتاب الوتر أيضا : وروى البيهقي أيضا أيضا من طريق عبد المجيد بن أبي داود عن ابن جريج عن عبد الرحمن بن هرمز وليس فيه هو الأخرج عن يزيد ابن أبي مرز سمعت ابن الحنفية وابن عباس يقولان كان النبي ﷺ يفتن في صلاة الصبح وفي وتر الليل بهؤلاء الكلمات ورواه من طريق الوليد بن مسلم وابن صفوان

غير ذلك لم يميزه وقل صاحب البيان عن صاحب الفروع انه ان سجد على ظاهر قدمه اجزأه
والاول اصح وبه قطع الرافعي وغيره والاعتبار في اليدين باطن الكف سواء في باطن الاصابع
وباطن الراحة فان اقتصر على بعض باطن الراحة وبعض باطن الاصابع اجزأه وان اقتصر على
ظاهر الكفين او حرفهما لم يميزه هكذا نص عليه الشافعي رحمه الله في الام كما سبق بيانه وكذا قطع
به الجمهور منهم الشيخ ابو حامد والقاضي ابو الطيب والمتولي وخالفهم الحاملي في التجريد فقال
الذي يتعلق به السجود هو الراحتان والصحيح الاول وانه يميزه بطون الاصابع كما نص عليه
الشافعي والجمهور لانه يسمى ساجداً على يديه والله اعلم قال الشافعي والاصحاب واذا اوجبتنا وضع
هذه الاعضاء لم يجب كشف الركبتين والقدمين لكن يستحب كشف القدمين ولم يعلم كشف
الركبتين وقد سبق دليل الجميع وفي وجوب كشف اليدين قولان (الصحيح) انه لا يجب وهو
المقصود في عامة كتب الشافعي كما ذكره المصنف (والثاني) يجب كشف ادني جزء من باطن
كل كف والله اعلم *

(١) كذا في الاصل
وفي سقط له
« وفي رواية
للموضع ابطيه
الخ » كما يتضح
من مراجعة صحيح
مسلم اه

(فرع) لو تضرع وضع أحد الكفين أو أحد القدمين قطع أو غيره فحكم المسألة كما سبق ولا
فرض في التضرع ولا يجب وضع طرف الأذن من المقطوعة لان محل الفرض فلت فلا يجب غيره
كما لو قطعت من فوق المرفق لا يجب غسل العضد * قال المصنف رحمه الله *

(ويستحب ان يجافي مرقبه عن جنبه لما روى ابو قتادة رضي عنه أن النبي صلى الله عليه
وسلم « كان إذا سجد جافى عضديه » ويستحب ان يقل بطنه عن فخذه لما روى البراء بن عازب
رضي الله عنه ما ان النبي صلى الله عليه وسلم كان « إذا سجد جنب » وروى « جني » والمخنف الخاوي
وان كانت امرأة ضمت بعضها إلى بعض لان ذلك استر لها *

(الشرح) حديث البراء رواه الترمذي والبيهقي بإسناد صحيح وفي رواية النسائي (جني)
وفي رواية البيهقي (جنب) وقد ذكر المصنف الروایتين وهو - فتح الجيم ويعدها خاء معجمة
مشددة - قال الأزهري معنى القفطين واحد والتجنخية التخويه وقال غيره بمعناه جافى ركوعه
وسجوده قال الشافعي والاصحاب يس ان يجافي مرقبه عن جنبه ويرفع بطنه عن فخذه وتضم
المرأة بعضها إلى بعض وعن عبد الله بن محيترضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم « كان إذا صلى فرج بين
يديه حتى يبدو بياض أبطيه من وراءه » رواه مسلم (١) والوضع البياض وعن احمد بن حنبل
بالزاي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان إذا سجد جافى عضديه عن جنبه حتى

الاموي عن ابن جريج يلفظ يملأنا دعاء ندعو به في القنوت من صلاة الصبح ورواه محمد بن
زيد عن ابن جريج فقال في قنوت الوتر وعبد الرحمن بن هرم يحتاج الى الكشف عن حاله فقد
رواه ابو صفوان عن ابن جريج فقال عبد الله بن هرم والاول أقوى *

نادى له «رواه أبو داود وابن ماجه باسناد صحيح قوله نادى له بالهمزة قال الخطابي معناه رقى له وروى له وفي المسألة أحاديث كثيرة بنحو ما ذكرناه * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويفرج بين رجله لما روى أن أبا حميد وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال «إذا سجد فرج بين رجله» ووجه بين أصابعه نحو القبلة لما روى عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم «كن يفتح أصابع رجله» والفتح تعويج الأصابع ويضم أصابع يديه ويضمها حذو منكبيه لما روى وأثل بن حجر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «كن إذا سجد ضم أصابعه وجعل يديه حذو منكبيه» ويرفع رقبته ويعتمد على راحتيه لما روى البراء بن العازب رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إذا سجدت فضم يديك وارفع رقبتيك» * ﴿

﴿الشرح﴾ حديث أبي حميد رواه أبو داود والبيهقي من رواية بقة بن الوليد عن عتبة بن أبي حكيم وهما يختلفان في توثيقهما وجرحهما ولفظه «إذا سجد فرج بين خذي» وأما حديث عائشة فقريب ويضئ عنه حديث أبي حميد أن النبي صلى الله عليه وسلم «سجد واستقبل باطراف أصابع رجله القبلة» رواه البخاري وقد سبق الحديث بطوله في فصل الركوع وسبق في رواية أبي داود والترمذي قال وفتح أصابع رجله والفتح بالخاء المعجمة ومعناه عطفها إلى القبلة وأما حديث وأثل فرواه البيهقي عن وأثل قال «كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إذا ركع فرج أصابعه وإذا سجد ضم أصابعه» وفي صحيح مسلم عن وأثل «أن رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي فلما سجد سجد بين كفيه» وأما حديث البراء فرواه مسلم في صحيحه ولفظه عن البراء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا سجدت فضع كفيك وارفع رقبتيك» وروى البيهقي باسناده عن البراء قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سجد فوضع يديه بالأرض استقبل بكفيه وأصابعه القبلة» وفي رواية له «وإذا سجد وجهه أصابعه قبل القبلة فتفاج» وباسناده عن ابن عمر قال «يكره أن لا يميل بكفيه إلى القبلة إذا سجد» وعن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «اعتدلوا في السجود ولا يسط أحدكم ذراعيه

يروى عن الحسن بن علي رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علمه والامام لا يخلص نفسه بل يذكر

﴿قوله﴾ وورد في حديث الحسن بن علي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بعد تباركت وتعالى وصى الله على النبي وآله وسلم الناس من حديث ابن وهب عن يحيى بن عبد الله بن سالم عن موسى بن عقبة عن عبد الله بن علي عن الحسن بن علي قال علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم في الوتر قال قل اللهم اهدني فيمن هديت الحديث وفي آخره وصلى الله على النبي ليس في السنن غير هذا ولا فيه وسلم ولا وآله وهم المحب الطيوري في الأحكام فزاه إلى الناس بلطف وصلى الله على النبي محمد وقال النووي في شرح المذهب إنها زيادة بسند صحيح وحسن : قلت وليس كذلك فإنه منقطع فان عبد الله بن علي وهو ابن الحسين بن علي لم يلحق الحسن بن علي وقد اختلف على موسى بن عقبة في استاده فروى عنه شيخ ابن وهب هكذا ورواه محمد بن

انسباط السكب» رواه البخارى ومسلم وعن عائشة رضى الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينهى ان يقرش الرجل ذراعيه اقراش السبع» رواه مسلم في جملة حديث طويل قال الشافعى والاصحاب يستحب للابجدان يفرج بين ركبتيه وبين قدميه قال القاضى ابو الطيب في تعليقه قال اصحابنا يكون بين قدميه قدر شبر والسنة ان ينصب قدميه وان يكون اصابع رجليه موجهة الى القبلة واما يحصل توجيهها بالتحامل عليها والاعتماد علي بطونها قال امام الحرمين ظاهر النص انه يضع اطراف اصابع رجليه على الارض في السجود وقيل للزنى انه يستقبل بها القبلة وهذا يتضمن ان يتحامل عليها ويوجهه. وسما الى القبلة قال والذى صححه الاثمة انه لا يفعل ذلك بل يضع اصابع رجليه من غير تحامل عليها هذا كلام امام الحرمين وتابعه عليه الغزالي في البسيط ومحمد بن الهيثم في المحيط وهو شاذ مردود بخلاف للاحاديد الصحيحة السابقة لنص الشافعى ولما قطع به الاصحاب انه يستقبل باطراف اصابع رجليه القبلة والسنة ان يضم اصابع يديه ويسطها الى جهة القبلة ويضع كفيه حذو منكبيه ويعتمد علي راحتيه ويرفع ذراعيه ويكره بسطهما واقراشهما وقد سبق دليل ذلك كله *

(فرع) قال صاحب السمة اذا كان يصلي وحده وطول السجود ولحقه مشقة بالاعتماد علي كفيه وضع ساعديه علي ركبتيه لحديث سمى عن ابي صالح عن ابي هريرة قال «شكى اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مشقة السجود عليهم فقال استعينوا بالكعب» رواه ابو داود والترمذى والبيهقى وروى مرسلان عن سمى عن النعمان بن ابي عياش تابعي قال «شكا اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره» قال البيهقى قال البخارى ارساله اصح من وصله وقال الترمذى كان رواية الارسل اصح *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويجب أن يطمئن في سجوده لما رويناه من حديث رفاعة ثم يسجد حتى يطمئن ساجداً ﴾

ابى جعفر بن ابى كثير عن موسى بن عقبة عن ابى اسحاق عن زيد بن ابى هريرة بسنده رواه الطبرانى والحاكم ورواه ايضا الحاكم من حديث اسمعيل بن ابراهيم بن عقبة عن محمد بن موسى بن عقبة عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة عن الحسن بن علي قال علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم في وترى اذا رفعت رأسي ولم يبق إلا السجود فقد اختلف فيه علي موسى بن عقبة كما ترى وتقدم يحيى بن عبد الله بن سالم عنه بقوله عن عبد الله بن علي وزيادة الصلاة فيه : تنبيه يبنى أن يتأمل قوله في هذا الطريق اذا رفعت رأسي ولم يبق إلا السجود فقد رايت في الجزء الثاني من فوائد ابى بكر احمد بن الحسين بن مهران الاصبهاني تخرج الحاكم له قال ثنا محمد بن يونس المقرئ قال ثنا الفضل بن محمد البيهقي ثنا ابو بكر بن شيبة اللدنى الخزاعي ثنا بن ابى فديك عن اسمعيل بن ابراهيم بن عقبة بسنده ولفظه علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقوف في الوتر قبل الركوع فذكره وزاد في آخره لا متجاً منك إلا اليك : فائدة روى محمد بن نصر المروزي وغيره من طرق ان ابا حليمة ماذا القارى كان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في القنوت *

(الشرح) حديث رقاعة صحيح والطمانينة واجبة في السجود عندنا وعند الجمهور وقد تقدم خلاف أبي حنيفة والدليل عليه في فصل الركوع وتقدم هناك بيان حد الطمانينة وما يتعلق به * قال المصنف رحمه الله *

(والمستحب أن يقول سبحان ربي الاعلى ثلاثا وذلك أدنى الكمال لما روى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال «إذا سجد أحدكم قال في سجوده سبحان ربي الاعلى ثلاثا فقد تم سجوده وذلك أدناه» والافضل أن يضيف اليه (اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره تبارك الله أحسن الخالقين) لما روى علي كرم الله وجهه قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سجد قال ذلك» وإن قال في سجوده سبح قدوس رب الملائكة والروح فهو حسن لما روت عائشة رضي الله عنها قالت

بلغنا الجمع وزاد العلماء ولا يميز من عادت (قبل تباركت ربنا وتعاليت وبعده) فلك الحمد على ما قضيت استغفر

(١) (قوله) وزاد بعض العلماء في قنوت الوتر ولا يميز من عادت قبل تباركت وتعاليت هذه الزيادة ثابثة في الحديث إلا أن النووي قال في الخلاصة أن البيهقي رواها بسند ضعيف وبعه ابن الرضا في المطلب فقال لم يثبت هذه الرواية وهو متردد في البيهقي رواها من طريق اسرائيل بن يونس عن أبي اسحق عن يزيد بن أبي مريم عن الحسن أو الحسين بن علي فسأله بلفظ الترمذي وزاد ولا يميز من عادت وهذا التردد من اسرائيل إنما هو في الحسن أو الحسين وقال البيهقي كان الشك أن وقع في الاطلاق أو في النسبة : قلت يؤيد رواية الشك أن احمد ابن حنبل أخرجه في مسند الحسين بن علي من مسنده من غير تردد فأخرجه من حديث شريك عن أبي اسحق بسنده وهذا وإن كان الصواب خلافة والحديث من حديث الحسن لأن حديث أخيه الحسين فإنه يدل على أن الوهم فيه من أبي اسحاق فلهذا ساء فيه حفظه فنفى هل هو الحسن أو الحسين والمدة في كونه الحسن على رواية يونس بن أبي اسحاق من يزيد بن أبي مريم وعلى رواية شعبة عنه كما تقدم ثم إن الزيادة وهي قوله ولا يميز من عادت رواها الطبراني أيضا من حديث شريك وزهير بن معاوية عن أبي اسحق ومن حديث أبي الاحوص عن أبي اسحق وقد وقع لنا عاليا جداً متصلاً بالسباع قرأته على أبي القريج بن حماد أن علي بن اسماعيل أخبره أن اسماعيل بن عبد القوى أنبأ قاطمة بنت سعد الخير أنبأ قاطمة بنت عبد الله أن محمد بن عبد الله ثنا سليمان بن احمد ثنا الحسن بن المتوكل البغدادي ثنا عفان بن مسلم ثنا أبو الاحوص عن أبي اسحاق عن يزيد بن أبي مريم عن أبي الحوراء عن الحسن بن علي قال علمني رسول الله ﷺ كلمات اقوطني في قنوت الوتر اللهم اهدني فيمن هديت فذكر الحديث مثل ما ساقه الرازي وزاد ولا يميز من عادت (قائمة) وروى الحاكم في المستدرک من طريق عبد الله بن سعيد المقرئ عن أبيه عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رضع رأسه من الركوع في صلاة الصبح في الركعة الثانية رفع يديه فيدعو بهذا الدعاء (اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن

« كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك في سجوده » قال الشافعي رحمه الله ويجتهد في الدعاء رجاء الاجابة لما روى أبو هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فأكثروا الدعاء ويكره أن يقرأ في الركوع والسجود لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أما أني نهيته أن أقرأ وأكأ أو ساجداً أما الركوع فعظموا فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا فيه من الدعاء فقمن أن يستجاب لكم *

(الشرح) حديث بن مسعود ضعيف فانه تمام الحديث السابق في الركوع اذا قال احدكم في ركوعه سبحان ربى العظيم ثلاثا فقد تم ركوعه وذلك ادناه واذا قال احدكم في سجوده سبحان ربى الاعلى ثلاثا فقد تم سجوده وذلك ادناه » رواه ابو داود والترمذي وآخرون واتفقوا على تضعيفه ومسبق في فصل الركوع بيان تضعيفه ويان معنى تم ركوعه وذلك ادناه: واما حديث علي وحديث عائشة وحديث ابى هريرة وحديث « اما اني نهيته ان أقرأ وأكأ » إلى آخره فرواها كلها مسلم بإفظها هنا وحديث « اما اني نهيته » من رواية ابن عباس رضي الله عنهما: واما شرح الفاظها فتقدم في فصل الركوع بيان حقيقة التسييح (وقوله) وشق سمعه وبصره استدلل به من قول الاذن من الوجه وقد سبق الجواب عنه في صفة الوضوء ومعنى شق سمعه وبصره اى منعهما (وقوله) تبارك الله احسن الخالقين اى تعالي والبركة التمام والعلو حكمه الازهرى عن ثعلب وقال ابن الانبارى تبرك العباد بتوجيه وذكر اسمه وقال ابن فارس معناه ثبت الخير عنده وقيل تعظم وتجدد قله الخليل وهو بمعنى تعظيم وقيل استحق التعظيم (وقوله) احسن الخالقين اى للصورين والقلدين (وقوله) سبح قدوس بضم اوها ويفتح لفتان مشهورتان انفسهما واكثرهما الضم قال اهل اللغة صفتان لله تعالي وقال ابن فارس والترمذي اسمان لله تعالي وتقديره ومعناه مسح مقدس رب الملائكة والروح عز وجل ومعناه المبرأ من كل قص ومن الشريك ومن كل مالا يليق بالالهية والزواية هكذا سبح قدوس بالرفع قال القاضي عياض وقيل سبوحا قدوسا بالنصب اى اسبح سبوحا واعظم اواذكرا واعبد (وقوله) ب الملائكة والروح قيل الروح جبريل وقيل ملك عظيم اعظم الملائكة خلقا وقيل اشرف

وانوب اليك ولم يستحسن القاضي ابو الطيب كلمته ولا يعز من عاديته قول لا تضاف المداوة الى الله تعالي

عاقبت وتولى فيمن توليت وبارك لي فيها اعطيت وقضى شر ما قضيت انك تقضى ولا يقضى عليك انه لا يذل من واليت تباركت وتمالت قال الحاكم صحيح وليس كما قال فهو ضعيف لاجل عبد الله فلو كان ثقة لكان الحديث صحيحا وكان الاستدلال به أولى من الاستدلال بحديث الحسن بن علي الواردي في قنوت الوتر: وروى الطبراني في الاوسط من حديث بريدة نحوه وفي اسناده مقال أيضا *

اللائكة وقيل خلق كالناس ليسوا بناس وقيل غير ذلك (وقوله صلى الله عليه وسلم «صمن» هو يفتح الميم وكسرها لغتان مشهورتان وقال في اللغة أيضاً قمين ومعناه حقيق وقد بسطت هذه الالفاظ اكل بسط في تهذيب اللغات) اما حكم المسألة فقال الشافعي والاصحاب رحمهم الله يسن التسبيح في السجود والاجتهاد في الدعاء ان يقول «اللهم لك سجدت وبك آمنت» الى آخر حديث على رضى الله عنه وادنى سنة التسبيح (١) وما في حديث علي وسبوح وقدس والدعاء قال القاضي حسين وغيره فان اراد الاختصار فعلي التسبيح اولي وقد سبق هذا وما يتعلق به في فصل الركوع وكل ذلك يعود هنا وسبق هناك اذ ذكر الركوع والسجود جميعا وما لم يسبق حديث ابي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم «كان يقول في سجوده اللهم اغفر لي ذنبي كله دقه وجله وأوله وآخره وعلانيته وسره» رواه مسلم وعن عائشة رضى الله عنها قالت «تعدت رسول الله صلى الله عليه وسلم قائمته فوقعت يدي على بطن قدمه في المسجد وهما منصوبتان وهو يقول اللهم انى اعوذ برضاك من سخطك ومعافاةك من عقوبتك وبك منك لا احصي ثناء عليك أنت كما اثنيت على نفسك» رواه مسلم قال صاحب الحاوى وغيره يستحب ان يجمع هذا كله قال اصحابنا ولا يزيد الامام علي ثلاث تسيحات الا ان يرضي القوم المحصورون وفيه كلام ذكرته في ذكر الركوع عن نص الشافعي قال الشافعي في الام ويجتهد في الدعاء ما لم يكن اماما فيثقل على من خلفه واما ما في خالف امامه قال والرجل والمرأة في الذكر سواء وقل الشيخ ابو حامد هذا النص عن الام وقل عن نصه في الاملاء أنه لا يدعو لتلا يثقل على المأمومين قال ابو حامد النصان متقاربان في المعنى يعنى انه يدعو بحيث لا يطول عليهم واتفقوا على كراهة قراءة القرآن في الركوع والسجود وغير حاله اقيام للحديث فلوقرأ غير الفاتحة لم تبطل وفي الفاتحة خلاف سبق في فصل الركوع وسنوضحه في باب سجود السهو ان شاء الله تعالى وقد سبق في فصل الركوع بيان مذاهب العلماء في حكم التسبيح والله اعلم

• قال المصنف رحمه الله •

﴿فان أراد ان يسجد فوقع على الارض ثم اقلب فاصابت جبهته الارض فان نوى السجود حال الانقلاب اجزأه كما لو اغتسل للتبرد ونوى رفع المحدث وان لم ينو لم يجزئه كالمووضأ للتبرد ولم ينو رفع المحدث﴾ •

﴿الشرح﴾ قال اصحابنا يشترط لصحة السجود أن لا يقصد بهوى اليه غيره ولو سقط الى الارض من الاعتدال قبل قصد الهوى لم يحسب ذلك السجود بل عليه ان يعود الى الاعتدال ويسجد منه لانه لا بد من نية أو فعل ولم يوجد واحد منها ولو هوى ليسجد فسقط على الارض بحبته نظر ان وضع

قال سائر الاصحاب ليس ذلك يبيد قال الله تعالى (فان الله عدو للكافرين) وهل يسن فيه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه وجان (احدهما) لان اخبار القنوت لم ترد بها واظهرها به قال الشيخ ابو محمد نعم لانه

(١) كذا بالاصل
وفي العبارة خلل
فتحرراه

جهته على الارض بنية الاعتدال لم يحسب عن السجود وان لم يحدث هذه النية حسب سواء قصد السجود ام لم يقصد شيئاً نص الشافعي على هذا التفصيل في الام واتفق الاصحاب عليه ومن قبل الاتفاق عليه امام الحرمين ولو هو يلسجد فسقط على جنبه فانقلب وآتي بصورة السجود قلن قصد السجود اعتدبه نص عليه في الام واتفق عليه الاصحاب وان قصد الاستقامة وقصد ايضاً صرفه عن السجود لم يحسب له بخلاف نص عليه في الام واتفقوا عليه قال امام الحرمين وغيره وبطلان صلاته لانه زاد فصلاً لايزاد مثله في الصلاة وان قصد الاستقامة ولم يقصد صرفه عن السجود بل غفل عنه لم يجزئه على الصحيح المنصوص في الامويه قطع الاكثرون وفيه وجه حكاه امام الحرمين فخرج من الخلاف في مسألة نية التبرد في الوضوء اذا عارضت في أثائها الغفلة عن نية الحدث لكن لا تبطل صلاته بل يكفي أن يستدل بالاسم بسجدة ولا يجوز أن يقوم ليجلس من قيام فلو قام كلزائداً قايماً متمملاً فبطل صلاته ان علم تحريمه ولكن لامام الحرمين احتمال لنفسه يلزمه القيام ليجلس منه واستضعفه وقال الاظهر أنه لا يقوم وان لم يقصد السجود ولا الاستقامة اجزأه ذلك عن السجود بخلاف وقل امام الحرمين الاتفاق عليه *

(ورع) في مسائل تتعلق بالسجود (احداها) قال اصحابنا الحراسانيون التمسك في السجود بشرط لصحته قالوا وللماجد ثلاثة أحوال (احداها) أن تكون اسافله أعلى من أعاليه فتكون عجيزة مرفوعة عن رأسه ومنكيه هذه هيئة التمسك المطلوبة ومتى كن للمسكن مستويًا بغصوه لها بين ولو كن موضع الرأس مرتفعاً قليلاً فقد رفع أسافله وتحصل هذه الهيئة أيضاً وتصح صلاته بلا شك (الثانية) ألا أن تكون أعاليه أرفع من اسافله بأن يضع رأسه على ارتفاع فيصير رأسه أعلى من حقوه فلا يجزئه لعدم اسم السجود كما لو أكب على وجهه ومد رجله فانه لا يجزئه بلا شك قال صاحب التمهيد الآن تكون به علة لا يمكنه السجود الا هكذا فيجزئه (الثالثة) أن يستوي أعاليه وأسافله لارتفاع موضع الجبهة وعدم رفعه الاسافل أو لغير ذلك ففي صحة صلاته وجهان (الصحيح) أنها لا تصح لفوات الهيئة المطلوبة وبهذا قطع الغزالي في الوجيز والبعوى ودليل وجوب أصل التمسك أنه ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «صلوا كما رأيتموني أصلي» ومعلوم أنه صلى الله عليه وسلم كان ينكس وعن أبي اسحق السبيعي قال «وصف لنا البراء بن عازب رضي الله عنهما - يعني السجود - فوضع يديه واعتمد على ركبتيه ورفع عجيزته وقال هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد» رواه ابو داود

روى في حديث الحسن انه قال صلى الله عليه وسلم تبارك تدنو وتعاليت وصلي الله على النبي وسلم وأيضاً فقد قال الله تعالى (ورفعناك ذكرك) قال المفسرون أى لا أذكر الا وتذكر معي (١) اذا عرفت ذلك فتوجه

(١) (قوله) قال تعالى ورقنالك ذكرك قال المفسرون أى لا أذكر الا وتذكر معي هذا التفسير حكاه الشافعي وغيره ورواه ابن حبان من حديث ابى سيد الخدرى مرفوعاً

والتسائي والبيهقي وابو حاتم باسناد حسن وهذا مع قوله صلى الله عليه وسلم «صلوا كما رأيتموني اصلي» يقتضي وجوبه والله أعلم نولو تعذر التنكس لمرض أو لغيره فهل يجب وضوء وسادة ونحوها ليضع الجبهة على شيء فيه وجهاً حكاهما امام الحرمين والغزالي ومن تابعهم (اظهرهما) عند الغزالي الوجوب لانه يجب التنكس ووضع الجبهة على شيء فاذا تعذر أحدها لزمه الآخر (وأصحهما) عند غيره لا يجب بل يكفيه الخفض المذكور قال الرافعي هذا أشبه بكلام الاكثرين لان هيئة السجود متعذرة فيكفيه الخفض الممكن قال ولا خلاف أنه لو عجز عن وضع الجبهة على الأرض وأمكنه وضعها على وسادة مع التنكيس لزمه ذلك * قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ثم يرفع رأسه لما رويناه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه في الركوع ثم يجلس مقترناً يفرش رجله اليسرى ويجلس عليها وينصب اليمنى لما يروي أن ابا حميد الساعدي وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال﴾ ثم فني رجله اليسرى وقصد عليها واعتدل حتى يرجع كل عظم الى موضعه ويكره الاقواء في الجلوس وهو أن يضع اليديه على عقبه كأنه قاعد عليها وقيل هو أن يجعل يديه في الأرض ويقعد على اطراف أصابعه لما روى ابو هريرة رضي الله عنه قال «نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاقواء اقواء القردة» ويجب ان يطمئن في جلوسه لقوله ﷺ «ثم ارفع حتى تطمئن جالساً» ويستحب ان يقول في جلوسه اللهم اغفر لي واجرني وعافني وارزقني واهدني لما روى ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم «كان يقول بين السجدةين ذلك» *

﴿الشرح﴾ حديث أبي هريرة في التذكير صحيح سبق بيانه في فصل الركوع وسبق هناك أحاديث كثيرة صحيحة فيه وحديث أبي حميد صحيح وسبق بيانه في فصل الركوع وهذا لفظ رواية أبي داود والترمذي وأما حديث الاقواء فرواه البيهقي باسناد ضعيف وروى لنهي عن الاقواء جماعة من الصحابة عن النبي ﷺ منهم علي بن أبي طالب وأنس وممرة بن جندب رواها كلها البيهقي باسناد ضعيف وروى الترمذي حديث علي باسناد ضعيف وضعفه والحاقل أنه ليس في النهي عن الاقواء حديث صحيح وأما حديث «ارفع حتى تطمئن جالساً» فرواه البخاري ومسلم من رواية أبي هريرة ورواه أبو داود والترمذي وغيرهما بالاسانيد الصحيحة من رواية رفاعه بن رافع وقد سبق بيانه مرات وأما حديث

ويستحب القنوت في الصبح ينبغي ان يعلم بالحاء والالف لما ذكرناه ونحوه ان يعلم بالواو ايضا لان ابا الفضل ابن عبدان حكى عن ابي علي بن ابي هريرة انه قال للمستحب ترك القنوت في صلاة الصبح اذا صار شعار قوم من المبتدعة اذا اشتبه له تعرض النفس للتمتع وهذا غريب وضعيف وهل تعين كلمات القنوت في وجهان (أحدهما) وهو الذي ذكره المصنف في الوسيط نعم كالشهادة اظهرها عند الاكثرين لا بخلاف

وهو من رواية دراج عن ابي الهيثم عنه (قلت) في الاستدلال به نظر لانه لا يسن في ذلك الركوع والسجود ولا مع القراءة في القيام فدل على انه عام مخصوص وقد تقدم حديث القنوت للنازلة وحديث ترك القنوت فيها عند عقدها وسأيت قنوت عمران شاء الله تعالى *

ابن عباس فرواه أبو داود والترمذي وغيرها باسناد جيد ورواه الحاكم في المستدرک وقال صحيح الاسناد ولفظ أبي داود « اللهم اغفر لي وارحمني وعافني واهدني وارزقني » ولفظ الترمذي مثله لكنه ذكر « واجبرني وعافني » وفي رواية بن ماجة وارضني بدل واهدني وفي رواية البيهقي « وب اغفر لي وارحمني واجبرني وارضني وارزقني واهدني » فلا احتياط والاختيار أن يجمع بين الروايات ويأتي بجميع الفاظها هي سبعة « اللهم اغفر لي وارحمني وعافني واجبرني وارضني واهدني وارزقني » وقوله يفرش هو يفتح الياء وضم الراء علي المشهور وحكي كسر الراء اما الأحكام الفصل فالحلوس بين السجدتين فرض والطمانينة فيعرض للحديث وقد سبق بيان حدالطمانينة في فصل الركوع وشترط ان لا يقصد بالرفع شيئا آخر كذا كرأى في الرضع من الركوع وينبغي أن لا يطول لطلو لا فاحشافان طوله في بطلان صلاته خلاف وتفصيل يأتي في باب سجود السهو ان شاء الله تعالى والسنة أن يكبر للجلوس ويتدنى التكبير من حين يتدنى رفع الرأس ويحمد الى ان يدوي جالسا فيكون منه أقل من مد تكبيرة الموى من الاعتدال الي السجود لان الفصل هنا قليل وقد سبق حكاية قول انه لا يمد شيئا من التكريرات أو وضحته في فصل الركوع والسنة ان يجلس مقرشا يفرش رجله اليسرى ويجلس علي كعبها وينصب إني هذا هو المشهور وحكي صاحب الشامل وآخرون قولاً انه يضع قدميه ويجلس علي صدرها وسنذكر ان شاء الله تعالى نص الشافعي في البويطي والاملاء علي صفة هذا الجلوس عند تفسير الاعتناء ويستحب أن يضم يديه علي فخذه قريبا من ركبتيه منشورقي الاصابع وموجهة الى القبلة ولو اقطعت أطراف أعلى الركبتين فلا بأس كذا قاله امام الحرمين وغيره قال امام الحرمين وغيره ولو تركها علي الارض من جانبي فخذه كان كالمسالم في القيام يعني يكون تاركاً للسنة وهل يستحب أن تكون أصابع مضمومة كما في السجود أو مفرقة فيه وجهان (أصحهما) مضمومة لتوجه الى القبلة وسنوضحها في فصل التشهد ان شاء الله تعالى ويستحب الدعاء المذكور واختار الاحوط أن يأتي بالكلمات السبع كما سبق بيانه قال صاحب التمهيد ولا يتعين هذا الدعاء بل أي دعاء دعي به حصلت الاستئذان لكن هذا الذي في الحديث أفضل (واعلم) ان هذا الدعاء مستحب باتفاق الاصحاب قال الشيخ أبو حامد لم يذكر الشافعي في هذا الموضوع في شيء من كتبه ولم

التشهد لا يفرض او من جنس الفرض وعلي هذا قالوا الوقت بما روى عن عمر رضي الله عنه كان حسنا وسنذكره في باب التوافل ان شاء الله تعالى واما ما عدا الصبح من الفرائض (١) فقال معظم الاصحاب

(١) (قوله) وأما ما عدا أصبح من الفرائض فان نزل بالمسلمين فآذنه من وياه أو قحط فيقنت فيها أيضا في الاعتدال عن ركوع الاخيرة كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم في حديث بئر معونة علي ماسبق وان لم يزل فآذنه فالاصح لا يقنت لانه صلى الله عليه وسلم ترك القنوت فيها : أما القنوت في الصلوات فسباني بمد : وأما تركه فرواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة قال كان رسول

ينفه قال وهو سنة الحديث المذكور *

(فرع) في الاقواء : قد ذكرنا ان الاحاديث الواردة في النهي عنه مع كثرتها ليس فيها شيء ثابت وبيننا روايتها وثبتت عن طاوس قال «قلنا لابن عباس في الاقواء علي القدمين قال هي السنة قلنا اننا لرواه جفاء بالرجل قال بل هي سنة نبيك صلى الله عليه وسلم» رواه مسلم في صحيحه وفي رواية للبيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال «من سنة الصلاة أن تمس اليثاء عقيبك بين السجدين» وذكر البيهقي حديث ابن عباس هذا ثم روى عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان اذا رفع رأسه من الصلاة الاولى يقعد على أطراف أصابعه ويقول انه من السنة ثم روى عن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهما انها كانا يقعيان ثم روى عن طاوس انه كان يقعي وقال رأيت العبادلة يفعلون ذلك عبد الله بن عباس وعبد الله بن الزبير رضي الله عنهما قال البيهقي فهذا الاقواء المرضي فيه للمسنون على ما روينا عن ابن عباس وابن عمر هو ان يضع أطراف أصابعه على الأرض ويضع اليثاء على عقبه ويضع ركبتيه على الأرض ثم روى الاحاديث الواردة في النهي عن الاقواء باسنادها عن الصحابة الذين ذكرناهم ثم ضعفها كلها وبين ضعفها وقال حديث ابن عباس وابن عمر صحيح ثم روى عن ابى عبيد انه حكى عن شيخه ابى عبيدة انه قال الاقواء أن يلمس اليثاء بالأرض وينصب ساقيه ويضع يديه بالأرض قال وقال في موضع آخر الاقواء جلوس الانسان على اليثاء ناصبا فذهب مثل اقواء الكلب والسبع قال البيهقي وهذا النوع من الاقواء غير ما روينا عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما فهذا منهي عنه وما روينا عن ابن عباس وابن عمر مسنون قال وامحدث عائشة رضي الله تعالى عنها عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه «كان ينهي عن عقب الشيطان» فيحتمل ان يكون وارداً في الجلوس للشاهد الاخير فلا يكون منافياً لما رواه ابن عباس وابن عمر في الجلوس بين السجدين هذا آخر كلام البيهقي رحمه الله ولقد احسن واجاد واتقن واغاد واوضح ايضاحاً شافياً وحرر

ان نزلت بالمسلمين نازلة من وباء او حطفت فيقنت فيها ايضا في الاعتدال عن ركوع الركعة الاخيرة كلفل النبي صلى الله عليه وسلم في حديث بئر معونة على ما سبق وان لم تنزل نازلة ففيه قولان اصحهما لا يقنت لان النبي صلى الله عليه وسلم ترك القنوت فيها والثاني انه يتخير ان شاء قنت والا فلا وعن الشيخ ابى محمد انه قلب هذا الترتيب فقال ان لم تكن نازلة فلا قنوت الا في الصباح وان كانت نازلة لقلي قولين : وجه

الله ﷻ يقول حين يفرغ من صلاة العجر فذكر الحديث وفيه ثم رآه ترك الدعاء عليهم : (قائدا) ورد ما يدل على ان القنوت يختص بالتوازل من حديث انس أخرجه ابن خزيمة في صحيحه كما تقدم ومن حديث ابى هريرة : اخرجني ابن حبان بلفظ كان لا يقنت الا ان يدعو لاحدا يدعو على احد واصله في البخاري من الوجه الذي اخرجني منه ابن حبان بلفظ كان اذا اراد ان يدعو على واحدا يدعو لاحد قنت بعد الركوع *

تحريراً وأما رحمه الله وأجره ثبوته وقد تابعه علي هذا الامام المحقق ابو عمرو بن الصلاح فقال
بعد أن ذكر حديث النهي عن الاقواء هذا الاقواء محمول علي أن يضع اليه علي الارض وينصب ساقيه ويضع
يديه علي الارض وهذا الاقواء غير ماصح عن ابن عباس وابن عمر انه سنة فذلك الاقواء أن يضم
اليه علي عتيبه قاعداً عليها وعلى اطراف اصابع رجليه وقد استحب الشافعي في الجلوس بين السجدين
في الاملاء والبيوطي قال وقد خبط في الاقواء من المصنفين من يصلح أنه نوعان كما ذكرنا قال وفيه في
في المذهب تخليط: هذا آخر كلام ابن عمرو رحمه الله وهذا الذي حكاه عن البيوطي والاملاء من
نص الشافعي قد حكاه عنهما البيهقي في كتابه معرفة السنن والآثار وأما كلام الخطابي فلم يحصل
له ما حصل للبيهقي وخالف في هذا الحديث عاداته في حل المشكلات والجمع بين الاحاديث المختلفة
بل ذكر حديث ابن عباس ثم قال واكثر الاحاديث علي النهي عن الاقواء وانه عقب الشيطان
وقد ثبت من حديث ابي حميد ووائل بن حجر أن النبي صلى الله عليه وسلم «لم يبق بين السجدين
مقترنا قدمه اليسرى» قال ورويت كراهة الاقواء عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم وكرهه
النخعي ومالك والشافعي واحد واسحق وأهل الرأي وعامة اهل العلم قال والاقواء أن يضع اليه
علي عتيبه ويقعد مستوفزاً غير مطمئن الي الارض وهذا اقواء الكلاب والباع قال احمد بن حنبل
وأهل مكة يستعملون الاقواء قال الخطابي ويشبه أن يكون حديث ابن عباس منسوخاً والعمل
علي الاحاديث الثابتة في صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم هذا آخر كلام الخطابي وهو فاسد
من أوجه (منها) انه اعتمد علي احاديث النهي فيه وادعي أيضاً نسخ حديث ابن عباس والنسخ
لا يصار اليه الا اذا تضمن الجمع بين الاحاديث وعلنا التاريخ ولم يتضمن هنا الجمع بل أمكن كما
ذكره البيهقي ولم يعلم أيضاً التاريخ وجعل أيضاً الاقواء نوعاً واحداً وإنما هو نوعان فالصواب
الذي لا يجوز غيره ان الاقواء نوعان كما ذكره البيهقي وأبو عمرو (أحدهما) مكروه (والثاني) جائز
أو سنة وأما الجمع بين حديثي ابن عباس وابن عمر واحاديث ابي حميد ووائل وغيرها في صفة
صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ووصفهم الاقتراش علي قدمه اليسرى فهو ان النبي صلى الله عليه وسلم
كانت له في الصلاة أحوال حال يفعل فيها هذا وحال يفعل فيها ذلك كما كانت له أحوال في تطويل القراءة
وتحقيقها وغير ذلك من أنواعها وكذا مرة ومرتين مرتين وثلاثاً ثلاثاً وكما طاف راكباً وطاف
مشياً وكما أوتر أول الليل وآخره وأوسطه وانتهى وتره الي السحر وغير ذلك كما هو معلوم من

المنع القياس علي سائر اركان الصلاة وركعاتها لا يراد فيها الدعاء ينزل النوازل وهذه الطريقة ثمانية
التي أوردها في الكتاب فانها تخص القولين بما اذا نزلت نازلة اشعاراً بأنها اذا لم تنزل فلا قنوت في غير الصبح
بحال وينبغي ان يعلم قوله قولان بالواو لان اصحاب الطريقة الاولى قالوا بقنوت عند نزول النازلة
ونفوا الخلاف فيه وأما قوله ورأى الامام القنوت في سائر الصلوات فليس علي معني ان جواز القنوت

أحوال الصلي الله تعالى عليه وسلم وكان يفعل العبادة على نوعين أو أنواع ليئين الرخصة والجواز مرة أو مرات قليلة ويواظب على الأفضل بينهما على أنه المختار والاولي: فلخاصل ان الاقواء الذي رواه ابن عباس وابن عمر فعله النبي صلى الله عليه وسلم على التفسير المختار الذي ذكره البيهقي وفعل صلى الله عليه وسلم ما رواه أبو حميد ومواقوه من جهة الافتراض وكلاهما سنة لكن اجدى السنتين أكثر وأشهر وهي رواية أبي حميد لانه رواها وصدقه عشرة من الصحابة كما سبق ورواها وائل بن حجر وغيره وهذا يدل على مواظبته صلى الله تعالى عليه وسلم عليها وشهرتها عندهم فهي أفضل وأرجح مع ان الاقواء سنة أيضا فهذا ما يبرر الله الكريم من تحقيق أمر الاعتداء وهو من المهمات لتكرر الحاجة اليه في كل يوم مع تكرره في كتب الحديث والفقه واستشكال أكثر الناس له من كل الطوائف وقد من الله الكريم بإقنانه والله الحمد على جميع نعمه *

(فرع) في مذاهب العلماء في الجلوس بين السجدين والطمأنينة فيه : مذهبا أنهما واجبان لاتصح الصلاة إلا بهما وبه قال جمهور العلماء وقال أبو حنيفة لاتجب الطمأنينة ولا الجلوس بل يكفي أن يرفع رأسه عن الأرض أدنى رفع ولو كحد السيف وعنه مالك أنها قال لا يجب أن يرتفع بحيث يكون الي القعود أقرب منه وليس لهما دليل يصح التمسك به ودليلا قوله صلى الله عليه وسلم « ثم ارفع حتى تطمئن جالسا » رواه البخاري من رواية أبي هريرة ورواه أبو داود والترمذي من حديث رفاعة بن رافع وقد سبق بيان هذا وغيره من الأدلة في مسألة وجوب الاعتدال عن الركوع *

قال المصنف رحمه الله *

﴿ ثم يسجد سجدة أخرى مثل الاولى ﴾

﴿الشرح﴾ قال القاضي أبو الطيب اجمع المسلمون على وجوب السجدة الثانية ودليله الاحاديث الصحيحة المشهورة والاجماع قال أصحابنا وصفة السجدة اثنان صفة الاولى في كل شيء والله أعلم *

قال المصنف رحمه الله *

﴿ ثم يرفع رأسه مكبرا لما ذكرناه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه في الركوع قال الشافعي فاذا استوى قاعد أنهض وقال في الامم يقوم من السجدة فن أصحابنا من قال للسألة على قولين (أحدها) لا يجلس لما روى وائل بن حجر أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان اذا رفع رأسه من السجدة استوى قائما بتكبيره » (والثاني) يجلس لما روى مالك بن الحويرث أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان اذا كان في الركعة الاولى والثالثة لم

فيها للناس موقف على رأى الامام واذنه بل من أراد القنوت جاز له ذلك وكأنه أراد امام القوم اذا صلوا جماعة فقال ان رأى قنت والقوم يتبعونه كما في الصبح وان اراد ترك ولا بد للمقتدين من الترك ايضا وفيه اشارة الى انه لا يستحب القنوت في غير الصبح بحال وانما الكلام في الجواز فحيث يجوز فالامر فيه الى اختيار المصلي وهذا قضية كلام أكثر الائمة ومنهم من يشعر ابراده

ينهى حتى يستوى قاعداً» وقال أبو اسحق إن كل ضعيفاً جلس لأنه يحتاج إلى الاستراحة وإن كان قوياً لم
يجلس لأنه لا يحتاج إلى الاستراحة قول ابن علي هذا من الخالفين فإن قلنا يجلس جلس مقترشاً للروى أبو
حميد أن النبي صلى الله عليه وسلم «في رجله قعدة عليها حتى يرجع كل عظم إلى موضعه ثم نهض» ويستحب أن
يعتمد على يديه في القيام لما روى مالك بن الحويرث أن النبي صلى الله عليه وسلم «استوى قاعداً ثم قام واعتمد على
الأرض بيديه» قال الشافعي لأن هذا أشبه بانواعه واعون للصلى ويمتلك التكرير إلى أن يقوم حتى
لا يخلو من ذكر *

(الشرح) حديث أبي هريرة صحيح سابق يأنه مرات وحديث وائل غريب وحديث مالك بن الحويرث
رواه البخاري في مواضع من صحيحه وحديث أبي حميد صحيح ورواه أبو داود والترمذي وسبق يأنه بطوله
في فصل الركوع وحديث مالك بن الحويرث الأخير صحيح أيضاً ورواه البخاري بمعناه وسأذكره بلفظه في
فرع مذاهب العلماء إن شاء الله تعالى وكل هؤلاء الرواة سبق ذكرهم في أحوالهم إلا مالك بن الحويرث
وهو أبو سليمان مالك بن الحويرث ويقال ابن الحارث الذي رضي الله عنه توفي بالبعرة سنة أربع وتسعين
في أقاليم وقوله قال الشافعي فإذا استوى قاعداً نهض يعني قال هذا في مختصر المزني: أما حكم الفصل فيسن
التكرير إذا رفع رأسه من الركعة الثانية فإن كانت الركعة يجليها تشهد منه حتى يجلس وإن كانت لا يجليها
تشهد فصل تسن جلسة الاستراحة فيها النصان اللذان ذكرهما للمصنف عن الشافعي والاحكام فيها ثلاثة
طرق (أحدها) هو قول أبي إسحق المروزي «يأخذون علي حالي فإن كان المصلئ ضعيفاً للمرض أو كبيراً أو غيره
استحب والافلا (الطريق الثاني) قطع بأنها تستحب لكل أحد وهذا قطع الشيخ أبو حامد في تعليقه
والبنديجي والمحامي في المقنع والفوراني في الأمانة وإمام الحرمين والنزالي في كتبه وصاحب الهدى وآخرون
وقال الشيخ أبو حامد اتفاق الأصحاب عليه (الطريق الثالث) في قولنا (أحدها) يستحب (الثاني)
لا يستحب وهذا الطريق أشهر واتفق القائلون به على أن الصحيح من القولين استحبابها فحصل من هذا أن
الصحيح في المذهب استحبابها وهذا هو الصواب الذي ثبتت فيه الأحاديث الصحيحة التي سنذكرها إن
شاء الله تعالى في فرع مذاهب العلماء فإذا قلنا لا تسر جلسة الاستراحة ابتداءً التكرير من ابتداء الرفع ورفعه من منع
استوائهما وإذا قلنا بالمذهب وهو أنها مستحبة قال أصحابنا بنى جلسة لطيفة جداً وفي التكرير ثلاثة

بالاستحباب والله أعلم (١) ثم الإمام في صلاة الصبح هل يجهر بالقنوت في وجهان (أحدهما)
لا كالتشهد وسائر الدعوات للمشروعة في الصلاة (وأظهرها) أنه يجهر لأنه روى الجهر به عن

(١) (قوله) ثم الإمام هل يجهر بالقنوت قولنا أظهرها يجهر لأنه روى الجهر به عن النبي
ﷺ الجهر بالقنوت رواه البخاري من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا
أراد أن يدعو على أحد أو يدعو لأحد قنت بمد الركوع قريباً قال إذا قال سمع الله لمن حمده
اللهم ربنا لك الحمد أجب فلان الحديث وفي آخره يجهر بذلك *

أوجه حكمها بغوى والمتولي وصاحب البيان وآخرون (أصحابها) عند الجمهور به قطع المصنف هنا وفي التنبيه قوله أبو حامد عن نص الشافعي أنه رفع مكبراً ويمده إلى أن يستوى قائماً ويخفف الجلوس قد يليه ما ذكره المصنف والأصحاب أن لا يخلو جزء من الصلاة عن ذكر (الثاني) يرفع غير مكبر ويبدأ بالتكبير جالساً ويمده إلى أن يقوم (والثالث) يرفع مكبراً فإذا جلس قطعه ثم يقوم بالتكبير قوله أبو حامد إنني استحق المروزي وقطع به القاضي أبو الطيب قال أصحابنا ولا خلاف أنه لا يأتي بتكبيرين عن صرح بذلك القاضي حسين والغوى والسنة في أن يجلس مقترشاً الحديث إنني جئته هذا هو المذهب وبه قطع المصنف والجمهور وحكي صاحب الحاوي وجه أنه يجلس على صدور قديمه وهو شاذ وتسبب هذه الجلوس عقب السجدة في كل ركعة يقبها قيام سواء الأولي والثالث والفرائض والنوافل الحديث مالك بن الحويرث أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان إذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي قاعداً» رواه البخاري ولو مسجد المصلي للتلاوة لم تشرع جلسة الاستراحة بلا خلاف وصرح به القاضي حسين والغوى وغيرها قال أصحابنا ولو لم يجلس الإمام جلسة الاستراحة فجلسها للمأموم جاز ولا يضر هذا التخلف لأنه يسير وبهذا فرق أصحابنا بين من مال ترك تشهد الأول واختلاف أصحابنا في جلسة الاستراحة هل هي من الركعة الثانية أم جلوس مستقل علي وجهين (أحدهما) أنها من الثانية حكمه في البيان عن الشيخ أبي حامد (الثاني) وهو الصحيح المشهور أنها جلوس فاصل بين الركعتين وليس من واحدة منهما كالتشهد الأول وجلوسه وبهذا قطع ابن الصباغ والمتولي وتظهر فائدة الخلاف في تعليق اليمين على شيء في الركعة الثانية ويجوز ذلك (واعلم) أنه ينبغي لكل أحد أن يواظب على هذه الجلسة لصحة الأحاديث فيها وعدم المعارض الصحيح لها ولا تنصرف بكثرة المتساهلين بتركها قد قال الله تعالى (قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم) وقال تعالى (وما أناكم الرسول فتنوه) قال أصحابنا وسواء قام من الجلسة أو من السجدة يسأل أن يقوم معتمداً بيديه على الأرض وكذا إذا قام من التشهد الأول يعتمد بيديه على الأرض سواء في هذا القوى والضعيف والرجل والمرأة ونص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب الحديث مالك بن الحويرث وليس معارض صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم والله أعلم وإذا اعتمد بيديه جعل بطن راحته ويطون أصابعه على الأرض بلا خلاف وأما الحديث المذكور في الوسيط وغيره عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان إذا قام في صلاته وضع يديه على الأرض كما يضع العاجن» فهو حديث ضعيف أو باطل لأصل له وهو بالنون ولو صح كان معناه قائم معتمد ببطون يديه كما يعتمد العاجز وهو الشيخ الكبير وليس المراد عاجن العجين *

رسول الله صلى الله عليه وآله وقوله على الظاهر أي من هذين الوجهين وقوله مشروع أي بصفة الاستحباب وليس المراد مجرد الجواز ولفظ الكتاب وإن كان مطلقاً

(فرع) في مذاهب العلماء في استجواب جلسة الاستراحة: مذهبا الصحيح المشهور أنها مستحبة كما سبق وبه قال مالك بن الحويرث وأبو حنيفة وأبو قتادة وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم وأبواب قلاية وغيره من التابعين قال الترمذي وبه قال أصحابنا وهو مذهب داود ورواه عن أحمد وقال كثيرون أو الأكثرون لا يستحب بل إذا رفع رأسه من السجود نهض حمله ابن المنذر عن ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وأبي الزناد ومالك والثوري وأصحاب الرأي وأحمد وأصحابه قال قال الثمان ابن أبي عباس أدركت غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يفعل هذا وقال أحمد بن حنبل أكثر الأحاديث على هذا واحتج لم بحديث «المنسب» ولا ذكرها فيه وبحديث وائل بن حجر المذكور في الكتاب قال الطحاوي ولأنه لا دلالة في حديث أبي حميد قال ولأنها لو كانت مشروعة لسن لها ذكر كغيرها (واحتج) أصحابنا بحديث مالك بن الحويرث أنه «رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي فإذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي قلعا» رواه البخاري بهذا اللفظ ورواه أيضا من طرق كثيرة بمعناه عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في حديث النبي «صلاة» اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تطمئن جالسا ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تطمئن جالسا» رواه البخاري في صحيحه بهذا اللفظ في كتاب السلام وعن أبي حميد وغيره من الصحابة رضي الله عنهم أنه وصف صلاة النبي صلى الله عليه وسلم قال «ثم هوى ساجدا ثم ثنى رجله وقعد حتى يرجع كل عظم موضعه» ثم نهض: وذكر الحديث «فقالوا صدقت رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح وإسناده في داود إسناد صحيح على شرط مسلم وقد سبق بيان الحديث بطوله في الزكري ع والجواب عن حديث النبي صلى الله عليه وسلم أنما علمه الواجبات دون المسنونات وهذا معلوم سبق ذكره مرات وأما الحديث وائل فلو صح وجب حمله على موافقة غيره في اثبات جلسة الاستراحة لأنه ليس فيه تصريح بتركها ولو كان صريحا لكان حديث مالك بن الحويرث وأبي حميد وأصحابه مقبولا عليه لوجهين (أحدهما) صحة أسانيدهما (والثاني) كثرة رواها ويحتمل حديث وائل أن يكون رأى النبي صلى الله عليه وسلم في وقت أو أوقات يتينا للجواز وواظب على ما رواه الأكثرون ويؤيد هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال مالك بن الحويرث بعد أن قام يصلي معه ويتحفظ العلم منه عشرين يوما وأراد الانصراف من عنده إلى أهله «اذهبوا إلي أهليكم ومروم وكلوم وصلوا كما رأيتموني أصلي» وهذا كله ثابت في صحيح البخاري من طرق فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هذا وقد رأيتموني يجلس للاستراحة فلو يكن هذا هو الاستراحة لكل أحد لما أطلق صلى الله عليه وسلم قوله «صلوا كما رأيتموني أصلي» وبهذا يحصل الجواب عن فرق أبي إسحق

فالوجهان في الامام أما المنفرد فيفسر به كسائر الأدكار والدعوات ذكره في التهذيب وأما المأموم فالقول فيه مبنى على الوجهين في الامام إن قلنا لا يجهر الامام به فيقت المأموم كما يقت الامام قياسا

الروزي من القوي والضعيف ويجالبه أياضاً عن قول من لا معرفة له ليس تأويل حديث واثل وغيره باولي من عكسه واما قول الامام أحمد بن حنبل ان أكثر الاحاديث على هذا ومعناه أن أكثر الاحاديث ليس فيها ذكر الجلسة اثنان الا يقول لا يجوز أن يحمل كلامه على أن مراده أن أكثر الاحاديث تنفيها لان الموجود في كتب الحديث ليس كذلك وهو أجل من أن يقول شيئاً على سبيل الاخبار عن الاحاديث ونجد فيها خلافاً واذا قرر أن مراده أن أكثر الروايات ليس فيها اثباتها ولا نفيها لم يلزم دسنة ثابتة من جهات عن جماعات من الصحابة واما قول الطحاوي إنها ليست في حديث أبي حنيد فمن العجب الغريب فلها مشهورة فيه في سنن أبي داود والترمذي وغيرهما من كتب السنن والمسانيد للمتقدمين واما قوله لو شرعت لكان لما ذكر جوابه أن ذكرها التكبير فإن الصحيح أنه يمد حتى يستوعبها ويصل إلى القيام كما سبق ولم يكن فيها ذكر لم يجز ذلك السنن الثابتة بهذا الاعتراض والله أعلم *

(١) كذا بالاصل

(فرع) في مذاهبهم في كيفية النهوض إلى الركعة الثانية وسائر الركعات : قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يستحب أن يقوم معتمداً على يديه وحكي ابن المنذر هذا عن ابن عمر ومكحول وعمر ابن عبد العزيز وابن أبي زكريا والقاسم بن عبد الرحمن ومالك واحد وقال أبو حنيفة وداود يقوم غير معتمد يديه على الأرض بل يعتمد صدور قلبيه وهذا مذهب ابن مسعود وحكام بن المنذر عن علي رضي الله عنه والنخعي والثوري واحتج لهم بمحدث أبي شعبة عن قتادة عن أبي جعفر عن علي رضي الله تعالى عنه قال «من السنة إذا نهض الرجل في الصلاة المكتوبة من الركعتين الأولى أن لا يعتمد يديه على الأرض الا أن يكون شيخاً كبيراً لا يستطيع» رواه البيهقي وعن خالد بن الياس ويقال بن ياس عن صالح مولي (١) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال «كان رسول الله صلى الله

علي سائر الاذكار وإن قلنا يجره الامام به فان كلنا مؤمن بسمع صوته فوجان (أصحهما) وهو المذكور في الكتاب أنه يؤمن ولا يقتل لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «كان يفتي ونحن نؤمن خلفه» (١) والثاني ذكره ابن الصباغ أنه يتخير بين أن يؤمن وبين أن يقتل معه فلي الاول فيأذا يؤمن فيوجان حكاهما القاضي الرواني وغيره أو قها لظاهر لفظ الكتاب أنه يؤمن في الكل وأظهرهما أنه يؤمن في القدر الذي هو دعاء أما في التثنية فيشاركه أو يسكت وإن كان لا يسمع صوت الامام بعد وغيره وقلنا أنه لو سمع لا من فيها وجان أحدهما يفتي والثاني يؤمن كالوجين في قراءة السورة إذا كان لا يسمع صوت الامام وإنا لم نجر الخلاف على قولنا الامام يسر بالقنوت مع جربانه في قراءة السورة في الصلاة السرية لان السورة على الجملة مجبورها والقنوت إذالم

(١) حديث ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم يفتي ونحن نؤمن خلفه تقدم من

حديث ابن عباس يفتي ويؤمن من خلفه *

عليه وسلم نهض في الصلاة على صدور قلمي « رواه الترمذى والبيهقى وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم « نهى أن يعتمد الرجل على يديه إذا نهض في الصلاة » رواه أبو داود وعن وائل بن حجر في صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم قال « وإذا نهض نهض على ركبتيه واعتمد على فخذه » رواه أبو داود وعن عبد الرحمن بن يزيد أنه رأى ابن مسعود يقوم على صدور قلمي في الصلاة « رواه البيهقى وقال هذا صحيح عن ابن مسعود وعن عطية العوفى قال « رأيت بن عمر وابن عباس وابن الزبير وأبا سعيد الخدرى رضي الله عنهم يقومون على صدور أقدامهم في الصلاة » رواه البيهقى واحتج الشافعى والأصحاب بحديث أيوب السخيتاني عن أبي قلابة قال جاءنا مالك ابن الحويرث فصلى بنا فقال « إني لأصلى بك وما أريد الصلاة أريد أن أرىكم كيف رأيتم رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي » قال أيوب قتلنا في قلابة « كيف كانت صلاته فقال مثل شيخنا هذا يعني عمرو بن سلمة قال أيوب وكان ذلك الشيخ يوم التكبير فإذا رفع رأسه عن السجدة الثانية جلس واعتمد على الأرض ثم قام » رواه البخارى في صحيحه بهذا اللفظ قال الشافعى ولأن ذلك أبلغ في الخشوع والتواضع وأعون للمصلي وأحرى أن لا يتقلب والجواب عن أحاديثهم أنها كلها ليس فيها شيء صحيح إلا الأثر الموقوف على ابن مسعود ترك السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بقول غيره فاما حديث على رضي الله تعالى عنه فضعيف ضعف البيهقى وقال ابن أبي شبة ضعفه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرها واما حديث ابن هريرة فضعيف ضعفه الترمذى والبيهقى وغيرها لأن رواية خالد بن الياس وصالحا ضعيفتان واما حديث بن عمر فضعيف من وجهين (أحدهما) أنه رواية محمد بن عبد الملك الغزالي وهو مجهول (والثاني) أنه يخالف لرواية الثقات لأن أحمد بن حنبل رفيق الغزالي في الرواية لهذا الحديث عن عبد الرزاق وقال فيه « نهى أن يجلس الرجل في الصلاة وهو معتمد على يديه » ورواه آخران عن عبد الرزاق خلاف ما رواه الغزالي وقد ذكر أبو داود ذلك كله وقد علم من قاعدة الحديثين وغيرهم أن ما يخالف الثقات كل

ن الجهر به ينزل منزلة سائر الأذكار فيشارك المأموم الإمام فيه لاجتماع هذا حكم الجهر بالقنوت في الصبح وأما في سائر الصلوات إذا قنت فيها فأمر ادمنى الوسيط يشعر بأنه يسر في السريات وفي الجهرات الخلاف المذكور في الصبح وإطلاق غيره يقتضى طرد الخلاف في الكل (١) وحديث بن معونة يدل على أنه كان يجهر به في جميع الصلوات وهل يسر رفع اليدين في القنوت فيه وجهان أحدهما نعم لما روى

(١) قوله وحديث بن معونة يدل على أنه كان يجهر به في جميع الصلوات هو مستفاد من قول ابن عباس أنه دعا عليهم وساق لفظ الدعاء لأن الظاهر أنه سمعه من لفظه قتل على الجهر (قلت) ويمكن الفرق بين القنوت الذى في التوازل فيستحب الجهر فيه كما ورد وبين الذى هو راتب أن صح فليس في شيء من الأخبار ما يدل على أنه جهر به بل القياس أنه ليس به كباقي الأذكار التي يقال في الأركان *

حديثه شاذا مردودا وامأديث وأثل فضيف أيضا لانه من رواية ابنه عبد الجبار بن وأثل عن
ايه وأثق الحفاظ علي انه لم يسمع من أبيه شيئا ولم يدركه وقيل انه ولد بعد وفاته بسة أشهر
وامأحاكية عطية فردودة لان عطية ضيف *

(فزع) قال القاضى ابو الطيب والشاشى يكره ان يقدم احدى رجله حال القيام ويستمد عليها
وحكاه ابن المنذر عن ابن عباس واسحاق قال اسحاق الا ان يكون شيئا كبيرا ومثله عن مجاهد
وقال مالك لا بأس به * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ولا يرفع اليد الا فى تكبيرة الاحرام والركوع والرفع منه لحديث ابن عمر رضى الله عنهما
قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اقتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه وإذا أراد أن
يركع وبعد ما رفع رأسه من الركوع ولا يرفع بين السجدين » وقال أبو علي الطبرى وأبو بكر بن المنذر
يستحب كلما قام الى الصلاة من السجود ومن التشهد للروى علي رضى الله عنه أن النبي صلى الله
عليه وسلم « كان إذا قام من الركعتين يرفع يديه » والمنهـب الاول ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ المشهور من نصوص الشافعى رحمه الله تعالى فى كتبه هو المشهور فى المنهـب وبه قال
أكثر الأصحاب انه لا يرفع اليد الا فى تكبيرة الاحرام وفى الركوع والرفع منه لحديث ابن عمر رضى
الله عنهما وهو فى صحيحى البخارى ومسلم من طرق وفى رواية فى الصحيحين « وكان لا يفعل
ذلك فى السجود » وفى رواية البخارى « ولا يفعل ذلك حين يسجد ولا حين يرفع من السجود »
وقال جماعة من اصحابنا منهم أبو بكر بن المنذر وأبو علي الطبرى يستحب الرفع كلما قام من السجود
ومن التشهد وقد يحتج لهذا بما ذكره البخارى فى كتاب رفع اليدين أن النبي صلى الله عليه وسلم
« كان يرفع يديه إذا ركع وإذا سجد » لكنـه ضعيف ضعفه البخارى وفى كتاب النساء فى حديث

عن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « إذا دعوت فادع بيطون كفيك
فإذا فرغت فامسح راحتيك على وجهك » (١) وقد روى الرفع فى القنوت عن ابن مسعود بل عن عمرو غثان

(١) ﴿ حديث ﴾ ابن عباس مرفوعا إذا دعوت فادع بيطون كفيك فإذا فرغت فامسح راحتيك
على وجهك رواه ابو داود من طريق عبد الله بن يقوب بن اسحاق عن حماد بن محمد بن كعب
عن ابن عباس بلفظ سلوا الله بيطون كفيكم ولا تسلوه بظهورها فإذا فرغتم فامسحوا بها وجوهكم
قال ابو داود روى من طرق كلها واهية وهذا امثله وهو ضعيف ورواه الحاكم من طريق صالح
بن حسان عن محمد بن كعب نحوه وخالفه ابن حبان فذكره فى ترجمة صالح فى الضعفاء وقال انه
يروى الموضوعات عن الثقات واحسن من ذلك فى الاستدلال ما رواه البيهقى من حديث ثابت
عن انس فى قصة الذين قتلوا قال لقد رأيت رجلا صلى الفداة رفع يديه حتى يدعو عليهم وفيه على
ابن الصقر وقد قال فيه الدارقطنى ليس بالقوى *

يقتضيه عن مالك بن الحويرث عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال آخرون من أصحابنا يستحب
الرفع إذا قام من التشهد الأول وهذا هو الصواب ومن قال به من أصحابنا ابن المنذر وأبو علي
الطبري وأبو بكر البيهقي وصاحب التهذيب فيه وفي شرح السنة وغيرهم وهو مذهب البخاري
وغيره من المحدثين دليله حديث نافع بن عمار رضي الله عنهما «كان إذا دخل الصلاة كبر ورفع
يده وإذا ركع رفع يديه وإذا قل سمع الله لمن حمده رفع يديه وإذا قام من الركعتين رفع يديه ورفع
ابن عمر ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم» رواه البخاري في صحيحه وعن حميد الساعدي
من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم أبو قتادة أنه وصف صلاة رسول الله
صلى الله عليه وسلم وقال فيها «وإذا قام من الركعتين كبر ورفع يديه» حديث صحيح
رواه أبو داود والترمذي وغيرهما بالإسناد الصحيحة وقال الترمذي حديث حسن
صحيح وقد سبق بطوله في فصل الركوع وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم «أنه كان إذا قام إلى الصلاة المكتوبة كبر ورفع يديه حذو
منكبيه ويضع مثل ذلك إذا قضي قراءته وأراد أن يركع ويضعه إذا رفع من الركوع ولا يرفع يديه
في شيء من صلاته وهو قاعد وإذا قام من الركعتين رفع يديه كذلك وكبر» وهو حديث صحيح
رواه البخاري في كتاب رفع اليدين وأبو داود والترمذي وابن ماجه وآخرون قال الترمذي حديث
حسن صحيح رواه الآكثرون في كتاب الصلاة والترمذي في كتاب الدعاء في آخر كتابه وفي رواية
أبي داود «وإذا قام من السجدين» بدل الركعتين والمراد بالسجدين الركعتان بلا شك كما جازى
في رواية الباقرين وهكذا قاله العلماء من المحدثين والفقهاء الخطاطي فإنه ظن أن المراد السجستان
المعروفتان ثم استشكل الحديث وقال لا أعلم أحداً من الفقهاء قال به وكان له لم يقف على طرق روايته
ولو وقف عليها لحمله على الركعتين كما حمله الأئمة وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال «كان رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم إذا كبر للصلاة جعل يديه حذو منكبيه وإذا ركع فعل مثله ذلك وإذا رفع
للسجود فعل مثل ذلك وإذا قام من الركعتين فعل مثل ذلك» رواه أبو داود بإسناد صحيح في هرجل فيمأدني
كلام وقد وثقه الآكثرون وقد روى له البخاري في صحيحه وقوله رفع للسجود يعني رفع رأسه من
الركوع كما صرح به في الأحاديث السابقة قال البخاري في كتاب رفع اليدين ما زاده علي بن حميد
رضي الله عنهما في عشرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني وابن عمر رضي الله عنهم
أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع إذا قام من الركعتين «كلمة صحيح لأنهم لم يحكوا صلاة واحدة
وتختلف روايتهم فيها يعني مع أنه لا اختلاف مع ذلك وإنما زاد بعضهم على بعض الزيادة مقبولة من
أهل العلم وقال البيهقي في كتابه معرفة السنن والآثار وقد قال الشافعي في حديث أبي حميد بهذا قول
رضي الله عنهم وهو اختيار أبي زيد والشيخ أبي محمد وابن الصباغ وهو الذي ذكره

وفيه رفع اليدين إذا قام من الركعتين قال ومذهب الشافعي متابعة السنة إذا ثبتت وقد قال في حديث أبي حميد بهذا أقول وقال صاحب التهذيب لم يذكر الشافعي رفع اليدين إذا قام من الركعتين ومذهبه اتباع السنة وقد ثبت ذلك وقد روى جماعة من الصحابة رفع اليدين في هذه المواضع الأربعة منهم على وابن عمرو وأبو هريرة وأبو حميد بن حنيفة وأصحابه وصدوقه كلهم على ذلك هذا كلام البغوي وأما قول الشيخ أبي حامد في التطبيق أن عقد الاجماع على أنه لا يرفع في هذه المواضع فاستدل به بالاجماع على نزع الحديث مردود عليه غير مقبول ولم ينعقد الاجماع على ذلك بل قد ثبت الرفع في القيام من الركعتين عن خلائق من السلف والخلف فمن ذلك ما قلناه عن علي وابن عمرو وأبي حميد مع أصحابه العشرة وهو قول البخاري قال الخطابي وبه قال جماعة من أهل الحديث فحصل بين مجموع ما ذكرته أنه يتعين القول باستحباب رفع اليدين إذا قام من الركعتين وأنه مذهب الشافعي لثبوت هذه الأحاديث وكثرة رواياتها من كبار الصحابة والشافعي قائل به الوجهين اللذين ذكرهما البيهقي والله أعلم *

(فرع) ذكر المصنف هنا ابن المنذر وهو الامام المشهور أبو بكر محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابوري من متقدمي أصحابنا في زمن ابن سريج وطبقته توفي سنة تسع وعشرين وثلثمائة وهو صاحب للمصنفات المفيدة التي يحتاج اليها كل الطوائف وقد ذكرنا شيئا من حاله في مقدمة هذا الشرح وهو مستقى في الطبقات وتهذيب الاسماء * قال المصنف رحمه الله *

(وبصلى الركعة الثانية مثل الاولى إلا في النية ودعاء الاستفتاح لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمسيء صلته «ثم أفضل ذلك في صلاتك كلها» وأما النية ودعاء الاستفتاح فإن ذلك يراد للدخول في الصلاة والاستفتاح وذلك لا يوجد إلا في الركعة الاولى) (الشرح) حديث أبي هريرة رضي الله عنه رواه البخاري ومسلم لكن قد يقال ليس فيه دليل لجميع ما يفعله في الركعة الثانية فإن المذكور فيه الواجبات فقط فلا يدل على استحباب السنن المفعولة في الاولى وفي المسألة احاديث كثيرة صحيحة صريحة في أن الركعة الثانية كالاولى منها حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال «كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول سمع الله لمن حمده حين يرفع صلبه من الركوع ثم يقول وهو قائم ربنا ولك الحمد ثم يكبر حين يهوى ساجداً ثم يكبر حين يرفع رأسه ثم يفعل ذلك في الصلاة كلها حتى يقضيها ويكبر حين يقوم من التثنية بعد الجلوس» رواه البخاري ومسلم وعن أبي حميد الساعدي حديثه السابق في فصل الركوع بطوله قال في آخره «ثم اصنع كذلك حتى كانت الركعة الاخيرة» وهو صحيح كما سبق وعن ابن مسعود البدرى حديث في معنى حديث أبي هريرة رواه ابو داود والنسائي لكنه من رواية عطاء ابن السائب وكان اختلط في آخر عمره والراوى عنه هنا أخذ عنه في الاختلاط فلا

في الوسيط وأظهرهما عند صاحبي المذهب والتهذيب أنه لا يرفع لما روى عن أنس رضي الله عنه أن

يخرج به وفيما ذكرناه كفاية والله أعلم (واما المسألة) قال أصحابنا صفة الركعة الثانية كالاولى الاولى في الاستفتاح وتكبيره الاحرام ورفع اليدين في أولها واختلقوا في التعوذ وتقصير الثانية عن الاولى في القراءة وقد ذكر المصنف الخلاف فيها في موضعه ولهذا لم يذكره هنا وترك المصنف هنا تكبيره الاحرام ورفع اليدين ولا بد منهما فان قيل تركهما الشهر تعاقيل فالتنية والافتتاح أشهر وقد ذكرهما * قال المصنف رحمه الله *

﴿ فان كانت الصلاة تزيد على ركعتين جلس في الركعتين للتشهد لنقل الخلف عن السلف عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو سنةنا روى عبد الله بن بختة رضي الله عنهما قال « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر قدام من اثنتين ولم يجلس فلما قضى صلاته سجد سجدة بعد ذلك ثم سلم » ولو كان واجبا لمفعله ولم يقتصر على السجود والسنة أن يجلس في هذا التشهد معترشا لما روى ابو حميد رضي الله تعالى عنه « ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا جلس في الاولى جلس على قلعه اليسرى ونصب قلعه اليمنى » *

﴿ الشرح ﴾ حديث ابن بختة رواه البخاري ومسلم وحديث ابي حنيفة رواه البخاري وسبق بطوله في فصل الركوع وبختة بضم الموحدة وفتح المهملة وهي صحابة اسلمت رضي الله عنها وبايعت النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن سعد اسمها عبدة بنى وبختة لقبوا بها عبد الله بن مالك يكنى ابا محمد اسلم وصحب النبي صلى الله عليه وسلم قديما وكان فاضلا ناسكا يصوم الدهر غير ايام النحر رضي الله عنه * اما حكم المسئلة فاذا كانت الصلاة اكثر من ركعتين جلس بعد الركعتين وهذا الجلوس سنة وليس بواجب وقد سبق بيان صفة الافتراش في الجلوس من السجدين وجلسة الاستراحة وجلسة التشهد الاول وجلسة التشهد الاخير فالاولى والاربعه واجبتان والثانية والثالثة سنتان والستة ان يجلس في الثلاث الاول معترشا وفي الرابعة متوركا فلو عكس جاز ولكن الافضل ما ذكرناه *

النبي صلى الله عليه وآله وسلم « لم يكن يرفع اليد الا في ثلاث مواطن الاستسقاء والاستنصار وعشية عرفة » (١) وهذا اختيار القفال والبيهقي امام الحرمين فان قلنا لا يرفع فذل ان كانا بوضع فوجان في أنه هل يسح بهما وجهه قال في التهذيب أصحهما أنه لا يسح *

(١) ﴿ حديث ﴾ انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يرفع اليد إلا في ثلاثة مواطن الاستسقاء والاستنصار وعشية عرفة لأصل له من حديث انس بل في الصحيحين عن انس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرفع يديه في كل دعائه إلا في الاستسقاء فانه يرفع يديه حتى يرى يابض ابطينه : وروى البيهقي عن انس انه رفع يديه في الثنوت : وعن عائشة انه رفع يده في دعائه لاهل البقيع رواه مسلم وعنده عن عمر انه رفع يده صلى الله عليه وسلم في دعائه يوم بدر وللبخاري عن ابن عمر انه رفعها في دعائه عند الجرة الوسطي : وعن انس انه رفعها

(فرع) قال اصحابنا لا يتعين للجلوس في هذه المواضع هيئة الاجزاء بل كيف وجد اجزاء سواء تورك او اقترش او مد رجله او نصب رصكته او احداها او غير ذلك لكن السنة التورك في آخر الصلاة والاقتراش فيما سواه والاقتراش ان يضع رجله اليسرى على الارض ويجلس على كعبها وينصب اليمنى ويضع اطراف اصابعها على الارض موجهة الى القبلة والتورك ان يخرج جلبيه وهما على هيئة الاقتراش من جهة يمينه ويمكن وركه الايسر من الارض.

(فرع) في مذاهب العلماء في حكم التشهد الاول والجلوس له : مذهبا انهما سنة وبه قال اكثر العلماء منهم مالك والثوري والاوزاعي وابو حنيفة قال الشيخ ابو حامد وغيره وهو قول عامة العلماء وقال القيث واحد واوثر واسحق ودابود هو واجب قال احمد ان ترك التشهد عمداً بطلت صلاته وان تركه سهواً سجد لسهو واجزأته صلاته واحتج لهم أن النبي صلى الله عليه وسلم فعله وقال « صلوا كما رأيتموني أصلي » وقياساً على التشهد الاخير « واحتج اصحابنا بحديث ابن بجة ووجه الدلالة ما ذكره المصنف: واجابوا عن حديث « صلوا كما رأيتموني أصلي » بأنه متناول للفرض والنفل وقد قامت دلائل على تغيرها. واجابوا عن القياس على التشهد الاخير بأنه لم يقم دليل على إخراجهم عن الوجوب وايضا فإنه لا يجره سجود السهو بخلاف الاول.

(فرع) في مذاهبهم في هيئة الجلوس في التشدين : مذهبا انه يستحب ان يجلس في التشهد الاول مقترشا وفي الثاني متورا فكانت الصلاة ركعتين جلس متورا وقال مالك يجلس فيها متورا كقولنا ابو حنيفة والثوري يجلس فيها مقترشا وقال احمد ان كانت الصلاة ركعتين اقترش وان كانت اربع اقترش في الاول وتورك في الثاني واحتج لمن قال يفرش فيها بحديث عائشة رضي الله تعالى عنها « ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفرش رجله اليسرى وينصب اليمنى وينهي عن عقب الشيطان » وفي رواية البيهقي « يفرش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى » وعن وائل بن حجر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله

قال (الركن الخامس السجود وأقله وضع الجبهة على الارض مكشوفة بقدر ما ينطلق عليه الاسم وفي وضع اليدين والركبتين والقدمين قولان فان أوجنا وضع اليدين في كنفهما قولان وكشف الجبهة واجب وان سجد على طرته (ح) أو كورعامة (ح) أو طرف كنه المتحرك بحر كنه لم يحرز (ح) والتكس واجب في السجود وهو استعلاء الاسافل ولو تضرع التكس بمرض وجب وضع وسادة ليضع الجبهة عليها في أظهر الوجهين *.

لما صبح خير واتقيا على رفع يديه في دعائه لابي مومي الاشعري: وروى البخاري في جزء رفع اليدين رفع يديه في مواطن من حديث عائشة وابي هريرة وجابر وعمر وقال هي صحيحة فيتمين حينئذ تأويل حديث أنس انه اراد الرفع البالغ بدليل قوله حتى يرى بياض ابطيه والله اعلم *

عليه وسلم « كان يفرض رجله اليسرى » واحتج للتورك بحديث عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم « كان اذا قعد في الصلاة جعل قدمه اليسرى بين فخذه وساقه وفرض قدمه اليمنى » رواه مسلم وعن ابن عمر رضي الله عنهما « سنة الصلاة ان تنصب رجلك اليمنى وتثنى اليسرى » رواه البخاري وروى مالك بإسناده الصحيح عن ابن عمر المجلس علي قدمه اليسرى * واحتج اصحابنا بحديث ابي حنيفة عشرة من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه وصف صلاة النبي صلى الله عليه وسلم قال « فاذا جلس في الركعتين جلس علي رجله اليسرى وينصب اليمنى فاذا جلس في الركعة الاخيرة قدم رجله اليسرى ونصب الاخرى وقعد علي مقعده » رواه البخاري بهذا اللفظ وقد سبق بطوله في فصل الركوع وسبق هناك رواية أبي داود والترمذي قال الشافعي والاصحاب فحديث ابي حنيد واصحابه صريح في الفرق بين التشهدين وباقي الاحاديث مطلقة فيجب حملها علي موافقتهم روى التورك اراد الجلوس في التشهد الاخير ومن روى الاقراش اراد الاول وهذا متعين للجمع بين الاحاديث الصحيحة لا سيما وحديث أبي حنيد واقعه عليه عشرة من كبار الصحابة رضي الله عنهم والله أعلم *

(فرع) قال اصحابنا الحنكية في الاقراش في التشهد الاول والتورك في الثاني أنه أقرب إلى تذكر لصلاة وعدم اشتباه عدد الركعات ولان السنة تخفيف التشهد الاول فيجلس مقرئاً ليكون أسهل القيام والسنة تطويل الثاني ولاقيام بعده فيجلس متوركا ليكون أعون له وأمكن ليتوفر الدعاء ولان المسبوق اذا رآه علم في أنه التشهدين *

(فرع) للمسبوق اذا جلس مع الامام في آخر صلاة الامام فيه وجهاً (الصحيح) المنصوص في الام وبه قطع الشيخ أبو حامد والبندنجي والقاضي ابو الطيب والنزالي والجمهور فيجلس مقرئاً لانه ليس بأخر صلاته (والثاني) فيجلس متوركا متابعة للامام حكمه امام الحرمين والله والرافعي

الكلام في السجود في الاقل والاكثر (أما الاقل) فهذا الفصل يتكفر ببياناه وبمسائل (أحدها) فيما يجب وضعه علي مكان السجود ولا بد من وضع الحبة خلافاً لابي حنيفة حيث قال الحبة والافت يجزئ. وضع كل واحد منهما في الآخر ولا تعين الحبة * انما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا سجدت فكن جبهتك من الارض ولا تقر قرا » ولا يجب وضع جميع الحبة علي الارض بل يكفي وضع ما يقع عليه الاسم منها وذكر القاضي ابن كيج ان أبا الحسين بن القطان حكى وجهاً انه لا يكفي وضع البعض لظاهر خبر ابن عمر والمذهب الاول للاروي عن جابر رضي الله

(١) حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا سجدت فكن جبهتك من الارض ولا تقر قرا ابن حبان من حديث طلحة بن مصرف عن مجاهد عنه في حديث طويل ورواه الطبراني من طريق ابن مجاهد عن ابيه به نحوه وقد ييض المتنزي في كلامه علي هذا الحديث في تخريج احاديث المذهب : وقال النووي لا يعرف وذكره في الخلاصة في فصل الضميف *

(الثالث) ان كان جلوسه في محل التشهد الاول للسبوق اقترش والاورك لان جلوسه حينئذ لمجرد التايمة فيتابع في الهيئة حكاه الرافعي وإذا جلس من عليه سجود سهو في آخره فوجهان حكاهما إمام الحرمين وآخرون (أحدهما) يجلس متوركا لانه آخر صلاته (والثاني) وهو الصحيح يفتersh وبه قطع صاحب العدة وآخرون وقله امام الحرمين عن معظم الأئمة لانه مستوفز لتمام صلاته فعلى هذا اذا سجد سجدتي السهو ترك ثم سلم *

(فرع) قال أصحابنا يتصور أن يتشهد أربع مرات في صلاة المغرب بان يكون مسبقا أدرك الامام بعد الركوع يتشهد أربع مرات يفتersh في ثلاثة منهن ويتورك في الرابعة *

• قال المصنف رحمه الله •

«والمستحب أن يسط اصابع يده اليسرى على فخذه وفي اليد اليمنى ثلاثة أقوال (أحدها) يضعها على فخذه مقبوضة الاصابع الا للمسبحة وهو المشهور لما روى ابن عمر رضي الله تعالى عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قعد في التشهد وضع يده اليسرى على ركبته اليسرى ووضع يده اليمنى على ركبته اليمنى وعقد ثلاثة وخمين وأشار بالسبابة» وروى ابن الزبير رضي الله عنها قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جلس اقترش اليسرى ونصب اليمنى ووضع ابهامه عند الوسطي وأشار بالسبابة ووضع اليسرى على فخذه اليسرى» وكيف يصنع بالا بهام فيه وجهان (أحدهما) يضعها بمجنب المسبحة على حرف راحته أسفل من المسبحة كما نهى عنه ثلثا وخمين لحديث ابن عمر رضي الله عنهما (والثاني) يضعها على حرف أصبعه الوسطي لحديث ابن الزبير (والقول الثاني) قاله في الاملاء يقبض المختصر والبنصر والوسطي ويسط المسبحة والا بهام لما روى ابو حميد عن النبي صلى الله عليه وسلم (والقول الثالث) أنه يقبض المختصر والبنصر ويحلق الا بهام مع الوسطي لما روى وائل بن حجر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «وضع مرفقه الايمن على فخذه اليمنى ثم عقد اصابعه المختصر والتي تليها وحلق حلقة باصبعه الوسطي على الا بهام ورفع السبابة ورأيت يشربها» *

عنه قال «رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سجد با على جبهته على قصاص الشعر» (١) ولا يجزى وضع الجبين عن وضع الجبهة وجانبها الجبهة وهل يجب وضع اليدين والركبتين والقدمين على مكان السجود فيه قولان (أحدهما) وبه قال احمد يجب وهو اختيار الشيخ ابى على لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما

(١) حديث جابر رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد با على جبهته على قصاص الشعر الدارقطني بسند فيه عبد العزيز بن عبيد الله وليس بالقوى قاله الدارقطني وقال النسائي متروك وله طريق أخرى رواها الطبراني في الاوسط من طريق ابى بكر بن ابى مريم عن حكيم ابن عمير عن جابر وأهله ابن حبان بن ابى مريم وقال روى الحفظ يحدث بالشيء وبهم فيه *

(الشرح) حديث ابن عمر رواه مسلم بلفظه وحديث ابن الزبير رواه مسلم أيضا ولفظه «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قصد في الصلاة وضع قدمه بين يديه وساقه وفرش قدمه اليمنى ووضع يده اليسرى على ركبته اليسرى ووضع يده اليمنى على فخذه اليمنى وأشار بأصبعه» وفي رواية مسلم أيضا عنه «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قيد يدعو وضع يده اليمنى على فخذه ويد اليسرى على فخذه اليسرى وأشار بأصبعه السبابة ووضع إبهامه على أصبعه الوسطى ويلمح بكفه اليسرى ركبته» وأما حديث أبي حميد قال روى أبو داود وغيره عنه بالاسناد الصحيح أنه قال «وضع كفه اليمنى وكفه اليسرى على ركبته اليسرى وأشار بأصبعه» وأما حديث وائل فرواه البيهقي بلفظه وابن ماجه بمعناه واسناده صحيح قال البيهقي ونحن نخيره ونختار ما في حديث ابن عمر وابن الزبير ثبوت خبرهما وقوة إسنادهما ومن ترجع المأثور رجعتهم في الفضل على عاصم بن كليب روى حديث وائل «وأما الفاظ الفصل فالمسبحة هي السبابة سميت مسبحة لأشارتها إلى التوحيد والتنزيه وهو التسبيح وسميت سبابة لأنه يشار بها عند الخاصة والسب (وقوله) عقد ثلاثة وخمسين شرط عند أهل الحساب أن يضع طرف المصنوع على البنصر وليس ذلك مراداً هنا بل مراده أن يضم المختصر على الراحة كما يضع البنصر والوسطى عليها وإنما أراد صفة الإبهام والمسبحة تكون اليد على الصورة التي يسميها أهل الحساب تسعة وخمسين ابتداء لرواية الحديث في صحيح مسلم وغيره كما سبق والله أعلم أما أحكام المسألة فقال الشافعي والأصحاب السنة في التشهيد جميعاً أن يضع يده اليسرى على فخذه اليسرى واليمنى على فخذه اليمنى وينشر أصابعه اليسرى جهة القبلة ويجعلها قريبة من طرف الركبة بحيث تساوى رءوسها الركبة وهل يستحب أن يفرج الأصابع أم يضمها فيه وجهان قال الرافعي (الأصح) أنه يفرجها تقريباً مقتصداً ولا يؤمر بالتفريق الفاحش في شيء من الصلاة وهذا اختيار صاحب الشامل وأكثر الخراسانيين أو كثير منهم (والثاني) يضعها موجهة إلى القبلة وهذا الثاني أصح وبه قطع الحاملي والبندنجي والروائي وآخرون وقتل الشيخ أبو حامد في تعليقه اتفاق الأصحاب عليه وأما قول امام الحرمين والغزالي ومن تابعهما لا يؤمر بضم الأصابع إلا في السجود فهو اختيار منه لأحد الوجهين والأصح خلافه والله أعلم وأما اليمنى فيضعها على طرف الركبة اليمنى ويقبض خنصرها وينصرها ويرسل المسبحة وفيما يفعل بالإبهام والوسطى الأقوال الثلاثة التي حكها المصنف وهي مشهورة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «أمرت أن أسجد على سبعة أعظم على الجبهة واليدين

(١) حديث ابن عباس أمرت أن أسجد على سبعة أعظم على الجبهة وأشار بيده إلى أفه واليدين والركبتين وأطراف القدمين متفق عليه ولمسلم من حديث البراء إذا سجدت فضع كفك وارفع مرفقك ولا يابى داود من حديث ابن عمر أن اليدين يسجدان كما يسجد الوجه فإذا وضع أحدهم وجهه فليضعها وإذا رفعه فليرفعها *

في كتب الاصحاب وانكروا على امام الحرمين والعزالي حيث حكياها أوجها وهي أقوال مشهورة (أحدها) يقبض الوسطى مع الخنصر والبنصر ويرسل الابهام مع للسبعة وهذا نصه في الاملاء (والثاني) يملق الابهام والوسطى وفي كيفية التحليق وجهان حكاهما البغوي وآخرون قالوا (أمحها) يملقها برأسها وبهذا قطع المحاملي في كتابه (والثاني) يضع آكلة الوسطى بين عقدتي الابهام (والقول الثالث) وهو الأصح أنه يقبض الوسطى والابهام أيضا وفي كيفية قبض الابهام علي هذا وجهان أصحها يضعها بجانب المسبحة كأنه عاقد ثلاثة وخمسين (والثاني) يضعها على حرف أصبعه الوسطى كأنه عاقد ثلاثة وعشرين قال أصحابنا وكيف فعل من هذه الميثاق قد أتى بالنسبة وإنما الخلاف في الأفضل قال أصحابنا وعلي الأقوال والوجه كلها يسن أن يشير بمسبحة يمينه فيرفعه إذا بلغ المزمرة من قوله لا إله إلا الله ونص الشافعي علي استحباب الإشارة للاحاديث السابقة قال أصحابنا ولا يشير بها إلا مرة واحدة وحكي الرافعي وجهها أنه يشير بها في جميع التشهد وهو ضعيف وهل يحركها عند الرفع بالإشارة فيه أوجه (الصحيح) الذي قطع به الجمهور أنه لا يحركها فلو حركها كان مكروها ولا تبطل صلاته لأنه عمل قليل (والثاني) يحرم تحريكها فإن حركها بطلت صلاته حكمة (١) عن أبي علي بن أبي هريرة وهو شاذ ضعيف (والثالث) يستحب تحريكها حكمة الشيخ أبو حامد والبندنجي والقاضي أبو الطيب وآخرون وقد يحتج لهذا بحديث وائل بن حجر رضى الله عنه أنه وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر وضع اليدين في التشهد قال « ثم رفع أصبعه فرأيت يحركها يدعو بها » رواه البيهقي بإسناد صحيح قال البيهقي يحتمل أن يكون المراد بالتحريك الإشارة بها لا تحريكها فيكون موافقا لرواية ابن الزبير وذكر بإسناده الصحيح عن ابن الزبير رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يشير بأصبعه إذا دعا لا يحركها » رواه أبو داود بإسناد صحيح وأما الحديث المروي عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم « تحريك الأصبع في الصلاة مذكرة للشيطان » فليس بصحيح قال البيهقي تفرد به

(١) ياض بالأصل

والركبتين وأطراف القدمين (١) ويروي علي سبعة آراء « وأظهرها لا يجب » قال أبو حنيفة ويروي عن مالك أيضا لأنه لو وجب وضعها لوجب الإبقاء بها عند العجز وتقرئها من الأرض كالجبهة فان

(١) (قوله) ويروي علي سبعة آراء هي في سنن أبي داود من هذا الوجه وعند أبي يعلى من رواية سعد بن أبي وقاص وزاد فيه قالها لم يضعه فقد انتقص ولمسلم عن البياس بن عبد المطلب مثله وعزاه للثوري للمتفق عليه فوم قاته في بعض نسخ مسلم دون بعض ولهذا استدركه الحاكم ولم يذكره عبد الحق وصححه ابن حبان وعزاه أصحاب الاطراف والحميدي في الجمع وابن الجوزي في جامعه وتحقيقه والبيهقي وابن تيمية في المنتقى لصريح مسلم وانكر ذلك القاضي عياض في شرح مسلم فقال لم يقع عند شيوختنا في مسلم ولم يخرج البخاري أصلا وقال البزار لان لم احدا قال الآراء إلا المياس وهو متعقب برواية ابن عباس التي في سنن أبي داود *

الواقدي وهو ضعيف قال العلماء الحكمة في وضع اليدين على الغنظين في التشهد أن يتنعموا من العبث •
(فرع) في مسائل تتعلق بالإشارة بالمسبحة (إحداها) أن تكون إشارته بها إلى جهة القبلة واستدل
له البيهقي بحديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم (الثانية) ينوي بالإشارة الإخلاص
والتوحيد ذكره المزني في مختصره وسائر الأحباب واستدل له البيهقي بحديث فيه رجل يحسول
عن الصحابي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يشير بها للتوحيد » وعن ابن
عباس رضي الله تعالى عنهما قال هو الإخلاص وعن مجاهد قال « مقبلة الشيطان » (الثالثة)
يكراه أن يشير بالسبائين من اليدين لأن سنة اليسرى أن تستمر مبسوطة (الرابعة) لو كانت
اليمنى مقطوعة سقطت هذه الاستغلا يشير بغيرها لانه يلزم ترك السنة في غيرها ومن صرح بالسألة
المتولي وهو نظير من ترك الرمل في الثلاثة ليتداركه في الأربعة لأن سنتها ترك الرمل وقد سبق
له نظائر (الخامسة) أن لا يجاوز بصره إشارته واحتج له البيهقي وغيره بحديث عبد الله بن الزبير
« أن النبي صلى الله عليه وسلم وضع يده اليمنى وأشار بأصبعه ولا يجاوز إشارته » رواه أبو داود
باسناد صحيح والله أعلم • قال المصنف رحمه الله •

﴿ ويتشهد وأفضل التشهد أن يقول التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلي عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله لما روى ابن عباس رضي الله عنهما قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة فيقول قولوا التحيات المباركات الصلوات الطيبات وذكر نوحاً فلما وحى إلي الطبري رحمه الله تعالى عن بعض أصحابنا أن الأفضل أن يقول بسم الله وبالله التحيات لله لما روى جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو خلاف المذهب وذكر التسمية غير صحيح عند أصحاب الحديث وأقل ما يجرى من ذلك خمس كلمات وهي التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلي عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله لأن هذا يأتي على معنى الجيم » (الشرح) حديث ابن عباس رضي الله عنهما صحيح رواه مسلم وقد ثبت في التشهد أحاديث (أحدها) حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال « كنا إذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا السلام على جبريل وميكائيل السلام على فلان وفلان فالتفت إلينا رسول الله صلى

قلنا يجب فيكفي وضع جزء من كل واحد منها والاعتبار في الدين ياطن الكفو في الرجلين يطون الاصابع وإن قلنا لا يجب فيعتد علي ماشاء منها ويرفع ماشاء ولا يمكنه أن يسجد مع رفع الجميع هذا هو الغالب والمقطوع به ولا يجب وضع الالف على الارض في الجود خلافا لاهمدي إحدى الروايتين حيث قال يجب وضعه مع الجبهة لنا مسبق من حديث جابر رضي الله عنه معلوم

الله عليه وسلم قال الله هو السلام فإذا صلى أحدكم فليقل التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فإنكم إذا قلمتموها أصابت كل عبد صالح في السماء والأرض أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ثم لينتخير من الدعاء أعجبه إليه فيدعو « رواه البخاري ومسلم وفي رواية للبخاري كنا نقول السلام على الله من عباده السلام على فلان وفلان فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تقولوا على الله فإن الله هو السلام » وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلنا التشهد كما يعلنا السورة من القرآن فكان يقول « التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله » رواه مسلم وفي رواية له كما يعلنا القرآن وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان عند القعدة فليكن من أول قول أحدكم التحيات لله الطيبات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله » مرواه النسائي وروى أبو داود نحوه من رواية ابن عمر وجابر ومهزة ابن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عبد الرحمن بن عبد القاري بتشديد اللام أنه سمع عمر ابن الخطاب رضي الله عنه وهو علي المنبر يعلم الناس التشهد يقول « قولوا التحيات لله الزايات لله الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله » رواه مالك في الموطأ وعن القاسم بن

أن من سجد باعلي الجبهة لا يكون أنفه على الأرض (الثانية) يجب كشف الجبهة في السجود لما روى عن خباب قال « شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حر الرضا في جباهنا واكتفنا فلم يشكنا شئ لم يزل شكوانا » ولا يجب كشف الجميع بل يكفي ما يقع عليه الاسم كما في الوضع ويجب أن يكون المكشوف من الموضوع على الأرض فلو كشف شيئاً ووضع غيره لم يجز وإنما يحصل الكشف إذا لم يكن بينه وبين موضع السجود حائل متصل به يرتفع بارتفاعه فلو سجد على طرته أو كور عمامته لم يجز لأنه لم يأنس

(١) حديث خباب بن الارت شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرضا في جباهنا واكتفنا فلم يشكنا رواه الحاكم في الأربعين له عن أبي علي بن خزيمة عن العباس بن الفضل الأصفاطي عن أحمد بن يونس عن أبي إسحاق عن سعيد بن وهب عنه بهذا وقال رواه مسلم عن أحمد بن يونس يريد أصل الحديث وهو كذلك إلا أنه ليس فيه في جباهنا واكتفنا ولا فيه لفظ حر ورواه البيهقي من هذا الوجه ومن طريق زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحاق أيضاً ورواه وابن المنذر من طريق يونس بن أبي إسحاق عن سعيد بن وهب نحو لفظ مسلم وزاد وقال إذا زالت الشمس فصلوا وكذا زادها الطبراني ولفظه في إشكنا أي لم يزل شكوا وأشار البيهقي

محمد ان عائشة رضي الله عنها كانت اذا شهدت قالت التحيات الطيبات الصلوات الزايات لله
 أشهد ان لا اله الا الله وان محمداً عبده ورسوله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام
 علينا وعلى عباد الله الصالحين» صحيح رواه مالك في الموطأ فهذه الاحاديث الواردة في التشهد وكلها
 صحيحة وأشدّها صحة باتفاق المحمدين حديث ابن مسعود ثم حديث ابن عباس قال الشافعي
 والاصحاب وبها تشهد أجزأه لكن تشهد ابن عباس افضل وهذا معنى قول المصنف وافضل
 التشهد ان يقول إلى آخره بقوله افضل التشهد دليل على جواز غيره وقد أجمع العلماء على جواز
 كل واحد منها ومن قل الاجماع القاضي أبو الطيب قال أصحابنا انما يرجح الشافعي تشهد ابن عباس
 على تشهد ابن مسعود لزيادة لفظة المباركت ولأنها موافقة لقول الله تعالى تحية من عند الله مباركة
 طيبة وقوله كما يعلننا السورة من القرآن ورجحه البيهقي قال بان النبي صلى الله عليه وسلم علمه لابن
 عباس واقرائه من أحداث الصحابة فيكون متأخراً عن تشهد ابن مسعود واضرب به واختار أبو حنيفة
 والثوري واحد وأبو ثور تشهد ابن مسعود واختار مالك تشهد ابن عمر رضي الله عنهما وأما حديث
 جابر الذي في اوله باسم الله والله فرواه النسائي وابن ماجه والبيهقي وغيرهم ولكنه ضعيف عند
 أهل الحديث كما نقله المصنف عنهم وكذا نقله البغوي ومن ضعفه البخاري والنسائي وروى
 التسمية البيهقي من طرق وضعها ونقل تضعيفه عن البخاري وذكر الحاكم أبو عبد الله في المستدرک
 أن حديث جابر صحيح ولا يقبل ذلك منه فان الذين ضعفوه أحمل من الحاكم وأثنى وأما الفاظ
 الفصل فسمي التشهد لموافقه من الشهادتين وقوله التحيات جمع تحية قال الأزهري قال الفراء (١) الملك
 وقيل البقاء الدائم وقيل السلامة وتقديره السلامة من الآفات حكاه الأزهري وقيل التحية الحيا
 والاول روى عن ابن مسعود وابن عباس وقاله ابن المنذر وآخرون قال ابن قتيبة انما قيل التحيات
 بالجمع لانه كان لكل واحد من ملوكهم تحية يحيا بها فقيل لنا قولوا التحيات لله أي الالفاظ التي
 تدل على الملك مستحقة لله تعالى وحده قال البغوي في شرح السنة لان شيتنا ما كنوا يحيون
 به الملوك لا يصلح للشأن علي الله تعالى وقوله المباركات الصلوات والطيبات بالواو كما جاء في الاحاديث الباقية ولكن
 حذفت الواو وحذف واو العطف جائز (قوله) الصلوات قيل المراد به العبادات قاله الأزهري وقيل

بجهته موضع السجود وقال أبو حنيفة يجوز السجود على كور العلامة على الناصية والسك وعلى اليد ايضا

الى ان الزيادة في قوله وقال اذا زالت الى آخره مدرجة بين ذلك زهير في روايته عن ابني اسحاق
 ورواه ابن عيينة عن الاعمش عن عمارة بن عمير عن ابني معمر عن خباب واعلمه أبو زرعة بان
 هذا الاستناد انما هو لمتن كنا نعرف قراءته باضطراب لحيته وانما روى الاعمش حديث الرمضاء
 عن ابني اسحاق عن سيد بن وهب عن خباب وم فيه وكيع فقال عن حارثة بدل سيد بن وهب

الرحمة وقيل الادعية حكاهما بغوى وقيل المراد الصلوات الشرعية وقيل الصلوات الخمس وبهذا قال ابن المنذر في الاشراف والبنديجي وصاحب العدة والبيان قال صاحب المطالع علي هذا تقدير الصلوات لله منه أى هو المتفضل بها وقيل المعبود بها (قوله) لطيات قيل معناه الطيات من الكلام الذى هو ثناء على الله تعالى وذكر له قاله الازهرى وآخرون وقال الخطابي معناه ما طالب وحسن من الكلام فيصلح أن يثنى به عليه ويدعى به دون ما لا يليق وقال ابن المنذر وابن بطال وصاحب البيان معناه الصالحة «قوله سلام عليك أيها النبي» قال الازهرى فيه قولان (أحدهما) معناه اسم الالام أى اسم الله عليك (والثاني) معناه سلم الله عليك تسلياً وسلاماً ومن سلم الله عليه سلم من الآفات كلها «قوله الالام علينا» لم أر لاحد كلاماً فى الضمير فى علينا وقاوضت فيه كباراً لفصل ان المراد الحاضرون من الامام والمؤمنين والملائكة وغيرهم «وقوله وعلى عباد الله الصالحين» العباد جمع عبد رويتا عن الاستاذ أبى القاسم اتمشبرى فى رسالته قال سمعت أبا علي الدقاق يقول ليس شيء أشرف من العبودية ولا اسم أتم للمؤمن من الوصف بالعبودية ولهذا قال الله تعالى لبيبه صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج وكانت أشرف اوقاته (سبحان الذى اسرى بعبده ليلاً) وقال تعالى (فاوحى الى عبده) والصالحون جمع صالح قال أبو اسحق الزجاج وصاحب المطالع هو اقامهم بما عليه من حقوق الله تعالى وحقوق عباده وقوله «اشهد ان لا اله الا الله» معناه اعلم وايقن «قوله رسول الله» قال الازهرى الرسول هو الذى يتابع اخبار من بعثه وقال غيره لتتابع الوحي اليه والله اعلم : واما قول المصنف لما روى جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا وقع فى المذهب وفيه مخدوف تقديره «عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يعلمهم التشهد كما يعلمهم السورة من القرآن بسم الله وبالله التحيات لله» إلى آخره وأما قوله لان هذا يأتي على معنى الجميع فينازع فيه لان لفظ التحيات لا يتضمن المباركات والصلوات والطيات «أما حكم المسألة فأكل التشهد عندنا تشهد ابن عباس بكاهل وقوم مقامه فى الكلام (١) تشهد ابن مسعود ثم تشهد عمر رضى الله عنهم وقد بينا الجميع وحكى الراعى وجهاً غريباً أن الافضل أن يقول «التحيات المباركات الزاكية والصلوات لله» ليكون جامعاً لها كلها وقال جماعة من أصحابنا منهم أبو علي الطبري يستحب أن يقول فى أوله بسم الله وبالله التحيات لله إلى آخره وقطع الجمهور بأنه لا يستحب التسمية ولم يذكرها الشافعى لعدم ثبوت الحديث فيها وحكى الشيخ أبو حامد التسمية عن علي بن أبي طالب وابن عمر رضى الله عنهم قال ولم يقل بها غيرهما من الفقهاء وأما أقل التشهد فقال

(١) كذا فى الالام وله الكشاف فمراده

إذا لم تكن مرفوعة عن الارض بحيث لا يبق اسم السجود عن احمد روايتان كاللذهين واختلف (قائمة) اصحح الراضى بهذا الحديث على وجوب كشف الجبهة فى السجود وفيه نظر لحديث انس قال لم يستطع أحدنا ان يمكن جبهته من الارض بسط ثوبه فسجد عليه فدل على اتهم كانوا

الشافعي واكثر الاصحاب أظهروا التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله « وقال جماعة وإن محمداً رسول الله كذا قلته الرافعي عن العراقيين والروائي وقال البغوي وأشهد أن محمداً رسول الله قال وقوله ابن كنج والصيدلاني فاسقطا قوله وبركاته وقالوا وأشهد أن محمداً رسول الله (قلت) وكذا رأيت نص الشافعي في الامام ثمة قلته الصيدلاني وكذا قلته الشيخ أبو حامد في تعليقه عن الامام وقال ابن سريج أظهروا التحيات لله سلام عليك أيها النبي سلام علي عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وإن محمداً رسول الله « واسقط بعضهم في الحكاية عن ابن سريج لفظ السلام الثاني فقال « السلام عليك أيها النبي وعلى عباد الله الصالحين » واسقط بعضهم الصالحين واختاره الامام أبو عبد الله الحلبي من كبار اصحابنا المتقدمين والصحيح الاول لانه تكرر في الاحاديث ولم يسقط في شيء من الروايات الصحيحة فيجب الاتيان به كله ولهذا قال الشافعي والاصحاب يمتنع لفظة التحيات لثبوتها في جميع الروايات بخلاف المباركات وما بعدها وما يدل لقوط لفظة وأشهد رواية أبي موسى السابقة وأما إسقاط الصالحين خطأ لان الشرع لم يرد بالسلام على كل العباد هنا بل خص به الصالحين فيتعين ان يكون اسقاط علينا خطأ أيضاً لان التكلم لا يدخل في الصالحين فلا يجوز حذفه فالحاصل ان في قوله ورحمة الله وبركاته ثلاثة اوجه (اصحها) وجوباً (والثاني) حذفها (والثالث) وجوب الاول دون الثاني وفي علينا والصالحين ثلاثة اوجه (اصحها) وجوبها (والثاني) حذفها (والثالث) وجوب الصالحين دون علينا وفي الشهادة الثانية ثلاثة اوجه (احدها) وأشهد ان محمداً رسول الله (والثاني) وهو الاصح وان محمداً رسول الله (والثالث) وان محمداً رسول الله والله اعلم *

(فرع) وقع في المذهب في التشهد سلام عليك أيها النبي سلام علينا بتذكير سلام في الموضعين وكذا هو في البيهقي وكذا ذكره المصنف في التنبيه وآخرون وكذا جاء في بعض الاحاديث وقال جماعة من الاصحاب السلام عليك السلام علينا بالالف واللام فيها وكذا جاء في اكثر الاحاديث واكثر كلام الشافعي ووقع في مختصر المزني السلام عليك أيها النبي سلام علينا باثبات

في حال الاختيار يباشر من الارض بالجاء وعند الحاجة كالخروجون بالخائف وحيث فلا يصح حمل الحديث على ذلك لانه لو كان مطلوبهم السجود على الخائف لاذن لهم في اتخاذ ما يسجدون عليه منفصلاً عنهم فقد ثبت انه كان يصلي على الخمرة وعلى القراش فلم انه لم ينهم الخائف وانما طلبوا منه تأخيرها زيادة على ما كان يؤخرها ويؤجلها فلم يجبه والله اعلم : وفي الباب عن ابن مسعود رواه الترمذي في اللؤلؤ من طريق زيد بن جبير عن خشف بن مالك عنه وصحح البخاري وقفه وفيه عن جابر رواه الطبراني في الصغير والمقبلي في الضعفاء واعله يبلط رابيه عن ابن المنكدر وقال

الالف واللام في الاول دون الثاني وافتح اصحابنا علي ان جميع هذا جائز لكن الالف واللام افضل لكثرة في الاحاديث وكلام الشافعي وزيادته فيكون احوط ولو افقته سلام التحلل من الصلاة والله اعلم * قال المصنف رحمه الله *

(قال في الام وان ترك الترتيب لم يضر لان المقصود يحصل مع ترك الترتيب ويستحب اذا بلغ الشهادة ان يشير بالسبحة لما روينا من حديث ابن عمر وابن الزبير ووائل بن حجر رضي الله تعالى عنهم وهل يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في هذا التشهد فيه قولان قال في القديم لا يصلي لانها لو شرعت الصلاة فيه عليه لشرعت على آله كالتشهد الاخير وقال في الام يصلي عليه لانه قعود شرع فيه التشهد فشرع فيه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كالتقوى في آخر الصلاة) * (الشرح) قوله قعود شرع فيه التشهد احتراز من الجلوس بين السجدين ومن جلسة الاسراحة

وحاصل ما ذكره ثلاث مسائل (احدها) استحباب الاشارة بالسبحة وقد سبق بيان هذه المسألة وفروعها وبيان احاديثها وما يتعلق بها في السابق (الثانية) لفظ التشهد متعين فلا يبدله بمعناه لم تصح صلاته ان كان قادراً على لفظه بالعربية فان عجز اجزأته ترجمته وعليه التعلم وقد سبق بيان هذه المسألة في فصل التكميل وحكي القاضي ابو الطيب وجها انه لو قال أعلم ان لا اله الا الله بدل أشهد اجزأه لانه بمعناه والصحيح المشهور انه لا يجزيه كاثار الكلمات وينبغي ان يأتي بالتشهد مرتباً فان ترك ترتيبه نظر ان غيره تغييراً مبطلا للمعنى لم تصح صلاته وتبطل صلاته ان تعمد له لانه كلام اجنبي وان لم يغيره فطريقان المذهب صحة وهو المنصوص في الاموه قطع العراقيون وجماعة من الخراسانيين (والثاني) في صحته وجان وقيل قولان حكاه الخراسانيون وصاحب الحاوي وقطع القاضي حسين والمتولي بانه لا يصح والصحيح الاول وقد روى مالك في الموطأ والبيهقي باسناد صحيح عن عائشة رضي الله عنها انها كانت تقول في التشهد « أشهد ان لا اله الا الله واشهد أن محمداً عبده ورسوله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين » وقد سبق بيانه قريباً (الثالثة) هل تشرع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عقب التشهد الاول فيه قولان مشهوران (قديم) لا يشرع وبه قطع ابو حنيفة واحمد واسحق وحكي عن عطاء الشعبي والنخعي والثوري (والجديد) الصحيح عند الاصحاب تشرع ودليلها في الكتاب وحكي المحامي في المجموع طريقين (احدهما) هذا (والثاني) يسن قولاً واحداً وحكي صاحب العدة طريقين

مجهول وقد وثقه الطبراني وقال انه لم يرو غير هذا الحديث . (فائدة) قال البيهقي احاديث كان يسجد على كور عمامته لا يثبت منها شيء يعني مرفوعاً وحكي عن الازواجي انه قال كانت عمامة القوم صفراء ليتنقوا كان السجود على كورها لا يمنع من وصول الجبهة الى الارض وقال الحسن كان اصحاب رسول الله ﷺ يسجدون وايديهم في نياهم ويسجد الرجل منهم على عمامته علقه البخاري

(أحدهما) قولان (والثاني لا يسن قولاً واحداً فحصل ثلاث طرق المشهور في المسألة قولان والصحيح أنها تسن وهو نص في الام والاملاء واما الصلاة على الآل في التشهد الاول ففيه طريقتان (أحدهما) وفيه قطع المصنف وسائر العراقيين لا يشرع (والثاني) حكاه الخراسانيون انه ينبغي على وجوبها في التشهد الاخير فان لم نوجبها وهو المذهب لم تشرع هنا والا فقولان كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قال الرافعي فان قلنا لاتسن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول ولا في التثنية ففعلها في احدهما او جيناها على الاول في الاخير ولم نسنها في الاول فان اتى بها فيه قد قل ركنا الي غير موضعه وفي بطلان الصلاة به خلاف وتفصيل يأتي ان شاء الله تعالى *

(فرع) قال أصحابنا يكره أن يزيد في التشهد الاول على لفظ التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والآل إذا سناهما فيكره أن يدعو فيه أو يطوله بذكر آخر فان فعل لم تبطل صلاته ولم يسجد لله سوا طوله عدداً أو سهواً هكذا قل هذه الجملة الشيخ أبو حامد عن نص الشافعي وافق الاصحاب عليها وقد محتج له بحديث أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وسلم «كان في الركعتين الاوليين كأنه على الرسف قالوا حتي يقوم» رواه أبو داود والترمذي والنسائي وقال الترمذي هو حديث حسن وليس كما قال لأن أبا عبيدة لم يسمع أباه ولم يدركه باتفاقهم وهو حديث منقطع * قال المصنف رحمه الله *

﴿ثم يقوم الى الركعة الثالثة معتدلاً على الأرض يديه لما روينا عن مالك بن الحويرث في الركعة الاولى ثم يصلي ما بقي من صلاته مثل الركعة الثانية إلا فيما بيناه من الجهر وقرأة السورة﴾

﴿الشرح﴾ مذهبتنا أنه يقوم إلى الثالثة معتدلاً يديه على الأرض وسبق بيان مذاهب العلماء في ذلك ودليلنا ودليلهم قال الشافعي والاصحاب وقوم مكبر أو يتندى التكبير من حين يتندى *

وصله البيهقي وقال هذا أصح ما في السجود على الإمامة موقوفاً على الصحابة : واخرج أبو داود في المراسيل عن صالح بن حيوان السبائي ان رسول الله ﷺ رأى رجلاً يسجد الى جنبه وقد اعتم على جنبه فصر عن جنبه وعن عياض بن عبد الله قال رأى رسول الله ﷺ رجلاً يسجد على كور الإمامة قائماً بيده ارض عمامته : وأما الاحاديث التي أشار اليها البيهقي فوردت من حديث ابن عباس وابن ابي اوفى وجابر وأنس : أما ابن عباس ففي الحلية لابي نعيم في ترجمة ابراهيم بن ادم وفي استاده ضعفاء : وأما ابن ابي اوفى ففي الطبراني الاوسط وفيه قائم أبو الوراق وهو ضعيف : وأما جابر ففي كامل ابن عدي وفيه عمرو بن شمر وجابر الجعفي وهما متر وكان : وأما انس ففي علل ابن ابي حاتم وفيه حسان بن سياه وهو ضعيف وقال أبو حاتم هذا حديث منكرو ورواه عبد الرزاق عن عبد الله بن عمر عن سليمان بن موسى عن مكحول مرسلًا : وعن يزيد بن الأصم أنه سمع ابا هريرة أن رسول الله ﷺ يسجد على كور عمامته قال ابن ابي حاتم هذا حديث باطل والله اعلم *

القيام ويعد إلى أن ينتصب قائماً وقد سبق في فصل الركوع حكاية قول فقهاء الحراسانيون أنه لا يعد والصحيح الاول وينكر علي المصنف كونه ترك ذكر التكبير وهو سنة بلا خلاف للاحاديث الصحيحة التي سبق ذكرها في فصل الركوع وهذا الذي ذكرناه من استحباب ابتداء التكبير من القيام هو منهي ومنهجه جماهير العلماء وعن مالك روايتان (أحدهما) هكذا (والثانية) وهو أن شرعته أنه لا يكبر في حال قيامه فإذا انتصب قائماً ابتداءً التكبير قال ابن بطال للمالكى وهذا الذي وافق الجمهور أولي قال وهو الذي تشهد له الآثار قال أصحابنا ثم يصلي الركعة الثالثة كالثانية إلا في الجهر وقراءة السورة فيها قولان سبقا هل تشرع أم لا فإن شرعت فهي أخف من القراءة في الثانية كما سبق وجهان في استحباب رفع اليدين إذا قام من التشهد الاول وذكرنا أن المشهور في المذهب أنه لا يستحب وأن الصحيح أو الصواب أنه يرفع يديه وبسطنا دلائله والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

(فإذا بلغ آخر الصلاة جلس للتشهد وتشهد وهو فرض لما روى ابن مسعود رضي الله عنه قال «كنا قول قبل أن يفرض علينا التشهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم السلام على الله قبل عباده السلام على جبريل وميكائيل السلام على فلان فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تقولوا السلام على الله فإن الله هو السلام ولكن قولوا التحيات لله»)*

(الشرح) إذا بلغ آخر صلاته جلس للتشهد وتشهد وهذا الجلوس والتشهد فيه فرضان عندنا لا تصح الصلاة إلا بهما وبه قال الحسن البصري وأحمد وإسحاق وداود وحكاه ابن المنذر عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ونافع مولي ابن عمر وغيرهما وقال أبو حنيفة ومالك الجلوس بقدر التشهد واجب ولا يجب التشهد وحكي الشيخ أبو حامد عن علي بن أبي طالب والزهرى والنخعي ومالك والأوزاعي والثوري أنه لا يجب التشهد الاخير ولا جلوسه الا ان الزهرى ومالك والأوزاعي قالوا لو تركه سجد للهو وعن مالك رواية كافي حنيفة والاشعره ان الواجب الجلوس بقدر السلام فقط واحتج لهم بحديث المسيء صلته ويحدث عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الا فرقي عن بكر بن سوادة عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قعد الامام في آخر صلاته ثم أحدث قبل ان يتشهد فقد تمت صلاته» وفي رواية ثم أحدث قبل أن يكمل فقد تمت صلاته» رواه ابو داود والترمذي والبيهقي وغيرهم وألفاظهم مختلفة وعن علي رضي الله تعالى عنه موقوفاً وقياساً على التشهد الاول والتسبيح للركوع واحتج أصحابنا بحديث ابن مسعود

قل أصحابنا عن مالك «لنا حديث خباب وايضا قد روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال «الزق جبهتك بالأرض» (١) ولو سجد على طرف كه او ذيله نظر ان كان يتحرك بحر كته قياماً وقوداً لم يحز

المذكور في الكتاب وهو صحيح بهذا اللفظ رواه الدارقطني والبيهقي وقالوا إسناده صحيح قال أصحابنا وفيه وجان (أحدهما) قوله قيل أن يفرض التشهد قبل على أن يفرض (والثاني) قوله صلى الله عليه وسلم ولكن قولوا التحيات لله وهذا أمر والأمر للجواب ولم يثبت شيء صريح في خلافه قال أصحابنا ولأن التشهد يشبه بالقراءة لأن القيام والقعود لا يتميز العبادة منهما عن العادة فوجب فيها ذكر لتمييز بخلاف الركوع والسجود وأما الجواب عن حديث النبي صلى الله عليه وسلم قال أصحابنا إنما لم يذكر له لأنه كان معلوما عنده ولهذا لم يذكر له النية وقد اجتمعنا على وجوبها ولم يذكر القعود للتشهد وقد وافق أبو حنيفة على وجوبه ولم يذكر السلام وقد وافق مالك والجمهور على وجوبه والجواب عن حديث ابن عمر أنه ضعيف باتفاق الحفاظ ممن نص على ضعفه الترمذي وغيره وضعفه ظاهر قال الترمذي ليس إسناده بقوى وقد اضطربوا فيه قال العلماء وضعفه من ثلاثة أوجه (أنه مضطرب والافريقي ضعيف أيضا باتفاق الحفاظ وبكر بن سواد لم يسمع من عبد الله بن عمرو وأما الملقول عن علي رضي الله عنه فضيف أيضا ضعفه البيهقي وروى بإسناده عن أحمد بن حنبل أن هذا لا يصح. وأما القياس على التسبيح في الركوع فقد سبق الجواب عن عمنه عن قياسهم على التشهد الأول أن النبي صلى الله عليه وسلم جبر تركه بالسجود ولو كان فرضا لم يجبر ولم يجز هذا التشهد: قال امام الحرمين في (١) ولم يزل المسلمون يجبرون الأول بالسجود دون الثاني والله أعلم *
(فرع) أجمع العلماء على الأسرار بالتشهدين وكرهة الجهر بهما واحتجوا به بحديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال «من السنة أن يخفي التشهد» رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن. والحاكم في المستدرک وقال حسن صحيح علي شرط البخاري ومسلم قال الترمذي والعمل عليه عند أهل العلم * قال المصنف رحمه الله تعالى *
(والسنة في هذا القعود أن يكون متود كافئ خرج رجل من جانب بركة الأيمن ووضع يمينه على الأرض لما روى أبو حميد رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جلس في الأولى جلس على قدمه اليسرى ونصب قدمه اليمنى وإذا جلس في الأخيرة جلس على اليمنى وجعل بطن قدمه اليسرى تحت مابض اليمنى ونصب قدمه اليمنى ولأن الجلوس في هذا التشهد يطول فكان التورك فيه أمكنا والجلوس في التشهد الأول يقصر فكان الاقتراح فيه أشبه ويتشهد على ما ذكرناه *
(الشرح) وهذه المسئلة قد سبقت بلأئها وفروعها ومذاهب العلماء فيها في الفصل الذي قبل هذا * قال المصنف رحمه الله *
(فاذا فرغ من التشهد صلى على النبي صلى الله عليه وسلم وهو فرض في هذا الجلوس لما روت عائشة

(١) يابض بالأصل
وله في كتاب
الأساليب

ككورا الإمامة وإن طال وكان لا يتحرك بحر كتفلا بأس لأن في حكم المنفصل عنه فاشبهه بالو سجد على ذيل غيره وإذا أوجبا وضع الركبتين والتقدمين فلا وجوب كشتمهما إلا الركبتان فلا نهما من العورة أو

رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يقبل الله صلاة الا بطهور وبالصلاة علي »
والافضل أن يقول اللهم صل علي محمد وعلي آل محمد كما باركت علي ابراهيم وعلي آل ابراهيم انك
حميد مجيد لما روى كعب بن عجرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ذلك
والواجب من ذلك اللهم صل علي محمد وفي الصلاة علي آله وجهان (أحدهما) يجب لما روى أبو حميد
قال « قالوا يا رسول الله كيف نصلي عليك فقال قولوا اللهم صل علي محمد وأزواجه وذريته كما
صليت علي ابراهيم وبارك علي محمد وعلي أزواجه وذريته كما باركت علي ابراهيم انك حميد مجيد »
والمنهج أنها لا يجب للاجماع * »

(الشرح) الذي اراه تقديم الاحاديث الواردة في الصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم وعلي آله
عن كعب بن عجرة رضي الله عنه قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا قد علمنا
أوعرفنا كيف نلم عليك فكيف نصلي عليك قال قولوا اللهم صل علي محمد وعلي آل محمد كما
صليت علي ابراهيم انك حميد مجيد اللهم بارك علي محمد كما باركت علي ابراهيم انك حميد مجيد »
رواه البخاري ومسلم بهذا اللفظ وفي رواية لابي داود « كما صليت علي ابراهيم وكما باركت علي
ابراهيم وآل ابراهيم » وعن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه انهم قالوا يا رسول الله كيف نصلي
عليك قال « قولوا اللهم صل علي محمد وعلي أزواجه وذريته كما صليت علي آل ابراهيم وبارك علي
محمد وعلي أزواجه وذريته كما باركت علي آل ابراهيم انك حميد مجيد » رواه البخاري ومسلم
وهذا اللفظ وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال « قلنا يا رسول الله هذا السلام عليك
فكيف نصلي عليك قال قولوا اللهم صل علي محمد عبدك ورسولك كما صليت علي ابراهيم وبارك
علي محمد وآل محمد كما باركت علي ابراهيم وآل ابراهيم » رواه البخاري في صحيحه وفي وسط كتاب
الدعوات بهذه الاحرف وقد رأيت بعض الحفاظ المتأخرين الكبار عزاه الي البخاري في غير
هذا الموضع وفيه التصريح بقوله كما صليت علي ابراهيم وهي لما يندحيه (١) وعن أبي مسعود الانصاري
البرقي رضي الله عنه قال « أتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن في مجلس سعد بن عبادَةَ فقال
له بشير بن سعد أمرنا الله عز وجل أن نصلي عليك يا رسول الله فكيف نصلي عليك فسكت
رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تمنينا أنه لم يسأل ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قولوا اللهم
صل علي محمد وعلي آل محمد كما صليت علي آل ابراهيم وبارك علي محمد وعلي آل محمد كما باركت علي
آل ابراهيم انك حميد مجيد والسلام كما قد علمتم » رواه مسلم بهذا اللفظ وفي رواية كيف « نصلي
عليك أذلحن صلينا عليك في صلاتنا قال قولوا اللهم صل علي محمد النبي الامي وعلي آل محمد كما صليت

(١) كذا بالاصل
رو.

متصلان بالعبادة فلا يبين بتعظيم الصلاة كشفها واما التمدان فلانه قد يكون ما سحالي الخفي وكشفها
ابطال طهارة المسح وتفويت تلك الرخصة واما اليدان اذا أوجبتا وضعهما ففي كشفها قولان احدهما يجب

على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد النبي الامي وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد» رواها ابو حاتم بن حبان بذكر الحاء والخاء اكم ابو عبد الله في صحيحها والدارقطني والبيهقي واحتجوا بها قال الدارقطني هذا إسناد حسن وقال الحاكم هذا حديث صحيح وفي هذه الرواية قادتان (احدهما) قوله اذا نحن صلينا عليك في صلاتنا (والثانية) قوله كما صليت على ابراهيم لان أكثر روايات هذا الحديث ليس فيها ذكر ابراهيم انما فيها كما صليت على آل ابراهيم وعن فضالة بن عبيد رضي الله عنه قال «سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يدعو في صلاته لمجد الله ولم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم قال رسول الله ﷺ عجل هذا ثم دعا فقال له ولغيره اذا صلي احدكم فليبدأ بتحميد الله والثناء عليه ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو بعد بما شاء» رواه ابو داود والترمذي والنسائي وابو حاتم بن حبان - بكسر الحاء - وأبو عبد الله الحاكم في صحيحهما وغيرهم قال الترمذي حديث حسن صحيح وقال الحاكم حديث صحيح على شرط مسلم وفي المسألة احاديث كثيرة غير ما ذكرناه واما كعب بن عجرة - بضم العين واسكان الجيم والراء - فهو ابو محمد ويقال ابو عبد الله ويقل ابو اسحق بن عجرة الانصاري السلمي شهد بيعة الرضوان توفي بالمدينة سنة اثنين وقيل ثلاث وقيل احدى وخمسين وهو ابن خمس وسبعين سنة وقيل غير ذلك (وقوله) حميد مجيد قال أهل اللغة والمعاني والمفسرون الحميد بمعنى الحمود وهو الذي تحمد افعاله والمجد المألج وهو من كل في الشرف والكرم والصفات الحمودة «أما أحكام المسألة فالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير فرض بلا خلاف عندما الاما سأذكره من ابن المنذر ان شاء الله تعالى فان من اصحابنا وفي وجوبها على الآل وجان وحكامها امام الحرمين والفرازي قولين والمشهور وجان (الصحيح) المنصوص وبه قطع جمهور الاصحاب آنها لا يجب والثاني تجب ولم يبين الجمهور قائله من اصحابنا وقديته ابو علي البنديجي في كتابه الجامع وأبو الفتح سليم الرازي في تقريره وصاحبه الشيخ أبو الفتح نصر الملقمي في تهذيبه وصاحب العدة قالوا هو قول الترمذي من اصحابنا - بمناء من فوق مضمومة ثم راء ساكنة ثم باء موحدة مضمومة ثم جيم - واحتج له بحديث أبي حمير ليس فيه ذكر الآل وكان ينبغي ان يحتج بما ذكرناه من الاحاديث الصحيحة المصروفة بالصلاة على الآل ولعل المصنف أراد بالآل الاهل وهم الزواجر والقرية المذكورة في الحديث وهو أحد المذاهب في ذلك كما سأذكره في فرع مستقل ان شاء الله تعالى قال المصنف رحمه الله

لحديث خباب واصحابها لا يجب لان المقصود من السجود اظهار هيئة الخضوع وغاية التواضع وقد حصل ذلك بكشف الجبهة وأيضا فلانه قد يشق ذلك عند شدة الحر والبرد بخلاف الجبهة فانها بارزة بكل حال فان أوجبنا الكشف كفي كشف البعض من كل واحدة منهما كما ذكرنا في الجبهة (الثالثة) إذا هوى من الاعتدال ووضع الجبهة وسائر أعضائه على الارض فلو وضع أعالي

غيره وهذا الوجه مردود بإجماع الامة قيل قاله ان الصلاة على الآكل لا تجب قال الشافعي والاصحاب والافضل في صفة الصلاة ان يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد إلى آخر ما ذكره المصنف وينبغي أن يجمع ما في الاجاديث الصحيحة السابقة فيقول اللهم صل على محمد عبدك ورسولك النبي الامي وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد واما أقل الصلاة فقال الشافعي والاصحاب هو ان يقول اللهم صل على محمد فلو قال صلى الله على محمد فوجان حكهما صاحب الحاوي قال وهما كالوجهين في قوله عليكم السلام والصحيح أنه يجزئه وبه قطع صاحب التهذيب وفي هذا دليل على انه لو قال اللهم صل على النبي أو على أحد أجزأه وكذا قطع الرافعي بأنه لو قال صلى الله على رسوله أجزأه قال وفي وجه يكفي أن يقول صلى الله عليه والكتابة ترجع الي قوله في التشهد وأشهد أن محمدا رسول الله قال وهذا نظر الى المعنى وقال القاضي حسين في تعليقه لا يجزئه أن يقول اللهم صل على احمد أو النبي بل نسية محمد صلى الله عليه وسلم واجبة قال بغوى وغيره وأقل الصلاة على الآكل اللهم صل على محمد وآله ويشترط أن يأتي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد فراغ من التشهد والله اعلم

(فرع) في بيان آل النبي صلى الله عليه وسلم بالمأمور بالصلاة عليهم وفيهم ثلاثة أوجه لامحابتنا (الصحيح) في المذهب أنهم بنو هاشم وبنو المطلب وهو الذي نص عليه الشافعي في حرمة وقته عن الازهرى والبيهقي وقطعه به جمهور الاصحاب (والثاني) أنهم عترته الذين ينسبون اليه صلى الله عليه وسلم وهم اولاد فاطمة رضي الله عنها وولدهم أبدا حكمة الازهرى وآخرون (والثالث) أنهم كل المسلمين التابعين له صلى الله عليه وسلم الى يوم القيامة حكمة القاضي أبو الطيب في تعليقه عن بعض أصحابنا واختاره الازهرى وآخرون وهو قول سفيان الثوري وغيره من المتقدمين رواه البيهقي عن جابر بن عبد الله الصحابي وسفيان الثوري وغيرهما واحتجوا بقول الله تعالى (أدخلوا آل فرعون أشد العذاب) والمراد جميع أتباعه كلهم قال البيهقي ويحتج لهم بقول الله تعالى لنوح صلى الله عليه وسلم (احمل فيها من كل زوجين اثنين وأهلك) (قال ابن أبي من أهلي وان وعدك الحق وأنت أحكم الحاكمين)

أعضائه مع الاسافل ثلاث هيئات (إحداها) أن تكون الاعالي أعلى ككل وضع رأسه على شيء مرتفع وكان رأسه أعلى من حقه فلا يجزئه ذلك لان اسم السجود لا يقع على هذه الهيئة فصار كالوأكب ومد رجله (والثانية) أن تكون الاسافل أعلى فهذه هيئة التنكس وهي المطلوبة ومهما كان المكلن مستويا فيكون الحقو أعلى لامحالة وان كان موضع الرأس مرتفعا قليلا فقد ترتفع أسافله وتحصل هذه الهيئة ايضا (والثالثة) ان يتساوى الاعالي والاسافل لارتقاء موضع الجبهة وعدم رفعه

قال يانوح انه ليس من أهلك انه عمل غير صالح (فلخرجه بالشرك عن أن يكون من أهل نوح قال البيهقي وقد أجاب الشافعي عن هذا قال الذي نذهب اليه أن معنى الآية انه ليس من أهلك الذي امرناك بحملهم لانه تعالى قال (وأهلك الا من سبق عليه القول منهم) فأعلمه أنه امره أن لا يحمل من أهله من يسبق عليه القول من أهل معصيته بقوله تعالى (انه عمل غير صالح) وعن واثلة بن الأسقع رضي الله عنه قال « جئت أطلب عليا رضي الله عنه فلم أجده فسالته فاطمة رضي الله تعالى عنها اطلق الي رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعوه فاجلس فجاء مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخلنا فدخلت معهما فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم حسنا وحسنا فاجلس كل واحد منهما على فخذه وأدنى فاطمة من حجره وزوجها ثم لف عليهم ثوبه وانه منتبذ فقال انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهر كمْ تطهيرا اللهم هؤلاء أهلي اللهم حق قال واثلة قلت يا رسول الله وأنا من أهلك قالوا أنت من أهلي قال واثلة انها لمن أرجو ما أرجوه » قال البيهقي هذا إسناد صحيح قال وهو إلى تخصيص واثلة بذلك أقرب من تعميم الامة كلها بؤكاه جعل واثلة في حكم الأهل تشبيها بمن يستحق هذا الاسم لتحقيقا وامامارواه ابو هريرة نافع السلي عن أنس عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه سئل من أكل محمد « قال كل مؤمن نقي » فقال البيهقي هذا ضعيف لا يحمل الاحتجاج به لان ابا هريرة كذبه يحيى بن معين وضمفه احمد وغيره من الحفاظ واحتج الشافعي ثم البيهقي والاصحاب لمذهب الشافعي ان الأكل هم بنو هاشم وبنو المطلب بقوله صلى الله عليه وسلم « ان الصدقة لا تحمل لمحمد ولا لآل محمد » رواه مسلم *

(فرع) في مذاهب العلماء في الصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير : قد ذكرنا أن مذهبنا أنها فرض فيموتله اصحابنا عن عمر بن الخطاب وابنه رضي الله تعالى عنهما وتعلمها الشيخ ابو حامد عن ابن مسعود وابي مسعود البدرى رضي الله تعالى عنهما ورواه البيهقي وغيره عن الشعبي وهو إحدى الروايتين عن احمد وقال مالك وابو حنيفة واكثر العلماء هي مستحبة لا واجبة حكاه ابن المنذر عن مالك وأهل المدينة وعن الثوري وأهل الكوفة وأهل الرأي وجملة من أهل العلم قال ابن المنذر وبه أقول وقال اسحق ان تركها عمدا لم تصح صلاته وان تركها سهوا رجوت ان تجزئه واحتج لهم بمحدث « المنيء صلاته » ومحدث ابن مسعود في التشهد ثم قال في آخره فاذا فعلت هذا فقد تمت صلاتك واحتج اصحابنا بقوله تعالى (صلوا على رسولنا) قال الشافعي رحمه الله تعالى اوجب الله تعالى بهذه الآية الصلاة واولي الاخوان بها حال الصلاة قال اصحابنا الآية تقتضي وجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم وقد أجمع العلماء أنها لا تجب في غير الصلاة

الاسفل ففيها تردد للشيخ ابى محمد وغيره والظاهر أنها غير مجزئة أيضا وهذا هو المذكور في الكتاب وكذلك أورد صاحب التهذيب حيث قال وحده الجردان تكون أسافل بدنه أعلى من اعالي غلوت تعذر

قال الكرخي مجروح بالاجماع قبله: واحتجوا ايضا بالاحاديث الصحيحة الساجدة: واجابوا عن حديث «المسيح صلته» بأنه محمول على أنه كان يطل التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولم يحتاج الى ذكرهما كما لم يذكر الجلوس وقد أجمعنا على وجوبه وانما ترك العلم به كما تركت النية لعلها والجواب عن حديث ابن مسعود أنه ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم باتفاق الحفاظ وسيأتي إيضاح ادراجها وقول الحفاظ فيه في مسألة الخلاف في وجوب السلام ان شاء الله تعالى *

* قال المصنف رحمه الله *

«ثم يدعو بما أحب لما روى ابو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إذا تشهد أحدكم فليتعوذ من أربع من عذاب النار وعذاب القبر وقتنة الحيا والمات وقتنة المسيح الدجال ثم يدعو لنفسه بما يذله فان كان اماما لم يطل الدعاء والافضل ان يدعو لما روى علي رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول بين التشهد والتسليم «اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت اعلم به مني أنت المقدم وانت الموقر لا اله الا انت» *

«الشرح» حديث ابي هريرة رواه البخاري ومسلم دون قوله ثم يدعو لنفسه بما يذله واليهيقي والتسائي بهذه الزيادة باسناد صحيح وحديث علي رضي الله عنه رواه مسلم: قال أهل اللغة العذاب كل ما يفي الانسان ويشق عليه وأصله المنع وسمي عذابا لانه يمنعه من المعاودة ومنع غيره من مثل ما فعله (وقوله) قنة الحيا والمات أي الحياة والموت والمسيح بفتح الميم وتخفيف السين وباء المعلقة وهو الصواب في ضبطه (وقيل) أشياء اخر ضيعه بنسطها في تهذيب اللغات قال ابو عبيد وغيره المسيح هو المسموح العين وبهسي الدجال وقال غيره مسمحة الارض فهو فعل بمعنى فاعل (وقيل) المسيح الاور وقال ابو العباس ثعلب المسيح الكذاب والدجال من الدجل وهو التغطية تسمى بذلك تمويهه وتغطيته

هذه الهيئة لمرض او غيره فهل يجب وضع وسادة ونحوها ليضع الجبهة عليها ام يكفي انها الرأس الى الحد الممكن من غير وضع الجبهة على شيء فيه وجها حكلها في النهاية (اظهرها) عند صاحب الكتاب انه يجب وضع شيء ليضع الجبهة عليه لان الساجد يلزمه هيئة التنكس ووضع الجبهة فاذا تعذر احد الامرين يأتي بالثاني محافظة على الواجب بقدر الامكان (والثاني) انه لا يجب ذلك لان هيئة السجود قاتنة وان وضع الجبهة على شيء فيكفيه الانحناء بالقدر الممكن وهذا أشبه بكلام الاكثرين ولا خلاف أنه لو عجز عن وضع الجبهة على الارض وقدر على وضعها على وسادة مع رعاية هيئة التنكس يلزمه ذلك ولو عجز عن الانحناء أشار بالرأس ثم بالطرف كما تقدم فظهر هذا شرح مسائل الكتاب: وامامنا يتعلق بالفاظلة (قوله) واقفه وضع الجبهة يجوز أن يطل بالماء لان عنده الجبهة غير متعينة كما سبق (وقوله) مكشوفة كذلك لان عنده يجوز أن يسجد على كور العمامة وقوله بقدر ما ينطلق عليه الاسم يجوز ان يرجع الى القدر الموضوع منها ويجوز أن يرجع الى المكشوف

الحق يخالطه وتجب له وقيل غير ذلك (وقوله) أنت للقدم وأنت المؤخر أى يقدم من لطف به إلى رحته وطاعته بفضله ويؤخر من شاء عن ذلك بعده. أما أحكام المسألة فاتفق الشافعي والاصحاب على استحباب الدعاء بعد التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقبل السلام قال الشافعي والاصحاب وله أن يدعو بما شاء من أمور الآخرة والدنيا ولكن أمور الآخرة أفضل وله الدعاء بالدعوات للمأثورة في هذا الموطن والمأثورة في غيره. له أن يدعو بغير المأثور وبما يريد من أمور الآخرة والدنيا وحكي إمام الحرمين عن والده الشيخ أبي محمد الجويني أنه كان يتروى قول اللهم ارزقني جارية صفتها كذا وكذا ويعمل إلى منعه وأنه يطل الصلاة والصواب الذي عليه جمهور الاصحاب أنه يجوز كل ذلك ولا تبطل الصلاة بشيء. منود ليله الأحاديث الصحيحة التي سنذكرها في فرع مفرد أن شاء الله تعالى منها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «ثم لينتخير من الدعاء ما شاء» ونحو ذلك من الأحاديث ولا فرق في استحباب هذا الدعاء بين الإمام والمأموم والمنفرد وهكذا نص عليه الشافعي في الأموه قطع الجمهور وحكي الرافعي وجها أنه لا يستحب الدعاء للإمام وهذا غلط صريح يخالف للأحاديث الصحيحة ولنصوص الشافعي والاصحاب قال الشافعي في الإمام أحب لكل مصل أن يزيد على التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الله عز وجل ودعاء في الركعتين الأخيرتين وأرى أن يكون زيادة ذلك أن كان أمما أقل من قدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قليلا لا تخفيف عن خلفه وأرى أن يكون جلوسه وحده أكثر من ذلك ولا أكره ما طال ما لم يخرج ذلك إلى سهو أو تخاف به سهواً وإن لم يزد على التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كرهت ذلك ولا إعادة عليه ولا سجود سهو هذا نصه نقلته من الأم بحروفة وفيه فوائد والله أعلم.

(فرع) في أدعية صحيحة بين التشهد والتسليم وفي غير ذلك من أحوال الصلاة (منها) حديث علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إذا صلى أحدكم فليقل التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته» السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن

وعلى التقدير فليعلم بالواو إشارة إلى الوجه الذي حكاه ابن القطان (وقوله) فإن أوجبنا وضع اليدين ففي كشفهما قولان بعد ذكر القولين فيها وفي الركعتين والقلمين جميعا ففيه تنبيه علي أن كشف الركبتين والقلمين لا يجب بخلاف (وقوله) لو كشف الجبهة واجب لا حاجة إليه بعد قوله أولا مكشوفة واعلم أنه يعتبر في أقل السجود وراء ما ذكره أمور (أحدها) الطمأنينة كافي الركوع خلافا لابي حنيفة وكأنه ترك ذكرها هنا اكتفاء بما سبق (والثاني) لا يكفي في وضوء الجبهة إلا مساس بل يجب أن يتحامل على موضع سجوده بقل رأسه وعنقه حتى تستقر جبهته وتثبت قال صلى الله عليه وآله وسلم «ممكن جبهتك من الأرض» فلو كان يسجد على قطن أو حشيش أو علي شيء محشوبهما فمن الشيخ أبي محمد أنه ينبغي أن يتحامل قدر ما يظهر أثره على يده لو فرض تحتته وقال في التهذيب

محمداً عليه ورسوله ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه فيدعو » رواه البخاري ومسلم وفي رواية لمسلم « ثم يتخير من المسألة ماشاء » وفي رواية له « ثم ليتخير من الدعاء » وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا فرغ أحدكم من التشهد فليتعوذ بالله من أربع من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات ومن شر فتنة المسيح الدجال » رواه البخاري ومسلم وهذا لفظه وفي رواية لمسلم « إذا تشهد أحدكم فليستعذ بالله من أربع يقول اللهم اني أعوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات ومن فتنة المسيح الدجال » وفي رواية لمسلم أيضا عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اللهم اني أعوذ بك من عذاب القبر وعذاب النار وفتنة المحيا والممات وشر المسيح الدجال » وعن عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يدعو في الصلاة اللهم اني أعوذ بك من عذاب القبر وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال وأعوذ بك من فتنة المحيا والممات اللهم اني أعوذ بك من اللأثم والمغرم فقال له قائل ما أكثر ما يستعينن اللأثم والمغرم فقال ان الرجل اذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف » رواه البخاري ومسلم وعن طلوس عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان يعلمهم هذا الدعاء كما يعلمهم السورة من القرآن يقول قولوا اللهم اننا نعوذ بك من عذاب جهنم وأعوذ بك من عذاب القبر وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال وأعوذ بك من فتنة المحيا والممات » رواه مسلم ثم قال بلغني أن طلوسا قال لآبته دعوت به في صلاتك فقال لا فقال أعد صلاتك وعن عبد الله بن عمرو بن العاص عن أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنهم قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم علفني دعاء أدعو به في صلاتي فقال « قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب الا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك انت الغفور الرحيم » رواه البخاري ومسلم (قوله) ظلما كثيرا هو بالثاء للثقل في أكثر الروايات وفي بعض الروايات كبيرا بالباء للموحدة فينبغي أن يجمع بينها فيقال كبيرا * واحتج البخاري

فينبغي ان يتحمل عليه حتى ينكس وتثبت جيبته عليه فان لم يفعل لم يجز موال الكلامان متقاربان وقال امام الحرمين بل يكفي عندي ان يرخي رأسه ولا يقله ولا حاجة الى التجامل كيفما فرض موضع السجود لان الفرض ابداء هيئة التواضع وذلك لا يحصل بمجرد الامساس فانه مادام يقل رأسه كان كالضنين بوضعه فاذا ارخي حصل الفرض بل هو اقرب الى هيئة التواضع من تكلف التحامل واليه الاشارة بقول عائشة رضي الله عنها « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سجوده كالخرقه البالية » (١) وهذا

(١) حديث ع عائشة رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في سجوده كالخرقه البالية لم أجده هكذا وقال الترمذي في الصحيح في كلامه على الوسيط لم أجده بعد البحث محبة وتبته النوى فقال في التنقيح منكرا لأصل له ثم روى ابن الجوزي في الملل له من حديث عائشة لما كانت ليلة

وخلائق من الأئمة بهذا الحديث في الدعاء بين التشهد والسلام وعن أبي صالح عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل كيف تقول في الصلاة قال أتشهد وأقول اللهم اني أسألك الجنة وأعوذ بك من النار امانا في لأحسن دندنتك ولا دندنة معاذ فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حولها ندندن » رواه ابو داود باسناد صحيح (قال) أهل اللغة الدندنة كلام لا يفهم ومعنى حولها ندندن أى حول سؤالهما (أحدهما) سؤال طلب (والثانية) سؤال رهب والاحاديث في هذا كثيرة وفيها ذكرته كفاية وبالله التوفيق *

(فرع) قد سبق في فصل تكبيرة الاحرام بيان حكم الدعاء بغير العربية فيما يجوز الدعاء به في الصلاة مذهبا أنه يجوز أن يدعو فيها بكل ما يجوز الدعاء به خارج الصلاة من أمور الدين والدنيا وله اللهم ارزقني كسبا طيبا وولدا ودارا وجارية حسنا. يصفها واللهم خلص فلانا من السجن وأهلك فلانا وغير ذلك ولا يطل صلاته شي. من ذلك عندنا وبه قال مالك والثوري وابو ثور واسحق * وقال ابو حنيفة واحمد لا يجوز الدعاء إلا بالادعية المأثورة الموافقة للقرآن قال العبدري وقال بعضهم لا يجوز بما يطلب من آدمى وقال بعض أصحاب احمد ان دعاء ما يقصد به اللذة وشبه كلام الآدمي كطلب جارية وكسب طيب بطلت صلاته واحتج لهم بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم « ان هذه الصلاة لا يصح فيها شي. من كلام الناس إنما هو التسييح والتكبير وقراءة القرآن » رواه مسلم

ما أورده المصنف في الوسيط (الثالث) ينبغي ان لا يقصد بهويه غير السجود فلو سقط على الارض من الاعتدال قبل قصد الهوى للسجود لم يحسب بل يعود الى الاعتدال ويسجد منه ولو هوى ليسجد فسقط على الارض بحجته نظر ان وضع جبهته على الارض بنية الاعتماد لم يحسب عن السجود وان لم يحنث هذه النية يحسب ولو هوى ليسجد فسقط على جنبه فاقلب وانى بصورة السجود على قصد الاستقامت والاستعداد لم يعتد به وان قصد السجود اعتد به والله اعلم *

قال (اما) اكل السجود فليكن اول ما يقع منه على الارض ركناه (حم) وليكبر عند الهوى ولا يرفع اليد ويقول سبحان ربى الاعلى ثلاث مرات ويضع الأنف مع الجبهة مكشوفة ويفرق بين ركبتيه ويجافي مرفقيه وجنبه ويقل بطنه عن غديه وهو التخويه والمرأة لا تحوى ويضع يديه بازاء منكبيه منشورة الاصابع ومضمومتها *

التصنف من شعبان بات عندى الحديث وفيه قال تصرفت الى حجرى فاذا به كالثوب الساقط على وجه الارض ساجدا الحديث وفي استاده سليمان بن أبى كريمة ضمه ابن عدى فقال عامة احاديثه منكبر : وأخرجه الطبرانى في كتاب الدعاء له في باب القول في السجود : وروى ابن حبان في الضمفاء من حديث أم سلمة أنه كان اذا قام يصلى ظن الظان أنه حينئذ لا روح فيه قال ابن حبان هذا باطل لأصله *

وبالقياص علي رد السلام وتشميت العاطس « واحتج اصحابنا بقوله صلى الله عليه وسلم « واما السجود فاجتهدوا فيه من الدعاء » وفي الحديث الآخر « فاكثروا الدعاء » وهما صحيحان سبق بينهما فاطلق الامر بالدعاء ولم يقيد فتناول كل ما يسمي دعاء ولانه صلى الله عليه وسلم دعا في مواضع بادعية مختلفة فدل علي انه لا حرج فيه وفي الصحيحين في حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في آخر التشهد « ثم ليخبر من الدعاء ما اعجبه واحب اليه وما شاء » وفي رواية مسلم كالمسبق في الفرع قبله وفي رواية أبي هريرة « ثم يدعو لنفسه ما بداله » قال النسائي وإسناده صحيح كالمسبق وعن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في قنوته « اللهم انتج الوليد بن الوليد وعياش بن ابي ربيعة وسلمة بن هشام والمستضعفين من المؤمنين اللهم اشدد وطأتك علي مضر واجعلها عليهم سنين كسني يوسف » ورواه البخاري ومسلم وفي الصحيحين قوله صلى الله عليه وسلم « اللهم المن رعدا وذكوان وعصية عصت الله ورسوله » وهؤلاء قبائل من العرب والاحاديث بنحو ما ذكرناه كثيرة : والجواب عن حديثهم أن الدعاء لا يدخل في كلام الناس وعن التشميت ورد السلام أنهما من كلام الناس لانهما خطاب لا دعي بخلاف الدعاء والله تعالى أعلم * قال المصنف رحمه الله *

(وإن كانت الصلاة ركعة او ركعتين جلس في آخرها متوركا وتشهد وصلى علي النبي صلى الله عليه وسلم وعلي آله ودعا علي ما وصفناه ويكره أن يقرأ في التشهد لانه حالة من أحوال الصلاة لم يشرع فيها القراءة فكرهت فيها كالركوع والسجود) *

السنة أن تكون أول ما يقع من الساجد علي الارض ركبته ثم يده ثم أنفه وجهه خلا فالمالك حيث قال يضع يديه قبل ركبته وربع أخيريه « لما روى وائل بن حجر رضي الله عنه قال « كن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد وضع ركبته قبل يديه واذا نهض رفع يديه قبل ركبته » ويتدى التكيرم ابتداء الهوى وهل يمد أو يحذف فيه ما سبق من القولين ولا يرفع اليهم التكير ههنا لما روى عن ابن عمر

(١) (حديث) « وائل بن حجر كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سجد وضع ركبته قبل يديه واذا نهض رفع يديه قبل ركبته أصحاب السنن الاربعة وابن خزيمة وابن حبان وابن السكن في صحيحهم من طريق شريك عن عاصم بن كليب عن أبيه عنه قال البخاري والترمذي وابن أبي داود والدارقطني والبيهقي فردد به شريك قال البيهقي وانما تابعه هام عن عاصم عن أبيه مرسل وقال الترمذي رواه هام عن عاصم مرسل وقال الحازمي رواية من أرسل أصح وقد تقب قول الترمذي بأن هاما انما رواه عن شقيق يعني ابن الليث عن عاصم عن أبيه مرسل ورواه هام أيضا عن محمد بن جحادة عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه موصولا وهذه الطريق في سنن ابن داود الا ان عبد الجبار لم يسمع من أبيه وله شاهد من وجه آخر : روى الدارقطني والحاكم والبيهقي من طريق حفص بن غياث عن عاصم الاحول عن انس في حديث فيه ثم اعطى بالتكير فسبقت ركبته يديه قال البيهقي فردد به الملاة بن اسماعيل الطار وهو مجهول *

(الشرح) هذا الذي ذكره كله متفق عليه علي ما ذكره *

* قال المصنف رحمه الله *

(ثم يسلم وهو فرض في الصلاة لقوله صلى الله عليه وسلم «مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم» ولأنه أحد طرفي الصلاة فوجب فيه نطق بالطرف الأول والسنة أن يسلم تسليمين إحداهما عن يمينه والأخرى عن يساره والسلام أن يقول السلام عليكم ورحمة الله لما روى عبد الله رضي الله عنه قال كان النبي ﷺ يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله عن يساره السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى يابض خده من ههنا ومن ههنا وقال في القديم إن اتسع المسجد وكثر الناس سلم تسليمين وإن صغر المسجد قل الناس سلم تسليمية واحتلاروت عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسلم

رضي الله عنه أن النبي ﷺ «كان لا يرفع يديه في السجود» (١) ويقول في سجوده سبحان ربّي الأعلى ثلاثاً لما روى بنانم الخبر (٢) في فصل الركوع وذلك أدناه الأفضل أن يضيف اليه ما روى عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم «أنه كان يقول في سجوده اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره فتبارك الله أحسن الخالقين» (٣) وهذا أتم الكمال وما ذكرناه في فصل الركوع إن المستحب للإمام ما ذا وللنفرد ما ذا يهود كله ههنا ويستحب للنفرد أن يجتهد في الدعاء في سجوده ويضع الساجد الأنف مع الجبهة مكشوفاً لما روى عن أبي حميد قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سجد لم يكن أنفه وجبهته من الأرض ونحى يديه عن جنبيه ووضع كفيه حذو منكبيه» (٤) ويجوز أن يسلم قوله ويضع الأنف بالأنف لأنهم مملوون من السنن وقد بينا أن إحدى الروايتين عن أحدان الجمع بين وضع الأنف والجبهة واجب ويستحب له أن يفرق بين ركبتيه وبين رقبته وجنبه وبين بطنه وتغذيه أما التفريق بين الركبتين فنقول عن فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض الأخبار (٥) وأما بين المرققين والجنبين

- (١) * (حديث) * ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرفع يديه في السجود تقدم في أوائل الباب وفي رواية للبخاري ولا يقل ذلك حين يسجد ولا حين يرفع رأسه من السجود
- (٢) * (حديث) * إذا سجد أحدكم فقال في سجوده سبحان ربّي الأعلى ثلاثاً فقد تم سجوده تقدم
- (٣) * (حديث) * علي بن أبي طالب كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في سجوده اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره تبارك الله أحسن الخالقين الشافعي وابن حبان بهذا وهو في مسلم بدون القاء في قوله فتبارك الله
- (٤) * (حديث) * أبي حميد كان إذا سجد أمكن الله وجهه من الأرض ونحى يديه عن جنبه ووضع كفيه حذو منكبيه ابن خزيمة في صحيحه هذا ورواه أبو داود دون قوله من الأرض *
- (٥) (قوله) قل في بعض الأخبار أن النبي ﷺ كان يفرق في السجود بين ركبتيه أو داود في حديث أبي حميد وإذا سجد فرج بين فخذه وفي البيهقي من حديث البراء كان إذا سجد وجهه أصابه قبل القبلة فتعاج بني وسع بين رجله *

تسليمة واحدة تلقا، وجهه ولان السلام للاعلام بالخروج من الصلاة واذا كثر الناس كثر اللفظ فيسلم اثنين
 ليسلخ واذا قل الناس كقام الاعلام بتسليمة واحدة والاول اصح لان الحديث في تسليمة غير ثابت عند
 أهل النقل والواجب من ذلك تسليمة لاث الخروج يحصل بتسليمة فان قال عليكم السلام أجزأه علي
 المنصور كما يجزئه في التشهد وان قدم بعضه علي بعض ومن أصحابنا من قال لا يجزئه حتى يأتي به مرتبا كما
 يقول في القراءة والمذهب الاول وينوي الامام بالتسليمة الاولى الخروج من الصلاة والسلام علي من عن
 يمينه وعلي الحفظة وينوي بالثانية السلام علي من علي يساره وعلي الحفظة وينوي للمأموم بالتسليمة الاولى
 الخروج من الصلاة والسلام علي الامام وعلي الحفظة وعلي المأمومين من ناحيته في صفه وورائه وقدامه
 وينوي بالثانية السلام علي الحفظة وعلي المأمومين من ناحيته فان كان الامام قدامه واه في أى التسليمتين
 شاء وينوي المنفرد بالتسليمة الاولى الخروج من الصلاة والسلام علي الحفظة وبالثانية السلام علي الحفظة
 والاصل فيه ما روى سمرقضى الله عنه قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نسلم علي أنفسنا وان
 يسلم بعضنا علي بعض وروى علي رضي الله عنه وكرم الله وجهه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل
 الظهر أربعاً وبسها ركعتين ويصلي قبل العصر أربعاً يفصل كل ركعتين بالتسليم علي الملائكة المقرئين
 والتبيين ومن معهم للمؤمنين وان نوى الخروج من الصلاة ولم ينو مسواها جاز لان التسليم علي
 الحاضر بن ستة وان لم ينو الخروج من الصلاة ففيه وجهان قال أبو العباس ابن سريج وأبو العباس

فقد رواه أبو حميد (١) كما سبق وأما بين البطن والفخذين فقد روى عن البراء رضي الله عنه عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم (٢) وهذه الجملة يصير عنها بالخوبة فهو ترك الخوا بين الاعضاء روى أنه صلى الله عليه
 وسلم «كان اذا سجد خوي في سجوده» (٣) والمرأة لا تفعل ذلك بل تضم بعضها الي بعض فانه أسرها لم يضع

(١) حديث أبي حميد انه وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر فيها التفرقة
 بين المرفقين والجنبين ابن خزيمة وأبو داود بلقظ ويحافى يديه عن جنبه وللمتدنى ثم جافي عضديه
 عن ابطيه *

(٢) (حديث) البراء ان رسول الله ﷺ كان يقل بطنه عن فخذيه في سجوده احمد من
 حديث البراء انه وصف سجود النبي ﷺ فقال كان اذا سجد بسط كفيه ورفع عجزته وخوى
 ورواه ابن خزيمة والنسائي وغيرهما بلقظ كان اذا صلى جح يقال جح الرجل في صلاته اذا مد
 ضبعيه وقال المروى اى فتح عضديه وخوى يمين جتح ولا ي داود في حديث ابي حميد كان
 اذا سجد فرج بين فخذيه غير حامل بطنه على شيء من فخذيه *

(٣) (حديث) انه كان اذا سجد خوى في سجوده تقدم قبله : وفي الباب عن
 ابي حميد وميمونة ولقظها كان اذا سجد خوى يديه حتى يرى وضوح ابطيه رواه مسلم وعبد الله
 ابن أكرم ولقظه كنت انظر الي عفرتي ابطيه اذا سجد رواه الشافعي واصحاب السنن غير ابي داود
 وعبد الله بن مجينة ولقظه اذا صلى فرج بين يديه حتى يبدو يياض ابطيه متفق عليه : وعن جابر
 بلقظ - باقي حتى يرى يياض ابطيه رواه احمد وأبو عوانة في صحيحه وعن عدى بن عميرة مثله
 رواه الطبراني : وعن ابن عباس قال اتيت رسول الله ﷺ من خلقه فرأيت يياض ابطيه وهو

ابن القاص لا يجزئه وهو ظاهر النص في البوطي لانه نطق في أحد طرفي الصلاة فلم يصح من غير نية تكبيرة الاحرام وقال ابو حفص بن الوكيل وأبو عبد الله الحنن الجرجاني رحمهم الله يجزئه لان نية الصلاة قد أتت علي جميع الافعال والسلام من أجلها أولانه لو وجبت النية في السلام لوجب تعيينها كما قلنا في تكبيرة الاحرام *

﴿الشرح﴾ حديث مفتاح الصلاة الي آخره سبق بيانه في تكبيرة الاحرام وما يتعلق به: أما أحكام السلام فاصله ان السلام ركن من اركان الصلاة لاتصح إلا به ولا يقوم غيره مقامه وأقله

يديه باذا منكبته لما سبق من حديث أبي حميد (١) ولو تكن الاصابع منشورة ومضمومة مستطيلة في جهة القبلة لاروى عن وائل بن حجر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان اذا سجد ضم أصابعه» (٢) وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان اذا سجد وضع أصابعه تجاه القبلة» (٣) قال الأئمة وسنة أصابع اليدين اذا كانت منشورة في جميع الصلاة التفرج المقتصد الا في حالة السجود ويبغى

مخج قد فرج يديه رواه احمد من طريق أبي اسحاق عن اريد التميمي عن ابن عباس ورواه ابن خزيمة والحاكم من حديث أبي اسحاق عن البراء بن عازب ان رسول الله ﷺ كان اذا سجد خج : وعن احمد بن حنبل قال انا كنا لنأدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم مما يجافي مرفقيه عن جنبه اذا سجد رواه احمد وابو داود وابن ماجه وصححه ابن دقيق العيد على شرط البخاري *

(١) * (حديث) * أبي حميد كان رسول الله ﷺ اذا سجد وضع يديه حذو منكبيه ابو داود وابن خزيمة كما تقدم *

(٢) * (حديث) * وائل بن حجر كان رسول الله ﷺ اذا سجد ضم أصابعه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم في حديث بهذا *

(٣) * (حديث) * عائشة كان اذا سجد وضع أصابعه تجاه القبلة هذا الحديث يضل له المنزى ولم يعرفه النووي بل قال يفتي عنه حديث أبي حميد وقد رواه الدارقطني بلفظ كان اذا سجد يستقبل بأصابعه القبلة وفيه حارثة بن أبي الرجال وهو ضعيف لكن رواه ابن حبان عن عائشة في حديث اوله فقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان معي على فراشي فوجدته ساجدا راصا عقيبته مستقبلا باطراف أصابعه القبلة : (تنبيه) استدلل الرافعي بحديث عائشة على انه يستحب أن يكون الاصابع منشورة ومضمومة في جهة القبلة ومراده بذلك أصابع اليدين ولا دلالة في حديث عائشة فيه لانه وان كان إطلاقه في رواية الدارقطني الضعيفة يقتضيه فتعيده في رواية ابن حبان الصحيحة يختصه بالرجلين ويدل عليه حديث أبي حميد الساعدي عند البخاري فقيه واستقبل باطراف رجليه القبلة ولم أر ذكر اليدين صريحا نعم في حديث البراء عند البيهقي كان اذا ركع بسط ظهره واذا سجد وجهه وأصابعه قبل القبلة فتجاج وفي حديث أبي حميد عند البخاري فاذا سجد وضع يديه غير مفترش ولا قابضهما الى القبلة *

أن يقول السلام عليكم فلو أخل بحرف من هذه الأحرف لم يصح سلامه فلو قال السلام عليك أو قال سلامي عليك أو سلام الله عليكم أو سلام عليكم لم يجزه بلا خلاف فان قاله سهواً لم تبطل صلاته ولو كان يسجد للهو ونجب إعادة السلام وإن قاله عبداً بطلت صلاته إلا في قوله السلام عليهم فإنه لا تبطل الصلاة لانه دعاء لغائب وإن قال سلام عليكم بالتثنية فوجهان مشهوران في الطريقتين وحكاهما الجرجاني قولين وهو غريب (أحدهما) يجزئه ويقوم للتثنية مقام الألف واللام كما يميز: أنه في سلام التشهد وهذا هو الأصح عند جماعة الخراسانيين منهم إمام الحرمين والبعثي والرافعي (والثاني) لا يميزه وهو الأصح المختار من صححه الشيخ أبو حامد والبندنجي والقاضي أبو الطيب هذا هو الأصح وهو الذي ذكره أبو اسحاق المروزي في الشرح وهو نص الشافعي رحمه الله قال الشيخ أبو حامد هو ظاهر نص الشافعي وقول عامة أصحابنا قال ومن قال يميزه قطع غلط ودليله قوله صلى الله عليه وسلم «صلوا كما رأيتموني أصلي» وبينت الأحاديث الصحيحة أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول السلام عليكم «ولم ينقل عنه سلام عليكم بخلاف التشهد فإنه نقل بالأحاديث الصحيحة بالتثنية وبالألف واللام (وقولهم) للتثنية يقوم مقام الألف واللام ليس بصحيح ولكنهما لا يجتمعان ولا يلزم من ذلك أنه يسد مسد في العموم والتعريف وغيره ولو قال عليكم السلام فوجهان وحكاهما الماوردي قواين وافقوا على أن الصحيح (أنه) يجزى كما ذكره المصنف في الكتاب وهو المنصوص قياساً على التشهد فإنه يجوز تقديم بعضه على بعض على المذهب كما سبق (والثاني) لا يميز كما لو ترك ترتيب القراءة فبلى الأول يميزه مع أنه مكروه نص عليه وهل يجب أن ينوي بسلامه الخروج فيه وجهان مشهوران (أصحهما) عند الخراسانيين لا يجب لأن نية الصلاة شملت السلام وهذا قول أبي حفص بن الوكيل وأبي عبد الله الحنن كما ذكره المصنف قال إمام الحرمين وهو قول الأكثرين (والثاني) يجب وهذا هو الأصح عند جمهور العراقيين قال المصنف رحمه الله وهو ظاهر نصه في البويطي وهو قول ابن سريج وابن القاص وقال صاحب الحاوي وهو ظاهر مذهب الشافعي وقول جمهور أصحابه قياساً على أول الصلاة والصحيح الأول قال

أن لا يفرش ذراعيه بل يرفعهما وأما أصابع القدمين فيوجهها إلى القبلة وينصب قدميه وتوجيهها إلى القبلة إنما يحصل بالتعامل عليها والاعتماد علي بطونها وقال في النهاية الذي صححه الأئمة أنه يضع أطراف الأصابع على الأرض من غير تحامل والأول أظهر والله أعلم *

قال ﴿ثم يجلس مقترشاً﴾ (ح) بين السجدين حتى يطمئن ويضع يديه قريباً من ركبته منشورة الأصابع ويقول اللهم اغفر لي واجبرني وعافني وأزقني واهدني *

الرافعي وهو اختيار معظم المتأخرين وحملوا نص الشافعي على الاستحباب قال أصحابنا إن قلنا
يجب نية الخروج لم تجب عن الصلاة التي يخرج منها بخلاف ومن قل اتفاق الأصحاب على
هذا الشيخ أبو حامد في تعليقه وصاحب العدة وغيرهما قالوا إن الخروج متعين لما شرع بخلاف
السجود في الصلاة فإنه متردد قالوا فلو عين غير التي هو فيها عمدًا بطلت صلاته وإن كان سهواً وسجد
للسهو ثانياً وإن قلنا لا تجب النية لم يضر الخطأ في التعيين لأنه كمن لم ينو هكذا قاله أصحابنا
وانفقوا عليه قال صاحب العدة والبيان لا يضره كما لو شرع في صلاة الظهر وظن في الركعة الثانية
أنه في العصر ثم تذكر في الثانية أنها الظهر لم يضره وصلاته صحيحة في المسألتين قال أصحابنا وإذا
قلنا تجب النية فعنه أن يقصد سلامة الخروج من الصلاة وأنه تحلل به فتكون النية مقترنة بالسلام
فلو أخرها عنه وسلم بلانية بطلت صلاته إن قصد وإن سها لم تبطل ويسجد للسهو ثم يعيد السلام
مع النية إن لم تبطل الفصل فإن طال وجب استئناف الصلاة ولو نوى قبل السلام الخروج بطلت
صلاته وإن نوى قبل السلام أنه سينوي الخروج عند السلام لم تبطل صلاته لكن لا يجزئه
هذه بل يجب أن ينوي مع السلام قال أصحابنا ويشترط أن يرقم السلام في حالة
العودة فلو سلم في غيره لم يجزه وتبطل صلاته إن قصد هذا ما يتعلق بأقل السلام وأما أكمله فإن يقول
السلام عليكم ورحمة الله وهل يسن تسليمة ثانية أم يقتصر على واحدة ولا تشرع الثانية فيه ثلاثة
أقوال (الصحيح) المشهور وهو نية في الجديد وبه قطع أكثر الأصحاب يسن تسليمتان (والثاني)
تسليمة واحدة قاله في القديم (والثالث) قاله في القديم أيضاً إن كان منفرداً أو في جماعة قليلة ولا
لفظ عندم فتسليمة واحدة وإلا فتنتان هكذا حكى الأصحاب هذا الثالث قولاً قديماً وحكاه
إمام الحرمين والغزالي عن رواية الربيع فيقتضي أن يكون قولاً آخر في اليد (١) ثلاث وللذهب
تسليمتان للأحاديث الصحيحة التي سنذكرها ولم يثبت حديث التسليمة الواحدة كما سنذكره
إن شاء الله تعالى ولو ثبت قتلها وثلاث سنذكرها (٢) فإن قلنا تسليمة واحدة جعلها تلقاء وجهه وإن
قلنا تسليمتان فالسنة أن تكون إحداهما عن يمينه والأخرى عن يساره قال صاحب التهذيب وغيره
يبتدئ السلام مستقبل القبلة ويثمه ملتفتاً بحيث يكون تمام آخر سلامه مع آخر الالتفات ففي
التسليمة الأولى يلتفت حتى يرى من عن يمينه هذه الأيمن وفي الثانية يلتفت حتى يرى من عن يساره
خذه الأيسر هذا هو الأصح وصححه امام الحرمين والغزالي في البسيط والجمهور وبه قطع الغزالي
في الوسيط والبعث وغيرهما وقال امام الحرمين يلتفت حتى يرى كذا واختلف أصحابنا فيه فنهى
من قال حتى يرى خذاه من كل جانب قال وهذا بعيد فانه اسراف قال أصحابنا ولو سلم التسليمتين

(٢١) كذا بالأصل
فرد

يجب أن يعتدل جالساً بين السجدين خلافاً لابي حنيفة ومالك حيث قال لا يجب بل يكفي
أن يصير إلى الجلوس أقرب وربما قال أصحاب أبي حنيفة يكفي أن يرفع رأسه قدر ما يمر السيف

عن يمينه او عن يساره او تلقاه وجهه أجزاءه وكان ثار كالتسعة قال البغوي ولو بدأ باليسار كره واجزأه قال امام الحرمين والغزالي وغيرهما اذا قلنا يستحب التسليمة الثانية فهي واقعة بعد فراغ الصلاة ليست منها وقد انقضت الصلاة بالتسليمة الاولى حتى لو أحدث مع الثانية لم تبطل صلاته ولكن لا يأتي بها الا بطهارة قال اصحابنا ويستحب للامام أن ينوي بالتسليمة الاولى السلام على من علي يمينه من الملائكة ومسلمي الجن والانس وبالثانية علي من علي يساره منهم ونوى للمأموم مثل ذلك ويختص بشيء آخر وهو أنه ان كان عن يمين الامام نوى بالتسليمة الثانية الرد علي الامام وان كان عن يساره نواه في الاولى وان كان محاذياله نواه في أيتهما شاء والاوّل افضل نص عليه في الام واتفق الاصحاب عليه ويستحب ان ينوي بعض المأمومين الرد علي بعض ولكل منهم ان ينوي بالاولى الخروج من الصلاة ان لم نوجها ودليل هذه النيات ما ذكره المصنف والاصحاب من حديث علي رضي الله عنه وسأذكره إن شاء الله تعالى ولا خلاف أنه لا يجب شيء من هذه النيات غير نية الخروج فيها الخلاف والله اعلم *

(فرع) يستحب ان يقول السلام عليكم ورحمة الله كما سبق هذا هو الصحيح والصواب الموجود في الاحاديث الصحيحة وفي كتب الشافعي والاصحاب ووقع في كتاب المدخل الي المختصر زاهر السرخسي والنهاية لامام الحرمين والحلية للروائي زيادة وبركاته قال الشيخ ابو عمرو بن الصلاح هذا الذي ذكره هؤلاء لا يوثق به وهو شاذ في قتل المذهب ومن حيث الحديث فلم أجده في شيء

عروضين جبهته بين الارض لنا قوله صلى الله عليه وسلم في خبر المسي. صلاته «ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم ارفع رأسك حتى تعتدل جالساً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً» ويجب فيه الطمأنينة لانه

(١) حديث المسي. صلاته انه قال له ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً وفي بعض الروايات ثم ارفع حتى تطمئن جالساً تقدم في اوائل الباب وفيه الامران وقيل الرافي عن امام الحرمين في النهاية انه قال في قلبي من الطمأنينة في الاعتدال شيء فانه صلى الله عليه وسلم ذكرها في حديث المسي. صلاته في الركوع والسجود ولم يذكرها في الاعتدال والرفع بين السجدين فقال اركع حتى تطمئن راکماً ثم ارفع رأسك حتى تعتدل قائماً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم ارفع رأسك حتى تعتدل جالساً ولم يبقه الرافي وهو من اللواضع الجيبة التي تقضي على هذا الامام بانه كان قليل المراجعة لكتب الحديث المشهورة فضلاً عن غيرها فان ذكر الطمأنينة في الجلوس بين السجدين ثابت في الصحيحين في الاستئذان من البخاري من حديث يحيى بن سعيد القطان ثم ارفع حتى تطمئن جالساً وهو ايضا في بعض كتب السنن وأما الطمأنينة في الاعتدال فتايت في صحيح ابن حبان ومسنده احمد من حديث رفاعة بن رافع ولفظه فاذا رفعت رأسك قائم صلبك حتى يرجع المظام الى مفاصلها ورواه ابو علي بن السكن في صحيحه وابو بكر بن ابي شيبة في مصنفه من حديث رفاعة بلفظ ثم ارفع حتى تطمئن قائماً : (قلت) ثم افادني شيخ الاسلام جلال الدين انام الله بقاءه ان هذا اللفظ في حديث ابي هريرة في سنن ابن ماجه وهو كما أقاد زاده الله عزاء : (قلت) واستاد

من الأحاديث إلا في حديث رواه أبو داود من رواية وائل بن حجر رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم « كان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وعن شماله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته » وهذه الزيادة بينها الطبراني موسى بن قيس الحضرمي وعنه رواها أبو داود (قلت) هذا الحديث إسناده في سنن أبي داود إسناده صحيح *

(فرع) في بيان الأحاديث التي ذكرها المصنف وغيرها مساورد في السلام : أما حديث « فتحرى التكبير وتحليلها التسليم » فسبق بيانه في تكملة الاحرام وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله تعالى عنه قال كنت أرى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم « يسلم عن يمينه وعن يساره حتى أرى يياض خده » رواه مسلم وعن معمر أن أميراً كان بمكة يسلم تسليمين فقال عبد الله يعني ابن مسعود اني علمنا قال الحاكم في حديثه « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان يضعه » رواه مسلم (قوله) علمنا هو يفتح العين وكسر اللام - ومضاه من أين حصلت له هذه السنة وعن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم « كان يسلم عن يمينه وعن شماله حتى يرى يياض خده السلام عليكم ورحمة الله عليكم ورحمة الله » رواه أبو داود والترمذي قال الترمذي حديث حسن صحيح وليس في رواية الترمذي « حتى يرى يياض خده » وهذه اللفظة في رواية أبي داود وغيره وعن جابر بن سمرة رضي الله تعالى عنها قال « كنا إذا صلينا مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قلنا السلام عليكم ورحمة الله عليكم ورحمة الله وأشار بيده إلى الجانبين فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على م توؤمن بأيديكم كائناً أذناب خيل شمس إنما يكفي أحدكم أن يضع يده علي فخذه ثم يسلم على أخيه من علي يمينه وشماله » رواه مسلم وفي الباب أحاديث كثيرة في التسليمين من الجانبين غير ما ذكرناه ومنها حديث وائل بن حجر المذكور قبل الفرع رواه البيهقي من رواية ابن عمر ورواه ابن الاسقع وسهل بن سعد وعبد الله بن زيد رضي الله تعالى عنهم وأما الاختصار علي تسليمه فيه حديث عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم « كان يسلم تسليمه واحدة تلقاه وجهه » رواه الترمذي وابن ماجه وآخرون قال الحاكم في المستدرك علي الصحيحين هو حديث صحيح علي شرط البخاري ومسلم وقال آخرون هو ضعيف كما قال المصنف

قد روى في بعض الروايات « ثم ارفع حتي تطمن جالسا » وينبغي أن لا يقصد بالارتفاع شيئاً

ابن ماجه قد أخرجه مسلم في صحيحه ولم يسق لفظه فان ابن ماجه رواه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن عبد الله بن نعيم عن عبيد الله بن عمر عن سعيد عن أبي هريرة وهذا الاسناد قد أخرجه مسلم وأحال به علي حديث يحيى ابن سعيد القطان عن عبيد الله ولفظ يحيى بن سعيد حتي تمتدل قائماً وثبت في الصحيحين وغيرها أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم طول الاعتدال والجلوس بين السجدين في عدة أحاديث وأعجب من ذلك أن ذكر الطائفة في الاعتدال خرج في الأربعين التي خرجوها لآمام الحرمين وحدث بها : (قلت) وليس في الأربعين الا قوله حتي تمتدل قائماً كما في الصحيحين فاعلم ذلك *

في الكتاب انه غير ثابت عند أهل النقل وكذا قال البيهقي في شرح السنة في استناده مقال وقال الترمذي لانصرفه مرفوعا إلا من هذا الوجه وافق أصحابنا في كتب للذهب علي تضعيفه وعن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يسلّم تسليمة واحدة » رواه البيهقي وعن مهمل بن معد أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يسلّم تسليمة واحدة تلقاء وجهه » وعن سلمة بن الأكوع قال رأيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم « صلى يسلّم تسليمة واحدة » رواها بن ماجة والجواب من وجوه (أحدها) أنها ضعيفة (الثاني) أنها لبيان الجواز وأحاديث التسليمتين لبيان الاكل الأفضل ولهذا واظب عليها صلى الله عليه وسلم فكانت أشهر ورواها أكثر (الثالث) أن في روايات التسليمتين زيادة من قاتت فوجب قبولها والله أعلم وأما الأحاديث الواردة فيما ينوي بالسلام (فنها) حديث جابر بن سمرة السابق من رواية مسلم وعن علي رضي الله عنه قال « كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يصلي قبل العصر أربع ركعات يفصل بينهن بالتسليم على الملائكة القريين ومن تبعهم من المسلمين والمؤمنين » رواه الترمذي في موضعين من كتابه وقال حديث حسن وفي رواية منفى مستند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله « علي الملائكة القريين والنيين ومن تبعهم من المسلمين والمؤمنين » وعن سمرة بن جندب رضي الله تعالى عنه قال « أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم أن نرد على الإمام وإن يسلّم بعضنا على بعض » رواه أبو داود والدارقطني والبيهقي وفي استناد أبي داود سعيد بن بشير وهو مختلف في الاحتجاج به ولا كثرون لا يحتجون به واستناد روايتي الدارقطني والبيهقي حسن واعتضدت طرق هذا الحديث فصار حسنا أو صحيحا .

(فرع) في الفاظ الكتاب (قوله) يسلّم عن يساره - هو بفتح الياء ويجوز كسرهما - لغتان سبق ياها مرات (قوله) لما روى عبدالله بن معود رضي الله تعالى عنه « حتي يرى يابض خده » - هو بضم الياء - (قوله) لما روى سمرة بن جندب - هو بضم الدال وفتحها - قيل ابن هلال أبو سعيد (وقيل) غير ذلك توفي في آخر خلافة معاوية (قوله) أبو عبدالله الحنن - بالخاء المعجمة والهاء المشاء فوق المفتوحتين - يصفه بذلك لقربه من الإمام الحافظ الفقيه أبي بكر الاسماعيلي وقال له حسين أبي بكر الاسماعيلي ويقال الحنن مطلقا كما ذكر المصنف هنا واسمه محمد بن الحسن الجرجاني وكان أحد أئمة أصحابنا في عصره مقلما في علم الادب والقراءات ومعاني القرآن

آخر وان لا يطول الجلوس كما ذكرنا في الاعتدال عن الركوع والسنة أن يرفع رأسه مكبرا لا تقدم من الخبر وكيف يجلس المشهور وهو الذي ذكره في الكتاب انه يجلس مقترشا لما روى عن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه في وصفه صلاة النبي صلى الله عليه وسلم (١) « فلما رفع رأسه من السجدة الاولى

(١) حديث أبي حميد فلما رفع رأسه من السجدة الاولى ثنى رجله اليسرى وقعد عليها أبو داود والترمذي وابن حبان في حديثه الطويل .

مبرزاً في علم الجدل والنظر والفقه وصنف شرح التلخيص وسمع الحديث توفي رحمه الله تعالى يوم الاضحى سنة ست وثمانين وثلثمائة وهو ابن خمس وسبعين سنة *

(فرع) في مذاهب العلماء في وجوب السلام مذهبنا أنه فرض وركن من أركان الصلاة لا تصح إلا به وبهذا قال جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وقال أبو حنيفة لا يجب السلام ولا هو من الصلاة بل إذا قد قدر التشهد ثم خرج من الصلاة بما يناهيا من سلام أو كلام أو حدث أو قيام أو فعل أو غير ذلك أجزأه وامت صلاته وحكاه الشيخ أبو حامد عن الأوزاعي واحتج له بحديث المسيء صلاته وبحديث ابن مسعود رضي الله عنه «أن النبي صلى الله عليه وسلم علمه التشهد وقال إذا قضيت هذا فقد تمت صلاتك إن شئت أن تقوم وقم وإن شئت أن تقعد فاقعد» وعن ابن عمر قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أحدث وقد قد في آخر صلاته قبل أن يسلم فقد جازت صلاته» وعن علي رضي الله عنه قال «إذا جلس قدر التشهد ثم أحدث فقد تمت صلاته» واحتج أصحابنا بحديث «تحليلها لتسليم» وبالأحاديث المذكورة في الفرع قبله مع «قوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي» والجواب عن حديث المسيء صلاته أنه ترك يان السلام لعله به كما ترك يان التبة والجلوس للتشهدوها واجبان بالاتفاق والجواب عن حديث ابن مسعود أن قوله «قد تمت صلاته أو قضيت صلاته» الي آخره زيادة مدوجة ليست من كلام النبي صلى الله عليه وسلم بل اتفاق الحفاظ وقدين الدارقطني والبيهقي وغيرهما ذلك وأما حديث علي وحديث ابن عمر وفضيعان باتفاق الحفاظ ضعفا مشهور في كتبهم وقد سبق بيان بعض هذا في ذكر مذاهب العلماء في وجوب التشهد والله اعلم *

(فرع) في مذاهبهم في استحباب تسليمه أو تسليمين قد ذكرنا أن الصحيح في مذهبنا أن المستحب أن يسلم تسليمين وبهذا قال جمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم حكاه الترمذي والقاضي أبو الطيب وآخرون عن أكثر العلماء وحكاه ابن المنذر عن أبي بكر الصديق وعلي بن

ثني رجله اليسرى وقعد عليها وحكى قول آخر أنه يضع قدميه ويجلس علي صدرها ويروي ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما فليعلم قوله مقترشا بالقاف لذلك وبالمعنى أيضا لأن أصحابنا

(قوله) والسنة أن يرفع رأسه مكبرا لما تقدم من الخير يريد ما قدمه في فصل الركوع عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكبر في كل خفض ورفع وقيام وقعود: أخرجه الترمذي (١) (قوله) وحكى قول آخر أن يضع قدميه ويجلس علي صدرها روى ذلك عن ابن عباس انتهى حكاه البيهقي في المرفقة عن نص الشافعي في البوطي قال ولله يريد ما رواه مسلم عن طاوس قلت لأين عباس في الأقامة على القدمين فقال هي السنة فقلنا إنا لراة جفاء بالرجل فقال بل هي سنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم واستدركه الحاكم فوهم وقد تقدم والبيهقي عن ابن عمر أنه كان إذا رفع رأسه من السجدة الأولى يقعد علي أطراف أصابعه ويقول أنه من

أبي طالب وابن مسعود وعمار بن ياسر ونافع بن عبد الحارث رضي الله عنهم وعن عطاء ابن أبي رباح وعلقمة والشعبي وأبي عبد الرحمن السلمي التابعين وعن الثوري واحمد واسحاق وأبي نوح وأصحاب الرأي قال وقالت طائفة يسلم تسليمة واحدة قاله ابن عمرو وأنس وسلمة ابن الأكوع وعائشة رضي الله عنهم والحسن وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز ومالك والأوزاعي قال ابن المنذر وقال ابن عمار بن أبي عمار كل من مسجد الانصار يلمون فيه تسليمتين ومسجد المهاجرين يلمون فيه تسليمة وقال ابن المنذر وبالأول أقول ودليل الجميع يعرف من الاحاديث السابقة والله اعلم *

(فرع) مذهبنا الواجب تسليمة واحدة ولا نجح الثانية وبه قال جمهور العلماء أو كلهم قال ابن المنذر أجمع العلماء علي أن صلاة من اقتصر علي تسليمة واحدة جائزة وحكى الطحاوي والقاضي أبو الطيب وآخرون عن الحسن بن صالح أنه اوجب التسليمتين جميعا وهي رواية عن احمد وبها قال بعض أصحاب مالك والله أعلم *

(فرع) يستحب أن يدرج لفظ السلام ولا يعدها ولا أعلم فيه خلافا للعلماء واحتج له أبو داود والترمذي والبيهقي وغيرهم من أئمة الحديث والفقهاء بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال

حكوا عن مالك أنه أمر بالتورك في جميع جلسات الصلاة ويضع يديه علي فخذه قريبا من ركبته منشورة الأصابع قال في النهاية ولو انعطفت أطرافها علي الركبة فلا بأس ولو تركها علي الأرض من

السنة وفيه عن ابن عمر وابن عباس انهما كانا يقيمان : وعن طاوس قال رأيت الباطلة يقيمون اسانيدھا صحيحة واختلف العلماء في الجمع بين هذا وبين الاحاديث الواردة في النهي عن الاقواء فتحط الخطابي والماوردي الي ان الاقواء منسوخ ولعل ابن عباس لم يبلغه النهي وجنح البيهقي الي الجمع بينهما بان الاقواء ضربان أحدهما أن يضع اليته علي عقيقه ويكون ركبته في الأرض وهذا هو الذي رواه ابن عباس وقوله الباطلة ونص الشافعي في البيهقي علي استحبابه بين السجدين لكن الصحيح ان الاقواء افضل منه لكثرة الرواة له ولأنه أعون للمصلح واحسن في هيئة الصلاة والثاني ان يضع اليته ويديه علي الأرض وينصب ساقيه وهذا هو الذي وردت الاحاديث بكراهته وتبع البيهقي علي هذا الجمع ابن الصلاح والنووي وانكرا علي من ادعي فيها النسخ وقال كيف ثبت النسخ مع عدم نفي الجمع وعدم السلم بالتاريخ : واما حديث أبي الجوزاء عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان ينهي عن عقب الشيطان وكان يفرش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى فيحتمل أن يكون واردا للجلوس للشهادة الآخر فلا يكون منافيا للقول علي المقبين بين السجدين (تنبيه) ضبط ابن عبد البر قولهم جفاء بالرجل بكسر الراء واسكان الجيم وغلط من ضبطه بفتح الراء وضم الجيم وخالفه الاكثر ونحوه وقال النووي والجمهور علي ابن عبد البر وقالوا الصواب الضم وهو الذي يليق به اضافة الجفاء اليه انتهى ويؤيد مذهب اليه ابو عمر ماروي احمد في مسنده في هذا الحديث بلفظ جفاء بالقدم ويؤيد مذهب اليه الجمهور مارواه ابن أبي خيثمة بلفظ لثراه جفاء بالراء والله اعلم بالصواب *

حذف السلام سنة « رواه أبو داود والترمذي وقال الترمذي هو حديث حسن صحيح قال ابن المبارك معناه لا بعد مداً »

(فرع) ينبغي للمأموم أن يسلم بعد سلام الامام قال البغوي يستحب أن لا يتبدىء السلام حتى يفرغ الامام من التسليمتين وقال للتولي يستحب أن يسلم بعد فراغ الامام من التسليمة الاولى وهو ظاهر نص السافعي في البويطي كما نقله البغوي فانه قال ومن كان خلف إماماً فاذ فرغ الامام من سلامه سلم عن يمينه وعن شماله هذا نصه واتفقوا على أنه يجوز أن يسلم بعد فراغ الامام من الاولى وإنما الخلاف في الأفضل ولو قارنه في السلام فوجان (أحدهما) تبطل صلاته إن لم ينو مفارقه كما لو قارنه في باقي الاركان بخلاف تكبيرة الاحرام فانه لا يصير في صلاة حتى يفرغ منها فلا يربط صلاته بمن ليس في صلاة ولو سلم قبل شروع الامام في السلام بطلت صلاته إن لم ينو مفارقه فان نواها فيه الخلاف فيمن نوى المفارقة ولا يكون له لما بعده الا أن يتبدىء بعد فراغ الامام من الميم من قوله السلام عليكم *

(فرع) اتفق اصحابنا على أنه يستحب لمسبق أن لا يقوم ليأتي بما بقي عليه الا بعد فراغ الامام من التسليمتين وعن صرح به البغوي والتولي وآخرون ونص عليه الشافعي رحمه الله في مختصر البويطي فقال ومن سبقه الامام بشيء من الصلاة فلا يقوم لقضاء ما عليه الا بعد فراغ الامام من التسليمتين قال اصحابنا فان قام بعد فراغه من قوله السلام عليكم في الاولى جاز لانه خرج من الاولى فان قام قبل شروع الامام في التسليمتين بطلت صلاته الا أن ينو مفارقة الامام فيجزي فيه الخلاف فيمن نوى المفارقة ولو قام بعد شروعه في السلام قبل أن يفرغ من قوله عليكم فهو كما لو قام قبل شروعك بالبغوي وقال للتولي اذا قام لمسبق مقارناً للتسليمة الاولى فان قلنا للمأموم لموافق

جانبي فخذيه كان كل سالماً في التيام ويقول في جلوسه اللهم اغفر لي واجبرني وعافني وارزقني واهدني وقال ابو حنيفة لا يسن فيه ذكر: لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول ذلك ويروي وارحني بدل واجبرني *

قال (ثم يسجد سجدة أخرى مثلاً ثم يجلس جلسة خفيفة للاستراحة ثم يقوم مكبراً واضعاً يديه على الأرض كما يضع الماجن) *

(٢) (حديث) ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول بين السجدةتين اللهم اغفر لي واجبرني وعافني وارزقني واهدني ويروي وارحني بدل واجبرني ابو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم والبيهقي واللفظ الاول للترمذي الا انه لم يقل وعافني وابو داود مثله الا انه انتهت ولم يقل واجبرني وجمع ابن ماجه بين ارحني واجبرني وزاد وارضني ولم يقل واهدني ولا عافني وجمع بينها الحاكم كلها الا انه لم يقل وعافني وفيه كامل ابو العلاء وهو يختلف فيه *

يسلم مقارناً للامام جاز قيام المسبوق لان كل حال جاز للموافق السلام فيها جاز للمسبوق المفارقة فيها كما يعد السلام وإن قلنا لا يجوز للموافق السلام مقارناً له لم يجز للمسبوق القيام مع القارئ وتبطل صلاته إلا أن ينوء، المفارقة ولو سلم الامام فكنت المسبوق بعد سلامه جالساً وطال جلوسه قال أصحابنا إن كان موضع تشهد الأول جاز ولا تبطل صلاته لأنه جلوس محسوب من صلاته وقد اقتصت القدوة وقد قلنا أن التشهد الأول يجوز تطويله لكنه يكره وإن لم يكن موضع تشهد لم يجز أن يجلس بعد تسليمه لان جلوسه كان للمتابعة وقد زالت فان جلس متعمداً بطلت صلاته وإن كان ساهياً لم تبطل وسجد السهو *

(فرع) اذا سلم الامام التسليم الاول اقتصت قدوة المأموم الموافق والمسبوق لخروجه من الصلاة والمأموم الموافق بالخيار ان شاء سلم بعده وان شاء استدام الجلوس للتعوذ والدعاء وأطال ذلك هكذا ذكر القاضي ابو الطيب في تعليقه نقله بحروفيه *

(فرع) قال الشافعي والأصحاب اذا اقتصر الامام على تسليمه يسن المأموم تسليماتين لأنه خرج عن متابعتهم بالاول بخلاف التشهد الاول فان الامام لو تركه لزم المأموم تركه لان المتابعة واجبة عليه قبل السلام والله أعلم *

(فرع) قال صاحب العدة لو شرع في الظهر فتشهد بعد الركعة الرابعة ثم قام قبل السلام وشرع في العصر فان فعل ذلك عمداً بطلت صلاته بقيامه ومحت العصر وإن قام ناسياً لم يصح شروعه في العصر فان ذكر والفصل قريب عاد الى الجلوس وسجد السهو وسلم من الظهر وأجزأته وإن طال الفصل بطلت صلاته فوجب استئناف الصلاتين جميعاً * قال المصنف رحمه الله *

(*) ويستحب لمن فرغ من الصلاة أن يذكر الله تعالى لما روى ابن الزبير رضي الله عنهما أنه كان يهلل في أثر كل صلاة يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ولا حول ولا قوة الا بالله ولا نعبد الاياه وله النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن لا اله الا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ثم يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يهلل بهذا في دبر كل صلاة وكتب المغيرة الى معاوية رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد *

(الشرح) اتفق الشافعي والأصحاب وغيرهم رحمهم الله على انه يستحب ذكر الله تعالى بعد السلام ويستحب ذلك للامام والمأموم والمنفرد والرجل والمرأة والمسافر وغيرهم ويستحب

مضمون الفصل مسألان (أحدهما) أنه يسجد السجدة الثانية مثل السجدة الاولى في واجباتها ومتلوياتها بلا فرق (الثانية) إذا رفع رأسه من السجدة الثانية في ركعة لا يعقبها تشهد

أن يدعو أيضا بعد السلام بالاتفاق وجاءت في هذه المواضع أحاديث كثيرة صحيحة في الدعاء والدعاء قد جعلتها في كتاب الأذكار (منها) عن أبي أمامة رضي الله عنه قال «قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم أي الدعاء اسمع قال جوف الليل الآخر ودبر الصلوات المكتوبات» رواه الترمذي وقال حديث حسن وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال «كنت أعرف اقضاء صلاة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالتكبير» رواه البخاري ومسلم وفي رواية مسلم «كتنا عرف» وعن ابن عباس «أرضي أن رفع الصوت بالله كرحين ينصرف الناس من المكتوبة كان علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم إذا انصرفوا بذلك إذا سمعته» رواه البخاري ومسلم وعن ثوبان رضي الله عنه قال «كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثا قال اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام» قيل للروايعي وهو أحد رواة كيف الاستغفار قال قول استغفر الله استغفر الله رواه مسلم وعن المغيرة بن شعبه رضي الله عنه «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا انصرف من الصلاة وسلم قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد» رواه البخاري ومسلم وعن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما «أنه كان يقول في دبر كل صلاة حين يسلم لا إله إلا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا حول ولا قوة إلا بالله لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه له النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن لا إله إلا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون قال ابن الزبير «وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يهلل دبر كل صلاة» رواه مسلم وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه «أن قراء المهاجرين أنوار رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا ذهب أهل الدثور بالدرجات العلى والنعيم المقيم يصلون كأنهم يصومون كأنهم يصومون لهم فضول من أموالهم يحجون بها ويعتزون ويجهلون ويتصدقون فقال لا أعلمكم شيئا تدركون به من سبقكم وتسبقون به من بعدكم ولا يكون أحد أفضل منكم إلا من صنع مثل ما صنعتم قالوا إلى يا رسول الله قال نسبحون الله ونحمدون وتكبرون خلف كل صلاة ثلاثا وثلاثين» قال أبو صالح المائل عن كيفية ذكرها يقول سبحان الله والحمد لله والله أكبر حتى يكون منهن كلهن ثلاثا وثلاثين» رواه البخاري ومسلم (الدثور) يضم الدال جمع دثرو غنح الدال وإسكن المثلث فهو للمال الكثير أو عن كعب بن عجرة رضي الله عنهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «معقبات لا تخيب قائلن أو فاعلهن دبر كل صلاة مكتوبة ثلاثا وثلاثين تسبيحة وثلاثا وثلاثين تحميدة وأربعاً وثلاثين تكميلة» رواه مسلم وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال «من سبح الله في دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وحده ثلاثا وثلاثين وكبر الله ثلاثا وثلاثين وقال تمام المائة لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير غفرت

فما الذي يفعل نفس في المختصر أنه يستوى قاعداً ثم ينهض وفي الام أنه يقوم من

خطايه وإن كانت مثل زيد البحر» ورواه مسلم وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم « كان يثعوذ برب الصلاة بهؤلاء الكلمات اللهم إني أعوذ بك من الجبن وأعوذ بك من أن أورد إلى أروذل العمر وأعوذ بك من فتنة الدنيا وأعوذ بك من عذاب القبر » رواه البخاري في أول كتاب الجهاد وعن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه قال « كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا سلم من الصلاة قال اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت » هكذا رواه أبو داود بإسناد صحيح وهو إسناد مسلم هكذا في رواية وفي رواية انه كان يقول هذابين التشهد والتسليم وقد سبق هذا في موضعه ولا منافاة بين الروایتين فهما صحيحتان وكان يقول الدعاء في الموضعين والله أعلم وعن معاذ رضي الله عنه « ان رسول الله صلى عليه وسلم أخذ بيده وقال يا معاذ الله إني لأحبك أو صليك يا معاذ لا تمنعن دبر كل صلاة تقول اللهم أعني علي ذكرك وشكرك وحسن عبادتك » رواه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح وعن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال « أمرني رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن أقرأ بالمعوذتين دبر كل صلاة » رواه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم وفي رواية إبي داود « بالمعوذات » فينبغي أن يقرأ قل هو الله أحد مع المعوذتين وروى الطبري في معجمه أحاديث في فضل آية الكرسي دبر الصلاة المكتوبة لكنها كلها ضعيفة وفي الباب أحاديث كثيرة غير ما ذكرته هنا وجاء في الذك بعد صلاة الصبح أحاديث (منها) حديث إبي ذر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال « من قال في دبر كل صلاة الفجر وهو ثان رجله قبل أن يتكلم لا إله إلا الله وحده لاشريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو علي كل شيء قدير عشر مرات كتب له عشر حسنات ومحى عنه عشر سيئات ورفع له عشر درجات وكان يومه ذلك كله في حرز من كل مكروه وحرس من الشيطان ولم ينجب الذنب ان يدركه في ذلك اليوم الا الشريك بالله تعالى » رواه الترمذي والنسائي قال الترمذي حديث حسن غريب وعن انس رضي الله عنه قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من صلي الفجر في جماعة ثم يذكر الله تعالى حتى تطلع الشمس ثم صلي ركعتين كانت له كأجر حجة وعرة تامة تامة تامة » رواه الترمذي وقال حديث حسن وفي الباب غير ما ذكرته والله اعلم *

السجدة وللأصحاب فيه طريقتان (أصحهما) أن فيها قولين (أحدهما) انه يقوم من السجدة الثانية ولا يجلس وبه قال أبو خنيفة ومالك وأحمد لما روى عن وائل أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم « كان إذا رفع رأسه من السجدة استوى قائما » (وأصحهما) وهو المذكور

(٣) حديث وائل ابن حجر ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان اذا رفع رأسه من السجدة استوى قائما هذا الحديث يعض له المنذرى في الكلام على المذهب وذكره النووي في

(فرع) قال القاضي أبو الطيب يستحب ان يبدأ من هذه الاذكار بحديث الاستغفار وحكى
حديث ثوبان قال الشافعي رحمه الله تعالى في الام بعد ان ذكر حديث ابن عباس السابق في رفع
الصوت بالذكر وحديث ابن الزبير السابق وحديث أم سلمة المذكور في الفصل بعد هذا اختار
للإمام وللأمر ان يذكر الله تعالى بعد السلام من الصلاة وبخفيان الذكر إلا ان يكون
إما ما يريد أن يتعلم منه فيصبر حتى يرى أنه قد تعلم منه فينصرف الله تعالى يقول (ولا تبهر
بصلواتك ولا تخافت بها) يعني والله اعلم الدعاء (ولا تبهر) ترفم (ولا تخافت) حتى لا تسع نفسك قال وأحسب
أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما جهر قليلا يعني في حديث ابن عباس وحديث ابن الزبير ليتعلم
الناس منه لأن عامة الروايات التي كتبناها مع هذا وغيرها ليس يذكر فيها بعد التسليم تهليل
ولا تكبير وقد ذكرت أم سلمة « مكته صلى الله عليه وسلم ولم يذكر جهرا وأحسبه صلى الله
عليه وسلم لم يمكث الا ليدكر سرا » قال واستحب للصلي منفردا أو مأموما ان يطيل الذكر
بعد الصلاة ويكثر الدعاء رجاء الاجابة بعد المكتوبة هذا نصه في الام واحتج البيهقي وغيره
لتفسيره الآية بحديث عائشة رضي الله تعالى عنها قالت « في قول الله تعالى (ولا تبهر بصلواتك
ولا تخافت بها) نزلت في الدعاء » رواه البخاري ومسلم وهكذا قال أصحابنا إن الذكر والدعاء
بعد الصلاة يستحب أن يسربها إلا أن يكون اماما يريد تعليم الناس فيجهر ليتعلموا فإذا تعلموا
وكانوا عالمين أسرهم واحتج البيهقي وغيره في الاسرار بحديث أبي موسى الأشعري رضي الله
عنه قال « كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم وكنا إذا شرفنا على واد هللنا
وكبرنا ارتفعت أصواتنا فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا أيها الناس اربعوا علي
انفسكم فانكم لاتدعون أصم ولا غائبا إنه معكم سميع قريب » رواه البخاري

في الكتاب أنه يجلس جلسة خفيفة ثم يقوم وتسمى هذه الجلسة جلسة الاستراحة ووجه ما روى
عن مالك بن الحويرث أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم « يصلي فإذا كان في ووتر من صلاته لم ينهض

الخلاصة في فصل الضميف وذكره في شرح المذهب فقال غريبي لم يخرجوه وظفرت به في سنة اربعين في
مسند البزار في اثناء حديث طويل في صفة الوضوء والصلاة : وقد روى الطبراني عن معاذ بن
جبل في اثناء حديث طويل انه كان يمكن جبهته وأخذه من الارض ثم يقوم كأنه السهم وفي استاده
الخصيب ابن جحدر وقد كذب شعبة ويحيى القطان ولأبي داود من حديث وائل واذا نهض
نهض على ركبتيه واعتمد على نخذه : وروى ابن المنذر من حديث النعمان بن أبي عياش قال ادركت
غير واحد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فكان اذا رفع رأسه من السجدة في اول ركعة وفي
الثالثة قام كاهو ولم يجلس *

(١) حديث مالك بن الحويرث انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي فإذا كان

ومسلم (اربعوا) - يفتح الباء أى ارفعوا *

(فرع) قد ذكرنا استحباب الذكر والدعاء للامام والمأموم والمنفرد وهو مستحب عقب كل الصلوات بخلاف وأماما اعتاده الناس أو كثير منهم من تخصيص دعاء الامام بصلاتي الصبح والعصر فلا أصل له وإن كان قد أشار اليه صاحب الحاوى فقال ان كانت صلاة لا يتنفل بعدها كالصبح والعصر استدير الغبلة واستقبل الناس ودعا وإن كانت لا يتنفل بعدها كالظهر والمغرب والعشاء فيختار أن يتنفل في منزله وهذا الذى أشار اليه من التخصيص لا أصل له بل الصواب استحبابه في كل الصلوات ويستحب أن يقبل على الناس فيدعو والله أعلم *

(فرع) وأما هذه المصافحة المعتادة بعد صلاتي الصبح والعصر فقد ذكر الشيخ الامام أبو محمد بن عبدالسلام رحمه الله أنها من البدع الملبحة ولا توصف بكرة ولا استحباب وهذا الذى قاله حسن والمختار أن يقال ان صافح من كان معه قبل الصلاة فباحة كما ذكرنا وإن صافح من لم يكن معه قبل الصلاة عند اللقاء فسنة بالاجماع للاحاديث الصحيحة في ذلك وسأبسط الكلام في المصافحة والسلام وتسميت العاطس وما يتعلق بها ويشبهها في فصل عقب صلاة الجمعة ان شاء الله تعالى *

(فرع) يستحب الاكثار من الذكر أول النهار وآخره وفي الليل وعند النوم والاستيقاظ وفي ذلك احاديث كثيرة جداً مشهورة في الصحيحين وغيرهما مع آيات من القرآن الكريم وقد جمعت معظم ذلك مذهباً في كتاب الاذكار * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وإذا أراد أن ينصرف فإن كان خلفه نساء استحب له أن يلبث حتى تنصرف النساء ثلاثاً مختلطن بالرجال لما روت أم سلمة رضى الله تعالى عنها « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا

حتى يستوى » قاعداً ووصف أبو حميد الساعدي في عشرة من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين صلاة النبي صلى الله عليه وسلم « فذكر هذه الجلسة » (والطريق الثاني) قال أبو اسحق المائلة على حالتين في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوى قاعداً البخارى وفي لفظ له فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية جلس واعتمد على الارض ثم قام وللبخارى من حديث أبي هريرة في قصة المصطفى صلاته ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم ارفع حتى تطمئن جالساً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم ارفع حتى تطمئن جالساً وفي رواية أخرى له حتى تطمئن قائماً وهو أشبه

(١) حديث ﴿ أبو حميد الساعدي في عشرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ثم هوى ساجداً ثم ثنى رجله وقعد حتى يرجع كل عضو في موضعه ثم نهض التيمى وأبو داود : (تنبيه) أنكر الطحاوى أن يكون جلسة الاستراحة في حديث أبي حميد وهي كما تراها فيه وأنكر النووي أن يكون في حديث المصطفى صلاته وهي في حديث أبي هريرة في قصة المصطفى صلاته عند البخارى في كتاب الاسقيان *

سلم قام النساء حين يقضى سلامه فيمكث يسيرا قبل أن يقوم، قال الزهري رحمه الله قترى والله أعلم أن مكثه لينصرف النساء قبل أن يدركهن الرجال وإذا أراد أن ينصرف توجه في جهة حاجته لما روي الحسن رحمه الله قال «كن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلون في المسجد الجامع فمن كان بيته من قبل بني تميم انصرف عن يساره ومن كان بيته بمالي بنو سليم انصرف عن يمينه يعني بالبصرة» وان لم يكن له حاجة فالاولي أن ينصرف عن يمينه لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحب التيامن في كل شيء *.

(الشرح) قال الشافعي والاصحاب رحمهم الله تعالى يستحب للامام اذا سلم أن يقوم من مصلاه عقب سلامه اذا لم يكن خلفه نساء هكذا قاله الشافعي في المختصر وافق عليه الاصحاب وعلاه الشيخ أبو حامد والاصحاب بطين (احدهما) ثلاثك هو أو من خلفه سلم أم لا (والثانية) ثلاثا يدخل غريب فيظنه بعد في الصلاة فيقتدى به أما اذا كان خلفه نساء فيستحب أن يلبث بعد سلامه ويثبت الرجال قدرا يسيرا يذكرون الله تعالى حتى تنصرف النساء بحيث لا يدرك المسارعون في سيرهم من الرجال آخرون ويستحب لمن أن ينصرف عقب سلامه فاذا انصرف انصرف الامام وسائر الرجال واستدل الشافعي والاصحاب بالحديث الذي ذكره المصنف عن أم سلمة رضي الله عنها قالت «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سلم قام النساء حين يقضى تسليمه ومكث يسيرا كي ينصرفن قبل أن يدركهن أحد من القوم» وفي رواية ابن شهاب «فأرى

إن كان بالمسلي ضعف لسكبر وغيره جلس للاستراحة الا فلا (فان قلنا لا يجلس المسلي للاستراحة فيبتدىء التكبير مع ابتداء الرفع وينتهي مع استوائه قائما ويعود قول الحذف كما تقدم) وان قلنا لا يجلس فتى يبتدىء التكبير فيه وجان (أحدهما) أنه يرفع رأسه غير مكبر ويبتدىء التكبير جالسا ويبتدىء الي ان يقوم لان الجلسة تفصل بين الركعتين فاذا قام منها وجب أن يقوم بتكبير كما اذا قام الي الركعة الثانية لم يجز هذين اختيارا للرجال (وأصحها) أنه يرفع رأسه مكبرا لما روى انه صلى الله عليه وسلم (١) «كان يكبر في كل خفض ورفع» فعلى هذا ففي قطع فيه وجان (أحدهما) أنه اذا جلس قطعه وقوم غير مكبر لانهم لو ادعى أن يقوم لطلال ويتغير النظم وهذا قال ابو سحر والقاضي الطبري (وأصحها) أنه يبتدىء الي أن يقوم ويخفف الجلسة حتى لا يخلو شيء من صلاته عن الذكر وهذا الوجهان الاخير ان كانها المفرعان على أن التكبير يعدل ولا يحذف واذا

(١) (حديث) «أنه صلى الله عليه وسلم «كان يكبر في كل خفض ورفع» تقدم واستدل به الراضي على أنه يكبر في جلسة الاستراحة فيرفع رأسه من السجود غير مكبر ثم يبتدىء التكبير جالسا وبعده الى ان يقوم وحديث أبي حميد في البيهقي يدل لذلك باصرح من الحديث الذي استدلل به وذلك ان لفظة ثم يرفع فيقول الله أكبر ثم يبتدىء التكبير فبقوله مستدلا حتى يرجع ويقر كل عظم موضعه مستدلا : (قالت) الا انه لا دليل فيه على انه يعد التكبير في جلوسه الي ان يقوم ويحتاج دعوى استحباب مده الي دليل والاصل خلافه

والله أعلم أن مكثه لكي ينفذ النساء قبل أن يدر كهن من انصرف من القوم « رواه البخارى في مواضع كثيرة من محييه ولان الاختلاط بهن مظنة الفساد (١) لان مزيئات اللباس مقدمات على كل الشهوات قال الشافعي في الام فان قام الامام قبل ذلك وأجلس أطول من ذلك فلا شيء عليه قال وللمأموم أن ينصرف اذا قضي الامام السلام قبل قيام الامام قال وتأخير ذلك حتى ينصرف بعد انصراف الامام أومعه أحب الى قال الشافعي في الام والاصحاب اذا انصرف المصلى أملا كان أوماء أوماء أو منفردا فله أن ينصرف عن يمينه وعن يساره وتلقاء وجهه رواه (٢) ولا كراهة في شيء من ذلك لكن يستحب إن كان له حاجة في جهة من هذه الجهات أن يتوجه إليها وان لم يكن له حاجة فجهة النبي أولى واستدل الشافعي في الام والاصحاب « بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحب التيامن في شأنه كله وقد سبقت الاحاديث الصحيحة في ذلك في باب صفة الوضوء في فصل غسل اليدين وجاء في هذه المسألة حديث ابن مسعود رضى الله تعالى عنه قال « لا يجمل أحدكم للشيطان شيئا من صلواته لا يرى إلا أن يحقا عليه أن لا ينصرف إلا عن يمينه لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرا ينصرف عن يساره « رواه البخارى و(٣) مسلم قال « أكثر ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينصرف عن يمينه « وعن هلب بضم الهاء الطائي رضى الله عنه « أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان ينصرف عن شقيه « رواه أوداود والترمذى وابن ماجه وغيرهم باسناد حسن فهذه الاحاديث تدل على أنه يباح الانصراف من الجانبين وإنما أنكر ابن مسعود رضى الله تعالى عنه علي من يعتقد وجوب ذلك *

(فرع) اذا أراد أن ينتقل في المحراب وقبل على الناس للذكر والدعاء وغيرها جاز أن ينتقل كيف شاء وأما الأفضل فقال البغوى الأفضل أن ينتقل عن يمينه وقال في كيفيته وجها (أحدهما) أنه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يدخل يمينه في المحراب ويسأره الى الناس ويجلس على يمين المحراب (والثاني) وهو الأصح يدخل يساره في المحراب ويمينه الى القوم ويجلس على يسار المحراب هذا لفظ البغوى في التهذيب وجزم البغوى في شرح السنة بهذا الثاني واستدل له بحديث البراء بن عازب رضى الله عنهما قال « كنا اذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم أحيينا أن نكون عن يمينه قبل علينا بوجهه فسمعتة يقول في قنوته رب قن عذابك يوم تبعث أو نجمع عبادك « رواه مسلم وقال امام الحرمين ان لم يصح في هذا حديث فلست أرى فيه الا تخيير *

(١-٢) كذا
بالامل فحذر
(٢) كذا بالاصل
ولله وروى مسلم
عن انس الخ
كما يعلم من مراجعة
صحيحة فحذر

(فرع) قال أصحابنا ان كانت الصلاة مما ينتقل بعدها فالسنة ان يرجع الى يمينه لفعل النافلة

لم يميز الابتداء عن الانتهاء حصل في وقت التكبير ثلاثة أوجه صاحب الكتاب أورد منها في الوسيط (الاول) الذي اختار ما نقله والثاني الذي قال به أبو اسحق ولم يورد الثالث الذي هو الاظهر عند جمهور الأصحاب وكذلك

لان فعلها في البيت افضل « لقوله صلى الله عليه وسلم صلوا اليها الناس في بيوتكم فان افضل صلاة المرء في بيته الا المكتوبة » رواه البخارى ومسلم من رواية زيد بن ثابت رضى الله تعالى عنه وعن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال « اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم ولا تتخذوها قبورا » رواه البخارى ومسلم وعن جابر رضى الله عنه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قضي أحدكم صلاته في مسجده فليجعل لبيته من صلاته نصيبا فان الله جاعل في بيته من صلاته خيرا » رواه مسلم قال أصحابنا فان لم يرجع الى بيته أو اذا التفتل في المسجد يستحب أن ينتقل عن موضعه قليلا لتكثير مواضع سجوده هكذا عليه البغوى وغيره فان لم ينتقل إلى موضع آخر فينبغي ان يفصل بين الفريضة والنافلة بكلام انسان واستدل البيهقى وآخرون من أصحابنا وغيرهم بحديث عمرو بن عطاء « ان نافع بن جبير أرسله إلى السائب بن اخطمير يسأله عن شيء رآه منه معاوية في الصلاة فقال نعم صليت معه الجمعة في المقصورة فلما سلم الامام قفت في مقامى

فعل امام الحرمين والصيدى وقوله ثم يقوم مكبرا ! بقوله ثم يجلس جواب على اختيار الفعل وهو أبعد الوجوه عند الأكثرين ويجب أن يعلم قوله مكبرا بالواو إشارة الى الوجه الثانى وهو أنه يقوم عن الجلسة غير مكبر والى الوجه الثالث أيضا فانه عند القائلين به لا يقوم مكبرا إنما يقوم بشمالتكبير ولا خلاف في أنه لا يكبر تكبيرتين والسنة في هيئة جلسة الاستراحة الاقراش كذلك رواه أبو حميد (١) ثم سواء قام من جلسة الاستراحة أو من السجدة فانه يقوم معتمد على الارض يديه لافلا في حنيقة حيث قال يقوم معتمد على صدور قدميه ولا يعتمد يديه على الارض : لنا ما روى عن مالك بن الحويرث (٢) رضى الله عنهما في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم « فلما رفع رأسه من السجدة لاخير في الركعة الاولى واستوى قاعدا قام واعتمد على الارض يديه » وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان اذا قام في صلاته وضع يديه على الارض كما يضع العاجن (٣) قال صاحب المجلد العاجن هو الذى اذا نهض اعتمد على يديه كبر اكانه يعجز أى الخبير ويجوز أن يكون معنى الخبر كما يضع عاجن الخبير وهما متقاربان

(١) * (حديث) * ابى حميد انه وصف الصلاة فقال اذا جلس في الركبتين جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى البخارى بهذا

(٢) * (حديث) * مالك بن الحويرث في وصف الصلاة « فلما رفع رأسه من السجدة الاخيرة في الركعة الاولى واستوى قاعدا قام واعتمد يديه على الارض الشافى بهذا والبخارى بلفظ فاذا رفع رأسه من السجدة الثانية جلس واعتمد على الارض ثم قام ولأحمد والطحاوى استوى قاعدا ثم قام

(٣) * (حديث) * ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قام في صلاته وضع يده على الارض كما يضع العاجن قال ابن الصلاح في كلامه على الوسيط هذا الحديث لا يصح

فصليت فلما دخل أرسل الي فقال لاتعد لما فعلت إذا صليت الجمعة فلا تصلها بصلاة حتى تكلم أو تخرج فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرنا بذلك ان لا توصل صلاة حتى تكلم أو تخرج رواه مسلم» فهذا الحديث هو المعتمد في المسألة وأما حديث عطاء الخراساني عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي الامام في الموضع الذي يصلي فيه حتى يتحول» فضعيف رواه ابو داود وقال عطاء لم يدرك المغيرة وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال «قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أيجز أحدكم ان يتقدم أو يتأخر عن بيته او عن شماله في الصلاة يعني الياقة» رواه ابو داود باسناد ضعيف وضعفه البخاري في صحيحه قال أصحابنا فإذا صلى النافلة في المسجد جاز وإن كان خلاف الافضل لحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال «صليت مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مسجدتين قبل الظهر ومسجدتين بعدها ومسجدتين بعد المغرب ومسجدتين بعد العشاء ومسجدتين بعد الجمعة فاما المغرب والعشاء في بيته» رواه البخاري ومسلم وظاهره أن الباقي صلاها في المسجد لبيان الجواز في بعض الاوقات وهو صلاتا النافلة في البيت وفي الصحيحين «أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى ليالي في رمضان في المسجد غير المكتوبات» والله اعلم *

«قال المصنف رحمه الله *

«والسنة في صلاة الصبح ان قنت في الركعة الثانية لما روى انس رضي الله تعالى عنه «ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قنت شهراً يدعو عليهم ثم تركه فاما في الصبح فلم يزل قنت حتى فارق الدنيا» وعمل القنوت بعد الرقع من الركوع «لما روى أنه سئل انس هل قنت رسول الله صلى الله

قال «الركن السادس التشهد الاول سنن القعود فيه على هيئة الاقراش (م) لأنه مستوفز بالحركة والسبوق يقرش في التشهد الاخير لاستيفازه ومن عليه سجود السهو هل يقرش فيه خلاف والاقراش أن يضع الرجل اليسرى ويجلس عليها وينصب القدم اليمنى ويضع اطراف الاصابع على الارض والتوركس تنقي التشهد الاخير (ح) وهو أن يضع رجله كذلك ثم يخرج يمينه وجهه يمينه ويمكن وركه من الارض» *

ولا يعرف ولا يجوز أن يحتج به وقال النووي في شرح المذهب هذا حديث ضعيف أو باطل لأصله وقال في التنقيح ضعيف باطل وقال في شرح المذهب قل عن التزالي أنه قال في درسه هو بالزاي وبالنون أصح وهو الذي يقبض يديه ويقوم معتمدا عليها قال ولو صح الحديث لكان معناه قام معتمدا ببطن يديه كما يعتمد الحاجز وهو الشيخ الكبير وليس المراد عاجن المجين ثم قال يعني ما ذكره ابن الصلاح أن التزالي حكى في درسه هل هو الحاجز بالنون أو الحاجز بالزاي : فاما اذا قلنا انه بالنون فهو عاجن المجن يقبض اصابع كفيه ويضعها ويكفي عليها ويرتفع ولا يضع راحتيه على الارض : قال ابن الصلاح وعمل بهذا كثير من الجمهور اثنان هيئة شرعية في الصلاة لا عهد بها بحديث لم يثبت ولو ثبت لم يكن ذلك معناه فان الحاجز في اللغة هو الرجل

عليه وسلم في صلاة الصبح قال نعم قال قبل الركوع او بعده قال بعد الركوع «والسنة ان يقول
 «اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما اعطيت وقني شر
 ما قضيت انك تقضي ولا يقضي عليك» انه لا يندل من وائت تباركت وتعاليت «لما روى الحسن بن
 علي رضي الله عنه قال علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم هؤلاء الكلمات في الوتر فقال قل «اللهم
 اهدني فيمن هديت» إلى آخره وان كنت بما روى عن عمر رضي الله عنه كان حسنا وهو ما روى ابو
 رافع قال قلت عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعد الركوع في الصبح فسمعه يقول اللهم انا نستعينك
 ونستغفرك ولا تكفرك ونؤمن بك ونخضع وشرعك ونعبدك ونؤتيك الحمد والكرامات والبركات
 واليك نسعى ونخضع نرجو رحمتك ونخشى عذابك أن عذابك الجد بالكفار ملحق اللهم عذب
 كفرة أهل الكتاب الذين يصلحون عن سبيلك يكذبون رسلك ومقاتلون اوليائك اللهم اغفر
 المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات واصلح ذات بينهم وألف بين قلوبهم واجعل في قلوبهم
 الايمان والحكمة وثبتهم على ملة رسولك واوزعهم ان يوفوا بعهودك التي اعدت لهم عليه وانصرهم
 على عدوك وعدوهم الله الحق واجلنا منهم» ويستحب ان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الدعاء
 لما روى من حديث الحسن رضي الله عنه في الوتر انه قال «تباركت وتعاليت وصلي الله على النبي وسلم»
 ويستحب المأموم ان يؤمن على الدعاء لما روى ابن عباس رضي الله عنهما قال «قلت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وكان يؤمن من خلفه» ويستحب له ان يشاركه في التناء لانه لا يصلح التأخير عن ذلك
 فكانت المشاركة أولى واما رفع اليدين في القنوت فليس فيه نص والقى يقتضيه المذهب أنه لا يرفع
 لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يرفع اليدين الا في ثلاثة مواطن في الاستسقاء والاستنصار وعشية عرفة
 ولانه دعاء في الصلاة فلم يستحب له رفع اليدين كاللحدا في التشهد وذكر القاضي ابو الطيب الطبري
 في بعض كتبه انه لا يرفع اليد وحكي في التعليق انه يرفع اليد والاول عندى أصبح واما غير الصبح
 من الفرائض فلا يفتت فيمن غير حاجه فان نزلت بالمسلمين نازلة فتوا في جميع الفرائض لما روى

أخرج في هذا الركن اركاناً ثلاثة (العمود) والتشهد (والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) ولو فصل
 العمود والتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عنها لجاز كالفصل القيام عن القراءة فان القيام
 للقراءة كالعمود لها وهكذا فصل في ترجمة الاذكار وعدها ثلاثة: وقعه الفصل أن التشهد والعمود
 ينقسمان إلى واقعين في آخر الصلاة كتشهد الصبح وتشهدا لكهتال اربعة من الظهر والي واقعين لا في آخر

المسن : قال الشاعر * فسر شخصاً بالمرء كنت وعاجن * قال فان كان وصف الكبير بذلك ما خذوا
 من عاجن العجين فالتشبيه في شدة الاعتماد عند وضع اليدين لا في كيفية ضم اصابعها : قال الفزالي
 واذا قلنا بلزاي فهو الشيخ المسن الذي اذا قام اعتمد يديه على الارض من الكبير : قال ابن
 الصلاح ووقع في الحكم للمعرب الضرب المتأخر المجن هو المعتمد على الارض وجمع الكف

أبو هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يفتن إلا أن يدعو لاحداً ويدعو على أحد كان إذا قال سمع الله لمن حمده قال ربنا لك الحمد وذكر الدعاء *

(الشرح) في الفصل مسائل (أحداها) القنوت في الصبح بعد رفع الرأس من ركوع الركعة الثانية سنة عندما بلا خلاف وإماما قتل عن أبي علي بن أبي هريرة رضى الله عنه أنه لا يفتن في الصبح لأنه صار شعار طائفة مبتدعة فهو غلط لا يعد من مذهبنا وإما غير الصبح من المكتوبات فهل فتنت فيها فيه ثلاثة أقوال حكاهما إمام الحرمين والغزالي وآخرون (الصحيح) المشهور الذي قطع به الجمهور أن نزلت بالمسلمين نازلة كخوف أو قسط أو وباء أو جراد أو نحو ذلك فتتو في جميعها وإلا فلا (والثاني) يقتنون مطلقاً حكمه جماعات منهم شيخ الأصحاب الشيخ أبو حامد في تعليقه ومتابعوه (والثالث) لا يقتنون مطلقاً حكمه الشيخ أبو محمد الجويني وهو غلط يخاف للسنة الصحيحة المستفيضة «أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قنت في غير الصبح عند نزول النازلة حين قتل أصحابه بالقراء» وأحاديثهم مشهورة في الصحيحين وغيرها وهذا الخلاف في الجواز وعدمه عند أكثر من هكنا صرح الشيخ أبو حامد والجمهور قال الرافعي مقتضي كلام أكثر الأئمة أنه لا يستحب القنوت في غير الصبح بحال وإنما الخلاف في الجواز بحيث يجوز الاختيار فيه إلى المصلحة قال ومنهم من يشعر كلامه بالاستحباب قلت وهذا أقرب إلي السنة فإنه ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم القنوت للنازلة فاقضى أن يكون سنة ومن صرح بأن الخلاف في الاستحباب صاحب المدة قال ونص الشافعي في الام على الاستحباب مطلقاً وإما غير المكتوبات فلا يفتن في شيء منهم قال الشافعي في الام في كتاب صلاة العيدين في باب القراءة في العيدين ولا قنوت في صلاة العيدين والاستسقاء فان قنت عند نازلة لم أكرهه (المسألة اثنا عشر) محل القنوت عندما بعد الركوع كما سبق فلو قنت قبله فإن كان ما لكياراه أجزأه وإن كان شافعيًا فالمشهور أنه لا يجوز أنه لا يجوز له لاختلاف العلماء فيه (والثاني) لا يجوز له وقوعه في غير موضع فيعيد بعد الركوع وجهاً (أحداها) يجوز له لاختلاف العلماء فيه (والثاني) لا يجوز له وقوعه في غير موضع فيعيد بعد الركوع

الصلاة كالشهادة بعد الثانية من الظهر (قالوا) من القميين مفروض (والثاني) من لم يتعين للعود هيئة متعينة يرجع إلى الاجزاء بل يجوز له القعود على أي وجه كان لكن السنن في القعود في آخر الصلاة التورك وفي القعود الذي لا يقع في آخرها لا يشرع فيه (أشاروا) قال أحدان كانت الصلاة ذات تشهدين تورك في الآخر وإن كانت ذات تشهد واحد أشرع فيه (أشاروا) أن يضع الرجل اليسرى بحيث يلي ظهرها الأرض أو يجلس عليها وينصب اليمنى ويضع أطراف أصابعها على الأرض موجهة إلى القبلة والتورك أن يخرج رجله وها على هيئتها في الأفراس من جهة يمينه ويمكن التورك من الأرض وقال أبو حنيفة السنن في القعودين

وهذا غير مقبول منه فإنه لا يقبل ما ينفرده لأنه كان يغلط ويغالطونه كثيراً وكانه اضربه مع كبر حجم الكتاب ضرارته انتهى كلامه . وفي الطبراني الأوسط عن الأزرق بن قيس رأيت عبد الله بن عمرو وهو يصلي في الصلاة يتمد على يديه إذا قام كما يفصل الذي يصح العجين

قال وهل يسجد لاسهو فيموجان وقطع البغوى وغيره بانه يسجد لاسهو وهو المنصوص قال الشافعي في الام لو اطال القيام ينوى به القنوت كن عليه سجود السهو لان القنوت عمل من عمل الصلاة فاذا عمله في غير موضعه اوجب سجود السهو هذا نصه و اشار في التهذيب إلى وجهه بطلان صلاته لانه قال هو كالوقوف التشهد في القيام فحصل فيمن قنت قبل الركوع اربع اوجه (الصحيح) انه لا تبطل صلاته ولا يجوز ثم يسجد لاسهو (والثاني) لا يجوز ثم ولا يسجد لاسهو (والثالث) يجوز ثم (والرابع) تبطل صلاته وهو غلط (الثالث) السنة في لفظ القنوت اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما اعطيت وقتي شر ما قضيت فانك تقضي ولا يقضي عليك وانه لا يذلل من واليت تباركت ربنا وتعاليت هذا لفظه في الحديث الصحيح باثبات الفاء في فانك والواو في وانه لا يذلل وتباركت ربنا هذا لفظه في رواية الترمذي (١) في رواية ابن داود وجمهور المحدثين ولم يثبت الفاء في رواية ابن داود وقطع هذه الالفاظ في كتب الفقه مغيرة فاعتمد ما حققته فان الفاظ الاذكار يحافظ فيها على الثابت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهذا لفظ الترمذي عن الحسن بن علي بن ابي طالب رضي الله عنهما قال «عنتي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كلمات اقولهن في الوتر اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما اعطيت وقتي شر ما قضيت فانك تقضي ولا يقضي عليك

(١) كذا بالاصل

الاقرارش وقال مالك السنغية التورك: لنا ما روي عن ابي حميد الساعدي (١) انه وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال «فاذا جلس في الركعتين جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى فاذا جلس في الركعة الاخيرة قدم رجله اليسرى ونصب الاخرى وقعد على مقعدته (والفرق من جهة المقعد ان المصلي في التشهد الاول مستوفى للركعة يبادر الى القيام عند تمامه وذلك عن هيئة الاقرارش أهون وأما الجلسة الاخيرة فليس بعدها عمل فيناسبها التورك الذي هو هيئة السكون والاستقرار ويترب على هذه القاعدة مسألتان (احدهما) المسبوق اذا جلس مع الامام في تشهده الاخير يترش ولا يتورك نص عليه لانه مستوفى محتاج الى القيام عند سلام الامام ولانه ليس آخر صلاته والتورك انما ورد في آخر الصلاة وحكي الشيخ ابو محمد وجها عن بعض الاصحاب انه يتورك متابعة لمامه وذكر ابو الفرج البزار ان ابا طاهر الزيادي حكى في المسألة - هذين الوجهين وجها ثالثا (انه) ان كان محل تشهد المسبوق كأن ادرك ركعتين من صلاة الامام جلس متصبا والا جلس متوركا لان أصل الجلوس لحض المتابعة في هيئته أيضا والا كثيرون على الوجه الاول (الثانية) اذ قعد في التشهد الاخير وعليه سجود سهو قبل يترشام يتورك فيه وجها (احدهما) يتورك لانه قعد آخر الصلاة وقال الروائي في التلخيص وهو ظاهر المذهب

(١) حديث (١) ابي حميد انه وصف صلاة رسول الله ﷺ فقال فاذا جلس في الركعتين جلس على رجله اليسرى فاذا جلس في الركعة الاخيرة قدم رجله اليسرى ونصب الاخرى وقعد على مقعدته رواه البخاري في صحيحه كذلك وعزاه ابن الرضا لاسلم قوم *

وانه لا يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت » رواه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم بإسناد صحيح قال الترمذي هذا حديث حسن قال ولا يعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم في القنوت شيء أحسن من هذا وفي رواية رواها البيهقي عن محمد بن الحنفية وهو ابن علي ابن أبي طالب رضى الله عنه قال « إن هذا الدعاء هو الذي كان أبي يدعو به في صلاة الفجر في قنوته » ورواه البيهقي من طرق عن ابن عباس وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يعلمهم هذا الدعاء ليذعوا به في القنوت من صلاة الصبح » وفي رواية أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يفتي في صلاة الصبح وفي وتر الليل بهذه الكلمات » وفي رواية « كان يقول في قنوت الليل » قال البيهقي فدل هذا كله على أن تعليم هذا الدعاء وقع لقنوت صلاة الصبح وقنوت الوتر والله التوفيق وهذه الكلمات الثمان من الروايات نص عليها الشافعي في مختصر المزني واقصر عليهن ولو زاد عليهن ولا يعز من عادت قبل تباركت ربنا وتعاليت وبعده فلك الحمد على ما قضيت استغفرك وأوب اليك فلا بأس به وقال الشيخ أبو حامد والبندنجي وآخرون هذه الزيادة حسنة وقال القاضي أبو الطيب من عادت ليس بحسن لأن العداوة لا تضاف إلى الله تعالى وانكر ابن الصباغ والأصحاب عليه وقالوا قد قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء) وغير ذلك من الآيات وقد جاء في رواه البيهقي ولا يعز من عادت قال أصحابنا فإن كن إماما لم يخص نفسه بالدعاء بل يعزم فيأتي بلفظ الجمع اللهم

(والثاني) أنه يقرش ذكره القفال وساعده الأكثرون لأنه يحتاج بعد هذا التعمد إلى عمل وهو السجود فاشبه التشهد الأول بل السجود عن هيئة التورك أعسر من القيام عنها فكن أولي بأن لا يتورك وأيضا فلا تمجلوس يعقبه سجود فاشبه الجلوس بين السجدين وينبغي أن يعلم قوله والتشهد الأول مسنون الألف لأن أحمد يقول بوجوبه: لنا أنه صلى الله عليه وآله وسلم « قام من اثنين من الظهر أو العصر ولم يجلس فسبح الناس يعلم بعد فلما كان آخر صلاته سجد سجدتين ثم سلم » ولو كن واجبا لعاد إليه ولما جبر السجود ولا تخفي سائر المواضع المستحقة لعلامات (وقوله) ويضع أطراف الأصابع على الأرض كذلك أي منتصبه (وقوله) في التورك أن يضع رجله كذلك أي على هيئةها في الافتراش فالمني منصوبة مرفوعة العقب واليسرى مضجعة *

قال (ثم يضع اليد اليسرى على طرف الركبة منشورة مع التفريع المقصود باليد اليمنى يضعها كذلك لكن قبض الخنصر والنصر والوسطى ويرسل المسبحة في الإبهام أو جهة (قيل) برسلها (وقيل) يحلق الإبهام والوسطى (وقيل) يضمها إلى الوسطى المقبوضة كاتماض ثلاثا وعشرين ثم يرفع مسبحته في الشهادة عند قوله لا اله الا الله في نحر يمينها عند الرفع خلاف *)

(١) * (حديث) * أنه صلى الله عليه وسلم قام من اثنين من الظهر أو العصر فلم يجلس فسبح الناس به فلم يمد فلما كان آخر صلاته سجد سجدتين ثم سلم متفق عليه من حديث أبي هريرة وسياق في السهو *

إهدنا إلى آخره وهل تبين هذه الكلمات فهو جنان (الصحيح) المشهور الذي قطع به الجمهور أنه لا تبين بل يحصل بكل دعاء (والثاني) تبين كلمات التشهد فأنها متينة بالاتفاق وبهذا قطع إمام الحرمين والغزالي ومحمد بن يحيى في كتابه المحيط وصححه صاحب المستظهرى قال صاحب المستظهرى ولو ترك من هذا كلمة أو عدل إلى غيره لا يميز فهو سبيل سهو والمذهب أنه لا تبين وبه صرح المارودي والقاضي حسين والبقوي والمتولي وخلائق قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح قول من قال تبين شاذ مردود مخالف لجمهور الاصحاب بل يخالف لجامع العلماء فقد حكى القاضي عياض اتفاقهم على أنه لا تبين في القنوت دعاء الاماروى عن بعض أهل الحديث أنه تبين قنوت مصحف ابن بكب رضى الله عنه «اللهم إنا نستعينك ونستغفرك إلى آخره بل يخالف لفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه كن يقول «اللهم انج الوليد ابن الوليد وفلاننا وفلاننا اللهم العن فلانا وفلاننا» فليعد هذا الذي قيل بالتبين غلطاً غير معهود وجهاً هذا كله كلام أبي عمرو فاذا قلنا بالمذهب وقلنا إنه لا تبين فقال صاحب الحاوى يحصل بالدعاء المأثور وغيره المأثور قال فان قرأ آية من القرآن هي دعاء أو شبيهة بالدعاء كآخر البقرة أجزأه وان لم يتضمن الدعاء ولم يشبهه كآية الدين وسورة بخت فوجبان (أحدهما) يجزئه اذا نوى القنوت لان اقرآن أفضل من الدعاء (والثاني) لا يجزئه لان القنوت للدعاء وهذا ليس

السنن في التشهدين جميعاً ان يضع يده اليسرى على فخذه اليسرى الماروى أنتم لي الله علياً وآله وسلم (١) «كان إذا جلس في الصلاة وضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى» وينبغي ان ينشر أصابعه ويجه لها قرية من طرف الركبة بحيث تسامد رؤسها الركبتين فخرج بين أصابع اليسرى أو يضمها الذي ذكره في الكتاب أنه يفرج تفرجاً مقتضياً وهذا هو الأشهر الأثرام قالوا لا يؤمر بضم الأصابع مع نشرها إلا في السجود على ما قلناه وحكى السكري وغيره من أصحاب الشيخ أبي حامدة يضم بعضها إلى بعض حتى الاجهام ليتوجه جميعاً إلى القبلة وهكذا ذكر القاضي الرويانى فليكن قوله مع التفرج معاً بالواو وأما كون مقتضياً فليس من خاصية هذا الموضع بل لا يؤمر بالتفرج المتفاحش في موضع ما إلا باليد اليمنى فيضمها على طرف الركبة اليمنى كما ذكرنا في اليسرى وهو المرام من قوله فيضمها كذلك ولكن لا ينشر جميع أصابعه بل يقبض الخنصر والبصر ويرسل المنيحه وفيما يفعل بالاجهام والوسطى ثلاثة اقول بل أحدها انه يقبض الوسطى مع البصر ويرسل

(١) (حديث) * انه صلى الله عليه وسلم كان اذا جلس في الصلاة وضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى مسلم من حديث ابن عمر في حديث وفي الاوسط للطبراني كان اذا جلس في الصلاة للتشهد نصب يديه على ركبتيه ولدارقطنى وضع يده اليمنى على فخذه اليمنى والقم كفه اليسرى ركبته *

بدعاء والثاني هو الصحيح أو الصواب لأن قراءة القرآن في الصلاة في غير القيام مكروهة قال أصحابنا ولو قت بالمتقول عن عمر رضي الله تعالى عنه كان حسنا وهو الدعاء الذي ذكره المصنف رواه البيهقي وغيره قال البيهقي هو صحيح عن عمر واختلف الرواة في لفظه والرواية التي أشار البيهقي إلى إختيارها رواية عطاء عن عبيد الله بن عمر رضي الله عنهم قتت بعد الركوع قل «اللهم اغفر لنا وللمؤمنين وللمؤمنات والمسلمين والمسلمات وألف بين قلوبهم وأصلح ذات بينهم وانصرهم على عدوك وعلوهم اللهم العن كفرة أهل الكتاب الذين يصدون عن سبيلك ويكذبون رسلك وقاتلون أوليائك اللهم خالف بين كلمتهم وازل أقدامهم وانزل بهم بأسك الذي لا تروده عن القوم المحرومين بسم الله الرحمن الرحيم اللهم أنا نستعينك ونستغفرك ونثقي عليك ولا تكفرك ونخلع وتترك من من يفجر بك بسم الله الرحمن الرحيم اللهم إياك نعبد وإك نصلي ونسجد وإليك نسعي ونحفد ونفخس عذابك ونرجو رحمتك إن عذابك الجد يا كفار ملحق» هذا انظر رواية البيهقي ورواها من طرق أخرى اخصر من هذا وفيه تقديم وتأخير وفيه أنه قتت قبل الركوع في صلاة الفجر قال البيهقي ومن روى عن عمر رضي الله عنه قتوته بعد الركوع أكثر فقد رواه أبو رافع وعبيد بن عمير وأبو عثمان النهدي وزيد بن وهب والمعدن أولى بالحفظ من الواحد وفي حسن سياق عبيد بن عمير للحديث دلالة على حفظه وحفظ من حفظ عنه واقتصر الباقون في شرح السنة على الرواية الأولى وروى البيهقي بعض هذا مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم لكن استاده مرسل والله اعلم (وقوله) اللهم عذب كفرة أهل الكتاب إنما اقتصر على أهل الكتاب لأنهم الذين كانوا يقاتلون المسلمين في ذلك العصر وأما الآن فالتحار أن يقال عذب الكفرة ليعم أهل الكتاب وغيرهم من الكفار فان الحاجة إلى الدعاء على غيرهم أكثر والله اعلم: قال أصحابنا يستحب الجمع بين قنوت عمر رضي

الابهام مع المسبحة لما روى ابن أبي حميد الساعدي وصنفه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر أنه كان يفعل هكذا (١) والثاني أنه يخلق بين الابهام والوسطى لما روى عن وائل بن حجر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل هكذا (٢) وفي كيفية التحليق وجهان (أحدهما) أنه يضم أظفار الوسطى بين عتدي الابهام (وأصحبها)

(١) * (حديث) * أبي حميد الساعدي وصف صلاة النبي صلى الله عليه وسلم فقال أنه كان يقبض الوسطى مع الخنصر والبنصر ويرسل الابهام والمسبحة لا أصل له في حديث أبي حميد وينفي عنه حديث ابن عمر عند مسلم ووضع يده اليمنى على ركبته اليمنى وعقد ثلاثا ويحسب والمعرف في حديث أبي حميد وضع كفه اليمنى على ركبته اليمنى وكفه اليسرى على ركبته اليسرى وأشار بأصبعه اليمنى السبابة رواه أبو داود والترمذي *

(٢) * (حديث) * وائل بن حجر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخلق بين الابهام والوسطى ابن ماجه والبيهقي بهذا في حديثه الطويل وأصله عند أبي داود والنسائي وابن خزيمة *

الله عنه وبين ماسبق فان جمع بينهما فالاصح تأخير قنوت عمرو في وجه يستحب تقديمه وان اقتصر
فليقتصر على الاول وانما يستحب الجمع بينهما اذا كان منفرداً او امام محصورين يرضون بالتطويل
والله اعلم (الرابعة) هل يستحب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد القنوت في وجهان (الصحيح)
المشهور وبه قطع المصنف والجمهور يستحب (والثاني) لا يجوز فان فعلها بطلت صلاته لانه قل ركنا
الي غير موضعه قاله القاضي حسين وحكاه عنه البغوي وهو غلط صريح ودليل المذهب أن في رواية
من حديث الحسن رضي الله تعالى عنه قال «علمي رسول الله صلى الله عليه وسلم هؤلاء الكلمات في
الوتر قال اللهم اهديني فذكر الالفاظ الثمانية وقال في آخرها تباركت وتعاليت وصلي الله على النبي»
هذا لفظه في رواية النسائي باسناد صحيح أو حسن *

(فرع) قال البغوي يكره اطالة القنوت كما يكره اطالة التشهد الاول قال وتركه قراءة القرآن فيه
فان قرأ لم تبطل صلاته ويسجد للسهو (الخامسة) هل يستحب رفع اليدين في القنوت في وجهان
• شعوران (أحدهما) لا يستحب وهو اختيار المصنف والفقهاء والبغوي وحكاه امام الحرمين عن

انه يحلق بينهما برأسيهما والقول (الثالث) وهو الاصح انه يضعها لما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما
أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «كان اذا جلس في الصلاة وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى وقبض أصابعه
كلها وأشار بالأصبع التي تلي الإبهام» (١) وفي كيفية وضع الإبهام على هذا القول وجهان (أحدهما) أنه يضعها
على أصبعه الوسطى كانه عاقد ثلاثة وعشرين لما روى عن ابن الزبير رضي الله عنه أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم «كان يضع إبهامه عند الوسطى» (٢) وأظهرهما أنه يضعها بمجنب السبحة كانه عاقد ثلاثة
وخسين لما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «كان اذا قصد التشهد وضع يده اليمنى على
ركبته اليمنى وعقد ثلاثة وخسين وأشار بالسبابة» (٣) ثم قال ابن الصباغ وغيره كيف فعل من هذه
الهيئات فقد أتى بالسنة لان الاخبار قد وردت بها جميعاً وكأنه صلى الله عليه وسلم كان يضع مرة

(١) (حديث) ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا جلس في الصلاة وضع
كفه اليمنى على فخذه اليمنى وقبض أصابعه كلها وأشار بالأصبع التي تلي الإبهام مسلم في صحيحه
بهذا والطبراني في الاوسط كان اذا جلس في الصلاة للتشهد نصب يده على ركبته ثم رفع أصبعه
السبابة التي تلي الإبهام وبقي أصابعه على يمينه مقبوضة كما هي

(٢) (حديث) ابن الزبير انه صلى الله عليه وسلم كان يضع إبهامه عند الوسطى مسلم به
في حديث لفظ كان يضع إبهامه على أصبعه الوسطى و يلقم كفه اليسرى ركبته : (تنبيه) لفظ
مسلم وغيره في هذا الحديث على أصبعه والمصنف اوردته بلفظ عند أصبعه وبينها فرق لطيف *

(٣) (حديث) ابن عمر ان صلى الله عليه وسلم كان اذا قصد في التشهد وضع يده اليمنى
على ركبته اليمنى وعقد ثلاثاً وخسين وأشار بالسبابة مسلم وصورها أن يجعل الإبهام معترضة
تحت السبحة *

كثيرين من الاصحاب و اشاروا الي ترجيحه واجتجوا بان الدعاء في الصلاة لا ترفع له اليد كدعاء السجود والتشهد (والثاني) يستحب وهذا هو الصحيح عند الاصحاب وفي الدليل وهو اختيار ابي زيد المرزوي إمام طريقة اصحابنا الحراسانيين والقاضي ابو الطيب في تعليقه وفي المنهاج والشيخ ابي محمد وابن الصباغ والتولي والغزالي والشيخ نصر المقدسي في كتبه الثلاث الاختخاب والتهديب والسكافي وآخرين قال صاحب البيان وهو قول اكثر اصحابنا واختاره من اصحابنا الجامعين بين الفقه والحديث الامام المافظ ابوبكر البيهقي واحتج له البيهقي بما رواه ناسناد له صحيح أوحسن عن أنس رضي الله عنه في قصة القراء الذين قتلوا رضي الله تعالى عنهم قال « لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كلما صلى الفداة يرفع يديه يدعو عليهم يعني علي الذين قتلوه » قال البيهقي رحمه الله تعالى ولأن عدداً من الصحابة رضي الله تعالى عنهم رفعوا أيديهم في القنوت ثم روى عن أبي رافع قال « صليت خلف عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقلت بعد الركوع ورفعت يديه وجهر بالدعاء » قال البيهقي هذا عن عمر صحيح وروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه باسناد فيه ضعف وروى عن ابن مسعود وأبي هريرة رضي الله تعالى عنهما في قنوت الوتر وأما مسح الوجه باليدين بعد الفراغ من الدعاء فإن قلنا لا يرفع اليدين لم يشرع المسح بلا خلاف وإن قلنا يرفع فوجان (أشهرهما) أنه يستحب وعن قطع بالقاضي ابو الطيب والشيخ أبو محمد الجويني وابن الصباغ والمتولي والشيخ نصر في كتبه والغزالي

هكذا ومرة هكذا على الاقوال كلها فيستحب له أن يرفع مسبحته في كلمة الشهادتين إذا بلغ همزة الاله خلافا لابي حنيفة حيث قال لا يرفعهما * لنأما سبق انه كان يشير بالسبابة وهل يحركها عند الرفع فيه وجان (أحدهما) نعم لما روى عن وائل رضي الله عنه قال « ثم رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم أصبعه فقرأت بحركتها » (١) (وأصحها) لا للما روى عن ابن الزبير رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يشير بالسبابة ولا يحركها ولا يجاوز بصره » (٢) (وقوله في الكتاب وقبض الخنصر والبنصر والوسطى أن أراد بالقبض هنا القدر الذي يشارك فيه الوسطى الخنصر والبنصر وهو ترك البسط والارسال فهذا لا خلاف فيه وإن أراد أنه يصنع بالوسطى ما يصنع بالخنصر والبنصر فهذا تناقض فيه قول التحليق فاعرفه زاما التعبير عن الخلاف المذكور بالأوجه فاعلم اقتدى فيه بامام الحرمين

(١) * (حديث) « وائل بن حجر انه وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر وضع اليدين في التشهد قال ثم رفع أصبعه فقرأت بحركتها يدعو بها ابن خزيمة والبيهقي بهذا اللفظ وقال البيهقي يحتمل أن يكون مراده بالتحريك الإشارة بها لا تكري وتخريكها حتى لا يمارض *

(٢) * (حديث) « ابن الزبير انه صلى الله عليه وسلم كان يشير بالسبابة ولا يحركها ولا يجاوز بصره » اشارته احمد وابو داود والنسائي وابن حبان في صحيحه واصله في مسلم دون قوله ولا يجاوز بصره اشارته *

وصاحب البيان (والثاني) لا يمسح وهذا هو الصحيح محه البيهقي والراقي وأخرون من المحققين قال البيهقي لست أحفظ في مسح الوجه هنا عن أحد من السلف شيئا وإن كان يروى عن بعضهم في الدعاء خارج الصلاة فأما في الصلاة فهو عمل لم يثبت فيه خبر ولا أثر ولا قياس فالأولى أن لا يفعلوه ويقتصر على ما نقله السلف عنهم من رفع اليدين دون مسحها بالوجه في الصلاة ثم روى بإسناده حديثا من سنن أبي داود عن محمد بن كعب القرظي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سلوا الله يظنون كفوفكم ولا تسأوه بظهورها فإذا فرغتم فامسحوا بها وجوهكم» قال أبو داود روى هذا الحديث من غير وجه عن محمد بن كعب كلها وأهمية هذا منها وهو ضعيف أيضا ثم روى البيهقي عن علي الباشاني قال سألت عبد الله بن أبي ابن المبارك عن الذي إذا دعا مسح وجهه قال لم أجده نيتا قال علي ولم أره يفعل ذلك قال وكان عبد الله قننت بعد الركوع في الوتر وكان يرفع يديه هذا آخر كلام البيهقي في كتاب السنن وله رسالة مشهورة كتبها إلى الشيخ أبي محمد الجويني أنكر عليه فيها أشياء من جعلها مسح وجهه بعد القنوت وبسط الكلام في ذلك وأما حديث عمر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «كن إذا رفع يديه في الدعاء لم يطمحها حتى يمسح بها وجهه» رواه الترمذي وقال حديث غريب انفرد به حماد ابن عيسى وحماد هذا ضعيف وذكر الشيخ عبدالحق هذا الحديث في كتابه الاحكام وقال الترمذي وهو حديث صحيح وغلط في قوله أن الترمذي قال هو حديث صحيح وإنما قال غريب والحاصل لأصحابنا ثلاثة أوجه (الصحيح) يستحب رفع يديه دون مسح الوجه (والثاني) لا يستحبان (والثالث) يستحبان وأما غير الوجه من الصدر وغيره فاتفق أصحابنا على أنه لا يستحب بل قال ابن الصباغ وغيره هو مكروه والله أعلم (السادسة) إذا قننت الامام في الصبح هل يجهر بالقنوت فيه وجهان مشهوران عند الخراسانيين وحكاهما جماعة من العراقيين ومنهم صاحب الحاوي (أحدهما) لا يجهر كالتشهد وكسائر الدعوات (وأصحها) يستحب الجهر وبه قطع أكثر العراقيين ويحتج له بالحديث الذي سنذكره ان شاء الله تعالى قريبا عن صحيح البخاري في قنوت النازلة وبالقياس على ما لو سأل الرحمة أو استعاذ من العذاب في أثناء القراءة فإن المأموم يوافق في السؤال ولا يؤمن وبهذا استدلل المتولي وأما المنفرد فيسر به بلا خلاف صرح به لما ورد في البغوي وغيرهما وأما للمأموم فإن قلنا لا يجهر الامام قننت وأسر وإن قلنا يجهر الامام فإن كان يسمع الامام فوجهان مشهوران للخراسانيين (أصحها) يؤمن على دعاء الامام ولا يقننت وبهذا قطع المنصف والا تكرون (والثاني) يتخير بين التأمين والقنوت فإن قلنا يؤمن فوجهان (أحدهما) يؤمن في الجميع (وأصحها)

وعامة الاصحاب حكوه أقوالا منصوصة للشافعي رضي الله عنه معزية إلى كتبه (وقوله) يرسلها هو القول الاول والتحليق (الثاني) والذي ذكره آخر أحد الوجهين علي القول الثالث (وقوله) ثم يرفع

وبه قطع الاكثرون يؤمن في الكلمات الخمس التي هي دعاء وأما الثناء وهو قوله فانك تقضي ولا يقضى عليك الي آخره فيشاركه في قوله أو بسكت والمشاركة أولى لانه ثناء وذ كر لا يليق فيه التأمين وإن كان لا يسمع الامام بعد أو غيره وقتلوا مسم لأن فها وجهان (أصحها) يفتن (والثاني) يؤمن وهما كالوجين في استحباب قراءة السورة إذا لم يسمع قراءة الامام هذا كله في الصبح وفيما إذا قنت في الوتر في النصف الاخير من شهر رمضان وأما إذا قنت في باقي المكروبات حيث قلنا به فقال الرافعي كلام الغزالي يقتضي انه يسر به في السريات وفي جهره وفي الجهريات الوجان قال واطلاق غيره يقتضي طرد الخلاف في الجميع قال وحديث قنوت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حين قتل القراء رضى الله عنهم يقتضي أنه كان يحجر به في جميع الصلوات هذا كلام الرافعي والصحيح أو الصواب استحباب الجهر في البخارى في تفسير قول الله تعالى (ليس لك من الامر شيء) عن أبي هريرة رضى الله عنه «أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم جهر بالقنوت في قنوت النازلة» وفي الجهر بالقنوت أحاديث كثيرة صحيحة سند كرها إن شاء الله تعالى قريبا في فرع مذاهب العلماء في القنوت واحتج المصنف والاصحاب في استحباب تأمين المأموم علي قنوت الامام بمحدث ابن عباس رضى الله عنهما قال «قنت رسول الله شهرا متتابعا في الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح في دبر كل صلاة إذا قال سمع الله لمن حمده في الركعة الآخرة يدعو علي أحياء من بنى مسلم علي رعل وذ كوان وعصية ويؤمن من خلفه» رواه أبو داود بإسناد حسن أو صحيح (السابعة) في الفاظ الفصل (القنوت) في اللغة لسان (منها) الدعاء ولهذا سمي هذا الدعاء قنوتا وطلق علي الدعاء بخير وشر يقال قنت له وقنت عليه (قولا) قنت شهرا يدعو اعلينهم ثم تركه معناه قنت شهرا يدعو علي الكفار الذين قتلوا أصحابه القراء يتر معونة - بفتح الميم وبالنون (وقوله) ثم تركه فيه قولان للشافعي رحمه الله حكاهما البيهقي (أحدهما) ترك القنوت في غير الصبح (والثاني) ترك الدعاء عليهم ولعنهم وأما الدعاء في الصبح فلم يتركه (قوله) لا ينزل من واليت هو - بفتح الياء وكسر القال - (قوله) ونخلع من يفجر ك أى ترك من يعصيك ويلحد في صفاتك هو - بفتح الياء وضم الجيم - (قوله) واليك نسعي ونخفده هو - بفتح النون وكسر الفاء - أى نسارع الي طاعتك وأصل الخفد العيل والخفمة (قوله) ان عذابك الجسد هو بكسر الجيم - أى الحق ولم تقع هذه اللفظة في المذهب (قوله) ملحق لاشهر فيه كسر الحاء رواه البيهقي عن أبي عمرو بن العلاء وهو قول الاصمعي وأبي عبيدة والا كثرين من أهل اللغة وحكي ابن قتيبة وآخرون فيه

معلم بالحاء (وقوله) عند قوله الا الله يجوز أن يعلم بالواو لان ابا القاسم الكرخي حكى وجهين في كيفية الإشارة بالمسبحة (أصحها) انه يشير بها وقت التشهد وهو الذي ذكره الجمهور (والثاني) أنه يشير بها في جميع التشهد *

الفتح فن افتح فعناه إن شاء الله الحق بهم ومن كسر معناه لحق كما يقال أينبت الزرع بمعنى نبت (قوله) وأصلح ذات بينهم أي أمورهم ومواصلاتهم (قوله) والفت بين قلوبهم أي أجمعها على الخير (قوله) الحكمة هي كل مانع القبيح (قوله) وأوزعهم أي ألهمهم (قوله) واجعلنا منهم أي ممن هذه صفته (قوله) أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يرفع اليد إلا في ثلاثة مواطن في الاستسقاء والاستنصار وعشية عرفة والمراد بالاستنصار الدعاء بالنصر على الكفار (قوله) لما روى الحسن ابن علي هو أبو محمد الحسن بن علي بن أبي طالب سبط رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وريحاته اختلف في وقت ولادته والأصح أنه في نصف شهر رمضان سنة ثلاث من الهجرة وتوفي بالمدينة ودفن بالبيع سنة تسع وأربعين وقيل سنة خمسين وقيل إحدى وخمسين ومناقبه كثيرة مشهورة في الصحيحين وغيرهما رضى الله تعالى عنه (وأما أبو رافع) الذي روى عنه في الكتاب قنوت عمر رضى الله تعالى عنه فهو أبو رافع الصائغ واسمه قبيص بضم النون من كبار التابعين وأخبارهم بكى حين اعتق وقال كلن لي أجران فذهب أحدهما *

قال (أما التشهد الاخير فواجب حم) والصلاة على الرسول عليه السلام واجبة حم) وعلى الآل قولان وهل تسن الصلاة على الرسول في الاول قولان *

القول للتشهد الاخير والتشهد فيه واجبان خلافا لابي حنيفة حيث قال القعود بقدر التشهد واجب ولا يجب قراءة التشهد فيه ومالك حيث قال لا يجب لاهذا ولا ذاك. لنا أن ابن مسعود رضى الله عنه قال «كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد السلام على الله قبل عبادته السلام على جبريل» (١) إلى آخره دل على أنه قد فرض ثم التشهد الاخير انما يكون لصلاة لما تشهد أول وقد تكون الصلاة بحيث لا يشرع فيها الا تشهد واحد كالصبح والجمعة فحكم التشهد الاخير في ذات التشهدين والعبارة الجامعة أن يقال: التشهد الذي يعقبه التحلل عن الصلاة واجب ويجب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الواجب خلافا لابي حنيفة ومالك * لنا ما روى عن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا يقبل الله صلاة الا بظهور والصلاة على» (٢) وهل يجب الصلاة على الآل فيه قولان

(١) «حديث» ابن مسعود كما يقول قبل أن يفرض علينا التشهد السلام على الله قبل عبادته السلام على جبريل الحديث وفيه ولكن قولوا التحيات المارطني واليهيقي من حديثه بتمامه وصحاحه وأصله في الصحيحين وغيرهما دون قوله قيل أن يفرض علينا واستدل به على فرضية التشهد الاخير لقوله قبل أن يفرض ولقوله قولوا وبوب عليه النسائي إيجاب التشهد وساقه من طريق سفيان عن الامش ومنصور عن شقيق عن ابن مسعود قال ابن عبد البر في الاستذكار تفرد ابن عيينة بقوله قبل أن يفرض *

(٢) «حديث» عائشة رضى الله عنها لا يقبل الله صلاة الا بظهور والصلاة على المارطني

(فرع) في مذاهب العلماء في اثبات القنوت في الصبح: مذهبا أنه يستحب القنوت فيها سواء نزلت نازلة أو لم تنزل وبهذا قال أكثر السلف ومن بعدهم أو كثير منهم وعن قال به أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان وعلي وابن عباس والبراء بن عازب رضي الله عنهم رواه البيهقي بإسناد صحيحة وقال به من التابعين فمن بعدهم خلائق وهو مذهب ابن أبي ليلى والحسن ابن صالح ومالك وداود وقال عبد الله بن مسعود وأصحابه وأبو حنيفة وأصحابه وسفيان الثوري وأحمد لأقنوت في الصبح قال أحمد إلا الإمام فيقنت إذا بعث الحيوش وقال إسحاق يقنت للنازلة خاصة واحتج لهم بحديث أنس رضي الله عنه « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قنت شهرا بعد الركوع يدعو علي أحياء من العرب ثم تركه » رواه البخاري ومسلم وفي صحيحهما عن أبي هريرة رضي الله عنه « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قنت بعد الركوع في صلاته شهرا يدعو للفلان وفلان ثم ترك الدعاء لهم » وعن سعد بن طارق قال « قلت لأبي يا أباي أنك قد صليت خلف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي فكلوا يقتنوا في الفجر فقال أي بني فحدثت » رواه النسائي والترمذي وقال حديث حسن صحيح وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال « ما قنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في شيء من صلاته » وعن أبي مخنف قال صليت مع ابن عمر رضي الله تعالى عنهما الصبح فلم يقنت قلت له ألا أراك قنت فقال ما حفظه عن أحد من أصحابنا وعن ابن عباس رضي الله عنهما « القنوت في الصبح بدعة » وعن أم سلمة « عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه نهى عن القنوت في الصبح » رواه البيهقي واحتج أصحابنا بحديث أنس رضي الله عنه « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قنت شهرا يدعو عليهم ثم ترك فأما في الصبح فلم يزل يقنت حتى فارق الدنيا » حديث صحيح رواه جماعة من الحفاظ ومحموه ومن نص علي محته الحفاظ أبو عبد الله محمد بن علي البلخي والحاكم أبو عبد الله في مواضع من كتبه والبيهقي ورواه الدارقطني

وبعضهم يقول وجهان (أحدهما) نجب لظاهر ما روى أنه قيل يا رسول الله كيف نصلي عليك فقال « قولوا

والبيهقي عن مسروق عنها وفيه عمرو بن شمر وهو متروك رواه عن جابر الجعفي وهو ضعيف واختلف عليه فيه فقيل عنه عن أبي جعفر عن أبي مسعود رواه الدارقطني أيضا ولهما وللحاكم عن سهل بن سعد في حديث لا صلاة لمن لم يصل على نبيه وإسناده ضعيف وأقوى من هذا حديث فضالة بن عبيد سمع رسول الله ﷺ رجلا يدعو في صلاته فلم يصل علي النبي ﷺ فقال عجل هذا ثم دعاه فقال له ولغيره إذا صلي أحدكم فليبدأ بحمد الله والثناء عليه ثم ليصل علي النبي ثم ليندع إذا شاء رواه أبو داود والنسائي والترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم : وروى الحاكم والبيهقي من طريق يحيى بن السباق عن رجل من آل الحرث عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال إذا تشهد أحدكم في الصلاة فليقل اللهم صل علي محمد وعلي آل محمد كما صليت وباركت وترجعت علي إبراهيم وآل إبراهيم أنك حميد مجيد رجلاه تقاب إلا هذا الرجل الحارثي فينظر فيه *

من طرق بأسانيد صحيحة وعن العوام بن حمزة قال « سألت أبا عثمان عن القنوت في الصبح قال بعد الركعة قلت عن قال عن أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم » رواه البيهقي وقال هذا إسناد حسن ورواه البيهقي عن عمر أيضا من طرق وعن عبد الله بن مقل - بفتح الميم وإسكن العين المهملة وكسر القاف - التابعي قال « كنت علي رضي الله عنه في الفجر » رواه البيهقي وقال هذا عن علي صحيح مشهور وعن البراء رضي الله تعالى عنه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الصبح والمغرب » رواه مسلم ورواه أبو داود وليس في روايته ذكر المغرب ولا يضر تركه لأن القنوت في صلاة المغرب لأنه ليس واجباً ودل الاجماع على نسخه فيها وأما الجواب عن حديث أنس وأبي هريرة رضي الله عنهما في قوله ثم تركه فالمراد ترك الدعاء على أولئك الكفار ولعنهم فقط لا ترك جميع القنوت أو ترك القنوت في غير الصبح وهذا التأويل متعين لأن حديث أنس في قوله « لم يزل يقرأ في الصبح حتى فارق الدنيا » صحيح صريح فيجب الجمع بينهما وهذا الذي ذكرناه متعين للجمع وقد روى البيهقي بإسناده عن عبد الرحمن بن مهدي الإمام أنه قال إنما ترك القنوت وبوضوح هذا التأويل رواية أبي هريرة السابقة وهي قوله « ثم ترك الدعاء لهم » والجواب عن حديث سعد بن طارق أن رواية الذين أثبتوا القنوت معهم زيادة على وهم أكثر فوجب تقديمهم وعن حديث ابن مسعود أنه ضعيف جداً لأنه من رواية محمد بن جابر السحبي وهو شديد الضعف متروك ولأنه في حديث أنس إثبات قدم لزيادة العلم وعن حديث ابن عمر أنه لم يحفظه أو نسيه وقد حفظه أنس والبراء بن عازب وغيرهما قد قدم من حفظوا عن حديث ابن عباس أنه ضعيف جداً وقد رواه البيهقي من رواية أبي ليلى الكوفي وقال هذا لا يصح وأبو ليلى متروك وقد رويناه عن ابن عباس أنه « كنت في الصبح » وعن حديث أم سلمة أنه ضعيف لأن من رواه محمد بن يعلى عن عتبة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن نافع عن أبيه عن أم سلمة قال - الدارقطني هؤلاء الثلاثة ضعفاء ولا يصح لنا نفع سماع من أم سلمة والله أعلم *
(فرع) في القنوت في غير الصبح إذا نزلت نازلة : قدمنا أن الصحيح في مذهبنالأنبا نزلت قنت

(١) « اللهم صل على محمد وعلى آل محمد (واصحها) لا أعاني ستة تأمية للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وهل ينس الصلاة على الرسول في التشهد الأول فيه قولان (أحدهما) بوجه قال أبو حنيفة أحدا لا تأمها

(١) ﴿ حديث ﴾ روى أنه قيل يا رسول الله كيف نصلي عليك قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الحديث متفق عليه من حديث كعب بن عجرة قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا يا رسول الله قد علمنا كيف نسلم عليك فكيف نصلي عليك الحديث وعن أبي حميد الساعدي قال قالوا يا رسول الله كيف نصلي عليك قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى أزواجه وذريته الحديث متفق عليه وفي رواية للبخاري قال يا رسول الله هذا السلام عليك فكيف نصلي عليك الحديث : وعن أبي مسعود قال نصارى قال أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن في

في جميع الصلوات وقال الطحاوي لم يقل أحد من العلماء بالقتوت في غير الصبح من المكتوبات غير الشافعي قال الشيخ أبو حامد هذا غلطه بل قد قنت علي رضي الله عنه بصفتين ودليلاً علي من خالفنا الأحاديث الصحيحة المشهورة في الصحيحين « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قنت شهراً قتل القراء رضي الله عنهم » وقد سبقت جملة من هذه الأحاديث وابقها مشهور في الصحيح *
 (فرع) في مذهبي في محل القتوت: قد ذكرنا أن مذهبنا محلّه برفع الرأس من الركوع وبهذا قال أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان وعلي رضي الله تعالى عنهم حكاه ابن المنذر عنهم ورواه البيهقي عنهم وعن أنس قال ابن المنذر وروينا عن عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وابن موسى الأشعري والبراء وأنس وعمر بن عبد العزيز وعبيدة السلماني وحيد الطويل وعبد الرحمن بن أبي ليلى رضي الله عنهم وبهذا قال مالك وإسحق وحكي ابن المنذر التخيير قبل الركوع وبعده عن أنس وأيوب السخيتاني وأحمد وقد جاءت الأحاديث بالأمرين في الصحيحين عن أبي هريرة « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قنت بعد الركوع » وعن ابن سيرين قال « قلت لأنس قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصبح قال نعم بعد الركوع يسيراً » رواه البخاري ومسلم وعن أنس رضي الله عنه « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قنت شهراً بعد الركوع في الفجر يدعوا على بني عصى » رواه البخاري ومسلم وعن عاصم قال « سألت أنس عن القتوت أكان قبل الركوع أو بعده قال قبله قلت فإن فلاناً أخبرني أنك

مبني على التخفيف روى أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان في التشهد الأول كمن يجلس على الرضف » (١) وهي الحجارة المحاة وذلك يشعر بأنه ما كان يطول بالصلوة والدعاء (وأصحها) ويروي عن مالك أنها تسن لأنها ذكر مجب في الجلسة الأخيرة فيسن في الأولى كالتشهد وأما الصلاة فيه علي الآل فتبنى علي إيجابها في التشهد الأخير أن أوجبناها في استحبابها في الأول الخلاف المذكور في الصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم وإن لم توجبها وهو الأصح فلا نستحبها في الأول وإذا قلنا لا تسن

يجلس سعد بن عبادة فقال شير بن سعد امرنا الله أن نسلم عليك يا رسول الله فكيف نصلي عليك رواه مسلم وأبو داود والنسائي وفي رواية لابن خزيمة وابن حبان والدارقطني والحاكم قد علمنا كيف نسلم عليك فكيف نصلي عليك إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا : وفي الباب عن أبي سعيد رواه البخاري : وعن طلحة رواه النسائي : وعن سهل ابن سعد رواه الطبراني وزيد بن خارجة رواه أحمد والنسائي وفيه أيضاً عن بريدة ورويق بن ثابت وجابر وابن عباس والثمان بن أبي عياش أوردها المستغفري في الدعوات *

(١) (حديث) * كان رسول الله ﷺ في الركعتين الأولين كأنه على الرضف الشافعي وأحمد والأربعة والحاكم من رواية أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه وهو متقطع لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه قال شعبة عن عمرو بن مرة سألت أبا عبيدة هل تذكر من عبد الله شيئاً

انك قلت بعد الركوع قال كذب انما قلت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الركوع شهراً
رواه البخارى ومسلم وهذا لفظ البخارى وعن سالم عن ابن عمر رضى الله عنهم انه سمع رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا رفع رأسه من الركوع فى الركعة الاخيرة من الفجر يقول اللهم العن فلانا
وفلاناً بعد ما يقول سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد فانزل الله تعالى ليس لك من الامر شيء «رواه
البخارى وعن حفاف بن ايماء رضى الله عنه قال «ركع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم دفع رأسه
فقال غفار غفر الله لها وأسلم سالمها الله وعصية عصت الله ورسوله اللهم العن بنى لحيان والعن زعلا
وذكوان ثم خر ساجداً» ورواه لم قال البيهقي وروى عن عاصم الاحول عن أنس انه افنى بالقنوت
بعد الركوع ثم ذكرنا باسناده عن عاصم عن أنس قال «انما قلت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
شهراً قلت كيف القنوت قال بعد الركوع» قال البيهقي قد أخبرنا أن القنوت للمطلق المعتاد بعد
الركوع قال وقوله انما قلت شهراً يريد به اللهم قل البيهقي ورواه القنوت بعد الركوع كنزوا حفظ
فهو اولي وعلي هذا درج الخلفاء الرشيدون رضى الله عنهم في اشهر الروايات عنهم واكثرها والله أعلم
(فرع) في مذاهبهم في رفع اليدين في القنوت: قد سبق أن الصحيح في مذهبنا عند الاكثرين
استحباه وهو المختار قال ابن المنذر وروينا عن عمر بن الخطاب وابن مسعود وابن عباس رضى الله
تعالى عنهم قال وبه قال احمد واسحاق وأصحاب الرأي قال وكان يزيد ابن أبي مرجم ومالك
والاوزاعي لا يرون ذلك وقد سبق دليل الجيم والله أعلم

(فرع) في استحباب رفع اليدين في الدعاء خارج الصلاة وبين جملة من الاحاديث الواردة فيه: اهل آية
مستحب لما سذكروه ان شاء الله تعالى عن أنس رضى الله عنه «أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم استقر ورفع
يديهما فاقى السماء قرعة فثار سحاب امثال الجبال ثم لم ينزل من منبره حتى رأت المطر يتحادر
من تحتيه» رواه البخارى ومسلم ورواه بمعناه عن أنس من طرق كثيرة وفي رواية للبخارى

الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الاول فصلي عليه كان ناقلاً للركن الى غير موضعه وفي بطلان
الصلاة به كلام يأتي في باب سجود السهو وكذا اذا قلنا لا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في

قال لا رواه مسلم وغيره : وروى ابن ابى شيبة من طريق تميم بن سلمة كان ابو بكر اذا جلس
في الركعتين كانه علي الرضف استاده صحيح : وعن ابن عمر نحوه قال ابن دقيق العيد المختار ان
يدعو في التشهد الاول كما يدعو في التشهد الاخير لمعوم الحديث الصحيح اذا تشهد احدكم
فليتمود بالله من اربع وتغيب يانه في الصحيح عن ابى هريرة بلفظ اذا فرغ احدكم من التشهد
الاخير فليتمود : وروى احمد وابن خزيمة من حديث ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم علمه التشهد فكان يقول اذا جلس في وسط الصلاة وفي آخرها علي وركه اليسرى التحيات الى
قوله عبده ورسوله قال ثم ان كان في وسط الصلاة نهض حين يفرغ من تشهده وان كان في آخره
دعا بعد تشهده بما شاء الله ان يدعو ثم يسلم *

« فرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو ورفض الناس أيدهم مع رسول صلى الله عليه وسلم يدعون فما خرجنا من المسجد حتي مطرنا فمازلنا بيطر حتي كانت الجمعة الاخرى وذ كرت تمام الحديث » وثبت رضع الديدن في الاستسقاء عن النبي صلى الله عليه وسلم من رواية جماعة من الصحابة غير أنس وسيأتي بيانه ان شاء الله تعالى وعن أبي عبيان النهدي عن سلمان الفارسي رضي الله تعالى عنه « عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله حي كريم سخي اذا رفع الرجل يديه اليه أن يردهما صفراً خائبين » رواه أبو داود وقال حديث حسن (والصفر) بكسر الصاد الخالي وعن انس رضي الله تعالى عنه في قصة القراء الذين قتلوا قال « لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كلما صلى الغداة رفع يديه يدعو عليهم يعني علي الذين قتلوه » رواه البيهقي بإسناد صحيح حسن وقد سبق وعن عائشة رضي الله تعالى عنها في حديثها الطويل في خروج النبي صلى الله عليه وسلم في الليل الى البقيع للدعاء لاهل البقيع والاستغفار لهم قالت « أتى البقيع فقام فأطال القيام ثم رفع يديه ثلاث مرات ثم انحرف قال أن جبريل عليه السلام أتاني فقال إن ربك يأمرك أن تأتي أهل البقيع وتستغفر لهم » رواه مسلم وعن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال « لما كان يوم بدر نظر رسول الله صلى الله عليه وسلم الي المشركين وهم الف وأصحابه ثلاثمائة وتسعة عشر رجلاً فاستقبل نبي الله صلى الله عليه وسلم القبلة ثم مد يديه فجعل يهتف بربه يقول اللهم انجز لي ما وعدتني اللهم آت ما وعدتني فما زال يهتف بربه ماداً يديه حتى سقط رداؤه عن منكبيه » رواه مسلم (قوله) يهتف بفتح أوله وكسر التاء المتناهية فوق - قال هتف يهتف اذا رفع صوته بالدعاء وغيره وعن ابن عمر رضي الله عنهما « أنه كان يرى الجرة سبع حصية يكبر علي أثر كل حصاة ثم يتقدم حتي يستقبل فيقوم مستقبل القبلة فيقوم طويلاً ويدعو ويرفع يديه ثم يرمي الوسطى ثم يأخذ ذات الشمال فيستقبل ويقوم طويلاً ويدعو ويرفع يديه ثم يرمي جرة ذات العقبة ولا يقف عندها ثم ينصرف فيقول هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله » رواه البخاري وعن انس رضي الله عنه قال « صبح رسول الله صلى الله عليه وسلم بخير بكرة وقد خرجوا بالمساحي فرفع النبي صلى الله عليه وسلم يديه وقال الله اكبر خربت خير » رواه البخاري في آخر علامات النبوة من

الفتنوت وهكذا الحكم اذا أوجبت الصلاة علي الآك في الاخير ولم نستحبها في الاول فاتي بها وآل النبي صلى الله عليه وسلم بنو هاشم وبنو المطلب نص عليه الشافعي رضي الله عنه وفيه وجه أن كل مسلم آله *

قال (ثم أكل التشهد مشهور وأقوله التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله وهو القدر المتكرر في جميع الروايات واوجز ابن سريج بالمعنى وقال التحيات لله سلام عليك أيها النبي سلام علينا وعلى عباد

صحيحه وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال « لما فرغ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من خيبر بعث أبا عامر على جيش الى اوطاس وذكر الحديث وان أبا عامر رضي الله عنه استشهد فقال لابي موسى يا ابن أخي امرني النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قتل له استغفر لي ومات أبو عامر قال أبو موسى فرجعت الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فأخبرته فدعا بماء فتوضأ ثم رفع يديه فقال اللهم اغفر لعبك أبي عامر ورأيت ياض إبطيه ثم قال اللهم اجعله يوم القيامة فوق كثير من خلقك ومن الناس قتل ولما استغفر فقال اللهم اغفر لعبك أبي عامر رضي الله عنه بن قيس ذنبه وإدخله يوم القيامة مدخلا كرميا » رواه البخاري مسلم وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر يد يديه إلى السماء يارب يارب ومطعمه حرام ومشربه حرام فأني يستجاب له » رواه مسلم وعن سهل بن سعد رضي الله تعالى عنه « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ذهب الى بني عمرو بن عوف ليصالح بينهم فحانت الصلابة فاجاء المؤمنون الى أبي بكر رضي الله تعالى عنه فقال أنصلي بالناس فأقيم فقال نعم قال فبنيهم أبو بكر رضي الله تعالى عنه فاجاء رسول الله ﷺ والناس في الصلاة فتخلص حتى وقف في الصف فصفق الناس وكان أبو بكر لا يلتفت فالتفت أبو بكر رضي الله تعالى عنه فأشار اليه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن أثبت مكانك فرفع أبو بكر يديه رضي الله عنه فحمد الله تعالى على ما أمر به رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من ذلك » رواه البخاري ومسلم وعن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت « رأيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يدعو راضعا يديه يقول انما انا بشر فلا تعاقبني أيما رجل من المؤمنين أذيت أو شتمته فلا تعاقبني فيه » وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال « استقبل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم القبلية ونهيا ورفع يديه وقال اللهم اهد أو ساوت بهم » وعن جابر رضي الله تعالى عنه « ان الطفيل بن عمرو قال للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم هل لك في حصن حصين ومنعة وذكر الحديث في هجر تمتع صاحب له وان صاحبه مرض فخرج فخرج يديه فأت فرآه الطفيل في المنام فقال ما فعل الله بك فقال غفري بهجرتي إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال ما شأن يدك قال قيل ان يصلح منك ما افدت من نفسك تقصها الطفيلي على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال اللهم وليد يده فاغفر

الله الصالحين أشهدان لا إله الا الله ان محمداً رسوله *

الكلام في أكل التشهد ثم في اقوله: أما أكله فاختار الشافعي رضي الله عنه ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما (١) وهو التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله

(١) «حديث» ابن عباس في التشهد مسلم والشافعي والترمذي والدارقطني وابن ماجه من طريق طاوس عنه قال كان رسول الله ﷺ يقولنا التشهد كما يملأنا السورة من القرآن الصليات المباركات الصلوات الطيبات لله الحديث *

رفع يديه » وعن علي رضي الله تعالى عنه « قال جاءت امرأة الوليد الي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تشكو اليه زوجها انه يضربها فقال اذهبي اليه فتولي له كيت وكيت وان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقول فذهبت ثم عادت فقال انه عاد يضربني فقال اذهبي فتولي له كيت وكيت وقالت اضر بني فرفع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يده فقال اللهم عليك الوليد » وعن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت « رأيت رسولا الله صلى الله عليه وسلم رافعا يديه حتى بدا ضبعاه يدعو امود عيان رضي الله تعالى عنه » وعن محمد بن ابراهيم التيمي قال « اخبرني من رأى النبي صلى الله تعالى

وبركاته سلام علينا وعلي عباد الله الصالحين أشهد ان لا إله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله هكذا روى الشافعي رضي الله عنه (١) وروى غيره السلام عليك السلام علينا باثبات الالف واللام وهما صحيحان ولا فرق (٢) وحكي في النهاية عن بعضهم أن الاصل اثبات الالف واللام وقال ابو حنيفة واحمد الافضل مارواه ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو «التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد ان لا إله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله » (٣) وقال مالك الافضل ان يشهدا عليه عمر بن الخطاب رضي الله عنه لانس علي المنبر وهو «التحيات لله ازا كيات الله الطيبات

(١) (قوله) ووقع في رواية الشافعي تنكير السلام في الموضعين هو كذلك وكذا هو عند الترمذي أيضا *

(٢) (قوله) وروى غيره تعريفهما صحيحان التعريف رواية مسلم واحدى روايتي الدارقطني وفي صحيح ابن حبان تعريف الاول وتنكير الثاني وعكسه الطبراني *

(قوله) لم يرد التشهد بحذف الصليات ولا الصلوات ولا الطيبات بخلاف باقيها هو كما قال وستسوق الاحاديث الواردة فيه جميعا ان شاء الله تعالى وهو يرد على الشيخ محي الدين في شرح المذهب في قوله عن الشافعي انه قال قال الشافعي والاصحاب يتعين لفظ الصليات لثبوتها في جميع الروايات بخلاف غيرها ثم وقع في رواية ضعيفة للدارقطني من حديث ابن عمر باسقاط الصلوات واثبات ازا كيات بدلها *

(٣) * (حديث) * ابن مسعود في التشهد متفق علي صحته وثبوته وأكثر الروايات فيه بصرف السلام في الموضعين ووقع في رواية للنسائي سلام علينا بالتنكير وفي رواية للطبراني سلام عليك بالتنكير أيضا قال الترمذي هو اصح حديث روى في التشهد والعمل عليه عند أكثر أهل العلم ثم روى بسنده عن خصيف انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان الناس قد اختلفوا في التشهد فقال عليك بشهد ابن مسعود وقال البزار اصح حديث في التشهد عندي حديث ابن مسعود روى عنه من نيف وعشرين طريقا ولا نعلم روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد اثبت منه ولا أصح اسانيد ولا أشهر رجلا ولا اشد تظافرا بكثرة الاسانيد والطرق قال مسلم اما اجمع الناس علي تشهد ابن مسعود لان اصحابه لا يخالف بعضهم بضاً وغيره قد

عليه وسلم يدعو عند اجراء الزيت باسطة كفيه « وعن أبي عثمان قال « كان عمر رضي الله تعالى عنه يرفع يديه في القنوت » وعن الاسود أن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه « كان يرفع يديه في القنوت » هذه الاحاديث من حديث عائشة إنما أنا بشر فلا تعاقبي إلى آخرها رواها البخاري في كتاب رفع اليدين بأسانيد صحيحة ثم قال في آخرها هذه الاحاديث صحيحة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه وفي المسألة احاديث كثيرة غير ما ذكرته وفيما ذكرته كفاية والمقصود أن يعلم أن من ادعى حصر المواضع التي وردت الاحاديث بالرفع فيها هو غلط غلطاً فاحشاً والله تعالى اعلم * قال المصنف رحمه الله تعالى *

لله الصلوات لله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته إلى آخره (١) كإرواه ابن مسعود رضي الله عنه ووجه اختيار الشافعي رضي الله عنه يستوى في الخلاف على أن الامر فيه قرب فان الفضيلة تتأدى بجميع ذلك ثم جمهور الاصحاب على أنه لا يقدم التسمية لما روي أنه صلى الله عليه وسلم كان اول ما يتكلم به عند القعدة التحيات لله (٢) وعن أبي علي الطبري وغيره من اصحابنا أن الافضل أن يقول

اختلف اصحابه وقال محمد بن يحيى الذهلي حديث ابن مسعود اصح ما روي في التشهد : وروي الطبراني في الكبير من طريق عبد الله بن بريثة بن الحبيب عن ابيه قال ما سمعت في التشهد احسن من حديث ابن مسعود وقال الشافعي لما قيل له كيف صرت الي اختيار حديث ابن عباس في التشهد قال لما رايته واسما وسمعت عن ابن عباس صحيحاً كان عندي اجمع واكثر لفظاً من غيره فاخذت به غير منف لمن ياخذ بغيره ما صح ورجح غيره تشهد ابن مسعود بما تقدم ويكون رواته لم يختلفوا في حرف منه بل قلوه مرفوعاً على حقة واحدة بخلاف غيره *

(١) «حديث» عمر في التشهد مالك والشافعي عنه عن ابن شهاب عن عروة عن عبد الرحمن ابن عبد انه سمع عمر يعلم الناس التشهد على المنبر يقول قولوا التحيات لله الزاكيات الطيبات الصلوات لله الحديث ورواه الحاكم والبيهقي ورواه من طريق اخرى عن هشام بن عروة عن ابيه أن عمر فذكره واوله بسم الله خير الاسماء وهذه الرواية منقطعة وفي رواية للبيهقي تقديم الشهادتين على كلتي السلام ومعلم الروايات على خلافه وقال الدارقطني في المال لم يختلفوا في ان هذا الحديث موقوف على عمر ورواه بعض المتأخرين عن ابن ابي اويس عن مالك مرفوعاً وهو وم *

(٢) «حديث» ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أول ما يتكلم به عند القعدة التحيات لله ابو داود والدارقطني والطبراني من حديث مجاهد عن ابن عمر ولفظه التحيات لله الصلوات الطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله قال ابن عمر زدت فيها وبركاته الحديث وادرج الطبراني وبركاته في نفس الخير واختلف في وقفه ورفعه كما سنذكره بعد ورواه قاسم بن اصبح من حديث محارب بن دثار عن ابن عمر كان يعلمنا التشهد كما يعلم المكتب السورة من القرآن الولدان فذكر نحو هذا الحديث وفي حديث ابي موسى عند مسلم اذا جلستم مكان عند القعدة فليكن من اول قول احدكم التحيات لله *

(والفرض مما ذكرنا أربعة عشر النية وتكبير الاحرام والقيام وقراءة الفاتحة والركوع حتى يطمئن فيه والرفع من الركوع حتى يستدل والسجود حتى يطمئن والجلوس بين السجدين حتى يطمئن والجلوس في آخر الصلاة والتشهد فيه والصلاة على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيه والتسليمه الاولى ونية الخروج وترتيب افعالها على ما ذكرنا والسنن خمس وثلاثون رفع اليدين في تكبير الاحرام والركوع والرفع من الركوع ووضع اليدين على الشمال والنظر الى موضع السجود ودعاء الاستفتاح والتعوذ والتأمين وقراءة السورة بعد الفاتحة والجهر والاسرار والتكبيرات سوى

بسم الله وبالله التحيات ويروى بسم الله خير الاسماء نقل عن جابر رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن بعض اصحابنا أن الأفضل أن يقول التحيات المباركات اذ اتيك والصلوات والطيبات (١) ليكون آياتها اشتملت عليه الروايات كلها: واما الأقل فالمقول عن نص الشافعي رضي الله عنه أن أقل التشهد التحيات لله سلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلي عباد الله الصالحين اشهد أن لا اله الا الله وان محمداً رسول الله هكذا روى اصحابنا المراقبون وتابعهم القاضي الروياني وكذا صاحب التهذيب الا انه نقل واشهد ان محمداً رسول الله واسقط الصيدلاني نقل نصه كلمة وبركاته وجعل صيغة الشهادة الثانية واشهد ان محمداً رسول الله وهذا هو الذي أورده في الكتاب وحكاية القاضي بن كعب فاذا حصل الخلاف في المنقول عن الشافعي رضي الله عنه في ثلاث مواضع (أحدها) في كلمة وبركاته (والثاني) في كلمة وأشهد في الكرة الثانية (والثالث) في لفظ الله في الشهادة الثانية فمنهم من اكتفى بقوله رسوله ثم قالوا عن ابن سريج في الأقل طريقة أخرى وهي التحيات لله سلام عليك أيها النبي سلام علي عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله هذا ما ذكره في الكتاب ورواه طائفة وأسقط بعضهم لفظ الام الثاني واكتفى بان يقول أيها النبي وعلي عباد الله الصالحين وأسقط بعضهم لفظ الصالحين ومحكي هذا عن الحلبي ووجه ذلك بان لفظ العباد مع الاضافة ينصرف غالباً إلى الصالحين كقوله تعالى عينا يشرب بها عباد الله) ونظائر فاستغنى بالاضافة عنه ثم قال الأئمة كأننا شافعي رضي الله عنه اعتبر

(١) * (حديث) * جابر في أول التشهد بسم الله خير الاسماء كذا وقع فيه والمرووف في حديث جابر كان رسول الله ﷺ يملأنا التشهد كما يملأنا السورة من القرآن بسم الله وبالله التحيات لله والصلوات والطيبات وفي آخره اسأل الله الجنة واعوذ به من النار كذا روى النسائي وابن ماجه والترمذي في العلل والحاكم ورجاله قهات إلا ان ابن بن قاتل راوه عن أبي الزبير اخطأ في اسناده وخالفه الليث وهو من أوثق الناس في ابن الزبير فقال عن أبي الزبير عن طاووس وسعيد بن جبير عن ابن عباس قال حمزة الكناني قوله عن جابر خطأ ولا أعلم أحداً قال في التشهد بسم الله وبالله إلا ابن وقال الدارقطني ليس بالقوى خالف الناس ولو لم يكن إلا حديث التشهد وقال بقوب بن شيبه فيه ضعف وقال الترمذي سألت البخاري عنه فقال خطأ وقال الترمذي وهو غير

تكبيرة الاحرام والسمع والتحميد في الرفع من الركوع والتسبيح في الركوع والتسبيح في السجود ووضع اليد على الركبة في الركوع ومد الظهر والعتق فيه والبداءة بالركبة ثم باليد في السجود ووضع الانف في السجود ومجانفة المرفق عن الجنب في الركوع والسجود واقلال البطن عن الفخذ في السجود والدعاء في الجلوس بين السجدين وجلسة الاستراحة ووضع اليد على الارض عند القيام والتورك في آخر الصلاة والاقتراش في سائر الجلسات ووضع اليد اليمنى على الفخذ اليمنى مقبوضة والاشارة بالمسبحة ووضع اليد اليسرى على الفخذ اليسرى مبسوطة والتشهد الاول والصلاة والقنوت في الصبح والتسليمة عليه السلام فيه والصلاة على آله في التشهد الاخير والدعاء في آخر الصلاة والقنوت في الصبح والتسليمة الثانية ونية السلام على الحاضرين ﴿*﴾

في حد الاقل ما رواه مكرراً في جميع الروايات ولم يكن تابعا لغيره وما انفردت به الروايات أو كان تابعا لغيره جوز حذفه وابن سريج نظر إلى المعنى وجوز حذف ما يتغير به المعنى واكتفى بذكر السلام عن الرحمة والبركة وقال بدخولها فيه وقوله في الكتاب وهو القدر المتكرر في جميع الروايات وأوجز ابن سريج بالمعنى اشارة إلى هذا الكلام لكن لم يتعرض إلا للتكرار في جميع الروايات ولا بد من التعرض للوصف الاخير وهو أن لا يكون تابعا لغيره إلا فالصلوات والطيقات متكررة في جميع الروايات وقد جوز حذفها واعلم أن ما ذكره الاصحاب من اعتبار التكرار وعدم التبعية أن جعلوه ضابطا لحد الاقل فذلك وإن علوا حد الاقل به فبه إشكال لان التكرار في الروايات يشعر بأنه لا بد من القدر المتكرر فلما انه مجزئ فلا من الجائز أن يكون المجزئ هذا التدرج ما انفردت به كل رواية؛ ولذلك أن تعلم قوله في طريقة الشافعي رضي الله عنه وأشهد في الكرة الثالثة بالواو وكذا كلمة لسلام الثاني والصالحين في طريقة ابن سريج اشارة إلى ما سبق من الخلاف *

محفوظ وقال النسائي لا نعلم احداً تابعه وهو لا بأس به لكن الحديث خطأ وقال البيهقي هوضيف وقال عبد الحق احسن حديث ابن الزبير ما ذكر فيه سماعه ولم يذكر السماع في هذا: (قلت) ليس الملة فيه من ابن الزبير قال الزبير إنما حدث به عن طاووس وسعيد بن جبير لا عن جابر ولكن ابن بن نابل كأنه سلك الجمادة فاختطأ وقد جمع أبو الشيخ ابن حبان الحافظ جزءاً فيها رواه أبو الزبير عن غير جابر يثبت للناس في ان جل رواية ابن الزبير إنما هي عن جابر وأورد الحاكم في المستدرک حديثاً ظاهراً عن ابن تومع عن ابن الزبير فقال حدثنا أبو علي الحافظ ثنا عبد الله بن قحطبة ثنا محمد بن عبد الاعلى ثنا معتمر ثنا أبي عن أبي الزبير به قال الحاكم سمعت أبا علي يوق ابن قحطبة إلا انه أخطأ فيه لان المعتمر لم يسمه من أبيه إنما سمعه من ابن أبي انتهى وقال أبو محمد بنسوى والشيخ في المذهب ذكر التسمية في التشهد غير صحيح والله اعلم: وأما اللفظ الذي ذكره الرافض فهو في حديث ابن عمر عند ابن عدى في الكامل وابن حبان في الضمقاء في ترجمة ثابت بن زهير عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقول قبل التشهد بسم الله خير الاسماء وقد روى

(الشرح) أما الفروض فهي على ما ذكره إلا أن نية الخروج من الصلاة فيها خلاف سبق وذكرنا هناك أن الأصح أنها ستقوى ليست بواجبة وضم ابن القاص والقفال إلى الفروض استقبال القبلة وهو ضعيف بل الصحيح الذي عليه الجمهور أن الاستقبال شرط لافرض وذكر جماعة أن نية الصلاة شرط لافرض والصحيح الذي عليه الأكثرون أنها فرض وقد سبقت المسألة في موضعها مبسطة وذكر الغزالي في البسيط وجهين في أن السجدة الثانية ركن مستقل كالركوع أم ركن متكرر كالركوع في الركة الثانية قال والصحيح الأول لأنه يفصل بينها وبين السجدة الأولى ركن قال وهذا الخلاف

قال (وقول بعده اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ثم مابعده مسنون إلي قولناك حميد ثم الدعاء بعده مسنون وليختار كل من الدعاء أعجبه إليه)

التشهد من الصحابة أبو موسى الأشعري وابن عمر وعائشة وسمرة بن جندب وعلى وابن الزبير ومعاوية وسلمان وأبو حميد : وروى عن أبي بكر موقوفا كما روى عن عمر : حديث أبي موسى رواه مسلم وأبو داود والنسائي والطبراني وأوله فليكن من قول أحدكم التحيات الطيبات الصلوات لله : وحديث ابن عمر رواه أبو داود وحدثننا نصر بن علي ثنا أبي ثنا شعبة عن أبي بشر سمعت مجاهدًا يحدث عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ في التشهد التحيات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله قال ابن عمر زدت فيها وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله قال ابن عمر زدت فيها وحده لأشريك له وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ورواه الدارقطني عن ابن أبي داود عن نصر بن علي وقال إسناده صحيح وقد تابعه على رفضه ابن أبي عدي عن شعبة ووقفه غيرهما رواه ابن عدي عن أحمد بن المنثري عن نصر بن علي وغيره بعض الفاظه ورواه البزار عن نصر بن علي أيضًا وقال رواه غير واحد عن ابن عمر ولا أعلم أحد رفضه عن شعبة إلا علي بن نصر كذا قال وقول الدارقطني السابق يرد عليه وقال أبو طالب سألت أحمد عنه فأنكره وقال لأعرفه وقال يحيى بن معين كان شعبة يضيف حديث أبي بشر عن مجاهد وقال ماسمع منه شيئًا إنما رواه ابن عمر عن أبي بكر الصديق موقوفا : وحديث عائشة رواه الحسن ابن سفيان في مسنده والبيهقي من حديث القاسم بن محمد قال شئني عائشة هذا تشهد النبي صلى الله عليه وسلم التحيات لله والصلوات والطيبات الحديث ووقفه مالك عن عبد الرحمن بن القاسم ورجح الدارقطني في الملل ووقفه ورواه البيهقي من وجه آخر وفيه التسمية وفيه ابن اسحق وقد صرح بالتحدث لكن ضمه البيهقي لمخالفته من هو أحفظ منه قال وروى ثابت بن زهير عن هشام عن أبيه عن عائشة وفيه التسمية وثابت ضعيف ورواه ثابت أيضًا عن قافع عن ابن عمر كما سبق وحديث سمرة رواه أبو داود ولفظه قولوا التحيات لله الطيبات والصلوات والملك لله ثم سلموا على النبي صلى الله عليه وسلم وسلموا على قارئكم وعلى إمامكم وإسناده ضعيف : وحديث علي رواه الطبراني في الأوسط من حديث عبد الله بن عطاء حدثني الهندي سألت الحسين بن علي عن تشهد النبي صلى الله عليه وسلم فقال تسألني عن تشهد النبي فقلت حدثني بتشهد علي عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال التحيات لله والصلوات والطيبات والتأذيات والرائحات والزاكيات والتناعمات السابقة الطاهرات لله وإسناده ضعيف : قلت وله طريق أخرى عن

إنما هو في العبارة «وأما السنن فمنها هذه الخمس والثلاثون التي ذكرها وبقى منها سنن لم يذكرها المصنف هنا وقد ذكر هو كثيراً في موضعه فكانه استغنى بذلك عن ذكره هنا وكان ينبغي أن لا يستغنى به كما لم يستغن في هذه الخمس والثلاثين وإن كانت قد سبق في موضعها لأن مراده هنا حصرها وضبطها بالعدد فيما تركه تفريق أصابع يديه إذا رخصها وتفريقها على الركبة في الركوع وضبطها إلى التمسك

أقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يقول اللهم صل علي محمد ولو قال صلى الله علي محمد أو صلى الله علي رسول الله جاز وفي وجه يجوز أن يقتصر علي قوله صلى الله عليه وآله وسلم والكنابة ترجع إلي ذكر محمد صلى الله عليه وآله وسلم في كلمة الشهادة وهذا نظر إلي الملقى: وأقل الصلاة على الآل أن يقول وآله ولفظ الكتاب يشعر بأنه يجب أن يقول وعلي آل محمد لأنه ذكر ذلك ثم حكم بأن ما بعده مسنون والاول هو الذي ذكره صاحب التهذيب وغيره والاولى أن يقول اللهم صل علي محمد وعلي آل محمد كما صليت علي ابراهيم وعلي آل ابراهيم وبارك علي محمد

علي رواها ابن مردويه من طريق أبي اسحاق عن الحارث عنه ولم يرفعه وفيه من الزيادة ما طالب فهو لله وما خيث فلفظه: وحديث ابن الزبير رواه الطبراني في الكبير والاول من حديث ابن لهيعة عن الحارث بن زيد سمعت أبا الورد سمعت عبد الله بن الزبير يقول ان تشهد النبي صلى الله عليه وسلم باسم الله وبالله خير الاسماء التحيات لله الصلوات الطيبات أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أرسله بالحق بشيراً ونذيراً وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اللهم اغفر لي واهدي هذا في الركعتين الاوليين قال الطبراني تفرد به ابن لهيعة: (قلت) وهو ضعيف ولا سيما وقد خالف: وحديث معاوية رواه الطبراني في الكبير وهو مثل حديث ابن مسعود واسناده حسن وحديث سلمان رواه الطبراني أيضاً واليزار وهو مثل حديث ابن مسعود لكن زاد الله بعد الطيبات وقال في آخره قلها في صلاتك ولا ترد فيها حرماً ولا تنقص منها حرماً واسناده ضعيف: وحديث أبي حميد رواه الطبراني ولكن زاد الزايات الله بعد الطيبات واسقط وأو الطيبات اسناده ضعيف: وحديث أبي بكر الموقوف رواه ابن أبي شيبة في مصنفه عن الفضل بن دكين عن سفيان عن زيد العمي عن أبي الصديق الأجي عن ابن عمر أن أبا بكر كان يعلمهم التشهد على المنبر كما يعلم الصبيان في المكتب التحيات لله والصلوات والطيبات فذكر مثل حديث ابن مسعود سواء: (قلت) ورواه أبو بكر بن مردويه في كتاب التشهد له من رواية أبي بكر مرفوعاً أيضاً واسناده حسن ومن رواية عمر أيضاً مرفوعاً واسناده ضعيف فيه اسحاق بن ابي قرة ومن حديث الحسين بن علي من طريق عبد الله بن عطاء أيضاً عن الزمري قال سألت حسينا عن تشهد علي فقال هو تشهد النبي صلى الله عليه وسلم فسأله ومن حديث طلحة بن عبيد الله واسناده حسن: ومن حديث انس واسناده صحيح: ومن حديث أبي هريرة واسناده صحيح أيضاً ومن حديث أبي سعيد واسناده أيضاً صحيح: ومن حديث الفضل بن عباس وام سلمة وحذيفة والمطلب بن ربيعة وابن أبي اوفى وفي اسانيدهم مقال وبعضها مقارب فجملة من رواه اربعة وعشرون صحابياً

في السجود وتوجيه أصابع رجليه إلى القبلة في السجود وجعل يديه حنفي منكبته في السجود والاعتماد عليها في السجود والدعاء في السجود وجعل اليد اليمنى على اليسرى فوق السرة والجهر بالتأمين والالتفات من التسليمين يمينا وشمالا وغيرها مما سبق وكثير من هذه المذكورات يقال استغنى لكونه وصفا لشيء ذكره هنا واستغنى بذلك الموصوف والله أعلم وقوله التسميع والتحصيل في الرفع من الركوع كان ينبغي أن يقول التسميع في الرفع والتحصيل في الاعتدال منه لان التحصيل لا يشرع في الرفع إنما يشرع إذا اعتدل وكأنه اختصر واستغنى بذكره على وجهه في موضعه *

وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم أنك حميد مجيد. روى كعب بن عجرة أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن كيفية الصلاة عليه فأمرهم بذلك (١) قال الصيدلاني ومن الناس من يزيد وارجم محمدا وآل محمد كما رحمت على إبراهيم وربما يقول كما رحمت على إبراهيم قال وهذا لم يرد في الخبر وهو غير فصيح فانه لا يقال رحمت عليه وإنما يقال رحمة وأما الترحم فيه معنى التكلف والتصنع فلا يحسن اطلاقه في حق الله تعالى ثم يستحب الدعاء في التشهد الأخير بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأن يدعو بما شاء من أمر الدنيا والآخرة خلافا لابي حنيفة حيث قال لا يدعو إلا بما يشبه الفاظ القرآن والادعية للمأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يدعو بما يشبه كلام الناس ومن أمحاه من قال يجرى الدعاء بما لا يطالب الامن الله تعالى فاما اذا دعا بما يمكن أن يطلب من الآدميين بطلت صلاته: وقال احمد اذا قال اللهم ارزقني جارية حسناء ونحو ذلك فسدت صلاته * لا روى عن ابن مسعود رضى الله عنه في آخر حديث التشهد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «ثم ليخير من الدعاء اعجبه اليه فيدعو» (٢) وروى أنه قال «وليدع بعد ذلك بما شاء» والافضل أن يكون دعاؤه لامور الآخرة وما ورد في الخبر أحب من غيره ومن ذلك «اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أعلنت وما أسرت وما سرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله

(١) حديث كعب بن عجرة أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن كيفية الصلاة عليه فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم أنك حميد مجيد التساني والحاكم بهذا السان وأصله في الصحيحين وقد تقدمت الإشارة إليه

(٢) حديث ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في آخر التشهد ثم ليخير من الدعاء اعجبه اليه فيدعو وفي رواية فليدع بما شاء الرواية الاولى رواها البخاري في آخر التشهد ولفظه ثم ليخير احدكم من الدعاء اعجبه اليه فيدعوه واثقا على الرواية الثانية فلفظ مسلم ثم يصخير من المسألة ماشاء ولفظ البخاري ثم يصخير من التناء ماشاء وفي رواية للتسائي عن ابن هريرة ثم يدعو لنفسه بما بدا له استاده صحيح: وفي حديث ابن عباس عند مسلم قاما الركوع فظموا فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا فيه من الدعاء فقمنا ان يستجاب لكم *

(فرع) قال اصحابنا للصلاة أركان وأباض وهيئات وشروط فالأركان هي الفروض التي ذكرها المصنف وتكلمنا عليها والاباض ستة أحدها القنوت في الصبح وفي الوتر في النصف الثاني من شهر رمضان والثاني القيام للقنوت والثالث التشهد الأول والرابع الجلوس له والخامس الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأول إذا قلنا هي ستة والسادس الجلوس للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهدين إذا قلنا هي ستة فيهما وقد سبق بيان كل ذلك في موضعه وأما الهيئات وهي السنة التي ليست أباضاً فكل ما يشرع في الصلاة غير الأركان والاباض «وأما الشروط فخمسة الطهارة عن الحدث والطهارة عن النجس واستقبال القبلة وسر العورة ومعرفة الوقت يقيناً أو ظناً بمستند وضيم الفوراني والغزالي

إلأنت» (١) وإيضاً اللهم إني أعوذ بك من عذاب النار وعذاب القبر وفتنة الحيا والميت وفتنة المسيح الدجال» (٢) وإيضاً اللهم إني أعوذ بك من المأثم والمغرم» (٣) اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ولا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك انك انت الغفور الرحيم» (٤) وقوله لم الدعاء بعده مسنون أي في التشهد الأخير فاما في الأول فيكره بل لا يصلي على الأكل أيضاً على الصحيح كما سبق ويجوز أن يعلم قوله مسنون بالواو لانه يقتضي الاستحباب مطلقاً وقد ذكر الصيدلاني في طريقته أن المستحب للإمام أن يقتصر على التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليخفف على من خلفه فإن دعا جعل دعاءه دون قنر التشهد ولا يطول وأما المنفرد فلا بأس له بالتطويل هذا

(١) «حديث» ان النبي صلى الله عليه وسلم كان من آخر ما يقول من التشهد والتسليم اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم والمؤخر لا إله إلا أنت مسلم من حديث علي في حديث طويل لكن عنده من طريق أخرى وعند أبي داود انه كان يقول ذلك بعد التسليم *

(٢) «حديث» إذا فرغ أحدكم من التشهد فليصمض بالله من أربع من عذاب جهنم وعذاب القبر ومن فتنة الحيا والميت ومن فتنة المسيح الدجال مسلم من حديث أبي هريرة وهو في البخاري بغير تقييد بالتشهد وزاد النسائي ثم يدعو لنفسه بما بذاله *

(٣) «حديث» انه صلى الله عليه وسلم كان يدعو في آخر الصلاة اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال وأعوذ بك من فتنة الحيا والميت اللهم إني أعوذ بك من المأثم والمغرم متفق عليه من حديث عائشة *

(٤) حديث انه صلى الله عليه وسلم كان يدعو في صلاته فيقول اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ولا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمي انك انت الغفور الرحيم متفق عليه من رواية عبد الله بن عمرو بن العاص عن أبي بكر الصديق انه قال يا رسول الله علمني دعاء ادعوه به في صلاتي فقال قل اللهم فذكره وفي رواية لها عن عبد الله بن عمرو بن العاص ان أبا بكر قال فذكره ولم أر من جله من قوله صلى الله عليه وسلم ولا من رواه بعد التشهد *

الى الشروط ترك الافعال في الصلاة وترك الكلام وترك الاكل والصواب ان هذه ليست بشروط وانما هي مبطلات الصلاة كقطع النية وغير ذلك ولا تسمى شروطا لاني اصطلاح أهل الاصول ولا في اصطلاح الفقهاء وان أطلقوا عليها في موضع اسم الشرط كان مجازا لمشاركتها الشرط في عدم صحة الصلاة عند اختلاله والله أعلم : قال أصحابنا من ترك ركنا أو شرطاً لم تصح صلاته الا في مواضع مخصوصة بمنزلة بعض الشروط كفاقد السترة وان ترك غيرهما صححت صلاته بالفضيلة سواء تركه عمداً أو سهواً لكن إن كان المتروك من الابعاض مسجد للسهو والا فلا هذا مختصر القول في هذا وهو مبسوط في مواضعه وبالله التوفيق *

ما ذكره والظاهر الذي قلناه الجمهور أنه يستحب للامام الدعاء كما يستحب لغيره ثم الاحب أن يكون الدعاء أقل من التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسد لانه تبع لما فان زاد لم يضر الا ان يكون اماماً فيكره له التطويل وقوله وليتخير معلم بالخاء والالف لما روينا ويجوز أن يعلم بالواو ايضاً لان امام الحرمين حكى في النهاية عن شيخه أنه كان يتردد في مثل قوله اللهم ارزقني جارية صفتها كذا ويميل الى المنع منه وأنه يبطل الصلاة *

قال (فرغ العاجز عن التشهد يأتي بترجمته كتكبيره التحريم والعاجز عن الدعاء بالعربية لا يدعو بالعجمية بحال وفي سائر الاذكار هل يأتي بترجمتها بالعجمية بخلاف) *
لا يجوز لمن احسن التشهد بالعربية ان يعطل الي ترجمته كالتكبير وقراءة الفاتحة فان عجز أن يترجمه كتكبيره الاحرام بخلاف القرآن لا يأتي بترجمته لان نظمه معجز كما سبق والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعلي الآل ان اوجبتاها كالتشهد واما ما عدا الواجبات من اللفاظ للمشروعة في الصلاة اذا عجز عنها بالعربية فقد قسمها المصنف قسمين (احدهما) الدعاء فتنه من ان يدعو بالعجمية مطلقاً (والثاني) سائر الاذكار كشاء الاستفتاح والقنوت وتكبيرات الانتقال وتسيبعت الركوع والسجود فقد روى منها في الوسيط ثلاثة أوجه (أحدها) ليس له أن يأتي بترجمتها لانها مسنونة لاضرورة الي الاتيان بها (والثاني) أنه يأتي بعجميا وبقيها مقام العربية كالتكبير والتشهد (والثالث) ما يجبر تركه بالموجود يأتي بترجمته وما لا فلا وقضية هذه الطريقة للمنع من أن يأتي بالترجمة عند القدرة على العربية بطريق الاولى ولم يجعل امام الحرمين الدعاء قسماً على اطلاقه لكن قال ليس الفصلي أن يختار دعوة بالعجمية يدعو بها في صلاته وان كان له أن يدعو بغير الدعوات المناورة بالعربية ثم حكى الوجوه الثلاثة في الاذكار المسنونة وايراده يشعر بالمنع من الذكر المختار كاللحاء المختار وتطرد الوجوه في الدعاء المسنون كما في سائر الاذكار المسنونة ولا فرق وصرح سائر الاصحاب بهذا الذي أشعر به كلامنا قالوا اذا عجز عن الاذكار العربية والادعية المسنونة هل يأتي بترجمتها فيه وجهان (احدهما) لانه لا ضرورة اليها بخلاف الواجبات (واصحبها)

(فصل) في مسائل تتعلق بصفة الصلاة (أحدها) يستحب دخوله فيها بشايط وأقبال عليها وإن تدبر القراءة والأذكار وبرتلها وكذلك الدعاء وراقب الله تعالى فيها ويسمع من الفكر في غير هذا حتى يفرغ منها ويستحضر ما يمكنه من الخشوع والخضوع بظاهره وباطنه قال الله تعالى (قد افلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون) روى البيهقي بإسناده عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في تفسير هذه الآية قال الخشوع في القلب وإن تلتفت جانبك للمرء المسلم وإن لا تلتفت في صلاتك . وعن جماعة من السلف الخشوع السكون فيها وعن جابر بن سمرة رضي الله عنهما قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « مالي أراكم راغبي أيديكم كأنها أذناب خيل شمس اسكنوا في الصلاة » رواه مسلم الخيل الشمس ذات التوهم والنفار . وعن عتبة بن عامر رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « لمن مسلم يتوضأ فيحسن وضوءه ثم يقوم فيصلي ركعتين يقبل عليهما بقلبه ووجهه إلا وجبت له الجنة » رواه مسلم . وعن عمرو بن عبسة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه الطويل ذكر فضل الوضوء وفي آخره أن قام فصلي فحمد الله وأثنى عليه ومجده بالذي هو له أهل وفرغ قلبه لله إلا انصرف من خطبته كهيئة يوم ولدته

نعم ليحوز فضلها ولو أحسن العربية فهل يجوز له أن يأتي بالترجمة فيه وجهان (أصحهما) لا يجوز كما في التكرير والتشهد ولو فعل تبطل الصلاة ذكر في التهذيب هذين الوجهين فيما إذا دعا بالعجبية مع القدرة على العربية وإطاعتها في بعض التعاليف في جميع الأذكار إذا عرفت ذلك فقوله والعاجز عن الدعاء لا يدعو بالعجبية بحال إن أراد به الدعاء المخترع الذي لم يؤثر كما ذكره إمام الحرمين فلا يلزم منه المنع من أن يأتي العاجز بترجمة الدعاء المسنون بعد التشهد جزماً بل يجري فيه الخلاف المذكور في سائر الأذكار وإن أراد به مطلق الدعاء فما الفرق بين الدعاء المسنون وبين التسييح المسنون ولم يمنع من ترجمة أحدهما جزماً وبجمل ترجمة الآخر على الخلاف ولزم على ذلك أن لا يأتي بترجمة اللهم اغفر لي وارحمني في الجلوس بين السجنتين وظاهر انظله الاحتمال الثاني ولذلك اعلم بالوار إشارة إلى الوجه المحجوز للترجمة مع القدرة على العربية فإنه أولى بتجاوزها عند العجز ويجوز أن يعلم بالحاء أيضاً لأن اباحية يجوز ترجمة القرآن وإن كان قادراً على نظمه فترجمة الدعاء عند العجز أولى بأن يجوزها واعلم أنه إذا حل كلامه على الحمل الثاني أشبه أن يكون هو منفرداً بنقل الفرق بين الدعاء وغيره والله أعلم *

قال (الركن السابع السلام وهو واجب ولا يقوم ح) بمقامه أضد الصلاة وأقله أن يقول السلام عليكم ولو قال سلام عليكم فوجهان وفي اشتراط نية الخروج وجهان وأكله السلام عليكم ورحمة الله ربين (ح) في الحديث لمع الالتفات من الجانبين بحيث ترى خداه ومع نية السلام على من على جانبيه من الجن والإنس والألائكة ولقد تنبأ الرد على إمامه بسلامه *

أمه «رواه مسلم: وعن عثمان رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «ما من امرئ مسلم يحضر صلاة مكتوبة فيحسن وضوءها وخشوعها وركوعها الا كانت كفارة لما قبلها

﴿ لما وصف السلام بكونه ركنًا فلم يقل وهو واجب لما ضره لان ركن الصلاة لا بد وان يكون واجبًا وإذا ذكرها فينبغي أن يلما بالمالء وكذلك قوله ولا يقوم مقامه اضداد الصلاة لان عند أبي خنيفة لو أتى بما ينافي الصلاة اختيارًا من حديث أو كلام خرج به عن الصلاة وقام مقام السلام قال ولو كان ناسيًا فلا يخرج بمن الصلاة ولا تبطل صلاته لكن يتوضأ ويبنى ولو وقع ذلك من غير اختياره كاقضاء مدة السجدة ورؤية التيمم الماء في الصلاة تبطل صلاته: لنا قوله صلى الله عليه وسلم «وتحليلها التسليم» (١) جعل التحليل بالتسليم فوجب أن لا يحصل بغيره ثم القول في أقل السلام وأكله: أما الأقل فهو أن يقول السلام عليكم ولا بد من هذا النظم لان النبي صلى الله عليه وسلم كذلك كان يسلم وهو كاف لانه تسليم وقد قال صلى الله عليه وسلم «وتحليلها التسليم» ولو قال سلام عليكم فوجهاً (أحدها) لانه لا يميزه لانه قص الالف واللام فاشبهه ما لو قال سلام عليكم من غير تنوين وأظهرها أنه يميزه ويقوم التنوين مقام الالف واللام كقوله تشهد يميزه السلام وسلام ولو قال السلام عليكم قد سبق حكمه في فصل التكميل ولا يميزه قوله السلام عليكم ولا سلام الله عليكم ولا السلام عليهم وما لا يميزه فيبطل الصلاة اذا قاله عدا سوى قوله السلام عليهم فانه دعاء لا علي وجه الخطاب وهل يجب أن ينوي الخروج من الصلاة بسلامه في وجهان (أحدهما) نعم وبه قال ابن سريج وابن القاص ويحكي عن ظاهر نصه في البويطي لانه ذكر واجب في إحدى طرفي الصلاة فتجب فيه النية كالتكبير ولان نظم السلام يناقض الصلاة في وصفه من حيث خطاب الآدميين ولهذا سلم قصد في الصلاة بطلت صلاته فاذا لم يقترن به نية صارفة الي قصد التحلل كان مناقضاً (والثاني) لا يجب وبه قال أبو حفص بن الوكيل وأبو الحسين بن القطان ووجه القياس علي سائر العبادات لا يجب فيها نية الخروج لان النية تليق بالافدام دون الترك وهذا هو الاصح عند الثقالوا اختيار معظم المتأخرين وحملوا نصه علي الاستحباب (فان قلنا) تجب نية الخروج فلا تحتاج الي تعيين الصلاة عند الخروج بخلاف حاله الشروع فان الخروج لا يكون الا عن المشروع فيه ولو عين غير ما هو فيه عدا بطلت صلاته علي هذا الوجه ولو سجد للسهو وسلم ثانياً مع النية بخلاف ما اذا قلنا لا تجب نية الخروج فانه لا يضر الخطأ في التمين وعلي وجه الوجوب ينبغي أن ينوي الخروج مقترناً بالتسليم الاولي فلو سلم ولم ينو بطلت صلاته ولو نوى الخروج

(١) «حديث» تحليلها التسليم تقدم في أول الباب من حديث علي عند الترمذي وغيره: ومن حديث ابي سعيد عند الحاكم وغيره وله عدة ذكرها ابن عدي والدارقطني: ومن حديث عبد الله بن زيد عند الدارقطني وهو ضعيف: ومن حديث ابن عباس عند الطبراني وأصح الراصي في الامالي حديث عائشة الصحيح وكان يحتم الصلاة بالتسليم مع قوله صلوا كما رأيتموني أصلي «حديث» أنه ﷺ كان يقول السلام عليكم يأتي في الذي بعده »

من الذنوب ما لم تؤت كبيرة وذلك الدهر كله» رواه مسلم وعن أبي اليسر - يفتح المشاة تحت يمين المهمة - واسمه كعب بن عمرو وهو آخر من توفي من أهل بدر رضي الله عنهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «منكم من يصلي الصلاة كاملة ومنكم من يصلي النصف والثالث والربع والحس حتى بلغ العشر» رواه النسائي بإسناد صحيح وروى النسائي أيضا نحوه أو مثله عن عمار بن ياسر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم وإسناده أيضا صحيح وقد ذكر البيهقي اختلاف الرواة فيه وروى البيهقي بإسناده الصحيح عن مجاهد قال كان ابن الزبير رضي الله عنهما إذا قام

قبل السلام بطلت صلاته أيضا ولو نوى قبله الخروج عنده فقد قل في النهاية لا بطل صلاته بهذا ولكنه لا يكفيه بل يأتي بالنية مع السلام ويجب على المصلي أن يوقع السلام في حال القعود إذا قدر عليه نوايا الأكل فهو أن يقول السلام عليكم ورحمة الله وهل يزيد علي مرة واحدة إلا يد أنه يستحب أن يقوله المصلي مرتين لما روى عن ابن مسعود رضي الله عنه «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله» (١) ويحكى عن القديم قولان (أحدهما) أن المستحب تسليمة واحدة لما روى عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعلم تسليمة واحدة تلقاء وجهه» (والثاني) أن غير الإمام يعلم تسليمة واحدة ويفرق في حق الإمام بين أن يكون في القوم كثرة أو كثرة حول المجد لفظ فيستحب أن يعلم تسليمين ليحصل الإبلاغ وإن قولوا لفظ ثم يقتصر على تسليمة واحدة فإن قلنا يقتصر على تسليمة تجعل تلقاء وجهه كل روى عن عائشة رضي الله عنها (٢) وإن قلنا بالصحيح وهو أنه يعلم تسليمين فالمستحب أن يلتفت في الأولى عن يمينه وفي الأخرى عن شماله لينبغي أن يتبدى بهما مستقبل القبلة ثم يلتفت بحيث يكون اقضاءهما مع تمام الالتفات وكما يلتفت قال الشافعي رضي الله عنه في المختصر حتى يرى خداه وحكي الشارحون أن الأصحاب اختلفوا في معناه (منهم) من قل معناه حتى يرى خداه من كل جانب ومنهم من قل حتى يرى من كل جانب خداه وهو الصحيح لما روى أن

(١) «حديث» ابن مسعود أنه صلى الله عليه وسلم كان يعلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله. الأربعة والدارقطني وابن حبان واللفظ لأحاديث روايات النسائي والدارقطني وله الفاظ وأصله في صحيح مسلم من طريق أبي معمر أن أمياً كان كان بمكة يعلم تسليمين فقال عبد الله بن مسعود أني علقها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعله وقال العقيلي والأسانيد صحاح فاجبة في حديث ابن مسعود في تسليمين ولا يصح في تسليمة واحدة شيء *

(٢) * (حديث) عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعلم تسليمة واحدة الترمذي وابن ماجه وابن حبان والحاكم والدارقطني وقال في المال رضى عن زهير بن محمد عن هشام عن أبيه عنها عمرو بن أبي سلمة وعبد الملك الصنائي وخالفهما الوليد فوقه عليه : وقال عقبه قال

في الصلاة كما تعود وحدث ان ابا بكر رضي الله عنه قال كذلك قال فكان يقال ذلك الحشوع في الصلاة والاحاديث والاثر في المسألة كثيرة مشهورة والله اعلم (المسألة الثانية) قال الشافعي رحمه الله في الام أرى في كل حال للامام أن يترتل التشهد والتسبيح والقراءة أو يزيد فيها شيئا بقدر ما يرى أن من وراءه ممن يشغل لسانه قد بلغ أن يؤدي ما عليه وكذلك أرى له في الخفض والرفع أن يتمكن ليدركه الكبير والضعيف والتخفيف وان لم يفعل وفعل باخف الاشياء كرهت ذلك له ولا سجود للسوء عليه هذا نصه واتفق الاصحاب عليه وهذه المسألة يباب صلاة الجماعة أليق لكن لما تعلق بهذا الباب وهنا

النبي صلى الله عليه وسلم « كان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى يابض خده الايمن وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى يابض خده الايسر » (١) ثم للمصلي ان كان اماما فيستحب له أن ينوي بالتسليم الاولى السلام علي من علي يمينه من الملائكة وعلى الجن والانس وبالثانية السلام علي من علي يساره منهم والمأموم ينوي مثل ذلك ويختص بشيء آخر وهو انه ان كان علي يمين الامام ينوي بالتسليم الثانية الرد علي الامام وان كان علي يساره ينوي بالتسليم الاولى وان كان في محاذاته ينوي بابهامه وهو في التسليم الاولى أحب ويحسن أن ينوي بعض المأمومين الرد علي

الوليد فقلت لزهير الملقن عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثم اخبرني يحيى بن سعيد الانصاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فتبين ان الرواية المرفوعة وهم وكذا رجح رواية الوقف الترمذي والبخاري وابو حاتم وقال في المرفوع انه منكر: وقال ابن عبد البر لا يصح مرفوعا وقال الحاكم رواه وهيب عن عبيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة موقوفا وهذا سند صحيح ورواه بقي ابن مخلد في مسنده من رواية عاصم عن هشام بن عروة به مرفوعا وعاصم عندي هو ابن ابن عمر وهو ضعيف وهم من زعم انه ابن ساجان الاحول والله أعلم: وروى ابن حبان في صحيحه وابو العباس السراج في مسنده عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا أوتر أوتر بسمع ركعات لم يقعد إلا في الثامنة فيحمد الله ويذكره ثم يدعو ثم ينهض ولا يسلم ثم يصلي التاسعة فيجلس ويذكر الله ويدعو ثم يسلم تسليمه ثم يصلي ركعتين وهو جالس الحديث واسناده على شرط مسلم ولم يستدركه الحاكم مع انه اخرج حديث زهير بن محمد عن هشام كما قدمناه *

(١) حديث (١) أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى يابض خده الايمن السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى يابض خده الايسر النسائي من حديث ابن مسعود وقد قدم ورواه احمد وابن حبان والدارقطني وغيرهم: وفي الباب عن سعد بن ابي وقاص وعمار بن ياسر والبراء بن عازب وسهل بن سعد وحذيفة وعدي بن عميرة وطلق بن علي والمغيرة بن شعبة ووائل بن الاسقع ووائل بن حجر ويسقوب ابن الحصين وابي رمنة وجابر بن سمرة: فحديث سعد رواه مسلم والبخاري والدارقطني وابن حبان: قال البخاري رواه ابن عن سعد من غير وجه: وحديث عمار رواه ابن ماجه والدارقطني: وحديث البراء رواه ابن

ذكرها الشافعي رحمه الله وسنعيدها مبسوطة بفروعها هناك ان شاء الله تعالى (الثالثة) قال صاحب التهذيب يشترط لصحة الصلاة العلم بأنها فرض ومعرفة اعمالها قال فان جهل فرضية أصل الصلاة أو علم أن بعض الصلاة فريضة ولم يعلم فرضية الصلاة التي شرع فيها لم تصح صلاته وكذا إذا لم يعرف فرضية الوضوء أما إذا علم فرضية الصلاة ولم يعلم أركانها فله ثلاثة أحوال (أحدها) أن يعتقد جميع أفعالها سنة (والثاني) أن يعتقد بعض أفعالها فرضاً وبعضها سنة ولا يميز الفرض من السنة فلا تصح صلاته في هذين الحالين بلا خلاف هكذا صرح به القاضي حـ بن وصاحبه المتولي والبقوي (الثالث) أن يعتقد جميع أفعالها فرضاً فوجهاً حكاهما القاضي حسين والبقوي (أحدهما) لا تصح صلاته لأنه ترك معرفة ذلك

البعض روى عن سمرة قال «امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نسلم على أنفسنا وان ينوي بعضنا على بعض» (١) وقال علي رضي الله عنه (٢) «كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الظهر أربعاً

أبى شيبة في مصنفه والسنن القطني : وحديث سهل بن سعد رواه أحمد وفيه ابن أبي ليحة : وحديث حذيفة رواه ابن ماجه وحديث عدى بن عيمرة رواه ابن ماجه وإسناده حسن وحديث طلق ابن علي رواه أحمد والطبراني وفيه ملازم أن عمرو . وحديث المنيرة رواه المنيرة في اليوم والليلة والطبراني وفي إسناده نظر . وحديث واثلة ابن الأسقع رواه الشافعي عن ابن أبي يحيى عن اسحق بن أبي فروة عن عبد الوهاب بن نخت عن واثلة وإسناده ضعيف : وحديث وائل بن حجر رواه أبو داود والطبراني من حديث عبد الجبار بن وائل عن أبيه ولم يسمع منه : وحديث يعقوب بن الحصين رواه أبو نعيم في المعرفة وفيه عبد الوهاب بن مجاهد وهو متروك . وحديث أبي رمثة رواه الطبراني وابن منده وفي إسناده نظر . وحديث جابر بن سمرة رواه مسلم في حديث في آخره وما لا يكتفي أحدهم أن يضع يده على نحره ثم يسلم على أخيه من عن يمينه وشماله (تفنيه) وقع في صحيح ابن حبان من حديث ابن مسعود زيادة وبركانه وهي عند ابن ماجه أيضاً وهي عند ابن داود أيضاً في حديث وائل بن حجر ينتحب من ابن الصلاح حيث يقول ان هذه الزيادة ليست في شيء من كتب الحديث

(١) (حديث) «سمرة بن جندب أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نسلم على أنفسنا وان ينوي بعضنا بعضاً أبو داود والحاكم بلفظ أن زد على الإمام وان تحاب وان يسلم بعضنا على بعض ورواه ابن ماجه والبخاري بلفظ أن نسلم على أنفسنا وان يسلم بعضنا على بعض زاد البخاري في الصلاة وإسناده حسن وعند ابن داود من وجه آخر عن سمرة أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان في وسط الصلاة أو حين انقضائها فابدؤا قبل السلام فقولوا التحيات الطيبات والصلوات والملايك لله ثم سلموا على اليمين ثم سلموا على قارئك وعلى انفسكم لكنه ضعيف لما فيه من الجاهل (٢) (حديث) «على كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الظهر أربعاً وقبل العصر أربعاً يفصل بين كل ركعتين بالتسليم على الملايكه المقربين والتبيين ومن تيمم من المؤمنين أحمد

وحى واجبة (وأصحها) تصح وبه قطع المتولي لانه ليس فيها كثر من أنه أدى سنة باعتقاد الغرض وذلك لا يؤثر قال البغوي فان لم تصح صلاته في صحة وضوئه في هذه الحالة وجهان هكذا ذكر هؤلاء هذه المسائل ولم يفرقوا بين العامى وغيره وقال الغزالي في الفتاوى العامى الذى لا يميز فرائض صلاته من سنتها تصح صلاته بشرط أن لا يقصد التنفل بما هو فرض فان نوى التنفل به لم يعتد به ولو غفل عن التفصيل فية الجلمة في الابتداء كافية هذا كلام الغزالي وهو الصحيح الذى يقتضيه ظاهر أحوال الصحابة رضي الله عنهم فمن بعدهم ولم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم ألزم الأعراب وغيرهم هذا التمييز ولا أمر بإعادة صلاة من لا يطمع هذا والله أعلم قال الشيخ أبو حامد والاصحاب يلزم المكلف ان يعلم القراءة والتشهد وتكبير الاحرام وصفة الصلاة كلها فان لم يتعلم فحكمه ما سبق فيمن

وبعدا اربعا وقبل العصر اربعا يفضل بين كل ركعتين بالتسليم على الملائكة القريين والنبين ومن معهم من المؤمنين «وأما المنفرد فينوي بهما السلام علي من علي جانبيه من الملائكة وكل منهم ينوي بالتسليم الاولى الخروج من الصلاة أيضا ان لم نوجبا فقله في الكتاب مرتين ينبغي أن يعلم بالميم لان المنقول عن مالك أن الاختيار للامام والمنفرد الاقتصار علي تسليمة واحدة وأما المأموم فيسلم تسليمتين وبروي عنه استحباب الاقتصار علي التسليمة الواحدة مطلقا وقال احد في اصح الروايتين التسليمتان جميعا واجبتان مطلقا فيجوز ان يعلم قوله مرتين بالالف لان عنده ليس ذلك من حد الكمال ويجوز ان يعلم به قوله واقله السلام عليكم أيضا وقوله بحيث يرى خداه اراد به المعنى الثانى الصحيح علي ما صرح به في الوسيط فليكن مرقوما بالواو للوجه الاول *

قال «خاتمة لارتب في قضاء الفوائت لكن الاحب تقديم الفاتية على المؤداة الا اذا ضاق وقت الاداء فان تذكر فاتية وهو في المؤداة اتم الي هو فيها ثم اشتغل باقضاء» اذا فاتت الفريضة وجب قضاؤها «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نام صلاة او نسها فليصلها اذا ذكرها» (١) امر المنذور باقضاء ويلزم مثله في حق غير المنذور بطريق الاول وينبغي ان يقضى على الفور محافظة على الصلاة وتزكية النفس وهل يجب ذلك فيه كلام أخرناه الي كتاب الحج لان صاحب الكتاب أورد المسألة ثم اذا قضى فاتية الليل بالليل جهر فيها واذا قضى فاتية النهار بالنهار لم يجر فيها وان قضى فاتية الليل بالنهار وبالعكس فلا اعتبار بوقت القضاء في اصح الوجوه وبوقت الاداء

والترومذى والبخاري والنسائي من حديث عاصم بن ضمرة عنه في أثناء الحديث : قال البخاري لا ترومذى إلا من حديث عاصم وقال الترومذى كان ابن المبارك يضيف هذا الحديث *

(١) «حديث» من نام عن صلاة او نسها فليصلها اذا ذكرها تقدم في تيميم *

لا يحسن تكبيرة الاحرام وسبق تفصيله ونص الشافعي في الام على أصل هذه القاعدة (الرابعة) في التتيه على حفظ أشياء سبقت بمسوعة في مواضعها (منها) أن دفع اليدين مستحب في ثلاث مواضع بالاتفاق عنداً عند الاحرام والركوع والرفع من الركوع كذا في القيام من التشهد الاول على المختار وتكون الاصابع مفرقة فيها

في الثاني وإذا فاتته صلاة فالتسحب في قضائها الترتيب لان النبي صلى الله عليه وسلم فاتته اربع صلوات يوم الخندق فقضاها على الترتيب (١) ولا يستحق في قضائها الترتيب وكذا لا يستحق الترتيب بين الفاتنة وصلاة الوقت خلافاً للمالك وأبي حنيفة واحداً لنا أيها عبادات مستقلة والترتيب فيها من تواجيع الوقت وضروراته فلا يبقى معتبراً في القضاء كصيام ايام رمضان وتفصل المذاهب فيه اما عندنا فيجوز تقديم الفاتنة المؤخرة على المقدمة وتأخير المقدمة ولو دخل عليه وقت فريضة وتذكر فاتنة نظر ان كان وقت الحاضرة واسعا فالتسحبه أن يبدأ بالفاتنة ولو عكس محتوان كان الوقت ضيقاً بحيث لو بدأ بالفاتنة لفاتته الحاضرة فيجب أن يبدأ بالحاضرة كيلا تقوت ولو عكس محتا ايضاً وان أساء ولو انه تذكر الفاتنة بعد شروعه في صلاة الوقت أتمها سواء كان الوقت واسعا أو ضيقاً ثم يقضي الفاتنة ويستحب ان يعيد صلاة الوقت بعدها ولا تبطل بتذكر الفاتنة الصلاة التي هو فيها روى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «إذا نسي أحدكم صلاة فذكرها وهو في صلاة مكتوبة فليبدأ بالتي هو فيها فإذا فرغ منها صلى التي نسي» (١) وقال ابو حنيفة فيجب

(١) «حديث» انه صلى الله عليه وسلم فاتته اربع صلوات يوم الخندق فقضاها على الترتيب تقدم في الاذان والترمذي والنسائي من طريق ابى عبيدة ابن عبد الله بن مسعود عن ابيه ان المشركين شغلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اربع صلوات يوم الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله فامر بلالا قاذن ثم أقام فصلى العصر ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى المغرب ثم أقام فصلى المشاء ففعل هذا ثم تقته إلا ثلاثة وقول الراوى انه شغل عنها أما في الثلاثة فظاهر وأما في المشاء فالمراد انه اخرها عن وقتها المتأخر ورواه النسائي وابن حبان من طريق عيد الرحمن بن ابى سعيد عن ابيه قال حبسنا يوم الخندق عن الظهر والعصر والمغرب والمشاء حتى كفيتم ذلك فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم قاصر بلالا قاقام الحديث وفي آخره وذلك قبل ان ينزل رجلاً وركباً : (تنبيه) حديث لا صلاة لمن عليه صلاة : قال ابراهيم الحربي سالت عنه احمد فقال لا أعرفه : وقال ابن العربي في المارضة هو باطل *

(٢) «حديث» روى انه صلى الله عليه وسلم قال اذا نسي أحدكم صلاة فذكرها وهو في صلاة مكتوبة فليبدأ بالتي هو فيها فإذا فرغ منها صلى التي نسي الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عباس ومكحول لم يسمع منه وفيه بقية عن عمر بن ابى عمرو وهو مجهول قال ابن العربي جمع ضعفاً واقطاعاً : وقال البيهقي اصح بعض اصحابنا بقوله صلى الله عليه وسلم ما ادركتم فصلوا ثم قضاوا ما فاتكم *

كلها وللأصابع أحوال في الصلاة سبق يأتها في فصل تكبيرة الاحرام وسبق أن في الصلاة الرابعة اثنتين وعشرين تكبيرة وفي الثلاثية سبع عشرة وفي الثانية إحدى عشرة وإن في الصلاة التي تزيد على ركعتين أربع جلسات الجلسة بين سجدتين وللإستراحة وللتشهدين يتورك في الآخرة ويقرئ في الباقي وأنه يتصور في المغرب أربع تشهدات في حق المسبوق (الخامسة) قال الشافعي رحمه الله في المختصر ولا فرق بين الرجال والنساء في عمل الصلاة إلا أن المرأة يستحب لها أن تضرع بعضها إلى بعض وأن تلمص بطنها بفخذهما في السجود كما ستر ما يكون واجب ذلك لها في الركوع وفي جميع الصلاة وإن تكشف جلبابها وتجاويفه راكعة وساجدة لئلا تصفها ثيابها وأن تخفض صوتها وإنابها شيء في صلاتها صفقت هذا نصه قال أصحابنا للمرأة كالرجل في أركان الصلاة وشروطها وأبعاضها

الترتيب في قضاء الغوائت ما لم يدخل في حد التكرار بأن لا يزيد على صلوات يوم وليلة فإن زادت جاز التكرار وكذا لو كان عليه فائتة ودخل وقت الحاضرة إن دخلت مع ما بينهما في حد التكرار لم يجب إعادة الترتيب^١ ولا وجب الترتيب ولم يجز تقديم الحاضرة مع تذكر الفائتة إلا أن يخشى فوت الحاضرة فله تقديمها وإن تذكرها في خلال صلاة الوقت بطلت إن وسع الوقت فيقضي الفائتة ثم يعيد صلاة الوقت وإن كان الوقت ضيقاً فلا تبطل وإن تذكرها بعد ما فرغ من صلاة الوقت فقد مضت على الصحة وشغل بقضاء الفائتة ومذهب مالك يقرب من هذا لكن قل عنه أنه يستحب إذا تذكر الفائتة في خلال الحاضرة أن يتمها ثم يقضي الفائتة ثم يعيد الحاضرة وتقل أيضاً أنه إذا تذكرها بعد الفراغ من الحاضرة فعليه قضاء الفائتة وإعادة الحاضرة ولا يجعل التسيان

«حديث» على أنه فسر قوله تعالى فصل لربك وانحر بوضع اليمين على الشمال تحت الحجر الدارقطني من طريق عقبة بن ظهير عنه والحاكم من حديث عقبة بن صهبان عنه وروى أبو داود وأحمد من طريق أبي جحيفة أن علياً قال السنة وضع الكف على الكف في الصلاة تحت السرة وفيه عبد الرحمن بن اسحاق الواسطي وهو متروك واختلف عليه فيه مع ذلك : وقد روى عن ابن عباس مثل التفسير المحكي عن علي : أخرجه البيهقي *

(قوله) وروى أن جبريل كذلك فسرهُ لرسول الله ﷺ الحاكم في تفسير سورة الكور من المستدرک من حديث الأصمعي بن ناته عن علي لما نزلت هذه الآية قال النبي ﷺ لجبريل ما هذه التحيرة قال إنها ليست بنحيرة ولكن يأمرك إذا أحرمت بالصلاة أن ترفع يديك إذا كبرت وإذا ركعت وإذا رفعت رأسك قائماً صلاتنا وصلاة الملائكة ورواه البيهقي وإسناده ضعيف جداً ولتهم به ابن حبان في الضعفاء أسرايل ابن حاتم *

«حديث» أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في صلاة المغرب قيل له في ذلك فقال كيف

وأما الميآت المستنونات فهي كالرجل في معظمها وتخالفه فيها ذكره الشافعي ويخالف النساء الرجال في صلاة الجماعة في أشياء (أحدها) لانتا كدفي حقن كئنا كدها في حق الرجال (الثاني) هف امامتهن وسطنن (الثالث) هفوا حدتهن خلف الرجل لا يجنبه بخلاف الرجل (الرابع) إذا صلين صفوفامع الرجال فأخر صفوفهن أفضل من أولها وستأتي هذه المسائل ببلاتها وروها بمسوطتي صلاة الجماعة وموقف الامام والمأموم ان شاء الله تعالى. وأما صفة قصودها في صلاتها فكصفة قصود الرجل في جميع أحوالها

عزرا في سقوط الترتيب وقال احد يجب الترتيب في قضاء الفوائت وان كثرت حن لو تذكر قائته ولم يعدا حتى طالت المدة وهو يأتي بصلوات الوقت فعليه قضاء تلك الفائتة وإعادة جميع ماصلي بعدها قال ولو تذكر قائته وهو في الحاضرة يجب عليه إتمامها وقضاء الفائتة وإعادة الحاضرة اذا عرفت ذلك لم يخف عليك اعلام قوله لا ترتيب في قضاء الفوائت بعلامتهم جميعا وكذا اعلام قوله آتم التي هو فيها بالخاء لاتها تبطل عنده وبالميم لانافني بقولنا آتم انه يجب عليه الاتمام ومالك لا يوجب ولا حاجة الي اعلامه بالالف وقوله لكن الاحب تقديم الفائتة على للمودة الا اذا ضاق

كان الركوم والسجود قالوا حسنا قال فلا بأس الشافعي عن مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم عن أبي سلمة أن عمر قد كره وضيقه الشافعي بالارسال : وقال ابن عبد البر ليس هذا الاثر عند يحيى بن يحيى لان مالكا طرحه في الآخر والصحيح عن عمر انه اعاد الصلاة : وروى البيهقي من طريقين موصولين عن عمر انه اعاد المغرب

* (حديث) * رفع اليدين في القنوت روى : عن ابن مسعود وعمر وعثمان : أما ابن مسعود فرواه ابن المنذر والبيهقي : وأما عمر فرواه البيهقي وغيره وهو في رفع اليدين للبخاري وأما عثمان فلم أره : وقال البيهقي روى أيضا عن أبي هريرة

* (قوله) * قال الصيدلاني ومن الناس من يزيد وارحم محمدا وآل محمد كما رحمت على ابراهيم أو ترحمت قال وهذا لم يرد في الخبر وهو غير صحيح في اللغة فانه لا يقال رحمت عليه وأما يقال رحمته وأما الترحم فقيه معنى التكلف والتضعف فلا يحسن اطلاقه في حق الله تعالى انتهى وقد سبقه الى انكار الترحم ابن عبد البر فقال في الاستدكار رويت الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم من طرق متواترة وليس في شيء منها وارحم محمدا قال ولا احب لاحد ان يقوله وكذا قال النووي في الاذكار وغيره وليس كما قالوا وقد وردت هذه الزيادة في الخبر واذا صححت في الخبر صححت في اللغة : فقد روى البخاري في الادب المفرد من حديث أبي هريرة رفعه قال من قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وآل ابراهيم وبارك على محمد وآل محمد كما باركت على ابراهيم وآل ابراهيم وترحم على محمد وعلى آل محمد كما ترحم على ابراهيم وآل ابراهيم شهدت له يوم القيامة بالشفاعة ورواه الحاكم في المستدرک من حديث ابن مسعود رفعه اذا تشهد احدكم في الصلاة فليقل اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد وارحم محمدا وآل محمد كما صليت وباركت

وقال صاحب الحاوى إذا صلت قلعة جلست متربعة وهذا شاذ يخالف لنص الشافعى الذى ذكرناه ولما قاله الاصحاب انها كالرجل الا في استثناء الشافعى « واعلم أن الشافعى رحمه الله نص هنا على خفض صوتها وقد سبق فيه تفصيل وخلاف فى فصل القراءة وبالله التوفيق »

وقت الاداء أى فيجب تقديم المؤذنة ولا يجوز تقديم الفاتحة وليس الغرض مجرد سلب الاحياء واعلم ان هذه المسائل لاختصاص لها يباب صفة الصلاة لكن طرفاً منها مذكور فى المختصر فى أواخر هذا الباب فتبرك المصنف بترتيب المزني رحمه الله أو الشافعى رضي الله عنه وجعلها خاتمة الباب »

وترجمت علي ابراهيم وآل ابراهيم المك حيد مجيد وفي اسناده راو لم يسم كما تقدم . وحديث علي فيه رواه الحاكم فى علوم الحديث فى نوع المسلسل وفي اسناده عمرو بن خالد وهو كذاب وفيه عن ابن عباس رواه ابن جرير وفي اسناده أبو اسرائيل الملاونى وهو ضعيف وما يشهد لجواز اطلاق الرحمة فى حقه صلى الله عليه وسلم حديث أبي هريرة عند البخارى فى قصة الاعرابى حيث قال اللهم ارحمنى ومحمداً ولا ترحم منا أحداً فقال لقد تجبرت واسما ولم ينكر عليه هذا الاطلاق

قال مصححه عنى عنه

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم النبيين سيدنا محمد النبى الامي وعلى آله وصحبه ومن تبعهم الى يوم الدين ورضي الله عن علماء الاسلام الماهدين :--
وقد تم بعون الله ونسيه طبع (الجزء الثالث) من كتابي المجموع للإمام أبي زكريا ابي الدين النووى رضى الله عنه ونور ضريحه : والشرح الكبير للإمام المحقق الرافى مع تخريج أحاديثه المسماة تلخيص الخير لثلاث بقين من شهر رجب سنة أربع وأربعين وثمانمائة والف بمطبعة « التضامن الاخوى » اصحابها (حافظ محمد داود) (بشارع كمر الزغارى بمطبعة الشماخ رقم ٨) . ويليه الجزء الرابع وأوله من المجموع والشرح الكبير باب شروط الصلاة (صلاة التطوع) والله الحمد والمنة



﴿ فهرست الجزء الثالث من كتاب المجموع ﴾ (شرح المذهب)
للإمام النووي رضي الله عنه ﴿

صفحة	صفحة
٢ كتاب الصلاة . مما نال من شرعها	المذهب في ذلك
٣ واختلاف العلماء في اشتقاقها	١٠ يؤمر الصبي بالصلاة لسبع ويضرب على تركها لعشر ودليل ذلك
٤ إجماع الأئمة على أن الصلوات الخمس فرض عين واختلافهم فيما عداها كالنساء والجنائز	١٢ حكم ما إذا بلغ في أثناء الصلاة بالعن هل يتم أم لا وأقوال علماء المذهب في ذلك
٥ وجوب الصلاة على المسلم البالغ العاقل الطاهر	١٣ فرع الصبي إذا بلغ في أثناء الوقت وقد صلى لا يلزمه الإعادة ومذاهب العلماء في ذلك
٦ وجوب قضاء الصلاة على المرتد إذا أسلم ومذاهب العلماء في ذلك وعدم وجوبها على الكافر الأصلي	١٤ حكم تارك الصلاة ويان كيفية قتله ومذاهب العلماء في ذلك
٧ فرع لا تصح من كافر أبصلي ولا مرتد حال ارتداده صلاة	١٥ فرع حكم من جحد وجوب صوم رمضان أو الزكاة أو الحج أو نحوها من واجبات الإسلام وتفصيل المقام في ذلك
٨ فرع إذا صلى المسلم ثم ارتد ثم أسلم وقت تلك الصلاة باق لم يجب إعادتها ومذاهب العلماء في ذلك	١٦ فروع أربعة تتعلق بترك الصلاة
٩ فرع إذا أسلم في دار الحرب وبها جرحيت عليه الصلاة وأقوال العلماء في ذلك	١٧ فرع في مذاهب العلماء فيمن ترك الصلاة تكاسلا مع اعتقاده وجوبها ودليل كل
١٠ عدم وجوب الصلاة على الصبي والمجنون والمنمى عليه ودليل ذلك	١٨ فرع في بيان ما جاء في فضل الصلوات الخمس
١١ فرع في أن المنمى عليه هل يلزمه القضاء أم لا وأقوال العلماء في ذلك	١٩ باب مواقيت الصلاة : بيان أول وقت الظهر وآخره ودليل ذلك بأوسع عبارة وأوضح إشارة
١٢ فرع يجوز شرب الدواء المزيل للعقل للحاجة وعليه لا يلزمه قضاء الصلوات بعد الإفاقة	٢٠ فرع بيان أن للظهر ثلاثة أوقات وقت فضيلة وقت اختيار وقت عذر
١٣ فرع ان يتلفن بالمسألة	٢١ فرع وجه بدء المصنف بصلاة الظهر
١٤ بيان أن الحائض والنفساء لا صلاة عليهما ولا قضاء بالاجماع	٢٢ فرع ان يتلفن بوقت الظهر ويان معرفة الزوال
١٥ فرع لو سكر ثم جن ثم أفاق وجب قضاء المدة التي تبلى الجنون وأقوال علماء	٢٣ فرع في قوله تعالى (اتم الصلاة فلوك الشمس

صفحة	صفحة
٤٥ فرع في ان صلاة الصبح من صلوات النهار	الي غسق الليل
واقوال العلماء في ذلك	٢٥ بيان اول وقت العصر وآخره والدليل على ذلك
٤٦ فرع لصلاة الصبح ايمان ويا نهما	٢٧ فرع للصبر خمسة اوقات وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت جواز لا كراهة الخ
٤٧ فرع لو صلى في الوقت وخرج الوقت وهو فيها لم تبطل صلاته والدليل على ذلك	٢٨ فرع في بيان مذاهب العلماء في وقت الاختيار للعصر
٤٨ فرع في ان ايام الدجال تطول لما حكم الصلاة فيها	بيان اول وقت المغرب
بيان ان الصلاة تجب باول وقتها وجوباً موسماً ومذاهب العلماء في ذلك	٢٩ بيان ان المغرب ليس لها إلا وقت واحد واقوال العلماء في ذلك
٤٩ فرع فيمن اراد تاخير الصلاة عن اول وقتها بعد دخوله هل يلزمه الزم على الفصل ام لا	٣٠ الجواب على حديث صلاة جبريل عليه السلام من ثلاثة اوجه
٥٠ الافضل التقديم في اول الوقت فيما سوى الظهر والشاء والدليل على ذلك ومذاهب العلماء فيه ودليل كل	٣١ فرع انكار الشيخ ابى حامد على الاصحاب قولهم حل للمغرب وقت او وقتان
٥١ فصل في ان تسجيل الظهر في غير شدة الحر افضل ومذاهب العلماء فيه	فرع كلام القاضي حسين في الاعتراض على قولهم للمغرب وقت واحد
٥٢ فصل تقديم العصر في اول الوقت افضل واقوال العلماء فيه	٣٢ فرع في مذاهب العلماء في وقت المغرب ودليل كل
٥٣ فصل تسجيل المغرب في اول وقتها افضل بالاجماع	٣٣ فرع في كراهية تسمية المغرب عشاء بيان اول وقت الشاء وآخره والدليل عليه
٥٤ فصل وللعلماء في تسجيل الشاء وتأخيرها مذاهب	٣٤ ترجمة عبد الله بن عمرو الصحابي الجليل
٥٥ فرع تحصل الفضيلة اول الوقت باحد ثلاثة اوجه	٣٥ اجماع الأئمة على ان وقت الشاء مغيب الشفق واختلافهم في الشفق وتحقيقه
فروع ثلاثة تتعلق بالمواقيت	٤٠ فرع للشاء اربعة اوقات وبيانها
٥٦ تاخير الظهر في شدة الحر افضل واقوال العلماء في ذلك باسسط مما تقدم	٤١ فرع ان يتصلقان بالشفق استحياب عدم تسمية الشاء الآخرة عتمة والدليل عليه
٥٧ الصلاة الوسطى أوكد الصلوات في المحافظة عليها واقوال العلماء فيه	٤٢ فرع في مذاهب العلماء في الشفق وآخر وقت الشاء
٥٨ جواز تاخير الصلاة الي آخر الوقت حيث تقع في الوقت	٤٣ بيان اول وقت الصبح وآخره ودليله
٥٩ فرع في ان حديث اول الوقت رضوان	٤٤ فرع في ان القجر جبران وما يتعلق بهما من الاحكام

صفحة	صفحة
٧٦	الله ضيف
٧٧	لا يسد احد من اهل القرض في تأخير الصلاة
٧٨	عن وقتها إلا تأثم أو ناس أو مكره أو الجمع
٧٩	بمدر السفر أو المظر والدليل على ذلك
٨٠	إذا بلغ الصبي أو أسلم الكافر أو طهرت
٨١	الحائض أو ألق الجنون وبقي من وقت
٨٢	الصلاة قدر ركعتين لزمه فرض الوقت ودليله
٨٣	فرع في بيان من يسمي مذكورا عند الشافعية
٨٤	فرع يجب على المذنب والظاهر بإدراك ما يجب
٨٥	به الصبر وأقوال العلماء فيه
٨٦	حكم من أدرك جزءا من أول الوقت ثم طرأ
٨٧	المذرك كالجنون والحض وتقصيله مبسوطا
٨٨	فرع في أن قول المصنف سقط الوجوب
٨٩	بما رز عن الامتناع
٩٠	لزم القضاء على من وجب عليه الصلاة
٩١	فلم يصل والدليل على ذلك
٩٢	فرع في أن صوم القائم من رمضان
٩٣	كالصلاة وتقصيل ذلك
٩٤	فرع في مذاهب علماء الامصار في قضاء
٩٥	القوات
٩٦	فرع أن من ترك صلاة عمدا لزمه قضاؤها
٩٧	ومذاهب العلماء في ذلك
٩٨	من نسي صلاة ولم يعرف عتيها لزمه أن يصل
٩٩	خمس صلوات
١٠٠	فرع في مسائل تتعلق بالباب وهي أربعة
١٠١	١ في أن المؤذن الثقة العارف بالمواقيت
١٠٢	هل يجوز اعتماده في دخول الوقت فيه
١٠٣	أربعة أوجه
١٠٤	في أن الديك الذي جريت أصاحه يجوز
١٠٥	اعتماده
١٠٦	باب الاذان والاسلام عليه لغة وشرعا
١٠٧	مشروعية الاذان
١٠٨	بيان أن الاذان والاقامة مشروعان للصلوات
١٠٩	الجنس والدليل على ذلك
١١٠	فرع في أن الاذان والاقامة لا يشترعان
١١١	لغير تلك كتوبات ومذاهب العلماء في ذلك
١١٢	اختلاف العلماء في افضلية الامامة على
١١٣	الاذان أو العكس ودليل كل وتحقيق المقام
١١٤	فرع أقوال علماء المذهب في أن الامام
١١٥	يكراه أن يكون مؤذنا
١١٦	مشروعية القرعة في جماعة تنازعوا في الاذان
١١٧	والدليل عليه
١١٨	بيان أن الاذان والاقامة من فروض
١١٩	الكفاية وأقوال علماء المذهب في ذلك
١٢٠	فرع في مذاهب العلماء في الاذان والاقامة
١٢١	هل يسن الاذان والاقامة للقوات فيه
١٢٢	ثلاثة أقوال في المذهب والدليل على ذلك
١٢٣	فرع في مذاهب العلماء في الاذان للقائمة
١٢٤	فرع في مشروعية الاذان للمنفرد في صحراء
١٢٥	أو بلد وأقوال علماء المذهب فيه
١٢٦	مشروعية الاذان والاقامة للاولى لمن جمع
١٢٧	بين صلاتين والدليل عليه
١٢٨	مشروعية الاذان قبل دخول الوقت للصبح
١٢٩	فقط والدليل عليه
١٣٠	فرع السنة أن يؤذن للصبح مرتان
١٣١	فرع في مذاهب العلماء في الاذان للصبح وغيره
١٣٢	بيان عسدد كلمات الاذان والاقامة
١٣٣	والاحاديث الواردة في ذلك
١٣٤	فرع في مذاهب العلماء في الفاظ الاذان
١٣٥	فرع في مذاهب العلماء في التشويب
١٣٦	فرع في مذاهب علماء الامصار في الاقامة
١٣٧	واحدة كل
١٣٨	فرع في أن قوله حي على خير العمل
١٣٩	في الاذان لم يثبت

صفحة	صفحة
٩٨ لا يصح الاذان إلا من مسلم عاقل	١٠٠ مشروعية اذان الصبي المميز
١٠٠ حكم اذان المرأة للرجال واقوال العلماء فيه	١٠١ استحباب ان يكون المؤذن حراً بالغا عدلاً
١٠١ والدليل على ذلك واقوال العلماء فيه	١٠٢ ينبغي ان يكون المؤذن عارفاً بالمواعيت
١٠٢ استحباب أن لا يكون المؤذن صبياً	١٠٣ استحباب كون المؤذن على طهارة ودليله
١٠٣ مشروعية ان يلوى المؤذن عنقه يميناً وشمالاً	١٠٤ بدون استدارة والدليل عليه
١٠٤ فرع في مذاهب العلماء في الاذان غير طهارة	١٠٥ استحباب الاذان على موضع عال ودليله
١٠٥ فرع في مذاهب العلماء في الالتفات في الحيلتين والاستدارة	١٠٦ السنة ان يحمل اصبعيه في صاخي اذنيه
١٠٦ فرع لو أذن راكباً واقام الصلاة كما اجزأه استحباب ان يتوسل في الاذان ويدرج الإقامة والدليل على ذلك	١١٠ استحباب رفع الصوت في الاذان ودليله
١١٠ وجوب ترتيب الاذان كما ورد	١١١ فرع في مذاهب العلماء في بطلان الاذان بالسكلام
١١١ يستحب لمن سمع المؤذن ان يقول مثل ما يقول إلا ما يقول في الحيلتين والدليل عليه	١١٢ ويستحب متابعة السامع الاذان
١١٢ فرع اذا سمع مؤذناً بعد مؤذن هل يختص استحباب المتابعة بالاول ام لا	١١٣ فرع في مذاهب العلماء في المتابعة
١١٣ فروع اربعة تتعلق بالاذان المستحب ان يقدم بين الاذان والإقامة مقدار ما ينتظر فيه الجماعة ودليله	١١٤ المستحب ان يكون المقيم هو المؤذن
١١٤ وادلة ذلك واقوال العلماء فيه	١٢٢ يستحب لمن سمع الإقامة ان يقول مثل ما يقول إلا في الحيلتين ودليل ذلك
١٢٢ استحباب ان يكون المؤذن للجماعة اثنتين والدليل على ذلك واقوال علماء المذهب فيه	١٢٣ فرع اذا كان للمسجد مؤذنان فأكثر أذنا واحداً بعد واحد ودليله
١٢٣ فرع في اختلاف الاصحاب في الاذان للجمعة	١٢٤ مشروعية استدعاء الامراء الى الصلاة والدليل على ذلك
١٢٤ اجرة المؤذن تطعم من بيت المال إذا لم يكن مطعوماً واقوال العلماء فيه	١٢٥ فرع في جواز الاستنجار على الاذان ثلاثة اوجه ومذاهب علماء الامصار في ذلك
١٢٥ فرع في مسائل عشرة تتعلق بالالباب باب طهارة البدن وما يصلى فيه وع	١٢٦ تقسيم الطهارة الى نوعين
١٢٦ طهارة البدن عن النجاسة شرط في صحة الصلاة والدليل على ذلك من الكتاب والسنة	١٢٧ النجاسة ضرر بان وتقصيلها
١٢٧ بيان حكم دم القمل والبراغيث والبق وغيره	١٢٨ فرع في مذاهب العلماء في الدماء
١٢٨ اذا كان على بدنه نجاسة غير معفو عنها ولم يجد ما يمسحها به صلى واعاد لحرمة الوقت	١٢٩ لوجع عطسه يطمح نجس فان لم يخف التلف من قله لزمه فله
١٢٩ فرع في حكم كدواة الجرح بدواء نجس وخياطته بخيط نجس	١٣٠ فرع لو حمل رجل على شرب محرم أو أكل

صفحة	صفحة
عزم عليه ان يقاياه	الحجسة
١٣٩ فرع في حكم ما لو اقلعت ستة فردها موضعها ١٥٤٠ ان حبس في خلاء ولم يقدر أن يصحب	النجاسة في قموده وسجوده تجافي عن
فرع قال الشافعي ولا تصل المرأة بشرها	النجاسة
شعر انسان ولا شعر مالا يؤكل لحمه بحال	١٥٥ اذا فرغ من الصلاة ثم رأى على
وكلام الاصحاب في ذلك	ثوبه او بدنه او موضع صلاته نجاسة غير
١٤١ فرع في مذاهب العلماء في حكم وصل المرأة	مفقونها نظر في ذلك
شعرها	١٥٧ فرع في مذاهب العلماء فيمن صلى بنجاسة
١٤٢ طهارة الثوب الذي يصلى فيه شرط في	نسيها او جهلها
صحّة الصلاة ودليله	١٥٧ منع الصلاة في المقبرة والحمام ودليله
١٤٣ فرع في مذاهب العلماء في من لم يجد إلا	١٥٧ فرع في مذاهب العلماء في الصلاة في المقبرة
ثوباً نجساً	١٥٨ فرع تكراه الصلاة في مزبلة وغيرها من
١٤٣ مسائل تتعلق بالباب	التجاسات فوق حائل طاهر
١٤٤ مسائل تتعلق بشوب المصلى	١٥٨ تكراه الصلاة في الكنيسة واليهمقراوان
١٤٦ فرع لو تلف احد الثوبين المشتهين قبل	العلماء في ذلك
الاجتهاد ففي جواز الصلاة في الآخر وجهان	١٥٩ فرع في حكم نيش قبور الكفار لطلب
١٤٦ فرع في حكم ما لو اشتبه عليه ثوب طاهر	المال المدفون معه ومذاهب العلماء في ذلك
بشوب نجس	١٥٩ حكم الصلاة في الحمام وحكمة النهي عنه
١٤٧ فرع لو ظن بالاجتهاد طهارة ثوبين او	١٥٩ كراهية الصلاة في اعطان الابل وجوازها
اثواب وصلى فيه ثم دخل وقت صلاة	في مراح القتم والدليل على ذلك
اخرى هل يحدد الاجتهاد فيه وجهان	١٦١ كراهية الصلاة في مأوى الشيطان ودليله
وتفصيلها	١٦٢ كراهية الصلاة في قارة الطريق ودليله
١٤٨ حكم ما لو كان عليه ثوب طاهر ومطرقة	١٦٣ تحريم الصلاة في الارض المنصوبة بجمع عليه
موضوع على نجاسة كالجمامة	١٦٤ فرع في مسائل تتعلق بالباب وهي ثلاث
١٤٨ حكم ما لو كان في وسطه جبل مشدود الى	١٦٥ باب ستر الورة
كلب صغير وتفصيله	١٦٥ ستر السورة واجب والدليل عليه من
١٥٠ لو حمل حيواناً طاهراً في صلاة صححت	الكتاب والسنة
صلاته والدليل عليه	١٦٦ وجوب ستر السورة للصلاة ودليله
١٥١ طهارة الموضع الذي يصلى فيه شرط في	١٦٧ فرع في مذاهب العلماء في ستر السورة في
صحّة الصلاة وهي سبعة مواضع ودليل ذلك	الصلاة وهل هو شرط ام لا
١٥٢ فان صلى على بساط عليه نجاسة غير مفقو	عورة الرجل ما بين المرة والركبة والسرة
عنها لم تصح صلاته	والركبة ليست من السورة والدليل عليه
١٥٣ ثلاثة مسائل تتعلق بالصلاة على الارض	

صفحة	صفحة
١٦٩	فرع في مذاهب العلماء في المورة من حيث
١٧٠	حدھا
١٧٠	ويجب ستر المورة بما لا يصف لون البشرة
١٧١	كثوب رقيق
١٧١	المستحب للمرأة أن تصلي في ثلاثة
١٧٣	انواب وبيانها
١٧٥	يستحب للرجل أن يصلي في ثوبين وبيانها
١٧٦	الانزار بالازار الضيق والالتفاف بالواسع
١٧٦	والخالقة بين طرف الثوب مشروع
١٧٦	كراهية اشتغال الصماء وهوان يتخف بثوب
١٧٦	ثم يخرج يده من قبل صدره
١٧٦	كراهية الاسدال في الصلاة وغيرها وتفصيل
١٧٩	ذلك واقوال علماء المذهب فيه
١٧٩	كراهية صلاة الرجل وهو متلم وذليله
١٨٠	لا يجوز للرجل أن يصلي في ثوب حرير
١٨٠	ولا على ثوب حرير والدليل على ذلك
١٨٠	فرع في مذاهب علماء الامصار في الصلاة
١٨٠	في الثوب الحرير والمنصوب
١٨٠	إذا لم يجد ما يستر به المورة ووجد طيناً
١٨٠	قفيه وجهان
١٨٠	إذا وجد ما يستر به بعض المورة فقط
١٨٢	لزمه التستر به والدليل على ذلك
١٨٢	لو اجتمع رجل وامرأة وهناك سترة تكفي
١٨٣	أحدهما قدمت المرأة
١٨٣	إذا لم يجد شيئاً يستر به المورة صلى عريانا
١٨٣	ولا يترك القيام ومذاهب العلماء في ذلك
١٨٤	إذا صلى عريانا ثم وجد السترة لم يلزمه الاعادة
١٨٤	مسائل تتعلق بالامامة
١٨٥	صحّة صلاة المرأة جماعة وفردى
١٨٦	استجاب من كان معه ثوب ان يبره لمحتاج
١٨٨	اليه للصلاة
١٨٨	في مسائل خمسة تتعلق بالباب
١٨٩	باب استقبال القبلة
١٨٩	استقبال القبلة شرط لصحة الصلاة
١٩٠	فرع في بيان أصل استقبال الكعبة
١٩١	لزم التوجه الى عين البيت اذا كان فيه
١٩٤	جواز الصلاة داخل البيت
١٩٧	فرع في قاعدة مهمة وهي أن المحافظة
٢٠٠	على فضيلة تتعلق بنفس العبادة أولى من
٢٠٣	المحافظة على فضيلة تتعلق بمكان العبادة
٢٠٣	حكم الصلاة على سطح بيت الله العتيق
٢٠٤	إذا غاب عن الكعبة وعرفها صلى اليها
٢٠٤	فرع قال اصحابنا اذا صلى في مدينة الرسول
٢٠٤	فحارب الرسول في حقه كالكعبة
٢٠٤	فرع قال اصحابنا الاعمي يتمد المحراب
٢٠٥	بمس اذا عرفه بالمس
٢٠٥	إذا كان غائباً عن مكة ولم يعرف الدلائل
٢٠٨	اجتهد في طلب القبلة
٢٠٨	فرع في مذاهب العلماء في ذلك
٢٠٩	فرع في نعلم أدلة القبلة ثلاثة أوجه وبيانها
٢١٠	حكم من كان في أرض مكة وكان بينه
٢١٤	وبين البيت حائل أصلي كالجبل وكلام
٢١٤	الاصحاب في ذلك
٢١٤	إذا اجتهد رجلان فاختلغا في جهة القبلة
٢١٦	لم يقلد أحدهما صاحبه ولا يصلي أحدهما
٢١٦	خلف الآخر
٢١٦	إذا صلى بالاجتهاد الى جهة ثم حضرت
٢١٦	صلاة أخرى حل يكفي الاجتهاد الاول أم لا
٢١٨	إذا اجتهد للصلاة الثانية فأداه الاجتهاد
٢١٨	الى جهة أخرى صلى الصلاة الثانية الى
٢٢٢	الجهة الثانية ولا يلزمه الاعادة وفيه
٢٢٢	ثلاث مسائل
٢٢٢	فيا لوصلي ثم يتقن الخطأ حل يلزمه الاعادة
٢٢٢	أم لا وكلام الاصحاب في ذلك

صفحة	صفحة
٢٢٦	فرع لو اجتهد جماعة في القبلة واتفق اجتهدوا معهم أحدهم ثم تغير اجتهدوا مأوم ثمه
٢٤٤	المقارفة ويحصل الى الجهة الثانية
٢٢٧	هل تعلم أدلة القبلة فرض عين أم كفاية
٢٢٨	والبحث في ذلك
٢٢٩	حكم من يعرف اللاتل ولكن خفيت عليه لظلمة أو غيم
٢٣٠	جواز ترك استقبال القبلة اذا اضطر كشد
٢٣١	خوف والتحام القتال والدليل على ذلك
٢٣٢	قيا لو اراد الراكب في السفر ناقلة هل تجوز الصلاة على ظهرها وصين عليه استقبال القبلة أم لا واقول علماء للذهب في ذلك
٢٣٤	حكم الراكب في السفر قطاراً والبحث في ذلك
٢٣٥	حكم ماذا صلى على الراحلة متوجهاً الى مقصده فعدلت الى جهة اخرى
٢٣٦	فرع اذا انحرف المصل على الارض فرضاً أو خلا عن القبلة نظر في ذلك
٢٣٧	جواز صلاة النافلة حيث توجه المسافر لما شئ
٢٣٨	فرع في مذاهب العلماء في صلاة المسافر النافلة ماشياً
٢٣٩	شروط لجواز التنفل راكباً وماشياً
٢٤٠	فرع لو دخل بلداً في أثناء طريقه ولم ينو الاقامة
٢٤١	في تنفل الحاضر اربعة أوجه
٢٤٢	فرع في مسائل عشرة تتعلق بالباب
٢٤٣	فرع قال أصحابنا اذا صلى الفريضة في السفينة لم يجز له ترك القيام مع القدرة
٢٤٤	فرع لو حضرت الصلاة المكتوبة وم سائرون وخاف لو نزل ليصلها على الارض الى القبلة اقطاعاً عن رفته أو غير ذلك لم يجز له ترك الصلاة واخراجها
٢٤٥	عن وقتها
٢٤٦	المستحب لمن يصل الى سرة أن يدنو منها والدليل على ذلك
٢٤٧	فرع لا يستبرأ بامرة ولا دابة
٢٤٨	فرع المستبرأ في السرة أن يكون طولها كمؤخرة الرجل ولا ضابط لمرضها
٢٤٩	استحباب أن يجعل السترة على حاجبه الايمن أو الايسر
٢٥٠	فرع التهي عن المرور والامر بالدفع انما هو اذا وجد المار سبيلاً سواء
٢٥١	فرع لا تكره الصلاة الى التام وتكره الى المحدثين
٢٥٢	باب صفة الصلاة والا حديث الواردة فيه
٢٥٣	فرع يستحب للامام والمأموم أن لا يقوموا حتى يفرغ المؤذن من الاقامة
٢٥٤	فرع لو شرع في تحية المسجد أو غيرها فشرع المؤذن في الاقامة قيل احرامه فليستمر قائماً ولا يشرع في التحية ودليله
٢٥٥	فرع اذا أقيمت الصلاة وليس الامام مع القوم قاتهم يقومون عقب فراغ المؤذن من الاقامة
٢٥٦	القيام فرض في الصلاة المفروضة فقط والدليل على ذلك
٢٥٧	ترجمة عمران بن ابي نجيذ
٢٥٨	فرع في مسائل تتعلق بالقيام
٢٥٩	احداها يشترط في القيام الانتصاب وأقوال اهل المذهب في ذلك
٢٦٠	فرع في مذاهب العلماء في الاعتماد على شيء في حال القيام وادلة كل في ذلك
٢٦١	المسألة الثانية لو قام على احدى رجليه صحت صلاته مع الكراهة
٢٦٢	فرع في الترويح بين القديمين في القيام

- ٢٦٧ المسألة الثالثة تطويل القيام أفضل من تطويل الركوع والسجود والدليل عليه
- ٢٧٢ المسألة الرابعة الواجب من القيام قدر قراءة فاتحة ولا يجب مازاد والواجب من الركوع والموجود قدر أدنى طائفة
- ٢٧٥ المسألة الخامسة لو جلس للنزاة رقيب رقب المدو وقدرته الصلاة الخ
- المسألة السادسة يجوز فعل النافعة قاعداً مع القدرة على القيام بالإجماع
- ٢٧٦ بيان أن النية فرض من فروض الصلاة والدليل على ذلك وتحل النية بالقلب دون اللسان
- ٢٧٧ يجب أن تكون النية مقارنة لتكبير
- ٢٧٨ وجوب تعيين النية
- ٢٧٩ اختلاف أصحاب المذهب في اشتراط أمور في الصلاة
- ٢٨٠ بيان أن العبادات ثلاثة أضرب
- قال أصحابنا التوافل ضربان وبيان ذلك
- ٢٩١ فيما إذا شك هل نوى أم لا وهل أتى بيمض شروط أم لا وهو في الصلاة
- ٢٨٢ قال أصحابنا العبادات في قطع النية على أضرب وبيانها
- ٢٨٥ فرع في مذاهب العلماء فيمن نوى الخروج من الصلاة
- ٢٨٦ بيان أن من دخل في فريضة ثم صرف نيتة إلى فريضة أخرى أو نافلة بطلت التي كان فيها ولم يحصل التي نواها بلا خلاف وبسط ذلك
- ٢٨٩ فرع في مسائل تتعلق بالنية وهي ثلاثة الدليل على أن التكبير للأحرام فرض من فروض الصلاة
- ٢٩١ لو ترك الإمام أو المأموم تكبيرة الأحرام سهواً أو عمدًا لم تنقضي صلاته ومذاهب العلماء في ذلك
- ٢٩٢ حكم من قال في تكبيرة الأحرام أكبر الله أو الأكبر الله
- ٢٩٣ حكم من كبر بالقارسية وهو لا يحسن العربية أو يحسنها وتفصيل ذلك
- ٢٩٤ حكم ما إذا كان المصلي بلسانه خيل أو خرس لا يمكنه أن يحكم
- ٢٩٤ يستحب للإمام أن يجهر بتكبيرة الأحرام وتكبيرات الانتقال لسمع المأمومين والدليل على ذلك
- ٢٩٦ فرع في مسائل تتعلق بالتكبير وهي إحدى عشرة مسألة مذكرة مفصلة
- ٣٠٤ يستحب أن يرفع يديه مع تكبيرة الأحرام وحذو منكبيه في الصلاة والدليل على ذلك وأقوال العلماء فيه
- ٣٠٦ صفة رفع اليدين في الصلاة
- ٣٠٧ فرع في مذاهب العلماء في محل رفع اليدين في الصلاة
- اختلاف العلماء في استحباب تعريق الأصابع في الصلاة وبيان أن للأصابع في الصلاة أحوالا
- اجتماع الرض يكون مع انتهاء التكبير وانتهاءه يكون مع إتمامه وبيان أن في وقت استحباب الرض خمسة أوجه
- ٣٠٨ قال لم يمكنه رفع يديه أو أمكنه رفع أحدهما أو روضها إلى دون المنكب رفع ما أمكنه والدليل على ذلك
- ٣٠٩ فرع في مسائل متورة تتعلق بالرفع
- فرع اختلف العلماء في الحكمة في رفع

صفحة	الدين	صفحة	المذهب فيه
٣١٠	إذا فرغ من التكبير قال مسح أن يضع اليمن على اليسار والدليل على ذلك	٣٣٤	فرع في مذاهب العلماء في اثبات البسملة وعدمها
٣١١	فرع في مذاهب العلماء في وضع اليمنى على اليسرى وحجج كل وتحقيق المقام	٣٣٦	جواب من قال لم البسملة أثبت للفصل بين السور من وجوه
٣١٣	فرع في مذاهبهم في محل موضع الدين	٣٣٨	جواب من قال لو كانت البسملة قرآناً لبينها الرسول ﷺ
٣١٤	المسح أن ينظر إلى موضع سجوده ويستحب له الخشوع والخضوع في الصلاة	٣٤١	فرع في مذاهب العلماء في الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم وقد بسط الشارح القول في ذلك بما لا مزيد عليه بما يكفي ويشفي قلبك به
	وغض البصر وكراهة الالتفات وتقريب نظره وقصره على ما بين يديه والالتفات عليه	٣٥٦	إيجاب قراءة الفاتحة مرتبة متوالية وادلتها
	مشروعية دعاء الاستفتاح في الصلاة	٣٥٨	فرع فيما إذا كرر الفاتحة أو آية منها
	وبأن صيغته الواردة عن الشارع وشرح الفاظه	٣٥٩	حكم ما إذا أتى في أثناء الفاتحة بما تندب إليه لمصلحة الصلاة مما يعلق بها كتابين المؤمنين
٣١٩	فرع في دعاء الاستفتاح أحاديث كثيرة في الصحيح وإيراد بعضها		وسجوده منه تلاوته وفتحها عليه القراءة وسؤاله الرحمة عند قراءة آياتها والاستعاذة
٣٢١	فرع في مذاهب العلماء في الاستفتاح وما يستفتح به		من العذاب عند قراءة آيته ومحو ذلك فهل تنقطع موالاة الفاتحة أم لا فيه وجهان مشهوران في المذهب
٣٢٢	مشروعية التوضؤ في أول ركعة من دعاء الاستفتاح وبيان صيغته	٣٦٠	مشروعية وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة والدليل على ذلك
٣٢٤	فرع في مسائل متعلقة بالتوضؤ وهي أربعة	٣٦١	فرع في مذاهب العلماء في القراءة في كل الركعات وحجج كل وتحقيق المقام
٣٢٥	فرع في مذاهب العلماء في التوضؤ ومحل وصفته والجهر وتكراره في الركعات واستحبابه للأوموم وأنه سنة أم واجب	٥٦٣	فرع في بيان لفظ (بسم)
٣٢٦	مشروعية قراءة الفاتحة وأنها فرض من فروض الصلاة		حكم قراءة الفاتحة للأوموم وتفصيل القول فيها وادلة ذلك
٣٢٧	فرع في مذاهب العلماء في القراءة في الصلاة وحجج كل	٣٦٥	فرع في مذاهب العلماء في قراءة السأموم خلف الإمام وحجج كل وإيضاح المقام
٣٣٠	فرع في مذاهب العلماء في أصل القراءة	٣٦٨	التأمين بعد أن يفرغ من قراءة الفاتحة سنة
٣٣١	فرع لفاتحة الكتاب عشرة أماء	٣٧٠	بيان لغات آمين وممنه
٣٣٢	بيان أن من ترك الفاتحة ناسياً ففيه قولان	٣٧١	مشروعية التأمين في الصلاة الجهرية جهراً
	يجب أن يتدعى الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم والدليل على ذلك إقوال علماء		

صفحة	صفحة
٣٨٧	٣٨٧
فرع مشروعية السورة لمن كان متفلاً	وفي السرية سرّاً للامام والمأموم والمفرد
بركعتين والمتفّل بأكثر من ذلك فهل تسن	٣٨٨ فرع قال الشافعي في الام ولا يقال آمين
له السورة ام لا وجهان	إلا بعد ام القرآن
المسبوق بركعتين من الرابعة نص عليه	فرع في استحباب ان لا يصل لقطة آمين
الشافعي انه يأتي بها بالقائحة وسورتين	بقوله ولا الضالين بل يسكت سكنة لطيفة
وللاصحاب طريقان	ليعلم ان آمين ليست من القائحة
٣٨٨ فرع لو قرأ السورة ثم قرأ القائحة اجزأته	فرع في مذاهب العلماء في التأمين
القائحة ولا تحسب به السورة	٣٧٤ حكم من لم يحسن القائحة واحسن غيرها
فرعان يتصلقان بالقائحة	واقوال علماء المذهب في ذلك مبسوطاً
فرع في مذاهب العلماء في السورة بعد	بإوضح اشارة وافصح عبارة
القائحة وادلة كل	٢٧٨ فروع ستة تتعلق بالقائحة
٣٨٩ يستحب للامام ان يجهر بالقراءة في الصبح	٣٧٩ فروع في مذاهب العلماء فيمن لا يحسن
والاولين من المغرب والشاء والدليل عليه	القباحة كيف يصل إذا لم يمكنه التعلم
بيان لقصد السلف في اللغة وما المراد به	٣٧٩ مذهب الشافعية عدم جواز قراءة القرآن
إذا اطلق	بغير لسان العرب سواء امكنه العربية او
٣٩٠ فرع لو جهر في موضع الاسرار وعكس	عجز عنها وسواء كان في الصلاة او في غيرها
لم تبطل صلاته ولا سجود سهو فيه	كان اني ترجمته في صلاة بدلا عن القراءة
٣٩١ فرع في حكم النوافل في الجهر	لم تصح صلاته ومذاهب العلماء في ذلك
فرع في الاحاديث الواردة في الجهر	وبيان حججهم
والاسرار في صلاة الليل	٣٨١ فرع لو قرأ القائحة بلغة لبعض العرب
٣٩٢ فصل في مسائل مهمة تتعلق بقراءة القائحة	غير اللغة المقروء بها لم تصح
وغیرها في الصلاة وهي عشرة وقد اشتملت	مشروعية قراءة سورة بعد القائحة
على فوائد عظيمة ينبغي الاطلاع عليها	وانها سنة
٣٩٦ مشروعية الركوع في الصلاة وانه فرض	٣٨٢ إيراد الأدلة على سنية قراءة سورة بعد
٣٩٦ بيان معنى الركوع في اللغة والهو	القائحة
٣٩٧ فرع في مذاهب العلماء في تكبيرات	٣٨٤ مذاهب العلماء في اول المقصل
الاتصالات وحججهم في ذلك	٣٨٥ فرع فيما يتعلق بالسورة للتواصل
٣٩٨ فرع يسن للامام الجهر بتكبيرات الصلاة	عدم مشروعية قراءة سورة بعد القائحة
كلها وبقوله سمع القائلين حمده ليعلم المأمومون	للمأموم في الصلاة الجهرية
انتقاله لم يمنه من ذلك ضعف صوت او غيره	٣٨٦ إذا كانت الصلاة تريد على الركعتين فهل
٣٩٨ استحباب رفع اليدين حذو المنكبين في	تشرع قراءة السورة فيما زاد على الركعتين
التكبير والدليل على ذلك	ام لا فيه قولان في المذهب

صفحة	صفحة
٣٩٩	٤١٥
فرع في مذاهب العلماء في رفع اليدين للركوع وللرفع منه وهي مسألة مهمة جداً لأن كل مسلم يحتاج إليها في كل يوم مرات متكررات لأسباب طاب الآخرة ومكثر الصلاة وحجيج كل مع بيان مكاتها من الصحة والضئف وقد بسط القول في ذلك الشارح رحمه الله تعالى بما لا يحده في غير هذا الكتاب	مشروعية رفع الرأس بعد الركوع واستحباب قول سمع الله لمن حمده والدليل على ذلك
٤٠٦	٤١٩
ركبتيه ويستحب أن يضع يديه على ركبتيه ويفرق أصابعه والدليل على ذلك	فرع في أن اشراط الاعتدال في صلاة النفل فيه وجهان في مذهب الشافعي
٤١٠	فرع في مذاهب العلماء في الاعتدال
فرع حكم من ركع ولم يضع يديه على ركبتيه ورفع ثم شك هل انتهى قدراً تصل به راحته إلى ركبتيه أم لا	» في مذاهب العلماء فيما يقال في الاعتدال
فرع في مذاهب العلماء في حد الركوع واحتجاجهم لمذاهبهم بأدلة	٤٢٠
٤١١	فرع في حد الركوع
فرع في كراهة التطبيق في الركوع المستحب أن يقول في ركوعه سبحان رب العظيم ثلاثاً وذلك أدنى الكمال والدليل على ذلك من السنة الصحيحة	مشروعية السجود في الصلاة وهو فرض والدليل على ذلك من كتاب الله وسنة رسوله
٤١٣	٤٢١
فرع في بيان الأحاديث الواردة في اذكر الركوع والسجود وبيان مكانتهما من الصحة والضئف ومن خرجها من أئمة الحديث	المستحب في السجود أن يضع ركبتيه ثم يديه ثم جبهته واقفه والدليل على ذلك
٤١٤	٤٢٢
فرع قراءة القرآن في الركوع والسجود والتشهد مكرهة وهو مذهب الشافعي والاصحاب وسائر العلماء وبؤيده الأحاديث الواردة في الباب	فرع قال الشافعي في الأم أحب أن يتدى التكبير قائماً وينحط وكأنه ساجد
فرع في التيسيح وسائر الأذكار في الركوع والسجود وقول سمع الله لمن حمده وربنا لك الحمد والتكبيرات غير تكبيرة الاحرام سنة ليس بواجب	٤٢٤
٤١٥	فرع إذا سجد على كور عمامته أو كمة ونحوها فسجوده باطل
فرع في معنى التيسيح لمة	فرع السنة أن يسجد على آفه مع جبهته
	» في مذاهب العلماء في وجوب وضع الجبهة والاقف على الأرض
	فرع في مذاهب العلماء في السجود على كمة وذيله ويده وكور عمامته وغير ذلك مما هو متصل به وتأيد كل مذهب بما صح عنده من الدليل
	٤٢٦
	بيان أن السجود على اليدين والركبتين والتقدمين فيه قولان في المذهب ويان أشهرهما
	فرع فيما لو تضرع أحد الكفنين أو أحد التقدمين لقطع أو غيره
	المستحب أن يجافي مرفقيه عن جنبه في

صفحة	الموضوع	صفحة
٤٣٠	الصلاة وان يقل بطنه عن نغذيه والدليل على ذلك	٤٣٠
٤٣١	مشروعية التفرج بين رجله في الصلاة والدليل عليه	٤٣١
٤٣٢	اذا صلى وحده وطول السجود ولحقه مشقة بالاعتماد على كفيه ووضع ساعديه على ركبتيه ودليل ذلك	٤٣٢
٤٣٣	وجوب الاطمئنان في السجود	٤٣٣
٤٣٤	المستحب ان يقول سبحان ربي الاعلى ثلاثاً في سجوده وذلك ادنى الكمال والدليل على ذلك من السنة الصحيحة	٤٣٤
٤٣٥	يشترط لصحة السجود أن لا يقصده بوجهه اليه غيره	٤٣٥
٤٣٦	فرع في مسائل تتعلق بالسجود وهي ثلاثة	٤٣٦
٤٣٧	مشروعية رفع الرأس من الركوع والسجود والدليل على ذلك	٤٣٧
٤٣٨	فرع في الالفاء ويسان ماورد فيه من الاحاديث	٤٣٨
٤٣٩	فرع في مذاهب العلماء في الجلوس بين السجدين والطمأنينة فيه	٤٣٩
٤٤٠	وجوب السجدة الثانية ودليله	٤٤٠
٤٤١	مشروعية رفع الرأس مكبراً	٤٤١
٤٤٢	فرع في مذاهب العلماء في استحباب جلسة الاستراحة	٤٤٢
٤٤٣	فرع في مذاهبهم في كيفية النهوض الى الركعة الثانية وسائر الركعات	٤٤٣
٤٤٤	عدم مشروعية رفع اليد إلا في تكميرة الاحرام والركوع والرفع منه والدليل عليه	٤٤٤
٤٤٥	ترجمة الامام ابن المنذر	٤٤٥
٤٤٦	مشروعية صلاة الركعة الثانية مثل الاولى إلا في النية ودعاء الاستفتاح	٤٤٦
٤٤٧	كان كانت الصلاة تزيد على ركعتين جلس	٤٤٧
٤٤٨	في الركعتين للتشهد وهو سنة	٤٤٨
٤٤٩	فرع لا يصح للجلوس في هذه المواضع هيئة بل كيف للاجزاء وجد أجزاء	٤٤٩
٤٥٠	فرع في مذاهب العلماء في حكم التشهد الاول والجلوس له	٤٥٠
٤٥١	فرع في مذاهب العلماء في هيئة الجلوس في التشهد	٤٥١
٤٥٢	بيان الحكمة في الافتراش في التشهد الاول والتورك في الثاني	٤٥٢
٤٥٣	فرع السبوق اذا جلس مع الامام في آخر صلاة الامام فيه وجهان ويانها	٤٥٣
٤٥٤	فرع قال اصحابنا يصور ان يتشهد اربع مرات في صلاة المغرب	٤٥٤
٤٥٥	المستحب ان يسط اصابع يديه على نغذه وفي اليد اليمنى ثلاثة اقوال ويانها	٤٥٥
٤٥٦	فرع في مسائل تتعلق بالاشارة بالمسبحة وهي خمسة	٤٥٦
٤٥٧	مشروعية التشهد وأفضله ان يقول التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله الخ والدليل على ذلك	٤٥٧
٤٥٨	فسر كلمات التشهد	٤٥٨
٤٥٩	استحباب الاشارة بالمسبحة ومن لفظ التشهد	٤٥٩
٤٦٠	تكره زيادة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والآل على لفظ التشهد	٤٦٠
٤٦١	مشروعية القيام الى الركعة الثالثة معتمداً على الارض بيديه والدليل على ذلك	٤٦١
٤٦٢	مشروعية الجلوس للتشهد الاخير وهو فرض ودليل كل	٤٦٢
٤٦٣	فرع اجمع العلماء على الاسرار بالتشهدين وكراهة الجهر بها	٤٦٣
٤٦٤	السنة في القعود للتشهد الاخير ان يكون متوركاً فخرج رجله من جانب وره	٤٦٤

- الامين ويضع يديه على الارض
 ٤٦٤ ذكر الاحاديث الواردة في صيغ الصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة
 ٤٦٥ مشروعية على الال
 ٤٦٦ فرع في بيان آل النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم للامور بالصلاة عليهم
 ٤٦٧ فرع في مذاهب العلماء في الصلاة على
 النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاخير
 ٤٦٨ مشروعية الدعاء في الصلاة بعد التشهد
 الاخير وبيان صيغته
 ٤٦٩ فرع في أدعية صحيحة بين التشهد والتسليم
 وفي غير ذلك من احوال الصلاة
 ٤٧١ فرع في بيان حكم الدعاء بغير الرعية
 فيما يجوز الدعاء به في الصلاة
 ٤٧٢ مشروعية لجلوس في آخر الصلاة ذات
 الركنتين او الركعتين ركوا التشهد والصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم وكرامية
 المرأة في التشهد
 ٤٧٣ فرضية السلام في الصلاة بعد التشهد الاخير
 والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 ٤٧٥ مسائل تتعلق باحكام السلام
 ٤٧٨ فرع يستحب أن يقول السلام عليكم ورحمة الله
 ٤٧٩ فرع في بيان الاحاديث التي وردت السلام فيها
 ٤٨٠ فرع في شرح الفاظ الكتاب
 ٤٨١ فرع في مذاهب العلماء في وجوب السلام
 ٤٨١ فرع في مذاهب العلماء في استحباب
 تسليمته او تسليمتين
 ٤٨٢ نقل ابن المنذر اجماع العلماء على أن صلاة
 من اقتصر على تسليمته واحدة جائزة
 ٤٨٢ فرع يستحب ان يدرج لفظة السلام
 ولا بد منها والدليل على ذلك
 ٤٨٣ فرع ينبغي للمأموم أن يعلم بعد سلام
- الامام
 ٤٨٣ فرع اتفق أصحابنا على انه يستحب للمسبوق
 أن لا يقوم لأني بما بقي عليه إلا بعد
 فراغ الامام من التسليمتين
 ٤٨٤ فروع ثلاثة تتعلق بالسلام
 ٤٨٤ يستحب لمن فرغ من الصلاة ان يذكر
 الله تعالى والدليل على ذلك
 ٤٨٧ فرع يستحب ان يبدأ من الازكار
 بحديث الاستغفار
 ٤٨٨ استحباب الذكر والدعاء للامام والمأموم
 والمنفرد عقب كل الصلوات بلا خلاف
 ٤٨٨ فرع المصافحة المعتادة بعد صلاتي الصبح
 والمصر بدعة
 ٤٨٨ فرع يستحب الاكثر من الذكر اول
 النهار وآخره وفي الليل وعند النوم والاستيقاظ
 ٤٨٩ يستحب للامام اذا سلم ان يقوم من مصلاه
 عقب سلامه اذا لم يكن خلفه نساء
 ٤٩٠ فرع جواز الاغتسال للامام كيف شاء بعد
 الصلاة
 ٤٩٠ فرع قال أصحابنا ان كانت الصلاة بما يقفل
 بعدها فالسنة ان يرجع الى بيته لفعل النافلة
 ٤٩٢ والسنة صلاة الصبح ان يقنت في الركعة
 الثانية وبيان صيغة القنوت وما ورد فيه
 من الاحاديث وتفصيل الحكم في ذلك
 بكلام مبسوط مشتمل على فوائد نفيسة
 ٤٩٩ حكم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد القنوت
 ٤٩٩ فرع يكره اطالة القنوت كما يكره اطالة
 التشهد الاول
 ٥٠٣ ترجمة ابن رافع تهجد التاجي الكبير
 ٥٠٤ فرع في مذاهب العلماء في آيات القنوت
 في الصبح
 ٥٠٥ فرع في القنوت في غير الصبح اذا نزلت

صفحة	صفحة
٥١٤ في عدة نية الخروج من الصلاة محل	٥٠٦ فروع في مذاهب العلماء في محل القنوت
خلافه ويان ذلك مبسوطاً	وحيثهم في ذلك
٢١٧ فروع قال أصحابنا للصلاة أركان وأبواب	٥٠٧ فروع في مذاهب العلماء في رفع اليدين في القنوت
وهيات وشروط ويان ذلك مفصلاً	٥٠٧ فروع في استحباب رفع اليدين في الدعاء
٥١٩ فصل في مسائل تتعلق بصفة الصلاة	خارج الصلاة ويان جملة من الأحاديث
وهي خمسة وبها يتم الجزء الرابع من	الواردة فيه
كتاب شرح المذهب للإمام النووي	٥١٢ فروع الصلاة أربعة عشر ويانها تفصيلاً
رحمه الله تعالى اهـ	

(ن ت)



﴿ فهرس الجزء الثالث من كتاب فتح العزيز شرح الوجيز للإمام الرافعي
رضي الله عنه مع التلخيص الحير للإمام ابن حجر رضي الله عنه ﴾

صفحة

كتاب الصلاة	٢
الباب الاول في المواقيت	٢
الفصل الاول في وقت الرقاهية	٢٢
الفصل الثاني في وقت المعذورين	٦٤
الفصل الثالث في الاوقات المكروهة	١٠٢
الباب الثاني في الاذان	١٣٥
الفصل الاول في محله	١٣٥
الفصل الثاني في صفة الاذان	١٣٧
الفصل الثالث في صفة المؤذن	١٨٨
الباب الثالث في الاستقبال	٢٠٦
الباب الرابع في كيفية الصلاة	٢٥٢



بيان صواب الخطأ الواقع في الجزء الثالث من كتاب فتح العزيز شرح الوجيز
للإمام الرافعي رضي الله عنه

صحيفة سطر خطأ	صواب	صحيفة سطر خطأ	صواب
٤ ٢ اليد	اليه	١٠٣ ٢ وقال ولا صلاة	صواب
١٢ ١ الزاى الحاء والميم الزاى الى الحاء	وللميم	١١٣ ٢ مارجي عمل	بارجي عمل
٢١ ٣ الى ههنا	من ههنا	١١٣ ١١ للأمور	للأمور به
٢٨ ١ أن التنى	عن التنى	١١٦ ٢ مما قلناه	نما قلناه
٣٣ ٧ شبه	تشبيه	١١٨ ٣ لوقت	كوقت
٣٦ ٢ خلاف	خلافا	١١٩ ٢ لكل أحد فيه	وان قلنا بالثاني فهل يجوز ذلك لكل أحد وجهان
٣٨ ٢ ووجهين	وجهين	١٢٠ ٣ لا يشمل لكل	لا يشمل الكل
٥٣ ٤ ان الامر	لان الامر	١٢٢ ١ أو لم	و لم
٥٥ ٣ بمروطن	بمروطن	١٢٦ ٢ أو صلى به	أوصلى أية
٥٦ ٣ ولا بنى	ولا تبنى	١٢٨ ٢ انقاد سامع	انقادها مع
٦٠ ٥ ابى حنيفة يوخر ابى حنيفة في يوم	القيم يوخر	١٣٠ ٨ وقطا يا بقراهه	وقطا باقراهه
٢١ ٥ في المعنى	في المضى	١٣١ ١ حال الى الطلوع	وبنتظم ان تضم حاله الطلوع اليه
٦٧ ١ ادرك من العصر	ادرك ركعة من العصر	١٣٢ ١ وعليه ماروي	وعليه حمل ماروي
٦٨ ١ أو أفاق المجنون أو طهرت	أو طهرت	١٣٦ ١ ان الاذان الى	ان الاذان دعاء الى
٦٨ ١ مضي إمكان زمان مضي في حال السلامة	من حال السلامة	١٣٦ ١ الصلاة	الصلاة
٧٤ ٣ ذلك لان	ذلك القدر لان	١٣٦ ١ اعلام	اعلام
٧٥ ٤ وأزال	واذا زال	١٣٦ ٤ في ثلاثة مواضع	في ثلاثة اصول
٨٢ ٥ انه يجب لان	انه يجب الاعادة	١٣٦ ٧ ولذلك	وكذلك
٨٩ ٦ واذا حاضت	فاذا حاضت	١٣٨ ٥ لو أصقوا	لوأصنوا
٩٢ ٥ وكون كل واحدة	ولان كل واحدة	١٤٣ ٢ اقتبس منه المصنف	اقتبس منه المصنف
٩٧ ٣ فيجب على الاباء	فيجب على الاباء	١٤٤ ٤ لكن لم يرد	لكنه لم يرد
٩٧ ٣ الاولاد	والامهات	١٤٤ ٢ يرجو حضور	يرجو حضور جمع
٩٧ ٣ تعليم الطهارة	تعليم الاولاد الطهارة	١٤٤ ٤ من أين يؤخذ	من أين اخذ
١٠١ ٤ لان سقوط قضاء	لان سقوط الصلاة	١٤٦ ٥ فليس	فليس للتقيد
		١٤٧ ٧ ومحرم عليها	ويحرم عليها

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
١٦٩ ٢ الى شيء	الى الشيء	١٦٩ ١٣ انه سجد	انه يسجد
١٧٠ ٢ وحكاه	وحكاهما	١٧٠ ١٤ عن طبقاتهم	على طبقاتهم
١٧٣ ١ اذان	في اذان	١٧٣ ١ وهل جمعها	هل جمعها
١٧٧ ١ ولم يستدر	ولم يستدر	١٧٧ ٨ ون في التشهد	ولا في التشهد
١٧٨ ٤ وعنا	وهما	١٧٨ ٢١ بان الظاهر	لان الظاهر
١٨٣ ٦ ان الطن	على ان الطن	١٨٣ ٢١ ناقله الامام	كما نقله الامام
١٨٤ ٢ اتى	اتى به	١٨٤ ٣ القبلة بدل	القبلة يكون بدلا
١٨٥ ٨ والراقيين قال	والراقيين قالوا	١٨٥ ١٦ الى القبلة ان كان	الى القبلة ويؤزل
١٨٥ ٧ في هذا الصور	في هذه الصورة	١٨٥ ١٦ راجيا	ان كان راجيا
١٨٦ ٨ وان لم يجوز	وان لم يجوز	١٨٦ ١٣ في سجوده	نسخة في جلوسه
١٩١ ٧ والا ساءت	والا ساءت	١٩١ ٩ ولوجع تراها	وكذا لوجع تراها
١٩٦ ٦ في اجازة	في اجازة	١٩٦ ١٢ وصاحب التهمة	نسخة وصاحب
١٩٧ ٤ وفيه وجد	وفيه وجه	١٩٧ ٣ انما يكتب الحجة	انما يكتب الحجة
٢٠٠ ٢ ان الوقت	ان الوقت	١٩٧ ٥ للمستقبل اليسير	الاستقبال اليسير
٢٠٢ ٦ بأن يقيموا مآ	بأن يقيموا مآ	١٩٧ ٧ التي لا يدري	التي لا يدري
٢٠٦ ١ وتم	تم	١٩٧ ١٦ ولم يجعل قبله	نسخة ولم يجعل قبله
٢٠٧ ٣ وبدلا	ولابد	١٩٧ ١٤ لا تنتهي	لا تنتهي اليه
٢٠٧ ٤ والقبلة المستقل	القبلة والمستقبل	١٩٧ ١٠ اظهرها	اظهرها
٢٠٨ ١٤ على مالا يصلح	على ما يصلح	١٩٧ ١٥ تحير	تحير
٢١٠ ١٤ واذا وقعت	واذا وقعت	١٩٧ ٩ من وجد عن لا يخبره	من وجد عن لا يخبره
٢١١ ٤ المرورودي	المرورودي	١٩٧ ٢ بما مثله	بما مثله
٢١٤ ١٤ الثاني ان الانسان	لنا أن الانسان	١٩٧ ٧ وكلف التوجه	أوكلف التوجه
٢١٢ ١٠ متفلا	مستقلا	١٩٧ ١ ان لا توجب	الا توجب
٢١٣ ١٠ واما يكون	فهل يشمل	١٩٧ ٦ الى خمس	الى جهتين
٢١٤ ٧ الصور	الصورة	١٩٧ ٩ ظنا	ظنا
٢١٤ ١٧ لا بد	فلا بد	١٩٧ ١٤ للشهد	المستند
٢١٥ ١٦ وان عاد	فان عاد	١٩٧ ٢ على وهذه	على هذه
٢١٦ ٥ صرف الرجل	صرف الرجل الرجل	١٩٧ ١ ولا تميز	ولو تميز
٢١٦ ٦ واراد ان الظاهر	وان اراد ان الظاهر	١٩٧ ٢٤٨ فقال	فقال له
٢١٦ ٨ والامر على ما ذكرناه	والامر على ما ذكرناه	١٩٧ ١٢٥ كتحير المجتهد	نسخة كتحير
		١٩٧ ٨ اجتهاد المجتهد	اجتهاد المجتهد

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
٣ ٢٥٤	بالمشتمل عليها	٨ ٢٩٦	وكما يجوز
٨ ٢٥٥	اولا افتقرن	١٢	شيوخ الاصول نسخة شيوخ الاصحاب
١٠	تسيرا		
١١ ٢٥٦	ولولم يعرض لها	٢ ٢٩٧	قدرة القيام
٢٢ ٢٥٧	من تأخروقتها من تأخر اولها	١٣ ٣٠٢	ولم يداركه
١٥ ٢٥٩	ماينافض	١ ٣٠٣	يقعد ولا يقرأ لا يقعد ويقرأ
١٤ ٢٦٠	لا وفرق	١ ٣٠٩	وبأي
١٩	تكرير الركوع	٣	قائمة الكتاب
	والسجود	٦ ٣١١	نسخة وغلط فيه
٣ ٢٦٣	نية الصلاة	٧	لا يسمع
٥	ركعات التراويح	٧ ٣٢٣	كونها مستقلة
	التراويح	٦ ٣٢٤	بمد القطع
١٧	وانما المراد	٤ ٣٢٩	حكينا عن
٢ ٢٦٥	وفي قصد		الحادي
٢ ٢٦٨	على انه لا يجوز انه لا يجوز	٣ ٣٣١	اولاة
٢٤	الشيخ أبو محمد	٢ ٣٣٧	فبراعي
١ ٢٧٤	في إحدى الروايتين	٤ ٣٣٨	لا يرعي
	عنه	٦ ٣٤٤	وهذه الكلمات
٢ ٢٨٣	الحلى باقى	١ ٣٣٣	لقصده الركوع
١٨ ٢٨٤	فان الوقوف	١ ٣٠٧	في خفض
٢١	خلافا لابي حنيفة	١ ٣٩٦	ثم الزائد على اذنى
	حيث قال لا يلزمه		الكامل من سبع
١٠ ٢٨٥	عدم الثاني		تسيحات الى
١١	في ممكن		احدى عشرة
١٤	روى	١ ٤٦٩	وعلى التقدير
١٧ ٢٨٧	عن لك	٤ ٤٨٩	بين الركبتين
١٠ ٢٨٨	مؤدية للفرض	٣ ٤٩٣	ترجمة الاذكار
٢ ٢٨٩	لو وجب ايماء	٩ ٤٩٧	للمسبحة
٣	كقوله	٤ ٥٠٠	يحركها
٣ ٢٩١	اتى بها	٣ ٥٢٠	من حديث
١٣ ٢٩٥	بقاديم يديه	١٢ ٥٢١	نسخة وكيف

﴿ بيان صواب الخطأ الواقع في الجزء الثالث : من كتاب التلخيص الحبير ﴾
في تخریج أحادیثه للحافظ ابن حجر ﴿

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
٢١ ١ وأشار للشرق	وأشار الى للشرق	١٦٦ ٤ قاحزم	قاحزم
٢٨ ٣ عبد العزيز بن عبد الله	عبد العزيز بن عبد الله	١٦٨ ١ القدا	القدا
٣٠ ٢ قذا صليتم	قذا صليتم المشاء	١٧٤ ٣ سناس	الناس
٥٣ ٦ ابن نعيم	ابو نعيم	٨ ان ياذن	ان ياذن له
٦٠ ١ من أبي عذورة	من حديث أبي عذورة	١٧٥ ٣ لال	بلال
٩٧ ٣ سيرة	سيرة	٥ ان للبي	ان النبي
١٠٥ ٣ الصنابحي	الصنابحي	٧ على القيت	على البيت
١١٠ ١١ مثل ماورد	أمثل ماورد	٤ ١٧٨ لم يسمعه	لم يسمعه
١١٧ ٧ عن يحيى ابن سميد	عن يحيى ابن سميد	١٨٣ ٢ عن هب	عن وهيب
١١٩ ١ عن واثلة	عن واثلة	٢٠٠ ٢ لاستموا	لاستموا
٢ عن سليمان	عن سلمان	٢٠٣ ٦ الذي	الذي وعدته
١٢٠ ٣ المعنى	الجنى	٢٠٤ ١ النبي	قال النبي
١٢٩ ٨ امتطع	اقتطع	٢٠٦ ١٢ والامة	والاامة
١٣٢ ٥ م	م	٢٠٨ ٢ لا ينسخ	فلا ينسخ
١٣٤ ٤ ويلزمها	يلزمها	٢٠٩ ١٥ وصرخ	وصرح
٩ ابو بكر	أبو بكر	٢١١ ١٠ السجدين	السجدين
١٠ من الصحابة قال	من الصحابة	٢ عن ابن عمر	عن ابن عمر
١٣٧ ١ واسقط	واسقط	٢٦٥ ٥ عن أبي يحيى	عن أبي يحيى الفتات
١٤٥ ٢ وصلاة	وصلاة	الفتات	عن مجاهد عنه
١٢ خلفه	خلفه	وابو يحيى الفتات	ذك
١٤٩ ١٢ الزار	الزار	٧ ذلق	هذا
١٥٤ ١ هو هو الصحيح	هو هو الصحيح	٩ يذكره	فذكره
١٦٣ ٨ ويريد	ويريد	١٣ الصلاة وهو عنه الصلاة بالكبير	وهو عنه
		٢٦٧ ٥ يكبر الله اكبر	يكبر الله
		٢٧٠ ٥ سمعه قبله	سمعه قبله
		٢٨٤ ١ من الدرءاء	من يزيد بن

صواب	صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ
محمس عشرة آية	٣ ٣٣٥	مسعود به	٩ ٢٧٤
حميد	٢	طريق	١٧
داود	١ ٣٩٦	يرسل	١ ٢٨٢
للانصارى	١ ٣٩٧	الميهقي - حميد الميهقي حميد	١ ٢٨٩
أبو نعيم	١٤ ٣٧٧	سجوده	٢ ٢٩٢
فوضع	٢ ٣٨١	عاد	٥ ٢٩٣
ثم	١ ١٩٣	صلى على ظهر	٥ ٢٩٩
محمد بن أبي ليلى محمد بن عبد الرحمن	٩ ٣٩٤	وان يجره أحد	٣ ٣٠٠
ابن أبي ليلى		تموده	٧ ٣٠٦
غير	١ ٤٦٠	عبادة	٦ ٣٠٩
ابن عمر	٨ ٤٩٩	ولم يرفعه	١ ٣١٧
والثناء	٥ ٥٠٣	نوح	٥
ثقات	٩	محتجاً	١ ٣١٨
عند	١ ٥١٠	مثبتة	
علمتى	١٤ ٥١٤	اكتوتها	٢
عن تشهد	١٨ ٥١٥	في السبع	٤
		أوقال	٢ ٣٣٥



﴿ بيان صواب الخطأ الواقع في الجزء الثالث من كتاب المجموع شرح المذهب
للإمام أبي زكريا محي الدين النووي رضي الله عنه ﴾

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
٢ ٧ فاسده	١٩ ١٢ يقع	٢ ٧ فاسده	١٩ ١٢ يقع
٣ ١٨ يأيها المزمل	٢٠ ٩ وايلك	٣ ١٨ يأيها المزمل	٢٠ ٩ وايلك
٥ ١٢ يتصل بها	١٥ مثال	٥ ١٢ يتصل بها	١٥ مثال
٢٠ مالم يعلم وجبها	٢٢ ١٥ فنعناه بالاجاع	٢٠ مالم يعلم وجبها	٢٢ ١٥ فنعناه بالاجاع
٦ ١٥ عن الغرض	٢٣ ٤ انما جأؤكم	٦ ١٥ عن الغرض	٢٣ ٤ انما جأؤكم
٢٠ التحق	٢١ أطول منه	٢٠ التحق	٢١ أطول منه
٨ ١٧ ردق المردجون	٢٥ ٣ لسة	٨ ١٧ ردق المردجون	٢٥ ٣ لسة
٩ ٤ ولعارض	٢٧ ٣ من العصر	٩ ٤ ولعارض	٢٧ ٣ من العصر
٩ ١٠ واتما	٢٨ ٩ وان آخر	٩ ١٠ واتما	٢٨ ٩ وان آخر
١٠ ١٥ سعيد	٣١ ١٦ وإقام	١٠ ١٥ سعيد	٣١ ١٦ وإقام
١١ ١١ وهنا	٣ فن آخر	١١ ١١ وهنا	٣ فن آخر
١٢ لوجب	٦ ان يجب	١٢ لوجب	٦ ان يجب
١٣ ١ لالانه	١٥ اليننجي	١٣ ١ لالانه	١٥ اليننجي
٤ القتال	٣٣ ٨ اصطاحت	٤ القتال	٣٣ ٨ اصطاحت
٥ المصلين	٣٧ ١٦ بين	٥ المصلين	٣٧ ١٦ بين
٦ قتل	١٧ نيساير	٦ قتل	١٧ نيساير
١٤ تناول	٣٩ ٧ وعن صح	١٤ تناول	٣٩ ٧ وعن صح
١٨ القنيع	٤١ ٣ نصف الليل	١٨ القنيع	٤١ ٣ نصف الليل
١٥ ٥ رواه	٤٤ ٨ وما يستدل به	١٥ ٥ رواه	٤٤ ٨ وما يستدل به
١٩ لتحقيق		١٩ لتحقيق	
٢٢ لا يقتل	٤٧ ١٤ في أولا	٢٢ لا يقتل	٤٧ ١٤ في أولا
١٦ ١٧ والكفر بالواو	٥٢ ٩ قلت كم	١٦ ١٧ والكفر بالواو	٥٢ ٩ قلت كم
١٨ ٢٢ مثله	٥٥ ٣ حيف	١٨ ٢٢ مثله	٥٥ ٣ حيف
١٦ ظله	٨ لنا	١٦ ظله	٨ لنا

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
٥٦ ١ تقديمها	٨٣ ١١ الصلاة	٨٤ ١٤ وأقام وأقام	للصلاة
١٤ برزة	٨٥ ٢٠ به يعتد	٨٦ ١ بأذانه أم لا	أنه يعتد
١٩ أسفق	٨٧ ١٥ قال ابن خزيمة	٨٨ ٢٢ أو مع	أوقع
٥٧ ١٥ أجزأت	٨٩ ١٨ للذهب	٩٠ ١٨ للذهب	المهذب
٦١ ١١ كلوم	٩١ ٤ في الصحيح	٩٢ ٧ أله يكره	انه يكره
٦٥ وبعضهم وجهين	٩٣ ١ بنية	٩٤ ١٠ دوام	رواية
٦٧ ٤ علي ادراك	٩٥ ١١ تنبها	٩٦ ١٥ الإقامة ترفع	الإقامة لا ترفع
٦٩ ١٠ برسول	٩٧ ٢ الي أبي عيسى	٩٨ ٧ فيقولها	فيقولها قصداً
٧٢ ١٤ والبدوء مملوذة	٩٩ ١٠ أم لا يصح	١٠٠ ١٢ علي هذا	نسخة علي هذا
٧٢ ١٧ ظلم	١٠١ ٧ البيهقي باسناد	١٠٢ ٢ غيره	غير
٧٤ ١٢ وفراحية	١٠٣ ٣ مجنون	١٠٤ ١٠ بأانه	بأذانه
٧٥ ٦ الجوهرى	١٠٥ ١٩ ثم من الاقرب	١٠٦ ٤ المحيحين	الصحيحين
١٠ الكلام	١٠٧ ٥ محذورة	١٠٨ ١٧ صلاة	اصالة
١٧ ثم ذكر	١٠٩ ٢٠ سليم الدارنى	١١٠ ٢٠ ومنهم وثقه	ومنهم وثقه
٢٣ روى عبد الله	١١١ ١٧ عن غيره	١١٢ ١٢ وفي الأذان	في الأذان
٢٦ ١٦ أرى	١١٣ ١٣ تركها	١١٤ ١٧ صلاة	صلاة
٢٧ ٢٠ سليم الدارنى	١١٥ ١٣ تركها	١١٦ ١٧ صلاة	صلاة
٢٩ ٢٠ ومنهم وثقه	١١٧ ١٣ تركها	١١٨ ١٧ صلاة	صلاة
٨١ ١٧ غيره	١١٩ ١٣ تركها	١٢٠ ١٧ صلاة	صلاة
٨٢ ١٢ وفي الأذان	١٢١ ١٣ تركها	١٢٢ ١٧ صلاة	صلاة
١٣ تركا	١٢٣ ١٣ تركها	١٢٤ ١٧ صلاة	صلاة
١٧ صلاة	١٢٥ ١٣ تركها	١٢٦ ١٧ صلاة	صلاة

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
١٠٣ ١٤ صليحي	محمدي	١٠٦ ١٥ الحراسين انه	نسخة الحراسين
١٠٨ ٨ قام	وأقام	١٢٩ ١٢ بقوله	يقول
١٠٩ ٢ جاء	بجاء	٩٣٠ ٩ وأنهى	وانها
١٠ كلام	كلامه	١٠ لمؤذن	لمؤذنه
١٢ ضم الياء	ضم الزاء	١٣٩ ١ مطر	مطر
زوجته	درجته	١٣٣ ١٣ خرج	من خرج
١١١ ٧ من ورواية	من رواية	١٣٦ ٤ ولم يلوث	ولم يلوث
١٠ الخدي	الخدي	١٣٧ ٦ قطع	قط
١٧ كلامي	نسخة صوتي	١٣٩ ١ فرع في	فرع
١١٥ ٦ تؤثر شبهة	قوت شبهة	١٤١ ٤ علمائكم	علماءكم
١٦ بالله	نسخه بالله العلي العظيم	٦ الوشمة	الواشمة
١١٦ ٢٠ سأل لي	نسخة سأل الله لي	١٤٥ ٩ لا يجوز	نسخة الجواز
١١٩ ٥ قال صدق	قال ولو قال صدق	١٤٨ ٧ بحركة	بالحركة بحركة
٧ قمها	أقمها	١٥٩ ١١ عفيه	عليه
١٢٠ ١٠ تدرك	تدارك	١٥٨ ٩ الام لا تصح	نسخة الام تصح
١٨ وصل أذان	في نسخة أوصل	الاملاء تصح	نسخة الاملاء
	الاذان	لا يصح	لا يصح
١٢١ ١ الشرح اما حكم الشرح حديث	١٦٤ ١٧ الارض	نسخة الارض واحتج	أصحابنا باجماع
	عبد الله بن زيد	المسلمين قبل هؤلاء	المخالفين وباحاديث
	هذا رواه أبو داود	السنة	الى أبي داود وقال
	بإسناد صحيح وروى	١٦٧ ١١ السيرة	بمودة والثالث
	الترمذي بعضه بطريق	١٦٨ ١٤ بمودة	ما ينكشف في حال
	حسن صحيح كما قدم		

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
	ختمتها وتصرفها	١٥ إنشاء	ان شاء
	كالرأس والرقبة	٢٠٠ مينة	مينة
	وطرف الساعد	٢٦٥ القولان	نسخة طريقان
	ليس بمورة	٢٢٧ ٨ كا	كان
١٦٩ الصلاة وعن	الصلاة لان معظم	٢٣٠ ٨ حكا	حكيانه
	احكام الرق	٢٣٣ ١٢ أبا علي	أبا عبد الله
	جارية عليه وحكي	والتقسيم	نسخة والتعليل
	أصحابنا عن مالك	٢٣٤ ١ الخراسانيون	الخراسانيون
	واحد ان ام الولد	١٣٦ ١٨ القولين	بنية الوجهين
	كل مرة في الصلاة	٢٣٨ ١٤ بطالمت	بطلات
	وعن	٢٣٩ ١٠ تنفل	تنفل
١٦٩ ١٠ ورواية	وهي رواية	٢٣٩ ١١ للتقدين	المتقدمين
١٧١ ١٩ ضيقة	صفيقة	٢٤٤ ١ ذكرنا	ذكرنا ذلك
١٧٤ ١٠ طرق	طرفه	٢٥١ ٢ الخبران	الخبران
١٧٥ ١٠ عمر بن أبي سلمه	عن ابن أبي سلمه	٢٥١ ١١ القطع	القطع
١٧٨ ١٩ الاسبال	لا إسبال	٢٥١ ٢٤ هذا	هذا
١٨٩ ٩ الال	الاول	٢٥٢ ٣ البيهقي	قل البيهقي
١٨١ ١٥ الدبر	والدبر	٥ قال	فسأل
١٨٣ ١٢ كا	كا	١٢ العوام	نسخة ابن العوام
١٨٦ ٩ المفرد	للمفرد	٢٦٣ ٣ لئيل	نسخة ليتكىء
١٨٧ ٤ القدرة بحال	القدرة في الافة	٢٦٩ ٢ اصحابنا به	نسخة العلماء بها
	والسرة لا تسقط		سواء
	مع القدرة بحال	٢٧٦ ١١ عندنا	نسخة عندى
١٨٨ ١٤ الوجوب	وجوب	٢٧٧ ١ عه فان نوى	عنه انه ينظر اوجها
	سفيها		فان نوى
١٩٠ ٤ يقربوا	يقربوا	٦ فيه ولو نوى	فيه كذا نقل اصحابنا
١٩٢ ١٤ الرمل	الرمل		الاجماع فيه ولو نوى

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
١٨ بالـ	بالسان	٣٠١ قياس	قياسهم
٦ ٢٧٩ كزبه	لا يميزه	٣ أكبر عندنا	الأكبر عندنا
٩ ٢٨٠ بلا خلاف وقد	بلا خلاف لتلاعبه	الأكبر بالاجماع	أكبر بالاجماع
	هذا كلام الرافعي	١٤ ٣٠٩ الرابع حالة الركوع	الرابع حالة السجود
	وهذا الالتزام الذي	١١ ٣٠٨ في التعليق	التعليق
	ذكره حكمه صحيح	١٣ ٣٠٩ في عمل	عمل
	وقد	١٣ ٣١٣ موالسة	من السنة
٧ ٢٨١ الفرضية	في الفريضة	الكف على الكف	نسخة الاكف على
٢ ٢٨٢ فعل	فعل	الاكف	
٧ ٢٨٣ السنجي	نسخة البندنجي	٩ ٣١٥ عبدة	عيد
٩ ٢٨٥ الصلاة	نسخة الصوم	٢ ٣١٨ بالنسبة	بالنسبة
٢٨٦ بطل وفرضه	بطل فرضه	٣ لخطابي	الخطابي
١ ٢٨٧ في هذه	هذه	٦ ٣١٩ الفاتحة	والفاتحة
٢ ٢٩٠ يقل ولم	ولم يقل	٦ ٣٢٠ يهجد	يهجر
٣ الزهيري	الزهري	٩ متصلا والفاخرة	متصلا
٤ ٢٩٢ دود	داود	٩ ٣٢٢ القراء	القراءة
٣ ١٩٣ أبو محمد	أبو حامد	٦ ٣٤٤ يشهدا	يشهد له
المروزي	المروروذي	٨ ٣٤٩ أسرفت أم	أسرفت الصلاة أم
٩ مع مع القدرة	مع القدرة	٥ ٣٥١ بما احتج	بما احتج
١٠ ٢٩٤ قاعوا	قأوا	١٤ ٣٥١ سكتة	سكتة
١٦ الحرمين في	الحرمين أحبال في	١٦ ٣٥٥ لان من رواية	لانه من رواية
٢٠ قيعوا صلاته	فيعلموا صلاته	١١ ٣٥٦ ولا صفة	ولا حجة
٢ ١٩٦ للمأموم	نسخة المسبوق	٨ ٣٦٠ رسول الله عليه	رسول الله صلى الله
٦ نفلا	نسخة فرضا	عليه	
١٥ ٢٩٨ ويكون باقي	ويكون باقي	٧ ٣٦١ كل الركعات	في كل الركعات
٤ ٢٩٩ ويمد	نسخة وبينه	١٥ عبدالله عبيد الله	عبد الله بن عبدالله
٧ يصل الركن	يصل الى الركن	٥ ٤٦٢ نه	أنه

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
١٦ ٣٦٤	غيرها	١٣ ٣٧٩	يحفظ
٢٠ ٣٦٥	وسعيد بن جبير	١٤ ٣٨٠	يه
٢٦ ٣٦٨	ومنهم قال	١ ٣٨٠	وأبو داود
١٤ ٣٢٤	شي	٣ ٣٨٣	بطولي
		٤ ٣٨٤	طولي
٢ ٣٢٥	منفرد ومضطجع	٧ ٣٨٥	ودليله
١١ ١٢٦	الله	١٩ ٣٨٦	للمارحسي
٣ ٣٢٩	حسن وعن	٢٢ ٣٨٧	له القولان
١٦ ٣٣٢	السيد يحيى	١٦ ٣٨٩	رضي الله عنه
١٩ ٣٣٦	بنجاسة	٢٤ ٣٩٣	عن
٢٠ ٣٣٧	القبلة	٤ ٣٩٧	احد عشر عشر
١ ٣٣٦	بحره	١٣ ٣٩٨	للمؤمنين
١٤ ٣٣٧	للمطلوب	١٩ ٣٩٩	عباد
٤ ٣٣٨	قرآنا	٥ ٤٠١	بين الركوع
٦ ٣٣٩	لم يبين	١٧ ٤٠٢	ورفع
١٤ ٣٤٠	واجماعهم	٢٦ ٤٠٣	وروى
٦ ٣٤٢	اجتمع محمد	٢١ ٤٠٤	ولم يرو
١ ٣٤٣	يعتقلونها	١٤ ٤٠٥	ولو ذهب
١٦ ٣٦٩	رجال	٢١ ٤٠٦	علام
١٨ ٣٧٠	عن عيسى	١٧ ٤٠٧	لم يروا عن النبي
١٣ ٣٧٠	أبي الفضل	١٣ ٤٠٨	رفع
١٤ ٣٧١	ل	١٤ ٤٠٩	ابن خليل
٢٠ ٣٧٢	الامير	٢٠ ٤١٠	ابن لهيعة
٣٧٣	مذهبا	٤ ٤١١	وهو مصعب
		١٦ ٤١٢	وأكل

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
٤١٠ ١٢ واحتج	واحتج له	٤٤٣ ٢٥ قلولو	قلولم
١٣ فضلى	تعالى	٤٤٧ ٢٠ مثله	مثل
٤١١ ٤ يثبتها	يثبت	٢٣ واى حد	وابو حيد
٤١٣ ١٤ اللهم لك	اللهم ربنا لك	٨ ٤٤٨ ين	من
١٧ سبح اسم	فسبح باسم	١٧ ٤٤٩ من	بين
٨ ٤١٤ ان قرأ	ان اقرأ	٥ ٤٥٤ قصص	قصص
١٦ وجور	وجهور	٢٠ ٤٥٨ عمر	ابن عمر
١٦ ٤١٦ لان لاستغفائه	لاستغفائه	٦ ٤٦١ أوجيناها	أو أوجيناها
٢٦ واجب	وجب	١٢ على الرسف	على الرصف
٤١٩ ١٤ يقتصر	يقتصر للمأموم	٣ ٤٦٤ ابن عجرة	ابن عجرة
٥ ٤٢٠ الخالين	الخالين	١٤ صل محمد	صلي علي محمد
٤٢١ ٢٦ ويضعفه	ولم يضعفه	١ ٤٦٦ غيره	وغيره
٥ ٤٢٢ من السبق	بين السبق	١٥ عن الازهرى	عنه الازهرى
بغير هذا	بغير هذا اللفظ	٣ الذى	الذين
١ ٤٢٣ الارار	الابرار	٦٦٩ مما	بما يريد
ابن ثلاثة	ثلاث	١١ ٤٧٠ يستعيد	تستعيد
٨ ٤٢٤ بعصاه	بعصاة	٦ ٤٧٥ أحكم	حكم
١٩ ٤٢٥ رواه	ورواه	٢ ٤٧٦ أو سلام عليكم	أو سلام عليكم بغير
٣ ٤٢٩ وبعض	أو بعض	توين	
١٨ ٤٣١ يد	يسجد	٦ جماعة الخرسانيين	جماعة الخرسانيين من
١٦ ٤٣٥ لا تكون	ان تكون	الخرسانين	
٢٢ ٤٣٧ لم يذكر	لم يذكره	٩ فقط	قد
٩ ٤٣٩ الاقصاد	الاقصاء	٥ ٤٧٧ لسهو ثانيا	للسهو وسلم ثانيا
٢٣ وتحققها	وتحققها	٧ فى الثانية	فى الثالثة
٢٢ ٤٤١ بنى	هى	١٢ هذه	هذه النية
١٦ ٤٤٢ ويحوز	ونحو	٢٢ تمام آخر	تمام
٢١ وليس معارض وليس له معارض		٢٥ كذا	خداه

صواب	صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ
صواب	٧ ٤٨٣	نسبها الطبراني الي	٣ ٤٧٩
الاحرام واصحها		تحررها	٦
لا تبطل كما لو قارنه		قاله ابن عمرو	٣ ٤٨٢
في باقي النخ		عمار	٥
والله	١٠ ٤٨٦	من الصلاة	١٦ ٤٨٣
للمأمور	٤ ٤٨٧	أن يلم	١ ٤٨٤
قبل الصلاة فسنه قبلها فستجبه لان	١١ ٤٨٨	بعد	٢
المصاغة عند التقاء		متعددا عالما	٤
سنة بالاجماع		بطلت صلاته	١٥
وفي رواية قل ابن	١٥ ٤٨٩	وغيره	٢٦
شهاب		أيضا	٥ ٤٨٥
الفساد (١) النخ مظنة لفساد وسبب	٢ ٤٩٤	وكنيت أعلم	
لريبة لانهم النخ		لا شريك له الملك	١٣
		يهال بين	١٥
فتوا	٧	عنه	٢٣
صححه	١ ٥٠١	بفتح الدال	٢٣
وروي القنوت قبل	٧ ٥٠٦	في الحديد (١) وهذا	١٨ ٤٧٧
الركوع عن		غريب وما أظنه	ثلاث
الله	٩ ٥٠٦	ثبت	
ومسلم	٧ ٥٠٩	ولو ثبت فله تأويلات	٢٠
المؤذن	١١	وثلاث سنذكرها	
نسخة قائلت	١٢	ويستحب لكل	٨ ٤٧٨
ويتمتع	١ ٥١٩	منهم	



٢٥٢٥٨
الف ٢١

